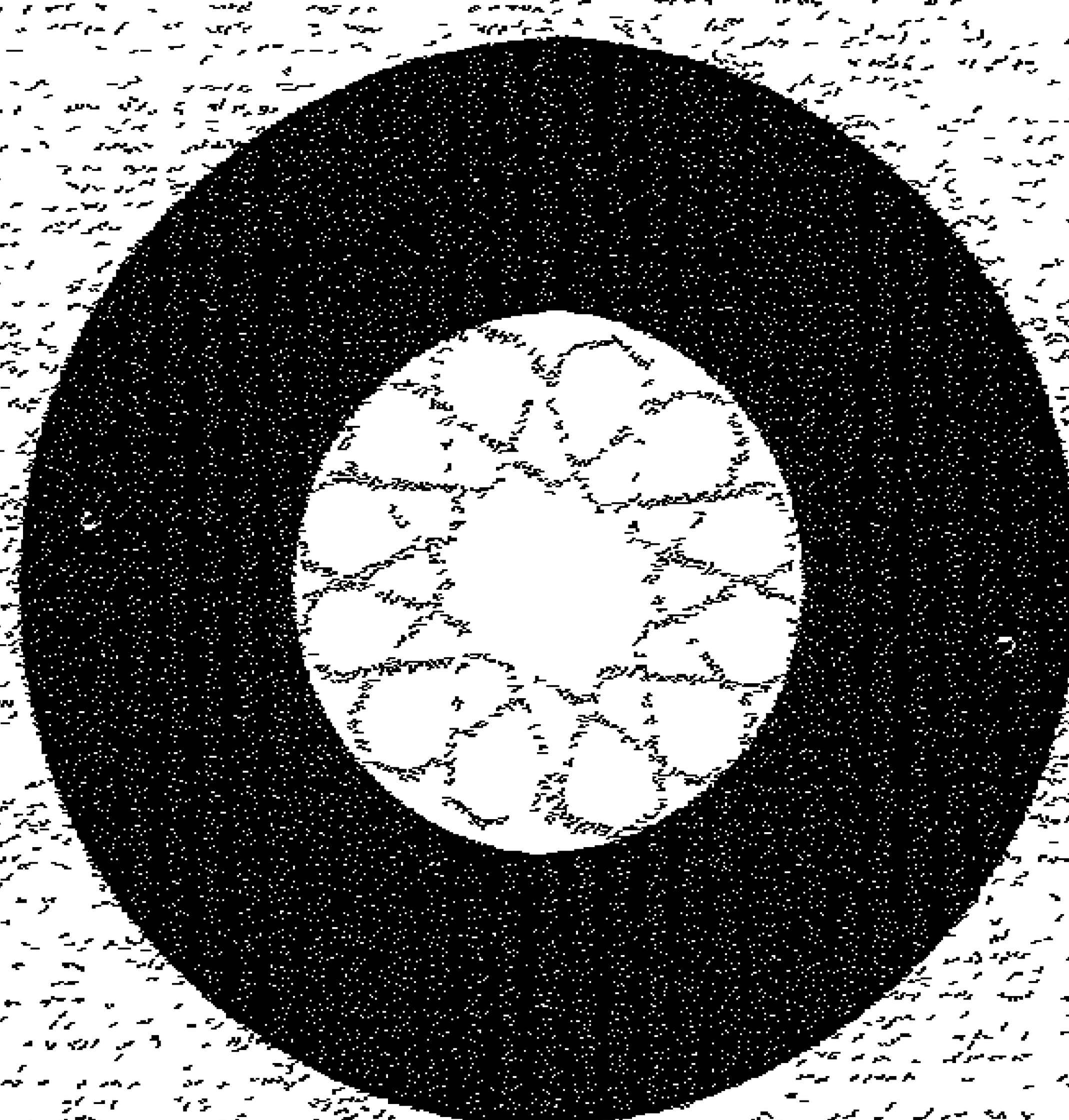


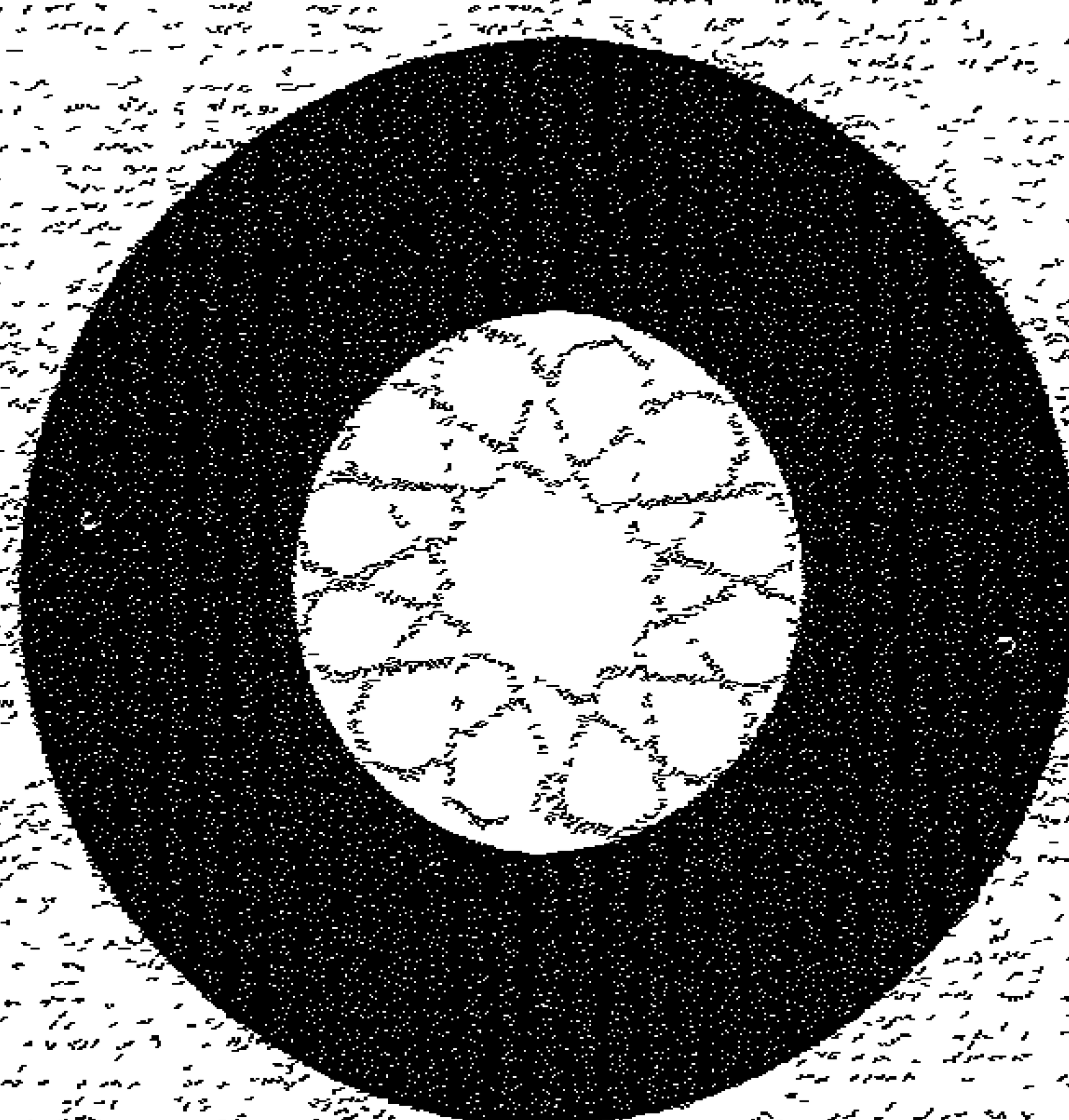
مركز دراسات الوحدة العربية

التحدي والاستجابة

في الصراع العربي ـ الصهيوني
جذور الصراع وقوانينه الضابطة
(١٧٩٩ ـ ١٩٤٩)

عوني فرسخ





التحدي والاستجابة
في الصراع العربي ـ الصهيوني
جذور الصراع وقوانينه الضابطة
(١٧٩٩ ـ ١٩٤٩)



مركز دراسات الوحدة العربية

التحدي والاستجابة

في الصراع العربي ـ الصهيوني
جذور الصراع وقوانينه الضابطة
(١٧٩٩ ـ ١٩٤٩)

عوني فرسخ

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

فرسخ، عوني

التحدي والاستجابة في الصراع العربي ـ الصهيوني: جذور الصراع وقوانينه الضابطة (١٧٩٩ ـ ١٩٤٩) / عوني فرسخ.

١١٠٣ ص.

ببليوغرافية: ص ١٠٣٩ ـ ١٠٥٨.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-207-5

١. الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ٢. الصهيونية. ٣. القضية الفلسطينية. أ. العنوان.

956.9404

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (+٩٦١١)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، حزيران/يونيو ٢٠٠٨

الإهـــداء

إلى رموز التحدي والاستجابة المتميزة في زمن سقوط معظم الرموز:

رجال تسابقوا للشهادة، ولم يقعدهم إدراكهم أن الحرب محسومة والنكبة محتومة.

ونساء أبدعن أمثولة وداع المقاتلين واستقبال الشهداء بالزغاريد.

وشعب سخيّ في عطائه، عظيم في صموده، عصيّة إرادته على الاستلاب.

وأمّة تميّزت بدحر الغزاة وتحرير ترابها الوطني، واستيعاب من يتبقى منهم في نسيجها الاجتماعي المتميز بالتعدد ضمن إطار الوحدة.

إلى رموز المقاومة والعطاء ما بين المحيط والخليج، عدّة الأمة في مواجهة تحديات التحالف الاستراتيجي الاستعماري ـ الصهيوني.

عوني فرسخ

دبي في ١٤/ ٤/ ٢٠٠٧

المحتويـــات

قائمة الجداول

خلاصـــة تنفيذيـــة

لم يقتصر الصراع العربي ـ الصهيوني يوماً على طرفيه العربي والصهيوني، وإنما كان دوماً للقوى الدولية دورها المؤثر فيه، ذلك لأن مسرح الصراع منطقة كان لها عبر التاريخ أهميتها الاستراتيجية، وموضوعه مصالح وطموحات أمة عريقة التاريخ، غنية الموروث الحضاري. فإسرائيل ليست بالدولة الطبيعية النشأة والدور، إذ لم تقم نتيجة تطور طبيعي اجتماعي ـ سياسي لشعب مقيم في أرض آبائه وأجداده، وإنما بتهجير يهود متعدّدي الأصول والأوطان واللغات والثقافات، كي يشكّلوا المادة البشرية لآخر مشاريع الاستعمار الاستيطاني العنصري التي أفرزتها المجتمعات الأوروبية. وهو، منذ أن كان مجرد فكرة إلى أن أصبح دولة إقليمية القدرات، عالمية المكانة والاعتبار، موضوع عمل مبرمج وجهود مكثفة وتنسيق دائم بين القوى الاستعمارية والحركة الصهيونية.

ففي البدء استهدفت القوى الاستعمارية أن تقيم حاجزاً بشرياً غريباً يفصل بين جناحي الوطن العربي ليمنع الوحدة العربية، ويكبح فعالية مصر القومية وتفاعلها التاريخي مع بلاد الشام، وصولاً إلى تأصيل واقع التجزئة والتخلف والتبعية في الوطن العربي. وذلك ما التقت عليه مختلف القوى التي رأت في وحدة العرب وأخذهم بأسباب الحضارة الحديثة الخطر الأعظم على مصالحها الكونية ورفاه شعوبها، وتواصل استغلالها الوطن العربي موقعاً وموارد وأسواقاً وقدرات بشرية. وعلى مدى السنوات المئة والثماني والأربعين التي يتناول أحداثها هذا الكتاب، كان بين صنّاع قرار القوى التي ساهمت في دعم الحركة الصهيونية ورعايتها، وتمكينها من إقامة إسرائيل، من عُرفوا بمعاداة اليهود. كما كان بينهم من تقدّمت لديهم مصلحتهم في دعمها على تناقضاتهم العدائية فيما بينهم. وهي حالة نادرة في التاريخ الإنساني إن لم تكن فريدة فيه. وفي المحاور التالية عرض موجز لما تضمّنه الكتاب.

أولاً: الاستراتيجية الاستعمارية لاتقاء الخطر العربي

شهدت أوروبا مع تحولها الرأسمالي تزايداً سكانياً، ونزوحاً متزايداً من الريف إلى المدن، وتنافساً حاداً بين برجوازياتها الصاعدة. وكان من نتائج ذلك إذكاء مشاعر «معاداة الساميّة» مما تسبب في كثرة الداعين إلى ترحيل اليهود إلى فلسطين، بل والمتطلعين إلى استغلالهم في مخططات استعمار المشرق العربي. فنابليون وهو يعد لحملته على مصر عُني بمعرفة عدد اليهود في فلسطين، ولم يصدر النداء المنسوب إليه إلا بعد أن عجز عن اقتحام عكا وتبيّن له ولمرافقيه من العلماء والمؤرخين استحالة النفاذ إلى المنطقة من خلال أبنائها، بمن في ذلك اليهود منهم الذين لم يكونوا يجاوزون ١٨٠٠ نسمة في عموم فلسطين. وحيث لم يكن ومرافقوه مؤمنين بنبوءات التوراة، وإنما هم إلى العلمانية أقرب، ينتفي تماماً الحافز الديني للنداء المنسوب إليه، وإنْ تضمن قوله: «إن فرنسا تقدّم لهم (أي اليهود) يدها حاملة إرث إسرائيل».

ومع أن بالمرستون والعديد من أصدقائه ومستشاريه يكثر بينهم المؤمنون بنبوءات التوراة، غير أنّه لم يتبنَّ الفكرة التي دعا إليها نابليون إلا بعد ما عكسه التجاوب الشعبي الذي لقيته الحملة المصرية بقيادة إبراهيم باشا من قوة الجذب بين العرب، وإن هم افتقدوا وحدة الدولة، فضلاً عن القلق الذي ساور حتّى مترنيخ ـ داهية القرن التاسع عشر ـ تحسباً من طموح محمد علي لتجديد شباب الإمبراطورية العثمانية العجوز، أو إقامة امبراطورية أخرى عربية عصرية على أنقاضها. مما يعني أن حافز بالمرستون الأوّل إنما كان توظيف الرؤى الدينية في مشروع استعماري الدوافع والغايات.

ولقاء دور بريطانيا في إنقاذ العرش العثماني حصلت على امتياز «حماية» يهود الإمبراطورية العثمانية. وبموجبه كلف نائب القنصل البريطاني في القدس باعتبار حماية اليهود من مهام الدولة، وتزويد الخارجية البريطانية بأخبار السكان اليهود في فلسطين. واستجابة للمطالب البريطانية المعزَّزة بمداخلات المصرفيين اليهود، أصدر السلطان عبد المجيد سنة ١٨٤٩ «فرماناً» أجاز لليهود امتلاك الأراضي في فلسطين، منهياً بذلك الحظر الذي تواصل منذ هزيمة ثورة المكابيين سنة ١٣٥. فكان أن أنشأ القنصل الأمريكي في القدس واردور كريستون سنة ١٨٥٢ مستعمرة زراعية، معتبراً إياها البداية الأولى لـ «فلسطين الجديدة حيث ستقيم الأمة اليهودية وتزدهر»، فيما أقام المليونير اليهودي الإنكليزي مونتفيوري مستعمرة في ضواحي القدس سنة ١٨٥٤. وبهذا تكون أول مستعمرتين

استيطانيتين قد سبقتا المؤتمر الصهيوني الأوّل بما يزيد على الأربعين سنة. وفي ذلك دلالة على أن بداية النشاط الاستعماري الاستيطاني على التراب العربي في فلسطين إنّما تعود بالدرجة الأولى إلى أنشطة متصلة بالاستراتيجية الاستعمارية للمشرق العربي والقراءات البروتستانتية لنبوءات التوراة، وليس إلى الحركة الصهيونية. كما شهد النصف الثاني للقرن التاسع عشر نشاطاً في دراسة أحوال فلسطين، قامت به جمعيات ومؤسسات إنكليزية وفرنسية وألمانيّة وأمريكية لتوفير المادة العلمية اللازمة لاستعمار فلسطين بيهود أوروبا.

ويُنسب إلى رئيس وزراء بريطانيا كامبل بنرمان أنّه شكل سنة ١٩٠٧ «لجنة خبراء الاستعمار» من مشاهير المؤرخين وعلماء الاجتماع والجغرافيا والاقتصاد والنفط والزراعة والاستعمار من: إنكلترا وفرنسا وبلجيكا وهولندا والبرتغال وإسبانيا وإيطاليا، لدراسة سبل ضمان المصالح الاستعمارية الأوروبية. وبعد دراسة مستفيضة لصعود وسقوط غالبية الإمبراطوريات القديمة انتهت إلى تقرير أن مكمن الخطر محصور في وحدة العرب وأخذهم بأسباب الحضارة الحديثة. ولاتقاء ذلك أوصت بإقامة حاجز بشري غريب يفصل بين جناحي الوطن العربي، و«يعمل على استمرار وضع المنطقة المجزأ والمتأخر وإبقاء شعبها فيما هو عليه من تفكّك وجهل وتأخُر وتناحر». ولما لم يكشف عن التقرير لغاية تاريخه، كثر المشككون بصدوره، غير أن الأستاذ هيكل في كتابه **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل** ـ الكتاب الأوّل ـ أورد خلاصة التقرير تحت عنوان «وصية بنرمان» ما يرجّح عندنا أنّه جرى التعتيم عليه لأهميته كوثيقة استراتيجية محددة معالم النهج المعتمد والضابط للممارسات الاستعمارية التي تُوجت بإصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة توصية بتقسيم فلسطين في القرار الرقم ١٨١ سنة ١٩٤٧.

ثانياً: صياغة الاستراتيجية الصهيونية في مؤتمر بازل سنة ١٨٩٧

كان للنمو الطردي في انتشار الأفكار الليبرالية والعلمانية في أوروبا أثر تسارع انعتاق النُخب اليهودية، خاصة في غرب أوروبا من عزلة الغيتو وثقافته وتنامي اندماجها في مجتمعاتها الوطنية، فيما أدت حاجة البرجوازيات الأوروبية في صراعاتها المحتدمة إلى التمويل والتأييد الشعبي لتزايد الأهمية النسبية لأصحاب ومديري المصارف والصحف من اليهود، واحتلالهم مراكز في الهيئات الاجتماعية ومؤسسات الحكم. وبالمقابل كانت الغالبية الساحقة من اليهود، خاصة في روسيا وشرقي أوروبا، عرضة لاضطهاد دائم ومذابح متوالية، تدفع بمئات الآلاف إلى الهجرة إلى غرب أوروبا وإلى الولايات المتحدة الأمريكية.

ولما كانت روسيا تشهد آنذاك حِراكاً ذا طابع قومي لدى جماعاتها المتميزة بخصائص ذاتية، عرقية أو لغوية، فقد برزت عند بعض مثقفي اليهود نوازع ذات ملامح قومية عبّرت عن إرهاصات صهيونية سابقة لهرتزل، في طليعتها دعوة الحاخام يهودا القلعي سنة ١٨٣٤ لتحقيق «الخلاص اليهودي» في الأرض المقدسة وإنشاء المستوطنات فيها. وفي أوساط شباب روسيا برزت حركة «أحباء صهيون» رافضة الاندماج والقائلة بأن يتم الخلاص في الأرض والزمن الراهن. وقد بلور ليون بنسكر أفكارها، وعقد مؤتمرها الأول سنة ١٨٨٤. وساهمت الحركة في تأسيس مستعمرات ريشون ليتسيون، وروش بينا، وزخرون يعقوب، مستفيدة من نفوذ القنصليات الأوروبية وفساد الجهاز الإداري العثماني. غير أنّها لم تهجّر سوى بضع مئات، فيما هاجر مليونا يهودي من روسيا وشرق أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك.

ولم تقع الهجرة الكثيفة قبل سنة ١٨٨٢، أي بعد إقامة أولى المستعمرات الاستيطانية بثلاثين سنة، خلافاً لما جرى تاريخياً من أسبقية الهجرة على الاستيطان، مما يؤشر إلى محدودية تجاوب اليهود مع الدعوات الاستعمارية ومناشدات آباء الفكر الصهيوني، فضلاً عما هو ثابت من معارضة الكثير من الحاخامين الأفكار الصهيونية من منطلق عقائدي. وقد رأى يهود فلسطين في المستوطنين الأوائل وسلوكياتهم تهديداً لأمنهم واستقرارهم كمواطنين عرب، وما يؤسس لعداء عربي لليهود لم يُعرف في القرون السابقة.

وخلال العقد الذي أعقب احتلال بريطانيا لمصر شهد الاستيطان نقلة نوعية، إذ زاد عدد المهاجرين من ٨٠٠٠ إلى ٢٤٠٠٠، وأقيمت أكثر من عشرين مستعمرة على ما يقارب تسعين ألف دونم من أخصب أراضي فلسطين، ما يدلّ على أن جوار الاستعمار البريطاني لفلسطين شكل حاضنة للاستيطان. كما يلاحظ أن تلك النقلة جرت وفلسطين ولاية عثمانية، وأجهزة عبد الحميد الثاني تحصي على الناس أنفاسهم، في دلالة على فعالية النفوذ البريطاني في بلاط «الباب العالي»، كما على سعة وعمق الاختراقات اليهودية لأجهزته الفاسدة.

وإلى جانب الرعاية البريطانية للاستيطان الناشئ، دعمه البارون روتشيلد وبعض الأسر اليهودية الثرية مالياً. ويلاحظ أن هذا الكرم لم يظهر على شكل خدمات اجتماعية لفقراء اليهود في أوروبا، ومشاريع اقتصادية لاستيعابهم فيها؛ إذ كان مرفوضاً اندماج هذا «الفائض» من اليهود في أوطانهم، وإنما تشجيع هجرتهم واستيطانهم في فلسطين، دفعاً لخطرهم المهدّد لمكاسب النخبة اليهودية

المندمجة. ثمّ إن هذا الكرم ما كان لولا يقين «المتبرعين» بأنهم إنما يساهمون في دعم مشروع ترعاه قوى الرأسمالية العالمية التي باتوا جزءاً منها. وبالتالي لا يشكّل دعمه أي خطر على مصالحهم.

وكان بالمرستون يشكو ضعف مستوى تجاوب اليهود مع دعوة الهجرة إلى درجة أنّه نُقل عنه قوله: «يظهر أنّه من السهل أن نقتلع اليهود من الغيتو، ولكنه ليس من السهل أن نقتلع الغيتو من اليهود». وفي تقرير رفعه اللورد ليندسي إلى بالمرستون نصح بأن «الأفضل لنجاح المشروع أن ينتظر ظروفاً أفضل يكون اليهود فيها قد أنشأوا تنظيمهم ومؤسساتهم التي تتحمل مسؤولية عملية العودة». وهذا ما حققه تيودور هرتزل بنجاحه في عقد المؤتمر الصهيوني الأول سنة ١٨٩٧ الذي انتهى إلى إصدار «برنامج بازل»: الوثيقة النظرية لأهداف الحركة الصهيونية التي تواصل العمل على أساسها حتى انعقاد المؤتمر الثالث والعشرين سنة ١٩٥٠. وقد تضمن أربعة أهداف رئيسية:

١ ـ العمل وفق خطّة محددة على استعمار فلسطين بواسطة اليهود زراعياً وصناعياً.

٢ ـ العمل على إنشاء مؤسسات يهودية تمثّل وتربط وتجمّع اليهود من أجل إنشاء الدولة العبرية.

٣ ـ العمل على تحريك الروح اليهودية والضمير اليهودي، بما يوقظ العاطفة اليهودية ويحقق الوعي بها.

٤ ـ العمل على تحقيق أهداف الصهيونية بما في ذلك اللغة العبرية والأدب العبري والثقافة العبرية.

والى جانب اعتبار المؤتمر الصهيوني العالمي «السلطة العليا التي ترسم الخطوط العريضة للعمل الصهيوني وتشرف على تنفيذها»، أنشأ المؤتمر «المنظمة الصهيونية العالمية» لتتولى تنفيذ البرنامج. وبهذا الإنجاز تخطّت الحركة الصهيونية مرحلة العمل العفوي الذي كانت تقوم به الشخصيات ذات المكانة الاجتماعية والإمكانيات المادية والقدرات الفكرية، إلى مرحلة المؤسسة ذات البرنامج الاستراتيجي والأطر المنظمة.

وعلى الرغم من النقلة النوعية التي تحقّقت كان هرتزل مدركاً محدودية قدرات المنظمة الصهيونية. وعليه أكد حتمية الاعتماد على الإمبريالية، ومخاطبة الدول الاستعمارية بأن في مصلحتها توظيف معاناة اليهود توظيفاً يخدم مشاريعها التوسعية وتطلّعها إلى أسواق جديدة.

ولأن ما حققه هرتزل يقع في توافق تام مع الاستراتيجية التي تضمنتها «توصية

بنرمان»، قامت بين ضلعي مثلث الصراع: الاستعماري والصهيوني علاقة عضوية لم يعرف لها نظيراً أيٌّ من مشاريع الاستعمار الاستيطانية العنصرية الأوروبية الجذور السابقة له. إذ إنّها لم تقتصر على قوة استعمارية بعينها، وإنما هي على صلة وثيقة بمختلف تلك القوى، مما يجعلها دائمة ومتجددة وغير متأثرة بالمتغيرات على صعيد زعامة القوى الرأسمالية، وبحيث تجد القوة الصاعدة أن في مصلحتها دعم ورعاية المشروع الصهيوني وإبقاءه قادراً على أداء دوره الوظيفي في خدمة هذه القوى. وذلك ما ثبتت صحته فيما بعد بانهيار مشروعي الاستعمار الاستيطاني العنصري في الجزائر وجنوب أفريقيا نتيجة تدهور الفعالية الاستعمارية لفرنسا وبريطانيا. في حين وجد المشروع الصهيوني في الإمبريالية الأمريكية الصاعدة الحاضنة الاستراتيجية التي افتقدها بخسارة بريطانيا إمبراطوريتها التي لم تكن الشمس تغيب عن مستعمراتها.

وكان المشروع الصهيوني، ولا يزال، يلقى قبول وتأييد المؤمنين بنبوءات التوراة، ومعادي الساميّة، والمسكونين بعداء تاريخي للإسلام والعروبة، وبالتالي التوافق مع ثقافة القطاع الأوسع من النخب على جانبي الأطلسي، مما جعله يحظى بما لم تحظ بمثله مشاريع الاستعمار الاستيطاني الأوروبية الخلفية السابقة له من حيث القبول الواسع بدعاواه، والسكوت المريب عن تجاوزاته للقرارات الدولية، وعدوانه الصارخ على حقوق الإنسان، وعنصريته في زمن سقوط العنصرية. وحول ما تضمّنته مقولات الآباء الصهاينة المؤسسين يلاحظ الآتي:

١ ـ تتعدد أصول اليهود السلالية، وليس بين جماعات اليهود قرابة على محاور اللغة والثقافة وأنماط السلوك. وبالتالي فالادعاء بوحدة الأصل غير علمي ولا تاريخي.

٢ ـ استقبلت فلسطين موجات الهجرات المتوالية من شبه الجزيرة العربية، ومن بينها هجرة الكنعانيين أسلاف عرب فلسطين، وعليه عُرفت بداية بأرض كنعان. وبنزوح الفلسطينيين إليها في القرن العاشر قبل الميلاد امتزجوا بالكنعانيين ليشكلوا شعباً واحداً كنعاني اللغة فلسطيني الاسم والهوية.

٣ ـ لم يكن اليهود وحدهم الذين عاشوا في حارات يشكلون غالبية سكانها، بل تلك كانت السمة الغالبة في الإمبراطوريات القديمة. ولقد توفرت لليهود في حاراتهم طوال زمن الخلافة العربية الإسلامية والإمبراطورية العثمانية فرص التفاعل الواسع مع المحيط، والمساهمة في سائر نشاطات المجتمع، وممارسة حياتهم الدينية بحرية مطلقة. غير أن التفاعلات الاجتماعية، وبخاصة الزواج، كانت بالنسبة إليهم ولسائر الجماعات، شبه محصورة داخل كلّ جماعة، بحيث أفرزت ثقافة خاصة في ظلّ الثقافة العامة القومية الطابع.

٤ ـ منذ البدايات الأولى لطرح فكرة المشروع الصهيوني جرى توظيف الدين، خاصة نبوءات التوراة ومقولة «أرض الميعاد»، لتشجيع اليهود على مغادرة الأوطان والهجرة إلى فلسطين. إلا أن الحركة الصهيونية لم تنطلق استناداً إلى تعاليم الدين اليهودي، وإنما في تضاد مع أسس العقيدة اليهودية. وفي تأكيد هامشية البعد الديني يقول موزس هِس: «إن المشاكل التي تواجهها الحركة القومية اليهودية ليست ذات طبيعة دينية».

ثالثاً: مضمون الاستجابة العربية للتحدي: الممانعة والمقاومة

لم تكن حال الأمة العربية عندما جوبهت بالغزوة الصهيونية أواخر القرن التاسع عشر مختلفة عما كانت عليه حالها عندما فاجأها غزو الفرنجة ـ المصطلح على تسميته تجاوزاً «الحروب الصليبية» ـ أواخر القرن الحادي عشر من حيث التخلف والتشرذم وتنازع النخب القائدة، واتّساع الفجوة بينها وبين جمهورها، وتقدّم التناقضات الثانوية بين شركاء المسيرة والمصير على تناقضهم الرئيسي مع العدو القادم من وراء البحر. بل كانت أشدّ بؤساً، إذ لم تكن آنذاك فاقدة السيادة الوطنية، أو متخلفة حضارياً عن الغزاة الفرنجة. في حين أنّه في نهاية القرن التاسع عشر كانت جميع الأقطار العربية فاقدة الاستقلال، والفجوة الحضارية واسعة جداً بين الغزاة والمجتمع العربي.

وكان واقع فلسطين، المستهدفة بشكل مباشر، يبدو سهل الاختراق. إذ كان كبار الملاّك يحوزون أخصب الأراضي الصالحة للزراعة، بما يقارب ٣٣ بالمئة من مساحتها. وكانت بينهم نسبة عالية من العائلات الإقطاعية اللبنانية والسورية المقيمة خارج فلسطين. وقد اعتادت السلطة العثمانية إثارة النزاعات بين أعيان المدن ووجهاء الريف، واستغلالها في تطويع إراداتهم، بينما اعتادت غالبيتهم الساحقة موالاة السلطة القائمة خوفاً وطمعاً، ولديهم الاستعداد لموالاة أي سلطة تقوم، حرصاً على نفوذهم الاجتماعي ومكاسبهم المادية. وبالتحول إلى الاقتصاد النقدي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تعمّق الارتباط بالأسواق الخارجية، وبالتالي اتسع إطار الاختراقات الأوروبية.

وكان الوعي الوطني والقومي غاية في التخلّف، إلا أن تقدّم الاستيطان الصهيوني، وإقدام بعض الإقطاعيين على بيع أراضيهم، والتزام قوات الدرك التركية بأوامر إخلاء مزارعيها العرب منها ما تسبب في صدامات ساهمت في تسريع الوعي على الخطر الصهيوني. ففي سنة ١٨٨٦ وقع الصدام الأول بين

فلاّحي الخضيرة ومستوطني «بتاح تكفاه»، مما دفع الحكومة العثمانية إلى وضع قيود على الهجرة اليهودية سنة ١٨٨٧. إلا أن ذلك لم يحل دون الدرك التركي وإيداع الفلاحين السجن عندما قاوموا طردهم من الأرض التي باعتها أسرة سرسق في الجليل الأدنى سنة ١٩٠١.

ولقد استقبل المثقفون العرب الانقلاب العثماني سنة ١٩٠٨ بتفاؤل، ورحبت به الصحافة العربية على أمل أن يفسح المجال للمساواة وإنصاف العرب، دون أن يتنبهوا لمتغيرات الواقع العثماني، وقد أصبح العرب قرابة ٦٠ بالمئة من رعايا الإمبراطورية بعد خسارتها ولايات البلقان. ولأن الانقلابيين كانوا إلى جانب شوفينيتهم الطورانية أقرب إلى العلمانية في صيغتها المعادية للدين، وما أحدثه ذلك من تحول في طبيعة التناقضات بين العرب والأتراك لتغدو رئيسية، الأمر الذي صب في صالح الحركة الصهيونية بالتحول الكيفي في الموقف من الهجرة والاستيطان. إذ لم يعد الأمر قاصراً على مداخلات القناصل واستغلالهم امتيازات «الحماية»، ولا على استغلال الصهاينة فساد الجهاز الإداري العثماني كما كان يجري أيام عبد الحميد الثاني، وإنما تجاوز الأمرين كنتيجة لالتقاء كلّ من الطورانيين الأتراك والصهاينة على معاداة الطلائع القومية العربية، الأمر الذي انعكس على تساهل العهد التركي الجديد في مسألتي الهجرة والاستيطان.

وأخذت صحف القاهرة وبيروت ودمشق، إلى جانب صحف فلسطين الناشئة، تعكس وعياً متنامياً على الخطر الصهيوني. وكان لصحيفة **الكرمل** ولصاحبها نجيب نصار تأثير واضح في الرأي العام، استفز الاتحاديين الأتراك فأمروا بإيقافها. بينما طالب النواب العرب في مجلس «المبعوثان» بإصدار تشريع يمنع الهجرة وامتلاك الصهاينة للأرض في فلسطين، كما طالبوا باستيفاء الضرائب على أراضي المستعمرات، وبتطبيق نظام المعارف على المدارس الصهيونية، وبعدم عقد الاجتماعات الخاصة إلا بعد إعلام الحكومة. وتوالى إرسال مذكرات الاحتجاج إلى «الباب العالي» مطالبة بوقف الهجرة، دون أن تحدث تأثيراً يذكر.

ولقد توالت دعوات النخب العربية لتسوية سلمية مع الصهاينة، فيما تواصل إجهاضها من قبلهم، ما يدل على أنهم كانوا على وعي تام بطبيعة الصراع الذي فرضوه على الأمة العربية، وأنّه يستحيل فيه التسوية بتنازلات متبادلة، وإنما هو «مباراة صفرية». ذلك ما لم تعكس مثله أدبيات النخب العربية، فيما عدا نجيب عازوري، ففي كتابه **يقظة الأمة العربية** ـ الصادر في باريس سنة ١٩٠٥ ـ ورد

قوله: «إن ظاهرتين هامتين متشابهتي الطبيعة، بيد أنهما متعارضتان، لم تجذبا انتباه أحد، تتضحان في هذه الآونة في تركيا الآسيوية، وأعني يقظة الأمة العربية وجهد اليهود الخفي لإعادة تكوين مملكة إسرائيل على نطاق واسع. ومصير هاتين الحركتين هو أن تتعاركا حتى تنتصر إحداهما على الأخرى. وبالنتيجة النهائية لهذا الصراع بين هذين الشعبين اللذين يمثلان مبدأين متعارضين يتعلق مصير العالم أجمعه»[(١)]. ولقد صادرت السلطات التركية الترجمة العربية للكتاب وحاكمت من وجِد بحيازته.

ويلاحَظ أن نُخب عرب فلسطين لم تتفرد بالتحذير من الخطر الصهيوني، ولا بطرح مبادرات التسوية، مما يدلّ على وعي نخبوي مبكر بأن التحدي الصهيوني ذو بعد قومي وليس قطرياً فلسطينياً فقط. إلا أن أدبيات أولئك الرواد، بما في ذلك كتاب عازوري على أهميته، غلب عليها التركيز على البعد الصهيوني للتحدي دون بعده الاستعماري، برغم وضوح دعم القناصل، خاصة القنصل البريطاني، لعمليتي الهجرة وشراء الأراضي بالالتفاف على القرارات العثمانية، فضلاً عن أنّه ليس بينهم من طرح ما يمكن اعتباره ولو تجاوزاً رؤية استراتيجية لإدارة الصراع.

ومما تقدّم يتضح أنه كانت هناك استراتيجية استعمارية، وأخرى صهيونية تسير في إطارها، ولم تكن هناك رؤية استراتيجية عربية، فضلاً عن الخلل الاستراتيجي في ميزان القدرات والأدوار لصالح التحالف الاستعماري الصهيوني. غير أن الممانعة التي صدرت عن فلاّحي الخضيرة سنة ١٨٨٦، والتي أعاد تأكيدها فلاّحو الجليل الأدنى سنة ١٩٠١، أرّخت لأن تكون الممانعة والمقاومة والاستعداد لتحمل تبعات الرفض مضمون الاستجابة العربية للتحدي الاستعماري الصهيوني.

رابعاً: المؤسسات الصهيونية السياسية والاستيطانية والمالية

أقامت المنظمة الصهيونية العالمية، عملاً بالتكليف الصادر لها من المؤتمر الصهيوني العالمي، المؤسسات التالية: الصندوق القومي اليهودي («الكيرين كايمت») سنة ١٩٠١ لتمويل شراء الأراضي في فلسطين. وقد نصّ قانون تأسيسه على أن تكون الأرض المشتراة ملْكية أبدية لما سمي «الشعب» اليهودي، فيما أقام حاييم وايزمن، باجتهاد خاص، «الوكالة اليهودية» سنة ١٩١٨، بهدف إدارة

(١) Negib Azoury, *Le Réveil de la nation arabe dans l'Asie turque en présence des intérêts et des rivalités des puissances étrangères, de la curie romaine et du patriarcat oecuménique, partie asiatique de la question d'Orient et programme de la Ligue de la patrie arabe* (Paris Plon-Nourrit et cie, [1905])

شؤون التجمّع الاستيطاني («اليشوف»). وقد أقر تشكيلها المؤتمر الصهيوني الثاني عشر سنة ١٩٢١. وفي العام ذاته أقيمت منظمة النساء الصهيونية العالمية («الويزو»)، وحصرت مهامها بالتربية والتعليم، ورعاية الطفولة. وفي ٩/١٢/١٩٢٠ عقد الاتحاد العام للعمال اليهود في أرض إسرائيل («الهستدروت») مؤتمره التأسيسي، وتميز بعنصريته بأن اقتصرت عضويته على العمال اليهود، كما تميز بكونه ليس مجرد تنظيم نقابي، وإنما هو أحد أهم مؤسسات الاستعمار الاستيطاني في فلسطين. ومنذ بداية الاستيطان اعتمد الكيبوتز كمؤسسة استهدفت إعادة تشكيل المستوطن بتعميق شعوره بجماعية الحياة، والتزامه بالمبادئ الصهيونية، وممارسته العمل الزراعي لتعميق شعوره بالانتماء إلى الأرض. ولقد أمد الكيبوتز الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل بأبرز قادتها. وسنة ١٩٢٠ أنشئ صندوق تأسيس فلسطين («الكيرين هايسود») ليكون الأداة المالية للمنظمة الصهيونية العالمية، وقد نصّ قانون تأسيسه على إلزام كلّ يهودي، بصرف النظر عن موقفه من الحركة الصهيونية، أن يدفع ضريبة سنوية بحدّ أدنى، للمساهمة في إقامة الوطن القومي اليهودي. وفي السنة ذاتها أقيمت منظمة الدفاع العبرية في أرض إسرائيل («الهاغاناه»). ولم تقم جميع هذه المؤسسات فقط بما كان يملكه القادة الصهاينة من معرفة علمية وتجارب عملية، وإنّما أيضاً بما وفرته لهم حاضنتهم الاستعمارية من حماية، وامتناع أجهزتها عن تخريب المؤسسات الصهيونية، خلافاً لما اعتادته بالنسبة إلى مؤسسات الغير، وخاصة مؤسسات العرب.

وككلّ التجارب الاستعمارية، اعتمدت الحركة الصهيونية ثقافة عنصرية ذات بُعدين متكاملين: الأول المغالاة في تعظيم ما يتصل باليهود من تاريخ وواقع اجتماعي وقيم وأنماط سلوك، وإضفاء مظهر رسولي على دور الصهيونية الاستعماري بادّعاء أنها ناقلة الحضارة والمتراس في مواجهة البربرية. والثاني، الشطط في تبخيس مكانة العرب المستهدفة أرضهم بالاغتصاب ووجودهم بالتطهير العرقي، والحط من تاريخهم وقيمهم وثقافتهم. وتم توظيف التوراة والتلمود توظيفاً سياسياً لتحقيق البعدين. وقد ورد في **يوميات هرتزل** ما ينضح عنصرية صارخة إذ يقول: «إذا ما انتقلنا إلى منطقة فيها حيوانات متوحشة لم يعتد عليها اليهود، أفاع كبيرة وغير ذلك، فسوف استخدم سكان البلاد، قبل ترحيلهم منها إلى البلاد التي سينقلون إليها، من أجل القضاء على هذه الحيوانات». وتتجلى عنصرية الثقافة الصهيونية في تصوير العربي في قصص الأطفال على أنّه مجرم قاتل ولص بطبعه، ويغدر حتى بأهله، ويبيع نفسه وشعبه بأبخس الأثمان، وهو جبان لا يقدر على الحرب، وأبله لا يعرف أن يتحدث أو يعرض قضيته بما يقنع

الآخرين. وقد غابت تماماً صورة الفلاح والمدني والمثقف العربي من قصص الأطفال، وسلطت الأضواء بكثافة على البدوي الدائم الترحال الذي لا يعرف الانتماء الوطني. وغاية هذا التشويه المتعمد انتزاع احترام العربي لتأصيل عدم الشعور بالذنب والمسؤولية الأخلاقية تجاه ما يُقترف بحقه من جرائم، فضلاً عن تبرير اغتصاب أرضه وإهدار حقوقه الإنسانية.

ويحتل اعتماد إحداث أمر واقع Defacto موقعاً متميزاً في الفكر والعمل الصهيوني منذ النشأة الأولى، باعتبار ذلك ما يكسب المشروع الصهيوني الحجة الأقوى والأشد تأثيراً في الرأي العام والمحافل الدولية.

خامساً: وعد بلفور، مقدماته ودلالات مضمونه

منذ اتفاق الحسين ـ مكماهون سنة ١٩١٥ اتسم الأسلوب الاستعماري في التعاطي مع الزعامات العربية بالتضليل وعدم الوفاء بالالتزامات، كما اتسم بالتنكر للخدمات العربية المقدمة. مثال ذلك الموقف من أداء الجيش العربي في الحرب العالمية الأولى. ولأن مذكرة التفاهم التي وقعها الحسين ومكماهون صيغت على طريقة «الغموض البنّاء» تنصلت بريطانيا بسهولة مما تضمنته، وتجاهلت أداء الجيش العربي موضوع إشادة أللنبي، ما إن انقضت الغاية من الدور الذي قام به الحسين وجيشه، لتعارُض ذلك مع اتفاقية سايكس ـ بيكو التي أصّلت للتجزئة في بلاد الشام.

وعند قراءة حيثيات صدور وعد بلفور في ١٩١٧/١١/٢ ومضمونه يتضح أن الوعد إنما صدر في اتساق مع الاستراتيجية التي اعتمدها بالمرستون في أربعينيات القرن التاسع عشر، وحددت أبعادها «وصية بنرمان» سنة ١٩٠٧، وليس تحت ضغط الحركة الصهيونية، كما يدّعي البعض، أو لأن ضمير بلفور استيقظ، بعد أن كان وراء منع هجرة اليهود إلى بريطانيا، كما يذهب البعض الآخر. ولاستكمال الدور الاستعماري في إصداره، أقَرَّه، قبل أن يُعلَن، كلّ من الرئيس ويلسون والحكومتين الفرنسية والإيطالية، كما اطلع عليه الفاتيكان، وأقرته لجنة صهيونية. وقد أُرجئ إعلانه إلى أن اتضحت مؤشرات انتصار الجنرال أللنبي في زحفه على فلسطين. ومصدرو الوعد، والذين أقروه قبل إصداره، اقترفوا تزويراً تاريخياً وتجاوزاً على حق الشعوب في تقرير المصير في أربع مسائل:

١ ـ الاعتراف باليهود كشعب، له حقوق سياسية يجسّدها الالتزام بالعمل على إقامة «وطن قومي» له، ومصدر الوعد ومقرّوه يعرفون تمام المعرفة افتقاد اليهود مقومات الشعب بالمعنى العلمي لمصطلح الشعب.

٢ ـ الإقرار بأن لليهود حيثما وجِدوا حقوقاً سياسية وقانونية لا يجوز المساس بها، الأمر الذي ينطوي على توفير الضمانات السياسية والقانونية لنشطاء الحركة الصهيونية حيثما وجِدوا في العالم، وتيسير حِراكهم لتهجير اليهود وجمع التبرعات، وغير ذلك من نشاطات سياسية واجتماعية وإعلامية، بضمانة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية.

٣ ـ اعتبار الشعب العربي الفلسطيني، صاحب الوجود الطبيعي والتاريخي الممتد منذ فجر التاريخ، مجرد «طوائف غير يهودية» تعيش في فلسطين، دون بيان طبيعة هذا «العيش»، هل هو بحكم المواطنة، أو على شكل إقامة دائمة، أم هو عيش عابر وإقامة مؤقتة؟ فضلاً عن أن الوعد حصر حقوق هذه «الطوائف» بالحقوق الدينية والمدنية. وبذلك يكون مصدرو الوعد ومؤيدوه قد تجاوزوا الانتماء القومي والشخصية الوطنية لشعب فلسطين، وأهدروا حقوقه السياسية، وبالذات حق تقرير المصير.

٤ ـ مجافاة الموضوعية والانحياز إلى الصهاينة بشكل مفضوح، إذ عشية صدور الوعد كان تعداد سكان فلسطين ٦٦٠ ألفاً، بينهم ٦٠ ألف مستوطن، أي نحو ٩ بالمئة يملكون ٤٨١ ألف دونم من الأراضي الصالحة للزراعة البالغة ٨,٧٦ ملايين دونم، أي ما يعادل ٥,٤٩ بالمئة منها، وما لا يجاوز ١,٨٣ بالمئة من مساحة فلسطين الكلية.

وهذا ما لم ينكره بلفور حيث يقول ـ في وثيقة دبلوماسية مؤرخة ١١/٨/ ١٩١٩: «لقد انحازت الدول الكبرى إلى جانب الصهيونية، فالصهيونية سواء أكانت على حق أم لا، حسنة أو سيئة، متجذرة في تقاليد بعيدة، ولها حاجاتها الحاضرة وطموحاتها المستقبلية الأهم بكثير من رغبات سبعمائة ألف عربي يقيمون اليوم في هذه البلاد المقدسة».

سادساً: تقرير مستقبل فلسطين وشعبها في المحافل الدولية

لدى انعقاد مؤتمر السلم في فرساي سنة ١٩١٩ لم يُسمح لممثلي عرب فلسطين حضوره، واقتصر الحضور العربي على الأمير فيصل بن حسين الذي لم يُسمح له بإلقاء كلمة أمام المؤتمر إلا بعد تدخل المندوب البريطاني واضطراره إلى صياغة كلمته وفق توجيهات لورنسن فيما كان للصهاينة وجودهم المؤثر في كواليس المؤتمر، فضلاً عن تضمين ميثاق عصبة الأمم المادة الرقم ٢٢ الخاصة بالانتداب التي صاغها الجنرال سمطس، حاكم جنوب أفريقيا الاستعماري العتيق، مقنناً الاستعمار في صياغة عصرية.

والجدير بالتنبيه إليه أن المؤتمر شهد بداية ضلوع الإدارة والأجهزة الأمريكية بالتآمر على الشعب العربي الفلسطيني وحقوقه المشروعة وإرادة غالبيته الساحقة. فالرئيس ويلسون وأركان إدارته، من منطلق إدراكهم أهمية المشروع الصهيوني في تأمين مصالح الرأسمالية الأمريكية المتنامية في المشرق العربي، وبالذات مصالحها النفطية، كانوا واضحي الانحياز إلى الصهاينة كما يتضح من موقف الرئيس ومستشاريه من تقرير لجنة «كينغ ـ كرين» التي كان قد أوفدها لتقصّي الحقائق في بلاد الشام، وعادت بتقرير خلاصته أن الغالبية يرفضون وعد بلفور واتفاقية سايكس ـ بيكو وفكرة الوطن القومي اليهودي، ويصرون على الاستقلال ووحدة البلاد السورية. وإنما اعتمد توصية لجنة الاستخبارات في الوفد الأمريكي لمؤتمر السلم، القائلة بأن المصلحة الأمريكية تقتضي أن يتبنى الوفد الأمريكي إقامة دولة يهودية في فلسطين، معزولة عن جوارها العربي، وأن تكون بريطانيا الدولة المنتدبة عليها تحت إشراف عصبة الأمم.

وكانت المنظمة الصهيونية العالمية قد تقدّمت بمذكرة إلى الحكومة البريطانية تضمّنت حدوداً لفلسطين تضم في الشمال ضفتي نهر الليطاني، ومن هناك باتجاه شرقي جنوبي إلى حدود منطقة دمشق. وبعد مفاوضات مكثفة مع فرنسا، وبمعزل عن الشعب العربي، تمّ الاتفاق في ٢٣/ ١٢/ ١٩٢٠ على أن تضم إلى فلسطين بحيرة طبرية، وقرية الحمّة الواقعة على نهر اليرموك، وتوسيع سهل الحولة، ومد الحدود في الشمال لتشمل جميع منابع نهر الأردن.

ما إن احتُلّت فلسطين حتى وضِعت تحت إشراف إدارة عسكرية بريطانية، التزمت منذ يومها الأوّل بمضمون وعد بلفور. ولأن أللنبي كان يرى عدم التسرع في أعمال مضمون الوعد قبل التوصل إلى اتفاقية سلام مع تركيا، فيما أراد حاييم وايزمان تنفيذه الفوري، ولأن الزعيم الصهيوني كان مدركاً أهميته وحركته عند صنّاع القرار البريطاني، فإنه لم يتقبّل وجهة نظر الجنرال المنتصر والإدارة العسكرية بسهولة، وإنّما تعمّد الدفع بالتناقضات الثانوية بين الحليفين إلى مداها، وكأنه أراد أن يؤسس لاستقلالية القرار الصهيوني في ظلّ الرعاية البريطانية. وفي لقائه مع أعيان القدس ويافا العرب فشل في اكتساب ثقتهم، برغم أنّه التقاهم في حضور القائد العسكري البريطاني في القدس، كما في يافا. وقد حرص في لقاءاته مع أللنبي وأركان الإدارة العسكرية على تأكيد رفض فكرة التعايش الديمقراطي مع العرب مبرراً مطلبه بعنصرية صارخة بقوله: «إن الفلاح العربي متخلف عن زمنه أربعة قرون على الأقل، أما الأفندي فغير أمين، وجاهل، وغير وطني، وساقط الهمة».

سابعاً: الاستجابة العربية للتحدي الاستعماري الصهيوني

برغم صدمة الاحتلال، ووضوح انحياز الإدارة العسكرية إلى الصهاينة، تشكّلت في القدس وغالبية المدن لجان وطنية تحت مسمّى **الجمعية الإسلامية المسيحية**، ولم تلبث أن توحّدت تحت اسم **المؤتمر الوطني الفلسطيني**. فيما شهدت القدس تشكيل مؤسستين شبابيتين: **النادي العربي، والمنتدى العربي**، وبرغم عدم تمايزهما من حيث انتماء عناصرهما الطبقي، فقد لعبتا دورين جذريين في تبلور كلّ من الحركة الوطنية، وحركة المعارضة؛ إذ كان محمد أمين الحسيني ـ المفتي فيما بعد ـ رئيس النادي الذي صدرت عنه القيادات الوطنية بزعامته. بينما كان أبرز مؤسسي المنتدى فخري النشاشيبي وحسن صدقي الدجاني، وضم غالبية من صاروا رموز المعارضة. وفي المؤتمر الوطني الأول خابت آمال ضباط الاستخبارات الإنكليز؛ إذ كان بين أعضائه السبعة والعشرين ١١ موالياً لبريطانيا و٢ لفرنسا و١٢ من أنصار الوحدة العربية. ورغم أن الموالين أكثر عدداً ورغم تولّي أحدهم رئاسة المؤتمر، فقد فرض أصحاب التوجه القومي رؤيتهم على قرارات المؤتمر وتوصياته، فاقترح وايزمان توظيف علاقات بريطانيا بالزعامات العربية في الالتفاف على الحِراك الوطني الفلسطيني، مؤسساً بذلك لسياسةِ توالى اللجوء إليها طوال سنوات الانتداب.

وبمناسبة موسم النبي موسى في ٤/ ٤/ ١٩٢٠ تحول الموسم التقليدي إلى مهرجان سياسي تعالت فيه الهتافات مطالبة بالتحرير والوحدة العربية، وبحياة الملك فيصل الذي كان المؤتمر السوري قد اختاره ملكاً دستورياً على سورية. وخطب محمد أمين الحسني فأثار حماسة الجمهور عندما رفع صورة فيصل هاتفاً: «أيها العرب هذا ملِككم»، كما خطب رئيس البلدية موسى كاظم الحسيني محيياً الجماهير. وبينما كان موكب المحتفلين يجتاز باب الخليل تحرشت بهم بعض عناصر الهاغاناه بقيادة جابوتنسكي، كانت طليعة موكب يهودي محتفل بعيد الفصح، فاشتبك الطرفان وسقط قتلى وجرحى. واتُّهم أمين الحسيني وعارف العارف بتدبير الاضطراب، فحوكما غيابياً بالسجن عشر سنوات مع الشغل، وحُكم على جابوتنسكي بالسجن خمس عشرة سنة، ثمّ صدر العفو عنه بعد ثلاثة شهور، كما اتُّهم رئيس البلدية موسى كاظم الحسيني بأنه وراء الأحداث، ولم يكن اتهامه عفوياً وإنما على خلفية رفضه استخدام العبرية في بيانات وإيصالات البلدية، واستجابة لطلب وايزمان الذي كان يلح على استبعاده. وقد اتخذها الجنرال سبيرز حاكم القدس العسكري فرصة ليمعن في شقّ الصف العربي بأن طلب منه الاستقالة، وعيّن بدلاً منه راغب النشاشيبي، محدثاً انقساماً كانت له أوخم العواقب، إذ تواصل طوال سنوات الانتداب.

ثامناً: هربرت صموئيل يترجم وعد بلفور إلى حقيقة واقعة

في ١٠/ ٨/ ١٩٢٠ وقّعت معاهدة سيفر، وفيها اعترفت تركيا الكمالية باتفاقية سايكس ـ بيكو، ووعد بلفور، وبذلك أُزيل آخر المعوقات أمام بريطانيا للمضي في تنفيذ وعد بلفور، فعيّنت هربرت صموئيل مندوباً سامياً لترجمة الوعد إلى حقيقة واقعة. ولإكساب مركزه الهيبة اللازمة أُعد له استقبال حافل، وأُعطي صلاحيات تنفيذية واسعة، وزُود بطاقم إداري من غلاة الصهاينة. وكان أول إجراءات إدارته منح الوكالة اليهودية سلطة إدارة شؤون المستوطنين الصهاينة، واعتبار الصندوق القومي اليهودي جمعية ذات نفع عام، وإجراء تعديلات على قوانين الهجرة والأراضي، بما يسّر على الوكالة اليهودية مضاعفة أعداد المهاجرين وشراء الأراضي.

وكان المؤتمر الوطني الفلسطيني قد انتخب لجنة تنفيذية برئاسة موسى كاظم الحسيني، إلا أن صموئيل رفض الاعتراف بها كممثّلة للشعب العربي الفلسطيني، ولدى استقباله أعضاءها بصفتهم الشخصية أكد التزام إدارته بوعد بلفور. وكذلك فعل وزير المستعمرات ونستون تشرشل لدى استقبالهم في القدس في ٨/ ٣/ ١٩٢١.

وللالتفاف على مطالبة اللجنة التنفيذية بإقامة حكومة مسؤولة أمام برلمان منتخب، أصدرت الحكومة البريطانية **الكتاب الأبيض** لسنة ١٩٢٢، مضمّنة إياه ما اعتبرته «دستور» فلسطين، وإقامة مجلس تشريعي، للمندوب السامي سلطة اعتماد قراراته أو إلغائها. ولما رفضت القوى الوطنية المشاركة في مجلس فاقد الصلاحيات عيّن صموئيل بعض ملاّك الأراضي وشيوخ العشائر بدل الأعضاء الذين كان مفترضاً انتخابهم، لكنهم اضطروا تحت الضغط الشعبي إلى الاستقالة، مما أفشل أُولى عمليات التزوير الديمقراطي التي توالت زمن الانتداب.

وبعد أن أقر مجلسا الكونغرس الأمريكي مشروع صك الانتداب، قامت عصبة الأمم بإصداره في ٢٤/ ٧/ ١٩٢٧، متضمناً وعد بلفور، وانتداب بريطانيا على فلسطين، وحددت مهمتها بوضع البلاد في أوضاع اقتصادية وإدارية وسياسية بما يضمن إقامة الوطن القومي اليهودي. وبهذا تكون العصبة ودولها الأعضاء مشاركين بما تضمّنه وعد بلفور من تزوير تاريخي، وإنكار امتلاك شعب فلسطين كلّ مقومات الشعب، وإهدار حقوقه، خاصة حقه في تقرير مصيره.

وحاول صموئيل، اليهودي الواضح الالتزام الصهيوني، امتصاص النقمة التي سبّبها تعيينه، بإصدار عفو عن محمد أمين الحسيني وعارف العارف، ويسّر للحسيني النجاح في المنافسة على منصب المفتي، ورئاسة المجلس الإسلامي

الأعلى، وفي ظنه أن يستقطبه وهو الوطني المتحمس وصاحب الشعبية. إلا أن الحسيني نجح في أن يجعل من المجلس مؤسسة وطنية إلى جانب تطويره في مجال اختصاصه الديني، خاصة ما حققه على صعيد الأوقاف الإسلامية، وبحيث أصبحت العناصر الوطنية تُعرف بالمجلسيين.

وليواجه صموئيل شعبية المفتي قام بتشكيل حزب لكبار الملاّك باسم «الحزب العربي الوطني»، وحزب آخر من متعلمين قرويين طامعين بالبروز الاجتماعي باسم «حزب المزارعين». غير أنهما لم يؤثرا في شعبية المفتي التي حققها بمواقفه الوطنية. إلا أن المفتي، كبقية القيادات العربية آنذاك، لم يعمد إلى تشكيل مؤسسة تقود الحِراك الوطني، وإنما أبقى كلّ الخيوط بيده، وظلت العلاقات والولاءات الشخصية هي الأساس في اختيار الأعوان، مما تسبب في شخصنة الحركة الوطنية في شخصه.

ولم يكن حال اللجنة التنفيذية أفضل، ولا هي حاولت الاستفادة من التجربة الصهيونية المجاورة. ولم يجاوز نشاطها إصدار بيانات الاحتجاج على الإجراءات البريطانية، والتقدّم من سلطة الانتداب بالمذكرات المتضمّنة المطالب الوطنية، وإرسال الوفود إلى لندن لعرض المطالب الوطنية على الحكومة ومجلسي اللوردات والعموم. وبعجز النخبة القائدة عن تطوير الحراك الوطني، وصلت في نهاية السنوات الخمس الأولى من الانتداب حدّ تقديم تنازلات جوهرية في مطالبها الوطنية. ففي مذكرتها المقدمة إلى وزير المستعمرات البريطاني أمري في ١٦/ ٤/ ١٩٢٥ طالبت بتأسيس حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي منتخب من الأهالي الفلسطينيين بحسب التمثيل النسبي، مما يعني الاعتراف بحق المواطَنة لليهود المهاجرين حتى تلك السنة، بينما لم يكن يعترف بهذا الحق إلا لليهود الذي كانوا في فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى.

ويعلل محمد عزة دروزة اعتدال مطالب النخبة الوطنية القائدة بفتور الحركة الوطنية ورغبتها في الحصول على شيء ما. غير أن سلطة الانتداب لم تستجب لأي من مطالب اللجنة التنفيذية، مما يدلّ على أن تنازلها كان مجانياً، بل صب في قناة المعارضة، بدليل أنّها حصلت على نصف مقاعد اللجنة التنفيذية المنبثقة عن المؤتمر الوطني السابع. وليس من شكّ في أن الانتماء الاجتماعي، والبنية الثقافية، للنخب القائدة بزعامة المفتي لم يوفرا لها المعرفة اللازمة لإرساء قواعد عمل الفريق وكفاءة أفضل في إدارة الصراع.

ولقد احتلت الأرض وحيازتها موقعاً متميزاً في الصراع؛ إذ اعتبرت الوكالة اليهودية أن المادة السادسة من صك الانتداب تلزم حكومة الانتداب بوضع معظم

أراضي الدولة بتصرفها للاستيطان والتنمية الاقتصادية، بينما لم تكن أراضي الدولة خالية وإنما مشغولة بالمزارعين العرب، ولم يكن نقل حيازتها وإجلاؤهم عنها بالأمر اليسير. إلا أن بتجاهل حكومة الانتداب للقوانين المانعة طرد الفلاحين من الأرض جرى طرد الآلاف منهم، كما حدث عندما اشترى الصندوق القومي اليهودي مرج إبن عامر وغور بيسان وغيرهما من أراضي الإقطاعيين المقيمين خارج فلسطين، بحيث بلغت حيازة الصهاينة ١١٦٣٥٧٥ دونماً سنة ١٩٢٩. كما أدت تسهيلات إجراءات الهجرة إلى ازدياد طردي في عدد المستوطنين، وبالتبعية تطورت قدرات الصهاينة وإمكانياتهم الاقتصادية، خاصة الصناعية منها. وقد باشرت حكومة الانتداب بتوفير حماية مسلحة صهيونية للمستوطنات، فضلاً عن التطوير الطردي في إمكانيات وقدرات الهاغاناه.

تاسعاً: هبّة البُراق وتداعياتها

على خلفية محاولة الصهاينة إجراء أمر واقع عند حائط البُراق («المبكى») بأن أقاموا ستاراً فاصلاً بين الرجال والنساء في الساحة الملاصقة للجدار الغربي للحرم القدسي، حيث يُعتقد أن النبي (ﷺ) ربط البُراق ليلة الإسراء والمعراج. ولمخالفة ذلك لما جرى العرف عليه وقع صدام اتسع مداه ليتجاوز القدس إلى الخليل، حيث سقط عدد من القتلى. ولقد تعمّد الصهاينة تفجير الصدام لتحفيز الهجرة التي كانت قد تراجعت في العامين السابقين ولإثارة يهود العالم لزيادة تبرعاتهم للوكالة اليهودية، فيما يعود موقف المندوب السامي الثالث تشانسلوار وإدارته إلى أنّهم أرادوا حرف الحِراك الوطني الفلسطيني الذي بدأ ينحو باتجاه التركيز على الدور البريطاني، ليعود إلى ما اعتاده من التركيز على الصهاينة. وعلى خلفية الأحداث حُكم بالإعدام على كلّ من عطا الزير وفؤاد حجازي ومحمد جمجوم، الذين تنافسوا على من يُشنق منهم أولاً، مسجلين سابقة غير مشهودة في التاريخ، فيما كانت أمهاتهم وأخواتهم مبادرات في استقبالهن جثامين الشهداء بالزغاريد، فكن أوّل من أبدع الظاهرة الفلسطينية باعتبار الشهادة موضوع الاعتزاز واستقبال المهنئين بالشرف الوطني الذي حازوه. ولقد خلد إبراهيم طوقان المشهد في رائعته **الثلاثاء الحمراء**.

وقد شكّلت «هبّة البُراق» رافعة للحِراك الوطني الفلسطيني، إذ لم يعد قاصراً على أعيان المدن ووجهاء الريف وشيوخ البدو، وإنما صار للمثقفين والنساء والطلاب مشاركة متزايدة فيه. كما فرضت الأحداث على اللجنة التنفيذية بأعضائها من «المجلسيين» و«المعارضين» التلاؤم مع الحالة الشعبية، وتجاوز حالة «الاعتدال» إلى إعلان سحب الثقة من المندوب السامي وأركان إدارته. وتشير

التقارير البريطانية إلى أن اللجنة التنفيذية باتت تواجه ضغوطاً شعبية متزايدة، وإلى أن مصادر معلومات الاستخبارات البريطانية بدأت تنضب، وأنه بدأت تبرز في بعض نواحي فلسطين منظمات شبابية مسلحة. وبدا الحِراك الوطني على عتبات اتّساع المسافة بين التيار الجماهيري الذي تحتل المقاومة الأولوية في نظره، والتيار النخبوي الذي بقي أسير نهجه القديم.

وحاولت بريطانيا إجهاض النقلة النوعية في الحِراك الوطني الفلسطيني بإيفاد جون «عبد الله» فيلبي حاملاً مشروع إقامة نظام جمهوري، ومجلس نيابي منتخب على أساس نسبة السكان، وحكومة مشتركة، وبحيث يكون المندوب السامي البريطاني مشرفاً على السلطتين التنفيذية والتشريعية والقوات المسلحة، وإقامة «وكالة عربية» خاضعة لعصبة الأمم، مع الإبقاء على الانتداب البريطاني. وبرغم ما اشتمل عليه المشروع من تنازلات عربية، فقد رفضه بن غوريون، وأعلن مسؤول سياسة حزب الماباي الذي يرأسه قائلاً: «نحن في الحقيقة نعارض منح عرب فلسطين الاستقلال». وبهذا يكون الصهاينة هم الذين أجهضوا أُولى مبادرات التسوية على أساس التعايش المشترك.

وكانت قد تشكلت «لجنة البُراق الدولية» لدراسة الوثائق الخاصة بالجدار، وتأسيساً على تقريرها صدر قانون من مجلس الملك البريطاني الخاص في أيار/مايو ١٩٣١ متضمناً ما نصه: «للمسلمين وحدهم تعود ملْكية الحائط الغربي، ولهم وحدهم الحق العيني فيه لكونه جزءاً لا يتجزأ من مساحة الحرم الشريف التي هي من أملاك الوقف. وللمسلمين أيضاً تعود ملْكية الرصيف الكائن أمام الحائط المعروف بحارة المغاربة المقابلة للحائط، لكونه موقوفاً حسب أحكام الشرع الإسلامي لجهات البِر والإحسان». ولتعزيز الموقف دعا المفتي إلى مؤتمر إسلامي عُقد في القدس بين ٧ ـ ١٧/ ١٢/ ١٩٣١. وبرغم كثافة الحضور، فإن المؤتمر لم يجاوز كونه تظاهره إعلامية تضامنية، إذ لم تنفذ توصيته بإقامة «جامعة المسجد الأقصى الإسلامية» في القدس، ولا إنشاء «الشركة الزراعية لإنقاذ أراضي فلسطين»، فيما حالت الضغوط البريطانية دون تحويل التبرعات التي جمعت بسخاء، خاصة في الهند، عندما زارها وفد المؤتمر برئاسة المفتي.

عاشراً: الواقع الصهيوني في أعقاب هبّة البُراق

كان التجمّع الاستيطاني الصهيوني مسيساً للغاية، وهو وإن لم يعرف التناقضات الطبقية التقليدية إلا أنّه لم يشكل وحدة مجتمعية. وإنما كانت قواه

موزعة على مروحة واسعة من التنظيمات السياسية ـ العقائدية التي أعطته مظهراً ليبرالياً، بل وكان بينها من وصِف باليسار ومن وصِف باليمين. غير أنّها ملتزمة جميعها بالفكر الصهيوني العنصري، ومجمعة على معاداة العرب والتنكر لحقوقهم المشروعة. وبالتالي لم يقِم التجمّع الاستيطاني ديمقراطية حقّه، وإنما هي «ديمقراطية» استيطانية تدّعي الليبرالية. ولا يستقيم تصنيف بعض التنظيمات الصهيونية على أنّها يسارية، وإن استخدمت المقولات اليسارية، لأن اليسار في الحالة الفلسطينية إنما هو الرافض للاستيطان الاستعماري الموظَّف في خدمة الرأسمالية العالمية، بينما كان المصنَّفون «يساريين» يقودون العملية الاستيطانية، ويشترطون طرد الفلاحين العرب من الأرض التي يشتريها الصندوق القومي اليهودي أو تملّكه إياها سلطة الانتداب.

وشهدت سنوات ثلاثينيات القرن العشرين توسعاً طردياً في حيازة الصهاينة للأرض واستيطانها، وقد لعبت سلطة الانتداب دوراً محورياً بالتمهيد لذلك باستخدام الضغط والعنف في تحصيل الضرائب التي فرضت على الأرض الزراعية، وبالتوسع في أعمال التسوية، والتشكيك في أسانيد ملْكية العرب، على عكس ملْكية اليهود. وإلى جانب التوسع الطردي في حيازة الأرض الفلسطينية، جرت محاولة للتمدد في شرقي الأردن بإغراء بعض شيوخ القبائل ببيع أراضيهم، الأمر الذي تصدى له شباب الاستقلاليين في الأردن وفلسطين، وحال دونه المعتمد البريطاني في عمان ومندوب بريطانيا في عصبة الأمم.

ولتمكين الصهاينة اقتصادياً منحتهم سلطة الانتداب امتياز استغلال ثروة البحر الميت من الأملاح ذات الأهمية في الصناعات الكيميائية. وقد بلغت صادرات «شركة بوتاس فلسطين» ـ الصهيونية ـ ٣٨١٢٤ طناً من البوتاس و٤٠٣ أطنان من البرومين سنة ١٩٣٥. وأثبتت الدراسات وجود مخزون من الفوسفات في المنطقة الواقعة إلى الغرب من البحر الميت، ووجود المنغنيز والبارتيا والفلسبار في جنوبي فلسطين، والكبريت في منطقة غزة.

حادي عشر: مستجدات الواقع العربي وحوارات بن غوريون

شهد المجتمع العربي الفلسطيني تطوراً في حِراكه السياسي تمثّل بقيام الأحزاب التي نصت جميعها في بيانات تأسيسها، عدا حزب الدفاع (حزب المعارضة)، على الانتماء القومي العربي. كما تمثل بالإقدام على التظاهر دون طلب أذن السلطات بذلك. وتقدّم قادة الأحزاب والشخصيات الاجتماعية صفوف

المتظاهرين بلا مبالاة باعتداء شرطة الانتداب على التظاهرات وسقوط الجرحى بالعشرات، كان من بينهم رئيس اللجنة التنفيذية موسى كاظم الحسيني الشيخ الذي أصيب بجروح عجّلت بوفاته. غير أن جميع تلك الأحزاب، وفي مقدمتها **الحزب العربي** ـ حزب الحركة الوطنية ـ غلبت عليها شخصنة القيادة، والخطاب الانفعالي العاطفي، وندرة الرؤية الاستراتيجية للصراع، واعتياد محاورة بريطانيا وكأنها طرف حيادي برغم وضوح انحيازها المستفز إلى الصهاينة، وبالتالي العجز عن توظيف الإمكانات الممكنة والقدرات الشعبية المتوفرة في إدارة فاعلة للصراع.

إلا أن ما تحقق على قصوره شكّل خطوة متقدمة على درب الصراع الطويل، الأمر الذي استفز حاسة بن غوريون للخطر فسعى إلى لقاء شخصيات وطنية عربية مستهدفاً قراءة الصهيونية في عيونها، على حدّ تعبير الكاتب الإسرائيلي شبتاي تيبيت. وكان لقاؤه الأول مع موسى العلمي، ثمّ التقى برياض الصلح، وعوني عبد الهادي، وشكيب أرسلان، وإحسان الجابري، وجورج أنطونيوس. وفيما أكدوا جميعهم التزامهم بالثوابت الوطنية، وعدم انخداعهم بوعود بن غوريون، ووعياً لحقائق الصراع، أبدوا استعداداً لقبول التعايش في دولة ديمقراطية، الأمر الذي رفضه بن غوريون بإصرار.

ويذكر شبتاي تيبيت أن د. مغنيس ـ عميد الجامعة العبرية ووسيط بن غوريون في لقاءاته ـ حمل إليه في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٥ عرضاً عربياً بقبول تواصل الهجرة حتى ترتفع نسبة الصهاينة من ٢٨ بالمئة إلى ٤٤ بالمئة، شرط احتفاظ العرب بالأغلبية في دولة ديمقراطية. فرفض العرض مؤكّداً عدم استعداده للتنازل عن ١ بالمئة من الأهداف الصهيونية. وحين يقع ذلك بعد صدور قرارات نورمبرغ العنصرية، والخطر الذي بات يتهدد اليهود في ألمانيا النازية ووسط أوروبا، فإنما هذا يدل على تقدّم الطموحات الصهيونية على مصالح اليهود عند بن غوريون والقادة الصهاينة.

ثاني عشر: الشيخ عز الدين القسّام يؤسس لاعتماد المقاومة خياراً استراتيجياً

بعد مشاركته في ثورة صالح العلي في سوريا والحكم عليه بالإعدام سنة ١٩٢٠ لجأ الشيخ **عز الدين القسّام** إلى فلسطين ليستقر في حيفا، وليبدأ نشاطه بين فقراء العمال ذوي الجذور الفلاحية. وعندما اشتدت ملاحقة الشباب الملتفين حوله واعتقال بعض أبرزهم، انتقل وعصبة منهم إلى أحراش يعبد في منطقة

جنين، حيث طوقتهم قوة تقارب ٤٠٠ شرطي، ولكنه ورفاقه أبوا الاستسلام وخاضوا معركة غير متكافئة استشهد فيها القسّام وعدد من رفاقه يوم ٢٠/ ١١/ ١٩٣٥، مسجلاً أمثولة خلّدته في تاريخ النضال العربي الفلسطيني باعتباره طليعة الركب المعتمد المقاومة، وليس المساومة، خياره الاستراتيجي. وبقدر ما صدم استشهاده الزعامات التقليدية وإشعارها بالصغار، كما يتضح من كلمة جمال الحسيني لدى زيارته بيت الزيباري رفيق القسّام في استشهاده، فوجئ بن غوريون باستشهاد القسّام كما بوداعه في جنازة امتدت خمسة كيلو مترات، ورأى في ذلك قوة أخلاقية لم يكن يحسبها عند العرب، وقدّر أن سيكون لها تأثيرها المستقبلي. وذلك ما تحقق بعد شهور بانفجار الثورة في ربيع ١٩٣٦.

ثالث عشر: مشروع «المجلس التشريعي» وأسطورة سلبية القيادة الوطنية وإضاعتها الفرص

جرياً على عادة بريطانيا في طرح مبادرات ملتبسة توحي بالأمر وضده، وفي مسعى للالتفاف على تطور الحِراك الوطني العربي، اقترحت في ١٨/ ١٠/ ١٩٣٥ مشروع «المجلس التشريعي»، الذي لم يكن ديمقراطياً من حيث الشكل، إذ نصّ على أن يشكّل من ٢٨ عضواً، ٩ منهم فقط ينتخبهم العرب الذين كانوا ٧٢ بالمئة من سكان فلسطين، كما لم يكن ديمقراطياً من حيث المضمون بالنصّ على أن ليس له حق مناقشة الانتداب والوطن القومي اليهودي، وبأن يكون للمندوب السامي حق الموافقة على قراراته ورفضها، وإصدار القوانين دون استشارته. وخلافاً لتوقعات الحكومة البريطانية، والقيادة الصهيونية، وزعماء المعارضة، لم يرفض الحزب العربي المشروع من الوهلة الأولى، ليسبقه في رفضه الصهاينة المطالبون بأن يكون لهم ٥٠ بالمئة من الأعضاء، وأيّدهم في رفضه مجلسا اللوردات والعموم البريطانيان. ومن بعدهم أسس الحزب العربي رفضه لعدم توافق المشروع مع المطالب الوطنية ولتناقضه مع المبادئ الديمقراطية، بل وميثاق عصبة الأمم. وبرغم ذلك لما يزل أدعياء الحكمة في وقت متأخر يلومون القيادة على سلبيتها وإضاعتها «الفرصة الذهبية» برفضها له.

رابع عشر: التعاون الصهيوني مع النظامين النازي والفاشي

يقيناً إن المحرقة النازية («الهولوكوست») جريمة تاريخية نكراء بحق الإنسانية جمعاء، وليس فقط بحق ضحاياها، اليهود منهم وغير اليهود. ولكن مقترفيها وضحاياها كانوا أوروبيين واقتُرفت على أرض أوروبية، بل كانت نتاج الفكر

العنصري الأوروبي الذي صدرت عنه كلّ من الصهيونية والنازية، فضلاً عن أنّ النظام النازي عرف منذ صعوده بانفتاحه على الصهاينة لالتقائه معهم على رفض الوجود اليهودي في ألمانيا وترحيل اليهود من أرض آبائهم وأجدادهم. ولتحقيق ذلك توّج تعاونهما بتوقيع اتفاقية «النقل» ـ الترانسفير (هعبرا بالعبرية)، وبموجبها يودع المهاجر مبلغاً في المصرف المركزي في برلين ليستورد الصهاينة مقابله معدات وسلعاً ألمانية. وقد أقرها المؤتمر الصهيوني العالمي الثامن عشر في آب/ أغسطس١٩٣٣. وتواصل العمل بها حتى سنة ١٩٣٩ رغم صدور قرارات نورمبرغ العنصرية في أيلول/ سبتمبر ١٩٣٥. وبموجبها هاجر إلى فلسطين نحو ٦٠ ألف يهودي ألماني، اي ما يقارب ١٥ بالمئة من عدد المستوطنين آنذاك، واستوردوا معدات وسلعاً عززت الاقتصاد الصهيوني بنحو ٣٠ مليون دولار. كما تواصل انفتاح النظام النازي على «المنظمة الصهيونية الألمانية» وواصلت صحفها الصدور حتى سنة ١٩٣٩، وكذلك توالى السكوت على نشاطات الموساد في عمليات الهجرة غير المشروعة.

كما كان لصعود النازية تأثير غير مباشر في الهجرة والاستيطان بتساهل سلطة الانتداب تجاه الهجرة «غير الشرعية»، وبتصاعد دعم الجاليات اليهودية للحركة الصهيونية. وذلك ما يتضح من مقارنة أرقام الهجرة التي بلغت ١١٦٧٧٨ خلال سنوات ١٩١٩ ـ ١٩٣١ السابقة للنازية و١٤٤٠٩٣ خلال السنوات الأربع الأولى من العهد النازي (١٩٣٢ ـ ١٩٣٥)، أي بما يعادل ١٢٤ بالمئة من عدد المهاجرين خلال السنوات الثلاث عشرة السابقة.

وفي الوثائق التي كُشف عنها الستار، والدراسات المؤسسة عليها، الدلالة القاطعة على رفض النظام النازي دعم ثورة فلسطين خلال سنوات ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ بالسلاح، وأنّه اتخذ منها لكونها عربية موقفاً عنصرياً معادياً تواصل حتى بداية ظهور نذر الحرب العالمية الثانية، عندما أخذت أجهزته الإعلامية تشيد بنضال شعب فلسطين.

وخلال سنوات ١٩٢٧ ـ ١٩٣٤ تدربت كوادر «بيتار» التابعة للتصحيحيين بزعامة جابوتنسكي في المدرسة البحرية للنظام الفاشي في إيطاليا. ولقد استقبل موسوليني حاييم وايزمان يصحبه أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية في نيسان/ أبريل ١٩٣٣. كما استقبل ناحوم غولدمان، وهو رئيس المؤتمر الصهيوني العالمي، في ١٣/ ١٠/ ١٩٣٤ الذي أجرى معه مباحثات حول أوضاع اليهود في السّار والنمسا، وقانون الأقليات في بولندا. ويُنقل عنه أنّه قال له: ينبغي عليكم أن تنشئوا دولة يهودية، إنني صهيوني وقد أبلغت الدكتور وايزمان

بذلك. وسأساعدكم في إنشاء دولة يهودية. لكن الشيء الرئيسي هو أن اليهود يجب أن يكون لديهم ثقة بأنفسهم، وأن لا يكونوا خائفين من ذلك الأحمق الموجود في برلين ـ يقصد هتلر.

والسؤال المسكوت عنه تاريخياً: ألم تكن الحركة الصهيونية بداية، ثمّ دولة إسرائيل، الأكثر استفادة من المحرقة النازية («الهولوكوست»)، فيما كان عرب فلسطين، وما زالوا، الأكثر تضرراً نتيجة التواطؤ الصهيوني ـ النازي قبل الحرب العالمية الأولى، ثمّ بفعل التواطؤ الدولي ـ الصهيوني بعدها على رفض إعادة الأحياء من الضحايا اليهود إلى أوطانهم والتعويض عليهم وعلى ورثة من قضوا نحبهم، والتواطؤ على تدفيع عرب فلسطين ثمن الجريمة الأوروبية؟

خامس عشر: الثورة الكبرى في مرحلتها الأولى وإيقافها بقرار رسمي عربي

في أعقاب صدامات شهدتها منطقة التماس بين يافا وتل أبيب أعلنت القوى الوطنية في يافا الإضراب يوم ٢٠/ ٤/ ١٩٣٦ فتجاوبت مع إعلانها جميع المدن وشكّلت فيها «لجان قومية» بمشاركة جميع الأحزاب. وفي الرد على إعلان حالة الطوارئ صدر بيان من ١٥٠ شخصية في القدس يدعو إلى التوقف عن دفع الضرائب حتّى يستجاب للمطالب الوطنية، فيما صعد القسّاميون عملياتهم المسلحة لتشهد البلاد خلال أيام ثورة شاملة، القسّاميون قادتها في معظم المناطق، والريف والطرق العامة مسرحها، والفلاحون وفقراء المدن والمثقفون الثوريون عناصرها، مع مساهمة ملحوظة من المرأة، خاصة في الريف، بقيام الفلاحات بتمريض الجرحى من الثوار والعناية بهم في مرحلة النقاهة. وكما استغلت التناقضات الإنكليزية ـ الفرنسية عندما أعلنت سورية الإضراب مطلع العام في دعم الشعب العربي الفلسطيني لأشقائه في سورية، استغلت تناقضات الدولتين الاستعماريتين بأن شكلت سورية عمق الثورة الاستراتيجي، ودمشق مركز قيادتها الخلفية. وبرغم تصاعد إجراءات القمع، من سجن واعتقال ونسف بيوت وإتلاف محتويات بيوت الفلاحين، شهدت الثورة زخماً جعلت الرواية الرسمية الإسرائيلية للثورة تقول إن إعداداً محدودة من الثوار مرغت جيش الإمبراطورية البريطانية بالتراب. إذ كانت القوات البريطانية مجهزة بالمدرعات والرشاشات الثقيلة تدعمها الطائرات بغاراتها على المجاهدين. واستقدمت النجدات من القوات البريطانية في منطقة قناة السويس والأردن.

وبمقدم فوزي القاوقجي من العراق يصحبه ٨٠ مناضلاً وتولّيه القيادة العامة فور وصوله، اشتدت الحماسة الشعبية، وبدأت الثورة تأخذ طابعاً مؤسسياً بإقامته جهاز إعلام ومحاكم شعبية. وبالانتصارات التي تحققت عقب وصوله عمّ المنطقة مناخ ثوري التفّت عليه بريطانيا بتوسيط ملكي العراق والسعودية وأمير شرق الأردن الذين طالبوا بفك الإضراب ووقف الثورة، «معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة في تحقيق العدل». وثبت أن أحداً منهم لم يستلم تعهداً بريطانيا بالاستجابة لمطالب عرب فلسطين، أو أنّه قدم عوناً مادياً للثورة. وعليه اشترط بعض أعضاء «اللجنة العربية العليا» بزعامة المفتي وتأييد المعتقلين إعلان بريطانيا القبول بالمطالب الوطنية، فيما رأت أغلبية الأعضاء قبولها دون شروط؛ إذ وجدت في الوساطة الملَكية ما يتوافق مع مصالحهم. إلا أن تكثيف الضغوط، خاصة ضغوط أصحاب المصالح من أعضاء اللجنة الذين تضرروا من الإضراب الذي بلغ ١٧٥ يوماً، حمل «اللجنة العربية العليا» على أن تصدر في ١٢/ ١٠/ ١٩٣٦ الأمر بفك الإضراب ووقف «الاضطرابات»، وأعقب ذلك إعلان القاوقجي وقف العمليات. ولكن الجيش البريطاني أنذر الثوار بحل تشكيلاتهم خلال ١٢ يوماً وإلا استأنف عملياته. فغادر القاوقجي والمناضلون العرب فلسطين، وبدا وكأن الثورة أُجهضت بقرار رسمي عربي.

وقد أُجهضت الثورة بفعل عربي شاركت فيه قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، وقدّرت الحكومة البريطانية أن المسرح بات مهيأ لتسوية الصراع وفق المنظور الاستعماري ـ الصهيوني. ولتحقيق ذلك أوفدت «اللجنة الملكية» برئاسة اللورد بيل في ٥/ ١١/ ١٩٣٦ بعد أن لُقنت قبل التوجه إلى فلسطين المطلوب تحقيقه، وقد انعكس ذلك على لقاءاتها بممثلي طرفي الصراع. وحيث أعلن وزير المستعمرات أن الهجرة لن تتوقف بوجود اللجنة الملَكية أعلنت «اللجنة العربية العليا» رفضها مقابلتها، غير أن حسن صدقي الدجاني، القيادي في حزب الدفاع، أعلن مخالفته للقرار الوطني، فيما كثف ملكا العراق والسعودية ضغوطهما على «اللجنة العربية العليا» التي انصاعت ثانية للمطلب الملكي. وفي لقاء المفتي مع اللجنة الملكية كان اللورد بيل سافر الانحياز ومستفِزاً. وبينما تقدّمت اللجنة العربية بمذكرة أكدت فيها الاستعداد للاعتراف بحق المواطنة لليهود المقيمين في فلسطين ومساواتهم بمواطنيها العرب، قال حاييم وايزمان إن غاية وعد بلفور أن تكون «أرض يهودا» يهودية كما هي بريطانية إنكليزية. ولم تستفزَ لورد بيل دعوة التطهير العرقي هذه، ولم يجادله كما جادل مفتي فلسطين زعيم حركتها الوطنية.

وفي ٧/ ٧/ ١٩٣٧ صدر تقرير لجنة بيل موصياً بتقسيم فلسطين إلى ثلاثة

أقسام: **يهودي**، يختص بمعظم الساحل والجليل، **وعربي**، يضم شرق الأردن شاملاً مناطق الجبال والنقب، **وانتدابي** خاضع لبريطانيا، يضم القدس وبيت لحم والناصرة واللد والرملة وممراً إلى يافا. كما نصّ على تبادل السكان بين القسمين العربي واليهودي، متجاهلاً أن الأول لا يضم سوى ١٢٥٠ مستوطناً يستعمرون نحو مئة ألف دونم، بينما يضم الثاني ٣٢٥٠٠٠ مواطن عربي يملكون ثلاثة ملايين وربع مليون دونم. كما أوصى بأن يتم تبادل السكان بالتدرج، «وقسراً إذا لزم الأمر». . وأجمعت الأحزاب العربية، بما فيها حزب الدفاع، على رفض مشروع التقسيم الأول، فيما تباينت آراء الأحزاب والشخصيات الصهيونية حوله. ولحسم الخلاف الذي تفجّر في المؤتمر الصهيوني العشرين كلّفت الوكالة اليهودية بإجراء مباحثات مع الحكومة البريطانية «لاستيضاح الشروط الدقيقة لقيام الدولة اليهودية»، على ألاّ تلتزم «اللجنة التنفيذية» للوكالة بشيء في أثناء قيامها بالمفاوضات، باعتبار ذلك حق المؤتمر القادم.

سادس عشر: تجدد الثورة وصدور الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩

استمرت العمليات المسلحة برغم إعلان القاوقجي وقف الثورة، دون مبالاة بإنذار الجيش البريطاني، ولكنها كانت عمليات فردية. وفي ٢٦/٩/١٩٣٧ اغتالت عصبة القسّام حاكم لواء الجليل أندروز لنشاطه في تعقب حركتهم في الشمال، وقد عُرف بصهيونيته وعنصريته. فبادرت سلطة الانتداب إلى تحميل «اللجنة العربية العليا» المسؤولية، واعتبرتها واللجان القومية غير شرعية، واعتقلت أربعة من أعضاء اللجنة العليا ونفتهم إلى سيشل، وعزلت المفتي عن رئاسة المجلس الإسلامي الأعلى، وأسندت إدارته إلى لجنة ثلاثية تحت إشراف المندوب السامي. فقام المفتي بغلطة عمره بلجوئه إلى لبنان مخلياً الساحة من الزعامة الوطنية.

غير أن الفراغ القيادي ملأه الثوار بانطلاقة جديدة تميزت بالتصدي للقوات البريطانية والعناصر العربية العميلة، إلى جانب المستعمرات والمؤسسات الصهيونية. وكانت غالبية القادة الميدانيين ممن شاركوا في المرحلة الأولى، وإن لم يبرز بينهم قائد يدين له الجميع بالولاء، مما أكسب كلاً منهم استقلالية في مركز نشاطه. كما التحق بالثورة عدد أكبر من المثقفين الحزبيين الذين عملوا تحت إمرة القادة الميدانيين كمستشارين. وبغياب القيادة المركزية انفسح المجال للأخطاء ومحاولات تصفية الحسابات القديمة، مما دفع «اللجنة المركزية» التي اتخذت من دمشق قاعدة إلى عقد اجتماع للقادة الميدانيين صيف ١٩٣٨، وشكّلت من بينهم «مكتب قيادة الثورة العربية»، بحيث يتناوبون رئاسته، وبأن يكون ممدوح السخن، قومي عربي

من نابلس، أميناً عاماً له، وشُكّلت محاكم ثورية، اختصت بالعملاء وسماسرة الأراضي، أصدرت أحكاماً بالإعدام عمن ثبتت إدانتهم. وأقيم جهاز استخبارات تميز بكفاءة عالية في تتبع حركات الجيش والتنبيه لعملياته المباغتة، وقامت «حكومة الثوار» بجمع الضرائب التي فرضتها. ولم يجاوز عدد الثوار في أعلى التقديرات الخمسة عشر ألفاً متواضعي التسليح، مقابل عشرين ألف جندي بريطاني في أدناها، ومثلهم من الشرطة، وخمسة وثلاثين ألفاً من الهاغاناه. وقد تميزت عملياتهم بالجرأة ومفاجأة العدو، وبلغت ٤٩٦٩ عملية سنة ١٩٣٨ وحده. وقد نجحوا في شل حركة الجيش، بحيث صار شغله حماية نفسه والمنشآت العسكرية، والطرق، والنقاط الاستراتيجية، كما تقرر الرواية الإسرائيلية الرسمية للثورة العربية الكبرى، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩[٢].

ولما كانت نُذر الحرب العالمية تلوح في الأفق صعّدت بريطانيا إجراءات القمع، وتم، بحسب السجلات الرسمية البريطانية، إعدام ١٤٦ شخصاً، وحكم بالسجن المؤبد على ٢٠٠٠ شخص، وبلغ عدد الشهداء خلال سنوات الثورة الثلاث ٥٠٣٢ والجرحى ١٤٧٦٠، والمعتقلين ٥٠٠٠٠، ونسف ٥٠٠٠ بيت. وفي عمليات التحقيق استُخدمت الكهرباء في الأماكن الحساسة، وتجويع الكلاب وتهييجها لتنهش لحم المعتقلين. ولم تؤثر المغالاة في إجراءات القمع وأحكام الإعدام في إرادة شعب الصمود والمقاومة، بل كانت نساؤه يخضبن أيديهن بالحناء، ويرتدين الملابس البيضاء، ليستقبلن الشهداء بالزغاريد والغناء.

كما لجأت بريطانيا إلى إقامة سياج مكهرب وقلاع مراقبة على طول الحدود مع لبنان وسورية، وكثفت الدوريات في غور الأردن لمنع وصول النجدات، كما شكّلت المعارضة بزعامة فخري النشاشيبي «فصائل السلام» بتسليح وتمويل بريطانيين، وكُلّفت بتتبع الثوار وكشف أماكن وجودهم، فيما شكّلت الاستخبارات البريطانية عصابة من المجرمين كُلّفت بترويع المسيحيين لإثارة فتنة دينية، لولا أن أحد عناصرها ذهب إلى لبنان بحجة الاستشفاء، وتسلل لمقابلة المفتي وإبلاغه، فتمت عملية تصفيتهم في معركة دارت معهم، والقوات المساندة لهم، في منطقة الخضر قضاء بيت لحم. وقد نجح أحد أقطاب المعارضة في قيادة قوة من الجيش حيث كان يبيت القائد العام عبد الرحيم الحاج محمد، الذي خاض معركة غير متكافئة حتّى استشهد، وتقديراً لبسالته أمر قائد الوحدة البريطانية

---

(٢) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ترجمه عن العبرية أحمد خليفة؛ راجع الترجمة سمير جبور (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٩)، ص ١٦١.

بتأدية التحيّة العسكرية لجثمان القائد الشهيد. وكان لاستشهاده انعكاس شديد السلبية على الثورة، لاسيما أنّه تزامن مع تطوير الجيش عمليات مطاردة الثوار وقمع المواطنين، فيما تفاقمت النزاعات الأهلية بفعل الثورة المضادة.

ولقد توفرت للحركة الصهيونية خلال سنوات الثورة فرص إرساء قواعد اقتصاد مستقل، والمثال الأبرز إقامة ميناء تل أبيب، بعد أن بات متعذراً استعمال ميناء يافا. كما وفرت لها فرصة استيعاب فائض الهجرة في الهاغاناه وبقية المنظمات العسكرية التي تضاعفت أعداد منتسبيها، ونتيجة توسيع حجم قطاع الأشغال العامة، وفي القطاع الزراعي المختلط بسبب انقطاع الصلة بمصادر الإنتاج العربية. غير أن الثورة تسببت في تدني أرقام الهجرة وحيازة الأراضي، إذ تدنت أرقام الهجرة الشرعية وغير الشرعية، فيما ارتفعت أرقام الهجرة المضادة. وبينما بلغ معدل الأرض المشتراة خلال السنوات الأربع السابقة للثورة ٧٧٢٥٠ دونماً سنوياً، انخفض خلال سنوات الثورة الثلاث إلى ٢٨١٩١,٥ دونماً سنوياً.

ويُنظر إلى تراجع مساحة الأرض التي حازها الصهاينة خلال سنوات الثورة باعتباره أحد أهم إنجازاتها التي دفع فيها شعبها ثمناً عالياً. وبموجب الدراسات الموثقة يتضح أنّه حتى سنة ١٩٣٨ بلغت حيازة الصهاينة ١٤٥٥٩١٧ دونماً من أصل ٨٧٦٠٠٠٠ دونم صالحة للزراعة بواقع ١٦,٦ بالمئة، كان منها ٥٩٧٠٠٠ دونم باعتها عائلات سرسق وتيّان وسلام اللبنانية، و٥٦٤٠٠٠ دونم باعها إقطاعيون سوريون و١٦٠٠٠ دونم باعها إيرانيون ومصريون. وكان لإقامة أولئك الإقطاعيين خارج فلسطين دور في استجابتهم لإغراءات المال الصهيوني. كما كان منها ٣٠٠٠٠٠ دونم باعها نحو ١٠٠٠ من كبار الملّاك الفلسطينيين، ونحو ٣٠٠٠٠٠ دونم ملّكتهم إياها سلطة الانتداب من أملاك الدولة، والباقي، ٢١٦٥١٧ دونماً ـ ما يعادل ٩,٤ بالمئة ـ باعها صغار الملّاك.

أما الإنجاز الأعظم للثورة فهو أنّها أسقطت مشروع التقسيم الأول، برغم انتهائها بشكل مأساوي، محققة بذلك إنجازاً تاريخياً.

وفي التحقيق في التجاوزات والاغتيالات، التي كانت وما تزال موضوع مغالاة معارضي وناقدي الحركة الوطنية بقيادة المفتي، تم تجاهل حقيقة أن ليس من ثورة في التاريخ لم تمارس العنف ضد الخصوم الذين يهددون استمرارها، أو خلت من التجاوزات، أو أنّه عندما كان أقطاب المعارضة مشاركين في اللجان القومية، خلال المرحلة الأولى من الثورة، لم يقع أي عدوان عليهم أو على ممتلكاتهم. ثمّ إن كثيراً من العمليات موضوع النقد لحقت بعملاء وسماسرة أراض

لم تسبق محاسبتهم، بينما قادة الثورة وكوادرها من الفلاحين المتضررين في غالبيتهم من بيوع الأراضي، فضلاً عن محدودية وعي القادة ومعرفتهم، الأمر الذي تسبب في وقوع أبرياء بين الضحايا. كما كان لسلطة الانتداب والصهاينة وعملاء الطرفين دور غير يسير في عمليات الاغتيال. ومع أن المفتي رفض إصدار أمر بمنع الاغتيالات حين طُلب منه ذلك، فإن **محمد عزة دروزة** ينفي نفياً قاطعاً أن يكون المفتي أو «اللجنة المركزية» قد أصدرا أوامر بالاغتيال السياسي.

وفي مواجهة تطورات الأحداث في أوروبا باحتلال ألمانيا النازية تشيكوسلوفاكيا في ١٥/ ٣/ ١٩٣٧، طرحت بريطانيا في اليوم الثاني مشروع **الكتاب الأبيض** الذي كانت قد أعدته بعد فشل مؤتمر «المائدة المستديرة» الذي عُقد في لندن الشهر السابق. وقد تضمّن الكتاب اقتراح إقامة دولة فلسطينية مستقلة، بعد فترة هدوء لمدّة عشر سنوات، تبدأ بعد نجاح العرب واليهود في مجلس إدارة، وتقييد الهجرة بـ ٧٥ ألفاً خلال السنوات الخمس الأولى، وبمنع بيع الأراضي في بعض المناطق، وتقييد بيعها في مناطق أخرى. وقد رفضت «اللجنة العربية العليا» ذلك، فيما تفرد حزبا الدفاع والكتلة الوطنية بالموافقة عليه، بينما لم ينصح رئيس وزراء مصر محمد محمود بقبوله. وفي اليوم التالي لصدوره أضرب الصهاينة وأعلنوا عدم الاستعداد للتعاون على أساسه، إذ لم يجدوه ملبياً لمطالبهم بعدم تقييد الهجرة وشراء الأراضي.

والذين لاموا الحركة الوطنية بقيادة المفتي لرفضها له، والمدّعون أنها بذلك أضاعت فرصة ذهبية، يتجاهلون أن ظرف بريطانيا عشية الحرب العالمية الثانية هو ما دعاها لإصداره، وما إن لم تعد في حاجة لتهدئة العرب تجاهلته، وكان ونستون تشرشل قد رفضه غداة إصداره، وما إن تولى رئاسة الوزراء حتّى أعلن رفض السماح باتخاذ أي خطوة تساهم في بناء مؤسسات يمكن أن تكون أساساً لاستقلال فلسطين. وذلك ما جرى فعلاً؛ إذ لم يستجب للمطالب العربية التي توالت لتنفيذ أي من بنوده.

سابع عشر: تفجّر الحرب العالمية الثانية والموقفان الصهيوني والعربي خلالها

غداة تفجّر الحرب أعلنت الوكالة اليهودية، باسم يهود العالم، وضع إمكاناتهم في خدمة مجهود الحلفاء الحربي، وسُجلت في مكاتب التطوع أسماء ٨٥٧٨١ رجلاً و٥٠٢٦٢ امرأة، غير أن ٢٨٨٥٩ منهم تطوعوا فعلاً، وبذلك

اعتبر الصهاينة قوة مشاركة في الحرب. وبالمقابل كان للعرب موقفان: موقف مؤيد للحلفاء، وقد ضمّ قوى اليمين والشيوعيين واليسار اللاقومي، وموقف متعاطف مع المحور، على قاعدة عدو عدوي صديقي، وشمل غالبية القوى الوطنية والقطاع الأعظم من الجمهور. وإذا كان الأوّلون انساقوا وراء ارتباطاتهم بدول الحلفاء، وانخداع الليبراليين منهم بدعاواها الديمقراطية، فإن الآخرين لم يتنبهوا إلى عداء النازيين والفاشيين لقضايا الشعوب، واتفاقهم على أن يكون الوطن العربي منطقة نفوذ إيطالية.

وكان المفتي ومن بقي طليقاً من قادة «اللجنة العربية العليا» لاجئين في لبنان وسورية، وقد خلت الساحة لزعماء المعارضة الذين نشطوا في الدعوة للتطوع في الجيش البريطاني، وجمع التبرعات لمجهود الحلفاء الحربي، واتهام خصومهم بالعمالة لألمانيا النازية حيناً وإيطاليا الفاشية أحياناً، فيما يذكر المستشار العسكري لوزارة المستعمرات البريطانية ما ينر تساهغن أن المفتي عرض في ١٥/ ٩/ ١٩٣٩ تأييد بريطانيا لقاء عودته إلى القدس، وأن عرضه لم يُستجب له. وعندما اشتدت عليه وصحبه الرقابة الفرنسية لجأوا إلى العراق حيث استُقبلوا بترحاب جميع القوى، ونُظر إلى المفتي، كما يقرر السفير البريطاني في بغداد، باعتباره القائد الذي يوحّد العرب.

وكانت النخبة السياسية والعسكرية العراقية تعيش تجاذباً حول الموقف من الحلفاء والمحور. وعندما فشلت مبادرة نوري السعيد بالانضمام إلى الحلفاء إذا باشرت بريطانيا تنفيذ الكتاب الأبيض في فلسطين، رجحت كفة رئيس الوزراء **رشيد عالي الكيلاني** بتأييد ضباط «المربع الذهبي» الأكثر نفوذاً في الجيش لوجهة نظره برفض قطع العلاقات مع ألمانيا والتزام العراق الحياد. وفي ٨/ ٤/ ١٩٤١ أصدر تشرشل أمراً بإرسال فرقة عسكرية هندية إلى البصرة، ورداً على رفض حكومة الكيلاني السماح لها التمركز في العراق محتجة بأن معاهدة ١٩٣٠ لا تجيز ذلك، احتلت القوات البريطانية البصرة، وعزّزت وجودها في قاعدة الحبانية الجوية، فنشبت حرب غير متكافئة شارك فيها إلى جانب الجيش العراقي اللاجئون السياسيون والسوريون. وما عرفت بحركة رشيد عالي الكيلاني كانت ردّة فعل وطنية مضادة للعدوان البريطاني. وبالعجز عن الصمود في مواجهة القوات البريطانية لجأ أقطاب الحركة، ومن بينهم المفتي، إلى إيران، ثمّ لجأ المفتي والكيلاني وأبرز القادة إلى ألمانيا بعد أن تعذّر عليهم البقاء في إيران عقب احتلال الإنكليز والسوفيات لها.

وفي تحقيق في الادعاء بتعاون المفتي مع النظام النازي يقرر عبد الرحمن

عبد الغني - في كتاب **ألمانيا النازية وفلسطين** - أنّه لم يكن للمسألة اليهودية أي دور في علاقة المفتي بالنظام النازي[٣]. ثمّ أنّه عندما لجأ إلى فرنسا في الأيام الأخيرة من الحرب أكرمت الحكومة الفرنسية مقامه، وامتنعت عن تسليمه إلى بريطانيا، برغم التأييد الأمريكي لذلك، لأن اسمه لم يرد في القائمة البريطانية لمجرمي الحرب. وعندما حوكم إيخمان في القدس سنة ١٩٦١ أنكر وجود أي علاقة له بالمفتي، وأنّه لم يره سوى مرة واحدة في حفل عام.

ثامن عشر: مؤتمر بلتيمور يؤسِّس لنقلة نوعية في واقع الحركة الصهيونية

يُعتبر مؤتمر بلتيمور الصهيوني الاستثنائي الذي عُقد بين ٦ - ١١ أيار/مايو ١٩٤٢ فاصلاً بين مرحلة التطفل على الاستعمار البريطاني، ومرحلة الارتباط العضوي بالإمبريالية الأمريكية. وفيه أُعلن العزم على تأسيس دولة كومنولث يهودية في فلسطين، والمطالبة بتهجير اليهود إليها، وإطلاق يد الوكالة اليهودية بشؤون الهجرة. وبإجماع مختلف المنظمات اليهودية الأمريكية للمؤتمر وقراراته، اعتُبر تأسيسياً لا يقل في أهميته عن المؤتمر الصهيوني الأول في بازل.

وتعززت القدرات الصهيونية بإعلان الرئيس روزفلت أن الحكومة الأمريكية لم توافق مطلقاً على «الكتاب الأبيض»، وأنّه يؤيد الهجرة اليهودية، وينظر بعطف عميق لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. وإثر عودة الرئيس ترومان من مؤتمر بوتسدام في ١٦/٨/١٩٤٥، طالب بإدخال كلّ ما يمكن إدخاله من اللاجئين اليهود إلى فلسطين. ويذكر الجنرال مورغان، مدير مؤسسة اللاجئين الدولية، أن غالبية أولئك اللاجئين كانوا يفضلون الهجرة إلى الولايات المتحدة، لولا أنهم أُجبروا على الهجرة إلى فلسطين.

وخلال سنوات الحرب شهد التجمّع الاستيطاني تطوراً اقتصادياً بسبب توقف الاستيراد، واحتياجات قوات الحلفاء. كما جرى تدريب ٢٦٠٠٠ من عناصر الهاغاناه في الجيش البريطاني، ووصل كثير منهم مراتب قيادية مختلفة. بينما استُخدم المتطوعون العرب في الخدمات اللوجستية وغير القتالية. وفي ٣١/١٠/١٩٤٤ سُمح للقوات اليهودية برفع العلم الصهيوني. وبالتطور الكيفي في

(٣) عبد الرحمن عبد الغني، **ألمانيا النازية وفلسطين، ١٩٣٣ - ١٩٤٥** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٥).

إمكانات وقدرات الحركة الصهيونية تراجعت أهمية القوى اليهودية المناهضة لها، مقابل اتّساع إطارها بحيث قُدر عدد المنتسبين إليها بمليونين، وبرز نشاط الجاليات اليهودية في دعمها حتى في البلاد العربية.

وبتراجع الخطر النازي استعادت المنظمات الصهيونية نشاطها الإرهابي في فلسطين، مستهدفة البريطانيين والعرب على السواء. ولقيت «الإيتسل» بقيادة مناحيم بيغن تأييداً واسعاً في الولايات المتحدة، وهو ما كان موضوع شكاوى الحكومة البريطانية، إذ رأت فيه ما يُشعر المنظمات الإرهابية بأن عملياتها مشروعة ومطلوب المزيد منها. وفي ١٩٤٦/٧/٢٣ نسفت الإرغون جناحاً من فندق الملك داود في القدس كانت تشغله قيادة الجيش البريطاني وسكرتيرية حكومة الانتداب، حيث قُتل ٩١ من كبار الموظفين الإنكليز والعرب واليهود. فأصدرت الحكومة كتاباً أبيض وجهت فيه التهمة إلى الوكالة اليهودية، وضمّنته بياناً تفصيلياً بالقوات الصهيونية بما يجاوز الخمسين ألفاً يومذاك. ولقد تجلى الانحياز البريطاني بأوضح صوره بالفارق الكيفي في التعامل مع الإرهابيين الصهاينة، والتجمّع الاستيطاني، وبين إجراءات القمع الإرهابية التي استهدفت المجتمع العربي ومناضليه في سنوات الثورة.

تاسع عشر: تعريب القضية وتدويلها وإصدار قرار التقسيم سنة ١٩٤٧

لم يطل ركود الحِراك الوطني الفلسطيني بعد وقف الثورة، ولا نجحت الحرب النفسية التي التقت على شنّها أجهزة الإعلام البريطانية والصهيونية وصحف المعارضة، في التأثير في الروح المعنوية للعناصر الوطنية وإن غابت قيادتها عن المسرح. إذ تكفل تصاعد العمليات الإرهابية الصهيونية في إبقاء جذوة الرفض متقدة، فيما لم تستطع زعامات المعارضة ملء الفراغ القيادي كنتيجة لاتّساع المسافة بينها، بسبب موالاتها للحلفاء، وبين الجماهير المعادية لهم. وعلى الصعيد العربي العام ساهمت دعاية الحلفاء للديمقراطية، ودعاية المحور المندِدة بالاستعمار البريطاني للمشرق العربي، في تحفيز الوعي الوطني والقومي. ولاحتواء الحِراك الفلسطيني وتنامي الوعي القومي العربي أعلن وزير الخارجية البريطاني إيدن في مجلس العموم في أيار/مايو ١٩٤١ تعاطف حكومته مع أي حركة لتعزيز الوحدة الاقتصادية والسياسية والثقافية بين العرب. وهي الدعوة التي تحرّكت في إثرها العواصم المتأثرة بالقرار البريطاني وانتهت بتوقيع ميثاق **جامعة الدول العربية**.

وقد نُظر إلى الدور البريطاني في قيامها بأن غايته احتواء استقلال سورية ولبنان، وتولّي الجامعة إدارة القضية الفلسطينية، بما لا يتناقض واستراتيجية القوى الاستعمارية التي أرادت من المشروع الصهيوني تأصيل التجزئة العربية، وعليه جاء ميثاق الجامعة يكرس التجزئة بأكثر مما يؤسس للتكامل والوحدة.

وحيث لم يستعد «الحزب العربي» شعبيته الكاسحة، برغم استئنافه نشاطه، ولا نجحت القوى الشابة التي دخلت المعترك السياسي في تقديم بديل عميق الجذور في الوسط الشعبي، بينما كانت قوى المعارضة قد اكتسبت قوة إثبات الذات في الجدل السياسي المحتدم. وأمام العجز البيّن في إعادة تشكيل «اللجنة العربية العليا» أوفدت الجامعة رئيس دورتها **جميل مردم** على رأس وفد إلى القدس في ١٤/ ١٢/ ١٩٤٥، حيث نجح في تشكيلها من قادة الأحزاب، فلقيت مبادرته ترحيباً لم يسلم من نقد «عصبة التحرر الوطني» اليسارية، التي اعتبرت أن الجامعة اغتصبت قيادة النضال الفلسطيني المعادي للإمبريالية. وكانت الجامعة قد عهدت إلى موسى العلمي، ممثل فلسطين لديها، تشكيل مكاتب للدعاية للقضية، فأقام ثلاثة مكاتب في القدس ولندن وواشنطن، عهد بإدارتها إلى نُخبة من الأكاديميين الناشطين في الحقل العام، فيما ناصب «الحزب العربي» ما سماها «مكاتب العلمي» العداء، مما اضطر بعضهم إلى الاستقالة برغم عدم قناعتهم بصحة الاتهامات الموجّهة إلى المكاتب ومهمتها.

وتأسيساً على ما اعتبره وزير الخارجية البريطاني بيفن فشل حكومة الانتداب في تحقيق التعايش بين العرب واليهود، دعا إلى تشكيل لجنة التحقيق الأنغلو ـ أمريكية التي بدأت حِراكها بالاستماع إلى أنصار الحركة الصهيونية في واشنطن، ثمّ في لندن، قبل توجهها إلى فلسطين، حيث دعا إلى مقاطعتها «حزب الكتلة الوطنية» و«عصبة التحرر الوطني»، فيما قدّم لها جمال الحسيني مذكرة وافية باسم «اللجنة العربية العليا» حددت المطالب العربية بالاعتراف بالاستقلال، والعدول عن إنشاء الوطن القومي اليهودي، وإلغاء الانتداب، ووقف الهجرة. وفي ٢٠/ ٤/ ١٩٤٦ أصدرت تقريرها، موصية بإصدار شهادات دخول المهاجرين اليهود في أوروبا إلى فلسطين، متجاهلة حقهم بالعودة إلى ديارهم. كما أوصت بإقامة دولة تمنح فيها لِكُلّ من المسلمين والمسيحيين واليهود إجراءات الحكم الذاتي كاملة، مع تأكيدها حق اليهود التاريخي في فلسطين، ناسفة بذلك ما تضمّنه «الكتاب الأبيض»، وملتزمة بالتزوير التاريخي الذي تأسس عليه وعد بلفور وتضمّنه صك الانتداب. وبرغم انحياز التقرير إلى وجهة النظر الصهيونية، فقد رفضته القيادة الصهيونية، وردّت عليه المنظمات الإرهابية بتصعيد عملياتها، فيما لم تجاوز ردود

الفعل العربية الرافضة للتقرير تظاهرات الاحتجاج، واستدعاء الملوك والرؤساء العرب سفراء بريطانيا والولايات المتحدة وإبلاغهم قلقهم الشديد. وفي القاهرة عُقد أول مؤتمر قمة عربي يومي ٢٨ و٢٩ أيار/مايو ١٩٤٦ الذي أكد أن قضية فلسطين قضية عربية عامة، ولم يخرج بيان القمة عما جرت عليه العادة من التذكير بعدالة الدولتين «الديمقراطيتين» وتأكيد الحرص على صداقتهما.

وأعقب فشل لجنة التحقيق تشكيل لجنة أمريكية ـ بريطانية جديدة عُرفت بلجنة «موريسون»، رئيس مجلس اللوردات البريطاني، التي انتهت إلى تقديم مشروع بتقسيم فلسطين إلى أربعة أقاليم: **عربي**، حيث تعيش أكثرية العرب، **ويهودي** يشمل الساحل من حدود لبنان إلى أسدود ومساحة واسعة حول المستعمرات، **وثالث** يضم منطقة القدس وضواحيها، **ورابع** في منطقة النقب، وتشرف عليهما بريطانيا على الأخيرين. وقد رفضته الوكالة اليهودية، كما رفضه ممثلو الدول العربية والهيئة العربية العليا، وتقدّموا بمشروع عربي بديل بإقامة دولة ديمقراطية في فلسطين، فيما تقدّمت الوكالة اليهودية بمشروع نصّ على تقسيم فلسطين بإقامة دولة يهودية على ٦٥ بالمئة من مساحتها تشمل الجليل والنقب والسهول والمناطق الغربية والساحلية. وبعدم التوصل إلى اتفاق في مؤتمر لندن لجأت الحكومة البريطانية إلى عرض القضية على الأمم المتحدة، مؤيدة في ذلك من الإدارة الأمريكية التي رأت في ذلك ما يفسح لها المجال كي تحل محل بريطانيا في إدارة الأزمة.

وفي أثناء النظر في الموضوع أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، أعلن المندوب السوفياتي أندريه غروميكو في جلسة ١٤/٥/١٩٤٧ تأييد تقسيم فلسطين إذا تعذر قيام دولة ديمقراطية موحّدة. وأضاف قائلاً: «ما من دولة أوروبية غربية كانت قادرة على ضمان الحقوق الأولوية للشعب اليهودي وحمايته من الجلادين الفاشيين. وهذه الحقيقة توضح حق اليهود في إقامة دولتهم الخاصة بهم، وأنّه من غير العدل إنكار حق الشعب اليهودي في تحقيق هذا الطموح». وهو إعلان مناقض لما عرف به الاتحاد السوفياتي من اعتباره الصهيونية حركة عنصرية رجعية واليهود جماعة دينية لا تمتلك مقومات الشعب المتميز بهوية وطنية. ثمّ إنه إعلان يتنكر للموقف السوفياتي من حقوق الشعب العربي الفلسطيني الذي أيد بلا تحفظ ثورته الكبرى في الفترة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩.

وإعلان السوفيات، فضلاً عن تناقضاته السابقة المشار إليها، صب في قناة جهود إدارة الرئيس ترومان وأجهزتها لكسب التأييد لقرار التقسيم الذي تتبناه، واستخدام التهديد والترغيب مع مندوبي الدول الصغرى المعارضة للتقسيم أو الملتزمة

الحياد، في محاولة جعلهم يؤيدون قرار التقسيم. وأن يحدث تحوّل الموقف السوفياتي زمن تصاعد الحرب الباردة بين المعسكرين ما يدلّ على أن مصلحة صناع قرارهما في إقامة الكيان الصهيوني تقدّمت لديهم على تناقضهم العدائي فيما بينهم، مما يدلّ على التقاء المعسكرين على معاداة تجاوز العرب واقع التجزئة والتخلف والتبعية الموروث.

وفي ١٥ أيار/مايو ١٩٤٧ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار تشكيل «اللجنة الخاصة للأمم المتحدة لأجل فلسطين» (الأنسكوب) بأكثرية ٤٥ صوتاً ضدّ ٧ أصوات. ولدى توجّه اللجنة إلى فلسطين أعلنت الهيئة العربية العليا مقاطعتها لها، وإن كانت تواصلت معها من خلال مندوبي الدول العربية التي لم تقاطعها، وتقدّمت عن طريق مندوب لبنان بمذكرة تضمنت بياناً تفصيلياً موثقاً بالمستندات التي تؤيد عروبة فلسطين، ومطلب قيام حكومة ديمقراطية مستقلة يتمتع فيها العرب واليهود بالمساواة التامة كمواطنين، مما ينفي نفياً قاطعاً عدم معرفة اللجنة بوجهة النظر العربية، وإنها فقط إنما أُحيطت علماً بموقف الصهاينة الذين كثفوا لقاءاتهم بها.

وفي ٣١ آب/أغسطس ١٩٤٧ أصدرت اللجنة تقريرها متضمناً وجهتي نظر، أكثرية تضم مندوبي: كندا وتشيكوسلوفاكيا، وغواتيمالا، وهولندا، وبيرو، والسويد، وأرغواي الذين أوصوا بتقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية تضم ٤٩٨ ألف يهودي و٤٠٧ آلاف عربي، وأخرى عربية تضم ٧٢٥ ألف عربي و١٠ آلاف يهودي، واعتبار منطقة القدس تحت الوصاية الدولية وتضم ١٠٥ آلاف عربي و١٠٠ ألف يهودي. وبحيث تشكّل الدولتان وحدة اقتصادية من خلال مجلس مشترك، فيما ضمت الأقلية مندوبي: الهند، وإيران، ويوغسلافيا الذين أوصوا بإنشاء دولة فدرالية من إقليمين عربي ويهودي عاصمتها القدس. وحددت صلاحيات الدولة الاتحادية بقضايا: الدفاع، والعلاقات الخارجية، والهجرة والنقد والضرائب العامة.

ولدراسة تقرير لجنة الأنسكوب شكّلت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة ذات مهمة خاصة (الانسكوب) مثّل الهيئة العربية العليا أمامها في ١٩٤٧/٩/٢٩ **رجائي الحسيني** فطالب بإقامة دولة عربية في عموم فلسطين على أساس ديمقراطي بمشاركة جميع المواطنين الأصليين الذين منحهم القانون حق المواطَنة. وختم كلمته بتأكيد عزم شعب فلسطين على مقاومة تجزئة بلاده بِكُلّ الوسائل المشروعة. وفي ١٩٤٧/١٠/٢ استمعت اللجنة إلى ممثل الوكالة اليهودية الحاخام أبا هليل سيلفر الذي رفض توصية الأقلية، واعتبر توصية الأغلبية غير كافية، وطالب بأن تكون فلسطين، بما فيها شرق الأردن، دولة يهودية.

وفي ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧ تقدّم كميل شمعون باسم الدول العربية بمشروع توفيقي تضمن التوصية بإقامة دولة فدرالية، وحكومة مركزية، وحكومات المقاطعات العربية واليهودية، وبأن تقوم جمعية تأسيسية لوضع مسودة دستور، يشارك في انتخابها جميع السكان وفقاً لنسبة أعدادهم بين المواطنين. وبهذا تكون الوفود العربية قد تراجعت عن مشروع الدولة العربية، وارتضت بنظام المقاطعات الذي كان قد عرضه موريسون سنة ١٩٤٦. غير أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أقرت القرار الرقم ١٨١ الذي يوصي بتقسيم فلسطين بأكثرية ٣٣ دولة، ومعارضة ١٣. وكان بين المؤيّدين ٥ دول من الكتلة الشرقية التي لولا تأييدها لما نجحت إدارة ترومان في تمرير التوصية بتقسيم فلسطين، وقد أجمعت الدول العربية على رفض التوصية بالتقسيم.

عشرون: الحرب المحسومة والنكبة المحتومة

ما إن صدر قرار التقسيم حتّى بادرت القوات الصهيونية إلى الهجوم على الأحياء العربية في المدن المختلطة وعلى المواصلات العربية، محاولة استدراج العرب إلى الصدام وهي تعلم ندرة ما لديهم من سلاح. وحول ذلك تقول الرواية الإسرائيلية الرسمية لحرب، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: «لقد داهمت الصدامات الأولى العرب في البلد وهم غير مستعدين لها»[٤]. وفي الوقت الذي كانت فيه القوات الصهيونية تقارب الستين ألفاً، مدربين ومدججين بأحدث الأسلحة، وبدا جلياً منذ الأيام الأولى الاستخدام الكثيف للمتفجرات في الساحات العامة، ونسف البيوت على رؤوس ساكنيها، في محاولة لإثارة هلع المواطنين العرب وحملهم على الرحيل ـ لأنه مما كان يتنافى والقناعة الصهيونية وجود أقلية عربية تقارب ٤٤,٩٧ بالمئة من سكان المنطقة الموصى بها لأن تكون «دولة يهودية». كما اتضح منذ اليوم الأوّل انحياز القوات البريطانية إلى الصهاينة، ذلك أن الصدامات بدأت وفلسطين لما تزل تحت الانتداب، ولم تكن سلطة الانتداب تجهل وجود خلل استراتيجي في الإمكانات والقدرات القتالية لمصلحة الصهاينة، ومع ذلك لم تقم بواجب حماية المواطنين العرب، فيما كانت ناشطة في حماية مستعمرات الصهاينة وقوافل مواصلاتهم.

وبرغم ذلك نجحت المقاومة الناشئة في تبادل الاشتباكات في مناطق

(٤) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ترجمه عن العبرية أحمد خليفة، قدّم له وليد الخالدي؛ راجع الترجمة سمير جبور، سلسلة الدراسات؛ ٦٥ (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤)، ص ٢١٦ ـ ٢١٧.

التماس في المدن، والتعرض لمواصلات الصهاينة، وتنفيذ تفجيرات في مواقع حساسة في القدس الغربية، بحيث ظلّ زمام المبادرة في فلسطين عموماً، ومنطقة القدس خصوصاً، في يد منظمة **الجهاد المقدس** الفتية حتى ربيع ١٩٤٨. كما يتضح من تقرير رئيس الأركان الصهيوني إيغال يادين، المقدم إلى بن غوريون في ١/ ٤/ ١٩٤٨، والمتضمن القول بأن كلّ مراحل المعارك لغاية تاريخه فرضها العرب، ولم يستطع الصهاينة التأثير في مجراها الاستراتيجي والعملياتي. ويومها كانت «الجهاد المقدس» بقيادة **عبد القادر الحسيني** تحاصر القدس والمستعمرات المجاورة، وتكاد تفرض استسلام خُمس المستوطنين الصهاينة، كما يذكر إسحاق شامير في مذكراته(٥).

وكان رئيس لجنة التقسيم التي شكّلتها الجمعية العامة للأمم المتحدة قد تقدّم في ٢٤/ ٢/ ١٩٤٨ بتقرير ورد فيه أنه يستحيل تنفيذ قرار التقسيم دون استخدام قوة كبيرة لا تملكها الأمم المتحدة. وأمام وضوح صمود المواطنين العرب وتميز أداء المقاومة الشعبية، وبتأييد كندا وبلجيكا لتقرير رئيس لجنة التقسيم، قال المندوب الأمريكي في مجلس الأمن في ١٩/ ٣/ ١٩٤٨ بأن الولايات المتحدة لا ترى استخدام القوة لفرض توصية الجمعية العامة، وإن تقسيم فلسطين لا يبدو خياراً قابلاً للحياة. وطالب بوضع فلسطين تحت الوصاية المؤقتة لمجلس الوصاية، ودعوة الجمعية العامة إلى دورة استثنائية، وإعفاء لجنة فلسطين التابعة للأمم المتحدة من مهمتها. وفي ٢٥/ ٣/ ١٩٤٨ كرر الرئيس ترومان طلب المندوب الأمريكي.

وكانت جامعة الدول العربية قد شكّلت «اللجنة العسكرية» التي أسندت إليها إدارة الصراع، فيما همّشت المفتي و«الجهاد المقدس» التابعة لقيادته. ولدى توجه عبد القادر الحسيني إلى دمشق مطالباً اللجنة بتزويده بالسلاح الذي يحتاجه لحسم معركة القدس لم تستجب لطلبه، فعاد ليخوض معركة القسطل ويستشهد يوم ٨/ ٤/ ١٩٤٨. وقد وقع خلفاؤه بخطيئة تاريخية؛ إذ شُغلوا بتشييع القائد الشهيد، ولم يبقوا في الموقع الاستراتيجي سوى ٥٠ مقاتلاً، ففوجئوا في المساء بهجوم من ١٣٠ مصفحة ساندتها في الصباح طائرتان، مما اضطر الذين لم يستشهدوا إلى الانسحاب، فسقطت القسطل وانفك الحصار عن القدس.

وفي اليوم التالي اقترفت الإرغون مجزرة **دير ياسين**، بموافقة الهاغاناه. ومع

---

(٥) اسحق شامير، **مذكرات إسحق شامير**، ترجمة دار الجليل (عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٩٤)، ص ٨٩ ـ ٩٠.

أن أهالي القرية أوقعوا بعدوهم ما يقارب عدد شهدائهم الذين لم يجاوزوا ٩٠ شهيداً، كما يقرر بهجت أبو غربية ـ **في خضم النضال** ـ فقد أصدر مدير مكتب «الهيئة العربية» في القدس بياناً مغالياً في عدد الشهداء ومستفيضاً في شرح وقائع المجزرة، مما أثار الهلع على الصعيد الشعبي، لاسيما أن العدو صعّد عدوانه، مغتنماً الواقع المستجد، بأن مضى قدماً في تنفيذ الخطّة «د» التي كان قد بدأها أواخر آذار/ مارس، مسجلاً بداية تحول الهاغاناه من الدفاع إلى الهجوم، واحتلال مناطق متصلة، واعتماد سياسة التطهير العرقي باتخاذ قرار طرد العرب حيث تتعرض الهاغاناه للمقاومة، باعتبار ذلك وسيلة استراتيجية لإفراغ الأرض المحتلة من مواطنيها العرب[٦].

وفي أثناء مناقشة مشروع الوصاية الأمريكي في مجلس الأمن يوم ١٧/ ٤/ ١٩٤٨، عارضه المندوبان السوفياتي والأوكراني، بحجة أنه لا يخدم سوى المصالح الغربية. كما عارضته «اللجنة السياسية» لجامعة الدول العربية، باعتبار أنّه «لا يلغي التوصية بالتقسيم وإقامة الدولة اليهودية»، وأن الصهاينة سيكسبون بقبول المقترح الأمريكي قوة وعدداً. ولم تعزز جامعة الدول العربية رفضها لمشروع الوصاية بعمل على أرض فلسطين تسترد به القوى الشعبية العربية زمام المبادرة الاستراتيجية الذي انتُزع من يدها بمعارك الأسبوعين الأخيرين.

وبخسارة القوى الشعبية العربية المبادرة الاستراتيجية، وبسقوط مدن يافا وحيفا وطبرية ومئات البلدات والقرى، وبتقديم بريطانيا موعد انتهاء الانتداب من ٣١/ ٨/ ١٩٤٨ إلى ١٥/ ٥، لم يعد الرئيس ترومان يرى ضرورة الالتزام بما طلبه المندوب الأمريكي في مجلس الأمن، وإنما استجاب لطلب القيادة الصهيونية بأن صرح أمين السر الصحافي للبيت الأبيض ـ ليلة ١٥/ ٥/ ١٩٤٨، بعد إعلان قيام إسرائيل بإحدى عشرة دقيقة، قائلاً: «أعلمت هذه الحكومة بأن دولة يهودية قد أعلنت في فلسطين، وبأن الاعتراف قد طلبته الحكومة المؤقتة لهذه الدولة. وقد اعترفت الولايات المتحدة بالحكومة المؤقتة كسلطة أمر واقع لدولة إسرائيل الجديدة».

وفي ١٦/ ٥/ ١٩٤٨ بدأت حرب القوات النظامية العربية ضد القوات الصهيونية، وقد جرت على ثلاث جولات: الأولى ما بين ١٦/ ٥ ـ ١٠/ ٦/

---

(٦) بهجت أبو غربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٩** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣)، ص ٢٢٢.

١٩٤٨، والثانية ما بين ٩ ـ ١٧/٧/١٩٤٨، والثالثة بدأت بعد توقيع الهدنة الثانية وتواصلت إلى ما بعد توقيع أولى اتفاقيات الهدنة الدائمة في ١٢/١/١٩٤٩. وقد أخذت الحرب شكل معارك غير متواصلة يبادر بها الصهاينة لتحسين مواقعهم الميدانية وتوسيع إطار احتلالهم. وخلافاً للتصور الشائع، لم تكن حرب جيوش سبع دول عربية مقابل عصابات صهيونية، إذ اقتصرت المشاركة على قوات محدودة من جيوش مصر وسورية والعراق والأردن ولبنان، ومتطوعين فلسطينيين وسعوديين وسودانيين. وفي جميع المعارك تفوقت الهاغاناه بعدد المقاتلين، ووحدة القيادة، ومستوى التسليح، ووفرة الذخيرة، وكفاءة الخدمات اللوجستية. وقد تراوح عدد عناصرها في المرحلة الأخيرة من القتال ما بين ١٠٦٠٠٠ ـ ١٢١٠٠٠ مقابل ٤٠٠٠٠ ـ ٥٠٠٠٠ جندي ومتطوع عربي. فضلاً عن التقاء المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي على دعم الصهاينة، إذ كانت الطائرات الأمريكية تقلع من مطارات تشيكوسلوفاكيا محمّلة بالطيارين والضباط من يهود أوروبا الشرقية والأسلحة التشيكية لتحط في مطارات فلسطين تحت الحراسة البريطانية.

ويذكر الخبير العسكري د. هيثم الكيلاني ـ في كتاب **الاستراتيجية العسكرية للحروب العربية الإسرائيلية** ـ بأن القوات النظامية العربية دخلت فلسطين في الساعات الأولى من يوم ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ ولم تكن خططها العامة والخاصة، ولا استعدادها وحشدها، ولا محاور عملياتها، ولا تمركزها وانتشارها وحركتها، في الحد الأدنى من المستوى المطلوب والمرغوب لمثل تلك الحرب التي بدأتها يومذاك[٧]. فيما يذكر أفي شلايم ـ في كتابه: **تواطؤ عبر الأردن** ـ أن غلوب باشا كان يحتفظ بخط اتصال مباشر مع الوكالة اليهودية. وأنّه ابتداء من آذار/مارس ١٩٤٨ أنشأ خطاً مباشراً مع قيادة الهاغاناه، وأنّه بعث برسالة من خلال مساعده نورمان لاش تتضمن أنّه على استعداد لتأخير تقدّم قوات الفيلق العربي إلى القدس القديمة لإعطاء الهاغاناه فرصة لتثبيت سيطرتها على القدس الجديدة[٨]. وهذا ما حصل فعلاً بحيث عاشت البلدة القديمة أربعة أيام حمراء كما يقرر بهجت أبو غربية.

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد أن حلت «لجنة التقسيم» قد عيّنت

---

(٧) هيثم الكيلاني، **الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية ـ الإسرائيلية، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٨** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ١٩٩.

(٨) Avi Shlaim, ***Collusion across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine*** (New York: Columbia University Press, 1988), p. 181.

الكونت فولك برنادوت، رئيس لجنة الصليب الأحمر في السويد، وسيطاً دولياً. وبعد سلسلة من الاتصالات والمباحثات بين القيادات العربية والصهيونية للوصول إلى تسوية للصراع، تقدّم برنادوت في ٢٧/٦/١٩٤٨ بمشروع إقامة دولة فدرالية عربية يهودية من فلسطين والأردن بحدودهما الدولية، بحيث يضم القسم اليهودي من الدولة المناطق التي خصصها قرار التقسيم لليهود، مضافاً إليها الجليل الغربي، ومنزوعاً منها النقب الذي يضم إلى ما خصص للعرب، وبأن تضم القدس إلى القسم العربي الذي يلحق بالأردن. كما أوصى بتدويل ميناء حيفا ومطار اللد وإعطاء العرب ممراً إليهما. وقدم الوسيط الدولي المشروع إلى الجمعية العامة يوم ١٧/٩/١٩٤٨، وفي اليوم التالي اغتالته منظمة «شتيرن». وكان إسحاق شامير أحد المطلوبين في تلك العملية الإرهابية. وحيث أيدت بريطانيا المشروع ضمّنته مشروعاً جرى التصويت عليه في الجمعية العامة يوم ٣/١٢/١٩٤٨ لكنه لم ينل الأكثرية اللازمة لإقراره، وبذلك طُويت صفحة مشروع برنادوت.

وفي ٢٤/٢/١٩٤٩ وقّعت مصر وإسرائيل أولى اتفاقيات الهدنة الدائمة، ليعقبها توقيع لبنان للهدنة في ١٣/٣/١٩٤٩، والأردن في ٤/٤/١٩٤٩، وسورية في ٢٠/٧/١٩٤٩. وقد نُظر إلى توقيع الدول الأربع على أنّه اعتراف منها بالأمر الواقع. وكما كان افتقاد وحدة القرار وانعدام التنسيق في ميادين القتال عاملاً أساسياً في كون الحرب محسومة في مصلحة العدو، كذلك كان الحال على طاولة المفاوضات. وتلك هي النتيجة الحتمية لواقع التجزئة وافتقاد القرار السياسي المدرك أهمية التكامل القومي على مختلف الأصعدة.

وكعادة الصهاينة في ابتداع الأكاذيب وترويجها ادّعوا أن اللاجئين خرجوا من ديارهم بإرادتهم استجابة لدعوة زعمائهم. وفي تحقيق الادعاء يقرر كبير المؤرخين الإسرائيليين الجدد بني موريس أن الزعماء العرب لم يوجّهوا في أي لحظة من الحرب نداء إلى عرب فلسطين كي يغادروا منازلهم. ويذكر في حوار مع **هآرتس** أنّه كانت هناك مجازر أكثر كثيراً مما كان يُعتقد، وأنّه كانت هناك الكثير من حالات الاغتصاب، وأنّه في نيسان/ أبريل ١٩٤٨ صدرت أوامر عملية لوحدات الهاغاناه نصت صراحة على اقتلاع الفلاحين وطردهم من القرى. وتوضح أبحاث د. سلمان أبو ستة، المختص بموضوع اللاجئين، أن القوات الصهيونية احتلت ٥٣٠ مدينة وقرية عربية مساحة أراضيها ١٨٦٤٣ كلم^{2}، ما يعادل ٩٢ بالمئة من مساحة إسرائيل سنة ١٩٤٩. وشردت ٨٥ بالمئة من مواطني تلك المدن والقرى، أي ما يبلغ ٨٠٥ آلاف نسمة. فيما توضح دراسة د. عاطف قبرصي، أستاذ الاقتصاد في جامعة مكماستر الكندية، أن قيمة العقارات

والأموال المنقولة التي خلفها اللاجئون تقدر بأسعار ذلك الزمن بمبلغ ٥٧,٨ مليار دولار، ودخلها السنوي ملياران وثلاثمئة مليون دولار. وإذا أخذ بالحسبان معدل نمو حقيقي قدره ٤ بالمئة سنوياً، وهو معدل جرى تجاوزه في فلسطين بين سنتي ١٩٤٤ ـ ١٩٤٨، تغدو القيمة ٦٣١,٥ مليار دولار في نهاية سنة ٢٠٠٥ والدخل السنوي ٢٥,٢٦ مليار دولار.

ويمكن القول في ضوء حقائق الصراع إنّه لم يكن خطأ تاريخياً رفض قرار التقسيم الذي أجمعت عليه، الدول العربية والإسلامية والهند ويوغسلافيا إلى جانب «الهيئة العربية العليا» لفلسطين، وأن كون النكبة محتومة لم يكن نتيجة رفض التوصية بالتقسيم وإنما للقصور في إدارة الصراع، وبالعجز عن توظيف الإمكانات المتوفرة والقدرات المتاحة في تقديم الاستجابة الفاعلة للتحدي، فضلاً عن عمق وسعة المداخلات الاستعمارية في العواصم العربية.

ومع أن ظروف الواقع العربي جعلت النكبة محتومة، فإنها لم تنه الصراع؛ إذ لم يسلّم الشعب العربي الفلسطيني والأمة العربية بالواقع، ولا استُلبت إرادة الممانعة والمقاومة. وعليه فنكبة عام ١٩٤٨ أسست لمرحلة جديدة من الصراع التاريخي الممتد؛ مرحلة من أبرز سماتها انتفاض القوى الحية في المجتمع العربي على الواقع الذي أفرز النكبة، وقد استوعبت درسها الأعظم، بدليل أن شعار الوحدة هو الذي استقطب جماهير الأمة طوال العقد الذي تلا النكبة، واعتبار الوحدة سبيل المنعة ضد المداخلات والضغوط الاستعمارية من جهة، والوسيلة الأفضل لتجميع الإمكانيات المادية والقدرات البشرية وإدارتها بما يؤمن تقديم الاستجابة الفاعلة للتحدي الاستعماري الصهيوني من جهة ثانية. وتظل الوحدة السبيل الوحيد لتحرير فلسطين وإعتاق اليهود فيها من إسار الصهيونية التي جعلت منهم وقود حرب المصالح الاستعمارية في أرض لم تضق باليهود يوماً.

مقدمـــة

ليست إسرائيل بالدولة الطبيعية النشأة والدور، فهي لم تقم نتيجة تطور طبيعي اجتماعي ـ سياسي لشعب مقيم في أرض آبائه وأجداده، وإنما نتيجة تهجير يهود متعددي الأصول والأوطان واللغات والثقافات والقيم وأنماط السلوك كي يشكّلوا المادة البشرية لآخر مشاريع الاستعمار الاستيطاني، التي صدرت عن المجتمعات الأوروبية. إلا أن المشروع الصهيوني متميز عن سابقاته بأنه لم ينشأ عفوياً مثلها، ولا أقامه مغامرون لم يمكّنهم وضعهم الطبقي في أوطانهم الأوروبية من تحقيق طموحاتهم فسعوا إلى تحقيقها وراء البحار. ذلك لأن المشروع الصهيوني منذ أن كان فكرة إلى أن غدا دولة إقليمية القدرات كونية الطموحات، إنما هو نتاج عمل مبرمج وجهود مكثفة وتنسيق تام فيما بين قوى الاستعمار والحركة الصهيونية.

فالقوى الاستعمارية استهدفت أن تقيم حاجزاً بشرياً غريباً يفصل بين جناحي الوطن العربي، ويكبح فعالية مصر القومية وتفاعلها التاريخي مع بلاد الشام، للإبقاء على واقع التجزئة والتخلف العربي. وذلك ما أجمعت على تأييده كل القوى الاستعمارية الأوروبية، التي رأت في وحدة العرب وأخذهم بأسباب الحضارة الحديثة الخطر الأعظم على مصالحها الكونية ورفاه شعوبها وتواصل استغلالها الوطن العربي موقعاً وموارد وأسواقاً وطاقات بشرية[1].

---

(١) انظر تقرير كامبل بنرمان، نقلاً عن: شفيق الرشيدات، **فلسطين: تاريخاً.. وعبرة.. ومصيراً**، سلسلة التراث القومي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ٤٤ ـ ٤٨، ومحمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٦)، ص ١١٠.

وكان لفلسطين عبر تاريخ المنطقة الممتد ذكر يتجاوز بكثير مساحتها الجغرافية وقدراتها البشرية وإمكانياتها المادية. ويعود ذلك إلى عاملين متفاعلين: موقعها الاستراتيجي ومكانتها القدسية عند الديانات السماوية الثلاث. وعلى مدى القرون الممتدة دفع أهل فلسطين غالياً ثمن كون أرضهم تشكّل الجسر، الواصل والفاصل، ما بين مصر ووادي الرافدين، مركزي أهم حضارات المنطقة. ثم إنها كانت بسبب قدسيتها مسرح صراع على الفوز بالأرض التي باركها الله وعظّم شأنها. ويكفي التذكير بأن القدس هُدمت قرابة اثنتين وعشرين مرة، لإدراك حجم الثمن الذي دفعه أهل فلسطين عبر القرون، لا لذنب جنوه وإنما لأنهم أبناء الأرض المقدسة ذات الموقع الاستراتيجي.

يجمع علماء الفكر السياسي ـ الاجتماعي على أنه لا يمكن فهم ظاهرة سياسية أو اجتماعية الفهم الصحيح، المؤسس لاستنتاجات موضوعية، إلا بالعودة إلى جذورها التاريخية، لمعرفة العوامل التي ساهمت في إفرازها والظروف التي تشكّلت فيها. كما لا يختلف علماء المستقبليات على أنه من غير الإحاطة بحقائق الماضي ليس ممكناً إدراك معطيات الحاضر لأي قضية إدراكا علمياً. وبالتالي العجز عن استشراف احتمالات تطورها مستقبلاً، استشرافاً يحمل القدر الكافي من الدقة والتوافق مع حقائق الواقع المعيش.

من هنا تُدرك خطورة الدعوات المتكررة لتجاوز تاريخ الصراع الذي فجرته إقامة المشروع الصهيوني قسراً على التراب العربي في فلسطين، وحصر النظر في الواقع المأزوم. تلك الدعوات التي كانت، ولمّا تزل، في مقدمة اشتراطات كل الذين حاولوا تمرير تسويات لا تلبي الحد الأدنى من الحقوق العربية المشروعة. وإذا كانت وزيرة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس كلينتون السيدة أولبرايت أشهر من اشترط نسيان الماضي، فإن ذلك كان القاسم المشترك الأعظم لجميع دعاة التسوية وأدعياء الواقعية، الأجانب منهم والعرب منذ ثلاثينيات القرن العشرين.

وبالعودة إلى التاريخ نجد أن السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر والسنوات الأولى من القرن التاسع عشر شهدت نشاطاً استعمارياً مكثفاً ومتنامياً في حوض البحر الأبيض المتوسط. وهو نشاط تسببت في تصاعده عوامل شتّى، يأتي في مقدمتها التدهور المتوالي في قدرات الإمبراطورية العثمانية ودورها الإقليمي. ذلك التدهور الذي تسارع إثر هزيمة القوات العثمانية على أبواب فيينا

سنة ١٦٨٣، وتأكد بتوقيع صلح «قار لوجية» سنة ١٦٩٩، بحيث دخل العثمانيون القرن الثامن عشر وقد تحولوا من الهجوم إلى الدفاع، وبدأ تفكك أواصر إمبراطوريتهم، وإقرارهم الضمني بالتدخل الأوروبي في الواقع الاجتماعي في ولاياتهم(٢).

ومنذ مطلع القرن التاسع عشر مضى بخط صاعد تدخّل المبعوثين الدبلوماسيين والمرسلين الكنسيين الأوروبيين في أدق شؤون التكوينات الاجتماعية المختلفة التي تحتويها الإمبراطورية العثمانية، خاصة في البلقان والولايات العربية(٣). وكان طبيعياً والحال كذلك أن يطلق على الإمبراطورية العثمانية حينها لقب «رجل أوروبا المريض»، وأن يغدو مستقبل الإمبراطورية العثمانية والولايات التابعة لها رهناً بالصراعات الأوروبية ـ الأوروبية، التي تواصلت طوال ذلك القرن.

ولقد ضخت البرجوازية الفرنسية الصاعدة في أعقاب ثورة ١٧٨٩ دماء جديدة في الصراعات الأوروبية. وحين آلت مقاليد السلطة إلى نابليون احتدم صراع إمبراطوريته الناشئة مع الإمبراطورية البريطانية، ذات التاريخ الاستعماري الممتد. وفي محاولة نابليون ضرب قدرات بريطانيا الاقتصادية والسياسية، توجه إلى مصر، التي رأى في السيطرة عليها مفتاح النصر والهزيمة في الصراع الذي بدأ يحتدم في حوض البحر الأبيض المتوسط. ولنابليون أقوال معروفة في أهمية مصر الاستراتيجية. وعندما بدت له مؤشرات فشله في مسعاه أطلق نداءه التاريخي ليهود أوروبا كي يعودوا إلى فلسطين لإقامة دولتهم فيها، لعلهم يقومون بالمهمة التي عجز عن تحقيقها(٤).

وفي الوقت الذي احتدمت فيه الصراعات بين البرجوازيات الأوروبية، وبخاصة الإنكليزية والفرنسية، وأخذ حوض البحر الأبيض المتوسط يغدو بؤرة الصراع الدولي، برزت على المسرح الأوروبي نخب يهودية ذات إمكانيات مالية،

---

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني** (بيروت دار الشروق، ١٩٨٦).

(٣) للإحاطة بتأثيرات المداخلات الأوروبية في الولايات العربية، انظر: عوني فرسخ، **الأقليات في التاريخ العربي (منذ الجاهلية وإلى اليوم)** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٤)، ص ١٦٧ ـ ٢٣٣.

(٤) صدر النداء خارج أسوار عكا في ٤/ ٤/ ١٧٩٩، ونشر في الجريدة الرسمية الفرنسية بتاريخ ٢٠/ ٤/ ١٧٩٩.

ونفوذ اجتماعي، وقدرات فكرية. وقد أدى احتياج أطراف الصراع الأوروبي المحتدم إلى التمويل والتأييد الجماهيري إلى تزايد الأهمية النسبية للبرجوازية اليهودية المتزايدة الأهمية في ملكية وإدارة المصارف وتوجيه الصحف، الأمر الذي تسبب في إذكاء مشاعر «معاداة السامية» الظاهرة القديمة الوجود في الثقافة الأوروبية. كما أنه حفز ما اعتُبر تطلعات «قومية يهودية» عبّر عنها أكثر من مفكر يهودي.

غير أن البرجوازية اليهودية الصاعدة، مالكة المصارف الناشئة، وذات القوة الاقتصادية المتزايدة والمراكز الاجتماعية والإعلامية المتنامية، لم تكن كل ما في المشهد اليهودي في أوروبا القرن التاسع عشر، وإنما كانت أشبه بقمة جبل الجليد الطافية على سطح المحيط. إذ لم تبلغ هذه الفئة إلا نسبة محدودة للغاية من يهود أوروبا الغربية، فيما كان القطاع الأعظم من اليهود يعيش واقعاً مأزوماً في شرقي أوروبا، خاصة في روسيا، حيث كانوا عرضة لاضطهاد دائم ومذابح متوالية، تدفع آلاف فقراء اليهود المضطهدين والبائسين إلى هجرات متوالية باتجاه أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، مضاعفين من حدة «المشكلة اليهودية»، سواء بالنسبة إلى الأكثرية المسيحية الساحقة، التي تنامت في أوساطها «معاداة السامية»، أو في نظر البرجوازية اليهودية الصاعدة، التي كانت تعاني حساسية شديدة تجاه التعاطف مع أبناء دينها، والحرص على ما حققته من مراكز ونفوذ وتقدم على طريق الاندماج في مجتمعاتها.

في هذا المناخ المحتدم بالصراعات، وفي مرحلة تزايد الأهمية النسبية لموقع فلسطين الاستراتيجي، أُلقيت بذرة إقامة المشروع الاستعماري الاستيطاني العنصري الإجلائي الصهيوني في فلسطين، وذلك قبل بروز هرتزل وانعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل سنة ١٨٩٧ بقرابة قرن من الزمن. ولقد وجد دهاقنة الاستعمار الأوروبي في الفكرة الصهيونية ضالتهم المنشودة؛ إذ لم ير علماء ومستشارو صناع القرار الأوروبي يومذاك في اليهود مجرد نخب مصرفية أو إعلامية متميزة، وإنما أيضاً مادة بشرية مؤهلة لأن توفر الحاجة المفتقدة عند العرب، بحيث تشكل حاجزاً بشرياً غريباً يفصل بين جناحي الوطن العربي، فضلاً عن كونها الأداة الأفضل والأيسر لتمزيق وحدة المجتمع العربي، وفتح المنطقة في وجه رؤوس الأموال والمشاريع الاستعمارية، فيما وجدت البرجوازية اليهودية الصاعدة في الفكرة ما يتوافق ومصالحها الذاتية من جهة، والطموحات «القومية» المتنامية لديها من جهة أخرى.

وكانت نخب يهود أوروبا الغربية، التي حققت اندماجاً في مجتمعاتها، تشعر بخطر تدفق مئات الألوف من يهود روسيا وشرق ووسط أوروبا نحو الغرب، التماساً للنجاة من الاضطهاد وسعياً لنقلة نوعية اقتصادية ـ اجتماعية. ولقد وجدت النخب الفكرية والمالية ليهود غربي أوروبا في المشروع الصهيوني ملجأ لذلك «الفائض» من فقراء اليهود المهدد مصالحها المتنامية، وحلاً لما كان يسمى «المسألة اليهودية» في القارة الأوروبية[٥].

ومنذ البدايات الأولى قامت فيما بين الطرفين الاستعماري والصهيوني علاقة عضوية، تأسست على إدراك مشترك لحاجة كل منهما إلى الآخر، كما أعلنا عن ذلك بصراحة ووضوح. فهرتزل تميّز عن سابقيه من آباء الصهاينة المؤسسين بطرح واضح حول حتمية الاعتماد على الإمبريالية في إقامة مشروع الاستعمار الاستيطاني على التراب العربي في فلسطين[٦]. وفي المقابل انتهت الدراسات الاستعمارية للواقع الاجتماعي العربي في فلسطين خلال أربعينيات القرن التاسع عشر إلى أنه ليس ممكناً لأي جماعة اجتماعية عربية القيام بما هو مستهدف استعمارياً، من تعطيل دائم للطموح الوحدوي المتجذر في فكر ووجدان النخب والجماهير العربية، وإعاقة تواصل لما عرفته المنطقة تاريخياً من تكامل اقتصادي وتفاعل ثقافي واندماج اجتماعي.

ولم يفت المؤرخين والمستشرقين والمنظّرين الاستراتيجيين الأوروبيين، الذين اهتموا بدراسة تاريخ وواقع الوطن العربي، إدراك أنه، وإن بدا للناظر غير المدقّق، يحتوي على لوحة بشرية فسيفسائية متعددة الأعراق والأديان والمذاهب، غير أنه في حقيقته يضم أمة عريقة التاريخ غنية التراث الحضاري، ذات مقومات وجود قومي عميقة وفاعلة في حال جوبهت بالتحدي الخارجي المستفز. وذلك هو مصدر ما عرفت به الأمة العربية من قدرة فذّة على المقاومة والصمود وتجاوز حالات الضعف والتشرذم. إذ تعددت في تاريخها الحافل بالصراعات النكسات، بل والهزائم التي تمكّن فيها المعتدون من تحقيق انتصارات ساحقة بسهولة ويسر. ولكنها كانت سرعان ما تمتص الصدمة، وتفاجىء محتلي أرضها بما لم يكن في

---

(٥) انظر . صادق جلال العظم، **الصهيونية والصراع الطبقي** (بيروت: دار العودة، ١٩٧٥)، ص ٨١.

(٦) انظر: ثيودور هرتزل، **يوميات هرتزل**، إعداد أنيس صايغ؛ ترجمة هلدا شعبان صايغ، سلسلة كتب فلسطينية؛ ١٠ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٣)، ص ١٠٥.

حسبانهم، بقلبها نصرهم إلى هزيمة، وتطهير ترابها الوطني، واستعادتها دورها في إثراء الحضارة الإنسانية.

ولأن الدراسات المعمّقة التي أجراها موفدو الاستعماريين البريطاني والفرنسي إلى المشرق العربي عامة، وبلاد الشام خاصة، أوضحت استحالة النفاذ إلى المجتمعات العربية من خلال بعض جماعاتها الاجتماعية المتميزة بخصائص ذاتية، والمعتبرة تجاوزاً أقليات، وأن ذلك النفاذ إن تحقق لا يدوم. فيما ذهب ساد بوتام إلى القول: «لن يجيء إلى فلسطين أولئك الإنجليز الذي عمّروا كندا وأستراليا بالمعنى الحقيقي وأن اليهود وحدهم يمكنهم استعمار فلسطين»(٧). وهو عندما يكرر دعوة نابليون لأن يقيم اليهود «دولتهم» في فلسطين بعد ما يجاوز قرناً من الزمن، فهو إنما يصدر مثله عن تصور بأن يكون يهود أوروبا، ومن قد يستجلبونهم من يهود الأقطار الأخرى، المادة البشرية المطلوبة لتشكيل الحاجز البشري الغريب الفاصل بين جناحي الوطن العربي، والقادر على الصمود في مواجهة قوة الجذب بين العرب؛ فهم غرباء عن المنطقة ومرتبطون بها في وقت واحد. . . فهم غرباء عنها بحكم انتساب غالبيتهم الساحقة إلى أمم شتى وأوطان متعددة، وهم مرتبطون بها على نحو أسطوري بسبب وعد توراتي بفلسطين وما بين الفرات والنيل.

ثم إن انعزاليتهم وما رسبته حياة «الغيتو» ومشاعر العداء الأوروبي في ثقافتهم أضعفا انتماءهم الوطني، وعمّقا تعلّق قطاع غير يسير منهم بالعودة إلى «أرض الميعاد». وكمحصلة لهذه المعادلة الفريدة في التاريخ الإنساني، سيكون مقدمهم إلى فلسطين مفجّراً لصراعات دائمة. إذ بفعل التناقض القومي مع العرب لن يتفاعلوا معهم بشكل إيجابي، ونتيجة لارتباطهم الأسطوري بفلسطين سيكون تشبثهم بها أشد منه بالنسبة إلى جميع غزاتها السابقين، وبسبب تقوقعهم على الذات سوف يمتنعون عن الذوبان في الأمة العربية ذات القدرة الفذّة على استيعاب الجماعات. ومن تفاعل العوامل الثلاثة جدلياً كان من المحتّم أن تشهد المنطقة صراع وجود أو لا وجود مع الاستعمار الاستيطاني العنصري الذي طرح نابليون فكرته الأولى(٨).

---

(٧) أسعد رزوق، **إسرائيل الكبرى: دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني**، سلسلة كتب فلسطينية، ١٣ (بيروت. منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨)، ص ٢٥٥.

(٨) عوني فرسخ، **مخطط التفتيت: التحدي الإمبريالي ـ الصهيوني المعاصر** (القاهرة. دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، ص ٢٦ ـ ٢٧.

وتتميز العلاقة العضوية فيما بين قوى الاستغلال العالمية وبين المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني بأنها غير قاصرة على قوة استعمارية معيّنة، وإنما هي عامة ووثيقة الصلة بمختلف القوى الاستعمارية، مما يجعلها دائمة ومستمرة ومتجددة وغير متأثرة بالمتغيرات على صعيد زعامة القوى الاستعمارية. ذلك لأن القوة الصاعدة من هذه القوى تجد في مصلحتها دعم ورعاية المشروع الصهيوني لتوظّفه في خدمة مصالحها الإقليمية والكونية، الأمر الذي يوفر له الدعم والرعاية مع تواصل وجود قوى الهيمنة والاستغلال على الصعيد العالمي، وما ظل قادراً على أداء دوره الوظيفي في خدمة هذه القوى.

وبهذه الخاصية تميز الاستعمار الاستيطاني الصهيوني عن سابقيه المشروعين الاستعماريين الاستيطانيين في الجزائر وجنوب أفريقيا؛ ففي حين تأثر الأخيران سلبياً وإلى أبعد الحدود بتدهور الدور الاستعماري الفرنسي والبريطاني، فإن المشروع الصهيوني لم يتأثر بتراجع فعالية بريطانيا كقوة عظمى، وإنما وجد في الإمبريالية الأمريكية الصاعدة العمق الاستراتيجي الذي يحتاجه.

وقد لقي المشروع منذ أن كان فكرة تأييد ودعم النخب الفكرية والإدارات الأمريكية. فالقنصل الأمريكي في القدس، واردور كريسون، أقام سنة ١٨٥٢ أول مستوطنة يهودية في فلسطين. وقد اعتبرها البداية الأولى لـ «فلسطين الجديدة حيث ستقيم الأمة اليهودية وتزدهر»[٩]. والرئيس ويلسون أقر صيغة وعد بلفور قبل إصداره سنة ١٩١٧، وفي أثناء وجوده في باريس لحضور مؤتمر السلم ١٩١٩ أوفد إلى بلاد الشام لجنة كينغ ـ كرين لتقصّي الحقائق، وبعد لقاءات وجولات متعددة في كل نواحي بلاد الشام، وضعت اللجنة تقريراً يؤكد إجماع المواطنين العرب على الوحدة السورية، ورفضهم وعد بلفور والوطن القومي اليهودي، وتفضيلهم وضع فلسطين تحت الانتداب الأمريكي في حال عدم موافقة مؤتمر السلم على استقلالها.

ولكن الرئيس والكونغرس الأمريكيين تجاهلا التقرير وأبقياه طي الكتمان، واعتمداً بدلاً منه تقرير قسم الاستخبارات في الوفد الأمريكي إلى مؤتمر السلم الذي أوصى بأن المصلحة الأمريكية تقضي بتبنّي إقامة دولة يهودية في فلسطين،

(٩) Franz Kobler, *The Vision was There A History of the British Movement for the Restoration of the Jews to Palestine*, Popular Jewish Library (London: Lincolns-Prager, 1956), p 56.

منفصلة عن جوارها العربي، وأن تكون بريطانيا هي الدولة المنتدبة على فلسطين تحت إشراف عصبة الأمم[10].

وفضلاً عن ذلك، فقد كان الرئيس ويلسون ووزير خارجيته لانسنغ ومستشارو الوفد الأمريكي إلى مؤتمر السلم مشاركين في صياغة ميثاق عصبة الأمم. كما أنهم أقروا المادة ٢٢ منه الخاصة بالانتداب بالغموض المقصود الذي صاغها به الجنرال سمطس. وكان مؤتمر السلم قد أرجأ بتّ موضوع الانتداب بسبب اعتراض المندوب الأمريكي، ذلك الاعتراض الذي استبشرت القيادات العربية به خيراً، محسنة الظن بإدارة الرئيس ويلسون، صاحب دعوة حق الشعوب في تقرير المصير، إلا أنه اتضح فيما بعد أن الاعتراض الأمريكي إنما كان منصبّاً على أن لا تنفرد الدول الأوروبية المنتدبة بمركز احتكاري في البلاد المنتدب عليها، وأن يكون لكل الدول حق الاستثمار فيها. وما إن وافقت الدول الأوروبية على المطلب الأمريكي حتى سقط اعتراض إدارة ويلسون، وأُجيز مبدأ الانتداب من قِبل مؤتمر السلم[11]. وكانت تلك أولى حلقات مسلسل خيبات الآمال العربية بالمواقف الأمريكية.

ثم إن توافق المشروع الصهيوني مع الثقافة العامة في المجتمعات الأوروبية والأمريكية جعله يحظى بما لم يحظ بمثله أي مشروع استعماري استيطاني سابق من قبول واسع به، وسكوت ملحوظ عن تجاوزاته للقرارات الدولية، وعدوانه على حقوق الإنسان، برغم أنه جاء في زمن تقدُّم الفكر الإنساني وتراجع الدعوات العنصرية. فالذين يؤمنون بنبوءات التوارة يرون في تحققه تعجيلاً بالعودة الثانية للسيد المسيح، ومعادو السامية يجدون فيه الوسيلة المثلى لخلاص بلادهم من وجود اليهود المرفوض والمكروه، والمسكونون بعداء تاريخي للعروبة والإسلام ينفثون بتأييده ودعمه عن حقد دفين يكابدونه. وليست عنصريته الصارخة إلا الصيغة الصهيونية لإفرازات «المركزية الأوروبية» الكارهة والمعادية والمحقّرة لكل ما ليس أوروبياً أو ذا أصل أوروبي.

---

(١٠) هشام أحمد، «جذور إنكار الحق: الموقف الأمريكي من حق تقرير المصير للفلسطينيين ـ من وعد بلفور إلى الحرب العالمية الثانية،» في: ميخائيل سليمان، محرر، **فلسطين والسياسة الأمريكية: من ويلسون إلى كلينتون** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٥٩، و Harry N. Howard, *The King-Crane Commission, an American Inquiry in the Middle East* (Beirut: [Khayats], 1963), pp. 11-12.

(١١) الرشيدات، **فلسطين: تاريخاً.. وعبرة.. ومصيراً**، ص ٦٣ ـ ٧٣.

ومنذ البداية شكّل التزوير التاريخي واللاموضوعية، والتنكر لحقوق الإنسان، واعتماد موقفين متناقضين تجاه كل من اليهود وعرب فلسطين، القواسم المشتركة لمواقف القوى الدولية تجاه الطرفين. فوعد بلفور، وصك الانتداب الذي تضمنه، يعترفان باليهود كشعب له صلة تاريخية بفلسطين، برغم تعدد أصولهم، وانتسابهم إلى أوطان شتى، وانعدام صلة غالبيتهم الساحقة تاريخياً بفلسطين[١٢].

وعلى النقيض من ذلك تماماً، اعتبرا عرب فلسطين مجرد «طوائف غير يهودية مقيمة في فلسطين»، ودون تحديد الوضع القانوني لهذه الإقامة، هل هي طبيعية وتاريخية أم هي مفروضة وطارئة؟ وفيما إذا كانت دائمة ومستمرة أم هي آنية ومؤقتة؟ كما حصرا حق هذه «الطوائف» بعدم الإضرار بما تتمتع به من حقوق مدنية ودينية. وبذلك أهدرا الانتماء القومي للشعب العربي في فلسطين، وتجاهلا امتلاكه كل مقومات الشعب المعتمدة في الفكر الإنساني الحديث، وأنكرا عليه حقوقه السياسية، خاصة حقه في تقرير المصير. وكان افتقار الموضوعية في وعد بلفور، وبالتبعية صك الانتداب، والتنكر لمعطيات الواقع في فلسطين، مقصودين كما أقر بذلك بلفور بعد سنة ونصف سنة من إصداره وعده. فهو يقول: «إن نقطة الضعف في موقفنا أننا بالتأكيد رفضنا في حالة فلسطين مبدأ تقرير المصير، فلو أن السكان الحاليين استشيروا لأعطوا قطعاً قراراً ضد دخول اليهود»[١٣].

وبهذا يتضح أن في صلب استراتيجية إقامة وتمكين المشروع الاستعماري الاستيطاني العنصري الصهيوني إهدار الانتماء القومي للشعب العربي في فلسطين وتجاهل كينونته الوطنية، والتعامل معه كمجموعة طوائف، بل وأفراد فلسطينيين، وليس كشعب متبلور الهوية والكيان، ورفض حقه في تقرير المصير والتمتع بكامل حقوقه السياسية، وذلك في مقابل إضفاء صفة الشعب على اليهود، والتعامل معهم وكأنهم أصحاب الوجود التاريخي والطبيعي في فلسطين، والذين لهم فيها بالتالي كامل الحقوق السياسية والمدنية والدينية.

---

(١٢) حول تعدد أصول اليهود المعاصرين، وافتقاد غالبيتهم الساحقة الصلة التاريخية بفلسطين، انظر: **Maxime Rodinson**, ***Peuple juif ou problème juif?***, **petite collection maspero; 249 (Paris: F. Maspero, 1981).**

(١٣) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية، وثيقة رقم و. خ. ٣٧١/ ٤١٧٩ في ١٩/ ٣/ ١٩١٩، نقلاً عن: عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥)، ص ١٠٨.

وكنتيجة للغاية المستهدفة من تهجير اليهود إلى فلسطين، كان متوقعاً أن يشكل اليهود تناقضاً قومياً مع الأمة العربية، وذلك في زمن أخذت تلوح في أوساطها تباشير وعي على الذات، ومؤشرات يقظة شعور قومي، ساهم في توليدها تحوّل الإدارة العثمانية باتجاه مزيد من الضغوط على شعوب الولايات، في محاولة اتقاء مخاطر الاختراقات الأوروبية المتنامية.

والشيء الذي يتضح من القراءة المعمّقة لأدبيات المرحلة أنه لا نخب البرجوازية اليهودية المتطلعة إلى استعمار فلسطين، ولا صنّاع القرار الأوروبي الذين تبنوا الفكرة الصهيونية ودعوا إليها وعملوا لها، انطلقوا من مقولة «أرض الميعاد» والتعاطف مع الحنين اليهودي التقليدي للديار المقدسة، وإنما كان طرفا المعادلة، الصهيوني والاستعماري، ينطلقان من طموحات شخصية ومصالح ذاتية وتطلعات ومخططات استعمارية.

وحين تُدرس بموضوعية دعوات تهجير «الفائض» من فقراء يهود أوروبا إلى فلسطين، التي كانت تصدر بين الحين والآخر عن أبرز النخب اليهودية المتطلعة إلى الاندماج في المجتمعات الأوروبية، أو تلك المتطلعة إلى قيام «وطن قومي» في «أرض الأجداد»، وكذلك مؤشرات تبنّي استراتيجيي القوى الاستعمارية فكرة المشروع الصهيوني، يتضح أن البعد الديني لم يكن الدافع الحقيقي لأي منها، وإن لم يغب تماماً، وإنما برز على شكل توظيف أساطير التوراة في تشجيع الهجرة والاستيطان.

وما إن اتضحت أُولى معالم المؤامرة على شعب فلسطين ومستقبله، حتى استجابت نخبه للتحدي، رغم محدودية وعيها وغلبة ملاّك الأراضي وأعيان المدن على قيادتها. ولقد تفجرت الصدامات الدامية مع أوائل المهجرين الصهاينة، وتصاعدت بتزايد عددهم وتوالي استفزازاتهم.

وعندما زار الزعيم الصهيوني حاييم وايزمان القدس عقب احتلال الجيش البريطاني لها في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٧ ـ أي بعد صدور وعد بلفور بفترة وجيزة ـ جمع له الحاكم العسكري الإنكليزي بعض وجهاء المدينة في دار الحكومة، حيث خطب فيهم معلناً ابتهاجه بتيسير عودة اليهود إلى «وطنهم»، وحسن نواياهم نحو مختلف طوائف السكان، الأمر الذي استفز الحضور، فلم يبالوا بوجودهم في مقر حاكم عسكري، يمثل الإمبراطورية التي لم تكن تغيب الشمس عن مستعمراتها، وإنما غادروا المكان ساخطين، ليباشروا من فورهم

تحفيز قوى المقاومة[١٤]. وتواصلت المقاومة، وإن بشكل متقطّع حتى يومنا الراهن.

ولقد شاع في الأدبيات العربية، وما زال، القول إن «القضية الفلسطينية» إنما هي «القضية المركزية» للأمة العربية. وهو قول، وإن كان صادراً عن الإيمان بالبعد القومي للصراع العربي ـ الصهيوني، لا يعبّر بدقة عن حقيقية الصراع الذي فجّره الاستعمار الاستيطاني الصهيوني على التراب العربي في فلسطين. ذلك لأنه منذ بداية العمران الإنساني في المشرق العربي، لم يكن لأهل فلسطين قضية خاصة بهم، وإنما كانوا دائماً شديدي الاندماج في النسيج الاجتماعي العام لمحيطهم القومي، فضلاً عن أن استخدام مصطلح «القضية الفلسطينية» يوحي بأن البعد القُطري للصراع مع الصهاينة هو الأصل، والبعد القومي متفرع عنه، في حين أن شعب فلسطين إنما يواجه الهجمة الاستعمارية ـ الصهيونية، التي تستهدف الأمة العربية من خلال بوابتها الفلسطينية. وقد فُرض عليه بحكم موقعه على الخريطة العربية أن يشكل طليعة أمته في التصدي والمواجهة. كذلك كان الحال منذ لحظة الصدام الأولى في الخضيرة سنة ١٨٨٦ وعلى مدى القرن العشرين، برغم كل المتغيرات والمستجدات التي حفلت بها سنواته المثقلة بالصراعات الدامية والتطورات المتسارعة.

أنا لست مؤرخاً وإنما أعتمد فيما أكتبه على المؤرخين والباحثين في تاريخ الصراع العربي ـ الصهيوني. كما أن هذا الكتاب ليس تأريخاً للاستجابة العربية العامة، والفلسطينية الخاصة، التي برزت قومياً ووطنياً تجاه التحدي الذي فرضته قوى الاستعمار والحركة الصهيونية، وإنما هو عبارة عن محاولة الاجتهاد في عرض وتحليل بعض المواقف، وإلقاء الضوء حول بعض الأحداث، بهدف تحديد قوانين الصراع الضابطة له، والاجتهاد في استشراف احتمالاته المستقبلية، وبالتالي تقديم رؤية من وجهة نظر كاتب ملتزم بالفكر القومي العربي، آملا بالمساهمة في تعزيز الوعي العلمي بالصراع الذي فجّره الاستعمار الاستيطاني العنصري الإجلائي الصهيوني للتراب العربي في فلسطين ومحيطها القومي، وذلك من منطلق الإيمان بأن صراع الوجود واللاوجود الذي تخوضه الأمة العربية إنما

---

(١٤) محمد عزة دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ٢ ج، ط ٣ (دمشق: منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الإعلام والثقافة، ١٩٨٤)، ج ١: **الكلام عن أدوار القضية الفلسطينية ومواقف الإنكليز منها إلى بدء الحرب العالمية الثانية**، ص ٢٦.

هو صراع قومي في المنشأ والمسار، كما أنه محكوم بالظرف الدولي والقومي بداية ونهاية.

وختاماً أتقدم بجزيل الشكر لكل من الأستاذين هاني الهندي وبهجت أبو غربية والدكاترة: نشأت الخطيب، وكمال خلف الطويل، ومخلص الصيادي، وبسام أبو غزالة الذين راجعوا مخطوطة هذا الجزء من الكتاب، وأبدوا ملاحظات قيمة استفدت منها. كما أتقدم بالشكر والعرفان لمركز دراسات الوحدة العربية ومديره العام د. خير الدين حسيب ـ ومعاون المدير العام، مدير الدراسات د. صباح ياسين، لاهتمام المركز بإصدار هذا الكتاب والتشجيع الذي لقيته من مديره العام ومعاونه. ولن أنسى جهد رفيقة العمر زوجتي نفيسة الشريف لما بذلته في مراجعة المخطوطة مراراً. كما أشكر السيدة إيمان سعيد عبد العزيز زايد على جهدها في نسخ المخطوطة مرات.

الفصل الأول

الاستراتيجية الاستعمارية لاتقاء الخطر العربي

لم تؤسّس علاقات الوطن العربي بجواره الأوروبي على تفاعلات إيجابية، إذ توالت الحروب والغزوات بين المشرق العربي وجواره الأوروبي منذ الحروب الفارسية واليونانية في القرن الثالث قبل الميلاد، مروراً بالحروب الفارسية ـ الرومانية، والعربية الإسلامية ـ الرومانية، وغزو الفرنجة المعروف تاريخياً بالحروب الصليبية إلى سيطرة القوى الاستعمارية على معظم نواحي الوطن العربي بدءاً من احتلال فرنسا الجزائر سنة ١٨٣٠. ولقد شكّلت الإرساليات التبشيرية الكاثوليكية والبروتستانتية استفزازاً لمشاعر العرب، مسلمين ومسيحيين شرقيين، فيما كان للمشاعر الإسلامية دورها في الحد من الآثار الشديدة السلبية للممارسات التركية والفارسية في الأرض العربية.

ولقد تفاعل جدلياً مع التراكمات السلبية للصراع التاريخي الممتد التمايز القومي والحضاري بين مواطني شاطئ البحر الأبيض المتوسط: الشمالي الأوروبي، والجنوبي ـ الشرقي العربي، وبحيث ترسبت في الذاكرة الشعبية للطرفين مخاوف متبادلة كان لها انعكاسها الشديد التأثير في موقف صنّاع القرار الاستعماري الأوروبي من الوطن العربي والأمة العربية. ومنذ بدايات الاستعمار الأوروبي كان في أولويات استراتيجية القوى الاستعمارية الأوروبية ضبط مسار الأمة العربية، لإحكام السيطرة على الوطن العربي وتأصيل استغلاله موقعاً وموارد وأسواقاً وقدرات بشرية.

كما غلبت السلبية على علاقات المجتمعات الأوروبية مع يهودها، إذ فضلاً عن انعزاليتهم في «غيتوات» خاصة بهم، لم تقدم المسيحية الغربية مفهوماً واضحاً للأقليات، ولم تشرّع لهم بتحديد وضعهم القانوني. فالكنيسة الكاثوليكية اعتبرت

اليهود شهوداً على عظمتها، وبالتالي فهم بالنسبة إليها مجرد أداة وظيفية تشهد بانتصارات الكنيسة. بينما نظرت إليهم الكنيسة البروتستانتية في ضوء عقيدتها الألفية المؤسسة على الإيمان بأن إعادة اليهود إلى فلسطين لتنصيرهم فيها شرط عودة السيد المسيح الثانية. وهم بالتبعية أداة، ولكن ليس لحفظها كشاهد كما في الرؤية الكاثوليكية، وإنما لنقلها إلى فلسطين. أما الملوك ونبلاء الإقطاع فقد تعاملوا مع اليهود كإحدى أدوات الاستغلال، وظيفتهم امتصاص فائض القيمة من الشعب عن طريق التجارة والربا وغيرهما من نشاطات غير انتاجية، ثم توريده إلى أصحاب السلطة المدنية في شكل ضرائب وأتاوات[1].

وبالنتيجة كان اليهود في أوروبا خلال القرون الوسطى عرضة لموجات عداء شعبية متوالية، سواء بدافع التعصب الديني، أو باعتبار ذلك موجّهاً إلى الطبقة الحاكمة من خلالهم. وكان العدوان عليهم أشد ما يكون خلال أسبوع الآلام. . . وفي عهد البابا إينوسنت الثالث (١١٩٨ ـ ١٢١٦) صدرت قرارات تمييز اليهود بلباس خاص، ويتهمه اليهود بأنه من نفخ روح محاكم التفتيش[2]. ومع بداية شيوع المبادىء الإنسانية لعصر التنوير، وبخاصة بعد الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ وفتوحات نابليون، ظفر يهود أوروبا الغربية بقدر غير يسير من الحرية، الأمر الذي مكّنهم من الإقبال الواسع على الجامعات، والبروز في المهن الحرة كالطب والمحاماة والصحافة والصيدلة والفنون، فضلاً عن تزايد أهميتهم النسبية في التجارة والمصارف. وكانت أوروبا قد شهدت خلال القرن التاسع عشر تطوراً اقتصادياً، وتزايداً سكانياً، ونزوحاً من الريف إلى المدن، واتساعاً في الهجرة إلى الأمريكتين وأستراليا. إذ ارتفع تعداد مواطنيها من ١٨٧ مليوناً سنة ١٨٠٠ إلى ٤٠١ مليون نسمة سنة ١٩٠٠، بزيادة بلغت ٢١٤,٤٣ بالمئة، في حين ارتفع عدد يهودها من مليونين ونصف مليون يهودي سنة ١٨٠٠ إلى ١٠ ملايين يهودي سنة ١٩٠٠، بزيادة بلغت ٤٠٠ بالمئة. وفي الوقت الذي كانت فيه الحكومات الأوروبية تشجّع الهجرة لتخفيف آثار التزايد السكاني، كان اللاجئون اليهود يتدفقون من شرق القارة إلى غربها. وبتأثير تزايد شعور النخب المسيحية بضغوط المنافسة اليهودية، استعيدت صرخة القرون الوسطى «أيها اليهود أُخرجوا من هنا»[3].

---

(١) عبد الوهاب المسيري، **الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ: رؤية حضارية جديدة**، تقديم محمد حسنين هيكل (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٧)، ص ٢٥ ـ ٢٦.

(٢) أسعد رزوق، **التلمود والصهيونية** (بيروت: دار الناشر للطباعة والنشر، ١٩٩١)، ص ٤٣ ـ ٤٤.

(٣) خالد القشطيني، **تكوين الصهيونية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٦)، ص ٩٣ ـ ١٠٠.

وبتفاعل المطامع الاستعمارية مع مشاعر «معاداة السامية» المتنامية، كان طبيعياً أن تكثر الدعوات لنقل «الفائض» اليهودي إلى فلسطين، وأن تلقى الدعوة الصهيونية تجاوباً في أوساط صنّاع القرار الأوروبي، باعتبار أن ذلك يحقق لهم الخلاص من «الفائض» البشري اليهودي المرفوض أوروبياً، وتوظيفه على شكل أداة استعمارية تكبح إرادة التحرر والتكامل والتقدم العربية، كما يتمثل ذلك في مواقف كل من:

أولاً: نابليون، ومبادرته في الدعوة إلى إقامة مشروع استعماري استيطاني صهيوني

لم تأت حملة نابليون على مصر من فراغ، وإنما كانت تنفيذاً لأفكار طُرحت على النخبة السياسية الفرنسية قبلها بما يجاوز قرناً وربع قرن. فقد كان الفيلسوف الألماني غوتفريد ولهيم ليبنز (١٦٤٦ ـ ١٧١٦) قد وجّه سنة ١٦٧٢ رسالة إلى لويس الرابع عشر دعاه فيها إلى احتلال مصر لقطع طريق هولندا إلى الهند، والاستيلاء على تجارة الشرق، وتأمين السيطرة الأبدية لفرنسا في الشرق. ثم استعيدت الفكرة في عهد لويس الخامس عشر، في أعقاب هزيمة فرنسا أمام بريطانيا في كندا، واضطرارها إلى توقيع معاهدة باريس سنة ١٧٦٣، وتخلّيها عن مستعمراتها في أمريكا عدا لويزيانا. إذ دعا الدوق دوشوازول (١٧١٩ ـ ١٧٨٥) إلى فتح مصر، ليس فقط لقطع طريق بريطانيا إلى الهند، وانما أيضاً للتعويض عن الخسارة الفرنسية. وفضلاً عن ذلك كان التجار الفرنسيون المقيمون في الشرق والرحّالة إليه من أمثال فولني وسافاري يثيرون المخيال الفرنسي للمغامرة، ويوفرون معلومات قيّمة عن واقع الحال في المشرق العربي عموماً ومصر خصوصاً. وفي ١٣/ ٢/ ١٧٩٨ قدم تاليران تقريراً إلى حكومة المديرين (الديراكتوار) يدعو فيه إلى غزو مصر وضمّها إلى الممتلكات الفرنسية، وبحيث تغدو مقاطعة في الجمهورية الفرنسية. وفي ٥/ ٣/ ١٧٩٨ أعطى المديرون موافقتهم على الحملة التي تحركت في ١٩/ ٥/ ١٧٩٨[٤].

وتذكر بعض المصادر أن المليونير اليهودي الإيرلندي هنري كوريت وجّه في ذلك الوقت رسالة إلى بول باراراس ـ عضو حكومة المديرين الفرنسية ـ ينصح فيها لفرنسا المتطلعة إلى استعمار المشرق العربي بأن تقيم لها جسراً في فلسطين

---

(٤) بشارة حصر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ترجمة منصور القاضي، مراجعة جورج أبي صالح (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ٧٢ ـ ٧٣.

وبأن تجعل فلسطين «وطناً قومياً» لليهود. وقد تضمنت الرسالة ـ الدعوة ـ ما نصه: «وإنهم (أي اليهود) يقدمون لكم عنصراً استعمارياً متيناً ثابت الأركان، ولقد يكون ضرورياً لكي يقوم في آسيا مقام الإمبراطورية الآخذة في الانحلال، إمبراطورية العثمانيين، وتقدم لكم أهم الضمانات لبث الفوضى، وإشعال الفتن، وإحلال الأزمات، للقضاء على الأتراك جملة واحدة. ولعل الأتراك عندئذ يخففون من تعصّبهم عن طريق احتكاكهم بالقادمين من مختلف البلدان، حاملين لواء النظريات المنوعة والثقافات المختلفة. وفي اعتقادي أن الصين ذاتها ستتأثر بهم»[٥].

وفي النص المقتبس أكثر من دلالة على طبيعة الدعوة الصهيونية: فالمليونير الإيرلندي يتحدث صراحة عن «عنصر استعماري»، يراد به أن يقوم في آسيا مقام الإمبراطورية العثمانية، أي إن الطموح، ومنذ البداية، كان استعمارياً وغير قاصر على فلسطين، وإنما يحمل في ثناياه تطلعات التوسع في المدى العربي. كما أنه يوضح أن الإرهاب متأصل في الفكر والعمل الصهيونيين، إذ هو يجاهر بالعمل على بث الفوضى، وإشعال الفتن، وإحلال الأزمات، والقضاء على الأتراك جملة واحدة. ومصطلح «الأتراك» في أدبيات ذلك الزمن كان يشمل من بين ما يشمل مواطني الولايات العربية. ولا يفتقر النص إلى النظرة العنصرية، المنبثقة عن عقدة «المركزية الأوروبية»؛ إذ يتحدث عن تخفيف تعصب «الأتراك»، نتيجة احتكاكهم بمن اعتبرهم «حاملي لواء النظريات المنوعة والثقافات المختلفة»، مدّعياً أن تأثيرهم «الحضاري» سوف يمتد حتى الصين... والملاحظة اللافتة للنظر هي أن النص لم يشر أدنى إشارة إلى أساطير التوراة ومقولة «أرض الميعاد»، مما يعزز صحة القول بأن البعد الديني لم يكن الدافع الأهم والأبرز بين دوافع الحركة الصهيونية إبان مرحلة المخاض الأولى.

ويورد المؤرخ الصهيوني ناحوم سوكولوف بياناً منسوباً إلى بعض الشخصيات اليهودية الفرنسية، بعد لقاء سري مع نابليون، موجّهاً إلى يهود العالم، متضمناً القول بأن اليهود يبلغون ستة ملايين، منتشرين في أقطار العالم، وفي حيازتهم ثروات مالية ضخمة، وممتلكات واسعة، وأن الوقت قد حان للتذرع بكل ما لديهم من وسائل لاستعادة «بلادهم». ولم يترك البيان ذلك عرضة للاجتهادات

---

(٥) هنري كوستون، **إمبراطورية المال**، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين (بيروت: المكتب التجاري، ١٩٥٩)، نقلاً عن: عودة بطرس عودة، **القضية الفلسطينية في الواقع العربي** (طرابلس، ليبيا: دار الفكر العربي، ١٩٧٥)، ص ٢٢.

المستقبلية، وإنما حدّد المنطقة المراد اتخاذها نقطة ارتكاز أولية، موضحاً ذلك بقوله: «أما البلاد التي ننوي قبولها، بالاتفاق مع فرنسا، فهي إقليم الوجه البحري من مصر، مع حفظ منطقة واسعة المدى يمتد خطها من مدينة عكا إلى البحر الميت، ومن جنوب هذا البحر إلى البحر الأحمر... فهذا المركز الملائم أكثر من أي مركز في العالم، يجعلنا بواسطة سير الملاحة من البحر الأحمر قابضين على ناصية تجارة الهند وبلاد العرب وافريقيا الجنوبية والشمالية... ثم إن مجاورة حلب ودمشق لنا تسهل تجارتنا، وموقع بلادنا على البحر المتوسط يمكّننا من إقامة المواصلات بسهولة مع فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وغيرها من بلدان أوروبا... ولما كانت بلادنا في موقع متوسط من العالم، فإنها ستصبح كمستودع لجميع الحاصلات التي تنتجها الأراضي الغنية»(٦).

وكما غابت الأساطير التوراتية والوعود التلمودية عن رسالة هنري كوريت، لم يرد لأي منها ذكر في البيان المنسوب إلى شخصيات يهودية فرنسية، عقب اجتماعها السري مع نابليون. وفي هذا دلالة أخرى على أن الطموحات الاستعمارية إنما هي المحفز الحقيقي للحركة الصهيونية، وإن وظفت الأساطير التوراتية والمشاعر الدينية في استقطاب «الفائض» اليهودي واختيار الموقع الذي أرادته ملجأ له. كما يلاحظ أن الطموح الاستعماري لم يقتصر على الدعوة إلى «استعادة» فلسطين، وانما بدأ بالتركيز على استعمار الوجه البحري من مصر. وفي البيان وضوح أكثر للبعد الاستعماري الاستغلالي المحفز للحركة الصهيونية، وكذلك استعداد البرجوازية اليهودية لأن تعمل كأداة بيد نابليون في حملته الاستعمارية على مصر وبلاد الشام.

غير أن الحافز الديني لم يكن غائباً تماماً يومذاك في مجال الدعوة إلى استعمار فلسطين باليهود، وبخاصة الأوروبيين منهم. فإلى جانب توظيف الصهاينة له في استقطاب فقراء اليهود، كانت إنكلترا، والدول التي شاعت فيها البروتستانتية، قد شهدت خلال القرن الثامن عشر ما يجوز اعتباره بعثاً لأفكار جماعة «المتطهرين»، الذين يؤمنون بالعقيدة الألفية. فمنذ مطلع القرن

---

(٦) أورد البيان نصه الكامل المؤرخ الصهيوني ناحوم سوكولوف، في Nahum Sokolow, *History of Zionism, 1600-1918*, with an introduction by the Rt. Hon A. J Balfour, 2 vols. (London, New York Longmans, Green and Co., 1919), vol. 2, pp. 200-222

نقلاً عن: صادق جلال العظم، **الصهيونية والصراع الطبقي** (بيروت: دار العودة، ١٩٧٥)، ص ٥٨ ـ ٥٩.

التاسع عشر نشطت بعثات المبشّرين والتجار والرحّالة و«العلماء» والمغامرين إلى المشرق العربي، وبخاصة فلسطين، باعتبار ذلك المقدمة الطبيعية لاستكشاف المنطقة تمهيداً لاستعمارها. وفي سنة ١٨٠٤ تأسست في لندن «جمعية فلسطين» بهدف تشجيع اكتشافها ودراسة أحوالها. ولم تخل فرنسا من المهمومين بحمى «العودة»، التي اجتاحت الدول البروتستانتية يومذاك. ففي سنة ١٨٠٠ نشر جيمس بيشنو (James Bicheno) كتاباً بعنوان **بعث اليهود: أزمة كل الدول** *(The Restoration of the Jews, the Crisis of all Nations)*، دعا فيه إلى مساندة عودة اليهود إلى فلسطين لأن ذلك «يحقق نبوءات التوراة ويقدم الحل للأزمات التي تأخذ بخناق البلاد المسيحية والإمبراطورية العثمانية». غير أن بيشنو وجماعة «المتطهرين» لم يكن لهم وزن سياسي أو نفوذ اجتماعي يذكر في فرنسا الكاثوليكية المذهب، والتي كان شائعاً بين نخبها التوجّه العلماني أيام حكومة «المديرين» ومرحلة صعود نابليون.

ومضى نابليون من مصر إلى فلسطين، مخلفاً وراءه مقاومة متصاعدة، متصوراً أن يحقق نصراً سهلاً في بلاد الشام، استناداً إلى ما كان يعرفه من تدهور أحوال الإمبراطورية العثمانية، وبخاصة قدارتها العسكرية. ويلاحظ أن نابليون لم يتوجه غرباً باتجاه ليبيا، ولا جنوباً نحو السودان، لتأمين مركزه في مصر، وكانت إمكانيات تحقيقه النصر في الساحتين أكبر منها في فلسطين بحكم قربها من مركز السلطنة العثمانية وأهميتها الاستراتيجية والدينية في نظر الباب العالي والقوى الأوروبية المتحالفة معه. إلا أن نابليون، ومن صحبه من جنرالات ومؤرخين وعلماء، لم يفتهم إدراك دور فلسطين التاريخي في الأمن الوطني المصري، وأن الدفاع عن مصر، كما غزوها، غالباً ما تم على أرض فلسطين. وذلك ما حدث مع نابليون نفسه؛ إذ بعد أن حقق نصراً سهلاً في رفح وغزة، وصرف النظر عن التوجه إلى القدس، قصد يافا، حيث جرت مجزرة مروعة على مدى يومين أعدم خلالهما جميع الأسرى من الحامية العثمانية، بما تقدره بعض المصادر بأربعة آلاف أسير، فيما اجتثت حراب جنوده أهالي المدينة رجالاً ونساء وأطفالاً. ومضى بعد ذلك نحو عكا ليحاصرها اثنين وستين يوماً، ولتفشل أمام أسوارها ثماني هجمات، قاد آخرها كليبر بعد ظهر ١٠/٥/١٧٩٩، وبعدها بأسبوع وافق المجلس العسكري على قرار فك الحصار عن عكا والعودة بالقوات المنهكة إلى مصر(٧).

---

(٧) خضر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ص ٧٦.

وتذكر كثير من المصادر التاريخية أن نابليون وجّه يوم ٤/ ٤/ ١٧٩٩ نداء إلى اليهود، تضمن ما نصه: «يا ورثة فلسطين الشرعيين. . إن الأمة الفرنسية التي لا تتاجر بالرجال والأوطان كما فعل غيرها تدعوكم إلى أرضكم بضمانها وتأييدها ضد كل الدخلاء». وفي النداء دعوة لليهود كي يعودوا من «التيه»، وأن فرنسا تقدم لهم يدها حاملة «إرث إسرائيل»، وناشدهم المسارعة إلى المطالبة بحقوقهم ومكانتهم بين شعوب العالم، ووجودهم السياسي «كأمة بين الأمم»[٨].

وأول ما يلاحَظ حول البيان المنسوب إلى نابليون اختلاف المؤرخين حول صحته، إذ بينما ورد عند كثيرين منهم، يشكك آخرون في صحة صدوره عنه، وبين هؤلاء من يرى أن الصهيوني فيليب غديللا، الذي كان أول من ذكره، سنة ١٩٢٥ استوحاه من الصحافة الإنكليزية. غير أن ما هو ثابت تاريخياً أن فكرة استخدام اليهود في المخططات الاستعمارية لفرنسا وإنكلترا بدأت تختمر في العقول منذ نهاية القرن الثامن عشر[٩].

وثاني ما يلاحَظ أن دواعي النداء المنسوب إلى نابليون وغاياته سياسية صرفة، وليس له أدنى صلة بقناعات مصدره. فالنداء يشتمل على إشارة لنبوءات التوارة و«إرث إسرائيل»، ومخاطبة اليهود باعتبارهم «شعباً» و«أمة» ولهم حقوق سياسة مستلَبة، في حين أن نابليون لم يكن من البروتستانت المؤمنين بنبوءات التوارة، ولا كان ينظر إلى اليهود كشعب أو «أمة» مستقلة بذاتها. والذي يذكر أنه كان أقرب إلى العلمانية، التي شاعت في فرنسا خاصة، وأوروبا عامة، في زمن الثورة الفرنسية. وكان نابليون قومياً معتداً بقوميته الفرنسية، وفي تعامله مع الشخصيات اليهودية لم يتعامل معهم إلا بصفتهم فرنسيين أولاً. فبعد تتويجه إمبراطوراً دعا يهود البلاد التي يسيطر عليها لعقد «السانهدرين» ـ أعلى هيئة قضائية يهودية في العهد القديم ـ ليصدر فتوى تاريخية بأن اليهود لا يعترفون بأنهم أمة مستقلة، بل هم فرنسيون مخلصون لبلادهم دون تحفظ، واليهودية دينهم[١٠].

والملاحظ **ثالثاً**، أنه ليس دقيقاً ما ذهب إليه البعض من أن نداء نابليون قصد

---

(٨) محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية** (القاهرة دار الشروق، ١٩٩٦)، ص ٣١ ـ ٣٢.

(٩) حصر، المصدر نفسه، ص ٨٠ ـ ٨٢.

(١٠) إميل توما، **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**، ط ٢ (بيروت: دار ابن رشد، ١٩٧٨)، ص ٥.

به استغلال يهود بلاد الشام في سعيه لاستعمار المنطقة. ذلك لأن اليهود في بلاد الشام كانوا يومذاك محدودي العدد والفاعلية، وشديدي الاندماج في المجتمع العربي. ولقد جاء في تقرير قُدم لنابليون أن يهود فلسطين ١٨٠٠ نسمة، منهم ١٣٥ فرداً في القدس(١١). والرقم في الحالين لا يشكل حافزاً لتوجيه نداء بمثل ما صدر عن قائد في مقام نابليون، المتميز بفكر استراتيجي ووعي تاريخي، والذي صحب في حملته مؤرخين وعلماء، وكان يتابع بدقة معطيات الواقع في الأرض التي يغزوها.

ثانياً: بالمرستون وتبنّيه خطة كبح قوة الجذب بين العرب

يقرر الأب د. جوزيف حجّار أن سنوات إبراهيم باشا التسع في بلاد الشام أخطر سنوات القرن التاسع عشر في حياة الأمة العربية(١٢). ولا أرى الأب حجّار إلا مصيباً فيما ذهب إليه، تأسيساً على ما كان لحملة الجيش المصري بقيادة إبراهيم باشا على بلاد الشام سنة ١٨٣١ من انعكاسات عربية وأوروبية، وما ترتب من نتائج على مؤتمر لندن سنة ١٨٤٠ الذي وضع النهاية المأساوية لتلك الحملة. وبالعودة إلى تاريخ تلك السنوات يتضح أن الوجود المصري في بلاد الشام لقي تجاوباً من بعض النخب العربية، وبالذات الأمير بشير الشهابي حاكم جبل لبنان شبه المستقل، فيما عارضته العائلات الإقطاعية التي مسّ في الصميم امتيازاتها. كما ساهم في وضع المجتمع العربي على عتبات التحرر من نظام «الملل» العثماني، وتسبب في تطور اقتصادي واجتماعي بشّر باحتمالات واعدة. ذلك أن مصر، وقد نمت قدراتها الذاتية تحت قيادة محمد علي، استعادت دورها التاريخي كإقليم قاعدة عربي، الأمر الذي كانت له ردّات فعل أوروبية متباينة(١٣).

ولقد استُفزت أوروبا تجاه المستجدات في المشرق العربي وتداعياتها على صعيد الإمبراطورية العثمانية، وبالذات إمكانية تجدد شباب الإمبراطورية العجوز بحلول قيادة فتية، في شخص محمد علي وأسرته، محل القيادة التي شاخت وترهلت، أو

(١١) هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية**، ص ٣٣.

(١٢) جورج حجار، **أوروبا ومصير الشرق العربي: حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية**، ترجمة بطرس الحلاق وماجد نعمة؛ مراجعة حسن فخر (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦).

(١٣) جورج أنطونيوس، **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**، قدم له نبيه فارس؛ ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦١)، ص ٨٥.

قيام «الإمبراطورية العربية» التي أرّق «شبحها» نوم المستشار النمساوي مترنيخ، داهية القرن التاسع عشر[١٤]. وفي مواجهة احتمال أحد الخطرين، تراجعت التناقضات الحادة فيما بين الدول الاستعمارية الأوروبية لتغدو تناقضات ثانوية فيما بين عناصر معسكر واحد؛ إذ شكّلت بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا وبروسيا «الإجماع الأوروبي»، الذي لعبت البرجوازية اليهودية المتنامية القدرات والنفوذ ـ وبخاصة آل روتشيلد ـ دوراً تاريخياً في تحققه، بحمل لويس فليب على الانضمام إلى الحلف الذي تقوده إنكلترا، وتخلّي فرنسا بذلك عن حليفها محمد علي[١٥]، الذي كان قد استغل تنافسها الاستعماري مع بريطانيا في تشكيل جيش نظامي، وإقامة عدة صناعات، والعديد من مشاريع البنية التحتية.

وبفرض الهزيمة على جيش إبراهيم باشا، وحصر نفوذ محمد علي وأسرته في مصر، وإلزامه بتخفيض عدد الجيش، وتفكيك ترسانته العسكرية، وفتح أبواب مصر لمن وصفوا ـ وبحق ـ بأنهم «حثالة أوروبا»، بكل ذلك يكون «الإجماع الأوروبي» بقيادته البريطانية قد استبقى على الضعف العثماني، وأجهض إمكانية قيام دولة عربية عصرية، وعزّز نفوذ مبعوثيه الدبلوماسيين ومرسليه الكنسيين وتدخلاتهم في أدق شؤون التكوينات الاجتماعية العربية خاصة. وبالتالي أسهم في تأخير تطورها المجتمعي برغم تداعي نظام «الملل»، المؤسَّس على نظام «أهل الذمّة» الذي قنّنه فقهاء العصر العباسي الأول، والذي انتهى رسمياً بصدور **التنظيمات العثمانية** سنة ١٨٣٩، وتم تجاوزه كلياً بصدور **الخط الهمايوني** سنة ١٨٥٦[١٦].

وتحسباً لفعالية مصر القومية والتجاوب العربي معها مستقبلاً، تبنّى بالمرستون ـ وزير خارجية بريطانيا يومذاك ـ فكرة «إعادة» اليهود إلى فلسطين الشائعة في بريطانيا يومذاك. وتشير بعض المصادر إلى تلقّيه رسالة من المليونير اليهودي روتشيلد في آذار/مارس ١٨٤٠، مؤيدة الفكرة، وقد تضمنت الرسالة ما نصه: «إن هزيمة محمد علي وحصر نفوذه في مصر ليست كافية، لأن هناك قوة جذب بين العرب، وهم يدركون أن عودة مجدهم القديم مرهونة بإمكانية اتحادهم واتصالهم. وإننا لو نظرنا إلى خارطة هذه البقعة من الأرض فسوف نجد

(١٤) حجار، المصدر نفسه، ص ٢١٦.

(١٥) كوستون، **إمبراطورية المال**، نقلاً عن عودة، **القضية الفلسطينية في الواقع العربي**، ص ٦٣.

(١٦) حول التنظيمات العثمانية وانتهاء العمل بنظام «أهل الذمة»، انظر: عوني فرسخ، **الأقليات في التاريخ العربي (منذ الجاهلية وإلى اليوم)** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٤)، ص ١٨٨ ـ ١٩٣.

أن فلسطين هي الجسر الذي يوصل بين مصر وبين بقية العرب في آسيا، وكانت فلسطين دائماً بوابة الشرق. والحل الوحيد هو زرع قوة مختلفة على هذا الجسر وفي هذه البوابة، لتكون هذه القوة بمثابة حاجز يمنع الخطر العربي ويحول دونه. والهجرة اليهودية إلى فلسطين تستطيع أن تقوم بهذا الدور. وليست تلك خدمة لليهود يعودون بها إلى أرض الميعاد، مصداقاً للعهد القديم، ولكنها أيضاً خدمة للإمبراطورية البريطانية ومخططاتها، فليس ما يخدم الإمبراطورية أن تتكرر تجربة محمد علي، بقيام دولة قوية في مصر، أو بقيام اتصال بين مصر والعرب الآخرين»[١٧].

وألاحظ أن روتشيلد يحذو حذو كوريت في الدعوة إلى توظيف الوجود اليهودي على أرض فلسطين في خدمة الاستعمار الأوروبي. غير أن رسالة روتشيلد تميزت عن رسالة سلفه بأن ضمّنها ذكر عودة اليهود إلى «أرض الميعاد»، موضحاً أن ذلك يأتي «مصداقاً للعهد القديم». وأقدّر أن ذلك إنما يعود إلى حُسْن إدراك كلٍّ من كوريت وروتشيلد لما يتفق وقناعات من وجّه كل منهما إليه رسالته، مما يدل على كفاءة في قراءة الواقع وقدرة على مخاطبة الآخر بحيث يكون لما يتلقاه صدى إيجابياً لديه. فكوريت إنما خاطب عضواً في حكومة فرنسية ذات توجه علماني، في حين أن روتشيلد وجّه رسالته إلى وزير خارجية بريطانيا، حيث يسود المذهب البروتستانتي، وتأصل اليقين بأن عودة اليهود إلى فلسطين إنما هي المقدمة التي لا محيص عنها للمجيء الثاني للسيد المسيح. وخلافاً لواقع الحال في فرنسا حيث تسود الكثلكة، والإيمان بأن «الناصري» عيسى بن مريم انما هو المسيح المنتظر، الذي بشرت به «نبوءات التوراة»، والتي تحققت بمقدمه عليه السلام.

وكان روتشيلد متفقاً تمام الاتفاق في دعوته مع المناخ الفكري السائد في أوساط النخبة الإنكليزية التي صعد اليها، بالثروة التي جمعها بالتهريب؛ إذ كانت الكنائس البروتستانتية ـ في بريطانيا وبروسيا والولايات المتحدة الأمريكية ـ تولي عناية خاصة لدعوة إقامة استعمار استيطاني يهودي في فلسطين، بزعم أن في ذلك تحقيق «نبوءات التوراة». ففي إنكلترا قامت أكثر من جمعية لهذه الغاية، من أبرزها «الكنيسة اليهودية ـ المسيحية»، كما برز في الدعوة إلى ذلك كلٌّ من اللوردات: أشلي، وسالسبوري، وبيكونسفيلد، ولندسي. وفي اسكتلندا نشطت لهذه الغاية

(١٧) محمد حسنين هيكل، **حديث المبادرة**، السلسلة السياسية (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٧٩).

«الجمعية العمومية لكنيسة اسكتلندا». ومن البروسيين اشتهر السفير فون بونسن، بتحوله إلى داعية «الإرسالية اليهودية»، وربط نفسه بنشاط الحكومة البريطانية في سبيل إنجاح مشروعها الصهيوني[١٨]. وكانت قد تأسست في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٨١٨ «الجمعية الأمريكية للتبشير في فلسطين»، وبحيث تحول نشاط «المجلس المفوض بأمر جمعيات التبشير في الخارج» إلى المشرق العربي، وإلى فلسطين خاصة، والقدس على الأخص[١٩].

وتعدّدت تقارير المبعوث الفرنسي إلى لبنان بارتو إلى رئيس الوزراء غيزو، وأشارت إلى نشاط الموفدين السياسيين والمرسلين الكنسيين الإنكليز، وتركيزهم على الدور السياسي لليهود. وتتضح في أحد التقارير أبعاد المؤثرات الطائفية في حراك المبعوثين، فهو ينتقد ممارسات أولئك المرسلين «الذين يتقربون من اليهود، ويتقاسمون معهم أوهام أبناء إسرائيل، وإقامة مملكتهم المرتقبة، وهؤلاء المرسلون يرفضون باحتقار كل إمكانية للتقارب مع الطوائف المسيحية، ويصرون على التعاون مع اليهود فقط»[٢٠]. وفي هذا التقرير ما يدل **أولاً** على إدراك أولئك المبعوثين أن ما يعملون إليه يتناقض مع مصالح المسيحيين العرب، وأن عداءهم للمسيحيين العرب لم يكن يقل، إن لم يفق، عداءهم للمسلمين العرب. كما أن فيه ما يدل **ثانياً** على صحة القول بأن الطموح الاستعماري إنما هو الدافع الأول والأهم للحراك الأوروبي العام ـ والبريطاني الخاص ـ لفرض الاستعمار الاستيطاني اليهودي، وأن البعد الديني لم يكن إلا من قبيل توظيف الرؤى والتفسيرات الدينية في خدمة السياسة الاستعمارية.

وكنتيجة للدور البريطاني في تحقيق «الإجماع الأوروبي»، وفي تمرير معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ بالصيغة التي انتهت إليها، تعاظم دور مبعوثي بريطانيا في البلاط العثماني كما في إدارات الولاة، وبخاصة في بلاد الشام. وقد تقاضت بريطانيا ثمن دعم سلطان آل عثمان، بأن اعترف لها بحق «حماية» يهود الإمبراطورية العثمانية. وكانت قد افتتحت سنة ١٨٣٨ قنصلية لها في القدس،

---

(١٨) حجار، **أوروبا ومصير الشرق العربي: حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية**، ص ٢٢٩ ـ ٢٤٠.

(١٩) مصطفى الخالدي وعمر فروخ، **التبشير والاستعمار في البلاد العربية: عرض لجهود المبشرين التي ترمي إلى إخضاع الشرق للاستعمار الغربي** (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٧٠)، ص ٢٦٠.

(٢٠) عادل إسماعيل، «وثائق دبلوماسية وقنصلية،» مج ٦، ص ٢٨٤ ـ ٣١٥، نقلاً عن: مسعود ضاهر، **الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، ١٦٩٧ ـ ١٨٦١**، التاريخ الاجتماعي للوطن العربي (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨١)، ص ٣١٦.

وفي سنة ١٨٤١ أقامت أول أسقفية أنغليكانية (بروتستانتية) في المدينة المقدسة. وكان على نائب القنصل أن «يعتبر حماية اليهود بشكل عام واجباً من واجبات الدولة. وكان عليه بالإضافة إلى ذلك، تزويد وزارة الخارجية البريطانية بأسرع وقت ممكن بمعلومات دقيقة عن حالة السكان اليهود في فلسطين»[٢١].

وكان اللورد شافتسبري، صديق اللورد بالمرستون، يلح عليه لتبنّي الفكرة لمردودها الكبير على المصالح البريطانية[٢٢]، فيما وقفت الحكومة البريطانية وصحيفتا **لندن غلوب** و**التايمز** تساند الدعوة إلى استعمار فلسطين بيهود أوروبا. وتجاوز الأمر الدعوة إلى إيفاد لجنة لدراسة الواقع الفلسطيني، ومدى ملاءمته للمشروع الاستعماري المنشود.

ونشط مبعوثو بريطانيا لدى السلطات العثمانية، وفي أوساط الجاليات اليهودية، لإنجاح مشاريع الاستيطان اليهودي في الأرض العربية، فيما توالت رسائل بالمرستون إلى السفير البريطاني في اسطنبول، طالباً منه حض «الباب العالي» العثماني على جمع اليهود المشتتين في أوروبا وأفريقيا وإسكانهم في فلسطين، ومحاولة تصوير ذلك بأنه سيؤدي إلى انتفاع العثمانيين بثروات اليهود الهائلة وخبراتهم الواسعة[٢٣]. وبضغط إنكليزي مدعوم بمداخلات المصرفيين اليهود، أصدر السلطان عبد المجيد سنة ١٨٤٩ «فرماناً» يجيز لليهود شراء الأراضي في الديار المقدسة، منهياً بذلك الحظر الذي تواصل منذ القضاء على ثورة المكابيين سنة ١٣٥ م، وأكدته «العهدة العمرية» استجابة لطلب بطريرك القدس صفرونيوس من الخليفة الراشد عمر بن الخطاب.

وفور صدور «فرمان» السماح بشراء الأراضي قام العقيد تشارلز هنري تشرشل ـ جد ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا أيام الحرب العالمية الثانية ـ بجولة واسعة في البلاد العربية، كان خلالها يجتمع بزعماء اليهود ليطلعهم على

---

(٢١) حجار، **أوروبا ومصير الشرق العربي. حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية**، ص ٢٣١.

(٢٢) هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية**، ص ٣٥ ـ ٤٠.

(٢٣) انظر تفاصيل ذلك عند بربارة توخمان ـ المؤرخة اليهودية الصهيونية الميول في: Barbara Wertheim Tuchman, *Bible and Sword, England and Palestine from the Bronze Age to Balfour* (London: Alvin Redman Ltd., 1957), pp. 128-124; Franz Kobler, *The Vision was There: A History of the British Movement for the Restoration of the Jews to Palestine*, Popular Jewish Library (London: Lincolns-Prager, 1956), p. 61, and

العظم، **الصهيونية والصراع الطبقي**، ص ٤٩ ـ ٦٨.

«الفرمان» وليحثهم على الهجرة إلى فلسطين. وفي سنة ١٨٤٩ زار فلسطين المليونير اليهودي الإنكليزي موسى مونتفيوري، بصحبة العقيد البريطاني جولز، الذي قام بدراسة وافية لأحوال الجالية اليهودية، وقدم بذلك مذكرة إلى الحكومة البريطانية. وفي سنة ١٨٥٢ أسس القنصل الإنكليزي في القدس جيمس فين «جمعية تشجيع العمل الزراعي اليهودي في الأراضي المقدسة» من أجل تمكين الاستيطان اليهودي. كذلك أقام القنصل الأمريكي واردور كريسون، في العام نفسه مستعمرة زراعية يهودية، معتبراً إياها البداية الأولى لـ «فلسطين الجديدة، حيث ستقيم الأمة اليهودية وتزدهر»[٢٤]، وكانت بالفعل أول مستعمرة استيطانية صهيونية في فلسطين.

ولقد نجح مونتفيوري سنة ١٨٥٤ في شراء قطعة أرض في القدس أقام عليها مستعمرة يهودية في موقع الحي السكني المعروف باسمه حالياً[٢٥]، لتكون بذلك المستعمرة الثانية في الأراضي المقدسة. وقد تزامن ذلك مع نشوب حرب القرم، التي تسببت في تدفق يهود وسط أوروبا نحو الغرب.

وكان موسى منتفيوري (١٧٨٤ ـ ١٨٨٥) أحد أبرز أثرياء اليهود الذين أولوا الاستيطان اليهودي في فلسطين جل اهتمامهم. إذ بعد أن حقق ثروة طائلة من نشاطه في البورصة والبنوك الصناعية، تفرغ سنة ١٨٢٤ للقضايا المرتبطة بأوضاع يهود شرق أوروبا والعالم الإسلامي، يساعده في ذلك إمكانياته المالية ومركزه الاجتماعي، حيث كان ثاني يهودي يتولى منصب عمدة لندن، وأول يهودي يحصل على لقب سير. ولقد زار فلسطين سبع مرات، كما زار روسيا والمغرب ورومانيا للاطلاع على أوضاع اليهود، وبحث في قضاياهم مع أعلى المراجع الحكومية في البلدان الثلاثة.

ولقد تميز بحنكة دبلوماسية وقدرة على الوصول إلى الحكام المناسبين. «وكان كثير من نشاطاته متفقة مع السياسات الاستعمارية البريطانية. . . وكان تأييده للاستيطان اليهودي في فلسطين، شأنه شأن معظم الأثرياء اليهود المندمجين في الغرب، يهدف إلى تحويل تيار الهجرة المتدفق من شرق أوروبا على غربها بعيداً عنها. لأن هذا التيار كان يهدّد وضعه الطبقي ومركزه الاجتماعي في إنكلترا. ولذلك كان من أهم اهتماماته تحويل اليهود إلى قطاع اقتصادي منتج، عن طريق

---

(٢٤) العظم، المصدر نفسه، ص ٥٦، و Kobler, Ibid., p. 80

(٢٥) عودة، **القضية الفلسطينية في الواقع العربي**، ص ٤٥ ـ ٤٦.

ربطهم بالأرض ومهنة الزراعة وإنشاء المستوطنـات الزراعية، وإدخال العلوم العصرية في المدارس اليهودية في شرق أوروبا»[٢٦].

وكان منتفيوري قد زار محمد علي سنة ١٨٣٨، وقدّم له مشروعاً للاستيطان في فلسطين، يوفر لليهود وضعاً متميزاً وقدراً من الاستقلال الذاتي، والاعتماد على الذات بإقامة المشاريع الزراعية والصناعية، وذلك مقابل تأسيس البنوك في المنطقة لتقديم التسهيلات الائتمانية. غير أن مساعيه مع محمد علي تعطلت بإخراج الجيش المصري من بلاد الشام. وكان أن كثف اتصالاته في اسطنبول، وتذكر بعض المصادر أنه حصل من السلطان العثماني سنة ١٨٥٥ على فرمان بالسماح له بشراء أراض في فلسطين لغرض استيطان اليهود. وقد أقام مستعمرة في القدس وساهم في تمويل تأسيس مستوطنات زراعية وصناعية في الجليل ويافا. كما اقترح على وزير الخارجية البريطانية بالمرستون سنة ١٨٥٩ إنشاء خط سكة حديد يحاذي نهر الفرات بهدف الوصول إلى الهند، مع فرع جانبي إلى صفد في فلسطين، ومدّه حتى القدس. ولقد ورد في مذكراته أن ليس هناك يهودي واحد في بريطانيا يرغب في الانتقال إلى فلسطين[٢٧].

ويلاحَظ أن إقامة أول مستوطنة سبقت عقد المؤتمر الصهيوني الأول سنة ١٨٩٧ بخمس وأربعين سنة، مما يؤكد صحة القول بأن بدايات النشاط الاستعماري الاستيطاني على التراب العربي في فلسطين إنما تعود بالدرجة الأولى إلى نشاطات ذات صلة بالاستراتيجية الاستعمارية البريطانية للمشرق العربي، والقراءات البروتستانتية لنبوءات التوراة، وليس إلى الحركة الصهيونية التي نجح هرتزل في عقد مؤتمرها الأول، والتي شكّلت القوى الاستعمارية حاضنتها وراعيتها لعقود عديدة بعد مؤتمر بازل.

كما يلاحَظ أن إقامة المستوطنة الأولى سبقت أول هجرة كثيفة نسبياً بثلاثين سنة. ذلك لأنه قبل هجرة «العالياه الأولى» من روسيا سنة ١٨٨٢، لم تكن هناك هجرات يهودية إلى فلسطين ذات بال، في حين كانت الهجرة ناشطة من شرق أوروبا إلى غربها، ومن أوروبا إلى الأمريكتين الشمالية والجنوبية، وأن يسبق الاستيطان الهجرة، خلافاً لما كانت عليه الحال في جميع مشاريع الاستيطان عبر

---

(٢٦) عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد**، ٨ ج (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩)، ج ٦، ص ١٧٥ ـ ١٧٦.

(٢٧) مذكرات السير موسى والسيدة منتفيوري، في ٢٤ أيار/مايو ١٨٣٩، نقلاً عن: القشطيني، **تكوين الصهيونية**، ص ١٩٣ ـ ١٩٤.

التاريخ، وهو ما يدل على عدم تجاوب الجاليات اليهودية ـ الأوروبية وغير الأوروبية ـ للدعوات الاستعمارية لحفزها على هجرة أوطانها والنزوح إلى فلسطين، لتكون مادة الحاجز البشري الغريب الذي اقتضت المصالح الاستعمارية الأوروبية، وخصوصاً البريطانية، إقامته على أرض فلسطين.

واللافت للنظر أن ذلك العزوف اليهودي عن الهجرة إلى فلسطين يدل على محدودية تأثير دعوات العديد من الكتّاب والحاخامين اليهود الذين عزفوا على الوتر الديني والمشاعر العاطفية الكامنة في الأعماق، مما يعزز القول بأن دوافع الهجرة والاستيطان بالنسبة إلى القطاع الغالب ممن استجابوا للدعوة من اليهود إنما كانت دنيوية ـ سياسية، اقتصادية، اجتماعية ـ أكثر من كونها دينية أسطورية.

وجدير بالملاحظة أنه فيما كان عدد من اللوردات الإنكليز شديدي الحماسة لترويج فكرة استعمار فلسطين باليهود، يشاركهم نشاطهم بعض أغنياء اليهود، كانت غالبية النخب اليهودية والجمهور اليهودي بشكل عام أقرب إلى معارضتها لأسباب مختلفة. وليس أدل على ذلك من القلق الذي تعكسه مذكرات اللورد شافتسبري، الذي كتب متسائلاً: «ما هو شعور اليهودي العادي تجاه مسألة العودة إلى الأراضي المقدسة؟ وهل يمكن أن يعود إلى فلسطين هؤلاء اليهود الذين يمتلكون الثروات والعقارات؟ . . . وهل يرضون أن يعيشوا تحت قوانين الدولة التي تحكم في الأرض المقدسة؟!»[٢٨].

ومما يؤكد صحة القول بأن غالبية اليهود، نُخباً وجمهوراً، كانوا أقرب إلى معارضة الهجرة إلى فلسطين ما ورد في يوميات اللورد ليندسي، عن تقرير قدّمه إلى بالمرستون بعد عودته من رحلة إلى مصر وبلاد الشام؛ فهو يذكر أنه ليس في الأراضي المقدسة قاعدة يهودية فاعلة تستطيع تحمل عبء هجرة يهودية مؤثرة، وأن يهود تركيا والولايات العربية غير متحمسين للهجرة إلى فلسطين، وأن يهود وسط أوروبا هم الذين يمكن إقناعهم بالهجرة، ولسوف يشكّلون «غيتو» شرقياً في حال تهجيرهم، وأن شباب يهود أوروبا الغربية يتطلعون إلى الاندماج في المجتمعات التي ألِفوا الحياة فيها، وهم يعتبرون أن أرض صهيون الجديدة هي أمريكا لا فلسطين، وأن الكثير من الحاخامين غير متحمسين للفكرة، إذ يرون من منظور توراتي أن «العودة» لا يمكن أن تبدأ إلا بظهور المسيح المخلّص، الذي

---

(٢٨) هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية**، ص ٤٩.

يتولى قيادة «شعبه» إلى هناك، وأنه من الناحية العملية لا يوجد تنظيم يهودي جاهز يستطيع أن يقود اليهود إلى هذه العودة. وهو ينصح: «من الأفضل لنجاح المشروع أن ينتظر ظروفاً أفضل من الظروف الحالية، ويكون اليهود فيها قد أنشأوا تنظيمهم ومؤسساتهم التي تتحمل مسؤولية عملية العودة»[٢٩]. ولقد شكّل التقرير صدمة لبالمرستون، الذي ذُكر عنه أنه قال معقباً: «يظهر أنه من السهل أن نقتلع اليهود من الغيتو، ولكنه ليس من السهل أن نقتلع الغيتو من اليهود»[٣٠].

ومنذ الأيام الأولى للصهيونية عارضها عدد من حاخامي فلسطين الذين رأوا في مطامع وطروحات المستوطنين الصهاينة، الذين أتى معظمهم من روسيا، ما يخلق توترات مع مواطنيهم العرب الذين تعايشوا معهم في سلام. ولأن الصهاينة هدّدوا أمنهم واستقرارهم كمواطنين عرب، فقد وصفوهم بـ «مدمّري المدينة». وقد كتبت أرملة الحاخام امرام بلاو، المناهض البارز للصهيونية، تقول: «إن معاملة الصهيونيين للعرب ضرب من الضلال بالنسبة إلى يهودي ورع كزوجي، ولد في القدس القديمة في بداية القرن (العشرين). وكما اعتاد زوجي أن يقول، لقد جرى تحويل العرب إلى نوع من عدو كلّي للشعب اليهودي، وليس هناك ما يمكن أن يكون أكثر زيفاً من هذا. فلقد عاش اليهود والعرب جنباً إلى جنب إلى أن قرر البريطانيون ـ والصهاينة من بعدهم ـ أن من مصلحتهم أن يبذروا بذور الشقاق»[٣١].

ثالثاً: الملكة فكتوريا تؤسس «صندوق استكشاف فلسطين»

ما كان صنّاع القرار الاستعماري البريطاني ليثنيهم عدم تجاوب اليهود مع دعاواهم للهجرة عن المضي قدماً في تنفيذ المشروع الذي وجدوا فيه ما يخدم مصالح الإمبراطورية في منطقة استراتيجية من العالم. وعلى العكس من ذلك حفزهم عدم التجاوب اليهودي للقيام بالدراسات اللازمة للمشروع من نواحيه كافة. ولهذه الغاية تأسس سنة ١٨٦٤ **صندوق استكشاف فلسطين** تحت رعاية الملكة فكتوريا والرئاسة الشرفية لأسقف يورك. ولم يكن وضع الصندوق تحت رعاية الملكة مسألة شرفية شكلية وإنما تعبيراً عن أهميته في نظر صنّاع القرار

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٤٩ ـ ٥٠.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٥٠.

(٣١) ياكوف م. رابكن، **المناهضة اليهودية للصهيونية**، ترجمة دعد قناب عائدة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ٧ ـ ٨.

الإمبراطوري البريطاني، بدليل المهام العديدة التي أُسندت إليه ومستوى المسؤولين الذين تولوا إدارته.

ولقد حُدّدت مهام الصندوق بالبحث الدقيق والمنظّم في الآثار والطبوغرافيا والجيولوجيا والجغرافيا الطبيعية والتاريخ الطبيعي وعادات وتقاليد مواطني فلسطين. فيما ساهمت وزارة الحرب البريطانية في أعماله، بانتداب بعض الضباط للقيام ببعض نشاطاته، وبالذات المهندسين، أمثال: النقيب كلود كوندر والنقيب تشالرز دارين، والملازم م. كتشنر (لورد كتشنر، معتمد بريطانيا في مصر وقائد حملة استرجاع السودان فيما بعد) وت. ل. لورنس (رجل المخابرات البريطانية المعروف).

وصدرت عن الصندوق عدة كتب ودراسات، منها كتاب **المدنية والأرض**، ويضم عدداً من الدراسات، من أهمها دراسة «ولتر بيانت» المؤسسة على فكرة «الاستعادة»، وذلك بإعادة إحياء ذكريات ما يقال عن مجد فلسطين على عهد هيرود، وفي أيام الملك داود، والتذكير بأسماء المدن التي دمّرها يوشع بن نون، وبأمجاد القدس وعظمتها، وإحياء أسماء الأماكن الواردة في التوراة. ويلاحظ المسيري: «ويظهر تلاقي البُعد التوراتي والبُعد العسكري في الإشارة إلى يوشع بن نون»، وفي قول المؤلف: «عندما وضِعت الأسماء في أماكنها أصبح في وسعنا تتبع زحف الجيوش في زحفها». ويعقّب المسيري قائلاً: «ويمكن أن نضيف، وأصبح بإمكان جيوش الغزو الإمبريالي ـ البريطاني والصهيوني ـ أن تعرف طريقها»[٣٢].

وبالدراسات التي أُنجزت من خلال الصندوق توفرت للساسة والعسكرين البريطانيين ثروة من المعلومات الجغرافية والتاريخية والسياسية كانوا يحتاجون إليها في تنفيذ مخططهم الاستعماري في المشرق العربي عامة، وفلسطين خاصة؛ إذ كانت تلك الدراسات من إبداعات علماء ومختصين في الآثار والتاريخ والجغرافيا والجيولوجيا والمناخ، فضلاً عن أن غالبيتها كانت ذات منحى صهيوني، بإشارتها إلى أهمية فلسطين وضرورة إعادة اليهود إليهـا، وإقامة مشروع استيطاني استعماري صهيوني فيها تحت الحماية البريطانية.

ومن أبرز تلك «الدراسات» ذات التوجه الصهيوني أعمال النقيب دارين، الذي نشر عدة مجلدات من أهمها: **أحياء القدس**، **ومذكرات مسح فلسطين**، **وأرض الوعد**. وفي كتابه الأخير دعا إلى أن تتولى «شركة الهند الشرقية» ـ التي

---

(٣٢) المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد**، ج ٦، ص ١٥٦ ـ ١٥٧.

سبق أن تولت عملية استعمار الهند ـ تنمية فلسطين زراعياً وتجارياً، وتدريب المستوطنين الصهاينة على إدارة شؤونهم.

وامتدت عمليات خبراء الصندوق للتنقيب عن الآثار في بعض نواحي سورية ولبنان، كما فعل النقيب ويلسون. وإن كانت معظم عمليات خبراء الصندوق حُصرت ضمن نطاق فلسطين، خاصة مرج إبن عامر ونابلس والقدس والخليل، باعتبارها الأماكن التي «شهدت تنقلات واستقرار «شعب إسرائيل»»، كما ورد في أحد التقارير الصادرة عن الصندوق.

وإلى جانب الكتب والدراسات أصدر الصندوق خريطتين دقيقتين: الأولى لفلسطين (الغربية)، وقد صدرت سنة ١٨٨٠، والثانية لفلسطين (الشرقية)، وصدرت سنة ١٨٨٤. وتميزت الخريطتان بذكر الأسماء التوراتية والحالية للمواقع، وإيضاح واف للتضاريس، بحيث كانت غاية في الدقة لدرجة أنها استُخدمت في حركة الجيوش البريطانية في أثناء الحرب العالمية الأولى. وكان للصندوق متحف في لندن يصدر مجلة علمية ربع سنوية منذ سنة ١٨٦٩، إلا أنها صارت سنوية منذ سنة ١٩٠٤، كما أنه نشر مؤلفات كوندور وكتشنر وغيرهما.

وكان اللورد شافتسبري قد تولى رئاسة الصندوق سنة ١٨٦٥، وقد جاء في خطابه بمناسبة تعيينه قوله: «دعونا لا نتأخر في إرسال أفضل العلماء لتنقيب طول فلسطين وعرضها، ولمسح الأرض وتغطية كل زاوية منها إذا أمكن، ولتجفيفها، وقياسها. أي إذا شئتم لإعدادها من أجل عودة مالكيها القدماء. إذ ينبغي أن أعتقد أن الزمن لن يطول كثيرا قبل أن يقع هذا الحدث العظيم»(٣٣).

وفي سنة ١٨٧٠ تأسست «**الجمعية الأمريكية لاستكشاف فلسطين**»، وأصدرت عند تأسيسها نداء وجّهته «إلى الضمير الديني، مسيحياً كان أم يهودياً، من أجل البرهنة على صحة الكتاب المقدس». وركّزت أبحاثها على شرقي نهر الأردن. غير أنها توقفت سنة ١٨٨١. وفي السنة نفسها أُسست في إنكلترا «**جمعية الآثار التوراتية**». وأنشأ الألمان سنة ١٨٧٧ «**الجمعية الألمانية للأبحاث الفلسطينية**». كما أسس الفرنسيون سنة ١٨٩٠ «**المدرسة الفرنسية للدراسات التوراتية**». وفي سنة ١٨٩٧ أسس الألمان جمعية ثانية باسم «**الجمعية الألمانية للدراسات الشرقية**». وكان

---

(٣٣) انظر الخطاب كاملاً عند المؤرخة اليهودية ـ الصهيونية الميول بربارة توكمان في Tuchman, *Bible and Sword, England and Palestine from the Bronze Age to Balfour* p. 159

نقلاً عن: العظم، **الصهيونية والصراع الطبقي**، ص ٥٥

الأسطول الأمريكي قد أرسل بعثة برئاسة الضابط في البحرية وليم ف. لينش لدراسة البحر الميت وشرقي الاردن. و«كان الحافز وراء الدراسة في كل هذه الجمعيات توراتياً صهيونياً»[٣٤].

وكان العديد من مفكري وشخصيات أوروبا قد عُرفوا منذ منتصف القرن السابع عشر بالدعوة لإعادة اليهود إلى فلسطين واستيطانهم فيها وإقامة دولة يهودية، ومن أبرزهم الإنكليز: جورج غاولر، وجيمس فين، وغولدن سميث، وتشارلز تشرشل، وإدوارد كارلت، ووليام هشلر، وتشارلز سكوت، وكلود كندور، وجوسيا ودجود، وهربرت سايدبوتام، وتشارلز وينغيت. ومن الفرنسيين: فيليب دي لانجالري، وارنست لاهاران، وجورج إليوت (ماري آن إيفانس). ومن الأمريكيين: ويليام بلاكستون، ورينولد نيبور. والبولنديان آدم ميكيفتش، وفيليب ليفنيسكي، والروسي دانيال موردوتشيف، والإيطالي بنديتو موسوليني، والجنوب أفريقي إيان سمطس[٣٥]. وكان جميع هؤلاء من غير اليهود، وقد انطلق بعضهم من رؤى دينية وإيمان بنبوءات التوراة، وبعضهم من تراكمات الصراع التاريخي الأوروبي ـ العربي، ومعظمهم صدروا عن طموحات استعمارية. وكان بينهم الفيلسوف، والأديب، والروائي، والضابط، والصناعي. وفي تعدد جنسياتهم ونشاطاتهم ما يدل على الأهمية التي احتلتها فكرة استعمار فلسطين بيهود أوروبا في الثقافة الأوروبية من قبل ظهور هرتزل وتبلور الحركة الصهيونية.

وقد أحيا نابليون الثالث الاهتمام الفرنسي بالمشروع الصهيوني، بينما كان يفاوض مصر على شق قناة السويس، مستهدفاً إعادة النفوذ الفرنسي في المشرق العربي، وبخاصة مصر التي كان قد تراجع فيها نتيجة تخلّي فرنسا عن نظام محمد علي. إذ نشط هنري دونان ـ المقرّب من لويس نابليون ـ بالدعوة والعمل للمشروع الصهيوني، وأسس لذلك «**جمعية استعمار فلسطين**» برعاية الإمبراطورة أوجيني. كما دعا إلى استخلاص «امتياز» من السلطان العثماني بالتنازل التدريجي عن فلسطين لإقامة مستعمرات «غربية» لشعب «غربي» فيها، فيما أصدر السكرتير الخاص لنابليون الثالث ارنست لاهران كتاباً بعنوان **المسألة الشرقية الجديدة وإعادة احياء القومية اليهودية**،

(٣٤) المسيري، المصدر نفسه، ج ٦، ص ١٥٧، والياس شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ط ٣ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٣)، ص ٢٨٢.

(٣٥) المسيري، المصدر نفسه، ج ٦، ص ١٥٧ ـ ١٧٢.

دعا فيه أثرياء اليهود إلى الاكتتاب المالي لشراء «وطنهم» من العثمانيين(٣٦).

وكان غلادستون ـ رئيس وزراء بريطانيا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ـ يرقب بغيظ تعزز النفوذ الفرنسي في مصر وبعض نواحي بلاد الشام. وفي سنة ١٨٧٦، وبدعم مالي من البارون روتشيلد، اشترت الحكومة البريطانية برئاسة دزرائيلي أسهم الخديوي إسماعيل في قناة السويس، الأمر الذي أوجد لبريطانيا موطىء قدم في مصر. واندفع اللورد شافتسبري، محاولاً تعزيز نفوذ بريطانيا في مصر، يكتب في السنة ذاتها مطالباً باستعمار فلسطين باليهود قائلاً: «إنها ضربة كبرى لإنكلترا إذا استولت أي من الدول التي تنافسها على سورية، فإمبراطوريتها التي تمتد من كندا في الغرب إلى كلكتا وأستراليا في الجنوب الشرقي تقطع إلى قسمين.. وعلى إنكلترا أن تصون سورية لنفسها.. ألا تستدعي السياسة إنكلترا إلى تنمية قومية اليهود ومساعدتهم»(٣٧).

واغتنمت بريطانيا فرصة الثورة العرابية، ودعوة الخديوي توفيق لها لإنقاذ سلطانه، لتقوم باحتلال مصر سنة ١٨٨٢. وبعد أن تدعّم نفوذها في مصر تماماً تراجعت حدّة حماسة نُخبها السياسية والثقافية لفكرة استعمار فلسطين بيهود أوروبا، وإن لم يضع ذلك حدّاً للتأويل البروتستانتي لنبوءات التوراة. وفي تراجع الحماسة للفكرة مؤشر آخر على أن الطموح الاستعماري إنما هو الأساس في بروزها وتبنّيها والسعي لتنفيذها. ولما كان الدافع الاستعماري قد تحقق، لم يعد ساسة بريطانيا ومخططوها الاستراتيجيون يعطون الأولوية لطموحات النخب البرجوازية اليهودية، ولا للمهمومين بتحقيق نبوءات التوارة من النخب الإنكليزية. وليس معنى ذلك أن ساسة بريطانيا فقدوا الاهتمام بالمشروع الصهيوني بعد أن تدنت أهميته النسبية في تأمين القوة البريطانية الاستعمارية، بسيطرتها على مصر وتزايد نفوذها في البلاط العثماني، ذلك أنه ظلّ بنداً مدرجاً ضمن مخططهم الاستراتيجي للمشرق العربي.

رابعاً: كامبل بنرمان يؤلف «لجنة خبراء الاستعمار» سنة ١٩٠٧

في سنة ١٩٠٤ عقدت إنكلترا وفرنسا اتفاقية توزيع مناطق النفوذ الاستعماري في أفريقيا، مما ادى إلى تراجع حدة التنافس التقليدي فيما بينهما.

(٣٦) Sokolow, *History of Zionism, 1600-1918*, vol. 1, pp. 200-203, and vol 2, pp 259-265, نقلاً عن. العظم، **الصهيونية والصراع الطبقي**، ص ٦٩.

(٣٧) Sokolow, Ibid., vol. 1, p. 207

ولقد انعكس ذلك على موقف دول الاستعمار الأوروبي من دعوة هرتزل لإقامة «دولة اليهود»، والمؤتمر الصهيوني الأول، الذي انعقد في بازل السويسرية سنة ١٨٩٧، إذ لم يلقيا اهتماماً كبيراً من الحكومة البريطانية أو منافستيها الفرنسية والألمانية، بدليل أن وزير المستعمرات البريطاني جوزف تشمبرلين عرض على هرتزل سنة ١٩٠٣ استعمار أوغندا بدلاً من فلسطين، وقد قبِل هرتزل ذلك، وإن تعطل المشروع لعدة أسباب. وبهذا تكون الحكومة البريطانية قد حاولت توظيف قدرات الصهاينة في استعمار القرن الأفريقي بعد أن ظنت أن مصالحها الاستعمارية باتت مؤمّنة في الأرض العربية. وينهض قبول هرتزل بالعرض البريطاني دليلاً إضافياً على أن الحركة الصهيونية أداة استعمارية منذ نشأتها الأولى.

غير أن ألمانيا شهدت، بعد أن حققت وحدتها القومية سنة ١٨٧٠، نمواً اقتصادياً متسارعاً، أهّلها في مطلع القرن العشرين لأن تصبح منافساً خطراً لكل من إنكلترا وفرنسا، ولأن تنمو تطلعات برجوازيتها الصاعدة لتظفر بنصيب من العملية الاستعمارية، التي لم تشارك فيها خلال القرن التاسع عشر بشكل يتفق وإمكانياتها المادية وقدراتها البشرية، لأنها كانت تعاني واقع التجزئة وصراعات نُخبها الحاكمة. وبصعود ألمانيا اشتدت حمى التنافس الاستعماري من جديد. ففي سنة ١٨٨٨ حصل الألمان على امتياز للتنقيب عن النفط والمعادن في فلسطين، مما أثار غيظ شركات النفط البريطانية العاملة في المشرق العربي. وقد وصلت سياسة الزحف الاستعماري الألمانية ذروتها بزيارة القيصر ولهلم الثاني لإسطنبول ثم القدس سنة ١٨٩٨[٣٨].

وفي سنة ١٩٠٧ نجح حزب الأحرار، بزعامة كامبل بنرمان، في الانتخابات البريطانية، وأصبح بنرمان رئيساً للوزراء. وكان الأحرار يعطون الأولوية للقضايا الداخلية، الأمر الذي استفز مشاعر غلاة الاستعماريين، من أعضاء حزب المحافظين ومناصريه. وتحت ضغطهم عقد المحافظون اتفاقاً مع بنرمان بحيث يطلقون يده في الشؤون الداخلية لقاء ترك إدارة السياسة الخارجية للموظفين المحافظين. وبموجب الاتفاق الودي، وافق بنرمان على تشكيل لجنة من خبراء الدول الاستعمارية المتوافقة المصالح. فتشكّلت لجنة من خبراء إنكلترا وفرنسا وبلجيكا وهولندا والبرتغال وإسبانيا وإيطاليا، لدراسة سبل ضمان المصالح الاستعمارية للدول المشاركة.

---

(٣٨) القشطيني، **تكوين الصهيونية**، ص ١٨٤ ـ ١٨٥.

وقد ضمت اللجنة بين أعضائها مشاهير المؤرخين وعلماء الاجتماع والجغرافيا والاقتصاد والنفط والزراعة والاستعمار في الدول السبع، منهم: البروفسور جيمس، مؤلف كتابي **الأبحاث التاريخية وزوال الإمبراطورية الرومانية**، ولوي مدلين، الأستاذ في السوربون ومؤلف كتاب **نشوء وزوال إمبراطورية نابليون**، وليستر، الأستاذ في جامعة لندن، ولنسنخ، وسميث، ودترتنغ، وزهروف، وغيرهم من مشاهير العلماء والأساتذة. وقد خاطبهم بنرمان قائلاً: «إن الإمبراطوريات تتكون وتتسع وتقوى ثم تستقر إلى حد ما، ثم تنحل رويداً ثم تزول. والتاريخ مليء بمثل هذه التطورات، وهو لا يتغير بالنسبة إلى كل نهضة وكل أمة. فهناك إمبراطوريات روما وأثينا والهند والصين، وقبلها بابل وآشور والفراعنة وغيرها. فهل لديكم أسباب أو وسائل يمكن أن تحول دون السقوط والانهيار، أو تؤخر مصير الاستعمار الأوروبي وقد بلغ الآن الذروة، وأصبحت أوروبا قارة قديمة استنفدت مواردها وشاخت معالمها، بينما العالم الآخر لا يزال في شبابه يتطلع إلى مزيد من العلم والتنظيم والرفاهية. هذه هي مهمتكم أيها السادة، وعلى نجاحها يتوقف رخاؤنا وسيطرتنا»[٣٩].

ويلاحَظ أن رئيس الوزراء البريطاني في استعراضه للإمبراطوريات القديمة أغفل، وبشكل لا يبدو عفوياً، ذكر الإمبراطورية العربية الإسلامية، التي كانت الأبرز على المسرح الدولي قرابة تسعة قرون والأكثر مساهمة في نهوض أوروبا الحديثة من كل الإمبراطوريات التي ذكرها، بما في ذلك اليونانية والرومانية، كما يلاحَظ أنه كان يتحدث باسم قوى الاستعمار الأوروبي، مبدياً قلقة على استمرار رخاء أوروبا وسيطرتها على آسيا وأفريقيا، مما يعني انطلاقه من عقدة «المركزية الأوروبية». ولقد عكف اعضاء اللجنة «على دراسة تاريخ نشوء ونهوض وسقوط الإمبراطوريات، بالإضافة إلى أوضاع الامبراطوريات التي كانت قائمة مطلع القرن العشرين. واستخلصوا من كل ذلك خطة المستقبل، واصدروا تقريراً عُرف بتقرير كامبل بنرمان.

وقد انتهى التقرير إلى تأكيد أن «الخطر إنما يكمن في البحر الأبيض المتوسط، صلة الوصل بين الغرب والشرق، والذي كان حوضه مهد الأديان والحضارات، وأن في شواطئه الجنوبية والشرقية مكمن الخطر الأعظم؛ إذ على طول ساحله الجنوبي من الرباط إلى غزة، وعلى الساحل الشرقي من غزة إلى

(٣٩) شفيق الرشيدات، **فلسطين: تاريخاً.. وعبرة.. ومصيراً**، سلسلة التراث القومي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ٤٤ ـ ٤٨.

مرسين وأضنه. وعلى الجسر البري الضيق الذي يصل آسيا بأفريقيا، وتمر فيه قناة السويس، شريان حياة أوروبا. وعلى جانبي البحر الأحمر، وعلى طول ساحل المحيط الهندي وبحر العرب حتى خليج البصرة، حيث الطريق إلى الهند والإمبراطوريات الاستعمارية في الشرق. في هذه البقعة الشاسعة الحساسة يعيش شعب واحد، تتوافر له من وحدة تاريخه ودينه ووحدة لسانه وآماله، كل مقومات التجمع والترابط والاتحاد. وتتوافر له من نزعاته التحررية، وفي ثرواته الطبيعية، وفي كثرة تناسله، كل أسباب القوة والتحرر والنهوض». وتساءل التقرير: «كيف يمكن أن يكون وضع هذه المنطقة إذا توحّدت فعلاً آمال شعبها وأهدافه، وإذا اتجهت هذه القوة كلها في اتجاه واحد؟».

ثم يجيب التقرير عن التساؤل المطروح بأنه «عند ذلك تحل الضربة القاضية حتماً بالإمبراطوريات الاستعمارية، وعندها ستتبخر أحلام الاستعمار بالخلود، وينهار كما انهارت إمبراطوريات الرومان والإغريق». ويعود التقرير محذّراً بأن الخطر على كيانات الإمبراطوريات الاستعمارية كامن بالدرجة الأولى في منطقة الوطن العربي، «في تحررها وفي تثقيف شعبها، وفي تطورها وتوحيد اتجاهات سكانها، وفي تجمعها حول عقيدة واحدة وهدف واحد». وبعد أن يحدد مكمن الخطر بدقة متناهية، يوصي كل الدول ذات المصالح المشتركة، بـ «أن تعمل على استمرار وضع هذه المنطقة المجزأ والمتأخر، وعلى إبقاء شعبها على ما هو عليه من تفكّك وجهل وتأخُر وتناحر».

كما أوصى التقرير، بشكل خاص، بمحاربة اتحاد جماهير الأمة العربية وارتباطاتها، الفكرية والروحية والتاريخية، وبضرورة إيجاد الوسائل العملية القوية لفصلها بعضها عن بعض ما أمكن. وكوسيلة لتحقيق ذلك كله، انتهى التقرير إلى التوصية بالعمل على فصل الجناح الأفريقي من الوطن العربي عن جناحه الآسيوي. ولتحقيق ذلك عاد إلى تأكيد ضرورة إقامة حاجز بشري، قوي وغريب، على الجسر البري الذي يربط آسيا وأفريقيا، ويربطهما معا بالبحر المتوسط، بحيث يشكّل في هذه المنطقة، وعلى مقربة من قناة السويس، قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة.

وهكذا يكون المشروع الصهيوني قد استعاد أولويته، ليس فقط عند صنّاع القرار الاستعماري البريطاني، وإنما أيضاً عند نظرائهم في دول الاستعمار الأوروبي التي شارك مندوبوها في عضوية لجنة كامبل بنرمان، والتي ترى أن مهمة الجسر القوي والغريب، الذي تريد زرعه في الزاوية الحرجة من الوطن

العربي، أن يكون معادياً للشعب العربي، وصديقاً لدول الاستعمار الاوروبي.

ولأن التقرير استراتيجي بكل معنى الكلمة، تم التعتيم عليه، فلم ينشره مصدروه، كما لم يُفرَج عنه، وقد مضى قرابة قرن على إصداره. إلا أن المحامي أنطون سليم كنعان أشار إلى التقرير في محاضرة بعنوان «فلسطين والقانون»، ألقاها سنة ١٩٤٩ في كل من جامعتي فلورينو وباريس. وفي سنة ١٩٥٧ نشر اتحاد المحامين العرب في القاهرة المحاضرة بالعربية وبالعنوان ذاته[٤٠]. ولأن التقرير لم تفرج عنه الدول التي شاركت في عضوية اللجنة التي صاغته، تباينت وجهات نظر المؤرخين والباحثين العرب حول وجوده فعلاً أم انه من نسج الخيال. غير أن أ. محمد حسنين هيكل ضمّن كتابه القيم **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل** التوصية النهائية للتقرير، باعتبارها «وصية بنرمان»[٤١]، مما يرجح الرأي القائل بوجود التقرير، وأن خطورة ما تضمّنه هي التي حالت دون الإفراج عنه حتى الآن.

---

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٤٨.

(٤١) هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية**، ص ١١٠.

الفصل الثاني

آباء الصهاينة المؤسّسون وطروحاتهم

لم يعرف العرب منذ برزوا على مسرح التاريخ التمييز العنصري، أو عزل الآخر والانغلاق دونه. وقد كانوا، وما زالوا، يتباهون بالأنساب ويفتخرون بالآباء والأجداد، إلا أن ذلك لم يَحُل قط دون تفاعلهم الإيجابي، وإلى أوسع الحدود، مع المقيمين في ديارهم على اختلاف أصولهم السلالية، وألوان بشرتهم، وأديانهم ومذاهبهم. ففي الجاهلية ضربوا مثال الشجاعة بابن الأمَة عنترة العبسي ذي البشرة السوداء، ومثال الوفاء بالسموأل اليهودي المعتقد، والكرم بحاتم الطائي المسيحي النسطوري. كما أنهم لم يمارسوا ضد عبيدهم مثل الذي مارسته روما في أوج تمدنها. ولقد جاء الإسلام يضفي على الانفتاح العربي اعتباره الناس كلهم لآدم، وآدم من تراب، ولا فضل لعربي على عجمي الا بالتقوى.

ولقد تشكّلت الأمّة العربية من تفاعل عرب الفتح، ومن خرجوا من شبه الجزيرة العربية على آثارهم، مع شعوب وقبائل الهلال الخصيب ووادي النيل والشمال الأفريقي، ومن تدفق على المنطقة خلال القرنين الأولين للهجرة. وبحيث تبلور مطلع القرن الثالث الهجري من ذلك التفاعل الشامل والعميق تركيب بشري عربي اللغة والثقافة وأنماط السلوك، على أساس الانتماء الحضاري لا الانتساب السلالي. وبالنتيجة برزت على مسرح الوطن العربي أمة ذات طبيعة تركيبية تمتلك التنوع ضمن إطار الوحدة، وذات قدرة فذّة على تقبّل الآخر ودمجه في نسيجها الاجتماعي على الصعيدين القطري الخاص والقومي العام.

وسواء في الجاهلية أو في الإسلام، عاش اليهود في كل نواحي الوطن العربي باعتبارهم بعضاً من النسيج الاجتماعي العام. وكانت لهم مساهمتهم في الحياة العامة، وقد احتلت نخبهم مراكز مهمة في بلاطات الخلفاء ودواوين الولاة

ومجالس علية القوم، ولم يعانوا عزلة اختيارية أو انعزالاً قسرياً، وإن لم تعدم الحواضر العربية تنافساً نخبوياً مع بعض النخب اليهودية المعتقد التي نالت حظوة عند سلاطين وولاة متسلطين باعتبارها جماعة وظيفية غير مؤهلة لمنازعتهم سلطتهم، كما هي حال النخب العربية المسلمة. إلا أن هذه المنافسات، وإن تعددت وتوالى زمانها، لم تفرز ظاهرة «معاداة السامية» التي عاناها اليهود في أوروبا، حيث كان اليهود يعاملون في الوطن العربي باعتبارهم أهل كتاب يمارسون حقوقهم المدنية والدينيـــة بحرية تامة، ولهم كامل الحقوق التي نص عليها نظام «أهل الذمّة».

أما في أوروبا، فقد كانت النخب اليهودية في النصف الثاني للقرن الثامن عشر وطوال القرن التاسع عشر مشارِكة أساسية في التنافس المحتدم في أوساط البرجوازيات الصاعدة، مما أفرز ظاهرة «معاداة السامية» في تناقض عدائي مع حرص النخب اليهودية الصاعدة على تعميق اندماجها في مجتمعاتها، باعتبار ذلك ما يعزز قدراتها المالية ومراكزها الثقافية، والارتقاء الاجتماعي الذي حققته بفعل هذه المراكز وتلك القدرات، والذي أمّنها ضد الاضطهاد والتمييز العنصري والتهميش، وغير ذلك من صنوف المعاناة التي قاساها غالبية اليهود في معظم نواحي أوروبا في القرون الماضية. وفي الوقت ذاته تسببت التحولات المتسارعة في روسيا وشرق ووسط أوروبا في هجرة مئات ألوف اليهود، سعياً وراء الخلاص من المعاناة التي زادتها تلك التحولات، وتطلعاً إلى الرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والتقدم العلمي في غرب أوروبا وأمريكا.

ولقد ولّد تيار الهجرة المتدفق من الشرق قلقاً متعاظماً في أوساط نخب يهود غرب أوروبا، بفعل ما تسبب به من تنامي مشاعر الكراهية الأوروبية التقليدية لليهود. وفي مواجهة الإشكالية القائمة بدت الرموز الفكرية والمالية ليهود غرب أوروبا تواقة لايجاد الحل الأمثل لما اعتبرته «مسألة يهودية» وبحيث يكون خارج الإطار الأوروبي. الأمر الذي وفر فرصة ملائمة لتقبل الفكرة الصهيونية، في أوساط النخب المالية والفكرية من يهود غرب أوروبا. وكان طبيعياً والحال كذلك أن تكون أوروبا هي الرحم التي أنجبت الفكرة الصهيونية وصدر عنها آباء الصهيونية الأوائل. وذلك ما توضحه الوقفة مع أولئك الأبناء الذين ضاقت بهم الأم التي أنجبتهم وضاقوا بها، وسعوا لحل مشكلتهم الأوروبية المنشأ في الأرض العربية لا في أوروبا المسؤولة تاريخياً وأخلاقياً عن ظاهرة «معاداة السامية».

أولاً: الإرهاصات الصهيونية قبل هرتزل

في سنة ١٨٣٤ أصدر الحاخام يهودا القلعي (١٧٩٨ ـ ١٨٧٨)، المولود في ساراييفو، كتاباً دعا فيه يهود أوروبا إلى العودة إلى الأرض المقدّسة، باعتبار ذلك الوسيلة الفعّالة لتحقيق «الخلاص اليهودي». ومما قاله: «اسمعوا يا بني إسرائيل، إن التمهيد الضروري للخلاص اليهودي لن يكون إلا بإقامة المستوطنات اليهودية على أرض فلسطين». ووضع من أجل ذلك برنامجاً مفصّلاً يقوم على شراء أراضي فلسطين من السلطان التركي، وإقامة تجمّع لليهود فيها[(١)]. وفي سنة ١٨٣٩ طالب بالبدء في إنشاء المستوطنات اليهودية في فلسطين دون انتظار قدوم السيد المسيح ليخلّصهم ويعيد بناء الهيكل بمعجزة من عنده. ولم يقف عند حدود الدعوة وإنما قدّم إلى مؤتمر لندن سنة ١٨٤٠ مشروعاً متكاملاً للاستيطان اليهودي في فلسطين، واضعاً أمر تنفيذه بيد القوى الاستعمارية من منطلق يقينه بعجز القوى اليهودية عن تحقيقه[(٢)]. وكان القلعي متأثراً إلى حد بعيد بتعاليم القبالة اليهودية وبالتلمود. وقدّم اجتهاداً حول ابتياع الأرض في فلسطين، إذ تساءل: لماذا أقدم يعقوب على شراء قطعة الحقل التي نصب فيها خيمته من يد بني حموراِبي شكيم[(٣)]؟ وأجاب عن ذلك قائلاً: إن يعقوب أقدم على ذلك لكي يعلّم المنحدرين من نسله فريضة ابتياع الأرض المقدّسة من أصحابها غير اليهود. ويُنظر إلى آراء القلعي في الخلاص والعودة والتجمع من زوايا الأرض الأربع على أنها ترجع إلى جذور تلمودية، وأن تعاليم القبالة وعقائد التلمود تؤلف اللُحمة والسدى في نسيج الخلاص الصهيوني الوارد في كتاباته[(٤)].

وتذهب المصادر اليهودية إلى أن الحاخام زفي هيرش كاليشير قد أقنعته دراسته الطويلة للتلمود بأن الخلاص اليهودي لا يتحقق بمجرد مراعاة اليهود للفرائض والوصايا الدينية في الشتات، وإنما يتطلب اللجوء إلى النشاط الاستيطاني العملي في فلسطين. واقترح لذلك إنشاء صندوق مالي لابتياع أوسع

---

(١) Yehuda Alkalai, «The Third Redemption, 1834,» in *The Zionist Idea A Historical Analysis and Reader*, edited and with an introduction, an afterword and biographical notes by Arthur Hertzberg (New York Herzl Press, 1966), pp 106-107,

نقلاً عن. بطام محمود بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، سلسلة الثقافة القومية؛ ١٥ (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٢٤.

(٢) بركات، المصدر نفسه، ص ٢٤ ـ ٢٥.

(٣) **الكتاب المقدس**، «سفر التكوين،» الأصحاح ٣٣، الآيتان ١٨ ـ ١٩.

(٤) أسعد رزوق، **التلمود والصهيونية** (بيروت دار الناشر للطباعة والنشر، ١٩٩١)، ص ٢٠٠ ـ ٢٠٢.

مساحة ممكنة من مدن وحقول فلسطين، وتهجير اليهود من سائر أنحاء الأرض، وبخاصة من روسيا وبولندا وألمانيا، وتوطينهم في الأراضي الزراعية المشتراة لقاء إيجار يدفعونه حسب التيسير، وإنشاء نظام للشرطة لحماية المستوطنين وحفظ الأمن والنظام، وافتتاح مدرسة زراعية لإعداد النشء لحياة المزارع إلى جانب تعليمه أصول الديانة اليهودية[٥]. وفي سنة ١٨٣٦ وجّه الحاخام زفي كاليشير دعوة إلى عائلة روتشيلد في برلين، لتقوم بحشد طاقات اليهود والعودة إلى «أرض الأجداد». وقد كرر كاليشير الدعوة في كتابه **البحث عن صهيون** الصادر سنة ١٨٦٢، وهو أول كتاب بالعبرية في العصر الحديث، الذي دعا فيه إلى عدم اندماج اليهود في المجتمعات التي ينتمون إليها، والعمل للاستيلاء على فلسطين واستيطانها، ممجّداً الاستيطان الزراعي فيها[٦].

إلا أن اهتمام النُخب اليهودية بالفكرة الصهيونية كان حتى منتصف القرن التاسع عشر قاصراً على أشخاص معدودين، ولم يتجاوز الاهتمام الفردي إلا في ستينيات القرن التاسع عشر. ففي سنة ١٨٦٠ تألفت في فرانكفورت بألمانيا أول جمعية يهودية لرعاية الاستيطان في الأراضي المقدسة. وفي ١٨٦١ تأسست «جمعية لندن العبرية لاستعمار الأراضي المقدسة». والتي نصّ البند العاشر من مخطط عملها على فرض الاستيطان بالقوة. إذ ورد فيه ما نصّه: «سوف تعين الجمعية إخواناً في الدين ممن تدربوا على استخدام السلاح، لحماية المستعمرة من هجمات البدو، وللقيام بدور الشرطة من أجل تنفيذ القوانين والحفاظ على النظام»[٧]. وقد تزامن ذلك مع الموجة الجديدة للنشاط الاستعماري الأوروبي، واشتداد تنافس الدول على حيازة المستعمرات، وتوسيع نفوذها الاقتصادي والثقافي في الإمبراطورية العثمانية.

وفي سنة ١٨٦٠ اشترى ممولان يهوديان قطعتي أرض، الأولى على مقربة من قرية قالونيا في ضواحي القدس، والثانية على شاطىء بحيرة طبرية[٨]. وفي السنة

---

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

(٦) Zevi Hirsch Kalischer, *Seeking Zion* (Hebrew)

نقلاً عن: المصدر نفسه.

(٧) صادق جلال العظم، **الصهيونية والصراع الطبقي** (بيروت: دار العودة، ١٩٧٥)، ص ٧٩ ـ ٨٠، و Nahum Sokolow, *History of Zionism, 1600-1918*, with an introduction by the Rt. Hon. A. J. Balfour, 2 vols. (London; New York: Longmans, Green and Co., 1919), vol. 2, pp 256-258.

(٨) محمد سليمان، «قانون التنظيمات العثماني وتملك اليهود من أرض فلسطين،» **صامد الاقتصادي**، السنة ٥، العدد ٣٣ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١)، ص ٦٨ ـ ١٠٣.

نفسها تأسس في فرنسا «الاتحاد الإسرائيلي العالمي ـ الأليانس»، بدعم مالي من البارون اليهودي موريس دي هيرتش والبارون إدموند دي روتشيلد.

ولقد نجح «الأليانس» في الحصول من السلطان العثماني على إذن باستئجار ٢٦٠٠ دونم من أراضي قرية يازور في ضواحي يافا، حيث أنشأ مدرسة زراعية سنة ١٨٧٠، بهدف تدريب المهاجرين على النشاط الزراعي للمساعدة في استيطانهم[٩].

وفي سنة ١٨٦٢ أصدر موزس هِس كتابه **روما والقدس**، الذي ادّعى فيه أن «المسألة اليهودية» إنما تعود إلى عدم وجود وطن لليهود. ورأى أن الحل يكمن في بناء «قومية يهودية» وتضامن بين أغنياء اليهود وفقرائهم لإقامة دولة يهودية في فلسطين، تكون رسالتها «نقل الحضارة إلى الشعوب المتخلّفة في آسيا وأفريقيا»، وذلك ببناء المستوطنات على الأرض الممتدة «من السويس إلى القدس، ومن نهر الأردن إلى البحر المتوسط»[١٠]. ولا تقف عنصرية هِس عند ادعائه أن رسالة «الدولة اليهودية» ستكون نقل الحضارة إلى الشعوب المتخلفة في آسيا وأفريقيا، بل تتعدّى ذلك إلى نظرته إلى اليهود باعتبارهم «شعباً» ذا طبيعة فريدة وإلى تعليله النزعة الانكماشية الملموسة عند اليهود باعتبارها سمة من سمات «شعب مختار» لا يذوب، ولا ينبغي له أن يذوب في سائر الشعوب والأمم. ولقد انتهت هذه القناعة به وبأمثاله إلى ادّعاء أن «الشعب اليهودي» لا يمكن أن يحقق ذاته ومصيره التاريخي، إلا بإثبات «قوميته»، وذلك بإنشاء «دولته» الخاصة به، في فلسطين، «وطنه» التاريخي.

وكان هِس أول مفكر يهودي عصري يدمج المقولات القديمة والجديدة في فلسفة عرقية جديدة. فهو يقول: «إن شعباً واحداً فقط، هو شعب إسرائيل، استطاع بفضل عبقريته العجيبة أن يجتلي آيات السُنَّة الإلهية في تاريخ الإنسانية، وكذلك في المجالات العضوية للحياة... ولا يستطيع الشعب اليهودي أن يسهم في الحركة التاريخية العظمى للبشر في هذه الأيام إلا بعد أن تكون له أرض أجداده». ويعيد هِس احتفاظ اليهود بتمايزهم عن المجتمعات التي عاشوا فيها إلى ما يعتبره «غريزة عرقية» فهو يقول: «إن هذا الشعب المتحصّن بغريزته العرقية وحضارته ورسالته التاريخية لتوحيد البشر كافة باسم مبدع الكون الخالد، استطاع

---

(٩) العظم، المصدر نفسه، ص ٨٠، وبركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، ص ٢٩.

(١٠) بركات، المصدر نفسه، ص ٢٥.

المحافظة على قوميتــــه متمثلة في دينه، وقد وحّد الجهتين بشكل لا ينفصم مع ذكريات أرض الأجداد»[11].

وكان هِس يرفض الفصل ما بين الصهيونية والاشتراكية، ويعلن أن حرب الأمم من أجل استقلالها هي أيضاً حرب اليهود من أجل تحررهم. إلا أنه كشف عن نفسه في وقت لاحق كعنصري يهودي متطرف، ولم تكن أفكاره المنشورة سنة ١٨٦٨ عن «العِرق» اليهودي النقي تختلف عن القول النازي بالعِرق الآري النقي[12]. وهذا التحول يفسر عدم رؤيته تناقضاً بين ادعائه الاشتراكية ودعوته ربط مشروع عودة اليهود إلى «الأرض الموعودة» بالتوسع الاستعماري الأوروبي، ولا مع اقتراحه إقامة حلف فيما بين اليهود والدول الاستعمارية، وبخاصة فرنسا، لتنمية الزراعة والصناعة والتجارة[13]. وكان يندّد بما اعتبره «قاعدة الأخلاق البرجوازية»، ويرى في أنانية البرجوازي وسعيه للاستئثار مسلكاً شريراً، ويدعو إلى ما سمّاه «قانون التضامن اليهودي»، مستشهداً بما ورد في التلمود: «جميع الإسرائيليين مسؤولون عن بعض». كما ناشد اليهود كأفراد أن يضحّوا بمصالحهم وأشخاصهم في سبيل خير الآخرين و«لتمجيد اسم اليهودية»[14].

كما ركّز هِس على دور المرأة اليهودية، وانتقد الذين قلّلوا من شأنها في تطور الديانة اليهودية. ويستشهد بالتلمود والمدراش في قوله بأن خلاص بني إسرائيل زمن الفراعنة إنما تم بسبب فضائل وتقوى النساء اليهوديات، وأن الخلاص الآتي سوف يأتي عن طريقهن. ويذهب إلى أن الفضل يعود إليهن في الاحتفاظ بالأسماء واللغة العبرية بدلاً من تبنّي أسماء ولغات الغير. بل ويتبنّى التقليد التلمودي الذي ينحو باللائمة على النبي موسى لأنه تظاهر بأنه مصري أمام بنات يثرون، وتخلّى عن أصله العبراني. ولهذا السبب يقول المدراش: «رفض الرب الاستجابة لنداء موسى بدفنه في الأراضي المقدسة»[15].

وشدّد بيرتز سمولسكين في كتاباته بين سنتي ١٨٧٥ و١٨٧٧ على أن التوراة

---

(١١) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(١٢) إسرائيل شاحاك، **الديانة اليهودية وموقفها من غير اليهود**، ترجمة حسن خصر (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٤)، ص ٤٦.

(١٣) بشارة خصر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ترجمة منصور القاضي؛ مراجعة جورج أبي صالح (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ١١٠ ـ ١١١.

(١٤) رزوق، **التلمود والصهيونية**، ص ٢٠٥.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٠٢.

هي بمثابة الوطن اليهودي، وأن اليهود أمّة روحية. ولم يعتبر فلسطين الأساس الذي تقوم عليه «القومية اليهودية» لأن اليهود حافظوا على هويتهم طوال وجودهم في الشتات. غير أنه تحول إلى تبنّي الدعوة الصهيونية سنة ١٨٨١، وصار ينتقد دعاة التنوير و«الهسكلاه» ويتهمهم بالمطالبة بتقليد الأمم والتخلّي عن عادات السلف. وبات يرى أن البيت اليهودي لا يقوم على الدين، وإنما على دعامتين: أمل الخلاص، ومحبة اليهود المشتركة[١٦].

ولقد عارض أليعازر بن يهودا ما كان ينادي به سمولسكين من أن اليهود «أمّة روحية»، بل اتّهم أرميا بتهديم الوطن وتسليمه إلى الغرباء بدعوته زمن السبي البابلي «ابنوا بيوتاً واسكنوا واغرسوا جنّات وكلوا ثمارها»[١٧]. ويستشهد بسفر اللاويين الآيات ٢٥ ـ ٣٨ حيث يقول: «ينبغي للمرء دوماً أن يعيش في أرض إسرائيل، وحتى في مدينة يتألف معظم سكانها من عبدة الأصنام. فلا يعيشنَّ أحد خارج أرض إسرائيل، وحتى في مدينة يتألف معظم أهاليها من الإسرائيليين، لأن من يعيش داخل أرض إسرائيل، يمكن اعتباره مؤمناً بالله، أما المقيم خارجها فهو إنسان لا إله له». كما يستشهد بالرباني أليعازر[١٨]، ويقرر أن المقيم في أرض إسرائيل يعيش بلا خطايا، وبالرباني عنان الذي يقول: «من يدفن في أرض إسرائيل فكأنه يدفن تحت المذبح». وهو يستشهد بعبارات التلمود التي تخدم غرضه الصهيوني وتؤيد حجته[١٩].

وكانت جماعة يهودية يهودية قد شكّلت سنة ١٨٦٦ تحت إشراف الحاخام كاليشير، الذي اشترى قطعة أرض في ضواحي يافا، كما نشط في دعم المدرسة الزراعية التي أنشأها اتحاد «الأليانس». وفي السياق ذاته بادرت أسرة روتشيلد إلى جمع التبرعات لشراء الأراضي في فلسطين، وإقامة المستعمرات لتهجير بعض يهود وسط وشرق أوروبا. ففي سنة ١٨٧٧ تمّت إقامة مستعمرة بتاح تكفاه في ضواحي يافا على ٢٢٧٥ فداناً (٩١٠٠ دونم)، ولم يكن ذلك النشاط بمعزل عن تزايد الدور البريطاني في المنطقة عقب شراء أسهم قناة السويس. إذ خلال عقد واحد من احتلال مصر سنة ١٨٨٢ أمكن إقامة أكثر من عشرين مستعمرة، على ما يجاوز ٢٢٥٠٠ فدان (٩٠٠٠٠ دونم)، من أخصب الأراضي في الجليل الشرقي ومرج

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

(١٧) **الكتاب المقدس**، «سفر إرميا،» الأصحاح ٢٩، الآية ٥.

(١٨) كتوبوت، ١١١، ص ٧١٤.

(١٩) رروق، **التلمود والصهيونية**، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧.

إبن عامر والسهل الساحلي، أهمها مستعمرات: ريشون ليتسيون، ورروش بينا، ومشمار هياردين، والخضيرة. كما أقيمت مستعمرة باسم بن يهودا على ٣٥٠ فداناً (١٤٠٠ دونم) شرقي نهر الأردن[٢٠]. وفي هذا مؤشر على أن تدعيم النفوذ البريطاني في مصر شكّل حاضنة للاستيطان الصهيوني في فلسطين. كما أنه في إقامة مستوطنة شرقي نهر الأردن مؤشر على تجاوز الطموح الصهيوني حدود فلسطين التاريخية، وتطلّع النخبة القائدة للتوسع في استعمار الأرض العربية.

ومما هو جدير بالملاحظة أن النشاط الاستعماري الصهيوني خلال العقد الذي أعقب احتلال بريطانيا لمصر سنة ١٨٨٢، تم أيام أن كانت فلسطين ولاية عثمانية في عهد عبد الحميد الثاني (الذي لم يستجب لدعوة هرتزل وأمر بوضع ضوابط للاستيطان اليهودي في فلسطين). إلا أن إجراءات الخليفة العثماني وأجهزة «الباب العالي»، التي كانت تحصي على الناس أنفاسهم، فشلت في مواجهة القوى الداعمة للمشروع الاستعماري الصهيوني، وذلك بتأثير الفساد الإداري المستشري في الدولة العثمانية الذي سهّل لعملاء الصهيونية شراء الأراضي وإقامة المستعمرات وتهجير اليهود، بحيث ازدادوا في فلسطين من ٨ آلاف إلى ٢٤ ألفاً من وراء ظهر الخليفة وبابه العالي وأجهزته، فضلاً عن فعالية النفوذ البريطاني القوي في إسطنبول والقدس الذي يسّر ذلك ومرّره، وهمّش كلّ ممانعة في أشد سنوات عهد عبد الحميد الثاني تسلطاً وإرهاباً.

كما تزامن ذلك النشاط مع تصاعد حمّى نزاعات البرجوازية المتوسطة والصغيرة في أوروبا بشأن حصصها في السوق الداخلية. «وبما أن الطابع التجاري والحرفي كان يطغى على نشاط اليهود الاقتصادي، فقد أصبحوا العدو اللدود لهذه الطبقة، وأصبح العداء للسامية جزءاً جوهرياً من أيديولوجيتها السائدة». ويضيف د. العظم موضحاً انعكاسات اشتداد حمى التنافس الاستعماري ونزاعات البرجوازيات المتوسطة والصغيرة داخل أوروبا قائلاً: «على الصعيدين الاجتماعي والأيديولوجي أخذت هذه التطورات مظهر اشتداد النزعات الشوفينية والعنصرية، وتفاقم الحركات المعادية للسامية، وقيام الطبقات الحاكمة بنشر الأيديولوجية «الداروينية الاجتماعية» ـ وبخاصة في بريطانيا والولايات المتحدة ـ *القائلة بأن التنافس الإمبريالي في الخارج، والتنافس الاقتصادي في الداخل،* يؤديان إلى بقاء الأنسب والأحسن، وإلى تلاشي الأضعف والأسوأ، أي تلاشي

(٢٠) محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٦)، ص ٦٢ ـ ٦٣.

كل من ليس له (القدرة) على الاستمرار في الحياة، وفقاً لقانون الانتخاب الطبيعي. والمفهوم من هذا الكلام أن (الضعفاء) الذين لا يستحقون أكثر من تعاستهم الراهنة في الحياة هم العمال والبرجوازية الصغيرة الفقيرة في الداخل والشعوب المستعمرة في الخارج»[٢١].

وفي الوقت ذاته شهدت المرحلة تدفّق يهود روسيا على الغرب الأوروبي، بفعل التحولات الاقتصادية ـ الاجتماعية المتسارعة في روسيا، نتيجة انهيار نظامها الاقتصادي القديم بسرعة أكبر من سرعة تحولها الرأسمالي، مما تسبب في عدم استطاعة السوق الروسية الناشئة استيعاب ضحايا التحولات المتسارعة. وبحكم العداء التاريخي المسيحي لليهود، كان طبيعياً أن يقع عليهم العبء الأكبر للتحولات الجديدة المتسارعة. وكانت روسيا تشهد حينذاك حراكاً قومياً لمختلف الجماعات القومية الخاضعة لتسلّط القياصرة الروس، وبالتالي برزت بين اليهود الباحثين عن ملجأ آمن دعوة «قومية» تمثّلت فيما بعد ببروز حركة أحباء صهيون بين شباب يهود روسيا وشرق أوروبا. وتقوم أفكارها على رفض الاندماج، والإيمان بأن معاناة اليهود ظاهرة أزلية، ورفض الانتظار السلمي للماشيح ـ المسيح المنتظر عند اليهود ـ وأن حل «المسألة اليهودية» يتم في الأرض وفي الزمن الراهن، وليس في السماء آخر الأيام. ونشط أحباء صهيون في تشجيع الهجرة إلى أي بقعة في العالم، إلى أن استقر اختيارهم على فلسطين.

ولقد عادى أحباء صهيون الاندماج بأشد مما عادوا الممارسات والدعوات المغالية في معاداة السامية؛ إذ رأوا في الاندماج الخطر الأكبر الذي يهدد طموحهم «القومي»، فيما وجدوا في معاداة السامية ما ييسّر تطلّعهم إلى استقطاب اليهود وسعيهم لتهجيرهم من أوطانهم والدفع بهم لاستعمار فلسطين. وعليه، لم يناضل أحباء صهيون ونظراؤهم دفاعاً عن حقوق اليهود كأفراد، أو كأقليات دينية مضطهَدة ومهمّشة في أوطانها. وحول هذا الموقف التاريخي للصهاينة كتب الحاخام الأمريكي ألمر بيرجير فيما بعد يقول: «لم يكن هناك في يوم من الأيام مسعى منظّم غايته النضال في سبيل ضمان حقوق مساوية لليهود في أي دولة من دول العالم». ويمضي موضحاً: «من أسس الصهيونية أن اليهود لا يمكن أن يتمتعوا أبداً، وبصورة دائمة، بمثل هذه الحقوق. والجواب الصهيوني هو دائماً وفي كل مكان، حقوق مميزة وقومية لجميع اليهود في وطنهم. وكان هذا واضحاً منذ

(٢١) العظم، الصهيونية والصراع الطبقي، ص ٨١.

سنوات عديدة في الشرح الكلاسيكي الموثوق للفلسفة الصهيونية»(٢٢).

ويُعَدّ ليون بنسكر، مؤلف كتاب **الانعتاق الذاتي: تحذير من يهودي روسي لإخوته**، مثالاً بارزاً لأثر اضطهاد اليهود في بلورة الفكر والعمل الصهيوني؛ إذ أنه أمضى شطراً طويلاً من عمره داعياً إلى اندماج اليهود الروس في مجتمعهم، وتعلّمهم اللغة القومية ليتيسر عليهم الاندماج. غير أنه تحوّل إلى داعية صهيوني بعد أحداث سنة ١٨٧١، بحيث تزعّم جمعية أحباء صهيون، وانتُخب رئيساً لها. وعلى الصعيد النظري بلور أفكار أحباء صهيون، إذ رفض الأفكار اليهودية التقليدية، والتفكير الديني اليهودي، ودعا إلى ضرورة التخلّص من موقف الانتظار، والثورة ضد الشعور الديني القديم الذي يدفع اليهود إلى تقبّل وضعهم ووجودهم في المنفى، باعتباره عقاباً أنزله الله بهم. ويرى أن التحوّلات التي استجدت في المجتمعات الأوروبية هي التي أدت إلى ظهور «المسألة اليهودية»، في إطار فكرة الشعب العضوي المنبوذ. وعليه يقرر أنه ما دام اليهود عنصراً قومياً غريباً فإنهم سيظلون محطّ كراهية كل الشعوب. والحل في رأيه بأن يُعطى اليهود الاستقلال، وأرضاً ذات مساحة واسعة كافية لإسكان عدة ملايين، ومجال وجود قومي حر.

وفي سنة ١٨٨٤ نجح بنسكر في عقد أول مؤتمر لأحباء صهيون الروس. وعُقد المؤتمر الرابع في أوديسا سنة ١٨٩٠ بعد اعتراف النظام القيصري بالجمعية. وبعد أن رفعت السلطات العثمانية الحظر عن الاستيطان اليهودي في فلسطين، تم فتح مكتب في يافا، غير أنه لم يعمّر طويلاً بسبب ضيق الإمكانيات المالية وسوء التفاهم بين المستوطنين في فلسطين وإدارة الجمعية في أوديسا. ومع ذلك ساهم أحباء صهيون في تأسيس مستعمرات ريشون ليتسيون وروش بينا وزخرون يعقوب، مستغلين في ذلك نفوذ القناصل الأوروبيين والامتيازات العثمانية الممنوحة لرعايا الدول الأوروبية، فضلاً عن فساد الجهاز الإداري العثماني. غير أن حركة أحباء صهيون لم تنجح إلا بتهجير بضع مئات إلى فلسطين، في حين هاجر مليونا يهودي من روسيا وشرق أوروبا إلى الولايات المتحدة(٢٣).

---

(٢٢) Elmer Berger, *Judaism or Jewish Nationalism, the Alternative to Zionism* (New York. Bookman Associates, [1957]), pp. 43-52,

نقلاً عن: **فلسطينيات**، إشراف أنيس صايغ، سلسلة كتب فلسطينية؛ ١٢، ١٨ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩)، ص ١٢٥.

(٢٣) عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد**، ٨ ج (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩)، ص ٢١٤ ـ ٢١٦.

ولقد استفز عجز أحباء صهيون عن إقامة مشاريع استيطانية تجذب المهاجرين، برغم الدعم المالي الذي قدمه روتشيلد، المفكر الصهيوني أحاد هعام، الذي اقترح إجراء دراسة شاملة لأرض فلسطين يقوم بها اختصاصيون، وتأسيس مؤسسة مركزية لشراء الأراضي وإقامة المستعمرات، وزراعة الحبوب ورعاية الماشية باعتبار ذلك شرطاً ضرورياً للفلاحة[٢٤]. ولقد تحقق غير يسير مما دعا أحاد هعام إليه مع موجة الهجرة الثانية سنة ١٨٨٢، التي بدأت عملية الاستيطان المخطط والمدروس في المجالين الزراعي والصناعي. وإلى تاريخ الهجرة الثانية يمكن إرجاع بدايات التأثير الفعلي للاستيطان الصهيوني على البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية للمجتمع العربي في فلسطين[٢٥].

كما وجد في روسيا من جمعوا بين الصهيونية والأفكار اليسارية، وشكّلوا أحزاباً تتبنى ذلك، كان أبرزها حزب العمال اليهودي الاشتراكي ـ المتحد («عمال صهيون»)، الذي نادى بأن لليهود وطناً واحداً ووحيداً، «فيه فقط يمكن أن تُحل ضائقة اليهود». واعتمد مفكرو الحزب على مبدأ «الحق التاريخي لليهود في أرض فلسطين». ولهذا التزم «عمال صهيون» بالعمل على ربط ما سمّوه «الشعب اليهودي» من جديد بما اعتبروه «أرض إسرائيل».

وفي ذلك الواقع المأزوم، وبتأثير تنامي الدعوات الشوفينية والمشاعر العنصرية، وبخاصة «معاداة السامية»، وبداية تبلور وعي يهودي على الذات، وتزايد أعداد الذين باتوا يشعرون أن أوطانهم الأوروبية باتت تضيق بهم ذرعاً، برز العديد من روّاد الفكر الصهيوني؛ فبالإضافة إلى موزس هِس وليون بنسكر، ظهر في فرنسا برنار لازار، الذي عُرف في شبابه كداعية اندماج، يؤمن بأن الوسيلة الوحيدة للخلاص من معاداة السامية إنما هي الاندماج و«الضياع في موج الأمّة». وكان يرى في الاندماج زوال اليهود كجماعة اجتماعية متميزة من المجتمع الفرنسي، وأن «معاداة السامية» هي المسؤولة عن بقاء اليهود في حال اندماجهم. كما عُرف بقطيعة مع ماضيه اليهودي.

ولم يكن لازار يرى أي شيء مشترك بين يهود فرنسا و«أولئك الذين يلقى بهم دائماً في وجوهنا، وعلينا التخلّي عنهم». غير أن مجريات الأمور في فرنسا،

(٢٤) سلوى العمد، «ملامح الوضع الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين حتى نهاية الحرب العالمية الأولى،» **شؤون فلسطينية**، العدد ١١٦ (تموز/ يوليو ١٩٨١)، ص ١٢٠.

(٢٥) عبد الحفيظ محارب، «سياسة العمل العربي بين الأمس واليوم،» **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٤ (آب/ أغسطس ١٩٧٣)، ص ١٣٩ ـ ١٤٠.

وبالذات قضية دريفوس، تسببت في إحداث قطيعة مع ماضيه كداعية اندماج، وتحوله إلى اعتناق الأفكار الصهيونية[٢٦]. وقدّم لازار، بعد أن تحول للأخذ بالأفكار الصهيونية، دراسة عن «معاداة السامية وتاريخها وأسبابها»، صدرت في باريس سنة ١٨٩٤، فسّر فيها انطوائية اليهود ورفضهم الاندماج في المجتمعات التي يعيشون فيها بكونهم «أمّة قبل كل شيء». ونصّب نفسه مدافعاً عن اليهود، بل ناطقاً باسم ما دعاه «مقاومة يهودية كانت مؤجلة لمدة طويلة»، وصار يقون «ليس هناك أي حل لمناهضة السامية فحسب. . وإنما يجب أن لا يكون هناك سعي كهذا». وقد أعاد تأكيد رأيه هذا في كتيب بعنوان **القومية اليهودية**، صدر في باريس سنة ١٨٩٨[٢٧].

ومن بين المفكّرين الصهاينة الذين برزوا قبل هرتزل يُعتبر ماكس نوردو، المجري الأصل، الأقرب إليه فكرياً. وكان والده حاخاماً أرثوذكسياً سفاردياً ولكنه ابتعد في بداية نشأته عن التقاليد اليهودية، وصار يعتبر نفسه مواطناً أوروبياً، لا وطن ولا قومية له. ففي سنة ١٨٨٣ أصدر كتاب **أكاذيب حضارتنا التقليدية**، وفيه حمل على الدين والحضارة باسم العلم والفلسفة. ثم أصدر كتاب **مفارقات مرض العصر والانحطاط** الذي بدا فيه متأثراً بكلٍّ من نيتشه وفاغنر وزولا وإبسن، ودعا إلى حل مشاكل أوروبا الاجتماعية بالعنف وبتصدير فائضها البشري إلى الشرق. غير أنه التقى هرتزل سنة ١٨٩٢ وتصادقا، وتحوّل ليغدو مساعده الأول. وبتحوله إلى الصهيونية، وهو المثقّف التقدمي اللامع، أضفى عليها مظهراً تقدمياً في نظر مثقفي يهود أوروبا الغربية. وراح يدعو إلى إخلاء أوروبا من اليهود بتهجيرهم خارجها، ويدّعي أن الصهيونية تريح أوروبا من اليهود وتمنحهم هوية قومية. ويصنّف نوردو على أنه «صهيوني يهودي غير يهودي، ينظر لليهود من الخارج»[٢٨].

ثانياً: هرتزل والنقلة النوعية في الفكر والعمل الصهيونيين

تأثر تيودير هرتزل، الصحافي النمساوي، في أثناء إقامته بباريس، باتهام الضابط اليهودي دريفوس بالخيانة والحكم عليه. وفي تبنّي هرتزل الأفكار الصهيونية «تميّز من كلِّ الآخرين في زمانه بأنه استطاع استيعاب مجمل الظروف الاستراتيجية، ورأى أن اللحظة مناسبة لكي يتخلّ العمل اليهودي عن سواتره،

---

(٢٦) خضر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ص١١٤ ـ ١١٥.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١١٦.

(٢٨) المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد**، ص ٢٤٧.

بما في ذلك التبشير والهجرة الخيرية، وأن يدخل مباشرة ـ وبقوة ـ إلى عالم الحقائق السياسية»[٢٩]. وبهذا يكون قد نقل الحركة الصهيونية نقلة نوعية بأن أعطاها بعدها السياسي، وطابعها الحركي. وتلك هي الميزة التي أهّلته لأن يُعتبر نبيّ الصهيونية الملهم، رغم أن كثيرين من المفكرين اليهود سبقوه بالدعوة، وبرز بعضهم على المسرح السياسي الأوروبي قبله بما يقارب قرناً من الزمن.

ولأن هرتزل لم ينشأ في بيئة يهودية تقليدية، فإنه ليس في أدبياته إشارات صريحة إلى التوراة والتلمود كسابقيه من الدعاة الصهاينة. وعلى ذلك تبدو دعوته صادرة عن يهودي غربي في ثقافته وأفكاره. ومع أنه تحلّق حوله بعد بروزه العديد من التلموديين والحسيديين، فإنه لم يعكس تأثراً بأفكار الطرفين. ويذكر في يومياته بتاريخ ٨ أيار/مايو ١٨٩٦: «الحاصدي أهارون ماركوس يكتب إليّ من بودغورزي رسالة رائعة مرة أخرى، يعرض فيها إمكانية انضمام ثلاثة ملايين من حاصدي بولندا إلى حركتي، وسوف أردّ عليه في رسالة جوابية بأن مشاركة الأرثوذكسيين هي على الرحب والسعة، لكننا لن نعمل على إيجاد دولة ثيوقراطية»[٣٠].

وفي إيضاح طبيعة الحركة الصهيونية التي يدعو إليها، كتب هرتزل في يومياته بتاريخ ١١كانون الثاني/يناير ١٩٠٢ إلى سيسل رودس، الذي استطاع تحويل شركة تجارية ذات امتيازات إلى دولة جنوب أفريقيا، يقول: «أرجوك أن ترسل إليّ نصاً يقول إنك قد فحصت برنامجي وإنك توافق عليه. وقد تتساءل لماذا أكتب إليك ياسيد رودس، إن برنامجي هو برنامج استعماري»[٣١]. وواضح من النصّين الواردين في **يوميات هرتزل** أنه لم ينطلق من رؤى دينية توراتيه أو تلمودية، وإنما من طموح استعماري صريح.

وكتاب **دولة اليهود** لا يجوز خمساً وستين صفحة، فكيف نجح هرتزل في أن يجمع عليه شتات الصهاينة، وأن يعقد على أساسه أول مؤتمر صهيوني بعد سنة من إصداره؟ ذلك لأنه «يقدم حلولاً للأطراف المعنية بصياغة مراوِغة تجعل من الصعب على أي طرف رفضه الصيغة، إذ إنها سترضي الجميع وستتعايش داخلها

---

(٢٩) هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية**، ص ٦٩ ـ ٧٠.

(٣٠) انظر: ثيودور هرتزل، **يوميات هرتزل**، إعداد أنيس صايغ؛ ترجمة هلدا شعبان صايغ، سلسلة كتب فلسطينية، ١٠ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٣)، ج ١، ص ٣٤٧.

(٣١) روجيه غارودي، **الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية**، ترجمة عن الفرنسية قسم الترجمة بدار الغد العربي (القاهرة: دار الغد العربي، ١٩٩٦)، ص ١٩.

التناقضات، وهي صيغة منفتحة جداً تسمح بكل التحورات والتلوّنات، كالحرباء كل شيء فيها يتغير إلا عمودها الفقري». كما أنه يجمع بين النزعة العرقية العنصرية والارتباط العضوي بالإمبريالية العالمية. وتبرز عنصريته في تجاهل كون فلسطين آهلة بالسكان، ونظرته الدونية إليهم، على الرغم من زيارته لها ووقوفه على الواقع الحضاري والعمراني فيها. ومع ذلك، كرّس جلّ اهتمامه للتخلص من هؤلاء العرب الفلسطينيين، «تمهيداً لتهويد البلد عبر تغييب سكانها الأصليين، وقطع صلتهم التاريخية بوطنهم»(٣٢).

وكان يوسف ضياء الخالدي، رئيس بلدية القدس والنائب السابق في «مجلس المبعوثان» العثماني، قد وجّه رسالة من القسطنطينية في آذار/مارس ١٨٩٩ إلى زادوك خان، كبير حاخامي فرنسا، ناشده فيها الله «أن يَدَعوا فلسطين في سلام»، وحذّر من أن الصهيونيين «إذا أصرّوا على تحقيق أهدافهم فإنهم سيواجهون ثورة شعبية لا يمكن حتى للأتراك أن يقمعوها، حتى وإن كانوا يعطفون على الصهيونيين، ولهذا فإن على اليهود أن يبحثوا عن أرض أخرى يقيمون عليها وطنهم القومي». ولمّا عرض الحاخام الرسالة على صديقه هرتزل كتب للخالدي مطمئناً بأن ليس لعرب فلسطين ما يخشونه لأنه ليس وراء اليهود دولة محاربة، فضلاً عن أن مقدمهم سيزيد رفاهية العرب وثرواتهم الفردية. وذلك في الوقت الذي كان يطالب فيه المستوطنين الصهاينة الجدد بأن يجرّدوا العرب من ممتلكاتهم، وحرمان الفقراء منهم من العمل والوظائف في «بلادنا»، وبإغراء الأغنياء من العرب على بيع عقاراتهم بالأسعار الغالية، ودفْع الجميع خارج الحدود. ويوصي بأن تتم عمليتا مصادرة أملاك العرب وترحيل الفقراء منهم بسرية تامة. وتذهب العنصرية بهرتزل إلى أبعد من ذلك، إذ يطرح توظيف هؤلاء السكان في التمهيد للاستيطان الصهيوني على أرضهم، قبل نقلهم إلى أماكن أخرى. فيقول: «إذا ما انتقلنا إلى منطقة توجد فيها حيوانات متوحشة لم يعتدْ عليها اليهود ـ أفاع كبيرة وغير ذلك ـ فسوف استخدم سكان البلاد، قبل ترحيلهم إلى الدول التي سينتقلون إليها، من أجل القضاء على هذه الحيوانات»(٣٣).

---

(٣٢) المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد**، ص ٢٣١، والياس شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ط ٣ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٣)، ص ٣٢٨ ـ ٣٢٩.

(٣٣) دايفيد هيرست، **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط**، ترجمة عبد الرحمن أياس (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٣)، ص ١٦٣ ـ ١٦٥، و Theodor Herzl, *Complete Diaries of Theodor Herzl*, edited by Raphael Patai, translated by Harry Zohn, 5 vols. (New York: Herzl Press, [1960]), vol 1, p 98

ولتهجير الشعب العربي الفلسطيني قسراً من أرض آبائه وأجداده، أوصى هرتزل باعتماد العنف، ولم ير ضرورة الأسف لاستخدام ذلك. ففي مذكّراته التي طبعت بعد ٢٦ سنة من وفاته سنة ١٩٠٤، اتضح أن القوة العسكرية عنصر أساسي في استراتيجيته، وأن الاحتلال المسلّح طريق الصهاينة للحصول على الأرض التي وقع اختيارهم عليها. وبذلك يغدو جلياً أن العنف كان متضمناً في الحركة الصهيونية منذ نشأتها الأولى، وأن العنف العربي، مهما اشتدت قسوته وعصبيته فيما بعد، ليس إلا ردّ فعل حتمياً تجاه العنف الصهيوني[٣٤].

ولم يتميز هرتزل بكونه داعية وصاحب فكر، وقدرة على قراءة واعية لمعطيات الواقع، وبتطوير الخطاب اليهودي المراوغ فقط، ولا بتأكيده حتمية الاعتماد على الإمبريالية فحسب، وإنما تميز أيضاً بكفاءة تنظيمية لم يمتلكها أيٌّ من سابقيه. ففي كتيّبه شرح أدق تفاصيل بناء الدولة، وما هو مطلوب لإقامتها، كما نشط لتجميع القوى اليهودية المتنافرة والمتباينة وجهات النظر، بحيث نجح في ١٨٩٧/٨/٢٩ بعقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل السويسرية، بحضور ٢٤٦ عضواً معظمهم من حركة أحباء صهيون. ولم يكن بينهم أيُّ يهودي يتمتع بشهرة عالمية باستثناء ماكس نوردو، الذي ألقى الخطاب الافتتاحي[٣٥]. وكان بين المشاركين ٥٢ رجل أعمال، و٢٦ كاتباً وأديباً وأستاذاً جامعياً، و٢٨ طالباً جامعياً، و٢٤ محامياً، و٢١ رئيس تحرير وصحفياً، و١٧ طبيباً، و١١ حاخاماً، و٤ ممولين، فيما شارك ٥٣ من روسيا وبولندا وليتوانيا ولاتفيا، و٢٤ من ألمانيا والنمسا، و١٢ من غاليسيا، و٨ من سويسرا، و٤ من أمريكا. كما حضر المؤتمر ١٠ ضيوف مسيحيين[٣٦].

وبسبب معارضة يهود ألمانيا، لم ينعقد المؤتمر في ميونيخ، كما كان يأمل هرتزل. فيما عُقد مؤتمر مضاد في مونتريال بدعوة من الحاخام إسحق مايرونير، أصدر في الوقت ذاته قراراً تضمن القول: «إننا نشجب تماماً أي مبادرة تهدف إلى إنشاء دولة يهودية، وإن أي محاولة من هذا القبيل تكشف عن مفهوم خاطىء لرسالة إسرائيل التي كان الأنبياء اليهود هم أول من نادى بها. ونؤكد أن هدف

---

(٣٤) هيرست، المصدر نفسه، ص ١٦٦ ـ ١٦٧.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٦٥ ـ ١٦٨، والمسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد**، ص ٢٤٠.

(٣٦) انظر جداول التوزيع المهني والقطري للمشاركين في المؤتمر الصهيوني الأول في: غارودي، **الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية**، ص ٢٢٢.

اليهودية ليس بهدف سياسي ولا قومي، ولكن روحي». وقد جاء القرار يعكس قناعة الشخصيات المشاركة في إصداره بأن هناك تعارضاً جذرياً بين القراءة السياسية للصهيونية وبين القراءة الروحانية والكونية للأنبياء(٣٧).

وتحسباً من إثارة الأتراك الحاكمين لفلسطين، نجح مايرونير في إقناع المطالبين بأن ينص بيان بازل على إقامة دولة باستخدام «عبارة موارِبة تعبّر عن كل ما نريد»، مقترحاً مصطلح «الوطن القومي». ولأن المؤتمرين لم يكونوا يجهلون انعدام الصلة التاريخية فيما بين غالبية اليهود المعاصرين، وبخاصة الأوروبيين منهم، وبين فلسطين، وأن الادعاء بانتسابهم إلى العبرانيين ليس إلا خرافة، عمل هرتزل والمفكرون الصهاينة الأوائل على إكساب أساطير التوراة معنى حسياً بالتركيز على فكرة «أرض الميعاد»، والنص في البيان الختامي للمؤتمر على «إنشاء وطن للشعب اليهودي في فلسطين». ولقد أصبح برنامج بازل الوثيقة النظرية والعملية لأهداف الحركة الصهيونية حتى انعقاد المؤتمر الثالث والعشرين سنة ١٩٥٠. وقد تضمن البرنامج أربعة قرارات رئيسية(٣٨):

١ ـ العمل وفق خطة محدّدة على استعمار فلسطين بواسطة اليهود زراعياً وصناعياً.

٢ ـ العمل على إنشاء مؤسسات يهودية تمثّل جهود اليهود وتربطها وتجمعها من أجل إنشاء الدولة العبرية.

٣ ـ العمل على تحريك الروح اليهودية والضمير اليهودي، بما يوقظ العاطفة الوطنية اليهودية ويحقّق الوعي بها.

٤ ـ العمل على تحقيق أهداف الصهيونية، بما في ذلك إحياء اللغة العبرية والأدب العبري والثقافة العبرية.

وتشكلت خلال المؤتمر المنظمة الصهيونية العالمية لتنفيذ برنامج بازل. وجعلت المنظمة عضويتها لكل من يؤمن ببرنامج بازل ويسدد رسم العضوية. وتمثّلت أجهزتها الرئيسية في: الرئيس، ونائب الرئيس، ومكتب التوجيه المركزي، واللجنة التنفيذية، والمجلس العام (شبه التنفيذي شبه التشريعي)، والمؤتمر

---

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٢٠ ـ ٢١، مستشهداً بـ: المؤتمر المركزي للحاخامين الأمريكيين، الكتاب السنوي السابع (١٨٩٧)، ص ١٢.

(٣٨) هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية**، ص ٧١ ـ ٧٢.

الصهيوني العام الذي يتولى السلطة التشريعية العليا في الحركة الصهيونية. واختير هرتزل رئيساً أول للمنظمة[٣٩]. وبعقد المؤتمر الصهيوني الأول، واعتماد برنامج بازل، وتأسيس المنظمة الصهيونية العالمية، تكون الحركة الصهيونية قد حقّقت نقلة نوعية بالانتقال من مرحلة نشاط الشخصيات ذات القدرات المالية والمراكز الاجتماعية التي تحاول تعزيز مواقعها بخدمة المشاريع الاستعمارية، إلى مرحلة المؤسسة ذات الأطر المنظّمة والبرنامج الاستراتيجي.

وبذلك يكون قد تم تجاوز القصور الذي كان بالمرستون قد شكا منه ونبّه إلى ضرورة تجاوزه أحاد هعام، وتهيأت الفرصة للتقدم على طريق إنجاح المشروع الصهيوني. كما تعزّزت بهذا قدرات الحركة في تعاملها مع القوى الاستعمارية، وامتلكت قدراً من الاستقلال الذاتي، وإمكانيات أكبر للتحرك والتأثير في أوساط يهود أوروبا، واعتبار ذاتها معبّرة عنهم وناطقة بلسانهم، وبحيث بدت حركة شبه قومية، تمثّل جماعة من الناس متميزة بدينها ومشاعرها من المجتمعات الوطنية التي تنتسب إليها تاريخياً، الأمر الذي أوقع كثيراً من المفكرين والمؤرخين والباحثين في خطأ توصيفها بأنها «حركة «قومية» ناشئة.

وبرغم كلّ إنجازات مؤتمر بازل، بدا هرتزل مدركاً محدودية قدرات المنظمة الصهيونية على محاورة القوى الاستعمارية من مركز قوة، أو استغلال إمكانيات ومراكز الجاليات اليهودية المتنفذة في عواصم صناعة القرار، وذلك ما جعله يؤكد حتمية الاعتماد على الإمبريالية، وضرورة مخاطبة الدول الاستعمارية بأن في مصلحتها توظيف معاناة اليهود توظيفاً يخدم مشاريعها التوسعية وتطلّعها إلى أسواق جديدة. بل واستخدم المزاعم الاستعمارية ذاتها بتصويره «دولة اليهود» على أنها «سوف تشكل هناك جزءاً من متراس أوروبا في آسيا، يكون مخفراً أمامياً للحضارة ضد البربرية، ويجب علينا، كدولة محايدة، أن نبقى على صلة بكل أوروبا التي سيكون عليها أن تضمن وجودنا»[٤٠].

ويقدّم المسيري إيضاحاً وافياً لطروحات هرتزل في هذا المجال قائلاً: «طرح هرتزل رؤية الصهيونية الجديدة الحديثة، التي خرجت من إطار المعبد اليهودي والاجتهادات الدينية، وجو شرق أوروبا الخانق، ودخلت بها جو الإمبريالية

---

(٣٩) **الموسوعة الفلسطينية،** رئيس التحرير عبد الهاشم هادي [و] أنيس صايغ، ٢ قسم في ١٠ مج (بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤ ـ ١٩٩٠)، مج ٤، ص ٣٢٨ ـ ٣٢٩.

(٤٠) ثيودور هرتزل، **دولة اليهود: محاولة لإيجاد حل حديث للمسألة اليهودية** (بيروت: مركز الأبحاث العربية، ١٩٩٧)، ص ٤٩.

(الحديث). فطالب بأن يُنظرإلى المسألة اليهودية كمسألة سياسية دولية، تجتمع كل الأمم المتحضرة لمناقشتها وإيجاد حل لها. ومعنى ذلك أن المسألة اليهودية ستصبح مشكلة قومية غربية تحلّها الأمم الغربية، أو القوى العظمى. إن هذه المسألة يمكن حلّها من خلال المنظومة الغربية. إذ يجب أن يتحول الاستيطان من (التسلل) ليصبح (الاستيطان القومي). وهذا يتطلب عملية إدراكية تترجم نفسها إلى حركة استعمارية. أما العملية الإدراكية فهي أن يُنظر لليهود لا باعتبارهم أعضاء في طبقة طفيلية منبوذة، وإنما باعتبارهم شعباً عضوياً ولكن منبوذاً. أما الحركة الاستعمارية فهي الخروج بموافقة الرأي العام (الغربي) وبموافقة الحكومات المعنية، التي يجب أن تضمن «وجودنا لتأسيس دولة يهودية ذات سيادة»، مصدر سيادتها ليس القوة اليهودية الذاتية، كما يظن المتسللون، وإنما الحكومات الغربية، وفي إطار هذه الدولة يمكن تحويل أعضاء هذا الشعب العضوي المنبوذ إلى عنصر نافع، لا لأنفسهم فحسب بل للحضارة الغربية، إذ سيصبحون عنصراً تابعاً للاستعمار الغربي وقاعدة له. بل إن معاداة اليهود (مأساة اليهود) إذا ما وظِّفت توظيفاً صحيحاً ستكون قوة كافية لإدارة محرك كبير يحمل مسافرين وبضائع، وهذا رمز جيد للاستعمار الاستيطاني»[٤١].

ولقد طبّق هرتزل عملياً الأفكار التي نادى بها، بأن خاطب كلّ طرف بما يهمه ويتفق مع قناعاته ومصالحه وطموحاته. وهذا ما يبدو جلياً في يومياته التي ضمّنها تفاصيل لقاءاته. ففي مخاطبة النُخب اليهودية المتطلعة إلى الاندماج في المجتمعات الأوروبية، نبّهها إلى أن ذلك لن يتحقق إلا للأغنياء. وحذّر من هجرة فقراء اليهود إلى غرب أوروبا. وركّز على استعمار فلسطين، التي مجرّد ذكْر اسمها يثير عند اليهود ذكريات تاريخية قادرة على حفزهم على الهجرة إليها. ودعا إلى أن يتحمل أغنياء يهود أوروبا تكاليف هجرة فقرائها واستيطانهم في فلسطين[٤٢]. وبمقدار ما كان خطابه يتفق وتطلعات اليهود الأوروبيين، أغنياء وفقراء، كان منسجماً مع قناعات ذلك القطاع من مسيحيي أوروبا: من صنّاع قرار استعماري ونخب وجمهور مسكونين بمشاعر عنصرية كارهة لليهود.

وفي محاولته عقد صفقة مع السلطان عبد الحميد الثاني، لشراء أراضي فلسطين وتسهيل استعمارها بيهود أوروبا، عرض على «الباب العالي» دفع عشرين

(٤١) المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد**، ص ٢٣٦.

(٤٢) هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية**، ص ٦٨.

مليون جنيه، مقابل أرض فلسطين ولسداد ديون البنوك الأوروبية ـ المملوكة جميعها لليهود ـ ومساهمة الصحافة اليهودية في تحسين الصورة العثمانية، التي زادتها قتامةً في نظر الرأي العام الأوروبي الصراعاتُ الدامية في البلقان ومذابح الأرمن في الأناضول. كما ادعى أن استقرار المستعمرين اليهود، «الموالين للسلطان»، سوف يساهم في الحد من الخطر العربي على دولته(٤٣). ولتمرير الصفقة، أبدى هرتزل القبول بأن تكون القدس خارج «الدولة العبرية»، استجابة لما نُقل إليه من حساسية السلطان تجاه المقدسات الإسلامية. غير أنه برغم ما أبداه من مرونة في هذا المجال، لم يتردد في تأكيد أن يكون لليهود حق شراء الأراضي دون أي قيود، وحماية أنفسهم بأنفسهم(٤٤).

وبعد سنتين من رفض السلطان عرض هرتزل، حاول هذا الأخير توسيط القيصر الألماني ولهلم (غليوم) الثاني، حين قابله في إسطنبول في ١٨/ ١٠/ ١٨٩٨. ومع أن القيصر أبدى حماسة للمشروع الصهيوني، وإقامة شركة يهودية ذات امتياز في فلسطين بحماية ألمانية، كما اقترح عليه هرتزل، فإنه ليس هناك ما يشير إلى أن القيصر الألماني طلب ذلك من السلطان العثماني. والظاهر أن مستشاريه حذّروه من إغضاب السلطان الذي لم يرق له المشروع الصهيوني(٤٥)، حيث لم يكن سهلاً عليه الاستجابة لطلب يضاعف المخاطر المحدقة بدولته، وليس بعرشه فقط، إذ كانت الاستجابة تحمل شبهة التفريط بالمقدسات الإسلامية والأرض العربية، فيما هو يستقوى بالدعوة الإسلامية. فضلاً عن أن إقامة المشروع الصهيوني في فلسطين بحماية الدول الأوروبية كان سيضيف إشكالية جديدة إلى الإشكاليات الطائفية التي تعانيها السلطنة.

وكانت الحكومة العثمانية منذ سنة ١٨٨٢ قد أصدرت تعليمات بعدم السماح للمهاجرين اليهود بالإقامة في فلسطين، وإن أذنت لهم بالحج إليها وزيارتها كسياح، في حين رحّبت بإقامتهم في بقية الولايات العثمانية، بما في ذلك العربية منها، بشرط أن يصبحوا رعايا عثمانيين، وأن يحترموا القوانين النافذة في السلطنة. وفي بيان أصدره عبد الحميد الثاني سنة ١٨٨٨، علّل عدم

---

(٤٣) درموند ستيورت، **تاريخ الشرق الأوسط الحديث**: **معبد جانوس**، نقله إلى العربية زهدي حار الله، ط ٢ (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨١)، ص ١٨.

(٤٤) هيكل، المصدر نفسه، ص ٧٠.

(٤٥) خالد القشطيني، **تكوين الصهيونية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٦)، ص ١٨٤ ـ ١٨٥.

السماح بالهجرة اليهودية الكثيفة والاستيطان في فلسطين بسبب أن مواردها لا تكفي حاجات سكان أكثر عدداً[٤٦].

وفي خطاب هرتزل إلى وزير خارجية بريطانيا لانسدون، نبّه إلى خطورة هجرة يهود شرق أوروبا، واحتمالات ضغوطهم على المجتمع والاقتصاد البريطانيين، إذا لم يتم تهجيرهم إلى فلسطين. واقترح هرتزل، بما اتسم به من حس واقعي، توطينهم في منطقة العريش من سيناء، التي باتت تحت السيطرة البريطانية، وذلك إلى حين حسم الأمور مع الإمبراطورية العثمانية، التي سيواصل المباحثات معها على سبيل التمويه، ثم يتم تهجيرهم إلى فلسطين. ولتحقيق هذه الغاية، سافر إلى مصر، وقام بزيارة إلى سيناء لمعرفة إمكانياتها على الاستيعاب. ولدى مقابلته الخديوي عباس حلمي الثاني، اقترح استئجار منطقة من أرض سيناء حول العريش لمدة تسع وتسعين سنة، لإقامة مشروع استثمار زراعي يستهدف منه أن يكون مركز تجمع المهاجرين وإعدادهم للانتقال إلى فلسطين حين تحين الفرصة الملائمة. وتعكس يومياته أن الخديوي أبدى اهتماماً بما يعود عليه شخصياً من أرباح المشروع، الذي لقي معارضة من طرفين: المعتمد البريطاني في مصر كرومر، الذي عارض المشروع اعتماداً على تقدير المهندسين الإنكليز بأن حجم المياه المطلوبة للمشروع سوف يؤثر في الزراعة في مصر، وبخاصة زراعة القطن، المحصول الحيوي لصناعة النسيج البريطانية. كما عارض الفكرة الشيخ محمد رشيد رضا، صاحب **المنار** وتلميذ الإمام محمد عبده، محذّراً من مطامع اليهود في فلسطين وخطر الحركة الصهيونية على ديار الإسلام[٤٧]. وفي رفض كرومر دلالة تراجع الأهمية النسبية للمشروع الصهيوني عند صنّاع القرار البريطاني، بعد أن توطدت أركان الاستعمار البريطاني في مصر، وتراجع احتمالات الخطر العربي وقدرات الإمبراطورية العثمانية في الوقت ذاته.

وكان هرتزل قد اعتمد في اتصالاته بمصر على أعيان العائلات اليهودية المتمصرة، وبالذات الاسكندرانية منها. كما أسس جمعية صهيونية تولّت الدعوة إلى مشروعه والترويج له لدى النخبة المصرية. وحين وضعت الحكومة العثمانية ضوابط للهجرة اليهودية إلى فلسطين، نجحت الجمعية في الحصول على موافقة سلطة الاحتلال البريطاني على استقبال المهاجرين في مصر، بعد أن أقنع إدغار

---

(٤٦) حضر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ص ١١٩ و١٢٥.

(٤٧) هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية**، ص ٧٢ ـ ٧٤.

سوارس السلطان حسين ورئيس الوزراء حسين رشدي بالموافقة على ذلك. وبالنتيجة ارتفع عدد اليهود في مصر من ٧ آلاف في سنة ١٩٠٧ إلى ٣٨٦٣٥ في سنة ١٩١٧. كما وفّرت الجمعية وسائل تدريب المهاجرين عسكرياً وتثقيفهم صهيونياً من قبل دعاة أمثال جابوتنسكي[٤٨].

ويذكر هرتزل في مذكراته أنه قابل وزير داخلية روسيا فيلاتسلاف بيليف. وقد حصل منه بتاريخ ١٣/٨/١٩٠٣ على رسالة رسمية تتضمن موافقة القيصر وحكومته على تأسيس دولة يهودية في فلسطين. ويعيد هرتزل تلك الموافقة إلى قدرته على إقناع الوزير، المعروف بعدائه لليهود ومسؤوليته عن المذابح التي طالتهم في روسيا سنة ١٨٨١، بأن الصهيونية تخدم غرضه، عندما تعمل على تهجير يهود روسيا إلى فلسطين. ويذكر أن الوزير وافق لـ «يطهّر أرض روسيا من اليهود»[٤٩].

ولدى مقابلة هرتزل وزير المستعمرات بريطاني جوزف تشمبرلين، المعروف بتأييده الحركة الصهيونية دون تحفظ، وافق تشمبرلين على اقتراح هرتزل بأن يستعمر الصهاينة سيناء وقبرص تحت العلَم البريطاني، بشرط أن يقر ذلك اللورد كرومر، المعتمد البريطاني في مصر. وحين أوضح كرومر أن استعمار سيناء غير عملي، وافق هرتزل على اقتراح تشمبرلين باستعمار اليهود أوغندا، ورأى أن يطرح الفكرة على المؤتمر الصهيوني العام، باعتبارها تقرب يوم استعمار فلسطين. وفي المؤتمر السادس سنة ١٩٠٣، قوبل الاقتراح بعاصفة من النقد، واتُّهم هرتزل بالخيانة لتخليه عن فلسطين. وبوفاة هرتزل في السنة التالية، صُرف النظر عن الاقتراح[٥٠].

وفي ٢٣/١/١٩٠٤ قابل هرتزل ملك إيطاليا عمانوئيل الثالث، الذي عبّر عن سعادته لتخلّي الصهاينة عن فكرة أوغندا، وأنه يرى أن طابع فلسطين أصبح يهودياً، وأن البلاد ستكون لهم بلا شك. ونصح لهرتزل باستخدام «الإكراميات» لتسهيل دخول المهاجرين إلى فلسطين. ولدى لقاء هرتزل البابا بيوس العاشر يوم ٢٦/١/١٩٠٤، ورَد قول البابا: «لن نستطيع منع اليهود من الذهاب إلى القدس. . ولكننا لا نستطيع دعم هذه الحركة». وأضاف: «إنني أعرف جيداً أن رؤية الأتراك يحوزون أماكننا المقدسة مسألة كريهة. ونحن مجبرون على تحمّل ذلك،

(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٥٢ و١٥٥.

(٤٩) هرتزل، **يوميات هرتزل**، ص ٣٠٠.

(٥٠) عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث** (بيروت. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥)، ص ٣٣.

ولكن دعم اليهود لكي يحصلوا على الأماكن المقدسة شيء ليس في وسعنا فعله». وحين قال هرتزل: «نحن لا نطلب القدس وإنما فلسطين، البلد الدنيوي وحسب»، رد البابا: «لا نستطيع دعم ذلك. إذا أدخلتم شعبكم إلى فلسطين سنحضر الكنائس والكهنة لتعميدكم جميعاً»[٥١].

ثالثاً: أحاد هعام، والصهيونية الثقافية

يعدّ أحاد هعام «اشراجينزبرغ» (١٨٥٦ ـ ١٩٢٧) في مقدمة المفكرين والكتّاب في الأدب العبري الحديث، والشخصية الصهيونية الروسية الثانية بعد بنسكر. غير أنه عُرف بمعارضة «الصهيونية العملية» (التسللية) التي تعتمد على المعونات والمساعدات، والتي لم ير فيها هرتزل الوسيلة المجدية. كما انتقد دعوة هرتزل، وبنسكر من قبله، باللجوء إلى القوى الإمبريالية لإقامة الدولة اليهودية. وكان يرى أن الذي خرج من «الغيتو» ليس اليهود فقط وإنما اليهودية أيضاً؛ إذ خرجت إلى عالم مشبع بالروح القومية العضوية التي فرضت ذاتهاعلى اليهود. كما ذهب إلى أن صهيونية هرتزل لا تكترث كثيراً بالهوية الثقافية اليهودية، وهي في جوهرها ضرب من صهيونية الأغيار، التي ستصفّي كلاًّ من اليهود واليهودية. وذهب أحاد هعام إلى أن «الدولة» التي يدعو إليها هرتزل تشبه دولة هيرود، التي كانت هيلينية فعلاً، يهودية اسماً[٥٢].

ولقد جاء ذلك تعبيراً عن معارضة أحاد هعام لكلٍّ من دعاة التخلّي عن العنصر المادي في الحياة القومية وإرسائها على أساس روحي أوحد، وأنصار «الدولة اليهودية» الذين يعتبرون الكيان السياسي الصهيوني غاية قصوى في حد ذاتها. وعليه نادى بحل وسط يقوم على التكافؤ بين الجسد والروح، بحيث لا يقدم العنصر الروحي على المادي أو العكس، وإنما تعمل الروح على رفع صرح الجسد. كما كان يعتقد بأن دعوة الصلوات اليهودية إلى «تجميع المشتتين من زوايا الأرض الأربع» ليست قابلة للتحقق[٥٣].

ونبّه أحاد هعام إلى أن موقع فلسطين الجغرافي ومكانتها الدينية يجعلانها موضوع اهتمام عالمي، الأمر الذي سينعكس على الدولة اليهودية المزمع إنشاؤها،

---

(٥١) خضر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ص ١٢٠.

(٥٢) المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد**، ج ٦، ص ٢٩٧ ـ ٣٠٠.

(٥٣) رزوق، **التلمود والصهيونية**، ص ٢١٤ ـ ٢١٥.

التي من المحتّم عليها الاعتماد على القوى الكبرى، بحيث تغدو حسب تقديره كرة تتقاذفها تلك القوى. ومع أنه حضر المؤتمر الصهيوني الأول، فقد جلس فيه حزيناً، ولم يشارك في أي مؤتمر آخر. وكرس جهده للنشاط الثقافي. ويُنظر إليه بأنه نجح من خلال كتاباته في تحرير النثر العبري من الجمود الذي اتسم به في أثناء حركة التنوير. كما أنه يُعتبر منظّر الصهيونية الثقافية.

وبرغم نقده الاعتماد على القوى الإمبريالية في إقامة الدولة، فقد ساهم خلال إقامته في لندن، في الدفع باتجاه صدور وعد بلفور. ولقد استوطن فلسطين سنة ١٩٢٢، وأقام في تل ابيب حتى وفاته، مع أنه كان مدركاً تمام الإدراك الجوانب اللاأخلاقية في عمليتي الاستيطان والإحلال الصهيونيتين. وهو في دعمه إصدار وعد بلفور واستيطانه تل ابيب، تجاهل تماماً أن العمل على إعادة اليهود إلى فلسطين وتجذّرهم فيها، باعتبارهم في رأيه شعباً عضوياً منبوذاً في أوروبا، سوف يترتب عليه تحويل شعبها العربي، صاحب الوجود التاريخي والطبيعي فيها، إلى شعب عضوي منبود والدفع باتجاه إقصائه عنها، مقدّماً بذلك المثال الواضح للصهيوني مدّعي الليبرالية أو اليسارية الذي يناقض وجوده على الأرض العربية خطابه الليبرالي واليساري.

رابعاً: بياليك، واستهداف إحياء «تراث قومي صهيوني»

تفرّد الشاعر حاييم نخمان بياليك عن آباء الصهيونية الأوائل باهتمامه بالتلمود ودوره التثقيفي، مستهدفاً إحياء «تراث قومي صهيوني» يشد اليهود المعاصرين إلى الماضي السحيق. ونظر إلى إحياء التلمود كشرط للإحياء القومي اليهودي. وعليه حاول تقريب التلمود بشقيه «الحلقا» (الشرعي) و«الهجادا» (القصصي) إلى أذهان اليهود المعاصرين. وقد ذهب إلى تشبيه «الحلقا» بسياج التوراة وردائها في مقالة بعنوان «الحلقا والهجادا» في سنة ١٩١٧. وكرّس السنوات العشر التي قضاها في فلسطين ١٩٢٤ ـ ١٩٣٤ لتنفيذ مشروعه لتنقيح المادة العبرانية الأدبية. وكانت مساهمته البارزة قيامه بنشر «سفر الهجادا» بالتعاون مع رافنسكي، ثم شروعه في نشر «المشنا» الكامل في طبعة جديدة مع شروحات سائغة. «ويُعتبر العمل الذي دشنه بياليك في مجال الأدب التلمودي بمثابة مرحلة هامة وخطوة أساسية على طريق استخدام التلمود للأغراض التربوية الصهيونية وكأداة فاعلة لتحقيق الهدف الصهيوني في الإحياء القومي اليهودي»[٥٤].

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٢١٦ ـ ٢١٩.

خامساً: بن غوريون، والصهيونية العمالية «الاشتراكية»

ما بين ١٩٠٤ ـ ١٩١٤ استوطن فلسطين قطاع واسع من «اليساريين» اليهود الروس، يقدّر بما بين ٣٥ ـ ٤٠ ألفاً، غالبيتهم من أعضاء وأنصار «حزب عمال صهيون»، الذين استفزهم استخدام العمال العرب، ونادوا بإقامة اقتصاد يهودي على أساس التمييز الشوفيني[٥٥]. ولقد عُرف هؤلاء باعتبارهم طليعة الصهيونية «الاشتراكية». وكانت تسع عشرة مستعمرة استيطانية صهيونية في فلسطين، تحت ضغط احتياجاتها المتنامية، وعبء الديون المترتبة على ذلك، قد وضعت نفسها سنة ١٨٨٩ تحت وصاية البارون روتشيلد، الداعم المالي لها. وفي سنة ١٩٠٠ نقل الإشراف عليها إلى «جمعية الاستيطان اليهودية» التابعة للبارون موريس هيرش، التي استخدمت عمالاً وحراساً عرباً لكونهم أقل أجراً، وأكثر تكيفاً مع البيئة، وليس لهم تطلعات استهلاكية كالمهاجرين الصهاينة.

وفي مقدمة منظّري الصهيونية «الاشتراكية» ناحام سيركين، الذي كتب سنة ١٩٠١ مشهّراً بمن سمّاهم «الصهاينة البرجوازيين الرجعيين»، الذين اعتبرهم أنصار «الاستيطان الرأسمالي»، فيما عُرف بِرْ بوروخوف بأنه منظّر «الصهيونية العمالية»، إذ رفع شعار «غزو العمل»، وكان يرى أن على اليهود تفضيل العمل اليهودي. أما بالنسبة إلى العرب أصحاب الأرض التاريخيين، فقد كتب يقول «سيتكفل اليهود المهاجرون بإنماء القوى الإنتاجية لفلسطين وسيندمج السكان المحليون في فلسطين مع الزمن اقتصادياً وثقافياً داخل اليهود»[٥٦]. والصهيونية العمالية في الممارسة العملية استيطانية بالدرجة الأولى، إذ نادت بعودة اليهودي إلى فلسطين ليزرع أرضها بيديه، كي يزيل ما علق بذاته من رواسب العيش خارجها. ورأت في استئجار العمال العرب هدماً للفكرة الصهيونية من أساسها. وهي بهذه المفاهيم العنصرية تُغَيّب المواطن العربي، إذ هي تعمل على الاستيلاء على أرضه وتهجيره منها. وقد اعتمدت الصيغة التعاونية ذات الديباجة الاشتراكية بأن قامت بتوظيف الأموال التي تجمعها بالعمل تعاونياً في أرض مملوكة ملكية جماعية[٥٧].

---

(٥٥) العظم، **الصهيونية والصراع الطبقي**، ص ٧٢ ـ ٧٣، وحصر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ص ١٢١ ـ ١٢٢.

(٥٦) Ber Borochov, *Oeuvres complètes* (Tel-Aviv· [s. n.], 1955), tome 1, pp. 262-263,

نقلاً عن: خضر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ص ١٢٣.

(٥٧) المنظمة البريطانية المناهضة للصهيونية، معد، **التعاون النازي الصهيوني: أخطر وثائق القرن العشرين** (بيروت: دار الكتاب الحديث، ١٩٨١)، ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦.

ويُعتبر دافيد بن غوريون أول من دشن عملياً سياسة «الفصل العنصري» التي اعتمدتها الحركة الصهيونية في فلسطين. وهو يذكر أن العمال العرب هم الذين حملوه صباح ١٩٠٦/٩/٧ من المركب في ميناء يافا إلى البر الفلسطيني، ولكنه لم يتحدث «بأي كلمة عن هذا الاتصال، وعن حقيقة نقله إلى أرض إسرائيل بأيد عربية». وبعد أقل من شهر من وصوله انتُخب عضواً في اللجنة التأسيسية لحزب «عمال صهيون»، ورئيساً للجنة البرنامج السياسي للحزب. وسرعان ما تزعّم الجناح اليميني المطالب باحتلال الأرض والعمل، واعتبار العبرية لغة النهضة الوحيدة، وحصْر عضوية الهستدروت بالعمال اليهود فقط. ونجح في أن يعطي الحزب اسم «حزب العمـال العبريين الاشتراكيين ـ الديمقراطيين في أرض إسرائيل» (عمال صهيون)(٥٨). وقد صُدم عندما تبين أن معظم مستوطني بتاح تكفاه يفضّل العمال العرب. ولم يخف قناعته بأن اعتماد «العمل العبري» يوفر فرص عمل لمهاجرين جدد بأعداد كبيرة. وتوصّل مع آخرين من رفاقه إلى أن يهود اليمن يمكن أن يخلقوا منافسة حقيقية للعمال العرب. وفي سنة ١٩١١ أرسل شموئيل بينالي إلى اليمن لتحفيز يهودها على الهجرة. وقد نجح في تهجير ٢٠٠٠ يهودي يمني قبل نشوب الحرب العالمية الأولى، ولكن آماله خابت بتوقف زخم الهجرة من اليمن «بسبب العنصرية التي عومل بها المهاجرون اليمنيون، ونظرة التحقير والإهانة التي لاقوها في أرض الميعاد»(٥٩).

ولم تطل إقامة بن غوريون في الساحل، إذ أمضى الفترة ما بين ١٩٠٦ ـ ١٩٠٩ في مستوطنة سجرة ـ الشجرة ـ في الجليل مع أعضاء حركة «بارغيورا»، الذين كانوا يسعون لإقامة جيش يهودي. وكخطوة أولى أرادوا القيام بحراسة المستوطنات، التي كان يتولاها حراس من البدو والشركس بصورة رئيسية، فجلبوا السلاح ودرّبوا المستوطنين، وحمل بن غوريون السلاح ووقف حارساً، وشارك في «لجنة الأمن» التي شُكّلت في المنطقة فترة قصيرة من الزمن. وقد سبق ذلك جدل حاد فيما بينه وبين مهاجر اسمه شلومو، كان يرى «أنهم عادوا إلى الأرض الموعودة ليعيشوا في سلام، ولئن أثاروا العرب عليهم فإنه لن يكون هناك سلام على الإطلاق»، فيما أصـر بن غوريون على أن «عالمنا عالم لا تحظى فيها بالاحترام إلا القوة والقوة وحدها»(٦٠).

---

(٥٨) شبتاي تيبيت، **بن غوريون والعرب**، ترجمة غازي السعدي (عمّان: دار الجليل، ١٩٨٧)، ص ٢٢ و٤٧.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٢٨ ـ ٣٠.

(٦٠) هيرست، **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط**، ص ١٧٧.

وبعد أن أرسى بن غوريون قاعدة القوة العسكرية انتقل إلى القدس ليعمل في صحيفة «الوحدة»، الناطقة بلسان الحزب، حيث أخذ يوضح في محاضراته ومقالاته بأن الشعب الذي سيدخل الصهاينة معه في مواجهة قوية، من أجل ما يدّعونه من حقوق «قومية» و«تاريخية»، إنما هو الشعب العربي. وبعد الانقلاب العثماني سنة ١٩٠٨ شعر بأن الأبواب فُتحت للأقليات والقوميات المختلفة في الإمبراطورية العثمانية، وأنه في هذا الصراع المتعدد القوميات سيفوز من يكون منظّما بما فيه الكفاية وموحَّداً، ويدافع بحزم عن حقوقه. وكتب محذّراً: «نشاهد اليوم مجموعة من الصحف التي تصدر في البلاد وسورية ومصر، وكلها تحاربنا. وإن تلاميذ نجيب عازوري يوجّهون غايتهم مخاطبين الشعوب العربية والحكومة التركية»[٦١].

ولم يكن بن غوريون والمنظّرون للفصل العنصري مبتدعين، ولا هم جاءوا بما يناقض الفكر الصهيوني. فالفصل العنصري واعتماد السياسات المعادية للمواطنين «المحليين» في صلب استراتيجية مشاريع الاستعمار الاستيطاني الأوروبي التي أفرزتها التجارب الاستعمارية الأوروبية. ولقد تأسست الدعوة الصهيونية على إنكار وجود الشعب العربي في فلسطين، كما يعبّرعن ذلك شعار «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض». وفي بيان زيف الادعاء الاشتراكي كتب ديفيد هيرست: «كان المستوطنون اشتراكيين يؤمنون إيماناً عميقاً بالمثال الشيوعي، إلا أنه كلما عمق إيمانهم بهذه الفكرة زاد ضيقها في التنفيذ العملي، ولم تكن اشتراكيتهم تشمل من حولهم من غير اليهود. وصحيح ان هذه الاشتراكية كانت تندد بالاستعمار الأوروبي التقليدي، الذي كان يُعتبر في كثير من الأحيان أمراً شائناً من الوجهة الخُلُقية إلا أنها كانت مكسوة بلون كثيف من العقلية الاستعمارية التي كانت أكثر سوءاً في الأثر العملي، إن لم يكن في المقصد، إذ إن هذه الاشتراكية لم تسع عامدة إلى استغلال الأهلين إلا أنها سعدت بحرمانهم من مصادر رزقهم ثم جرّدتهم في النهاية من بلادهم»[٦٢]. ويُعتبر ديفيد بن غوريون أول من دشّن عملياً سياسة الفصل العنصري بتزعمه الدعوة لرفض تشغيل العمال العرب في المزارع الصهيونية، وتأكيده الالتزام الصارم بمبدأ «العمل العبري» باعتبار ذلك سبيل توفير فرص العمل لمهاجرين جدد، ولحمل العرب على الهجرة طوعاً من أرض آبائهم وأجدادهم، والالتزام بوصية هرتزل بمنع فقراء العرب من العمل في المشاريع الصهيونية.

---

(٦١) تيبيت، **بن غوريون والعرب**، ص ٣١ ـ ٣٢.

(٦٢) هيرست، المصدر نفسه، ص ١٧٥.

سادساً: حاييم وايزمان، والصهيونية العامة (أو الصهيونية العمومية)[٦٣]

ولد حاييم وايزمان في روسيا سنة ١٨٦٤. وكان والده من مؤيدي الاستنارة اليهودية إلا أنه تلقى حتى الحادية عشرة تعليماً دينياً تقليدياً. وبعد نيله الدكتوراه في الكيمياء من ألمانيا سنة ١٨٩٩ عمل مدرّساً في سويسرا، ثم ألمانيا، وانتهى سنة ١٩٠٤ أستاذاً في جامعة مانشستر، حيث ساهم في تشكيل الحركة الصهيونية في بريطانيا. ويُعَد بين الذين طالبوا بإدخال ديباجة إثنية على الحركة الصهيونية، ومن الداعين إلى استخدام العبرية في العلوم التكنولوجية، معارضاً الذين كانوا يدعون إلى استخدام الألمانية. كما عُرف بإعجابه بأحاد هعام وأفكاره.

وكان وايزمان من أوائل القادة الصهاينة الذين أدركوا حتمية الاعتماد على القوى الإمبريالية لتنفيذ المشروع الصهيوني. ولأنه أدرك أن المصالح هي البوصلة التي تستهدي بها هذه القوى سعى لتأسيس العلاقة الإمبريالية ـ الصهيونية على قاعدة المصالح المتبادلة. وقد رأى أن الإمبريالية البريطانية تحتاج إلى قاعدة تخدم أهدافها الاستراتيجية في المشرق العربي، وأن الدولة اليهودية هي القاعدة الرخيصة التي لا تستطيع بريطانيا أن تجد صفقة أفضل من توظيفها للمشروع الصهيوني في خدمة طموحاتها الإمبريالية. وفي المؤتمر الصهيوني الثامن سنة ١٩٠٧ اقترح تبنّي ما سمّاه «الصهيونية التوفيقية»، التي تجمع بين النشاط الدبلوماسي التوطيني، الذي يفاوض الدول الاستعمارية للحصول على «براءة» استيطان في فلسطين، والنشاط الاستيطاني العملي وتطوير الإثنية اليهودية. ولقي اقتراحه قبولاً واسعاً من المؤتمرين بحيث غدت الصيغة التوفيقية هي المعتمدة من قِبَل الحركة الصهيونية.

ومع نشوب الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ قطع وايزمان علاقته بالمنظمة الصهيونية العالمية في برلين التي كانت وثيقة الصلة بالألمان والأتراك سعياً للحصول على «براءة» الاستيطان من حكومة «الاتحاد والترقي» التركية. كما قطع صلته بمكتب الاتصال التابع لهذه المنظمة في كوبنهاغن. وبالمقابل وثّق صلته بالحكومة البريطانية التي كانت برئاسة لويد جورج تضم عدداً من شديدي الحماسة للمشروع الصهيوني. وكانت الأجواء في لندن مهيأة آنذاك لإصدار وعد

(٦٣) المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد**، ج ٦، ص ٢٥٣ ـ ٢٥٥.

بلفور قبل وصول وايزمان إليها ـ حيث كان في سويسرا غداة اندلاع الحرب ـ ومن غير أن يبذل أي جهد في سبيل ذلك.

وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧ ترأس البعثة الصهيونية التي أُرسلت إلى فلسطين لتحديد ما ينبغي عمله لتطوير فلسطين وفق ما نص عليه وعد بلفور. وقد صاحبه في رحلته أورومسبي غور ـ وزير المستعمرات البريطاني فيما بعد ـ كضابط اتصال مع سلطة الاحتلال البريطاني في فلسطين، حيث تيقن من استحالة قبول مواطنيها العرب بالمشروع الصهيوني، وعلى ذلك تبنّى فكرة محاولة تسخير علاقات بريطانيا العربية في الالتفاف على الرفض الشعبي العربي. وكانت أولى محاولاته لقاءه مع الأمير فيصل سعياً للوصول إلى تسوية معه، إذ نظر إليه ممثلاً للحركة القومية العربية الصاعدة. وفي سنة ١٩١٩ ترأس وايزمان الوفد الصهيوني لمؤتمر السلم في فرساي للحصول على اعتراف دولي بوعد بلفور وانتداب بريطانيا على فلسطين كي تتولى تنفيذه.

ويتسم موقف وايزمان من العرب بالعنصرية والتصميم على طردهم من فلسطين ليشيد على أنقاضهم «الدولة اليهودية». ففي رسالة منه إلى بلفور في أثناء الحرب العالمية الأولى ورد قوله: «إن العرب أذكياء وسريعو البديهة في الظاهر، وهم يعبدون شيئاً واحداً فقط ألا وهو القوة والنجاح. وأن على السلطات البريطانية. . . التي تعرف تماماً طبيعة العرب المخاتلة أن تحرص دائماً على ألا يقع شيء يسيء إلى العرب أقل إساءة وإلا فإنهم سيطعنون الجيش من الخلف. وإن العربي سريع في تقدير أي وضع من هذا القبيل، ويحاول الاستفادة منه قدر الإمكان، فهو يصرخ ما أمكنه الصراخ ويحاول الابتزاز ما أمكنه ذلك»[٦٤]. وفي خطاب له في لندن بعد سنتين من صدور وعد بلفور قال: «إنني أؤمن بأن دولة يهودية ستقوم، ولكنها لن تقوم بالتصريحات السياسية وإنما بعَرَق الشعب اليهودي ودمائه (إن وعد بلفور) هو المفتاح الذهبي الذي يفتح لكم أبواب فلسطين ويعطيكم الفرصة لصب كل جهودكم في البلاد. وقد طلب منا أن نحدد رغباتنا فقلنا إننا نريد أن نقيم في فلسطين أوضاعاً سياسية واقتصادية وإدارية تمكّننا مع تطوير البلاد من صب عدد كبير من المهاجرين، وأن نقيم أخيراً في فلسطين مجتمعاً يجعل فلسطين يهودية مثلما أن إنكلترا إنكليزية أو أمريكا أمريكية، وآمل أن تكون الحدود اليهودية لفلسطين عظيمة مثل طاقة اليهود للحصول على

(٦٤) *Palestine Papers, 1917-1922: Seeds of Conflict*, compiled and annotated by Doreen Ingrams (London: J. Murray, 1972).

فلسطين»[٦٥] ويبدو، كما لاحظ ديفيد هيرست «أن المؤرخين الصهيونيين كانوا أكثر فطنة من وايزمان، فقد حُذفت هذه الفقرات الفاضحة من الطبعات المتأخرة للكتاب الذي وردت فيه»[٦٦].

وكان عقد المؤتمرات الصهيونية قد توقف خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، وذلك بعد المؤتمر الحادي عشر سنة ١٩١٣. ويذكر شوفاني أن المنظمة الصهيونية العالمية دعت إلى عقد مؤتمر استثنائي في لندن مطلع تموز/يوليو ١٩٢٠، وأن وفوداً كثيرة من بلدان مختلفة استجابت للدعوة، من أهمها وفد اليهود الأمريكيين الذي ترأسه القاضي لويس برانديز، وكان من أعضائه الصحافي فيلكس فرانكفورتر، والحاخام وايز. ويعدّه شوفاني أهم مؤتمر صهيوني على الإطلاق، حيث إنه كان المؤتمر الأول بعد صدور وعد بلفور والنقلة النوعية التي أحدثها في ميزان قدرات ودور الحركة الصهيونية ورموزها القائدة. ويذكر أن في أثناء المؤتمر نشب خلاف حاد بين وايزمان وبرانديز، الذي لم يخف ضيقه بالأساليب الملتوية التي يعتمدها وايزمان. ولقد تمحور الخلاف حول طبيعة الاستيطان الصهيوني في فلسطين، والصيغة التي يجب أن يأخذها، وشكّل ارتباطه بيهود العالم، وطبيعة الصندوق التأسيسي «كيرين هايسود»، الذي قرر المؤتمر إنشاءه ليكون الذراع المالية للمنظمة الصهيونية العالمية. حيث كان وايزمان ومؤيدوه يصرون على الطابع «القومي» للصندوق، مما يعني وضعه تحت سلطة المنظمة الصهيونية العالمية. وبالمقابل كان برانديز وأنصاره يرون حصر نشاط الصندوق في تمويل مشاريع الاستيطان وعلى أسس رأسمالية، وأن يخضع لسلطة المنظمة الصهيونية الأمريكية باعتبارها الممول الرئيسي للصندوق، فضلاً عن طلبهم إدارة المشروع الاستيطاني بالأسلوب الرأسمالي، الأمر الذي رأى فيه وايزمان وفريقه النهاية الحتمية للمشروع الصهيوني. غير أن المؤتمر رجّح وجهة نظر وايزمان، واختاره رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية[٦٧].

وقد حال دون القطيعة بين القطبين التزام كلٍّ من وايزمان وبرانديز بمشروع الاستعمار الاستيطاني العنصري في فلسطين، وإدراكهما أهمية تكامل الجهود في

---

(٦٥) Chaim Weizmann, *Chaim Weizmann: Excerpts from his Historic Statements, Writings, and Addresses; a Biography*, with introductions by Nahum Goldmann, Moshe Sharett [and] Rose L. Halprin (New York: Jewish Agency for Palestine, 1972), p. 48

(٦٦) هيرست، **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط**، ص ١٨٩ ـ ١٩٠.

(٦٧) شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ص ٣٩٠ ـ ٣٩٣.

سبيل إنجاحه؛ ففي الوقت الذي بادر فيه برانديز فور عودته إلى الولايات المتحدة بكتابة مذكّرة للمنظمة الصهيونية الأمريكية تضمنت قوله: «لقد وصلنا إلى مفترق طرق. فلم تعد حركة دعاوية إلا بالدعاية المنبثقة من فهم الواقع وإنجاز مشاريع ملموسة. إضافة إلى ذلك علينا ألاّ نغفل أن مخططاتنا يجب أن تكون بالصورة التي تستدعي التعاون الكامل من اليهود كلهم. أولئك الذين لا يريدون بناء المنظمة الصهيونية ولكنهم يريدون المشاركة معها في إعمار فلسطين. إن المسؤولية في فلسطين في المستقبل القريب يجب أن تترك للدكتور وايزمان ويهود بريطانيا بصورة رئيسية، ولا يجوز لأي اعتبار أن يسمح بأخذ تلك المسؤولية عن عاتقهم»(٦٨). وبالمقابل عمل وايزمان جاهداً لتوسيع عضوية الوكالة اليهودية بضم عناصر غير صهيونية وذات فعالية، وخاض في سبيل ذلك صراعاً حاداً مع المتشددين من الصهاينة أمثال جابوتنسكي، حتى توجّت مساعيه بالنجاح سنة ١٩٢٩، كما سيأتي بيانه.

ويلاحَظ أن المسيري في الموسوعة لم يأت على ذكر المؤتمر الاستثنائي في لندن سنة ١٩٢٠، وإن كان تناول الخلاف فيما بين وايزمان وبرانديز حول طبيعة الاستيطان الصهيوني ومهمة الصندوق التأسيسي في تأريخه للمؤتمر الثاني عشر، الذي عُقد في كارلسباد في تشيكوسلوفاكيا بين ١ ـ ٤/ ٩/ ١٩٢١. ويذكر أن وايزمان وقف بصلابة وراء أشكال الاستيطان العمالية الموشاف والكيبوتز، وأنه نجح في عقد تحالف فيما بين الصهاينة العموميين، والعماليين الاستيطانيين، وحزب مزراحي ممثل الصهيونية الإثنية، وأنه بهذا الائتلاف الثلاثي قاد الحركة الصهيونية خلال عهد الانتداب.

وكان وايزمان قد تولى سنة ١٩٢٠ رئاسة الوكالة اليهودية، وهو المنصب الذي احتفظ به حتى نهاية الانتداب وتوليه رئاسة دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨. ولقد تميز منذ تولّى المسؤولية القيادية ببراغماتية واضحة في تعامله مع كل من حكومة الانتداب في فلسطين ووزارة المستعمرات في لندن، فضلاً عن تمتعه بثقة وتأييد الطرفين لانتفاء التناقضات العدائية فيما بين صنّاع القرار الاستعماري البريطاني والحركة الصهيونية، وإدراك الفريقين حاجة كل منهما للآخر، وهذا ما استثمره حاييم وايزمان بكفاءة تذكر له. كما يُذكر له مساهمته في تنفيذ مشروع إقامة

---

(٦٨) Robert John [and] Sami Hadawi, *The Palestine Diary*, with a foreword by Arnold J. Toynbee, 2 vols. (Beirut. Palestine Research Center, 1970), vol 1: *1914-1945*, p. 163,

نقلاً عن: شوفاني، المصدر نفسه، ص ٣٩٢.

الجامعة العبرية في القدس، وتأسيس أهم المعاهد العلمية الصهيونية، الذي يحمل اسم «معهد وايزمان العلمي».

سابعاً: فلاديمير جابوتنسكي و«الصهيونية التصحيحية»

ولد جابوتنسكي في أوديسا في روسيا سنة ١٨٨٠ لأسرة من الطبقة الوسطى، وكان اهتمامه باليهودية هامشياً، ولم يكن يتكلم العبرية في صباه وشبابه وإنما تعلمها على الكبر، وطالب أن تكتب بالحروف اللاتينية. كما أنه لم يبد اهتماماً بجماعة «أحباء صهيون» حين سمع بها. ودرس القانون في سويسرا وإيطاليا، حيث تعلم الإيطالية وتبنّى الرؤى الإمبريالية ورفض كل المُثُل الإنسانية، لدرجة إعلانه أن العالم ساحة صراع، الجميع فيه ضد الجميع، وتأثر بالفكرين الدارويني والفاشي، خاصة أفكار أنطونيو لابريولا عن الإرادة، وأن الإنسان قادر على صياغة المستقبل بإرادته. وقد بدأ نشاطه كصهيوني بحضور المؤتمر الصهيوني السادس سنة ١٩٠٣، وأخذ يطالع أدبيات كبار المفكرين الصهاينة أمثال بنسكر، وهرتزل، وليلينبلوم. وقد حاول تنظيم بعض خلايا الدفاع اليهودية في روسيا، كما أنه أيد مقابلة هرتزل لوزير داخلية روسيا بيليف دون مبالاة بكونه المسؤول عن مذابح اليهود. وعندما عُرض مشروع أوغندا عارضه بقوة من منطلق قناعته بأهمية تأسيس المشروع الصهيوني في منطقة استراتيجية من وجهة نظر القوى الاستعمارية.

وعندما انتقل إلى إسطنبول في أعقاب الانقلاب العثماني سنة ١٩٠٨ تولّى مسؤولية أجهزة الإعلام الصهيونية والصحف باللغتين الفرنسية والعبرية. وفي المؤتمر الثاني عشر سنة ١٩٢١، انتُخب عضواً في اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية. وفي أثناء المؤتمر، وبصفته عضواً في اللجنة التنفيذية، أجرى مباحثات مع مندوب حكومة بتليورا الأوكرانية ـ المسؤولة عن مذابح اليهود ـ يقضي بأن تلحق فرقة يهودية غير محاربة بقوات بتليورا في أثناء زحفها لقتال البلاشفة. وفي سنة ١٩٢٣ انسحب من اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية احتجاجاً على قبولها الكتاب الأبيض لتشرشل سنة ١٩٢٢، وقام بتأسيس منظمة «بيتار» شبه العسكرية المتأثرة بالأفكار الفاشية. وفي سنة ١٩٢٥ أسس «الاتحاد العالمي للصهيونيين التصحيحيين»، وهو منظمة أعلنت التزامها بتنقية الأفكار الصهيونية من الديباجات التي لحقت بما كان قد طرحه هرتزل، أي الصيغة الصهيونية الشاملة قبل تهويدها. وأعلن التصحيحيون في دستورهم أن «هدف الصهيونية هو تحويل أرض إسرائيل، وضمنها شرق الأردن، إلى كومنولث يهودي.. يتمتع بحكم محلي

وأكثرية يهودية ثابتة. . على أن يسود الدولة الاقتصاد الحر، ويتم تأجيل الصراع الطبقي، وقبول التحكيم الإجباري لحسم الخلافات بين العمال والرأسماليين». وقام جابوتنسكي بتأسيس منظمة عمالية منافسة للهستدروت سمّاها «الهستدروت القومي للعمال».

وينطلق جابوتنسكي من الفكر القومي العضوي، والأمة في نظره كيان عضوي مستقل وقيمة مطلقة صافية لا تشوبها أي شائبة. وهي مطلق مكتف بذاته يجب أن تستبعد منها كلّ العناصر الأخرى الدخيلة مثل الدين والاشتراكية. ولأنه كان يرفض الدين اليهودي وإنما يؤمن بحلولية دون إله، فقد صرح بأن «الشعب» اليهودي هو المعبد الذي يتعبد فيه. كما رفض الموروث الإثني كمصدر للهوية مخالفاً في ذلك الصهيونية الإثنية. بل ذهب إلى حد القول بإمكان الاستغناء عن هذا الموروث تماماً باعتبار أن الحضارة الغربية هي الموروث الحضاري لليهود، وأن اليهود مستوعبون تماماً في الحضارة الغربية. ولكنه بعد سنة ١٩٣٢ قال بإمكانية توظيف الدين اليهودي في خدمة الصهيونية.

وكان حابوتنسكي يؤمن بأن لليهود «خصوصية» ذاتية تعود إلى مصدرين: الأول، وضعهم الشاذ في المجتمعات الغربية، والنظر اليهم باعتبارهم شعباً رديئاً يكرهه جيرانه. وكان يرى أن لهم حقاً في ذلك، وبالتالي لم يكن يرفض مقولات معاداة اليهود، وإنما يرى فيها وصفة لصيقة بالحضارة الغربية، بل يعتبرها إيجابية، إذ تولِّد لدى اليهودي إحساساً بشخصيته. وأما المصدر الثاني لخصوصية اليهود فكونهم «عرْقاً» سيداً متميزاً. وتأسيساً على اعتباره اليهود شعباً عضوياً مرفوضاً في أوروبا، فالحل للمسألة اليهودية في رأيه يكمن في إجلاء ملايين اليهود إلى فلسطين ليفرضوا أنفسهم بالقوة كأغلبية يهودية.

ولم يكن جابوتنسكي يعتقد أن القدرات والجهود الذاتية للحركة الصهيونية ذات جدوى في تحقيق المشروع الصهيوني، ما لم تُدعم من الدول الغربية، بما في ذلك الدول التي تضطهد اليهود. وكان موقناً بأن بريطانيا، باعتبارها القوة الاستعمارية الأعظم، هي الحليف العضوي للحركة الصهيونية بفعل تماثل المصالح بينهما تماثلاً كاملاً. ولكنه كان في الوقت ذاته يدعو إلى ممارسة ضغط دولي على بريطانيا لتعجِّل في تنفيذ المشروع الصهيوني، وذلك بالبحث عن حليف غير بريطانيا، وتأسيساً على هذا الفهم سعى إلى لقاء موسوليني. وقد دفعته عنصريته وإيمانه بتفوق الأعراق «الراقية» على الأجناس «المتخلفة» إلى النظر للاستعمار بإيجابية. وحيث إن اليهود في نظره «عِرق» سيد ومتفوق، فيما العرب «جنس»

متخلّف لا حقوق لهم، ولا مفر من استخدام العنف العسكري ضدهم لإقامة دولة صهيونية على ضفتي الأردن. وقد نادى بتشكيل فرقة يهودية تقاتل إلى جانب الحلفاء على الجبهة الفلسطينية خلال الحرب العالمية الأولى. وقصد الإسكندرية لهذه الغاية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٤، ليؤسس مع جوزف ترمبلدور «فرقةالبغالة الصهيونية» التي عملت إلى جانب الإنكليز خلال الحرب العالمية الأولى. وعندما أجازت الحكومة البريطانية سنة ١٩١٧ تشكيل الفرقة ٢٨، تطوع فيها وأصبح قائدها.

كما لعب جابوتنسكي دوراً أساسياً في تنظيم كتائب من الهاغاناه سنة ١٩٢٠، وهي الكتائب التي تسببت في صدام احتفالات موسم النبي موسى في نيسان/ أبريل من السنة نفسها، وحُكم عليه بسببها بالسجن ـ كماسيأتي بيانه ـ . وكان يدعو لما سمّاه «الردع النشط» ضد العرب. ومن وحي أفكاره تشكّلت منظمة «الإرغون» التي مارست الأعمال الإرهابية منذ تأسيسها. ولقد كان مؤمناً بكلّ الأفكار والطروحات الصهيونية، ولكنه تميّز بخروجه على الخطاب الصهيوني المراوغ، إذ كان يرفض العمل بصمت وعدم الإفصاح عن الأهداف الصهيونية، وطالب بإعلان أن غاية الصهاينة إقامة دولة يهودية. ويعتبر مؤسس الحركة التصحيحية «اتحاد الصهاينة التصحيحيين» التي حددت برنامجها في: إقامة دولة صهيون على ضفتي الأردن، ورفع أية قيود على الهجرة إلى فلسطين، ومصادرة جميع الأراضي المزروعة والخاصة في فلسطين، ووضعها تحت تصرف الحركة الصهيونية[٦٩].

وكان هدفه، كما يقول كاتب سيرته، «واقعياً صارماً، فإيجاد أغلبية يهودية في فلسطين لا بد أن يتم ضد رغبات الأغلبية العربية الموجودة حالياً في البلاد، ولا بد من وجود جدار حديدي، من القوات اليهودية المسلحة، لحماية عملية تحقيق الأغلبية اليهودية. وكانت غايته من تشكيل «الفيلق اليهودي» احتلال فلسطين بعد أن يحتلها الإنكليز، ثم القيام بطرد العرب «وتوطينهم في البلاد التي يقال إن أسلافهم هاجروا منها إلى فلسطين قبل قرون»[٧٠].

---

(٦٩) المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد**، ج ٦، ص ٢٥٨ ـ ٢٦٢.

(٧٠) **Joseph B. Schechtman, *The Vladimir Jabotinsky Story*, 2 vols. (New York: T. Yoseloff, 1956-1961), vol. 2: *Fighter and Prophet: The Last Years*, p. 55,**

نقلاً عن: هيرست، **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط**، ص ١٨٦.

ثامناً: الصهيونية الإثنية الدينية والعلمانية[71]

تحتل الهوية موقعاً متميزاً في نظر الصهاينة الإثنويين، بحيث عملوا على تهويد الصيغة الصهيونية الأساسية بأن أسقطوا عليها المصطلحات الحلولية العضوية. وتشتمل الصهيونية الإثنية على فرعين: ديني وعلماني. **فالفرع الأول** يعتبر الدين اليهودي أساس «القومية» اليهودية، والدولة التي سوف تؤسّس من منظور الصهيونية الإثنية يجب ان تكون يهودية شكلاً ومضموناً، فيما يرى **الفرع العلماني** أن الدين أحدَ أبعاد «القومية» اليهودية. وكلا الفرعين ينظر إلى اليهود باعتبارهم «شعباً» يتسم بالوحدة العضوية. وبينما يرى الفرع الديني حلول الإله في الشعب. يرى الفرع العلماني أن تماسك اليهود يعود لروح الشعب.

والصهيونية الإثنية بفرعيها تؤمن بأن اليهود أينما كانوا يمثّلون شعباً متميزاً ذا تاريخ متميز، وحددت مهمتها بتقديم العلاج لمشاكل اليهود بخلق الوعي اليهودي وتطهير الفكر الصهيوني من المفاهيم الاندماجية كافة، والإصرار على هوية يهودية للمشروع الصهيوني. فالدولة التي يريدونها يجب ألاّ تكون دولة يهود فحسب، وإنما دولة يهودية شكلاً ومضموناً، فيما تسعى الصهيونية الإثنية إلى فرض العزلة على اليهود في الخارج حتى يتسنّى تجنيد أعضاء الجماعات اليهودية وراء الاستيطان في فلسطين باعتبارها المركز الروحي المقدس. ولقد احتلت المقام الأول لدى فرعي الصهيونية الإثنية المسائل الثقافية التي توحّد يهود العالم وذات الصلة بعلاقتهم بالدولة اليهودية.

ويلاحظ أنه حين ظهرت الدعوة الصهيونية وبدت رافضة بعمق اليهود واليهودية اعتبرها كثير من اليهود الأرثوذكس والإصلاحيين هرطقة وكفراً وإلحاداً، فيما وطّن الصهاينة أنفسهم على تغيير اليهودية وعلمنتها، وإن لم يعلنوا عزمهم على ذلك. ومما يسّر تحقيق هذا الطموح أن اليهودية كانت تمر بأزمة حادة أواخر القرن التاسع عشر، نتيجة خروج اليهود من الغيتو، وزيادة علمنة المجتمعات الغربية، واتساع حركة الاندماج بين الأجيال اليهودية الشابة. في حين أن الدعوة الصهيونية، برغم هجومها على اليهود واليهودية، استخدمت الرموز اليهودية التقليدية، من عودة اليهود إلى صهيون والأرض المقدسة والشعب المقدس. ولم تكن «دولة اليهود»، التي دعا هرتزل إلى إقامتها لتختلف عن «الغيتو» و«القهال» من حيث إنها دولة يهودية دون أغيار.

---

(71) المسيري، المصدر نفسه، ص ٢٨١ ـ ٢٨١.

وفضلاً عن ذلك كان أعضاء المؤسسة الدينية يلتقون مع الصهيونية في إدراك حدّة معاداة اليهود في أوروبا وخطورة اندماجهم في المجتمعات الأوروبية. وعليه لم يكن عسيراً عليهم تقبّل الصهيونية بصيغتها الأساسية. وبالمقابل رحّب هرتزل بإنشاء حزب ديني وقام بتمويل حزب مزراحي. إذ لم ير تعارضاً حقيقياً بين سعي الصهيونية لإخلاء أوروبا من يهودها وبين الخطاب الإثني الديني، وأنه من المفيد استخدام الدين لجذب اليهود. وقد اتخذ المؤتمر الصهيوني الخامس سنة ١٩٠١ قراراً بتأسيس حركة دينية تساهم في تثقيف اليهود بروح «القومية اليهودية،» وإظهار التلاحم بين القومية والدين.

ولقد أدرك مفكرو الصهيونية الدينية أن علمانية الصهيونية الظاهرة مجرد وهم، وأنها ليست سوى إطار ساهم في إحكام قبضة القيم الإثنية الدينية على الوجدان اليهودي. وقدّروا أن المشروع الصهيوني لا بد وأن يسقط في قبضة الصهاينة الدينيين. وعلى ذلك تعتبر الصهيونية الدينية أنها سوّقت الصهيونية لدى اليهود المتدينين، كما أنها صهينت الدين اليهودي في الوقت ذاته، بحيث لم يعد يختلف عن الصياغة التي طرحها كلٌ من أحاد هعامٍ وهرتزل. وبصدور وعد بلفور جرى تقاسم للأدوار فيما بين الصهيونية العمالية، التي تبنّت الصيغة الإثنية العلمانية، وبين الصهيونية الإثنية الدينية، إذ تولت الأولى النشاط السياسي والدبلوماسي، فيما اختصت الثانية بالإشراف على المدارس الدينية والمحاكم اليهودية وبعض المؤسسات الأخرى.

ولقد تمثّلت الصهيونية الدينية في حركة مزراحي، التي طرحت شعار «أرض إسرائيل لشعب إسرائيل حسب شريعة وتوراة إسرائيل». وفي سنة ١٩٠٤ عُقد أول مؤتمر لها، وفيه تمت صياغة برنامج الحركة الذي نصّ على الالتزام ببرنامج بازل وبالتوراة، وبتنفيذ الأوامر والنواهي، والعودة إلى «أرض الآباء»، والبقاء في المنظمة الصهيونية، ونشر الوعي الديني الإثني.

وبدأت حركة مزراحي نشاطها التثقيفي في فلسطين سنة ١٩٠٨ بإنشاء أول مدرسة. وبعد صدور وعد بلفور بدأت نشاطها الاستيطاني، وقامت بتنظيم دار الحاخامية الأساسية والمحاكم الدينية التي تسيطر عليها. وأقامت أول مستوطنة تعاونية («موشاف») سنة ١٩٢١. ولقد تمكنت الحركة من توسيع دائرة نفوذها من خلال استيعاب أولاد المهاجرين في المدارس الزراعية والفنية التابعة لها، فيما يسّر تفاعلها وتعاونها مع الصهيونية العمالية تميزها بالمرونة والاستعداد للتنازل في الأمور الدينية.

ولقد تأسست في سنة ١٩١٢ حركة «أغودات إسرائيل» (عصبة إسرائيل) كتنظيم ديني معارض للصهيونية، وتكوّنت من ثلاث جماعات أرثوذكسية: ألمانية ومجرية وبولندية. وأعلنت أن برنامجها توحيد «شعب» إسرائيل حسب تعاليم التوراة، وشكّل مؤتمرها التأسيسي «مجلس القيادات التوراتية». وفي سنة ١٩١٩ أقامت لها فرعاً في فلسطين، فيما أنشأت سنة ١٩٢٢ حركة عمالية في بولندا لمنع العمال من الانضمام إلى الأحزاب الصهيونية. وقاطعت بداية المنظمة الصهيونية العالمية والمؤسسات المنبثقة عنها. كما عارضت الاستيطان في فلسطين باعتباره تحدياً للأوامر الإلهية، وعلى ذلك نشطت ضد التحالف الاستعماري ـ الصهيوني، ولم تتردد في التعاون مع العرب في هذا المجال، غير أنها عادت واندمجت في الأنشطة الصهيونية وتعاونت مع المنظمة الصهيونية؛ فأمام لجنة شو سنة ١٩٣٠ صرّح ممثلها بأن وعد بلفور وصك الانتداب يتفقان مع روح الوعد الإلهي بالخلاص.

تاسعاً: الثقافة العنصرية الصهيونية

كلُّ تجارب الاستعمار الاستيطاني السابقة للتجربة الصهيونية اعتمدت ثقافة عنصرية ذات بعدين متكاملين: المغالاة في تعظيم كل ما يتصل بالذات من تاريخ وواقع اجتماعي وقيم وأنماط سلوك، وإضفاء هالة من القدسية على الدور الاستعماري الذي يمارس في أرض الغير، واعتبار أنه إنما يمثل العدالة والخير، بل ويقوم بمهمة رسولية انتُدب لتأديتها في أرض الكفر والشر والانحطاط. وبالمقابل المغالاة في الحطّ من مكانة مواطني الأرض المستهدفة بالاغتصاب، وتبخيس تراثهم الحضاري، وتأصيل النظرة الدونية لهم ولقيمهم وأنماط سلوكهم، واعتبارهم التجسيد الحي للشر والشذوذ والحثالة البشرية الواجب اقصاءها وتطهير الأرض المقدسة الموعودة منها.

والمقصود باعتماد الثقافة العنصرية ذات البعدين المتكاملين اعتماداً سياسياً ـ ثقافياً غائياً تأصيل القناعة لدى عناصر الاستعمار الاستيطاني بسلامة ومشروعية وقانونية ما يغلب على ممارستها من تجاوزات لاأخلاقية ولاإنسانية تجاه أصحاب الأرض الشرعيين. إذ من خلال المغالاة في تمجيد وتعظيم كل ما له صلة بالذات يتعمق الإيمان بقدسية المهمة الاستعمارية في الأرض الموعودة. كما أنه بالحطّ من مكانة الآخر، وتبخيس تراثه، وتشويه صورة واقعه، والتشكيك بصدقية قيمه، ما هو مطلوب لكبت كل شعور إنساني تجاهه. وبهذا تغدو الممارسات اللاأخلاقية واللاإنسانية مبررة في أعين مقترفيها من المستوطنين.

ولقد ساهم توظيف الحركة الصهيونية لأسفار التوراة والتلمود توظيفاً سياسياً في تأسيس الثقافة العنصرية الصهيونية على كمٍّ هائل من النصوص التي تضفي القداسة على كلِّ ما يتصل بالذات اليهودية وتحقّر العرب. فقد جاء في سفر التكوين: ظهر الله لإبراهيم وقال له: «أقيم عهدي بيني وبينك وبين نسلك من بعدك في أجيالهم عهداً أبدياً لأكون إلهاً لك ولنسلك من بعدك. وأعطي لك ولنسلك من بعدك أرض غربتك، كلُّ أرض كنعان مُلْكاً أبدياً وأكون إلههم»(٧٢). وجاء في سفر الخروج: «هكذا يقول الرب: إسرائيل ابني البكر»(٧٣). وورد في التلمود أن «أرض إسرائيل» خُلقت في البدء ثم خُلق بقية العالم(٧٤). وأن نصيب فلسطين تسعة أعشار الحكمة التي تنزّلت على العالم، وأن تسعة أعشار مقادير الجمال اختصت بها القدس، وأن للعرب نصيباً وافراً من الفسق والفجور(٧٥). وأن الرب أعطى بني إسرائيل أرض فلسطين ميراثاً إلى الأبد وأن وجود الكنعانيين (أسلاف العرب) فيها إنما لحراستها حتى يأتي اليهود(٧٦). كما يميز التلمود في الحقوق بين اليهود والآخرين (الأغيار)(٧٧). ويدّعي أن «القدوس تبارك اسمه ندم لأنه خلق الإسماعيليين (أجداد العرب)(٧٨)، وبذلك أضفت التوارة والتلمود القدسية على اليهود باعتبارهم «شعب الله المختار»، وأنشأت رابطة قدسية بينهم وبين فلسطين، واعتبارها إرثاً أبدياً لهم(٧٩).

وفي استعراضه لموقف الديانة اليهودية من غير اليهود يذكر البروفسور إسرائيل شاحاك أن كتاب **حاتانيا** الأصولي الشهير لحركة حباد، أحد أهم فروع الحسيدية، يعتبر غير اليهود مخلوقات شيطانية «ليس بداخلها أي شيء جيد على الإطلاق»، حتى الجنين غير اليهودي يختلف نوعاً عن الجنين اليهودي. كما أن وجود غير اليهودي مسألة «غير جوهرية في الكون، فقد نشأ كلُّ الخلق من أجل اليهود فقط». ويضيف أن الكتاب متداول بطبعات لا تعد ولا تحصى، ويروّج له

(٧٢) **الكتاب المقدس**، «سفر التكوين،» الأصحاح ١٧، الآيتان ٧ ـ ٨.

(٧٣) المصدر نفسه، «سفر الخروج،» الأصحاح ٤، الآية ٢٢.

(٧٤) التلمود، «سفر تعانيت،» ١٠ أ، ص ٤٢.

(٧٥) المصدر نفسه، «سفر كيدوشين،» ٤٩ ب، ص ٢٤٨.

(٧٦) المصدر نفسه، «سفر سيمرا،» ٢٠ ـ ٢٢، و«سفر سنهدرين،» ٥٧ أ، ص ٣٨٨.

(٧٧) المصدر نفسه، «سفر سوكاه،» ٥٢ ب، ص ٢٥٠.

(٧٨) **الكتاب المقدس**: «سفر التكوين،» الأصحاحان ١٥ و١٧، و«سفر الخروج،» الأصحاح ٤، الآية ٢، **والتلمود**، «سفر كيدوشين».

(٧٩) انظر: غارودي، **الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية**، ص ٤٥؛ رزوق، **التلمود والصهيونية**، ص ٢٤١ ـ ٢٥٣، والقشطيني، **تكوين الصهيونية**، ص ٢١.

الحاخام لوبافيتشر م.م. شتورز سوهن، الذي يقود حركة حباد المنتشرة في أنحاء العالم من مركزه في نيويورك، كما تنتشر على نطاق واسع في إسرائيل، في أوساط الجمهور، وفي المدارس والجيش. ويستشهد بعضو الكنيست شالوميت ألوني، التي تقول إن دعاية حباد ازدادت بصورة ملحوظة قبل اجتياح إسرائيل للجنوب اللبناني في آذار/مارس ١٩٧٨ لحثّ الأطباء والممرضين العسكريين على عدم تقديم الإسعافات الطبية إلى «جرحى الأغيار»، المقصود بذلك العرب اللبنانيون والفلسطينيون. كما يذكر البرفسور شاحاك أن عالم الاجتماع والدراسات التوراتية يزحقيل كاوفمان يدافع عن الإبادة الجماعية للأغيار وفق النموذج المذكور في سفر يوشع، وأن الفيلسوف المثالي هوغو شموئيل بيرغمان دعا منذ سنتي ١٩١٤ و١٩١٥ إلى طرد جميع الفلسطينيين إلى العراق[٨٠].

ثم إن الاستعمار الاستيطاني الصهيوني تميّز من كلِّ التجارب السابقة له بأنه فرض على مفكريه وقادته السياسيين مواجهة خمس إشكاليات: إشكالية «معاداة السامية» المتصاعدة في أوروبا، حيث برزت الأفكار الصهيونية الأولى وكان موطن الصهاينة المؤسسين، وإشكالية الموقف من اليهود في مجتمعاتهم الوطنية، وإشكالية اليهود المعادين للصهيونية على اختلاف دوافعهم، وكانوا الأكثرية في أوساط اليهود، وإشكالية تراكمات حياة الغيتو في نفس اليهودي، وإشكالية التصدي لشعب متميّز بتاريخ عريق وتراث حضاري غني، الأمر الذي حتّم أن تكون الثقافة العنصرية ذات خمسة أبعاد خياراً استراتيجياً دائماً ومستمراً في مواجهة إشكاليات واقع موضوعي لم تواجه نظيراً له أي من مشاريع الاستعمار الاستيطاني الأوروبية المصدر السابقة.

ففي نظرتهم لليهود تبنّى المفكرون الصهاينة الأوائل النظرية العرقية التي قال بها بعض مفكري أوروبا مطلع القرن التاسع عشر، إذ اعتبروا اليهود «شعباً عضوياً» متميزاً عرقياً وحضارياً عن المجتمع الذي يوجد فيه. ولأنه منبوذ ومهمّش حيث يقيم لابد من تهجيره إلى الأرض التي ينتسب إليها عضوياً ليحقق فيها إنسانيته على وجه أكمل. ولهذه الرؤية جذرها الديني حيث ورد في التوراة «لأنك شعب مقدس للرب إلهك وقد اختارك الرب لكي تكون له شعباً خاصاً فوق جميع الشعوب الذين على وجه الأرض»[٨١]. ومفهوم «الشعب» يرتبط بمفهوم «الأرض»، فللشعب المختار أرضه المختارة، وبالتالي المقدسة.

---

(٨٠) شاحاك، **الديانة اليهودية وموقفها من غير اليهود**، ص ٤٠ ـ ٤٣.

(٨١) **الكتاب المقدس**، «سفر التثنية،» الأصحاح ١٤، الآية ٢.

ويلاحظ عبد الوهاب المسيري أن العنصرية الصهيونية ترجمت نفسها في شعار «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض». ولإيضاح ما يذهب إليه، يعيد صياغة الشعار على النحو التالي: «شعب (يهودي منبوذ طفيلي لا نفع له في أوروبا لا ينتمي إليها ولا وطن له فيها) بلا أرض (ولذا يجب نقله إلى) أرض (لا تاريخ فيها ولا بشر فهي) بلا شعب». (وإن وجِد الشعب يمكن إبادته أو طرده من وطنه)[٨٢]. وعليه فالصهيونية تدعو إلى عملية اقتلاع وترحيل ذات بعدين متكاملين: اقتلاع اليهود من أرض آبائهم وأجدادهم، وترحيلهم إلى فلسطين لاستعمارها، واقتلاع الشعب العربي وتصفية وجوده الطبيعي والتاريخي في أرض آبائه وأجداده، بصرف النظر عن الوسيلة المتّبعة في إنهاء وجوده الممتد فيها.

ولأن الصهيونية مؤسسة على نظرة عنصرية لليهود، لم يتردد الآباء المؤسسون في قبول التوصيف العنصري الأوروبي لليهود، وبخاصة التوصيف الشائع في أوساط معادى السامية، والمتمثل بالصورة النمطية لليهودي، بتصويره شخصية غير طبيعية، هامشيّة وغير منتجة ولا تتقن غير التجارة، وتجارة المال والمرابآة على وجه خاص. والصورة النمطية ذات وجود ملحوظ في أدبيات بعض كبار المفكرين الصهاينة، كما عند ماكس نوردو ويهودا غوردون[٨٣].

وعدا عن تطابق وجهتي نظر الصهاينة والمعادين للسامية في اعتبار اليهود «شعباً عضوياً»، يستحيل استقراره إلا في الأرض التي ارتبط بها برباط أزلي عضوي، ووجوب طرده من أوروبا وتهجيره إلى تلك الارض، وجد الصهاينة في ظاهرة معاداة السامية وممارسيها القوة المحفّزة لدعوتهم وما يسعون إلى تحقيقه. والتقوا مع معادي السامية في رفضهم المشترك لاندماج اليهود في المجتمعات التي ينتسبون إليها، وتمكينهم من ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية والدينية على قدم المساواة مع مواطنيهم. والثابت أن الصهاينة لم يتصدوا لمعادي السامية، ولم يناضلوا لتمكين اليهود من التمتع بكامل حقوقهم السياسية والمدنية على قدم المساواة مع مواطنيهم.

وبالتقاء الطرفين، معادي السامية والصهاينة، على موقف عنصري تجاه اليهود، تعددت حالات تعاون وتحالف القادة الصهاينة مع غلاة معادي السامية. فهرتزل أبدى استعداده للتعاون مع وزير داخلية روسيا بلييف، كما سبق ذكره،

---

(٨٢) المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية. نموذج تفسيري جديد**، ج ٧، ص ١١٧.

(٨٣) المصدر نفسه، ج ٦، ص ٣٨٩.

وجابوتنسكي تحالف مع الزعيم الأوكراني بتليورا الذي ذبحت قواته الآف اليهود سنتي ١٩١٨ و١٩٢١. وذلك ما تكرر فيما بعد مع النظام النازي الألماني رغم جرائمه بحق اليهود، ثم مع الجماعات الأصولية المسيحية في الولايات المتحدة، المعروفة بعدائها الشديد لليهود.

ولقد عادى الصهاينة اليهود المندمجين وغير الصهاينة من اليهود، ونظروا إلى الاندماج باعتباره «الهولوكوست الصامت». ولم يترددوا في ممارسة العنف ضد المندمجين وغير الصهاينة من اليهود. وبالمقابل كان هناك بين اليهود من تحفّظ على الصهيونية، ومن عاداها وندّد بها، ومن نظر إليها كحركة تهدد مصالحه واستقراره في وطنه، فيما عاداها كثيرون وأدانوها دينياً، وأبرزهم «حاخامو الاحتجاج» في الماضي، وهم مجموعة من الحاخامين الألمان الذين عارضوا المؤتمر الصهيوني الأول ودعوا إلى مقاطعته، واضطروا هرتزل إلى العدول عن عقده في ميونيخ لينعقد في بازل. وفي بيان أصدروه اعتبروا الصهيونية مناقضة لأحلام اليهود .وتُعتبر جماعة «ناطوري كارتا» ـ حراس الهيكل ـ الجماعة اليهودية التي لّما تزل ملتزمة بعدائها للصهيونية ولم تحد عنه. وهي تعتبر الصهيونية منسلخة عن التراث اليهودي، بل تجسد المؤامرة الشيطانية على اليهود[٨٤].

وهناك العديد من الشخصيات اليهودية الدينية والفكرية والاقتصادية المعروفة بعدائها الشديد للصهيونية. والمثال الأشهر ادوين مونتاغو، الذي عارض وعد بلفور واعتبره ينطوي على كراهية اليهود وعداء لهم، ولم ير في اليهود «أمّة». وكبير حاخامي فيينا موريتز غودمان، الذي ردّ على كتيب هرتزل **دولة اليهود** بكتيّب عنوانه **القومية اليهودية** سنة ١٨٩٧ حاول فيه أن يثبت عدم وجود شعب يهودي، وتساءل مستنكراً: أي أكثر اندماجاً، اليهودي الذي يحتفظ بشعائر دينه ويندمج في المحيط الحضاري، أم اليهودي الذي يخرقها كلها ليحتفظ بهوية إثنية لا أساس لها[٨٥].

وتتمثل الإشكالية مع يهود الشتات فيما كان يعانيه غالبيتهم الساحقة من عُقد متعددة، في طليعتها الشعور بالقهر والاستكانة والذلة. وهي المشاعر المتناقضة تمام التناقض مع الطموح الصهيوني لصياغة المستوطن المعتدّ بذاته، المراد به اغتصاب أرض الغير واستغلال أخطائهم، فضلاً عن التطلع إلى تحويل

---

(٨٤) المصدر نفسه، ص ٤١٠ ـ ٤١٥.

(٨٥) المصدر نفسه، ص ٤٢٠.

الشتات والتعدد اليهودي إلى تجانس واندماج وبلورة ثقافة جامعة وملهمة.

ولمواجهة الإشكالية على صعيد الشتات اليهودي، تم التعامل مع أساطير التوارة وحكايات المعبد اليهودي وكأنها حقائق تاريخية مؤكدة. كما اعتُمد تطوير العبرية القديمة من لغة للطقوس الدينية إلى أداة تجانس واندماج. ومنذ بدايات الدعوة الصهيونية التزمت بذلك النهج وسائل الإعلام ومختلف الإبداعات الأدبية، من شعر وقصة ورواية ومقالة ومسرحية ودراسة، وبحيث عملت جميعها، إعلامية وأدبية، وكأنها جوقة واحدة، على إعادة كتابة الأساطير اليهودية وفق الرؤى الصهيونية؛ فجرى تمجيد العزلة التاريخية باعتبارها صموداً في مواجهة عدوانية المجتمعات الأخرى ونجاحاً في مقاومة التماهي بالآخر. كما جرى غرس مفاهيم وقيم وأنماط سلوك متمايزة كيفياً عن تلك التي عُرفت بها غالبية اليهود تاريخياً. ومنذ البدايات الأولى للاستيطان الصهيوني في فلسطين أُعطيت الأولوية لتربية وتنشئة الأطفال والشباب من الجنسين، باعتبار أنهم سيكونون بناة المشروع الاستعماري الاستيطاني وحماته والقائمين على تطويره. وعليه احتل موضوع تربية وتعليم وإعداد الجيل الصهيوني الجديد أهمية لا تقل عن تلك التي أُعطيت لحيازة الأرض والهجرة إليها والاستيطان فيها. وقد انعكس ذلك على إقامة المدارس، ففي سنة ١٨٨٢ وجِد في القدس ٨٣ مدرسة طائفية إسلامية ومسيحية ويهودية تضم ٢٨٥ معلماً ومعلمة، و٣٨٥٤ تلميذاً وتلميذة. وكان بين تلك المدارس ٤٤ مدرسة يهودية تضم ٩٠ معلماً ومعلمة و١٧٠٧ تلاميذ وتلميذات[٨٦]. وبالتالي كان للصهاينة برغم محدودية عددهم في القدس آنذاك ما يزيد على ٥٠ بالمئة من المدارس، وما يقارب ذلك من عدد التلاميذ.

وضمن سياق إعادة بلورة الثقافة وتشكيل الشخصية اليهودية بما يلبي احتياجات الطموح الاستعماري الاستيطاني، حظيت العملية التعليمية بعناية فائقة للغاية، بحيث وضعت منذ البداية قواعد التربية التي جرى اعتمادها في جميع مراحل الدراسة، التي جرى تعميمها في الكيبوتزات وغيرها من أصناف المستعمرات الاستيطانية التي توإلى إنشاؤها. وكان في مقدمة ما اعتُمد ألاّ يوضع الطالب اليهودي أمام خيار فكري بين الصهيونية وسواها. وعليه تأسست التربية، ومنذ بداية الاستيطان، على أن الخيار الصهيوني هو الخيار الاستراتيجي والوحيد في المستعمرات الاستيطانية التي أُقيمت على أرض فلسطين، كما في مراكز تجميع

---

(٨٦) سارة غراهام ـ براون، **الفلسطينيون: التعليم والقمع والتحرير**، ترجمه إلى العربية كفاية للو وعلي للو (الشارقة: [د. ن.، د. ت.])، ص ١٦.

وإعداد المراد تهجيرهم من أوطان آبائهم وأجدادهم، وحيث توفرت للصهاينة إمكانيات العمل. وبالتبعية حصرت الخيارات حول أفضل السبل لتأصيل العقيدة الصهيونية في فكر الطفل ووجدانه. وكان لقصص الأطفال دورها المتميز في عملية التأصيل والتأهيل هذه.

أما الإشكالية مع الشعب العربي في فلسطين وعمقه القومي، فتعود إلى أن الحركة الصهيونية واجهت شعباً متميزاً كيفياً في تراثه وواقعه الاجتماعي ـ الثقافي عن بقية الشعوب التي واجهت الاستعمار الاستيطاني ذا المصدر الأوروبي، بما في ذلك الشعب العربي في الجزائر. إذ إن شعب فلسطين، لظروف تاريخية واجتماعية، تميز بامتلاكه إرادة عصية على الاستلاب لم يمتلكها أي من تلك الشعوب. فهو من ناحية أُولى ينتسب، كشعب الجزائر، إلى أمّة عريقة التاريخ غنية الموروث الحضاري، اتسمت تاريخياً بقدرة فذّة على عدم التماهي بالغزاة، وإنما باستيعاب من يتبقى منهم بعد انحسار غزوهم. وهو من ناحية ثانية تميز من الشعب العربي في الجزائر بأنه جوبه بالاستعمار الاستيطاني الصهيوني في مرحلة بداية تراجع دور الاستعمار الأوروبي وقبل صعود الإمبريالية الصهيوني، فيما كانت الأمة العربية على عتبات يقظة قومية، خلافا لما كانت عليه الحال دولياً وعربياً عندما غزت فرنسا الجزائر سنة ١٨٣٠.

والثابت أن حركات الاستعمار، وبالذات الاستيطانية منها، تفتقد النظرة الموضوعية إلى الآخر الذي تستهدف اغتصاب أرضه، وبالتبعية حرمانه من حقوقه المشروعة، خاصة حق تقرير المصير. ولقد اتسمت النظرة الصهيونية إلى العربي بعنصرية صارخة. ومنذ البداية الأولى للاستيطان الاستعماري في الأرض العربية، غلبت على كلٍ حديث أو إشارة إلى ماضي العرب وحاضرهم مجافاة الموضوعية، وتعميم الصور النمطية الشوهاء والمنفرة. وهذا ما يتضح بجلاء تام في استعراض صورة العربي في القصص العبرية للأطفال.

والصورة الغالبة أن العربي مجرم وقاتل، يحب القتل من أجل القتل. وهو يسرق لأن ذلك من طبعه، ويغدر حتى بأهله وأقاربه، ويبيع نفسه وشعبه وضميره بأبخس الأثمان. وهو من مجموعة الرعاع، ولا يقدّر الاشياء، جبان لا يقدر على الحرب، وهو الأبله الذي لا يعرف كيف يتحدث أو كيف يعرض قضيته بما يقنع الآخرين، ويصدق كل ما يقال له. وهو يكذب، ولا يمكن الاعتماد عليه في أي كلمة يقولها، ولا أي وعد يقطعه على نفسه. وهو قذر في تفكيره وفي جسده. وتغيب في أدب الأطفال الصهاينة وقصصهم صورة الفلاح

العربي تماماً، كما لا يرِد فيها ذكر للمثقف العربي والمدني العربي، فيما الشخصية النمطية للعربي التي يجري إبرازها وبشكل شبه دائم، إنما هي صورة البدوي الدائم الترحال، الذي لا يستقرفي أرض، ولا يعرف الانتماء الوطني(٨٧).

والمستهدف من تشويه صورة العربي على هذا النحو المغالى به نزع احترامه في نظر الطفل الصهيوني. وبنزع الاحترام ينعدم الشعور بالذنب والإحساس بالمسؤولية الأخلاقية في حال اقتراف أي جريمة بحق المواطن العربي، رجلاً كان أو امرأة، عجوزاً كان أم طفلاً رضيعاً، في حين أن غاية حصر الصورة النمطية للعربي بالبدوي الدائم الترحال، الذي لا يشعر بالانتماء إلى الأرض، إضفاء المصداقية على الشعار الزائف «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»، وتبرير اغتصاب أراضي الفلاحين العرب وطردهم منها، ومحاولة إكساب الاستيطان في الأرض العربية المشروعية التي هو فاقدها.

ولم يتوقف الحقن الثقافي عند حدود غرس وتأصيل الثقافة العنصرية في فكر الطفل الصهيوني ووجدانه، وإنما عنيت مختلف صنوف الأدب الصهيوني، ومنذ البدايات، بتأصيل الصورة النمطية الشوهاء للعربي في فكر ووجدان الصهاينة في غالبيتهم الساحقة. ولقد انعكست الثقافة العنصرية وما رسّبته من قناعات في سلوكيات المستوطنين تجاه العرب، لدرجة أن المفكر الصهيوني المؤسس أحاد هعام وجد في ذلك خطراً يهدّد حاضر ومستقبل المشروع الصهيوني. ولم يتردد في نقد الممارسات الصهيونية اللاأخلاقية والاإنسانية تجاه عرب فلسطين.

ومن جملة ذلك ما كتبه قائلاً: «لقد اعتدنا على التفكير والتصرف وكأن جميع العرب قوم بدائيون يعيشون في الصحراء، ولا يرون ولا يفهمون حقيقة ما يجري حولهم. وهذا خطأ فادح لأن العرب، وخاصة سكان المدن منهم، يرون ويفهمون ما نفعله في فلسطين. وإذا كانوا لا يقابلون عملنا بفعل مضاد ويتظاهرون بأنهم لا يلاحظون شيئاً، فذلك لأنهم في الوقت الحاضر لا يرون فيما نفعله تهديداً لمستقبلهم. ولكن إذا ما تطورت الأمور، وبدأ زحفنا الكبير على فلسطين، فإن العرب لن يتخلّوا عن مواقعهم بسهولة. إن المستوطنين اليهود الجدد في فلسطين كانوا عبيداً في التيه، وفجأة وجدوا أنفسهم وسط حرية بلا حدود، بل ووسط حرية لا رادع لها. وقد أحدث هذا التحول المفاجىء في نفوسهم ميلاً إلى

(٨٧) فوزي الأسمر، «الشخصية العربية في قصص الأطفال العبرية التجارية،» ورقة قدمت إلى: **الأبعاد التربوية للصراع العربي الإسرائيلي: وقائع المؤتمر العلمي الذي نظمته كلية التربية بجامعة الكويت** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٤٦٢ ـ ٤٧٥.

الاستبداد، كما هي الحال عندما يصبح العبد سيداً. وهم يعاملون العرب بكثير من العداء والغطرسة، ويمتهنون حقوقهم بصورة فجة وغير مقبولة، ثم يوجهون لهم الإهانات دون مبرر كاف، ويفاخرون بما يفعلون. يتصرفون وكأن العرب كلهم همج متوحشون كالحيوانات دون فهم لحقيقة ما يجري حولهم»[٨٨].

عاشراً: مقولات المؤسسين الصهاينة في ميزان التاريخ والموضوعية

يواجه الباحث في مقولات أوائل قادة الفكر والعمل السياسي الصهيوني، والتصورات الشائعة حولها، أربعة تساؤلات:

الأول: هل كان اليهود أول من عمّر أرض فلسطين، وهل يمكن اعتبارهم شعباً واحداً، أو ينتمون إلى أمة واحدة، بدلالة المصطلح الحديث للشعب والأمة؟ أم أنهم يعودون إلى شعوب وأمم شتى وثقافات متعددة، وأن ليس هناك سلالة بشرية واحدة أو فضاء ثقافي واحد يعود إليهما غالبية اليهود القدامى والمعاصرين؟ وهل يجوز اعتبار فلسطين وطناً تاريخياً لليهود، أم أن ذلك لا يعدو كونه ادعاء مؤسساً على إعادة كتابة التاريخ في ضوء اهتمامات الحاضر ومتطلباته؟

الثاني: هل إن عزلة اليهود، وما عانوه من اضطهاد وتهميش في أوروبا خاصة، يعودان إلى موقف منهم باعتبارهم يهوداً ونتاج ما يعتبره موزس هِس «الغريزة العنصرية» لما يدّعـي أنه «الشعب المختار» الذي لا يذوب، ولا ينبغي له أن يذوب في الشعوب الأخرى؟ أم أن هناك ظروفاً اقتصادية ـ اجتماعية بالدرجة الأولى، تسببت في عزلة اليهود وكثيرغيرهم من الجماعات الاجتماعية المتميزة بخاصية سلالية أو دينية أو مذهبية عن المجتمعات التي تعيش فيها؟

الثالث: هل تعاطى اليهود التجارة، وبخاصة تجارة المال، التي يرجع إليها بدرجة أساسية ما حققوه من مراكز اقتصادية ونفوذ اجتماعي، وبالتالي قدرة التأثير السياسي، إنما يعود إلى خاصية أصيلة لديهم، يتميزون بها من بقية البشر، وذات صلة بتعاليم الدين اليهودي؟ أم أن أوائل اليهود مارسوا الرعي والزراعة، ثم غلب لديهم النشاط التجاري، وأن أولوية التجارة، وبالذات تجارة المال، جاءت في وقت لاحق تاريخياً، وذات صلة بظروف وجود الجاليات اليهودية في الأقطار المختلفة؟

---

(٨٨) هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية**، ص ٦٦، وهيرست، **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط**، ص ١٧٢ ـ ١٧٣.

الرابع: هل إن توظيف مقولة «أرض الميعاد» في تحفيز الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ودعم الإنجيليين، المؤمنين بنبوءات التوراة، المشروع الصهيوني من منطلق قناعتهم بأن تجمّع اليهود في فلسطين المقدّمة التي تتطلبها عودة السيد المسيح الثانية إلى الأرض، يبرران القول بأن شعب فلسطين وأمته العربية في مواجهة إعادة إنتاج أوروبية للحروب الصليبية، والصراع بالتالي ديني الطابع؟ أم أن الأمة العربية في مواجهة استعمار استيطاني عنصري يوظّف القناعات الدينية توظيفاً سياسياً، وهو في توظيفه المقولات الدينية لأغراض دنيوية لا يختلف كيفياً عمّا فعل البابوات أيام غزو الفرنجة، المصطلح على تسميته «الحروب الصليبية»، التي لم تكن حرباً دينية هي الأخرى، وإن صُوِّرت كذلك؟

وفي محاولة الاجتهاد بالإجابة عن التساؤلات الأربعة السابقة، ألاحظ:

١ ـ الثابت تاريخياً، والذي تؤيده معطيات الواقع المعاصر، أن اليهود إنما يعودون إلى أعراق وسلالات تاريخية متعددة، وأن الذين يعود منهم إلى قبائل «الخبيرو» أو «العبيرو» ـ المصطلح على تسميتها «العبرانيين» ـ الذين جاءوا فلسطين ما بين سنتي ١٤٠٠ و١٢٠٠ ق.م. نسبة محدودة للغاية، في حين تعود غالبية اليهود الأشكيناز «الغربيين» إلى قبائل الخزر، التي كانت تقيم حول بحر قزوين وتهوّدت في القرن العاشر الميلادي[٨٩]. وإن أبسط مقارنة لسمات هؤلاء بسمات اليهود الشرقيين تدل دلالة واضحة على انعدام القرابة السلالية بين المجموعتين الكبيرتين من اليهود المعاصرين، فضلاً عن تمايزهما عمن ينتسبون إلى بقية شعوب العالم على اختلاف أصولها السلالية. والفلاشا ـ كمثال ـ ليس في سماتهم ما يدل على قرابتهم لليهود الأشكيناز. وبالنتيجة فإن القول بوحدة الأصل والسلالة قول غير علمي ولا تاريخي.

٢ ـ تشير أحدث الدراسات في تاريخ الشرق القديم إلى أن فلسطين شهدت خلال الألف الثالث قبل الميلاد تمازجاً سلالياً وحضارياً بين جماعات غالبيتها ممن اصطلح على اعتبارها ساميّة. وهي الشعوب والقبائل التي يكاد يجمع المؤرخون على أنها نزحت عن شبه الجزيرة العربية، وكان منها الأكاديون والأشوريون والعموريون والبابليون والكنعانيون واليبوسيون، وغيرهم. وعرفت فلسطين آنذاك العديد من المدن الصغيرة التي خضعت لهيمنة إمبراطوريات

(٨٩) حول يهود الخزر وتهوّدهم، انظر: آرثر كوستلر، **إمبراطورية الخزر وميراثها: القبيلة الثالثة عشر**، ترجمة حمدي متولي مصطفى صالح (دمشق: دار الخليل للطباعة والنشر، ١٩٨٥).

العراق ومصر. وفي أعقاب سقوط الإمبراطورية الأكدية في العراق وانتهاء الدولة القديمة في مصر ملأ العموريون الفراغ في المنطقة في نهاية الألف الثالث وبداية الألف الثاني قبل الميلاد(٩٠).

ويبدو أن الكنعانيين كان لهم الحضور المتميز في مدن وقرى فلسطين آنذاك بحيث عُرفت باسمهم «أرض كنعان» و«بلاد كنعان» وبنى اليبوسيون حصن «يبوس»، الذي يُعتبر بداية استيطان نما ليغدو مدينة بالاسم ذاته، ثم تحول إلى أورسالم، والقدس في النهاية. فيما بنى الكنعانيون شكيم (نابلس) وجازر (قرية أبو شوشة)، وقد وردت أسماء ١١٩ مدينة كنعانية على أعمدة هيكل الكرنك في الأقصر بمصر، مما يدل على قِدَم التفاعل فيما بين الكنعانيين والمصريين، وامتداد نفوذ مصر الفرعونية إلى فلسطين وما وراءها شرقاً وشمالاً، فيما تدل وثائق «أيبلا» المكتشفة حديثاً على عمق وسعة التفاعلات فيما بين مدن بلاد الشام، وبينها وبين كلٍّ من العراق ومصر، كما تؤكد الوحدة الحضارية ـ السلالية واللغوية لشعوب المنطقة، وللأهمية الاستراتيجية لفلسطين باعتبارها حلقة وصل، أو فصل، بين المركزين الحضاريين في مصر والعراق.

وفي القرن الثالث عشر قبل الميلاد، وكنتيجة لضعف الإمبراطوريتين المصرية والحثّية، غزت الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط قبائل من كريت وجزر بحر إيجة، استقرت جماعات منها على سواحل فلسطين الجنوبية عُرفت باسم الفلسطينيين (Phillistines)، والرأي الغالب أنها من أصول ساميّة(٩١) وليست هندو ـ أوروبية، وإن كانت قد اقتبست عادات ومؤسسات وكلمات غير ساميّة(٩٢). وتدعم هذه النظرية بشواهد من الديانة واللغة وأسماء الأشخاص. وكانت قد بلغت قدراً من الحضارة والقوة العسكرية، إذ جلبت معها صناعة السلاح من الحديد كالسيوف

(٩٠) شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ص ٤٧ ـ ٥٥.

(٩١) لم يرد عند المؤرخين القدامى على اختلاف جنسياتهم مصطلح «الشعوب الساميّة». وهو مصطلح حديث ابتدعه المستشرق النمساوي ايشهورن سنة ١٧٨١، نسبة إلى سام بن نوح، الذي يقول سفر التكوين إن الأقوام الذين عاشوا في جزيرة العرب والأقطار المجاورة لها هم من ذريته. غير أن التوراة ليست كتاب تاريخ في نظر علمائه، كما أنه ليست هناك شواهد أثرية تؤيد صحة نسب هذه الشعوب إلى سام بن نوح. وحيث إن غالبيتها نزحت عن جزيرة العرب، وتصلها بالعرب قرابة سلالية ولغوية، فالأقرب للدقة العلمية اعتبارها شعوباً عربية الأصول. كما أوضح ذلك محمد عزة دروزة في كتابه. انظر: محمد عزة دروزة، **تاريخ الجنس العربي**، ٨ ج (بيروت. المكتبة العصرية، [د. ت.]).

(٩٢) **فلسطين: تاريخها وقضيتها ـ المرحلة الثانوية**، سلسلة كتب مدرسية، ٤ (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٣)، ص ٥.

والدروع والخوذ. كما أنها استخدمت العربات في القتال، بحيث سيطرت على الساحل السوري من الشمال إلى الجنوب. وفي حدود سنة ١٠٠٠ ق. م. كان الفلسطينيون قد افتتحوا جميع أراضي فلسطين الحالية، واستوطنوا الساحل الفلسطيني إلى ما وراء جبل الكرمل ومرج إبن عامر، والمرتفعات الشرقية حتى بيسان في غور الأردن الشمالي، وإلى قرب أريحا، كما اقتربوا من أورشليم «القدس». وفرضوا اسمهم على البلاد بحيث صارت تعرف باسم فلسطين. ولم يلبث الفلسطينيون والكنعانيون أن اندمجوا معاً وشكّلوا شعباً واحداً كنعاني اللغة، فلسطيني الاسم والهوية[٩٣].

وما بين سنتي ١٤٠٠ و١٢٠٠ ق.م. غزت فلسطين قبائل عُرفت باسم «خبيرو» أو «عبيرو»، وقد اصطلح المؤرخون على تسميتها «العبرانيين»، وهي جماعات بدوية رعوية مختلطة الأصول بين ساميّة وغير ساميّة. ولقد جرت عادة المؤرخين التوراتيين على ادعاء وجود علاقة بين العبرانيين وفلسطين. كما اعتادوا الخلط بين العبرانيين وبني إسرائيل، إلى حد اعتبار الجماعتين سواء، في عملية تشويه للتاريخ، ذلك لأن العبرانيين شيء وبني إسرائيل شيء آخر. وتأسيساً على ادعاء علاقة العبرانيين بفلسطين والربط التعسفي فيما بين العبرانيين وبني إسرائيل، انتهى المؤرخون التوراتيون، ومن أخذوا عنهم، إلى تسمية فلسطين «أرض إسرائيل». وهذا ما تدحضه المصادر التاريخية المصرية والعراقية والسورية، المؤسسة على ما اكتُشف من آثار الأقطار الثلاثة.

وبينما تذهب الرواية التوراتية إلى أن قبائل بني إسرائيل احتلت أريحا سنة ١١٨٦ ق. م. تقرر المصادر التاريخية أن أريحا في تلك الفترة كانت قرية صغيرة غير مسوّرة «وبالتالي فقصة الأسوار التي انهارت على صوت البوق هي أسطورة خيالية». وفي حدود المعلومات المتوفرة من مصادر متعددة، لم يكن هناك فتح إسرائيلي لأرض كنعان، وإنما تسرب تدريجي لقبائل بني إسرائيل في زمن انكماش السلطة المصرية عن البلاد وانحصارها في المناطق الساحلية والنقاط الهامة على طريق التجارة الدولية، الأمر الذي تسبّب في ترك المدن الكنعانية في منطقة الجبال الوسطى تواجه القبائل الإسرائيلية من غير الدعم المصري، فراحت تسقط بالتدريج في يد الغزاة، الذين تمكّنوا في عصر القضاة (١٢٥٠ ـ ١٠٥٠ ق.م.)

---

(٩٣) عوستاف لوبون، **اليهود في تاريخ الحضارات الأولى**، نقله إلى العربية عادل زعيتر (القاهرة: مكتبة عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٠)، ص ٣٥.

من أن تكون لهم ثلاثة جيوب في الجليل والوسط والجنوب، معزولة بعضها عن بعض بمدن وقلاع كنعانية(٩٤).

وخلال عصر القضاة دخلت القبائل الإسرائيلية في صراع وتفاعل مع الكنعانيين والفلسطينيين، بحيث اقتبست منهم سبل الحياة المدنية، والثقافة الدينية، وأساليب الحكم. وبتولي شاؤول الحكم انتهى «عصر القضاة»، ليبدأ به عهد المملكة، وقد خلفه سنة ١٠١٦ ق.م. داود، الذي احتل القدس من اليبوسيين واتخذها عاصمة. وخَلَفه سليمان، الذي اهتم بالصناعة والتجارة، وبنى الهيكل على الطراز الكنعاني، وعلى أيدي عمال فينيقيين من صور، مما يدل على عمق التفاعلات بين المملكة اليهودية وجوارها الكنعاني والفينيقي.

وحسبما تقول التوراة ـ بلغت الدولة اليهودية أقصى توسع لها على عهد سليمان، إلا أنها لم تشمل سوى منطقة محدودة من فلسطين؛ إذ ظلّ الساحل في معظمه بأيدي الفلسطينيين، كما ظلّ الجزء الشمالي بأيدي الكنعانيين، فيما كانت أغلبية سكان فلسطين كنعانيين وفلسطينيين. وحتى المملكة اليهودية كانت تضم كنعانيين وفلسطينيين وغيرهم من أبناء الشعوب والقبائل المجاورة. ولأن الكنعانيين كانوا الأكثر تقدماً وثقافة اندمج فيهم الذين اختلطوا بهم من الإسرائيليين وأصبحوا في غالبيتهم بعضاً من الكنعانيين. ولم تعمّر مملكة داوود وسليمان سوى ثمانين سنة، إذ انقسمت بعد وفاة سليمان إلى مملكتين: **إسرائيل**، وعاصمتها السامرة، بجوار نابلس، **ويهوذا** وعاصمتها القدس. وتوالت الحروب فيما بينهما، واشتدت فيهما الفتن، حتى وضع الأشوريون سنة ٧٢٢ ق.م. نهاية دولة إسرائيل، ونقلوا أهلها إلى آشور، وأحلّوا محلهم قبائل من الإمبراطورية الآشورية، بعضها آرامية وبعضها عربية الأصول. وفي ٥٧٦ ق.م. احتل نبوخذ نصر الكلداني دولة يهوذا، ودمّر القدس، وحرق الهيكل، وساق الكثير من حكّامها وجنودها وآلافاً من سكانها اليهود إلى بابل، وأصبحت فلسطين ولاية كلدانية.

ويتحفظ د. توماس ل. تومبسون ـ الأستاذ في جامعة كوبنهاغن ـ معهد تفسير الكتاب المقدس ـ على اعتماد الكتاب المقدس مرجعاً لتاريخ فلسطين خلال الحقبة السابقة. وهو يقول: «لقد جرت عادة الإيكولوجيين والمؤرخين والباحثين التوراتيين، منذ وقت طويل على النظر في كتاب العهد القديم باعتباره تاريخاً،

(٩٤) شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ص ٩٠ ـ ٩١.

وذلك إضافة إلى اعتباره موروثاً دينياً تشترك به الأديان الثلاثة: اليهودية والمسيحية والإسلام. وهذا ما زوّد الباحثين الكتابيين بسلطة لا حدود لها. بهذا الخصوص فإني أقول إن كتاب العهد القديم يقدم لنا تاريخاً لا يمكن الوثوق به، وما صرنا الآن نعرفه من تاريخ سورية الجنوبية، وما نستطيع إعادة بنائه اعتماداً على الشواهد الأثرية، يعطينا صورة مختلفة تماماً عن الصورة التي تقدمها الروايات التوارتية لهذه المنطقة»[٩٥]. فيما الباحثان جوناثان ن. تب وروبير ب. تشامان ـ في كتاب **علم الآثار والتوراة**، الصادر عن المتحف البريطاني ـ يقرران أن التاريخ الحضاري الكنعاني لفلسطين امتد دون انقطاع من الألف الثالث قبل الميلاد إلى الاحتلال اليوناني في القرن الثالث قبل الميلاد. كما يؤكدان أنه ليس في آثار المنطقة ما يثبت دخول من يسمون «الآباء الأوائل» فلسطين، ولا «الخروج من مصر»، ولا «غزو فلسطين» من قِبل «الإسرائيليين»، ولا قيام مملكة، أو أي شيء من هذا القبيل[٩٦]. وحول الادعاء بالوعد الإلهي بفلسطين لليهود يلاحظ أستاذ التاريخ اليهودي نورمان كانتور أن ذلك «شيء ينتمي إلى عالم الأدب أكثر مما ينتمي إلى عالم التاريخ». وفي دراسته التاريخية بعنوان **السلاسل المقدسة** يستشهد بما انتهى إليه روبرت ألتر، أستاذ الديانة اليهودية في جامعة بيركلي ـ بقوله: «إن التوراة المتداولة الآن يجب قراءتها بعيون الأدب وليس بعيون التاريخ»[٩٧].

وحول التنقيب عن هيكل سليمان كتب ويليانت درايمبل في كتابه عن القدس بعنوان **المدينة المسحورة** يقول: «كان تقدير العلماء الإسرائيليين أن موقع الهيكل قريب من أسوار مسجد الصخرة، وبدأت الحفريات واستمرت رغم اعتراضات اليونسكو، وعثرت البعثات الإسرائيلية على بقايا معالم أعلنت عنها وهلّلت لها، ثم اضطرت إلى تغطية الاكتشاف، لأن البقايا التي عثر عليها لم تكن إلا آثار قصر لأحد الملوك الأمويين، وهو أمر يدحض الدعاوى اليهودية من الأساس ويكشف أنه ليس هناك ماض ينبني عليه حاضر ومستقبل»[٩٨].

---

(٩٥) **القدس: أورشليم العصور القديمة بين التوراة والتاريخ**، تحرير توماس ل. تومبسون بالتعاون مع سلمى الخضراء الجيوسي؛ ترجمة فراس السواح (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ١٦.

(٩٦) Jonathan N. Tubb and Rupert L Chapman, *Archaeology and the Bible* (London· British Museum, 1990),

نقلاً عن. هيثم الكيلاني، **الإرهاب يؤسس دولة: نموذج إسرائيل** (القاهرة. دار الشروق، ١٩٩٧)، ص ٨١ ـ ٨٢.

(٩٧) الكيلاني، المصدر نفسه، ص ٨٢.

(٩٨) المصدر نفسه، ص ٨٣.

أما عالمة الآثار اليهودية المشهورة د. شولاميت جيفا، أستاذة الدراسات اليهودية في جامعة تل ابيب، فتقول حول الحفريات اليهودية في فلسطين: «إن علم الآثار اليهودي أريد له تعسفاً أن يكون أداة للحركة الصهيونية، تختلق بواسطته صلة تاريخية بين التاريخ اليهودي القديم والدولة اليهودية المعاصرة»، متفقة في ذلك مع عنوان دراسة المؤرخ كيث وايتلام **اختلاق إسرائيل القديمة: إسكات التاريخ الفلسطيني**(٩٩).

وعلى الرغم من تحفّظ العديد من أبرز العلماء المختصين بتاريخ الشرق القديم على اعتماد أسفار العهد القديم مرجعاً تاريخياً، وتأكيدهم أن مرويات التوراة لا تقدم تاريخاً بقدر ما تقدم أدباً دينياً، فإن من منطلق مناقشة مقولات مؤسسي الحركة الصهيونية يمكن قبول الاحتكام لما جاء به العهد القديم على علاّته، ومنه يتضح أن المملكة العبرية ـ كما تذكر أسفار العهد القديم ـ لم تسيطر إلا على جزء محدود من أرض فلسطين، خلال ما يقارب أربعمئة وعشرين سنة فقط من تاريخ فلسطين المعروف الذي يجاوز الخمسة آلاف سنة. ولم يكن الإسرائيليون أغلبية السكان في عموم فلسطين، ولا كانت المملكة اليهودية قاصرة على اليهود فحسب، ولا كانت اليهودية الديانة الوحيدة التي كان مواطنوها يعتنقونها، فضلاً عن أن البلاد لم تأخذ أيّاً من الأسماء التي وردت في العهد القديم: «أرض إسرائيل»، «أرض الميعاد»، «الأرض المقدسة»، وإنما بقيت هذه الأسماء لا ترد إلا عند اليهود(١٠٠)، في حين بقي خالداً الاسم الذي عُرفت به في أثناء سيطرة الفلسطينيين على معظم نواحيـها. وفي ذلك كله ما يدل على محدودية التأثير اليهودي في تاريخ فلسطين وتراثها.

وحين قضى الفرس على بابل، وغدت فلسطين تابعة للإمبراطور قورش سنة ٥٣٩ ق.م. سُمح لمن يرغب من اليهود بالعودة إليها وإعادة بناء الهيكل، إلا أن الأكثرية فضّلت البقاء في بابل، الأكثر حضارة وازدهاراً. وبغزو الإسكندر سنة ٣٣٢ ق.م. غدت فلسطين جزءاً من الإمبراطورية اليونانية. وفي نهاية القرن الثالث قبل الميلاد تبعت فلسطين السلوقيين، خلفاء الإسكندر، ولقد حاول اليهود في القدس الثورة بقيادة المكابيين أوائل القرن الثاني ق.م. فقام الملك السلوقي

(٩٩) هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية**، ص ٦٧.

(١٠٠) عصام سخنيني، **فلسطين الدولة: جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٨٥)، ص ٢٠.

أنطوخيوس الرابع (١٦٧ ـ ١٦٤ ق.م.) بقمع الثورة، وهدْم الهيكل، وإقامة مذبح لآلهة اليونان مكانه.

وفي سنة ٦٣ ق.م. احتل الرومان بقيادة بومبي القدس، فترك لليهود فيها قدراً من الحرية الذاتية في إدارة شؤونهم، كما فعل بالنسبة إلى جميع التكوينات الاجتماعية في المدن التي فتحها في المشرق العربي. ولقد قام اليهود بعدة محاولات للتمرد والعصيان ضد الرومان، كان آخرها العصيان بقيادة باركوخبا (١٣٢ ـ ١٣٥م)، وذلك على عهد الإمبراطور هدريان، الذي قضى على العصيان ودمّر الهيكل، وحوّل اسم أورشليم «القدس» إلى «إيليا كابتولينا»، ومنع اليهود من دخولها. وكان اليهود قد أخذوا يهاجرون خارج فلسطين قبل مجيء الرومان، غير أن هجرتهم تزايدت بعد أن قمع هدريان آخر عصيان يهودي. والجدير بالذكر أن لغة فلسطين في أيام المسيح كانت الآرامية، وبها تكلم وألقى عظاته، فيما كانت اليونانية شائعة في المدن فقط[١٠١].

ويذهب أبراهام ليون إلى «أن توزع اليهود في أنحاء العالم القديم سابق على سقوط القدس بيد الرومان بفترة طويلة، وأن غالبية اليهود في القدس لم يتشردوا بعد هدم الهيكل وسحق التمرد اليهودي على يد السلطة الرومانية. . . وتبين دراسة ليون أن ثلاثة أرباع اليهود كانوا يعيشون خارج فلسطين قبل هدم الهيكل بفترة طويلة، وأن صلاتهم بالقدس لم تكن تتعدى الرابطة الدينية المحض»[١٠٢]. وفضلاً عن ليون يذكر الباحث ليونارد شتاين ـ في كتابه **الصهيونية** ـ أن اليهود استقروا في مناطق عديدة قبل انهيار الدولة اليهودية بزمن طويل. ويقدّر عدد اليهود في فلسطين قبل مجيء المسيحية بفترة قصيرة بسبعمئة ألف نسمة فقط، مقابل أربعة ملايين يهودي في كل أنحاء الإمبراطورية الرومانية في تلك الفترة[١٠٣].

٣ ـ لم يكن اليهود وحدهم الذين عاشوا في حارات يشكّلون غالبية سكانها، مما أسبغ عليها اسمهم. كما لم تكن حارات اليهود (الغيتوات) معزولة عن محيطها،

---

(١٠١) **فلسطين: تاريخها وقضيتها ـ المرحلة الثانوية**، ص ٦ ـ ٧.

(١٠٢) Abram Leon, *The Jewish Question, a Marxist Interpretation* (Mexico City: Ediciones Pioneras, 1950),

نقلاً عن: صادق جلال العظم، **دراسات يسارية حول القضية الفلسطينية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، و Leonard Stein, *Zionism* (London: E. Benn Ltd., 1925), p. 13.

(١٠٣) نقلاً عن: العظم، المصدر نفسه، ص ٢٢ ـ ٢٣.

فضلاً عن أن حالة شبه العزلة تلك لا تعود إلى خاصية يهودية وقاصرة عليهم، ذلك لأن التنظيم الاجتماعي في الإمبراطوريات القديمة كان يتسم بوجود حارات تغلب على سكانها الجماعة المتميزة بخاصية سلالية، أو لغوية، أو دينية، أو مذهبية، أو جهوية. ففي خلال العهد المملوكي كمثال وجِدت في معظم مدن المشرق العربي حارات: الأكراد، والأرمن، واليهود، والنصارى، والمغاربة، والشوام، وغيرهم. وخلال العهد العثماني أعطيت بعض تلك الجماعات، خاصة غير الإسلامية، قدراً من الإدارة الذاتية، إلا أن تلك الحارات لم تكن قاصرة على من هي مسمّاة باسمهم وإنما كانت تضم غيرهم، وبالذات من الأكثرية العربية المسلمة، «غير أن الفكر الصهيوني يتبع الطريقة المثالية الوهمية في تفسير التاريخ، فيصوّر العزلة السابقة التي اتصف بها التركيب الاجتماعي عامة في مرحلة الدولة الاقطاعية اللامركزية مثلاً على أنها مفروضة على اليهود وحدهم، تحمّلوها ببطولة وصبر إلى أن جاءت الصهيونية لتنقذهم»[(١٠٤)].

ولم تكن تلك الحالة مانعة من التفاعل فيما بين مختلف التكوينات الاجتماعية، بما فيها اليهودية، وبخاصة التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولقد توفرت لليهود حرية واسعة لممارسة طقوسهم الدينية وحقوقهم المدنية والنشاطين الاقتصادي والثقافي في فارس والخلافة العربية الإسلامية والإمبراطورية العثمانية. ولم يشاركوا، هم وبقية مواطنيهم من مختلف الانتماءات، في شؤون الحكم التي كانت قاصرة على صاحب السلطان وبطانته، والتي كثيراً ما ضمّت نُخباً يهودية. غير أن التفاعلات الاجتماعية، وبخاصة الزواج، كانت شبه محصورة داخل كل جماعة اجتماعية، مما تسبب في تعزيز أواصر القرابة وتعميق الصلات في أوساط الجماعات المحدودة العدد في المجتمع، كما في تبلور ثقافات أقلوية خاصة في ظل الثقافة العامة القومية الطابع، وبأن تتسم ثقافات «الأقليات» بشعور متناقض تجاه المحيط، إذ هي من ناحية تشعر بالاستعلاء عليه، ومن ناحية أخرى بالدونية تجاهه والخوف منه. وليس هذا الأمر بالقاصر على ثقافة «الغيتو» اليهودي، وإنما هو ملموس عند الآخرين وإن كان أقل حدة، بتأثير كون اليهودية ديناً قبلياً يدفع نحو التقوقع على الذات.

وتعدّدت الشواهد التي توضح أن شرائح اجتماعية يهودية كانت معرضة للانصهار المستمر، وبأعداد كبيرة، في النسيج الاجتماعي الغالب في محيط

---

(١٠٤) المصدر نفسه، ص ٣١ ـ ٣٢.

وجودها. وبالتالي فاليهود لم يكونوا يخضعون منذ القِدم لوضع اجتماعي شاذ، أو يشكّلون فئة غريبة جداً ترفض الاختلاط والاندماج في محيطها. وفضلاً عن ذلك، فإن افتقاد يهود العالم لوحدة الثقافة والقيم وأنماط السلوك، واقتباس غالبيتهم الساحقة ثقافات وقيماً وأنماط سلوك المجتمعات التي ينتسبون إليها، وهو ما ينفي كلَّ المزاعم الصهيونية حول الصمود البطولي لما يسمونه «الشعب اليهودي» في وجه الانصهار والدمج. كما يؤكد انعدام العزلة التاريخية انحصار العبرية في النطاق الديني فحسب، ولجوء اليهود في كل مكان تقريباً إلى التخاطب باللغة الشائعة في المجتمع الذي يعيشون فيه.

٤ ـ لا يعود نشاط اليهود المالي والمصرفي إلى دافع عقيدي ذي صلة بتعاليم الدين اليهودي، وإنما إلى دوافع اقتصادية ـ اجتماعية ذات صلة بظروف المجتمعات والبيئات التي وجدوا فيها، فضلاً عن أنه نشاط حديث نسبياً، ولا يرجع إلى بداية ظهور اليهودية واعتناقها من قِبَل بعض القبائل في المشرق العربي. والثابت أن اليهود تعاطوا الرعي والزراعة والحِرف اليدوية، وأن فقر البيئة العربية التي وجِدوا فيها بداية دفعهم إلى ممارسة التجارة والبحث عن الأسواق الخارجية، تماماً كحال الفنيقيين المعروفين تاريخياً بنشاطهم التجاري وتشكيلهم المستوطنات التجارية في أكثر من مكان في حوض البحر الأبيض المتوسط. ويذكر المستشرق مكسيم رودنسون أن يهود مصر كانوا يحترفون كلَّ المهن الممكنة، وأنهم في فلسطين كانوا فلاحين. وينقل عن فلافيوس جوزيف ـ وهو مؤرخ يهودي كان يعمل في خدمة الرومان ـ قوله: «أما نحن فمن الفلاحين ولسنا موهوبين بشكل خاص في التجارة كالإغريق». ويذهب رودنسون إلى أن تحوّل اليهود إلى تجارة المال في أوروبا جاء متأخراً نسبياً، فهو يقول: «وأثناء الحقبة الواقعة بين القرن السادس والقرن الثاني عشر (الميلاديين) حدث تغيير جذري في بنيان اليهود المهني، وتحوّل الشعب الذي كان يعيش حتى تلك الحقبة على الزراعة والحِرف اليدوية إلى التجارة، مع اهتمام خاص بتجارة المال. ولم يصلوا في هذا المجال إلى القمة إلا قبل أواخر القرون الوسطى.. وحتى أثناء تلك الفترة اقتصر هذا النشاط على بعض المناطق الواقعة شمال الألب ونهر اللوار»[(١٠٥)].

٥ ـ منذ البدايات الأولى لطرح فكرة المشروع الصهيوني تم توظيف الدين، وخاصة «نبوءات التوراة» ومقولة «أرض الميعاد»، لتشجيع الهجرة إلى فلسطين

(١٠٥) الحرية (بيروت) (٤ آب/ أغسطس ١٩٦٩)، ص ١٢، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٣٢ ـ ٣٣.

والاستيطان فيها، إلا أن الحركة الصهيونية لم تنطلق استناداً إلى تعاليم الدين اليهودي، وإنما في تضاد مع أسس العقيدة اليهودية والتفكير الديني اليهودي، الذي يدعو اليهود إلى تقليل وضعهم المأساوي باعتباره عقاباً إلهياً، وأن خلاصهم رهن بمقدم «الماشيح» في آخر الزمن. إذ قامت الدعوة الصهيونية من منطلق اليقين بأن الخلاص إنما يتحقق بالفعل الإنساني وفي الزمن الراهن. وكنتيجة لهذا التوجه العقائدي المضاد، عارضت غالبية الحاخامين الدعوة الصهيونية لسنوات طويلة بعد انطلاقتها الأولى، ولم يقبلوا بها إلا بعد أن حققت نجاحات ملموسة. وفي تأكيد هامشية دور البعد الديني يقول الداعية الصهيوني المعروف موزس هس: «إن المشاكل التي تواجهها الحركة القومية اليهودية ليست ذات طبيعة دينية، بل تتمحور حول نقطة واحدة هي كيفية إيقاظ المشاعر الوطنية في قلوب اليهود التقدميين، وكيفية تحرير الجماهير اليهودية عبر ذلك من المشكلة المميتة للروح»[١٠٦].

وهذا ما يؤكده هرتزل، الذي نظر إلى الصهيونية باعتبارها الحركة القومية للبرجوازية اليهودية الصاعدة في أوروبا. فقد كتب يقول: «أنا أعتبر أن المسألة اليهودية ليست مسألة اجتماعية أو دينية، مع أنها تتخذ هذين الطابعين وغيرهما في بعض الأحيان؛ إنها مسألة قومية. ولإيجاد حلٍ لها يجب علينا أن نجعل منها قضية سياسية دولية تجتمع الدول المتحضرة لمناقشتها وإيجاد حل لها». ويضيف موضحاً أن «نقطة التمركز الرئيسية للمسألة اليهودية هي البرجوازية اليهودية، باعتبار أن اليهود هم من البرجوازيين». . . و«لقد تحولنا في الغيتو، بصورة تلفت النظر إلى شعب برجوازي، ثم خرجنا من الغيتو لنشكّل منافساً عنيداً للطبقة الوسطى، بعد أن تحررنا وجدنا أنفسنا مقحمين في أوساط البرجوازية. . . البرجوازية المسيحية التي لن يضيرها إلقاؤنا إلى الاشتراكية كقربان للسلام، مع أن ذلك لن يجديها نفعاً»[١٠٧].

وكان وما زال بين أبرز قادة ومفكري الحركة الصهيونية من يصدق في توصيفهم مصطلح «اليهودي اللايهودي»، والمراد بذلك اليهودي مولداً ونشأة

---

(١٠٦) Moses Hess, *Rome and Jerusalem*, traduit de l'original allemand par Anne-Marie Boyer-Mathia, présenté et annoté par Alain Boyer, préface de Simon Schwarzfuchs, présences du judaïsme, 38 (Paris A Michel, 1981), p. 144,

نقلاً عن: العظم، **الصهيونية والصراع الطبقي**، ص ١٢٥.

(١٠٧) هرتزل، **دولة اليهود: محاولة لإيجاد حل حديث للمسألة اليهودية**، ص ٤٤.

الذي تخطّى حدود اليهودية، لأنه وجدها ضيقة ومقيّدة إلى أبعد الحدود، وتطلّع إلى مثل وإنجازات تتخطاها، وبرغم ذلك لم ينعتق من إسار مؤثرات المولد والنشأة. والذين اعتنقوا الصهيونية من «اليهود اللايهود» ـ وهرتزل مثالهم الأبرز ـ فهم في الوقت الذي فارقوا اليهودية كدين، وغدوا علمانيين، بل وملحدين في غالبيتهم، إلا أنهم لم يفارقوا التاريـخ والروح اليهودية، التي اعتبرت في نظر غالبيتهم تجسيداً لروح «القومية» اليهودية(١٠٨).

ولقد كان ضمن الصفوف الأولى للحركة الصهيونية، ومنذ البداية، رموز قائدة من المتدينين والعلمانيين والملحدين، رغم التناقضات الحادة فيما بينهم على صعيد الموقف من اليهودية كدين، مما أعطى الحركة مظهراً ليبرالياً خادعاً، إذ لا يكون ليبرالياً من ينخرط في حركة استعمارية استيطانية عنصرية إجلائية، تضع نفسها عن سابق قصد وتصميم في خدمة القوى الاستعمارية، وفي تناقض عدائي مع الشعب العربي صاحب الوجود الطبيعي والتاريخي في الأرض موضوع الهجرة والاستيطان.

وليس من شك أن بابوات روما الذين دعوا إلى غزو المشرق العربي تحت راية الصليب، فعلوا ذلك من خلال مجمّعات دينية أو قرارات بابوية طالبت بشن الحرب، ولا خلاف أن غزو المشرق العربي كان يتم رسمياً «لأجل قضية الكنيسة»، فضلاً عن أنه في ظل راية السيد المسيح ارتكبت أفظع المجازر بحق عشرات ألوف المسلمين واليهود والمسيحيين الشرقيين باعتبارهم «هراطقة». إلا أن دوافع البابوات كانت دنيوية بالدرجة الأولى؛ إذ كانوا يسعون إلى تأكيد سلطانهم تجاه الأباطرة الجرمان، وإلى انتزاع اعتراف الكنيسة الأرثوذكسية بسلطة بابا روما. وهم في سعيهم لتأكيد سلطتهم لا يختلفون كيفياً عن برجوازيي يهود أوروبا الغربية الذين استهدفوا من الحركة الصهيونية تأمين مراكزهم.

وكانت السنوات القليلة السابقة لغرو الفرنجة (الحروب الصليبية) قاسية جداً في أوروبا، بسبب الفيضانات ووباء الطاعون سنة ١٠٩٤، والجفاف والجوع سنة ١٠٩٥، وهجمات البرابرة والفايكنغ، بحيث كانت حياة الفلاحين بائسة وغير مستقرة. فيما نظر العديد من أبناء الإقطاعيين الشبان للمشرق العربي كمجال

---

(١٠٨) حول «اليهودي اللايهودي»، انظر: إسحق دوتيشر، **اليهودي اللايهودي**، ترجمة ماهر كيالي (بيروت. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الطليعة، ١٩٧١)، ص ١٠ ـ ١١، والمسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد**، ص ٢٩٨.

للظفر بالمراكز الاجتماعية والمكاسب المادية التي كان العُرف، الذي يحصر لقب الأب وتَرِكته بالابن الأكبر فحسب، يقف حجر عثرة أمام طموحاتهم. وبالتالي تم توظيف الدعوة الدينية لتحقيق مصالح وطموحات دنيوية، مما يبرر القول إن «الحروب الصليبية» لم تكن حرباً دينية وإن حملت سماتها(١٠٩). وبالتالي تشابهت إلى حد غير قليل دوافع وغايات التجربتين، الأوروبيتي المصدر، الصليبية والصهيونية، كما تماثلتا في توظيفهما المشاعر الدينية في خدمة المصالح والطموحات الدنيوية.

(١٠٩) خضر، أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم، ص ٥٣ ـ ٥٦.

الفصل الثالث

المؤسسات الصهيونية السياسية والاستيطانيـة والماليـة

آباء الصهاينة الأوائل، كما سبق بيانه، مفكرون أوروبيون، تشرّبوا الثقافة الأوروبية في مرحلة صعود البرجوازية، وغالبيتهم، إن لم يكونوا جميعاً، كانوا نشطاء سياسيين، بل كان بعضهم أعضاء في تنظيمات يسارية. وعلى ذلك لم تكن فكرة التنظيم والمأسسة غريبة أو جديدة عليهم. ولقد انعكس ذلك على المؤسسات التي أقاموها.

وفضلاً عن ذلك، فإن كون المشروع الصهيوني متبنى من قِبَل قوى الاستعمار العالمي كان طبيعياً ألاّ تتعرض المؤسسات الصهيونية لتخريب الأجهزة الاستخباراتية الاستعمارية. وعلى العكس من ذلك أن تحظى برعايتها ودعمها وتمكينها من أداء المهمة الوظيفية التي انتُدب الصهاينة لأدائها في المشرق العربي.

وحين يؤخذ في الحسبان أن يهود آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لم يقيموا منظمات ومؤسسات مثل تلك التي أقامها الصهاينة ذوو المنشأ الأوروبي، يتضح ما تميزت به المنظمات والمؤسسات الصهيونية من دقة التنظيم، وكفاءة الأداء، والقدرة على التواصل والتكيف مع المتغيرات والمستجدات الطارئة. كل ذلك ليس نتاج «العبقرية اليهودية» التي يزعمها البعض ويتصورها البعض الآخر. ولا تعود فقط إلى كفاءة غالبية المؤسسين التي لا تُنكر، وإنما هي أيضاً نتاج ظروف موضوعية وذاتية لم يتوفر مثلها لليهود غير الأوروبيين ولا لنظرائهم العرب. وهذا ما رأيت التنبيه إليه قبل الحديث بإيجاز عن المؤسسات الصهيونية التالية:

أولاً: المؤتمر الصهيوني العالمي[1]

يُعتبر «المؤتمر الصهيوني العالمي» السلطة الصهيونية الأعلى. فهو الذي يرسم الخطوط العريضة لسياسة كلٍ من المنظمة الصهيونية والمؤسسات التابعة لها، وهو الذي يقر التشريعات ويصدر القرارات، وترفع إليه تقارير ومقترحات اللجنة التنفيذية والمؤسسات المختلفة، ويقر الميزانية والسياسات المالية، ويحدّد سياسة المنظمة بشأن الهجرة والتعليم اليهودي. وكان المؤتمر الأول الذي عُقد في بازل بين ٢٩ ـ ١٨٩٧/٨/٣١ قد أقرّ برنامج بازل كاستراتيجية للحركة الصهيونية، كما أقرّ العَلَم الصهيوني. ويظل ما يقرره المؤتمر من سياسات وما يصدره من قرارات ملزماً للمنظمة والمؤسسات كافة، إلى أن يتم تغييرها في مؤتمر لاحق. وكان قد حضر المؤتمر الأول ٢٠٤ مندوبين و٤٦ مراقباً اختارتهم التجمّعات اليهودية المختلفة على أساس جغرافي، من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والجزائر.

وفي المؤتمر الثاني، الذي عُقد في بازل بين ٢٨ ـ ١٨٩٨/٨/٣١، تقرر قصر عضوية المؤتمر على دافعي ضريبة «الشيقل». وفيه نوقشت ردة الفعل اليهودية السلبية على المشروع الصهيوني، وطرح هرتزل شعار «كسب الجماعات اليهودية في العالم إلى جانب الصهيونية والاستحواذ على ولائها».

وفي المؤتمر الثالث، الذي عقد في بارل بين ١٥ ـ ١٨٩٩/٨/١٨، تقرر أن يحصر صندوق الاستيطان نشاطه في فلسطين وسوريا. وقد نوقش في هذا المؤتمر مقترح تأسيس «جمعية التخاطب بالعبرية».

وفي المؤتمر الرابع، الذي عُقد في لندن بين ١٣ ـ ١٩٠٠/٨/١٦، اقترح تأسيس شركة «الكيرين كايمت» (الصندوق القومي اليهودي). ولقد احتدم النقاش في هذا المؤتمر بين المتدينين والعلمانيين بشأن المسألة الثقافية، وفيه ناشد هرتزل المختلفين طرح خلافاتهم جانباً والتركيز على المسألة المشتركة.

وفي المؤتمر الخامس، الذي عُقد في بازل بين ٢٦ ـ ١٩٠١/١٢/٣٠، جرى التشديد على الاهتمام بالثقافة اليهودية وفرضها واجباً على كل صهيوني. وبرز في

---

(١) عبد الوهاب المسيري. **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية نموذج تفسيري جديد**، ٨ ج (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩)، ج ٦، ص ٣٣٠ ـ ٣٣١، و**الموسوعة الفلسطينية**، رئيس التحرير عبد الهاشم هادي [و] أنيس صايغ، ٢ قسم في ١٠ مج (بيروت. هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤ ـ ١٩٩٠)، مج ٤، ص ٣٥٨ ـ ٣٦٢.

هذا المؤتمر تيار وسطي، بين العلمانيين والمتدينين، بزعامة حاييم وايزمان ومارتن بوبر، في حين انشق المتدينون بزعامة الحاخام يتسحق رايتس، احتجاجاً على ما اعتبروه اشتداد النزعات الرديكالية والعمالية في المؤتمر، وأسسوا «حركة همزراحي» (المركز الروحي) وإن احتفظوا بعضويتهم في المنظمة الصهيونية العالمية. كما طُرح في المؤتمر مقترح الاستفادة من أموال اليهود غير الصهاينة في تمويل الصندوق القومي لشراء الأراضي في فلسطين.

وفي المؤتمر السادس، الذي عُقد في بازل بين ٢٣/٨/١٩٠٣، اقترح هرتزل قبول العرض البريطاني بإقامة المشروع الصهيوني في أوغندا، فأيد ذلك ٢٩٥ مندوباً من أصل ٥٩٢، وعارضه ١٧٨مندوباً، واتُّفق على إرسال لجنة لدراسة أحوال أوغندا والتحقق من ملاءمتها.

وبعد وفاة هرتزل، عُقد المؤتمر السابع في بازل بين ٢٧/٧ ـ ٢/٨/١٩٠٥ برئاسة دافيد ولفسون. وكانت اللجنة التي ذهبت إلى أوغندا قد أوصت بعدم ملاءمتها. وعليه رُفض مقترح أوغندا بأغلبية كبيرة لمصلحة اعتماد فلسطين المكان الملائم، وليس سواها. وبسبب ذلك انشق بعض مؤيدي مقترح أوغندا بزعامة يسرائيل زانغويل، وأسسوا «المنظمة الإقليمية اليهودية» التي لم تحقق نجاحاً فحُلّت سنة ١٩٢٥. وفي هذا المؤتمر برزت قوة «الصهيونية العملية»، بخاصة بين ممثلي يهود روسيا، الذين دعوا إلى تكثيف الاستيطان وعدم انتظار الحصول على «البراءة» المطلوبة لذلك من الدول العظمى، كما كان يطالب هرتزل. وقد دخل العمليون في صراع مع الملتزمين بأطروحة هرتزل حول «البراءة»، وكان الملتزمون بزعامة رئيس المؤتمر دافيد ولفسون.

وفي المؤتمر الثامن، الذي عُقد في لاهاي بين ١٤ ـ ٢١/٨/١٩٠٧، اعتُمد اقتراح حاييم وايزمان بتنشيط الاستيطان في فلسطين، وتقرر تأسيس «مكتب فلسطين» في يافا. وقد أُنشىء سنة ١٩٠٨ وتولى أرثر روبين الإشراف عليه وإدارته. وفي هذا المؤتمر تكلم ماكس نوردو بعنصرية صارخة مؤيداً الاستيطان الكثيف دون انتظار «البراءة». وكان مما قاله: «الذهاب إلى فلسطين بمثابة الحَمَلَة المعتمدين للمدنية والتحضير ورسالتنا تقوم على توسيع الحدود الأخلاقية لأوروبا حتى تصل إلى الفرات»[٢]. ولقد شهد الاستيطان نشاطاً مكثفاً بعد الانقلاب

(٢) الياس شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ط ٣ (بيروت. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٣)، ص ٣٣٧.

العثماني سنة ١٩٠٨ بفعل ما أبداه حكّام تركيا الجدد من جماعة «الاتحاد والترقي» *من تعاطف مع الصهاينة أوحى لهم بإمكانية التحول عن السياسة العثمانية تجاه* المشروع الصهيوني، كما تقرر في هذا المؤتمر اعتبار العبرية لغة رسمية للحركة الصهيونية.

وفي المؤتمر التاسع الذي عُقد في هامبرغ بين ٢٦ ـ ٣٠/١٢/١٩٠٩، شارك ممثلو الأحزاب العمالية في فلسطين لأول مرة. واستجابة لطلبهم تقرر إقامة مستوطنات تعاونية في فلسطين.

وفي المؤتمر العاشر، الذي عُقد في بازل بين ٩ ـ ١٥/٨/١٩١١، سيطر الصهاينة العمليون، الذين فاز مرشحهم أوتو وربورغ برئاسة المنظمة اليهودية وأربعة آخرون منهم بعضوية اللجنة التنفيذية.

وفي المؤتمر الحادي عشر، الذي عُقد في فيينا بين ٢ ـ ٩/٩/١٩١٣ سيطر الصهاينة العمليون على المؤسسات المالية. ومما ضاعف من تأثير العمليين تحالفهم مع التيار الذي كان يتزعمه حاييم وايزمان. وللاستفادة من التحولات الدولية التي بدأت مؤشراتها تلوح في الأفق دعا أوتو وربورغ، الرئيس المنتخب للمنظمة الصهيونية العالمية، لما سمّاه «سياسة التغلغل الاقتصادي» لصنع واقع استيطاني وإخضاع فلسطين للنفوذ الاقتصادي الصهيوني، الأمر الذي يكون له تأثيره في المحافل الدولية. وفيه أُخذ باقتراح إقامة جامعة عبرية في القدس.

وبتفجر الحرب العالمية الأولى توقف عقد المؤتمر، ليستأنف في الدورة الثانية عشرة التي عُقدت في كارلسباد في تشيكو سلوفاكيا ما بين ١ ـ ٤/٩/١٩٢١، وفيه تقرر إقامة الصندوق التأسيسي («كيرين هايسود»)، وشراء مرج إبن عامر، وإقامة المستعمرات الاستيطانية فيه. كما تقرر منح أعضاء المنظمة الصهيونية العالمية الذين يعيشون في فلسطين حق اختيار مندوبين بنسبة تعادل ضعف النِسَب المعتمدة في الدول الأخرى. كما قدم فيه وايزمان بصفته رئيس «الوكالة اليهودية»، التي كانت قد أنشئت في فلسطين سنة ١٩٢٠، تقريراً عن النشاطات السياسية للمنظمة خلال سنوات الحرب.

ويتولى «المجلس الصهيوني العام» مهام المؤتمر في غير أوقات انعقاده، وله حق اتخاذ كلّ القرارات اللازمة، ومراقبة تنفيذ القرارات التي اتخذها المؤتمر. وللمجلس الصهيوني العام مجلس رئاسي («بريزيديوم») يتكوّن من الرئيس و١٦ عضواً، يسيّرون أعمال المجلس العام ويمثّلونه في مختلف المسائل والشؤون

الداخلية والخارجية. أما المجلس العام فيجتمع بكامل أعضائه مرة واحدة في السنة، *في موعد لا يتجاوز ٣١ آذار/مارس من كل سنة، موعد انتهاء السنة* المالية للمنظمة الصهيونية.

ثانياً: المنظمة الصهيونية[٣]

أسسها المؤتمر الصهيوني الأول سنة ١٨٩٧ لتكون الإطار التنظيمي الذي يضم جميع اليهود الذين يرتضون برنامج بازل، بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين يضمنه القانون الدولي. والمقصود بذلك تبنّي القوى الاستعمارية مشروع استعمار فلسطين وتوفير متطلبات توطين الصهاينة فيها. ولقد اعتبرت المنظمة الهيئة الرسمية الممثلة للحركة الصهيونية أمام الدول الاستعمارية، والمنوط بها مفاوضة ممثلي هذه الدول السياسيين ورجال الاستخبارات. كما أُريد من المنظمة تولي الإشراف على عملية استعمار فلسطين واستيطانها. ويُنظر إلى تأسيسها كبداية لانتقال النشاط الصهيوني من العمل التسللي إلى العمل المنظَّم على الصعيد الدولي.

ولتمكين المنظمة من أداء مهامها على وجه أكمل، وضبط مسارها، جعل لها الأجهزة الإدارية اللازمة، التي تمثلت في: الرئيس، ونائب الرئيس، ومكتب التوجيه المركزي، واللجنة التنفيذية. وذلك بالإضافة إلى كلٍّ من المؤتمر الصهيوني، السلطة العليا التشريعية للحركة الصهيونية، والمجلس العام، شبه التنفيذي شبه التشريعي، كما سبق بيانه. كما اعتُمد تشكيل أجهزة محلية للمنظمة تُرك تقرير شكلها والعضوية فيها لأعضاء المنظمة في كل بلد بما يلائم ظروفهم الخاصة.

وقد تولى هرتزل رئاسة المنظمة بداية، وكرس جهده لإجراء الاتصالات بالدول الاستعمارية، مستهدفاً أن تكون إحداها راعية المشروع الصهيوني. ولهذه الغاية اتصل بقادة كلٍّ من ألمانيا وروسيا وتركيا وبريطانيا والنمسا ومصر. وبرغم أنه لم يوفَّق بالوصول إلى نتيجة ملموسة، فإن اتصالاته جعلت من «المسألة اليهودية» قضية عالمية، فضلاً عن أنه بذلك حقق قدراً من الاعتراف الدولي بالمنظمة الصهيونية العالمية.

وبعد وفاة هرتزل انتقل مقر رئيس المنظمة من فيينا إلى كولونيا، حيث كان

---

(٣) المسيري، المصدر نفسه، ج ٦، ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤، و**الموسوعة الفلسطينية**، مج ٤، ص ٣٢٨ ـ ٣٣٠.

يقيم رئيسها دافيد ولفسون من سنة ١٩٠٥ ـ ١٩١١. وبتولي أوتو وربورغ الرئاسة انتقل المقر إلى برلين ١٩١١ ـ ١٩٢٠، ثم إلى لندن، مركز الثقل الاستعماري يومذاك، وظلت لندن مقر رئيس المنظمة طوال ترؤس حاييم وايزمان لها بين ١٩٢٠ ـ ١٩٣١، كما في زمن رئاسة ناحوم سوكولوف. وفي سنة ١٩٣٦ نُقل مقر الرئيس إلى فلسطين، مع الإبقاء على مكتب لندن.

ولتنفيذ مخططها الاستعماري الاستيطاني، أنشأت المنظمة مؤسسات مالية أهمها «صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار». وهو عبارة عن مصرف صهيوني تم تأسيسه سنة ١٨٩٩. وفي تحديد مهامه، أشار سوكولوف إلى أنه أُسس على نمط كلٍ من: شركة الهند الشرقية، وشركة هدسون للفراءفي كندا، وشركات التعدين في جنوب أفريقيا. وجميعها شركات استغلالية عملت وفق الشعار الاستعماري «العلم يتبع التجارة ثم كثير من التجارة تتبع العلم». وفي سنة ١٩٠٣ أُنشىء للمصرف فرع في يافا برأسمال قدره ٤٠ ألف جنيه، وفروع أخرى في هولندا وفرنسا، تحت اسم «البنك البريطاني الفلسطيني».

وفي سنة ١٩٠١ أسست المنظمة الصندوق القومي اليهودي («الكيرين كايمت») لتمويل شراء الأراضي في فلسطين. وقد نص قانونه الأساسي على اعتبار الأراضي التي يشتريها ملْكية أبدية لما يسمى «الشعب اليهودي»، لا يجوز بيعها أو التفريط فيها. وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى أنشأت المنظمة سنة ١٩٢١ الصندوق التأسيسي لفلسطين («كيرين هايسود») الذي اختص بتمويل نشاطات الهجرة والاستيطان.

وخلال سنوات الحرب العالمية الأولى مرت المنظمة بحالة من الارتباك والفوضى الإدارية، إذ انقطعت صلة المكاتب المركزية بالوحدات المحلية. فيما تعرضت الأجهزة الصهيونية والمستوطنون في فلسطين لهزات قاسية، تمثلت في حل كثير من الأجهزة وهجرة كثيرين خارج فلسطين. وتواصلت تلك الحال حتى انعقاد المؤتمر الثاني عشر سنة ١٩٢١.

ولم تخلُ مسيرة المنظمة الصهيونية من صراعات ونزاعات بين التيارات السياسية والفكرية المختلفة؛ إذ ما بين المؤتمرين الصهيونيين الأول والسابع ١٨٩٧ ـ ١٩٠٥ احتدم الصراع بين الصهاينة العمليين، دعاة الاستيطان التسللي، المطالبين بتركيز الجهود على البند الأول من برنامج بازل الخاص بالاستيطان في فلسطين، وتيار الصهيونية الدبلوماسية بزعامة هرتزل، الذي كان يرى إعطاء

الأولوية للبند الرابع من البرنامج الخاص بالحصول على «ميثاق» دولي يمنح الاستعمار الاستيطاني لفلسطين مشروعية وحماية الدول الاستعمارية.

إلا أن التناقض بين التيارين ثانوي وليس رئيسياً، والخلاف بين قادتهما تكتيكي وليس استراتيجياً؛ إذ كان كلٌّ منهما ملتزماً ببرنامج بازل، وخلافهما محصور في تباين وجهتي نظرهما حول الوسيلة الأمثل والأسرع والأكثر ضماناً لاستعمار فلسطين واستيطانها. ولقد توصل حاييم وايزمان في المؤتمر الصهيوني الثامن سنة ١٩٠٧ إلى صيغة توفيقية حسمت الصراع. ونجح الصهاينة «العمليون» الاستيطانيون في إحكام سيطرتهم على المؤسسات الصهيونية كافة في المؤتمر الحادي عشر سنة ١٩١٣.

ودار صراع آخر حول إدارة المنظمة ضد الأسلوب الفردي لهرتزل ونهجه، إذ تبنّى جناح قادة حاييم وايزمان وليوموتزكين ومارتن بوبر وغيرهم الدعوة إلى توسيع دائرة المشاركة والاهتمام بالثقافة اليهودية. كما قاد مناحيم أوسيشكين، من خلال اللجنة الروسية ومؤتمرها عام ١٩٠٣، معارضة أسلوب هرتزل في الإدارة، ورفض قبوله الاقتراح البريطاني باستعمار أوغندا. وبتخلّي المؤتمر السابع سنة ١٩٠٥ عن مشروع أوغندا قاد إسرائيل زانغويل انشقاقاً انتهى إلى تشكيل منظمة باسم «المنظمة الصهيونية الإقليمية». كما احتدمت الخلافات بين الصهيونيين العموميين. بينما كان أحاد هعام يقود تيار الصهيونية الإثنية الثقافية.

وبصدور وعد بلفور وتولي حاييم وايزمان رئاسة المنظمة، تبنّت المنظمة برنامجاً من أربعة أهداف رئيسية:

- تعميق الانحياز إلى الحلفاء والمراهنة على انتصارهم.
- السعي إلى وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني.
- العمل في ظل الانتداب ودعمه على تهجير مليون يهودي أو أكثر إلى فلسطين.
- التوجه لإنهاء الانتداب فور التمكن من السيطرة على مقدرات فلسطين.

ولقد سعى وايزمان ومناصروه إلى توثيق العلاقة بالحركة الصهيونية الناشئة في الولايات المتحدة الأمريكية. وتُوجت مساعيهم بعقد مؤتمر صهيوني طارىء في نيويورك بتاريخ ١٩١٤/٨/٣٠ شكّل «اللجنة التنفيذية المؤقتة للشؤون الصهيونية العامة»، برئاسة القاضي لويس برانديز، زعيم الصهاينة الأمريكيين. وتضافرت جهود جناحي الحركة الصهيونية البريطاني والأمريكي على تقريب وجهتي نظر الحكومتين البريطانية والأمريكية فيما يتعلق بالمشروع الاستعماري الاستيطاني

الصهيوني في فلسطين، الأمر الذي توج بإصدار وعد بلفور في ٢/ ١١/ ١٩١٧. وما إن انتهت الحرب في ١١/ ١١/ ١٩١٨ حتى كُثفت جهود المنظمة لانتزاع قرار وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني وبالصيغة التي تضمن إنجاح المشروع الصهيوني.

وتقوم «اللجنة التنفيذية» بالشؤون اليومية للمنظمة من خلال دوائرها المختلفة، للهجرة والاستيعاب والتعليم والثقافة ورعاية الشباب والمالية والإدارة. ويرأس كل دائرة عضو من اللجنة التنفيذية. كما تتولى اللجنة التنفيذية الإشراف على الأرشيف الصهيوني المركزي. وهي مسؤولة أمام المؤتمر والمجلس الصهيوني العام، وتقدم لهما تقارير دورية، في حين يتولى المؤتمر انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية من بين أعضاء المجلس العام.

وتضم اللجنة عدة دوائر وأقسام أبرزها دوائر: الشبيبة والريادة، والتربية والثقافة، والثقافة التوراتية، والخدمات الروحية، والتنظيم والرعاية، والعلاقات الخارجية، والتنمية والخدمات، والاستيطان الزراعي. كما تتبعها أقسام: الطلبة، وقيادة الشباب، والصحافة والعلاقات العامة، والجماعات السفاردية، والتنظيم. ويرأس كلَّ قسم عضو من أعضاء اللجنة التنفيذية.

ثالثاً: الوكالة اليهودية

كان حاييم وايزمان قد شكّل في فلسطين سنة ١٩١٨ «اللجنة اليهودية» لإدارة شؤون التجمع الاستعماري الاسيتطاني الصهيوني «اليشوف»، وذلك باجتهاد شخصي. ولم يصدر بتشكيلها قرار من المؤتمر الصهيوني العالمي، أو أي منظمة دولية. ولإضفاء الشكل الدستوري على اللجنة، وللتوافق مع المباحثات التي كانت جارية لإصدار صك الانتداب، قرر المؤتمر الصهيوني العالمي الثاني عشر، المنعقد في كارلسباد سنة ١٩٢١، تشكيل لجنة تنفيذية خاصة، مستقلة عن لجنته التنفيذية باسم «اللجنة التنفيذية الصهيونية لفلسطين». وقد صدر صك الانتداب سنة ١٩٢٢ متضمناً في مادته الرابعة النص على إقامة «وكالة يهودية»، تعاون في إدارة فلسطين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، «بما قد يؤثر في إقامة الوطن القومي اليهودي ويحمي مصالح السكان اليهود في فلسطين». وللانسجام مع مضمون صك الانتداب، ولإكساب اللجنة الشرعية الدولية، حول الاسم ليغدو «المنظمة الصهيونية العالمية/ الوكالة اليهودية»، وبحيث يدل الشقّ الأول من الاسم الجديد على علاقاتها بالجماعات اليهودية في العالم

ونشاطها الصهيوني، فيما يدل الشقّ الثاني على نشاطها الاستيطاني وتعاملها مع الواقع الفلسطيني[٤].

وكان وايزمان يرى ضرورة توسيع إطار «الوكالة اليهودية» بضم شخصيات يهودية غير صهيونية لعضويتها، مستهدفاً من ذلك جلب اليهود غير الصهاينة إلى حظيرة العمل الصهيوني، بحيث يؤدّي انخراطهم العملي في تعزيز إمكانيات المشروع الصهيوني إلى تشربهم الفكرة «القومية اليهودية»، فضلاً عن مساهمتهم في زيادة حجم الجهود العاملة في إنجاح المشروع. كما قصد من التوسيع ضم الشخصيات اليهودية البارزة، خاصة الذين يحتلون مراكز حساسة ويشغلون مناصب عالية في بلادهم، وإدماجهم في العمل لتهويد فلسطين، بغية تعزيز قدرات الوكالة في تنفيذ المخططات الصهيونية من ناحية، وإضعاف معارضة المعادين لها من ناحية ثانية، فضلاً عن أن اعتراف عصبة الأمم بالوكالة الموسَّعة يجعلها تبدو ممثلة ليهود العالم، ويكسبها قوة في مجال الاتصال بالدول والشخصيات الرسمية العالمية[٥].

غير أن توجُّه وايزمان لضم غير الصهاينة استدعى معارضة صهيونية من منطلق الحرص على طبيعة الوكالة ودورها. وكان من أبرز المعارضين كل من فلاديمير جابوتنسكي وناحوم غولدمان. وأجرى وايزمان ومناصروه حوارات واسعة مع الجمعيات والمنظمات غير الصهيونية، وقام بمفاوضات مع زعماء هذه الجماعات والمنظمات، من أهمها تلك التي تمت مع لويس مارشال، رئيس «اللجنة اليهودية الأمريكية»، وفليكس واربورغ، أحد الزعماء اليهود البارزين في الولايات المتحدة. وقد تتوجت مساعي وايزمان بالنجاح بصدور قرار المؤتمر الصهيوني العالمي السادس عشر سنة ١٩٢٩ بإنشاء «الوكالة اليهودية الموسعة»، وإشراك عناصر غير صهيونية من ٢٦ بلداً، معظمهم من الولايات المتحدة الأمريكية.

وتقرر أن تكون المنظمة مؤلفة من: رئيس، ومحافظ، وأمين صندوق، وأمانة سر عامة، وممثل سياسي، وثماني إدارات: الزراعة، والهجرة، والمالية، والسياسة، والتعليم، والصحة، والتجارة والصناعة، والعمل، والإحصاء. كما

---

(٤) المسيري، المصدر نفسه، ج ٦، ص ٣٣٢ ـ ٣٣٣.

(٥) محمد عبد الرؤوف سليم، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص ٢٥ ـ ٥٠.

أُضيفت إدارة النشر والإعلان، التي تولّت إدارة إذاعة «أخبار فلسطين» اليهودية، وإعداد برامج خاصة لزوار فلسطين من خلال مكتب «الإعلام اليهودي»، كما كانت على اتصال دائم بالرأي العام اليهودي على المستوى العالمي.

ولقد حُددت أهداف الوكالة الرئيسية، بحيث تتفق مع ما جاء في المادة الرابعة من صك الانتداب، وشملت المجالات التالية[٦]:

ـ تشجيع الهجرة.

ـ نشر اللغة العبرية والثقافة اليهودية.

ـ حيازة الأراضي كملْكية أبدية لما يسمى «الشعب» اليهودي.

ـ توظيف العمال اليهود في كلِّ الأشغال بواسطة الوكالة اليهودية وتحت إشرافها، على أن تكون ترقية الاستعمار الزراعي بجهود العمال الزراعيين اليهود.

ـ لتنظيم العلاقة مع المؤسسات الصهيونية القائمة يوضع الصندوق التأسيسي («كيرين هايسود») تحت تصرف الوكالة، بحيث يعينّ مجلس الوكالة مديريه، في حين يحتفظ الصندوق القومي («كيرين كايمت») باستقلاله.

وبموجب دستور الوكالة الموسعة تقرر أن يكون للمنظمة الصهيونية نصف عضوية مجلس الوكالة والأجهزة المساعدة له، وبأن تتولى المنظمة الصهيونية تعيين نصف أعضاء التشكيلات كافة، وأن يكون «المجلس التشريعي» للوكالة من ١٥٠ عضواً، تعينّ المنظمة الصهيونية نصفهم، ويوزَّع النصف الآخر على الجمعيات اليهودية غير الصهيونية بنسبة أعداد اليهود في مختلف البلدان، مع تخصيص ٣٠ مقعداً ليهود الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن في الممارسة العملية لم يتم الالتزام بمبدأ المناصفة؛ إذ احتفظت القيادة الصهيونية بالأغلبية المطلقة في الوكالة والمؤسسات التابعة لها.

وحُددت مهام المجلس بدراسة المسائل السياسية، ومناقشة واعتماد الميزانية السنوية، ووضع الميزانية التقديرية لفترة العمل التالية، ومناقشة سير عمل المشروع الصهيوني في فلسطين. وينتخب المجلس «اللجنة التنفيذية» من ٤٠ إلى ٦٠ عضواً، كما يعينّ مجلس إدارة الصندوق التأسيسي («كيرين هايسود»)[٧].

---

(٦) المصدر نفسه، ص ٨٩.

(٧) المصدر نفسه، ص ٩٠ ـ ٩٢.

ومارست «اللجنة التنفيذية الصهيونية لفلسطين» نشاطها بموافقة الحكومة البريطانية المنتدبة، وعِلْم عصبة الأمم. وبالتالي قامت بدور حكومة في ظل إدارة الانتداب، التي سميت تجاوزاً «حكومة فلسطين». وحين يؤخذ في الحسبان سيطرة العناصر الصهيونية على مختلف دوائر هذه «الحكومة»، يغدو واضحاً أن حكومة الظل الصهيونية هي التي أُريد لها تولّي إدارة شؤون فلسطين في عهد الانتداب، برغم أن اليهود ـ الصهاينة وغير الصهاينة ـ لم يكونوا حين صدر صك الانتداب يقاربون ١٠ بالمئة من السكان، في حين حُرم المواطنون العرب، أصحاب الأرض الشرعيون، والوجود التاريخي الطبيعي فيها، والذين كانوا يجاوزون ٩٠ بالمئة، من أي مشاركة في إدارة شؤون وطنهم. وذلك بقرار دولي في مخالفة صارخة لحق الشعوب في تقرير مصيرها، ونظام الانتداب الذي صاغته «عصبة الأمم».

رابعاً: منظمة النساء الصهيونية العالمية «ويزو»(٨)

أُنشئت في لندن سنة ١٩٢٠، كفرع للمنظمة الصهيونية العالمية، وبحيث توحّد جهود الحركة النسائية الصهيونية في دعم المشروع الصهيوني. وقد أقر تشكيلها المؤتمر الصهيوني العالمي الثاني عشر سنة ١٩٢١. ومن أبرز مؤسساتها فيرا وايزمان. وقد حصرت مهامها في التربية والتعليم، ورعاية الطفولة، ومساعدة الشباب، وتدريب الفتيات على العمل الزراعي والحرفي والتمريض. كما عُنيت بمساعدة المهاجرات الجديدات على الاندماج في التجمع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، وتشجيع دراسة اللغة العبرية، والأدب المكتوب بالعبرية، وما يسمّى «التاريخ اليهودي». وساهمت المنظمة النسائية في إعداد اليهوديات خارج فلسطين للهجرة إليها، كما في تعزيز نشاطات المؤسسات الصهيونية، ونشاط الصندوقين القومي والتأسيسي، وخصوصاً نشاطهما الاستيطاني، فضلاً عن نشاطها في فلسطين بإقامة أندية الأطفال والفتيات، ومدارس نسائية زراعية وحِرفية، ومراكز رعاية الأطفال.

خامساً: اتحاد مكابي العالمي(٩)

اتحاد شبابي رياضي تعود فكرة إنشائه إلى ماكس نوردو، الذي كان يدعو إلى تحرر اليهود من حالة الترهل والمسكنة والتحول باتجاه بناء اليهودي القوي، المفتول

---

(٨) المسيري، المصدر نفسه، ج ٦، ص ٣٣٩ و٣٤٠.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٣٩.

العضلات. وكانت قد تشكلت أندية شبابية يهودية تحمل اسم «مكابي» تيمناً باسم يهودا مكابي. وقد تجمعت هذه الأندية سنة ١٩٠٣ على يد شابين صهيونيين ألمانيين تحت مسمى «اتحاد الأندية الرياضية اليهودية». وفي سنة ١٩٢١ تشكل «اتحاد المكابي الدولي».

وفي سنة ١٩٢٧ اتخذ اتحاد مكابي مقره في فيينا، ثم انتقل المقر إلى برلين سنة ١٩٢٩، وبقيام النظام النازي سنة ١٩٣٢ انتقل مقر الاتحاد إلى لندن. غير أن النازيين لم يغلقوا أندية المكابي في ألمانيا والنمسا، وعلى العكس من ذلك شجعوها، إذ رأوا فيها مؤسسة تعدُّ الشباب اليهودي للهجرة، فضلاً عن أنها تعمّق لديهم شعورهم بالانتساب إلى «شعب عضوي» ليس له مكان في أوروبا.

سادساً: «الهستدروت»
(الاتحاد العام للعمال اليهود في أرض إسرائيل)[١٠]

سبقت الإشارة إلى شعار «غزو العمل» الذي دعا له بورخوف، منظِّر «الصهيونية العمالية»، وإلى قرار بن غوريون اعتماد سياسة الفصل العنصري في العمل، التي التزمت بها المستعمرات الاستيطانية الناشئة منذ غدا بن غوريون زعيماً مسموع الكلمة في حزب «عمال صهيون» سنة ١٩٠٦. ومنذ شُكّلت أولى النقابات العمالية اليهودية سنة ١٩١١، اقتصرت عضويتها على العمال اليهود وحدهم. وفي ٩/ ١٢/ ١٩٢٠ عُقد في حيفا المؤتمر التأسيسي لـ «الهستدروت» («الاتحاد العام للعمال اليهود في أرض إسرائيل»). ويلاحَظ تميز الهستدروت منذ إنشائه من جميع الاتحادات العمالية الأخرى في العالم بكونه ليس تنظيماً نقابياً للطبقة العاملة للدفاع عن حقوقها، وإنما هو أحد أهم مؤسسات الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين.

وفي تحديد مهام «الهستدروت» بوضوح يقول بن غوريون: «ليس الهستدروت نقابة عمالية، ولا حزباً سياسياً، ولا هو تعاونية وجمعية لتبادل المنفعة. إنه أكثر من ذلك. الهستدروت هو اتحاد الشعب يقوم ببناء موطن جديد، ودولة جديدة، وشعب جديد، ومشاريع ومستوطنات جديدة، وحضارة جديدة. إنه اتحاد للمصلحين الاجتماعيين لا تمتد جذوره إلى بطاقة عضويته الخاصة بل إلى المصير المشترك والمهمات المشتركة لجميع أعضائه في الموت والحياة».

---

(١٠) المصدر نفسه، ج ٧، ص ١٨٢ ـ ١٨٥، و**الموسوعة الفلسطينية**، مج ٤، ص ٥٤٣ ـ ٥٤٤.

ولقد نص قانون إنشائه على أنه يُعتبر أداة الاستيطان وتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وفي مقدمته ورد ما نصه: «إن هدف الاتحاد الموحد لجميع العمال والفلاحين الذين يعيشون بعرق جبينهم دون استغلال جهود الآخرين أن يسير قدماً في عملية استيطان الأرض، وأن يقحم نفسه في كلّ المسائل الاقتصادية والثقافية التي تمس العمل في فلسطين، وأن يبني مجتمع عمال يهودياً هناك». كما أكدت مواد أخرى أن هدف الهستدروت الأساسي إنما هو تحقيق الفكرة الصهيونية، وأنه يعتبر نفسه جزءاً لا يتجزأ من العوامل الأساسية في العمل الصهيوني، وفي وضع الأسس اللازمة لاقتصاد سليم ومزدهر وقادر على امتصاص أكبر عدد ممكن من المهاجرين.

ويلتزم عضو «الهستدروت» بدفع اشتراك يتروواح بين ٣ بالمئة و٥ بالمئة من أجره لصندوق «الهستدروت» المركزي، ثم يلتحق العضو بالاتحاد العمالي الخاص بطبيعة عمله. وبذلك يكون قد انتمى بداية إلى «الهستدروت»، كمؤسسة استيطانية، ثم إلى اتحاد عمالي. وبهذا يشبه «الهستدروت» الأحزاب الصهيونية من حيث كونها مؤسسات استيطانية وأحزاباً سياسية في الوقت ذاته.

ولقد شكّل «الهستدروت» منذ تأسيسه العمود الفقري للاقتصاد الصهيوني. ففي سنة ١٩٢١ أسس مصرف «هابوعاليم» (البنك العمالي)، وبعد سنتين أسس شركة «خفرات هعوفديم (شركة العمال)، كما أنه يمتلك تعاونيات إنتاجية ـ كيبوتز وموشاف ـ وأكبر شركة مواصلات (شركة «إيغد»). كما أن له مؤسساته التعليمية المتخصصة بدراسات لمختلف الأجيال. وغدا «الهستدروت»، نتيجة تعدّد نشاطاته، أكبر مستثمر في التجمع الاستيطاني، وأكبر مستخدم للعمال الصهاينة.

ولم تقتصر مهام «الهستدروت» على الجانب الاقتصادي، وإنما له نشاطه الاجتماعي والثقافي أيضاً. فهو اتحاد للتعاونيات، ومؤسسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهيئة التأمين الصحي، وجمعية لتقديم الخدمات الثقافية والتعليمة. وعلى ذلك تعدّدت أجهزته التنفيذية والإدارية. وتضم لجنته التنفيذية إدارات التنمية، والاستيعاب، والمساعدة المتبادلة، والتوظيف، والتدريب المهني للعمال الأكاديميين، والشؤون الدينية، والشؤون العبرية، والتعليم العالي، والتعويضات.

وكنتيجة للمهام التي يقوم بها «الهستدروت»، لم تقتصر عضويته على العمال، وإنما ضم أيضاً الأغلبية الساحقة من الموظفين في القطاعين العام والخاص، وكلّ أعضاء التعاونيات الزراعية (الكيبوتز والموشاف)، وشرائح واسعة

من الطبقة الوسطى كالأطباء والمهندسين والمحامين والمعلمين والإداريين.

ولا يُعتبر «الهستدروت» مؤسسة رأسمالية تقليدية، إذ إلى جانب امتلاكه المصارف والشركات يساهم المستخدمون والعمال في ملكيته. ولا يمكن اعتباره منظمة اشتراكية بسبب دوره الاستيطاني الاستعماري. ولقد انعكست على «الهستدروت» النزاعات العقائدية والحزبية في التجمع الاستيطاني الصهيوني، فإلى جانب «الهستدروت» الذي تسيطر عليه الحركة العمالية، هناك «هستدروت» للصهاينة التصحيحيين، كما أن هناك آخر للدينيين. غير أن الحركة العمالية هي المسيطرة على ما يمكن اعتباره جسم «الهستدروت»، الأمر الذي يعود إليه نجاحه والدور الكبير الذي لعبه في الاقتصاد الصهيوني زمن الانتداب.

سابعاً: «الكيبوتز»، ودوره في إعادة تشكيل الشخصية اليهودية

لقد واجه القادة الصهاينة الأوائل ليس فقط إشكالية تشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين، وانما أيضاً مشكلة استقرارهم، وتعميق جذورهم في الأرض الجديدة، وإضفاء الطابع اليهودي عليها. وقد انتهى أولئك القادة إلى القناعة باستحالة ذلك دون خلق شريحة زراعية عريضة، من خلال إقامة مستوطنات زراعية فيما تتم حيازته من الأرض. وجرى اعتماد مؤسسة «الكيبوتز»، فيما نُظر إلى العمل الزراعي باعتباره رمز التحول القومي اليهودي.

وكلمة «كيبوتز» في العبرية تعني «التجمع»، وقد وردت الكلمة في مصطلح ديني يهودي «كيبوتز حاليوت» وترجمته «تجمع المنفيين»[11]. وعليه فإن تسمية المستعمرات الاستيطانية في فلسطين «كيبوتز» لها دلالتها الدينية، تأسيساً على ما اعتاده الصهاينة من توظيف الشعارات والمشاعر الدينية في محاولة حشد اليهود وراء مشروعهم. والكيبوتز مستوطنة عسكرية الطابع أولاً وزراعية ثانياً. فالموقع يتم اختياره من حيث ملاءمته عسكرياً، وليس فقط على أساس صلاحية الأرض المشادة عليها المستعمرة للزراعة أو قربها من مصادر المياه أو من مراكز الاستهلاك حيث يمكن تسويق المنتوجات، وبخاصة المنتوجات السريعة التلف كالخضروات والألبان والبيض.

وكان المؤتمر الصهيوني الأول سنة ١٨٩٧ قد وضع للكيبوتز القواعد المالية

---

(١١) المسيري، المصدر نفسه، ح ٧، ص ١٨٦.

والتنظيمية، فيما بدأت الحركة الصهيونية تنقل إليه أعداداً كبيرة من المهاجرين الصهاينة، كي يعاد تأهيلهم بتعميق صلتهم بالأرض المستولى عليها بالعمل الزراعي فيها والتدريب العسكري للدفاع عنها، باعتبار ذلك سبيل تحرير المهاجر الصهيوني من رواسب حياة الغيتو وقيمه، وإعادة تشكيله بحيث يغدو المستوطن القادر على حمل عبء إقامة المشروع الصهيوني. ويجمع الباحثون المختصون على أن حركة الكيبوتز هي التي نهضت بعبء الاستيطان منذ بداية الهجرة الكثيفة في الخُمس الأخير من القرن التاسع عشر وحتى مطلع ستينيات القرن العشرين[١٢].

والكيبوتز عبارة عن قرية زراعية صغيرة، تضم ما بين ٣٠ ـ ١٥٠٠ شخص، وتتراوح مساحة الأرض التي تشغلها ما بين ألفين وعشرين ألف دونم[١٣]. وفي البداية شكّل شباب مهاجري يهود روسيا وشرق ووسط أوروبا العمود الفقري للحركة، بحيث كادت عضويتها تقتصر على ذوي الأصول الأوروبية («الأشكيناز»). وبانغلاقها دون العرب تكون في واقعها العملي مؤسسة عنصرية، برغم اتخاذها مظهراً يسارياً[١٤]، بل اعتُبرت في نظر كثير من الباحثين «حركة ثورية يهودية»، تستهدف خلق الإنسان الصهيوني الطليعي الملتزم بمجتمعه، الذي يحمل قيماً تخدم التيار التاريخي للصهيونية. وعليه كان كادرها الأساسي وآلاف الشباب والصبايا الذين جنّدتهم منتمين عقائدياً وملتزمين سياسياً، ويعتبرون أنهم يخوضون ثورة قومية اجتماعية، غايتها إحياء أمّة قديمة وبلورة مجتمع جديد صهيوني اشتراكي. ولقد انعكست النزاعات الحزبية فيما بين المهاجرين الصهاينة على الحركة بحيث ضمت ثلاثة اتحادات حمل كل منها اسماً مميزاً: «الاتحاد» الموالي لحزب ماباي (حزب العمال)، و«الكيبوتز الوطني» الموالي لحزب مابام (حزب العمل المتحد)، و«الكيبوتز المتحد» الموالي لحركة «أحدوت هاعفوداه» (حركة العمل الموحد). ولقد تولت الاتحادات الثلاثة إدارة الكيبوتزات التابعة لها اقتصادياً وثقافياً وتربوياً[١٥].

---

(١٢) **الموسوعة الفلسطينية**، مج ٣، ص ٦٨٣.

(١٣) Ernest Krausz and David Glanz, eds., *The Sociology of the Kibbutz*, Studies of Israeli Society; v. 2 (New Brunswick, NJ: Transaction Books, 1983), p. 113.

(١٤) إسرائيل شاحاك، **الديانة اليهودية وموقفها من غير اليهود**، ترجمة حسن حصر (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٤)، ص ٢٢.

(١٥) باسم سرحان، «التربية والتنشئة في الكيبوتز،» ورقة قدمت إلى: **الأبعاد التربوية للصراع العربي الإسرائيلي: وقائع المؤتمر العلمي الذي نظمته كلية التربية بجامعة الكويت** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٣٦٧ ـ ٣٧٠.

وكلُّ ما في الكيبوتز مصمم لتعميق جماعية الحياة، بدءاً من مباني السكن، التي تقام وفقاً لتصميم واحد متكرر في الكيبوتزات كلها. وهي عبارة عن وحدات متقاربة كل منها من طبقة واحدة، وسط مجموعة من الأشجار. وتضم كل وحدة شقتين أو ثلاثاً، كلٌّ منها عبارة عن غرفة صغيرة لرجل وامرأة، أثاثها متواضع للغاية، وفي كل وحدة صالة أو غرفة معيشة تحوي مذياعاً أو آلة تسجيل. وفي البدايات الأولى كانت جماعية الحياة في الكيبوتز دون أي حدود أو ضوابط؛ فالأعضاء شركاء في كلِّ شيء حتى الملابس الداخلية. ولم تكن هناك حمامات منفصلة للرجال والنساء. غير أنه تم التراجع عن هذا المستوى المتطرف من الحياة الجماعية، وإن احتفظ الكيبوتز بطابعه الجماعي الأساسي. وتشاد مباني السكن وسط أرض الكيبوتز، وعلى مقربة منها تقام مباني الإدارة والاجتماعات والنشاطات الثقافية. ولكلِّ كيبوتز حمام سباحة وملعب رياضي، فيما توجد حظائر الحيوانات والمصانع على مقربة من مباني السكن والإدارة، وسط المزارع والحقول[١٦].

والحياة في الكيبوتز جماعية، كلُّ شيء فيه مملوك ملْكية عامة، فالعضو يدخله دون أن يحضر معه شيئاً، إذ تؤمّن له الإدارة كل ما يحتاجه، وإن هو غادره لا يأخذ معه شيئاً لأنه لا يملك فيه شيئاً يخصه. ولا يتقاضى الأعضاء رواتب وإنما يعملون متطوعين في خدمة المشروع الصهيوني. غير أن الكيبوتز يوفر لهم احتياجاتهم المعيشية، ويصرف لكلِّ عضو «مصروف جيب»، وعليه أن يرد إلى صندوق الكيبوتز ما قد يزيد على حاجته.

والأسلوب المعتمد يجعل الحياة في الكيبوتز شبه عسكرية، فالعضو المنتسب إليه متحرر من الأعباء الأُسرية، بما في ذلك تربية أبنائه وتنشئتهم. بل يكاد يكون بلا صديق خارج إطار الكيبوتز. ولقد وصف المدرّس السابق في أحد الكيبوتزات مونكي يحزقيلي جماعية الكيبوتز قائلاً: «إن عضو الكيبوتز ينشأ في جو كثيف من الناحية الجسدية والعقلية. فديناميات الكيبوتز الاجتماعية قاسية إلى أقصى درجة. فالجماعة هي التي تقرر الموسيقى التي تسمعها، وأي آلة تعزف عليها، وفي أي وحدة عسكرية ستكون خدمة عضو الكيبوتز العسكرية. وإذا رفض أحد الأعضاء التطوع في الجيش واتخذ موقفاً من الحرب تقوم لجنة الأمن بعملية تحريض ضده من خلال أعضاء الأسرة الكيبوتزية، فيُتهم بأنه ليس محارباً

---

(١٦) المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد**، ج ٧، ص ١٨٦ - ١٨٩.

ولا مقاتلاً، بل يُتهم في رجولته. ويتم هذا الأمر في محيط الحياة العامة الخارجية، وفي محيط الأسرة، وفي حياته الخاصة، الأمر الذي يجعل الضغوط ذات تأثير قوي»[١٧].

وتهدف الجماعية المعتمدة، وكذلك إضعاف الروابط الأسرية في الكيبوتز، إلى تعزيز وتعميق الولاء للحركة الصهيونية والشعور بالالتزام تجاه التجمع الاستعماري الاستيطاني. فالإنسان عندما لا يعيش حياة خاصة به، ولا تتأصل لديه ذكريات فردية، ولا تربطه بأي إنسان سواه روابط خاصة، مثل هكذا إنسان من السهل جداً تطويع إرادته لكي يكون عضواً فاعلاً في أي جماعة وظيفية، وأداء ما تطلبه منه. بل ومن اليسير جداً أن يتبنّى ما يلقنه من أفكار ومعتقدات. وذلك ما استهدفته الحركـــة الصهيونية من مؤسسة الكيبوتز.

ويلاحظ أن «الطفل الذي يعتمد على مؤسسة لا على أبيه وأمه في معيشته وملبسه، تضعف العلاقة بينه وبين أبويه، وتقوى بينه وبين المؤسسات التي يتبعها بعد ولادته ببضعة أيام، حيث يوضع في بيت الأطفال ويمكث هناك مدة سنة، ينتقل بعدها إلى بيت الصغار، وفي تلك المرحلة يُسمح للأبوين اصطحاب طفلهما إلى البيت لقضاء بضع ساعات معهما. وفي سن الرابعة يُرسل الطفل إلى دار الحضانة، وينتقل منها إلى المدرسة الابتدائية عند بلوغه السابعة، والمرحلة النهائية من النظام التعليمي التي يدخلها الطفل في سن الثانية عشرة حتى يبلغ الثامنة عشرة». ويلاحظ المسيري تشابهاً كبيراً بين تنشئة وحياة صهاينة الكيبوتز وتنشئة وحياة فرسان المماليك والجنود الإنكشاريين العثمانيين[١٨].

وبرغم ذلك، لم يغطِّ العمل في الكيبوتز تكاليفه، وكان دائماً يغطي احتياجاته من الدعم الذي تقدمه له «الوكالة اليهودية» التي كانت تقدم له الوقود والأسمدة والمياه والكهرباء بأسعار مخفضة. والكيبوتز بالتالي، كبقية مؤسسات التجمع الاستيطاني، يعيش أفراده في مستوى أعلى مما يمكن أن يوفره لهم مشروعهم الخاص. وهذه الظاهرة من أبرز خصائص المشروع الصهيوني، الذي برغم كل ما حققه من نمو وتقدم في الزراعة والصناعة والخدمات، لم يصل إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، الذي يوفر الرخاء والرفاه للمستوطن، الأوروبي الأصل خاصة، وهما الرخاء والرفاه اللذان يغريان بالهجرة إلى فلسطين والاستقرار فيها،

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٨٧.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٩٠.

وذلك بهدف تفضيل الهجرة إلى فلسطين على الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث الحياة أكثر أمناً وفرص الارتقاء الاجتماعي واسعة. وبالنتيجة يمكن القول إن الكيبوتز ظل يتطفل على تجمع استيطاني متطفل على سواه هو الآخر.

ويُعتبر نظام التربية والتنشئة ورعاية الأطفال في الكيبوتز أحد المعالم المميزة للحركة، وأبرز سمات هذا النظام كونه تعليماً جماعياً تتم فيه تربية الأطفال وتعليمهم دون تدخل من الوالدين، وتحت إشراف مربيات ومعلمات روضة ثم معلمات ومعلمين ملتزمين صهيونياً. وقد استهدف التعليم الجماعي أربع غايات: هدم وإزالة السلطة البطركية للأب، وتحرير المرأة من قيودها الاجتماعية التقليدية، والحفاظ على قيم الكيبوتز، والاهتمام بتحقيق تعليم صهيوني، وذلك كوسيلة لإعادة صياغة الفرد باعتبار ذلك سبيل إعادة صياغة المجتمع. ويصف وزير التعليم في أحد اتحادات الكيبوتر «الشخصية الجماعية» المستهدفة من نظام التربية والتنشئة المعتمد بأنها «شخصية صلبة عقائدياً وسياسياً من ناحية، وذات مستوى مهني وتقني رفيع من ناحية ثانية. وهي الشخصية التي يطمح صاحبها إلى أعلى درجات الجمع بين العمل الروحي والجسدي. وهي الشخصية التي تعطينا إنساناً مثقفاً قادراً على الإسهام الفكري والاقتصادي والثقافي في مجتمع الكيبوتز، وهي شخصية الإنسان الحر المستقل والملتزم بالجماعة في آن واحد»[١٩].

ولقد تأثر واضعو أسس نظام التعليم الجماعي في الكيبوتز بالنظريات التربوية التي شاعت في أوروبا مطلع القرن العشرين، والتي اعتمدت ثلاثة مبادىء: التحول من التعليم النظامي إلى المعرفة المستمدة من الحياة، والتحول من نظام يقوم على الطاعة العمياء إلى نظام من النشاط والإبداع في جو من الحرية، والتحول من الكتاب إلى العمل الجسدي أو المادي. وفضلاً عن ذلك تبنّت اتحادات الكيبوتز الثلاثة أربعة أهداف رئيسية[٢٠]:

ـ عدم اعتبار المدارس مؤسسات تدريس وتعليم فقط، وإنما هي مجتمع متكامل للأطفال، وإطار لنشاطاتهم الدراسية والاجتماعية والثقافية والترفيهية.

---

(١٩) Melford E Spiro, *Children of the Kibbutz* (New York: Schocken Books, 1958), p. 22,
نقلاً عن: سرحان، المصدر نفسه، ص ٣٧١.

(٢٠) Menachem Gerson, *Family, Women, and Socialization in the Kibbutz* (Lexington, Mass., Lexington Books, 1978), p. 44,
نقلاً عن: سرحان، المصدر نفسه، ص ٣٧٢ ـ ٣٧٣.

ـ اعتماد العملية التعليمية على الدافع الذاتي للأطفال بدلاً من الحافز الخارجي المتمثل في الامتحانات والعلامات. وهذا يفرض ملاءمة أساليب التدريس لقدرات واهتمامات الأطفال.

ـ تشجيع الفردية وإبراز الشخصية في جميع الأحوال.

ـ ضرورة توجيه التلاميذ طبقاً لنظام قيم محدد، وبخاصة في مرحلة المراهقة. والاعتماد في غرس نظام القيم هذا على الارتباط العاطفي بين الطفل والكيبوتز.

وتقوم العلاقات فيما بين أعضاء الكيبوتز رجالاً ونساءً على أساس المساواة التامة. فكلٌّ من الرجل والمرأة يشارك في الأعمال الزراعية والصناعية، إن وجِدت، أياً كانت حاجتها للجهد الإنساني دون أي تمييز على أساس الجنس، كما أنهما يشاركان في أداء الخدمات المنزلية. ويدار الكيبوتز وفق مبدأ «الإدارة الذاتية»، أي الاستقلالية التامة في إدارة شؤونه في حدود ما يُرسم له من قِبل إدارة مؤسسة الكيبوتز العامة، والتي تعمل وفق ما ترسمه قيادة التجمع الاستيطاني الممثلة في «الوكالة اليهودية». ولعضو الكيبوتز، ذكراً كان أو أنثى، فرداً عادياً أو مسؤولاً، حريته التامة في مناقشة قضايا الإدارة الذاتية للكيبوتز.

غير أن المساواة بين الأعضاء محكومة بكونها ليست مساواة بين أفراد أحرار الإرادة، وإنما هي خاضعة لضوابط الحياة في الكيبوتز، فهي في التحليل الأخير لا تختلف عن مساواة الجنود في طاعة الأوامر، أو مساواة المماليك في الوجاقات، والإنكشارية في وحداتهم العسكرية. وكذلك هو الحال بالنسبة إلى ما يتمتع به أفراد الكيبوتز من حرية النقاش والحوار والمشاركة في اتخاذ القرارات الداخلية، فهي ليبرالية منقوصة من ناحية، كما أنها لا تعبّر عن ممارسة ديمقراطية حقّة، وإن بدت كذلك، لكونها «ديمقراطية» تجمع استعماري استيطاني، قاهر لإرادة أصحاب الأرض الشرعيين، ومغتصب لحقوقهم المشروعة.

ولقد أمدّ الكيبوتز الحركة الصهيونية ثم دولة إسرائيل بأبرز قادتها العسكريين والمدنيين، منهم: موشيه دايان، وشمعون بيريز، وإيغال يادين، وإسحق رابين، وإيغال ألون. وعليه يُنظر للكيبوتز باعتباره مدرسة الكادر الصهيوني الصلب والملتزم، والمتميز بقدرة فائقة على التحمل والمثابرة. كما أنتج نسبة عالية من الفنانين والشعراء والروائيين، تفوق بكثير حجمه العددي. فضلاً عن تميزه بمعدلات انحراف وجريمة أدنى كثيراً من المعدل العام في التجمع الصهيوني. وفاقت مساهمته في الإنتاج الزراعي عشرة أضعاف نسبته العددية،

فيما كانت مساهمته في الإنتاج الصناعي يقارب ضعفي نسبته العددية[21].

وكان ثلث الوزراء سنة ١٩٤٩ من «أبناء الكيبوتز»، الذين كانت نسبتهم في أوساط النخبة الصهيونية عشية صدور قرار التقسيم سنة ١٩٤٧ سبعة أضعاف نسبتهم في التجمع الاستيطاني الصهيوني. وتذكر **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية** أن جميع أعضاء الكيبوتز كانوا منخرطين في الهاغاناه، وأن عدداً كبيراً من ضباط الهاغاناه جاءوا من الكيبوتزات[22].

وليس من شك أن الكيبوتز حقق النقلة النوعية المطلوبة صهيونياً في إعادة تشكيل الفرد اليهودي. وهي إعادة حققت إنجازات غير محدودة للمشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني. إلا أن ذلك تم على حساب تطويع المشاعر الإنسانسة لدى عضو الكيبوتز رجلاً كان أو امرأة، وتحويله إلى آلة صماء تنفّذ، وبمنتهى الحماسة والجدية، ما يطلب إليها دون مراعاة لحقوق الإنسان العربي، أو أدنى احترام لقواعد القانون الدولي، كما تجلى ذلك في كل الصدامات مع العرب منذ الصدام الأول سنة ١٨٨٦.

ثامناً: الصندوق القومي اليهودي («كيرين كايمت»)

اقترح عالم الرياضيات الحاخام هرمان شابيرا سنة ١٨٨٤ تشكيل صندوق على أساس التبرعات اليهودية لشراء أرض فلسطين. وأُعيد طرح الفكرة في المؤتمر الصهيوني الأول سنة ١٨٩٧، غير أن قبول المقترح لم يتحقق إلا في المؤتمر الخامس سنة ١٩٠١ عندما أيّد الفكرة هرتزل، الذي أراد من الصندوق أن يكون «وديعة للشعب اليهودي»، وقد نص قانون تشكيله أن يستعمل في شراء الأرض واستصلاحها، وبأن تظل ملكاً «للشعب اليهودي إلى الأبد»، وبحيث لا يجوز بيعها أو رهنها، ولا يجوز تأجيرها لغير اليهود، أو استخدام عمالة غير يهودية لزراعتها[23].

وكانت فيينا المقر الأول للصندوق، وأُنشئت له فروع في مختلف نواحي العالم، ثم نُقل مركزه الرئيسي إلى كولن في ألمانيا، وتم في سنة ١٩٠٧ تسجيله كشركة بريطانية باسم «الصندوق القومي اليهودي المحدود». ومع تفجّر الحرب

---

(٢١) سرحان، المصدر نفسه، ص ٣٧٨ ـ ٣٧٩.

(٢٢) المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد**، ج ٧، ص ١٨٧.

(٢٣) المصدر نفسه، ج ٦، ص ٣٨٠.

العالمية الأولى نقل المركز الرئيسي إلى مدينة هاج البولندية، وفي سنة ١٩٢٠ استقر مركزه الرئيسي في القدس(٢٤).

وبدأ الصندوق شراء الأراضي في فلسطين سنة ١٩٠٥. وفي سنة ١٩٠٨ قام بغرس «غابة هرتزل»، أولى تجاربه في التشجير. وكان كيبوتز داغانيا أولى تجاربه الاستيطانية. وتقرر سنة ١٩٢٠ تخصيص ٢٠ بالمئة من موارد الصندوق التأسيسي («كيرين هايسود») للصندوق القومي لتمكينه من التوسع في شراء الأراضي، بعد إصدار سلطة الاحتلال البريطاني قانوناً للأراضي يسهل فرزها وبيعها. ولقد اتسع نشاط الصندوق بعد ذلك ليقفز ما يحوزه من الأرض العربية من ١١٣٩٦ دونماً سنة ١٩٢٠ إلى ٩٣٦٠٠٠ دونم سنة ١٩٤٨، أي ما يعادل ٣,٥٥ بالمئة من مساحة فلسطين و٥٤ بالمئة من إجمالي الأراضي المملوكة للتجمع الاستيطاني الصهيوني(٢٥).

تاسعاً: صندوق تأسيس فلسطين («كيرين هايسود»)

أُنشيء الصندوق سنة ١٩٢٠ ليكون الأداة المالية الرئيسية للمنظمة الصهيونية العالمية. وقد نص قانون إنشائه على إلزام كلِّ يهودي، بصرف النظر عن موقفه من الصهيونية، أن يدفع ضريبة سنوية بحد أدنى معيَّن، وذلك للمساهمة في إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وقد سجل كشركة بريطانية مقرها لندن، وشارك في تأسيسه كلٌّ من حاييم وايزمان، وفلاديمير جابوتنسكي، وإسرائيل سيف. وفي سنة ١٩٢٦ نقل مقره إلى القدس ليكون المموِّل الأول للنشاطات الصهيونية في مختلف المجالات، بما في ذلك شراء الأسلحة، وتمويل الهجرة غير الشرعية(٢٦).

عاشراً: الهاغاناه «ههاغاناه هعفري بإرتس يسرائيل» (منظمة الدفاع العبرية في أرض إسرائيل)

في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين تكرر العدوان على اليهود في روسيا دون تدخّل من قوات الأمن لحمايتهم. وقد صب ذلك في قناة الحركة الصهيونية الناشئة، ليس فقط بدفع اليهود بأعداد متزايدة إلى الهجرة

---

(٢٤) **الموسوعة الفلسطينية**، مج ٣، ص ٦٨٣ و٦٨٥.

(٢٥) المسيري، المصدر نفسه، ج ٦، ص ٣٨٠.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٣٨٢.

وتوجُّه قطاع منهم إلى فلسطين، وإنما أيضاً بتحفيز روح المقاومة لديهم. وقد عمد بعضهم إلى تنظيم أنفسهم وتشكيل فرق الدفاع عن الذات. ففي سنة ١٩٠٨ ظهرت في أوديسا أولى فرق الدفاع اليهودية. وعليه يغدو منطقياً القول بأنّ «معاداة الساميّة» استدعت رد فعل تمثل بغرس روح الثقة بالنفس عند قطاع من يهود روسيا وأوروبا الشرقية، ودفعتهم إلى اقتناء السلاح والتدرب على استخدامه، وفجّرت الشِّعر الداعي إلى المقاومة، كما في قصيدة «مدينة المذبحة» للشاعر بياليك، التي استوحاها من مذابح سنة ١٩٠٣، حيث يقول: من الفولاذ والحديد البارد والصلب الأخرس/ أطرق لنفسك قلباً وتعال أيها الإنسان/ وامش في مدينة المذبحة.

ويحتج على اعتماد اليهود على الصلوات فهو يقول: ما الذي تصلّون لأجله.. قل لهم احتجوا/ إرفعوا أيديكم في وجهي واطلبوا العدالة[٢٧].

ولقد احتل موضوع الأمن موقعاً متميزاً في الفكر والعمل الصهيوني منذ البدايات الأولى للاستيطان الاستعماري الصهيوني في فلسطين. ذلك لأن السعي إلى توفير الأمن والاستقرار والطمأنينة كان في مقدمة محفزّات الهجرة من أوروبا حيث لم يكن اليهودي يشعر بالأمن والأمان. وكان المستوطنون الأوائل يعتمدون في حراسة مستعمراتهم على حراس عرب، وسبقت الإشارة إلى اعتراض بن غوريون على ذلك ودعوته إلى تولّي الصهاينة حراسة أنفسهم، وقيامه بحمل السلاح والحراسة عندما كان مقيماً في إحدى مستعمرات الجليل قبل استقراره في القدس.

وفي نيسان/ أبريل ١٩٠٩ تأسست في مستعمرة كفار تافور (المسحة) منظمة «هاشومير» (الحارس) بمبادرة مستوطنين من «الهجرة الثانية» كانوا من ناشطي منظمة «الدفاع الذاتي» اليهودية في روسيا. وكان معظمهم أعضاء في حزب «عمال صهيون». وكانت المنظمة سرية في البداية، وقد اقتصر نشاطها على حراسة المستعمرات الاستيطانية، غير أنها تجاوزت ذلك في وقت لاحق فقامت بتأسيس مستعمرتي تل عدشيم في مرج إبن عامر وتل حاي في الجليل الأعلى[٢٨].

---

(٢٧) خالد القشطيني، **تكوين الصهيونية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٦)، ص ١٥٩ ـ ١٦١.

(٢٨) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ترجمه عن العبرية أحمد خليفة، راجع الترجمة سمير جبور (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٩).

وكان اتحاد عمال الشبيبة الصهيونية قد أسس في غاليسيا ـ في بولندا ـ سنتي ١٩١٣ ـ ١٩١٤ منظمة «هاشومير هاتسعير» (الحارس الفتي). وقد ضم اتحاد الكشافة «هاشومير» ومجموعات من «تساعيري تسيون» (شباب صهيون) ومن أهدافها نشر التربية الصهيونية، والهجرة إلى فلسطين، وتحقيق الحياة الاجتماعية. وقد هاجر أوائل أعضاء الحركة إلى فلسطين سنة ١٩١٩ وأقاموا أول كيبوتز لهم[٢٩].

وتُعتبر منظمة «هاشومير» أول تنظيم عسكري يهودي يشكّل في العصر الحديث. وفي أثناء الحرب العالمية الأولى نجحت الحركة الصهيونية في الحصول على موافقة الحكومة البريطانية على تشكيل أول فيلق يهودي مكوّن من متطوعين يهود من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وبعض مستوطني فلسطين. وقد شارك ذلك الفيلق ضمن الجيوش التي كان يقودها الجنرال أللنبي في المرحلة الأخيرة من غزو فلسطين.

ولقد تأسست «الهاغاناه» في مؤتمر «أحودات هعفودا» (حركة العمل الموحد) الذي عُقد في حزيران/ يونيو ١٩٢٠ في طبرية. ومنذ البداية ارتبطت بـ «الهستدروت» وبقيادة حركة العمل، مع أن أبوابها كانت مفتوحة أمام جميع الصهاينة. وكانت المنظمة الوحيدة الخاضعة مباشرة لسلطة «هفاعد هلئومي» (المجلس القومي). وتُعتبر الهاغاناه خليفة كلٍّ من منظمتي «هاشومير» و«هاشومير هاتسعير»، ومع الوقت تطورت من تنظيمات محلية إلى منظمة قطرية ذات قيادة قطرية وهيئة أركان[٣٠].

وبسبب أهمية الهاغاناه في الحركة الصهيونية، تضافرت جهود أبرز قادتها على دعم المنظمة الناشئة وتطويرها وتوسيع قاعدتها وحثّ الصهاينة على الانضمام إلى تشكيلاتها. ومن أبرز الذين ساهموا في ذلك: بنحاس روتنبرغ، وهوش سميرنسكي، وإلياهو غولومب ـ أحد مؤسسي الفيلق اليهودي ـ وإسحق بن تسفي، وبيرل كاتزنلسون، ودافيد بن غوريون ـ الذي تقلد رئاسة الهاغاناه فيما بعد، مع تحمله مسؤولية الدفاع في الوكالة اليهودية.

ولتحفيز الانتساب إلى الهاغاناه افتعل بعضهم الصدام مع المواطنين العرب،

---

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) المصدر نفسه.

كما فعل جابوتنسكي بمناسبة موسم النبي موسى في ربيع ١٩٢٠ ـ كما سيأتي بيانه ـ ولقد استغل حزب العمال المتحد تلك الأحداث وطالب في ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٢١ بإعلان قيام الهاغاناه بصفة رسمية، وذلك ما كان ينادي به جابوتنسكي منذ البداية. غير أنه اعترض على ذلك عدد من مؤسسي الهاغاناه منهم: إلياهو غولمب وموشيه شاريت (شرتوك) ودافيد هاكوهين، فيما كان بعض أعضاء المجلس القومي يؤيدون فكرة الإعلان فاستصدروا قراراً بالتقدم من حكومة الانتداب بطلب رسمي لتأسيس وحدة عسكرية يهودية في إطار ما سُمي بقوة دفاع فلسطين، وهو الأمر الذي عارضته قيادة الوكالة اليهودية تحسباً من أن علنية المنظمة سوف تؤدي إلى تدخل حكومة الانتداب في أمورها، بحيث تفرض نوعية السلاح، ومستويات التدريب، وعدد الأعضاء المنتسبين، في حين أن سرية المنظمة تبقيها خارج التدخلات الرسمية البريطانية وتكفل لها حرية الحركة. وبالنتيجة انتصرت فكرة عدم الإعلان خلال السنوات الأولى من الانتداب(٣١).

(٣١) سليم، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨**، ص ٤٩٤ ـ ٤٩٧.

الفصل الرابع

أهم سمات الحركة الصهيونية

في ضوء ما سبق بيانه، يغدو جلياً أن الحركة الصهيونية منذ بروزها الأول تميزت بالسمات التالية:

١ ـ لم تبلور الدعوة الصهيونية نُخب شعب يهودي مقيم تاريخياً وبشكل طبيعي في أرض فلسطين، وإنما تبلورت من قِبل بعض نخب يهود أوروبا، أي أنها تبلورت خارج ما يسمى «الشعب» اليهودي وما يدعى أنها «أرض إسرائيل». وعليه فالحركة الصهيونية في منشئها وتطورها لم تمثّل نخبة قائدة لشعب مقيم في أرض آبائه وأجداده تخوض نضالاً ضد مستعمر دخيل. ولأنها كذلك فهي، بداية ومساراً، ليست حركة تحرر وطني، أو تعبيراً عن طموح قومي، وإن شاعت في كتابات مفكريها الشعارات القومية، وكثرت في أدبيات قادتها الإشارة إلى التحرر والاستقلال.

٢ ـ لم يكن آباء الصهاينة الأوائل يعبّرون عن القطاع الأوسع من يهود المجتمعات الأوروبية التي برزت فيها الدعوة الصهيونية، وعلى العكس من ذلك كانت غالبية اليهود، كما قياداتهم الدينية، تعارض دعوة الصهاينة بالعودة إلى فلسطين والاستيطان فيها. ففي الزمن الذي برزت فيه الدعوة الصهيونية بداية، كانت غالبية يهود أوروبا موزعة بين طموحين: الاندماج في المجتمعات الأوروبية أو الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والمستعمرات الأوروبية في العالم الجديد. وبالتالي فالحركة الصهيونية تكون قد نشأت في تضاد مع طموحات غالبية اليهود في المجتمعات الأوروبية.

فمنذ بدايتها الأولى ناهضت الحركة الصهيونية كلَّ دعوة إلى اندماج اليهود في

مجتمعاتهم الوطنية بتأثير تبنّيها الأفكار العنصرية، والإيمان بضرورة الحفاظ على تمايز اليهود من المجتمعات التي يعيشون فيها. ولقد عادى الصهاينة فكرة الاندماج منذ بداية ظهورهم على المسرح الأوروبي، ولم يقفوا عند حد معاداة الاندماج وانما اتخذوا مواقف سلبية تجاه معاناة اليهود في أوروبا، إذ لم يناضلوا في سبيل مساواة اليهود بمواطنيهم، كما لم يرفضوا عزلتهم الطوعية أو عزلهم القسري، وإنما وظفوا ذلك العداء في ترويج فكرة الهجرة و«العودة» إلى «أرض الآباء والأجداد»، التي ما كانت يوماً موطن أسلاف الغالبية الساحقة من يهود أوروبا.

ولقد نظر هرتزل إلى معاداة الساميّة باعتبارها «القوة الدافعة» المحفّزة للهجرة اليهودية. ولم ير فيها دعوة معادية للحركة الصهيونية، وإنما على العكس من ذلك تماماً، فهو يقول: «أعتقد أنني أفهم معاداة الساميّة التي تشكل في الواقع حركة على مستوى عال من التعقيد، أنا أنظر إليها من وجهة نظر يهودية، لكن دون خوف أو كراهية». ويضيف موضحاً: «لن تحتاج الحركة ـ يقصد الحركة الصهيونية ـ إلى بذل جهود ضخمة من أجل دفعها إلى الأمام، إذ سيقدم لها المعادون للساميّة القوة الدافعة اللازمة لذلك. ما عليهم إلا أن يقوموا بما كانوا يقومون به كي يولّدوا الرغبة في الهجرة، حيث لم تكن موجودة في السابق ويعزّزوها حيث كانت موجودة أصلاً»[(١)]. ويضيف «سوف يصبح أعداء الساميّة في طليعة أصدقائنا الذين نعتمد عليهم، والدول المعادية للساميّة من حلفائنا»[(٢)].

٣ ـ كانت «المسألة اليهودية» المتمثلة في معاناة يهود أوروبا، وبخاصة في روسيا وشرق ووسط أوروبا، وتطلعهم إلى الاندماج في أوروبا الغربية خاصة، هي المحفز الأول لتلك النُخب الفكرية والمالية من برجوازية أوروبا الذين طرحوا الأفكار الصهيونية وتبنوها. وبدلاً من أن ينظروا إلى ظاهرة «معاداة الساميّة» باعتبارها من إفرازات المجتمعات الأوروبية، وأن حلّها يكمن في البلاد التي أفرزتها، تبنّى الصهاينة الأوائل فكرة تهجير ذلك «الفائض» من فقراء يهود أوروبا إلى فلسطين ليكون المادة البشرية لمشروع استعماري استيطاني في فلسطين، الزاوية الحرجة في الوطن العربي.

فالحركة الصهيونية كانت وما زالت حركة استعمار استيطاني. وهي وإن

---

(١) ثيودور هرتزل، **دولة اليهود: محاولة لإيجاد حل حديث للمسألة اليهودية** (بيروت: مركز الأبحاث العربية، ١٩٩٧)، ص ١٥ ـ ٥٧.

(٢) صادق جلال العظم، **دراسات يسارية حول القضية الفلسطينية** (بيروت دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ١٠٤.

جسّدت إعادة إنتاج أحد مشاريع الاستعمار الاستيطاني التي صدرت عن المجتمعات الأوروبية، فإن المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني متميز من سابقاته الأوروبية بأنه لم ينشأ عفوياً مثلها، ولا أقامه مغامرون لم يمكّنهم وضعهم الطبقي في أوطانهم الأوروبية من تحقيق طموحاتهم الذاتية فسعوا إلى تحقيقها وراء البحار. ذلك لأن المشروع الصهيوني منذ أن كان فكرة وحتى صار أمراً واقعاً إنما هو نتاج عمل مبرمج وجهود مكثفة، وتنسيق تام بين الاستعمار والصهيونية.

فالقوى الاستعمارية استهدفت أن تقيم حاجزاً بشرياً غريباً يفصل بين جناحي الوطن العربي، ويكبح فعالية مصر القومية وتفاعلها التاريخي مع المشرق العربي، للإبقاء على واقع التشرذم والتخلف. وذلك ما أجمعت على تأييده كلُّ القوى الاستعمارية الأوروبية، التي رأت في وحدة العرب وأخذهم بأسباب الحضارة الحديثة الخطر الأعظم على مصالحها الإقليمية ورفاه شعوبها وتواصل استغلالها الوطن العربي موقعاً وموارد وأسواقاً وقدرات بشرية.

فيما كانت نُخب برجوازية يهود أوروبا الغربية، التي حققت اندماجاً في مجتمعاتها، تشعر بخطر تدفق مئات الألوف من يهود روسيا وشرق ووسط أوروبا نحو الغرب، التماساً للنجاة من الاضطهاد، وسعياً إلى نقلة نوعية اقتصادية ـ اجتماعية. ولقد وجدت تلك النخب في المشروع الصهيوني ملجأ لذلك «الفائض» من فقراء اليهود المهدِّد مصالحها المتنامية، وحلاً لما كان يسمى «المسألة اليهودية».

وهذا ما يوضحه تماماً يهودا لايب بنسكر، الذي كان قد أسس سنة ١٨٨٤ حركة سمّاها «المؤسسة القومية اليهودية»، فهو يقول: «على أعظم رجالاتنا ـ من رجال المال والعلم والأعمال والدولة والإعلام ـ أن يتعاضدوا برأي واحد، من أجل عملية التوجه نحو الغاية المشتركة. يجب أن تهدف هذه المؤسسة (أي المؤسسة القومية اليهودية) بصورة رئيسية وخاصة إلى إيجاد وطن آمن ومنيع لذلك الفائض من اليهود، الذين يعيشون كبروليتاريا في البلدان المختلفة، ويشكلون عبئاً على المواطنين الأصليين. بطبيعة الحال إن الهجرة الموحدة للشعب كلّه غير مطروحة على الإطلاق. باستطاعة العدد الصغير نسبياً من اليهود في الغرب البقاء حيث هم في المستقبل. كذلك بإمكان الأثرياء البقاء حتى في الأماكن التي لا يجري فيها تحمّل اليهود بسهولة. . . إن هذا الفائض الذي يشكل عبئاً على نفسه وعلى غيره ويجلب مصير الشر هذا إلى الشعب كلّه، قد آن الأوان لإيجاد مأوى لهذا الفائض»[٣].

---

(٣) ليون بنسكر، **الانعتاق الذاتي: تحذير من يهودي روسي لإخوته**، نقلاً عن. المصدر نفسه، ص ١١٠.

لقد نظر بنسكر إلى فقراء اليهود باعتبارهم «فائضاً» يجب إزاحته من أوروبا، فيما يؤكد هرتزل أن الإزاحة المنشودة في مصلحة أثرياء اليهود، فهو يقول: «سيفيد اليهود المندمجون أكثر من المواطنين المسيحيين من رحيل اليهود المؤمنين؛ لأنهم سيتخلصون بذلك من مزاحمة البروليتاريا اليهودية ـ وهي مزاحمة مزعجة ولا مفر منها، ولا يمكن التنبؤ بنتائجها ـ التي يدفعها الفقر والضغط السياسي من مكان إلى آخر ومن أرض إلى أرض، ستصبح هذه البروليتاريا العائمة ثابتة»[٤]، ويقصد في «دولة اليهود» التي يدعو إلى قيامها.

٤ ـ ثمة فارق نوعي آخر بين المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني والمشاريع الاستعمارية الاستيطانية الاوروبية السابقة له. ذلك أن المشروع الصهيوني يتميز، من بين ما يتميز به، بكونه مشروعاً اقتلاعياً إحلالياً. فهو من ناحية يستهدف اقتلاع يهود أوروبا من أرض آبائهم وأجدادهم، وكذلك اقتلاع الشعب العربي الفلسطيني من وطنه التاريخي، لإحلال اليهود الذين يتم تهجيرهم من أوطانهم الأوروبية، وغير الاوروبية، محلهم، فيما كانت المشاريع الاستعمارية الاستيطانية الأوروبية السابقة تستغل المواطنين أصحاب الأرض الشرعيين في أرضهم التاريخية دون اقتلاعهم منها، كما حدث في كل من روديسيا وجنوب أفريقيا.

وأوجه الشبه كثيرة بين طموحات الصهاينة وتلك التي كانت لدى غزاة أمريكا الشمالية وأستراليا، الذين أبادوا الغالبية الساحقة من مواطني القارتين. والفارق النوعي أن المستعمرين الصهاينة واجهوا شعباً عريق التاريخ غني الموروث الحضاري وعلى درجة متقدمة من التطور وله عمق قومي، وبالتالي فهو عصي على الإبادة والإفناء خلافاً لما كانت عليه حال الهنود الحمر ومواطني أستراليا الأصليين. وبالتبعية استُعيض بالاقتلاع والإجلاء عن الإبادة والإفناء. وتلك هي المعضلة الكبرى التي واجهت، وما تزال، مشروع الاستعمار الاستيطاني الإجلائي الصهيوني في فلسطين.

٥ ـ ارتبطت الحركة الصهيونية عضوياً بقوى الاستعمار، والتزمت بمخططاتها الاستراتيجية في المشرق العربي، كي تحظى بدعمها ورعايتها المتواصلين، في حين وجدت تلك القوى في الحركة الصهيونية الأداة المؤهَّلة لأداء مهام لم يكن ممكناً لأي جماعة اجتماعية عربية القيام بها، من تعطيل دائم للطموح الوحدوي المتجذّر في فكر النُخب ووجدان الجماهير العربية، إلى إعاقة متواصلة للتكامل الاقتصادي

(٤) هرتزل، المصدر نفسه، ص ١٨.

والتفاعل الثقافي التاريخيين في أرض العرب. ومنذ البدايات الأولى تأسست العلاقة العضوية بين الاستعمار والصهيونية على إدراك مشترك لحاجة كل منهما للآخر، كما أعلنا عن ذلك بصراحة ووضوح؛ فهرتزل تميز بطرحه الواضح حول حتمية الاعتماد على الإمبريالية في إقامة مشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، إذ تحدث في مذكراته عن تطوافه بين الدول الكبرى: روسيا القيصرية، والإمبراطورية العثمانية، وألمانيا عارضاً عليها مشروعه، ومبدياً لكلٍّ من قابله من صنّاع القرار فيها الفائدة التي تعود على دولهم برعاية المشروع الصهيوني. وتعكس يومياته أنه كان يفضل الإمبريالية الألمانية، إلا أنه يعترف بأن بريطانيا إنما هي الدولة المرشحة لذلك. فهو يقول: «حركتنا موجودة، وأتوقع أن تتبنّاها هذه الدولة الكبرى أو تلك. في البداية فكرتُ بأن تلك الدولة ستكون إنكلترا لأن ذلك ينسجم مع طبيعة الأمور، ولكن ستجدني أكثر ترحيباً لو كانت ألمانيا هي تلك الدولة»(٥).

فيما يكتب حاييم وايزمان شارحاً الفكرة بوضوح قائلاً: «ترتكز خطتي بالطبع على افتراض جوهري واحد: بأن الحلفاء سوف يكسبون (الحرب) ويكسبونها جيداً، كما أتمنى وآمل ذلك مخلصاً. ولا يساورني شك بأن فلسطين سوف تقع ضمن دائرة النفوذ البريطاني. وفلسطين هي الامتداد الطبيعي لمصر، والجدار الذي يفصل قناة السويس عن البحر الأحمر، وكل عمل عدائي قد يصدر عن تلك الجهة... سوف تصبح فلسطين بلجيكا الآسيوية، خصوصاً متى جرى تطويرها على يد اليهود. ولو أعطينا أموالاً جيدة إلى حد ما، لاستطعنا بسهولة أن ننقل مليوناً من اليهود إلى فلسطين خلال الخمسين سنة أو الستين سنة القادمة. وبذلك تحصل إنكلترا على جدار فعال، ونحصل نحن على وطن»(٦).

وبالمقابل يوضح سايد بوتام وجهة النظر الاستعمارية البريطانية في الاعتماد على الصهاينة في إقامة الجسر الفاصل المنشود، فهو يقول: «لا بد من إسكان شعب في الرقعة الجديدة يتمتع بالمرحلة نفسها من التطور السياسي الذي بلغناه.. كما أن زيادة مساحة تلك الرقعة لن تشكل عبئاً علينا، بل هي كناية عن مصدر جديد من مصادر القوة، تضاف إلى قوتنا». وفي مزيد من الإيضاح يقول: «حتى

---

(٥) ثيودور هرتزل، **يوميات هرتزل**، إعداد أنيس صايغ، ترجمة هلدا شعبان صايغ، سلسلة كتب فلسطينية؛ ١٠ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٣)، ص ١٠٥، وعبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد**، ٨ ج (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩)، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥.

(٦) أسعد رزوق، **إسرائيل الكبرى: دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني**، سلسلة كتب فلسطينية؛ ١٣ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨)، ص ٢٥٥.

تصبح فلسطين جزءاً من الإمبراطورية البريطانية، فلن يجيء إلى استعمارها أولئك الإنكليز الذين عمّروا كندا وأستراليا بالمعنى الحقيقي.. اليهود وحدهم يمكنهم استعمار فلسطين... وهم وحدهم يستطيعون بناء مملكة (Dominion) مستقلّة جديدة على البحر الأبيض المتوسط، ترتبط بهذه البلاد منذ البداية في العمل الإمبريالي. وتكون في آن واحد وقاية ضد الشرق الغريب ووسيطاً بينه وبيننا، ومدنية تتميز من مدنيتنا لكنها متشرّبة بأفكارنا السياسية، تقف في المرحلة نفسها من التطور السياسي، وتدشّن حياتها الثانية كأمّة تكنُّ الوفاء والعرفان الجميل لهذه البلاد ـ يقصد بريطانيا ـ باعتبارها الأب الثاني لها»[٧].

وفي ما قاله كل من وايزمان وبوتام ما يوضح أن العلاقة بين الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية علاقة عضوية ذات منشأ وظيفي بين طرفين لا يستطيع أحدهما الاستغناء عن الآخر؛ فالبرجوازية اليهودية الضعيفة قياساً بالبرجوازية الأوروبية، لا يمكنها تحقيق التكافؤ في المنافسة الضارية على البر الأوروبي، ولا في المستعمرات الأوروبية وراء البحار. وفي الوقت ذاته لا تمتلك القدرات البشرية والإمكانيات المادية لتحمل عبء الاستقلال بمشروعها الاستعماري. وبالتالي فهي مضطرة إلى وضع نفسها في خدمة مشروع استعماري أكبر. وبالمقابل ليس لدى القوى الاستعمارية الأوروبية بديل غير صهيوني يمكن أن يقيم لها الجسر البشري الغريب الفاصل بين عرب آسيا وعرب أفريقيا. والعلاقة بين الطرفين الاستعماريين متمايزة كيفياً من علاقة الرأسمالية العالمية بالرأسمالية الوطنية العربية أو الآسيوية وإن كانت متشابهة شكلاً من حيث ضعف البرجوازيات العربية والآسيوية قياساً ببرجوازيات الدول الاستعمارية.

كما تتميز العلاقة العضوية بين قوى الاستغلال العالمية والمشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني بأنها غير قاصرة على قوة استعمارية معيّنة، وإنما هي عامة ووثيقة الصلة بكل القوى الاستعمارية، مما يجعلها دائمة ومستمرة ومتجددة وغير متأثرة بالمتغيرات على صعيد زعامة القوى الاستعمارية. ذلك لأن القوة الصاعدة تجد في مصلحتها دعم المشروع الصهيوني ورعايته لتوظيفه في خدمة مصالحها الإقليمية والدولية، الأمر الذي يوفر له الدعم والرعاية مع تواصل وجود قوى الهيمنة والاستغلال على الصعيد العالمي، وما دام المشروع الصهيوني قادراً على أداء دوره الوظيفي في خدمة هذه القوى. وبهذه الخاصية تمايز الاستعمار الاستيطاني

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٥٤.

الصهيوني من المشروعين الاستعماريين الاستيطانيين في الجزائر وجنوب أفريقيا؛ إذ تأثرا سلبياً وإلى أبعد الحدود بتدهور فعالية الاستعمارين الفرنسي والبريطاني، في حين لم يتأثر المشروع الصهيوني بتراجع الدور الاستعماري البريطاني، وإنما وجد في الإمبريالية الأمريكية الصاعدة العمق الاستراتيجي الذي يحتاجه.

ولقد وجدت النخب البرجوازية اليهودية في تبنّي صنّاع القرار في الدول الأوروبية، والولايات المتحدة فيما بعد، للمشروع الصهيوني ما يجنّبها الاتهام بازدواجية الولاء إن هي دعمته. بل شعرت بأن صهيونيتها غدت جزءاً من وطنيتها، وبالتالي بات من واجبها الوطني الانضمام إلى الحركة الصهيونية والانخراط بحماسة في كل نشاطاتها[٨].

وعلى ذلك يبدو جلياً أنه ليس من العلمية والموضوعية في شيء الفصل بين طرفي التحالف الاستعماري الصهيوني والظن، مجرد الظن، بأن بالإمكان استغلال ما قد يكون بينهما من تناقضات ثانوية، ذلك لأن تناقضهما عدائي مع شعب فلسطين وأمّته العربية، في حين أن تناقضهما غير عدائي مع القوى والعناصر المرتبطة مصالحها بالاستعمار، التي هي بالتبعية حليف استراتيجي للاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وإن لم تقِم معه أي علاقة، وحتى لو عرفت بخطاب إعلامي شديد العداء لإسرائيل والصهيونية.

٦ ـ لا شك أن الحركة الصهيونية، في نشأتها ومسارها، تبدو تجسيداً حياً لمقولة «الشعب المختار» المتميز من بقية البشر، إلا أنها ليست حركة دينية الدوافع والغايات، وإنما هي في طبيعتها ودورها حركة عنصرية رجعية من تلك القائلة بتفوق الذات ورفض الآخر. ولقد عبّر أكثر من مفكر صهيوني عن ذلك بصراحة ووضوح تام. قال بذلك بنسكر في كتابه **التحرر الذاتي** ـ أو **الانعتاق الذاتي** ـ عندما تحدث عن «الأصل الخالص»، الذي لليهود، حسب ادعائه، «أصل مشترك خالص، وحيوية لا تقهر»[٩]. وقال بذلك أيضاً أحاد هعام، الذي أضفى على الدعوة العنصرية الجديدة مسحة روحية، بحيث أعاد تقديم مقولة «الشعب المختار» في صيغة عصرية تتحدث عن «الأمة اليهودية» المتميزة على سائر الأمم،

---

(٨) المنظمة البريطانية المناهضة للصهيونية، معد، **التعاون النازي الصهيوني: أخطر وثائق القرن العشرين** (بيروت: دار الكتاب الحديث، ١٩٨١)، ص ٢٥٢.

(٩) Leo Pinsker, *Auto-Emancipation* (Washington, DC [n. pb.], 1944), p. 16

نقلاً عن **فلسطينيات**، إشراف أنيس صايغ، سلسلة كتب فلسطينية؛ ١٢، ١٨ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩)، ص ١٢٦.

فهو يقول: «إن أمة إسرائيل كأمة متفوقة، أي حسب الفكرة العصرية للشعب المختار، تستطيع بهذه الطريقة أن تتوسع إلى نظام صحيح»[١٠].

وواضح من النصين السابقين أن المفكريْن الصهيونييْن المؤسسيْن كليهما لم يقولا إن اليهودية وحدها الدين الحق وما عداها باطل، وإنما قالا بتميز وتفوق ما سمّياه «الشعب اليهودي». وبمثل هذا قال، ويقول، كل ادعياء التفوق اليهودي. وهو قول وإن تأسس على تصورات دينية فإنه في التحليل الأخير ادعاء بالتميز العنصري. وفضلاً عن ذلك كان دور الحاخامين محدوداً للغاية في الدعوة والعمل الصهيونيين، بل إن غالبيتهم ناهضوا في البداية الحركة الصهيونية التي رأوا فيها تجديفاً بأسس الإيمان اليهودي. وعليه فالحركة منذ بدايتها الأولى حركة استعمار استيطاني عنصري، حتى وهي تدعو إلى إقامة «دولة يهودية».

٧ ـ اعتمد الصهاينة، اليهود منهم وغير اليهود، وما يزالون التفسير المثالي للتاريخ، وذلك بادعاء أن اليهود ينتسبون إلى «شعب» متميز بداية، وأن لهم تاريخاً واحداً ممتداً. ويلجأ المؤرخون والمنظّرون الصهاينة إلى الأساطير لتبرير ادعاءاتهم حول امتلاك اليهود هوية قومية، في حين أنهم ينتسبون إلى أوطان شتى، ويفتقرون إلى التجانس على محاور السلالة واللغة والثقافة والقيم وأنماط السلوك. وليس بين المنظّرين والمفكرين والمؤرخين الصهاينة من لم يعتمد التفسير المثالي في حديثه عن «الشعب» اليهودي، ومن لم تغلب الأسطورة عنده على الالتزام الموضوعي، خاصة في المؤلفات التاريخية. ومن الأمثلة على ذلك ادعاء المؤرخ الصهيوني دنيور بأن اليهود كانوا يشكّلون أمّة وقومية، بالمعنى الحديث تماماً للكلمة، منذ بداية تاريخهم. وقول المؤرخ نانتي بأن «إسرائيل ليست أمّة جديدة، وليس ظهورها ولادة، وإنما انبعاث»[١١].

٨ ـ في كرّاسة **دولة اليهود** يضع هرتزل مخطط مشروع استعماري استيطاني غير مسبوق من حيث مواصفاته الاستغلالية؛ إذ عندما تحدث عن «الشركة اليهودية» التي اقترح إنشاءها، بإدارة أمراء المال اليهود وبرجوازية الطبقة الوسطى ولمصلحتهم، يقترح أن تقوم «الشركة ببيع كل ما يملكه المهاجرون في أوروبا من متاجر ومصالح ومتاع»، وأن تقدم لهم بدلاً عنها احتياجاتهم في فلسطين، وأن

---

(١٠) Norman de Mattos Bentwich, *Ahad Ha'am and his Philosophy* (Jerusalem Keren Hayesod (Palestine Foundation Fund), 1927), p 13

(١١) العظم، **دراسات يسارية حول القضية الفلسطينية**، ص ١٦، و «Introduction,» in Arthur Hertzberg, ed., *The Zionist Idea* (New York Harper Torchbooks, 1966), p 22

يُستغل الاحتياطي الكبير من الأيدي العاملة المهاجرة، دون أن تكون «الشركة» ملزمة بدفع أجور لهم، وإنما ستنهض بأعبائهم وإعالتهم، معتمدة ما يقترحه «الإعانة من خلال العمل». وفي ترويج فكرته عند أثرياء اليهود يقول: «لكن الشركة اليهودية لن تخسر ألف مليون، بل ستحقق أرباحاً هائلة نتيجة هذه النفقات»(١٢)، وذلك ما جرى اعتماده فعلاً في مؤسسة الكيبوتز كما سبق بيانه.

ويبدو واضحاً أن فقراء يهود أوروبا هم الذين كان من المقرر لهم أن يتحملوا كامل عبء المشروع الصهيوني، بينما يختص أثرياء اليهود وبرجوازية الطبقة الوسطى بالأرباح الهائلة، التي كان متوقعاً أن تحققها «الشركة اليهودية» ـ أو بالأصح المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني ـ والدلالة الأولى على ذلك أن فقراء اليهود هم الخاسرون قياساً بالبرجوازيتين اليهوديتين الكبرى والوسطى، والقوى الاستعمارية صاحبة المشروع الصهيوني. وبرغم ذلك فهم ليسوا ضحايا ـ وإن بدوا كذلك ـ لأنهم ما كانوا ليقبلوا القيام بالجانب القذر من عملية الاستعمار الاستيطاني، لولا أنهم وجدوا في ذلك نقلة نوعية في واقعهم البائس في أوطانهم. فهم رابحون وإن بدرجة أقل، فضلاً عن أنهم الأداة التي أريد بها إرهاب الشعب العربي في فلسطين ومحيطه القومي لتأمين مصالح القوى الاستعمارية والبرجوازية اليهودية الكبيرة.

ويشكّل الموقف من اليهود اليمنيين الذين استجلبهم بن غوريون سنة ١٩١١ ليحلّوا محل العمال العرب، وما لاقوه من احتقار وتمييز، مؤشراً على أن اليهود الأشكيناز ـ ذوي الأصول الأوروبية ـ لم يسلموا من عقدة «المركزية الأوروبية» تجاه اليهود ذوي الأصول الشرقية، وبخاصة العربية ـ كما أن في ذلك برهاناً آخر على افتقاد الحركة الصهيونية مواصفات «الحركة القومية». ذلك لأن التمايز بين جماعتي اليهود نتيجة التباين السلالي والثقافي، يجعل اعتباره تمايزاً عنصرياً أمراً منطقياً، وهو باليقين ليس تمايزاً طبقياً، كذلك القائم بين أثرياء يهود أوروبا، الذين لم يفارقوا أوطانهم، وبين فقراء اليهود الأوربيين الذين هجروا إلى فلسطين وشكّلوا قاعدة المشروع الصهيوني.

وفي ضوء هذه الحقيقة التاريخية يغدو منطقياً القول بأن القوى الاستعمارية وأداتها الصهيونية، لم تكونا في دوافعهما أقل تنكراً للمصالح الحقيقية لذلك «الفائض» من فقراء يهود أوروبا وغالبية اليهود الشرقيين، ولا أكثر إنسانية تجاههم

---

(١٢) هرتزل، **دولة اليهود: محاولة لإيجاد حل حديث للمسألة اليهودية**، ص ٣٧ ـ ٤٠.

من عدائهما المشترك ولا إنسانية نظرتهما إلى الشعب العربي في فلسطين. فمنذ البداية انصبّت جهود الطرفين: الاستعماري والصهيوني على اقتلاع كلٍّ من «الفائض» اليهودي والشعب العربي الفلسطيني من أرض آبائه وأجداده والقذف به خارجها، ليزرعا الأول في أرض فلسطين وليشتتا الثاني خارجها، وليدفعا بالاثنين إلى أتون «معركة صفْرية» بهدف تأمين مصالح وطموحات القوى الاستعمارية وأدواتها الاقليمية.

٩ ـ كان بين منظّري الحركة الصهيونية مَن لم يكن يجهل أن فلسطين مأهولة بشعب عريق التاريخ غني الموروث الحضاري. وبرغم ذلك تبنّت الحركة شعار «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»، الأمر الذي يدل دلالة قاطعة على اعتماد نهج الاستعمار الاستيطاني الإجلائي العنصري، القائم على مبدأ رفض الآخر، والإنكار عليه حقوقه كافة، واستخدام كلِّ الوسائل، وبخاصة العنف، لطرده من أرضه التي شيّد عليها عمرانه وبنى تاريخه.

ولقد تحـــدّد القاسم المشترك الأعظم والهدف المشترك الذي اتفق عليه روّاد الحركة الصهيونية في اعتماد فكرة تهجير غالبية فقراء يهود أوروبا وتوطينهم في فلسطين، والعمل على التخلص من الشعب العربي في فلسطين. الأمر الذي توضحه دراسة الفكر الصهيوني أن «العربي الغائب هو النقطة التي يتجه إليها الإدراك الصهيوني للعرب عبر مقولتي: العربي المتخلف والعربي الهامشي». وفي إيضاح ذلك يقول المسيري: «هناك كثيرون، بطبيعة الحال، في إسرائيل يعتبرون أنفسهم حَملة مشعل الحضارة الغربية في الشرق الأوسط. وينظرون إلى العرب باعتبارهم ممثلي الشرق المتخلف»[(١٣)].

ومنذ البدايات الأولى للاستيطان الصهيوني في فلسطين اتضحت طبيعة تناقضه العدائي مع الشعب العربي، على اختلاف انتماءاته الدينية والمذهبية، وتكويناته الاجتماعية. وسبقت الإشارة إلى اعتماد سياسة «الفصل العنصري» ما إن غدا بن غوريون القائد الموجِّه للتجمع الاستيطاني الصهيوني. وبالتالي لم يختلف المشروع الصهيوني في موقفه من الشعب العربي عن موقف العنصريين البيض في جنوب أفريقيا، الذين اعتمدوا سياسة الفصل العنصري.

---

(١٣) عبد الوهاب المسيري، «تطور الفكر الصهيوني منذ قيام الكيان الصهيوني في فلسطين أو ظهور الصهيونية العصوية الحلولية،» ورقة قدمت إلى **القضية الفلسطينية في أربعين عاماً بين ضراوة الواقع... وطموحات المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها جمعية الخريجين في الكويت** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٥٩ ـ ٦٠.

١٠ ـ يمثّل إحداث «أمر واقع» (Defacto) موقعاً متميزاً في الفكر والعمل الصهيونيين، منذ البدايات الأولى، باعتبار ذلك ما يكسب المشروع الصهيوني الحجّة الأقوى والأكثر فاعلية في الرأي العام والمحافل الدولية. وحول ذلك كتب أوتو وارنبرغ، الذي رأس المنظمة الصهيونية العالمية ما بين ١٩١١ ـ ١٩٢٠، يقول: «إن الحق التاريخي الذي يستند إلى امتلاكنا لفلسطين قبل ألفي سنة لا مفعول له وحده، وفي حد ذاته بنظر الدول الكبرى. بل يتوجب علينا إيجاد صيغة عصرية لذلك تقوم على أن نظهر، إن لم يكن شرعياً أو حقوقياً، فبحكم الواقع الفعلي بأن فلسطين تخضع لنفوذنا الاقتصادي، وأن جميع ما أحرزته تلك البلاد من تقدم كبير وملموس يرجع في الأصل إلى مبادرتنا وقوة وسائلنا الاقتصادية وفعاليتها، ولم يتم إلا بفضلها»[١٤].

وكان الاهتمام بالاستيلاء على الأرض واستيطانها، وبناء المستوطنات والمشاريع الزراعية والصناعية، وتطوير مشاريع البنية التحتية في مقدمة اهتمامات الصهاينة منذ بداية الاستيطان الاستعماري، وبحيث نجحوا في أن تكون نسبة ما يحوزونه من مقدرات فلسطين الاقتصادية مطلع القرن العشرين أعلى من نسبتهم العددية بين السكان. ولقد مكّنتهم خلفيتهم الأوروبية وقدراتهم العلمية وكفاءاتهم الإدارية وإمكانياتهم المالية من إقامة مشاريع في مستوى نظيرتها الأوروبية، مما كان له وقع مؤثر في دعايتهم والنظرة إليهم، فضلا عن تعزيز قدراتهم، وظهورهم بمظهر القوة المؤهلة لأداء الدور الاستعماري المطلوب.

١١ ـ يشكل العنف تجاه الشعب العربي في فلسطين ومحيطها القومي، إحدى السمات الأساسية للحركة الصهيونية ومنذ بدايتها الأولى. وإذا كان القادة المؤسسون لم يأتوا على ذكر استخدام العنف ضد عرب ما يعتبرونه «أرض إسرائيل» لحملهم على النزوح، إلا أن اعتماده كوسيلة لذلك لم يغب تماماً في أدبياتهم. وفي بحث «جذور العنف الصهيوني في أفكار هرتزل» انتهى عبد الوهاب المسيري إلى القول: «إن الاستيلاء على الأرض وإخلاءها من سكانها هو الافتراض الكامن في كتاباته. فالعنف رابض بين السطور، يتحين الفرصة لكي يتحقق. ومما يجدر ذكره أن هرتزل لا يستبعد العنف ضد اليهود أنفسهم (إن رفضوا الخضوع للرؤية الصهيونية) كما يتضح في مفهوم غزو الجاليات»[١٥].

(١٤) العظم، **دراسات يسارية حول القضية الفلسطينية**، ص ٨٠، والمسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد**، ج ٦، ص ٢٢٧ ـ ٢٤٢.

(١٥) المسيري، المصدر نفسه، ج ٦، ص ٢٤١ ـ ٢٤٢.

والملاحظ أن في كلِّ تجارب الاستعمار الأوروبي كانت غالبية المستوطنين وراء البحار من المضطهدين والمسحوقين والبؤساء والأذلاء، الذين ضاقت أمامهم الفرص في بلدانهم، إلا أنهم سرعان ما كانوا يتحولون إلى أجلاف سريعي المبادرة بالعدوان على المواطنين أصحاب الأرض الشرعيين ما إن تطأ أقدامهم أرض المستعمرات. ولم يشذ الاستعمار الاستيطاني الصهيوني عن القاعدة؛ إذ منذ بدايات الاستيطان في فلسطين، ومن قبل فرض الانتداب البريطاني عليها، برزت نوازعهم العدوانية على نحو صارخ. ولقد سبقت الإشارة إلى نقد أحاد هعام الصارم للممارسات العنصرية الشوفينية للمستوطنين الصهاينة الأوائل تجاه عرب فلسطين. غير أن تلك الممارسات ما كانت يوماً من قبيل تصرفات العبيد عندما يصبحون سادة، كما قال أحاد هعام عن أوائل المستوطنين الصهاينة، وإنما لأنهم يعرفون معرفة يقينية أنهم إنما يغتصبون حقوقاً مشروعة، ويستولون على أرض غيرهم عن طريق الغزو، وقهر إرادة أصحابها التاريخيين. وهم يدركون بالتالي أنهم ليسوا في مباراة رياضية مع أصحاب الحقوق والأرض وإنما في صراع محتوم لا محيص عنه. ومن هنا كان المستوطن الاستعماري، حتى ولو لم يكن مضطهداً ومسحوقاً وبائساً وذليلاً في بلده، يمارس الإرهاب والعنف ضد المواطنين الأصليين، مدللاً بذلك على أن افتقاده إنسانيته إنما هو الثمن الواجب عليه دفعه مقابل ما يغتصبه من حقوق مشروعة وأرض منزوعة من أصحابها التاريخيين.

وهذا ما تعكسه بوضوح تام ممارسات المستوطنين الصهاينة ذوي الأصول الشرقية، الذين فاقوا في كثير من الحالات ذوي الأصول الأوروبية تعصباً وعدوانية تجاه العرب، مع أن اليهود لم يعانوا في البلاد العربية والإسلامية بعض ما عاناه يهود أوروبا الشرقية والغربية على السواء، إذ مارسوا في كل العصور العربية الإسلامية، كما في العهد العثماني، كافة حقوقهم الدينية والمدنية، وشغلت نُخبهم مراكز مرموقة في بلاطات الخلفاء ودواوين الولاة، وتمتع الحاخامون باحترام وتقدير السلطة والمجتمع بشكل عام. وهذا ما يتجلى في معظم صفحات التاريخ العربي الإسلامي، منذ صدر الإسلام، وحتى بروز الحركة الصهيونية أواخر العهد العثماني[(١٦)]. أما الممارسات العنصرية الصهيونية، التي برزت منذ أيام الاستيطان الأولى، كما أقر بذلك أحاد هعام، فلا يمكن إرجاعها مطلقاً إلى ردة الفعل العربية

---

(١٦) حول واقع اليهود في العصور العربية الإسلامية كما في العهد العثماني، انظر: عوني فرسخ، **الأقليات في التاريخ العربي (منذ الجاهلية وإلى اليوم)** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٤)، ص ٧٠ و١٨٤.

تجاه التحدي الصهيوني. وأي دراسة موضوعية لمعطيات الواقع المعيش في الوطن العربي والعالم الإسلامي، توضح أن الأمّة العربية والشعوب الإسلامية لم تعرف تناقضات عدائية مع اليهود المقيمين والوافدين قبل العدوان الصهيوني على فلسطين، وأنه ليس هناك أدنى تناقض مع غير الصهاينة من اليهود.

١٢ ـ تجسّد الحركة الصهيونية ومنذ البداية صفقة غير معلنة بين نخب يهود أوروبا ـ وبالتبعية أمريكا ـ بتوجّهاتهم الاقتصادية والاجتماعية والفكرية وبين فقراء يهود تلك البلدان. الأولون بدافع حرصهم على ما حققوه من اندماج في مجتمعاتهم، وما يمتلكونه من مراكز ونفوذ، كانوا وما زالوا، على استعداد لتقديم الدعم المادي والمعنوي اللازم لتهجير الآخرين لاستعمار فلسطين. وقد ارتضى الطرفان الصفقة، إذ وجد كل منهما فيها ما يلبّي مصالحه. فغالبية أثرياء يهود أوروبا وأمريكا ومفكريهم لم يهاجروا من أوطانهم، ولا نقلوا ثرواتهم ومؤسساتهم المصرفية والعقارية والتجارية والصحفية والفنية إلى فلسطين، ولم يساهموا بأشخاصهم وأبنائهم في تشكيل الحاجز البشري الغريب الذي يخدم المصالح الاستعمارية في المشرق العربي، وإنما تركوا المهمة لفقراء اليهود، وفئة محدودة للغاية من النخبة الشديدة الإيمان بالحركة الصهيونية، هم الذين التزموا عملياً بالفكرة وتحمّلوا تبعات مفارقة الأوطان، ودفع ضريبة الدم لمصلحة الرأسمالية العالمية، التي يشكل أثرياء اليهود جزءاً فاعلاً فيها. وذلك لقاء توفير ملجأ تصوروا أن يكون آمناً، ومجالاً لنقلة نوعية سياسية واقتصادية واجتماعية، ومركز انطلاق لتوسع استعماري في المحيط العربي المتخلف.

وحين تقرأ في العمق استجابة ذلك «الفائض» من فقراء اليهود للحركة الصهيونية يتضح أن المصالح المادية لا القناعة الأيديولوجية هي التي حكمت تلك الاستجابة. فمقولة «أرض الميعاد» قديمة قِدم التوراة، ومع ذلك لم تؤد إلى هجرة كثيفة واستقرار دائم في فلسطين قبل بروز فكرة المشروع الصهيوني. وعلى الرغم من أنه جرى توظيف تلك المقولة في تحفيز الهجرة والاستيطان، كما وظّفت لتحقيق الأمرين طموحات «البعث القومي»، فإن هذا التوظيف ظل قاصراً وعاجزاً عن خلق تجاوب ملموس مع الحركة الصهيونية، ما دامت فرص الاندماج في المجتمعات الأوروبية والهجرة إلى الأمريكتين متاحة. وحين ضاقت الفرص في المجالين، غدت الهجرة إلى فلسطين واستيطانها مغريين، ولقيت الحركة الصهيونية الاستجابة الملموسة المتنامية مع تزايد ضيق فرص الاندماج والهجرة إلى العالم الجديد.

١٣ ـ حقاً، كان بين أوائل المستوطنين والمنخرطين في الحركة الصهيونية أعداد

كبيرة من نشطاء الحركات اليسارية الأوروبية، خاصة الروسية. وقد حاول أولئك اليساريون تطبيق برامج اجتماعية واقتصادية ذات سمات يسارية، بل اشتراكية في نظر كثيرين، وبخاصة «حزب عمال صهيون» بزعامة بن غوريون. غير أن إقامة تلك البرامج على أرض فلسطين، ورفع الشعارات اليسارية، كما ادعاء اليسارية، لا يبرر القول بأن هناك يساراً صهيونياً. ذلك لأن اليساري ـ اليهودي وغير اليهودي ـ لا يبقى يسارياً إن هو فارق موقعة الاجتماعي ـ الطبقي، فكيف الحال حين يغدو مستوطناً استعمارياً في أرض الغير، ويرتضي ـ وبضمير مستريح تماماً ـ إهدار الحقوق الوطنية والإنسانية لأصحاب الأرض، ويتبنّى المقولات والممارسات الشوفينية، بل والعنصرية، ويلتزم بسياسة «الفصل العنصري» تجاه أصحاب الأرض الشرعيين، ويتحالف استراتيجياً مع قوى الاستعمار؟

ولقد حدّد هرتزل بوضوح تام الطبيعة الطبقية للحركة التي وضع مخططها الاستراتيجي، بأن نفى نفياً مانعاً لكل جهالة احتمال تصادمها مع مصالح أثرياء اليهود، وأكد حرصها على ذلك، مما يعني انتفاء التناقض العدائي بين الحركة الصهيونية والنظام الرأسمالي، الذي يشكل أثرياء اليهود عناصر فاعلة فيه. فهو يقول: «أريد أن أمنع منذ البداية أي سوء فهم من البروز، وخاصة للفكرة الخاطئة القائلة إن تحقيق مشروعي ـ هذا إذا تحقق ـ سيؤذي ولو بصورة ضئيلة جداً الملكية الموجودة في حوزة اليهود. لذلك سأشرح شرحاً كاملاً كلّ ما له صلة بحقوق المُلكية». ثم يضيف موضحاً: «سنطوّر المُلكية الخاصة ـ وهي الأساس الاقتصادي للاستقلال ـ بدون أية عوائق، ونحترمها، وستتاح الفرصة فوراً لأوائل عمّالنا غير الماهرين كي يشقوا طريقهم صعوداً ليكونوا في عداد المالكين الخاصين»(١٧).

١٤ ـ امتلكت الحركة الصهيونية، ومنذ البداية، استراتيجية في غاية الوضوح، صاغها المؤتمر الصهيوني الأول سنة ١٨٩٧، تميّزت بتكامل الأهداف وبشورية الطموحات. إذ كانت تستهدف إحداث نقلة نوعية وتحوّل جذري في مسار حياة اليهود جماعة وأفراداً. فمن جهة أكدت استعمار فلسطين زراعياً وصناعياً، مما يعني السعي إلى تحويل اليهودي من تاجر ومهني بشكل عام إلى مزارع وصناعي لربطه بالأرض. كما أكدت إحياء اللغة والثقافة العبريتين، مستهدفة دمج اليهود المتعددي الأصول والثقافات في تركيب بشري صهيوني، يمتلك وحدة اللغة والثقافة والقيم.

(١٧) هرتزل، دولة اليهود: محاولة لإيجاد حل حديث للمسألة اليهودية، ص ١٧.

كما امتلكت منذ البداية كفاءة ملحوظة في استخدام التكتيكات المنسجمة مع الاستراتيجية المعتمدة، والمتوافقة مع المتغيرات والمستجدات الطارئة، ومع الظروف المختلفة، وفي طلب هرتزل استئجار سيناء إلى حين حل إشكال الاستيطان في فلسطين. وفي عرضه على السلطان عبد الحميد الثاني استعداده لاستبعاد القدس من مشروعه، وفي حديثه عن لقائه بوزير داخلية روسيا القيصرية المعادي لليهود بيليف. في ذلك كله أمثلة على المرونة والقدرة على التأقلم مع الظروف، والاستعداد لاعتماد منطق المراحل في تنفيذ الاستراتيجية المعتمدة.

١٥ ـ انعدم تناقض الحركة الصهيونية العدائي مع المناخ الثقافي السائد في المجتمعات الأوروبية والأمريكية. ذلك لأن الصهيونية في منشئها ليست سوى أحد إفرازات المخاض الأوروبي في القرن التاسع عشر. وكان طبيعياً أن تلقى اهتمام مفكريه وساسته. فالقوميون، وأبرزهم هيردر ـ مفكر القومية الألمانية ـ وماتزيني ـ الزعيم القومي الإيطالي ـ نظروا إلى الصهيونية، وتعاطفوا معها، باعتبارها حركة «قومية» تطالب بما كانوا يدعون إليه[١٨]. ومعادو الساميّة، ومثالهم بيليف، وجدوا في الصهيونية دعوة تخلص بلدانهم من جماعة حمّلوها القسط الأكبر من المسؤولية عن الآثار السلبية للمخاض الذي كانت تعيشه أوروبا يومذاك. واليساريون غير الماركسيين أعجبوا بتجارب الصهاينة الأوائل ذات المظهر الاشتراكي. وحدهم الماركسيون اللينينيون الذين دمغوا الحركة الصهيونية بالرجعية وناصبوها العداء حتى سنة ١٩٤٥، التي شهدت انعطافاً دراماتيكياً في موقف ستالين، مناقضاً لما قال به كلٌ من ماركس ولينين.

وفضلاً عن ذلك، فقد كانت الحركة الصهيونية في سعيها إلى تهجير اليهود إلى فلسطين في توافق تام مع تطلعات المؤمنين بنبوءات التوراة من البروتستانت كما سبق بيانه. كما أن المسكونين بعداء تاريخي للعروبة والإسلام يجدون بتأييد ودعم الصهاينة ما ينفّسون به عن حقد دفين يكابدونه. وكمحصلة لذلك كله تميز المشروع الصهيوني بالتوافق مع وجهات نظر ورؤى قطاعات واسعة للغاية في المجتمعات الأوروبية والأمريكية، الأمر الذي جعله يحظى بما لم يحظ بمثله أي مشروع استعماري استيطاني أوروبي آخر، من حيث اتساع دائرة القابلين به والساكتين على تجاوزاته، حتى في الأوساط الأكثر يسارية.

---

(١٨) حول موقف كل من هيردر وماتريني، انظر. العظم، **دراسات يسارية حول القضية الفلسطينية**، ص ٩٢ ـ ٩٣.

١٦ ـ كان الالتزام بالمبادىء الصهيونية الشرط الوحيد لعضوية الحركة منذ بدايتها الأولى، بحيث لم تنغلق تجاه أي صهيوني مهما كان موقفه من الدين اليهودي أو الفكر الذي يعتنقه. وقد انعكس ذلك في تشكيل المؤتمر الصهيوني الأول، الذي كان ربع المشاركين فيه رجال أعمال وصناعة ونشاط مالي، وسدسهم أدباء ومهنيين وطلبة، كما ضم ١١ حاخاماً، فيما بقية المشاركين من مهن مختلفة. وكان بينهم المتدين وغير المتدين والملحد، بينما كانت غالبيتهم ليبراليين مع حضور بعض الاشتراكيين.

١٧ ـ الأسلوب الذي اعتُمد في الكيبوتز لإعادة تشكيل شخصية المهاجر والمهاجرة، وتحريرهما من تراكمات حياة الغيتو، وتجاوز الصورة النمطية لليهودي، أسلوب لا يدل فقط على استلاب حرية المهاجر، وإنما أيضاً التحكم بمشاعره الإنسانية، الأمر الذي يلقي ظلالاً كثيفة حول ادعاء الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. كما أن في ذلك دلالة على استعداد الحركة الصهيونية للتضحية بكلِّ القيم الإنسانية إن وجدت في الالتزام بها ما يعطل أو يعيق تنفيذ مخططها الاستراتيجي. وهذا يفسر استخدام أعلى درجات العنف في مواجهة أبسط مستويات المقاومة العربية.

١٨ ـ كما أن الديمقراطية الأوروبية والأمريكية بضاعة غير مسموح بتصديرها خارج الحدود الوطنية، وقصر الانتفاع بها على المواطنين في حدود إمكانياتهم المادية وقدراتهم الذهنية. كذلك هو الحال بالنسبة إلى ما يوصف بأنه «ديمقراطية» صهيونية، إذ هي قاصرة على المستوطنين الصهاينة، مع تميز الأشكيناز منهم من بقيتهم، في مقابل التعامل بمنتهى العنصرية مع المواطن العربي. وبالتالي لا تعدو كونها «ديمقراطية عنصرية» إن جاز استخدام هكذا مصطلح.

الفصل الخامس

معالم الواقع العربي أواخر العهد العثماني

الصراع العربي ـ الصهيوني مثل كل صراعات شعوب العالم الثالث في مواجهة القوى الاستعمارية الأوروبية، التي انطلقت للاستعمار معزَّزة بما حققته من تقدم تكنولوجي وتفوق علمي، وبحيث كان طرفا المعادلة: قوى استعمارية تقودها نخب ذات كفاءة عالية في إدارة الصراع، ومعرفة غير يسيرة بواقع الشعوب التي تستهدف استعمار أوطانها، فضلاً عن امتلاكها أحدث الجيوش وأكثرها تنظيماً وأشد الأسلحة فتكاً ودماراً. وذلك في مقابل شعوب يثقل حراكها الوطني تخلّفها العلمي والمعرفي وبدائية ما تملكه من أدوات الدفاع عن النفس. ولأن الخلل الاستراتيجي لمصلحة قوى الاستعمار في جميع الحالات، شكّلت صلابة الإرادة مضمون استجابة الشعوب للتحدي الاستعماري.

ولم يشذ موقف الشعب العربي عامة، والشعب العربي في فلسطين خاصة، في استجابته لتحدي التحالف الاستعماري ـ الصهيوني، عن القاعدة العامة التي حكمت استجابات شعوب ما صار يُعرف بالعالم الثالث تجاه التحديات الاستعمارية. وعليه يغدو من المهم الوقوف على معالم الواقع العربي أواخر العهد العثماني باعتبار ذلك المقدمة الطبيعية لقراءة الاستجابة العربية الشعبية للتحدي الاستعماري ـ الصهيوني، التي تشكّل المحور الأول من خمسة محاور تناولت الاستجابة العربية منذ بداياتها الأولى حتى وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني سنة ١٩٢٢.

أولاً: تطور التناقض العربي ـ التركي خلال العهد العثماني

مع أن صناعة القرار في المشرق العربي خضعت لقادة وإداريين من أصول تركية منذ أقصى المعتصم العرب من ديوان الجند واعتمد على مرتزقة الجند من الترك

والديلم، فقد أحدث انتصار السلطان سليم الأول في معركة مرج دابق سنة ١٥١٦ وفتحه بلاد الشام ومصر في أعقابها نقلة نوعية في التناقضات العربية ـ التركية، ذلك بأن العناصر القيادية ذات الأصول التركية لم تكن حتى خضوع بلاد الشام ومصر للأتراك العثمانيين تمثِّل سلطة أجنبية قاهرة للإرادة الوطنية العربية، ولا كان أولئك القادة يتمايزون من الجمهور الذي يحكمونه قومياً؛ إذ كانوا إنما يحكمون باسم خليفة عربي النسب، له الخطبة والراية والسكة[١]، وهي رموز السيادة في ذلك الوقت. ولأن غالبيتهم الساحقة كانت قد تعربت لغة وثقافة وأنماط سلوك لم يشعر الجمهور العربي بتناقض قومي معهم وإنما كانت التناقضات معهم اجتماعية ـ اقتصادية محاورها فساد غالبيتهم وتفردهم بالسلطة دون نُخب الشعب العربي.

غير أن الغزو العثماني أحدث تحولاً كيفياً في علاقة الحكام الجدد بالشعب العربي، الذي لم يكن له من السلطة نصيب في العهد المملوكي ومعظم القرون التي توالت منذ عهد المعتصم. ذلك لأن سلاطين آل عثمان مثَّلوا بالنسبة إلى الشعب العربي في بلاد الشام ومصر ـ ثم في معظم نواحي الوطن العربي فيما بعد ـ سلطة أجنبية، عاصمتها خارج الأرض العربية، كانت تنتدب بعض ضباطها وإدارييها، من ذوي الأصول التركية على الأغلب، لإدارة الولايات العربية، مجسّدة بذلك تناقضاً قومياً مع الشعب العربي، واحتلالاً أجنبياً للأرض العربية، وتبعية على مختلف الأصعدة. ولقد تمثَّل التناقض القومي باعتماد الحكام الجدد اللغة العثمانية[٢] لغة رسمية في التعامل مع السلطة المركزية في إسطنبول، كما مع الأجهزة الإدارية المحلية، وحتى أحكام القضاء كانت تترجم إلى لغة السادة الحاكمين. ولقد امتدت التبعية إلى كل جوانب حياة المجتمع العربي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية. وتواصل طوال قرون العهد العثماني الأربعة استنزاف الثروات ونزوح العقول وتهميش الثقافة العربية الإسلامية.

ولقد تزامن الغزو العثماني للبلاد العربية مع السيطرة الأوروبية على الملاحة في أعالي البحار، وتحوُّل طرق التجارة الدولية عن مسارها التاريخي عبر مصر وبلاد

---

(١) المراد بذلك أن يخطب باسم الخليفة ـ قرشي النسب بإجماع الفقهاء ـ في صلاة الجمعة والعيدين، وأن تكون الأولوية لرايته في كلِّ الولايات، وأن تصك النقود باسمه، وإن أجيز ذلك لبعض الولاة شريطة أن يرد اسم الخليفة في الخطبة وعلى النقود دلالة على أنه صاحب السلطة العليا والسيادة.

(٢) يميز الأتراك بين اللغتين العثمانية والتركية، فالأولى تضم نسبة عالية من المفردات العربية والفارسية، وتقتبس الكثير من صيغهما البيانية والنحوية، وتكتب بالحروف العربية. وكان من آثار الدعوة الطورانية مطلع القرن العشرين والتعريب الذي فرضه الاتحاديون بزعامة أتاتورك التخلي عن معظم المفردات العربية والفارسية واستخدام الحروف اللاتينية، وبالتالي اتسعت الشقة بين اللغتين.

الشام، مما كان له آثار شديدة السلبية في رخاء الشعب العربي وتطوره الاقتصادي. كما كان لتدهور الفعالية العثمانية تجاه قوى الاستعمار الأوروبي انعكاساتها الشديدة السلبية على النسيج الاجتماعي العربي بتأثير عمق وسعة المداخلات الأوروبية في الشؤون الداخلية للمجتمعات الخاضعة للسلطان العثماني، وهو التدخل الذي تصاعد ليبلغ ذروته في أربعينيات القرن التاسع عشر، بحيث غدت الدول الأوروبية صاحبة دور متزايد في صناعة القرارات العثمانية على مختلف الصعد.

وليس دقيقاً القول بأن العثمانيين ساهموا في منع استعمار الأجزاء الحيوية من الوطن العربي في وقت مبكر؛ فكلٌ من المغرب وعُمان تصدت لطلائع الاستعمار الأوروبي دون دعم عثماني، وتمكنت من إعاقة احتلالها. يضاف إلى ذلك أن العثمانيين يتحمّلون المسؤولية الأولى عما اعترى الواقع الاجتماعي والفكري العربي من تدهور وجمود، فاق في حالات كثيرة ما وصل إليه من تدهور في العصر المملوكي. وفضلاً عن التفاعل الجدلي بين التبعية السياسية والتخلّف الاقتصادي، أقام العتمانيون بجمودهم وانغلاقهم جداراً سميكاً حجب النُخب العربية عن مستجدات العصر، وعطّل قدرتها على ردم الهوة بين تخلّف وطنها وتقدم أوروبا في كل المجالات. ولقد عرف العثمانيون بتصورهم أنهم يجسدون الخير والحق ونظروا باحتقار إلى العالم الخارجي وعلوم «الكفار»[٣]. وذلك على عكس ما كانت عليه حال القيادات العربية في صدر الإسلام وحتى نهاية العصر العباسي الأول من تفاعل إيجابي مع ثقافات اليونان وفارس والهند.

ولقد تأثرت النشاطات الاقتصادية في الولايات العربية بما عُرف به العهد العثماني من فوضى العملة، واضطراب المكاييل والموازين والمقاييس، وبانحطاط نظام الطوائف الحرفي الذي طالما عمل على ترقية الحِرف، وإتقان السلع، ومواكبة التطور واحتياجات السوق، فيما أثقل نظام الالتزام الضريبي على كاهل المواطنين، وبخاصة الحرفيين منهم[٤]. وكان السلطان سليم الأول قد عقد اتفاقية مع البندقية سنة ١٥١٧ ثبّت بموجبها التسهيلات المعطاة إلى مواطنيها في العصر المملوكي، ومنحهم امتيازات جديدة[٥]. وتوالى إعطاء الأوروبيين امتيازات اتسع إطارها

---

(٣) شارل عيساوي، **تأملات في التاريخ العربي** (بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ١٢١.

(٤) محمد أنيس، **الدولة العثمانية والشرق العربي، ١٥١٤ ـ ١٩١٤** (القاهرة مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٠)، ص ١١٣.

(٥) محمد فهمي لهيطة، **تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة** (القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٤٤)، ص ٣٠٢.

بحيث غمرت الأسواق بسلع أوروبية أكثر جودة وأقدر على المنافسة. وبعقد اتفاقية «يلطة ليمان» سنة ١٩٣٩ خفضت الرسوم على الواردات من أوروبا إلى ٥ بالمئة مقابل ١٢ بالمئة على الصادرات من الولايات العثمانية، بحيث اعتبرت هذه الاتفاقية بأنها قطعت الطريق على أي محاولة محتملة لبناء صناعة محلية(٦).

وبتراجع التجارة وتدهور الحِرف أُلقي عبء الضريبة على المزارعين الذين أرهقهم الملتزمون المدعومون من السلطة وأصحاب النفوذ في مناطق التزامهم. كما عانت الزراعة نظام الإقطاع، وتوسع العثمانيون في إقطاع الأرض لرجالاتهم ومن يسعون إلى استراضائهم من الزعامات المحلية. كما عانت انصراف الحكومة عن تطويرها وعن الري والصرف(٧)، فضلاً عن معاناة الفلاحين بسبب تجنيد أبنائهم أو اضطرارهم إلى دفع بدل التجنيد، وتواصل الفتن والصراعات الإقطاعية والقبلية.

يُذكر أن العثمانيين استخدموا المدفع في القرن الخامس عشر، بعد سنوات معدودة من ظهوره في أوروبا، وشكّلوا قوة عسكرية كانت أقوى الدول الأوروبية تحسب حسابها حتى الربع الأخير من القرن السابع عشر. ولكنهم في المقابل لم يستخدموا المطبعة إلا في الربع الاخير من القرن الثامن عشر، وبعد نحو ثلاثة قرون من شيوع استخدامها في مختلف نواحي أوروبا. وإن محاولات الإصلاح الدستوري لم تعرف طريقها في الفكر والممارسة العثمانية إلا في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر. وليس مستغرباً والحال كذلك أن يكون العهد العثماني وبالاً على الوطن العربي والثقافة العربية الإسلامية. وحول مسؤولية العثمانيين عن تخلّف المسلمين، كتب أحد أبرز الدعاة الإسلاميين المعاصرين يقول: «صحيح أن الأتراك رفعوا راية الخلافة، واستطاعوا في زحف باهر أن يخترقوا مشرق أوروبا حتى النمسا. لكن الأتراك كانوا قوة عسكرية ولم يكونوا فجراً ثقافياً جديداً. إنهم رفضوا أن يتعربوا، ورفض العرب أن يؤثروا على أنفسهم وأن يتركوا السلطان لغيرهم، فكان التوسع الإسلامي خالياً من بذور الحضارة الأولى، ومن أسباب الحياة الصحيحة. فسرعان ما انهار، وانهار العالم الإسلامي بعده، وأصبح أثراً بلا عين»(٨).

وحين تُعقد المقارنة بين واقع أي مدينة أو قرية عربية ونظيرتها الأوروبية يوم

---

(٦) وجيه كوثراني، *الإتجاهات الإجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠. مساهمة في دراسة أصول تكوينها التاريخي*، التاريخ الإجتماعي للوطن العربي، ١ (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٦)، ص ٤٦ ـ ٤٧.

(٧) جلال يحيى، **المجمل في تاريخ مصر الحديثة** (القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، [د. ت.])، ص ٨٣ ـ ٨٦.

(٨) محمد الغزالي، **تراثنا الفكري في ميزان الشرع والعقل** (القاهرة. دار الشروق، ١٩٩١)، ص ١٩٣.

دخول سليم الأول القاهرة فاتحاً سنة ١٥١٧، ثم يوم اقتحام الجنرال أللنبي القدس مستعمراً سنة ١٩١٧، يتضح مستوى التخلّف الذي لحق بالبنى الاقتصادية والاجتماعية والحياة الفكرية والثقافية العربية، كنتيجة لتحكّم العثمانيين بصناعة القرار على مختلف الصعد في نواحي الوطن العربي الأكثر فاعلية عبر التاريخ. ويلاحظ أن أوروبا عرفت الثورتين الصناعية والدستورية خلال المرحلة نفسها، الأمر الذي مكّنها من تحقيق تقدمها المطرد في شتى المجالات. وبالمقابل لم يحاول العثمانيون استثمار قدرتهم العسكرية وطاقات الوطن العربي البشرية، وإمكانياته المادية، وموروثه الحضاري، وتراثه العلمي، بما يحقق لهم وللولايات العربية التي دانت لسلطانهم مواكبة العصر، أو حتى تضييق الهوة بين التقدم الأوروبي المتسارع والتخلّف العثماني والعربي المتراكم[٩].

غير أنه تفاعلت خلال العهد العثماني جملة عوامل سياسية ودينية واجتماعية على نحو جدلي، وعملت على تخفيف حدة التناقضات بين العرب والأتراك. وكان أبرز تلك العوامل إحساس الغالبية الساحقة من النُخب العربية أن العرب والأتراك يقفون في خندق واحد في مواجهة تنامي المخاطر الأوروبية. إلا أن حملة إبراهيم باشا على بلاد الشام سنة ١٨٣١ شكّلت بداية تحول كيفي في التناقض القومي القائم بين العرب والأتراك، حيث إنه خلال المرحلة الطويلة من التسلّط العثماني لم ينس العرب هويتهم القومية، وإن كانت الرابطة الإسلامية تقدمت عندهم على الرابطة القومية. فضلاً عن أن سنوات الوجود المصري التسع في بلاد الشام، التي تعتبر أخطر سنوات القرن التاسع عشر في حياة الأمة العربية، شهدت اهتماماً رسمياً باللغة العربية، أسوة بما كان قد تحقق في مصر منذ تولى مقاليدها محمد علي سنة ١٨٠٥. كما أن ذلك الوجود أحيا في النفوس ذكريات المجد العربي وطموحات الوحدة المتجذرة في الثقافة العربية. وكان من نتائج الانتصار الذي حققه إبراهيم باشا، والخطر الذي شكّله تقدمه في الأناضول على حكم آل عثمان، أن ارتفعت نبرة الدعوة إلى الاصلاح في إسطنبول، وقد اتخذت تلك الدعوة طابعاً قومياً تركياً بأكثر منه حركة انبعاث إسلامية. وكمحصلة لمجمل المستجدات أخذت مشاعر القومية العربية تنمو في أوساط المثقفين والضباط العرب.

ولقد أحدث احتلال بريطانيا لمصر سنة ١٨٨٢ وفرنسا لتونس في السنة التالية، استفزازاً للمشاعر العربية، كما ولّد تعاطفاً مع السلطنة العثمانية وتطلعاً

---

(٩) عوني فرسخ، **الأقليات في التاريخ العربي (منذ الجاهلية وإلى اليوم)** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٤)، ص ١٧٧.

إليها باعتبارها قوة الردع الوحيدة التي يمكن التعويل عليها في التصدي للغزو الاستعماري والتبشيري المتصاعدة وتيرته. وكان مما غذى ذلك التعاطف على الصعيد الجماهيري خاصة تبنّي عبد الحميد الثاني دعوة «الجامعة الإسلامية»، ذلك التبنّي الذي مكّنه من الاحتفاظ بولاء غالبية النخب المسلمة غير التركية داخل الإمبراطورية العثمانية، والظفر بتأييد جميع المسلمين خارجها[١٠]. فضلاً عن موقفه التاريخي من مساعي هرتزل وإصداره قوانين تقنين هجرة اليهود إلى فلسطين واستيطانهم فيها، وإصراره على العمل بها رغم معارضة القناصل وضغوط السفارات واحتجاجات هرتزل والصهاينة[١١].

ولقد جاء انتصار الانقلاب على عبد الحميد سنة ١٩٠٨ وتولّي «الاتحاد والترقي» الحكم بعد سحق الثورة المضادة سنة ١٩٠٩ ليضاعف التأثير الذي كانت حملة إبراهيم باشا (١٨٣١ ـ ١٨٤٠) قد أحدثته، حيث عُرفت جماعة «تركيا الفتاة»، التي كانت العمود الفقري لحزب «الاتحاد والترقي»، بدعوتها الطورانية، فضلاً عن تنكّرها الفاضح لكل القوى المعارضة: العربية والأرمنية والمقدونية، وغيرها التي تحالفت معها في الثورة على عبد الحميد، وتخلّيها عن المواثيق التي عقدتها معهم والتزمت بموجبها بحق شعوب الإمبراطورية العثمانية بتقرير المصير سياسياً وثقافياً، والاستقلال الذاتي ضمن الإمبراطورية[١٢].

وباعتماد الاتحاديين سياسة التتريك وتصفية العناصر التي كان لها دورها زمن عبد الحميد الثاني، كان عداء الاتحاديين للعرب ولطموحهم القومي ولغتهم ونُخبهم هو العداء الأشد. وكان ذلك نتيجة تفاعل جدلي بين جملة عوامل أبرزها أنه بعد خسارة الإمبراطورية ولاياتها الأوروبية لم يبق تحت سلطانها خارج الأناضول سوى العراق وبلاد الشام، فضلاً عن أن العرب غدوا قرابة ٦٠ بالمئة من رعايا الإمبراطورية، وبينما كان تعدادهم يقارب العشرة ملايين ونصف المليون كان الأتراك سبعة ملايين ونصف المليون. ثم إن قطاعاً من النُخب العربية ساند الثورة المضادة للاتحاديين سنة ١٩٠٩ التي ناصرها ضباط عرب لكونها قريبة من جماعة «الحرية والائتلاف». وعلى ذلك ازداد الاضطهاد التركي للعرب، والحركات القومية العربية، عما كان عليه قبل سيطرة الاتحاديين على الحكم. وأحس العرب

---

(١٠) فيليب حتي، **تاريخ سورية ولبنان وفلسطين**، أشرف على مراجعته وتحريره جبرائيل جبور، ٢ ج (بيروت: دار الثقافة، ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩)، ج ٢، ص ٣٤٩.

(١١) ثيودور هرتزل، **يوميات هرتزل**، إعداد أنيس صايغ؛ ترجمة هلدا شعبان صايغ، سلسلة كتب فلسطينية؛ ١٠ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٣)، ص ٥٠٩.

(١٢) فلاديمير لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث** (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٥)، ص ٣٨١.

بالاحتقار والسخرية بهم وبتراثهم أكثر من أي وقت مضى، كما أسيئت معاملتهم واتُّخذت الإجراءات لإضعاف لغتهم[١٣]. وفي عداء الاتحاديين لرموز عهد عبد الحميد اختصوا العرب منهم بالعداء الأشد، واتهموهم بأنهم كانوا وراء مظالم عبد الحميد. وأخذت صحف الاتحاديين تنشر مقالات معادية للعرب، وأخذت ترد في المقالات وعلى الألسن جملة «بيس عرب»، أي «العرب القذرين»، وكان ينادى بها في شوارع إسطنبول والمدن التركية الأخرى[١٤].

ومما ساهم في تفاقم حدة التناقض مع الاتحاديين الأتراك ما بدا من تساهلهم تجاه النشاط الصهيوني في فلسطين، والمتمثل بزيادة الهجرة والاستيطان والمؤسسات المالية الصهيونية العاملة في شراء الأراضي[١٥]. ولقد تسببت مواقف وممارسات الاتحاديين في تحفيز الشعور بالانتماء العربي. وخلال العهد الدستوري الذي أعقب انقلاب ١٩٠٨ عرفت بلاد الشام والعراق إقبالاً واسعاً على إصدار الصحف والدوريات، لدرجة أنه صدر في بيروت وحدها ٦٠ صحيفة خلال سنوات ١٩٠٨ ـ ١٩١٤. وبرزت في بيروت ودمشق والقدس والبصرة وغيرها من المدن العربية الجمعيات والأندية السياسية. وذلك إلى جانب نمو النشاط العربي في إسطنبول وباريس. ويُذكر للاتحاديين الأتراك إتاحتهم هامشاً واسعاً نسبياً من الحريات خلال السنوات الأولى التي أعقبت سيطرتهم على الحكم.

ويلاحَظ أن الحِراك السياسي والاجتماعي العربي اتسم يومذاك بطابع نخبوي. وبانفصال شبه تام بين النُخب والجماهير. ذلك أن رواد الإصلاح والتغيير كانوا في غالبيتهم من أبناء العائلات الإقطاعية والموسرة، وبنسبة عالية من الضباط والطلاب. كما يلاحَظ ضعف حضور الطموحات القومية العربية في أدبيات أولئك الرواد الذين كانوا ينتمون إلى تيارين: المطالِب بالإصلاح ضمن الإطار العثماني، والمتطلع إلى التغيير من خلال دعم إحدى الدول الأوروبية. وكان التيار الأول أكثر بروزاً في مصر وداخل بلاد الشام والعراق، حيث شكّل الاستعمار البريطاني التحدي الأول في مصر، بينما كانت فعالية الكمبرادور محدودة داخل بلاد الشام والعراق. أما في بيروت وجبل لبنان وبين المهاجرين

---

(١٣) عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥)، ص ٥٣.

(١٤) حسان علي حلاق، **دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش، ١٩٠٨ ـ ١٩٠٩** (بيروت: الدار الجامعية، [١٩٨٢])، ص ٨٠ ـ ٩٢.

(١٥) هاني الهندي، **حول الصهيونية وإسرائيل**، المفكر العربي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧١)، ص ١٢.

اللبنانيين إلى مصر وأوروبا وأمريكا، فقد كانت الغلبة لرموز التيار الثاني.

وكانت مطالب التيار الأول شبه محصورة في قيام نظام دستوري لامركزي يوفر للعرب مشاركة منصفة، والدعوة إلى استخدام اللغة العربية في المدارس الحكومية والمحاكم والدواوين الرسمية في الولايات العربية. ولقد تراوحت المواقف بالنسبة إلى الانتماء القومي العربي بين القائلين بوجود «أمّة عثمانية» تضم عدداً من «المِلل» العرب أبرزُها، وبين المؤمنين بوجود أمّتين: عربية وتركية تضمهما «الإمبراطورية العثمانية». وذلك ما اشتملت عليه برامج كلٍّ من: **المنتدى العربي**، **والجمعية القحطانية**، المؤسسين سنة ١٩٠٩، **والعربية الفتاة** التي شُكّلت سنة ١٩١١. وكلٌّ من الجمعيات الثلاث حصرت مطالبها باللامركزية ومساواة العرب والترك في دولة واحدة. وبذلك توفرت جملة من القواسم المشتركة بين نُخب هذا التيار الممثِّل للإصلاحيين العرب وبين نظرائهم الإصلاحيين الأتراك وتنظيماتهم المناهضة للاستبداد والفساد. وعليه تواصل التفاعل الإيجابي بين الطرفين حتى تفجُّر الحرب العالمية الأولى.

أما دعاة التغريب والاستقواء بالدعم الأوروبي، فقد كانت حجّتهم استحالة الإصلاح وإنجاز التغيير المنشود في ظل الظروف السائدة. وتعددت رؤى نُخب هذا التيار بين المؤمنين بأن كلَّ «ملة» ـ أو طائفة ـ تشكّل أمّة قائمة بذاتها، وبين المنادين بالأمّة السورية والمبشرين بوجود «الأمّة العربية». وكاد خط الفصل بين التيارين أن يكون طائفياً نتيجة جملة عوامل متفاعلة من أبرزها الآثار السلبية للمتغيرات والمستجدات التي أحدثها الاختراق الأوروبي في البنى الاقتصادية والاجتماعية. وكذلك الثقافة السائدة، والانفعالات المضادة التي ولّدها كلٌّ من الخطاب الرسمي الحميدي ذي النبرة الدينية الإسلامية القوية، والتعصب الديني المسيحي الذي كان غالباً على المدرّسين الأجانب في المدارس التي أنشأتها الإرساليات التبشيرية[١٦].

ولكن خط الفصل بين التيارين لم يبق عميقاً. ولقد ساهمت في ذلك جماعة «الاتحاد والترقي» باشتداد نبرة الدعوة الطورانية، والتعسف في عملية التتريك، وتصاعد عمليات القمع في حوران واليمن بتأثير تعاظم نفوذ الضباط الاتحاديين في الإدارة العثمانية. وكذلك اعتماد صحافة الاتحاديين المنطق الاستعماري في مناقشة المطالب العربية، حيث لم تتميز لهجة صحف **طنين وتركيا الفتاة واقدام في** عدائها للمطالب العربية عن المنطق الاستعماري الذي كان يتكلم به الفرنسيون في

(١٦) فرسح، **الأقليات في التاريخ العربي (منذ الجاهلية وإلى اليوم)**، ص ٢٥٣ ـ ٢٥٦.

الجزائر والإنكليز في الهند[17]. ومن ناحية ثانية كان لانكشاف مدى التراجع العثماني أمام الهجمة الاستعمارية تأثير فاعل جداً. ولقد صُدم المراهنون على الدور العثماني بالهزيمة المخزية في ليبيا أمام إيطاليا، أضعف دولة استعمارية أوروبية حينذاك. ومما زاد في فجيعة النُخب العربية يومها تخلّي «الباب العالي» عن شعب ليبيا ومناصريه عملاً باتفاقية لوزان سنة ١٩١٢.

وتتضح النقلة النوعية في علاقة تياري النُخب العربية في «حزب اللامركزية» الذي تشكّل سنة ١٩١٢، وفي «المؤتمر العربي الأول» الذي عُقد في باريس سنة ١٩١٣، حيث ضمت كلٌ من الهيئة المركزية للحزب واللجنة التحضيرية للمؤتمر ألمع رموز التيارين. كما تضمن برنامج الحزب وقرارات المؤتمر المطالبة بقيام حكم عثماني لامركزي، وتوسيع إطار الحكم الذاتي للولايات العربية. وبرغم تأكيد مؤتمر باريس على ضرورة درء مخاطر الاحتلال الأوروبي لسورية، تقدم المؤتمرون بمطالبهم لكلٍ من الحكومة العثمانية والحكومات الأوروبية. ومع أن كلمات المندوبين عكست وجهتي نظر التيارين، فقد اتخذوا موقفاً توافقياً في موضوع الاستعانة بالمستشارين الأجانب، إذ تضمنت القرارات الإشارة إلى مطالب الحركة الإصلاحية البيروتية بشأن وجود مستشارين في بيروت، وحرية الولايات الأخرى في دعوتهم أو الامتناع عن ذلك[18].

وكان زعيما الاتحاديين طلعت باشا وجمال باشا قد استقبلا وفد مؤتمر باريس برئاسة عبد الكريم الخليل، مدير المنتدى الأدبي العربي في إسطنبول، ووعدا بتلبية مطالب المؤتمر. غير أن الاتحاديين لم ينفذوا شيئاً جوهرياً من تلك المطالب. وبدا واضحاً قبيل الحرب العالمية الأولى أن الاتحاديين ينتظرون تفجّر الصراع مع دول الوفاق الأوروبي ليقضوا على النخب العربية باختلاف توجهاتها، وفرض الهيمنة التركية الكاملة على الولايات العربية، فيما كانت النُخب العربية ذات التوجه الأوروبي ترى في الحرب فرصتها التاريخية لتسفر عن وجهها الحقيقي وتعلن انحيازها، بحكم المصلحة أو الوهم، للدول الاستعمارية التي ستؤول إليها تركة «رجل أوروبا المريض» وقد حانت ساعة إعلان وفاته.

---

(١٧) كوثراني، **الإتجاهات الإجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠: مساهمة في دراسة أصول تكوينها التاريخي**، ص ٢٠١ ـ ٢٠٢، وتوفيق برو، **العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨ ـ ١٩١٤**، رسائل وبحوث (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٠)، ص ١٦١ ـ ١٧٦.

(١٨) كوثراني، المصدر نفسه، ص ٢٠٧ ـ ٢٢٠، ولوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ص ٤١٠ ـ ٤١١.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٣ تشكّلت جمعية «العهد» السرية في إسطنبول، بقيادة عزيز علي المصري، أحد أركان «الاتحاد والترقي» الذي استقال منها عندما تبيّن مدى حقدها على العرب. ولقد اقتصرت «العهد» على الضباط العرب في الجيش العثماني، وكانت غالبية المؤسسين عراقيين. وضمت زهاء أربعة آلاف ضابط، كما اندمجت فيها «الجمعية القحطانية»، وأقامت فروعاً في بغداد ودمشق وحلب. وتبنّت «العهد» الدعوة إلى استقلال البلاد العربية إدارياً مع بقائها مرتبطة بالإمبراطورية العثمانية، بمثل ارتباط المجر بالنمسا[١٩]. وفي طلب العلاقة الفدرالية بتركيا إشارة تطور كيفي في الوعي القومي العربي عما كان شائعاً لدى المنظمات التي سبقت «العهد» بظهورها على المسرح. وقد جاء ذلك كرد فعل لغلبة الشعور القومي التركي مقابل تراجع مشاعر الإخاء الإسلامي في أوساط الاتحاديين بصفة عامة، وضباط الجيش من بينهم بصفة خاصة. وبالتالي تسببت عنصرية الاتحاديين فكراً وممارسة في تبديد آمال كثيرين ممن راودتهم طموحات التوصل إلى تعاون عربي ـ تركي قائم على المساواة ووحدة الصف الإسلامي في مواجهة الهجوم الاستعماري الكاسح.

وبرغم ذلك بقي خط الفصل قائماً في أوساط النُخب السياسية العربية، خاصة في بلاد الشام، حتى تفجّرت الحرب العالمية الأولى. فقد ظل قطاع غير يسير من نُخب تيار الإصلاح يراهن على التعاون مع الأتراك، ويرى أن الثورة ضدهم ستكون مصحوبة بخطر لا يقل عن، بل يزيد على خطر الاحتلالين الإنكليزي والفرنسي للأقطار العربية.

ثانياً: البنى الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين أواخر العهد العثماني

ما كانت فلسطين يوماً مستقلة عن محيطها العربي، أو كان مواطنوها بمعزل عن التفاعل مع عمقهم القومي، ودائماً كانت أرضهم وحياتهم شديدتي التأثر بما يحدث في المحيط. ولم يتبلور في فلسطين شعب خاص متمايز من محيطه لا في أصوله السلالية ولا في لغته وثقافته وأنماط سلوكه. ذلك لأن شعب فلسطين جزء لا يتجزأ من نسيج قومي عربي اللغة والثقافة وأنماط السلوك، قائم بين المحيط الأطلسي والخليج العربي. وبخضوع المشرق العربي للسيطرة العثمانية في مطلع

(١٩) بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، سلسلة الدراسات؛ ٥٧ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٣)، ص ٣١.

القرن السادس عشر، خضعت فلسطين لمجمل المستجدات التي جاء بها التسلط العثماني، مما كان له أشد التأثير في بناها الاقتصادية، وتكويناتها الاجتماعية، والثقافة السائدة لدى نُخبها وجمهورها، ومستواها الحضاري بشكل عام. كما تأثر الشعب العربي في فلسطين على نحو قوي بوجود جيش مصر في بلاد الشام بقيادة إبراهيم باشا خلال سنوات ١٨٣١ ـ ١٨٤٠ وبالنهاية المأساوية لطموح محمد علي لإقامة دولة عربية عصرية. كما تأثرت البنى الاقتصادية والاجتماعية والنظام الإداري بالإصلاحات العثمانية («التنظيمات»).

وكانت الزراعة النشاط الاقتصادي الأول والأوسع، فيما كان الفلاحون الغالبية من المواطنين العرب. ومن بين مساحة اليابسة الكلية لفلسطين البالغة ٢٦,٣١ مليون دونم، كانت الأراضي الصالحة للزراعة ٨,٧٦ مليوناً، أي ما يقارب ٣٣ بالمئة فقط. ولم يكن نظام الملْكية الزراعية مختلفاً عنه في المحيط العربي؛ إذ كان الإقطاعيون والأوقاف ـ الإسلامية والمسيحية ـ يستأثرون بالنصيب الأكبر من الأراضي الأكثر خصوبة، فيما كان جمهور الفلاحين يتوزع بين صغار الملاكين والذين لا يملكون شيئاً. وفي سنة ١٨٣٩ صدر فرمان إلغاء الإقطاع واسترداد الإقطاعات العسكرية، بحيث غدت الدولة مالكة الأراضي المستردة[٢٠]. ولقد أقدم العثمانيون على نزع ملْكية الفلاحين للأراضي المشاعية واعتبروها أرضاً «أميرية» تابعة للدولة. ومن خلال وضع اليد على أملاك الدولة، آلت معظم الأراضي «الأميرية» إلى كبار الملاّك وموظفي الدولة وشيوخ العشائر. ويذكر الباحث الاقتصادي آن بوليك «أن الذين وضعوا أيديهم على الأراضي أعطوا أنفسهم الحق في بيعها لأبناء المدن، وأبناء القرى الأخرى، وأن الأراضي غير المزروعة ابتاعها من الخزانة العامة أشخاص ذوو مال ونفوذ، بينهم عدد كبير من موظفي الدولة»[٢١].

وفي سنة ١٨٥٨ صدر قانون الأراضي، الذي فُرضت بموجبه الضريبة والجندية والتزامات أخرى على ملاّك الأرض. وقد أقدم كثير من الفلاحين على تسجيل أراضيهم بأسماء كبار الملاّك والتجار تهرباً من تحمّل عبء الضريبة والجندية والالتزامات الأخرى، وكنتيجة لذلك فقد أولئك الفلاحون أرضهم مع الأيام وتحولوا إلى محاصصين فيها. أما الفلاحون الذين عجزوا عن سداد الضرائب المتراكمة عليهم فقد صودرت أراضيهم، ثم بيعت في مزادات لاستيفاء الضرائب المستحقة

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٧ ـ ٨.

(٢١) أبراهام ن. بولياك، **الإقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان**، نقله عن الإنكليزية عاطف كرم، مباحث أجنبية في تاريخ لبنان (بيروت: دار المكشوف، ١٩٤٨)، ص ٢١٢ ـ ٢١٣.

عليهم. «وهكذا حصل أغنياء بيروت من أمثال عائلات بسترس وسرسق وتويني ومتّى فرح وسليم الخوري على أخصب أراضي فلسطين في مرج إبن عامر»[٢٢].

وإلى جانب ذلك، اقتطع شيوخ القبائل مساحات واسعة من الأراضي[٢٣]، فيما اغتصب كثير من الشخصيات الدينية المتنفذة أراضي الوقف الإسلامي وحولوها إلى إقطاعيات خاصة، آلت إلى خَلَفهم فيما بعد عن طريق الإرث. و«من أشهر الأسر التي استفادت من هذا النظام آل النشاشيبي والحسيني من القدس وآل التميمي من الخليل»[٢٤]. وفي سنة ١٨٦١ صدر قانون تسجيل الأراضي (الطابو). وفي سنة ١٨٦٧ صدر القانون الذي أجاز بيع الأراضي للأجانب في كلّ نواحي الإمبراطورية العثمانية، الأمر الذي يسّر للصهاينة شراء الأراضي في فلسطين[٢٥]، ومما أدى إلى وجود ملْكيات كبيرة لثلاث فئات: أعيان المدن في فلسطين ولبنان، والبرجوازية التجارية والمالية الصاعدة في السواحل، وأغلب أفرادها من الأوروبيين وصنائعهم، وبعضهم من بيروت، والمستوطنون الألمان ـ من فرسان الهيكل ـ واليهود. ولقد ساهمت برجوازية الساحل (الكمبرادور) والمتعاونون معها من التجار وكبار الملاّك في تسهيل التغلغل الأوروبي في فلسطين[٢٦]، كما حدث في كلّ نواحي المشرق العربي.

ويلاحَظ أن المدن الفلسطينية لم تكن ذات منشأ ريفي، وإنما جاءت ثروتها من انفتاحها على العالم الخارجي من ناحية، ونهبها للريف من ناحية ثانية؛ إذ كان أعيان المدن يشترون أراضي الفلاحين، أو يستولون عليها عن طريق قيامهم بالالتزام الضريبي، أوعن طريق عجز الفلاحين عن سداد ديونهم والفوائد الربوية المتراكمة عليها، الأمر الذي كان من نتائجه امتلاك عدة عائلات إقطاعيات واسعة شملت عدداً من القرى.

وفضلاً عن ذلك شغل العديد من أعيان المدن وأبنائهم الوظائف الإدارية وعضوية مجالس البلديات الجديدة. ويذكر هيلر ـ في أطروحة لنيل الدكتوراه حول

---

(٢٢) الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص ٣٨.

(٢٣) عبد العزيز الدوري، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨)، ص ١٢٧.

(٢٤) سلوى العمد، «ملامح الوضع الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين حتى نهاية الحرب العالمية الأولى،» **شؤون فلسطينية**، العدد ١١٦ (تموز/يوليو ١٩٨١)، ص ١١٤.

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) سميح فرسون، **فلسطين والفلسطينيون**، ترجمة عطا عبد الوهاب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ٧٢ ـ ٩٧.

النُخب السياسية الفلسطينية ـ أن بين سبعة عشر رئيساً للبلدية في نابلس بين ١٨٦٩ ـ ١٩١٢ كان خمسة من عائلة عبد الهادي، وأربعة من عائلة طوقان، واثنان من عائلة حمد. كما كان أبناء العائلات الكبرى هم الذين يشغلون المناصب الدينية والقضائية وتولّي إدارة الأوقاف[٢٧]. وكان من نتائج ذلك احتدام النزاعات بين أعيان المدن حول تلك المناصب، وتشكُّل ما يمكن اعتبارهم «أرستقراطية وظيفية».

وكان من نتائج ذلك تزايد الملْكيات الكبيرة على حساب الملْكيات المتوسطة والصغيرة. فمن بين ٨,٧٦ مليون دونم من الأراضي الصالحة للزراعة حاز كبار الملاّك نحو ٣٣ بالمئة، فيما لم يتبق في حيازة صغارهم سوى ٢٠ بالمئة من أراضي منطقة الخليل و٥٠ بالمئة من أراضي منطقة القدس. واستناداً إلى البيانات الرسمية لسنة ١٩٠٩، كانت ١٦٩١٠ عائلات تديـر ٧٨٥ ألف دونم في سناجق القدس ونابلس وعكا، بمعدل وسطي قدره ٤٦ دونماً للعائلة[٢٨].

وفضلاً عن ذلك، فكما كان السلطان العثماني يشجع النزاعات بين الولاة في الولايات العثمانية، كإحدى وسائل إحكام السيطرة عليهم، كان الولاة يشيعون الصراعات القبلية والعشائرية ونزاعات العصبيات المحلية وأعيان المدن، عملاً بمبدأ «فرّق تسُد». ومن بين تلك الصراعات والنزاعات كانت الحروب والمناوشات القيسية ـ اليمنية الأكثر دموية والأشد تاثيراً في واقع الإقطاع العربي[٢٩]. ولقد شهدت فلسطين بين ١٨٥٠ ـ ١٨٧٤ فصلاً مأساوياً من تلك الصراعات التي حُسمت بتدخل عسكري عثماني أثّر في واقع الإقطاع القائم[٣٠]. وبذلك تعمقت العداوات والمنافسات بين زعامات العصبيات المحلية وأعيان المدن، الأمر الذي كان له آثاره السلبية في الحِراك الوطني في زمن الانتداب.

وبموجب عملية مسح أُجريت في بداية عهد الانتداب البريطاني، اتضح أن أكبر ٢٥٠ مالكاً يحوزون ٤,١٤ مليون دونم، أي ما يعادل ملْكية جميع الفلاحين الذين يملكون أرضاً، من بينهم ١٤٤ مالكاً يملكون ٣,١٣ مليون فدان ـ ما يعادل ٣٥,٩ بالمئة من الأراضي الصالحة للزراعة. وكان بين هؤلاء ٢٨ مالكاً في

(٢٧) بشارة خضر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ترجمة منصور القاضي؛ مراجعة جورج أبي صالح (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

(٢٨) فرسون، المصدر نفسه، ص ٧٩.

(٢٩) ظهر الانقسام القيسي ـ اليمني قبل الإسلام، ولم يخبُ في صدر الإسلام، وتواصل حتى مطلع القرن العشرين. ولقد تقدم الانتساب القبلي على الانتماء الديني والمذهبي في بلاد الشام خلال القرنين الثامن والتاسع عشر.

(٣٠) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٨.

قضاء بئر السبع وغزة يمتلكون مليوني دونم، منهم ١١ مالكاً يحوز كل منهم مئة ألف دونم. وتقدّر أملاك عائلة عبد الهادي في منطقتي نابلس وجنين بستين ألف دونم، وعائلة الحسيني في لواء القدس بحوالى خمسين ألفاً، وعائلة التاجي في الرملة بحوالى خمسين ألفاً، كلّها مزارع حمضيات، وعائلة الشوا في غزة بأكثر من مئة ألف. وهناك عائلات أخرى ذات أملاك واسعة كعائلات الغصين وأبو خضرا والفاهوم والطبري، وغيرها.

وبالمقابل كانت المُلكية في غاية التدني في العديد من القرى، يتراوح متوسطها بين ٠,٩ دونم، كما في قرية سلمة بضواحي يافا، و٨,٥٠ دونماً في حدّها الأعلى، كما في قرية قديس في منطقة غزة. وكان صغار الملاّك يغطون احتياجاتهم المتواضعة بالعمل كإجراء زراعيين أو مرابعين لدى كبار ومتوسطي الملاّك، أو يقيضون على المدن ليضاعفوا من أعداد البروليتاريا الرثّة وسكان أكواخ الصفيح على أطراف المدن، وبخاصة القدس وحيفا ويافا، فيما لم يكن ٢٩ بالمئة من الفلاحين يملكون أي أرض[٣١].

وليست هناك إحصاءات دقيقة بشأن مُلكية الأوقاف الإسلامية، وإن كانت تقدّر، بموجب أوثق المصادر، بنحو ١٠٠ ألف دونم. بينما كانت أكثر من مئة قرية عربية تدفع ضريبة العُشر للأوقاف، وهناك قرى أخرى تدفع بعض أعشارها للأوقاف. ومن بين أكبر الأوقاف وقْف «كشك سلطان» ـ وكانت قد أوقفته أم السلطان سليمان القانوني سنة ١٥٤٧ ـ ووقف سيدنا إبراهيم الخليل، ووقف النبي روبين، وتبلغ مساحته ٣٢ ألف دونم، ووقف سيدنا على بن عليم، ويبلغ أكثر من ٢٨ ألف دونم[٣٢]. كما لم تكن هناك إحصاءات لأملاك الكنائس المسيحية، التي شهدت توسعاً منذ العقد الرابع للقرن التاسع عشر، نتيجة التنافس بين روسيا وكل من فرنسا وإنكلترا، الذي يعود إلى أسباب طائفية والنزاع المحتدم بين الكنيسة الأرثوذكسية والإرساليات الكاثوليكية المدعومة من فرنسا وإيطاليا والنمسا، والإرساليات البروتستانتية المدعومة من بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية. غير أن الكنيسة الأرثوذكسية كانت الأوسع أملاكاً، وقد بلغت ٦٣١ عقاراً في عهد الإدارة العسكرية البريطانية عقب الحرب العالمية الأولى. وقد تفاوتت تلك العقارات في الحجم، وكان معظمها داخل أسوار مدينة القدس، بينها محلات

---

(٣١) ناجي علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ١٨ ـ ٢١.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٩ ـ ٢٠.

تجارية وفنادق، فضلاً عن مساحة واسعة من الأراضي العالية الثمن في جوار القدس، وأملاك في يافا والناصرة ومدن أخرى، وأرض زراعية في البريج[(٣٣)].

وما بين ١٨٧٦ و١٩١٤ أقام الصهاينة ٤٧ مستوطنة على ١٦٣٩٨٧ دونماً[(٣٤)]. وبذلك بلغ ما يحوزه الصهاينة ٤٨١٠٠٠ دونم[(٣٥)] اشتُريت من إقطاعيين عرب لم يكونوا يقيمون في فلسطين، والذين كانت الأرض قد آلت إليهم بأبخس الأثمان ودون جهد يذكر. ومع أن هذه المساحة لم تكن تتجاوز ٥ بالمئة من الأرض الصالحة للزراعة في فلسطين، فإنها كانت متميزة من حيث الموقع والمساحة والخصوبة. ثم إنها اشتُريت باسم المؤسسات التابعة للحركة الصهيونية، كالصندوق القومي اليهودي وغيره من المؤسسات المماثلة، فضلاً عن استخدام الصهاينة فيها تقنيات زراعية حديثة، وتوفر الدعم المالي لنشاطهم الزراعي. ولذلك كله كانت نسبة مساهمة المستوطنين الصهاينة في النشاط الزراعي أكبر كثيراً من نسبة ما يملكونه من أصل المساحة الصالحة للزراعة.

ولقد شهدت زراعة الحمضيات توسعاً ملحوظاً أواخر القرن التاسع عشر؛ إذ زادت المساحة المزروعة بالحمضيات من ٦٠٠٠ دونم سنة ١٨٩٥ إلى ٣٠٠٠٠ دونم سنة ١٩١٥، فيما ارتفعت قيمة صادرات يافا من الحمضيات من ٢٦٥٠٠ جنيه استرليني سنة ١٨٨٥ إلى ٢٩٧٧٠٠ جنيه سنة ١٩١٢. كما بلغت صادرات الحمضيات إلى أوروبا ١٦٠٨٥٧٠ صندوقاً بين سنتي ١٩١٢ و١٩١٣. وبذلك ظهر إلى جانب الإنتاج الزراعي الريفي الاكتفائي إنتاج زراعي رأسمالي للتصدير تملكه البرجوازية الناشئة، وكان بينها عدد من العائلات اللبنانية أمثال عائلات سرسق وبطرس والخوري[(٣٦)].

غير أنه لم يكن في فلسطين سادة إقطاعيون يتوارثون الزعامة ويورثونها لأبنائهم، وإنما كان فيها رؤساء محليون، هم في الأصل عبارة عن محصّلي ضرائب للسلطات العثمانية. وبالتالي كان المجتمع العربي الفلسطيني أكثر عشائرية وأقل إقطاعية، خلافاً لما كانت عليه الحال في جبل لبنان. ووجِدت في المناطق الجبلية ـ جبال الجليل والسامرة وجبال القدس والخليل ـ زعامات فلاحية تتمتع

---

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٣٤) Nahum Sokolow, *History of Zionism, 1600-1918*, with an introduction by the Rt Hon A J Balfour, 2 vols (London; New York Longmans, Green and Co , 1919), vol 2, pp. 329-331,
نقلاً عن: فرسون، **فلسطين والفلسطينيون**، ص ١٠٧.

(٣٥) فرسون، المصدر نفسه، ص ١٣٤.

(٣٦) حصر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ص ١٠٦ ـ ١٠٧.

بحكم ذاتي واسع، تنتظم في اتحادات عشائرية، وتشيع في أوساطها العادات والأعراف والقيم ذات الخلفية العربية الإسلامية. وكان السلاح الفردي متوفراً لدى الفلاحين بشكل عام، بينما لم يكن للعثمانيين وجود عسكري مباشر، أو سلطة رسمية ظاهرة[٣٧]. وكان من نتائج غياب السلطة المركزية أن شكلت «الحمولة» ـ القائمة على القرابة ـ حاضنة للأُسر الصغيرة والأفراد من الهجمات الداخلية. كما قامت مقام القضاء في حل النزاعات الداخلية التي كان يتولاها وجهاء الحمائل. وكانت السلطة العثمانية تعترف بزعامة وجيه الحمولة طالما كان يقوم بتأمين جباية الضريبة المفروضة على أقاربه، والتالي يُعتبر ممثّل حمولته أمام الوالي العثماني ومن يقوم مقامه[٣٨].

ولم يكن الموظفون العثمانيون يستقرون طويلاً في البلاد، وبالتالي لم تشهد فلسطين استيطاناً تركياً، فيما كانت بقايا الغزاة الأجانب ـ سواء من الشرق جاءوا كالسلاجقة والتركمان أو من الغرب كالفرنجة وغيرهم من الصليبيين ـ قد تعربت تماماً. كما اندمج في النسيج الاجتماعي العربي المغاربة الذين هربوا من الاحتلال الفرنسي، والبوسنيون الهاربون من الاضطهاد النمساوي، واللاجئون الشركس من القوقاز. ولم يتميز اليهود الشرقيون القادمون من إسبانيا والمغرب من محيطهم العربي إلا بالدين، فيما كان هناك مستوطنون ألمان، أتباع فرسان الهيكل، الذين كانوا يعتبرون أنفسهم «ورثة أرض الميعاد». ومنذ سنة ١٨٨٢ هاجر قرابة ٥٠٠٠٠ يهودي صهيوني من روسيا وشرق أوروبا[٣٩].

وبالتحول إلى الاقتصاد النقدي تدهورت مؤسسات القرية الاجتماعية ـ الاقتصادية القائمة على التضامن، وأخذت العلاقات الاجتماعية تتسم بالفردية، وبدأ التضامن القروي بالتفكك. وقد اضطر كثيرون في الريف إلى البحث عن مصادر متعددة للدخل. وكان العمال بأجر يشكّلون الفئة الدنيا من الفلاحين، ثم العاملون لقاء حصة من الغلّة في أراضي كبار الملاّك، ثم الذين يعملون محاصصين عند الغير إلى جانب عملهم في أراضيهم. وتمايزت في المدن خمس شرائح اجتماعية ـ اقتصادية: الأشراف، والتجار، وباعة التجزئة، والصناع اليدويون، ونواة بروليتاريا حضرية[٤٠].

(٣٧) فرسون، المصدر نفسه، ص ٥٧ ـ ٦١.
(٣٨) المصدر نفسه، ص ٥٩.
(٣٩) المصدر نفسه، ص ٩٢ ـ ٩٥.
(٤٠) المصدر نفسه، ص ٩٧ ـ ٩٨.

وفي سنة ١٨٨٠ افتُتح في القدس «البنك العثماني» ـ وهو شركة إنكليزية فرنسية ـ وأعقب ذلك فتح «كريدية ليونيه» الفرنسي فرعين في القدس ويافا، كما أُسست «الشركة الأنكلو ـ فلسطينية»، وهي مصرف يهودي، وافتتح «البنك الألماني الفلسطيني» فروعاً في القدس وحيفا ويافا، و«البنك التجاري الفلسطيني»[٤١]. غير أن نشاط هذه المصارف اقتصر على تمويل تجارة الاستيراد والتصدير والنشاط العقاري المتنامي، إلى جانب تمويل مشاريع الاستيطان الصهيوني، فيما لم تحظ الصناعة العربية بأي دعم. وحتى المصارف ذات النشاط العقاري لم تكن تقرض صغار الملاّك لعجزهم عن تقديم الضمانات المطلوبة. لكلّ ذلك متفاعلاً وقع صغار الملاّك تحت عبء الديون، المقترضة من المرابين بفوائد تصل إلى ٣٠ بالمئة كل ثلاثة شهور، وفي حالات غير يسيرة ٥ بالمئة شهرياً. «وقد شكل هؤلاء نصف الفلاحين. . . ولقد اضطر الكثير من الفلاحين إلى رهن أراضيهم، وفي أغلب الأحيان فقدان الأرض، بالتنازل عنها للمرابي»[٤٢]. وبإحساس جمهور الفلاحين بأنهم يشقون لخدمة اصحاب النفوذ والإقطاعيين وملتزمي الضرائب والمرابين، انحسرت لديهم طموحات تطوير زراعاتهم، وتحسين وسائل الإنتاج، وإدخال محاصيل جديدة، وبالتالي خيَّم الركود على النشاط الاقتصادي الأكبر.

كما عانى الفلاحون عموماً ـ ملاّكاً وغير ملاّك ـ من عبء التجنيد. وبقيام الحرب العالمية الأولى ومشاركة تركيا فيها، تضاعفت معاناة جمهور الفلاحين. «فخلال الحرب نُقل الرجال إلى جبهات القتال، واستخْفوا، حتى أصبح العمل غير ممكن خوف ملاحقة السلطات. ولم تكتف السلطة بالاستيلاء على الرجال، بل استولت على حيوانات النقل والجر، وزادت على ذلك بأن استخدمت بعض الأشجار المثمرة وقوداً. وكان من نتيجة هذا كله أن تحولت الأراضي المزروعة إلى «خرائب». ويكفي أن نضرب مثلاً واحداً: فلقد كانت صادرات الأثمار الحمضية ١٥٥٣٨٦١ صندوقاً سنة ١٩١٣ ـ ١٩١٤، فأصبحت أقل من مليون [صندوق] سنة ١٩٢٠ ـ ١٩٢١، ولم تعد إلى مستواها السابق إلا سنة ١٩٢٥»[٤٣].

وكان من النادر أن يوجد في فلسطين ـ وبقية بلاد الشام ـ مصنع يستوعب

---

(٤١) المصدر نفسه، ص ٩١.

(٤٢) العمد، «ملامح الوضع الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين حتى نهاية الحرب العالمية الأولى،» ص ١١٧.

(٤٣) علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ١٤.

أكثر من مئة عامل، وإن وجِد كانت آلاته وتجهيزاته متخلّفة، وبالتالي كانت إنتاجيته ضعيفة. . فيما كانت السمة الأساسية للإنتاج الصناعي أنه حِرفي منزلي، يعتمد على أدوات إنتاج بسيطة، ورأسمال ضئيل، وتقسيم بدائي للعمل. فضلاً عن إرهاقه بالرسوم والضرائب، ومنافسة السلع والاستثمارت الأجنبية، التي استفادت من «الامتيازات العثمانية»[٤٤]. ويقدّر العاملون في الصناعة والتجارة في الولاية السورية ـ التي كانت فلسطين جزءاً منها ـ بنحو ١٠ بالمئة من السكان. ولقد شهد العقد الأخير من القرن التاسع عشر قيام صناعات استهلاكية وتحويلية خفيفة، كصناعة الصابون والزجاج وحياكة السجاد والمطاحن ومعاصر الزيتون والمشروبات الروحية. وكانت في غالبيتها تعتمد بالدرجة الأولى على الحاصلات الزراعية. وحتى أواخر الحرب العالمية الأولى كانت الوحدات الصناعية محدودة القوى العاملة، بحيث لا يتجاوز عدد عمال المنشأة الواحدة في المتوسط ٦ ـ ١٠ عمال. ولقد أظهر التعداد الصناعي الأول، الذي أجرته سلطة الانتداب البريطاني، وجود ١٢٣٦ معملاً يملك منها اليهود ٣٠٠ معمل[٤٥].

وكانت فلسطين ـ وبقية الولايات العثمانية ـ قد شهدت خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر بداية تجاوز الاقتصاد التقليدي شبه الإقطاعي، المعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة بالأساليب وأدوات الإنتاج المتوارثة عن القرون السابقة، والخروج على قواعد تنظيم المجتمع العشائري، حيث لشيوخ العشائر ووجهاء الريف دور كبير في الحياة العامة، وذلك بالتحول إلى الزراعة للأغراض التجارية، والاقتصاد النقدي، والأسواق المحلية المرتبطة بالأسواق الأوروبية. ولقد ترتب على التحولات الاقتصادية تزايد السكان والتوجه الحضري، خاصة نحو المدن الساحلية، وهيمنة أعيان المدن، ونمو الدور السياسي ـ الاجتماعي للتجار من مسلمين ومسيحيين. وفي السنوات الأخيرة للقرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين اتضح التوجه نحو سوق رأسمالية تابعة، مع بداية بروز الدور الاقتصادي للتجمع الاستيطاني الصهيوني[٤٦].

وكان من نتائج الانفتاح على أوروبا، واتساع نشاط تجارة الاستيراد والتصدير، أن تميزت المدن الساحلية، وبخاصة حيفا ويافا، بهذا النشاط، فيما

---

(٤٤) بدر الدين السباعي، **رأس المال الأجنبي في سورية، ١٨٥٠ ـ ١٩٥٨** (دمشق: دار الجماهير، ١٩٦٧)، ص ٤ ـ ٦.

(٤٥) فرسون، **فلسطين والفلسطينيون**، ص ٩٠.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١١٣.

انتعشت التجارة والسياحة في القدس، ولدرجة ما في الناصرة وبيت لحم، بينما حافظت نابلس وبقية المدن الداخلية على نشاطها التجاري الداخلي ومع العمق العربي. وكانت التجارة الخارجية شبه حكر على التجار الأجانب، المستفيدين من «الامتيازات»، فضلاً عن تميزهم بقدرات مالية وإدارية قياساً بالتجار الوطنيين. ولقد أتاحت «الحماية» للمواطنين غير المسلمين المشاركة بقسط في التجارة الخارجية، لا سيما أن مدارس الإرساليات مكّنتهم من إتقان اللغات الاجنبية[٤٧]. وساهم الدعم الأوروبي، الذي اختص به هؤلاء التجار بصفة رئيسية، في ممارستهم الصيرفة والخدمات الائتمانية، وامتلاكهم ثروات استُثمرت في العقارات والأراضي الزراعية، بحيث شكّلوا قوة اقتصادية ملحوظة[٤٨]، ولم يشارك المواطنون المسلمون في التجارة الخارجية إلا في وقت متأخر، بحيث أخذوا يساهمون في بروز البرجوازية السمسارية (الكمبرادور)، التي ارتبطت مصالحها بالسوق الخارجية. وبحكم هذه الصلة المصلحية ندر بين عناصر البرجوازية العربية الناشئة من لعب في الحِراك السياسي ـ الاجتماعي المتنامي أدواراً مشابهة لأدوار البرجوازيين الأوروبيين، أصحاب المساهمة التاريخية في قيام الأنظمة الليبرالية في المجتمعات الأوروبية.

ولم تكن التجارة الداخلية ـ المحلية والعربية ـ قاصرة على المواطنين العرب، وإن كانت لهم الغلبة فيها، وإنما نافسهم في أسواقها المحدودة المستوطنون الأجانب، وبخاصة اليونان، الذين أقاموا مؤسسات تجارية واسعة النشاط ومتعددة الفروع. وسبقت الإشارة إلى أن التجار العرب فقدوا دورهم التاريخي في التجارة العالمية منذ سيطر الأوروبيون على الملاحة في أعالي البحار مطلع القرن السادس عشر، الذي تزامن مع بداية التسلط العثماني على مجمل الأرض العربية. وبتسارع طردي تحولت الاقتصادات العربية ـ والفلسطيني من جملتها ـ من الاستقلال إلى التبعية. وإذا كان المماليك قد ساهموا في تدهور الحِرف، فإن العثمانيين، بسياساتهم الاقتصادية القصيرة النظر، أصّلوا التخلّف الاقتصادي في الولايات العربية. وحول سياستهم الاقتصادية ونتائجها التدميرية كتب أحد أبرز مؤرخي العهد العثماني يقول: «حتى في أوج عظمة الإمبراطورية العثمانية لم تحقق الأقاليم التركية أياً من الرخاء الغربي، فلم تبذل أية محاولات لاستثمار الموارد البشرية

(٤٧) العمد، «ملامح الوضع الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين حتى نهاية الحرب العالمية الأولى،» ص ١١٦.

(٤٨) فرسون، المصدر نفسه، ص ٩٩.

والطبيعية، وأرهقت الأساليب الزراعية المدمّرة الأرض الزراعية، واستنفدت القليل الذي تركه جامعو الضرائب»[٤٩].

ويقدّر مواطنو فلسطين في نهاية العهد العثماني بنحو ٦٦٠ ألفاً، منهم ٥١٣ ألف مسلم و٦٦ ألف يهودي و٦٢ ألف مسيحي، و١٧٥ سامرياً، و٢٠ ألف أجنبي[٥٠] توزعوا ضمن ما يمكن اعتباره **ثلاث «طبقات»**: **الأولى**، شبه أرستقراطية، وهي الأقل عدداً والأكثر ثراء والأوسع نفوذاً، وتضم أعيان المدن من العائلات التقليدية، وكبار التجار والمهنيين، ووجهاء الريف، وشيوخ العشائر، وكبار العلماء المسلمين ورجال الدين المسيحيين. **والثانية**، الطبقة الوسطى العليا، التي تزايد نموها في المدن، وتتشكل من كبار الموظفين، وأصحاب المهن الحرة، والتجار والصناعيين أصحاب المؤسسات المتوسطة الحجم والنشاط. أما «الطبقة» **الثالثة**، الأكبر عدداً والأكثر فقراً والأشد بؤساً، فتضم غالبية المواطنين الساحقة من جمهور الفلاحين والبدو والحرفيين والعمال، وبينها نسبة عالية ممن كانوا يعيشون في فقر مدقع.

ونتج من وجود المسجد الأقصى في القدس أن استقطبت فلسطين عائلات مسلمة من كل نواحي الوطن العربي، رأت في رحاب أولى القبلتين وثالث الحرمين موئلاً ذا قداسة يغري بالإقامة والاستقرار. ومع الأيام ضمت «الطبقة» شبه الأرستقراطية شريحة «الأشراف»، الذين نالوا الحظوة في العهد العثماني تقديراً لنسبهم، فكان من بينهم كبار موظفي الهيئة الدينية الإسلامية، ومنهم من لم تكن تجوز محاكمته إلا في منزل «نقيب الأشراف». وبمرور الزمن ونظام الإرث، امتلك بعضهم أراضي زراعية واسعة معفاة من الضرائب والجندية[٥١]، كما استثمر كثيرون منهم ثرواتهم المتراكمة في التجارة والعقارات.

وكبقية نواحي الإمبراطورية العثمانية كان التعليم في فلسطين غاية في التخلّف، برغم محاولات الإصلاح التي توالت منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر.

---

(٤٩) Franz Babinger, *Mehmed the Conqueror and his Time*, translated from the German by Ralph Manheim, edited, with a pref., by William C. Hickman, Bollingen Series; 96 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978), p. 454,

نقلاً عن: عيساوي، **تأملات في التاريخ العربي**، ص ١٣١.

(٥٠) فيليب حتي، **لمحة تاريخية: فلسطين وتجديد حياتها** (نيويورك: المطبعة التجارية السورية الأمريكية، ١٩١٩)، ص ٢١.

(٥١) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٨ ـ ٩.

وفي أعقاب انقلاب ١٩٠٨ تزايد الاهتمام بإنشاء المدارس الحكومية الابتدائية والإعدادية والثانوية بحيث بلغت ٩٥ مدرسة ابتدائية وإعدادية و٣ مدارس ثانوية حتى سنة ١٩١٤ تضم ٢٣٤ معلماً و٦٧٦٨ تلميذاً و١٤٨٠ تلميذة. وأُنشئت في أثناء الحرب كلية للتدريب في القدس[٥٢]، غير أن المدارس الحكومية ـ القديمة والحديثة الإنشاء ـ كانت متخلّفة نظراً إلى ضعف المناهج، وعدم الجدية في تنفيذها. كما تسبب إعطاء اللغة التركية الأولوية على العربية، وكذلك التوجه المتنامي للتتريك، في إحجام كثير من الآباء عن إلحاق أبنائهم بها[٥٣].

وكانت هناك مدارس أهلية إسلامية («كتاتيب») بلغت ٣٧٩ مدرسة سنة ١٩١٤ تضم ٤١٧ معلماً و٨٥٧٤ تلميذاً و١٣١ تلميذة. ولتلافي القصور القائم في المدارس الحكومية والأهلية الإسلامية، ولمواجهة تعدّد مدارس الإرساليات التبشيرية، أنشأت بعض الشخصيات الإسلامية مدرسة «روضة المعارف» في القدس، وذلك بعد انقلاب ١٩٠٨، كما أنشأ مثقفون مسلمون ومسيحيون «المدرسة الدستورية» سنة ١٩٠٩، التي تولّى إدارتها المربي الوطني المعروف خليل السكاكيني، وضمت معلمين وتلاميذ من مختلف الطوائف[٥٤]. غير أنها لم تعمّر طويلاً، إذ أُقفلت في أعقاب الحرب العالمية الأولى. ولقد أولت المدارس الخاصة اللغة والأدب العربيين اهتماماً خاصاً، مما ساهم في تنمية الوعي القومي العربي.

وتعدّدت المدارس الأجنبية التي أنشأتها الإرساليات، مستفيدة من امتيازات «الحماية» التي يسّرت للدول الأجنبية التدخل في أدق شؤون الطوائف المسيحية. وقد غلب اللون الطائفي على تلك المدارس، كما أن انتشارها تأثر بأماكن الوجود الطائفية؛ فمدارس الروم الأرثوذكس وجِدت في كل المدن، كما في القرى التي يسكنها الأرثوذكس، ولم يكن مستواها أفضل من المدارس الحكومية، وقد اهتمت باللغة العربية. ومدارس اللاتين، وأبرزها مدارس الفرير، فقد كانت في مستوى أفضل، وأولت الفرنسية اهتمامها، خاصة في الطقوس الدينية. أما المدارس الإنجيلية فقد أنشأتها الإرساليات الإنكليزية والأمريكية والألمانية، وكانت الأفضل من حيث المستوى التعليمي، والأكثر اهتماماً بالتدريب المهني، وأبرزها: المطران وصهيون في القدس التابعتان للإنكليز، وشنلر وطاليتا في القدس أيضاً، التابعتان

---

(٥٢) علي محافظة، **الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني، ١٩١٨ ـ ١٩٤٨** (عمّان: مركز الكتب الأردني، ١٩٨٩)، ص ٧ ـ ٨.

(٥٣) الحوت، المصدر نفسه، ص ٨.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٩.

للألمان[55]. ولقد شاع التعصب الديني والطائفي نتيجة الاختراق الأوروبي، ونشاط الإرساليات وتنافسها على تحويل المسيحيين العرب من الأرثوذكسية إلى الكثلكة والبروتستانتية، وكذلك ردات الفعل الإسلامية تجاه دعاوى المبشرين. وبتفاعل ذلك مع الآثار السلبية للتسلط العثماني برزت الولاءات دون الوطنية: العشائرية والطائفية والمذهبية، مقابل غياب الولاء القومي.

وتشير الوثائق البريطانية إلى بروز الوعي العربي على الذات بين نُخب فلسطين أواسط القرن التاسع عشر. ففي رسالة من القنصل البريطاني في القدس إلى السفير في إسطنبول مؤرخة ١٨٥٤/٨/٣ ورد قوله: «إن بعض العرب لا يكنّ احتراماً للأتراك ويعتبرهم غزاة فاتحين، ومغتصبين للخلافة الإسلامية». وفي رسالة أخرى مؤرخة ١٨٥٨/٩/١٣ ورد قوله: «إن عرب فلسطين يفهمون من كلمة الاستقلال، استقلالهم هم عن الدولة العثمانية». ويُنظر إلى تلك الأفكار باعتبارها من مخلّفات الشعارات والآراء التي راجت في سنوات سيطرة إبراهيم باشا على بلاد الشام من ناحية، وردة فعل عربية إسلامية على الحركة القومية التركية التي دعت إلى انتماء الأتراك إلى أوروبا[56].

ولقد استقبل مثقفو عرب فلسطين، كنظرائهم في العراق وبلاد الشام الانقلاب العثماني سنة ١٩٠٨ بحماسة، ورحّبت به صحفهم باعتباره يفسح المجال للإخاء والمساواة وإنصاف العرب، الذين شاركوا بقية شعوب الإمبراطورية العثمانية المعاناة طوال سنوات الاستبداد العثماني. ومثّل فلسطين في مجلس «المبعوثان» الذي تألف بعد إعادة العمل بدستور سنة ١٨٧٦ ـ دستور مدحت باشا ـ خمسة نواب يمثّلون القدس ونابلس وعكا[57]. وكان لنُخب عرب فلسطين مشاركتهم في «العربية الفتاة»، المنظمة الأبرز والأكبر، وكان بين مؤسسيها كلٌّ من عوني عبد الهادي ورفيق التميمي، فيما كان بين أعضائها المئتين ٢١ فلسطينياً[58]، أي ما يعادل ١٠,٥ بالمئة من الأعضاء، وهي نسبة مقاربة لنسبة عرب فلسطين في بلاد الشام والعراق، البالغة ١٢ بالمئة، مما يعني أن نسبة المشاركة الفلسطينية في عضوية «الفتاة» لا تقل عن نسبة المشاركة العربية العامة فيها. كما شارك النواب الفلسطينيون في مجلس «المبعوثان» في

---

(٥٥) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٥٦) علي محافظة، **الحركات الفكرية في عصر النهضة في فلسطين والأردن**، تاريخ الحركات الفكرية في عصر النهضة (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٧)، ص ١٠٧ ـ ١٠٨.

(٥٧) محافظة، **الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني، ١٩١٨ ـ ١٩٤٨**، ص ١٢.

(٥٨) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٣٨ ـ ٤٠.

تأليف «الكتلة العربية النيابية»، التي شاركت مع النواب الأرمن والألبان، وبعض النواب الأتراك، في تأليف «حزب الحرية والائتلاف العثماني»، الذي طالب بمنح الولايات العثمانية استقلالاً إدارياً، وتطبيق مبدأ «اللامركزية». وكان من نواب فلسطين الذين شاركوا فيه: روحي الخالدي وسعيد الحسيني من القدس[٥٩].

وكان الطبيب البيطري علي النشاشيبي ـ الضابط في الجيش العثماني ـ من مؤسسي «الجمعية القحطانية» سنة ١٩٠٩، التي تشكلت من ضباط عرب، ثم اندمجت في جمعية «العهد»، سنة ١٩١٣. فيما شارك الطلبة الفلسطينيون في المدارس العليا في إسطنبول سنة ١٩١٢ بتأسيس وعضوية «جمعية العلم الأخضر»، التي استهدفت تقوية الروابط القومية بين الطلبة العرب. وضمت عدداً من الخريجين، وشكّلت ما يمكن اعتباره «اتحاد الطلبة» العرب[٦٠].

ثالثاً: بواكير الاستجابة العربية للتحدي الإمبريالي ـ الصهيوني

مع تقدم العمل الصهيوني في مجال الهجرة والاستيطان بدأت تبرز للعلن مؤشرات الوعي على الخطر الصهيوني، وإدراك تهديده الهوية القومية للشعب العربي في فلسطين وأمنه الاقتصادي وأمانه الاجتماعي. ولم تمض سوى سنوات على أول هجرة صهيونية سنة ١٨٨٢ حتى هبّ الفلاحون للدفاع عن حقوقهم كمستأجرين في الأرض التي باعها الإقطاعيون للصهاينة، وعملت قوات الدرك التركية لإخراجهم منها. ففي سنة ١٨٨٦ وقع الصدام الأول مع مستوطني مستعمرة «بتاح تكفاه» على خلفية طرد فلاحي قريتي الخضيرة وملبس من الأراضي المشتراة، «مما دفع الحكومة العثمانية سنة ١٨٨٧ إلى فرض قيود على الهجرة اليهودية» ولكن ذلك لم يحل دون الدرك التركي وإيداع الفلاحين السجن لأنهم قاوموا إخراجهم من الأرض التي باعتها أسرة سرسق في الجليل الأدنى سنة ١٩٠١[٦١].

وفي سنة ١٨٩١ أرسل أعيان القدس عريضة إلى «الباب العالي» بطلب وقف هجرة اليهود ومنعهم من شراء الأراضي، وحذّروا من سيطرة اليهود التدريجية

---

(٥٩) أسعد داغر، **ثورة العرب: مقدماتها وأسبابها** (القاهرة. مطبعة المقطم، ١٩١٦)، ص ١٥١.

(٦٠) أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن**، ٣ ج (القاهرة: مكتبة مدبولي، [د. ت.])، ج ١ **النضال بين العرب والترك**، ص ١١.

(٦١) بهجت أبو غربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني. مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٩** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣)، ص ١٠، ودايفيد هيرست، **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط**، ترجمة عبد الرحمن أياس (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٣)، ص ١٧٠.

على التجارة المحلية[٦٢]. ولقد استجاب «الباب العالي» بأن أصدر سنة ١٨٩٢ قراراً بوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، غير أن التدخل البريطاني أبطل مفعوله. وبعد اتصال العرب بالسلطان عبد الحميد أصدر قراراً بمنع بيع الأراضي لليهود، وبرغم ذلك أدى التدخل البريطاني وفساد جهاز الحكم إلى استمرار شراء اليهود للأراضي. وفي سنة ١٩٠١ صدر قرار بمنع دخول أي يهودي أراضي السلطنة، إلا إذا كان سيغادرها خلال ثلاثة اشهر، غير أن تدخل السفير البريطاني في إسطنبول حال دون تنفيذه[٦٣].

وفي سنة ١٨٩٧ ترأس مفتي القدس محمد طاهر الحسيني هيئة محلية تولت التدقيق في أسانيد نقل ملْكيات الأراضي، سعياً إلى منع الصفقات المزوَّرة التي كان يجريها الممولون اليهود والمؤسسات المالية الصهيونية، في محاولة الحد من امتلاك المستوطنين مزيداً من الأراضي الزراعية[٦٤]. وفي وقت مبكر للغاية عكست الصحف العربية الناشئة اهتماماً واعياً بالمشروع الصهيوني وخطره. ففي سنة ١٨٩٨ كتبت **المقتطف** القاهرية مقالاً عارضت فيه الحركة الصهيونية وأهدافها، كما عبّر عنها المؤتمر الصهيوني الأول في بازل في السنة السابقة، ودعت إلى حل «المسألة اليهودية» في روسيا ورومانيا وبلغاريا، باعتبار أن مجتمعاتها هي التي أفرزتها. كما كتب الشيخ محمد رشيد رضا في **المنار** محذراً من أن غاية الصهيونية إقامة دولة يهودية، ودعا العرب إلى النهوض والتصدي للخطر الصهيوني قبل فوات الأوان[٦٥]. ولم يقف صاحب **المنار** عند حدود التنبيه والتحذير وإنما حاول أن يقدم اجتهاداً لمواجهة التحدي الصهيوني بأن كتب سنة ١٩١٤ يقول: ينبغي على قادة العرب أن يقوموا بأحد الأمرين التاليين: إما أن يتوصلوا إلى اتفاق مع قادة الصهيونيين لتسوية الاختلاف بين مصالح الفريقين، وإما أن يحشدوا كلَّ قواهم لمواجهة الصهيونيين بكل سبيل، فيبدأوا أولاً بتشكيل الجمعيات والشركات، وينتقلوا من ثم إلى تشكيل مجموعات مسلحة تناهض الصهيونيين بالقوة. ويقول البعض إن هذا الأمر هو الذي لا بد من فعله أولاً، لأن الكـي هو العلاج الوحيد. الكي هو آخر الدواء كما يقال[٦٦].

---

(٦٢) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٤٠.

(٦٣) علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٣٨.

(٦٤) الياس شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ط ٣ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٣)، ص ٣٠٣ ـ ٣٠٤.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٣٠١.

(٦٦) **المنار**، مج ٢٧ (١٩١٤)، ص ٣٢٠، نقلاً عن: هيرست، **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط**، ص ١٨٢.

وألاحظ على ما كتبه صاحب **المنار**، تلميذ الإمام محمد عبده، أنه ميز بين اليهود والصهاينة، وخص الأخيرين بالمواجهة. ثم إنه لم ينطلق من رؤية دينية للصراع وإنما من إدراك سياسي ـ اقتصادي بدليل دعوته إلى البدء بحوار الصهاينة وصولاً إلى «تسوية الخلاف بين مصالح الفريقين». ثم إنه أعطى الأولوية للحوار السلمي، معتبراً الكفاح المسلح آخر الدواء. كما تميزت مقالته بأن تبدأ المواجهة بتشكيل الجمعيات والشركات، لتوفير القاعدة المادية للكفاح المسلح الذي دعا إلى اعتماده في نهاية المطاف.

وفي سنة ١٨٩٩ نشر الأب هنري لامانس ـ اليسوعي ـ مقالاً في مجلة **المشرق**، استعرض فيه المستعمرات اليهودية وتاريخ نشأتها، والجمعيات والأفراد الذين يمثّلونها. وحذّر من أطماع اليهود في فلسطين وشرق الأردن[(٦٧)]. غير أن نجيب عازوري تميز من جميع معاصريه بأنه أول من تحدث عن حتمية الصراع بين الحركة القومية العربية والحركة الصهيونية. ففي كتابه **يقظة الأمة العربية** الصادر في باريس سنة ١٩٠٥، قدّم رؤية مستقبلية تنم عن وعي مبكر ومعرفة واسعة، بحيث أمكنه استشراف احتمالات المستقبل، فهو يقول[(٦٨)]: «إن ظاهرتين هامتين متشابهتي الطبيعة، بيد أنهما متعارضتان، لم تجذبا انتباه أحد حتى الآن، تتضحان في هذه الآونة في تركيا الآسيوية، أعني يقظة الأمّة العربية، وجهد اليهود الخفي لإعادة تكوين مملكة إسرائيل القديمة على نطاق واسع. ومصير هاتين الحركتين هو أن تتعاركا باستمرار حتى تنتصر إحداهما على الأخرى. وبالنتيجة النهائية لهذا الصراع بين هذين الشعبين، اللذين يمثّلان مبدأين متعارضين، يتعلق مصير العالم بأجمعه».

ولم يتميز نجيب عازوري بالوعي المبكر والرؤية المستقبلية فحسب، وإنما تميز أيضاً بكفاءة في دحض الادعاءات التاريخية الصهيونية، فقد أوضح أن «إسرائيل» التي يريد الصهاينة إعادة بنائها أكبر كثيراً مما حازه اليهود في كلِّ مراحل وجودهم في فلسطين. إذ لم يستطيعوا احتلال كامل أرض فلسطين «لا في عهد يوشع، ولا في ظل مملكة داود وسليمان»[(٦٩)]. وقد وصلت نسخ من كتابه بالفرنسية ومترجمة إلى العربية إلى فلسطين فكان لها صدى واسع مما أقلق كلاً من الصهاينة والسلطات العثمانية. وقد قامت السلطة بمنع الكتاب، وتفتيش البيوت لمصادرة النسخ المتسربة

---

(٦٧) هنري لامانس، «اليهود في فلسطين ومستعمراتهم،» **المشرق** (بيروت)، السنة ٢ (١٨٩٩)، ص ١٠٨٨ ـ ١٠٩٤.

(٦٨) نجيب عازوري، **يقظة الأمة العربية**، تعريب وتقديم أحمد بو ملحم (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨)، ص ٤١.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٤٧.

منه، واعتقال حائزيه[٧٠]، بينما نظر الصهاينة إلى المفكرين والصحافيين العرب الذين برزوا في الدعوة إلى مقاومة الصهيونية باعتبارهم تلاميذ نجيب عازوري.

ويذكر أن نجيب عازوري كان يشغل منصباً في المتصرفية العثمانية في القدس، مما جعله واسع الاطلاع على عمق الاختراق الاستعماري البريطاني لجهاز الحكم العثماني، وعلى سعة وثقل المداخلات والضغوط التي تمارسها القنصلية البريطانية في القدس لمصلحة الصهاينة. ومع ذلك سلّط عازوري الضوء بكثافة على ما سمّاه «الجهد اليهودي»، ولم يول الاهتمام ذاته للدور الاستعماري البريطاني الراعي والداعم ذلك «الجهد». ثم إنه غير دقيق في قوله إن الظاهرتين، الصهيونية والقومية العربية، متشابهتا الطبيعة في حين أنهما متناقضتان تمام التناقض، حيث إن الظاهرة الصهيونية ليست سوى مشروع استعمار استيطاني عنصري تقوم به عناصر غريبة وافدة على أرض فلسطين، في حين أن الظاهرة العربية تجسّد حركة قومية صادرة عن أبناء الأرض الشرعيين. وبرغم هذا القصور الجلي يظل كتاب **يقظة الأمة العربية** متميزاً برؤية مستقبلية ونقد علمي للحركة الصهيونية، كما بصدوره المبكر للغاية.

وكان الاستيطان الصهيوني قد شهد نقلة نوعية سنة ١٨٨٢ في أعقاب المذابح التي اقترفها النظام القيصري ضد اليهود. وفي مواجهة ذلك وضع «الباب العالي» سنة ١٨٩٤ قيوداً على هجرة اليهود الروس. إلا أنه تحت ضغط سفراء الدول الأوروبية، واحتجاجهم بأن تلك القيود تخالف الامتيازات التي يتمتع بها مواطنوهم، اضطرت السلطة العثمانية إلى تخفيف تلك القيود[٧١] بحيث تواصَل تدفق المهاجرين على فلسطين. ومما هو جدير بالتنبيه إليه أن الإدارة الأمريكية تدخّلت يومذاك لدى كل من «الباب العالي» العثماني وحكومتي روسيا ورومانيا داعمة الصهاينة في جهودهم لتهجير اليهود من روسيا ورومانيا وتوطينهم في فلسطين، وذلك «درءاً لتوجه أعداد كبيرة منهم إلى الولايات المتحدة»[٧٢].

وكان في مقدمة المهاجرين آنذاك أعداد متزايدة من اليهود الروس اليساريين، خاصة بدءاً من سنة ١٩٠٥. وسبقت الإشارة إلى تزعّم بن غوريون سنة ١٩٠٧ حزب «عمال صهيون» وتنفيذه سياسة الفصل العنصري، برفعه شعار «الأرض عبرية

---

(٧٠) أسعد رزوق، **إسرائيل الكبرى: دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني**، سلسلة كتب فلسطينية؛ ١٣ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨)، ص ١٤٥.

(٧١) شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ص ٣٠٠.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٣٢٣.

والعمل عبري»، ورفضه تشغيل العمال والحراس العرب في المستعمرات القائمة، وحصره عضوية «الهستدروت» في العمال اليهود فقط. ولأن تلك الإجراءات مسّت في الصميم مصالح الفلاحين والعمال العرب، يكون بن غوريون بالمواقف العنصرية التي فرضها، قد ضاعف من تأثير السلوكيات الاستفزازية التي شكا منها أحاد هعام، كما سبق ذكره. وكان من نتائج ذلك أن توالت الصدامات في محيط المستعمرات، وأن نما بتسارع ملحوظ وعي الفلاحين والعمال العرب على الخطر الصهيوني.

وسواء كانت معارضة النشاط الصهيوني فكرية أم عملية فإنها في الحالين لم تصدر عن موقف ديني إسلامي أو مسيحي معاد لليهود واليهودية، وإنما عن رؤية وطنية ووعي قومي وشعور بالخطر الاقتصادي للمشروع الصهيوني. وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى الموقف العثماني الرسمي والشعبي. وسبقت الإشارة إلى انعدام التعصب ضد اليهود في الثقافة العربية الإسلامية كما في التاريخ العربي. وفي الإمبراطورية العثمانية تواصل الانفتاح تجاه اليهود الذين تمتعوا حيثما وجِدوا في ولاياتها بكامل حقوقهم الدينية والمدنية، وكانت لهم أدوار تتجاوز نسبتهم العددية في سائر الأنشطة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فضلاً عن المراكز المرموقة التي شغلتها نخبهم في بلاطات السلاطين ودواوين الولاة في كلِّ نواحي الإمبراطورية.

ويلاحَظ أن المواقف العثمانية تجاه النشاط الصهيوني تمايزت فيما بين المحافظين وأصحاب التوجه الإسلامي، وبين دعاة الإصلاح والتغريب. ففي الوقت الذي كان فيه الأولون يمثّلون التشدّد والتحفظ على الهجرة والاستيطان، كان الإصلاحيون يبدون قدراً ملحوظاً من الانفتاح والتساهل تجاه الصهاينة[٧٣].

وكانت قد صدرت سنة ١٩٠٨ صحيفة **الأصمعي** لعبد الله العيسى، وفي سنة ١٩٠٩ صدرت في حيفا **الكرمل** لصاحبها نجيب نصّار، الذي كرّسها للهجوم على الصهاينة والتحذير من خطرهم. كما أصدر كتابه **الصهيونية: تاريخها، غرضها، أهميتها**، الذي استند فيه إلى مصادر يهودية شتى، منها **الإنسيكلوبيديا اليهودية**، بحيث تناول تاريخ الحركة الصهيونية وأوضح طبيعتها العنصرية، وشرح أساليبها في التضليل والخداع. وفي مقدمته أدان تهاون السلطة العثمانية تجاه الخطر الصهيوني، وانتقد استهانة الصدر الأعظم حقي باشا بالحركة الصهيونية والقائمين عليها[٧٤]. وكان لـ **الكرمل** خاصة تأثيرها الواضح في الرأي

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٣٠٢.

(٧٤) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٤٣.

العام العربي، بحيث نشطت ضدها العناصر الصهيونية في دوائر صناعة القرار العثماني، حتى صدر قرار توقيفها بعد شهور قليلة من صدورها(٧٥).

ولقد جاء سقوط عبد الحميد الثاني وتولّي «الاتحاد والترقي» وما مثّلاه من تغيير في قمة السلطة في مصلحة الصهاينة مقابل تراجع قدرة النخب العربية على التأثير؛ إذ أبدى العهد التركي الجديد انفتاحاً على الحركة الصهيونية، وبدا متساهلاً تجاه هجرة يهود أوروبا إلى فلسطين واستيطانهم فيها. وكان من نتائج تغير موقف السلطة التركية تجاه المستوطنين الصهاينة، وتزايد عددهم، أن تزايدت أعمالهم العدوانية المستفزة للمشاعر العربية، الأمر الذي تسبب بتصاعد حركة الاحتجاج على السياسة الموالية للصهاينة، كما وقعت في شمالي فلسطين تعديات على أملاك اليهود وأموالهم. ولقد جرت عدة محاولات سنة ١٩١١ لثني إلياس سرسق اللبناني عن بيع أراضيه الواسعة في مرج إبن عامر لليهود، غير أن الصفقة أبرمت، وبذلك حاز الصهاينة أخصب أراضي فلسطين(٧٦).

وإلى جانب برقيات وعرائض الاحتجاج للسلطة في إسطنبول، والتظاهرات في فلسطين، تشكّل في يافا «الحزب الوطني» ـ أول حزب فلسطيني سنة ١٩١١ ـ وفيها صدرت في العام ذاته صحيفة **فلسطين** لعيسى العيسى، التي شاركت في حملة التوعية، كما شاركت في ذلك صحف **المفيد** و**الرأي العام** و**الحقيقة** البيروتية و**المقتبس** الدمشقية. وإلى جانب تحذيرها من الخطر الصهيوني، تبنّت تلك الصحف الرد على دعوة «التفاهم» مع الصهاينة، التي صدرت عن بعض المثقفين على صفحات **الأهرام** و**المقطّم** القاهريتين(٧٧). وكان بعض القادة الصهاينة، في محاولة الالتفاف على المعارضة العربية، قد حاوروا عدداً من المثقفين في مصر، ومنهم بعض المنفيين واللاجئين من بلاد الشام. غير أن الذين استجابوا لمحاورتهم اشترطوا تخلّي الصهاينة عن جنسياتهم الأجنبية **أولاً**، وامتناعهم عن السعي إلى تجريد عرب فلسطين من أراضيهم **ثانياً**، والتفاعل إيجابياً معهم بإشراكهم في المشاريع الاقتصادية اليهودية، وفتح مجال القبول لأطفالهم في المدارس الصهيونية **ثالثاً**، وتوزّع المهاجرين اليهود في كل نواحي البلاد السورية **رابعاً**، الأمر الذي انتهى بفشل محاولات الحوار تلك(٧٨).

---

(٧٥) شوفاني، المصدر نفسه، ص ٣٠٢.

(٧٦) علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٣٨ ـ ٣٩.

(٧٧) محافظة، **الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني، ١٩١٨ ـ ١٩٤٨**، ص ٢٢.

(٧٨) خضر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ص ١٢٦.

وكان قد نشط في إسطنبول عدد من النواب العرب في «مجلس المبعوثان»، الذين طالبوا بإصدار تشريع يمنع اليهود من الهجرة إلى فلسطين وامتلاك الأراضي فيها. وألّف بعض النواب العرب سنة ١٩١١ «الحزب الوطني العثماني» بهدف «تطوير ما هو مفيد للشعب، وتوجيه كل الجهود نحو معارضة قانونية للصهيونية، وتذكير الحكومة بواجباتها». وقد طالب الحزب بتطبيق قانون «الجواز الأحمر» لمنع الهجرة، ومنع بيع الأراضي، وإحصاء الإسرائيليين بدقة، ومنح العثمانيين منهم جوازات سفر بأسمائهم الحقيقية، وتطبيق نظام المعارف على المدارس اليهودية، واستيفاء الضرائب على أراضي المستعمرات، وعدم جواز عقد الاجتماعات الخاصة إلا بعد إعلام الحكومة[٧٩].

وكان أبرز أولئك النواب روحي الخالدي، وسعيد الحسيني، وراغب النشاشيبي، وحافظ السعيد، وشكري العسلي، ورضا الصلح، وأمين أرسلان. وقد عُرف شكري العسلي ـ نائب دمشق ـ بمواقفه الشجاعة والحازمة، بحيث شجع النواب الآخرين على انتقاد سياسات حكومة الاتحاد والترقي. وكان العسلي يشغل منصب قائمقام الناصرة، حيث تميز بتصديه القوي لعمليات بيع الأراضي، وبخاصة الصفقة التي عقدتها أسرة سرسق لبيع مساحات واسعة من مرج إبن عامر، مستخدماً في ذلك كلَّ الوسائل القانونية والإجرائية، بما في ذلك اعتبار تلك الأراضي «سلطانية» لمجاورتها الخط الحديدي المار في المرج، الأمر الذي استفز عميد عائلة سرسق في بيروت، الذي استغل علاقته بالوالـي العثماني فيها بحيث تم نقل العسلي من منصبه، ومرّر إبرام الصفقة[٨٠].

ولقد شهدت سنوات ما بعد الانقلاب العثماني نشاطاً أدبياً موضوعه النشاط الاستعماري الاستيطاني الصهيوني. ففي سنة ١٩١١ ألّف الأديب إسعاف النشاشيبي كتاب **الساحر واليهودي**، وألّف معروف الأرناؤوط كتاب **فتاة صهيون**، ووضع محمد روحي الخالدي مخطوطة كتاب **تاريخ الصهيونية**، الذي نبّه فيه إلى مخاطر النشاط الصهيوني[٨١]. وفي سنة ١٩١٢ صدرت صحيفة **المنادي** لسعيد جار الله، وشاركت الصحف السابقة لها بالتعريف بالصهيونية، والتنبيه إلى خطرها، والتحذير من تهاون حكومة الاتحاد والترقي، فكان أن تعرضت معظم تلك الصحف للإغلاق عدة مرات عقاباً لها على مواقفها المعادية للصهيونية ونشاطات الهجرة والاستيطـان

---

(٧٩) محافظة، المصدر نفسه، ص ٢١ ـ ٢٢.

(٨٠) شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ص ٣٠٤.

(٨١) المصدر نفسه، ص ٣٠٢.

في فلسطين، ونقدها الحاد لسياسة الحكومة التركية تجاه ذلك النشاط[٨٢].

ودعا نجيب نصار ـ صاحب **الكرمل** ـ إلى عقد مؤتمر للرد على المؤتمر الصهيوني الحادي عشر، فعُقد المؤتمر في نابلس في آب/أغسطس ١٩١٣، وطالب المؤتمرون الحكومة العثمانية بصرف النظر عن بيع الأراضي «المدورة» بالمزاد العلني، وبيعها للفلاحين الذين يزرعونها بالتقسيط. وقد أشاد نصار بالمؤتمرين في نابلس، وانتقد عدم مشاركة زعماء القدس. كما شنّ حملة قاسية على الغافلين عما يحدق بوطنهم من أخطار[٨٣]. ولقد نجحت حملات **الكرمل** وغيرها من الصحف في حمل الحكومة على التراجع عن بيع أراضي الجفتلك «الأميرية» في غور بيسان وأريحا ـ وهي التي تم تمليك الصهاينة لها في زمن هربرت صموئيل فيما بعد. ولقد ترتّب على نشاط نجيب نصار وحماسته في مقاومة الصهيونية تعرضه للملاحقة والاعتقال من قِبل الحكومة التركية، كما السلطات البريطانية فيما بعد[٨٤].

وقد ساهم أستاذ الحقوق د. محمد المحمصاني ـ أحد مؤسسي «العربية الفتاة»، وأبرز الشهداء الذين أعدمهم جمال باشا سنة ١٩١٦ ـ في حملة التوعية من الخطر الصهيوني بعدة مقالات في صحيفة **المفيد**، وأصدر كتاباً بعنوان **دعاة الفكرة الصهيونية**. وفي سنة ١٩١٣ كان عبد الكريم الخليل، أحد أبرز منظّمي المؤتمر العربي الأول في باريس، في مقدمة الذين تصدّوا لنشاط نجيب الأصفر، الذي انكشفت هويته الصهيونية وهو يعمل على شراء الأراضي في فلسطين[٨٥].

وفي سنة ١٩١٣ قام جرجي زيدان ـ مؤسس «دار الهلال» في القاهرة ـ بجولة في ربوع فلسطين، اطّلع خلالها على النشاط الصهيوني، وكتب سلسلة مقالات في **الهلال**، نوه فيها بقدرات وإمكانيات الصهاينة المالية والإدارية، كما نبّه إلى الخطر المحدق بمستقبل الشعب العربي في فلسطين. وفي سنة ١٩١٤ نشر عيسى العيسى في **فلسطين** سلسلة مقالات كانت ترجمة لكتاب **البروغرام الصهيوني السياسي** للمؤرخ الصهيوني أوستكين، الذي يتضمن أهداف السياسة الصهيونية للاستيلاء على فلسطين، وتحليل الوسائل والأساليب وربطها بالغايات. وقد ساهمت تلك المقالات في تنمية الوعي على الخطر الصهيوني[٨٦].

---

(٨٢) المصدر نفسه، ص ٣٠٢.
(٨٣) محافظة، المصدر نفسه، ص ٢٢ ـ ٢٣.
(٨٤) شوفاني، المصدر نفسه، ص ٣٠٢.
(٨٥) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٤٣ ـ ٤٤.
(٨٦) المصدر نفسه، ص ٤٤.

وكان الشيخ محمد رشيد رضا عضواً في «حزب اللامركزية»، ويبدو أن دعوته إلى حوار الصهاينة لـ «تسوية الاختلاف بين مصالح الفريقين» وجدت صداها عند بعض نشطاء الحِراك السياسي العربي الناشىء يومذاك. ويذكر ديفيد هيرست أن بعض أعضاء «اللامركزية» و«العهد» سعوا خلال سنتي ١٩١٣ و١٩١٤ إلى محاولة إقناع الصهاينة بالتخلي عن مطامعهم السياسية والعمل على التوصل إلى تفاهم معهم. ومن خلال لجنة «حزب اللامركزية» في القاهرة تم التوصل إلى تفاهم شفهي أوّلي مع الممثل الصهيوني في إسطنبول، ومضمونه استعداد من شارك بذلك اللقاء من العرب عدم معارضة الهجرة اليهودية إلى فلسطين وسورية، والعمل على تحقيق «مصالحة بين العالمين العربي واليهودي»، والعمل عن طريق الصحافة العربية على إزالة الكراهية الشائعة في الوطن العربي ضد الهجرة اليهودية(٨٧).

ويقرر هيرست: «إلا أنه لم يتم التوصل إلى أي اتفاق في النهاية، فالحقيقة أن الصهيونيين لم يكونوا يريدون ذلك. إذ على الرغم من أن الاتفاق كان يعطيهم بعض المكاسب على المدى القصير إلا أنه كان يكتنف، كذلك، عدداً من المساوىء الاستراتيجية الخطيرة. فقد كان سيطلب منهم الإفصاح عما عندهم وتحديد ما يريدون حقاً في فلسطين». وكانت هذه هي الحيرة التي واجهتهم سنة ١٩١٤ عندما شارك الفلسطينيون مشاركة أكبر في محاولة جديدة للتوصل إلى تفاهم جرت بمساع من «حزب اللامركزية». فقد قدّم الجانب العربي جدول أعمال لاجتماع كان من المقرر أن يعقد مع ممثلين من الصهاينة في برمانا في لبنان جاء فيه: على الصهيونيين أن يوضحوا أهداف الصهيونية ووسائلها، وأهداف استعمار فلسطين ووسائله المتعلقة بالصهيونية، وأن يكون هذا التوضيح قدر الإمكان بتقديم أدلة موثقة(٨٨). غير أن الصهاينة أحجموا عن قبول جدول الأعمال هذا. فالحقيقة أنه لم يكن هناك حد لأهدافهم، بل إنها لا يمكن أن تكون إلا كذلك في ضوء المبدأ الصهيوني الجوهري. وقد كان الصهاينة يدركون تماماً أنه لم يكن هناك كبير مجال في التوصل إلى اتفاق وسط في هذه النقاط بالذات: الهجرة وشراء الأراضي، التي كان العرب يريدون شيئاً مطمئناً بخصوصها. لذلك عمدوا إلى المماطلة والتسويف، ثم لم يضطروا إلى الافصاح عن نواياهم، فقد نشبت الحرب العظمى وجعلت عقد الاجتماع أمراً مستحيلاً.

(٨٧) هيرست، **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط**، ص ١٨٣، مستشهداً بـ: **المنار**، مج ٢٧ (١٩١٤)، ص ٢٤٦.

(٨٨) هيرست، المصدر نفسه، ص ١٨٣، مستشهداً بـ: **المنار**، مج ٢٧ (١٩١٤)، ص ٢٦٠.

وكان الوفد العربي المقترح للقاء برمانا قد ضم في عضويته نجيب نصار وأربعة آخرين من المعروفين بعدائهم للصهيونية، وكان لهؤلاء تأثيرهم في إعداد جدول الأعمال. ولم يلبث «حزب اللامركزية» ودعاة الحوار أن عادوا لمراجعة مواقفهم. وحول استحالة التوصل إلى اتفاق مع الصهاينة كتب حقّي العظم إلى صديق له من بين دعاة الحوار يقول: «تأكد يا أخي العزيز أن القوم يسيرون نحو تحقيق هدفهم بسرعة كبيرة.. وأنني على يقين أننا إذا لم نقم بشيء يؤثر في الوضع الراهن فإن الصهيونيين سوف يحققون أهدافهم في بضع سنوات حيث سيؤسسون دولة يهودية. إلا أن استخدام وسائل التهديد والاضطهاد ـ ولا شك أن علينا أن نستخدم هذه الوسيلة الأخيرة ـ ودفع الأهالي العرب إلى تدمير مزارعهم وإحراق مستعمراتهم، وتشكيل عصابات لتنفيذ هذه الأعمال، قد يدفعهم إلى الهجرة لإنقاذ أنفسهم»(٨٩).

ولقد توالت المبادرات العربية للوصول إلى تسوية سلمية للصراع، كما توالى إجهاضها من قِبل الصهاينة. ويبدو جلياً أنهم كانوا يدركون تمام الإدارك طبيعة الصراع الذي فرضوه على الأمة العربية بسعيهم إلى إقامة الاستعمار الاستيطاني العنصري على التراب العربي القومي في فلسطين، وأن المعركة في مثل هذه الحالة «معركة صفْرية» مستحيلة فيها التسوية. وذلك ما لم تكن الطلائع العربية قد توصلت إلى ادراكه بعد.

ويلاحظ أن نخب عرب فلسطين لم ينفردوا بالتصدي للخطر الصهيوني ولا بطرح مبادرة «التفاهم»، وإنما شاركتهم في الأمرين نخب فكرية وسياسية عربية، مما يدل على إدراك مبكر بأن التحدي الصهيوني ذو طبيعة قومية لا قطرية. غير أن أدبيات أولئك الرواد اتسمت في غالبيتها بالتركيز على البعد اليهودي للصراع بالدرجة الأولى والأساسية، وندرت تلك التي أشارت إلى بعده الاستعماري البريطاني الخاص والأوروبي العام. وذلك برغم الدور الذي كان يلعبه السفراء الأجانب، خاصة السفير البريطاني في إسطنبول والقناصل المعتمدون في القدس لتمرير عمليتي الهجرة وشراء الأراضي بالالتفاف على القرارات العثمانية، بحيث كان واضحاً رعاية الاستعمار البريطاني للمشروع الصهيوني.

كما يلاحَظ أن التحدي الصهيوني ساهم مع الشوفينية الطورانية في تحفيز الوعي العربي على الذات، ودفعه باتجاه صيرورته وعياً قومياً. وبالمقابل يتضح أن

---

(٨٩) هيرست، المصدر نفسه، ص ١٨٤، مستشهداً بـ: جريدة بيروت، ١/ ٩/ ١٩١٣.

عداء غلاة الطوارنيين الأتراك، من جماعة «الاتحاد والترقي»، للحقوق العربية المشروعة بالمساواة وتنمية ثقافتهم القومية، تزامن مع انفتاحهم على الحركة الصهيونية وتساهلهم في موضوعي الهجرة والاستيطان. ولم يكن هذا التساهل وذلك الانفتاح بتأثير بعض رموز يهود «الدُّنمة» المشاركين في قيادة «الاتحاد والترقي»، كما يذهب إلى ذلك كثيرون، وإنما كان نتيجة الغلو في دعوة التتريك المؤسسة على عداء للعروبة والإسلام. وهذا ما يتضح عند مقارنة الموقف الطوراني من المشروع الصهيوني بموقف السلطان عبد الحميد الثاني منه.

وعند المقارنة الموضوعية بين موقف السلطان الذي رفض إغراءات هرتزل، وموقف غلاة الطورانيين المتساهل في مسألتي الهجرة والاستيطان، يتضح أن التمايز بينهما كيفي، برغم عدم تمايزهما كيفياً في الموقف تجاه الطموحات القومية العربية بالمساواة والتعبير عن الذات القومية. فعبد الحميد حين لم يستجب لهرتزل نظر إلى المشروع الصهيوني باعتباره مهدِّداً لجزء من إمبراطوريته، فضلاً عن أنه يمس أولى القبلتين وثالث الحرمين، في زمن كان يستقوى فيه بالرابطة الإسلامية لمواجهة التحديات الداخليــة والخارجية التي تهدّد سلطانه. وعلى الرغم من أن العرب باتوا يشكّلون ٦٠ بالمئة من مواطني السلطنة بعد خسارتها البلقان، لم يكن عبد الحميد يشعر بأنهم يشكلون خطراً يتهدّد دولته وعرشه؛ إذ لم تكن دعاوى طلائعهم الشابة تتجاوز المطالبة بالحريات العامة في دولة دستورية ثنائية القومية، فيما كان العديد من نخبهم المدنية والعسكرية من أركان حكومته وبطانته. وعليه مثّلت الصهيونية بالنسبة إليه تناقضاً عدائياً على المحورين الوطني والديني.

وعلى عكسه تماماً انتفى التناقض العدائي بين الاتحاديين والحركة الصهيونية، بل التقوا معها في دعوتها العنصرية ومشاعرها الشوفينية المعادية للعرب. وبحكم العلاقة الجدلية بين العروبة والإسلام جرفهم العداء للقومية العربية إلى المغالاة في تبنّي علمانية معادية للإسلام، بحيث كان عداء غلاتهم لانتماء تركيا إلى الإسلام لا يقل عن عدائهم للعرب وطموحاتهم القومية، وبالتالي التقوا مع التحالف الإمبريالي ـ الصهيوني في عداء مشترك للعروبة والإسلام. وهذا ما لا يدركه الذين لا يأخذون في حسبانهم التناقضات الموضوعية وإنما يستندون في أحكامهم إلى مقولات غير تاريخية.

ولا خلاف أن الاتحاديين تراجعوا أكثر من مرة عن تساهلهم تجاه النشاط الصهيوني في مجالي الهجرة والاستيطان، وأن ذلك كان يعود إلى خشيتهم استفزاز

المشاعر العربية والإسلامية لدرجة تفجُّر الأوضاع الحساسة في بلاد الشام. ولكن هذا التراجع مختلف كيفياً عن مواقف عبد الحميد الثاني، إذ كان تراجعاً تكتيكياً وليس موقفاً استراتيجياً في مواجهة المشروع الصهيوني كما كان عليه حال السلطان الرافض الصهيونية من حيث المبدأ، والذي ما كان تراجعه تحت ضغوط مداخلات السفراء والقناصل الاجانب إلا موقفاً سياسياً كما هي تراجعات الاتحاديين أمام الاحتجاجات والضغوط العربية والإسلامية.

وحين يجمع كلٌّ من الأب هنري لامانس (اليسوعي)، ونجيب عازوري، ونجيب نصار، وعيسى العيسى، وجورجي زيدان، برغم تباين منطلقاتهم الفكرية ومراكزهم الاجتماعية، على رفض الصهيونية، وتفنيد ادعاءاتها، والتحذير من عواقبها، والتنبيه إلى مخاطرها، ففي ذلك الدليل القاطع على تناقض المشروع الصهيوني مع العرب مسلمين ومسيحيين، على اختلاف انتماءاتهم. فضلاً عن ذلك فإن مبادرات أولئك الرواد من الروحانيين والعلمانيين المسيحيين تعزز صحة القول بأن ما تواجهه الأمّة العربية إنما هو تحد سياسي ـ اقتصادي ـ ثقافي، وليس تحدياً دينياً، وإن وظِّفت فيه نبوءات التوراة توظيفاً منتجاً.

ثم إن في صدور تلك المبادرات في أواخر العهد العثماني، حين كانت الاستثارة الطائفية على أشدها، فيما الوعي القومي في بداية تفتحه، ما يقدم البرهان على عدم صواب الذين يغالون في تصوير دور القراءة البروتستانتية لنبوءات التوراة في كل ما يتصل بالمشروع الصهيوني ماضياً وحاضراً، والظن بأن هناك تحالفاً يهودياً ـ مسيحياً وراء فكرة المشروع الصهيوني وتأييده وتواصل دعمه أوروبياً وأمريكياً.

رابعاً: تفجّر الحرب العالمية الأولى وانعكاسها على مواقف النُخب العربية

قبيل تفجّر الحرب العالمية الأولى كان التنافس فيما بين الدول الرأسمالية الأوروبية قد انتهى بها إلى الاصطفاف في معسكرين متضادين: الأول تقوده بريطانيا وفرنسا، والثاني تقوده ألمانيا المتحالفة مع تركيا. ومع اندلاع الحرب سعى كل من المعسكرين إلى استقطاب نُخب البلاد العربية الخاضعة له، في مقابل تحريض النُخب في البلاد الخاضعة للمعسكر الآخر على الثورة. ولأن الوعي القومي العربي كان الأكثر وضوحاً في بلاد الشام والعراق في مواجهة دعوة التتريك، بدت النخب قومية التوجه متطلّعة إلى الخلاص من الحكم التركي

المتعسف في شوفينيته وعدائه للمشاعر القومية العربية، فضلاً عن تخلّفه وفساده منذ بداية العهد العثماني سنة ١٥١٧.

وكانت تركيا قد دخلت الحرب في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٤، وبعد ذلك بعشرة أيام كُلف أحمد جمال باشا، وزير البحرية، بمهمة عسكرية في بلاد الشام غايتها الهجوم على القوات البريطانية الموجودة في قناة السويس، وتوطيد الأمن في البلاد[٩٠]. ولقد استهل ذلك بتوجيه مفرزة من الجيش اجتاحت جبل لبنان وتمركزت في عاليه، منهياً بذلك امتياز الحكم الذاتي الذي كان يتمتع به الجبل، ومؤكداً التزامه بسياسة الاتحاديين الرامية إلى تثبيت النظام المركزي وهيمنة العنصر التركي، وذلك في الوقت الذي سعى فيه إلى استمالة النُخب العربية التي هادنها، مستهدفاً تسهيل عملية تجنيد العرب للمشاركة في حملته على قناة السويس. وبالمقابل التزم الإصلاحيون العرب جانب الحذر، لدرجة أن تراجع لديهم مطلب اللامركزية.

ولقد تواصلت سياسة التهدئة حتى حزيران/يونيو ١٩١٥ حين مُني الجيش التركي بهزيمة فادحة على جبهة قناة السويس من ناحية، ونجح الهجوم الإنكليزي على جبهة العراق من ناحية أخرى. وعندها بدأ يساور القيادة التركية ـ الألمانية الشعور بأنها تخوض حربها على أرض معادية. وتحسباً من التمرد العربي المتوقع بدأ جمال باشا سياسته الإرهابية. وتزامن ذلك مع تدهور الأحوال الاقتصادية، وشيوع الاحتكار، وزيادة معدلات التضخم كنتيجة لتسخير موارد البلاد لخدمة المجهود الحربي، ولتوسع الحكومة التركية بإصدار العملة الورقية، فيما قام الجيش التركي بمصادرة المواد الغذائية، بما يقدّر بتسعة أعشار الحبوب، كما قطع الأشجار، بما فيها المثمرة، ليستخدم حطبها وقوداً، وانتزع آلاف الفلاحين من الحقول التي يعملون فيها ليعملوا بالسخرة في الأعمال اللوجستيه العسكرية. وكان للحصار البحري الذي فرضه الحلفاء آثار كارثية في التجارة والتجار. فضلاً عن الخراب الذي ألحقه الجراد بالمحاصيل الزراعية في نيسان/أبريل ١٩١٥[٩١].

وكان طبيعاً أن يعمّ السخط مع انتشار المجاعة والأمراض وتدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي تعاظم قلق كلٍّ من جمال باشا والعقيد كريس فون

(٩٠) لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ص ٤١٢ ـ ٤١٤.

(٩١) كوثراني، **الإتجاهات الإجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠: مساهمة في دراسة أصول تكوينها التاريخي**، ص ٤٢٨ ـ ٤٤٠، وميض جمال عمر نظمي، **الجذور السياسية والفكرية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ١٠٧ ـ ١٠٨.

كريسنشتاين، الملحق العسكري الألماني في دمشق، الذي كان بمثابة القائد الفعلي في الميدان، لا سيما حين اتضح عدم تجاوب الجمهور العربي مع دعوة السلطان محمد رشاد إلى الجهاد، بل مقاومته التجنيد، واتساع ظاهرة الفرار من الخدمة العسكرية وأعمال السخرة، مما اضطر جمال باشا إلى فرز نصف قواته لقمع المقاومة المحلية. ولما كان قطاع واسع من عناصر الجيش من أبناء الولايات العربية من العرب والأكراد، شاعت بينهم ظاهرتا التقاعس عن أداء الخدمة العسكرية والفرار من الجيش. وفي سنة ١٩١٥ وقعت تظاهرات في المدن السورية والعراقية، وفي سنة ١٩١٦ انتفضت حامية الموصل المشكّلة من جنود عرب، فيما نشطت فصائل مسلحة بالعمل ضد الجيش التركي في جبل العرب (جبل الدروز) وشمالي لبنان ودمشق[(٩٢)].

وكان جمال باشا قد أعلن الأحكام العرفية فور نشوب الحرب، ثم بادر إلى إغلاق معظم الصحف العربية. وفي حزيران/ يونيو اشتدت حملات الاعتقال التي طالت العديد من زعماء الحِراك الوطني العربي. وفي ٢٠ آب/أغسطس ١٩١٥ شُنق أحد عشر قائداً سياسياً في ساحة البرج في بيروت، وفي ٦ أيار/مايو ١٩١٦ أُعدم في بيروت ودمشق واحد وعشرون من زعماء حركات الإصلاح[(٩٣)]. ويقدّر لوتسكي عدد الذين أُعدموا حتى أواسط ١٩١٦ بنحو ٨٠٠ شخصية سياسية[(٩٤)]. ولقد شملت الإعدامات والاعتقالات قادة ونشطاء من جميع طوائف ومذاهب المواطنين في بلاد الشام.

وبإرهاب الدولة الذي اشتدت وطأته ساهم جمال باشا في تضييق المسافة بين تياري نُخب بلاد الشام؛ إذ فقد الذين كانوا يراهنون على الإخاء العربي ـ التركي كلَّ أمل في الإصلاح والإنقاذ، فيما اتسع إطار المراهنين على «العون» الإنكليزي والفرنسي، خاصة بين نُخب بلاد الشام والبصرة، في حين واصلت غالبية نُخب مصر ووسط وشمالي العراق تأييدها للأتراك طوال سنوات الحرب[(٩٥)].

---

(٩٢) شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ص ٣٤٥ ـ ٣٤٦.

(٩٣) كوثراني، المصدر نفسه، ص ٢٨٩ ـ ٢٩٠.

(٩٤) لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ص ٤٤٢.

(٩٥) نظمي، **الجذور السياسية والفكرية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق**، ص ١٢٢ ـ ١٢٣ و١٤٨ ـ ١٥٥.

الفصل السادس

وعد بلفور، وموقعه في الاستراتيجية الاستعمارية

الإعلان الذي أصدره وزير الخارجية البريطاني اللورد آرثر بلفور في الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧ حول «تعاطف» بريطانيا مع إقامة الوطن القومي اليهودي على التراب العربي في فلسطين، اكتسب، نتيجة قبول الدول الاستعمارية به ثم تضمين نصه في صك انتداب بريطانيا على فلسطين، صفة الوعد الدولي. وكان منطقياً والحال كذلك أن يشيع في الأدبيات العربية مصطلح «وعد بلفور» لا «إعلان بلفور» باعتبار ذلك الترجمة الحرفية الأكثر دقة للإعلان باللغة الإنكليزية. وذلك تأسيساً على أن الأمر لم يقف عند حدود الإعلان وإنما تجاوزها إلى أن يكون وعداً دولياً تتولىّ بريطانيا أمام عصبة الأمم مسؤولية تنفيذه.

وبقدر ما جاء الإعلان/ «الوعد» تعبيراً عن قرار الدول الاستعمارية باعتماد فكرة المشروع الصهيوني التي كان قد طرحها نابليون مطلع القرن التاسع عشر، وتبنّاها بالمرستون مطلع أربعينياته، كان فصلاً من فصول استراتيجية دول الاستعمار لتأمين تواصل استغلالها الوطن العربي موقعاً وموارد وأسواقاً وقدرات بشرية، وذلك بتأصيل وتعميق الواقع العربي الموروث تجزئة وتخلّفاً عن قرون التسلط المملوكي وظلامات العهد العثماني. وبالتالي فإن القراءة الموضوعية لمضمون وعد بلفور ودلالاته تتطلب قراءته في ضوء المخطط الاستعماري للمشرق العربي في مرحلة التوافق على اقتسام تركة الإمبراطورية العثمانية، كما اتفاقية سايكس ـ بيكو سنة ١٩١٦.

ثم إن موقف الملك حسين بن علي، ملك الحجاز، من الإعلان/ «الوعد» مؤشر على السياسة الرسمية العربية التي اعتُمدت في التعاطي مع التحدي الذي فرضته القوى الاستعمارية على الأمّة العربية بتبنيها المشروع الصهيوني، وهو النهج

الذي لمّا يزل غالباً على إدارة غالبية الأنظمة العربية للصراع مع التحالف الاستعماري ـ الصهيوني. وعليه فإنه في تقديم خلاصة لموقف الملك حسين بن علي من الإعلان/ «الوعد» استكمال للقراءة الموضوعية لتلك الرسالة تاريخية الأثر التي أرسلها اللورد بلفور، على الورق الرسمي لوزارة الخارجية البريطانية، إلى اللورد جيمس روتشيلد، زعيم البرجوازية اليهودية الإنكليزية وممثل الحركة الصهيونية.

أولاً: مباحثات الشريف حسين ـ مكماهون

بدت تلوح في الأفق الدولي مطلع القرن العشرين ملامح توافق ألماني ـ تركي مقابل التوافق الإنكليزي ـ الفرنسي، الذي جسّده اتفاق ١٩٠٤ وعزّزته توصيات لجنة كامبل بنرمان، التي شارك خبراء الدولتين في صياغتها سنة ١٩٠٧. وإلى جانب الحلفين الرئيسيين كانت روسيا حريصة على تعزيز مركزها الدولي، خاصة في المشرق العربي، باعتبارها راعية الكنيسة الأرثوذكسية، فيما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تبدي حرصاً على المشاركة في استغلال الولايات العثمانية اقتصادياً.

وبدا الهلال العربي الخصيب مسرح صراعات اقتصادية، موضوعها إنشاء السكك الحديدية، والموانىء، والحصول على امتيازات النفط. وقد احتدم التنافس على ذلك بين بريطانيا وألمانيا بالدرجة الأولى، بينما كانت الشركات الأمريكية منافساً صاعداً في مجال النفط. وكانت بريطانيا تبدي اهتماماً بفلسطين لمجاورتها قناة السويس، ولتأمين طرق مواصلاتها إلى العراق والخليج العربي والهند ومستعمراتها الأخرى في جنوب شرق آسيا، وذلك على الرغم من أنها كانت على اتفاق مع فرنسا بأن تترك لها بلاد الشام، تعويضاً عن خسارة فرنسا مركزها في مصر بعد شراء بريطانيا أسهم مصر في قناة السويس ثم احتلالها سنة ١٨٨٢[١].

ولم يعد خافياً أن صراعات الدول الاقتصادية ـ السياسية تنذر بحرب طاحنة، مسرحها أوروبا وحوض البحر الأبيض المتوسط، الذي استعاد ما كان عليه مطلع القرن التاسع عشر، باعتباره بؤرة الصراع الدولي. وبدخول تركيا الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا، تكون حكومة «الاتحاد والترقي» قد جعلت مستقبل الإمبراطورية العثمانية مرهوناً بنتائج الحرب؛ فإنْ كان النصر حليف

---

(١) جورج أنطونيوس، **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**، قدم له نبيه فارس، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس (بيروت. دار العلم للملايين، ١٩٦١)، ص ٣٥١، وعصام سخنيني، **فلسطين الدولة: جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٨٥)، ص ٦٨.

المحور الألماني ـ التركي أمكنها الاحتفاظ بأغلبية ممتلكاتها، وفي حال انتصار الحلفاء بقيادة بريطانيا تكون قد عجّلت بتصفية تركة «رجل أوروبا المريض».

وكانت قضايا التحرر من سيطرة القوى الأجنبية واستغلالها وامتهانها الكرامة العربية ما يشغل النُخب الفكرية والسياسية في مختلف أنحاء الوطن العربي خلال السنوات القليلة السابقة للحرب العالمية الأولى. وحيث إن البلاد العربية لم تكن تخضع لقوة أجنبية واحدة وإنما كانت موزعة التبعية بين الإمبراطورية العثمانية وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا، فقد تباينت مواقف النُخب العربية القائدة تجاه كل من المعسكرين الدوليين المتنافسين. ونشطت أجهزة المعسكرين في الاتصال بتلك القيادات، محاولة كلٍّ منها استقطاب نُخب البلاد الخاضعة لسيطرة المعسكر المضاد، في محاولة كسب تأييدها في الصراع المحتدم، مقابل إغداق الوعود بدعم استقلال العرب وتحررهم.

ومع بداية الحرب بدا واضحاً تمايز مواقف تياري النخب السياسية في الولايات العربية التابعة للإمبراطورية العثمانية؛ فالتيار المؤمن بالتعاون العربي ـ التركي، سواء ضمن إطار «الجامعة الإسلامية» أو «الدولة الثنائية القومية»، وجد من يعبّر عنه في شخص كلٍّ من د. عبد الرحمن الشهبندر ومحمد كرد علي اللذين تقرّب منهما جمال باشا ـ عضو قيادة الاتحاد المتولي الشؤون الإدارية والعسكرية في بلاد الشام ـ الذي وعد بإعطاء الولايات العربية الاستقلال بعد الحرب. وصدرت الصحف الناطقة بلسان الشهبندر وكرد علي، وتشكّلت جبهة عربية ـ تركية معادية للدول الأوروبية[٢].

ولكن فعالية هذا التيار كانت محدودة وتأثيره الجماهيري في تراجع بسبب تراكمات ظلامات العهد العثماني في النفوس وردة الفعل العربية تجاه شوفينية الاتحاديين الأتراك الصارخة، فضلاً عن الآثار السلبية لانكشاف سعة وعمق النفوذ الألماني لدى حكومة «الاتحاد والترقي» والجيش العثماني، لدرجة انه كان ينظر إلى العقيد فان كريسنشتاين وكأنه القائد الفعلي لقوات المحور في بلاد الشام، وليس جمال باشا قائد الجيش الرابع العثماني.

وكان السلطان العثماني محمد رشاد قد أعلن الجهاد في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٤، وهو الإعلان الذي كان جمال باشا والقادة الألمان يعوّلون عليه في تنفيذ

(٢) الياس شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ط ٣ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٣)، ص ٣٤٧.

خطة الهجوم على قناة السويس ونقل ميدان المعركة إلى مصر والمغرب العربي، بينما كان الحلفاء يحسبون حساب تأثير الدعوة إلى الجهاد في البلاد العربية والإسلامية الخاضعة لسلطانهم. ولكن صدور الدعوة إلى الجهاد عن سلطان ليس له أدنى دور في صناعة قرار حكم يسيطر عليه الاتحاديون العلمانيون في غالبيتهم، بل المعادون في كثيرين منهم للإسلام، ما كانت لتجد صدى عند شعوب تعاني التعسف والفساد والتمييز العنصري. وفضلاً عن ذلك، لم يكن قرار أصحاب السلطان في الولايات العربية متحرراً من تأثير المداخلات الاستعمارية؛ فالشريف حسين بن علي لم يدع إلى الجهاد في الحجاز متعللاً بأن البحرية التركية لا تستطيع حماية موانيء الجزيرة العربية[3]. وكذلك امتنع عن إعلان الجهاد كلٌّ من الشريف الإدريسي في اليمن، وابن سعود في نجد، وابن رشيد في حائل[4]. وبالتالي لم تحقق دعوة الجهاد الغاية التي كان ينشدها الاتحاديون الأتراك، ولا كان لها التأثير الذي كان يخشاه الحلفاء.

إلا أن بريطانيا التي شعرت بالقلق على الوضع العسكري على الجبهة الشرقية، وبخاصة بعد معركة العمارة في العراق، أدركت أهمية تكثيف الاتصالات مع الزعامات العربية والإسلامية لمحاولة إثارتها ضد المحور التركي ـ الألماني[5]. وكان لبريطانيا صلات مع العديد من أولئك الزعماء، وبالذات الشريف حسين بن علي شريف مكة، الذي راحت تمنّيه بالاستقلال وبأن يكون الخليفة العربي. ولكن الشريف حسين كان حذراً في البداية، خاصة أن وجهتي نظر ولديه عبد الله وفيصل تباينتا تجاه التعاون مع الحلفاء، إذ كان الأمير عبد الله يحث على ذلك، فيما كان الأمير فيصل يحذّر من المطامع الاستعمارية الأوروبية.

وفي مطلع سنة ١٩١٥ اتصل قادة «العربية الفتاة» بالشريف حسين لإطلاعه على برنامجهم، فأوفد الأمير فيصل إلى إسطنبول، بحجة الشكوى ضد الوالي التركي في الحجاز، وبنيّة الاتصال بنشطاء الدعوة العربية في دمشق، حيث اتضح له أنه يلتقي مع «العربية الفتاة» في شكوكها في الاستعماريين الأوروبيين، وبخاصة الفرنسيين منهم، كما خرج بانطباع جيد عن دقة تنظيم جمعية «العهد».

---

(٣) عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥)، ص ٧٣.

(٤) شوفاني، المصدر نفسه، ص ٣٤٨.

(٥) شفيق الرشيدات، **فلسطين: تاريخاً.. وعبرة.. ومصيراً**، سلسلة التراث القومي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ٥٩.

وفي أثناء وجود الأمير فيصل في إسطنبول توصل قادة الجمعيتين: «الفتاة» و«العهد» إلى التوافق على ما عُرف باسم «بروتوكول دمشق»[٦].

ولقد تضمّن «بروتوكول دمشق» الاستعداد للتعاون مع بريطانيا إذا اعترفت باستقلال البلاد العربية من المحيط الهندي جنوباً إلى خط العرض ٣٧ شمالاً، أي كلٍّ من العراق وبلاد الشام وشبه الجزيرة العربية، ماعدا عدن، وإنهاء الامتيازات الأجنبية مقابل عقد حلف دفاعي مع بريطانيا، ومنحها أفضلية اقتصادية لمدة خمس عشرة سنة. وأبدى قادة «العربية الفتاة» و«العهد» استعدادهم القبول بالشريف حسين قائداً إذا أعلن التزامه بما تضمنه «بروتوكول دمشق»[٧].

وبعد عودة الأمير فيصل من دمشق أقر الشريف حسين ما تم التوافق عليه، وبذلك يكون كلٌّ من الشريف حسين وأبنائه وقادة «العربية الفتاة» و«العهد» قد التقوا على معاداة المحور التركي ـ الألماني، وإبداء الاستعداد للوقوف إلى جانب الحلفاء. كما أنهم وضعوا نواة ما يمكن اعتباره «جبهة قومية عربية» تضم مثقفين وضباطاً ورموز البرجوازية الناشئة والزعامات الإقطاعية وأعيان المدن.

وعلى ذلك قرر الشريف حسين استئناف المفاوضات مع المعتمد البريطاني في القاهرة السير هنري مكماهون، التي كان نجله الأمير عبد الله قد أجراها فيما سبق مع سلفه اللورد. وقد ضمّن الشريف رسالته الأولى إلى مكماهون في تموز/يوليو ١٩١٥ نصوص «بروتوكول دمشق» لتكون أساس التحالف مع بريطانيا، بالإضافة إلى مطالبته بريطانيا الاعتراف بخليفة عربي للمسلمين حين إعلان ذلك. غير أن مكماهون في رسالته الجوابية المؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ١٩١٥ حاول التهرب من الالتزامات التي طالبه بها الشريف حسين، فردَّ الشريف برسالة في أيلول/سبتمبر ١٩١٥ مؤكداً أهمية الاتفاق على حدود الدولة المقترحة، ورفض العرب المطامع الفرنسية في بيروت وسواحلها. وموضحاً أن المسألة لا تتعلق بشخص وإنما هي مقترحات شعب بأسره[٨].

وكان وضع جيوش الحلفاء على الجبهة الشرقية حرجاً آنذاك، وبريطانيا تشعر بحاجة ماسة إلى التعاون العربي. وتصادف أن الضابط محمد شريف الفاروقي ـ أحد ضباط «العهد» ـ كان قد فر من صفوف الجيش التركي على جبهة غاليبولي

---

(٦) الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص ٧٣ ـ ٧٤.

(٧) شوفاني، المصدر نفسه، ص ٣٤٨.

(٨) الكيالي، المصدر نفسه، ص ٧٥.

ولجأ إلى قوات الحلفاء، وقدّم معلومات وافية عن كل من «العهد» و«العربية الفتاة»، الأمر الذي أتاح للمخابرات البريطانية إدراك مدى قوة الجبهة العربية التي ينطق بلسانها الشريف حسين. وعلى ذلك تراجع مكماهون عن نهجه المراوغ، بحيث تضمنت رسالته المؤرخة ٢٤/ ١٠/ ١٩١٥ اعتراف بريطانيا باستقلال البلاد العربية المنصوص عليها في «بروتوكول دمشق» فيما عدا التحفظات التالية:

١ ـ استثناء ولايتي مرسين وإسكندرونة وأجزاء من بلاد الشام الواقعة في الجهة الغربية لولايات دمشق الشام وحمص وحماة وحلب. وهي التي يقول عنها مكماهون إنه «لا يمكن القول بأنها عربية محضة، وعليه يجب أن تُستثنى من الحدود المطلوبة».

٢ ـ ضرورة اتخاذ تدابير إدارية مخصوصة لوقاية مصالح ومركز بريطانيا في ولايتي بغداد والبصرة[٩].

ولم يقبل الشريف حسين أن يستثني مما طلبه مكماهون سوى ولايتي مرسين وأضنة باعتبار أنهما غيرعربيتين. ففي رسالته المؤرخة ٥/ ١١/ ١٩١٥ أكد أن كلاً من العراق. وولايتي حلب وبيروت وسواحلهما عربية محضة، وأن لا فرق بين عربي مسلم وعربي مسيحي، إذ هما من نسل واحد، وأن الدولة العربية المستقلة ستراعي مصالح المسيحيين العرب باعتبارهم مواطنين لهم كامل حقوق المواطنة وعليهم كامل التزاماتها أسوة بالمسلمين العرب سواء بسواء. كما أبدى تحفظه تجاه طلب مكماهون الإسراع بالحركة ضد الأتراك تحسباً من عواقبها[١٠].

وتشير بعض المصادر إلى أن الشريف حسين، في رسالة مؤرخة ١/ ١/ ١٩١٦، قبِل بأن تخضع تلك المناطق لأحكام خاصة، وقد احتج الإنكليز فيما بعد بأن تلك الأجزاء تشمل فلسطين. والملاحظ أن ما له اعتبار في المراسلات الدولية، كمراسلات حسين ـ مكماهون، إنما هو الوارد نصاً فيها، وليس ما هو كامن في النوايا[١١]. وليس من شك أن مكماهون كان يعلم بالنوايا البريطانية الخاصة بفلسطين، ولكن لم يكن بمقدوره إملاء الشروط على الحسين آنذاك. ولو أنه جاء إلى

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٢٤ ـ ٣٢٥.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٧٤ ـ ٧٥ و٣٢٧ ـ ٣٢٩، وبشارة خضر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ترجمة منصور القاضي؛ مراجعة جورج أبي صالح (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ١٣٠.

(١١) ج. م. ن. جفريز، **فلسطين: إليكم الحقيقة**، ترجمة أحمد خليل الحاج؛ مراجعة محمد أحمد أنيس، ٤ ج (الشارقة: دائرة الثقافة والإعلان، ٢٠٠٠)، ج ٣، ص ١٤٤ ـ ١٤٦.

ذكر فلسطين فيما طلب استبعاده لكان قد دمّر كلَّ الجهود البريطانية التي بُذلت لكسب العرب إلى جانب الحلفاء، في وقت كان فيه كسبهم ضرورة ملحة للغاية، بسبب وضع الحلفاء العسكري الداعي إلى القلق على الجبهة الشرقية أواخر سنة ١٩١٥، والحاجة الماسة إلى تحرك العرب ضد التحالف التركي ـ الألماني. وبعد صدور وعد بلفور دار جدل حاد في الدوائر السياسية والإعلامية البريطانية حول ما إذا كانت فلسطين من ضمن الدولة العربية المستقلة التي ورد ذكرها في تعهدات مكماهون للشريف حسين أم لا. وذلك ما سيأتي بيانه فيما بعد.

ثانياً: اتفاقية سايكس ـ بيكو

إلى جانب مراسلات حسين ـ مكماهون شهدت المرحلة سلسلة لقاءات إنكليزية وفرنسية مع شخصيات عربية نشطة سياسياً، ومن اتجاهات شتى. وتحسباً من صراع الحليفتين، اقترح جورج كليمنصو ـ رئيس وزراء فرنسا ـ تشكيل لجنة مشتركة لكي تضع خريطة جديدة للمشرق العربي. وهكذا شُكّلت لجنة من ممثل بريطانيا مارك سايكس وممثل فرنسا جورج بيكو. وبعد مباحثات مستفيضة توجه المندوبان إلى العاصمة الروسية، حيث تم الاتفاق مع وزير الخارجية الروسي في آذار/مارس ١٩١٦ على توقيع «معاهدة بطرسبرغ»، وبموجبها تم الاتفاق على تقسيم الإمبراطورية العثمانية إلى مناطق نفوذ كالآتي:

أ ـ تختص روسيا بالمناطق التركية خارج البلاد العربية، بما يشمل البوسفور وأرمينية التركية.

ب ـ تختص بريطانيا بالعراق، والمناطق العربية على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط من حدود مصر على هذا الساحل جنوباً إلى ميناء عكا وحتى الناقورة شمالاً، أي فلسطين بحدودها الطبيعية والأردن، وكذلك المناطق العربية التي تشغل الساحل العربي للخليج العربي (الفارسي) من البصرة شمالاً إلى الكويت، والبحرين، وقطر، ومسقط، وعُمان، وحضرموت، والمحميات حتى حدود عدن ونهاية البحر الأحمر؛ أي جميع سواحل شبه الجزيرة العربية الشرقية والجنوبية.

ج ـ تختص فرنسا ببقية الساحل السوري على البحر الأبيض المتوسط من الناقورة جنوباً إلى صيدا وبيروت واللاذقية والإسكندرونة؛ أي حتى حدود تركيا شمالاً، والحدود العراقية شرقاً.

وقد نصت «معاهدة بطرسبرغ» على أن تؤلف في منطقة نفوذ بريطانيا وفرنسا دولة، أو حلف دول عربية، مستقلة وفقاً لاتفاق خاص بين فرنسا وبريطانيا.

ويلاحَظ أن الموصل كانت من ضمن سورية بموجب هذه المعاهدة، كما أن عملية التقسيم لم تأت إلى ذكر الحجاز ونجد واليمن.

وتنفيذاً لما تضمنته «معاهدة بطرسبرغ» وقّعت بريطانيا وفرنسا في ١٦ أيار/مايو ١٩١٦ الاتفاقية التي عُرفت فيما بعد باتفاقية سايكس ـ بيكو، وبموجبها تم اتفاق المندوبين الإنكليزي والفرنسي، علاوة على ما اشتملت عليه «معاهدة بطرسبرغ»، على ما يلي[١٢]:

أ ـ إن فرنسا وبريطانيا العظمى مستعدتان أن تعترفا وتحميا دولة عربية مستقلة، أو حلف دول عربية، تحت رئاسة رئيس عربي في المنطقتين: (أ) داخلية سورية (ب) داخلية العراق المبينتين في الخريطة الملحقة بهذا. ويكون لفرنسا في منطقة (أ) وإنكلترا في منطقة (ب) حق الأولوية في المشاريع والقروض المحلية. وتنفرد فرنسا في المنطقة (أ) وبريطانيا في المنطقة (ب) بتقديم المستشارين والموظفين الذين تطلبهم الحكومة أو حلف الحكومات العربية.

ب ـ يباح لفرنسا في شقة سورية الساحلية، ولإنكلترا في شقة العراق الساحلية من بغداد حتى خليج فارس (الخليج العربي) إنشاء ما ترغبان فيه من شكل الحكم المباشر أو بالواسطة، أو من المراقبة بعد الاتفاق مع الحكومة أو حلف الحكومات العربية.

ج ـ تنشأ إدارة دولية في فلسطين يعيّن شكلها بعد استشارة روسيا، وبالاتفاق مع بعض الحلفاء وممثلي شريف مكة.

د ـ تنال بريطانيا ميناء حيفا وعكا، وتتعهد حكومة جلالة الملك بألاّ تدخل في مفاوضات مع دولة أخرى بالتنازل عن قبرص إلا بعد موافقة الحكومة الفرنسية مقدماً.

هـ ـ تكون الإسكندرون ميناء حراً لتجارة الإمبراطورية البريطانية، وتكون حيفا ميناء حراً لتجارة فرنسا.

ويلاحَظ أن الاتفاقية لم تأت إلى ذكر الادعاءات الصهيونية في فلسطين، برغم أن سايكس كان قد تلقى في ٢٧/٢/١٩١٦، وقبل سفره إلى بتروغراد للقاء وزير الخارجية الروسي، مذكرة من هربرت صموئيل ـ رئيس مجلس الحكومات المحلية البريطانية حينذاك المعروف بحماسته الصهيونية ـ يذكّره بالمسألة.

---

(١٢) الرشيدات، فلسطين: تاريخاً.. وعبرة.. ومصيراً، ص ٦١ ـ ٦٢، الهامش الرقم (٥).

فردّ عليه بأن فرنسا قد تقبل بأن تتولى بلجيكا إدارة فلسطين، بدلاً من الإدارة الدولية التي يرفضها الصهاينة. كما أوضح أن المهم تحقيق مركز «قومي» بأكثر من الحدود والامتداد الإقليمي. وما صدر عن صموئيل وسايكس يدل دلالة قاطعة على أن تلك الادعاءات لم تكن غائبة عن اهتمامات رجالات الإدارة الاستعمارية البريطانية، وإن لم يرد للادعاءات الصهيونية ذكر في الاتفاقية.

كما يلاحَظ أن الاتفاقية جاءت مخالفة لما تضمنته مراسلات الحسين ـ مكماهون، فيما يتعلق بما كان متفقاً عليه من إقامة مملكة عربية برعاية بريطانية؛ إذ جرى تقسيمها بين فرنسا وبريطانيا، أو ما يتصل بوضع فلسطين، وذلك برغم الخلاف السابق ذكره حول ما تضمنته رسالة مكماهون المؤرخة ٢٤/ ١٠/ ١٩١٥، فيما إذا كانت فلسطين مشمولة أو غير مشمولة بما وعد به واتفق عليه مع الشريف حسين. وهذا ما أوضحه وزير الخارجية البريطانية لورد كيرزون في اجتماع «اللجنة الشرقية» لمجلس الوزراء البريطاني في ٥/ ١٢/ ١٩١٨، حيث قال: «إن «التعهد العام لحسين في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٥ شمل فلسطين ضمن المناطق التي ألزمت بريطانيا نفسها بأنها ينبغي أن تكون عربية ومستقلة في المستقبل»[(١٣)].

وهكذا يتضح أن بتوقيع اتفاقية «سايكس ـ بيكو» تكون الإدارة الاستعمارية الإنكليزية قد خطت أولى خطوات التقدم نحو إقامة المشروع الصهيوني، الذي تبنت فكرته في أربعينيات القرن التاسع عشر. وقد أُعيد التأكيد على ضرورته سنة ١٩٠٧ في تقرير لجنة كامبل بنرمان، الذي كانت أولى تجلياته توصل ممثلي الاستعمارين الإنكليزي والفرنسي إلى وضع هذه الاتفاقية، بهدف تعميق وتأصيل واقع التجزئة والتخلّف والتبعية العربي.

ولقد تم اتفاق ممثلي الاستعمارين الإنكليزي والفرنسي في لقاءاتهما السرية في باريس من وراء ظهر كلّ الشخصيات العربية، التي كان قد أجرى ممثلو إنكلترا وفرنسا محادثات معها طوال العامين السابقين للقاء مارك سايكس وجورج بيكو، مما يدل على أن تلك اللقاءات، وما تضمنته من مباحثات، إنما كانت تستهدف بالدرجة الأولى توريط أطرافها العربية في علاقات مع أجهزة مخابرات الدولتين الاستعماريتين، وذلك إلى جانب ما يمكن اعتباره قراءة الواقع من خلال رؤى النخب العربية الأكثر نشاطاً وفعالية. بالإضافة إلى اختبار تلك الشخصيات،

---

(١٣) *Palestine Papers, 1917-1922 Seeds of Conflict*, compiled and annotated by Doreen Ingrams (London: J Murray, 1972), p. 48,

نقلاً عن: سخنيني، **فلسطين الدولة: جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني**، ص ٤٢.

وتبين أيّها بالمستطاع استغلاله مستقبلاً، وأيّها عصي على العمالة والاستغلال.

ولقد تزامن توصل سايكس وبيكو إلى الاتفاق على تقسيم الهلال العربي الخصيب سنة ١٩١٦ مع عثور القوات التركية على قائمة كاملة بأسماء الشخصيات التي كانت على اتصال بفرنسا، وذلك لدى اقتحام القوات التركية القنصلية الفرنسية في بيروت. فسيقوا جميعاً إلى محاكم عسكرية قضت بإعدام أربعة عشر منهم، ونُفذ فيهم الإعدام شنقاً. وقد حمل ذلك العديد من رجالات الحركة العربية يومذاك على الاعتقاد بأن «الأتراك لم يعثروا على هذه القائمة بأسماء القادة السوريين مصادفة، وإنما كان الأمر ترتيباً فرنسيا قُصد به الخلاص من العناصر القومية المحركة للثورة والفاعلة في صفوفها، والمعارِضة لتقسيم سورية، والمطالِبة بدولة عربية موحدة»[١٤]. وهي القوائم التي استند إليها جمال باشا في كثير من أحكام الإعدام التي أصدرها سنتي ١٩١٥ و١٩١٦.

وبذلك يكون طرفا الصراع في الحرب العالمية الأولى: المحور بقيادته الألمانية ـ التركية، والحلفاء بقيادتهم الإنكليزية ـ الفرنسية، قد التقت مصالحهما على تصفية أبرز نشطاء الحركة القومية العربية ودعاة التحرر الوطني العربي، قبل أن تسقط فلسطين وبقية نواحي الهلال الخصيب فريسة الاستعمار الأوروبي، الأمر الذي كان له تأثير شديد السلبية في مواجهة التحدي المستجد. وبالتالي يكون المشروع الصهيوني قد تأمنت له الحاضنة والراعية الأوروبية العامة والإنكليزية الخاصة، وخلو الساحة العربية من أبرز الشخصيات ذات التوجه القومي والالتزام النضالي، قبل صدور الوعد المؤسس له، وعد بلفور.

كما يُذكر أن مارك سايكس لم يكن مجرد أحد رجالات الاستعمار البريطاني الأكفاء، بدليل أنه أُسندت إليه مهمة المشاركة في وضع مخطط تجزئة المشرق العربي، وإنما كان أيضاً صهيونياً، عميق الإيمان بفكرة استعمار فلسطين بفقراء يهود أوروبا، وشديد الحماسة في العمل على تنفيذها. وحول دوره الصهيوني كتب حاييم سوكولوف ـ خليفة هرتزل في رئاسة اللجنة التنفيذية للمؤتمر الصهيوني ـ يقول: «إنه من واجبي أن أوجّه تحية خاصة إلى السير مارك سايكس. لقد كان هو الروح الملهمة والمحركة في توجيه عملنا تلك الفترة الدقيقة الحساسة. إن سايكس أصبح الرجل الذي يتولى في واقع الأمر معظم أمورنا، ويقوم بالتنسيق بين وزارة المستعمرات

---

(١٤) محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٦)، ص ٩٩.

ووزارة الحرب والقيادة العليا ووزارة الخارجية واللجنة التنفيذية للمؤتمر الصهيوني». ويضيف سوكولوف موضحاً: «في الفترة الحاسمة من عملنا كان مارك سايكس هو الذي يقوم بكلِّ الاتصالات، وينسّق كلَّ الجهود من أجل تعهد واضح من الحلفاء بعد النصر بأن يعطونا الفرصة والحق في إنشاء وطننا اليهودي في فلسطين. إن سايكس لم يقم بهذه المهام في لندن وحدها، ولكنه أخذ على عاتقه أن يمهّد لنا الطريق في باريس مع الحكومة الفرنسية، وفي روما مع الحكومة الإيطالية ومع الفاتيكان»(١٥).

ومما يُذكر أن مارك سايكس كان كاثوليكياً، وبالتالي فهو ليس من المهمومين بتحقيق «نبوءات التوراة». ولكنه نشِّىء تنشئة صهيونية تحت رعاية دزرائيلي، رئيس الوزراء اليهودي الوحيد في تاريخ بريطانيا، والذي كان شديد الحماسة للدعوة الصهيونية. غير أن ذلك لم يكن دافع سايكس الوحيد أو الأهم لحماسته الصهيونية، التي أشاد بها رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر الصهيوني العالمي، وإنما كان وليد تفاعل مشاعره الخاصة مع التزامه الوظيفي، كمسؤول من قِبل وزارة المستعمرات البريطانية، مكلَّف بتنفيذ الشق الأهم من التقرير الاستراتيجي للجنة كامبل بنرمان.

وفيما يقرره سوكولوف حول التزام مارك سايكس ونشاطه ودوره ما يدل على عمق تبنّي الحكومة البريطانية للمشروع الصهيوني، وانشغال أهم وزاراتها في زمن الحرب بالعمل على صدور تعهد دولي واضح من الحلفاء بإقامة «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين. إذ كان سايكس ينسق فيما بين وزارات الخارجية والمستعمرات والحرب والقيادة العامة للجيش. كما قام بالاتصال بكل من حكومتي فرنسا وإيطاليا وبالفاتيكان لتأمين ذلك. علاوة على التمهيد للفكرة لدى الرأي العام الإنكليزي، وتعريف اللجنة التنفيذية للمؤتمر الصهيوني بكبار الصحافيين ورجالات الحكم البريطاني، كما يذكر سوكولوف. وهكذا يكون المسرحان العربي والدولي قد أُعدا الإعداد الكافي قبل صدور وعد بلفور، الذي جاء تتويجاً لمسيرة بدأت قبل صدوره بنحو قرن وربع القرن.

ثالثاً: الدور العربي في الحرب العالمية الأولى

تفاعلت ثلاثة عوامل على نحو جدلي لكي تدفع بالنُخب العربية القومية الشعارات للمشاركة في الحرب العالمية الأولى إلى جانب الحلفاء بقيادتهم الإنكليزية الفرنسية، برغم أن الاستعمارين الإنكليزي والفرنسي كانا يحتلان أكثر من ثلثي

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ١١٢.

مساحة الوطن العربي، بل أن يطعنوا في الظهر الجيش التركي الذي كان يضم نسبة عالية من الضباط والجنود العرب، فضلاً عن أن تلك المشاركة كانت في تضاد مع ما هو مستقر في الذاكرة الشعبية العربية من أن تناقض الأمّة العربية والشعوب الإسلامية الرئيسي إنما هو مع قوى الغزو والاستعمار الأوروبية بالذات، في حين أن التناقضات مع الشعوب الآسيوية والأفريقية، وبخاصة المسلمة منها، تناقضات ثانوية في مجملها ولا تحتّم الصدام. وعلى ذلك نظر ـ وما يزال ـ إلى تلك المشاركة بكثير من الشك، خاصة أنها كوفئت من الحلفاء الإنكليز والفرنسيين بجزاء سنّمار.

كان العامل الأول والأهم ذلك العداء للعرب والعروبة الذي كان غالباً على الاتحاديين الأتراك وممارساتهم العنصرية ضد النُخب العربية القومية الشعارات، التي بلغت ذروتها بإرهاب الدولة الذي مارسه الجيش الرابع بقيادة جمال باشا، الذي لم يستطع تطوير علاقته ببعض تلك النّخب، فضلاً عن أن ممارسات الجيش التركي في بلاد الشام ضاعفت من مشاعر العداء التي أصلها إرهاب الدولة ضد نشطاء العمل السياسي. وبالتالي كانت الممارسات التركية ـ ولا أقول العثمانية لأنها جاءت بعد سقوط آخر سلاطين بني عثمان أصحاب الدور في صناعة القرار ـ العامل الأول في ردم الهوة التي كانت واسعة بين تياري النخب العربية، القائل أولهما بالتعاون العربي ـ التركي، والداعي ثانيهما إلى الاعتماد على القوى الاستعمارية في التحرر من نير التسلط التركي.

ويلاحَظ أنه مرّ عشرون شهراً بين إعلان تركيا الحرب في ١١/١١/١٩١٤ وإعلان منظمتي «العربية الفتاة» و«العهد» المشاركة في الثورة في ١٠/٦/١٩١٦، ما يدل على تأثير إرهاب الدولة الذي مارسه جمال باشا وتعسّف الجيش التركي تجاه الشعب العربي في بلاد الشام. وتذهب بعض المصادر إلى أن الأمير فيصل بن الحسين، وبتكليف من قادة «العربية الفتاة» و«العهد»، سعى لدى جمال باشا إلى العفو عن المناضلين والنشطاء السياسيين المعتقلين، ولكنه «لم يفلح، فعاد وأخبر الرفاق في دمشق أن نوايا السفّاح أخطر من كل تصوراتهم. وعند ذلك اتخذ القرار بأن يعود فيصل إلى الحجاز بسرعة استعداداً لبدء الثورة»[١٦].

وفي ضوء حقائق ما كان يومذاك يغدو منطقياً ومبرَّراً القول بأن قسطاً غير

---

(١٦) بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، سلسلة الدراسات؛ ٥٧ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٣)، ص ٥٢.

يسير من المسؤولية التاريخية عن انخراط القوى الرافعة الشعارات القومية آنئذٍ في الحرب إلى جانب الحلفاء بقيادتهم البريطانية ـ الفرنسية وضد التحالف التركي ـ الألماني إنما يتحمله قادة «الاتحاد والترقي»، وبالذات جمال باشا؛ إذ لو كانت دسائس الإنكليز والفرنسيين، وعمالة بعض النُخب القائدة لهم، وكلا الأمرين لا يُنكر، هي العامل الأول والأساسي ـ كما يذهب كثيرون من ناقدي الفكر والعمل القومي العربي ـ لكانت الثورة تفجّرت في وقت أبكر.

وكان العامل الثاني في تفجّر الثورة العربية إسقاط الشريف حسين بن علي تحفظه على التعاون مع الإنكليز وإعلان عدائه الصريح للأتراك. وتذكر بعض المصادر أن الشريف كان قد فشل في الحصول من حكومة «الاتحاد والترقي» على الاعتراف به حاكماً مستقلاً في الحجاز، وأن يكون الحُكم وراثياً في ذريته، كما أنه فشل في الحصول على العفو عن الشخصيات العربية التي أصدر فيها جمال باشا أحكام الإعدام في نيسان/ أبريل ١٩١٦، بل «وبدا من الإجراءات أن دور الشريف نفسه قد جاء، إذ أعدّت الحكومة إمدادات لإرسالها إلى الحجاز يرافقها شريف آخر غير الحسين، فاضطر هذا الأخير إلى إعلان الثورة للحصول على المال والسلاح من بريطانيا»(١٧).

وعليه فالشريف حسين بن علي عندما أسقط تحفّظه الذي كان قد عبّر عنه في رسالته المؤرخة ٥/ ١١/ ١٩١٥ إلى مكماهون، إنما كان يصدر بالدرجة الأولى عن شعور بالدفاع عن الذات تجاه عدوان مرتقب، وليس فقط من منطلق مغامرة غير محسوبة العواقب استناداً إلى تعهدات السير آرثر هنري مكماهون، نائب ملك بريطانيا في مصر، وإن كان ذلك لا يعني مطلقاً أنه لولا تلك التعهدات واطمئنان الشريف حسين إلى أن الثورة التي سيعلنها ستلقى دعم الدولة الأعظم يومذاك، وستؤدي إلى أن يكون للعرب دورهم في مفاوضات السلام المستقبلية، لما أقدم على ثورة كان يدرك مسبقاً أنها ستعرّضه لانتقاد جمهور المسلمين الذين ينتسب إلى رسولهم الأعظم.

أما العامل الثالث فقد كان وضع الجيش البريطاني الحرِج في الجبهة الشرقية، إذ برغم نجاحه في دحر الهجوم التركي ـ الألماني على قناة السويس لم يحقق تقدماً يُذكر على جبهة فلسطين، بدليل أنه بعد سنتين وخمسة شهور من إعلان تركيا الحرب كانت جيوش الحلفاء بقيادتها البريطانية في نيسان/ أبريل ١٩١٧ عاجزة عن

---

(١٧) شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ص ٣٤٩.

اقتحام خط الدفاع التركي ـ الألماني بين غزة وبئر السبع[١٨]. وبالتالي كانت جيوش الحلفاء بحاجة ماسة إلى التحرك العربي الذي يؤمّن لها حماية جناحها الشرقي من ناحية، ويقوم بحرب عصابات خلف الخطوط التركية ـ الألمانية على الجبهة الشرقية من ناحية ثانية. وسبقت الإشارة إلى أن الوضع الحرِج للقوات البريطانية على هذه الجبهة، وتبينُّ الإنكليز مدى القوة التي لدى «العهد» و«العربية الفتاة»، هي التي اضطرت مكماهون إلى التعامل بجدية مع الشريف حسين والتعهد له بالقبول بمعظم ما ورد في «بروتوكول دمشق».

وفي ١٠ حزيران/ يونيو ١٩١٦ أعلن الشريف حسين الثورة على الأتراك، وعينّ أبناءه الأربعة: علي وعبد الله وفيصل وزيد قادة الفصائل العربية التي تشكلت من متطوعين استجابوا لدعوته. وأرسل إلى دمشق برقية تطلب إرسال «الفرس الشقراء» ـ كلمة السر المتفق عليها ـ فأخذ شباب بلاد الشام يلتحقون بالثورة جماعات وأفراداً[١٩]. وفي مدن الحجاز ونجد فاجأ الثوار الحاميات التركية، وعزلوا الحاميات الموجودة في اليمن. وحين تمكّن الأتراك من استعادة زمام المبادرة، تحوّل الثوار إلى حرب العصابات بحيث اضطروا الأتراك إلى إخلاء شبه الجزيرة العربية[٢٠].

وقامت الطائرات البريطانية بإلقاء منشورات على القوات التركية تتضمن الوعود البريطانية بدعم تحرر العرب واستقلالهم. وكان من أهمها المنشور الصادر عن الشريف حسين في ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩١٦. وكان لتلك الحملة الدعائية تأثيرها الفاعل بين الضباط والجنود الذين سارعوا بالفرار من الجيش التركي والالتحاق بقوات الثورة. ومنهم من جاء بمعلومات دقيقة عن خطط وتحركات الجيش التركي، مما كان له تأثيره في المعارك الدائرة على الجبهة الشرقية[٢١].

ومنذ البداية حدّدت القيادة البريطانية دور وقدرات القوات العربية التي التحقت بالثورة، إذ لم تمدّها بالأسلحة الحديثة التي كان يلح بطلبها الضباط. ولقد فشلت مساعي الشريف حسين وأبنائه في الحصول على السلاح المطلوب، الأمر الذي أدى إلى انسحاب بعض الضباط من الميدان، وعمّق الظنون في أوساطهم تجاه علاقة الشريف بالإنكليز. وفضلاً عن ذلك فإنه على الرغم من وجود أعداد كبيرة من الضباط ذوي الخبرة والكفاءة والذين كان لهم بروزهم في الجيش

---

(١٨) المصدر نفسه، ص ٣٥٠.

(١٩) الحوت، المصدر نفسه، ص ٥٢.

(٢٠) شوفاني، المصدر نفسه، ص ٣٤٩.

(٢١) الحوت، المصدر نفسه، ص ٥٣.

العثماني، والتركي من بعده، إلا أن القيادة البريطانية لجيوش الحلفاء لم تعتبر الجيش العربي بقيادة الأمير فيصل أحد جيوش الحلفــاء المشاركة في الحرب، كي لا تمكّن العرب من أن يكون لهم دور في مؤتمر السلم.

وكان الجيش التركي، المعزّز بقوات ألمانية ونمساوية، قد شكّل خطاً دفاعياً بين غزة وبئر السبع، ونجح في صد هجومين بريطانيين في آذار/ مارس ونيسان/ أبريل ١٩١٦. فقررت القيادة البريطانية استدعاء القوات العربية التي كان يقودها الأمير فيصل، الذي كان يرافقه ضابط المخابرات البريطاني لورنس، وذلك للقيام بحرب عصابات على طول خط سكة حديد الحجاز. وفي حزيران/ يونيو ١٩١٧ نجحت القوات التي كان يقودها فيصل، يصحبه لورنس، في احتلال العقبة، وتطهير شواطىء البحر الأحمر من الأتراك، وبالتالي تأمين الجناح الشرقي للقوات البريطانية وهي تستعد للهجوم على فلسطين. وعندها طالب قادة «العربية الفتاة» و«العهد» أن يتقدم الأمير فيصل إلى دمشق، كي تمتد الثورة إلى كل نواحي بلاد الشام، وبالتالي يحرِّر العرب أنفسهم من التسلط التركي ويمتلكوا زمام المبادرة الاستراتيجية في أرضهم ويؤكدوا استقلالهم. ولكن لورنس حال دون ذلك ملتزماً بقرار عدم تجاوز القوات العربية الدور المرسوم لها، وهو حرب العصابات في حدود ما ترسمه القيادة البريطانية[٢٢].

ولقد تطوع آلاف الشباب من أبناء فلسطين في صفوف الثورة، والذين سجلوا أسماءهم في السجل الذي أنشأته القوات البريطانية سنة ١٩١٧ بلغوا الآلاف. وكان للحاج أمين الحسيني في مطلع شبابه دور في حثّ الشباب على التطوع، إذ كان يجوب البلاد محرضاً على ذلك[٢٣]. كما كان قد التحق بصفوف الثوار عدد من أعضاء «العربية الفتاة» و«العهد»، الذين صار لهم دورهم في الحِراك الوطني الفلسطيني زمن الانتداب، منهم على سبيل المثال لا الحصر: خليل السكاكيني من القدس، وسليم عبد الرحمن من طولكرم، وحمدي الحسيني من غزة.

وبعد أن استكملت القوات البريطانية منتصف سنة ١٩١٧ احتلال سيناء حتى العريش، وأمّنت خطوط تموينها من مصر، وبعد أن كانت القوات العربية بقيادة فيصل قد أمّنت لها الجناح الشرقي، أخذت تعد العدة لمباشرة غزو فلسطين. وقد تضمنت الخطة أن يقوم الجيش البريطاني، تسانده طائرات إنكليزية وفرنسية، باحتلال

(٢٢) شوفاني، المصدر نفسه، ص ٣٥٠.

(٢٣) الحوت، المصدر نفسه، ص ٥٦ ـ ٥٧.

فلسطين، فيما يقوم الجيش العربي باحتلال شرق الأردن. وكانت تلك القوات تضم «كتائب الأنصار العربية» والجنود الفارين من الجيش العثماني[٢٤]. وبالتالي استُبعد الجيش العربي من المشاركة في تحرير فلسطين. كما كان أللنبي قد حال دون المشاركة الفرنسية في القوات البرية الزاحفة على فلسطين. وعليه حصر المشاركة بالفيلق اليهودي الذي شكّلته القيادة البريطانية من بين اليهود العاملين في جيوش الحلفاء.

وسارع أللنبي إلى الهجوم قبل وصول تعزيزات تركية وألمانية حسنة التدريب وعالية المعنوية، جيش المغاوير (يلدروم) من قوات الصاعقة التركية، والفيلق الألماني الأسيوي. وفي ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٧ ـ قبل إصدار وعد بلفور بيومين ـ اخترقت القوات البريطانية خط الدفاع بين غزة وبئر السبع. وفي ١٦/ ١١/ ١٩١٧ سقطت يافا ليليها سقوط القدس في ١١/ ١٢/ ١٩١٧.

وكان جمال باشا قد عُزل من قيادة الجيش التركي الرابع ووضِع تحت القيادة الألمانية، ولكن الجيش كان في وضع بائس للغاية. وفي هذه المرحلة من الحرب كان للقوات العربية دور مهم جداً، إذ استفاد الثوار من تردّي أوضاع الجيش التركي فنشطت عملياتهم في حوران وغوطة دمشق وجبال بعلبك، كما في حوضي الفرات الأوسط والأعلى. وأخذت الوحدات العربية والكردية تخلي مواقعها وتنضم إلى الجيش العربي، وانتشرت أعمال المقاومة ضد الجيش التركي الرابع في كل نواحي البلاد، مما ساهم في قطع إمداداته، وإشاعة الفوضى في صفوفه، وهبوط معنويات أفراده[٢٥].

ولقد تضمن تقرير للجنرال أللنبي موجه إلى وزارة الحرب البريطانية في ١٨تموز/ يوليو ١٩١٨ ما نصه: «لقد ساعد الجيش العربي الحلفاء مساعدة كبيرة في الحصول على نتائج فاصلة في الحرب»[٢٦]. وفي شهادة قائد الجيوش البريطانية على الجبهة الشرقية ما يغني عن الإفاضة في الدور العربي خلال الحرب العالمية الأولى.

رابعاً: الدور الصهيوني في الحرب العالمية الأولى

هناك من يذهب إلى أن الصهاينة، ومن خلال علاقة لويس برناديز بالرئيس ويلسون، وقوة تأثير المؤسسات المالية اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية، هي

---

(٢٤) شوفاني، المصدر نفسه، ص ٣٥٢.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٣٥٢.

(٢٦) الرشيدات، **فلسطين: تاريخاً.. وعبرة.. ومصيراً**، ص ٦١، الهامش الرقم (٥).

التي جرّت الولايات المتحدة إلى الحرب[٢٧]. وهو قول لا يأخذ في الحسبان أن الولايات المتحدة شهدت، بعد أن حققت وحدتها القومية بنهاية الحرب الأهلية، تطوراً اقتصادياً أهّلها لأن تحتل الموقع الأول عالمياً في الإنتاج الصناعي مطلع القرن العشرين. وبالتالي أصبح لها تطلعها إلى الأسواق ومصادر الطاقة والمواد الأوّلية. وكانت الشركات الأمريكية تولي اهتماماً بالحصول على نصيب من امتيازات النفط في المنطقة العربية التي تبين أنها تمتلك احتياطات نفطية مغرية جداً.

ثم إن القائلين بأن جماعة الضغط اليهودية («اللوبي») هي التي توجّه السياسة الأمريكية يتجاهلون أن الولايات المتحدة الأمريكية بلد مؤسسات، وصناعة القرار فيها تخضع لمصالح القوى الاجتماعية الأشد تأثيراً في المجتمع لا لمزاج رئيس الجمهورية وهمسات مستشاريه وأصدقائه في أذنيه. ولقد أولى الأمريكيون المشروع الصهيوني اهتمامهم قبل ميلاد كل من الرئيس ويلسون وصديقه القاضي برانديز. وسبقت الإشارة إلى أن أول مستعمرة استيطانية أُقيمت في فلسطين أقامها القنصل الأمريكي في القدس سنة ١٨٥٢، وأن «الجمعية الأمريكية لاستكشاف فلسطين» أُسست سنة ١٨٧٠.

والملاحظ أن المشاركة الأمريكية في الحربين العالميتين الأولى والثانية لم تكن مع تفجّر الحرب وإنما بعد سنوات من بدئها، وبعد أن يكون أطرافها الرئيسيون قد استُنفدت قواهم، واتضحت مؤشرات أيّهم أكثر احتمالاً بأن يحقق النصر. وبالتالي تأتي المشاركة الأمريكية إلى جانب المحتمل فوزه وفي الوقت الذي يكون فيه محتاجاً جداً إلى الدعم الأمريكي وبحيث يتوفر لصانع القرار الأمريكي، ومن هم وراءه من أصحاب المصالح، فرض الشروط على الحليف، مع دفع الثمن الأقل لقاء ذلك.

وحين تفجّرت الحرب كانت ألمانيا مركز ثقل الحركة الصهيونية، وكان للرأسمالية اليهودية وجودها الأشد تأثيراً في ألمانيا مما كان عليه في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وكان أن استبق صهاينة ألمانيا رفاقهم بإبداء تأييدهم لقرار بلدهم الوطني، وفي تقديرهم أن يكون النصر من نصيب المحور الألماني ـ التركي، وأن يكون ذلك مدخلهم للحصول على «براءة» الهجرة والاستيطان في فلسطين من حكومة «الاتحاد والترقي» التركية. ولقد أنكرت عليهم الجماعات الصهيونية الأخرى انحيازهم المبكر إلى أحد طرفي الصراع، تحسباً من أن ينعكس

---

(٢٧) شوفاني، المصدر نفسه، ص ٣٤٩ ـ ٣٥٠.

ذلك سلباً على العمل الصهيوني، بدلاً من التريث واتخاذ قرار الانحياز في ضوء دراسة دقيقة لموازين القوى واحتمالات الفوز والهزيمة. وكان حاييم وايزمان الأكثر انتقاداً لذلك، وقد اقترح تشكيل لجنة طوارىء تنفيذية تتولى إدارة العمل الصهيوني حتى نهاية الحرب. وسبقت الإشارة إلى توقف عقد اجتماعات المؤتمر الصهيوني العالمي بعد المؤتمر الحادي عشر سنة ١٩١٣، وارتباك النشاط الصهيوني في فلسطين خلال سنوات الحرب.

وكان جابوتنسكي قد سافر إلى مصر حيث نشط في تشكيل وتدريب كتائب من الصهاينة، وذلك بالتعاون مع الضابط الصهيوني الفار من الجيش الروسي القيصري جوزيف ترمبلدور. ولمّا رفضت القيادة البريطانية إلحاق تلك الكتائب بالجيش البريطاني، قاما بتشكيل «كتيبة البغالة» واتجها بها إلى جبهة غاليبولي. وفي حزيران/ يونيو ١٩١٦، وبينما كان الجنرال ماكسويل ـ قائد القوات البريطانية في مصر ـ يعد للحملة على فلسطين، طلب منه قطاوي باشا ـ رئيس الطائفة اليهودية في مصر ـ السماح للكتائب اليهودية التي كانت قد دُربت في مصر المشاركة في الحملة، فوافق وأجاز لعناصرها وضع نجمة داود على قبعاتهم، «لكي يكون واضحا أنها كتائب يهودية»[٢٨].

ولم يثن جابوتنسكي فشله في مصر وعلى جبهة غاليبولي، وإنما توجه إلى لندن، حيث أعاد تشكيل الكتائب اليهودية مستعيناً بمن وجده في لندن من أفراد «كتيبة البغالة». ولكنه وترمبلدور اصطدما بمعارضة كثيرين، ومنهم المنظمة الصهيونية العالمية. غير أنهما لقيا تضامناً من هربرت صموئيل ـ وزير داخلية الحكومة البريطانية آنذاك، الذي يسّر تشكيل «كتيبة القناصة اليهودية» بقيادة العقيد باترسون في آب/ أغسطس١٩١٧. وقد انتقلت الكتيبة إلى فلسطين عن طريق فرنسا ومصر لتشارك في حملة أللنبي عليها[٢٩].

وفي جلسة الوزارة البريطانية التي أقرت فيها وعد بلفور أبلغ وزير الحربية ديربي المجلس أن وفداً من المؤتمر الصهيوني زاره طالباً تشكيل «فيلق يهودي» لمشاركة الحلفاء ضريبة الدم. فأقر طلب المؤتمر الصهيوني، بل سمح لهذا الفيلق برفع العلَم الصهيوني، بحيث يشارك في الحرب، ويشكّل أيضاً «قوة عسكرية يهودية مستعدة للمستقبل، جاهزة له»، ولكي يكون لليهود دور في تحقيق النصر.

(٢٨) هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية**، ص ١٥٣.

(٢٩) شوفاني، المصدر نفسه، ص ٣٥٩ ـ ٣٦٠.

وكان الوزير الوحيد الذي عارض القرار وزير شؤون الهند اللورد مونتاغو ـ وهو يهودي ـ وكانت حجته «أن هناك أربعين ألف يهودي يحاربون في صفوف الجيش البريطاني، وأنه ليس من العدل نحوهم ونحو سمعتهم تمييز لواء واحد وتسميته باسم «الفيلق اليهودي»»[٣٠]. ويُلاحظ أن مونتاغو الوزير الوحيد الذي عارض وعد بلفور ـ لم يعارض تشكيل «الفيلق اليهودي» من حيث المبدأ وإنما كانت معارضته أنه لم ير في تشكيل لواء يهودي ما يتفق وعدد اليهود في الجيش البريطاني الذين قدرهم بأربعين ألفاً، ولم يقل بهذا الرقم أحد سواه.

وبعد احتلال القسم الجنوبي من فلسطين اقترح قائد الفرقة الاسكتلندية الجنرال هيل على المستوطنين الصهاينة تشكيل كتيبة منهم، وكان من بين الذين شاركوا فيها راحيل بيكيت ـ زوجة بن تسفي فيما بعد ـ وإلياهو غولومب ـ من مؤسسي الهاغاناه ـ وبعد تشكيلها أُرسلت إلى مصر للتدريب ولم تعد إلى فلسطين إلا بعد انتهاء الحرب. وفي الولايات المتحدة الأمريكية ساهم دافيد بن غوريون ويتساحق بن تسفي ـ رئيس دولة إسرائيل فيما بعد ـ في تشكيل كتيبة في كانون الثاني/ يناير ١٩١٨ ضمّت نحو خمسة آلاف، وانضم إليها متطوعون يهود من كندا والأرجنتين، وقد شارك بعضهم في حملة أللنبي فيما وصل بقيتهم فلسطين بعد الحرب. ومن بين كل تلك الآلاف لم يكن ضمن قوات الحلفاء في بلاد الشام خلال الحرب سوى قرابة خمسة آلاف ضابط وجندي يهودي[٣١].

كما كان للصهاينة نشاطهم التجسسي، حيث شكل أهرون أهرونسون خلية تجسسية باسم «نيلي». وكان يشغل منصب مدير محطة للتجارب الزراعية في عتليت، وقد تقرّب من جمال باشا الذي عيّنه مسؤولاً عن مكافحة الجراد، الأمر الذي يسّر له التنقل في كل نواحي البلاد. وكانت خليته تجمع المعلومات عن الجيش التركي وترسلها إلى الحلفاء بواسطة أخته سارة عن طريق السفير الأمريكي في إسطنبول. وكانت «نيلي» تعمل على التمهيد لإنزال بحري بريطاني على شواطىء فلسطين. وعندما اكتشف الأتراك أفراد الخلية اعتُقلت سارة التي انتحرت في السجن، وأُعدم بعض أفراد الخلية فيما هرب آخرون. وبعد زمن طويل من إعلان الحركة الصهيونية عدم علاقتها بالخلية كرّمت إسرائيل سنة ١٩٦٧ ذكرى سارة[٣٢].

---

(٣٠) هيكل، المصدر نفسه، ص ١١٤.
(٣١) شوفاني، المصدر نفسه، ص ٣٦٠.
(٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٦١.

خامساً: وعد بلفور: المضمون والدلالات

لم ينه اتفاق سايكس ـ بيكو التنافس الإنكليزي ـ الفرنسي على بسط النفوذ في المشرق العربي، إذ كانت كل من الدولتين تطمع إلى أن تكون المسيطرة على مقدّرات فلسطين لأهميتها الاستراتيجية واحتوائها الأماكن المقدسة المسيحية. وفي الوقت ذاته كانت روسيا تتطلع إلى أن تكون لها السيطرة على فلسطين باعتبارها راعية الكنيسة الأرثوذكسية، فيما كانت بلجيكا ترى أنها الأحق بذلك استناداً إلى كونها أمّة صغيرة ترضى بقية الدول الأوروبية بسيطرتها على المقدسات المسيحية، فضلاً عن أنها تمثل الكاثوليكية وتحظى بدعم الفاتيكان، ثم إنها تستند إلى «ذكريات الحروب الصليبية». وكان لألمانيا طموحاتها المستندة إلى موقفها المؤيد المطامع الصهيونية. ويذهب البعض إلى أن بريطانيا استخدمت الصهيونية كركيزة ضد الفرنسيين، واستبقت بإصدارها وعد بلفور المطالب البلجيكية والروسية والألمانية[٣٣].

وليس دقيقاً القول بأن وعد بلفور إنما صدر استجابة للضغوط الصهيونية على الحكومة البريطانية وبتأثير قوة النفوذ اليهودي في دوائر صناعة القرار البريطانية والأمريكية. فالحركة الصهيونية عشية صدوره لم تكن قوية لدرجة تمكّنها من فرض إرادتها على القوى الدولية، بل ولا تستطيع تحمّل تبعاته. إذ كانت المؤتمرات الصهيونية قد توقفت منذ سنة ١٩١٣، والهجرة إلى فلسطين معطلة، وقد اجتاحت المستعمرات موجة نزوح، وكانت غالبية يهود العالم ما تزال مُعْرِضة عن الدعوة الصهيونية، فيما كانت تيارات يهودية قوية تعارضها بشدة لدوافع وغايات مختلفة: فكرية ودينية وسياسية واجتماعية. وكانت غالبية يهود شرق ووسط أوروبا، وحيث المعاناة اليهودية الأشد، يفضّلون الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لا إلى فلسطين. وبالمقابل كانت المقاومة العربية في صعود والاستيطان اليهودي في تراجع[٣٤].

وفضلاً عن ذلك لم يكن صدور الوعد تعبيراً عن حب بريطانيا، حكومة وشعباً، لليهود. ففي السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر تعرضت بريطانيا لهجرة واسعة من يهود أوروبا الشرقية الذين لجأوا إلى غرب القارة هرباً من الاضطهاد. وقد شهدت شوارع لندن أحداث شغب وتظاهرات ضد اللاجئين اليهود. وأقر البرلمان قانوناً للأجانب فرض قيوداً على هجرة اليهود. وكان بلفور

(٣٣) حصر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ص ١٣٤ ـ ١٤١.

(٣٤) شوفاني، المصدر نفسه، ص ٣٦٢ ـ ٣٦٣.

حينها رئيس الوزراء، وقد دافع عن القانون بعبارات ندّد بها الصهاينةُ باعتبارها «عداء فاضحاً للساميّة موجَّهاً ضد الشعب اليهودي». وكان من بينها قوله: «يمكن بسهولة تصور نشوء وضع لا يكون فيه من مصلحة حضارة البلاد وجود جالية كبيرة من الناس، مهما بلغوا من المستوى في الوطنية والقدرة والجد، ومهما كان اختلاطهم بالحياة الوطنية العامة، تبقيهم أعمالهم فئة خاصة قائمة بذاتها، لا تقتصر على مجرد اعتناق دين يختلف عن دين الأغلبية الساحقة لمواطنيهم، بل لا يتزاوجون مع غيرهم على الإطلاق»(٣٥).

ويدّعي بعضهم أن ضمير بلفور ظل متأثراً من جراء النصوص «الرجعية وغير الليبرالية» التي تضمنها قانون الأجانب الذي أصدرته حكومته سنة ١٩٠٥، وأن ذلك كان أحد دوافعه لإصدار وعده بإقامة «الوطن القومي اليهودي» سنة ١٩١٧(٣٦). ويتجاهل أصحاب هذه الادعاء أن وعد بلفور لم يكن قراراً ذاتياً أصدره بلفور، وإنما قرار الحكومة البريطانية، كما يتناسون أن صاحب الضمير الذي استيقظ على حساب الشعب العربي في فلسطين لم يعمل على إلغاء القيود التي وضعها على هجرة اليهود إلى بريطانيا، وإنما أضاف إلى فعلته التي أقلقت ضميره كما يدّعون جريمة بحق كلٍّ من الشعب العربي الفلسطيني وذلك «الفائض» من اليهود الذين أراد بهم أن يكونوا أداة تنفيذ الاستراتيجية الاستعمارية البريطانية في الوطن العربي، فضلاً عن كون وعد بلفور يعتبر «وثيقة سياسية تهدف إلى وضع حل نهائي للمسالة اليهودية عن طريق التهجير»(٣٧).

فالوعد إنما جاء تنفيذاً للاستراتيجية الاستعمارية البريطانية لإدارة الصراع مع الأمّة العربية، التي رسمت خطوطها الأولى في أربعينيات القرن التاسع عشر، ثم جرت بلورتها في مؤتمر خبراء الاستعمار سنة ١٩٠٧، وإن كان ذلك لا ينفي دواعيه العنصرية المعادية لاندماج اليهود في أوطانهم الأوروبية. ولكن الوعد أحدث نقلة نوعية في مكانة ودور الحركة الصهيونية بإعلان الدولة الأعظم يومذاك

---

(٣٥) دايفيد هيرست، **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط**، ترجمة عبد الرحمن أياس (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٣)، ص ١٨٨ ـ ١٨٩، و Oskar K. Rabinowicz, ***Winston Churchill on Jewish Problems*** (New York T. Yoseloff, 1960), p. 167.

(٣٦) Christopher Sykes, *Cross Roads to Israel* (London. Collins, 1965), p. 25,
نقلاً عن: محمد عبد الرؤوف سليم، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص ١٣٤.

(٣٧) عبد الوهاب المسيري، **الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ: رؤية حضارية جديدة**، تقديم محمد حسنين هيكل (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٧)، ص ١٠٦.

التزامها رسمياً بإقامة الوطن القومي اليهودي على التراب العربي في فلسطين، واحتضانها بالتالي الحركة الصهيونية وإضفاء الرعاية والحماية البريطانية عليها.

وكانت قد جرت في أول سني الحرب مباحثات بين قيادة الحركة الصهيونية والحلفاء من غير أن تنتهي إلى اتفاق، لأن روسيا عارضت المحاولات الصهيونية. وكان بلفور قد طلب من وايزمان وروتشيلد تقديم مشروع قرار، فقامت المنظمة الصهيونية بصياغة مشروع بعنوان «برنامج عمل لإدارة جديدة لفلسطين، ولإعادة استيطان يهودي فيها يتمشى مع أماني الحركة الصهيونية»[٣٨]. وقد شارك في صياغته كلٌ من: سوكولوف ووايزمان وموسى غلستر وهربرت بنتويتش. فضلاً عن استشارة أحاد هعام وبوريس غولدبرغ. وقد راجع الصيغة النهائية عدد من كبار الزعماء الصهاينة الإنكليز، من بينهم هربرت صموئيل وجيمس دي روتشيلد[٣٩].

وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٦ قُدم البرنامج إلى وزارة الخارجية البريطانية ليكون أساس المباحثات البريطانية ـ الصهيونية المرتقبة. وعندما انعقدت النية على مباشرة هجوم الجيوش البريطانية على فلسطين في شباط/فبراير ١٩١٧، قررت الحكومة البريطانية فتح باب المفاوضات رسمياً مع الصهاينة. وقد تواصلت اللقاءات بين القادة الصهاينة والخارجية البريطانية وتعدد طرح المشاريع المقترحة، حتى تم التوصل إلى الصيغة النهائية التي أقرتها حكومة الحرب البريطانية في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٧[٤٠]. وقد انتهت المفاوضات بالاتفاق على مضمون وعد بلفور، إلا أنه اتُّفق على تأخير إعلانه حتى يتضح أن انتصار الجنرال أللنبي في زحفه على فلسطين بات أمراً محققاً.

وفي الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧ وجّه وزير الخارجية البريطاني اللورد آرثر بلفور، على الورق الرسمي للوزارة، رسالة إلى اللورد جيمس روتشيلد، زعيم البرجوازية اليهودية الإنكليزية وراعي الحركة الصهيونية، تضمنت ما نصه: «إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وسوف تبذل قصارى جهدها من أجل تسهيل تحقيق

---

(٣٨) Degdale, Foundation for Palestine, «Palestine: A Study of 1919,» p. 228

(٣٩) Esco Foundation for Palestine, *Palestine, a Study of Jewish, Arab, and British Policies*, 2 vols (New Haven, CT Yale University Press; London G Cumberlege; Oxford University Press, 1947), vol. 1, pp 87-88.

(٤٠) خصر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ص ١٤١ ـ ١٤٣، وهيرست، **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط**، ص ١٨٨.

هذا الهدف، على أن يكون مفهوماً وواضحاً أنه لن يتخذ أي عمل يجحف بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية التي تعيش حالياً في فلسطين، أو بالحقوق والوضعية السياسية التي يتمتع بها اليهود في أي دولة أخرى».

وبصدور وعد بلفور على الورق الرسمي لوزارة الخارجية البريطانية، وبإقرار الوزارة له فور صدوره، فإنه منذ لحظة صدوره إنما يعبّر عن قرار رسمي بريطاني، وليس المسؤول عنه فقط الوزير الذي أصدره، وإذا كانت صياغته الأولى قد تمّت من قِبل لجنة ضمت عدداً من الشخصيات الصهيونية فليس معنى ذلك أن الصهاينة هم الذين أملوه على الحكومة البريطانية. كما أنه غير دقيق القول بأن تطوير حاييم وايزمان لنيترات التربولويل كان له دور حاسم في إصداره، ذلك لأن الوعد لم يكن سوى الإخراج الرسمي لقرار استراتيجي اعتمده استراتيجيو الاستعمار البريطاني في أربعينيات القرن التاسع عشر قبل أن يكون وايزمان قد ولد أو كان للصهاينة وجود مؤثر. وسبقت الإشارة إلى شكوى بالمرستون من عدم مبالاة اليهود بالمشروع الذي كان قد اعتمده في أعقاب رد جيوش مصر بقيادة إبراهيم باشا من بلاد الشام سنة ١٨٤٠.

ولتعزيز الوعد البريطاني بقبول معلن من الدول الكبرى قام سوكولوف، على رأس وفد صهيوني هام، بزيارة باريس، فيما اتصل روتشيلد بالحكومة الفرنسية برئاسة كليمنصو، وبحيث انتهت الاتصالات الصهيونية بالحكومة الفرنسية إلى إرسال وزير الخارجية بيشون رسالة إلى سوكولوف في ١٤/ ٢/ ١٩١٨ يؤيد فيها الإعلان. كما انتهت اتصالات سوكولوف بالحكومة الإيطالية باستلامه رسالة من السفير الإيطالي في لندن، مؤرخة في ٩/ ٥/ ١٩١٨ بتأكيد التزام حكومة بلاده بالعمل على إقامة مركز قومي عبري في فلسطين. وكان سولوكوف قد أجرى مباحثات مع الفاتيكان قبل صدور وعد بلفور[٤١].

ويذكر ناحوم غولدمان أن لويس براندیز، عضو المحكمة الأمريكية العليا، وصديق الرئيس ويلسون، أثّر في الرئيس «الذي بدوره أثر في الحكومة البريطانية في إصدارها وعد بلفور»، الذي أبدى الرئيس موافقة مبدئية عليه فور صدوره. ولكنه تأخر في إعلان الموافقة الرسمية تحت ضغط وزير خارجيته لانسنغ، الذي نصح بعدم الالتزام رسمياً بذلك بكتابه المؤرخ ٩/ ١٢/ ١٩١٧. إلا أن الرئيس

---

(٤١) خضر، المصدر نفسه، ص ١٤٤ ـ ١٤٥، وناحوم غولدمان، **مذكرات ناحوم غولدمان**، ترجمة دار الجليل، شخصيات صهيونية؛ ١٣ (عمّان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ١٩٩٤)، ص ١٤٦.

حزم أمره وأرسل في ١٩١٨/٨/٣١ كتاباً إلى الحاخام ستيفن وايز، رئيس اللجنة المؤقتة لقضايا الصهيونيـة، يتبنّى فيه وعد بلفور[٤٢].

وبهذا تكون دول الحلفاء الرئيسية الأربع قد تبنّت على نحو أو آخر ما استهدفه وعد بلفور، وبالتالي صارت ملتزمة بمضمونه. وعليه غدا وعداً دولياً يمثّل التزام حكومات تلك الدول، وليس بريطانيا فقط. والإعلان ـ الوعد ـ بما تضمنه نصاً يعكس الموقف الاستراتيجي لمصدريه، والذين أعلنوا تأييدهم له، تجاه عناصر التجمع الاستيطاني الاستعماري الصهيوني، الذي كان على طريق الفرض قسراً على التراب العربي في فلسطين، كما تجاه الشعب العربي في فلسطين. وفي إيضاح ذلك ألاحظ أن مضمون وعد بلفور إنما يعني اتفاق الدول الاستعمارية على ما يلي:

١ ـ الاعتراف باليهود كشعب، له حقوق سياسية يجسّدها الالتزام بالعمل على إقامة «وطن قومي» له في فلسطين، والتزام بريطانيا والدول المؤيدة لذلك ببذل قصارى جهدها لتنفيذه.

٢ ـ الإقرار بأن لليهود حيثما وجِدوا حقوقاً سياسية وقانونية لا يجوز المساس بها، الأمر الذي ينطوي على توفير كلِّ الضمانات القانونية والسياسية لنشطاء الحركة الصهيونية حيثما وجِدوا في العالم، وتيسير عملهم لتهجير اليهود وجمع التبرعات وغير ذلك من نشاطات سياسية واجتماعية وإعلامية، وذلك بضمانة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية.

٣ ـ اعتبار الشعب العربي في فلسطين، صاحب الوجود الطبيعي الممتد منذ فجر التاريخ، مجرد طوائف غير يهودية، «موجودة» في فلسطين، دون بيان لطبيعة هذا الوجود، هل هو مواطنة، أم إقامة دائمة، أم مجرد إقامة مؤقتة؟!! وبموجب وعد بلفور، ليس لها سوى حقوق دينية ومدنية، وبرغم ذلك لا يمثّل الإعلان ـ الوعد ـ تحيزاً ضدها، كما تدّعي الدولة التي أصدرته والدول التي أيدته.

ولما كانت أيٌّ من الدول الرأسمالية، غير الأعضاء في التحالف الذي صدر عنه وعد بلفور وأيده، لم تصدر عنها معارضة من أي شكل للإعلان ـ الوعد ـ فإنها تكون بذلك مؤيدة له ضمناً، استناداً إلى القاعدة الفقهية «السكوت في معرض الحاجة بيان»، لا سيما أن الفكر السياسي الرائج يومئذٍ كان متفقاً مع دعوة حق الشعوب في تقرير مصيرها، التي رفعها شعاراً الرئيس الأمريكي ويلسون يومذاك.

---

(٤٢) المصدران نفسهما، ص ١٤٥، و١٨٧ على التوالي.

وعليه يبدو واضحاً أن دول الاستعمار مجتمعة تكون قد اعتمدت موقفاً مناقضاً كل التناقض لما استقر عليه الفكر السياسي بالنسبة إلى مصطلح «الشعب».

فالإعلان ـ الوعد ـ أسبغ صفة الشعب على اليهود، برغم أنهم ينتمون إلى سلالات بشرية شتى، وفضاءات ثقافية متعددة، ولا يملكون وحدة اللغة والثقافة، ولا ذات القيم وأنماط السلوك، وأن جامعهم الوحيد هو الانتماء الديني، متناقضاً في ذلك تمام التناقض مع الشروط المتوجب توفرها في الجماعة البشرية حتى يجوز اعتبارها شعباً، حسب ما حدّدها الفكر السياسي الأوروبي، منذ قيام الدولة الحديثة. وبالمقابل، وعلى النقيض تماماً، تجاهل الإعلان ـ الوعد ـ الحقوق السياسية والقانونية للشعب العربي في فلسطين، وأسقط عنه صفة الشعب، وتجاهل هويته القومية العربية. كما لم يقر للمواطن الفلسطيني أيّاً من حقوق المواطن المتعارف عليها، إذ لم يعتبره مواطناً بالدلالة السياسية لمصطلح «مواطن»، وإنما نظر إليه باعتباره ابن طائفة، عرّفها بأنها غير يهودية. طائفة موجودة ـ بصدفة ما ـ على أرض فلسطين ليس لها سوى حقوق دينية ومدنية، وذلك برغم أن شعب فلسطين يتسم بارتفاع نسبة اندماجه وتجانسه على محاور السلالة التاريخية، واللغة والثقافة والقيم وأنماط السلوك. وهو وإن ضم مسلمين ومسيحيين، يتميز من غالبية المجتمعات ذات التعدد الديني بكون المسلمين والمسيحيين من أبنائه يعودون إلى ذات السلالة التاريخية، ولهم ذات اللغة والثقافة والقيم وأنماط السلوك.

ولم يأت التناقض الصارخ في النظر إلى كل من اليهود والشعب العربي في فلسطين وليد جهل مصدري الإعلان ـ الوعد ـ ومؤيديه، والذين لم يعارضوه من ساسة أوروبا، بالحقائق الموضوعية لكل من اليهود وعرب فلسطين. كما أن ذلك التناقض لا يعود إلى افتقار المصدرين والمؤيدين والساكتين للمعرفة بأبسط مفاهيم الفقه الدستوري، ولا هو فقط بتأثير جماعات الضغط اليهودية في عواصم تلك الدول، وإنما هو تناقض مقصود برغم العلم المؤكد بالحقائق الموضوعية والمعرفة الواسعة بالفقه الدستوري، بل هو تناقض سياسي غائي ونتاج العلاقة العضوية بين قوى الاستغلال العالمية والحركة الصهيونية، فضلاً عن أنه مؤشر على موقف مسبق تجاه كل من اليهود وعرب فلسطين، أملاه الالتزام بالاستراتيجية الاستعمارية المعتمدة للمشرق العربي، وهي استراتيجية ذات بعدين متكاملين:

الأول، دعم كل محاولة صهيونية قسرية لتحقيق أكبر قدر مستطاع من تفاعل وتثاقف واندماج المهجرين اليهود إلى فلسطين، وإذابة ما بينهم من تباينات تعود إلى ما راكمته لديهم أصولهم المختلفة، ولغاتهم المتعددة، وتمايزهم على محور الثقافة

والقيم وأنماط السلوك، بحيث يتشكل منهم تركيب بشري صهيوني متجانس، متمايز كيفياً عن بقية اليهود في مختلف أنحاء العالم، إذ سيكون التجمع اليهودي الوحيد الذي يمتلك وحدة اللغة والثقافة والشعور العميق بوحدة المسيرة والمصير، وبداية تشكل تاريخ مشترك، إلى جانب وحدة الانتماء الديني.

الثاني، تشجيع كل عوامل الفرقة الاجتماعية والدينية والمذهبية والعشائرية في أوساط المجتمع العربي الفلسطيني، سعياً وراء خلخلة نسيجه الاجتماعي المتماسك، الذي فشلت كل محاولات المبعوثين الدبلوماسيين والمرسلين الكنسيين لاختراقه، برغم الإغراءات التي صاحبتها طوال القرن التاسع عشر.

وليس أكثر دلالة على التعسف في إصدار الإعلان ـ الوعد ـ ومجافاته لمعطيات الواقع الذي كان غداة إصداره، أنه في سنة ١٩١٧ كان تعداد أهالي فلسطين ستمئة وخمسين ألف مواطن عربي، مقابل خمسين ألف يهودي ومستوطن صهيوني، لم تكن غالبيتهم من التبعية العثمانية وإنما كانت تحمل جنسيات البلاد التي جاءت منها. وبهذا لم يكن اليهود ـ العرب منهم المواطنون الأصليون، والذين تم تهجيرهم من روسيا وشرق أوروبا ـ يجاوزون ٨,٤٥ بالمئة من السكان. وكان ما يملكونه ٤٨١ ألف دونم[٤٣] من أصل ٨,٧٦ ملايين دونم قابلة للزراعة، ولم تكن الأراضي الزراعية التي حازوها، التي كانت قد اشتريت في غالبيتها من إقطاعيين، سوى ٥,٤٩ بالمئة من الأراضي القابلة للزراعة، أي ما يعادل ١,٨٣ بالمئة من ٢٦٣٢٣٠٢٣ دونماً هي مساحة الأراضي الفلسطينية، بعد استبعاد مساحة البحر الميت وبحيرتي طبرية والحولة من مساحة فلسطين الكلية البالغة ٢٧٠٢٧٠٢٣ دونماً.

ولم يكن مُصدِّر الوعد يجهل هذه الحقيقة، ولا هو ينكرها، ففي مذكرة دبلوماسية كتب اللورد بلفور سنة ١٩١٩ يقول: لقد انحازت الدول العظمى إلى جانب الصهيونية، فالصهيونية سواء أكانت على حق أم لا، حسنة أم سيئة، متجذرة في تقاليد بعيدة، ولها حاجاتها الحاضرة وطموحاتها المستقبلية الأهم بكثير من رغبات سبعمئة ألف عربي يقيمون اليوم في هذه الأرض القديمة[٤٤].

والإعلان ـ الوعد ـ وتلك هي معطيات الواقع في فلسطين عند صدوره،

---

(٤٣) أكرم زعيتر، **القضية الفلسطينية** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٥)، والرشيدات، **فلسطين: تاريخاً.. وعبرة.. ومصيراً**، ص ٥٧.

(٤٤) Arthur James Balfour, «Mémorandum on Syria, Palestine, Mesopotamia,» 11 aout 1919, نقلاً عن: خضر، المصدر نفسه، ص ١٤٧.

يتعارض مع حق الشعوب في تقرير مصيرها، ذلك أن شعب فلسطين العربي لم يؤخذ رأيه في قرار يختص بمصيره. كما أن الوعد يتعارض مع أبسط المفاهيم الديمقراطية بانحيازه الشديد ضد مصالح الأكثرية الساحقة من سكان فلسطين. وإذا كان الاحتكام إلى الإمكانيات الاقتصادية، وملكية الأراضي الزراعية التي كانت يومذاك المصدر الأساسي للدخل، فالتعسف ومجافاة الواقع أدهى وأمرّ، إذ لم يكن الصهاينة يحوزون سوى ٥,٤٩ بالمئة من الأراضي القابلة للزراعة في فلسطين، علاوة على أنهم كانوا طفيليين، يعتمدون في معاشهم على الدعم المالي الخارجي لا على عملهم وإنتاجهم، كما هي حال الشعب العربي في فلسطين.

وفضلاً عن ذلك لم تكن القوات البريطانية قد دخلت فلسطين، وبالتالي لم يكن للحكومة البريطانية أي سلطة على أرض فلسطين. كما أن أيّاً من التكوينات الاجتماعية العربية لم تكن مشمولة بامتياز «حماية» بريطانية، من قبيل تلك الامتيازات التي اعتاد سلاطين آل عثمان منحها للدول الأوروبية. وبالنتيجة كانت الحكومة التركية ـ وليست البريطانية ـ صاحبة الولاية على فلسطين، فيما لم يكن لبريطانيا صلة قانونية بأرض فلسطين وشعبها. أما اليهود ـ صهاينة وغير صهاينة ـ فقد كانت نسبتهم العددية وما يحوزونه من أرض فلسطين لا يؤهلهما بأي شكل لأن يُنظر إليهم باعتبارهم أصحاب فلسطين أو وارثي أرضها الشرعيين. وبهذا تبدو صادقة تماماً مقولة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في وعد بلفور بأنه «صدر عمّن لا يملك إلى من لا يستحق».

وبمثل ذلك عقّب الكاتب اليهودي آرثر كوستلر الذي قال: «إنه (وعد بلفور) مستند وعِدت بموجبه أمّة أخرى رسمياً بإقليم أمّة ثالثة، مع أن هذه الأمّة التي جرى وعدها لم تكن أمّة وإنما طائفة دينية، وكان الإقليم في أوان الوعد به يعود لأمّة رابعة»[٤٥].

سادساً: ردة الفعل العربية الرسمية والشعبية على اتفاقية سايكس ـ بيكو، ووعد بلفور

كان الشريف حسين بعد إعلانه الثورة قد سارع إلى إعلان استقلال العرب في ٢٧ حزيران/يونيو ١٩١٦. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٦، وبحضور

---

(٤٥) Arthur Koestler, *Analyse d'un miracle*, traduction de Dominique Aury (Paris: Calmann-Lévy, 1949), p. 97,

نقلاً عن. خضر، المصدر نفسه، ص ١٤٧.

عدد من الزعماء العرب، تمت مبايعته ملكاً على العرب، وشكّل وزارة برئاسة الأمير علي، تولى فيها الأمير عبد الله منصب وزير الخارجية. غير أن بريطانيا وفرنسا رفضتا الاعتراف به ملكاً للعرب، إذ رأتا في ذلك مساساً خطيراً بأهدافهما الاستعمارية. وبعد مساومات اعترفتا به ملكاً على الحجاز فقط[٤٦].

وعندما بدأ الإعداد لمباشرة الهجوم على فلسطين استقبل الملك في أيار/ مايو سايكس وبيكو، اللذين أجريا معه محادثات أكدا له خلالها وعود الحلفاء بدعم حرية العرب واستقلالهم، الأمر الذي أشعره بالطمأنينة لمواصلة الحرب. وفي أعقاب ثورة تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٧ في روسيا كشفت حكومة الثورة برئاسة لينين الاتفاقيات الاستعمارية، ومن جملتها اتفاقية سايكس ـ بيكو. وعندما علمت بذلك النخب القومية المشاركة في الثورة ضد الأتراك بتحالف مع الإنكليز تضاعف في أوساطها القلق وارتفعت الدعوة إلى قطع العلاقة مع الحلفاء وإيجاد صيغة للتفاهم مع الأتراك. وبدأت الاتصالات مع جمال باشا الذي أجهضها بصلفه وتعنته[٤٧].

أما الملك حسين، وإن كانت بريطانيا وفرنسا رفضتا الاعتراف به ملكاً على العرب، ولم تقرا إلا بأنه ملك الحجاز فقط، فقد كان شخصياً يشعر بمسؤوليته القومية، فيما كانت نُخب وجماهير الشعب العربي تنظر إليه باعتباره ملكها والمسؤول تاريخياً عن قضاياها. وعليه فإنه حين علم بوعد بلفور تملّكه الغضب إذ رأى فيه تناقضاً مع التفاهمات التي كان قد توصل إليها مع مكماهون. وعليه بعث للمقيم البريطاني العام في مصر برقية يطلب إيضاحاً للأمر. وفي ٤/ ١/ ١٩١٨ تلقّى من المقدم البريطاني هوغارت برقية رسمية تضمنت فيما يتعلق بفلسطين القول بأنه يجب ألاّ يخضع شعب لشعب آخر، فيما أكدت وجوب النظر بعين العطف إلى عودة اليهود إلى فلسطين، والالتزام البريطاني بإزاحة أي عقبة تتعارض مع القيام بذلك. وقالت إن المستوطنات اليهودية لن يكون مسموحاً بها إلا عندما تكون منسجمة مع الحرية الاقتصادية والسياسية للسكان الأصليين الموجودين[٤٨].

ويلاحَظ أن برقية المقدم هوغارت نسجت على منوال وعد بلفور، إذ تجاهلت كلاً من الواقع الاجتماعي والانتماء القومي للشعب العربي في فلسطين، واكتفت

---

(٤٦) شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)، ص ٣٤٩ ـ ٣٥٠.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٣٥١ ـ ٣٥٢.

(٤٨) خصر، المصدر نفسه، ص ١٥٣.

بالقول «السكان الأصليين الموجودين». كما يلاحَظ أن إشارتها إلى عودة اليهود إلى فلسطين لم تفارق الالتزام بالادعاء غير التاريخي الذي اتسم به الوعد، ذلك لأن القول بالعودة يتضمن الإقرار بالصلة التاريخية ليهود أوروبا بفلسطين، وهم الذين ليس لأسلافهم أدنى صلة بالأرض العربية.

كما يلاحَظ عدم ذكر الوطن القومي اليهودي في فلسطين في برقية هوغارت، فذلك ما اقتضاه الغموض البنّاء في الإجابة عن تساؤلات الملك حسين، إلا أن هوغارت أشار إلى الوطن القومي بشكل غير مباشر حين أكد الالتزام بإزاحة أي عقبة تتعارض مع عودة اليهود إلى فلسطين. ويذكر هوغارت في مذكراته أن الملك حسين لم يتخل عن أيٍّ من مطالبه العربية، وما كان ليقبل بدولة يهودية مستقلة في فلسطين. وعلى ذلك لم يتلق هوغارت تعليمات بإبلاغه أن دولة كهذه إنما تسعى بريطانيا إلى إقامتها[٤٩].

وفي ٨/ ٢/ ١٩١٨ تلقى الملك حسين رسالة من الوكيل البريطاني المساعد في جدة العقيد باسيت ورد فيها ما نصه: «إن حكومة صاحبة الجلالة وحلفاءها مصممون أكثر من أي وقت مضى على دعم الشعوب العربية في مجهودها لإقامة عالم عربي يحل فيه القانون محل التعسف العثماني. . . وإن حكومة جلالته تؤكد وعودها السابقة المتعلّقة بتحرر الشعوب العربية»[٥٠]. ويبدو أن مخاوف الملك تبددت بفعل ما رأى فيه من تطمينات بريطانية؛ إذ ضاعف من دعوته إلى التهدئة تجاه اليهود، فقد قيل إنه بات يفكر في إسكانهم في منزل يملكه العرب. بل كتب مقالة في صحيفة **القِبلة**، الصادرة في مكة يوم ٢٣/ ٣/ ١٩١٨ يحض فيه المواطنين العرب على القيام بواجبات الضيافة، باستقبال أخوي لليهود، والتصرف بالطريقة نفسها التي تصرفوا بها عند حصول مجازر الأرمن في الأناضول سنة ١٩١٥. وكان الشريف حسين قد كتب حينها إلى رؤساء القبائل العربية يوصيهم بـ «عدم إساءة معاملة اللاجئين الأرمن، وعدم التعرض لنسائهم، وباستقبالهم بحفاوة». كما يذكر ذلك النائب البطريركي الأرمني في القدس[٥١].

أما ردة الفعل الشعبية فإنه برغم موالاة رجالات «الثورة العربية» بقيادة الشريف حسين وقطاع غير يسير من النُخبة العربية الحلفاء بقيادتهم الإنكليزية ـ

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٥٣ ـ ١٥٤.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ١٥٤.

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٥٤.

الفرنسية. فقد أحدث كشف الستر عن اتفاقية سايكس ـ بيكو، ثم إعلان وعد بلفور، هزة في المشرق العربي، جعلت كثيرين من النُخب يعيدون النظر في موقفهم المطمئن للحلفاء. وسرعان ما بدأت تبرز مؤشرات حِراك وطني تحرري وحدوي، رافض كلاً من الاتفاقية والوعد، وواضح الالتزام بالعمل على تحقيق وحدة المشرق العربي، ورفض فكرة «الوطن القومي اليهودي». ولقد تسارع نمو هذا الحِراك ما إن انتهت الحرب وأخذت تتضح معالم سياسة الحلفاء المعادية للطموحات العربية، حتى في حدها الأدنى. ولقد شهدت فلسطين توتراً ملحوظاً بين العرب والمستوطنين الصهاينة، فور دخول الجيش البريطاني بقيادة الجنرال أللنبي مدينة القدس في ١١/١٢/١٩١٧. ذلك أن التصريحات البريطانية والممارسات الصهيونية استفزت الجمهور العربي، وشكّلت رافعة لوعيه على الخطر الصهيوني والتحدي المصيري الذي يواجهه.

وفي محاولة الالتفاف على الموقف الشعبي الرافض لاتفاقية سايكس ـ بيكو ووعد بلفور، صدر في ٧/١١/١٩١٨ بيان بريطاني ـ فرنسي عُلّق في الأماكن العامة ونشرته الصحف يؤكد أن «الهدف الذي دفع فرنسا وبريطانيا إلى مواصلة الحرب في الشرق هو إعتاق الشعوب التي طال اضطهاد الأتراك لها، وإقامة حكومات وإدارات وطنية تكون قادرة على ممارسة سلطة المبادرة والاختيار الحر للسكان الأصليين». وقد ساهم البيان في تبديد شكوك الشعب العربي في بلاد الشام والعراق[٥٢].

(٥٢) كرافييه بارون، **الفلسطينيون... شعباً**، ترجمة عبد الله إسكندر (بيروت: دار الكاتب العربي، ١٩٧٨)، ص ٤٠.

الفصل السابع

تقرير مستقبل فلسطين وشعبها العربي في المحافـل الدوليـة

ما إن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، وبدأت الأنظار تتجه إلى مؤتمر السلم لتقسّم فيه غنائم الحرب، وبالذات تركة الإمبراطورية العثمانية، حتى غدا مستقبل فلسطين وشعبها العربي موضوعاً رئيسياً على جداول أعمال المؤتمرات واللجان الدولية، ومادة للتفاوض بين كلٍ من بريطانيا وفرنسا والمنظمة الصهيونية العالمية، التي أُعطيت بدعم بريطاني صفة القوة المشاركة في صنع النصر برغم هامشية مشاركة الصهاينة العسكرية في الحرب، وذلك في مقابل تنكّر الحلفاء لوعودهم للشريف حسين والقوى العربية التي سارت تحت رايته، وكان لها دورها التاريخي في هزيمة المحور الألماني ـ التركي في الجبهة الشرقية.

وكان لا بد للقوى الطامعة في اقتسام الولايات العربية بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية أن تحدد باديء ذي بدء حدود التجزئة العربية وفق مصالحها، بعد أن اتفقت على حرمان الشعب العربي من حقه في حرية الإرادة وتقرير المصير، خلافاً للدعوة المشرعة الأعلام في سماء مؤتمر السلم يومذاك. وعليه جرى رسم حدود سياسية لفلسطين، تميزها من محيطها العربي، وذلك لأول مرة في تاريخها الممتد إلى الألف الرابع قبل الميلاد.

كما شهد مؤتمر السلم في باريس سنة ١٩١٩ صراعاً حول فلسطين في غياب ممثليها الشرعيين، الذين حالت سلطة الاحتلال البريطاني دون سفر وفد منهم إلى المؤتمر، في الوقت الذي كان فيه قادة الحركة الصهيونية أصحاب كلمة مسموعة ومؤثرة في كواليسه، في دلالة واضحة على تنكّر القوى الدولية

للحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، بل وحقوق الإنسان الفلسطيني بالحياة الحرة المطمئنة في أرض آبائه وأجداده. وفي المحاور الثلاثة التالية إيضاح واف للتآمر الدولي على مستقبل فلسطين وشعبها العربي في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

أولاً: رسم حدود سياسية لفلسطين للمرة الأولى في التاريخ

مع أن فلسطين تُعتبر من أوائل المناطق التي شهدت العمران الإنساني، وبرغم تعدّد السلطات التي حكمتها، فإنها لم تشهد على مدى تاريخها العريق كياناً سياسياً مستقلاً عن جواره العربي، ومتميزاً بحدود شاملة كلّ إقليمها الجغرافي وفاصلة له عن محيطه. إذ كانت فلسطين حتى مطلع القرن العشرين إقليماً جغرافياً لا كياناً سياسياً. ومنذ فجر الحضارة في المنطقة كانت إما تابعة للإمبراطورية المصرية أو لإحدى امبراطوريات ما بين النهرين وإما تابعة للإمبراطورية الفارسية. وفي جميع تلك الحالات لم تكن لها الحدود المانعة والفاصلة عن محيطها الجغرافي. وفي عهد الإدارة الرومانية البيزنطية قُسمت فلسطين إلى ثلاثة أقسام[1]:

فلسطين الأولى، وكانت وحدة إدارية تحت إمرة الحاكم العام لبلاد الشام، وتشمل المنطقة من جنوب جبل الكرمل ومرج إبن عامر إلى خط يبدأ جنوبي رفح ويمتد شرقاً إلى وسط البحر الميت. ويبدأ حدها الشرقي من جنوبي بيسان ويقطع نهر الأردن، بحيث يحيط بجزء من الأردن الحالي بين عجلون شمالاً وطرف البحر الميت الشمالي جنوباً.

فلسطين الثانية، وتشمل جبال الجليل، ومرج إبن عامر والمرتفعات إلى الشرق من بحيرة طبرية.

فلسطين الثالثة، وتشمل المنطقة من جنوبي خط رفح ـ البحر الميت إلى خليج العقبة وصحراء سيناء.

وقد قسّم الفاتحون العرب المسلمون فلسطين إدارياً إلى قسمين: «جند فلسطين»، ويضم فلسطين الأولى والثالثة من التقسيم البيزنطي، وعاصمتها اللد، إلى أن بنى سليمان بن عبد الملك الرملة ونقل الإدارة إليها. وأما القسم الثاني،

---

(١) **الموسوعة الفلسطينية**، رئيس التحرير عبد الهاشم هادي [و] أنيس صايغ، ٢ قسم في ١٠ مج (بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤ ـ ١٩٩٠)، مج ٣، ص ٤٧٥.

والذي يضم فلسطين الثانية في التقسيم البيزنطي، فقد جعل جزءاً من «جند الأردن»، وكانت طبرية عاصمة له.

وخلال العهد العثماني لم تستقر التقسيمات الإدارية في الولايات العربية، إذ كانت عرضة للتبديل والتغيير تبعاً لقدرات الولاة وعلاقتهم بالسلطة المركزية في إسطنبول. إلا أن آخر تقسيم إداري تم بعد فصل ولاية بيروت عن ولاية سورية سنة ١٨٨٧. وحينها قُسّمت فلسطين إلى[٢]:

أ ـ لواء عكا، التابع لولاية بيروت، وكان يضم أقضية حيفا وطبرية وصفد والناصرة. وكان الغور حتى شونة جسر المجامع تابعاً لقضاء طبرية.

ب ـ لواء البلقاء ـ وسُمي أيضاً لواء نابلس ـ وكان يضم بالإضافة إلى نابلس أقضية: جنين وبني صعب وجماعين والسلط حتى سنة ١٩٠٥، حين أُلحق قضاء السلط بولاية سورية.

ج ـ متصرفية القدس ـ وتتبع «الباب العالي» مباشرة ـ وتضم أقضية: يافا وغزة وبئر السبع والخليل. وما بين سنتي ١٩٠٦ و١٩٠٩ ضُم إليها قضاء الناصرة، الذي فُصل عن لواء عكا.

وقد جاءت اتفاقية «سايكس ـ بيكو» بتقسيم جديد، غير أن هذا التقسيم لم يؤخذ به، لأن غاية بريطانيا من الاتفاقية كانت التملص من وعودها لفرنسا بأن تكون سورية ـ ومن ضمنها فلسطين ـ حصة فرنسا من التركة العثمانية. وما إن نجح الإنكليز بالحيلولة دون الفرنسيين والمشاركة في حملة الجنرال أللنبي على فلسطين، ولو بقوات رمزية، حتى غدوا المتحكّمين بصناعة مستقبل المنطقة. ولاستكمال تفرّدهم بذلك وظّفت علاقة سايكس بالصهاينة في الحصول منهم على قرار بأن تكون بريطانيا وصية على فلسطين، دون أي مشاركة فرنسية، وبحيث يغدو الوجود الصهيوني في فلسطين بمثابة دولة حاجزة بين منطقة النفوذ الفرنسي في سورية، والوجود البريطاني في مصر.

وما إن تحقق ذلك حتى دخل الحليفان الجديدان البريطاني ـ الصهيوني في البحث في شأن حدود فلسطين، المراد لها أن تكون محمية بريطانية لمشروع

---

(٢) عصام سخنيني، **فلسطين الدولة: جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٨٥)، ص ٣٢.

استيطاني عنصري إجلائي صهيوني. وفيما كان الطرف البريطاني يريد إقليماً يضمن له عمقاً كافياً للدفاع عن قناة السويس والتواصل مع العراق، كان الطرف الصهيوني يتطلع إلى ما ورد في الأساطير التوراتية. وكلا التصورين كان يصطدم بالطموحات والمصالح الفرنسية، وإرادة الشعب العربي، صاحب الوجود التاريخي في الأرض موضوع الاستعمار والتقسيم. وفي الوقت الذي لم تكن فيه بريطانيا قلقة من الناحية العربية، وجدت في أزمة فرنسا الأوروبية ما يحجّم الطموحات والمصالح الفرنسية في بلاد الشام. ففي لقاء لويد جورج، رئيس الوزراء البريطاني، مع جورج كليمنصو، رئيس الوزراء الفرنسي، في لندن بين ١ ـ ٤/ ١٢/ ١٩١٨، عقد الرئيسان اتفاقاً تنازلت بموجبه فرنسا عن فلسطين والموصل، مقابل دعم بريطانيا لها في الحصول على ستراسبورغ ومتز دون استفتاء، والانتداب على سورية، بما فيها دمشق وحلب والإسكندرونة وبيروت، وأن تُعطى أسهماً في شركة النفط التركية في الموصل[٣].

وكانت «المنظمة الصهيونية العالمية» قد تقدمت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨ بمذكرة للحكومة البريطانية لعرضها على مؤتمر السلم، المقرر عقده في باريس في شباط/ فبراير ١٩١٩، تضمنت حدوداً لفلسطين كالآتي: من الشمال ضفتا نهر الليطاني الشمالية والجنوبية إلى خط عرض ٣٣,٤٥، ومن هناك يتجه الخط باتجاه شرقي جنوبي إلى حدود منطقة دمشق، إلى الغرب من خط سكة حديد الحجاز. وفي الشرق، خط مواز لسكة حديد الحجاز. وفي الجنوب، خط يمتد من نقطة في جوار العقبة إلى العريش، وفي الغرب البحر الأبيض المتوسط.

وكان أورومسبي غور، في أثناء مرافقته وايزمان في زيارته الأولى لفلسطين، قد قام بدراسة الواقع على الطبيعة، واستناداً إلى ذلك تقدم بمذكرة إلى الخارجية البريطانية في آب/ اغسطس ١٩١٨ تضمنت قوله إن «فلسطين في الوقت الراهن ليست تعبيراً جغرافياً، وإن على مؤتمر السلم أن يعيّن حدود فلسطين. . . وإنني أرى أن تشمل فلسطين جميع تلك المناطق التي تمّ التعبير فيها عن الوعي القومي اليهودي في المستعمرات القائمة الآن. ويجب ألاّ تشمل أياً من لبنان وجبل الدروز

(٣) Harry N. Howard, *The Partition of Turkey; a Diplomatic History, 1913-1923* (Norman: University of Oklahoma Press, 1931), p. 202,

نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٦١.

وهضبة شرق الأردن، حيث يسود الوعي السوري والعربي. لذلك أقترح أن تُرسم الحدود الشمالية من مصب نهر الليطاني ثم تتجه شرقاً إلى المستنقعات التي تقع مباشرة إلى الشمال من بحيرة الحولة. أما الحدود الشرقية فيجب أن تتماشى مع المنحدرات الغربية التي ترتفع من وادي الأردن، حتى يظل مقر وادي الأردن ضمن فلسطين، ولكي يبقى جبل الدروز في الشمال، وجبل عجلون في الوسط، وجبال مؤاب في الشرق خارج فلسطين الجديدة. أما في الجنوب، فيبدو لي أن هناك الكثير مما يقال عن إبقاء جميع المنطقة البدوية جنوبي بئر السبع في إقليم سيناء، بحيث تكون الحدود الجنوبية لفلسطين خطاً يُرسم من رفح ويتجه شرقاً إلى البحر الميت»(٤).

ويلاحَظ أن رغم توافق أورومسبي غور إلى حد ما مع الطروحات الصهيونية في موضوع الحدود، فإنه يبدي في توصيات مذكّرته حرصاً على الحد من تماس حدود فلسطين، المقترح أن تكون وطناً قوميا لليهود، مع العمق العربي ذي الكثافة السكانية النسبية، وحيث يشيع الشعور الوطني والقومي. وهذا ما حقّقه ونستون تشرشل، وزير المستعمرات، في مؤتمر «الشرق الاوسط» الذي عُقد في القاهرة يوم ١٢/ ٣/ ١٩٢١ باتفاقية مع لويد جورج، على أن تكون شرق الأردن مقاطعة عربية ملحقة بفلسطين، وبحيث تُسند إدراتها إلى حاكم عربي مسؤول أمام المندوب السامي البريطاني في فلسطين(٥). وبذلك حُسمت مسألة الحدود الشرقية، بحيث اعتمدت توصية أورمسي غور. أما الحدود الشمالية فقد تعددت لقاءات مندوبي إنكلترا وفرنسا للاتفاق عليها، إذ كان الفرنسيون يضغطون للدفع بها جنوباً، فيما كانت بريطانيا تسعى إلى تأمين الموارد المائية التي يحتاجها المشروع الصهيوني الذي ترعاه، وبخاصة منابع نهر الأردن.

وبعد أن تمّ اتفاق فرنسا وبريطانيا على الحدود وتوقيعهما اتفاقية ٢٣/ ١٢/ ١٩٢٠، طالب الصهاينة، وبتشجيع بريطاني، بضم بحيرة طبرية وسهل الحولة ومنابع نهر الأردن. وبعد مفاوضات شاقة، عُدلت الحدود بإدخال بحيرة طبرية وقرية الحمة ـ الواقعة على نهر اليرموك ـ في فلسطين، كما جرى توسيع سهل الحولة، ومد الحدود في الشمال لتشمل جميع منابع نهر الأردن، بما في ذلك نهر

(٤) *Palestine Papers, 1917-1922 Seeds of Conflict*, compiled and annotated by Doreen Ingrams (London J. Murray, 1972), p. 38,

نقلاً عن: سخنيني، المصدر نفسه، ص ٦٥.

(٥) سخنيني، المصدر نفسه، ص ٦٤.

دان ـ تل القاضي. وكان من نتائج ذلك امتداد حدود فلسطين فيما صار يُعرف بـ «إصبع الجليل» بطول ٢٢ كلم وعرض ١٤ كلم، وما مساحته نحو ٣٥٢ كلم٢. وثُبِّت ذلك على الأرض بشكل نهائي سنة ١٩٢٦[(٦)].

ثانياً: نقاط ويلسون الأربع عشرة، ونظام الانتداب الصادر باسم عصبة الأمم

أعلن الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون في ٢٧ أيار/مايو ١٩١٦ «أن للشعوب الحق باختيار الدولة التي تريد أن تعيش في ظلها»، معرباً بذلك عن تبنّيه مبدأ حق تقرير المصير وجعله هدفاً من أهداف الحرب التي تشارك فيها الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب الحلفاء. ثم عاد وأكد ذلك بخطابه في مجلس الشيوخ بعنوان «سلام من دون انتصار» في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩١٧ بقوله: ما من سلام يدوم، أو ينبغي له أن يدوم، إذا لم يعترف أو يقبل بالمبدأ القائل إن الحكومات تستمد سلطاتها العادلة كلها من قبول المحكومين. وأنه ليس هناك من حق موجود في أي مكان من العالم يقضي بتداول الناس بين دولة وأخرى كأنهم ممتلكات. وفي ٨ كانون الثاني/يناير ١٩١٨، وفي خطابه أمام مجلس الشيوخ، أعلن نقاطه الأربع عشرة[(٧)].

وفي تقديمه لتلك النقاط ورد قوله: «إن رغبتنا وهدفنا هما أن تكون عملية إرساء السلم مفتوحة حين تبدأ للجميع دون استثناء، وألاّ تتضمن ولا تسمح، منذئذ فصاعداً، بقيام أي تفاهم سري من أي نوع كان. إن أيام الفتح والتوسع قد دالت إلى غير رجعة». وفيما يخص المطالبات الاستعمارية، نصت النقطة الخامسة على أن «مصالح السكان المعنيين يجب أن يكون لها الوزن نفسه تجاه المطالب العادلة من الحكومة التي يُنظر في حقها الشرعي للفصل فيه». وقال في النقطة الثانية عشرة: «ينبغي أن تكفل للأجزاء التركية من الإمبراطوية العثمانية الحالية السيادة التامة. أما القوميات الأخرى التي تعيش الآن في ظل الحكم التركي، فينبغي أن يُكفل لحياتها أمن لا يداخله الشك، وفرصة للتطور

---

(٦) الياس شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ط ٣ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٣)، ص ٣٧٤.

(٧) هشام أحمد، «جذور إنكار الحق: الموقف الأمريكي من حق تقرير المصير للفلسطينيين ـ من وعد بلفور إلى الحرب العالمية الثانية،» في: ميخائيل سليمان، محرر، **فلسطين والسياسة الأمريكية: من ويلسون إلى كلينتون** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٤٤ ـ ٤٥.

في طريق الحكم الذاتي لا يكدّرها عليها أحد على الإطلاق»[٨].

ولقد رحّب رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج بنقاط ويلسون الأربع عشرة بحماسة، إذ وجدها مطابقة لما كان قد أعلنه في بيانه عن أهداف الحرب، الذي تضمن قوله: «إن موافقة المحكومين يجب أن تكون الأساس الذي تقوم عليه أي تسوية إقليمية في هذه الحرب». كما تولت الطائرات البريطانية إسقاط منشورات تتضمن نص النقطة الثانية عشرة في جميع أرجاء الإمبراطورية التركية والدول المعادية الأخرى، وعلى أنها المبادىء التي سوف يؤخذ بها في مؤتمر السلم، «فكانت عاملاً قوياً في تفتيت مقاومة العدو، وفي إحراز النصر»[٩].

ومع اقتراب انتهاء الحرب، مؤذنة بانتصار الحلفاء، تطلّعت كلٌ من تركيا والنمسا، ومن بعدهما ألمانيا، إلى عقد معاهدات للسلم بشروط نقاط ويلسون الأربع عشرة، فيما كان عدد من مفكري وكتّاب بريطانيا وحليفاتها يبحثون مسألة تكوين عصبة الأمم. ففي لندن نشطت فـــي هذا المجال جماعة «المائدة المستديرة»، التي تحلّقت من حول مجلة *Round Table*، وكان الجنرال سمطس على اتصال وثيق بهذه الجماعة. كما أنه نشر في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٨ كتيّباً بعنوان: **عصبة الأمم اقتراح عملي** كان أشبه بدستور مقترح للعصبة. وقد اشتمل على إحدى وعشرين مادة، التسع الأولى منها تدور حول الانتداب. ولقد حظي كتيّب سمطس بالاهتمام الأكبر، فيما اعتبره لويد جورج «أكفأ وثيقة رسمية رآها الناس في أثناء فترة الحرب»[١٠].

ولقد أوصى سمطس بأن تُعتبر عصبة الأمم المرجع المنوط به حق التصرف النهائي بأمور المناطق التي كانت تابعة لروسيا والنمسا والمجر وتركيا، وبحيث لا تلحق أيٌّ من تلك المناطق بأراضي أي دولة من الدول المنتصرة، وإنما تتمتع بحق تقرير المصيروالحكم الذاتي تحت إشراف دولة منتدبة تعيّنها عصبة الأمم بموافقة شعوبها. ولكن الجنرال سمطس ميّز بين المناطق التي تُعطى حكماً ذاتياً، وتلك التي لا مجال لها بحكم ذاتي، وذلك في حال عدم تجانس السكان، وعدم أهليتهم للتعاون الإداري. وكانت فلسطين وأرمينيا هما الحالتان اللتان أشار إليهما سمطس بعدم أحقيتهما بالحكم الذاتي بقوله: «وستكون هناك على أية حال حالات كحالة

---

(٨) ج. م. ن. حمرير، **فلسطين: إليكم الحقيقة**، ترجمة أحمد حليل الحاج؛ مراجعة محمد أحمد أنيس، ٤ ج (الشارقة: دائرة الثقافة والإعلان، ٢٠٠٠)، ص ١٨٥.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٨٧.

فلسطين وحالة أرمينيا حيث لا يمكن الأخذ بنظام الحكم الذاتي منذ البداية للأسباب المشار إليها آنفاً، وحيث لا يمكن شكلاً، تبعاً لذلك، استشارة البلاد بصدد مسألة الدولة المنتدبة عليها، وحتى في مثل هاتين الحالتين ستتبع العصبة، إلى أقصى حد ممكن، اتجاه الرأي العام»(١١).

وفي تعقيبه على توصية سمطس بشأن فلسطين، يلاحظ ج. م. ن. جفريز أن «الجنرال سمطس كان متورطاً إلى أذنيه في سياسة التصريح البلفوري». ثم يفنّد ادعاءاته الثلاثة التي استند إليها في دعواه لحرمان شعب فلسطين من حق تقرير المصير؛ فهو يقرر «إن فلسطين ليست بلداً غير متجانس، إن فلسطين أكثر تجانساً من جنوب أفريقيا التي يحكمها الجنرال سمطس بصورة لا مجال معها للمقارنة. بل كان هو، ومن ينهجون نهجه في التفكير ويتبوّأون مراكز السلطة، يفعلون كل ما في وسعهم لجعل فلسطين بلداً غير متجانس. لقد أراد الجنرال سمطس لفلسطين أن تكون بلداً غير متجانس، وصمم على أن تكون كذلك. بيد أنها لم تكن بلداً غير متجانس، إذ إن ٩٠ إلى ٩١ بالمئة من سكان هذا البلد، وحسب ما كتبه الجنرال سمطس نفسه، كانوا عرباً. إنها (إن كنا في حاجة إلى تكرار هذا القول الذي يجلب تكراره الغثيان) بلد عربي تعيش بين أهله العرب مستعمرةٌ يهودية صغيرة حديثة العهد»(١٢).

وفي تفنيده ادعاء الجنرال سمطس بعدم أهلية سكان فلسطين للتعاون الإداري يقول ج.م.ن. جفريز: «الشيء الذي تعنيه حقاً هذه الـ (عدم أهلية التعاون الإداري) من جانب الأغلبية العربية في فلسطين مع الأقلية اليهودية، هو أن العرب لا يستطيعون أن يعطوا لحفنة من الصهاينة سلطة على فلسطين تعادل سلطة جميع سكانها الأصليين عليها. إنهم لا يستطيعون ذلك ويأبونه. فكانت هذه الـ (عدم أهلية) وسيلة في الواقع للافصاح عن هذا المعنى الذي يريده الجنرال سمطس، في حين أن المسألة الحقيقية التي تحكم مستقبل الميثاق، مسألة ما إذا كانت الأغلبية العربية في فلسطين ستعطي أعضاء هذه المستعمرة اليهودية حقوقهم كاملة كمواطنين أم لا؟ ويجيب ج. م. ن. جفريز عن تساؤله بقوله: «وهذا الشيء كان العرب على أتم الاستعداد لأن يفعلوه، بل كانوا قد أكدوا لنا ذلك من قبل. ومن ثم كانوا على استعداد للتعاون إدارياً مع هذه الأقلية اليهودية، لكن المشكلة هي أن هذه الاقلية اليهودية هي التي لم تكن على استعداد

---

(١١) المصدر نفسه، ص ١٨٩.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٩٠.

للتعاون إدارياً. أو بالأحرى لم تكن هذه الأقلية اليهودية غير راغبة في التعاون إدارياً مع العرب، بقدر ما كان أولئك الصهاينة الذين زرعهم ويزرعهم الجنرال سمطس وأصدقاؤه في الأرض المقدسة غير راغبين في هذا (التعاون إدارياً). إنهم هم اللامتعاونون. لقد أرادوا لأنفسهم كل شيء تنكره عليهم أية إدارة طبيعية. لقد أرادوا حقوقاً لا يخوّلها لهم مولدهم، وأرادوا سلطة سياسية أكبر كثيراً مما تستحقه منها نسبتهم العددية، فكانت هذه السلطة التي يطالبون بها شكلاً من أشكال الديكتاتورية»[١٣].

وكان الرئيس ويلسون قد كتب المسودة الأولى لمشروع ميثاق عصبة الأمم في ضوء نقاطه الأربع عشرة؛ إذ تضمنت النص على عدم إلحاق المناطق التي كانت تابعة للنمسا والمجر وتركيا، وكذلك المستعمرات الألمانية السابقة، بأية دولة من الدول، وبحيث تتمتع بحق تقرير المصير وموافقة شعوبها على اختيار شكل حكوماتهم، فضلاً عن أن المواد الثلاث الأولى من هذه المسودة لم تأت إلى ذكر استبعاد فلسطين وشعبها من حق تقرير المصير، وذلك على الرغم من عواطفه الصهيونية. وقبل أن يسافر الرئيس ويلسون إلى أوروبا لحضور مؤتمر السلم، تلقى نسخة من كتيّب سمطس، غير أنه كتب المسودة الثانية لمشروع ميثاق عصبة الأمم دون أن يبدو متأثراً بالكتيّب الذي اعتبره لويد جورج أكفأ وثيقة رآها الناس في فترة الحرب[١٤].

وبدا أن اللورد روبرت سيسيل، رئيس قسم عصبة الأمم في الوفد البريطاني إلى اجتماع مؤتمر السلم، مطلق الصلاحية في صياغة المشروع البريطاني للعصبة. وقد أسس مشروعه على تثبيت تحالف الحرب كتحالف للسلم بأن يكون للعصبة مجلس حاكم مؤلف من رؤساء حكومات بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا واليابان، ووزراء خارجية الدول الخمس، مع استبعاد الاتحاد السوفياتي ما دام النظام الشيوعي قائماً فيه، وذلك بهدف إشراف الدول الخمس على العلاقات الدولية، وتوجيه السياسات الخارجية لجميع الأمم[١٥]، محاولاً بذلك تقديم صيغة عصرية «ديمقراطية» لمؤتمر فيينا، الذي جسّد هيمنة الإمبراطوريات الاستعمارية في أعقاب هزيمة نابليون سنة ١٨١٥.

ومع أن ويلسون ووزير خارجيته لانسنغ لم يوافقا بداية على مشروع سيسل،

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٩١.
(١٤) المصدر نفسه، ص ١٩٢ ـ ١٩٣.
(١٥) المصدر نفسه، ص ١٩٥ ـ ١٩٦.

فقد أُخضعت مسودة ويلسون الثانية لسلسلة تعديلات قلّصت بُعدها الديمقراطي شيئاً فشيئاً. وكان أن التقى سيسل وهنتر ملر، المستشار القانوني للوفد الأمريكي، للبحث في مختلف النصوص. ثم عقد اجتماع حضره الرئيس ويلسون والعقيد هاوس المقرب من الرئيس والجنرال سمطس واللورد سيسل وهنتر ملر، تم الاتفاق فيه على تكليف سيسل وملر بصياغة مسودة مشروع جديد مشترك، وقد انتهيا إلى وضع مشروع وسط يرضي الطرفين الأمريكي والبريطاني[١٦].

وكانت مباحثات مؤتمر السلم في باريس قد بدأت، وأخذت تباينات وجهات النظر بين الأمريكيين والأوروبيين تفرض ذاتها على المناقشات الحادة حول مسألة الانتداب. وفي ٢٥ آذار/مارس ١٩١٩ تمّت الموافقة على مشروع بريطاني باعتبار عصبة الأمم جزءاً لا يتجزأ من معاهدة الصلح. وكما تقرر تشكيل لجنة لوضع دستور عصبة الأمم ووظائفها من ويلسون وسيسل وسمطس. وبعد عدة جلسات أحيلت مناقشة نصوص الميثاق إلى لجنة من تسعة عشر عضواً، عشرة منهم يمثلون الدول المتحالفة الكبرى الخمس، وتسعة يمثلون الدول الصغرى. وبعد عشر جلسات وضعت ميثاق عصبة الأمم. ويلاحظ ج.م.ن. جفريز بأن الشكل النهائي الذي أخذته المادة ٢٢من الميثاق، الخاصة بالانتداب، كان من عمل الجنرال سمطس بالدرجة الأولى. وقد عقّب لانسنغ على ذلك بأنه «الحل الذي صيغ بعناية والذي يتجسّد في المادة الثانية والعشرين»[١٧]. وبذلك يكون الوفد الأمريكي قد أقر بعناية استبعاد كلّ صيغ المسودات الأربع التي كان قد كتبها الرئيس ويلسون.

وهكذا يتضح أن ميثاق عصبة الأمم لم تصغه الجمعية العامة للعصبة، ولا الدول الكبرى الخمس المؤسسة لها، فضلاً عن أن الميثاق لم يكن نزيهاً وبعيداً عن الغرض، وبخاصة فيما يتعلق بالمادة الثانية والعشرين، التي صاغها الجنرال سمطس بالتوافق مع لويد جورج لتأمين المصالح الاستعمارية البريطانية. وقيل: «إن المادة الثانية والعشرين الأساسية، وبغض النظر عن أصل معظم ما في هذا الميثاق ومزاياه، هذه المادة التي خرج منها النظام الانتدابي، هي من صنع رجل مغرض، أو بالأحرى من صنع رجلين مغرضين، وحكومة صممت على أن تصوغها بحيث تلائم إلى أقصى حد ممكن أغراضها البعيدة»[١٨].

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٩٨.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٠٧.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢١٦.

وكانت الفقرة الثامنة من المادة الثانية والعشرين المصاغة بإحكام قد تركت مسألة السلطة النهائية بلا بت. وكذلك مسألة من يختار الدولة المنتدبة، وكيف يكون اختيارها، أو إلى أي مدى يكون الإشراف الذي للعصبة أن تمارسه. كما أنه لم يرد في المادة الثانية والعشرين أي ذكر للتظلم، وهل هي عصبة الأمم التي تحدّد متى يصبح شعب المنطقة الموضوعة تحت الانتداب قادراً على إدارة شؤونه وحده أم هي الدولة المنتدبة؟ وحول ذلك الغموض الذي صاغه سمطس، يقول بلفور: «وما من شك في أن غموضاً قد أودع في الميثاق، وربما كان غموضاً مقصوداً»[19]. أما لويد جورج فقد اعترف سنة ١٩٣٨ بأن «ميثاق عصبة الأمم هو في الدرجة الأولى من عمل رجل دولة عظيم من رجال الممتلكات البريطانية، وأعني به الجنرال سمطس. وقد قامت الوزارة الإمبراطورية (البريطانية) بتمحيص وفحص جميع مقترحاته كلها قبل تقديمها إلى لجنة الحلفاء التي صاغت هذا الميثاق»[20].

وقد أصدر مؤتمر السلم في فرساي في ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩١٩ «ميثاق عصبة الأمم» دون أن يكون لشعوب المستعمرات، وبخاصة تلك التي كان قد تقرر وضعها تحت الانتداب، أي رأي في صياغة الميثاق. وقد أوضح الموقف من مشاركة الأمير فيصل في مؤتمر السلم، كما سيأتي بيانه، مدى تراجع الحلفاء عن المبادىء والوعود والعهود التي كانوا قد نادوا وبشّروا بها أو أبرموها خلال الحرب. ولقد توصلت وفود الدول الاستعمارية الأوروبية، وبمشاركة الوفد الأمريكي، إلى تقنين الاستعمار والاستغلال في صيغة عصرية، من خلال نظام «الانتداب» استناداً إلى أحكام المادة ٢٢ من ميثاق العصبة. وذلك وفقاً للأسس التالية[21]:

أ ـ إن المستعمرات والأقطار التي قضت نتائج الحرب الأخيرة بخروجها من سيادة الدول التي كانت تحكمها، والمأهولة بشعوب ما تزال غير قادرة على الوقوف منفردة في معترك الحياة الجديدة، يجب أن يطبّق عليها المبدأ القائل إن خير هذه الشعوب وتقدمها وديعة مقدسة في عنق الحضارة ويجب أن تدرج في هذا الميثاق الضمانات للقيام بحق هذه الوديعة.

ب ـ وإن الطريق المثالية لتطبيق هذا المبدأ هي أن يُعهد في تدريب هذه

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢١٣.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٢١٤.

(٢١) شفيق الرشيدات، **فلسطين: تاريخاً.. وعبرة.. ومصيراً**، سلسلة التراث القومي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ٧٠ ـ ٧١.

الشعوب إلى الأمم الراقية التي تمكّنها مواردها أو موقعها الجغرافي من الاضطلاع بهذه المسؤولية أحسن من غيرها، وتكون مستعدة لقبول هذه المسؤولية، وأن تكون ممارسة هذا التدريب بصفتها منتدبة من عصبة الأمم.

ج ـ ولا بد لصفة هذا الانتداب من أن تختلف بحسب درجة الشعب في الرقي وموقع القطر الجغرافي وأحواله الاقتصادية، وغير ذلك من مثل هذه الأحوال.

د ـ إن بعض الجماعات التي كانت من قبل تابعة للإمبراطورية العثمانية قد وصلت من الرقي إلى درجة يستطاع معها الاعتراف بقيامها بصفة أمم مستقلة، على أن تتولى إسداء المشورة والمساعدة الإدارية لها دولة منتدبة، وذلك إلى الوقت الذي تصبح فيه قادرة على الوقوف وحدها، على أن يكون لرغائب هذه الجماعات اعتبار رئيسي في اختيار الدولة المنتدبة.

وألاحظ أن الشعب العربي في فلسطين كان ضمن الجماعات التي كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية المشمولة بما تضمنه البند (د) أعلاه. ولكن الشعب العربي في فلسطين ـ وفي سورية ولبنان والعراق ـ لم يُستشر في اختيار الدولة التي انتدبت عليه. بل وناقضت «عصبة الأمم» ما كان قد أجمع عليه الشعب العربي في فلسطين، وكلُّ نواحي بلاد الشام، من إصرار على الاستقلال، وأن تكون الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة المنتدبة فيما لو رفض استقلاله، كما ورد في تقرير لجنة «كنينغ ـ كرين».

وبعد صياغة ميثاق العصبة، متضمناً المادة الثانية والعشرين بالغموض المقصود الذي انطوت عليه، شكّلت الدول المنتصرة الخمس الكبرى «لجنة خبراء شؤون المستعمرات» من مندوبي بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان والولايات المتحدة برئاسة اللورد ملر، لوضع مسودات لمختلف فئات الانتداب. وعقدت اللجنة اجتماعها الأول في ١٩١٩/٦/٢٨، وذلك قبل مباشرة عصبة الأمم نشاطها، لأن العصبة شكّلت كجزء من معاهدة فرساي، وعليه ما كان ممكناً لها مباشرتها مهامها قبل إبرام المعاهدة التي تمّ التصديق عليها في ١٩٢٠/١/١٠. وكان اللورد ملر حليفاً مشهوراً من حلفاء الحركة الصهيونية، ويُعتبر أحد أهم الصاغة البريطانيين لتصريح بلفور، وقد اعتاد العمل مع الصهاينة على خطوط متوازية رُسمت بحيث تلتقي بين الحين والآخر[٢٢].

---

(٢٢) جفرير، المصدر نفسه، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

هذا مع العلم بأن خبراء الوفد البريطاني إلى مؤتمر السلم كانوا قد بدأوا في ربيع ١٩١٩ حوارات غير رسمية مع ممثلي المنظمة الصهيونية حول مسودة صك الانتداب على فلسطين. وقد شكّلت المنظمة لهذه الغاية لجنة سياسية كان أبرز أعضائها هربرت صموئيل ود. جاكوبسن، فيما اضطلع حاييم وايزمان وسوكولوف والوفد الصهيوني الأمريكي بتحضير المشاريع المقترحة للانتداب على فلسطين. وكان الصهاينة حريصين على تأكيد «الرابطة التاريخية» لليهود بفلسطين و«حقهم» في إعادة بنائها كوطن قومي لهم، وأن «الوطن القومي» لا يقتصر على جزء من فلسطين وإنما يمتد على طولها وعرضها. وقد ثابر القادة الصهاينة على إجراء اتصالاتهم بالشخصيات السياسية القيادية البريطانية، ضاغطين لتضمين صك الانتداب ما كانوا حريصين عليه.

وكانت الدوائر السياسية البريطانية قد شهدت جدلاً حاداً حول تناقض وعد بلفور مع التعهدات البريطانية للعرب في أثناء الحرب، ومجافاته للعدالة وحق الشعب العربي في فلسطين في تقرير المصير. وفي إيضاح بلفور لسياسة حكومته، بعث بمذكرة إلى وزير الخارجية كيرزون في ١١/٨/١٩١٩ تضمنت قوله: «إن التناقض بين العهد وسياسة الحلفاء صارخ بدرجة أكبر في حالة أمّة فلسطين المستقلة عنه في حالة أمّة سورية المستقلة. فنحن لا ننوي في حالة فلسطين حتى أن نقوم بإشكاليات استقصاء رغبات سكان البلد الحاليين، وإن كانت اللجنة الأمريكية تقوم بإشكاليات الاستفسار عن هذه الرغبات».

ومضى بلفور يقول في مذكرته: «وأياً كان مستقبل فلسطين، فهي ليست الآن أمّة مستقلة، وليست في سبيلها لأن تصبح كذلك. ومهما كان ينبغي مراعاة رأي الذين يعيشون هناك، فإن الدول الكبرى لا تنوي، على حد فهمي للأمر، أن تستشيرهم لدى قيامها باختيار الدولة المنتدبة. وخلاصة القول إن الدول الكبرى لم تصدر فيما يتعلق بفلسطين أي بيان وقائعي باعترافها، ولا بيان سياسي، إلا وهي تعتزم دائماً، على الأقل بالمعنى الحرفي، أن تنتهكه»[٢٣]. وقول بلفور واضح الدلالة على تعمّد حكومته وحكومات الحلفاء التنكّر لحق الشعب العربي في فلسطين في تقرير مصيره واستقلاله الوطني.

وحين أقر المجلس الأعلى للحلفاء مبدأ الانتداب، استنكر ذلك الأمين العام

---

(٢٣) الأمم المتحدة، شعبة حقوق الفلسطينيين، **منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، ١٩١٧ ـ ١٩٨٨**، ط ٢ (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٩٠)، ص ٣٣، نقلاً عن: شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ص ٣٨٣.

لعصبة الأمم في مذكرة قدمها إلى العصبة في ٢٠/ ٧/ ١٩٢٠ تضمنت القول: «إن توزيع الدول الكبرى للانتداب ليس قانونياً، ولا يمكن الاعتراف به». وقد أيّد ذلك مندوب بلجيكا في العصبة مؤكداً أن المجلس الأعلى للحلفاء خالف ميثاق عصبة الأمم عندما وزع الانتدابات بين أعضائه، فيما يقرر خبير القانون الدولي فوشيل «أن اختيار الدول المتحالفة الكبرى بريطانيا العظمى للانتداب على فلسطين قد جرى خلافاً لأحكام ونص المادة ٢٢ من ميثاق العصبة. فهو إذن باطل من الوجهة القانونية ولا يقام له وزن»[٢٤].

وفي مجلس الوزراء البريطاني دار جدل حول صياغة الصك قبل تقديمه إلى العصبة. ذلك أن وزير الخارجية كيرزون عارض تضمينه وعد بلفور، وبحيث تغدو مهمة الانتداب تهيئة فلسطين سياسياً وإدارياً واقتصادياً لإنشاء وطن قومي يهودي. وكان مما قاله: «إن الصهاينة يعملون على إقامة دولة يهودية في فلسطين يكون العرب فيها حطابين وسقّائين». وأضاف محتجاً يقول: «إن أحداً لم يستشرني فيما يتعلق بصك الانتداب هذا في مرحلة سابقة، ولا أدري من أي مفاوضات ينبع أو على أي تعهدات يستند. . إنني أعتقد أن المفهوم بأكمله خاطىء». وتابع مستنكراً: «هنا بلد به ٥٨٠٠٠٠ عربي و٣٠٠٠٠ يهودي. . وانطلاقاً من مبادىء تقرير المصير النبيلة، وانتهاء بنداء رائع موجّه إلى عصبة الأمم، نشرع الآن في وضع وثيقة تمثل. . دستوراً معلَناً لدولة يهودية. . ولا يسمح حتى للعرب المساكين إلا أن ينظروا من ثقب المفتاح بوصفهم طائفة غير يهودية»[٢٥].

وكانت الأغلبية في مجلس اللوردات البريطاني ضد تضمين صك الانتداب وعد بلفور. ورداً على مداخلة اللورد بلفور مدافعاً عن اعتماد الحكومة ذلك، قال اللورد سيدنهام: «إن الضرر الناجم عن إلقاء شعب أجنبي على عربي، والعرب في كل مكان بالمنطقة الخلفية، قد لا يعالج أبداً. . . فما فعلناه لا للشعب اليهودي وإنما لقطاع متطرف صهيوني، هو أننا بدأنا قرحاً نازفاً في المشرق، ولا أحد يدري إلى أي مدى سيمتد هذا القرح»[٢٦]. ولقد صوّت مجلس اللوردات بإلغاء تضمين صك الانتداب وعد بلفور[٢٧].

---

(٢٤) **الموسوعة الفلسطينية**، مج ١، ص ٣١٠ ـ ٣١١.

(٢٥) الأمم المتحدة، شعبة حقوق الفلسطينيين، المصدر نفسه، ص ٣٥ ـ ٣٦، نقلاً عن: شوفاني، المصدر نفسه، ص ٣٨٥.

(٢٦) شوفاني، المصدر نفسه.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٣٨٥ ـ ٣٨٦.

وفي التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٠ أصدرت اللجنة البرلمانية البريطانية المختصة بشؤون فلسطين برئاسة اللورد سيسيل القرار التالي: «حثّ حكومة صاحب الجلالة على تضمين نصوص الانتداب الفلسطيني اعترافاً محدداً برابطة الشعب اليهودي التاريخية بفلسطين، وبمركز المنظمة الصهيونية، وبسياسة تطوير فلسطين إلى كومنولث فلسطيني يحكم نفسه بنفسه». كما أيدت صحيفتا **التايمز والمانشستر غارديان** وجهة النظر هذه في مقالات افتتاحية[٢٨].

وفي آب/ أغسطس وضِعت مسودة الانتدابات على جدول أعمال مجلس العموم البريطاني، ووضِعت بين يديّ الأعضاء على سبيل العلم. والثابت أن البرلمان البريطاني لم يدرس تلك النصوص، ولم يُجِزْها كما يجيز أي تشريع. ولكي تضمن الحكومة موافقة البرلمان ربطت موضوع الانتداب بمعاهدة الصلح مع تركيا. وكان أعضاء البرلمان والشعب البريطاني من ورائهم يريدون عقد المعاهدة مع تركيا. وعلى ذلك أقر البرلمان موضوع الانتداب من غير المراجعة المطلوبة[٢٩].

ويقرر ج. م. جفريز: «وقد كان مجلس العصبة فيما يتعلق بشؤون فلسطين أوركسترا يقوم بلفور بقيادتها. وبعد أن تمّت تهدئة الفرنسيين بصدد حدود منطقتهم الانتدابية، لم يكن المجلس الأعلى فيما يتعلق بشؤون فلسطين إلا اسماً مستعاراً للمستر لويد جورج. والمستر لويد جورج في شؤون فلسطين قرين بلفور. ولهذا فلا يكاد يكون هناك مبالغة حقاً في القول بأنه حين جرى الإعلان بعظَمة وجلال عن أن حكومة صاحب الجلالة (البريطانية) ترفع بالنيابة عن المجلس الأعلى للدول المتحالفة مسودتي الانتدابين الخاصين بفلسطين وبلاد ما بين النهرين إلى مجلس عصبة الأمم، لم يكن هذا الأمر يعدو كثيراً القول بأن اللورد بلفور قد أرسل مسودتي هذين الأمرين إلى اللورد بلفور للموافقة عليهما»[٣٠].

وطلبت الجمعية العامة للعصبة من لجنتها السادسة دراسة مسودتي الانتداب على فلسطين والعراق، فأحالت الموضوع إلى لجنة خاصة برئاسة د. نانسن. غير أن المجلس الأعلى للعصبة امتنع عن تزويد نانسن بمسودة الانتدابين. وبعد إلحاح، وافق المجلس على إرسالهما إليه بصفته الشخصية وبشرط ألاّ تعرض على أعضاء اللجنة بطريقة رسمية. وبالتالي لم تتح لأعضاء اللجنة الخاصة إمكانية المراجعة

(٢٨) جفريز، المصدر نفسه، ص ٢٢٤ ـ ٢٣٩.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٢٤٣.

المعمقة والدقيقة. وعليه لم تستطع موافاة اللجنة السادسة بتقرير موضوعي يفي بالغرض الذي كلفت بأدائه. وحيث استغرقت محاولات نانسن للحصول على مسودتي المشروعين وقتاً طويلاً لم يتح للجنة السادسة الوقت الكافي لمراجعة تقرير اللجنة الخاصة وفحصه، واكتفت برفعه إلى الجمعية العامة دون أي تغيير فيما تضمنه. وبالتبعية لم تستطع الجمعية العامة إحداث أي تغيير في المسودتين، واكتفت بتوصيات رفعتها إلى المجلس الأعلى، أهمها توصيتان[٣١]. **الأولى** أن يوضع في أقرب وقت ممكن قانون أساسي للمناطق الانتدابية، وأن يُعرض على عصبة الأمم المتحدة قبل أن يصبح نافذ المفعول. **والثانية**: أن تعلن للملأ في المستقبل مسودات الانتداب بوجه عام قبل أن يقرّها مجلس العصبة.

غير أن موضوع القانون الأساسي لم يُطرح كموضوع للمناقشة في أي يوم من أيام العصبة. ولدى عرض تقرير اللجنة السادسة على الجمعية العامة لعصبة الأمم أعرب مندوب كندا عن خيبة الأمل، حيث لم تُتح للجمعية العامة الفرصة الكافية لدراسة موضوع الانتداب، وتبين مدى توافقه مع ما أُعلن للعالم بأن المناطق التي خرجت من قبضة الأمم المهزومة لن تُعامل على أنها غنيمة غنمها المنتصرون، وأنه سيتكفل بإدارتها ـ إذا دعت الضرورة ـ جهاز سيكون همه وغرضه تحقيق كل ما فيه خير ومصلحة شعوبها. وختم المندوب الكندي كلمته قائلاً: «فيما يتعلق بهذه الانتدابات جميعاً، ومن أي فئة كانت، فإن أعظم وأهم شيء هو أنه ينبغي أن تبين في نصوصها الطبيعة الائتمانية في الإشراف على المناطق التي تأتمنها الدول النادبة لديها». وبعد أن تصدى بلفور للرد على المندوب الكندي مدافعاً عن الدول الكبرى والمجلس الأعلى، قال المندوب الأسترالي، عضو اللجنة السادسة، إن وقتاً كافياً لم يعط للجنة السادسة لدراسة التوصيات التي عرضت عليها بالعمق والإمعان اللازمين. وعليه أعلن انه سوف يصوت ضدها جميعاً[٣٢].

واستجابة لطلب الخارجية الأمريكية في شباط/فبراير ١٩٢٢ بموافاتها بمسودات الانتداب لتدرسها لكي توافق عليها قبل أن تقرها العصبة، أُرسلت إليها مسودتا الانتداب على العراق وفلسطين. لكن الولايات المتحدة لم ترسل أي تعقيب، وبدت وكأنها ليست في عجلة من أمرها؛ إذ كان كلُّ ما يهمها تأمين فرص للشركات الأمريكية في التجارة وامتيازات النفط المتزايد الأهمية في الحياة الاقتصادية، والسعي

(٣١) المصدر نفسه، ٢٤٨ ـ ٢٤٩.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٠ ـ ٢٥٢.

الأمريكي إلى إحكام السيطرة على مصادره في المشرق العربي. وتحت إلحاح وزير الخارجية البريطانية كيرزون تلقى الرد الأمريكي في نهاية آب/ أغسطس ١٩٢٢، أي بعد ستة شهور من نشر المسودة. ويلاحظ أن الصهاينة هم الذين بادروا إلى نشرها، وكأنهم أرادوا التعبير عن فخرهم بالإنجاز الذي حققوه، إذ تولت نشره **الجويش كرونيكل** *(Jewish Chronicle)* اللندنية، وعنها نشرت **التايمز** نصوص مسودة مشروع الانتداب في الخامس من شباط/ فبراير ١٩٢٢. وقد نوهت **التايمز** بفضل **الجويش كرونيكل** في ذلك[٣٣].

وفي منتصف أيار/ مايو ١٩٢٢ كان بلفور قد ألقى خطاباً في مقر عصبة الأمم في جنيف تضمن قوله: «ليست الانتدابات من صنع العصبة وليس للعصبة أن تغيّر أو تبدل من مادتها. وواجباتنا من نوعين: إن واجبنا في المقام الأول هو أن نراعي أن تكون نصوص الانتداب الواضحة الصريحة المفصلة تتفق والقرارات التي توصلت إليها الدول المتحالفة والمتعاونة في المادة الثانية والعشرين من معاهدة فرساي. وواجبنا في المقام الثاني أن نرى أن تكون الدول المنتدبة، وهي تقوم بتنفيذ هذه الانتدابات، واقعة تحت مراقبة عصبة الأمم. ولتذكروا أن الانتداب تقييد يفرضه الفاتحون على أنفسهم بأنفسهم على سيادتهم التي حصلوا عليها في المناطق التي فتحوها. إنه تقييد فرضته الدول المتحالفة والمتعاونة على نفسها لصالح ما يعتقدون أنه الصالح العام للجنس البشري. وقد طلبوا من عصبة الأمم أن تساعدهم في السعي إلى جعل هذه السياسة توضع موضع التنفيذ. لكن عصبة الأمم ليست واضعة هذه السياسة بل أداتها، وليست هي التي اخترعت نظام الانتداب هذا»[٣٤].

وفي الوقت الذي ينفي فيه بلفور أن عصبة الأمم هي التي وضعت نظام الانتداب، ويحصر مهمتها في الرقابة، وليس الإشراف، على عمل الدول المنتدبة، يؤسس للنظام الذي كان صاحب الدور الأول في صياغته على حق الفتح، بينما لم تكن لبريطانيا كدولة فاتحة أيّ سيادة على فلسطين والعراق آنذاك، حيث لم تكن معاهدة الصلح مع تركيا قد أبرمت بعد، وبالتالي لم تغدُ الدول الحليفة صاحبة سيادة رسمية على المناطق المحتلة.

وواضح مما سبق أن كلاً من وعد بلفور وصك الانتداب الذي تضمنه فاقد

---

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٤٠ ـ ٢٤٣.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٢٦٠ ـ ٢٦١.

تماماً للشرعية الدولية، إذ هما مخالفان لمبادىء عصبة الأمم والقانون الدولي وحق الشعب العربي في فلسطين بتقرير مصيره. ولم يكن ذلك استجابة لضغوط الصهاينة المتطرفين كما قال اللورد سيدنهام، وإنما لأن ذلك ما كانت تقتضيه الاستراتيجية الاستعمارية البريطانية، والتي كان استراتيجيوها يرون في الحركة الصهيونية الأداة الوظيفية وحدها الملائمة لخدمة المصالح الاستعمارية الممتدة في الوطن العربي. وبحكم العلاقة العضوية فيما بين قوى الاستعمار والحركة الصهيونية، كان طبيعياً أن تفتح أمام ممثليها كلّ الأبواب خلافاً لبقية اليهود، برغم ما كان يحوزه اليهود المعارضون للصهيونية من قدرات مالية وكفاءات علمية ويحتلونه من مراكز اجتماعية في سائر الدول الاستعمارية.

ثالثاً: الجدل حول فلسطين في مؤتمر السلم سنة ١٩١٩

في مطلع سنة ١٩١٩ عُقد في باريس «مؤتمر السلم»، ليرسي أسس العلاقات الدولية في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وكانت شعوب المستعمرات، والشعب العربي في مقدمتها، متفائلة بقرب تنفيذ مبدأ «حق تقرير المصير»، الذي كان قد بشّر به الرئيس الأمريكي ويلسون، فيما كانت دول الحلفاء تسعى إلى اقتسام تركة الإمبراطوريتين العثمانية والألمانية. وكانت الحركة الصهيونية تحظى بتأييد قوي في المؤتمر، إذ كانت دول الحلفاء الرئيسية الأربع قد أقرت وعد بلفور كما سبق بيانه، كما كان مندوبو بعض الدول الأخرى المشاركة في المؤتمر لا يخفون تعاطفهم مع الصهاينة، وفي مقدمتهم رئيس جنوب أفريقيا الجنرال سمطس.

ومن منطلق إدراك الرئيس ويلسون وأركان إدارته أهمية المشروع الصهيوني في تأمين مصالح الرأسمالية الأمريكية الصاعدة في المشرق العربي، وبالذات مصالحها النفطية، بدا الوفد الأمريكي إلى مؤتمر الصلح واضح الانحياز إلى الجانب الصهيوني. إذ كان كلٌّ من وزير الخارجية لانسنغ ومستشار الرئيس إدوارد هاوس حلقة الوصل مع الوفد الصهيوني إلى المؤتمر. «والواقع أن طروحات الرئيس الأمريكي بشأن مستقبل فلسطين كانت تتمتع بموافقة كبيرة في أوساط المشاركين في المؤتمر، على عكس منظوره للنظام العالمي الجديد الذي تضمنته المبادىء الأربعة عشر التي تقدم بها بشأن تقرير المصير للشعوب الواقعة تحت حكم أجنبي»[٣٥].

(٣٥) شوفاني، المصدر نفسه، ص ٣٦.

وحين يُنظر في مواقف ومطالب الرئيس ويلسون وأركان إدارته والكونغرس الأمريكي بمجلسيه في مطلع عشرينيات القرن العشرين، يتضح أن همّ الإدارة الأمريكية الأول كان يومذاك تأمين مصالح الرأسمالية الأمريكية الصاعدة، ولتحقيق ذلك رفعت شعار «سياسة الباب المفتوح». وفي محاولة الضغط على الدول الاستعمارية الأوروبية للاستجابة للمطلب الأمريكي بإنهاء احتكارها الأسواق في المستعمرات استعملت دعوة ويلسون «الإنسانية»، وهي الدعوة التي تخلّى عنها الرئيس وإدارته ما إن أقرت الدول الاستعمارية الأوروبية عدم احتكارها أسواق الدول التي تقرر وضعها تحت الانتداب سنة ١٩٢٢.

ويلاحَظ أن الرئيس ويلسون تعامل مع دعوته إلى حق تقرير المصير بانتقائية صارخة؛ فهو مع تطبيقه إن كان ذلك يخدم المصالح الأمريكية المتطلعة إلى التمدد وإلا أهمل الأخذ به. وليس أدل على عدم التزامه بما دعا إليه من أنه برغم مشاركته في صياغة ميثاق عصبة الأمم، جاء الميثاق، كما سبق إيضاحه، خلواً من النص على حق تقرير المصير. وفضلاً عن ذلك تشير بعض المصادر إلى أن صياغة وعد بلفور أعدتها بشكل أساسي شخصيات صهيونية بالتنسيق مع الولايات المتحدة وبريطانيا. وكان بلفور قد طلب من العقيد إدوارد هاوس، المقرّب من ويلسون، إبداء الرأي في إصدار تصريحه، فقام هاوس بمراجعة ويلسون. وفي ١٦/ ١٠/ ١٩١٧، قبل إصدار بلفور تصريحه، كتب هاوس إلى الرئيس ويلسون يقول: سأُعلم الحكومة البريطانيــة أن الصيغة التي يقترحونها بشأن الحركة الصهيونية تحظى بموافقتكم[٣٦].

ولم يكن للعرب تمثيل رسمي في المؤتمر، رغم مشاركتهم في الحرب إلى جانب الحلفاء، ودفْعهم تكلفة بشرية ومادية باهظة لتحقيق نصرهم. وقد أوفد الملك حسين نجله الأمير فيصل كي يمثّله في المؤتمر، يصحبه وفد يضم كلاً من: نوري السعيد، ورستم حيدر، ولورنس ـ ضابط المخابرات البريطاني المعروف. وفي باريس ضم فيصل إلى الوفد عوني عبد الهادي ـ أحد مؤسسي «العربية الفتاة» ـ ليتولى ما يمكن اعتباره شؤون العلاقات العامة للأمير[٣٧]. ومع أن فيصل

---

(٣٦) Frank E. Manuel, *The Realities of American-Palestine Relations* (Washington, DC: Public Affairs Press, 1949), pp. 169-167,

نقلاً عن. أحمد، «جذور إنكار الحق. الموقف الأمريكي من حق تقرير المصير للفلسطينيين ـ من وعد بلفور إلى الحرب العالمية الثانية،» ص ٥٦.

(٣٧) عوني عبد الهادي، **مذكرات عوني عبد الهادي**، تقديم وتحقيق خيرية قاسمية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ٥٠.

استُقبل بحفاوة رسمية فرنسية بالغة، فإن الرئيس الفرنسي وأياً من أعضاء حكومته لم يجر أي حديث سياسي مع الضيف العربي، كما لم تعترف به فرنسا ممثلاً رسمياً لوالده، بحجة أن الدول الأعضاء في المؤتمر لا تعترف بمملكة الحجاز ولا بالحسين كملك، وإن كان الدافع الحقيقي معارضة المطالب التي جاء فيصل يعرضها، وتحفّظ فرنسا تجاه العلاقة الإنكليزية ـ الهاشمية، وهو التحفظ الذي انعكس بالإيعاز إلى لورنس بمغادرة الأراضي الفرنسية، بمجرد ظهوره في مرسيليا لدى استقباله فيصل ومرافقيه[٣٨].

وبرغم الحفاوة الفرنسية الرسمية وإكرام الارستقراطية الفرنسية لفيصل، لم يسترح الأخير للموقف منه كممثّل رسمي لوالده. وكانت الحكومة الفرنسية قد رفضت إدارج الوفد العربي ضمن الوفود المشاركة في المؤتمر، بحجة أن إدارة الحجاز لم تكن طرفاً رسميا في الحرب. كما أن الخارجية الأمريكية رفضت إدراج الوفد العربي ضمن الوفود المشاركة[٣٩]. وعليه توجّه فيصل والوفد المرافق إلى لندن ليذكّر حكومة لويد جورج بأنه إنما حضر إلى أوروبا بدعوة منها، فضلاً عن أن والده كان قد أوصاه بأمرين اثنين: «أولاً المطالبة باستقلال البلاد العربية، ثانياً أن ينصاع لأوامر الحكومة الإنكليزية صديقة العرب في سبيل تأمين استقلال البلاد العربية ووحدتهم»[٤٠].

وفي لندن حاول لورنس إقناع فيصل بقبول السياسة الصهيونية لبريطانيا، مستغلاً شعوره بأنه ليس له من صديق غير بريطانيا، والتطمينات التي كان والده قد تلقّاها حول وعد بلفور. وفضلاً عن ذلك يبدو أن فيصل وازن بين أهمية حضوره مؤتمر السلم وخطورة الاستجابة لدعوة لورنس، وعليه وقّع مع وايزمان في ١٣/ ١/ ١٩١٩ مذكرة باللغة الإنكليزية كتبها لورنس تضمنت ما نصه[٤١]: «إن صاحب السمو الملكي الأمير فيصل، ممثّل مملكة الحجاز، والذي يتصرف باسمها من جهة، والدكتور حاييم وايزمان، ممثّل المنظمة الصهيونية، والذي يتصرف باسمها، من جهة أخرى، إذ يأخذان في الاعتبار قرابة العِرق والروابط

---

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٥٢.

(٣٩) شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ص ٣٦٤.

(٤٠) عبد الهادي، المصدر نفسه، ص ٥٥.

(٤١) Leonard Stein, *The Balfour Declaration* (New York: Simon and Schuster, 1961), pp. 641-643,

نقلاً عن: بشارة حضر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ترجمة منصور القاضي؛ مراجعة جورج أبي صالح (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ١٥٦ ـ ١٥٩.

الموجودة بين العرب والشعب اليهودي، ويتفهمان كون الوسيلة الأسلم لتأمين تحقيق طموحاتهما القومية المشتركة هي العمل بتعاون وثيق على إنماء الدولة العربية وفلسطين، ولأنهما يرغبان، فضلاً عن ذلك، في تعزيز التفاهم السائد بينهما، اتفقا على المواد التالية:

المادة الأولى: في كل ما يختص بالعلاقات المتبادلة في مناسبة المفاوضات التي قد تتم، ستستوحي الدولة العربية وفلسطين الرغبة في التفاهم والاستعداد المتبادل التي تحركهما. ويسمّى لهذه الغاية مندوبون يهود وعرب وفقاً للأصول ومثبتون في إقليمي كلٍّ من الدولتين.

المادة الثانية: ترسم الحدود النهائية بين الدولة العربية وفلسطين، ما إن تنتهي مداولات مؤتمر السلم، لجنة تعيَّن باتفاق مشترك بين الفريقين.

المادة الثالثة: تُتخذ، في وضع الدستور وإدارة فلسطين، جميع التدابير لضمان تنفيذ إعلان الحكومة البريطانية في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧ (وعد بلفور).

المادة الرابعة: تُتخذ كل التدابير الضرورية لتشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين، وتنشيطها على نطاق واسع، ولاستقرار اليهود، في أقصر مهل، بفضل استيطان أكثر كثافة وزراعة أكثر غزارة للأرض. ومن المتفق عليه أن حماية حقوق الفلاحين والمزارعين العرب خلال تنفيذ هذه التدابير تؤمَّن، ويتلقى هؤلاء الفلاحون والمزارعون المساعدة الضرورية لإنمائهم الاقتصادي.

المادة الخامسة: يجب ألاّ يتعارض أي قانون أو نظام بأي طريقة كانت مع حرية ممارسة الشعائر الدينية، أو يسيئا إليها. وأن يتخذ، علاوة على ذلك، أي تدبير تمييزي في ما يتعلق بالقائمين بوظائف العبادة أو بخصوص ممارسة مختلف العقائد. ولن يؤخذ في الحسبان أي منشأ ديني في الممارسة الحرة للحقوق المدنية أو السياسية.

المادة السادسة: تتولى المنظمة الصهيونية إرسال لجنة خبراء تكلَّف بوضع قائمة بمجمل الموارد الاقتصادية للبلد وتقديم تقرير حول أفضل الوسائل لتأمين إنمائه. وتضع المنظمة الصهيونية اللجنة المذكورة بتصرف الدولة العربية لكي تقوم بتحقيق معمق حول الموارد الاقتصادية للدولة العربية، وتضع تقريراً يحدد الشروط التي من شأنها تأمين إنمائها الأقصى. وتستخدم المنظمة الصهيونية كلَّ جهودها لمساعدة الدولة العربية للحصول على الوسائل التي لا غنى عنها لإنماء مواردها الطبيعية وإمكانياتها الاقتصادية.

المادة السابعة: يعترف الفريقان الموقِّعان أدناه بأنهما تصرفا باتفاق ووئام وانسجام كامل حول جميع المسائل الواردة أعلاه، والتي ستُناقش في مؤتمر السلم.

المادة الثامنة: يخضع أي نزاع يمكن أن يقوم بين الفريقين المتعاقدين لتحكيم الحكومة البريطانية.

ولأن فيصل لم يكن يعرف كلمة واحدة من الإنكليزية حينذاك، وبرغم ثقته بلورنس كاتب المذكرة، وإحساسه بأن توقيعها سبيله إلى حضور مؤتمر السلم، تحفظ عليها بأن كتب في ذيلها بالعربية: «إذا توطدت دعائم الحكومة العربية كما طلبت في كتابي بتاريخ ٤ حزيران/ يونيو ١٩١٨ إلى وزارة الخارجية البريطانية، فإنني أتعهد ما كتب في هذا الاتفاق، وأما إذا أُجريت تبديلات فلا أكون مسؤولاً عن تنفيذ هذه الاتفاقية»[٤٢].

وبناء على وساطة أمريكية ودعم بريطاني، أُجيز لفيصل إلقاء كلمة أمام المؤتمر يوم ٦/ ٢/ ١٩١٩، حيث طالب باستقلال البلاد العربية مستثنياً فلسطين. إذ قال في كلمته التي لم تجاوز عشرين دقيقة: تُترك فلسطين جانباً بالنظر إلى طابعها العالمي.. وأن تحل قضيتها من قِبل جميع أصحاب العلاقة[٤٣]. كما قدم إلى المؤتمر مذكرة تضمنت تأكيد تمسكه بالوحدة العربية والاستقلال، من الإسكندرونة إلى المحيط الهندي. «وفيما يتعلق بفلسطين أكد القرابة الدموية بين الجنسين العربي واليهودي، وطالب بوصاية إحدى الدول الكبرى وبإدارة تمثّل رغبة السكان وتعمل على تقدم البلاد»[٤٤]. في حين ينفي عوني عبد الهادي في مذكراته تقديم فيصل مذكرة تتضمن ذلك[٤٥].

وقد ورد في كتاب وايزمان **التجربة والخطأ** أنه عُقد على هامش مؤتمر السلم اجتماع ضم كلاًّ من: فيصل ووايزمان وفليكس فرانكفورتر ـ الصحافي الأمريكي الصهيوني ـ ولورنس، وأن فيصل أرسل بعد أيام من الاجتماع رسالة إلى فرانكفورتر بتاريخ ١٣/ ٣/ ١٩١٩ تضمنت قوله: «نحن نشعر أن العرب واليهود

---

(٤٢) بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، سلسلة الدراسات؛ ٥٧ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٣)، ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

(٤٤) عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥)، ص ١١٢، وشوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ص ٣٦٦.

(٤٥) عبد الهادي، **مذكرات عوني عبد الهادي**، ص ٦٦.

أولاد عمومة في العِرق يعانون مظالم متشابهة على يد دول أقوى منهم. . . نحن العرب، وبخاصة المثقفين منا، ننظر بعين العطف إلى الحركة الصهيونية. . . نحن نعمل معاً من أجل إصلاح وإحياء الشرق الأدنى، وحركتانا تكمل إحداهما الأخرى، الحركة اليهودية قومية وليست إمبريالية، وكذلك حركتنا قومية وليست إمبريالية، وهناك مكان في سورية لكلينا، وأنا أعتقد أنه لا يمكن تحقيق النجاح لأي حركة دون الأخرى»[٤٦].

أبرز الصهاينة نسخة من هذه الرسالة أمام لجنة شو سنة ١٩٢٩. وقد تحدى عوني عبد الهادي الوفد الصهيوني أن يُبرز أصل الرسالة، نافياً أن يكون له أدنى علم بالاجتماع المشار إليه، مع أنه كان بمثابة مدير ديوان فيصل في أثناء وجوده في باريس بمناسبة مؤتمر السلم. وكان فيصل قد تنبّه بعد شهور عشرة لتورطه، ولتلافي الخطأ الذي وقع فيه اختار صحيفة الجمعية اليهودية في لندن، **الجويش كرونيكل**، ليدلي لها يوم ١٤/ ١٠/ ١٩١٩ بالتصريح التالي:

«يجب أن تظل فلسطين جزءاً من سورية فليس بينهما حد طبيعي ولا فاصل. وما يؤثر في الواحدة يؤثر في الأخرى. فالعرب يرون فلسطين ولاية عربية ولا يرونها بلاداً قائمة بذاتها. ونحن نسعى لننشىء إمبراطورية عربية تتألف على الأقل من العراق وسورية وفلسطين. وقد قيل لي إن جميع اليهود يعتمدون على التصريح الذي فاه به اللورد بلفور، ويتطلعون إلى إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين، أي أن تصير فلسطين دولة يهودية. ولا ريب أن هذه الأماني تناقض أفكار العرب ولا ترضيهم. وأناشد اليهود، وهم ساميّون قبل العرب، معونتهم لنا في إنشاء المملكة العربية، حتى إذا كثر اليهود في فلسطين تيسر أن تجعل ولاية يهودية من ولايات هذه المملكة العربية»[٤٧].

وفي تصريحه هذا، وإن كان يوضح تناقض وعد بلفور مع أماني الشعب العربي، إلا أنه لم يمانع في هجرة الصهاينة إلى فلسطين وصيرورتها «ولاية يهودية» ضمن «المملكة العربية». وذلك في تناقض صارخ مع موقف المؤتمر الفلسطيني الأول، وإجماع الشعب العربي في فلسطين على رفض الهجرة والاستيطان.

وفي رسالة بعث بها فيصل إلى أللنبي في القاهرة، أوضح أنه يقَبل الدعوة

---

(٤٦) Chaim Weizmann, *Trial and Error; the Autobiography of Chaim Weizmann* (New York: Harper, [1949]), p. 317.

(٤٧) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ١٠٧.

إلى مؤتمر السلم الثاني على شرط أن تعتبر فلسطين جزءاً من سورية. وذكر أنه لم يجد في رسالة أللنبي «وضوحاً كافياً يوحي بالاعتراف بأن هذه البلاد هي جزء لا ينفصل عن سورية». كما ورد فيها قوله: «بالنظر إلى السؤال حول قبولي بإنشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين، فأنا أعتقد أنه يوجد هناك سوء تفاهم. إن كل ما رضيت به هو أن تصان حقوق اليهود في ذلك البلد، تماماً كما تصان الحقوق الطبيعية للسكان العرب، وأن يُمنحوا نفس الحقوق الطبيعية والامتيازات»(٤٨).

وبصرف النظر عن كلِّ ما صدر عن فيصل أمام مؤتمر الصلح، أوفي أثناء وجوده في لندن وباريس حينذاك، وسواء أكان ما نُسب إليه صدر عنه أم لم يصدر، فإنه إنما ذهب إلى مؤتمر الصلح ممثّلاً لمملكة الحجاز. وما صدر عنه ونُسب إليه يتحمل مسؤوليته وحده، ولا ينسحب على غير مملكة الحجار، فضلاً عن أنه كان قد كتب على الرسالة التي حررها لورنس بأنه إذا لم تتوطّد دعائم الحكومة العربية، كما طالب بكتابه إلى الخارجية البريطانية، فإنه لا يكون مسؤولاً عن تنفيذ اتفاقه مع وايزمان. ثم أردف ذلك برسالة إلى صحيفة **الجويش كرونيكل** في لندن، وأخرى إلى الجنرال أللنبي في القاهرة، أكد فيهما الإصرار على عروبة فلسطين، وأن حقوق اليهود في فلسطين محصورة بتمتعهم بالحقوق الطبيعية للسكان العرب. كما أن فيصل، برغم كلِّ المكانة العربية التي كانت له، لم يكن ممثّلاً للشعب العربي، وبخاصة شعب فلسطين، الذي حيل دون ظهور ممثليه المنتخبين أمام المؤتمر، والذي قال كلمته صريحة وواضحة في رفضه وعد بلفور، والوطن القومي اليهودي، والهجرة والاستيطان الصهيونيين. وأعلن في برقيته المرسلة إلى مؤتمر السلم مطالبته باستقلال فلسطين ضمن الوحدة العربية السورية المتحررة من كل تبعية..

وعليه فإنه ليس مهماً تأكيد أو تفنيد ما صدر عن فيصل أو مانسب اليه، في أثناء وجوده في لندن وباريس يومذاك، وإنما المهم تأكيد أن ما صدر عنه ونُسب إليه لا يلزم شعب فلسطين والأمّة العربية في شيء. وإن كان لما قاله وخطّه وما نُسب إليه من قيمة تاريخية؛ فهي أنها مثال للتواطؤ الاستعماري ـ الصهيوني في استغلال العلاقات الاستعمارية بمن يوالونهم من صنّاع القرار العرب لإضعاف الموقف الشعبي العربي الرافض والمعادي لمشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني،

(٤٨) *Documents on British Foreign Policy, 1919-1939*, edited by E. L Woodward [et al]. 26 vols. (London: H.M. Stationery Office, 1946-1985), 1st series, vol 13, p 250.

نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١٠٨ ـ ١٠٩.

رفضاً قاطعاً وصريحاً، وأن الشعب العربي في فلسطين وعلى امتداد الوطن العربي داوم على تأكيده هذا الرفض الصريح والقاطع للمشروع الصهيوني منذ صدور وعد بلفور سنة ١٩١٧. فضلاً عن أن فيصل في أثناء حضوره مؤتمر السلم حين لم يمانع في تقديم التنازلات التي لم يرها جوهرية، إنما دلل على جهل واضح بطبيعة الصراع، وموقع المشروع الصهيوني في الاستراتيجية الاستعمارية للمنطقة، وانعدام الصلة التاريخية لغالبية يهود القرن العشرين بفلسطين.

وفي مقابل الحضور العربي المتمثل بالأمير فيصل وبعض المستشارين المشكوك بدوافعهم وغاياتهم، حضرت المؤتمر وفود صهيونية من بلدان عدة، أبرزها الوفد الأمريكي، وقد ضمت المستشارين السياسيين والقانونيين المختصين. وبحكم العلاقة العضوية للحركة الصهيونية بالقوى الاستعمارية على اختلاف دولها، توفرت للوفد الصهيوني الرسمي، والوفود اليهودية الداعمة، التي أُجيز لأعضائها الحضور بصفة مراقبين، فرصة الحضور المؤثر في أوساط المؤتمر. ولأنه لم تكن تواجه وايزمان والوفد الرسمي أية معوقات أو ضغوط لم يبدوا أدنى تنازل عن أيٍّ من ثوابت الحركة الصهيونية، وعلى العكس من ذلك صعّدوا مطالبهم. فالمذكرة الصهيونية التي قُدمت إلى المؤتمر في ٣/ ٢/ ١٩١٩ تضمنت المطالب التالية(٤٩):

أ ـ الاعتراف بالحق التاريخي للشعب اليهودي في فلسطين.

ب ـ رسم حدود فلسطين حتى نهر الليطاني شمالاً، بما في ذلك حوض الأردن كله، مروراً بخط الذّرى في جبل الشيخ، وبما في ذلك العقبة جنوباً (الخريطة الرقم (١)).

ج ـ تسليم السيادة في فلسطين إلى عصبة الأمم، وإعطاء إنكلترا الانتداب عليها.

د ـ تبنّي بنود خاصة سياسية وإدارية واقتصادية في التعريف بهذا الانتداب، كفيلة بتأمين إنشاء وطن قومي يهودي، وجعل إنشاء دولة مستقلة لاحقاً ممكن التحقيق.

وأمام مجلس العصبة يوم ٢٧/ ٢/ ١٩١٩، عرض وايزمان المذكرة، وفي إجابته عن تساؤلات وزير الخارجية الأمريكي لانسنغ أكد ضرورة أن تنشأ في فلسطين إدارة تتيح هجرة من سبعين إلى مئة ألف يهودي، وبناء مدارس يهودية بحيث تنشأ

---

(٤٩) خضر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ص ١٦٠ ـ ١٦١.

تدريجياً قومية تكون يهودية بمقدار ما القومية الفرنسية فرنسية والقومية البريطانية بريطانية. وتعكس مذكرة وايزمان وخطابه أمام مؤتمر السلم النقلة النوعية التي أحدثها وعد بلفور، وإقرار دول الحلفاء له، في مكانة ودور الحركة الصهيونية، بحيث تكلم وايزمان مع ممثّلي الدول الاستعمارية باعتباره ممثّل حركة لها أهميتها واعتبارها في نظر الذين يخاطبهم، خلافاً لحال فيصل الذي كان يمثّل الحركة التي يُنظر إليها باعتبارها تجسد الخطر الأكبر على المصالح الاستعمارية الكونية. وإزاء ما لمسه الأمير فيصل من انحياز أعضاء عصبة الأمم للصهاينة، حذّر في تصريح لصحيفة **لوماتان** الباريسية في ١٩/ ٣/ ١٩١٩ من عواقب ذلك قائلاً: «إذا كان اليهود يرغبون في إنشاء دولة والمطالبة بحقوق ذات سيادة في البلد، فإنني أتوقع وأخشى وصول مخاطر ونزاعات جديدة جداً بينهم وبين الأعراق الأخرى»[٥٠].

رابعاً: لجنة كينغ ـ كرين، وموقف إدارة ويلسون من تقريرها

في أثناء مؤتمر السلم في فرساي ـ بفرنسا ـ دار الجدل حول مطالبة الأمير فيصل دول الحلفاء ـ وبالذات بريطانيا ـ الوفاء بوعودها، وذلك بإقامة دولة عربية. ودعم مطالبه بالوثائق المتضمنة التعهدات التي صدرت عن بريطانيا، وبالتذكير بمشاركة العرب في الحرب إلى جانب الحلفاء[٥١]، فيما كان الوفد الفرنسي يطلب تطبيق اتفاقية سايكس ـ بيكو، التي تنص على انتداب فرنسا على سوريا ولبنان. ولقد عارضت بريطانيا ذلك محتجة بوعود الحلفاء للعرب. فردّت فرنسا بأنها لم تكن طرفاً في محادثات حسين ـ مكماهون، وعليه فهي غير ملزمة بها[٥٢]. ولحسم الجدل اقترح الوفد الأمريكي إرسال لجنة إلى بلاد الشام لاستطلاع آراء المواطنين وتقصّي الحقائق. ولقد انتهت كل من بريطانيا وفرنسا إلى معارضة إرسال اللجنة بعد أن كانتا قد أيدتا إرسالها في البداية، إذ لم يكن صنّاع قرارهما ورجالات أجهزتهما المختلفة يجهلون أن الشعب العربي الذي كان، نُخباً وجمهوراً، قد انتفض على محاولة التتريك لم يقف إلى جانب الحلفاء إلا حرصاً على استقلال وطنه وحقه في تقرير مصيره ووحدة أرضه، وأنه يرفض أي انتقاص من سيادته الكاملة على شبر منها، وأنه بالتالي يُجمع على رفض المطلب الفرنسي وكذلك كامل مطالب ممثلي «المؤتمر الصهيوني العالمي».

---

(٥٠) المصدر نفسه، ص ١٦١.

(٥١) الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص ١١٢.

(٥٢) خصر، المصدر نفسه، ص ١٦١.

غير أن الرئيس الأمريكي ويلسون بادر إلى تشكيل لجنة «تقصي حقائق» أمريكية عُرفت باسمي عضوي الوفد الأمريكي إلى مؤتمر السلم د. هنري كينغ وتشالرز كرين، مستجيباً في ذلك لضغوط بعض أعضاء الوفد الأمريكي، ونصيحة كلٍّ من وليم لين وسترمان وهنري وايت، من مساعديه، وهوارد بلِس، رئيس الجامعة الأمريكية في بيروت، الذين كانوا يحذّرون من عواقب الاستجابة للمطالب الصهيونية، التي كان الرئيس الأمريكي يبدي تجاوباً معها تحت تأثير زعماء الصهاينة الأمريكيين، وبالذات صديقه الحميم عضو المحكمة العليا لويس برانديز[٥٣].

وتلقّى العرب اقتراح الرئيس الأمريكي بحماسة، وكتب إليه الأمير فيصل في ٢٤ آذار/مارس ١٩١٩ معبّراً عن امتنانه العميق لإعلان إرسال لجنة «ستتيح للعرب إسماع أصواتهم فوق كل صيحات النجاح التي تصدر عن رابحي هذه الحرب»[٥٤]. وبالمقابل، فإنه على الرغم من انحياز إدارة ويلسون الواضح إلى الصهاينة، ومعرفة وايزمان وبرانديز ورفاقهم مدى تأثيرهم لدى الرئيس ويلسون وأركان إدارته، فقد أبدوا سخطاً شديداً على تشكيل اللجنة من منطلق إيمانهم بأن استطلاع آراء المواطنين العرب لا يتفق ورفض الصهاينة، اليهود منهم وغير اليهود، حق تقرير المصير للشعب العربي، ويقينهم بأن الشعب العربي في فلسطين ومحيطها القومي لن يقبل بدولة يهودية في فلسطين، وأن ذلك ما سوف تُجمع على إبلاغه للجنة نخبه وجماهيره. وقبل وصول اللجنة إلى فلسطين بنحو شهرين، التقى عدد من الشخصيات العربية في القدس واتفقوا على مطلب الاستقلال ضمن الوحدة العربية، ورفْض الهجرة اليهودية والوطن القومي اليهودي. كما اتفقوا على أن تكون «الجمعية الإسلامية المسيحية» هي المتحدثة باسم الشعب. وأعقب ذلك دعوة جمعية القدس إلى اجتماع موسّع لأعيان القدس ووجهاء قراها، الذين وقّعوا على بيان نصه[٥٥]:

«نحن الموقّعين أسماءنا أدناه قد أنطنا الجمعية الإسلامية المسيحية في القدس الشريف بتحقيق رغباتنا المسرودة أدناه إلى اللجنة الدولية القادمة، وإننا جميعاً مظاهرون لها في هذا السبيل:

---

(٥٣) أحمد، «جذور إنكار الحق. الموقف الأمريكي من حق تقرير المصير للفلسطينيين ـ من وعد بلفور إلى الحرب العالمية الثانية،» ص ٦١.

(٥٤) حضر، المصدر نفسه، ص ١٦٢.

(٥٥) الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص ١١٠.

١ ـ أن تكون سورية، التي تبتدىء من جبال طورس شمالاً حتى رفح جنوباً، مستقلة استقلالاً تاماً.

٢ ـ تكون فلسطين (جنوبي سورية) التي هي جزء لا يتجزأ من سورية مستقلة استقلالاً داخلياً. تنتخب جميع حكّامها من الوطنيين، وتسنّ قوانينها الداخلية وفقاً لرغبات سكانها الوطنيين وحاجات البلاد.

٣ ـ رفض المهاجرة اليهودية رفضاً باتاً، ونحتج كل الاحتجاج على جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود، ونرفض ذلك أيضاً، ونحتج على الصهيونية بكل قوانا. أما اليهود المتوطنون في بلادنا فإننا نعتبرهم وطنيين لنا ما لهم وعلينا ما عليهم».

ولقد تبنّت كلُّ الوفود التي قابلت اللجنة الأمريكية المطالب الثلاثة، سواء مثلث البلديات أو القرى أو الجمعيات والأندية أو الطوائف، كما وردت تلك المطالب في جميع العرائض التي قُدمت إلى اللجنة، التي طافت جميع مناطق سورية الطبيعية، الداخلية والساحلية، خلال الفترة من ١٠/٦ ـ ١٨/٨/١٩١٩، ثم عادت إلى باريس لتقدم تقريراً وافياً، تضمن فيما يخص فلسطين ما نصه[٥٦]:

«إذا كانت رغائب السكان في فلسطين سيعمل بها، فيجب الاعتراف بأن السكان غير اليهود، وهم تسعة أعشار السكان كلهم تقريباً، يرفضون البرنامج اليهودي رفضاً باتاً. والجداول تثبت أن سكان فلسطين لم يجمعوا على شيء مثل إجماعهم على هذا الرفض. . . وقد اتضح أيضاً أن الشعور العدائي ضد الصهيونية غير قاصر على فلسطين، بل يشمل سكان سورية بوجه عام. فإن ٧٢ بالمئة من مجموع العرائض في سورية ضد الصهيونية، ولم ينل مطلب نسبة أعلى من هذه النسب غير الوحدة السورية والاستقلال. وقد أعلن المؤتمر السوري عن هذا الشعور العام في المواد ٧ و٨ و١٢ من بيانه».

ويلاحَظ أن الموفدين الأمريكيين، اللذين كانا مؤيدين للدعوة الصهيونية، انتهيا بعد الاطلاع على حقائق الواقع على الأرض إلى تسجيل تحفظهما على وعد

---

(٥٦) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة فلسطين، الشعبة السياسية، **الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين**، ٢ ج (القاهرة: الجامعة، [١٩٥٧])، ج ١: **المجموعة الأولى ١٩١٥ ـ ١٩٤٦**، ص ١٢٠ ـ ١٢١، وأحمد، «جذور إنكار الحق: الموقف الأمريكي من حق تقرير المصير للفلسطينيين ـ من وعد بلفور إلى الحرب العالمية الثانية،» ص ٦١ ـ ٦٩.

بلفور. وضمّنا تقريرهما القول: «ممكن المنازعة بصعوبة في أن برنامج الحد الأقصى الصهيوني يجب أن تتناوله تعديلات هامة، ذلك أن إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي يساوي تحويل فلسطين إلى دولة يهودية، ولا يمكن لإنشاء دولة يهودية أن يتم بدون إلحاق الإساءات البالغة بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية في فلسطين. وقد ظهر بشكل دائم في مؤتمرات اللجنة مع الممثلين اليهود أن الصهاينة يتوخون تجريد الفلسطينيين تماماً من ممتلكاتهم عبر أشكال شتى لشراء الأراضي».

وحول لقاءات اللجنة في فلسطين، ووجهة نظر مواطنيها، تضمّن التقرير ما يلي: «ولقد اجتمعت كلمة المسلمين، وهم حسب الإحصاء الإنكليزي الأخير نحو أربعة أخماس سكان فلسطين، على المطالبة باستقلال سورية المحتلة، وقررت الأحزاب التي اجتمعت في يافا أن سورية أهل لحكومة مستقلة بلا دولة وصية، وإذا أصر مؤتمر الصلح على تعيين دولة فإنهم يفضلون الولايات المتحدة. وقد أيد الناس في القدس وغيرها من مدن فلسطين هذا القرار، وكانوا يحيلون مسألة الوصاية إلى المؤتمر السوري. وكان المسيحيون في فلسطين، وهم ١٠ بالمئة من مجموع السكان، متفقين جميعاً مع المسلمين في رفض الصهيونية، ومنقسمين حول مسألة الوصاية. فاللاتين والكاثوليك وأكثرية مسيحيي الشمال والناصرة يتفقون مع المسلمين في طلب الاستقلال، وترك أمر الوصاية إلى المؤتمر السوري. وكان الروم الكاثوليك والموارنة يطلبون الوصاية الفرنسية، بينما كان الأرثوذكس متفقين على الوصاية الإنكليزية. وكان اليهود، الذين يؤلفون ١٠ بالمئة من السكان يؤيدون الصهيونية الإنكليزية، ويطالبون بجعل فلسطين وطناً قومياً لليهود، وإن اختلفوا في التفاصيل والطرق الموصلة إلى تحقيقها».

ولم يفت اللجنة أن تحذّر من مغبة إهمال مشاعر الشعب العربي، إذ تضمن تقريرها القول: «ولا ينبغي لمؤتمر الصلح أن يتجاهل أن الشعور ضد الصهيونية في فلسطين وسورية بالغ أشدّه، وليس من السهل الاستخفاف به. فإن جميع الموظفين الإنكليز الذين حادثتهم اللجنة يعتقدون أن البرنامج الصهيوني لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة المسلحة، ويجب ألا تقل هذه القوة عن خمسين ألف جندي. وهذا في نفسه برهان واضح على ما في البرنامج الصهيوني من الإجحاف بحقوق غير اليهود.. وبناء على ما تقدَّم تشعر اللجنة، مع عطفها على مسألة اليهود، أن الواجب يقضي عليها بأن تشير على مؤتمر الصلح بأن لا يؤيد غير برنامج صهيوني معتدل، يجب العمل فيه بالتدرج، وبعبارة أخرى يجب تحديد الهجرة اليهودية إلى

فلسطين، والعدول بتاتاً عن الخطة التي ترمي إلى جعل فلسطين حكومة يهودية».

وواضح أن تقرير لجنة «كينغ ـ كرين» كان موضوعياً في نقل الحقائق التي توصل إليها أعضاؤها، وبالتالي كان مبرَّراً التفاؤل الذي أشاعه في أوساط النخب العربية، إذ قدم بأمانة وجهات النظر العربية، وإن لم يوص برفض المشروع الصهيوني. كما لم يكن مستغرباً ألاّ يُعرض على مؤتمر السلم، لتعارضه مع استراتيجية بريطانيا، صاحبة الدور الأول في صياغة نظام «عصبة الأمم»، على نحو يحفظ للدول الاستعمارية مصالحها في المستعمرات، من خلال ابتداع نظام «الانتداب»، الذي يغطي الاستعمار المباشر بالادعاء بأن الدول المنتدبة سوف تراعي مصالح الشعوب التي انتدبت عليها، لحين ما يتضح لتلك الدول و«العصبة» أنها غدت قادرة على حكم نفسها بنفسها.

ولقد كان الشعب العربي في غالبيته عديم الثقة بكل من إنكلترا وفرنسا، ويعتبرهما دولتين استعماريتين. ولأنه لم يكن قد اختبر الإدارات والأجهزة الأمريكية بعدُ، بدا منطقياً أن تحبذ الأكثرية الساحقة من شعب فلسطين الوصاية الأمريكية، في حال أصر مؤتمر السلم على وضع البلاد تحت وصاية دولة أجنبية. وقد جاء ذلك نتيجة كون النُخب الأكثر تأثيراً في الحِراك السياسي ـ الاجتماعي العربي يومذاك، قد أخذت على محمل الجد كلام الرئيسي ويلسون عن حق الشعوب في تقرير المصير، بفعل ما كان تتسم به غالبيتها من محدودية الوعي والمعرفة والاطلاع على تجارب الأمم والشعوب الأخرى، بل والجهل بتاريخ الاستيطان الصهيوني في فلسطين، إذ لم يفطن الذين استبشروا خيراً بالرئيس ويلسون وإدارته إلى أن القنصل الأمريكي في القدس هو الذي أقام أول مستوطنة يهودية في فلسطين سنة ١٨٥٢، أي قبل بروز هرتزل وكرّاسه **الدولة اليهودية** بأربع وأربعين سنة.

وكان برانديز قد سافر إلى فلسطين في أثناء وجود لجنة كينغ ـ كرين فيها، وقام بجولات على المستوطنات الصهيونية، ثم عاد ليواصل ضغوطه على ويلسون. ولم يكن الرئيس الأمريكي مجرد متعاطف مع الصهيونية، وإنما كان يشير إلى نفسه باعتباره صهيونياً في محادثاته مع الزعماء الصهاينة الأمريكيين أمثال برانديز وفيلكس فرانكفورتر والقاضي جوليان ماك والحاخام ستيفن وايز. وكنتيجة لذلك كله لم يأخذ ويلسون بتقرير اللجنة التي أمر بتشكيلها وإنما اعتمد تقرير قسم الاستخبارات في الوفد الأمريكي إلى مؤتمر السلم، الذي أوصى بأن المصلحة الأمريكية تقتضي أن يتبنّى الوفد الأمريكي إلى مؤتمر السلم إقامة دولة يهودية في

فلسطين، منفصلة عن جوارها العربي، وبأن تكون بريطانيا الدولة المنتدبة عليها تحت إشراف عصبة الأمم(٥٧).

وقبل أن تنهي لجنة كينغ ـ كرين مهمتها وتعدّ تقريرها، أقر مؤتمر السلم في ٢٨ حزيران/يونيو ١٩١٩ ميثاق عصبة الأمم. وقد تضمن في البند ٢٢ منه مبدأ «الانتداب»، الذي يقضي بوضع الأقطار التي كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية، ومنها ولاياتها العربية، تحت انتداب الدول الاستعمارية، بحجة إعدادها للاستقلال. وقد وقّع فيصل على الميثاق ولكن الملك حسين رفض ذلك لأن الميثاق لم يتضمن التزاماً بمنح العرب استقلالهم(٥٨).

وكان هنري كابوت لودج، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، قد تقدّم في أبريل/نيسان ١٩٢٢ بمشروع قرار بتأكيد ما جاء في وعد بلفور. وفي ٣١ أيار/مايو أقرت اللجنة المشروع، مضمّنة قرارها القول بأن تصورها لمفهوم الوطن القومي يعني إنشاء دولة يهودية في نهاية المطاف. وفي ٣٠ حزيران/يونيو أقر مجلس النواب التوصية، برغم شهادة البرفيسور إدوارد ريد، أستاذ الأدب الإنكليزي في جامعة ييل، أمام المجلس، الذي أوضح أن وعد بلفور غير شرعي، ومناقض حق شعب فلسطين في تقرير المصير. وفي ٢١/٩/١٩٢٢ صدر عن الكونغرس بمجلسيه القرار رقم ٣٢٢، معبراً عن التعاطف مع فكرة إنشاء الوطن القومي. وبعد هذا القرار، وإصدار عصبة الأمم صك الانتداب في ٢٤/٧/١٩٢٢، سمح الرئيس ويلسون بنشر تقرير كينغ ـ كرين بعد أن بقي طي الكتمان قرابة ثلاث سنوات(٥٩).

ثم إن إدارة ويلسون، صاحب المبادىء الأربعة عشر ودعوة حق الشعوب بتقرير المصير، ضربت عرض الحائط أيضاً بإرادة «المؤتمر السوري»، الذي عُقد في دمشق في حزيران/يونيو ١٩١٩ بحضور مندوبين عن الشعب العربي في سورية ولبنان وفلسطين والأردن. وقد بحث المندوبون في مستقبل بلاد الشام بعد الحرب، ومهمة لجنة التحقيق الأمريكية، ووعد بلفور، ومؤامرات الدول الاستعمارية، واتخذوا عدة قرارات سلموها إلى لجنة كينغ ـ كرين، وأرسلوا صوراً

(٥٧) Harry N Howard, *The King-Crane Commission, an American Inquiry in the Middle East* (Beirut [Khayats], 1963), pp. 11-12,

نقلاً عن: أحمد، المصدر نفسه، ص ٥٩.

(٥٨) شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ص ٣٦٧.

(٥٩) أحمد، المصدر نفسه، ص ٧٥ ـ ٨٠.

عنها إلى مؤتمر السلم، وإلى الدول الكبرى. وكان من أهمها القرار القائل: «تمسُّك الشعب السوري في جميع أنحاء البلاد الساحلية والداخلية بالاستقلال الكامل في دولة واحدة، ورفْض الحماية والانتداب بأي شكل، واستنكار معاهدة سايكس ـ بيكو ووعد بلفور، وكل مشروع يهدف إلى تقسيم سورية أو إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين»[٦٠].

وكان «المؤتمر السوري» قد شُكّل بالانتخاب الحر المباشر لمندوبيه، وفق الأسس التي كانت معتمدة في اختيار أعضاء «مجلس المبعوثان» العثماني. وبذلك يكون المؤتمر قد امتلك مواصفات المجلس النيابي، وتكون قراراته دستورية، ومعبّرة عن إرادة الشعب العربي في كل نواحي بلاد الشام، وقراراته تمثّل إرادة هذا الشعب في إصراره على التحرر الوطني، والوحدة السورية، ورفض اتفاقية سايكس ـ بيكو ـ التجزيئية، ووعد بلفور بإقامة استعمار استيطاني عنصري صهيوني، في شكل «وطن قومي» لليهود، الذين يراد تهجيرهم من مواطنهم الأصلية.

(٦٠) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ١١٤ ـ ١١٨، وخضر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ص ١٦٦ ـ ١٦٨.

الفصل الثامن

الإدارة العسكرية البريطانية في فلسطين
(١٩١٨ ـــ ١٩٢٠)

فور احتلال الجيش البريطاني بقيادة الجنرال أللنبي القدس في ١١/ ١٢/ ١٩١٧ وضِعت فلسطين تحت إدارة عسكرية («إدارة أملاك العدو»). ومنذ بداية الاحتلال قام في الساحة تناقضان: رئيسي وثانوي. الأول فيما بين الشعب العربي والتحالف الاستراتيجي بين الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية، وكان موضوع التناقض ما تضمّنه وعد بلفور من إنكار للهوية الوطنية والانتماء القومي للشعب العربي، صاحب الوجود الطبيعي والتاريخي الممتد، والتعاطي معه باعتباره مجرد طوائف غير يهودية مقيمة في فلسطين. والتنكر لحقه في تقرير المصير، وفرض الاستيطان الصهيوني على ترابه الوطني، والاستهانة المفضوحة بحقوقه السياسية المشروعة. ولأن التناقض بين الشعب العربي والتحالف المضاد رئيسي، كان محتماً أن يفجّر بين شعب فلسطين وأمته العربية وبين التحالف الاستعماري ـ الصهيوني صراعات ممتدة تواصلت طوال زمن الانتداب.

أما التناقض الثانوي فقد قام بين طرفي التحالف الاستعماري ـ الصهيوني حول الأسلوب الأمثل في نظر كل منهما لتنفيذ ما تضمنه وعد بلفور. فالدوائر الاستعمارية البريطانية عندما تبنّت فكرة المشروع الصهيوني في أربعينيات القرن التاسع عشر أرادته أن يكون أبرز أدواتها في إحكام السيطرة على مقدرات الشعب العربي. ولأنه كذلك فالتحرك في سبيل تنفيذه يظل محكوماً بالمصالح الاستراتيجية الاستعمارية. ولم تتغير النظرة الاستعمارية البريطانية إلى المشروع الصهيوني، وقد آلت إلى بريطانيا مقاليد الأمور في الجزء الأعظم من الوطن العربي في أعقاب الحرب العالمية الأولى. غير أن هذا المآل، واكتساب وعد بلفور الشرعية الدولية

التي أرادتها الأجهزة الاستعمارية البريطانية، جعلا صنّاع القرار الاستعماري البريطاني يؤثرون أخذ معطيات الواقع العربي في حسبانهم، وبالتالي عدم التسرع في تنفيذ متطلبات إقامة الوطن القومي اليهودي تحسباً من ردات الفعل العربية.

وبالمقابل لم تركن القيادات الصهيونية إلى صدور وعد بلفور؛ إذ رأت في صدوره دلالة أهميتها النسبية في نظر صنّاع القرار الاستعماري الدولي، فاندفعت تسابق الزمن تحسباً من تطور الموقف العربي بفعل التحدي والاستجابة. وأي قراءة لمواقف القادة الصهاينة يومذاك توضح أنها قامت على أربعة مبادىء: تصعيد المطالب والمغالاة فيها، وممارسة كلّ الضغوط الممكنة والمتاحة لفرضها، والإلحاح المتواصل لتنفيذها دون أدنى مبالاة بردّة فعل الآخرين، والتنبّه إلى كلّ بادرة مهما كانت بسيطة يُستشف منها تردّد بريطاني في التنفيذ. فضلاً عن اليقظة التامة تجاه مجريات الأمور في الشارع العربي، واستغلال أي بادرة تحرك وطني مضادة لمضاعفة الضغط على الإدارة البريطانية في فلسطين ودوائر صناعة القرار الاستعماري في لندن.

ولم يكن مستغرباً والحال كذلك أن تدخل القيادات الصهيونية المنتشية بخمرة النصر والمدركة أهمية الزمن في فرض مشروعها الاستعماري الاستيطاني، في نزاع مع الإدارة الاستعمارية البريطانية الحريصة على عدم تعريض مصالحها في الوطن العربي للخطر. ولقد وصل الأمر بالوزير البريطاني هربرت صموئيل ـ المعروف بشدة حماسته الصهيونية ـ أن يكتب إلى الوفد البريطاني إلى مؤتمر السلم في باريس في ٥/٦/١٩١٩ مدعياً أن الإدارة العسكرية لا تقوم بتنفيذ وعد بلفور(١).

غير أن نزاعات القادة الصهاينة مع المسؤولين البريطانيين، سواء في فلسطين المحتلة أو في بريطانيا، لم تصل حدّ الصدام مهما بلغت حدتها. وفي مثل هذه الحالات كان الطرفان يسارعان إلى تطويقها والحيلولة دون تطورها. ذلك أن الطرفين يدركان أنهما طرفا تحالف استراتيجي، وأن أيّاً منهما لا غنى له عن الآخر، وأنهما كلاهما يريان في إقامة المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني على التراب العربي في فلسطين ما يخدم مصالحهما الآنية وطموحاتهما المستقبلية، فضلاً عن عدائهما المشترك للشعب العربي وحقوقه المشروعة. وعلى ذلك فإنه على الرغم من تواصل

(١) John J. McTague, *British Policy in Palestine, 1917-1922* (Lanham, MD: University Press of America, 1983), pp. 83-84,

نقلاً عن: سحر الهنيدي، **التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي: فترة هربرت صامويل، ١٩٢٠ ـ ١٩٢٥**، ترجمة عبد الفتاح الصبحي (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٣)، ص ٤٥.

الشكاوى الصهيونية من القصور البريطاني في تنفيذ المطالب الصهيونية، تواصل العمل المشترك لإرساء قواعد المشروع الصهيوني. وتلك هي المعادلة التي حكمت نزاعات القادة الصهاينة مع بعض المسؤولين البريطانيين طوال السنوات الثلاثين التي ختمت بصدور قرار التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧.

أولاً: وايزمان يتولى مسؤولية قيادية صهيونية بقرار بريطاني

في مطلع سنة ١٩١٨، وقبل أن تنتهي المعارك مع الجيش التركي في شمال فلسطين، بعث مارك سايكس بمذكرة من الخارجية البريطانية إلى المندوب السامي البريطاني في مصر ريجلند وينغيت يعلمه فيها أنه تم تشكيل «لجنة صهيونية» برئاسة وايزمان سوف تتوجه إلى فلسطين يصحبها الكابتن أورومسبي غور ـ وزير المستعمرات فيما بعد ـ كضابط اتصال، وذلك للعمل تحت إشراف الجنرال أللنبي كهيئة استشارية لاتخاذ الإجراءات التي يتطلبها تنفيذ وعد بلفور. ولقد فوجئت الإدارة العسكرية بقرار إرسال اللجنة الصهيونية، ورأت في ذلك ما يمس بأسس سياستها المعتمدة في الأرض المحتلة. إذ كان من رأي أللنبي أنه لا يمكن التعامل بالكامل مع ما تضمّنه وعد بلفور قبل التوصل إلى سلام مع تركيا. وقد بدا ملتزماً بأحكام القانون العسكري في الأراضي المحتلة التي تحتِّم العمل على التهدئة وحفظ الأمر الواقع ومعاملة جميع السكان تحت الاحتلال بتجرد تام. وعليه أصدر أللنبي تعليماته غداة الاحتلال بمنع نقل ملْكية الأراضي حتى يعاد إنشاء سجلات الأراضي[٢].

ويذكر الجنرال ستورز ـ حاكم القدس حينذاك ـ أن الجنرال كلايتون لم يصدق عينيه حين قرأ البرقية التي تلقّاها مكتب القاهرة بقرب وصول اللجنة، وأن العاملين في المكتب تساءلوا عمّا إذا كان في المستطاع تأجيل وصولها إلى أن يصبح في الإمكان تحديد وضع الإدارة العسكرية في فلسطين بشكل أوضح[٣]. غير أن وايزمان وأركان اللجنة لم يبالوا بمشاعر عناصر الإدارة العسكرية وإنما بادروا من لحظة وصولهم إلى إرساء قواعد ما صار يُعتبر «دولة داخل الدولة». واتخذت اللجنة من «مكتب فلسطين» في يافا مقراً أولياً لها، وهو المكتب الذي كانت المنظمة الصهيونية العالمية قد أنشأته سنة ١٩٠٨ للإشراف على النشاط

---

(٢) (F.O 391/5114 E/7095), W. H. Selby to W. Tyrell, 6 June 1920,
نقلاً عن: الهنيدي، المصدر نفسه، ص ٤٣.

(٣) Ronald Storrs, *Orientations* (London: Nicholson and Watson, 1943), p. 83,
نقلاً عن: الهنيدي، المصدر نفسه، ص ٣١٧، الهامش الرقم (١٧).

الاستعماري الاستيطاني الصهيوني في فلسطين. ولم تلبث اللجنة أن أقامت مركزها العام في القدس وأنشأت دوائر: الهجرة اليهودية، والتعليم، وتوفير أعمال الإغاثة، ومعالجة شؤون المؤن الغذائية، دون أن تجد أدنى ممانعة من الإدارة العسكرية التي كانت متحفظة على مقدمها المبكر.

ولأن أركان الإدارة العسكرية كانوا من أبرز القادة العسكريين الإنكليز الملتزمين بالاستراتيجية الاستعمارية للإمبراطورية العظمى، وجلّهم من شديدي الحماسة للمشروع الصهيوني باعتباره يقع في صلب استراتيجية التوسع الإمبراطوري بعد الحرب العالمية الأولى، فإنهم سرعان ما تجاوزوا تحفّظهم على مجيء اللجنة المبكر وبادروا إلى احتضانها والسعي إلى تسويقها لدى الأعيان العرب. ففي ٢٧ نيسان/أبريل ١٩١٨ أقام ستورز ـ بصفته حاكم القدس العسكري ـ حفل استقبال للجنة دعا إليه أعيان المدينة، وقدم لهم الزعيم الصهيوني ليخطب فيهم مستعرضاً الادعاءات الصهيونية، مؤكداً في بادىء الأمر أن اليهود لم يتخلوا قط عمّا يعتبرونه حقوقهم في فلسطين، وأنهم ليسوا قادمين وإنما «عائدين» إلى وطن آبائهم وأجدادهم، وأنهم ساميّون، وبينهم وبين العرب قرابة. ثم أفاض بالحديث عن المكاسب التي سيحظى بها عرب فلسطين في مجالات التعليم ورفع مستوى المعيشة بفضل الجهود الصهيونية. وبعد أن ترجم ستورز خطاب ضيفه إلى العربية ردّ عليه مفتي القدس بـ «لطف وكياسة»[٤].

وفي ٨ أيار/مايو ١٩١٨، وبناء على استدعاء الحاكم العسكري إلى يافا، التقى وايزمان بعدد من أعيان وتجار المدينة، حيث دعا إلى «إزالة سوء التفاهم بين الملّة اليهودية[٥] والطوائف الإسلامية والمسيحية»[٦]. ويلاحَظ أن وايزمان خاطب الأعيان العرب باعتباره إياهم ممثلي طوائف لا بصفتهم الوطنية. وقد ردّ عليه القاضي راغب أبو السعود الدجاني مؤكداً أن المسلمين والمسيحيين في يافا من أحسن الجماعات استعداداً لقبول الآخر، وأنهم سيعاملون مواطنيهم اليهود كمعاملتهم لأفراد مجتمعهم «ما دامت الأمّة الإسرائيلية قائمة بحقوق هاتين

(٤) Storrs, Ibid., p. 341,

نقلاً عن: الهنيدي، المصدر نفسه، ص ٤٦.

(٥) في العهد العثماني كانت كل طائفة دينية تعتبر «ملة» وبالتالي يُنظر إلى المجتمع العربي على أنه «تجمُّع مِلل» وليس أمة على قدر عالٍ من التجانس والاندماج.

(٦) أكرم زعيتر، **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩**، أعدتها للنشر بيان نويهض الحوت، سلسلة الوثائق الأساسية؛ ١٢ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩)، ص ٤، الوثيقة الرقم (٢).

الأمتين»[7]، مطبقة هذه الأقوال ـ يقصد أقوال وايزمان ـ بصالح الأعمال[8].

وفي الحالين فشل وايزمان في اكتساب ثقة الأعيان الذين خاطبهم، وعلى العكس من ذلك استفز شعورهم الوطني. والشيء الإيجابي الوحيد الذي تحقق في ذينك اللقاءين نجاح قاضي يافا في التعبير عن انعدام المشاعر العنصرية تجاه اليهود والانغلاق دونهم في الثقافة العربية الإسلامية، وأن لا تمييز مضاداً لليهود الفلسطينيين الذين ستُحترم حقوقهم كمواطنين في حال التزامهم بعدم المساس بالحقوق العربية. كما نجح في إيضاح أن الموقف من الحركة الصهيونية رهن بمواقفها العملية تجاه عرب فلسطين مسلمين ومسيحيين وليس في ضوء خطابها الإعلامي.

وبقدر ما شكّل اللقاءان استفزازاً لمشاعر الأعيان العرب وجمهورهم، فقد استفز المشاعر العنصرية لوايزمان وأركان لجنته، الذين كانوا حين قدموا على قناعة تامة بأن فلسطين، بمجرد صدور وعد بلفور واحتلال بريطانيا لها، غدت الوطن القومي لليهود فحسب، وأن مهمة اللجنة التصرف في جميع المسائل المرتبطة بالاستيطان الصهيوني، وأنها تقوم بمهمة سياسية واضحة غايتها تمهيد الأوضاع التي تتطلبها إقامة دولة يهودية في فلسطين[9]. وبدلاً من أن يحملهم الخطاب الإنساني والعقلاني الذي سمعوه في القدس ويافا على إعادة النظر في مواقفهم العنصرية ازدادوا إمعاناً في التنكر للمبادىء الإنسانية وحقوق الإنسان العربي، سواء في ممارساتهم العملية واتصالاتهم السرية والعلنية وما يصدر عنهم من تصريحات.

وألاحظ أن الجنرال ألنبي لم يكن صادق الالتزام بأحكام القانون العسكري، كما قيل عنه، وإنما خالفها منذ اللحظة الأولى لدخول قواته أرض فلسطين؛ إذ كانت جميع المنشورات والبيانات التي صدرت عنه باللغات العربية والإنكليزية والعبرية، وكان الموظفون والموظفات اليهود يشكلون نسبة عالية من جهازه الإداري، مؤكداً بذلك التزامه بوعد بلفور، وذلك في مخالفة صريحة لما يفرضه القانون العسكري من المحافظة على التهدئة والواقع الراهن والتعامل بتجرد مع السكان تحت الاحتلال. ولقد جاء احتضان الإدارة العسكرية للجنة الصهيونية، وخطاب وايزمان الاستعلائي في القدس ويافا ليذكيا السخط الذي استشعره المواطنون العرب تجاه وضوح انحياز «الحلفاء» الإنكليز إلى الصهاينة

(٧) في الأدبيات الأوروبية للقرن التاسع عشر استُخدم مصطلحا «شعب» و«أمّة» للدلالة على مصطلح «ملة» العثماني، وما قصَده القاضي الدجاني هو الطائفة اليهودية.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) الهنيدي، المصدر نفسه، ص ٤٦.

وتخلّيهم عن وعودهم للعرب أصحاب الدور المؤثر في الجبهة الشرقية.

ولكن وايزمان لم يكن راضياً عن سياسة أللنبي والإدارة العسكرية. وكي يفرض السياسة التي تخدم الطموحات الصهيونية بالشكل الذي تراه اللجنة، بعث في٣٠ أيار/مايو برسالة إلى بلفور يشرح فيها المشكلات التي واجهتها اللجنة الصهيونية. وبلغ في التصعيد المعتمد كسياسة صهيونية حد اتهام الإدارة العسكرية البريطانية بمعاداة اليهود، وأنه لا تعجبه بصورة خاصة الطريقة التي يسيّر بها البريطانيون شؤون البلد، زاعماً «أن دليلهم الوحيد في هذا الموقف الصعب هو المبدأ الديمقراطي، الذي يأخذ في الحسبان القوة العددية النسبية، والأرقام المؤلمة القاسية التي تعمل ضدنا . . . إذ أن هناك خمسة من العرب في مقابل يهودي واحد». ولكن وايزمان لم يكن يتوقع قيام حكومة عربية في فلسطين لأن إدارة الاحتلال، والحكومة البريطانية من ورائها، لم تكونا تؤمنان بحق شعب فلسطين في تقرير مصيره، ولا تعملان وفق المبادىء الديمقراطية كما يدّعي. وبعنصرية صارخة برّر مطالبه بقوله إن «الفلاح العربي متخلف عن زمنه أربعة قرون على الأقل، أما الأفندي فغير أمين، وجاهل، وغير وطني، مثلما هو ساقط الهمة»(١٠).

وفي رفض قاطع لإقامة نظام ديمقراطي في فلسطين، وتمكين شعبها العربي من المشاركة في تقرير مصيرها، تضمّنت رسالة وايزمان إلى بلفور تحذيراً من اعتماد نظام ديمقراطي «لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار تفوق اليهود على العرب، أعني الفارق النوعي الجوهري بين العرب واليهود». وتضمّنت رسالته المطالبة بإقامة جامعة عبرية، وتسليم اليهود حائط البراق («المبكى»)، ووضع أيديهم على أراضي الدولة والأراضي البور في فلسطين(١١).

كما حاول في رسالته تجاهل طبيعة الصراع الذي فرضه بلفور بوعده على فلسطين وشعبها والأمة العربية؛ إذ ادعى أن ليس هناك مشكلة عربية خاصة بفلسطين فيما لو أُقيم الوطن القومي اليهودي، معلّلاً ادعاءه بأن فلسطين ليست «مركز الجاذبية العربية» الذي هو مثلث: مكة وبغداد ودمشق. وبالتالي، حسب

---

(١٠) ورد في: **مذكرات فيرا وايزمان** - زوجة حاييم وايزمان، انظر: Vera Weizmann, ***The Impossible Takes Longer The Memoirs of Vera Weizmann, Wife of Israel's First President, as told to David Tutaev*** **(London: H Hamilton, 1967), p. 277,**

نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٣١٨، الهامش الرقم (٣١).

(١١) وايزمان إلى بلفور في ٣٠/ ٥/ ١٩١٨ (و.خ. ٣٧١ ـ ٣٣٩٥)، نقلاً عن: عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥)، ص ٩٦.

قناعته، ليست المشكلة في فلسطين سياسية وإنما هي اقتصادية فحسب، ولذلك فإن «العلاقات الوحيدة الضرورية مع عرب فلسطين هي علاقات اقتصادية»[١٢].

وألاحظ أن حاييم وايزمان، القائد الصهيوني التاريخي، لم يتحرر في رسالته إلى بلفور مما تأسس عليه الخطاب الصهيوني، على الرغم من أن الذي يخاطبه لم يكن يجهل حقائق الواقع في فلسطين، وطبيعة الصراع الذي فُرض عليها وعلى شعبها، وغايات السياسة التي تعتمدها الإدارة العسكرية. فالرسالة انطوت، إلى جانب العنصرية الصارخة في تناولها واقع الشعب العربي في فلسطين، على مجافاة للواقع، إذ في الوقت الذي كان فيه اليهود ـ مواطنون ومستوطنون ـ بالكاد يقاربون ١٠ بالمئة من سكان فلسطين، يضمّن وايزمان رسالته قوله إنه في مقابل كل خمسة عرب يوجد يهودي واحد، مضاعفاً نسبة اليهود بمعدل ١٠٠ بالمئة. وفضلاً عن ذلك لم يكن وايزمان يجهل أن الديمقراطية بضاعة أوروبية غير قابلة للتصدير إلى المستعمرات، فكيف الحال وفلسطين مستهدفة بمشروع استعماري استيطاني عنصري؟! ولكنه أراد أن يؤكد التزام الحركة الصهيونية برفض أي محاولة لإقامة نظام ديمقراطي، والتحوط لأي تسوية بريطانية قد تجري مستقبلاً، وذلك تحسباً من أن تعطّل الأكثرية العربية إقامة الوطن القومي اليهودي، وهو الموقف الذي التزم به كل القادة الصهاينة زمن الانتداب.

وسبق إيضاح أن وعد بلفور يتناقض مع حق الشعب العربي في فلسطين بتقرير مصيره، كما أنه يسقط حقوقه السياسية كافة. ولم يكن وايزمان يجهل أن الإدارة العسكرية لم تكن تخرج قيد أنملة عن الاستراتيجية البريطانية التي تقضي بإقامة المشروع الصهيوني، ومن المستحيل أن تسمح بما يعرقل أو يعطل إقامته. وهذا ما أقر به بلفور فيما بعد؛ ففي رسالة منه إلى رئيس الوزراء البريطاني، تعقيباً على العرائض العربية المطالبة بحق تقرير المصير، ورَد قوله: «إن نقطة الضعف في مركزنا بالطبع هي أننا، فيما يتعلق بفلسطين، نمتنع عمداً، ونحن على صواب في ذلك، عن قبول مبدأ تقرير المصير، ذلك لأنه إذا استشير السكان الحاليون فإنهم دون شك سيصوتون ضد اليهود. أما مبرّر سياستنا هذه فإننا نعتبر فلسطين قضية استثنائية بشكل مطلق، وأن مشكلة اليهود خارج فلسطين ذات أهمية عالمية»[١٣].

وفي رسالة بلفور إقرار صريح بتعمد الحكومة البريطانية عدم تمكين الشعب

---

(١٢) الهنيدي، المصدر نفسه، ص ٤٧ ـ ٤٨.

(١٣) الكيالي، المصدر نفسه، ص ١٠٨، مستشهداً بـ: وثيقة الخارجية البريطانية (و. خ. ٣٧١ ـ ٤١٧٩) بتاريخ ١٩/٣/١٩١٩.

العربي في فلسطين من ممارسة حقه في تقرير المصير، وأن قضية فلسطين استثنائية بشكل مطلق في نظرهما. إلا أنه غير صادق البتّة في اعتباره ذلك بسبب «المشكلة اليهودية» القائمة في أوروبا. فهو كان يعلم علم اليقين أن المصالح الاستراتيجية الاستعمارية للإمبراطورية البريطانية هي التي اقتضت استغلال «المشكلة اليهودية» الأوروبية المنشأ في توفير المادة البشرية التي كان يحتاجها الاستعمار البريطاني لإقامة الحاجز البشري الغريب الفاصل بين عرب آسيا وعرب أفريقيا. وفضلاً عن ذلك لم يتحرر بلفور في رسالته من الالتزام باللاموضوعية التي انطوى عليها وعده بتنكره للهوية الوطنية والانتماء القومي للشعب العربي في فلسطين، إذ استعاض عن ذكر الشعب العربي بقوله «السكان الحاليين».

ولم يحل انشغال وايزمان بالجدل مع أركان الإدارة العسكرية حول تنفيذ وعد بلفور بالسرعة التي كان يريدها، ولا متابعته اليقظة لتطور الحِراك الوطني العربي الفلسطيني، دون تطويره عمل «اللجنة الصهيونية»، مستهلاً ذلك بعقد مؤتمر للمستوطنين في يافا في ١٨/١٢/١٩١٨، حيث جرى تشكيل «جمعية تأسيسية» تولت صياغة مطالب التجمع الاستيطاني («الييشوف») التي حملها وايزمان إلى مؤتمر السلم في باريس. وكان من بين تلك المطالب:

أ ـ الاعتراف بفلسطين وطناً قومياً يهودياً.

ب ـ منح الشعب اليهودي بأسره صوتاً حاسماً وفعالاً في تقرير شؤون البلد.

ج ـ الإصرار على وصاية بريطانيا وحمايتها.

د ـ ضرورة إنشاء جمعية للاستعمار اليهودي باعتراف عصبة الأمم، وتتمتع بسلطات واسعة في حقل تنظيم الهجرة إلى فلسطين.

هـ ـ الاستيلاء على أملاك الدولة وأراضيها بحجة تطويرها واستصلاحها.

و ـ الحصول على امتيازات حكومية لمد الخطوط الحديدية وتوسيع الموانىء وتنفيذ مشاريع الري في البلاد.

ز ـ أن يُعهد إلى جمعية الاستعمار إدارة المصرف الزراعي للحكومة العثمانية.

ح ـ أن تُمنح الجمعية بالذات حقوقاً استثنائية لاستغلال الموارد الطبيعية واستخراجها من باطن الارض[١٤].

---

(١٤) الياس شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ط ٣ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٣)، ص ٣٦٩ ـ ٣٧٠.

كما سعى وايزمان إلى توسيع عضوية اللجنة بحيث ضمّت ممثلي أغلب المنظمات الصهيونية في دول الحلفاء ليبلغ عدد الأعضاء ١٢٠ عضواً في ربيع ١٩٢٠. وتم تشكيل جهازها الإداري من الرئيس، ونائب الرئيس، وثلاثة أعضاء، وأمين السر، وأمين الصندوق، ومحاسب. ومنذ سنة ١٩٢٠ عملت وكأنها «حكومة ظل» للإدارة العسكرية، فضلاً عن صلتها القوية بالدوائر السياسية المختلفة في لندن. كما تم إنشاء دوائر جديدة بحيث بلغت الدوائر التابعة لها ثلاث عشرة وهي: السياسية، والشؤون القانونية، والإغاثة، والزراعة والاستعمار، والإحصاء، والنشر والإعلان، والتجارة والصناعة، والتعليم، والمالية والقروض، والدائرة العمالية. وصار لها مفوضون في كل من: يافا، وحيفا، والخليل، وصفد، وطبرية، والقاهرة، والإسكندرية، وبورسعيد. وأنشأت محاكم مدنية(١٥).

وفي امتداد نشاط «اللجنة الصهيونية» بقيادة وايزمان إلى مصر منذ عشرينيات القرن الماضي مؤشر على أهمية الدور الذي لعبته الجالية اليهودية في مصر آنذاك في دعم المشروع الصهيوني. وسبقت الإشارة إلى تدخل زعيم الطائفة اليهودية في مصر قطاوي باشا عند الجنرال ماكسويل لأجل السماح للقوة الصهيونية التي دُربت في مصر بأن ترافق قوات أللنبي عند دخولها فلسطين.

ومارست اللجنة ضغوطاً على الإدارة العسكرية من أجل زيادة الوجود اليهودي في الأجهزة الإدارية التي أقامتها سلطة الاحتلال، ومساواة اللغة العبرية بالعربية، وتعيين لجنة الأراضي للتثبّت من الموارد الفلسطينية، وبحيث يعيَّن خبراء هذه اللجنة من قِبل «اللجنة الصهيونية». كما طالبت بحق اختيار المرشحين للعمل في الشرطة وزيادة رواتبهم. وبدأت في تدريب قوة عسكرية صهيونية خاصة، وطالبت أيضاً باعتماد العَلَم الصهيوني علَماً لفلسطين، وتغيير اسمها ليصبح «أرض إسرائيل»، وإلزام «الإدارة العسكرية» بالتشاور مع اللجنة الصهيونية في كلّ الشؤون السياسية والإدارية التي تتخذها.

وكان الفرع الأمريكي للمنظمة الصهيونية بزعامة برانديز هو الأشد تطرفاً، إذ طالب بتحويل فلسطين إلى «وطن قومي يهودي» بأسرع ما يمكن. وبتولّي أوسكتين ـ الصهيوني المتشدّد ـ رئاسة اللجنة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٩ اشتد التوتر مع

---

(١٥) محمد عبد الرؤوف سليم، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨** (بيروت. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص ١٨ ـ ٢٤.

الإدارة العسكرية[(١٦)]، كما تضاعف تأثيرها في تحفيز الحراك الوطني العربي.

وفضلاً عن النقلة النوعية التي أحدثها وعد بلفور في مكانة ودور الحركة الصهيونية، وما عناه اعتراف دول الحلفاء بالوعد من تبنّيها للمشروع الصهيوني، وجدت اللجنة في دعم وتأييد الحكومة البريطانية والدوائر السياسية في لندن ما شجعها على تحدي واستفزاز أركان الإدارة العسكرية، الأمر الذي تسبب في توالي تغيير رؤسائها بالاستبعاد أو الاستقالة؛ إذ في نيسان/أبريل ١٩١٨ حل الجنرال موني محل الجنرال كلايتون، وفي آب/أغسطس ١٩١٩ تولى رئاستها الجنرال واطسون، ليخلفه الجنرال بولز في كانون الأول/ديسمبر ١٩١٩، ولتُستبدل بإدارة مدنية يرأسها الصهيوني هربرت صموئيل في تموز/يوليو ١٩٢٠[(١٧)].

ثانياً: تبلور أولى المنظمات السياسية العربية تحت الاحتلال البريطاني

تمثّلت استجابة نُخب عرب فلسطين يومذاك للتحدي الذي مثّلته اتفاقية سايكس ـ بيكو ووعد بلفور بتعدد محاولات تنظيم فعاليتها في معارضة الاستيطان الصهيوني، الذي بات مدعوماً بقوة الاحتلال البريطاني؛ إذ في النصف الثاني لسنة ١٩١٨ شهدت كل من القدس ويافا وعدد من المدن الفلسطينية تشكيل الجمعيات «الإسلامية ـ المسيحية»، لتكون الأداة السياسية للشعب العربي في مواجهة تحدي الاستعمار والصهيونية[(١٨)]. وكانت عضوية الجمعيات مفتوحة لكلّ مواطن عربي، غير أن أعيان المدن ومثقفيها ووجهاء الريف كانوا هم القوة المحرّكة لها. فقد كان لكل جمعية لجنة إدارية مشكّلة من هؤلاء. وكانت الجمعيات تموّل من التبرعات الشخصية للقادرين مالياً، وقد بلغت خمس عشرة جمعية في كل مدن فلسطين، فيما كانت جمعيتا يافا والقدس الأبرز نشاطاً.

والجمعيات، وإن حملت كلّ منها اسم «الجمعية الإسلامية ـ المسيحية»، وشارك في عضويتها ممثلون للطوائف، وكان شعارها الهلال وفي وسطه صليب،

---

(١٦) الهنيدي، **التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي: فترة هربرت صامويل، ١٩٢٠ ـ ١٩٢٥**، ص ٤٩، وشوفاني، المصدر نفسه، ص ٣٧١.

(١٧) شوفاني، المصدر نفسه، ص ٣٧١.

(١٨) حول الجمعيات الإسلامية المسيحية، انظر: بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، سلسلة الدراسات؛ ٥٧ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٣)، ص ٨٠ ـ ٨٤.

كانت وطنية متحررة من كلّ بُعد طائفي. فهي لم تشكّل على أساس تمثيل نسبي طائفي، ولا عُنيت بأي موضوع طائفي، وقد أريد منها الرد على محاولة سلطة الاحتلال البريطاني شق الصف العربي إلى مسلم ومسيحي، ودحض الادعاء بأن مقاومة الاحتلال لأسباب دينية إسلامية. ثم إنها في نظرتها إلى اليهود لم تنطلق من نظرة دينية وإنما من موقف وطني، إذ ميزت بين اليهود الموجودين أصلاً في فلسطين ومن جاءت بهم الهجرات الصهيونية بأن اعتبرت الأوّلين بعضاً من النسيج الاجتماعي العربي، واعترفت لهم بكامل حقوق المواطَنة. بينما ربطت الموقف من الصهاينة بموقف هؤلاء من حقوق المواطنين العرب مسلمين ومسيحيين. وفي هذا مؤشر على أن الاستجابة العربية الفلسطينية، ومنذ بدايتها الأولى، كانت وطنية متحررة من المشاعر العنصرية، ولم تر في الصراع مع الصهاينة نزاعاً دينياً، أو عبّرت عن عداء لليهودية كدين.

وتدّعي المصادر الصهيونية أن ضباطاً إنكليزاً كارهين لليهود هم الذي شجعوا قيام جمعية يافا، وهو ادعاء مردود عليه، ذلك لأن التحدي الاستعماري ـ الصهيوني محفز في حد ذاته للاستجابة العربية. وسبقت الإشارة إلى أن البيان الأول للجنرال أللنبي، وجميع بياناته، صدرت باللغة العبرية إلى جانب اللغتين الإنكليزية والعربية. كما طُبعت الإيصالات الرسمية والبلدية باللغات الثلاث منذ أيام الاحتلال الأولى. وكان عدد من الموظفين والكتبة والمترجمين اليهود يعملون في مكاتب جيش الاحتلال، مما أشعر المواطنين العرب بقوة وشدة حرص بريطانيا على فرض أمر واقع صهيوني في فلسطين وأولوية المشروع الصهيوني في استراتيجيتها للمنطقة من ناحية، ومدى استهانتها بردّة الفعل العربية من ناحية ثانية.

وليس هناك ما يشير إلى أن جمعية يافا، أو أي جمعية سواها، تلقّت دعماً إنكليزياً، فضلاً عن أن سلطة الاحتلال لم تكن تملك حق منع تأسيس الجمعيات ما دام تأسيسها قد استند إلى قانون الجمعيات العثماني الذي كان ما يزال معمولاً به. يضاف إلى ذلك أن الإدارة العسكرية وجدت في تلك الجمعيات مؤسسات تتكلم باسم المواطنين العرب. وليس أدل على استقلال قرار إقامة جمعية يافا ـ وبقية الجمعيات ـ عن التوجيه البريطاني من منع سلطة الاحتلال بعض نشاطات الجمعيات، وبخاصة محاولاتها المتوالية إرسال وفود إلى الخارج تنطق بلسان الشعب العربي في فلسطين.

كما شهدت القدس سنة ١٩١٨ تشكيل مؤسستين شبابيتين: «النادي العربي» و«المنتدى الأدبي»، قام عليهما شباب يعلنون إيمانهم بالوحدة العربية والتزامهم

بمقاومة الصهيونية. ومع أن المؤسستين لم تتمايزا كيفياً من حيث انتماء أعضائهما الطبقي وبنيتهم الفكرية، ولا في النشاط المعتمد، وعملتا كرديف شبابي للجمعيات الإسلامية ـ المسيحية، فإنهما لعبتا دورين جذريين في تبلور كلٍّ من الحركة الوطنية والمعارضة. فقد كان محمد أمين الحسيني ـ المفتي فيما بعد ـ أبرز مؤسسي «النادي العربي»، وكانت صحيفة **سورية الجنوبية**، ذات النهج الوطني لصاحبها عارف العارف، الناطقة بلسانه، وبرعاية إدارة «النادي» تشكل «مؤتمر الشباب العربي الفلسطيني» الذي اتخذ من النشاط الثقافي والرياضي ستاراً لحراكه السياسي. وامتدت فروع «النادي» إلى معظم المدن الفلسطينية وضمت نُخبة من الشباب الذين غدوا من رجالات الحركة الوطنية بزعامة المفتي. أما «المنتدى» فقد كان أبرز مؤسسيه فخري النشاشيبي وحسن صدقي الدجاني، كما ضم كثيرين ممن صاروا فيما بعد أهم شخصيات المعارضة الملتفة حول راغب النشاشيبي[(١٩)].

وفي سنة ١٩١٨ تأسست في القدس جمعية سرية باسم «جمعية الإخاء والعفاف» من عدد محدود جداً من الشباب المتعلم، الذين تعاهدوا على اغتيال المتعاونين مع الصهاينة، ومن يبيعون الأرض لليهود. غير أن الجمعية لم تمارس عملياً ما تعاهد عليه أعضاؤها، ذلك لأن سلطة الاحتلال كشفتهم في وقت مبكر، وقام حاكم القدس ستورز، الشديد الحماسة للصهيونية، بتشريدهم، لكنهم نجحوا في إتلاف أوراقهم قبل إلقاء القبض عليهم[(٢٠)].

ويلاحَظ أن الاستجابة العربية لم تجاوز كونها ردّات فعل تجاه التحدي الاستعماري ـ الصهيوني، ولم تكن أفعالاً صادرة عن رؤية استراتيجية للصراع. وكان ذلك نتاجاً للواقع الاجتماعي ـ الثقافي للنُخبة القائدة والمشاركة في ذلك الحِراك، والتي كانت تراهن على إمكانية التعاون مع إنكلترا والمشاركة في الحكم. ولتحقيق ذلك اعتمدت سياسة المفاوضات والمساومة، ولم تعتمد خيار المقاومة، وبخاصة المسلحة، كما فعل الشباب ذوو الأصول الاجتماعية الشعبية.

ومما ضاعف تخلّف الاستجابة العربية للتحدي الاستعماري الصهيوني تدني مستوى العلم والمعرفة، خاصة في ما يتعلق بمجريات الأمور في بلدان آسيا وأفريقيا وما كانت تعانيه تحت نير الاستعمار البريطاني. كما كان لتراكم ظلامات العهد العثماني تأثيره الفعال، إذ كان هناك من يرى في الاحتلال البريطاني تحريراً

(١٩) المصدر نفسه، ص ٨٦ ـ ٨٨.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٨٠ ـ ٨١.

من استبداد التسلط التركي. وعلى ذلك أعطت أدبيات المرحلة الأولوية القصوى والاهتمام الأعظم للبُعد الصهيوني في الصراع، وغاب أو كاد التنبه إلى خطورة الدور الاستعماري البريطاني. ولم يبرز الشعور بالخطر الصهيوني بشكل واضح إلا بعد أن أقام الصهاينة مهرجانات واسعة بمناسبة الذكرى الأولى لصدور وعد بلفور في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨. وكانت «الجمعية الإسلامية ـ المسيحية» في يافا صاحبة المبادرة الأولى بهذا الخصوص؛ إذ أرسل رئيسها، القاضي أبو السعود الدجاني، إلى الجنرال أللنبي ـ بواسطة حاكم يافا العسكري ـ مذكرة احتجاج على التغلغل الصهيوني، وعلى ما كان قد اشتمل عليه خطاب وايزمان في ٨/ ٥/ ١٩١٨، تضمّنت التذكير بوعود بريطانيا بتحرير الشعوب الضعيفة وإعطائها الحكم الذاتي. وأكدت المذكرة، بعد أن فنّدت ادعاءات وايزمان، رفض الوطن القومي اليهودي، أو القبول بسيطرة الصهاينة على فلسطين، لأنها وطن الشعب العربي، فضلاً عن رفض السلوكيات الاستفزازية التي عُرف بها المستوطنون الصهاينة في العهد العثماني. كما تضمّنت المذكرة استنكاراً لمقالة روزفلت في صحيفة **التايمز** اللندنية التي ورَد فيها قوله: «إن فلسطين يجب أن تكون مملكة يهودية»، منبِّهة إلى تناقض ذلك مع مبادىء الرئيس ويلسون حول حق الشعوب في تقرير مصيرها. وختمت المذكرة بتأكيد أن فلسطين عربية ولغتها عربية، وسؤال بريطانيا الإنصاف وعدم إلقاء شعب فلسطين بين مخالب اليهود[٢١].

ولم يقتصر التطلع العربي الفلسطيني إلى عمق قومي على الدعوة إلى الوحدة العربية واعتبار فلسطين جزءاً لا يتجزأ من سورية، وإنما اعتمد في سبيل تأكيد ذلك المطلب الإعلان في النصف الثاني من أيار/مايو ١٩١٨ عن تبنّي «العَلَم العربي» عَلَماً لفلسطين، ونشيد «الثورة العربية» نشيداً وطنياً، فضلاً عن المشاركة الفاعلة في الجمعيات العربية التي تتخذ من دمشق مركزاً لها. وفي الأسبوع الأول من حزيران/ يونيو ١٩١٨ ذكرت صحيفة **أنباء فلسطين** أنه تشكّلت في يافا عدة جمعيات هي: «دار العلوم الإسلامية»، و«جمعية الشبيبة اليافية»، و«جمعية التعاون المسيحي»، و«الجمعية الأهلية». وفي شباط/ فبراير ١٩١٩ نشرت الصحيفة ذاتها نبأ تأسيس أول منظمة كشفية عربية، وأول ناد نسائي عربي[٢٢].

وفي ٢/ ١١/ ١٩١٨ وجّهت «الجمعية الإسلامية ـ المسيحية» في يافا مذكرة إلى الجنرال كلايتون احتجاجاً على ما ورد في برقية الجنرال أللنبي رداً على تهنئة اليهود له

(٢١) رعيتر، **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩**، ص ١ ـ ٢، الوثيقة الرقم (١).

(٢٢) الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص ٩٧.

بفتح بلاد الشام، حيث قال: «إن الله قد سخّرني لفتح بلادكم»، وكذلك على رفع الصهاينة رايتهم في ربوع فلسطين. ولقد تضمّنت المذكرة الرفض القاطع بأن تكون فلسطين وطناً قومياً أو سياسياً لليهود وحدهم، وإيضاح أن اليهود لا يشكّلون سوى نسبة ضئيلة للغاية بين سكان فلسطين ولا يمتلكون شيئاً يُذكر من أراضيها»[٢٣]. ويلاحَظ أن مذكرة «الجمعية الإسلامية ـ المسيحية» في يافا أدانت السياسة الصهيونية لبريطانيا، إلا أنها اتخذت موقفاً ودياً من الحكومة البريطانية، بحيث ميّزت بين الحركة الصهيونية والاستعمار البريطاني، الأمر الذي يشير إلى عجزها عن إدراك موقع المشروع الصهيوني في الاستراتيجية البريطانية للتعاطي مع المشرق العربي.

ثالثاً: المواقف البريطانية والصهيونية من بدايات الحراك الوطني العربي

لم يفُت ضباط الاستخبارات البريطانية إدراك تسارع نمو الحِراك الوطني العربي الفلسطيني، كما لم يتهاونوا بالتحذير من عواقبه. فالعقيد ديدس ـ التابع للبعثة العسكرية المصرية ـ كتب منبّهاً إلى أن شعور العداء بين العرب واليهود ازداد حدة بسبب الإعلان عن وعد بلفور، وحذّر من أن الاحتكاك بينهم ليس بعيداً[٢٤]، فيما سارع الجنرال كلايتون ـ التابع للمكتب العربي (البريطاني) في القاهرة ـ إلى تحذير لندن من عواقب تصريح بلفورعلى العلاقات الإنكليزية ـ العربية في فلسطين، إذ كتب يقول: «إن السياسة المعلنة في البند الرابع (من بيان وزير الخارجية بلفور) ستلقى معارضة شديدة من قِبل المسلمين والمسيحيين العرب، الذين أبدوا بالفعل فقدان الثقة بالمدى الذي تستعد حكومة صاحب الجلالة الذهاب إليه نتيجة لوعد بلفور للصهيونيين»[٢٥].

ولقد أدى قلق الإدارة العسكرية البريطانية في مصر وفلسطين على مركزها العسكري في أن يتمايز موقفها من موقف وزارة الخارجية البريطانية، التي بدت قريبة الاستجابة لمطالبة القادة الصهاينة بتحويل فلسطين إلى دولة يهودية بأسرع ما يمكن، وذلك على شكل كومنولث يهودي تحت الوصاية البريطانية[٢٦]، في حين

(٢٣) زعيتر، المصدر نفسه، ص ٥، الوثيقة الرقم (٤).

(٢٤) ديدس إلى القيادة العامة ـ ق.ع. البعثة المصرية العسكرية ـ ب. م.ع. بتاريخ ١٩/ ١٢/ ١٩١٧ (و.خ. ١٤١ ـ ٨٠٣)، نقلاً عن: الكيالي، المصدر نفسه، ص ٨٨ ـ ١٢٧.

(٢٥) كلايتون إلى ورارة الخارجية بتاريخ ٣٠/ ١٢/ ١٩١٧ (و.خ. ١٤١ ـ ٨٠٣)، نقلاً عن: المصدر نفسه.

(٢٦) الكيالي، المصدر نفسه، ص ٩٠.

كانت القيادة العسكرية العليا ترى ضرورة الاحتفاظ بالسيطرة البريطانية على فلسطين لأهميتها الاستراتيجية في الدفاع عن قناة السويس. ففي مذكرة حول مستقبل فلسطين يقول ل.س. أمري ـ من وزارة الحربية وقد أصبح فيما بعد وزيراً للمستعمرات ـ : «إن فلسطين ومصر تسيران معاً من الوجهة الاستراتيجية. ففلسطين ليست حاجزاً ضرورياً أمام قناة السويس وحسب، بل إن أي دفاع عن قضية فلسطين تكون قاعدته الرئيسية من الناحية الأخـــرى في القنطرة. وفلسطين، جغرافياً وعملياً، تقع في قلب الإمبراطورية البريطانية»[٢٧]. فيما أعد أركان الحرب في وزارة الحربية البريطانية مذكرة حول الموضوع جاء فيها: «إن إقامة دولة يهودية حاجزة في فلسطين، على الرغم من أنها ستكون دولة ضعيفة بذاتها، هي من الناحية الاستراتيجية شيء مرغوب فيه بالنسبة لبريطانيا العظمى»[٢٨].

وبهذا يؤكد العسكريون الإنكليز أن المصالح الاستراتيجية البريطانية إنما هي الدافع الحقيقي وراء حماسة بريطانيا لإقامة «الوطن القومي» اليهودي في فلسطين، وليست الضغوط اليهودية التي لا تجاوز كونها بعض ما كانت تتطلبه عملية الإخراج أمام الرأي العام العالمي، وبالذات الأوروبي والنُخب والجماهير العربية. ولأن تمرير المشروع الصهيوني مصلحة استراتيجية بريطانية، نشط كلايتون في محاولة إقناع النُخب العربية الفلسطينية باتخاذ مواقف أكثر ليناً تجاه الحركة الصهيونية. غير أنه لم يحقق النجاح الذي كان يتوقعه، كما يستدل على ذلك من تقاريره الصادرة عن القدس، والتي تشير إلى فشل محاولات التخفيف من شكوك عرب فلسطين وقلقهم تجاه النشاط الصهيوني، وعدم ثقتهم بالسياسة الصهيونية لبريطانيا. فهو يكتب قائلاً: «إن المثقفين المسلمين ما يزالون قلقين مما يرون فيه الأفضلية في معاملة اليهود»[٢٩].

ولمواجهة حالة القلق المتنامية لدى ضباط الاستخبارات الإنكليز من بداية حِراك وطني عربي ملتزم، أوفد كلايتون كلاًّ من فوزي البكري، ورفيق العظم، وأحد أفراد عائلة النشاشيبي، وواحد من آل عبد الهادي، ممن كانوا يعملون مع

---

(٢٧) «مستقبل فلسطين»، ١٨/ ١٠/ ١٩١٨ (و. ح. ٣٧١ ـ ٣٣٨٤)، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٩٩.

(٢٨) الأركان العامة، وزارة الحربية، «الأهمية الاستراتيجية لسوريا بالنسبة للإمبراطورية البريطانية ٩/ ١٢/ ١٩١٨،» (و. خ. ٣٧١ ـ ٤١٧٨)، نقلاً عن: المصدر نفسه.

(٢٩) كلايتون إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٣٠/ ١٢/ ١٩١٧ (و. خ. ١٤١ ـ ٨٠٣)، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٨٨ ـ ١٢٧.

«المكتب العربي»[٣٠] في القاهرة، كي يتصلوا بأصدقائهم في فلسطين، بقصد تهدئة مخاوفهم وتطمينهم. وبرغم المكانة العائلية لأولئك العملاء، فإنهم لم ينجحوا فيما كان مطلوباً منهم أداؤه، بدليل ما كتبه وايزمان حول وصوله الأول إلى فلسطين: «إن المحرضين العرب لم يتلكأوا في الإعلان أن البريطانيين قد استدعوا اليهود ليتسلموا زمام البلاد»[٣١].

ولقد استفز النجاح الذي حققه الشباب القومي والوطني ضباط الاستخبارات الإنكليز والقادة الصهاينة، الذين توالت تقاريرهم المحذِّرة من النشاط العربي، والمغالية في التهويل بقدراته وإمكانياته واتساع نشاطه وامتداد علاقاته التنظيمية. ولقد التقى الطرفان على التحريض ضد الحِراك السياسي - الاجتماعي العربي، برغم طابعه السلمي الغالب والواضح، وذلك في محاولة لضربه وهو في مهده، وللحيلولة دون تطوره وتأصيل ممارسة عربية ديمقراطية. واستناداً إلى تقارير دائرة استخبارات صهيونية ناشئة، رفع وايزمان تقريراً إلى سايكس، الذي أحاله بدوره إلى الخارجية البريطانية ورَد فيه قوله:

«كانوا يوفَدون أحياناً إلى القرى لإثارة الفلاحين ضد اليهود. وتحاول هذه الجمعيات كذلك تنظيم الإرهابيين والمؤسسات السرية لكي تقوم فيما بعد بحرب عصابات ضد اليهود. إنهم يحاولون بصورة عامة خلق روح معادية هنا ضدنا. وقد انخرط الكثيرون منهم في صفوف رجال البوليس حتى يسهل عليهم تنفيذ مهامهم. كما أن كثيرين منهم شباب متعلم جداً درسوا في أوروبا وبعضهم يعرف القضية اليهودية معرفة تامة»[٣٢]. ويبدو أن ما كان يخشاه وايزمان، أن تعرف النُخب العربية القضية اليهودية معرفة تامة، الأمر الذي سيمكّنها من صياغة استراتيجية إدارة الصراع مع الصهاينة. وأرفق وايزمان بتقريره مذكرة تضمّنت توصيفاً للقوى العربية، جاء فيها قوله: «إن الجانب الأكبر من المفكرين والمحرضين من الشباب موالون للفكرة العربية، ويرون ضم فلسطين ضماً تاماً إلى الشريف (حسين). . . أما الطبقات المعتدلة والوجهاء المتقدمون في السن فيؤثرون الحصول على حكم ذاتي محلي. فهم أشد ميلاً إلى الواقعية منه إلى المثالية. ومع أنهم

---

(٣٠) كلايتون إلى سايكس بتاريخ ٣١/ ٣/ ١٩١٨ (و. خ. ٣٧١ - ٣٣٨٣).

(٣١) Chaim Weizmann, *Trial and Error, the Autobiography of Chaim Weizmann* (New York: Harper, [1949]), p 272

(٣٢) تقرير وايزمان في ٨ شباط/ فبراير ١٩١٩، كما ورد في: الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ - ١٩٤٨**، ص ٩٠.

معادون لليهود إلا أنهم لن يقفوا موقفاً معارضاً للتفاهم معهم. أما الشباب فإنهم يحاربون هؤلاء الوجهاء بشدة»(٣٣).

ويبدو من مذكرة وايزمان أن الأعيان والمتنفذين قد تبنّوا شعاراً قطْرياً هو «فلسطين للفلسطينيين». فهو يذكر أن المعتدلين وكبار السن من مسلمين ومسيحيين، المنتمين إلى الأسر الغنية وذات النفوذ، ولا سيما في القدس، قد نظموا صفوفهم داخل «الجمعية الإسلامية ـ المسيحية»، التي دعت إلى «ضرورة إرسال وفود إلى أوروبا تطالب بأن تكون فلسطين للفلسطينيين. وقالت إن من المستحيل أن يقبل المسيحيون وكذلك اليهود حكم الشريف على فلسطين كما يطالب بذلك الشباب»(٣٤).

وفي تقرير استخباري للضابط البريطاني كامب ذكر بين المنظمات المتهمة بالتحضير لأعمال ارهابية كلاً من النادي العربي، والمنتدى الأدبي، ومنتدى آل الدجاني، وجمعية الإخاء والعفاف، وجمعية الفدائية(٣٥)، وذلك على الرغم من الطابع السلمي للثلاث الأولى، ومحدودية أعضاء الجمعيتين الأخيرتين، وعدم امتلاك أي من المنظمات الخمس القدرات البشرية، والإمكانيات المادية، أو الخبرة القتالية، للمساهمة في حرب عصابات، ناهيك عن قيادتها وتفجيرها. ولكنها المغالاة التي استهدفت إثارة مناخ يبرّر إرهاب سلطة الاحتلال للقوى العربية الوطنية الذي باشرته منذ أيامها الأولى.

وحين لم تحقق مساعي الالتفاف على الحِراك الوطني العربي الفلسطيني غايتها، وفشلت محاولات الصهاينة والعملاء المحليين، اعتمدت بريطانيا توظيف علاقاتها العربية الرسمية للضغط على نخب فلسطين. وبتوجيه من الجنرال كلايتون، اقترح وايزمان على الخارجية البريطانية إقامة علاقة بين الحركة الصهيونية والوطن القومي الجاري إنشاؤه، وبين الحكم الهاشمي في الحجاز. وأعرب أنه سيتوجه إلى لقاء الأمير فيصل بن الحسين ليعرض عليه مساعدة اليهود في «بناء مملكة عربية قوية ومزدهرة»، وتقديم العون «على شكل مال وطاقة تنظيمية»، وطمأنته بأن «الدولة اليهودية التي ستكون جارة للحجاز لن تشكّل خطراً على جيرانها، وإنما يمكن أن

---

(٣٣) تقرير من وايزمان بتاريخ ٨/ ٢/ ١٩١٩ (و. ح. ٣٧١ ـ ٤١٧٠)، نقلاً عن: الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص ١٠٧.

(٣٤) المصدر نفسه.

(٣٥) تقرير كامب إلى رئيس القسم السياسي بتاريخ ١٢/ ٩/ ١٩١٩ (و.خ. ٣٧١ ـ ٤١٨٢)، نقلاً عن: الحوت، المصدر نفسه، ص ٩٠.

تكون الوسيط الطبيعي بين بريطانيا العظمى والحجاز». ولتحقيق ذلك التقى وايزمان والأمير في الرابع من حزيران/ يونيو ١٩١٨ في بلدة «وحيدة». ويشير تقرير العقيد جويس إلى أن اللقاء كان ودياً، ولكن فيصل لم يلزم نفسه بشيء؛ إذ لم ير الظروف ملائمة للإعلان عن التعاون المقترح. وارتأى تأجيل إثارة المسألة إلى أن «تصبح الشؤون العربية فيما بعد أكثر استقراراً وانتظاماً فيصبح بالإمكان إثارتها»[٣٦]، وهو الموقف الذي لم يحتفظ به فيصل طويلاً، كما سيأتي بيانه.

ولقد أيد ناحوم سوكولوف ـ الزعيم الصهيوني ـ مسعى وايزمان في إقامة علاقة مع القيادات العربية خارج فلسطين. ففي اجتماع برئاسته للجنة السياسية الصهيونية في لندن بتاريخ ١٦/٨/١٩١٨ قال «إن الصهيونيين يتطلعون إلى إعادة توازن القوى من خلال توثيق تحالفهم مع الممثّلين الحقيقيين للعرب خارج فلسطين، وذلك حتى يؤثّروا في العرب داخل فلسطين»[٣٧]. وهو النهج الذي واصل التحالف الاستعماري ـ الصهيوني اللجوء إليه كلما شعر بالحاجة الملحة إلى حرف الحِراك الوطني الفلسطيني عن مساره، أو شعر بالقلق من احتمال استجابة القيادة الفلسطينية لنبض الشارع العربي.

رابعاً: المؤتمر الوطني العربي الفلسطيني الأول

التحدي الذي جسّده احتفال الصهاينة بالذكرى الأولى لوعد بلفور، وعقدهم مؤتمر المستوطنين في يافا، وتزايد النشاط الصهيوني في مجالي الهجرة والاستيطان، ولّد استجابة وطنية عربية باتفاق بعض نشطاء الجمعيات الإسلامية ـ المسيحية على وضع أسس تشكيل جمعية في القدس، باسم «الجمعية الإسلامية المسيحية الفلسطينية». وقد اتصل المؤسسون بسائر المدن لكي تمثّل كلّ منها بعضوين، وبحيث تكون قراراتها سارية المفعول في كلّ نواحي فلسطين. وفي كانون الثاني/ يناير ١٩١٩ وضِع في القدس القانون الأساسي لهذه الجمعية، التي حددت غايتها بـ «المحافظة على حقوق أبناء الوطن المادية والأدبية، وترقية شؤون الوطن الزراعية والصناعية والتجارية، وإحياء العلم وتهذيب الناشئة الوطنية»[٣٨].

---

(٣٦) ب. س. جويس، «مقابلة بين د. وايزمان والأمير فيصل بتاريخ ٥/٦/١٩١٨ (و.خ. ٨٨٣ ـ ١٤)، نقلاً عن: الكيالي، المصدر نفسه، ص ٩٦ ـ ٩٧ و١٢٨.

(٣٧) (و. خ. ٣٧١ ـ ٢٢٨٩)، رقم ٢ بتاريخ ٢٧/٨/١٩١٨، نقلاً عن: الكيالي، المصدر نفسه، ص ٩٧ و١٢٩.

(٣٨) الحوت، المصدر نفسه، ص ٨٠ ـ ٨١.

وبهذا تكون النُخبة الفلسطينية قد خطت باتجاه تجاوز البُعد المحلي «المديني» إلى البُعد الوطني، فضلاً عن تجاوزها بالأصل البُعد الطائفي والنظرة العنصرية.

وبذلك تشكّـــل «المؤتمـــر العربي الفلسطيني الأول»، الذي عُقد في القدس بين ٢٧/١ ـ ٤/٢/١٩١٩ بحضور ٢٧ مندوباً. وبموجب تقرير بريطاني، كان بين المندوبين ١١ موالين لبريطانيا و٢ موالين لفرنسا و١٢ من أنصار الوحدة العربية[٣٩]. والملاحَظ أن العوامل الاقتصادية ـ الاجتماعية كانت هي المحدد الأول لولاءات الأعضاء رغم إجماعهم على رفض المشروع الصهيوني، نظراً إلى الطابع الوطني والقومي للصراع الذي فجّره الوجود الصهيوني على التراب العربي في فلسطين. ويمكن القول إن الملاّك والوجهاء من الأعضاء كانوا، بفعل حرصهم على مصالحهم ومراكزهم، على غير استعداد لمعاداة التحالف الاستعماري الإنكليزي ـ الفرنسي، بينما كان المثقفون من شباب الطبقة الوسطى أكثر تجاوباً مع الطموحات الشعبية واستعداداً لتحمّل تبعات الصدام مع بريطانيا، القوة الأعظم يومذاك.

وأرسل المؤتمرفي بدء أعماله برقية إلى مؤتمر السلم في باريس تضمّنت ما نصه:

«إن جميع سكان فلسطين المؤلفة من مناطق القدس ونابلس وعكا العربية، من مسلمين ومسيحيين، اجتمعوا واختاروا مندوبيهم، الذين حضروا وعقدوا اجتماعاً في القدس، لبحث شكل الحكومة الملائمة لبلادهم، وإنهم قرروا بادىء ذي بدء أن يرفعوا إلى مؤتمركم العالي احتجاجهم الشديد، بسبب ما سمعوه من أن الصهيونيين نالوا وعداً بجعل بلدنا وطناً قومياً لهم، وأنهم ينوون الهجرة إلى هذا البلد واستعماره». «وعليه فإننا نحن المسلمين والمسيحيين، المجتمعين بصفة مندوبين لأمة عربية حية من الأمم الضعيفة التي حررها الحلفاء، جئنا بهذا رافضين رفضاً باتّاً كلّ قرار يُتخذ بهذا الصدد قبل أخذ رأينا». و«إننا لنرفع إلى المؤتمر بياناً مفصلاً للحيف الذي سيلحق بمصالح سكان هذا البلد، من مسلمين ومسيحيين، وهم يشكّلون الأكثرية المطلقة، من جراء هجرة الصهيونيين إليه واستعمارهم إياه وجعله وطناً قومياً لهم». «فنرجو من مؤتمركم العالي عدم اتخاذ أي قرار يتعلق بهذا البلد إلا بعد الوقـــوف على رغباتنا وأمانينا التي سنعرضها»[٤٠].

---

(٣٩) ج. ن. كامب، «المؤتمر الفلسطيني،» بتاريخ ١٥/٢/١٩١٩ (و. خ. ٣٧١ ـ ٤١٥٣)، نقلاً عن: الكيالي، المصدر نفسه، ص ١٠٤.

(٤٠) **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩**، جمع وتصنيف عبد الوهاب الكيالي، سلسلة الوثائق العامة؛ ١ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨)، ص ٣ ـ ٤.

وشدّد المؤتمر في قراراته على الوحدة العربية، واعتبار فلسطين جزءاً لا يتجزأ من سورية، التي ترتبط معها بروابط قومية ودينية ولغوية واقتصادية. كما أكد حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير، وأن تكون سورية ـ ومن جملتها فلسطين ـ مستقلة ومتحررة من جميع أنواع النفوذ والحماية الأجنبيتين. مع الاستعداد لطلب العون من بريطانيا، إذا دعت الحاجة لتطوير البلاد، ذلك شريطة ألاّ ينتقص الأمر من استقلالها أو يؤثر في الوحدة العربية بأي شكل من الأشكال[٤١]. كما أولى المؤتمر قضية الأرض اهتماماً خاصاً، ففي مذكرة رُفعت إلى سلطة الاحتلال البريطاني، طالب بعدم إخراج الأراضي الأميرية والمدورة من أيدي زارعيها، وبمنع بيع وشراء الأراضي حتى ينهي مؤتمر السلم في باريس أعماله. كما أرسل المؤتمر برقيات إلى الصحف الأمريكية والأوروبية بتكذيب ادعاءات الصهاينة باتفاقهم مع العرب، وتأكيد عزم الشعب العربي الفلسطيني على الدفاع بكل إمكانياته ضد اكتساح وطنه بمهاجرة عامة. وفي العلاقة مع بريطانيا، أكد المؤتمر رفض كلّ علاقة تتجاوز التعاون الذي لا يمس حرية الإرادة الوطنية[٤٢].

وصدرت عن المؤتمر مذكرتان، أُرسلت نسخة من أولاهما إلى ممثلي دول الحلفاء في القدس، تتضمن دحضاً تاريخياً ودينياً لمزاعم اليهود في القدس، ورفضاً تاماً لوعد بلفور، ورفض الهجرة اليهودية، وبيان أن اليهود ذوي الوجود التاريخي والطبيعي في فلسطين جزء من المجتمع العربي، لهم ما لأبنائه وعليهم ما عليهم. كما أوضحت المذكرة الاولى أن أملاك اليهود في فلسطين لا تجاوز ٢,٥ بالمئة من الأملاك الخاصة والعامة. أما المذكرة الثانية فقد أُرسلت إلى مؤتمر السلم في باريس، مؤكدة المطالب العربية بالاستقلال والوحدة العربية، ورفض أي معاهدة بحق البلاد تُبرم دون إرادة شعبها[٤٣]، مما يعني ضمناً رفض المؤتمر لكلّ من وعد بلفور واتفاق سايكس ـ بيكو.

ولقد خيّب المؤتمر توقعات ضباط الاستخبارات الإنكليز، إذ كانوا يتوقعون أن تكون كلمة الفصل فيه للعناصر الموالية لبريطانيا، الذين انتُخب أحدهم ـ عارف باشا الدجاني ـ رئيساً للمؤتمر، وكانت نسبتهم راجحة في عضويته. إلا أن الشباب من أعضاء منظمة «العربية الفتاة» وحزب «اللامركزية» وأصحاب التوجه

---

(٤١) الكيالي، المصدر نفسه، ص ١٠٤ ـ ١٠٧.

(٤٢) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، وكزافييه بارون، **الفلسطينيون... شعباً**، ترجمة عبد الله إسكندر (بيروت: دار الكاتب العربي، ١٩٧٨)، ص ٤٤.

(٤٣) الحوت، المصدر نفسه، ص ٨٢.

الوطني نجحوا في إصدار قرارات تتوافق والتطلعات الشعبية وتؤكد الوحدة الوطنية. كما أنهم أسقطوا الشعار الإقليمي المضلِّل «فلسطين للفلسطينيين»، الذي حاول الإنكليز والصهاينة ترويجه لعزل الشعب العربي في فلسطين عن عمقه القومي. وشكّل المؤتمر وفدين لإرسال أولهما إلى باريس كي يحضر مؤتمر السلم ويعرض وجهة نظر الشعب العربي في فلسطين فيما يتعلق بمصيره، وإرسال ثانيهما إلى دمشق للاتصال بالحركة الوطنية فيها، والعمل مع «الحكومة العربية» لتنفيذ قرارات المؤتمر. وقد حالت سلطة الاحتلال البريطاني دون سفر الوفدين، فضلاً عن أنها منعت طبـــع قرارات المؤتمر وتوزيعها على الشعب[٤٤].

ولتأكيد الانتماء القومي العربي، ورفْض مخطط التجزئة الاستعماري، شارك ١٥ عضواً من أصل ٦٩ في المؤتمر السوري العام، الذي عُقد في دمشق في ٣/ ٧/ ١٩١٩. وتبنّت الحركة الوطنية الفلسطينية كامل مقرراته، وبخاصة الدعوة إلى الاستقلال والوحدة، وقررت الالتزام بالتنسيق مع قيادة الحركة القومية في دمشق، واعتماد تسمية فلسطين «سورية الجنوبية». وفي ٢٧/ ٢/ ١٩٢٠ عُقد المؤتمر الوطني الفلسطيني الثاني في دمشق تأكيداً للانتماء القومي ووحدة النضال العربي، وأعاد تأكيد المطالب الوطنية بالاستقلال والوحدة السورية ورفْض وعد بلفور والوطن القومي اليهودي. غير أن انهيار الحكومة العربية في دمشق إثر معركة ميسلون في ٢٤/ ٧/ ١٩٢٠ فرض على الحِراك الوطني الفلسطيني أن يأخذ طابعاً قطْرياً كما حدث في سورية ولبنان والعراق[٤٥].

وفي بروز الحِراك الوطني منذ أيام الاحتلال البريطاني الأولى، وتواصله في أثناء انعقاد مؤتمر السلم في باريس، وعدم الركون إلى انتظار نتائجه، ما يدل على حيوية سياسية. كما أن في رفض البُعد القطْري، والإصرار على تأكيد الارتباط والتفاعل مع العمق القومي، مؤشراً مبكراً على إدراك واع لخطورة التحدي المصيري الذي يواجه الشعب العربي في فلسطين. ويُذكر لأعضاء «العربية الفتاة» وحزب «اللامركزية» دورهم في التصدي للمحاولات البريطانية التي لقيت استجابة لدى كثير من الأعيان والوجهاء، الحريصين على التبعية لكل سلطة، بصرف النظر عن هويتها، تأميناً لامتيازاتهم الاقتصادية ومراكزهم الاجتماعية. ولأن المؤتمر افتقد

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٩٥ ـ ١٠٠، وناجي علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ٤٢ ـ ٤٥.

(٤٥) شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ص ٣٧٨ ـ ٣٨٠.

الحد اللازم من التوافق بين أعضائه، فإنه لم ينجح في انتخاب لجنة تنفيذية.

خامساً: تفسير بريطاني ملتبس لوعد بلفور

كان العقيد ريتشارد مينرتزهاغن كبير الضباط السياسيين في الحملة البريطانية (المصرية). وكان معروفاً بحماسته الشديدة للصهيونية، وبأنه صاحب رؤية شمولية للواقع وقدرة على طرح رؤاه على كبار المسؤولين. وإزاء ما استشعره من تسارع نمو الحِراك الوطني العربي كتب إلى وزير الخارجية اللورد كيرزون مبدياً قلقه من تصاعد المعارضة العربية في فلسطين وسورية ضد الحركة والنشاط الصهيونيين. ونبّه إلى أن مما ضاعف حدة المعارضة العربية مواقف الصهيونيين المحليين ـ يقصد اللجنة الصهيونية ـ الذين اتهمهم بنفاد الصبر وأن مطالبهم اتسمت أحياناً بانعدام العقلانية(٤٦).

وفي إيضاح لما يدّعيه أكد أن إعلان حقيقة السياسة البريطانية تجاه المشروع الصهيوني ليس من صواب الرأي، ذلك لأن أهل فلسطين ليسوا في رأيه في حالة ملائمة لأن يقال لهم بأن تمكين الصهيونية في فلسطين هو السياسة التي اعتمدتها حكومات بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، إذ إنهم لا يدركون هذه الحقيقة. وعليه اقترح مسودة وثيقة لتكون أساس إعلان تصدره الحكومة البريطانية «يشرح بأكثر الأساليب اعتدالاً ما تعنيه الصهيونية». إلا أن وزير الخارجية رأى في الوثيقة المقترحة ما يلزم الحكومة البريطانية بأكثر مما هو مطلوب لدعم التطلعات الصهيونية، حيث لم يكن اللورد كيرزون يعتقد أن التزام الحكومة البريطانية بموجب وعد بلفور يعني ضمناً أن فلسطين ستصبح دولة يهودية(٤٧).

ولكن اللورد كيرزون أيد فكرة التمويه من حيث المبدأ، ولتحقيق ذلك بعث إلى اللورد أللنبي بمسودة تصريح تضمّن التأكيد بأن تأييد وعد بلفور ليس معناه أن الحلفاء يعتزمون اتخاذ أي تغيير في حقوق الطوائف وسيادتها على أماكنها المقدسة، أو إغراق فلسطين بالمهاجرين اليهود. وأنه ليست هناك نية السماح بسلب أو طرد أصحاب البلد الحاليين في فلسطين، أو منح بعض الأفراد امتيازات، أو أن تقوم الأقلية بحكم الأغلبية. واتّهم اللورد كيرزون الذين يخشون هذه النتيجة

---

(٤٦) «Colonel Richard Meinertzhagen Egyptian Expeditionary Force Cairo to Secretary of State,» 26 September 1919, (Co 733/10),

نقلاً عن: الهنيدي، **التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي: فترة هربرت صامويل، ١٩٢٠ ـ ١٩٢٥**، ص ٣١٦، الهامش الرقم (١٠).

(٤٧) الهيدي، المصدر نفسه، ص ٤٣ ـ ٤٤.

بإغفال حقيقة أن إدارة فلسطين ستكون تحت سيطرة قوة عظمى أو مجموعة من القوى في ظل الانتداب. وأضاف مؤكداً: «كما يدرك الصهيونيون أنفسهم لا بد من أن يكون تأسيس وطن قومي لليهود عملية متدرجة بالضرورة، وليس من المتوقع أن تؤدي الهجرة اليهودية إلا إلى تحسين الوضع العام من خلال ازدهار البلد، والذي يمكن توقّعه من دخول رؤوس الأموال والمهارة الفنية»(٤٨).

وعلى الرغم من مساعي مينرتزهاغن رفضت الإدارة العسكرية مسودة وزير الخارجيـة. وكان من رأي الجنرال بولز أن نشرها لا يفيد وأنه، بالأحرى، سيخلق العداء(٤٩). وهناك أكثر من ملاحظة على ما اقترحه كلّ من كبير الضباط السياسيين العقيد مينرتزهاغن ووزير الخارجية اللورد كيرزون، يمكن إجمالها في:

أ ـ بينما انتقد مينرتزهاغن إعلان حقيقة سياسة الحلفاء بشأن المشروع الصهيوني، واقترح إعلاناً «يشرح بأكثر الأساليب اعتدالاً ما تعنيه الصهيونية»، قدم مسودة إعلان رأى فيها وزير الخارجية البريطانية ما يلزِم حكومته بأكثر مما يتطلبه دعم التطلعات الصهيونية، وإنْ لم تنشر صيغة المسودة المقترحة، فإن رفض اللورد كيرزون لها يقطع بأنها صيغت بالأسلوب الصهيوني المراوغ بحيث تضمّنت زيادة الالتزامات البريطانية تجاه الحركة الصهيونية، في الوقت الذي أُريد به تقديمها بأكثر الأساليب اعتدالاً.

ب ـ حقاً إن مسودة تصريح اللورد كيرزون خرجت على منطق وعد بلفور، إذ اعتبرت العرب «أصحاب البلد الأصليين»، ولم تستخدم مصطلح «الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين». وقد يكون ذلك سبب رفض الإدارة العسكرية لمسودة وزير الخارجية، وتحسّب رئيسها الجنرال بولز من أن نشرها سيخلق العداء، قاصداً لدى الصهاينة ومناصريهم في الدوائر السياسية والعسكرية البريطانية، وإن لم يصرح بذلك.

ج ـ فيما عدا ذلك، لم يخرج التصريح المقترح من اللورد كيرزون على مضمون وعد بلفور قيد أنملة؛ إذ تجاهل الهوية الوطنية والانتماء القومي للشعب العربي في فلسطين، مكتفياً بالقول «أصحاب البلاد الأصليين»، فضلاً عن أنه جاء

---

(٤٨) McTague, *British Policy in Palestine, 1917-1922*, pp 83-84.
نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٣١٦، الهامش الرقم (١٥).

(٤٩) McTague, Ibid., pp. 89-92,
نقلاً عن: الهنيدي، المصدر نفسه، ص ٣١٦، الهامش الرقم (١١).

يردّد المزاعم الصهيونية التي مجّ الجمهور العربي سماعها منذ لقاء أعيان القدس ويافا بوايزمان وتوالي المزاعم حول دور رؤوس الأموال والمهارات الفنية اليهودية التي ستصب في صالح ازدهار البلاد، وليست مخصصة لإحداث تنمية ذات بعد عنصري، إذ هي خاصة بالتجمع الاستيطاني الصهيوني وقاصرة عليه، بل وعلى حساب اقتصاديات المجتمع العربي.

د ـ ما قدمه كل من العقيد مينرتزهاغن واللورد كيرزون في سعيهما لتسويق وعد بلفور في الشارع السياسي الفلسطيني الخاص والعربي العام، كان مثالاً لما تكرر بشأن معظم ـ إن لم يكن جميع ـ الطروحات والمبادرات الاستعمارية التي توالى عرضها في العقود التالية، مما يبرِّر القول بأنهما حاولا تسويق الوعد بكلام معسول مسموم.

سادساً: انتفاضة ١٩٢٠ واختراق الإجماع العربي

بغية أن يضع رئيس الإدارة العسكرية البريطانية الجنرال بولز الشعب العربي أمام الأمر الواقع، استدعى في يوم ٢٠ شباط/فبراير ١٩٢٠ أعيان القدس ورؤساء الطوائف فيها إلى بيته، حيث تلا عليهم التصريح التالي: «قرر مجلس الحلفاء انتداب دولة لفلسطين، وأن يدمج وعد بلفور بإقامة وطن قومي لليهود في معاهدة الصلح مع تركيا. وقد عُرض هذا الانتداب على بريطانيا فقبلته، وهي تحكم البلاد لخير سكانها، وأنتم عليكم وعد بلفور. وأقول لكم إن إدماجه في صك الانتداب يعني عدم التعرض للعادات الدينية والأماكن المقدسة، وعدم تقييد شيء من الحرية الدينية بشرط المحافظة على النظام والأمن العام. ويسمح للمهاجرين بدخول البلاد على قدر حاجتها في النمو والارتقاء. وتسيطر حكومة بريطانيا على المهاجرة، ولا يخرج أصحاب الأملاك الحاليون عن أملاكهم، ولا تُنتزع منهم، ولا تُمنح امتيازات اقتصادية لأفراد أو جماعات إذا كان في منحها ضرر لغيرهم. فالحكم سيكون للحكومة البريطانية، ولا يُسمح بحال من الأحوال لأقلية بأن تسيطر على الأكثرية من السكان. ومتى حان الوقت لإنشاء شكل من أشكال الحكم النيابي تُعقد في هذه الحالة الآمال العظيمة على زيادة النمو لجميع سكان البلاد. وقد صدر هذا القرار بعد طول انتظار، فيجب إنهاء الخلافات السياسية والاضطرابات، وعلى جميع الفلسطينيين الحقيقيين أن يتباروا في خدمة فلسطين وخير الأجيال القادمة»[٥٠].

---

(٥٠) عيسى السفري، **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية: سجل عام لقضية فلسطين في عشرين سنة**، ٢ ج (يافا: مطبعة مكتبة فلسطين الجديدة، ١٩٣٧)، ج ١، ص ٢٩ ـ ٣٠.

ويلاحَظ أن التصريح لم يخاطب الحضور بصفتهم مواطنين وأصحاب الأرض الشرعيين. ولم يأت إلى ذكر حقوقهم السياسية أو المدنية، ولا إلى حقهم في تقرير المصير، وربط المحافظة على حريتهم الدينية بالمحافظة على «النظام والأمن العام»، كما تضمّن محاولة تطمين كبار الملاّك وأعيان المدن على مصالحهم، محاولاً تحييدهم وعزلهم عن الحِراك الوطني. وفي ٢٧/ ٢/ ١٩٢٠ نشر بلوز بلاغاً رسمياً أعلن فيه عزم حكومته على تنفيذ وعد بلفور(٥١). ولم يمض أسبوع على نشر التصريح في صحيفتي **مرآة الشرق** و**سورية الجنوبية** حتى تفجّرت التظاهرات في القدس وحيفا ويافا وبيت لحم وبيت جالا. وقد ضمّت إلى جانب النشطاء السياسيين كبار رجال الهيئة الدينية الإسلامية يتقدمهم المفتي في كل مدينة، ورؤساء جميع الطوائف المسيحية بلا استثناء.

وفي القدس سار المتظاهرون إلى قنصليات أمريكا وإيطاليا وإسبانيا وفرنسا، ودار الحاكم العسكري العام الجنرال بولز، وقدموا الاحتجاجات. وفي حيفا وقّع آلاف المتظاهرين عريضة ضد جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود وسلمها أعيان المدينة والرؤساء الروحانيون فيها إلى الحاكم العسكري العقيد ستانتون(٥٢). ويلاحظ أنه لم يجر التعرض للتظاهرات بحيث انتهت بسلام، وكأن السلطة العسكرية أرادت بذلك أن ينفّس المواطنون العرب عن غضبهم، متصورة أن يكون ذلك نهاية المطاف.

وقد جرت العادة الاحتفال بموسم النبي موسى بموكب ديني جماهيري ينطلق من المسجد الأقصى في القدس إلى مقام النبي موسى بين القدس وأريحا(٥٣). غير أن حالة السخط السائدة في البلاد، والشعور العام بالثقة بعد إعلان فيصل ملكاً على سورية وتشكيل الحكومة العربية فيها، انعكسا على موسم النبي موسى في الرابع من نيسان/ أبريل ١٩٢٠؛ إذ تحول إلى تظاهره وطنية كبرى، ارتفعت فيها الهتافات مطالبة بالتحرر والوحدة العربية، وبحياة الملك

---

(٥١) بارون، **الفلسطينيون. . . شعباً**، ص ٤٤.

(٥٢) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ١١٩ ـ ١٢٠.

(٥٣) تعود جذور المواسم الدينية التاريخية إلى عهد الظاهر بيبرس، إذ بعد أن تحررت معظم الأراضي المقدسة في عهد صلاح الدين الأيوبي، سُمح للإفرنج والأوروبيين بزيارة الأماكن المقدسة. وكانوا يفدون بأعداد ضخمة في أعياد الفصح والميلاد. وخشي المسلمون أن يستغل الإفرنج التسامح الإسلامي فيعاودوا الاستيلاء على البلاد بحروب صليبية جديدة. ولمواجهة احتمال ذلك تقرر إقامة مواسم دينية مماثلة في مواقيت الأعياد المسيحية. وكان أكبر تلك المواسم «موسم النبي موسى» على مقربة من القدس، والذي يتوافق مع عيد الفصح. وقد تواصل الاحتفال به حتى نهاية العهد العثماني.

فيصل، وضد الاحتلال ووعد بلفور. وكان الجنرال أللنبي قد عيّن موسى كاظم الحسيني رئيساً لبلدية القدس في سنة ١٩١٧. وعندما احتشدت الجموع أمام الشرفة التي كان يقف عليها مع أعيان المدينة والمفتي ورؤساء الطوائف المسيحية المشاركة في تحية الموكب، خاطبها باعتباره زعيمها الوطني. وتوالى على مخاطبة الجماهير المحتشدة الخطباء الذين كان أمين الحسيني ـ المفتي فيما بعد ـ آخرهم، وأكثرهم إثارة لحماسة الجماهير حين رفع صورة الملك فيصل وهتف «أيها العرب هذا مِلككم»(٥٤).

وتزامن ذلك مع احتفال اليهود بعيد الفصح، وبينما كان الموكب العربي يجتاز باب الخليل (باب يافا) من سور القدس ـ تحرش به بعض عناصر الهاغاناه بقيادة جابوتنسكي، الذي كان يسعى إلى افتعال صدامات مع العرب لحفز المستوطنين الممتنعين عن الانضمام إلى منظمة الهاغاناه الناشئة على الانضمام إليها. وسرعان ما تفجّرت صدامات دامية بين العرب وكلٍ من الصهاينة والقوات البريطانية، سقط فيها ٩ قتلى بينهم ٥ يهود و٢٣ بجروح خطرة بينهم ١٨ يهودياً و٢٢٠ جروحهم بسيطة، بينهم ١٩٣ يهودياً، عدا الفلاحين الذين أصيبوا بجروح طفيفة وفرّوا إلى قراهم(٥٥).

واتُّهم كلٌّ من أمين الحسيني وعارف العارف بتدبير الاضطرابات، فحوكما غيابياً وحُكم عليهما بالسجن عشر سنوات مع الشغل، وحُكم على جابوتنسكي بالسجن خمس عشرة سنة، ثم صدر العفو عنه بعد ثلاثة شهور. كما اتُّهم رئيس البلدية موسى كاظم الحسيني بأنه وراء الأحداث. ولم يكن الاتهام عفوياً ولا جاء اعتباطاً وإنما تأسس على موقف بريطاني وصهيوني منه. إذ لم يكن موسى الحسيني مجرد رئيس بلدية تقليدي وإنما كان زعيماً مقدسياً وصاحب موقف وطني معلن؛ إذ كان يمانع باستخدام العبرية في بيانات وإيصالات بلدية القدس، كما كان قد جرى في بلديات أخرى(٥٦). وكان وايزمان دائم الإلحاح على أللنبي لإقالة الحسيني من رئاسة بلدية القدس، وقد جاءت المناسبة لتنفيذ الطلب الصهيوني المرحب به من قِبل أركان الإدارة العسكرية. ولإخراج العملية بالأسلوب الملائم

---

(٥٤) المصدر نفسه، ص ١٢٠ ـ ١٢١.

(٥٥) الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص ١٢٣، وسليم، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨**، ص ٤٩٥.

(٥٦) الهنيدي، **التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي: فترة هربرت صامويل، ١٩٢٠ ـ ١٩٢٥**، ص ٣١٩.

خيّره ستورز بين رئاسة البلدية أو النشاط السياسي. وقام ستورز للبحث عمن يُحتمل أن يحل محل زعيم وطني حتى انتهى إلى استدعاء راغب النشاشيبي وعرض عليه تولّي منصب رئيس البلدية، فسارع النشاشيبي إلى القبول، فما كان من ستورز إلا أن استدعى موسى كاظم الحسيني وأخبره بأن الوقت حان لإجراء تغيير، فأجابه بكل ثقة: «إن سعادتك حر في هذا العمل، ولكني أنصحك بالانتظار لأن معلوماتي أكيدة بأنه ليس من عربي يجرؤ على احتلال مكاني». وعندها ناوله ستورز الكتاب الذي يحمل توقيع راغب النشاشيبي بالموافقة[٥٧]. وبذلك نجح العقيد ستورز في اختراق الإجماع العربي، ذلك الاختراق الذي أسس لشق الحراك السياسي الفلسطيني بين قوى وطنية وأخرى معارضة مرتبطة بالإنكليز، محدثاً انقساماً تواصل طوال سنوات الانتداب وكان له أوخم العواقب على الحركة الوطنية، إذ كان في مقدمة العوامل التي حالت دون توظيف القدرات البشرية والإمكانيات المادية المتاحة التوظيف الأفضل لمواجهة تحدي الاستعمار والصهيونية.

وبعد انسحاب القوات البريطانية من سورية، وقبل انتشار القوات الفرنسية في سائر أرجائها، تعرضت مستعمرات الطرف الشمالي من سهل الحولة (إصبع الجليل)، أي المطلة، وكفار غلعادي، وتل ـ حاي، وحمارة لهجمات عربية متوالية، نجحت في احتلالها وقتل عدد من مستوطنيها، بمن فيهم جوزيف ترمبلدور قائد دفاعاتها، وأخلاها مستوطنوها ليعود إليها المزارعون العرب الذين سبق أن طُردوا منها. «ولفترة وجيزة جرت تصفية الاستيطان الصهيوني في شمالي سهل الحولة، لأنه وقع خارج منطقة الحماية البريطانية الفعلية»، التي شكّلت الحاضنة لمشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني.

سابعاً: تقرير اللجنة العسكرية برئاسة الميجر جنرال بالين

كانت الانتفاضة الفرصة التي اغتنمها القادة الصهاينة لتصفية حساباتهم مع الإدارة العسكرية. فوايزمان ذهب لمقابلة أللنبي وهو «في حالة من الهياج العصبي وهو يذرف الدموع» متهماً الإدارة بمعاداة الصهيونيين، وواصفاً الأحداث بأنها «مجزرة منظمة»، فيما عقد بن غوريون اجتماعاً للجنة المؤقتة للتجمع الاستيطاني (اليشوف) حيث لم يلق المسؤولية على «المحرّضين» ـ العرب ـ وإنما على بولز

---

(٥٧) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ١٢٢، والكيالي، المصدر نفسه، ص ١٢٥.

وأللنبي. ومن بيروت كتب دافيد يلين ـ رئيس اللجنة الصهيونية ـ في ١٢/ ٤/ ١٩٢٠ إلى رئيس الوزراة البريطانية، نيابة عن وايزمان، يقول: «إن مذابح منظمة وحشية ضد اليهود، ومجازر، وأعمال سلب. . . لم تحدث منذ الحروب الصليبية». وطالب بأن يكون ٥٠ بالمئة من قوة الدرك من اليهود، وبطرد رئيس بلدية القدس، ومعاقبة زعماء الفتنة العرب، وإغلاق «النادي العربي» ومراكز الدعاية(٥٨).

وبالمقابل قدم الميجر جنرال بولز ـ الرئيس الأخير للإدارة العسكرية ـ في ٢١/ ٤/ ١٩٢٠ إلى القيادة العامة للقوات البريطانية في القاهرة تقريراً تضمّن تأييد إلغاء اللجنة الصهيونية، وتسريح الكتيبة اليهودية ـ التي كانت قد جاءت مع حملة أللنبي سنة ١٩١٧ ـ وأوضح أن العدالة في نظر اليهود تعني المعاملة العادلة تجاههم دون الآخرين. وذكر بولز في تقريره أن سلطته شخصياً وسلطة كلّ دائرة في إدارته تتعرض للاعتداء من قِبل اللجنة الصهيونية، وأن هذا الواقع لا يمكن أن يستمر، لأنه يمثّل خطراً بالغاً على الأمن العام. ويذكر الجنرال بولز في تقريره أن الصهيونيين «عاقدو العزم على إلزام الإدارة العسكرية المؤقتة بسياسة متحيزة قبل صدور صك الانتداب»، ويضيف «من المستحيل إرضاء هؤلاء المنحازين الذين لا يطالبون رسمياً بأكثر من وطن قومي إلا أنهم في الحقيقة لن يقنعوا بأقل من دولة يهودية». وفي إيضاح تعقيدات الموقف الذي كانت تواجهه الإدارة العسكرية، يمضي تقرير بولز قائلاً: «لا فائدة من أن نقول للمسلمين والمسيحيين من السكان إن إعلاننا المتعلق بالإبقاء على (الوضع الذي كان قائماً) عند دخولنا القدس قد تمّت مراعاته. إن الحقائق تشهد بغير ذلك، فإدخال اللغة العبرية كلغة رسمية، وإنشاء نظام قضائي يهودي، والبنية الكاملة لحكومة اللجنة الصهيونية التي يعرفونها حق المعرفة، والمزايا الخاصة فيما يتعلق بسفروحركة أعضاء اللجنـــة الصهيونية، أقنع العناصرغير اليهودية بتحيزنا اقتناعاً كاملاً وراسخاً»(٥٩).

وحول التناقض القائم بين طرفي التحالف الاستعماري ـ الصهيوني كتب دون سكوت ـ من الخارجية البريطانية ـ في ٢٧ أيار/مايو ١٩٢٠ يقول: «إن وصف الأوضاع يعطي المرء انطباعاً بأن اللجنة الصهيونية التي بدأت العمل بأفضل الدوافع قد تجاوزت في حجمها كلّ الحدود، وراح أعضاؤها يحيطون

---

(٥٨) الهنيدي، المصدر نفسه، ص ٥٠.

(٥٩) (F.O. 371/5119, E/5237), 23 May 1920,

نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٣١٩، الهوامش الأرقام ٤٥ ـ ٤٩.

أهدافهم بالإفراط بالحماسة. وإنني أوافق تماماً على أنه من المستحيل أن تعمل إدارتان، إحداهما رسمية والأخرى صهيونية، جنباً إلى جنب. وعندما يتم إنشاء إدارة مدنية فإنني أود أن تختفي اللجنة الصهيونية ويحل محلها مجلس لا يعمل بصورة مستقلة وإنما على اتصال وثيق بالإدارة»[٦٠].

وكانت لجنة تحقيق عسكرية قد تشكّلت برئاسة الميجر جنرال بالين وعضوية كلٍّ من العميد وايلد بلد، والعقيد إدواردز، وكُلفت بتقصي أسباب اضطرابات الرابع من نيسان/أبريل. وقد توالت اجتماعاتها خمسين يوماً، واستجوبت نحو ١٥٢ شخصاً، يتكلمون ثماني لغات، وأنهت تقريرها في أول تموز/يوليو. وصادف ذلك اليوم الأول لتوليّ هربرت صموئيل رئاسة «الإدارة المدنية»، التي خلفت «الإدارة العسكرية». ولأن اللجنة حمّلت الصهاينة مسؤولية تلك الاضطرابات لم يُنشر تقريرها في حينه. وكان أللنبي قد أوصى بنشره حين توالت اتهامات الصهاينة للإدارة العسكرية، ولكن استعيض عن ذلك بتقديم خلاصة شفوية عنه إلى زعيم صهيوني مسؤول. ولم يُفرَج عن التقرير إلا سنة ١٩٤٦، عندما قُدم إلى لجنة التحقيق الأنغلو ـ أمريكية يومذاك[٦١]. ويمكن إيجاز أهم ما تضمّنه التقرير في النقاط التالية:

أ ـ يسجل التقرير شعور العرب بالخيبة، إذ جُند شبابهم في جيش الشريف حسين لتحرير وطنهم من الأتراك. وكان أمين الحسيني ـ المفتي فيما بعد ـ الضابط في جيش الشريف مساعداً للضابط البريطاني برنتون المسؤول عن تجنيد عرب فلسطين. وكانت الدعاية البريطانية والمنشورات التي تلقيها الطائرات تشيع الآمال بالتمتع بالأمن والازدهار تحت حكم بريطانيا. وكان الحسيني يومها شديد الحماسة لإنكلترا، وهو اليوم مطارَد من «العدالة» البريطانية لمشاركته في أعمال «العنف».

ب ـ يوضح التقرير أن وعد بلفور خلّف عند العرب شعوراً بالمرارة يستحيل التقليل من آثاره. وولّدت لديهم هجرة يهود أوروبا الشرقية قلقاً متزايداً بسبب أفكارهم وسلوكياتهم، فضلاً عن الخوف على المستقبل من الهجرة الكثيفة المتوقعة. ولقد تعمّق الاعتقاد لديهم بأنه لا يمكن فسح المجال لليهود في بلدهم إلا من خلال إخضاعهم أو طردهم. و«لايمكن القول بأن خوفاً كهذا كان يخلو من

---

(٦٠) الهنيدي، المصدر نفسه، ص ٥١.

(٦١) شفيق الرشيدات، **فلسطين: تاريخاً.. وعبرة.. ومصيراً**، سلسلة التراث القومي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ٨٤.

العقلانية تماماً. فمن المؤكد أن ثمة دليلاً يُظهرأن توجه المالك المحلي الصغير يتجه نحو الانحدار إلى وضع العامل الأجير حين يصطدم بالمشروع الاستعماري اليهودي والاتحادات (الصهيونية)».

ج ـ يبينّ التقرير أن اللجنة اليهودية حققت نمواً وغدت جهازاً «يحمل شبهاً واضحاً بإدارة مستقلة قادرة على السيطرة على الإدارة». وكانت كلّ دائرة رسمية لها «نسخة مطابقة» صهيونية. وكان الجهاز الإداري يعمل بلا كلل، فيما كانت دائرة الاستخبارات الصهيونية «ذات كفاءة بالغة» ولديها إمكانية الوصول إلى الوثائق الرسمية السرية. و«ليس هناك من وثيقة للإدارة تظل سرية بالنسبة إليها». ومن «الواضح أن جهاز استخبارات الصهيونيين كان يعرف عن العمل الداخلي للإدارة أكثر مما كانت تعرف الدائرة المماثلة لدى الإدارة عن الصهيونيين».

د ـ ينبّه التقرير إلى أن المتطرفين الصهاينة في كتاباتهم وخطبهم يغالون في تفسير وعد بلفور. «فالمسألة لم تكن استعماراً معتدلاً، أو إنشاء وطن قومي، وإنما إعلان فلسطين دولة يهودية». ويجب أن تصبح «يهودية كما هي إنكلترا إنكليزية». ويستشهد التقرير برسالة جوزيف كوين إلى جريدة **التايمز** في ١٩/٩/١٩١٩، وبما كتبه ليون سيمون في الصحيفة الصهيونية **الجويش ريفيو**.

هـ ـ يعترف التقرير بأن انحيازالإدارة إلى الصهاينة ضاعف سخط العرب وقلقهم. و«ليس من المستغرب أن المواطنين العرب جأروا بالشكوى إزاء تحيّز الإدارة لمصلحة اليهود. فهم يرون كيف كانت اللجنة الصهيونية تفرض سلطتها على الإدارة في الكثير من المرات. وهم يرون اللجنة الصهيونية تتدخل فيما لا يعنيها لدى كلّ دائرة من دوائر الحكم: في القضاء، والصحة العامة، والتشريع، والأشغال العامة، وترغم الإدارة على التدخل لمصلحتهم بصورة رسمية بكل معنى الكلمة. إن العرب يرون كيف يستثنى اليهود من عمليات القيّم على أملاك العدو. رأوا إدخال اللغة العبرية على قدم المساواة مع اللغتين العربية والإنكليزية. رأوا هجرة كبيرة من دون ضابط فعال. ويرون طوابع يهودية على الرسائل، وشباباً صهيونيين يتدربون تدريباً عسكرياً في الساحات المكشوفة في المدينة. وأخيراً يرونهم وهم يتقدمون إلى انتخابات الجمعية التأسيسية».

ز ـ يسجل التقرير السخط المتنامي في أوساط الإدارة العسكرية تجاه اللجنة الصهيونية، ويشير إلى ما بلغه الصهاينة «من استخدام أسلوبهم الاستبدادي في التعامل مع الإدارة مؤخراً». ويفصّل في ٣٢ صفحة تدخلات اللجنة اليهودية في أعمال الإدارة في أعقاب الاضطرابات الأخيرة. ويذكر على سبيل المثال أن

الصهاينة استاءوا بشدة من تصرف موسى كاظم الحسيني، رئيس البلدية، في أثناء تظاهرة موسم النبي موسى، فقام دافيد يلين ـ رئيس اللجنة اليهودية ـ بتوجيه رسالة إليه بفصله من منصبه، وهو الفصل الذي نفذه العقيد ستورز فيما بعد دون تحقيق. ولقد امتلك واضعو التقرير شجاعة القول بأن التصرف غير اللائق تجاه موسى كاظم الحسيني «كان له تأثير عميق في إخوانه في الدين، بصورة أكدت بلا ريب الاعتقاد الذي تكوّن لديهم سلفاً من أدلة أخرى أن الإدارة المدنية (العسكرية) كانت مجرد دمية بيد المنظمة الصهيونية».

ح ـ لم يؤيد التقرير التراجع عن وعد بلفور، وعلى العكس من ذلك طالب بتنفيذه باعتباره «قضية منتهية». ورأى أن الحل يكمن في قيام حكومة حازمة قادرة على «حمل ميزان العدالة في مساواة صارمة». وأوصى بأنه «يجب أن يتحلى الصهيونيون بالصبر عن قناعة، وأن يحصلوا على وطنهم القومي بأساليب متدرجة وعاقلة. . . ولا بد من ألاّ يسمح السكان المحليون لأنفسهم بأن يكونوا مخلب قط للمتآمرين المعادين للحلفاء والمسيحيين، ويتعلموا اكتساب ثقة كاملة بتصميم الإدارة القوي على حمايتهم وحماية مصالحهم في البلد الذي لهم كل الحق في اعتباره بلدهم».

ط ـ ذكر التقريرأن في أثناء اضطرابات نيسان/ أبريل أبدى جابوتنسكي وبنحاس روتنبرغ للعقيد ستورز استعداهما تقديم قوة صهيونية للمساعدة في استعادة النظام. وعندما طالبهما بتسليم ما لديهما من السلاح رفضا وطالبا بنزع سلاح رجال الشرطة العرب وتسليح الشباب اليهود. وكحل وسط اقترح مدير الأمن العام العقيد براملي تكوين قوة من رجال الشرطة الخصوصيين بالتعاون معهما، وهو الأمر الذي رفضه ستورز بداية. غير أن تجدُّد الاضطرابات بعد يومين دفعت السلطات إلى استخدام القوة اليهودية. ويضيف التقرير أن جابوتنسكي انتقى الرجال، وكان على تشاور مستمر مع المسؤولين حتى يوم القبض عليه في ٧ نيسان/ أبريل. وقد أنحى التقرير باللائمة على الاستخبارات البريطانية للخلل في كشف الإمكانيات التسليحية والقدرات العسكرية للقوة الصهيونية التي كانت نواة منظمةالهاغاناه. وانتهى التقرير بالنص على أن «الموقف الحالي في فلسطين خطر إلى أبعد حد، ويتطلب معالجة خاصة ومتأنية إذا أردنا تجنب كارثة خطرة».

وفي تقويم التقرير والموقف منه كتب أللنبي إلى كيرزون في ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٠ يقول: لقد عرض التقرير، باقتدار كبير وتفصيل شامل، «كل الأوضاع

التي أدت إلى الاضطرابات في القدس، وبطبيعة الحال فإن الصهيونيين يعارضون مثل هذا النشر. وقد حث السير هربرت صموئيل حكومة جلالة الملك على الامتناع عن ذلك مراعاةً للموقف المحلي، وأنا أعرف أنك توافقه على هذا. ومع احترامي للرغبة الشديدة في ترك الأمور هادئة في فلسطين، فإنني أوافق على أن هذا هو السبيل المرغوب فيه. لكن إذا توجب حجب هذه الوثيقة عن الجمهور، مراعاةً للصهيونيين، ولهم وحدهم، هذه الوثيقة التي تدافع عن الإدارة العسكرية في فلسطين. ومن المؤكد أن تزيح عن كاهلها معظم المسؤولية عن الاضطرابات، فيجب جعل الصهيونيين يضعون بعض القيود من جانبهم أيضاً. إنني أقف إلى جانب هذا التقرير بشدة، ولست على الاستعداد للإقرار، هادىء البال، بأن الإدارة العسكرية يقع عليها اللوم بأي حال»[٦٢].

ولكن كلايتون، الذي كان على تمام المعرفة بأن السياسة الصهيونيةَ لم تكن سوى أحد مظاهر السياسة البريطانية، أيد عدم نشر التقرير لأنه رأى في ذلك مصلحة بريطانية خالصة. ففي جلسة وزارة المستعمرات بتاريخ ٩ أيلول/ سبتمبر ورَد قوله: «من الصحيح أن الصهيونيين استنكروا نشر تقرير لجنة التحقيق باعتباره ضاراً إلى حد ما بقضيتهم. لكنني أغامر بالقول بأن النشر أيضاً غير مرغوب فيه، إذا أمكن تجنّبه لمصلحة حكومة جلالة الملك. وسيفضي إلى إحياء شعور العداء للصهيونيين، والتعريض بالصهيونيين هو تعريض بسياسة حكومة جلالته بصورة ما»[٦٣]. وبكلمات كلايتون في وزارة المستعمرات يومذاك تأكيد لصحة القول بأن التناقض بين طرفي التحالف الاستعماري البريطاني ـ الصهيوني تناقض ثانوي لا يحتّم الصدام بين الطرفين.

---

(٦٢) (F.O. 371/5120, E/11096), Allenby to Curzon, 5 September 1920,
نقلاً عن: الهنيدي، المصدر نفسه، ص ٥٩، الهامش الرقم (٧٨).

(٦٣) (F.O. 371/5112), Minute by Gilbert Clayton, 9 September 1920,
نقلاً عن: المصدر نفسه، الهامش الرقم (٧٩).

الفصل التاسع

الإدارة المدنية برئاسة هربرت صموئيل

حين تقرر أن تحل إدارة مدنية محل «الإدارة العسكرية» لوضع حد للجدل المحتدم بين أركانها وأعضاء اللجنة اليهودية في فلسطين ومناصريهم في لندن، أجمع رأي رئيس الوزراء لويد جورج ووزيري الخارجية والمستعمرات كيرزون وبلفور على أن السير هربرت صموئيل الرجل المناسب لرئاسة الإدارة المدنية[1]. ذلك أنه كان معروفاً بحماسته للتوسع الاستعماري البريطاني، وإدراكه أهمية مشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في تنفيذ الاستراتيجية الاستعمارية البريطانية الكونية، فضلاً عن اهتمامه الشديد بتنفيذ سياسة بريطانيا الصهيونية. ففي سنة ١٩١٥ قدّم صموئيل، حين كان وزيراً، إلى الحكومة البريطانية تقريراً، طالب فيه بتأسيس دولة يهودية في فلسطين تحت إشراف بريطانيا، يهجر إليها ثلاثة أو أربعة ملايين يهودي أوروبي، مؤكداً «فنكون بذلك قد أوجدنا بجوار مصر وقناة السويس دولة جديدة موالية لبريطانيا»[2]. وبتناغم تقرير صموئيل مع تقرير كامبل بنرمان يتضح أن الاستراتيجيين الإنكليز يعيدون إنتاج ما سبق أن دعا إليه روتشيلد في رسالته إلى بالمرستون قبل نحو ستين سنة.

غير أن صموئيل برغم حماسته الصهيونية وقراءاته الواسعة والعميقة للأدبيات الصهيونية، وصداقته الحميمية لحاييم وايزمان، لم يُعرف عنه أنه عضو في المنظمة الصهيونية. ولعل ذلك ما كان يتطلبه دوره كأقوى حليف للصهيونية في وزارة

---

(١) سحر الهنيدي، **التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي: فترة هربرت صامويل، ١٩٢٠ - ١٩٢٥**، ترجمة عبد الفتاح الصبحي (بيروت. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٣)، ص ٦٢.

(٢) شفيق الرشيدات، **فلسطين: تاريخاً.. وعبرة.. ومصيراً**، سلسلة التراث القومي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ٥٢.

لويد جورج. ويُذكر أنه عندما استشارت الوزارة زعماء اليهود الإنكليز الصهيونيين منهم والمناوئين للصهيونية في موضوع إصدار وعد بلفور، وتداعياته على مصالح يهود بريطانيا، رجّحت الوزارة وجهة نظره على وجهات نظر المناوئين، الذين حذّروا من تداعيات الوعد على مصالح اليهود في بريطانيا وخارجها، وخصوصاً قريبه الوزير إدوين مونتاغو. كما يُذكر أن «استقلالية» صموئيل عن المنظمة الصهيونية لم تحل دون مشاركته في عضوية الوفد الرسمي الصهيوني إلى مؤتمر السلم في فرساي في سنة ١٩١٩[٣].

وكانت وزارة الخارجية قد كلّفت صموئيل أواخر سنة ١٩١٩ بزيارة فلسطين وإعداد تقرير عن الأوضاع المالية والإدارية فيها، فوصل فلسطين في نهاية كانون الثاني/ يناير ١٩٢٠ حيث أمضى شهرين زار في الأخير منهما معظم نواحي البلاد. وأعدّ في ختام زيارته تقريرين قدم أحدهما إلى أللنبي والثاني إلى كيرزون، وفيهما تبنّى تحفظات اللجنة الصهيونية على الإدارة العسكرية، ولاحظ أن الإدارة غالت في نظرتها إلى معاداة العرب للصهيونية، وأنها صورت المسألة بصورة أكثر جدية مما تستحق. وذكر أنه زار إحدى عشرة مستعمرة زراعية صهيونية فوجدها «مفعمة بالأمل بالمستقبل» ولم يلحظ وجود كراهية بين تلك المستعمرات وجيرانها العرب. وعليه أخبر كيرزون عند عودته أن عداء الصهيونية محصور في المدن[٤].

وفي تناولة الوضع الاقتصادي، أوضح أن القسم الأكبر من البلاد قليل السكان، وأن الحجم الضخم من الطاقة المائية المتوفرة لا يستخدم، والصناعات نادرة، ولا يوجد ميناء. ولأنه لا توجد دراسة مسحية للأراضي فهو يعتقد أن الأملاك غير أكيدة في كثير من الحالات. وتناول بالتفصيل مسائل: السكك الحديدية، وميناء حيفا، والجنسية الفلسطينية، والعملة، والضرائب، وعَلَم فلسطين، واستيطان الحدود الشمالية، وعمل رئيس الإدارة، وتشكيل مجلس استشاري محدود يعيّنه الحاكم. وأكد أن عدم وجود دراسة مسحية يقف حائلاً دون إنشاء مصارف الرهونات[٥].

وكان صموئيل في احتفال الصهاينة بصدور وعد بلفور في لندن يوم ٩/ ١١/ ١٩١٧ قد حدّد أن أول شروط نجاح المشروع الصهيوني هو الاعتراف التام

(٣) الهنيدي، المصدر نفسه، ص ١١٣ ـ ١١٤.

(٤) (F O. 371/5139 E/3109/131/44) Samuel to Curzon, 2 April 1920,

نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١٨٨.

(٥) الهنيدي، المصدر نفسه، ١١٧ ـ ١١٨.

والعادل بحقوق العرب الذين يشكّلون أغلبية سكان فلسطين. غير أنه في أثناء اجتماع اللجنة الاستشارية لفلسطين في أيار/مايو ١٩١٩ الذي حضره مسؤولو وزارتي الخارجية والحرب، وبُحثت فيه إمكانية ترحيل عرب فلسطين إلى سورية من أجل فسح المجال لليهود، لم ير في ذلك بأساً إذا تم مقابل الإغراء المالي وباتفاق ورغبة كاملين. وكانت نصيحته لكيرزون في أعقاب زيارته لفلسطين في ربيع ١٩٢٠ أنه ليس هناك حركة قومية عربية قوية وواسعة الانتشار مضادة للصهيونية، بل مضى إلى أبعد حد في التهوين من أهمية قرارات المؤتمر السوري الذي نادى بالأمير فيصل ملكاً على سورية بما فيها فلسطين[٦].

أولاً: ردّات الفعل على تعيين هربرت صموئيل أول مندوب سام في فلسطين

لقي اختيار صموئيل رئيساً للإدارة المدنية ـ بلقب المندوب السامي ـ معارضة في الدوائر العسكرية والسياسية البريطانية، تحسباً من تداعياته الخطيرة المتوقعة. فأللنبي بعث ببرقية إلى كيرزون أوضح فيها أن تعيين يهودي في هذا المنصب سيكون بالغ الخطورة، وأن العرب سينظرون إليه بمثابة تسليم البلد إلى إدارة صهيونية دائمة[٧]. أما الجنرال بولز، آخر رئيس للإدارة العسكرية، فقد بلغ به القلق على المستقبل حد الطلب إلى صموئيل التوقيع على سند استلام تضمّن ما نصه: «تسلمت من الميجر جنرال لويس بولز، حامل الوسام الرسمي KCB فلسطين واحدة كاملة»[٨].

بل إن صموئيل نفسه كان يدرك خطورة تعيينه، وذلك ما أشار إليه في رسالة إلى اللورد كيرزون حول مقابلته وفداً يمثل مجلس يهود القدس، فهو يقول: «ولقد قلت لهم إن الحكومة تلقت إنذاراً خطيراً. . . بأن تعيين أي يهودي ليكون أول حاكم لفلسطين يرجّح أن يكون نقطة انطلاق لنشوب اضطرابات خطيرة، وأن ثمة خطراً من وقوع غارات عبر الحدود. وبالإضافة إلى ذلك يحتمل أن تسحب عناصر هامة من المسيحيين تأييدها للحكومة، مع العلم أن هذا التأييد

(٦) المصدر نفسه، ص ١٢١.

(٧) David Vital, *Zionism: The Crucial Phase* (Oxford [Oxfordshire]: Clarendon Press, New York Oxford University Press, 1987), p. 83,

نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٦٢.

(٨) الهنيدي، المصدر نفسه، ص ٦٣.

والتعاون ضروري جداً لتسيير دفة الحكم. ولقد ذكر أن الرأي العام الإسلامي قد أصبح بالفعل في حالة من الهيجان بالنظر إلى تضمين المعاهدة التركية تصريح بلفور، وبالنظر إلى أن مثل هذا التعيين المقترح سيعتبر نقلاً للبلاد بأكملها إلى أيدي اليهود»[٩].

وكان مجلس اللوردات البريطاني قد شهد حوارات حادة حول الحكمة من تعيين صموئيل وصحة سياسة الوطن القومي.. وفي محاولة تبديد مشاعر القلق التي عبّر عنها بعض اللوردات، أكد كيرزون أن الحكومة البريطانية لا تعتزم السماح بهجرة جماعية دون تمييز ـ قاصداً بين المهاجرين لتجنّب دخول الشيوعيين واليساريين اليهود ـ كما أكد أنه لن يتم نزع ملكية أصحاب الأراضي غير اليهود، أو إرغامهم على تسليم أراضيهم لمصلحة اليهود. ودافع بحماسة عن اختيار صموئيل باعتباره الأقدر على تنفيذ الخطوط العريضة لسياسة حكومته «ما دامت قد تمت الموافقة على الانتداب واعتبار الوطن القومي أحد مبادىء عملنا». واستطرد يقول إن صموئيل شخص «يتسم بالحصافة ورجاحة العقل وسعة التجربة». وعقّب كبير أساقفة كنتربري على بيان اللورد كيرزون مؤكداً أن «ذلك أعطاه أكبر الثقة بسداد حكمته ـ يقصد صموئيل ـ وإدراكه وسعة أفقه»[١٠].

وكان اللورد شيفلد قد انتقد فكرة الوطن القومي في مجلس اللوردات بجلسة ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٢٠، موضحاً أنه يدرك معناها ولكنه يشعر بأن «قدراً كبيراً من الأذى وقع باستخدام هذا الاصطلاح الذي يعطي أقلية ضئيلة من اليهود أفضلية على حساب مجموع السكان في فلسطين، وإعطاء الأفضلية لوافدين إلى البلد مؤخراً على تسعة أعشار السكان الذين عاشوا فيه دائماً لأجيال متعاقبة». ولاحظ اللورد شيفلد أن كثيرين يداخلهم الشك بأن الحكومة «تمهّد الطريق إلى أن يحين الوقت الذي يستطيع فيه اليهود الاستحواذ على (أرضهم الموعودة) ولسوف يكون هذا مبدأ مفزعاً حقاً»[١١].

وانتقدت الصحافة البريطانية تعيين صموئيل؛ ففي ١٣/٩/١٩٢٠ كتبت صحيفة **مورننغ بوست** مقالاً بعنوان «الغليان في فلسطين ـ مسلمون غاضبون»

---

(٩) رسالة من صموئيل إلى كيرزون بتاريخ ١٤/٥/١٩٢٠ (و.خ. ٨٠٠ـ١٥٦)، نقلاً عن: عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥)، ص ١٢٥.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٦٤.

(١١) (F.O 371/5114/E) 29 June 1920, Extract from Parliamentary Debates House of Lords, نقلاً عن: الهنيدي، المصدر نفسه، ص ٦٤ ـ ٦٥.

تضمّن القول إن «تعيين هربرت صموئيل مندوباً سامياً كان في نظر الجميع، ما عدا اليهود، غلطة خطيرة»(١٢).

وبرغم ذلك صدر قرار تعيين هربرت صموئيل رئيساً للإدارة المدنية، في تحد غير خفي للمشاعر العربية، من منطلق اعتماد سياسة إحداث أمر واقع في وقت لا يملك العرب فيه إمكانية تغييره. وفي إيضاح ذلك يقول صموئيل في مذكراته إنه عُيّنَ في المنصب «مع معرفة حكومة صاحب الجلالة التامة بعواطفي الصهيونية، بل دون شك، بسبب هذه العواطف إلى حد كبير»(١٣). فيما يذكر حاييم وايزمان أن الصهاينة مارسوا الضغط لكي يعيّن، وقد اعترف بذلك سنة ١٩٢١ حيث قال: «كنت المسؤول الأول عن تسمية السير هربرت صموئيل في فلسطين، إنه صديقنا، وقد قبل بناء على طلبنا هذا المنصب الصعب. إنه صموئيلنا»(١٤).

وفي فلسطين استقبل الزعماء والرأي العام العربي نبأ تعيين صموئيل بالغضب الشديد والشكوك، بل والعداء الصريح، ليس للصهيونية فحسب وإنما لبريطانيا أيضاً. وقد جاء تعيينه يؤكد أن بريطانيا إنما تستهدف تسليم فلسطين إلى الصهاينة. ففي ٢٣/ ٦/ ١٩٢٠ أبرقت الجمعية الإسلامية ـ المسيحية في يافا إلى الجنرال بولز تقول: «إن السير هربرت صموئيل يُعتبر زعيماً صهيونياً، كما إن تعيينه كخطوة أولى في تأسيس وطن قومي صهيوني في قلب الأمة العربية يتعارض مع رغبات أبنائها. إن أهل البلد لا يمكنهم الاعتراف به، ولا تستطيع الجمعية الإسلامية ـ المسيحية أن تتحمل مسؤولية أعمال العنف أو غير ذلك من الاضطرابات التي تهدد الأمن»(١٥).

وفي مواجهة هذا الرفض المجمع عليه، ولإضفاء ما يحتاجه المنصب من مهابة تلجم القوى المعارضة، أعد لصموئيل استقبال رسمي كرئيس دولة؛ إذ ما إن وصلت السفينة التي أقلته إلى يافا صباح ٢٠/ ٦/ ١٩٢٠ حتى أطلقت المدفعية سبع عشرة طلقة تحية له. وغادر السفينة يرتدي بدلة دبلوماسية بيضاء، مزدانة بالنجمة

---

(١٢) الهيدي، المصدر نفسه، ص ٦٥ و٣٢٣، الهامش الرقم (١٠٠).

(١٣) Herbert Samuel, *Memoirs by the Rt Hon Viscount Samuel* (London· Cresset Press, 1945), p. 168.

(١٤) بشارة حصر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ترجمة منصور القاضي؛ مراجعة جورج أبي صالح (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ١٩٦.

(١٥) (F.O. 371/5114 E/7276), 26 June 1920,

نقلاً عن: الهنيدي، **التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي: فترة هربرت صامويل، ١٩٢٠ ـ ١٩٢٥**، ص ٦٦.

والشريط البنفسجي الملكيين، بالإضافة إلى نجمة الملك ليبولد البلجيكي[١٦].

وكان تعيينه قد شكّل صدمة للشعب العربي في فلسطين، وبدا معها وكأن الصراع مع تحالف الاستعمار والصهيونية على عتبات مرحلة جديدة. وقبل أن يمضي أسبوع على وصوله دعا وجهاء القدس إلى اجتماع في ٧ تموز/يوليو، ودعا وجهاء حيفا إلى اجتماع في اليوم التالي. وكانت الحركة الوطنية العربية قد أعلنت فور تعيينه أنه ليس في وسع الفلسطينيين الاعتراف بمن يعتبرونه زعيماً صهيونياً. وعليه دعت الحركة إلى عدم تلبية دعوته، وساد التردد في أوساط الوجهاء لبضعة أيام، لكن لم يتخلّف عن الحضور في النهاية سوى عدد قليل جداً[١٧].

وفي الاجتماعين قرأ صموئيل على الحضور رسالة من ملك بريطانيا إلى شعب فلسطين حافلة بالوعود. كما ألقى عليهم كلمة وعد فيها بالحرية لجميع الأديان، وبإحداث تطوير إداري واقتصادي. كما أعلن العفو عن جميع السجناء بسبب اضطرابات موسم النبي موسى،وأنه في سبيل تشكيل «مجلس استشاري». وكان فشل المقاطعة قد أشعره بأنه أمام شخصيات تتقدم عندها مصالحها الذاتية على التزامها الوطني. وهذا ما يتضح من تقرير بعث به إلى وزارة الخارجية البريطانية، معرباً عن الأثر الودي الذي تركه خطابه في مختلف نواحي البلاد، مع يقينه بأن «المتطرفين سيواصلون دون شك انتقاد اليهود»[١٨].

وكان المجلس الأعلى للحلفاء في سان ريمو في ٢٥/ ٤/ ١٩٢٠ قد قرّر وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وبذلك أضفيت المشروعية الدولية على منصب صموئيل قبل صدور قرار انتدابه للمهمة، الأمر الذي تعزز بتوقيع تركيا معاهدة سيفر. فيما جاء إنشاء «دائرة الشرق الأوسط» في وزارة المستعمرات البريطانية، وتوليها شؤون الأرض المحتلة، يدعم قدرته على إرساء أسس إقامة الوطن القومي اليهودي. وهذا ما توضحه الوقفة الموجزة مع الحدثين الأخيرين:

ثانياً: معاهدة سيفر وتصفية علاقة تركيا بفلسطين

لتصفية علاقة تركيا الكمالية بالأقطار العربية التي كانت ولايات عثمانية،

---

(١٦) بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، سلسلة الدراسات؛ ٥٧ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٣)، ص ١٣٦.

(١٧) الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص ١٣٦.

(١٨) رسالة صموئيل إلى كيرزون بتاريخ ١٢/ ٧/ ١٩٢٠ (و.خ. ٣٧١ ـ ٥١٢١)، نقلاً عن. المصدر نفسه، ص ١٣٧.

ولكي تلغي إنكلترا وفرنسا ما قد يعيق تطبيقهما اتفاقية سايكس ـ بيكو، وقّع المجلس الأعلى للحلفاء مع الحكومة التركية معاهدة سيفر في ١٠ آب/ أغسطس١٩٢٠. ويلاحَظ أن المعاهدة ميزت بين كلٍ من العراق وسورية ولبنان وبين فلسطين، إذ نصت المادة ٩٤ من المعاهدة على اعتراف تركيا بكل من العراق وسورية كدولتين مستقلتين، بشرط تلقّيهما المعونة والمشــورة من الدولة المنتدبة على كل منهما، في حين نصت المادة ٩٥ على موافقة الحكومة التركية على أن يُعهد بإدارة فلسطين إلى بريطانيا، وذلك عملاً بأحكام المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم، المتضمّنة مبادىء الانتداب، وأن تكون بريطانيا مسؤولة عن تنفيذ إعلان بلفور، الذي أصدرته الحكومة البريطانية في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧، وأقرته دول الحلفاء فيما بعد[١٩].

ويلاحظ أن ما تضمّنته المادة ٩٥ من معاهدة سيفر يعني إقرار الحكومة التركية لكلٍ من اتفاقية سايكس ـ بيكو وإعلان بلفور، وتخلّيهاعن ولايتها على فلسطين، وقبولها بأن تكون بريطانيا صاحبة الولاية وليس شعب فلسطين. كما يلاحَظ أن في إشارة معاهدة سيفر إلى المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم ما يدل على أن تركيا أقرت انتداب بريطانيا على فلسطين، وذلك قبل عرض الموضوع على «عصبة الأمم»، لتوفر لبريطانيا حرية التصرف. وعندما رفضت الحكومة الثورية بقيادة مصطفى كمال (أتاتورك) معاهدة سيفر، جرى إعادة تأكيد إقرار تركيا لاتفاقية سايكس ـ بيكو ووعد بلفور في معاهدة لوزان، التي وقّعت مع حكومة أتاتورك في ٢٨/ ٩/ ١٩٢٣.

ثالثاً: تشكيل «إدارة الشرق الأوسط» في وزارة المستعمرات البريطانية

كانت وزارة الحرب البريطانية هي التي تولّت شؤون فلسطين باعتبارها من «أملاك العدو»، غير أن «الدائرة الشرقية» في وزارة الخارجية هي التي تولّت إدارة الإشراف على الإدارة العسكرية في فلسطين، وإليها كانت توجّه رسائل مديريها، كما هو واضح في الفصل السابق. وكان التزام الوزارة والوزير اللورد كيرزون ـ كما الإدارة العسكرية ـ بوعد بلفور في غاية الوضوح. ولكن كيرزون كان يتعاطى مع وعد بلفور و«الوطن القومي» في ضوء الالتزام بالاستراتيجية البريطانية العامة

(١٩) تقرير اللجنة الملكية بفلسطين، ص ٤١ وما بعدها، نقلاً عن: الرشيدات، **فلسطين: تاريخاً.. وعبرة.. ومصيراً**، ص ٧٢.

للمشرق العربي. فضلاً عن أن تفسيره لالتزامات بريطانيا بموجب وعد بلفور متمايز كيفياً عن التفسير الصهيوني المتعسف، الذي كانت تؤمن به اللجنة الصهيونية، من أن الغاية المقصودة إنما هي إقامة دولة يهودية وليس مجرد الاكتفاء بوطن قومي.

وكانت قوات الاحتلال البريطاني في فلسطين والعراق تشهد مقاومة صاعدة، تهدد من بين ما كانت تهدد به،احتمالات نجاح إرساء قواعد مشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين. ولتوحيد الجهود من ناحية، ولتوفير القدر الأكبر من الانسجام بين القوى العاملة على تنفيذ وعد بلفور من ناحية ثانية، وبعد جدل طويل حول تنازع الاختصاصات بين وزارتي الخارجية والمستعمرات، تم في شباط/ فبراير ١٩٢١ إنشاء «دائرة الشرق الأوسط» في وزارة المستعمرات، وهو الإجراء الذي استقبله وايزمان بترحيب كبير، إذ بموجبه تم نقل مسؤولية فلسطين إلى دائرة حديثة تحت حماية وزارة المستعمرات، وأنهى العلاقة الصهيونية المباشرة مع وزارة الخارجية. وقد رأى وايزمان في ذلك «بداية فترة جديدة سيكون هدفنا فيها أن نبقى على اتصال بالسلطات الجديدة»[(٢٠)].

وحين تولى ونستون تشرشل وزارة المستعمرات أحضر السير جون افلين شكبرة من وزارة شؤون الهند، وأسند إليه رئاسة الدائرة. كما ضم إليها كلاً من رونالد فيرنون، من وزارة المالية، وهيوبرت ينغ المختص بالشؤون العربية من وزارة الخارجية، وعهد إليهما بمهمة سكرتيرين مساعدين. وألحق بالدائرة كمستشار سياسي كلاً من توماس إدوارد لورنس، والعقيد ريتشارد مينرتزهاغن[(٢١)]. ورغم أن الأخير كان الأكثر وضوحاً بانحيازه إلى الصهيونية وتعصبه لها، فإن بقية الطاقم الوظيفي لم يكن أقل منه موالاة للصهاينة، وإن لم تكن صهيونيتهم صارخة كما عند مينرتزهاغن.

رابعاً: هربرت صموئيل يترجم وعد بلفور إلى حقيقة واقعة

لقد بدا هربرت صموئيل على رأس السلطة في فلسطين وكأنه صورة أول ملوك اليهود على فلسطين، في مسعى بريطاني ـ صهيوني لإثارة عاطفة اليهود وحماستهم للهجرة والاستيطان. ويُنسب إليه أنه صرح غداة تعيينه بأن السياسة البريطانية التي جاء لتنفيذها إنما هي «تشجيع اليهود إلى أن تصبح السيطرة لهم

---

(٢٠) Hubert Young, *The Independent Arab* (London: J Murray, [1933]), p 325,

نقلاً عن: الهنيدي، **التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي: فترة هربرت صامويل، ١٩٢٠ ـ ١٩٢٥**، ص ٦٨.

(٢١) الهنيدي، المصدر نفسه، ص ٦٨ ـ ٦٩.

على البلاد، ويمكن إنشاء حكومة يهودية»[٢٢]، فيما يذكر حاييم وايزمان ـ في كتابه **التجربة والخطأ** ـ أن الغاية من تعيين صموئيل مندوباً سامياً على فلسطين تولّيه ترجمة وعد بلفور إلى حقيقة واقعة. ولعل ذلك يفسر السلطات الواسعة التي توفرت للمندوب السامي على فلسطين؛ إذ أُسند إليه منصب الحاكم العام، ورئيس كلٍّ من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وفي بعض الحالات شغل منصب القائد العام للقوات البريطانية في فلسطين. وبهذا غدا حاكماً مطلق الصلاحيات، وليس مجرد ممثل للحكومة المنتدبة ملتزم بتوجيهات وزارة الخارجية أو وزارة المستعمرات، كما كانت عليه حال المندوب السامي البريطاني في العراق، والمعتمدين البريطانيين في مصر وإمارات الخليج العربي.

اعتمد صموئيل منذ اليوم الأول لتولّيه منصبه ـ حتى قبل صدور صك الانتداب ـ سياسة ذات بُعدين متكاملين: إسناد الوظائف الرئيسية في إدارته إلى مديرين إنكليز، في غالبيتهم من اليهود، وجميعهم ومن دون استثناء شديدو التعصب للمشروع الصهيوني، والعمل في شتى المجالات لإرساء قاعدة مادية للوطن القومي اليهودي، في مقابل العمل بكل الوسائل الممكنة للحيلولة دون أن يكون للعرب دور مؤثر، وذلك باتخاذ ما قد يؤدي إلى تضليل النُخب العربية، وبذر الشقاق في صفوفها، واستقطاب أكبر عدد ممكن من أعيان المدن ووجهاء الريف من خلال تأمين مصالحهم وإرضاء غرورهم، مستغلاً في ذلك ظروف التخلّف وقصور المعرفة والوعي الشائعين في أوساط نخب المرحلة.

ولقد أقدم صموئيل على إسناد مناصب كبار الجهاز الإداري لما سمي تجاوزاً «حكومة فلسطين» إلى عدد من اليهود الإنكليز الصهاينة، وضباط الجيش البريطاني، كان أبرزهم من اليهود الإنكليز[٢٣]:

نورمان بنتويتش: نائباً عاماً ومشرفاً على المحاكم وإدارة التشريع؛

حاييم سوف: مديراً لإدارة الهجرة؛

سمر اود: سكرتيراً للمالية؛

النقيب هراري: للتجارة والصناعة؛

---

(٢٢) محمد عزة دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ٢ ج، ط ٣ (دمشق: منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الإعلام والثقافة، ١٩٨٤)، ج ١: **الكلام عن أدوار القضية الفلسطينية ومواقف الإنكليز منها إلى بدء الحرب العالمية الثانية**، ص ٣١.

(٢٣) عودة بطرس عودة، **القضية الفلسطينية في الواقع العربي** (طرابلس، ليبيا: دار الفكر العربي، ١٩٧٥)، ص ٣٠٧.

العقيد سلمون: سكرتيراً للمخزونات.

ومن الإنكليز العنصريين والموالين للصهيونية:

الجنرال وندهام ديدس: سكرتيراً اول للحكومة؛

الجنرال غرانت: للأشغال العامة؛

العقيد ستورز: قائداً لمنطقة القدس؛

العقيد ريجلند ونغيت: قائداً لمنطقة حيفا؛

العقيد ستيرلنغ: قائداً لمنطقة يافا؛

بوهن: للتربية والتعليم.

وبهذا تكون أهم إدارات سلطة الانتداب قد أُسندت، ومنذ البداية، إلى من أُريد منهم تهيئة فلسطين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً لعملية تحول قسرية، من جزء لا يتجزأ من الوطن العربي إلى مستعمرة استيطانية عنصرية صهيونية، لتلائم الهدف الاستعماري التاريخي بالفصل بين جناحي الوطن العربي الشرقي والغربي.

ولم تعتمد إدارة صموئيل الكفاءة والنزاهة واختيار الأصلح في شغل الوظائف الإدارية، وبخاصة في المناصب العليا، وإنما أرست قاعدة التمييز العنصري بأبشع صورها، بحيث شغل اليهودحوالى ٦٠ بالمئة من هذه المناصب، في الوقت الذي لم يكونوا فيه يبلغون ١٠ بالمئة من السكان. ومن بين المواطنين العرب كادت تحصر وظائف الدرجة الثانية بفئتين دون سواهما، إلا فيما ندر: أبناء أعيان المدن والعائلات الكبيرة المتعاونة مع إدارة الانتداب، وأتباع الكنيسة الأنغليكانية ـ البروتستانت أتباع المذهب السائد في بريطانيا ـ الذين تولى بعضهم مهام الترجمة لكبار الموظفين الإنكليز وفي الدوائر الرسمية بصورة رئيسية[٢٤].

ومع أنه تم تعيين بوهن مديراً لدائرة التربية والتعليم، فإن استقلال «الوكالة اليهودية» بإدارة شؤون المستوطنين الصهاينة (اليشوف) استقلالاً كاملاً، قصر مهمة بوهن وإدارته على التحكّم في مناهج وأسس التربية والإدارة في المدارس الرسمية العربية، إلى جانب الإشراف على المدارس العربية الخاصة. ومنذ البداية كانت ميزانية دائرة المعارف محدودة للغاية؛ إذ استهدفت سلطة الانتداب إبقاء غالبية الشعب العربي في فلسطين أمياً، وحصر التعليم في فئة محدودة للغاية من المتفوقين جداً وأبناء الأسر الغنية. وذلك إلى جانب تولّي أصحاب التوجهات

---

(٢٤) درورة، المصدر نفسه، ص ٣٢.

الاستشراقية وضع البرامج الدراسية أو مراجعتها، والتحكم في اختيار مدرّسي المدارس الرسمية، بحيث سادت في التعليم العربي العام ـ وإلى حد ما الخاص ـ القاعدة التي كان قد أرساها دنلوب في مصر، من حيث حصر مهمة المدرسة في تخريج موظفين ومواطنين قاصري الوعي الوطني والقومي والمعرفة بشكل عام.

من ناحية أخرى تولّى غلاة الصهاينة تنشئة جيل صهيوني شديد التعصب، والانغلاق، والإيمان بالمبادىء الصهيونية، وبالتالي تأصيل معاداة العرب، والحقد عليهم، والنظرة الدونية إليهم. كما استهدفت البرامج التعليمية والتربوية الصهيونية ـ وبعلم ومعرفة ومعونة السلطة المنتدبة ـ إعداد شباب وصبايا مقاتلين قدّموا المادة البشرية إلى سائر المنظمات الارهابية الصهيونية ـ من الهاغاناه والبالماح إلى الإرغون وشتيرن ـ التي مارست الأعمال الإرهابية في فلسطين ومصر والعراق، وحتى ضد البريطانيين خلال سنوات الانتداب الأخيرة.

وواضح أنه منذ بداية عهد الانتداب اعتُمدت سياسة «الفصل العنصري» في المدارس، وإقامة نظامين تعليميين منفصلين، وبحيث لا يكونان متساويين من ناحية الكفاءة والنوعية. وبالتالي قُصد منذ البداية ألاّ يستطيع النظام التعليمي العربي أن يفي بحاجة المجتمع العربي للعلم والمعرفة، أو أن يجاري ما هو قائم لدى التجمع الاستيطاني الصهيوني. وبالتبعية غدا نظام التعليم في عهد الانتداب جزءاً من الصراع، كما تقرر محقّة سارة غراهام[٢٥].

ولتأسيس قاعدة اقتصادية للمشروع الصهيوني اعترفت إدارة صموئيل بالصندوق القومي اليهودي كجمعية ذات نفع عام، ومنحت التجمّع الصهيوني جملة امتيازات أهمها: امتياز كهرباء روتنبرغ (كهرباء عموم فلسطين) وامتياز استغلال أملاح البحر الميت. وسنّت الأنظمة والقوانين المشجعة والحامية للصناعات الصهيونية، إلى جانب منحها إعفاءات جمركية وضريبية. وبالدعم المالي من المؤسسات المالية اليهودية، وبالخبرة الفنية المتوفرة لدى قطاع واسع من المستوطنين، توالى قيام عدة صناعات أتاحت للصهاينة إغراق السوق المحلية والأسواق العربية المجاورة بسلع جديدة وفّرت لها كلّ أسباب منافسة السلع المحلية والمستوردة على السواء.

وكان قد تأصل في الثقافة العربية الشعبية، ومنذ العصر العباسي الأول، أن

(٢٥) سارة غراهام ـ براون، **الفلسطينيون: التعليم والقمع والتحرير**، ترجمه إلى العربية كفاية للو وعلي للو (الشارقة: [د. ن.، د. ت.])، ص ١٦ ـ ١٩.

موالاة السلطة وإشغال منصب رسمي أهم وسائل اكتساب النفوذ وجمع الثروة. وكان العثمانيون يعمدون إلى إشاعة النزاعات بين أعيان المدن العربية بإذكاء التنافس بينهم على الوظائف الرسمية، وبخاصة الكبرى منها. وهذا ما استغلته بكفاءة إدارة صموئيل، وفي القدس خاصة، باعتبارها مركز الثقل السياسي والاجتماعي. وضمن هذا التوجه يقع تعيين ستورز لراغب النشاشيبي رئيساً للبلدية بعد الإيعاز إلى موسى كاظم الحسيني بالاستقالة. وحين توفي الشيخ كامل الحسيني، مفتي القدس، واحتدم النزاع حول خلافته، أوعزت الإدارة إلى الشيخ حسام الدين جار الله، المحسوب على المعارضة بزعامة راغب النشاشيبي، بأن يرشح نفسه في مواجهة الحاج أمين الحسيني لتولّي المنصب، الذي كان متوارثاً في عائلة الحسيني[٢٦]. وبذلك عمل صموئيل، وستورز من قبله، على إذكاء حمى النزاع بين العائلتين المقدسيتين وأنصار كلٍّ منهما في لواء القدس، والمتعاطفين مع كليهما في كل نواحي فلسطين. وهناك من يذهب إلى أن صموئيل لم يكن ممانعاً في أن يكون الحاج أمين مفتياً وأنه قصد بذلك الحد من نشاطه الوطني، وربطه بالإدارة، حيث كان نصف راتبه يُدفع من الخزينة الرسمية، التي كانت تستولي على رسوم المحاكم الشرعية. وذلك إلى جانب تصور إدارة الانتداب أن تسهيل تعيين الشاب الوطني مفتياً قد يقود إلى شيء من الانفراج في الوسط العربي[٢٧].

خامساً: إصدار القوانين والمراسيم لمصلحة المشروع الصهيوني

١ ـ قوانين الهجرة

حتى الاحتلال البريطاني لفلسطين سنة ١٩١٧ كانت الهجرة اليهودية إليها محدودة برغم نشاط الدعوة الصهيونية والإغراءات المالية التي بُذلت لتحفيزها. وتوضح أرقام الهجرة إلى فلسطين أنها كانت ٤,٥ بالمئة من الهجرة اليهودية العالمية خلال سنوات ١٨٤٠ ـ ١٨٨٠، ثم انخفضت إلى ٣,٣ بالمئة خلال سنوات ١٨٨٠ ـ ١٩٠٠، ثم إلى بالمئة ١,٩ خلال سنوات ١٩١٥ ـ ١٩٢٠[٢٨].

---

(٢٦) حصر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ص ١٧١.

(٢٧) ناجي علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ٥٧ ـ ٥٨.

(٢٨) Louis Finkelstein, *The Jews Their History, Culture, and Religion*, 2 vols., 3rd ed (New York: Harper, [1960]), vol. 2, p 1554,

نقلاً عن: محمد عبد الرؤوف سليم، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص ١١٤.

وذلك على الرغم مما كانت تواجهه الهجرة اليهودية إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية من معوقات وقيود تحدّ من توجّه اليهود إليهما.

وسبقت الإشارة إلى أن الوزارة البريطانية برئاسة اللورد بلفور، صاحب الوعد التاريخي، كانت قد أصدرت سنة ١٩٠٥ قانوناً يحدّد الهجرة اليهودية، وذلك استجابة لتقرير «اللجنة الملكية» التي كُلفت بدراسة هجرة الأجانب وأوصت سنة ١٩٠٢ بضرورة الحدّ من هجرة الأجانب، مما أقنع بلفور بوجوب ضبط الهجرة اليهودية، بعد أن تبيّن أن ليس في مصلحة بريطانيا في شيء السماح بأن يكون داخل المجتمع البريطاني، من خلال تلك الهجرة، كيان ضخم قوامه أفراد يؤمنون بأنهم شعب مميز من الشعب البريطاني(٢٩).

وفي سنة ١٩٢١ صدر في الولايات المتحدة الأمريكية قانون «الكوتا» بتحديد عدد المهاجرين من جنسية معيّنة بما لا يتجاوز ٣ بالمئة من عدد المنتسبين إليها والمقيمين في الولايات المتحدة حسب إحصاء سنة ١٩١٠.

وبرغم القيود التي وضعتها الدولتان على الهجرة اليهودية، وتراجع أعداد اليهود المهاجرين إليهما، فقد كانتا تشجعان الهجرة اليهودية إلى فلسطين بكل الوسائل الممكنة. ولم يمض شهران على تعيين هربرت صموئيل مندوباً سامياً حتى أصدر في ١٩٢٠/٨/٢٦ أول قانون للهجرة، مشترطاً حيازة المهاجر جواز سفر، وشهادة خلو من الأمراض المعدية. وقد أجرى على ذلك القانون تعديلات في ١٩٢١/٦/٣ بحيث سمح بدخول الفئات التالية(٣٠):

أ ـ السياح الذين لا يريدون الإقامة في فلسطين أكثر من ثلاثة أشهر.

ب ـ ذوو الوسائل المستقلة الذين ينوون الإقامة في فلسطين بصورة دائمة.

ج ـ أصحاب المهن الذين ينوون العمل في فلسطين.

د ـ نساء وأولاد الأشخاص القاطنين في فلسطين، وغيرهم من الأفراد الذين يعتمدون في معاشهم على هؤلاء الاشخاص.

هـ ـ الأشخاص الذين يُراد استخدامهم عند مخدومين معينين.

---

(٢٩) Young Kenneth, *Arthur James Balfour, the Happy Life of the Politician* (London. G Bell, 1968), p 286,

نقلاً عن: سليم، المصدر نفسه، ص ١٣٤ ـ ١٣٥.

(٣٠) سليم، المصدر نفسه، ص ١١٧.

و ـ ذوو الوظائف الدينية إذا أثبتوا أن لديهم من الوسائل ما يكفي لمعيشتهم في فلسطين.

ز ـ العائدون إلى البلاد من سكانها الأصليين.

ولقد أتاحت التعديلات الجديدة على قانون الهجرة للوكالة اليهودية فرصة زيادة أعداد من تسعى إلى تهجيرهم من اليهود أضعافاً مضاعفة. وحين يؤخذ في الحسبان واقع فلسطين الاقتصادي حينذاك يتضح أن صموئيل في تعاطيه مع الهجرة اليهودية لم يراع أحكام المادة السادسة من صك الانتداب، التي تشترط ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع «فئات الأهالي الأخرى» عند تحديد أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين. إذ تسببت الهجرة المتزايدة في ارتفاع متصاعد في أرقام بطالة العمال العرب، مما فاقم من حدّة أزمة الواقع الاقتصادي للمواطنين العرب.

ويلاحظ أن كلاً من الحكومة البريطانية، وبالتبعية حكومة الانتداب، والوكالة اليهودية كانت تدقق في انتماءات المهاجرين اليهود إلى فلسطين. فالحكومة البريطانية وأداتها الانتدابية كانتا ضد تسرب العناصر اليسارية وبخاصة الشيوعية، في حين كانت الوكالة اليهودية تقصر الهجرة على أعضاء المنظمات الصهيونية الخاضعين في أوطانهم لبرنامج تربوي صهيوني يعمّق لديهم المشاعر الشوفينية، وبخاصة في معسكرات التدريب، سواء قبل الهجرة أو في فلسطين بعد الوصول إليها. وحين يؤخذ في الحسبان أن القوى البرجوازية الصغيرة كانت تهيمن على عضوية الوكالة والمنظمات الصهيونية، يتضح صحة القول بأن «أغلب الجماهير اليهودية المهاجرة إلى فلسطين تكونت في الأساس من عناصر برجوازية، وبرجوازية صغيرة»[٣١]، مما جعل الهجرة والاستيطان يحملان طابعاً استعمارياً رجعياً، الأمر الذي كانت تتطلبه إقامة استعمار استيطاني عنصري إجلائي في الأرض العربية.

٢ ـ قوانين الأراضي

كان مبدأ حيازة الأرض واستيطان اليهود فيها مبدأ اساسياً في الاستراتيجية الصهيونية. ولقد تضمن برنامج بازل، الذي أصدره المؤتمر الصهيوني الأول سنة ١٨٩٧، النص على «العمل وفق خطة محدّدة على استعمار فلسطين بواسطة اليهود زراعياً وصناعياً». وسبقت الإشارة إلى أن المؤتمر الصهيوني العالمي قرر سنة ١٨٩٩ تخصيص أموال صندوق الاستيطان اليهودي ـ لتمويل مشاريع الاستيطان اليهودي

(٣١) المصدر نفسه، ص ٥٧٢.

في فلسطين، كما أسس سنة ١٩٠٤ الصندوق القومي اليهودي (الكيرين كايمت) لتمويل شراء الأراضي في فلسطين، واعتبارها ملْكية أبدية «للشعب اليهودي» لا يجوز بيعها.

وقد أوضح بن غوريون أهمية الاستيطان في إنجاح المشروع الصهيوني، فهو يقول: «ما لم نوسع رقعة استيطاننا للأرض، فإن مساعينا السياسية مع بريطانيا، مهما كانت فعاليتها، ستنتهي إلى لا شيء. فالإنجاز الفعلي أقوى حجةً سياسية وأقوى تأثيراً»[٣٢]. وتحدث في مقال نشره في أثناء وجوده في نيويورك سنة ١٩١٥ عن الجهود الواجب بذلها للاستيلاء على أرض فلسطين، واتخذ من الاستعمار الاستيطاني الأوروبي في القارة الأمريكية مثالاً يحتذى به في استعمار فلسطين، وأكد أن استعمار فلسطين لن يتم عن طريق جمع التبرعات، ولا بواسطة الامتيازات وإنما من خلال العمل اليهودي وحده[٣٣].

وكان قانون الأراضي في العهد العثماني يحصر ملْكيتها بالأشخاص الطبيعيين من ذوي التبعية العثمانية. ويشترط في الشركات المساهِمة أن تكون أسهمها اسمية، مملوكة لعثمانيين، ويجيز لها نظامها المصدّق من الحكومة صلاحية امتلاك العقارات، وألاّ تكون الأراضي التي تشتريها الشركات قريبة من القدس. وهي القوانين التي اعتبر الصهاينة أنها تعطل امتلاكهم الأرض، وبالتالي تفرغ مشروعهم من مضمونه. كما كان الأتراك عند مغادرتهم فلسطين قد نقلوا سجلات الأراضي إلى سورية أو أتلفوا بعضها[٣٤]. وعليه لم تكن هناك سجلات رسمية بملْكية الأراضي عند الاحتلال البريطاني. فكان أن أصدرت الإدارة العسكرية في ١٨/ ١١/ ١٩١٨ أمراً يمنع التصرف بالأموال غير المنقولة إلى حين إعادة تأسيس دائرة تسجيل الأراضي وإصدار شهادات رسمية بملكيتها (دائرة السجل العقاري «الطابو»).

وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٢٠ أصدرت حكومة هربرت صموئيل قانون انتقال الأراضي، القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٠، الذي سمح ببيع وشراء الأراضي، ووضع ـ في المادة السادسة ـ شروط امتلاك الأراضي للمقيم في فلسطين، الذي ينوي زراعتها أو إعمارها بنفسه، وألاّ يزيد حدّها الأقصى على ٣٠٠ دونم في

(٣٢) David Ben-Gurion, *Rebirth and Destiny of Israel*, edited and translated from the Hebrew under the supervision of Mordekhai Nurock (New York Philosophical Library, [1954]), pp 5-6

(٣٣) سليم، المصدر نفسه، ص ٢٤٠.

(٣٤) **الموسوعة الفلسطينية**، رئيس التحرير عبد الهاشم هادي [و] أنيس صايغ، ٢ قسم في ١٠ مج (بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤ ـ ١٩٩٠)، مج ١، ص ٣١٣.

الأراضي الزراعية و٣٠ دونماً داخل المدن. وأعطى المندوب السامي ـ بموجب المادة الثامنة ـ سلطة الموافقة على انتقال الأراضي الزائدة على الحد المسموح به، وتسجيل الأراضي لغير المقيم. كما أجاز للشركات غير المختصة بالزراعة، كشركات الصرافة، حق ارتهان الأرض. وبالتالي يسّر القانون على الوكالة اليهودية والشركات الصهيونية امتلاك الأراضي والاستيطان فيها[٣٥].

كما أصدر صموئيل في أيلول/سبتمبر ١٩٢٠ قراراً بإنشاء دائرة تسجيل الأراضي «الطابو»، وعُهد برئاستها إلى الصهيوني نورمان بنتويتش. وفي ١٥/ ٤/ ١٩٢١ أصدر قانون انتقال الأراضي رقم ٢ الذي أجاز ـ المادة الأولى ـ للمحاكم أن تأمر ببيع أموال غير منقولة وفاء الرهن. وفي ١/ ٥/ ١٩٢١ أمر بتشكيل محاكم الأراضي، تحت إشراف بنتويتش، للفصل في النزاعات الناشئة عن ملكية الأراضي. ولقد لعبت هذه المحاكم خلال سنوات الانتداب ١٩٢٢/١٩٤٨ دوراً في استيلاء الصهاينة على مساحات واسعة من الأراضي كانت مرهونة لليهود. كما أن حكومة الانتداب أمرت بإغلاق «البنك العقاري العثماني»، مما اضطُر المزارعين العرب إلى اللجوء إلى المرابين، وكان بينهم كثير من اليهود[٣٦].

وبموجب دستور «حكومة فلسطين» الصادر في ١٠/٨/ ١٩٢٢، وعملاً بأحكام الفقرة ١ من المادة ١٢ أُنيطت بالمندوب السامي جميع الحقوق على الأراضي العمومية، «وله أن يمارس تلك الحقوق بصفة كونه أميناً عن حكومة فلسطين». فيما نصت المادة ١٣ على أن للمندوب السامي أن يهب أو يؤجر أي أرض من الأراضي العمومية، أو أي معدن أو منجم. وله أن يأذن بإشغال مثل هذه الأراضي بصفة مؤقتة بالشروط والمدد التي يراها ملائمة. ولقد أرهقت حكومة صموئيل الفلاحين العرب بالضرائب الباهظة وبإقدامها من وقت إلى آخر على منع تصدير الحبوب وزيت الزيتون، مما كان يتسبب بخفض أسعارها، وكانت يومذاك المصدر الأساسي لدخل الفلاحين العرب[٣٧].

وفي ١١/ ١٠/ ١٩٢٠ صدر قانون «الأراضي المحلولة»، وبموجبه طُلب من أي شخص وضع يده على أي أرض «محلولة»، لانقطاع وارثي المالك أو لعدم

---

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٣١٤.

(٣٦) روبرت هاري درايتون، **مجموعة المناشير والأوامر والقوانين الفلسطينية**، ٤ مج (القدس: مطبعة دير الروم، ١٩٣٦)، مج ٤، ص ٣٣٠٩ ـ ٣٣١٦.

(٣٧) سليم، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨**، ص ١٤٧.

زراعتها، أن يخبر دائرة الأراضي عن ذلك خلال ثلاثة شهور من تاريخ إصدار القانون، وإلا حُكم عليه بخمسين جنيهاً غرامة. وبذلك تم حصر الأراضي «المحلولة» تمهيداً للاستيلاء عليها وبيعها في المزاد العلني. وفي ١٦/ ٢/ ١٩٢١ أصدر صموئيل قانون الأراضي «الموات»، وبموجبه فُرضت الغرامة على كل من نقب في أرض موات أو زرعها دون الحصول على موافقة مدير دائرة الأراضي[٣٨]. وقد حال هذا القانون دون المواطنين العرب واستصلاح مساحات واسعة من الأراضي غير المزروعة.

٣ ـ قوانين أخرى

وبما عُرف به نورمان بنتويتش من كفاءة وخبرة في صياغة القوانين، صدرت بعض القوانين واتُخذت بعض الإجراءات القانونية التي رأت فيها إدارة صموئيل واللجنة الصهيونية ما يتطلبه إرساء قواعد الوطن القومي اليهودي. ومن أهمها:

أ ـ إلغاء القوانين العثمانية القائمة التي تعيق العمل الصهيوني، وبخاصة تلك التي توفر قدراً من المشاركة الشعبية في إدارة شؤون البلاد. فقد تم إلغاء قانون البلديات العثماني، الذي كان يمنح مجالس البلديات صلاحيات واسعة، وإحلال قانون جديد محله يلغي جميع تلك الصلاحيات، ويضع المجالس البلدية تحت إشراف حكّام الألوية الإنكليز.

ب ـ سنُّ قانون يسمح للإدارة بالتنازل عن ملْكية أراضي الدولة للمؤسسات «ذات النفع العام»، مما يسّر للمؤسسات الصهيونية الاستيلاء على مساحات واسعة من أراضي الدولة.

ج ـ سنُّ قانون لا يجيز للإقطاعيين الموجودين خارج فلسطين استثمار أراضيهم في فلسطين. وهو القانون الذي استُغل في شراء أراضي العائلات الإقطاعية اللبنانية: سرسق وسلام وتيان، في مرج إبن عامر، والجليل الشرقي، ووادي الحوارث.

د ـ السماح للجنة الصهيونية بوضع جملة «أرض إسرائيل» على الأختام والطوابع الصهيونية[٣٩].

---

(٣٨) درايتون، المصدر نفسه، مج ١، ص ٩٥٠.

(٣٩) خضر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ص ١٧٠.

ويلاحَظ أن أياً من تلك القوانين والمراسيم، وغيرها مما صدر فيما بعد، لم يصدر عن سلطة تشريعية منتخَبة من قِبل شعب فلسطين، وإنما عن سلطة استعمارية قاهرة لإرادة الشعب العربي في فلسطين، الذي كان غداة إصدار تلك القوانين يجاوز ٩٠ بالمئة من مواطني فلسطين، وبقي محتفظاً بالأغلبية وبنسبة لم تقل عن ٦٧ بالمئة في السنة الأخيرة للانتداب البريطاني. وبالتالي لا تُعتبر القوانين التي أصدرتها «الإدارة المدنية» وتلك التي صدرت عن «حكومة الانتداب» فيما بعد، قوانين مشروعة؛ إذ ليس بينها ما يملك مشروعية دستورية، وإنما هي قرارات سلطة أجنبية اغتصبت حق شعب فلسطين في تقرير مصيره وتشريع قوانينه.

وكانت فلسطين، أسوة ببقية الأقطار العربية، تعاني سوء توزيع المِلْكية، في الوقت الذي تشكّل فيه الزراعة النشاط الاقتصادي الأول، ويقارب الفلاحون فيها ٧٠ بالمئة من المواطنين العرب، والحاصلات الزراعية ٩٠ بالمئة من الصادرات العربية. وبالتالي كانت حيازة الأرض في مقدمة المشكلات الاقتصادية التي تواجه عرب فلسطين، فيما احتل الاستيلاء على الأرض أولوية اهتمامات الحركة الصهيونية المدعومة من قِبل سلطة الانتداب. وكان طبيعياً والحال كذلك أن تشهد سنوات الانتداب صراعاً حاداً حول ملْكية وحيازة الأرض بين الحركة الوطنية الفلسطينية وكلٍ من سلطة الانتداب والحركة الصهيونية وملاّك الأراضي الكبار والسماسرة، الذين أغرتهم الأسعار العالية التي كان يعرضها عملاء «الكيرين كايمت».

وعليه احتلت قضية الأرض المقام الأول في اهتمامات الحركة الوطنية الفلسطينية، وفي وقت مبكر للغاية. ففي المؤتمر الوطني الأول الذي عُقد بين ١/٢٧ و٤/ ٢/ ١٩١٩ كان موضوع بيوع الأراضي الأكثر بروزاً في مناقشات المؤتمرين، والبند الأهم في البيان الختامي. وكذلك كان الحال في كل مذكرة قدمتها اللجان الإسلامية ـ المسيحية لكلٍّ من الحكومة البريطانية وسلطة الانتداب. وكان المجلس الإسلامي الأعلى منذ تأسيسه سنة ١٩٢٢ يوقف بيع أو قسمة أي أرض للأطفال القصّر نصيب فيها.

سادساً: تقرير العقيد مينرتزهاغن عن الواقع الفلسطيني

حتى تكون الحكومة البريطانية على بيّنة كافية من حقائق الأمور طلب رئيس الوزراء لويد جورج من العقيد رتشارد مينرتزهاغن ـ سكرتير قيادة أللنبي ـ موافاته بتقرير حول الصهاينة وفلسطين والحركة القومية العربية ومصالح بريطانيا المقبلة. وقد ضمّن العقيد مذكراته الشخصية نص المذكرة التي رفعها إلى رئيس

الوزراء البريطاني سنة ١٩٢١، والتي تضمّنت قوله[٤٠]: «إننا نسير بحكمة زائدة مستهدفين السماح لليهود بإنشاء وطنهم القومي في فلسطين. لقد حرّرنا العرب من النير التركي، ولن نستطيع البقاء في مصر إلى الأبد. وقد تمخّض مؤتمر الصلح عن وليدين: القومية اليهودية والقومية العربية، وشتان بينهما، فالأول يمتاز بحيويته ونشاطه، بينما الثاني بكسله وخموله المكتسبين من الصحراء. يضاف إلى ذلك أن اليهود، برغم تشتتهم، يمتازون بولائهم ورقّة شعورهم وعلمهم. كما أنهم قدّموا إلى بريطانيا أحد رؤساء حكوماتها الممتازين. سيلتصق العرب واليهود من الآن إلى خمسين عاماً بقوميتهم. وسوف يزدهر الوطن القومي اليهودي، إن عاجلاً أو آجلاً، ويصل إلى مرحلة السيادة. وإنني أفهم أن بعض أعضاء حكومة جلالته يتطلعون إلى هذه المرحلة. وكذلك ستتطور القومية العربية إلى مرحلة المناداة بالسيادة من المحيط إلى الخليج. ومما لا شك فيه أن السيادتين العربية واليهودية ستصطدمان، وإذا قُدّر لمشروع الهجرة اليهودية إلى فلسطين النجاح فإن الصهيونية ستتوسع على حساب العرب دون سواهم، وسيبذل العرب قصارى جهودهم للقضاء على قوة وعظمة فلسطين اليهودية. . وهذا يعني سفك الدماء».

ويمضي الكولونيل مينرتزهاغن قائلاً: «وبريطانيا تتحكم الآن في الشرق الأوسط، ونحن لا نستطيع أن نكون أصدقاء للعرب واليهود في آن واحد. وإنني أقترح منح الصداقة البريطانية لليهود وحدهم، بتقدير أنهم الشعب الذي سيكون صديقنا المخلص الموالي في المستقبل. إن اليهود مدينون لنا كثيراً، وهم يحفظون لنا هذا الجميل. سيكونون ثروة لنا، على عكس العرب الذين سيكونون سلبيين معنا برغم خدماتنا لهم».

وفي إيضاحه أهمية فلسطين الاستراتيجية يقول: «سوف تكون فلسطين حجر الزاوية في الشرق الأوسط، فبينما تحدّها الصحراء من جهة يحدّها البحر من الأخرى. ولها ميناء طبيعي ممتاز، هو أفضل ميناء على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط. ثم إن اليهود برهنوا عن كفاءتهم الحربية منذ احتل الرومان البلاد، بينما يمتاز العربي بقساوته في الحرب وحبّه للسلب والتدمير والقتل. . . والآن دعني أتكلم عن فلسطين بالنسبة إلى مصر. فرغم أن المصريين يفوقون اليهود عدداً إلا أن الجيش المصري لا يستطيع الصمود أمام جيش يهودي أصغر منه. وفي حالة تطور السلاح من طائرات ودبابات فسيكون الفصل في المعركة

(٤٠) درايتون، المصدر نفسه، ص ١١٥ ـ ١١٦.

للسلاح الأحدث، وللشجاعة، وقوة الأعصاب، والصبر. ولذلك فإني أرى في مصر العدو المسلح لليهود».

ومن منطلق الحرص على تأمين المصالح البريطانية ضد احتمالات تطور القدرات العربية مستقبلاً، مضت مذكرة مينرتزهاغن تقول: «وبتطور القوميتين العربية واليهودية إلى مرحلة السيادة، وبخسارتنا قناة السويس في سنة ١٩٦٨ ـ أي بعد ٤٧ سنة ـ فإن بريطانيا ستخسر مراكزها في الشرق الأوسط. ولتقوية هذه المراكز أقترح ضمّ سيناء إلى فلسطين. فقبل سنة ١٩٠٦ كان الحد التركي ـ المصري ممتداً من رفح في الشمال إلى قرب القناة. وكان شرق سيناء وجنوبها قسماً من الحجاز الخاضع للعثمانيين. وفي [تشرين الأول] أكتوبر ١٩٠٦ مُنحت مصر حق إدارة سيناء حتى الخط الممتد من رفح إلى رأس خليج العقبة، أما ملْكيتها فبقيت لتركيا. وقد احتلها اللورد أللنبي بجيشه البريطاني دون مساعدة الجيش المصري، فأصبح مصيرها منوطاً بقرار من الحكومة البريطانية المحتلة. وفي حالة ضم سيناء إلينا فإننا نربح حداً فاصلاً بين مصر وفلسطين، ونؤكد لبريطانيا مركزاً قوياً في الشرق الأوسط، مع اتصال سهل بالبحرين المتوسط والأحمر، وقاعدة استراتيجية واسعة النطاق مع ميناء حيفا الممتاز، الذي سنستعمله بموافقة اليهود. . ومن حسنات هذا الضم أنه سيحبط أي محاولة مصرية لإغلاق القناة في وجه ملاحتنا، كما سيمكننا من حفر قناة تربط بين البحرين المتوسط والأحمر. ثم إن ضم سيناء لن يثير أي قضية قومية ضدنا، إذ إن البدو الرحّل المقيمين فيها لا يتجاوزون بضعة آلاف»[٤١].

وعلى الرغم من النظرة الشديدة الانحياز إلى اليهود لم يأت العقيد مينرتزهاغن إلى ذكر حكاية «أرض الميعاد»، ولا أشار إلى «نبوءات التوراة». ولم ينظر إلى المشروع الصهيوني إلا من زاوية خدمته مصالح بريطانيا الاستراتيجية. ثم إنه، وإن كان مسكوناً بعداء عنصري للعرب، لم يسقط من حسابه إمكانية تطورهم مستقبلاً، كما حدد بدقة موطن الخطر العربي بالحديث عن خطر مصر على المشروع الصهيوني، وتوصيته بضم سيناء إلى فلسطين لاتقاء ذلك الخطر.

وعلى خلاف العقيد مينرتزهاغن لا تعكس مقولات القادة الصهاينة إدراكاً واعياً لواقع المقاومة العربية واحتمالات تطورها المستقبلي، فالذي تعكسه مقولاتهم يدل دلالة واضحة على أن غالبيتهم وقعوا أسرى أوهامهم وأساطيرهم، والنظرة

---

(٤١) ولقد تحقّق ما طالب به العقيد مينرتزهاعن بعد ٥٨ سنة من تقريره بتوقيع اتفاقيتي كامب ديفيد في آذار/ مارس ١٩٧٩ والاتفاق على إحلاء سيناء من السلاح.

العنصرية المعظّمة للذات والمحقّرة للآخر، وأمنياتهم الرغائبية، بحيث بدوا وكأنهم صدّقوا الشعار غير الواقعي الذي روّجوا له: «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض». وكانت أوهام الغالبية الساحقة وثقتهم بأنهم إنما يعملون في ظل رعاية وحماية وخدمة الإمبراطورية البريطانية قد صوّرت لهم أنهم لن يجدوا من الشعب العربي في فلسطين أدنى مقاومة. وحين صُدموا بحقائق الواقع ذهبت بهم ظنونهم إلى حد القول بأن الساسة من الزعماء وأعيان المدن هم المحرضون لجماهير الشعب على التصدي للمشروع الصهيوني الذي يحمل لهم الحضارة والتقدم، وإن يكن يستهدف اقتلاعهم من أرض آبائهم وأجدادهم.

ومن الأمثلة على تلك الادعاءات ما كتبه غريشون أغرونسكي، مؤسس صحيفة **الجيروزاليم بوست**، يقول: «إن أحداث الشغب التي وقعت في يافا هذا العام ـ ١٩٢١ ـ والتي اندلعت في القدس في عيد الفصح من العام الماضي لم تكن نتيجة حركة شعبية، وإنما دبّرها الساسة العرب الذي يشنّون حملة ضد السياسة البريطانية الصهيونية، مستغلين فيها العربي الطيب غير المثقف استغلال السذّج. وهؤلاء الساسة طبقتان: فهناك الوجهاء أولاً من أهالي فلسطين، أبناء طبقة ملاّك الأراضي الذين كانوا يتمتعون بميزات أكبر أيام الحكم التركي ويشعرون أن مصالحهم مهدَّدة إذا قامت حكومة غربية تتبنى أفكاراً غربية للعدالة. ويخشى هؤلاء كذلك من الهجرة اليهودية بسبب تأثير ارتفاع مستوى المعيشة لليهود على الفلاحين المستغَلين».

ولا ينكر أغرونسكي أن أحداث يافا والقدس مؤشر على عداء قطاع واسع من العرب للحركة الصهيونية، وبخاصة الهجرة واغتصاب الأراضي وطرد الفلاحين منها. إلا أنه يتجاهل الدوافع الحقيقة للعداء الذي لا ينكره، إذ يقول: «غير أن هذا العداء يقوم على فهم أهداف الصهيونية فهماً خاطئاً، ولذا فإن من الممكن التغلب عليه، فالذين مكثوا في البلاد أي فترة من الزمن يعرفون ما يعرفه العرب الذين تأثّروا تأثّراً مباشراً بعمل الصهيونيين، وهو أن فلسطين ستستفيد فائدة كبرى دون أن تخسر شيئاً من تدفق هجرة صهيونية كبيرة. ويقول ونستون تشرشل: «إنه في المناطق التي تحيط فيها القرى العربية بالمستعمرات اليهودية نجد أن البيوت العربية تستخدم البلاط في بناها بدلاً من الطين. بمعنى أن الحضارة انطلقت من هذا المركز لتنتشر في المنطقة المحيطة به». و«مع أن مستوى الأجور منخفض جداً في فلسطين، فإن الأجور ترتفع كثيراً عندما يعمل العربي لدى اليهود، كما أن العمال اليهود أوجدوا الحافز لتنظيم العمال العرب».

ويمضي أغرونسكي في ادعائه ومجافاته لحقائق الواقع قائلاً: «إن الأمن سيستتب عندما تمهر عصبة الأمم الانتداب بخاتمها الرسمي، وعندما تمتلك المنظمة الصهيونية الوسائل الكفيلة بتنفيذ برنامجها. وإن الذين يريدون مخلصين أن يروا السلام ينشر لواءه في أرض فلسطين. . . يريدون المصادقة على الانتداب، ويريدون للكيرين هايسود أن ينجح، ويريدون رضا العربي نتيجة للأمرين معاً»[٤٢].

ولا أحسب أغرونسكي، وتشرشل الذي اقتبس بعض قوله، مبتدعين في ادعائهما نقل «الحضارة» إلى المجتمع العربي المتخلّف، ولا شاذين بادعائهما رسالة الاستعمار التحضرية وفائدته للشعب المستهدَفة أرضه بالاستعمار، فذلك هو النهج الذي جسّدته «رسالة الرجل الأبيض» في المستعمرات.

سابعاً: صدامات يافا سنة ١٩٢١، ولجنة هايكرفت

كانت الإدارة العسكرية قد منعت عقد المؤتمر الفلسطيني الثاني، الذي كان مقرراً عقده بالقدس في ١٥/ ٥/ ١٩٢٠ لبحث قرار مؤتمر سان ريمو، وذلك تحسباً من احتمال تجدد الاضطرابات، في وقت كان الحِراك السياسي العربي العام والفلسطيني الخاص يشهد نمواً ملحوظاً. وقد جاء تعيين يهودي معروف بحماسته الصهيونية ليضاعف من القلق الناتج من سقوط الحكومة العربية بقيادة الملك فيصل في دمشق، وبالتالي شعور النُخبة الفلسطينية بأنها خسرت عمقها الاستراتيجي. فكان أن تداعت اللجان الإسلامية ـ المسيحية ولجان أخرى إلى عقد المؤتمر الفلسطيني العربي الثالث في مدينة حيفا يوم ١٣/ ١٢/ ١٩٢٠، حيث انتقد الأعضاء بحذر شكل الإدارة الجديدة، التي لم يروا أنها مؤهلة لصيانة مصالحهم، وضمّنوا البيان الختامي للمؤتمر ثلاث توصيات[٤٣]:

أ ـ شجب السياسة الصهيونية التي تنطوي على إقامة وطن قومي لليهود، والمبنية على تصريح بلفور.

ب ـ رفض مبدأ الهجرة اليهودية.

ج ـ إقامة حكومة تمثيلية وطنية.

---

(٤٢) *Current History* (New York) vol. 20 (October 1921).

نقلاً عن: دايفيد هيرست، **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط**، ترجمة عبد الرحمن أياس (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٣)، ص ٢٠٩ ـ ٢١٠.

(٤٣) الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص ١٣٨ ـ ١٣٩.

وانتخب المؤتمر لجنة تنفيذية برئاسة موسى كاظم الحسيني. وبرغم أن العناصر المعتدلة هي التي سيطرت على المؤتمر واللجنة، إلا أن الإدارة البريطانية المنتدبة لم تعترف باللجنة كممثلة لعرب فلسطين. غير أن هربرت صموئيل اجتمع برئيس اللجنة وبعض أعضائها، بصفتهم الشخصية، وأبدى استعداده للتعامل مع لجنة من «الذوات» بشرط ألاّ تتخذ قرارات تتناقض مع شروط الانتداب، الأمر الذي رفضه الحسيني ورفاقه. فقام الوفد بالسفر إلى القاهرة للقاء وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل، الذي رفض سماع وجهة نظرهم، على وعد منه بلقائهم في القدس لدى زيارته لها. وتمّ ذلك بالفعل يوم ٨/ ٣/ ١٩٢١، حيث تقدم الوفد بمذكرة شاملة بوجهة النظر العربية تضمنت خمسة مطالب: إلغاء الالتزام بإقامة الوطن القومي اليهودي، ووقف الهجرة، ووقف بيع الأراضي، وإقامة حكومة وطنية مسؤولة أمام برلمان منتخب، وعدم فصل فلسطين عن الدول الشقيقة[٤٤].

غير أن تشرشل لم يبدِ قبولاً لأيٍّ من المطالب الخمسة، إذ بادر إلى القول: «إنكم تطلبون إلغاء وعد بلفور وإيقاف الهجرة، غير أن هذا ليس في يدي، كما أنه ليس في رغبتي». ثم راح يستعرض ما اعتبره إيجابيات في وعد بلفور، مشيداً بفكرة إقامة «الوطن القومي اليهودي» ومنبّهاً إلى «الضمانات» التي نص عليها بشأن «الحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية» قائلاً: «يؤسفني أنكم تعتبرون الشق الثاني غير ذي قيمة. إنه أمر حيوي بالنسبة لكم، وعليكم أن تتمسكوا به وتطالبوا به بشدة. فاذا كان أحد الوعدين قائماً فإن الآخر قائم كذلك. وسوف نفي بالوعدين معا بكل إخلاص». ومضى قائلاً بصراحة وحسم: «إن شكل الحكم الحالي سيستمر سنين طويلة، وسنقيم شيئاً فشيئاً مؤسسات ممثِّلة للشعب تؤدي إلى الحكم الذاتي الكامل، غير أن تحقيق ذلك لن يكتمل قبل أن يكون أبناء أبنائنا قد انتقلوا إلى الدار الأخرى»[٤٥].

وفي الوقت الذي أوصد فيه كلٌّ من صموئيل وتشرشل الباب أمام النخبة العربية المعتدلة، مضى صموئيل في أخذ الإجراءات التنفيذية التي رأت فيها إدارته ما هو مطلوب لإقامة «الوطن القومي». وفي هذا الجو المشحون بالتوتر تفجّرت أحداث يافا في أيار/ مايو ١٩٢١. وقد جاءت الاضطرابات على درجة أكثر تطوراً مما كانت عليه في السنة السابقة، إذ قام الثوار بمهاجمة المستعمرات الصهيونية والقوات البريطانية. وتقدّر لجنة هايكرافت (Haycraft) أنه سقط ٤٨

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

(٤٥) هيرست، المصدر نفسه، ص ٢١٠.

قتيلاً و٧٥ جريحاً عربياً و٤٧ قتيلاً و١٤٦ جريحاً يهودياً[٤٦]. وتحت ضغط حملات الصحف البريطانية المنحازة إلى الصهاينة، وتحسباً من تطور تظاهرات العواصم العربية المستنكرة القمع البريطاني لأحرار فلسطين، لجأت الحكومة البريطانية إلى تشكيل لجنة «تقصي حقائق» برئاسة قاضي القضاة البريطاني في فلسطين السير توماس هايكرافت، على أن ترفع توصياتها إلى مجلس العموم البريطاني، مما بعث الآمال في أوساط القيادة العربية، وتسبب في وقف الانتفاضة بعد أن كانت قد بدأت تحقق تطوراً نوعياً.

ولدى مقابلة اللجنة قال ديفيد إدلر، رئيس اللجنة الصهيونية بالوكالة: «لايمكن أن يكون هناك إلا وطن قومي واحد في فلسطين، وهو وطن يهودي. ولا مكان للمساواة في شراكة بين اليهود والعرب، وإنما غلبة لليهود عندما تتزايد أعدادهم زيادة كافية»[٤٧]. ولقد استشهدت اللجنة بهذه الشهادة في تقريرها الذي صدر في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢١ ولم يختلف في شيء عن تقرير اللجنة العسكرية برئاسة الجنرال بالين، من حيث بيان سلامة الموقف العربي. إذ تضمّن ما نصه[٤٨]:

«ونحن متيقنون بأن ليس هناك دافع لوقوع الاضطرابات غير الشعور السائد في البلاد ضد اليهود. وهو ناشيء عن خطة الحكومة فيما يتعلق بالوطن القومي اليهودي. وقد أكد لنا الكثيرون، وتحققنا بأنفسنا، أنه لولا وجود القضية اليهودية لما لاقت الحكومة أقل صعوبة في إدارة الشؤون المحلية. ويُعتقد أن كره العرب للحكومة البريطانية نشأ عن مساعدتها للسياسة الصهيونية. ولا أساس للتهمة التي كان اليهود يوجّهونها إلى العرب بأنهم قد دبّروا هذه الاضطرابات، هم أو قادة الأفكار بينهم، ورتبوا وقوعها في اليوم الأول من أيار [مايو]. فما دام اليهود أقلية لا أهمية لها، كما كانوا في عهد الحكومة التركية، فلا يضايقهم ولا يكرههم أحد. ولكن عندما بدأ العرب يعتقدون أن اليهود أصبحوا ذوي نفوذ عظيم على الحكومة، نشأ شعور في البلاد لم يحتج إلا إلى تحرش قليل من جانب عدد صغير من اليهود الممقوتين لإضرام نار السخط العام ضد اليهود عموماً».

(٤٦) الكيالي، المصدر نفسه، ص ١٤٧ ـ ١٤٨.

(٤٧) سميح فرسون، **فلسطين والفلسطينيون**، ترجمة عطا عبد الوهاب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ١٦٤.

(٤٨) تقرير حكومة الانتداب البريطاني المعد للجنة التحقيق الأنغلو ـ أمريكية سنة ١٩٤٦، ص ١٨، نقلاً عن: الرشيدات، **فلسطين: تاريخاً.. وعبرة.. ومصيراً**، ص ٨٥ ـ ٨٦.

ويضيف التقرير شارحاً: «وقد تقدَّم إلينا طوعاً أشخاص يمثّلون كافة فئات الشعب من غير اليهود، ليشرحوا لنا لماذا ثار الشعور العام ضد اليهود. وكان هؤلاء الشهود من المسلمين والأرثوذكس واللاتين والموارنة والروم الكاثوليك والأنغليكان بما في ذلك كهنة الطوائف المسيحية المذكورة. فاستنتجنا أن كل الشعب من غير اليهود تقريباً كان متحداً في العداء لليهود».

ولخص التقرير، الذي عُرف بالكتاب الأبيض لسنة ١٩٢١، شكاوى العرب بسبع نقاط:

١ ـ إن الصهاينة جعلوا حكومة بريطانيا العظمى عند استلامها زمام إدارة فلسطين تتخذ خطة موجّهة في الغالب نحو تأسيس وطن قومي لليهود، وليس لمنفعة الفلسطينيين على السواء.

٢ ـ إن حكومة فلسطين وفقاً لهذه الخطة اتخذت كهيئة استشارية رسمية لها، جمعية صهيونية مرتبطة بها، تهتم بالمصالح اليهودية قبل غيرها، ومؤلفة بموجب امتيازاتها العديدة كحكومة داخل الحكومة.

٣ ـ إنه يوجد في خدمة الحكومة عدد كبير من اليهود تزيد نسبتهم على نسبة طائفتهم.

٤ ـ إن قسماً من خطة الصهاينة هو غمر فلسطين بشعب ذي مقدرة في الأمور التجارية والإدارية أكثر من العرب، فينتج من ذلك تفوّقهم على باقي الأهالي.

٥ ـ إن المهاجرين خطر اقتصادي على أهالي فلسطين بسبب مزاحمتهم، ولأن المزاحمة تسهّل تفوّق اليهود عليهم.

٦ ـ إن اليهود والمهاجرين يسيئون إلى العرب بتعجرفهم واحتقارهم العادات الاجتماعية العربية.

٧ ـ إنه بسبب الاحتياطات غير الكافية فقد سمح لليهود بالدخول إلى البلاد، وأن هؤلاء الأشخاص قد سعوا إلى إحداث نزاع اجتماعي واضطراب اقتصادي في فلسطين.

وألاحظ بداية أن التقرير لم يأت إلى ذكر ما تضمنته مذكرة اللجنة العربية التي سبق أن قابلت كلاً من صموئيل وتشرشل حول المطالبة بحكومة وطنية مسؤولة أمام برلمان منتخب، وعدم الموافقة على فصل فلسطين عن عمقها العربي، أي إسقاط المطلبين الديمقراطي والوحدوي. ولا أحسب أن من قابلوا اللجنة من

النخب العربية لم يثيروا المطلبين اللذين كانا في مقدمة مطالب الشعب العربي في فلسطين يومذاك.

كما ألاحظ أن تقرير لجنة هايكرافت يتفق تماماً مع ما تضمنه كل من تقرير لجنة كينغ ـ كرين الأمريكية و«اللجنة العسكرية» الإنكليزية برئاسة الجنرال بالين، من حيث إيضاحه وجهة النظر العربية، وإجماع الشعب العربي على رفض المشروع الصهيوني. كما أن التقرير كسابقيه أوضح أن عداء الشعب العربي في فلسطين لليهود لم يكن لأنهم يهود، وإنما لأنهم صهاينة غزاة. ثم إنه نوّه بأن وجود اليهود في العهد العثماني لم يثر أي مشكلة. وفي التقارير الثلاثة ما يؤكد صحة القول بأن المشكلة إنما هي بفعل الوجود القسري للتجمع الاستيطاني الصهيوني على التراب العربي في فلسطين، وأن الصراع في نشأته وحقيقته وطبيعته صراع سياسي ـ اقتصادي بالدرجة الأولى.

ولقد تضمنت النقطة الأولى من الشكاوى السبع السابق ذكرها ما يُستدل منه على أن النُخب التي قابلت اللجنة اعتبرت الحركة الصهيونية مسؤولة عن تجاوزات الحكومة البريطانية، ولم تنظر إليها كأداة للاستعمار البريطاني في المشرق العربي. ولا أحسب أن ذلك جاء من قبيل التكتيك في مخاطبة لجنة بريطانية، بقدر ما يعكس قصور وعي النُخب وإسقاطها أمنياتها الرغائبية على الواقع، بحيث خُيل إليها أن بريطانيا الإمبراطورية الأعظم، التي لم تكن تغيب الشمس عن مستعمراتها، وذات التاريخ العريق في الاستعمار، يمكن أن يؤثّر في صنّاع قرارها مؤثّر لا يتفق تمام التوافق مع مصالح وطموحات القوى الاجتماعية الإنكليزية الأكثر قدرة وفعالية، والموجِّهة للسياستين الداخلية والخارجية في تناغم تام، بحيث أن النُخبة العربية القائدة تصوّرت أن يكون دهاقنة الاستعمار البريطاني بيادق شطرنج يحركها الصهاينة.

وألاحظ أن بقدر ما يعكس التقرير تدنّي مستوى وعي النّخبة العربية القائدة يقدم شهادة على تقدّم مستوى وعي الجمهور على الخطر الذي يتهدده، فقد ورد في التقرير ما نصه: «من المهم أن ندرك أن ما يكتبه الصهيونيون والمتعاطفون معهم في أوروبا عن موضوع الصهيونية يقرأه الفلسطينيون العرب لا في المدن فحسب، بل كذلك في المناطق الريفية. فقد ضرب شاهد من طولكرم مثالاً على الكتابات الاستفزازية العبارة التالية من كتاب **إنكلترا وفلسطين** من تأليف هـ. سايد بوتام: «من المستحسن تشجيع الهجرة اليهودية بكل وسيلة، وتثبيط هجرة العرب في الوقت نفسه». وقد نُشر هذا الكتاب سنة ١٩١٨. إلا أنه جرى لفت

نظرنا إلى بيانات لا تقل عن هذا الكلام في طبيعتها الاستفزازية ظهرت في المنشورات الصهيونية التي صدرت بعد القلاقل في أثناء عمل لجنتنا. فصحيفة **جويش كرونيكل** نشرت في العدد ٢٧٢٠ الكلام التالي ضمن مقالها الرئيسي: «وعلى هذا فإن المفتاح الحقيقي للوضع في فلسطين هو إعطاء اليهود حقوقاً وامتيازات في فلسطين تمكّن اليهود من جعل فلسطين يهودية مثلما أن إنكلترا إنكليزية وكندا كندية. إن هذا هو المعنى الوحيد المعقول، بل والمعنى الوحيد الممكن للوطن القومي اليهودي، وإن من المستحيل على اليهود أن يبنوا هذا الوطن دون إعطاء وضعية وطنية لليهود»(٤٩).

ولأن التقرير لم تكن غايته سوى تهدئة الأوضاع وإشاعة جو من الاسترخاء في أوساط النُخب العربية القائدة، فإنه لم يؤخذ به برغم سمو مركز من صدر باسمه، وإنما أُخذ برأي أحد الخبراء المختصين الذي لم يكن بمنزلة قاضي القضاة، ولكنه أوصى بما يساهم في تنفيذ المخطط المرسوم. وكان مما طالب به د. أدلر أن يُسمح لليهود بحمل السلاح، ولا يُسمح بذلك للعرب، مدعياً أن تسليح اليهود يحسّن علاقتهم بالعرب(٥٠). كما طلب أن يُسمح للجنة الصهيونية بالاعتراض على تعيينات الحكومة البريطانية لمن يتولون زمام الأمور في فلسطين، بل أن تقدّم أسماء من ترغب في ترشيحهم لمنصب المندوب السامي البريطاني في فلسطين لتختار الحكومة البريطانية واحداً منهم(٥١).

ثامناً: المجلس التشريعي و«الكتاب الأبيض» لسنة ١٩٢٢

سعى صموئيل لإكساب سلطته مظهراً ديمقراطياً فشكّل بعد شهور من توليه السلطة ما سمّاه «المجلس التشريعي»، وذلك بأن عينّ ١٠ موظفين إنكليزاً و٤ من المسلمين العرب و٣ من المسيحيين العرب و٣ من ممثّلي الوكالة اليهودية، واعتبرهم «هيئة استشارية» لحكومته. وكان الأعضاء العرب السبعة من الأعيان أصحاب المصالح الموالين للإنكليز أبرزهم: سعيد الحسيني، وفريح أبو مدّين، وسليمان ناصيف، وعبد الرزاق طوقان(٥٢). فيما يذكر وندهام ديدس، «السكرتير الأول

---

(٤٩) من تقرير لجنة هايكرافت، كما ورد في: هيرست، **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط**، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣، و *Jewish Chronicle*, 20/5/1921.

(٥٠) ادعاء مخادع ومضلّل طالما استخدمه التحالف الاستعماري ـ الصهيوني في تمرير طروحاته المعزّزة لقدرات مشروع الاستعمار الاستيطاني العنصري الصهيوني.

(٥١) **الوقائع الفلسطينية**، العدد ١٧٠٠ (١٩٤٥)، نقلاً عن: الرشيدات، المصدر نفسه، ص ٨٦.

(٥٢) الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص ١٣٧.

للحكومة»، أنه كان هناك شعور لدى قطاع واسع من المواطنين العرب بضرورة أن يكون أعضاء المجلس منتخَبين لا معيَّنين[٥٣]، وذلك ما لم تستجب له إدارة صموئيل، الأمر الذي يعني أن إقدام المندوب السامي الأول على تشكيل مجلسه «التشريعي» بالتعيين يتناقض عن سابق قصد وتصميم مع أبسط مفاهيم الديمقراطية.

وكان موسى كاظم الحسيني، رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الفلسطيني، قد ترأس وفداً سافر إلى لندن ليعرض القضية على الدوائر المختصة. وكانت له اتصالات ناجحة مع مجلس اللوردات، الذي أوصى الحكومة البريطانية بإعادة النظر في سياستها إزاء فلسطين. وفي ١٥/٨/١٩٢١ قابل الوفد ونستون تشرشل، بصفته وزيراً للمستعمرات، وقدّم إليه مذكرة تضمّنت ما نصه: «ما دام وضع فلسطين على ما هو عليه اليوم من استئثار الحكومة البريطانية بالسلطة اعتماداً على قواها المحتلة، واستعمالها تلك السلطة في إرغامها أهل البلاد ضد رغباتهم على قبول هجرة واسعة النطاق من اليهود الغرباء، فلن يقبل أهل فلسطين بأقل من دستور يمكّنهم من الإشراف على شؤونهم الخاصة إشرافاً تاماً... ولو أعادت الحكومة البريطانية النظر في سياستها الحالية في فلسطين، ووضعت حدّاً لنظام الحكم الذي تسيطر عليه الصهيونية، وأوقفت هجرة الغرباء إيقافاً تاماً، ومنحت سلطات تنفيذية وتشريعية إلى السكان، الذين هم بحكم الحق والخبرة من يميز ما هو خير أو شر لبلادهم، لكان في الإمكان البحث في نصوص الدستور في جو آخر»[٥٤].

غير أن تشرشل لم يولِ الوفد أي اهتمام، ولا نظر في مذكرته، واكتفى بأن نصح له بمقابلة حاييم وايزمان والتباحث معه. ولم يتردّد الحسيني ورفاقه في مقابلة الزعيم الصهيوني، الذي لم يهدّئ مخاوف الوفد وإنما أكد أن هدف الصهيونية إنشاء دولة يهودية ذات يوم في فلسطين. وعندما رجع الوفد للقاء تشرشل يوم ٢٢/٨/١٩٢١ لم يظفر بطائل[٥٥].

وواضح من النص السابق، ومن عدم الممانعة في لقاء وايزمان أن وفد «اللجنة

---

(٥٣) المصدر نفسه.

(٥٤) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ج ١: **الكلام عن أدوار القضية الفلسطينية ومواقف الإنكليز منها إلى بدء الحرب العالمية الثانية**، ص ٣٢؛ الرشيدات، المصدر نفسه، ص ٨٧، و Dov Gavish, *A Survey of Palestine under the British Mandate, 1920-1948*, [translation by Joseph Shadur], Routledge Curzon Studies in Middle Eastern History; 3 (London: Routledge Curzon, 2005).

(٥٥) خضر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ص ١٧١.

التنفيذية» لم يكن سلبياً في بداية عهد الانتداب، كما يروّج أدعياء الحكمة في وقت متأخر، الذين يجهلون ـ أو يتجاهلون ـ تاريخ بلادهم. فالوفد كان إيجابياً، وأبدى استعداداً للتعاون مع الحكومة البريطانية بل والتفاهم مع الصهاينة. إلا أنه أراد أن يكون للشعب العربي في فلسطين دوره في تقرير مصير بلاده وإدارة شؤونها من خلال قيام حكم دستوري يعتمد على مجلس منتخَب يمثّل مواطني فلسطين. غير أن ونستون تشرشل هو الذي حال دون ذلك، إذ عارض إقامة مؤسسات تمثيلية منتخبة. وأيدته في ذلك القيادة الصهيونيـة التي رأت في تطابق مصالحها مع المصالح البريطانية ما جعلها تقول: «إن هيئة من هذا النوع، الذي يبدو أنه الآن موضوع دراسة وتفكير، سيثبت في الوقت الحاضر على الأرجح أنها غير ودية نحو السياسة البريطانية عامة، والوطن القومي اليهودي بصفة خاصة»[٥٦].

وفي أثناء وجود وفد «اللجنة التنفيذية» في لندن أبرق بعض المتعاونين إلى الحكومة البريطانية، مدّعين أن الوفد لا يمثّل شعب فلسطين، مبدين بذلك استعدادهم للتكيف مع الواقع المستجد، والتعاون مع سلطة الانتداب البريطاني، باعتبار ذلك السبيل الأيسر لدعم مراكزهم الاجتماعية ومصالحهم الاقتصادية. وحين عُرض مشروع «المجلس التشريعي» أبدت هذه الفئة من النخبة استعدادها لقبول المشروع، في الوقت الذي عارضته بشدة «اللجنة التنفيذية». وبهذا تأكد الانقسام واتضحت أبعاده بين الحركة الوطنية والمعارضة المرتبطة بالاستعمار البريطاني. وهو الانقسام الذي كان قد دشّنه راغب النشاشيبي بقبوله تولّي رئاسة بلدية القدس بعد إقالة موسى كاظم الحسيني بسبب موقفه الوطني في تظاهرات القدس سنة ١٩٢٠.

وخلال العودة من لندن عرج الوفد على جنيف، حيث عقد اجتماعات مع وفد الاتحاد السوري فيما سُمي «المؤتمر العربي الفلسطيني»، صدر على أثره بيان قُدّم إلى رئيس وأعضاء عصبة الأمم متضمناً المطالب التالية[٥٧]:

أ ـ الاعتراف بالاستقلال القومي لسورية ولبنان وفلسطين.

ب ـ الاعتراف بحق هذه البلاد في أن تتّحد معاً بحكومة مدنية مسؤولة

---

(٥٦) المنظمة الصهيونية، المكتب التنفيذي، ١/٦/١٩٢١ (و. م. ١٦٠٧٣٣)، نقلاً عن: الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص ١٥٠.

(٥٧) عيسى السفري، **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية: سجل عام لقضية فلسطين في عشرين سنة**، ٢ ج (يافا: مطبعة مكتبة فلسطين الجديدة، ١٩٣٧)، ج ١، ص ٩٢ ـ ٩٣.

أمام مجلس نيابي ينتخبه الشعب، وأن تتّحد مع البلاد العربية المستقلة في شكل ولايات عربية (فيدرالية).

ج ـ إلغاء الانتداب حالاً.

د ـ جلاء الجنود الإنكليز والفرنسيين عن سورية ولبنان وفلسطين.

هـ ـ إلغاء تصريح بلفور.

ويوضح البيان التزام قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية بموقف قومي وحدوي تحرري ديمقراطي، متفاعل بإيجابية تامة مع القوى العربية الملتزمة بالنهج ذاته.

ولقد حاول هربرت صموئيل الالتفاف على الرفض العربي له ولإدارته من ناحية، والحد من تطور الحِراك الوطني الفلسطيني من ناحية ثانية. واستناداً إلى نصائح الجنرال ديدس للتهدئة، بدا ميالاً إلى تقديم تنازلات سياسية ثانوية، لتشجيع القطاع المتعاون في أوساط النخبة العربية، خاصة الفئة المسيطرة على «المؤتمر الوطني الفلسطيني» و«اللجنة التنفيذية» المنبثقة عنه. وبناء على ذلك أصدرت الحكومة البريطانية في حزيران/ يونيو ١٩٢٢ كتاباً أبيض، متضمناً الخطوط العريضة للسياسة المعتمدة والمراد السير عليها في فلسطين، مدعية أن عهدها لشريف مكة، الحسين بن علي، لا يشمل فلسطين. وفي محاولة ما تصوّرت أن يؤدي إلى تطمين العرب تضمّن الكتاب الأبيض ما نصه: «إن الحكومة البريطانية تؤكد وعد بلفور، الذي لا يقبل التغيير. وتؤكد قيام وطن قومي لليهود في فلسطين. غير أن ذلك لا يعني جعل فلسطين بكاملها يهودية. بل إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. وتنفيذاً لهذه السياسة، من الضروري أن تتمكن الطائفة اليهودية في فلسطين من زيادة عدد أفرادها بواسطة الهجرة. ولا يجوز أن تكون هذه الهجرة كبيرة لدرجة أنها تزيد على مقدرة البلاد الاقتصادية. والحكومة لا تفكر في إفناء الشعب العربي أو اللغة والثقافة العربيتين. وإنها تريد أن تعطي قسطاً من الحكم الذاتي في فلسطين، وستكون خطواتها التالية تأسيس مجلس تشريعي تكون أكثرية أعضائه من المنتخَبين»[٥٨].

ويذكر حاييم وايزمان في مذكراته: «إن هربرت صموئيل، المندوب السامي لفلسطين، هو الذي وضع مشروع ذلك الكتاب، وإن بريطانيا عرضته على اللجنة

---

(٥٨) النص الكامل للخطاب مشور في الجريدة الرسمية لسلطة الانتداب: **الوقائع الفلسطينية**، العدد ١٧٠٠ (١٩٤٥).

الصهيونية قبل إصداره للاطلاع عليه وإبداء وجهات نظر زعماء اليهود بشأنه، وطلبت من اليهود قبول الأسس والمبادىء الواردة فيه، تمهيداً للحصول على موافقة مجلس العموم البريطاني عليه، وإبرام صك الانتداب من جانب عصبة الأمم والبرلمان البريطاني. وبعد أن وافق الزعماء اليهود على الكتاب الأبيض بتاريخ ١٨/٦/١٩٢٢، أصدرته بريطانيا رسمياً في ٢٢/٦/١٩٢٢»[٥٩].

وحين نُشر «الكتاب الأبيض» في الجريدة الرسمية لحكومة الانتداب، تضمن ما اعتبرته «دستوراً» لفلسطين. وقد جاء فيه النص على إقامة «مجلس تشريعي» يؤلَّف من ٢٢عضواً، ١٠ موظفين من الإنكليز يعيّنهم المندوب السامي، و١٢ عضواً منتخباً ـ ٨ مسلمين و٢ مسيحيين و٢ يهود ـ وأن يكون المندوب السامي رئيس المجلس، وله حق الترجيح والنقض، وأن يحظر على المجلس التعرض لمبدأ الانتداب، أو الوطن القومي اليهودي، أو هجرة اليهود إلى فلسطين. وواضح من الشكل المقترح للمجلس، والصلاحيات التي حددت له، أنه أبعد ما يكون عن أن يُعتبر مجلساً نيابياً، أو صاحب دور في تحديد السياسة العامة. ولم يأت ذلك عفواً، وإنما أُريد به اقتراح مجلس يرفضه العرب، ليعتبر ذلك حجة عليهم، ومبرراً لتواصل العمل وفق المخطط الاستعماري الصهيوني.

وكان رفض الكتاب الأبيض لسنة ١٩٢٢ مبرراً وطنياً لأن ما تضمّنه تحت مسمى «المجلس التشريعي» ليس إلا إعادة طرح فكرة «المجلس الاستشاري» الذي سبق أن عرضه صموئيل، فضلاً عن أنه أعاد تأكيد السياسة البريطانية الخاصة بإقامة «الوطن القومي اليهودي». وقد فُهم من القول بأن تتم الهجرة اليهودية وفقاً للقدرة الاقتصادية على الاستيعاب أن المقصود بذلك إنكليزياً وصهيونياً قدرة مشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني على استيعاب مهاجرين جُدد. وقد رأت القيادة العربية الوطنية أن غاية هذا الكتاب «تنفيذ السياسة الصهيونية للحكومة تحت ستار دستوري، بينما هي في الوقت الراهن غير شرعية وتتعارض مع حقوق الشعب ورغباته ولا تستمرإلا بقوة السلاح»[٦٠]. وعلى ذلك بادرت اللجنة التنفيذية إلى إعادة طرح مطلبها بإقامة مجلس نيابي منتخب كما حصل في كل من سورية ولبنان الخاضعتين لانتداب من الدرجة (أ) كما هو الانتداب على فلسطين[٦١].

(٥٩) Chaim Weizmann, *Trial and Error, the Autobiography of Chaim Weizmann* (New York Harper, [1949]), p. 360.

(٦٠) هيرست، **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط**، ص ٢١٢.

(٦١) فرسون، **فلسطين والفلسطينيون**، ص ١٦٥.

وبما تضمّنه هذا «الكتاب الأبيض» الذي أصدره تشرشل تكون الحكومة البريطانية قد امتنعت من أن تأخذ بتقرير لجنة هايكرافت. وفي ذلك، كما في إهمال الرئيس الأمريكي تقرير لجنة كينغ ـ كرين، مؤشر على النهج الذي اعتمد منذ عشرينيات القرن العشرين في التعاطي مع لجان «تقصي الحقائق» و«التحقيق» كلما بدا أن الحِراك الوطني العربي الفلسطيني عصياً على الانضباط. وبالتالي بات مطلوباً إشاعة حالة من الاسترخاء في المحيط العربي، وما يستتبع ذلك من شق الصف الوطني والقومي نتيجة تباين وجهات النظر بين الذين رحّبوا بتشكيل اللجان ورأوا فيها بوادر إيجابية تدعو إلى التفاؤل وبين الذين عارضوا لقاء اللجان من منطلق قناعتهم بأن الحركة الصهيونية إنما هي رأس حربة القوى الاستعمارية في المشرق العربي، وأن عمقها الاستراتيجي ممتد على جانبي الأطلسي، وليس من تناقض عدائي فيما بينها وبين صنّاع القرار الحقيقيين، الذين تشكّل اللجان بأمر منهم ولتأدية مهمة هم يريدونها.

وفي تجارب العالم الثالث أكثر من مثال على دور القوى الاستعمارية في إعاقة الديمقراطية، وما شهدته فلسطين مع بداية عهد صموئيل إنما كان من بعض ما اعتادته القوى الاستعمارية. وفي التاريخ العربي الحديث ثلاثة أمثلة واضحة: ففي تونس أنهى الاحتلال الفرنسي ١٨٨١ التجربة الليبرالية التي كان رائدها خير الدين التونسي. وفي مصر وضعت مدافع الأسطول البريطاني التي ضربت الإسكندرية في خريف ١٨٨٢ نهاية المجلس النيابي لسنة ١٨٨١، الذي برزت فيه العناصر الوطنية التي دعمت ثورة أحمد عرابي. وفي سورية وضعت مدافع الجنرال غورو في ميسلون سنة ١٩٢٠ نهاية مملكة فيصل الدستورية وحياة «المؤتمر السوري». والتقاء تشرشل مع القادة الصهاينة على منع إقامة نظام برلماني في فلسطين إنما كان تطبيقاً للنهج الاستعماري المعادي للديمقراطية. وكانت غاية الطرفين الحيلولة دون أن يكون لممثلي الشعب العربي الفلسطيني أي دور في تعطيل إصدار القرارات واتخاذ الإجراءات التي كانت تتطلبها إقامة الوطن القومي اليهودي على التراب العربي.

غير أنه برغم التزام قيادة الحركة الوطنية بموقف قومي، وتنامي الوعي على الخطر الصهيوني، فقد كان إدراك العلاقة العضوية بين قوى الاستعمار والحركة الصهيونية محدوداً للغاية، ولا يكاد يجاوز قلة معدودة من المثقفين. ولقد انعكس ذلك في النهج الذي اعتمده المؤتمر الوطني الرابع سنة ١٩٢١ باستخدام الوسائل السياسية لتحقيق المطالب الوطنية، بل والتعهد للإدارة البريطانية المدنية، ومن بعدها حكومة الانتداب، بالعمل على تهدئة المقاومة، بحجة أن ذلك ما يكسب

المطالب الوطنية تعاطف وقبول السلطة البريطانية ويعزز مواقف العناصر الإنكليزية المؤيدة المطالب العربية[٦٢]. ولقد انعكس الموقف المتصالح على العرائض التي كانت تتقدم بها النخبة القائدة إلى عصبة الأمم، أو إلى الحكومة البريطانية، أو إلى الحاكم العام البريطاني، فضلاً عمّا تضمنته تلك العرائض من جهل تام بالواقع الصهيوني. فقد غلب على عرائض الشكوى، التي كانت الوسيلة الأثيرة للنخبة السياسية القائدة، تحذير الحكومة البريطانية والسلطة العسكرية في فلسطين من مغبة الأفكار الشيوعية التي جاء بها المهاجرون من روسيا. وكذلك التنبيه إلى تناقض سلوكيات المستوطنين مع الثقافة السائدة في المجتمع العربي، بالحديث عن «الإباحية» الشائعة في أوساطهم، وملابسهم «الخارجة عن اللياقة»، وممارساتهم اللاأخلاقية «التي يندى لها الجبين».

أما عرائض النخبة المسيحية، ومثالها عريضة مقدّمة إلى الحاكم العام في فلسطين الجنرال واطسون، فقد تضمّنت ما نصه: «إننا قوم مطيعون لولي الأمر. ومصالحنا لا تمتزج مع حكومة غير الحكومة البريطانية. ونحن أقنعنا الأهالي بأن حكومة بريطانيا العظمى هي أفضل حكومة تنظر في عمران بلدنا وترقيته. ونحن نرى المزايا التي حصل عليها اليهود. ونأسف كلية لأحوالنا، ونبكي لحرماننا من مثلها، خصوصاً ونحن قوم طائعون ومحبون لمن تولّى أمرنا»[٦٣].

تاسعاً: صك الانتداب: مضمونه ودلالاته

تذهب بعض المصادر إلى أن فيلكس فرانكورت، الصهيوني الأمريكي البارز، هو الذي وضع مسودة مشروع صك الانتداب في ٢٨ آذار/مارس ١٩١٩، وذلك في ضوء مشروع كانت قد أعدّته الجمعية الصهيونية وناقشته مع المجلس الأعلى للحلفاء في ٢٧ شباط/فبراير ١٩١٩[٦٤]. وقد لا يكون ذلك مستبعَداً بحكم الدور الذي كان مطلوباً من الزعامة الصهيونية الاضطلاع به في إقامة الحاجز البشري الغريب، ليفصل بين عرب آسيا وعرب أفريقيا، ويشكل كابحاً لدور مصر القومي. وسواء صحّ ذلك أو لم يصح فإنه لا يغير من طبيعة الدور الذي

---

(٦٢) هيرست، المصدر نفسه، ص ٢١٤ ـ ٢١٥.

(٦٣) محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٦)، ص ١٢٩ ـ ١٣٠.

(٦٤) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ج ٢: **القضية الفلسطينية أثناء الحرب العالمية الثانية إلى ما بعد قرار تقسيم فلسطين الصادر عن هيئة الأمم المتحدة**، ص ٢٨، استناداً إلى ما جاء في تقرير لجنة «التحقيق الملكية» البريطانية لسنة ١٩٣٨.

حدّده الصك لسلطة الانتداب، ومضمونه الذي جاء متوافقاً تماماً مع مضمون وعد بلفور، السابق اعتماده من الحلفاء. هذا ويورد ج. م. ن. جفريز مقارنة شاملة بين مواد صك الانتداب الذي أصدرته عصبة الأمم ومواد المشروع الصهيوني، موضحاً مدى تطابق الصك الدولي مع أساسه الصهيوني[٦٥].

وبعد توقيع معاهدة سيفر أُعلن في عصبة الأمم في ٦ تموز/يوليو ١٩٢١ مشروع صك الانتداب البريطاني على فلسطين. غير أنه نتيجة مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بأن يؤخذ رأيها في شروط الانتدابات، أُرجىء إقرار الصك إلى حين الاتفاق مع الإدارة الأمريكية على تلك الشروط. إذ تسارع نمو الاقتصاد الأمريكي ليصبح الأول عالمياً مطلع القرن العشرين، مما تسبب في تطلع الشركات الأمريكية إلى السيطرة على الأسواق الخارجية، وتوسيع دائرة نشاطها. وسبق بيان أن الاعتراض الأمريكي لم يكن على مبدأ الانتداب، ولا على تجاوز دعوة الرئيس ويلسون بأن تعطى شعوب المستعمرات حق تقرير المصير، وإنما انحصر الاعتراض الأمريكي في ضرورة الاتفاق مع الدول المنتدبة على إعطاء جميع الدول فرص المساواة في الاستثمار والتجارة مع الدول المنتدب عليها، وبحيث لا تكون أسواقها ومواردها حكراً على الدول المنتدبة فقط.

وفي ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٢٢ اتخذ مجلسا الشيوخ والنواب الأمريكيان قراراً مشتركاً نصه: «إن مجلسي الشيوخ والنواب في الولايات المتحدة بأمريكا المنعقدين معاً، تحبيذاً لإنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، يقرران أن الولايات المتحدة بأمريكا تحبّذ إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين على أن يُفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يجحف بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف المسيحية وجميع الطوائف الأخرى غير اليهودية، الموجودة في فلسطين، وأن تُحمى الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية في فلسطين حماية تامة»[٦٦].

---

(٦٥) ج. م. ن. جفريز، **فلسطين: إليكم الحقيقة**، ترجمة أحمد خليل الحاج؛ مراجعة محمد أحمد أنيس، ٤ ج (الشارقة: دائرة الثقافة والإعلام، ٢٠٠٠)، ص ٢٧٦ ـ ٢٨٢.

(٦٦) لأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تشترك في عضوية عصبة الأمم، ولضمان مصالحها في فلسطين، أجرت الإدارة الأمريكية مفاوضات مع الحكومة البريطانية توّجت بعقد معاهدة تضمن المصالح الأمريكية في فلسطين تضمّنت النص الكامل لصك الانتداب وثماني مواد تتعلق بحقوق الرعايا الأمريكان والأملاك والمؤسسات الأمريكية في فلسطين، جرى توقيعها في ٣/ ١٢/ ١٩٢٤. وكانت أهم موادها:

المادة **الأولى**: مع مراعاة أحكام هذه المعاهدة توافق الولايات المتحدة على إدارة فلسطين من قِبل صاحب الجلالة البريطانية وفقاً لصك الانتداب المدرج نصه فيما تقدم.

المادة **الثانية**: تتمتع الولايات المتحدة ورعاياها بجميع الحقوق والمنافع المتضمّنة بشروط صك الانتداب لأعضاء عصبة الأمم ورعاياها، وبالرغم من أن الولايات المتحدة ليست عضواً في عصبة الأمم. =

وبعد إقرار الكونغرس الأمريكي بمجلسيه ذلك، صدر في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٢ عن عصبة الأمم صك الانتداب، استناداً إلى المادة ٢٢[٦٧] من ميثاقها. ولقد تضمن الصك مقدّمة و٢٨ مادة بيانها الآتي:

المقدمـــة

مجلس عصبة الأمم:

لما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت على أن يُعهد بإدارة فلسطين التي كانت تابعة فيما مضى للملكة العثمانية بالحدود التي تعيّنها تلك الدول إلى دولة منتدبة تختارها الدول المشار إليها تنفيذاً لنصوص المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم.

ولما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت أيضاً على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي أصدرته في الأصل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩١٧ وأقرّته الدول المذكورة لصالح إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، على أن يُفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضر بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة الآن في فلسطين أو بالحقوق والوضع السياسي مما يتمتع به اليهود في أية بلاد اخرى.

ولما كان قد اعتُرف بذلك بالصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين وبالأسباب التي تبعث على إعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك البلاد،

ولما كانت دول الحلفاء قد اختارت صاحب الجلالة البريطانية ليكون منتدباً على فلسطين.

= المادة **السابعة**. لا يتأثر شيء مما ورد في هذه المعاهدة بأي تعبير يجري في شروط صك الانتداب المدرج نصه فيما تقدم، ما لم تكن الولايات المتحدة قد وافقت على ذلك التعبير.

انظر. تقرير اللجنة الملكية (الترجمة العربية الرسمية) (الكتاب الأبيض رقم ٥٤٧٩) الصادر في شهر تموز/يوليو ١٩٣٧، ص ٤١، نقلاً عن: الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص ٣٤٣ (الهامش).

(٦٧) كان المؤتمر السوري العام، الذي عُقد في دمشق في ٢ تموز/يوليو ١٩١٩، بحضور ٨٠ مندوباً، بينهم ٢٠ من فلسطين، قد أعلن رفضه للمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم، التي اعتبر بموجبها الشعب العربي في بلاد الشام كأحد الشعوب المتخلّفة التي هي بحاجة إلى مساعدة دولة منتدبة، وإن كان المندوبون قد أبدوا إمكانية قبولهم «المساعدة تقنية واقتصادية لا تتعدى فترة عشرين سنة، ولا تلحق ضرراً باستقلال سورية المطلق. ويمكن قبول المساعدة من الولايات المتحدة أو بريطانيا العظمى لكن لا يمكن قبولها من فرنسا في أي حال من الأحوال».

ولما كان الانتداب على فلسطين قد صيغ في النصوص التالية وعُرض على عصبة الأمم لإقراره.

ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد قبل الانتداب على فلسطين وتعهد بتنفيذه بالنيابة عن عصبة الأمم طبقاً للنصوص والشروط التالية.

ولما كانت الفقرة الثامنة من المادة ٢٢ المتقدمة الذكر تنص على أن درجة السلطة أو السيطرة أو الإدارة التي تمارسها الدولة المنتدبة سيحددها بصراحة مجلس عصبة الأمم إذا لم يكن هناك اتفاق سابق بين أعضاء عصبة الأمم.

لذلك فإن مجلس عصبة الأمم، بعد تأييده الانتداب المذكور، يحدّد شروطه ونصوصه بما يلي:

المادة الأولى

يكون للدولة المنتدبة السلطة التامة في التشريع والإدارة باستثناء ما يكون قد قيد في نصوص هذا الصك.

المادة الثانية

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي وفقاً لما جاء بيانه في ديباجة هذا الصك، وترقية مؤسسات الحكم الذاتي وتكون مسؤولة أيضاً عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين.

المادة الثالثة

يترتب على الدولة المنتدبة أن تعمل على تشجيع الاستقلال المحلي على قدر ما تسمح به الظروف.

المادة الرابعة

يُعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثّر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين ولتساعد وتشترك في ترقية البلاد، على أن يكون ذلك خاضعاً دوماً لمراقبة الإدارة.

يُعترف بالجمعية الصهيونية كوكالة ملائمة ما دامت الدولة المنتدبة ترى أن تأليفها

ودستورها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض. ويترتب على الجمعية الصهيونية أن تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية للحصول على معونة جميع اليهود الذين يبغون المساعدة في إنشاء الوطن القومي اليهودي.

المادة الخامسة

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن ضمان عدم التنازل عن أي جزء من أراضي فلسطين إلى حكومة دولة أجنبية، وعدم تأجيره إلى تلك الحكومة أو وضعه تحت تصرفها بأي صورة أخرى.

المادة السادسة

على إدارة فلسطين، مع ضمان عدم الضرر بحقوق ووضع فئات الأهالي الأخرى، تسهيل هجرة اليهود في أحوال ملائمة وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة الرابعة حشد اليهود في الأرض الأميرية والأراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية.

المادة السابعة

تتولى إدارة فلسطين سن قانون للجنسية، ويجب أن يشتمل هذا القانون على نصوص تسهّل اكتساب الجنسية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاماً دائما لهم.

المادة الثامنة

إن امتيازات وحصانات الأجانب، بما فيها مزايا المحاكم القنصلية والحماية التي يتمتع بها الرعايا الأجانب في السابق بحكم الامتيازات أو العرف في المملكة العثمانية، لا تكون نافذة في فلسطين.

غير أنه متى انتهى أجَل الانتداب تعاد هذه الامتيازات في الحال برمتها أو مع التعديل الذي يكون قد تم الاتفاق عليه بين الدول صاحبة الشأن، إلا إذا سبق للدولة التي كان رعاياها يتمتعون بالامتيازات المذكورة في أول آب (أغسطس) سنة ١٩١٤ أن تنازلت عن حق استرجاع تلك الامتيازات أو وافقت على عدم تطبيقها لأجَل مسمى.

المادة التاسعة

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل النظام القضائي القائم في فلسطين ضامناً تمام الضمان لحقوق الأجانب والوطنيين على السواء.

ويكون احترام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية لمختلف الشعوب والطوائف مضموناً تمام الضمان أيضاً، وبصورة خاصة تكون إدارة الأوقاف خاضعة للشرائع الدينية وشروط الواقفين.

المادة العاشرة

تكون المعاهدات المبرمة بين الدولة المنتدبة وسائر الدول الأجنبية بشأن تسليم المجرمين مرعية الإجراء في فلسطين إلى أن تُعقد اتفاقيات خاصة بذلك فيما يتعلق بفلسطين.

المادة الحادية عشرة

تتخذ إدارة فلسطين جميع ما يلزم من التدابير لصون مصالح الجمهور فيما يتعلق بترقية البلاد وعمرانها. ويكون لها السلطة التامة في وضع ما يلزم من الأحكام لاستملاك مورد من موارد البلاد الطبيعية أو الأعمال والمصالح والمنافع العمومية في البلاد، أو التي ستؤسس فيما بعد، أو السيطرة عليها بشرط مراعاة الالتزامات التي قبلتها الدولة المنتدبة على نفسها. ويترتب عليها أن توجد نظاماً للأراضي يلائم احتياجات البلاد مراعية في ذلك، من بين الأمور الاخرى، الرغبة في تشجيع حشد السكان في الأراضي وتكثيف الزارعة.

ويمكن لإدارة البلاد أن تتفق مع الوكالة اليهودية المذكورة في المادة الرابعة على أن تقوم هذه الوكالة بإنشاء أو تسيير الأشغال والمصالح والمنافع العمومية، وترقية مرافق البلاد الطبيعية بشروط عادلة ومنصفة ما دامت الإدارة لا تتولى هذه الأمور مباشرة بنفسها، غير أن كل اتفاق كهذا يجب أن يشترط فيه ألا تتجاوز الأرباح التي توزعها الوكالة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مقدار الفائدة المعقولة التي يعود بها رأس المال المستثمر، وأن كل ما يزيد على هذه الفائدة من الأرباح يجب أن يُستخدم لما فيه نفع البلاد على الوجه الذي توافق عليه الإدارة.

المادة الثانية عشرة

يُعهد إلى الدولة المنتدبة بالإشراف على علاقات فلسطين الخارجية وحق إصدار البراءات إلى القناصل الذين تعيّنهم الدول الأجنبية، ويكون لها الحق أيضاً في أن تشمل رعايا فلسطين وهم خارج حدود منطقتها بحماية سفاراتها وقناصلها.

المادة الثالثة عشرة

تضطلع الدولة المنتدبة بجميع المسؤوليات المتعلقة بالأماكن المقدسة والمباني أو

المواقع الدينية في فلسطين، بما في ذلك مسؤولية المحافظة على الحقوق الموجودة وضمان الوصول إلى الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية وحرية العبادة، مع المحافظة على مقتضيات النظام العام والآداب العامة، وتكون الدولة المنتدبة مسؤولة أمام عصبة الأمم دون سواها عن كل ما يتعلق بذلك، بشرط أن لا تحول نصوص هذه المادة دون اتفاق الدولة المنتدبة مع إدارة البلاد على ما تراه الدولة المنتدبة ملائماً لتنفيذ نصوص هذه المادة، وبشرط أن لا يفسر شيء من هذا الصك تفسيراً يخوّل الدولة المنتدبة سلطة التعرض أو التدخل في نظام أو إدارة المقامات الإسلامية المقدسة الصرفة، المصونة حصانتها.

المادة الرابعة عشرة

تؤلف الدولة المنتدبة لجنة خاصة لدرس وتحديد وتقرير الحقوق والادعاءات المتعلقة بالأماكن المقدسة، والحقوق والادعاءات المتعلقة بالطوائف الدينية المختلفة في فلسطين، وتعرض طريقة اختيار هذه اللجنة وقوامها ووظائفها على مجلس عصبة الأمم لإقرارها، ولا تعينَّ اللجنة ولا تقوم بوظائفها دون موافقة المجلس المذكور.

المادة الخامسة عشرة

يترتب على الدولة المنتدبة أن تضمن جعل الحرية الدينية التامة وحرية القيام بجميع شعائر العبادة مكفولين للجميع بشرط المحافظة على النظام العام والآداب العامة فقط.

ويجب أن لا يكون ثمة تمييز مهما كان نوعه بين سكان فلسطين على أساس الجنس أو الدين أو اللغة، وألاّ يُحرم شخص من دخول فلسطين بسبب معتقده الديني فقط.

ويجب أن لا تُحرم أي طائفة كانت من حق صيانة مدارسها الخاصة لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة، وأن لاّ ينتقص من هذا الحق ما دام ذلك مطابقاً لشروط التعليم العمومية التي قد تفرضها الإدارة.

المادة السادسة عشرة

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن ممارسة ما يقتضيه أمر المحافظة على النظام العام والحكم المنظم من الإشراف على الهيئات الدينية والجزئية التابعة لجميع الطوائف المذهبية في فلسطين، ومع مراعاة هذا الشرط لا يجوز أن تتخذ في فلسطين تدابير من شأنها إعاقة أعمال هذه الهيئات أو التعرض لها أو إظهار التحيز ضد أي ممثل من ممثليها أو عضو من أعضائها بسبب دينه أو جنسيته.

المادة السابعة عشرة

يجوز لإدارة فلسطين أن تنظّم على أساس التطوع القوات اللازمة للحفاظ على السلام والنظام والقوات اللازمة للدفاع عن البلاد أيضاً، بشرط أن يكون ذلك خاضعاً لإشراف الدولة المنتدبة، ولكن لا يجوز لإدارة فلسطين أن تستخدم هذه القوات في غير الأغراض الآنفة الذكر إلا بموافقة الدولة المنتدبة، وفيما عدا ذلك لا يجوز لإدارة فلسطين أن تؤلف أو تستبقي أية قوة من القوات العسكرية أو البحرية أو الجوية.

ليس في هذه المادة ما يمنع إدارة فلسطين من الاشتراك في نفقات القوات التي تكون للدولة المنتدبة في فلسطين.

ويحق للدولة المنتدبة في كل وقت أن تستخدم طرق فلسطين وسكك حديدها ومرافئها لحركات القوات المسلحة ونقل الوقود والمهمات.

المادة الثامنة عشرة

يجب على الدولة المنتدبة أن تضمن عدم التمييز في فلسطين بين رعايا أية دولة من الدول الداخلة في عصبة الأمم (ومن جملة ذلك الشركات المؤلفة بحسب قوانين تلك الدولة) ورعايا الدولة المنتدبة أو رعايا أية دولة أجنبية أخرى في الأمور المتعلقة بالضرائب أو التجارة أو الملاحة أو تعاطي الصنائع أو المهن أو في معاملة السفن التجارية أو الطائرات المدنية. وكذلك يجب أن لا يكون هناك أي تمييز في فلسطين ضد البضائع التي يكون أصلها من بلد من بلدان الدول المذكورة أو تكون مرسلة إليها. وتطلق حرية مرور البضائع بطريق التوسط (الترانزيت) عبر البلاد المشمولة بالانتداب بشروط عادلة.

ومع مراعاة ما تقدم وسائر أحكام صك الانتداب هذا، يجوزلإدارة فلسطين أن تفرض بالتشاور مع الدولة المنتدبة ما تراه ضرورياً من الضرائب والرسوم الجمركية وأن تتخذ ما تراه صالحاً من التدابير لتنشيط ترقية المرافق الطبيعية في البلاد وصيانة مصالح السكان فيها. ويجوز لها أن تعقد بالتشاور مع الدولة المنتدبة اتفاقاً جمركياً خاصاً مع أية دولة من الدول التي كانت جميع أملاكها في سنة ١٩١٤ داخلة في تركيا الآسيوية أو شبه جزيرة العرب.

المادة التاسعة عشرة

تنضم الدولة المنتدبة بالنيابة عن إدارة فلسطين إلى كل ميثاق من المواثيق الدولية العامة التي سبق عقدها أو التي تُعقد فيما بعد بموافقة عصبة الأمم

بشأن الاتجار بالرقيق والاتجار بالسلاح والذخيرة أو بالمخدارت أو فيما يتعلق بالمساواة التجارية وحرية مرور البضائع بطريق التوسط (الترانزيت) والملاحة والطيران والمواصلات البريدية والبرقية واللاسلكية أو بالممتلكات الأدبية والفنية والصناعية.

المادة العشرون

تتعاون الدولة المنتدبة بالنيابة عن إدارة فلسطين في تنفيذ كل سياسة مشتركة تقررها عصبة الأمم لمنع انتشار الأمراض ومكافحتها، بما في ذلك أمراض النباتات والحيوانات بقدر ما تسمح به الأحوال الدينية والاجتماعية وغيرها من الأحوال.

المادة الحادية والعشرون

يترتب على الدولة المنتدبة أن تؤمّن وضع وتنفيذ قانون خاص بالآثار القديمة على أساس الفوائد المذكورة فيما يلي، خلال الاثني عشراً الأولى من هذا التاريخ، ويكون هذا القانون ضامناً لرعايا جميع الدول الداخلة في عصبة الأمم المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالحفريات والتنقيبات الأثرية:

١ ـ تعني عبارة (الآثار القديمة) كل ما أنشأته أو أنتجته أيدي البشر قبل سنة ١٧٠٠ ميلادية.

٢ ـ يسن التشريع المتعلق بحماية الآثار القديمة على أساس التشجيع لا التهديد، وكل من اكتشف أثراً دون أن يكون مزوداً بالتصريح المذكور في الفقرة الخامسة وأبلغ الأمر إلى أحد موظفي الدائرة المختصة يكافأ بمكافأة تتناسب مع قيمة ما اكتشفه.

٣ ـ لا يجوز بيع أي شيء من الآثار القديمة إلا للدائرة المختصة ما لم تتنازل تلك الدائرة عن شرائه، ولا يجوز إخراج أي شيء من الآثار القديمة من البلاد إلا بموجب رخصة تصدير صادرة عن تلك الدائرة.

٤ ـ كل من أتلف أو ألحق ضرراً بقطعة من الآثار القديمة عن سوء نية أو إهمال يعاقب بالعقوبة المعنية.

٥ ـ يحظر إجراء الحفر أو التنقيب للبحث عن الآثار القديمة إلا بتصريح من الدائرة المختصة، ويغرّم المخالف بغرامة مالية.

٦ ـ توضع شروط عادلة لنزع ملكية الأراضي ذات القيمة التاريخية أو الأثرية سواء أكان نزع الملكية مؤقتاً أو دائماً.

٧ ـ يقتصر إعطاء التصريح لإجراء الحفريات على الأشخاص الذين يقدمون أدلة كافية على خبرتهم في الآثار. ويترتب على إدارة فلسطين أن لا تسير عند إعطاء هذا التصريح على طريقة تؤدي إلى استثناء علماء أية أمة من الأمم من الترخيص بدون سبب مبرر.

٨ ـ يقسم ناتج الحفريات بين المكتشف والدائرة المختصة على أساس النسبة التي تعينها تلك الدائرة. فإذا تعذرت القسمة لأسباب علمية يُعطي المكتشف تعويضاً عادلاً بدلاً من إعطائه قسماً من الآثار المكتشفة.

المادة الثانية والعشرون

تكون الإنكليزية والعربية والعبرية اللغات الرسمية لفلسطين وكل عبارة أو كتابة بالعربية وردت على طوابع أو عملة تستعمل في فلسطين يجب أن تُكرر بالعبرية، وكل عبارة أو كتابة بالعبرية يجب أن تُكرر بالعربية.

المادة الثالثة والعشرون

تعترف إدارة فلسطين بالأيام المقدسة (الأعياد) عند كل طائفة من طوائف فلسطين كأيام عطلة قانونية لأفراد تلك الطائفة.

المادة الرابعة والعشرون

تقدم الدولة المنتدبة إلى عصبة الأمم تقريراً سنوياً بصورة تقنع المجلس بتناول التدابير التي اتخذت أثناء تلك السنة لتنفيذ نصوص الانتداب وترسل نسخ من جميع الأنظمة والقوانين التي تُسن أو تصدر أثناء تلك السنة مع التقرير.

المادة الخامسة والعشرون

يحق للدولة المنتدبة بموافقة مجلس عصبة الأمم أن ترجىء أو توقف تطبيق ما تراه من هذه النصوص غير قابلة التطبيق على المنطقة الواقعة ما بين نهر الأردن والحد الشرقي لفلسطين كما سيعين فيما بعد، بالنسبة للأحوال المحلية السائدة في تلك المنطقة وأن تتخذ ما تراه ملائماً من التدابير لإدارة تلك المنطقة وفقاً لأحوالها المحلية بشرط أن لا يؤتى بعمل لا يتفق مع أحكام المواد ١٥ و١٦ و١٨.

المادة السادسة والعشرون

توافق الدولة المنتدبة على أنه إذا وقع خلاف بينها وبين عضو آخر من أعضاء عصبة الأمم حول تفسير نصوص صك الانتداب أو تطبيقها وتعذّر حله بالمفاوضات يُعرض على محكمة العدل الدولية الدائمة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من ميثاق عصبة الأمم.

المادة السابعة والعشرون

إن كل تعديل يجري على شروط هذا الانتداب يجب أن يكون مقترناً بموافقة مجلس عصبة الأمم.

المادة الثامنة والعشرون

في حالة انتهاء الانتداب الممنوح للدولة المنتدبة بموجب هذا الصك يتخذ مجلس عصبة الأمم ما يراه ضرورياً من التدابير لصون استمرار الحقوق المؤمنة بموجب المادتين ١٣ و١٤ على الدوام بضمان العصبة ويستعمل نفوذه لأن يكفل بضمان الجمعية احترام حكومة فلسطين للالتزامات المالية التي تحمّلتها إدارة فلسطين بصورة مشروعة في عهد الانتداب احتراماً تاماً، وفي جملة ذلك حقوق الموظفين في رواتب التقاعد أو المكافآت[٦٨].

وألاحظ أنه بموجب الإحصاءات البريطانية كان تعداد سكان فلسطين ٧٥٢٠٤٨ نسمة سنة ١٩٢٢ بينهم ٦٦٠٦٤١ عربياً، أي ما يعادل ٨٧,٨٥ بالمئة و٨٣٧٩٠ يهودياً، أي ما يعادل ١١,١٤ بالمئة و٧٦١٧ أجنبياً، أي ما يعادل ١,٠١ بالمئة.

ولقد أقرّت عصبة الأمم بالإجماع «صك الانتداب»، وكان القرار الوحيد في حياة العصبة الذي صدر بموافقة جميع الدول الأعضاء. وفي ضوء ما سبق بيانه ألاحظ:

١ ـ بإدراج وعد بلفور في مقدمة صك الانتداب، ووضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، والنص على التزام الدولة المنتدبة بالعمل على إقامة الوطن

---

(٦٨) نص صك الانتداب كما ورد في تقرير اللجنة الملكية (الترجمة العربية الرسمية) (الكتاب الأبيض رقم ٥٤٧٩) الصادر في شهر تموز/ يوليو ١٩٣٧، ص ٤٦ ـ ٥٠ و٥١٩ ـ ٥٢٠، نقلاً عن: الكيالي، المصدر نفسه، ص ٣٤٣ ـ ٣٥٢.

القومي اليهودي، تكون الدول العظمى التي أصدرت الصك قد تبنّت المخطط الاستعماري بإقامة حاجز بشري غريب يفصل الجناح الشرقي للوطن العربي عن جناحه الغربي، وبحيث يشكل قوة معادية للعرب، ولتكون كابحة لفعالية مصر القومية.

٢ ـ اعتمدت عصبة الأمم، وعن سابق قصد وتصميم، الادعاءات الصهيونية غير التاريخية عندما ضمّنت مقدمة صك الانتداب النص على اعتراف العصبة بـ «الصلة التاريخية التي تصل «الشعب» اليهودي بفلسطين، والبواعث التي تبعث على إعادة إنشاء «وطنهم القومي» في تلك البلاد». فاليهود حين صدر الصك لم يكونوا شعباً بالدلالة العلمية لمصطلح شعب، وإنما كانوا أقليات دينية موزعة في العديد من الدول. كما أن تلك الطوائف لا تملك وحدة السلالة التاريخية، ولا وحدة اللغة والثقافة والقيم وأنماط السلوك، ولا التاريخ المشترك، ولا الحياة الاقتصادية المشتركة. ثم إنها كانت جميعها ومن غير استثناء تنتسب إلى أوطان متعددة وثقافات متمايزة. ذلك أن اليهود ماضياً وحاضراً، ينتسبون إلى سلالات بشرية متعددة، وليس لغالبيتهم الساحقة أي صلة تاريخية بفلسطين، أو بالجزيرة العربية التي صدرت عنها غالبية شعوب وقبائل الوطن العربي، بمن في ذلك يهود البلاد العربية.

٣ ـ افتقدت عصبة الأمم المصداقية والموضوعية بإصدارها صك الانتداب؛ إذ نصّ في مقدمته على الاعتراف بما ادعاه «البواعث التي تبعث اليهود على إعادة إنشاء وطنهم القومي في فلسطين». ذلك أنه لم يكن بين ساسة أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ممن كانوا في الحكم أو المعارضة، من يجهل أن المصالح الاستعمارية الاستغلالية، والتخوف من توحّد العرب على تلك المصالح، كانا أهم بواعث اهتمام بريطانيا والدول الأوروبية والإدارة الأمريكية بإقامة الكيان الصهيوني. وأنه عشية إصدار صك الانتداب كانت الحركة الصهيونية محدودة التأثير، فيما كانت غالبية اليهود، وبخاصة حاخاميهم، ضد الفكر والعمل الصهيوني. وحتى الوزير اليهودي الوحيد في الحكومة البريطانية التي أصدرت وعد بلفور كان متحفظاً على إصداره.

٤ ـ لأن اليهود لم يكونوا شعباً عندما صدر صك الانتداب، ولا كانوا يملكون أهم مقومات الوجود القومي المستقل: الأرض المشتركة، ووحدة اللغة والثقافة وأنماط السلوك، والمشاركة في أهم قسمات التاريخ، والتكوين النفسي المشترك. وأنهم لم يكونوا يمتلكون سوى الإيمان بدين واحد، تتعدد فيه الطوائف ـ

كحال كل دين ـ ويكثر بين معتنقيه العلمانيون بنسبة أعلى مما هي عليه في الأديان الأخرى. لكل ذلك يكون صك الانتداب قد جافى الموضوعية تماماً بالنصّ على إقامة وطن قومي لجماعة من البشر ليست قومية بحال من الأحوال، خاصة حين يؤخذ في الحسبان انعدام الصلة التاريخية بفلسطين لليهود الذين كان يراد تهجيرهم إليها. وإن اختيارهم ليكونوا مادة الاستعمار الاستيطاني ما كان إلا لكونهم غرباء عن المنطقة من السهل أن يشكّلوا الحاجز الفاصل بين شعبها العربي في آسيا وأفريقيا، وهي الحقيقة التي لم يكن يجهلها أحد من صنّاع قرار الدول العظمى، مصدّرة الصك، وغالبية مندوبيها.

٥ ـ لم يتعامل الصك مع الشعب العربي في فلسطين باعتباره صاحب الأرض والوجود الطبيعي التاريخي الممتد، والأكثرية الساحقة عددياً، وله حقوق سياسية ودستورية واجبة الاحترام. بل إن الصك تجاهل هويته العربية، وتعامل معه وكأنه جماعة طارئة كل ما يمكن أن تحظى به هو صيانة حقوقها المدنية والدينية، محاولاً الإيحاء بالحرص على عدم المساس بحقوق شعب فلسطين في الوقت الذي أهدر فيه حقوقه السياسية، أهم الحقوق التي يمتلكها بحكم وجوده التاريخي في أرض آبائه وأجداده.

وحين لا يذكر الصك الشعب العربي في فلسطين إلا مستخدماً جملة «الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين» فإنه بذلك يتنكر لحقائق الواقع. ذلك لأن شعب فلسطين كان يمتلك كلّ مقومات الوجود القومي المتعارف عليها في الفكر السياسي الحديث. ثم إنه وحده صاحب الوجود التاريخي الممتد منذ بداية العمران الإنساني في فلسطين. كما لم يكن صنّاع قرار الدول العظمى ومستشاروهم في غالبيتهم الساحقة يجهلون أن الفاتحين العرب المسلمين عندما حرروا بلاد الشام، وفلسطين من جملتها، من الاحتلال البيزنطي، لم يجلوا مواطنيها عن ديارهم، وإنما تفاعلوا معهم بالتزاوج والتثاقف، واندمجوا معاً ليشكّلوا في مطلع القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي تركيباً بشرياً عربي اللغة والثقافة وأنماط السلوك. وكانت من أبرز عوامل ذلك الاندماج القرابة السلالية واللغوية بين شعوب المنطقة، بمن فيها شعب فلسطين والفاتحون العرب ومن جاءوا على آثارهم من شبه الجزيرة. وطبيعي والحال كذلك أن يكون عرب فلسطين عند صدور صك الانتداب وحدهم الذين ينتسبون إلى أقدم القبائل والشعوب التي عمّرت أرض فلسطين منذ فجر التاريخ، وإن اكتسبوا الهوية العربية الصريحة بعد الفتح العربي الإسلامي. وهم بالتالي أصحاب الوجود التاريخي الممتد في أرض

آبائهم وأجدادهم، وليس المستوطنون الصهاينة الذين كانوا في غالبيتهم من الأشكيناز ذوي الأصول الخزرية، وطارئين جداً على الأرض العربية.

٦ ـ في الوقت الذي لم يشتمل صك الانتداب على مادة تقضي بأن يشكّل عرب فلسطين ـ الذين كانوا غداة صدوره ٨٧,٨٤ بالمئة من سكان فلسطين ـ إدارة ذاتية لإدارة شؤونهم، مما يجعل الصك معيباً، ولا يمكن قياسه على صكوك انتداب كل من بريطانيا على العراق وفرنسا على سورية ولبنان، الصادرة عن ذات العصبة وفي ذلك الوقت، حيث توفرت في الصكوك الثلاثة آلية إقامة حكومة وطنية في كل من العراق وسورية ولبنان تحت إشراف الدولة المنتدبة. وذكر أن ونستون تشرشل ـ الذي كان يشغل حينذاك منصب وزير المستعمرات البريطاني ـ عزا عدم وجود آلية لإقامة حكومة وطنية في فلسطين إلى كون الحكومة المنتدبة ملتزمة بتنفيذ وعد بلفور[٦٩].

ثم إنه بعدم توفير آلية إقامة الحكومة الوطنية الفلسطينية يكون صك الانتداب قد جاء متناقضاً مع المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم، التي تنص على «إن بعض الجماعات التي كانت سابقاً جزءاً من المملكة العثمانية وصلت إلى درجة من الرقي يحق لها معها أن تُعتبر أمماً مستقلة، بشرط أن يرشدها في إدارة شؤونها نصائح ومعونة حكومة منتدبة، إلى الوقت الذي تصبح فيه قادرة على قيادة نفسها. ويجب قبل كل شيء أن تراعى آماني تلك الجماعات في اختيار الحكومة المنتدبة». لقد كان الشعب العربي الفلسطيني جزءاً من «الجماعات» التي أشار إليها نص المادة ٢٢. وسبق إيضاح أن هذا الشعب أكد للجنة كينغ ـ كرين الأمريكية، كما للجنة هايكرافت الإنكليزية، إجماع نُخبه على طلب الاستقلال، ورفض وعد بلفور. كما أكد للجنة الأمريكية أنه في حال أصرت العصبة على وضعه تحت الانتداب على أن تكون الولايات المتحدة وليس بريطانيا الدولة المنتدبة. وبهذا خالفت عصبة الأمم ميثاقها وتجاوزت إرادة الشعب العربي في فلسطين عندما أصدرت صك الانتداب على الشكل الذي جاء به.

٧ ـ تعامل صك الانتداب مع المستوطنين الصهاينة، برغم وجودهم الطارىء، ومحدودية عددهم، وتدنّي نسبتهم بين سكان فلسطين لحظة صدوره التي كانت ١١,١٤ بالمئة فقط، وكأنهم الأكثرية، صاحبة الأرض، وذات الوجود

(٦٩) درورة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ٢٦٣، الهامش الرقم (١).

الطبيعي والتاريخي فيها. إذ أقرّ لهم بالحكم الذاتي، وأن يشاركوا سلطة الانتداب في الإدارة، بالنص على أن تقوم الوكالة اليهودية، المراد إنشاؤها، بتقديم المشورة إلى السلطة المنتدبة في كل ما يتصل بتقدم وترقية البلاد. وفي ذلك كله يتوافق الصك تمام التوافق مع ما تضمّنه وعد بلفور. وبهذا تكون عصبة الأمم قد أضفت المشروعية الدولية على وعد غير مشروع، لكونه صدر عمن لا يملك لمصلحة من لا يستحق، واستهدف إهدار الحقوق الوطنية والإنسانية لأصحاب الأرض الشرعيين، مخالفاً بذلك أبسط مبادىء حقوق الإنسان، وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

٨ ـ أوصى الصك بمنح الأقلية المتمثلة بالتجمع الاستيطاني الصهيوني الحكم الذاتي، واعترف بوكالة يهودية كهيئة قائدة وممثلة للصهاينة ومشاركة لإدارة الانتداب في تسيير شؤون البلاد الاقتصادية والاجتماعية، فيما لم ينص على شيء من ذلك للأكثرية الساحقة التي كان يمثلها الشعب العربي في فلسطين. وفي ذلك دلالة على دعم ورعاية التنمية السياسية للتجمع الصهيوني في مقابل إهدار ذلك بالنسبة إلى الشعب العربي. وإمعاناً في التنكّر للشعب العربي الفلسطيني نجد الصك يستخدم في أكثر من مادة مصطلح «حكومة فلسطين»، وهو يقصد سلطة الانتداب، محاولاً إضفاء الصفة الوطنية على سلطة استعمارية، أرادها أن تحل محل الحكومة الوطنية الممثلة للأكثرية الساحقة في فلسطين، التي حُرمت بقرار دولي من حق إقامة حكومتها الوطنية.

٩ ـ بالنص على سنّ قانون للجنسية يكفل تيسير حصول كل يهودي يرغب في الإقامة في فلسطين على جنسيتها، دون أن يربط ذلك بتحديد مدة زمنية للإقامة، وإتقان العربية، باعتبارها لغة البلاد الأصلية ولسان الأكثرية، أو معرفة التاريخ العربي، يكون النص قد جافى تماماً الشروط المطلوبة لاكتساب الجنسية في البلدان المصدّرة للصك، ومبتدعاً أسلوباً غير مسبوق عالمياً في اكتساب الجنسية.

١٠ ـ باعتبار اللغة العبرية لغة رسمية، ومساواتها بالعربية لغة البلاد ولسان الأكثرية الساحقة، يكون الصك قد ابتدع ما لم يتحقق لأي أقلية ذات وجود تاريخي وطبيعي في الغالبية العظمى من دول العالم. وحين تكون الأقلية الصهيونية طارئة على فلسطين يتضح مقدار التعسف والانحياز في إصدار الصك، ومجافاته لما كان سارياً في العالم عند صدوره.

١١ ـ بموجب أحكام المادة الحادية عشرة من صك الانتداب، وضِعت

مقدّرات فلسطين الاقتصادية ومواردها الطبيعية تحت تصرف المستوطنين الصهاينة. إذ حصر الاستثمار في الأعمال والمصالح العمومية وترقية المرافق الطبيعية بالاتفاق مع الوكالة اليهودية، التي أوصى الصك بتشكيلها، وربط ذلك بتشجيع إكثار الهجرة واستغلال أعظم ما يستطاع من الأرض.

وفي حدود ما تضمّنته مقدمة صك الانتداب ومواده، يكون الاستعمار الاستيطاني العنصري الذي بدأت خطوات فرضه قسراً على التراب العربي في فلسطين قد اكتسب مشروعية دولية، لم يسبق أن توفرت لكل مشاريع الاستعمار الاستيطاني الأوروبي السابقة. ولم يتأت للمشروع الصهيوني ذلك إلا لأنه يقع في صلب الاستراتيجية الاستعمارية لمنطقة إقامته، فضلاً عن أنه جاء في زمن كانت فيه البشرية تقف على عتبة تجاوز مرحلة الاستعمار المباشر من ناحية، ولأن الشعب العربي في فلسطين كان في واقع سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي متميز كيفياً عمّا كانت عليه حال الشعوب التي ابتليت بالاستعمار الاستيطاني الأوروبي، كما كان لشعب فلسطين عمقه القومي الممتد، من ناحية ثانية. وعليه كان مطلوباً والحال كذلك تعزيز عملية الاستعمار الاستيطاني الصهيوني بقرار دولي يلزم جميع الدول الاستعمارية بدعم المشروع الاستعماري الجديد.

الفصل العاشر

من صك الانتداب إلى هبّة البُراق
(١٩٢٢ ــ ١٩٢٩)

بصدور صك الانتداب مع إبقاء السير هربرت صموئيل في منصبه تكون عصبة الأمم قد أسبغت ما يمكن اعتبارها «شرعية دولية» على ما أُسند إليه من صلاحيات واسعة. وتعقيباً على ذلك كتبت صحيفة **الكرمل** تقول: «إننا لا نفهم كيف يمكن أن تتم إقامة وطن قومي لعناصر غريبة في بلادنا دون المساس بحقوقنا الدينية والمدنية. . . وإننا لنحتج بشدة ضد عزل فلسطين عن أمها سورية وجعلها وطناً قومياً لليهود. ونناشد الحكومة البريطانية والشعب البريطاني الحر العمل على إحقاق العدالة»[1]. وفي مناشدة الصحيفة هذه أنموذج للخطاب الإعلامي الذي اعتاده القطاع الأوسع من النُخب الفكرية والسياسية العربية خلال سنوات الانتداب، من مزج غير منطقي بين انتقاد السياسة البريطانية ومخاطبة الإنكليز وكأنهم ليسوا الطرف الأساسي في الصراع.

ولما كان الإعلام إنما يترجم عن وعي من يصدر عنهم، وحين يوجّه الخطاب العربي العام، والفلسطيني الخاص، للخصم الرئيسي وكأنه حَكَم، ففي ذلك دلالة على واحد من أمرين: إما قصور الوعي عن إدراك طبيعة العلاقة العضوية بين القوى الاستعمارية والحركة الصهيونية، وإما عجز النُخبة العربية عن تقديم الاستجابة الفاعلة في مواجهة التحدي الاستعماري ـ الصهيوني، فتلجأ إلى مخاطبة القوة الاستعمارية لعلها تعقد معها صفقة ما تحقق بعض الإنجاز، بدل

---

(١) عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥)، ص ١٢٦.

التوجه إلى توظيف ما هو متاح من قدرات بشرية وإمكانيات مادية لدى جماهير فلسطين والأمّة العربية، وتعظيم استعدادها للعطاء وتحمّل تبعات التصدي والمقاومة. وحين يلتقي قصور الوعي مع عجز الإرادة فإنهما يتفاعلان على هيئة المضاعف، بحيث يضاعف كلٌ منهما الآثار السلبية للآخر. وهذا ما كانت عليه الحال عربياً وفلسطينياً بداية، الأمر الذي ساهم، وإلى حد بعيد، في إنجاح مخطط التحالف المضاد.

أولاً: معالم الواقع في فلسطين غداة صدور صك الانتداب

حين أصدرت عصبة الأمم بالإجماع «صك الانتداب» في ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٢٢ كان قد مضى على احتلال القوات البريطانية القدس أربع سنوات وسبعة شهور وثلاثة عشر يوماً. ومن أصل تلك المدة تولّت «الإدارة العسكرية» المسؤولية مدة سنتين وستة شهور وواحد وعشرين يوماً، فيما تفردت «الإدارة المدنية» برئاسة السير هربرت صموئيل بإدارة شؤون فلسطين مدة سنتين وثلاثة وعشرين يوماً، وهي فترة قصيرة في عمر الزمن، إلا أن ما أُنجز خلالها في مجال إرساء قواعد المشروع الصهيوني ليس له نظير لا في الفترة السابقة، ولا خلال أي فترة مماثلة من حيث طولها فيما تلاها من سنوات الانتداب. وعلى ذلك يمكن اعتبارها فترة التأسيس البريطاني للمشروع الصهيوني.

وبعد عودة وفد «اللجنة التنفيذية» من لندن عقد في آب/أغسطس ١٩٢٢ المؤتمر الوطني الخامس، الذي قرر رفض الدستور المقترح من قبل صموئيل، ومقاطعة انتخابات المجلس التشريعي، وإنشاء مكتب عربي فلسطيني في لندن، وتأليف سجل تاريخي للحركة الوطنية الفلسطينية وتشكيل لجنة بذلك. وعلى الرغم من استعداد النُخبة العربية القائدة للتعاون مع سلطة الانتداب فإنه لم يكن بمقدورها إلا أن ترفض مجلساً صورياً، يجعلها في حال القبول به موافقة مسبقاً على المشروع الصهيوني[٢]. وندر للغاية الذين شذّوا عن إجماع الشعب العربي الفلسطيني على رفضه، كما أكد ذلك في لقاء كلٍ من لجنة كينغ ـ كرين الأمريكية ولجنة بالين ولجنة هايكرافت الإنكليزيتين. ولم يكن رفض المجلس موقفاً سلبياً بحال من الأحوال، وإنما كان في منتهى الإيجابية، ليس فقط التزاماً بالإجماع الشعبي على رفض المشروع الصهيوني، وإنما أيضاً لأن في ذلك رفضاً لتشويه الديمقراطية، من خلال الصورة التي ورد فيها «المجلس التشريعي» المقترح.

---

(٢) المصدر نفسه، ص ١٦٧.

واستجابت جماهير فلسطين لدعوة مقاطعة الانتخابات التي دعت إليها «اللجنة التنفيذية»، وقد اعترفت «الحكومة» بفشل الانتخابات في شباط/ فبراير ١٩٢٣، إلا أن ذلك لم يثن هربرت صموئيل عن تشكيل «المجلس الاستشاري» بالتعيين، وعن أن يضم في عضويته، إلى جانب موظفي السلطة وممثلي الصهاينة، كلاً من: إسماعيل الحسيني، وعارف الدجاني، وراغب النشاشيبي، ومحمود أبو خضرة، وسليمان طوقان، وعبد الفتاح السعدي، وسليمان ناصيف، والدكتور حبيب سالم، وفريح أبو مدّين، الذين اضطروا إلى الاستقالة تحت الضغط الشعبي[٣]. وفشلت بالتالي المحاولة البريطانية الثانية لتشويه الديمقراطية، بعد فشل مهزلة الانتخابات. واقتصر «المجلس التشريعي» على الموظفين الإنكليز وممثلي الوكالة اليهودية. وفي ذلك البرهان العملي على التوافق الاستعماري ـ الصهيوني على قمع الديمقراطية.

وليس من شك في أن اضطرار الأعيان الذين عيّنهم صموئيل في «المجلس الاستشاري» للانسحاب يعبّر عن قوة الضغط الشعبي العربي الرافض تشويه الديمقراطية. إلا أن إقدام المندوب السامي على عملية التعيين تلك مؤشر على التزام إدارته بالعمل على شق الصف العربي بمحاولة كسب أصحاب المصالح، وذلك ما تواصل الالتزام به طوال سنوات الانتداب، وإن كان صموئيل قد فشل في احتواء العناصر والقوى الوطنية العربية.

ولقد اجتاحت فلسطين موجةٌ من السخط إثر نشر مشروع المعاهدة البريطانية ـ الحجازية في ٥ حزيران/ يونيو ١٩٢٣، لتضمنه الاعتراف بالانتداب البريطاني على فلسطين. وأرسل موسى كاظم الحسيني، رئيس اللجنة التنفيذية العربية، رسالة إلى الأمير عبد الله بن الحسين يستفسر فيها عن مشروع المعاهدة، فأجابه بأن «المعاهدة لم تُبرم حتى الآن. . . والقول الفصل بشأن فلسطين هو بيد الفلسطينيين الذين هم الجزء الحساس في الجسم العربي». ولقد رفض المؤتمر العربي الفلسطيني السادس، المنعقد في يافا في ١٦/ ٦/ ١٩٢٣، مشروع المعاهدة المذكورة لأنها «مخالفة للعهود المقطوعة للعرب ولحقوق الشعب الفلسطيني». كما طالب الملك حسين ـ ملك الحجاز ـ بعدم توقيع معاهدة مع بريطانيا يعترف فيها بالانتداب[٤]. ولما رفض

---

(٣) إميل توما، **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**، ط ٢ (بيروت: دار ابن رشد، ١٩٧٨)، ص ٣٤ ـ ٣٦، ومحمد عزة دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ٢ ج، ط ٣ (دمشق. منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الإعلام والثقافة، ١٩٨٤)، ج ١: **الكلام عن أدوار القضية الفلسطينية ومواقف الإنكليز منها إلى بدء الحرب العالمية الثانية**، ص ٤٥.

(٤) كزافييه بارون، **الفلسطينيون. . . شعباً**، ترجمة عبد الله إسكندر (بيروت. دار الكاتب العربي، ١٩٧٨)، ص ٤٨.

الملك حسين مشروع المعاهدة أصدرت اللجنة التنفيذية العربية بياناً بشكره متضمناً تسميته «خليفة المسلمين»، لسهره على مصالح هذه الأمّة ومراعاته لعواطفها». ولقد تباينت وجهات النظر حول تنازل الحسين عن عرش الحجاز في ١٤/ ١٠/ ١٩٢٢ بين من أعادوا ذلك لضعف بنية مملكة الحجاز، وبين من قالوا بأن تصلُّب الحسين جعل بريطانيا تؤثر ابن سعود عليه[٥].

وفي سنة ١٩٢٣ حاولت الحكومة البريطانية خداع «اللجنة التنفيذية» باقتراح مشروع «وكالة عربية»، مماثلة للوكالة اليهودية، الأمر الذي رفضته اللجنة، وقدّم رئيسها موسى كاظم الحسيني بذلك مذكرة إلى المندوب السامي في ٩/ ١١/ ١٩٢٣ تضمنت قوله: «إن الغاية التي ينشدها عرب فلسطين ليست وكالة عربية مشابهة للوكالة المنصوص عنها في المادة الرابعة من صك الانتداب، إنما الذي يطلبونه، ولا يرضون عنه بديلاً، هو الاستقلال الذي جاهدوا في سبيله منذ زمن طويل، ووعدتهم به بريطانيا العظمى وحلفاؤها، والذي انضم العرب من أجله إلى جانب الحلفاء أيام الحرب الكونية، واشتركوا فيها. . . وإن الاقتراح القائل بأن العرب يجب أن يشتركوا في الادارة بواسطة وكالة عربية، ومساواتها في ذلك بالوكالة اليهودية، وتصريح فخامتكم بأن في تنفيذ هذا الاقتراح تقدماً كبيراً في تحقيق مطالب عرب فلسطين، فإنهما جديران بالدهشة والاستغراب الكبيرين، إذ إن العرب قد رفضوا من قبل قبول المجلس التشريعي والمجلس الاستشاري، اللذين لهما من الصلاحيات والسلطات ما هو أكثر بكثير مما للوكالة، وأنه من المستحيل على العرب أصحاب فلسطين، أن يقبلوا مساواتهم بالصهيونيين الدخلاء، فضلاً عن أن اسم (الوكالة العربية) يبيّن للعرب أنهم غرباء في وطنهم وبلادهم»[٦].

وألاحظ أن اللجنة التنفيذية كانت محقة تماماً في رفض مشروع «الوكالة العربية»، وبخاصة أنها شدّدت في مذكراتها على طلب الاستقلال. غير أن المذكرة أغفلت الإشارة إلى انعدام التناقض بين سلطة الانتداب و«الوكالة اليهودية»، المشكّلة بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب، وغايتها التشاور والتنسيق مع الإدارة المنتدبة لإعداد فلسطين لإقامة الوطن القومي اليهودي. وذلك ما لا يمكن

(٥) علي محافظة، **الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني، ١٩١٨ ـ ١٩٤٨** (عمّان: مركز الكتب الأردني، ١٩٨٩)، ص ٢٧٩ ـ ٢٨١.

(٦) ناجي علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ط ٢ (بيروت. دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ٥٦.

أن تقبل بممارسته أي وكالة عربية تضم عناصر وطنية في عضويتها. وعلى ذلك فإن رفض المساواة بالصهاينة فيما يخص «الوكالة» غير قاصر فقط على كون العرب أصحاب البلاد الشرعيين والصهاينة طلائع استعمار استيطاني، وإنما أيضاً لأن مهمة الوكالة اليهودية متناقضة تناقضاً عدائياً مع مهمة أي مؤسسة كيانية تمثل الشعب العربي في فلسطين. وفي إغفال اللجنة التنفيذية لذكر التمايز الموضوعي بين «الوكالة اليهودية» و«الوكالة العربية» دلالة على أن القيادة الوطنية الفلسطينية يومذاك لم تكن قد توصلت بعد إلى إدراك العلاقة العضوية بين الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية. وكانت تلك هي أهم مظاهر قصور وعي النُخب التي قادت الحراك الوطني في معظم سنوات الانتداب.

وفضلاً عن ذلك لم تحاول اللجنة التنفيذية استغلال الفرصة لإقامة مؤسسة وطنية على أساس الانتخابات العامة لتسد القصور القائم. وكان حرياً بها الاقتداء بما كانت قد أجرته اللجنة اليهودية في عقدها مؤتمر يافا سنة ١٩١٨ الذي انتخب «جمعية تأسيسية» ممثلة للتجمع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني، كما صاغت مطالبه التي حملها وايزمان إلى مؤتمر السلم في باريس. وبذلك لم تردف اللجنة التنفيذية موقفها السلبي من العرض البريطاني بعمل إيجابي بإقامة المؤسسة الممثلة للشعب العربي في فلسطين بالأسلوب الديمقراطي، وبحيث تكون قد سدّت الثغرة التي استغلها ونستون تشرشل حين رفض مباحثة وفد اللجنة في لندن باعتباره وفداً غير منتخب ولا يمثّل مؤسسة ديمقراطية.

ومع أنه كان قد بات جلياً فشل سياسة البيانات والوفود القائمة على تصور إمكانية تعديل الموقف البريطاني الواضح الانحياز إلى المشروع الصهيوني، فإن ذلك لم يؤد إلى اعتماد المقاومة خياراً استراتيجياً؛ إذ تباينت وجهات النظر حول السياسة الأفضل لإدارة الصراع مع التحالف المضاد. فبينما رأت الأقلية أن بريطانيا إنما هي العدو الأول المستغل للصهاينة، كانت الأكثرية لمّا تزل على قناعة بأن الخطر الصهيوني هو الأولى بالمواجهة، وأنه لا يجوز التوقف عن حوار الدوائر السياسية البريطانية. ومما عزّز هذه الرؤية سقوط حكومة لويد جورج في الأول من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٢، وخروج ونستون تشرشل من وزارة المستعمرات، وهو المعروف بشدّة التزامه بالمشروع الصهيوني، وحلول دوق ديفونشاير محله. وذلك ما اتضح في المؤتمر الوطني السادس الذي عقد في يافا بين ١٦ ـ ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٢٣، إذ قرر إرسال وفد إلى لندن للتباحث مع الوزارة والوزير الجديدين، إلا أن الوفد عاد خالي الوفاض بعد أن أكد كل من رئيس الوزراء ووزير المستعمرات

الالتزام الكامل بسياسة الحكومات السابقة في تبنّي ودعم المشروع الصهيوني(٧).

ولم يقتصر نشاط النُخب الوطنية العربية على الحِراك السياسي، وإنما شهد عهد هربرت صموئيل محاولة لمواجهة الخطط البريطانية ـ الصهيونية للسيطرة على اقتصاديات فلسطين. ففي سنة ١٩٢٣ عُقد في القدس مؤتمر اقتصادي حضره عدد من أصحاب الفعاليات الاقتصادية، صدر في ختامه بيان تضمن التوصيات التالية: (١) السعي إلى إلغاء ضريبة العُشر وضمائم الويركو ورسوم الإفراز؛ (٢) تشجيع غرس الأشجار؛ (٣) تأسيس مدرسة زراعية؛ (٤) إعادة المصرف الزراعي؛ (٥) تخفيض رسوم التبغ البلدي وزيادة رسوم التبغ الأجنبي؛ (٦) تحسين الطرق؛ (٧) منع بيع الأراضي إذا كان المالك لا يملك أكثر من مئتي دونم؛ (٨) زيادة ضريبة المشروبات الروحية؛ (٩) تحديد المهور؛ (١٠) تخفيض أجور السكك الحديدية؛ (١١) استنكار آفة القمار المنتشرة في البلاد؛ (١٢) مقاطعة مشروع روتنبرغ؛ (١٣) تشجيع تعليم فن الخياطة في مدارس البنات(٨).

وكنتيجة لعجز النخبة القائدة عن تطوير الحِراك الوطني، وصلت في نهاية السنوات الخمس الأولى من عهد الانتداب إلى درجة من الضعف حملتها على تقديم تنازلات جوهرية في مطالبها الوطنية، كما ورد في مذكرة «اللجنة التنفيذية» المقدمة إلى وزير المستعمرات البريطاني إمري، في أثناء زيارته فلسطين في ١٦/ ٤/ ١٩٢٥؛ إذ طالبت بـ «تأسيس حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي منتخب من الأهالي الفلسطينيين بحسب التمثيل النسبي»، مما يعني الاعتراف بحق المواطَنة لليهود المهاجرين حتى ذلك العام. بينما كانت المطالب العربية السابقة لا تعترف بحق المواطَنة إلا لليهود الذين كانوا في فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى. كما تضمنت المذكرة تنازلاً آخر حين طالبت اللجنة بـ «تأسيس جمعية وطنية تسن القانون الأساسي الذي يضمن بقاء الأماكن المقدسة بيد أهلها القديمين، على أن لا يغير شيء فيها، وحفظ الأجانب، ومصالح الدولة المساعدة (إنكلترا) المتفقة مع مصالح البلاد، وضمانة مشاركة اليهود الوطنيين بالحكم والتشريع بحسب النسبة، على أن يراعى في وضعها تحمّل حالة البلاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وضمانه التعهدات الدولية التي تحمّلتها الدولة المساعدة، وهي التعهدات الصحيحة، وحفظ الآثار وحرية الأديان، ونموها على النمط الوارد بين

---

(٧) الياس شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ط ٣ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٣)، ص ٤٢٨.

(٨) علوش، المصدر نفسه، ص ٢٠.

الحكومة الإنكليزية والعراق»[٩]، مما يعني القبول بما جاء في صك الانتداب، والتراجع عما جاء في الميثاق الوطني الفلسطيني، الذي أقره المؤتمر الوطني الفلسطيني الخامس، والإشارة إلى المعاهدة العراقية ـ الإنكليزية لا تغيّر شيئاً من هذا التنازل والتراجع»[١٠].

وكثُر خلال هذه المرحلة الذين مالوا إلى مهادنة سلطة الانتداب، بل والتعاون معها. واشتدت حمى النزاعات حول الانتخابات البلدية التي فازت في معظمها المعارضة بزعامة راغب النشاشيبي. كما اشتدت الأزمة الاقتصادية بتأثير طرد الفلاحين من الأرض التي حازها الصهاينة، والمقاطعة التي التزم بها الصهاينة للمنتوجات والعمل العربي تحت شعار «العمل عبري» و«السوق عبرية»، وذلك في وقت بدأ فيه المشروع الصهيوني يجاوز أزمته التي بدت عليه أواسط العشرينيات، وأخذ يحقق نجاحاً طردياً[١١].

ولم تسلم السياسة التي اعتمدتها «اللجنة التنفيذية» من نقد الصحافة الوطنية المستقلة، التي دعت إلى التخلّي عن الأساليب التقليدية واعتماد أساليب جديدة في النضال. مثال ذلك قول إحدى الصحف: «وبعد هذا، أفلا يتّعظ الذين لا يزالون يعلّقون الآمال على السياسة الإنكليزية بأنها يوماً ستنصفهم وترفع عنهم الكابوس الثقيل، فيستريحون مما يقاسون من مصائب ويعانون من أهوال؟ وألا يتقي الله في أمّته وبلاده من لا يزال يعتقد أن في إرسال الوفود إلى بلاد الغرب وفي تحبير الاحتجاجات، وعقد المؤتمرات، نجاحاً للبلاد، ما دمنا لم نسلك سبيلاً عملياً يمكننا بواسطته أن ندرأ الأخطار المحدقة بنا؟»[١٢].

وقد حاول الإنكليز استغلال وضع الحركة الوطنية المتردي بانتزاع مزيد من التنازلات، فاتصل ميلز مساعد السكرتير العام لحكومة الانتداب ـ من خلال بولس شحادة صاحب صحيفة **مرآة الشرق** ـ ببعض قادة الحركة الوطنية، للتباحث معهم حول سياسة الانتداب وإمكانية تعديلها. فاستجابوا للدعوة وأوفدوا كلاً من:

---

(٩) **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الإحتلال البريطاني والصهيونية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩**، جمع وتصنيف عبد الوهاب الكيالي، سلسلة الوثائق العامة؛ ١ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨)، ص ٩٥ ـ ٩٧.

(١٠) محافظة، **الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني، ١٩١٨ ـ ١٩٤٨**، ص ٥٠.

(١١) شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ص ٤٣١ ـ ٤٣٣.

(١٢) **الاتحاد العربي** (طولكرم)، ٩/ ٥/ ١٩٢٥.

محمد عزة دروزة، ومعين الماضي، ورشيد الحاج إبراهيم، ورفيق التميمي، وعمر الصالح البرغوثي، بالإضافة إلى بولس شحادة، ويلاحظ أن أول خمسة كانوا يومذاك من جماعة المفتي، وأن السادس من أنصار راغب النشاشيبي. وقد اجتمع الوفد مع ميلز أربع مرات خلال شهر تموز/يوليو ١٩٢٦. وأوضح الوفد خلالها أن تعاون الحركة الوطنية مع سلطة الانتداب متوقف على تعديل «الدستور»، بإلغاء كلّ ما يتصل بوعد بلفور، والنص على قيام حكم وطني برلماني يشترك فيه الفلسطينيون بنسبة عددهم. ويلاحظ دروزة حول اعتدال مطالب الوفد قائلاً: «وكانت مقترحاتهم متسامحة معتدلة لأن الحالة الروحية، وفتور الحركة الوطنية، كانت تملي الرغبة في الحصول على شيء ما»[١٣]. كما يلاحظ أن المذكرة لم تطالب بجلاء الإنكليز، ولا بالاستقلال، كما لم تطرح موضوع إيقاف الهجرة[١٤].

وبرغم التراجع الملحوظ عن أهم المطالب الوطنية، فإن سلطة الانتداب أحجمت عن الاستجابة. ففي ١١/٨/١٩٢٦ رفع ميلز مذكرة إلى المندوب السامي، أشار فيها إلى تجاوز العرب السلبية، واستعدادهم للتعاون من خلال حكومة دستورية، واقترح رفع الطلب إلى وزير المستعمرات. فما كان من المندوب السامي إلا أن أرجأ ذلك «حتى يتضح له أن المقترحات المقدمة تعبّر عن آراء هيئة عامة من أهالي البلد»، مما يعني تشكيكه في الصفة التمثيلية لكلٍّ من الوفد حامل المذكرة، و«اللجنة التنفيذية» التي تنتسب إليها غالبية أعضائه. ولقد أصاب ناجي علوش فيما انتهى إليه، حول ما استهدفته سلطة الانتداب من وراء الاتصال بقادة الحركة الوطنية، فهو يرى أن الإنكليز هدفوا إلى[١٥]:

أ ـ معرفة المدى الذي يمكن أن تقف عنده قيادة الحركة الوطنية في تعاونها مع الإنكليز.

ب ـ جرّ قيادة الحركة الوطنية إلى مساومة، تقرّبها من السلطة، وتخيّب أمل الجماهير فيها.

ج ـ حماية المتعاونين معهم من النقمة الشعبية، بإظهار استعداد قادة الحركة الوطنية للتعاون.

---

(١٣) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ج ١. **الكلام عن أدوار القضية الفلسطينية ومواقف الإنكليز منها إلى بدء الحرب العالمية الثانية**، ص ٥٨.

(١٤) علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٦٣ ـ ٦٦.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٦٧ ـ ٦٨.

وشهدت سنة ١٩٢٧ تشكيل الحزب الحر الفلسطيني في يافا، الذي كان باكورة تشكّل الأحزاب الصغيرة، ذات الصبغة المدينية، والافتقار إلى البرامج السياسية الوطنية ـ كحزب الأحرار الفلسطيني في حيفا، وحزب الأهالي في نابلس ـ وجميعها لم تعمّر طويلاً، ولم تترك أثراً سياسياً يُذكر. غير أن بروزها في حد ذاته مؤشر على تراجع الثقة في التنظيمات السياسية القائمة، وتزايد القلق والشعور باليأس في أوساط النخبة، ومحاولة البحث عن الخلاص ضمن الدائرة الأضيق، بعد أن تعاظم الإحساس بخيبة الأمل في التنظيمات القطْرية، وتراجع العمل والفكر القوميين العربيين.

وما بين ٢٠ ـ ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٢٨ عُقد في القدس المؤتمر العربي الفلسطيني السابع، الذي عكس بوضوح تام ما بلغته الحركة الوطنية من تردٍ وتراجع، ذلك أن المؤتمر ضم قرابة ٢٥٠ عضواً، جاء كثيرون منهم على سبيل ترضية العصبيات الحزبية والعائلية، وبحيث شارك في عضويته الوطنيون وأعداؤهم، المخلصون والخونة، مقاومو بيع الأراضي والسماسرة[١٦]. ولم تأت المشاركة نتيجة تراجع التناقضات الثانوية بين شركاء المسيرة والمصير لمصلحة تناقضهم العدائي مع تحالف الاستعمار والصهيونية، وإنما محصلة تردي فعالية الحركة الوطنية مقابل نمو فعالية المعارضة، التي استطاعت الظفر بدعوة كلٍّ أعداء الحركة الوطنية لحضور المؤتمر، فيما كانت المؤتمرات السابقة شبه قاصرة على الوطنيين. إلا أن العناصر الوطنية نجحت في أن يقرر المؤتمر تأييد قرارات المؤتمرات الستة السابقة، التي تعكس الالتزام بالثوابت الوطنية والقومية.

وانبثقت عن المؤتمر لجنة تنفيذية ضمّت ٤٨ عضواً ـ ٣٦ مسلماً، عن كل مدينة اثنان، و١٢ مسيحياً ـ وكان الأعضاء مناصفة بين «المجلسيين» و«المعارضين». وانتُخب موسى كاظم الحسيني رئيساً، وتوفيق العبد الله ويعقوب فراج نائبين للرئيس، وكلٌّ من عوني عبد الهادي ومغنم مغنم وجمال الحسيني أميناً للسر. وعليه كان المؤتمر السابع آخر المؤتمرات وأضعفها، وتباينت في تقويمه وجهات النظر؛ فالحزب الشيوعي الناشىء لم يعتبره ممثلاً للشعب العربي في فلسطين، وأخذ على البيان الختامي أنه لم يرفض صراحة كلاً من الانتداب ووعد بلفور[١٧]، فيما يقرر محمد عزة دروزة أن المؤتمر إنما كان نتيجة التفكك واندفاع العصبية الحزبية، وأنه

(١٦) بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، سلسلة الدراسات؛ ٥٧ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٣)، ص ١٩٥ ـ ١٩٨.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٩٥ ـ ١٩٨.

أضعف المؤتمرات من ناحية الحماسة وقوة القرارات وطابع النضال[١٨]. أما ناجي علوش، فيرى أن «ما حدث كان تعبيراً حاداً وعنيفاً، لا عن خيانة بعض فئات من طبقه الأفندية شبه الاقطاعيين شبه البرجوازيين، بل عن فشل طبقه كاملة وعن عجزها وانهيارها». . ويلاحظ أن «السقوط النهائي لهذه الطبقة كان مستحيلاً، في وقت كانت فيه تزداد ثروة ونفوذاً، على الرغم من إفلاسها السياسي، وكانت التنظيمات العمالية والفلاحية الواعية غائبة عن المسرح»[١٩].

وفي الوقت الذي كانت فيه فعالية اللجنة التنفيذية تتدهور ورصيدها الوطني يتبدد، كان الدور القيادي للحاج أمين الحسيني في صعود؛ إذ جرى اختياره سنة ١٩٢٢ رئيساً للمجلس الإسلامي الأعلى بدلاً من الشيخ حسام الدين جار الله، مرشح المعارضة، مما وفّر للحاج أمين الفرصة لأن يصبح أقوى رجالات فلسطين العرب نفوذاً وإمكانات. إذ نظر إلى المجلس الإسلامي الأعلى كنوع من الإدارة الذاتية التي لم يحظ بها عرب فلسطين[٢٠]. وتسارع نمو الدور القيادي للحاج أمين الحسيني، برغم ما بدا من مهادنته لسلطة الانتداب، ذلك لأنه أحدث نقلة نوعية في واقع المجلس ونشاطه، اذ جعل منه مؤسسة وطنية تمارس نشاطاً اقتصادياً وتعليمياً، إلى جانب قيامه بدوره الديني التقليدي[٢١]. ويُذكر له، في مجال النقلة النوعية في واقع ونشاط المجلس الأسلامي الأعلى، ما يلي:

ـ لم يكن في صندوق الأوقاف عندما تسلّم المجلس إدارتها قرش واحد، إذ كانت الإدارة العسكرية البريطانية ثم المدنية في أوائل عهد الانتداب، هي التي تتولى شؤون الأوقاف الإسلامية، وكانت عقارات الأوقاف خراباً، وحين تولى المجلس إدارتها قام بإصلاحها وأنشأ عقارات أخرى تدر ريعاً كبيراً.

ـ إعمار المسجد الأقصى بعد زلزال سنة ١٩٢٧، وقد صُرفت أموال طائلة على عمارته. كما بنَت إدارة الأوقاف عمارات ضخمة ودوراً كثيرة في القدس ويافا ونابلس واللد والناصرة والخليل، وغيرها.

ـ شراء أراض حالت الأوقاف دون بيعها لليهود.

---

(١٨) محمد عرة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ٣ ج (صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٥٠ ـ ١٩٥١)، ج ٣: **أدوار القضية الفلسطينية ومواقف الإنكليز منها إلى بدء الحرب العالمية الثانية**، ص ٥٤ ـ ٥٥.

(١٩) علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٧٠.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٥٩، ودروزة، المصدر نفسه، ص ٤٩ ـ ٥٢.

(٢١) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٢٠٩ ـ ٢١٠.

ـ تشييد المعاهد الدينية، والمدارس الوطنية الإسلامية، بما فيها دار الأيتام الإسلامية.

هـ ـ استعادة وقف «النبي روبين» ـ ٣٢٠٠٠ دونم في ضواحي يافا ـ الذي كان جمال باشا قد منحه لليهود الذين باشروا تجفيف مستنقعاته وزراعته بأشجار الكينا، وقد ربحت دائرة الاوقاف دعوى استرداده، إذ لم تكن عملية تسجيله لمصلحة الصهاينة قد تمّت.

كما أقدم الحاج أمين على تسييس «موسم النبي موسى»، وحوّله من احتفال ديني تقليدي إلى تظاهرة وطنية شعبية، ومناسبة للحِراك الجماهيري الواسع(٢٢)، فضلاً عن أنه تخطّى بالحِراك الوطني الفلسطيني الإطار القطْري ليصله بالنضال العربي؛ فحين تفجّرت الثورة السورية سنة ١٩٢٥ تألفت في القدس برئاسة الحاج أمين الحسيني «اللجنة المركزية لإعانة منكوبي سوريا». ولم يقتصر نشاط اللجنة على تقديم المال والدواء، وإنما شكّلت لجنة سرية لتأمين السلاح للثوار السوريين، وأخرى لرعاية الثوار واللاجئين السوريين واللبنانيين الذين لجأوا إلى شرق الأردن وفلسطين. وتقدّر المعونات المالية التي حوّلت عن طريق البنوك لغاية سنة ١٩٢٧ بمبلغ يتراوح بين ٤٥ ـ ٤٧ ألف جنيه استرليني، وهو مبلغ كبير بأسعار ذلك الوقت. وليس من شك أن الحاج أمين واللجنة استفادا من التنافس الإنكليزي ـ الفرنسي، بحيث غضّت حكومة الانتداب الطرف عن الحوالات المالية التي كانت تُرسل تحت ستار تلبية الحاجات الإنسانية، كما عن عمليات تهريب السلاح إلى جبل العرب ـ جبل الدروز في سورية ـ ورعاية الثوار في فلسطين والأردن. وقد ساهم دور الحاج أمين في اللجنة في توثيق علاقته بالزعامة السورية، كما في تعزيز مكانته العربية. وردّ السوريون الجميل عندما شكّلت سورية العمق الاستراتيجي لثورة فلسطين ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩(٢٣).

وإلى جانب حِراكه السياسي النشط على الصعيدين القطري والقومي لم يتردّد الحاج أمين الحسيني مطلقاً في التصدّي لكل نشاط استعماري ظاهر أو مستتر. فحين بدأت في أواخر آذار/مارس ١٩٢٨ الاستعدادات في القدس لعقد «المؤتمر التبشيري العام» ـ برئاسة د. موط رئيس المجلس التبشيري العالمي ـ تصدّت لذلك

(٢٢) منذ سنة ١٩٢٠، وبعد قيادة الحاج أمين الحسيني ثورة القدس وهو شاب في العشرين، بدأ تسييس موسم النبي موسى، ولم يعد الحاكم العسكري يستقبل الوفود. انظر: إميل الغوري، **فلسطين عبر ستين عاماً**، ٢ ج (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣)، ص ٤٥ ـ ٤٨.

(٢٣) الحوت، المصدر نفسه، ص ٢١١ ـ ٢١٣.

صحيفة **الجامعة العربية** الناطقة بلسان المفتي، بنشر مقررات المؤتمر التبشيري السابق الذي عُقد في القدس سراً سنة ١٩٢٤، وفيها محاولة للإثارة الدينية بوضع النصرانية في مواجهة الإسلام. كما تصدّت لعقد المؤتمر صحيفة **صوت الشعب** التي كان يصدرها عيسى البندك في بيت لحم. وأرسل الحاج أمين وفداً يطوف المدن محرضاً المسلمين والمسيحيين ضد المؤتمر التبشيري ودعوته للفتنة. وتحت ضغط الحِراك الشعبي المعادي للمؤتمر سارع المندوب السامي اللورد بلومر إلى طلب لقاء الحاج أمين، طالباً منه تهدئة الأوضاع، فوافقه على ذلك مقابل إنهاء اعمال المؤتمر، وذلك ما تحقق في اليوم التالي. فكان المؤتمر الذي أُريد به إثارة الفتنة الطائفية عاملاً في تعزيز الوحدة الوطنية لمواجهة سلطة الانتداب ومحاولتها توظيف المشاعر الدينية في خدمة السياسة. وقد عزّز الأسلوب الذي أدار به الحاج أمين الأزمة مكانته كقائد وطني مدافع عن الإسلام والمسيحية العربية(٢٤). وفضلاً عن ذلك كله لم يصدر عن الحاج أمين ما يدل على قبوله وعد بلفور والوطن القومي اليهودي، أو يخدش الموقف الوطني الذي عُرف به في شبابه.

ولقد تسببت المواقف الوطنية التي اتخذها الحاج أمين الحسيني وتصاعد دوره كزعيم للحركة الوطنية الفلسطينية في شخصنة الحركة، ذلك أنه لم يعمد إلى تشكيل المؤسسة التي تدير الصراع، وإنما أبقى جميع الخيوط بيده، وظلّت العلاقات والولاءات الشخصية مقدمة على الكفاءة في اختيار الأعوان. وبذلك لم يتميز من اللجنة التنفيذية في قصوره عن إرساء قواعد العمل المؤسسي. وكان حرياً به أن يستفيد من التجربة الصهيونية التي لم يكن يجهلها. وكان ذلك من أبرز نقاط الضعف في دوره القيادي.

ولا خلاف أن الانتماء الاجتماعي والبنية الثقافية لكلٍّ من الحاج أمين الحسيني والنُخبة الوطنية الممثلة في «اللجنة التنفيذية» لم يوفرا لهم القدر الكافي من المعرفة والوعي، بحيث لم يستطيعوا صياغة الاستراتيجية اللازمة للصراع، وإرساء قواعد عمل الفريق والمؤسسات، مما أثّر سلباً في قدرتهم على توظيف الحد الأدنى من قدرات الجماهير التي أبدت استعداداً واضحاً للبذل والعطاء. إلا أنهم نجحوا في عزل وتحجيم العناصر المتعاونة مع تحالف الاستعمار والصهيونية. ثم إنهم لم يغرقوا في القطرية، إذ لم يعزلوا الحِراك الوطني الفلسطيني عن عمقه القومي. كما إنهم حرصوا على إبراز طابعه الوطني، ففي كل مؤتمر ولجنة تنفيذية

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٢١٤ ـ ٢١٧.

كانت مشاركة المسيحيين، ومن مختلف الطوائف، أعلى من نسبتهم العددية بين عرب فلسطين أو على مدى الوطن العربي، تجسيداً لرؤية قومية مضادة لتعاطي وعد بلفور وصك الانتداب مع الشعب العربي في فلسطين باعتباره طوائف غير يهودية وليس شعباً يمتلك كلّ مقومات الهوية الوطنية.

وكانت الساحة الفلسطينية قد شهدت منذ تعيين الحاج أمين الحسيني رئيساً للمجلس الإسلامي الأعلى صراعاً حاداً بين القوى والعناصر التي التفّت من حول الحاج أمين والمجلس، سواء بدافع الحس الوطني أو الرغبة في الانتفاع، بما يمتلكه المجلس من إمكانيات وظيفية ومالية، ومركز سياسي ونفوذ اجتماعي، التي ضمّها مصطلح «المجلسيين» ومثّلت «الجبهة الوطنية»، وبين قوى المعارضة على اختلاف مشاربها. إلا أن المعارضة لم تكن قاصرة على أعداء الحركة الوطنية، وإنما ضمّت أيضاً عناصر وطنية استفزتها محاباة القيادة الوطنية لأنصارها ومحاسيبها. وبالتالي لم يكن الحراك السياسي الفلسطيني منقسماً بشكل عمودي بين «المجلسيين» و«المعارضين»، المتعاونين مع سلطة الانتداب والصهاينة، وإنما ضم إلى جانب القطاعين الرئيسيين حركات سياسية وجمعيات دينية، وأندية ثقافية، وحركات عمالية، وتجمعات قروية، شاركت في الجدل السياسي المحتدم، وساهمت غالبيتها في دعم الحركة الوطنية. كما كان للصحافة دورها المؤثّر في الحِراك السياسي ـ الاجتماعي، كما في نقد تجاوزات القيادة وقصورها عن تقديم الاستجابة الفاعلة في مواجهة التحدي الاستعماري ـ الصهيوني.

غير أن صراع القوتين الرئيسيتين: «المجلسيين» و«المعارضين»، هو الذي طبع سنوات عشرينيات القرن العشرين بطابعه؛ إذ اندفع الطرفان في مهاترات ومشادّات عمقت الخلافات والنزاعات العائلية والعشائرية في كلِّ المدن ومعظم القرى. وعلى الرغم من وضوح أبعاد التحدي الاستعماري ـ الصهيوني فإن نُخب المرحلة لم تستطع تحقيق المصالحة الوطنية التي دعا إليها كثيرون من ذوي النيات الطيبة؛ إذ تقدمت عند طرفي المعادلة: «المجلسيين» و«المعارضين» ـ العملاء وغير العملاء ـ تناقضاتهم الثانوية بينهم على التناقض العدائي بين شعب فلسطين وأمته العربية وبين تحالف الاستعمار والصهيونية، بل وصل الأمر بكثير من عناصر المعارضة العميلة حدّ الاندفاع في تعميق وتوسيع علاقاتها بسلطة الانتداب والصهاينة، مستهينة بالرأي العام الملتف من حول القيادة الوطنية، وكأنما الشعبية التي حظي بها الحاج أمين الحسيني استفزت هذا القطاع من المعارضة بحيث غالى في تبعيته للتحالف المضاد.

ولجأ هربرت صموئيل وأعوانه إلى تشكيل قوة سياسية أخرى، ودعمها

وتقوية نفوذها للحد من زعامة الحاج أمين وسلطته، فيما أوكلت الحركة الصهيونية ذلك إلى فردريك كيش، الذي أجرى اتصالات مع كلٍّ من أسعد الشقيري، وعارف الدجاني، وراغب النشاشيبي، وانتهوا إلى عقد اجتماع تمخض عن تشكيل «الحزب الوطني العربي» في ٨/ ١١/ ١٩٢٣[٢٥]. فيما يذكر دروزة أن الجنرال كلايتون، رجل المخابرات البريطانية المعروف، كان وراء تشكيل هذا الحزب. وكان كلايتون قد نُقل إلى فلسطين ليشغل منصب السكرتير العام، لما كان يتمتع به من معرفة جيدة بالواقع العربي وصلات واسعة بالشخصيات العربية[٢٦]. وفي عمل كلٍّ من كلايتون وكيش على إقامة الحزب دلالة تضافر الجهود الإنكليزية والصهيونية لشق الصف العربي، وإيجاد قوة عميلة تقاوم الحركة الوطنية.

وقد غلب على عضوية الحزب الوطني العربي ملّاك الأراضي، والتجار الأغنياء، وبعض المثقفين من أبناء العائلات والعاملين لديها، الذين لم يرفضوا الانتداب واكتفوا برفض وعد بلفور، وطالبوا بتعديل «دستور» السلطة المنتدبة لا إلغائه، وأن يتم التعديل بواسطة «مندوبين من الأهالي ذوي كفاءة»، وليس من خلال مجلس تشريعي منتخَب. ويلاحَظ على برنامج هذا الحزب «عدم تعرضه للانتداب البريطاني، ولم ترد فيه كلمة استقلال»[٢٧]. وكان الحزب في خطابه المعلن يدّعي الالتزام بالأهداف الوطنية، بينما كان الكثير من رجاله البارزين ماضين في مناوأة الحركة الوطنية «بالإضافة إلى اتصال بعضهم بالصهيونية وإقدام بعضهم على بيع الأراضي لليهود والسمسرة»[٢٨]. بينما كانت صحيفتا **مرآة الشرق**، لصاحبها بولس شحادة، و**الكرمل** لصاحبها نجيب نصار ـ بعد تحوّلها عن الموقف الوطني الذي عُرفت به ـ تعبّران عن آراء قادة الحزب الداعين إلى انتهاج سياسة «إيجابية»، والتعاون مع الحكومة البريطانية على قاعدة «خذ وطالب»، مطالبين بإعادة صياغة بنود الانتداب، مما تسبب في اتهام الحزب بالانحراف القومي والعمالة للإنكليز وموالاة الحركة الصهيونية. ومع أن الحزب كان له مركز في القدس وفروع في كلٍّ من الرملة والناصرة وحيفا وعكا والخليل وطولكرم وغزة، فإنه لم يلق تجاوباً شعبياً، وسرعان ما انهار بعد أن أوقف الإنكليز والصهاينة دعمهم المالي والمعنوي،

---

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٧٦ ـ ١٨٢.

(٢٦) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ج ١: **الكلام عن أدوار القضية الفلسطينية ومواقف الإنكليز منها إلى بدء الحرب العالمية الثانية**، ص ٤٧ ـ ٤٩.

(٢٧) إبراهيم أبراش، **البعد القومي للقضية الفلسطينية: فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٤٧.

(٢٨) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ١٨٢.

وذلك حين اتّضحت لهم عزلته شعبياً، ناكثين بذلك وعودهم لزعمائه. وبعد أن تحققت الغاية من إنشائه بشق الحركة الوطنية لم تلق غالبية أعضائه ذلك الاهتمام الذي حظوا به في بداية عهد الانتداب[٢٩].

وفي تناوله لتاريخ المرحلة يقول د. توما: «وليس من الصعب أيضاً الاستنتاج بتأييد الصهيونيين هذا الحزب، على الرغم من تصريحات بعض قادته المعادية للصهيونية». ويضيف في الدلالة على ما ذهب إليه: «أكد يشواع بورات في كتاب **ظهور الحركة العربية القومية الفلسطينية، ١٩١٨ ـ ١٩١٩**، أن فخري النشاشيبي ناشد كالفارسكي بتقديم معونة مالية تمكّن الحزب من إقامة نواديه، وأن سليمان ناصيف ـ أحد قادة الحزب من الإقطاعيين وصاحب امتياز الحولة أولاً والحمّة ثانياً ـ طلب من الصهيونيين مساعدة **مرآة الشرق** مالياً». وأضاف: «ومع أن الصهيونيين امتدحوا إقامة الحزب الوطني، واعتبروا مقاومته اللجنة التنفيذية أمراً مفيداً لهم، إلا أنهم لم يساعدوه مالياً»[٣٠]. بينما يذكر أنيس صايغ أن مستر كيش، الذي كان صلة الوصل بين هؤلاء والصهيونيين، اعترف بأن الصهاينة قدّموا معونات مادية وأدبية لهذه الجماعات[٣١].

كما برز على المسرح أواخر سنة ١٩٢٣ «الحزب الزراعي»، الذي شكّله بعض متعلمي القرى الطامحين إلى البروز الاجتماعي. وقد استهدف الإيقاع بين الفلاحين وأبناء المدن، خاصة في منطقة نابلس، التي كانت الأبرز في الحِراك الوطني، وذلك باستغلال تراكمات معاناة الفلاحين من اضطهاد وإذلال الزعامات الإقطاعية. وكان لموظفي الانتداب الإنكليز والعرب دور ملحوظ في تشكيل الحزب وتوجيه قادته، كما ذُكر أن الصهاينة قدّموا إلى أولئك القادة معونات وهدايا[٣٢]. وكان برنامجه مطابقاً لبرنامج «الحزب الوطني»، وشكّلا معاً جبهة سياسية واحدة. إلا أن هذا الحزب لم ينجح في حرف الحِراك الوطني ليغدو صراعاً على قاعدة فلاح ـ مدني، وإن خلّف تراكمات قابلة للاستغلال.

ويلاحَظ أن الحزب الذي أسس خطابه بالادعاء بأنه نصير الفلاحين عمل بالاتجاه المعاكس، بحكم ارتباطه بالتحالف المضاد لجماهير شعب فلسطين. وحول

---

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٨٣.

(٣٠) توما، **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**، ص ٤٩ ـ ٥١.

(٣١) أنيس صايغ، **الهاشميون وقضية فلسطين** (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٦٦)، ص ١٢٦.

(٣٢) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ج ١: **الكلام عن أدوار القضية الفلسطينية ومواقف الإنكليز منها إلى بدء الحرب العالمية الثانية**، ص ٤٦ ـ ٤٧.

خيانة الحزب لما كان يدعو له كتب د. إميل توما يقول: «ومع أن هذا الحزب وضع على جدول أعماله الاهتمام بالقضايا الاقتصادية، وطالب بإقامة بنك زراعي، وتحسين التعليم، وإلغاء ضريبة العُشر، إلا أنه كان بعيداً عن التعبير عن مصالح الفلاحين، وهدف إلى صيانة مصالح أسياد الأرض، ومواصلة إرهاق العمال الزراعيين واستغلالهم»(٣٣).

وهكذا يتضح أن هربرت صموئيل، بالصلاحيات المطلقة التي امتلكها، وبالإدارة التي شكّلها، لم ينجح فقط في إقامة قواعد مادية أساسية لإقامة «الوطن القومي اليهودي»، وإنما استطاع أيضاً، باستغلاله وأجهزته سلبيات الواقع العربي المتخلف، تحقيق نجاحات غير يسيرة على صعيد النفاذ إلى الوسط العربي، وإذكاء النزاعات بين نُخبه، ودعم القوى والعناصر المستعدة لموالاة كل سلطة لتأمين مصالحها ومراكمة ثرواتها. إلا أنه لم يحقق ما كان يتوقعه ويطمح إليه، بدليل فشل انتخابات ما سمّاه «المجلس التشريعي»، واضطرار من قبلوا عضويته إلى الاستقالة تحت الضغط الشعبي، الذي أثبت فعاليته برغم ما كان غالباً من تشرذم وصراعات لامجدية بين شركاء المسيرة والمصير.

ثانياً: الأرض محور الصراع مع التحالف الاستيطاني ـ الاستعماري

شكّل الاستثمار الزراعي أول وأهم مصادر الدخل الوطني والفردي للمجتمع العربي في فلسطين، فضلاً عن أن النشاط الزراعي كان لقرون المجال الأوسع لاستيعاب الأيدي العاملة، وكان الفلاحون يشكّلون غالبية السكان. وبالمقابل ارتبطت عملية الهجرة بالاستيطان، وبالتالي بالأرض، ارتباطاً لا انفصام له. ولقد اعتبرت الوكالة اليهودية أن المادة السادسة من صك الانتداب تلزم الحكومة بأن تضع معظم أراضي الدولة بتصرف الصهاينة للاستيطان والتنمية الاقتصادية. وكان صموئيل قد شكّل لجنة للأراضي برئاسة ألبرت إيرامسون وعضوية كل من حاييم كالفارسكي ـ مدير مستعمرات جمعية الاستعمار اليهودي ـ وفيضي العلمي ـ أحد كبار ملاّك الأراضي العرب ـ وكلّفها القيام بفحص أراضي الدولة والأراضي الأخرى. وقد أكد على اللجنة بأن أي قرارات تتخذها لا توضع موضع التنفيذ قبل التشاور مع اللجنة الصهيونية(٣٤).

---

(٣٣) توما، **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**، ص ٤٧.

(٣٤) سحر الهنيدي، **التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي: فترة هربرت صامويل، ١٩٢٠ ـ ١٩٢٥**، ترجمة عبد الفتاح الصحي (بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٣)، ص ٢٦٧ ـ ٢٦٨.

غير أن أراضي الدولة لم تكن خالية، وإنما كان يشغلها المزارعون العرب، ولم يكن نقل حيازتها وإجلاؤهم عنها بالأمر اليسير، فضلاً عن تناقض ذلك مع أحكام المادة السادسة ذاتها التي تنص على عدم الإضرار بمصالح «الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين». كما كانت الأوقاف الإسلامية تملك نحو ١٥ بالمئة من الأراضي الزراعية، وكان يتولى إدارتها المجلس الإسلامي الأعلى. ولقد انتهت اللجنة في تقريرها الصادر في أيار/مايو ١٩٢١ إلى القول: «لا يبدو لأول وهلة أن ثمة أرضاً متاحة لمستوطنين جدد». ولكنها ذكرت أنه يمكن الاستفادة من الزراعة المركّزة، والأراضي الموات، والأراضي المحلولة، فيما خلص إريك ميلز، أحد كبار المسؤولين في وزارة المستعمرات البريطانية، إلى أن ٧ بالمئة من الأراضي القابلة للزراعة في فلسطين كانت متاحة فيما يبدو للاستيطان اليهودي، وأنه سيكون من المستحيل الإبقاء على رقم العشرة آلاف مهاجر سنوياً ما دامت الأرض لن تكون متاحة بالتناسب[٣٥]. وعلى ذلك: «كانت المعضلة الحقيقية التي تواجه الإدارة والمستوطنين الجدد على السواء هي أن فلسطين بلد آهل بالسكان فعلاً ومحدود في موارده الطبيعية»[٣٦].

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٢١ جرى تعديل قانون نقل الأراضي لسنة ١٩٢٠ بأن أزال قيود الحد الأقصى لمساحة الأرض المبيعة وقيمتها، وأتاح إمكانية إجراء الشراء بواسطة أشخاص يعيشون خارج البلاد، فيما ألزم الإدارة بإعطاء مستأجر الأرض التي ترغب في نقلها أرضاً في مكان آخر كافية لإعالته وأسرته. غير أنه كان بإمكان ملاّك الأراضي اللجوء إلى المحاكم لإخلاء الأرض من مستأجريها. وكان الصندوق القومي اليهودي يصر على أن تكون الأراضي المشتراة خالية من المستأجرين.

ولأول مرة في تاريخ فلسطين فُرضت ضريبة ملْكية على الأراضي غير المستعملة داخل حدود البلديات، وضريبة العُشر على الأراضي غير المستغلة في الريف. وقد جاء فرض الضريبة ليضاعف الآثار السلبية الناجمة عن إلغاء المصرف العقاري العثماني. وبالتالي أصبح الملاّك العاجزون عن البناء على أراضيهم الخاصة يواجهون عبء الوفاء بالتزامهم الضريبي المتزايد، مما اضطر بعضهم إلى بيع أرضه العاجز عن استثمارها. وكان هناك «بصورة شبه دائمة يهودي ينتظر الفرصة

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٦٩، و (Co 733/33): Eric Mills, «Some Sociological Aspects of Jewish Immigration into Palestine,» 20 February 1922, pp. 269-270.

(٣٦) الهنيدي، المصدر نفسه، ص ٢٧٠.

لاختطافها». وكثيراً ما تبين للمقترضين العاجزين عن الوفاء بقروضهم أن الذي أقرضهم كان يموّله الصندوق القومي اليهودي، أو أية منظمة يهودية تشتري الأراضي. ويقرر موسى العلمي أن هذه التدابير كانت وراء الإفقار بالتدريج لكثير من العرب، ووقوع قطَع كبيرة من الأراضي في الأيدي اليهودية(٣٧): فيما يذكر حاكم السامرة كوكس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٣ أن أهالي قرى تمرة والناعورة والطيبة اضطروا، تحت وطأة وضعهم المالي التعس، إلى بيع نحو خمسة عشر ألف دونم لشركة تطوير الأراضي التي كان يملكها اليهود(٣٨).

ولتمكين الشركات الصهيونية من شراء أراضي غور بيسان البالغة مساحتها ٨٠٠٠٠ دونم، وهي من أخصب الأراضي في فلسطين، جرى تحويل تلك الأراضي من أراض أميرية إلى أراض خاصة. وقبل أن تسجّل صكوك المُلكية لفلاحي بيسان العرب طولبوا بدفع الضريبة على الأملاك غير المنقولة، بحيث بدأت الشركات اليهودية تشتري أراضي غور بيسان بنشاط منذ سنة ١٩٢٢. وكان الصندوق القومي اليهودي وشركة تطوير أراضي فلسطين قد اشتريا في سنة ١٩٢١ أراضي سبع قرى في مرج إبن عامر مساحتها ٦٣٦٣٤ دونماً، من عائلة سرسق اللبنانية، وما بين ١٩٢١ ـ ١٩٢٥ تم شراء أراضي بقية القرى الاثنتين وعشرين في مرج إبن عامر. وكان على جميع سكانها مغادرتها. وذلك على الرغم من أن إجراءات الطرد غير قانونية طبقاً لمواد قانون الأراضي. إلا أن حكومة الانتداب الداعمة مشروع الوطن القومي اليهودي تجاهلت القانون بحيث طُرد الآلاف من سكان ومزارعي قرى مرج إبن عامر.

وكان مستأجرو أراضي عائلة سرسق يدفعون ضريبة العُشر لشركة سرسق المصرفية في بيروت، مما يؤكد وضعيتهم كمستأجرين، وبالتالي عدم جواز بيع الأراضي التي يشغلونها ما لم يحصلوا على أراضٍ كافية في مكان آخر. ولكن حكومة الانتداب لم تتجاهل هذا الحق القانوني فحسب، وإنما تجاهلت أيضاً أنه لم يكن للملاّك (سرسق) حق بيع القرى، لأن بيوتها كانت ملْكاً خالصا للفلاحين الذين بنوها وعاشوا فيها جيلاً بعد جيل، وذلك ما خالفته صراحة حكومة الانتداب كما يقرر مدير الأمن العام براملي، الذي كتب في أعقاب طرد فلاحي العفولة بالقوة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٤ يقول: «هل يمكن أن يشاهد

---

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٢٧٤، و Geoffrey Furlonge, *Palestine is My Country: The Story of Musa Alami* (London: Murray, 1969), pp. 90-91.

(٣٨) الهيدي، المصدر نفسه، ص ٢٧٤ ـ ٢٧٥، و (Co 733/63): Political Report for December 1922

الشعب البريطاني وعصبة الأمم في صمت الوطن القومي اليهودي وهو يُبنى على دماء العرب الذين يُقتلون بالرصاص اليهودي في أثناء هذه العملية؟». وكان وايزمان قد خطب في ليفربول يوم ٧/ ١٢/ ١٩٢٤ حيث قال بافتخار: «إن من المستحيل منذ وعد بلفور أن يجد المرء عملاً واحداً ارتكبه اليهود قد يفسر أو يمكن تفسيره بأنه عمل ضار بالآخرين في فلسطين»، فعقب على ذلك براملي خاتماً مذكرته متسائلاً باستنكار: «ألم يكن يعلم بحادث العفولة حين تكلم؟»[٣٩].

وألاحظ أن براملي الذي استنكر تجاهل وايزمان لجريمة طرد الفلاحين العرب بالقوة من أراضيهم وبيوت سكنهم، تجاهل هو الآخر الدور البريطاني في عملية الطرد تلك، وفي واقعة العفولة بالذات، ذلك أنه في أعقاب الصدام الذي وقع وسقط فيه قتيل عربي برصاص الصهاينة صدر بلاغ رسمي حكومي يقول: «لما كان قد ثبت بوضوح تام أن الأرض التي بدأ اليهود حرثها في العفولة يوم الجمعة الماضي تخص الاتحاد الصهيوني الأمريكي رسمياً، فقد وعدت السلطات اتخاذ الخطوات الضرورية لتمكين اليهود استئناف العمل اليوم»[٤٠].

ولقد تم بين ١٩٢١ ـ ١٩٢٥ شراء زهاء ٢٤٠٠٠٠ دونم من أصل ٥٠٠٠٠٠ دونم كان يمكلها الإقطاعيون العرب الغائبون. وليس أدل على توظيف القانون الذي يمنع الملاّك العرب المقيمين خارج فلسطين من استثمار أراضيهم في عملية شراء أملاك الاقطاعيين العرب من غير الفلسطينيين من أن ٨٢ بالمئة من الأراضي التي اشترتها الوكالة اليهودية بين ١٩٢١ ـ ١٩٢٧ كانت من ملاّك أراض يعيشون خارج فلسطين. ولقد اشتريت بأسعار تقل كثيراً عن أسعار السوق، حيث بلغ متوسط سعر الدونم في صفقة شراء ٦٣٦٤٣ دونماً سنة ١٩٢١ مبلغ ٣,٦ جنيهات للدونم الواحد[٤١].

وفي نهاية عهد صموئيل ارتفع ما حازه الصهاينة من أراض من ٦٥٠٠٠٠ دونم سنة ١٩٢٠ إلى ١٠٩٥٧٤٠ دونماً سنة ١٩٢٥[٤٢] بزيادة قدرها ٤١٩٥٧٤ دونماً، وما يعادل ٦٤,٥٥ بالمئة مما كانت عليه حيازة الصهاينة للأرض قبل خمس سنوات. وقيل بشأن هذه الزيادة: «ولا نجد تفسيراً مؤكداً لحيازة تلك المساحات الكبيرة من

---

(٣٩) «Brameley Papers Creating of the Jewish Home in Palestine the Five Villages,» in: Pamela Ann Smith, *Palestine and the Palestinians, 1876-1983* (London: Croom Helm, 1984),

نقلاً عن: الهنيدي، المصدر نفسه، ص ٢٨٥.

(٤٠) الهيدي، المصدر نفسه، ص ٢٨٤.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٢٧٦ و٣٧٨، الهامش الرقم (١٥٨).

(٤٢) المصدر نفسه، ص ١١.

الأراضي، وخاصة بين عامي ١٩٢١ ـ ١٩٢٥. ولكن من المؤكد أن جزءاً كبيراً من أراضي فلسطين انتقل مجاناً، أو بطرق غير مشروعة، إلى حيازة اليهود في عهد هربرت صموئيل. فلم تكن ميزانية الكيرين كايمت تسمح بشراء تلك المساحات الواسعة من الأراضي. كما أن الوكالة اليهودية كانت حديثة التكوين، ولم يكن توسيعها قد تم بعدُ، ولذلك كانت تعاني من نقص شديد في الموارد المالية»[٤٣].

وفي عهد اللورد بلومر، الذي شغل منصب المندوب السامي بعد انتهاء ولاية صموئيل، صدر قانون الأراضي رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٦، الذي أجاز نزع ملْكية الأراضي التي يحتاج إليها أصحاب أي مشروع إذا فشلوا في شرائها من مالكيها. وقد تقدم العرب بالشكوى إلى لجنة الانتداب التابعة لعصبة الأمم ضد هذا القانون، الذي قُصد به نزع ملْكية الأوقاف الإسلامية والمسيحية[٤٤]، فيما قدم كلٌّ من شكيب أرسلان وإحسان الجابري ورياض الصلح مذكرة إلى رئيس عصبة الأمم في ١١/ ٢/ ١٩٢٨ تضمّنت الشكوى من أن هذا القانون «سلاح وُضِع بقصد وغاية ليكون في المستقبل وسيلة للاستيلاء على الأوقاف الإسلامية». ومن خلال الدعم البريطاني المتواصل، ارتفعت حيازة الصهاينة للأرض لتبلغ ١١٦٣٥٧٥ دونماً سنة ١٩٢٩[٤٥].

ويقدّر أنه خلال سنوات ١٩٢٣ ـ ١٩٢٧ تم شراء ما معدله ٦١٤٠٠ دونم سنوياً[٤٦]. وفي جميع الحالات، كان يجري طرد سكان تلك القرى من الأراضي المشتراة، وفي حالات غير يسيرة كانت تقوم القوات العسكرية لسلطة الانتداب بطرد الفلاحين العرب من الأراضي التي زرعها أجدادهم وآباؤهم مئات السنين[٤٧]. ولقد

---

(٤٣) محمد عبد الرؤوف سليم، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨** (بيروت. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص ٢٥١.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٢٥٢.

(٤٥) Dov Gavish, *A Survey of Palestine under the British Mandate, 1920-1948*, [translation by Joseph Shadur], Routledge Curzon Studies in Middle Eastern History; 3 (London. Routledge Curzon, 2005), p 244.

(٤٦) سميح فرسون، **فلسطين والفلسطينيون**، ترجمة عطا عبد الوهاب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ١٣٢ ـ ١٣٣، و A Granott, *The Land System in Palestine: History and Structure*, [translated from the Hebrew by M Simon] (London: Eyre and Spottiswoode, 1952), p. 32.

(٤٧) بهجت أبو غربية، «صفحات من تاريخ القضية الفلسطينية حتى سنة ١٩٤٩: الرؤية التاريخية وملامح تجربة ذاتية،» ورقة قدمت إلى. **القضية الفلسطينية في أربعين عاماً بين ضراوة الواقع . . . وطموحات المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها جمعية الخريجين في الكويت** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٢٦، ودروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات، ج ١: الكلام عن أدوار القضية الفلسطينية ومواقف الإنكليز منها إلى بدء الحرب العالمية الثانية**، ص ٧٥ ـ ٧٦.

اعتمد الإجراء البريطاني بطرد الفلاحين العرب بالقوة كلّما استولى الصهاينة على بعض الأرض العربية طوال سنوات الانتداب.

وكانت الحكومة قد منحت المؤسسات الصهيونية عشرات آلاف الدونمات من الأراضي الأميرية، منها ٨٢٠٠٠ دونم للاستيطان، و٧٥٠٠٠ دونم لشركة البوتاس و١٨٠٠٠ دونم لشركة الكهرباء، كما حوّلت إليها امتياز تجفيف سهل الحولة، فيما كانت الوكالة اليهودية تضغط على سلطة الانتداب لوضع برنامج للتطوير الاقتصادي يخدم الاستيطان. وطالبت لهذه الغاية بقرض قدره مليونا جنيه استرليني يُجمع برعاية عصبة الأمم وبضمان الحكومة البريطانية[٤٨].

وبالإضافة إلى استيلاء الصهاينة المتزايد طردياً على أخصب الأراضي، وطرد مزارعيها منها بقوة السلاح البريطاني، أُرهق الفلاحون العرب بالضرائب الباهظة؛ إذ كان الفلاح يخضع لضريبة الويركو والعُشر والضريبة على المواشي. وقُدر مجموع الضرائب التي كان يتحملها الفلاح العربي بما يقارب ٣٤ بالمئة من القيمة الإيجارية أو ١٠,٢ بالمئة من إجمالي دخله السنوي[٤٩]. لكن كان من أبرز آثار إجراءات سلطة الانتداب التعسفية تجاه الفلاحين العرب أن هذه السلطة ساهمت في تنامي وعيهم السياسي وإدراكهم خطورة المشروع الصهيوني.

والجدير بالملاحظة أن قانون الأراضي، والتسهيلات التي وفّرها للوكالة اليهودية ومؤسساتها للاستيلاء على الأراضي وشرائها، لم يقتصر تأثيرهما الشديد السلبية على الفلاحين العرب وحدهم، وإنما شمل أيضاً التجارة العربية الداخلية، ذلك لأن جمهور الفلاحين كان يشكّل قطاعاً استهلاكياً رئيسياً في هذه التجارة؛ إذ بتراجع الإمكانيات المالية لغالبية الفلاحين، كان محتماً أن تتراجع قدراتهم الاستهلاكية، وأن تصاب الأسواق العربية بخسائر فادحة. وعليه يبدو جلياً أن الاستيطان الصهيوني لم يكن مجرد عدوان على التراب الوطني العربي، وإنما كان ينذر بتدهور الأحوال الاقتصادية في الريف والمدينة على السواء.

وظلّ موضوع الأراضي يتصدر أبحاث ومناقشات كلّ مؤتمر وطني فلسطيني يُعقد. وفي سنة ١٩٢٩ وضع «المؤتمر العربي العام» عهداً على شكل قَسَم هو: «نعاهد الله والوطن على الاحتفاظ بالأراضي لبقائها عربية، وعدم بيعها لليهود

(٤٨) شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)، ص ٤٣٢ ـ ٤٣٣.

(٤٩) تقرير اللجنة التي عينت لدرس حالة المزارعين الإقتصادية في فلسطين والتدابير التي تتخذها الحكومة بشأن الضرائب بالنسبة لتلك الحالة (القدس: ناظر المطبوعات والقرطاسية، ١٩٣٠)، ص ٦٠ ـ ٦١.

رأساً أو بالواسطة، وعدم السمسرة في بيعها، وعلى مقاطعة المصنوعات والمتاجر اليهودية، وتنشيط المصنوعات والمتاجر العربية. ونناشد كل عربي اعتناق هذا المبدأ والعمل على تنفيذه بكل وسيلة، وأن نقاطع كل عربي يشتري من اليهود غير الأرض»[٥٠].

ثالثاً: تزايد الهجرة اليهودية ثم تراجعها سنة ١٩٢٦

لقد يسّرت الفقرة (هـ) من قانون الهجرة الذي وضِع سنة ١٩٢١ استقدام العمال اليهود الذين تبدي الوكالة اليهودية الاستعداد لتشغيلهم. وبرغم ذلك اعترضت الوكالة على القانون، فجرى تعديله في أيلول/سبتمبر ١٩٢٤، ثم صدر قانون الهجرة لسنة ١٩٢٥، الذي عُدل سنة ١٩٢٦، ثم عُدل ثانية في كانــون الأول/ديسمبر ١٩٢٧. وقد صنّف المسموح لهم بالهجرة ضمن فئات ثلاث[٥١]:

أ ـ الأشخاص الذين يملكون ما لا يقل عن ١٠٠٠ جنيه وعائلاتهم، وأصحاب الحِرف والمهن الذين يملكون ما لا يقل عن ٥٠٠ جنيه، والصناع المهرة الذين يملكون ما لا يقل عن ٢٥٠ جنيهاً، والذين لهم إيراد ثابت لا يقل عن أربعة جنيهات شهرياً.

ب ـ الأيتام القادمون إلى ملاجىء في فلسطين، والرجال والنساء الذين يمارسون نشاطاً دينياً والمضمونة معيشتهم ومعيشة عائلاتهم.

ج ـ العمال من الرجال والنساء وعائلاتهم، والأشخاص الذن يعتمدون على أقاربهم في فلسطين، إن كان أقاربهم في حالة تمكّنهم من إعالتهم.

ولقد استغلت الوكالة اليهودية قانون الهجرة وتعديلاته بحيث ارتفعت نسبة اليهود المهاجرين إلى فلسطين، من أصل الهجرة اليهودية العالمية، لتبلغ ٥,٩ بالمئة سنة ١٩٢١ و١٠,٩ بالمئة سنة ١٩٢٢ و٩,٨ بالمئة سنة ١٩٢٣ و١٦,٤ بالمئة سنة ١٩٢٤ و٥٢,٤ بالمئة سنة ١٩٢٥. وبالنتيجة ارتفعت نسبة اليهــود في فلسطين من ٩,٦ بالمئة سنة ١٩١٩ إلى ١٤,٣٦ بالمئة سنة ١٩٢٥.

ولقد ورد في تقرير الحكومة البريطانية إلى عصبة الأمم عن إدارة فلسطين سنة ١٩٢٥ ما يؤكد ذلك، إذ تضمّن ما نصّه أن «القدرة على الاستيعاب الاقتصادي في

(٥٠) سليم، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨**، ص ٢٥٦.

(٥١) المصدر نفسه، ص ١١٧ ـ ١١٨.

بلد ضعيف الإنتاج يهاجر إليه رجال ونساء من مختلف الأنماط ومختلف الدول، شيء يصعب تحقيقه، ويتطلب كلّ طاقة المنظمة الصهيونية العالمية»[٥٢].

وتوضح دراسة العوامل المؤثّرة في هجرة اليهود من أوطانهم إلى وجود ارتباط بين معدل الهجرة، زيادة أو نقصاناً، وحالة الاستقرار في موطن اليهود، وظروفه السياسية والاقتصادية، فضلاً عن تأثير واقع اليهود من حيث ارتفاع أو تدنّي زيادتهم الطبيعية، وغلبة الفتوة أو الشيخوخة في أوساطهم، ونوعية المهن التي تمتهنها غالبيتهم، ومستوى ثقافتهم ومعيشتهم؛ فكلما اضطربت الأحوال ووقعت الكوارث باليهود تزايد ميلهم إلى الهجرة، وكان البلد طارداً لمواطنيه اليهود ـ وغير اليهود ـ وعلى العكس من ذلك كلما شاع الاستقرار وعمّ الازدهار والرخاء كان البلد مستقبلاً للمهاجرين أكثر منه مصدّراً لهم، كما يتضح ذلك من كون الهجرة اليهودية إلى الولايات المتحدة أضعاف هجرتهم إلى فلسطين. وعليه يغدو جلياً أن تزايُد الهجرة اليهودية إلى فلسطين منذ أواخر القرن التاسع عشر لم يكن نتيجة الجهود الصهيونية والتحريض الاستعماري، بقدر ما كان نتاج ظروف تسببت في عدم امتلاك اليهودي أي خيار آخر؛ فالذين كانوا قادرين على الاستقرار في أوطانهم، أو الهجرة إلى بلدان أكثر استقراراً ورخاء، لم يتجهوا إلى فلسطين. والثابت أن الذين أُتيحت لهم إمكانية الهجرة من فلسطين لم يترددوا في مغادرتها. كما أن في ذلك الدلالة على أن الحركة الصهيونية ما كانت، ولن تكون، الأشد تأثيراً في خيارات اليهود، وإنما هي الدول الراعية والحامية للمشروع الصهيوني، وبحيث كان موقف اليهود من الحركة الصهيونية والمشروع الصهيوني يتحدّد في معظم الحالات في ضوء موقف النظام السياسي في بلد وجودهم من الحركة والمشروع الصهيونيين[٥٣].

ولقد كان للأزمة الاقتصادية العالمية انعكاساتها الواضحة على الهجرة اليهودية إلى فلسطين، فتراجعت أرقام الهجرة، سواء من العمال أو أصحاب رؤوس الأموال، مقارنةً ما بين العامين ١٩٢٦ و١٩٢٩. وكنتيجة للبطالة التي تزايدت بين العمال اليهود لم تجاوز شهادات الهجرة العمالية للشهور الستة التي بدأت في ١/ ١٠/ ١٩٢٧ الستمئة شهادة. وتوالى تراجع أرقام الهجرة كما هو مبين في الجدول الرقم (١٠ ـ ١):

(٥٢) *Jewish Chronicle*, 9/7/1926, p. 28,
نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١٢٥.

(٥٣) نزيه قورة، **المشروع الصهيوني في مواجهة أزمته الداخلية** (دمشق: مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، ١٩٧٧)، ص ١٩، ٣٤، ٥١ و٨٥.

الجدول الرقم (١٠ ـ ١)

أعداد المهاجرين اليهود بين العامين ١٩٢٦ و١٩٢٩

السنــــة	عـدد المهاجريـن
١٩٢٦	١٣٠٨١
١٩٢٧	٢٧١٣
١٩٢٨	٣١٧٨
١٩٢٩	٥٢٤٩

المصدر: نزيه قورة، **المشروع الصهيوني في مواجهة أزمته الداخلية** (دمشق: مؤسسة الأرض للدراسات الـفـلـسـطـينيـة، ١٩٧٧)، و Dov Gavish, *A Survey of Palestine under the British Mandate, 1920-1948*, [translation by Joseph Shadur], Routledge Curzon Studies in Middle Eastern History, 3 (London: Routledge Curzon, 2005).

وعلى الرغم من دعم الحكومة البريطانية وحكومة الانتداب كلَّ ما يعزيز قدرات المشروع الصهيوني، ووضوح قصور الإمكانيات الاقتصادية لفلسطين، ومحدودية الإمكانيات المالية للمنظمة الصهيونية، فقد كان الصهاينة وأنصارهم في بريطانيا يشددون ضغوطهم لتيسير الهجرة، وذلك في الوقت الذي لم يصدر عنهم أي نقد للقوانين الضابطة للهجرة اليهودية المعمول بها في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وكانت الولايات المتحدة قد أصدرت سنة ١٩٢٤ قانوناً بتخفيض النسبة إلى ٢ بالمئة من المقيمين حسب إحصاء سنة ١٨٩٠، وبحيث لا يتعدى الحد الأقصى للمهاجرين من جميع الجنسيات ١٥٠٠٠٠ في السنة. وقد أدى ذلك إلى هبوط عدد المهاجرين اليهود إليها من ٤٩٩٨٩ مهاجراً سنة ١٩٢٤ إلى ١٠٢٩٢ مهاجراً سنة ١٩٢٥ وإلى ٢٣٧٢ مهاجراً سنة ١٩٣٣[٥٤]. وفي هذا الموقف المتناقض ما يدل على أن الالتزام بالمشروع الصهيوني مقدّم عند الصهاينة وأنصارهم على مصالح فقراء اليهود.

ويلاحَظ أن إدارة صموئيل لم تراع في تعاطيها مع موضوع الهجرة اليهودية أحكام المادة السادسة من صك الانتداب، التي تشترط ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع «فئات الأهالي الأخرى» عند تحديد أعداد

---

(٥٤) Jewish Agency for Palestine, Department of Statistics, *Statistical Handbook of Jewish Palestine* (Jerusalem: Department of Statistics of the Jewish Agency, 1947), P. D vol 213, p. 1190,

نقلاً عن: سليم، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨**، ص ١٢٥.

المهاجرين اليهود إلى فلسطين. ولقد سبق بيان أن تزايد أرقام الهجرة طردياً تسبب في ارتفاع متصاعد في أرقام بطالة العمال العرب، وبخاصة الفلاحين الذين طُردوا من الأراضي التي استولى عليها الصهاينة. وفي الوقت ذاته تسببت بداية الأزمة الاقتصادية العالمية المتنامية في عجز المنظمة الصهيونية عن توفير الأموال اللازمة لإيجاد أعمال تستوعب المهاجرين الجدد، مما شكّل ضغطاً متزايداً على العمال العرب.

رابعاً: تطور الوكالة اليهودية ومؤسساتها

نصّت المادة الرابعة من صك الانتداب على الاعتراف بالوكالة اليهودية، كهيئة عمومية لتقدّم المشورة ولتتعاون على إدارة فلسطين، في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وغير ذلك مما يؤثّر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود، وبحيث تكون صلة الوصل بينهم وبين سلطة الانتداب، وتعمل كمساعدة لهذه السلطة ومستشارة لها، فيما يتصل بترقية البلاد، على أن تكون تحت رقابة السلطة المنتدبة. ولقد سبقت الإشارة إلى أن صدور وعد بلفور أحدث نقلة في مكانة ودور الحركة الصهيونية، وهي النقلة التي تعزّزت بصدور صك الانتداب متضمناً الوعد والتزام بريطانيا كدولة منتدبة بتنفيذه. وكان في مقدّمة نتائج تلك النقلة تراجع حدة المعارضة اليهودية للحركة الصهيونية، الأمر الذي جاء يعزّز فكرة توسيع «الوكالة اليهودية» بضم شخصيات يهودية غير صهيونية إليها، وهي الفكرة التي كان قد طرحها برانديز والوفد الأمريكي في المؤتمر الصهيوني الاستثنائي سنة ١٩٢٠، وحبّذها وايزمان، فيما عارضها جابوتنسكي بحجة أن هكذا توسيع يضعف قبضة الحركة الصهيونية.

ولقد جاء تراجع موارد كلٍّ من الصندوق القومي اليهودي (كيرين كايمت) والصندوق التأسيسي (كيرين هايسود)، بتأثير بوادر الأزمة الاقتصادية العالمية، وبالتالي قصور الإمكانيات المادية للوكالة اليهودية عن الوفاء باحتياجات الهجرة والاستيطان، ليصب في قناة توجّه وايزمان إلى توسيع عضويتها، والاستجابة لدعوته لدى فريق من الصهاينة والجمعيات والمنظمات اليهودية غير الصهيونية، حتى نجح في خريف سنة ١٩٢٩ في الموافقة على توسيع «الوكالة اليهودية»، بحيث ضمّت عدداً من غير الصهاينة، الأمر الذي عزّز قدرات الوكالة لتنفيذ المخططات الصهيونية، وأضعف معارضة اليهود المعادين للصهيونية. كما نجح وايزمان في عقد تحالف مع الصهيونيين العموميين، وحزب مزراحي ـ ممثل

الصهيونية الإثنية الدينية. وهذا الائتلاف هو الذي قاد الحركة الصهيونية طوال سنوات الانتداب(٥٥).

ولقد وضع المؤتمر الصهيوني السادس عشر، الذي عُقد في زيورخ في ١٤ آب/أغسطس ١٩٢٩، وأقر فيه مبدأ التوسيع، ما اعتُبر دستور الوكالة اليهودية المحدّد مهامها في(٥٦):

١ ـ تشجيع الهجرة اليهودية وتعزيزها.

٢ ـ تلبية الحاجات الدينية اليهودية.

٣ ـ تطوير اللغة العبرية وتنمية الثقافة اليهودية.

٤ ـ امتلاك الأراضي لتوسيع رقعة الاستيطان اليهودي.

٥ ـ رفع مستوى الاستيطان الزراعي، القائم على العمل العبري.

٦ ـ تشكيل منظمات مسلحة للدفاع عن المستوطنين وممتلكاتهم.

وواضح من مهام الوكالة اليهودية أنها إنما تستهدف تهويد فلسطين، والعمل على تغييب شعبها العربي وإلغاء تاريخه.

خامساً: إرساء قواعد القطاع الصناعي الصهيوني

عُرفت بريطانيا طوال تاريخها الاستعماري الطويل في آسيا وأفريقيا بعدم تشجيع الصناعة وتطويرها في المستعمرات، كما عُرفت بإغراق أسواق المستعمرات بالسلع الإنكليزية الصنع، الأمر الذي سبَّب في معظم الحالات، إن لم يكن فيها جميعها، إزاحة المنتوجات المحلية البدائية من السوق، فضلاً عن فرض الاحتكار البريطاني عليها. إلا أن الأمر اختلف كيفياً في حال مشروع الاستعمار الاستيطاني العنصري الصهيوني في فلسطين، إذ قامت كلٌ من الحكومة البريطانية وحكومة الانتداب بتشجيع إرساء قواعد قطاع صناعي صهيوني نشط، على حساب تدمير الصناعات العربية الناشئة، بل دون مراعاة مصالح المنتجين الإنكليز، وبحيث شهد القطاع الصناعي الصهيوني بداية نشطة للغاية.

---

(٥٥) المنظمة البريطانية المناهضة للصهيونية، معد، **التعاون النازي الصهيوني: أخطر وثائق القرن العشرين** (بيروت: دار الكتاب الحديث، ١٩٨١)، ص ٢٥٤.

(٥٦) شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ص ٣٩٦.

وكانت فلسطين قد شهدت في أواسط عشرينيات القرن العشرين هجرة كثيفة من اليهود البولنديين، من أبناء الطبقة الوسطى المؤهلين مهنياً وإدارياً، الذين شكّلوا المادة البشرية للقطاع الصناعي الناشىء، فيما خصته حكومة الانتداب بامتيازات احتكارية أبرزها امتياز روتنبرغ للكهرباء، وأسمنت نيتشر، وأملاح عتليت. كما عزّزته بإلغاء الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد على المعدات والمواد الأولية المستوردة، وفرضت الحماية الجمركية على الواردات من السلع التي ينتج الصهاينة مثلها، مثل الملح والشوكولاته والأسمنت. ولقد تضرر المنتجون العرب بسبب رسوم الاستيراد على زيت الزيتون والسمسم والحبوب. كما تأثرت صناعتا الصابون والجلود نتيجة احتكار الملح، وتأثرت الإنشاءات العربية بالاحتكار الذي تمتعت به شركة نيتشر للأسمنت[٥٧]. وفي سعي صموئيل إلى إرساء قواعد القطاع الصناعي الصهيوني على أرضية صلبة، عمد في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٢١ إلى منح بنحاس روتنبرغ امتياز توليد الكهرباء من مياه بحيرة طبرية ونهر اليرموك بالقرب من جسر المجامع، لإنتاج تيار كهربائي قوته ٩٨٠٠٠ حصان، برأسمال قدره ٦٥٧٩٥١ جنيهاً استرلينياً، وبقرض من الحكومة البريطانية بربع مليون جنيه من خلال التسهيلات التجارية. وكان موقع الامتياز مثالياً؛ إذ كان شبه خندق محاط من ثلاث جهات: الشرقية والجنوبية والغربية، مع تزويده بمدخل طبيعي متسع من الجهة الشمالية لدخول مياه اليرموك، لتخزّن في ذلك المستودع الطبيعي الذي يتسع لمليوني م^{3} من المياه، ثم تنحدر منه لتشغيل مولّدات الكهرباء[٥٨].

وكانت الحكومة البريطانية قد قبلت طلب منح امتياز استغلال أملاح البحر الميت للمهندسَين الفرنسيين كارش وغانديون في ١٩ شباط/فبراير ١٩٢٥. غير أنها تراجعت ومنحت الامتياز في نيسان/أبريل ١٩٢٩ لليهوديين نوفومسكي وتولوخ، برأسمال إنكليزي ـ أمريكي، رغم اعتراض المجلس الإسلامي الأعلى على ذلك. وقد نص العقد على منح الامتياز لمدة خمس وسبعين سنة[٥٩].

ويوضح تقرير رسمي بريطاني أن عدد المعامل اليهودية في فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى كان مئة ومعملين برأسمال قدره ٣٧٦٠٠٠ جنيه فلسطيني. وقد ارتفع عددها سنة ١٩٢٦ لتبلغ ٥٩٢ معملاً برأسمال ١٨٤٩٢٢٣ جنيهاً

(٥٧) فرسون، **فلسطين والفلسطينيون**، ص ١٣٩ ـ ١٤١.

(٥٨) سليم، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨**، ص ٤٢١ ـ ٤٢٤.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٤٢٥ ـ ٤٢٨.

فلسطينياً. غير أنه في أواخر سنة ١٩٢٦ حصلت انتكاسة صناعية بحيث أُغلقت بعض المعامل لينخفض العدد إلى ٥١٣ معملاً برأسمال ١٥٠١٥٥٠ جنيهاً وكان عدد العاملين فيها ٤٧٢٦ عاملاً[٦٠].

وكانت مراكز الصناعة الرئيسية حينذاك في تل أبيب وحيفا، فيما كانت صناعة النسيج هي الأهم، علماً بأن المعامل اليهودية كانت ملتزمة بمبدأ العمل العبري، بحيث لم يكن للعمال العرب أي فرصة للعمل فيها. وكذلك كان الحال بالنسبة إلى المشاريع الإنشائية التي كانت تلزّم للمقاولين الصهاينة الذين كانوا ملزمين بعدم تشغيل عمال عرب.

سادساً: النقلة النوعية في القدرات العسكرية الصهيونية

احتل موضوع «الأمن» و«القدرة العسكرية» موقعاً متميزاً في الاستراتيجية الصهيونية التي وضع هرتزل خطوطها الأولى. ففي مذكراته إشارات عديدة إلى وجوب إنشاء التشكيلات العسكرية اليهودية اللازمة. كما كان يتصور أن «الوطن القومي اليهودي» يحتاج إلى جيش نظامي مزود بالأسلحة الحديثة، فضلاً عن أن التعايش السلمي مستحيل من حيث المبدأ بين العرب، أصحاب الأرض الشرعيين، وبين طلائع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني. وهي الحقيقة التي لم تكن غائبة عن إدراك القادة الصهاينة المؤسسين. وسبقت الإشارة إلى أنه منذ تولّى بن غوريون رئاسة لجنة البرنامج السياسي لحزب «عمال صهيون» سنة ١٩٠٦ أولى التسليح والتدريب وتحصين المستوطنات اهتماماً لا يقل عما أولاه للهجرة والاستيطان. ولم يرفض إسناد حراسة المستوطنات إلى حراس عرب بتأثير دعوته للفصل العنصري في العمل فقط، وإنما أيضاً من منطلق إيمانه بضرورة أن يكون للصهاينة القوة الرادعة لكل مقاومة عربية آنية أو مستقبلية. فقد كان مدركاً أن من غير شعور بالامن لن تكون هناك هجرة بالقدر الذي يحتاج إليه المشروع الاستعماري الاستيطاني. ويكتسب العنف عنده بعداً خاصاً، إذ يعتبره وسيلة بعث «الدولة». ولقد قدم في أدبياته تصوراً جديداً للشخصية اليهودية، هي النقيض تماماً للصورة النمطية الشائعة عنها، بل ولما عُرف به اليهود تاريخياً. فهو بقراءة مغايرة للتاريخ صوّرها شخصية محاربة منذ القِدم[٦١].

---

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٤٢٩.

(٦١) عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد**، ٨ ج (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩)، ج ٧، ص ٢٤٥.

وفي أعقاب الاحتلال دار جدل في أوساط التجمع الاستيطاني بين من طالبوا بتشكيل منظمات يهودية مسلحة، وبين من رأوا الاعتماد على الحماية البريطانية التي بدت غير محبّذة وجود منظمات مسلحة خارجة عن سلطانها. وعندما تأسس حزب «أحودات هعفودا» العمالي سنة ١٩١٩ بزعامة بن غوريون تبنّى فكرة إقامة منظمة صهيونية عسكرية مستقلة عن الإدارة البريطانية، في الوقت الذي كانت فيه «الإدارة العسكرية» البريطانية واضحة الالتزام بتوفير الأمن للمستوطنين ومستعمراتهم.

وكان تشكّل الهاغاناه (منظمة الدفاع العبرية في أرض إسرائيل) قد بدأ في سنة ١٩١٩. ومع أن سلطة الاحتلال البريطاني لم تكن تجهل وجود الهاغاناه، فإنها لم تتدخل في شؤونها، وليس هناك ما يشير إلى أنها حاولت أن تفرض عليها رقابة من أي مستوى كان. ومثّلت الهاغاناه المنظمة العسكرية الصهيونية الأكبر، وارتبطت منذ البداية بالاتحاد العام للعمال «الهستدروت»، وبأعضاء «حركة العمل»، مع أن أبوابها كانت مفتوحة لجميع الصهاينة. وتطورت من منظمة تطوعية إلى منظمة قطْرية، بحيث شكلت «القيادة العامة»، ثم «القيادة القطْرية» و«هيئة الأركان». وكانت المنظمة العسكرية الوحيدة التابعة لـ «المجلس القومي» (هفاعد هلئومي)، خلافاً لكلٍّ من «إيتسل» و«ليحي»، المنظمتين المنشقتين التابعتين للاصلاحيين[٦٢].

وقد عهد بن غوريون إلى كلٍّ من موشيه شاريت (شرتوك) ودافيد هاكوين وإلياهو غولومب بالإشراف على تنظيم الهاغاناه العمالية السرية، التابعة للهستدروت، والتي تشكّلت من مجموعات من العمال موزّعة في أماكن مختلفة. ولقد كانت «سرية» الهاغاناه شكلية تماماً، فحكومة الانتداب كانت تعلم بها وإنما تغض الطرف عنها، بل تستعين بها في بعض الحالات. ومنذ بداية ١٩٢٢ أخذت الهاغاناه تظهر بصورة أكثر علانية[٦٣].

وفي سنة ١٩٢٣ أصدر جابوتنسكي، الأب الروحي للصهيونية التصحيحية، كتابه المؤسس **جدار الفولاذ**، وفيه قدّم الرؤية الأكثر موضوعية وصدقية للموقف

---

(٦٢) انظر المقدمة، في **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ترجمه عن العبرية أحمد خليفة؛ راجع الترجمة سمير جبور (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٩).

(٦٣) الهنيدي، **التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي: فترة هربرت صاموئيل، ١٩٢٠ ـ ١٩٢٥**، ص ١٨٢.

الصهيوني من الشعب العربي وحقوقه التاريخية في فلسطين، فهو يقول[٦٤]: «لا يمكن أن يكون هناك مجال لمصالحة إرادية بيننا وبين العرب، لا الآن ولا في المستقبل المنظور. لقد فهم كل إنسان حسن النية، باستثناء العميان بالولادة، الاستحالة الكاملة في التوصل إلى اتفاق إرادي مع العرب في فلسطين يقضي بتحويلها من بلد عربي إلى دولة ذات غالبية يهودية، إن لدى كلِّ فرد من العرب فهماً كاملاً وشاملاً لتاريخ الاستعمار. وليحاول أي منكم أن يجد مثالاً واحداً تحقّق فيه استعمار بلد بموافقة سكانه الأصليين، لم يحصل هذا أبداً. فالسكان الأصليون يقاتلون دائماً المستعمرين بعناد وإصرار، سواء كانوا متحضرين أو لم يكونوا. . . فكل شعب يقاتل المستعمرين إلى آخر بريق أمل في تجنب مخاطر الفتح والاستعمار. وسيقاتل الفلسطينيون كذلك إلى أن لا يعود أمامهم أي شحنة أمل. أما نحن فلا يمكننا أن نقدم أي تعويض عن فلسطين، لا للفلسطينيين ولا للعرب، والنتيجة المنطقية لذلك هي أنه لا يمكن العثور على أي اتفاق طوعي بيننا. إن على كل عملية استعمار أن تستمر، مهما كانت محدودة، برغم معاداة السكان الاصليين. إذن لا يمكن أن نستمر وننمو إلا بحماية سور من القوة، أي جدار فولاذي لا يستطيع هؤلاء السكان اختراقه. هذه هي سياستنا العربية وليس التعبير عنها بأي صيغة أخرى إلا نوعاً من التخابث والنفاق. أما ممارسة نفوذ سلطة أجنبية، سواء عبر وعد بلفور أو عبر الانتداب البريطاني، فهي ضرورة لإرساء الشروط اللازمة لإقامة سلطة في البلاد، وقوة دفاع تحرم السكان الأصليين أيّاً تكن رغباتهم من إمكانية وقف عملية الاستيطان، سواء بالوسائل الإدارية أو المادية. على القوة أن تلعب دورها، بفجاجة وبدون أي تراخ. ومن هنا لا فرق بين من يريدون أن يقيموا جداراً فولاذياً من حراب يهودية، وبين من يريدون إقامته من حراب بريطانية. أما اللوم الذي يوجَّه لنا عادة باعتبار أن هذه النظرة هي نظرة لاأخلاقية، فنرد عليه: أبداً، هذه هي أخلاقنا، ولا أخلاق سواها. فطالما ظل أمام العرب بارقة أمل في إمكانية مقاومتنا فإنهم لن يتخلوا عنه».

وفضلاً عن ذلك كان المندوب السامي هربرت صموئيل قد باشر مشروعاً للدفاع عن المستعمرات الصهيونية، مستغلاً في ذلك أحداث يافا سنة ١٩٢١. وقد أُبلغ بذلك وزير المستعمرات ونستون تشرشل في تقريره السياسي لشهر حزيران/ يونيو ١٩٢١. وكان مشروعه يقوم على تسجيل المؤهَّلين وذوي الخبرة في كل

---

(٦٤) إيمانويل راتييه، **إرهابيو إسرائيل**، ترجمة حياة الحويك عطية (عمّان: منشورات هيئة الموسوعة الفلسطينية، ٢٠٠١)، ص ٤٨ ـ ٤٩.

مستعمرة كأفراد شرطة، وتزويدهم بكمية من البنادق والذخيرة، وصياغة مشروع خاص بالدفاع عن كل مستعمرة أو مجموعة من المستعمرات. وفي ١١ تموز/ يوليو ١٩٢١ كتب ديدز إلى هوبرت ينغ من وزارة المستعمرات يبلغه أن التدابير الخاصة بحماية المستعمرات قد اكتملت، فيما قام الجنود اليهود الذين كانوا قد انضموا إلى قوة الدرك الفلسطينية بسرقة الأسلحة والذخائر الحكومية وتهريبها إلى الهاغاناه[٦٥].

وبالإجراء الذي اتخذته الإدارة المدنية برئاسة هربرت صموئيل، وبعلم وزارة المستعمرات ووزيرها ونستون تشرشل، تكون كلٌ من الحكومة البريطانية وسلطة الانتداب قد عملت على تعزيز القدرات القتالية للتجمع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني. ويوضح المؤرخ الصهيوني آرثر كوستلر الموقف البريطاني يومذاك بقوله: «إما أن تضع حاميات دائمة في كل مستوطنة يهودية ومركز أمامي، وإما أن تقر شكلاً ما من التنظيم الدفاعي اليهودي. ومن شأن الخيار الأول أن يضع حملاً ثقيلاً على الحكومة البريطانية ودافع الضرائب البريطاني. وأما الخيار الثاني فكان من المحتمل أن يؤدي إلى مطالبات عربية بنوع من التنظيم المسلح الخاص. ولذلك، فإن الحكومة، وكحل وسط، رفضت إعطاء الهاغاناه موافقة رسمية وسكتت عن وجودها»[٦٦].

ولقد تحدث وايزمان مع لويد جورج وتشرشل وبلفور حول حاجة المستوطنين اليهود إلى الأمن، وأنهم يقومون بشحن السفن بالسلاح والذخيرة بصورة غير مشروعة. وقد أقرّه ثلاثتهم على ذلك، ولكن تشرشل حذّره من الحديث عن ذلك علانية[٦٧]. ونشطت عملية تهريب السلاح سنة ١٩٢١، وكانت الحكومة تعرف ذلك وتتجاهله، على الرغم من القلق الذي عبّر عنه الجنرال كونغريف، القائد العام لقوات الحملة العسكرية المصرية لوزارة الحرب البريطانية من موضوع تهريب السلاح إلى الصهاينة في فلسطين، وتوالي الاحتجاجات العربية على ذلك[٦٨].

سابعاً: هبّة البُراق سنة ١٩٢٩: دواعيها وأبعادها السياسية

شهدت فلسطين في آب/أغسطس ١٩٢٩ صدامات دامية بين العرب والصهاينة، فيما عُرف بـ «هبّة البُراق»، التي خلّفت ١٣٣ قتيلاً و٣٢٩ جريحاً من

(٦٥) المصدر نفسه، ص ١٧٥ ـ ١٧٨.

(٦٦) Arthur Koestler, *Promise and Fulfilment Palestine, 1917-1949* (London: Macmillan, 1949), p. 69.

(٦٧) الهنيدي، **التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي: فترة هربرت صامويل، ١٩٢٠ ـ ١٩٢٥**، ص ١٧٩.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ١٨٠ ـ ١٨٢.

اليهود و١١٦ قتيلاً و٢٣٢ جريحاً من العرب. وحُكم بالإعدام على ٢٥ عربياً، نُفذ الحكم بثلاثة منهم فقط، وخُفض بالنسبة إلى الآخرين إلى السجن المؤبد. كما حُكم على ١١٦٣ عربياً بالسجن مدداً تراوحت في معظمها بين المؤبد والخمس عشرة سنة. وحُكم على شرطي يهودي قتل أسرة عربية كاملة بالإعدام، ثم خُفض الحكم إلى السجن سبع سنوات. وفُرضت غرامات مالية على العرب بلغت ١٢٠٠ جنيه فلسطيني، حصّلت باستخدام السياط. وقد دللت الهبّة على مدى القوة العسكرية الصهيونية(٦٩).

وبرغم كل الوساطات، نُفذ الإعدام شنقاً يوم الثلاثاء ١٩٣٠/٦/٢٧ بكلٍّ من عطا الزير، وفؤاد حجازي، ومحمد جمجوم(٧٠). وقد أبدى ثلاثتهم رباطة جأش ساعة الإعدام خلّدتهم في الذاكرة الشعبية الفلسطينية. كما رثاهم الشاعر إبراهيم طوقان بقصيدة «الثلاثاء الحمراء»، التي سجلت بأبلغ الشعر وأروعه مواقف العز والشموخ ساعة الإعدام، واستقبال أمهات الشهداء الثلاثة لفلذات أكبادهن بالزغاريد، مبدعات تقليداً صار عُرفاً فلسطينياً أن يُستقبل الشهداء بالزغاريد، وأن يستقبل أهلهم المهنئين لا المعزّين.

ومنذ البداية، وطوال أيام الصدام، انحازت القوات البريطانية إلى جانب الصهاينة، برغم كونهم المبادرين بالعدوان. وتحسباً من تطور الصدامات تم استقدام قوات من خارج فلسطين، إذ توجهت إلى المياه الفلسطينية سفينة حربية وحاملة طائرات وطراد ومدمرتان، وقامت قوات شرق الأردن ـ ذات القيادة البريطانية ـ بحماية عدد من المستعمرات اليهودية. واعترف وزير الطيران البريطاني بأن الطائرات البريطانية نقلت الجنود من مصر إلى فلسطين، ووقفت إلى جانب اليهود ضد العرب، وأنها حمت المستعمرات اليهودية بشنها أحد عشر هجوماً على التجمعات العربية.

وكانت الصدامات قد بدأت على خلفية موقف الصهاينة من حائط «البُراق»، الجانب الغربي من جدار الحرم القدسي، حيث يُعتقد بأن الرسول (ﷺ) ربط عنده «البُراق» ليلة الإسراء والمعراج. فيما يطلق اليهود على الجدار اسم «الحائط الغربي»، ويسميه المسيحيون الغربيون «حائط المبكى»، حيث اعتاد اليهود البكاء على هدم الهيكل والدعاء بوضع وريقات بين شقوق الجدار متضمنة أدعية

---

(٦٩) بهجت أبو غربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٩** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣)، ص ١٤ ـ ١٨.

(٧٠) الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص ٢٠٥.

وأمنيات، بزعم أنه من بقايا «هيكل سليمان» الذي هدمه الرومان. وبرغم أن الجدار بعض من الوقف الإسلامي، فقد جرت العادة أن يتسامح المسلمون تجاه الممارسات اليهودية، باعتبارهم «أهل كتاب». وبالمقابل «حاولت الصهيونية منذ البدء أن تقلب الوضع الراهن بالنسبة للأماكن المقدسة، وقد ركزت جهودها لهذه الغاية على حائط المبكى»(٧١).

وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٢٨ ـ الذي يصادف ذكرى خراب الهيكل الثاني ـ حاول الصهاينة صنع أمر واقع جديد في الساحة المواجهة لحائط البُراق، بأن أقاموا ستاراً للفصل بين الرجال والنساء، الأمر الذي اعترض عليه العرب بشدة، فعمدت سلطة الانتداب إلى إزالة الستار حفاظاً على الوضع القائم. فقام الصهاينة بمظاهرة اعتدوا خلالها على دائرة الشرطة، إلا أنهم لم يواجَهوا بردٍّ على عدوانهم، وهو ما شجعهم على التقدم من حكومة الانتداب بطلب تسليمهم حائط البُراق والاعتراف لهم بملكيته. وقد تمثلت ردّة الفعل العربية بعقد اجتماع في المسجد الأقصى تمخض عن تشكيل «لجنة الدفاع عن البُراق الشريف»، التي طلبت من حاكم القدس الإذن بالتظاهر في أربع رسائل متوالية، إلا أنه رفض الإذن بذلك في المرات الأربع. وفي محاولة تعزيز قدراتها، دعت اللجنة إلى عقد مؤتمر إسلامي عام.

وفي الأول من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٨ عُقد المؤتمر في القدس، بحضور ٧٠٠ شخصية من جميع أنحاء فلسطين والدول العربية المجاورة. فانتُخب الحاج أمين الحسيني رئيساً له، وشكّل وفداً من ١٢ شخصية بينهم ثلاثة لبنانيين لمقابلة المندوب السامي لطلب تصريح رسمي من الحكومة بتأكيد تعهدها بحفظ حقوق المسلمين في البُراق. وأكد المؤتمر بالإجماع «منع اليهود منعاً باتاً من وضع أية أداة من أدوات الجلوس والإنارة والعبادة والقراءة، وضعاً مؤقتاً أو دائماً في ذلك المكان». كما انبثقت عن المؤتمر «جمعية حراسة الأقصى والأماكن الإسلامية»، التي تقرر أن يكون مركزها القدس، وأن تتعاون مع «لجنة الدفاع عن البُراق الشريف»، وأن تكون مهمتها العمل على تنفيذ مقررات المؤتمر، وإنشاء فروع لها في جميع أنحاء العالم الإسلامي وفي المهاجر حيث توجد جاليات إسلامية. ووجّه المؤتمر نداء إلى المواطنين العرب بعدم بيع الأرض لليهود، وبضرورة مؤازرة الشركات الوطنية التي شُكّلت لشراء الأراضي. وعليه لم تقتصر مهام المؤتمر على الاهتمام بتأمين حماية المقدسات الإسلامية، وإنما أيضاً حماية الأرض العربية،

(٧١) **الحق العربي في حائط المبكى في القدس: تقرير اللجنة الدولية المقدم إلى عصبة الأمم عام ١٩٣٠**، سلسلة الوثائق الأساسية؛ ٤ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨)، ص ٦.

بحيث أضاف هدفاً وطنياً إلى جانب الهدف الديني الذي انعقد لأجله. وقدم شكيب أرسلان ـ الداعية الإسلامي اللبناني المعروف ـ باسم المؤتمر، مذكرة إلى رئيس لجنة الانتداب في عصبة الأمم تضمّنت القول: «إن المسلمين لا يطلبون سوى إبقاء القديم على قِدمه، على أنه إذا ابتدأ من الآن التغيير في الأماكن المقدسة فإن هذا الأمر لا ينتهي، ويكون له عواقب وخيمة عامة للأمم». وهكذا يتضح أن المؤتمر ـ برغم الاستثارة الدينية التي تسببت بعقده ـ لم يجاوز الطلب ببقاء ما كان على حاله، بما في ذلك العُرف الذي يجيز لليهود زيارة الحائط.

ولقد شكّل المؤتمر تظاهرة إعلامية، كان لها صداها في العالم الإسلامي، وبخاصة في المشرق العربي، غير أنه لم يتجاوز ذلك؛ إذ لم يتم تنفيذ أي من التوصيات العملية التي تضمنها بيانه الختامي. كما تميز خطابه العام بالموضوعية والالتزام بالموقف الإسلامي التاريخي من اليهودية واليهود. إذ ليس في التاريخ العربي موقف معادٍ للدين اليهودي أو لليهود بشكل عام. ولم يتغير الموقف العربي الإيجابي تجاه اليهود إلا بعد بروز الحركة الصهيونية ووضوح استهدافها إقامة مشروع استعمار استيطاني إجلائي على التراب العربي في فلسطين. وحين يتميّز خطاب المؤتمر الإسلامي الأول بالقدس بالموضوعية في الظروف التي انعقد فيها، ففي ذلك دلالة وعي منظّميه وحرصهم على عدم الانجرار إلى الإثارة الطائفية التي استهدفتها كلٌ من الحركة الصهيونية وسلطة الانتداب البريطاني.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٨ أصدر المندوب السامي «كتاباً أبيض» بشأن البُراق، أكد فيه ضرورة الالتزام بالوضع القائم، وأقرّ ملْكية المسلمين لحائط البُراق، كما حق اليهود المكتسب بالزيارة[٧٢]. ومع أن الكتاب أرضى المسلمين وطمأن القيادة الوطنية، فإن حكومة الانتداب لم تنفّذ ما جاء به، برغم توالي مطالبة المجلس الإسلامي الأعلى بذلك. وبهذا تكون الغاية منه مجرد امتصاص النقمة العربية، تماماً كما جرت العادة بالنسبة إلى كتب بريطانيا البيضاء وغير البيضاء.

وكان المؤتمر الصهيوني العالمي منعقداً حينذاك في زيورخ، حيث كانت قضية «الحائط الغربي» الموضوع الرئيسي على جدول أعماله، ومادة الخطب الحماسية لأعضائه. ولم يفت القيادة الفلسطينية متابعة ما يجري في زيورخ، فدعت إلى اجتماع في المسجد الأقصى صدر عنه نداء موجّه إلى المندوب السامي، يطالبه بتنفيذ «الكتاب الأبيض»، ويحذّر من عواقب محاولة المؤتمر الصهيوني «ادعاء حقوق

---

(٧٢) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٢٢١.

لا أساس لها في البُراق، بنشر الدعاية الرامية بتحقيقها إلى أغراض سياسية صهيونية»، فيما انعكست خطابات زيورخ الحماسية بقيام الصهاينة يوم ١٤/٨/١٩٢٩ بتظاهرة كبرى في تل أبيب، بمناسبة ذكرى تدمير هيكل سليمان، وفي اليوم التالي قاموا بتظاهرة في القدس اتجهت إلى حائط البُراق، ورافق ذلك دعاية صاخبة حول أهمية «الجدار الغربي»، حيث رفعوا العلم الصهيوني وأنشدوا «الهاتكفاه» (النشيد الوطني الصهيوني). وصادف اليوم التالي الجمعة ذكرى المولد النبوي، فقام العرب بتظاهرة مضادة أعقبتها سلسلة من الصدامات الدامية، التي امتدت إلى معظم مدن فلسطين، وبخاصة الخليل وصفد، حيث وقعت معظم الإصابات السابق ذكرها.

و«هبّة البُراق»، وإن بدت صداماً ذا طبيعة دينية، بسبب خلاف على موقع يُعتبر مقدساً عند طرفي الصراع، وإن كانت بحق أول بروز للبعد الديني في الصراع العربي ـ الصهيوني عند نُخب وجمهور عرب فلسطين، فهي في الواقع العملي لم تخرج عن كونها صداماً سياسياً في دواعيه الأساسية وتداعياته الرئيسية. وهو صدام لم يقتصر على طرفيه المباشرين، وإنما كان له صلة بكلٍّ من الحركة الصهيونية، وإدارة الانتداب، والنُخب العربية عامة، والفلسطينية منها خاصة، القائدة والمعارضة على السواء، مما ينفي نفياً قاطعاً كون الهبّة مجرد صدام ديني، كما حاولت أن تصورها سلطة الانتداب والذين لا يجاوزون النظرة السطحية للأمور، في حين أن التعمّق في دراسة دواعيها وتداعياتها ينتهي إلى اعتبارها مؤشراً على نقلة نوعية في الصراع الممتد. ولا تتضح أبعاد هذه الحقيقة إلا بالعودة إلى ما كان خلال السنوات القليلة السابقة للصدام، على محاور كلٍّ من الحركة الصهيونية، وسلطة الانتداب، والقيادة والجماهير الفلسطينية.

فالحركة الصهيونية، وإن لم تنطلق من الحافز الديني، لم تهمل استغلاله في الدفع باتجاه تحقيق مشروعها الاستعماري الاستيطاني كما سبق إيضاحه؛ إذ استغلته في تحفيز الهجرة إلى فلسطين، كما نظرت إلى حائط البُراق كمعوض عن غياب الهيكل. وحاولت أن تجعل من تصوّرات اليهود حوله وسيلة لفرض أمر واقع يتيح لها الاستيلاء على بعض المقدسات الإسلامية. وكان الجنرال أللنبي قد أذاع لدى دخوله القدس في ١١/١٢/١٩١٧ إعلاناً بأن «الوضع الراهن هو المحكّم في الأمور الدينية»، لكن الصهاينة لم يلتزموا بأمر القائد الذي فتح لهم أبواب فلسطين وإنما تحدوا إعلانه بأن توجهت مفرزة يهودية من الجنود العاملين في جيشه إلى ساحة البُراق لتقيم صلاة عامة عند «حائط المبكى»، خلافاً لما كان معمولاً به في العهد العثماني وما سبقه من عهود. وأعقب ذلك كتابة حاييم

وايزمان إلى اللورد بلفور مطالباً بتسليم الحائط إلى اليهود مدعياً أن «أقدس نُصُب لدينا في أقدس مدينة عندنا هو في أيدي جماعة دينية مغربية مشبوهة»(٧٣). وكثّف الصهاينة جهودهم لشراء الأراضي والمنازل القريبة من الحائط ـ في حارة المغاربة ـ غير أن مساعيهم باءت بالفشل، حيث كانت جميع تلك المنازل والأراضي وقفاً إسلامياً لا يجوز بيع أيٍّ منها، فضلاً عن قدسية حائط البُراق، الذي هو في الوقت نفسه الجدار الغربي لحرم مسجد الأقصى وقبّة الصخرة(٧٤).

ولم تؤد خيبة مسعى وايزمان عند بلفور وفشل محاولات شراء أيٍّ من منازل وساحات حارة المغاربة إلى نكوص الصهاينة عن مسعاهم وإنما ازدادوا إصراراً وإلحاحاً وسعياً لإحداث أمر واقع يعزّز ادعاءاتهم. ففي الذكرى الأولى لوعد بلفور (٢/ ١١/ ١٩١٨) زارت المفرزة اليهودية في الجيش البريطاني ساحة البُراق وتصرفت تصرفات استفزازية استدعت صدور أمر عسكري يحظر عليها دخول الساحة. وعندما خالف بعض الجنود اليهود ذلك بالسير إلى الحائط قُدموا إلى محكمة عسكرية وحُلت المفرزة.

وفي سنة ١٩٢١ باشر المجلس الإسلامي الأعلى أعمال صيانة جدار الحرم الغربي للحرم، فتقدم الصهاينة باحتجاج إلى الحاكم العسكري البريطاني ستورز، طالبين أن تتم أعمال الصيانة تحت إشرافهم، وألاّ تتم في أيام السبت. وبعد أن تحقق المهندسون الإنكليز من ضرورة أعمال الصيانة التي بدأها المجلس أهمل ستورز الاحتجاج الصهيوني(٧٥).

وتوالت التصريحات والمقولات الصهيونية والإنكليزية حول جدار البُراق التي أثارت قلق النخبة السياسية العربية، إذ رأت فيها مؤشراً على أن مطامع الصهاينة لا تقف عند حد. فصحيفة **الجويش كرونيكل** اللندنية كتبت تقول إن «حائط المبكى» أصبح في نظر اليهود، وليس الصهاينة فقط، «معياراً تقاس به مكانة اليهود في فلسطين»(٧٦)، بينما أعلن السير ألفرد موند ـ لورد ميلكيت فيما بعد ـ

(٧٣) دايفيد هيرست، **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط**، ترجمة عبد الرحمن أياس (بيروت. رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٣)، ص ٢١٨.

(٧٤) جرى هدم حارة المغاربة وتشريد مواطنيها وضم أرضها إلى ساحة البُراق (المبكى) في اليوم الرابع لاحتلال القدس الشرقية في حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

(٧٥) الحوت، المصدر نفسه، ص ٢١٨.

(٧٦) Vincent Sheean, *Personal History* (Garden City, NY. Doubleday, Doran and Company, Inc , 1935), p 390,

نقلاً عن: هيرست، المصدر نفسه، ص ٢١٨.

أنه «سيركز كلّ ما بقي من طاقته في تشييد مبنى عظيم في المكان الذي كان يقوم فيه معبد سليمان»(٧٧) _ قاصداً بذلك مكان المسجد الأقصى.

ويقدم الصحافي الأمريكي فنسنت شيهان شهادة تاريخية على أن الصهاينة تعمدوا تفجير صدامات سنة ١٩٢٩ وأعدوا لها، فهو يذكر أنه كان يعمل مراسلاً صحافياً في القدس آنذاك، ولم يكن يعلم أن التاسع من شهر آب العبري بات وشيكاً عندما جاءته الآنسة س، وهي صحافية يهودية أمريكية شابة، وأخبرته أنها ذاهبة إلى «حائط المبكى» لترسل من هناك برقية إلى صحيفة **التايمز** عن «عراك» سيقع هناك، حيث إن مئات من «الحالوتسيم» (طلائع الشباب العاملين في المستعمرات الزراعية الصهيونية) سيتوافدون مسلحين بعد الظهر وفي المساء من المستوطنات ومن تل أبيب، وقالت: إن وقوع أحداث شغب وعراك يعود بفائدة كبيرة على القضية الصهيونية، لأنه سيثير يهود العالم ويزيد التبرعات للوكالة اليهودية الجديدة. ويُذكر أنهما عند وصولهما اتضح له أن الشرطة قد استعدت استعداداً جيداً، فيما كان «الحالوتسيم»، الذين يفتقرون إلى جلال العبادة، كما يقرر، «يتململون متعطشين للبدء» على حد وصف الآنسة س. . «وفيما كان اليهود يقومون باستعراض قوة لم يكن العرب يقومون بأي شيء. وكان شباب «الحالوتسيم» يسيرون تحت حماية مشدَّدة من رجال الشرطة، الذين كانوا على ظهور خيولهم يسيرون أمام التظاهرة (الصهيونية) وخلفها، بينما سار المشاة من الشرطة على جانبيها».

ويختم شيهان شهادته التاريخية بقوله: «كان عدد اليهود في القدس يفوق عدد العرب بنسبة اثنين إلى واحد، وكان الجميع يعرفون أن لدى اليهود أسلحة نارية، بينما لم يكن لدى العرب شيء منها. لذا بدا مرجحاً في هذه الظروف أن تفوق اليهود في العدد والسلاح وتنظيمهم ومركزيتهم تمكّنهم من إلحاق أضرار بالغة بين العرب ليوم أو يومين إنْ هم أرادوا ذلك. ولقد ظننت بناء على ما رأيت وسمعت أن هذه رغبة عدد كبير منهم»(٧٨).

وكان للركود الاقتصادي الأوروبي الذي بلغ ذروته بكساد ١٩٢٩، وللتصدي

---

(٧٧) Y Porath, *The Emergence of the Palestinian-Arab National Movement, 1918-1929* (London. Frank Cass, [1974]), p. 259,

نقلاً عن: هيرست، المصدر نفسه، ص ٢١٩.

(٧٨) Sheean, Ibid , pp. 392-408,

نقلاً عن: هيرست، المصدر نفسه، ص ٢١٩ _ ٢٢٤.

العربي الذي لم تكن تتوقعه القيادة الصهيونية، انعكاسهما الشديد السلبية على الهجرة اليهودية إلى فلسطين. كما كانت المقاومة العربية قوية الأثر في موقف معادي الصهيونية من اليهود الذين رأوا في ذلك مؤشراً على سلامة موقفهم الرافض للمشروع الصهيوني. فبعد أن كانت أرقام الهجرة قد بلغت ذروتها سنة ١٩٢٥ بحيث وصل عدد المهاجرين إلى ٣٤٣٨١ مهاجراً، شهدت تراجعاً متسارعاً في السنوات الخمس التالية، كما سبق بيانه. وعليه فإن الاستثارة الدينية لم تكن مقصودة فقط لاستدرار التبرعات لدعم «الوكالة اليهودية» الموسّعة التي شُكّلت سنة ١٩٢٩، كما ذهبت الصحافية اليهودية الأمريكية الآنسة س، وإنما أيضاً لتحفيز الهجرة من الخارج، وللحيلولة دون الهجرة المعاكسة، كان اللجوء إلى الاستثارة الدينية، التي تجسّدت في إقامة الستار في الساحة المواجهة لحائط البُراق، والتظاهر بمناسبة ذكرى هدم الرومان للهيكل، واحتلال قضية «الحائط الغربي» الأولوية على جدول أعمال المؤتمر الصهيوني العالمي، وكلمات أعضائه في زيورخ. في حين أن كل ذلك لم يسبق أن أقدمت على القيام به أي هيئة صهيونية. وعندما يؤخذ في الحسبان غلبة العلمانيين على قيادة التجمع الصهيوني، وارتفاع نسبة اليساريين بين جمهوره آنذاك، تتضح صحة القول بأن ما حدث سنة ١٩٢٨، ثم في السنة التالية، لا يخرج عن كونه توظيفاً للشعور الديني في خدمة السياسة.

والواضح من إدارة سلطة الانتداب للأزمة أنه كان هناك تصميم بريطاني على دفع الأمور إلى التفجّر بين طرفي المعادلة العربي والصهيوني؛ إذ كان هناك عدم مبالاة بالمطالب العربية، كما في موقف حاكم القدس من طلب الإذن بالتظاهر بداية، ثم في المماطلة في تنفيذ ما تضمنّه الكتاب الأبيض بشأن البُراق، مما عزّز القناعة العربية بانحياز سلطة الانتداب إلى العدوان الصهيوني. وحين تفجّرت صدامات آب/أغسطس ١٩٢٩ وقفت القوات الإنكليزية إلى جانب الصهاينة، ومارست أقصى درجات العنف لإرهاب العرب، الأمر الذي أذكى حماستهم حين وجدوا أنفسهم في مواجهة ميدانية مع تحالف الاستعمار والصهيونية لأول مرة. فضلاً عن ذلك مارس المسؤولون الإنكليز، وعلى أعلى المستويات، تحريضاً سافراً لطرفي الصراع.

وفي أعقاب صدامات سنة ١٩٢٩ شكّل الصهاينة لجنة للدفاع عما ادّعوه حقاً لهم في حائط البُراق[٧٩]. كما صُورت «هبّة البُراق» في الأدبيات الصهيونية، حتى الحديثة منها، على غير حقيقتها، كما فعل زئيف شيف وروفائيل روتشتاين

---

(٧٩) بشارة حضر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ترجمة منصور القاضي؛ مراجعة جورج أبي صالح (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ١٨٤، الهامش رقم (٢٨).

في كتاب مخادع[٨٠]. فأحداث الخليل، التي ما تزال تُذكر كمثال على العنف العربي ضد اليهود، ترجع في أسباب ما وصلته إلى التحريض الإنكليزي. وحول ذلك كتب د. توما، القائد الشيوعي المعروف، يقول: «وتكشف الحقائق دور سلطات الانتداب السافل في إلهاب النفوس وتوسيع التصادم العربي ـ اليهودي. ومنها أن الضابط البريطاني في الخليل «كفرات» هو الذي نقل إلى أبناء الخليل إشاعة هجوم المنظمات الصهيونية على المسلمين عند خروجهم من المسجد ومقتل مئات من إخوانهم في القدس، مما أهاجهم إلى درجة الحمى فهاجموا الحي اليهودي وقتلوا عدداً من أبنائه»[٨١]. فيما يقدم بهجت أبو غربية شهادته على الأحداث كما رآها شخصياً، فيذكر أن ضابط شرطة بريطانياً قال للعرب الغاضبين في مدينة الخليل «أمامكم بيوت اليهود». وبرغم الاستثارة التي ولّدها العدوان على قدسية البُراق، والتحريض البريطاني، كان للمأثور العربي الإسلامي تأثيره بحيث لجأ كثير من اليهود في الخليل إلى بيوت جيرانهم العرب الذين أمنوهم على أنفسهم وما حملوه من أموالهم. كما يقرر بهجت أبو غربية في شهادته التاريخية[٨٢].

كما أن أحداث الخليل صُورت على غير حقيقتها، إذ لم يكن هناك مجرد مغالاة إنكليزية رسمية في إدانتها دون الاعتداءات التي لحقت بالعرب، وإنما أيضاً كانت مادة كذب وافتراء وتزوير في مستند رسمي. فالمندوب السامي الثالث، تشانسلور، أصدر في ١/ ٩/ ١٩٢٩ منشوراً تضمّن ما نصه: «وقد راعني ما علمته من الأعمال الفظيعة التي اقترفتها جماعة من الأشرار سفاكي الدماء، عديمي الرأفة. وأعمال القتل والوحشية التي ارتُكبت في أفراد الشعب اليهودي خلواً بوسائل الدفاع، بقطع النظر عن عمرهم وعما إذا كانوا ذكوراً أو إناثاً، والتي حجتها كما وقع في الخليل أعمال وحشية لا توصف، وحرق المزارع والمنازل في المدن والقرى وتدمير الأملاك. إن هذه الجرائم قد أنزلت على فاعليها لعنات جميع الشعوب المتمدنة في أنحاء العالم قاطبة»[٨٣]. وواضح أن المنشور تبنّى

---

(٨٠) Zeev Schiff and Raphael Rothstein, *Fedayeen The Story of the Palestinian Guerillas* (London: Vallentine, Mitchell, 1972), p. 35.

(٨١) توما، **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**، ص ٧٧.

(٨٢) أبو عربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٩**، ص ١٤ ـ ١٨.

(٨٣) منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، وثائق محفوظة، الملف رقم ب/ ١٧/ ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠، نسخة مصورة عن منشور المندوب السامي والقائد العام تشانسلور في ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٩، والحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٢٢٢.

الادعاءات الصهيونية، بحيث استفز المشاعر العربية المنكرة تلك الادعاءات.

وكانت اللجنة التنفيذية الصهيونية قد طالبت بتشكيل لجنة لفحص جثث القتلى اليهود في الخليل كي تؤكد صحة ادعاءاتها، فشُكّلت اللجنة من أطباء إنكليز. وفي ١٣/ ٩/ ١٩٢٩ قدمت اللجنة تقريراً أوضحت فيه أنها فحصت عشرين جثة، بينها أربع قدمها ممثلو اليهــود، ولم تجد دلائل تثبت وقوع تمثيل بأي منها، الأمر الذي عُد نصراً سياسياً للعرب[٨٤]. كما أوضح أن منشور المندوب السامي إنما كان حافلاً بالكذب والتزوير، وينضح عداء للشعــب العربي، بحيث تصاعدت الدعوة إلى عدم التعاون مع المندوب السامي وإدارته. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٩ أصدرت الحكومة تعليمات جديدة، وصرحت لليهود بموجبها أن يأتوا للصلاة كل يوم، وأن يجلبوا معهم من الأدوات ما لم يكن لهم أي حق بجلبها، مخالفة بذلك نص كتابها الأبيض والعُرف الذي كان قائماً.

ولم تقْدم سلطة الانتداب على التزوير والكذب بهدف الاستثارة بحكم التزامها بتيسير إقامة الوطن القومي اليهودي، لأن ما كان يتطلبه ذلك إنما هو التهدئة وتوفير أجواء الاستقرار وطمأنة العرب وليس استفزازهم. مما يقطع بأن الإدارة البريطانية إنما أرادت أن تحرف الحِراك الوطني الفلسطيني عن المسار الذي التزم به منذ بداية عهد الانتداب، ألا وهو الحرص على طابعه الوطني وتجنّب الاستجابة للاستثارة الطائفية. وكانت فلسطين ومحيطها العربي قد شهدا حِراكاً وطنياً ذا بعد قومي، خلافاً لما كان يقدّره مخططو السياسة الاستعمارية البريطانية، بعد ما بدا من نجاح اتفاقية سايكس ـ بيكو وتشرذم الحِراك العربي ذي البعد القومي.

ففي سنة ١٩٢٥، وبمناسبة زيارة اللورد بلفور إلى فلسطين، أضربت البلاد إضراباً شاملاً، وقاطعت الشخصيات السياسية والاجتماعية العربية حفل استقبال بلفور، كما قاطعت رجال الإدارة البريطانيين طوال وجود بلفور في البلاد. وقد تضمّن بيان «اللجنة التنفيذية» الداعي إلى ذلك القول: «فالعرب يرون في اللورد بلفور تجسيداً للمصلحة البريطانية في الصهيونية، ويعتبرونه لا مبتدع هذه السياسة فحسب بل مؤازرها المخلص أيضاً». ولم يشارك في استقباله وافتتاحه الجامعة العبرية سوى راغب النشاشيبي، رئيس البلدية، وعدد محدود من الشيوخ. وفي تأكيد وحدة الموقف الإسلامي ـ المسيحي خطب خليل السكاكيني ـ وهو مسيحي ـ من على منبر

(٨٤) مذكرة المندوب السامي تشانسلور إلى وزير المستعمرات باسفيلد بتاريخ ٢١/ ٩/ ١٩٢٩ (و. م. ٧٣٣ ـ ١٧٥)، الملحق الرقم (١)، نقلاً عن: الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص ٢٠٧.

المسجد الأقصى، وصدر قرار بالإجماع أبلغ للمندوب السامي بضرورة مغادرة بلفور أرض فلسطين فوراً. ولدى زيارة بلفور دمشق استُقبل بتظاهرات صاخبة، اضطرت السلطات الفرنسية إلى تهريبه تحت حراسة مشدّدة خوفاً على حياته[٨٥].

وبالمقابل لم يفت القيادة الفلسطينية التنبه إلى أن الصهاينة إنما أرادوا بوضع الستار عند حائط البُراق خلق أمر واقع يعزّز دعاواهم حول ما يسمّونه «جبل الهيكل». والاحتمال الأرجح أن ظروف الصدام مع الصهاينة من جهة، والأزمة القائمة مع قوى المعارضة الفلسطينية من جهة ثانية، جعلت القيادة تتصرف تجاه التجاوز اليهودي على غير ما اعتاده القادة المسلمون عبر التاريخ من تسامح غير محدود تجاه تجاوزات اليهود، باعتبارهم فئة هامشية من «أهل الكتاب». غير أن القيادة، وعلى رأسها مفتي القدس ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى، وجدت في ظروف الصراع مع الصهاينة، ومع المعارضة، ما حتّم عليها تغليب التصدي على التسامح. هذا فضلاً عن أن خصوم الحاج أمين الحسيني ما كانوا ليسكتوا عليه لو أنه تسامح مع التجاوز اليهودي ولم يتصد له. وليس ذلك لأن عناصر المعارضة أكثر حرصاً على حقوق المسلمين التاريخية، وإنما لأنهم كانوا يخوضون حرباً ضروساً ضد كلٍّ من الحاج أمين الحسيني والمجلس الإسلامي الأعلى، وما يمثّلانه سياسياً واجتماعياً، بعد ظَفَر الحسيني برئاسة المجلس إلى جانب منصب المفتي. وكان الحاج أمين لم يفته إدراك أن سلطة الانتداب قد سلبته بعض صلاحياته كرئيس للمجلس الإسلامي الأعلى، فحاول أن يعوض ذلك بالتوسع في المظاهر والدعاية والاتصالات والمراسم الداخلية والخارجية، بحيث أضفى على المنصب مظهرية عزّزت مكانته عند جمهور المسلمين، خاصة أئمة المساجد ومأذوني عقود الزواج وموظفي الأوقاف وكلٍّ من لهم صلة بالفئات الثلاث، وذلك في مقابل مضاعفة دواعي العداء عند قوى وعناصر المعارضة على اختلاف انتماءاتها السياسية والعائلية.

ولقد جاء التعدي الصهيوني على حرمة البُراق في واقع عربي مأزوم، ومن غير المستبعد أن يكون تردّي الحركة الوطنية، وتزايد فعالية عناصر المعارضة الوثيقة الصلة بسلطة الانتداب والصهاينة، كما سبق بيانه، قد شجّعا الصهاينة على الاستهانة بالمقدسات الإسلامية. غير أن ما أقدم عليه الصهاينة استفز مشاعر الجمهور المحبط وشكّل تحدياً للمجلسيين، كما للعناصر الوطنية المعارضة. وبالغضبة الشعبية العارمة، وبالانفعال النخبوي المتصاعد، وفرت «هبّة البُراق»

---

(٨٥) الكيالي، المصدر نفسه، ص ١٩٣ ـ ١٩٤.

مناخاً ثورياً فسح في المجال لنقلة نوعية في عمل القيادة الوطنية، غير أن النُخب القائدة بحكم طبيعتها الطبقية لم تكن تمتلك مواصفات القيادة الثورية، وبالتالي لم تعمل على تطوير الانفعالات الشعبية إلى حركة ثورية تواجه الإنكليز والصهاينة معاً.

وتباينت وجهات النظر حول إدارة الحاج أمين للأزمة. ففي الوقت الذي نجد فيه د. كيالي يسلط الضوء على بيان التهدئة الذي صدر عن وجهاء القدس، والذي حمل توقيع الحاج أمين الحسيني وموسى كاظم الحسيني إلى جانب توقيع راغب النشاشيبي، «تاركين البدو والفلاحين غير المنظمين وغير المسلحين عرضة لهجمات الطائرات والسيارات المصفحة والقوات البريطانية»(٨٦)، نجد بيان الحوت، بعد استعراضها الوثائق التي تتحدث عن مهادنة الحاج أمين لسلطة الانتداب وإدانته أعمال المقاومة، تنتهي إلى القول: «إن مسؤولية الحاج أمين في (ثورة البُراق) مسؤولية تاريخية كاملة. وشهد بذلك العديد من رجاله الأحياء. ولكنه لم يكن في مصلحته أبداً كرئيس للمجلس الإسلامي أن يعلن ذلك أو يتظاهر به علناً. وأما اللجنة التنفيذية فقد كانت وراء الأحداث وتابعة لها، باستثناء بعض المسؤولين فيها الذين كانت تربطهم بالحاج أمين علاقات وثيقة، فقد ساهم هؤلاء في الأعمال السرية بصفتهم الشخصية». وتذكر من هؤلاء على سبيل المثال صبحي الخضرا الذي فُرضت عليه الإقامة الجبرية لدوره في التحريض(٨٧).

ثامناً: ردّات الفعل العربية والصهيونية على هبّة البُراق

شهد المجتمع العربي نقلة نوعية على صعيد الوعي والحِراك الجماهيري. فمن جهة أولى تسبب عنف القوات البريطانية في قمعها ردّة الفعل العفوية، التي صدرت عن الجمهور العربي، في تعميق الوعي على عمق العلاقة العضوية بين الاستعمار والصهيونية، إذ إنه لأول مرة يواجه شعب فلسطين الخصمين معاً، ويسقط من أبنائه الشهداء والجرحى برصاص طائرات ومصفحات الإنكليز دفاعاً عن المستعمرات الصهيونية. ومن جهة ثانية شهدت فلسطين في سنتي ١٩٢٨ و١٩٢٩ حِراكاً نخبوياً وجماهيرياً نشطاً، ولم يعد الأمر قاصراً على الزعامات التقليدية ـ من أفندية المدن ووجهاء الريف وشيوخ البدو ـ وإنما كان للمثقفين والنساء والطلاب اجتماعاتهم ولقاءاتهم وبياناتهم. ثم إنه في غالبية الاجتماعات

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٢٠٦.

(٨٧) الحوت، المصدر نفسه، ص ٢٢٨ ـ ٢٣١.

واللقاءات على خلفية «هبّة البُراق» كان الحضور يضم أعداداً من الشخصيات الاجتماعية والثقافية المسيحية من مختلف الطوائف.

فقد عُقد في القدس يوم ١٩٢٩/٩/٢٦ المؤتمر النسائي الأول، بحضور ٣٠٠ سيدة مسلمة ومسيحية، وشكّلن وفداً حمل مذكرة إلى المندوب السامي تضمنت رفض كلٍّ من وعد بلفور، واستمرار الهجرة، وقانون العقوبات المشتركة، وبقاء بنتويتش نائباً عاماً، وممارسات مدير المعارف فريل، وضرب الموقوفين، وتقديم معونة للضحايا اليهود دون الضحايا العرب[٨٨].

ولم يكن أمام النخبة السياسية الممثّلة في اللجنة التنفيذية والمعارضة على السواء، إلا أن تحاول التلاؤم مع الحالة الشعبية، فكان أن شهدت مطالب اللجنة التنفيذية تجاوزاً لما بلغته من اعتدال في الأعوام السابقة. وكذلك كان الحال بالنسبة إلى البيان الختامي الصادر عن «الاجتماع الوطني العام» الذي عُقد في القدس بدعوة من اللجنة التنفيذية يوم ١٩٢٩/١٠/٢٧؛ إذ تضمّن إعلان سحب الثقة من المندوب السامي تشانسلر[٨٩] والنائب العام بنتويتش، ومدير المعارف فريل، والمطالبة بوقف الهجرة، وتشكيل لجنة لدراسة الدعوة للامتناع عن دفع الضرائب[٩٠]. وحين يؤخذ في الحسبان أن المعارضين كانوا يشكّلون ٥٠ بالمئة من أعضاء اللجنة التنفيذية، تُدرك النقلة النوعية التي تحققت على صعيد مطلبها تحت ضغط الفعالية الجماهيرية والشبابية المتصاعدة.

وتفيد التقارير البريطانية أن اللجنة التنفيذية باتت تواجه ضغوطاً شعبية متزايدة، وأن الفلاحين صاروا يشاركون وبشكل متزايد في الحِراك الوطني، وأن العملاء غدوا عرضة لاعتداء المنظمات المسلحة السرية، وأن الأسلحة والمتطوعين من سورية ولبنان والأردن أخذت تتسرب إلى عرب فلسطين، وأن مصادر معلومات الاستخبارات بدأت تنضب[٩١]. وحول المستجدات المتسارعة كتب

---

(٨٨) انظر نص المذكرة، في: المصدر نفسه، ص ٢٢٤.

(٨٩) طلب سحب الثقة من تشانسلر على خلفية تحيزه لمصلحة الصهاينة ومشوره حول أحداث البُراق. ويلاحظ أنه بعد تقاعده تحول إلى مدافع عن الحقوق العربية في فلسطين، مما يدل على أنه إنما كان يمارس عملاً ضد قناعته عندما كان مندوباً سامياً في فلسطين.

(٩٠) بشأن مطالب اللجنة التنفيذية، انظر. الكيالي، المصدر نفسه، ص ٢٠١، وبشأن بيان «الاجتماع العربي العام»، انظر: الحوت، المصدر نفسه، ص ٢٢٥.

(٩١) تقرير الحالة في فلسطين في ١٩٢٩/١١/٢٨، ص ٦، والكيالي، المصدر نفسه، ص ٢١٢ ـ ٢١٣.

تشانسلر ـ المندوب السامي ـ إلى وزير المستعمرات باسفيلد يقول: «إن موجة من المشاعر الوحدوية قد عمّت فلسطين والأقطار العربية المجاورة. ومن المؤكد أن الحالة السياسية لن تعود مرة أخرى إلى ما كانت عليه، أو بدا أنها كانت عليه قبل آب [أغسطس] الماضي»[٩٢].

برزت في منطقة الجليل في خريف ١٩٢٩ حركة نضالية باسم «الكف الأخضر» بقيادة أحمد طافش. وقد امتد مسرح عمليات الحركة بين مثلث عكا وصفد وسمخ. ووجدت تعاوناً من الفلاحين، كما انضم إلى الحركة عدد من شباب جبل العرب «الدروز»، فيما لم تحظ بقبول وتأييد القيادة السياسية التي لم تؤيد فكرة الكفاح المسلح. وبعد سلسلة من العمليات تواصلت حتى صيف ١٩٣٠ تمكّنت القوات البريطانية من إلقاء القبض على زعيمها في شرق الأردن، وتصفية نشاطها بشكل كامل[٩٣]، وكانت قد برزت في الوقت ذاته منظمات فدائية شبابية؛ ففي حيفا ومنطقة مرج إبن عامر نشطت العناصر الملتفة حول الشيخ عز الدين القسّام، و«الكف الأخضر» في الخليل، و«الجهاد المقدس» في القدس. ويُنسب إلى هذه المنظمات أنها مارست بعض العمليات ضد المستعمرات الصهيونية، ردّاً على تزايد الهجرة وآثارها السلبية في حياة الفلاحين والعمال العرب[٩٤].

كما كان للأحداث التي شهدتها فلسطين حينذاك ردّات فعل في أوساط الحركة الصهيونية. ففي لندن عقد «مجلس هيئة المندوبين البريطانيين اليهود» اجتماعاً في ١٩٢٩/٩/٩. كما عقد مكتب الوكالة اليهودية في لندن اجتماعاً عاماً «لدراسة التطورات السياسية الحديثة ذات التأثير في تأسيس الوطن القومي اليهودي». وفي الاجتماعين حمل المندوبون على سلطة الانتداب، وانتقدوا ما اعتبروه خضوعاً بريطانياً لـ «سياسة العنف التي وضحت معالمها بمذابح اليهود في الخليل». وفي توجيه اللوم إلى الحكومة البريطانية، والمطالبة بفصل الموظفين الإنكليز الذين «ساهموا في تقصيرهم وإهمالهم في وقوع الصدام بين العرب واليهود»، ما يدل على أن الصهاينة لم يرضهم ما اتخذته حكومة الانتداب من

(٩٢) الكيالي، المصدر نفسه، ص ٢١٩.

(٩٣) أبراش، **البعد القومي للقضية الفلسطينية: فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية**، ص ٥٠.

(٩٤) شبتاي تيبيت، **بن غوريون والعرب**، ترجمة غاري السعدي (عمّان: دار الجليل، ١٩٨٧)، ص ١٦٧.

إجراءات قمعية ضد الشعب العربي في فلسطين، فضلاً عن أنهم في مخاطبتهم الحكومة البريطانية بدوا واثقين من قدرتهم على التأثير في صناعة القرار البريطاني.

ولم يكن الموقف الصهيوني الناقد لسلطة الانتداب والحكومة البريطانية قاصراً على ردّة الفعل تجاه «هبّة البُراق»، وإنما يعكس سلوكاً صهيونياً سابقاً لها كما تواصل بعدها. ولم يكن ذلك الموقف المعبّر عن ثقة واضحة بالذات الصهيونية وليد قوة النفوذ اليهودي في بريطانيا فقط، وإنما يعود أيضاً إلى إدراك أهمية الحركة الصهيونية في نظر القوى الاستعمارية البريطانية ـ والعالمية ـ التي تبنّت فكرة المشروع الصهيوني، قبل بروز الحركة الصهيونية على المسرح الدولي. ومن منطلق إدراك حاجة الاستعماريين الإنكليز إلى خدمات الحركة الصهيونية تصرف القادة الصهاينة على طريقة المرابي شايلوك الذي كان يغالي في قيمة ما يعتبره حقاً مشروعاً له، دون مبالاة بعواقب ذلك على الآخرين.

وفي اجتماع القسم الألماني للوكالة اليهودية تحدث الحاخام باك حول زمن اليهود الذهبي في المغرب العربي والأندلس، ودعا يهود فلسطين إلى تلافي الصدام مع المسلمين، فيما ارتفعت في الاجتماع العام الذي نظّمته الوكالة اليهودية في لندن الدعوة إلى «تجديد رغبة الشعب اليهودي في الحياة بسلام مع العرب، ولكن في إطار جهود الوكالة اليهودية»[٩٥]. وفي حديث الحاخام باك، والدعوة إلى تجديد الرغبة في العيش بسلام مع العرب، مؤشر على محاولة الالتفاف على الغضب الجماهيري العربي تحسباً من تطوره.

ومن جهته حاول وايزمان ـ رئيس الوكالة اليهودية يومذاك ـ توظيف علاقات بريطانيا العربية لإجهاض الحِراك الوطني الفلسطيني. فقد كتب إلى أحد موظفي دائرة الشرق الأوسط في الخارجية البريطانية يقول: «إن على الحكومة أن تحاول عقد مؤتمر يضم الصهيونيين والعرب، وليس من الضروري أن يكون الفريق الثاني مؤلفاً من العرب الفلسطينيين، وذلك بقصد العمل على توصل الجانبين إلى اتفاق ما»[٩٦]. وسرعان ما استجاب وزير المستعمرات باسفيلد بأن

---

(٩٥) *Jewish Chronicle*, 25/7/1930,

(٩٦) نقلاً عن: سليم، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨**، ص ٥١٧.

ملاحظات دُونت في مقر وزارة المستعمرات في ٢٣/ ٩/ ١٩٢٩. انظر: الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص ٢١٣.

كلّف بالمهمة جون فيلبي[٩٧] الذي قام بزيارة القدس ودمشق في خريف ١٩٢٩، حيث التقى بعض الزعماء العرب وتباحث معهم بقصد الاتفاق على تفاهم عربي - يهودي في فلسطين، وكتب أنه «وجد الوجهاء العرب معتدلين ومعقولين»[٩٨]. ثم التقى بالدكتور مغنيس، عميد الجامعة العبرية في القدس، ورجل بن غوريون في الاتصال مع القيادات العربية.

وفي ضوء مباحثاته مع مغنيس وبعض أعضاء اللجنة التنفيذية العربية، تقدم بمقترحات تضمّنت إقامة نظام جمهوري، يقوم بالتشريع فيه مجلس نيابي منتخب يمثّل فيه العرب واليهود على أساس نسبة السكان. وتتولى السلطة التنفيذية حكومة مسؤولة أمام المجلس النيابي يشارك فيها العرب واليهود. ويكون المندوب السامي مشرفاً على السلطتين التشريعية والتنفيذية، ولـه حق الاعتراض على كل قرار يتناقض مع التزامات بريطانيا بموجب صك الانتداب. وتكون الهجرة مباحة للعرب واليهود، مع اعتبار مصالح البلاد وإمكانياتها الاقتصادية. ويكون المندوب السامي مشرفاً على الأمن العام والقوات المسلحة، وتظل الوكالة اليهودية معترفاً بها كهيئة لها حق المشورة فيما يتعلق بشؤون اليهود، ويكون للطوائف الإسلامية والمسيحية حق تأليف وكالة مماثلة في الصفة والصلاحيات، على أن تكون هذه المواد خاضعة لمراجعة مجلس عصبة الأمم كلّ خمس سنين، ولا يجري عليها تعديل أساسي إلا بموافقة ذلك المجلس[٩٩].

والمشروع يقرّ التزامات بريطانيا بموجب صك الانتداب، مما يعني الإبقاء على تعهدها بموجب وعد بلفور، كما أنه يبقي فلسطين خاضعة للهيمنة البريطانية ومجلس عصبة الأمم، مصدرة صك الانتداب. وبرغم ما اشتمل عليه من تنازلات عربية أساسية، لم تول الحكومة البريطانية مشروع فيلبي أي اعتبار، وعليه يغدو صادقاً القول: «يبدو أن المشروع كان مجرد محاولة جس نبض بعد الانفجار الشعبي الكبير»[١٠٠].

---

(٩٧) جون فيلبي مستشرق ورجل مخابرات وأحد أبرز الشخصيات البريطانية في عشرينيات القرن العشرين، النشطة في المشرق العربي. اعتنق الإسلام واختار اسم «عبد الله فيلبي» وصار مستشاراً سياسياً للملك عبد العزيز آل سعود.

(٩٨) جون فيلبي إلى باسفيلد في ١/٩/١٩٢٩ (و. م. ٧٣٣ - ١٧٥)، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٢٠ - ٢٢١.

(٩٩) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ج ١: **الكلام عن أدوار القضية الفلسطينية ومواقف الإنكليز منها إلى بدء الحرب العالمية الثانية**، ص ٧٣ - ٧٤.

(١٠٠) علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ - ١٩٤٨**، ص ٧٤.

وفي تزامن بروز المنظمات الشبابية الملتزمة بالمقاومة المسلحة مع استعداد قطاع من النُخب القائدة للتعاون مع سلطة الانتداب ممثّلة التحالف الاستعماري ـ الصهيوني، كما تجلّى ذلك بقبول مبادرة فيلبي، ففي ذلك مؤشر على أن الحِراك الوطني الفلسطيني غدا على عتبة اتساع المسافة فيما بين تياريه المتمايزين في إدارة كل منهما للصراع مع التحالف المضاد: التيار الجماهيري، الذي تحتل المقاومة الأولوية في نظره، والتيار النخبوي الذي لما يزل أسير سياسة تقديم عرائض الاسترحام إلى القوى الاستعمارية الراعية المشروع الصهيوني. وقد جاءت هبّة البُراق لتوسع المسافة وتعمّقها بين التيارين.

وقد رفض بن غوريون العرض، حين حمله إليه د. مغنيس يوم ٢/ ١١/ ١٩٢٩، إذ لم يكن مستعداً للتنازل عن أغلبية يهودية ودولة يهودية في فلسطين[١٠١]. ولكي يواجه قبول بعض رفاقه وضع مشروعاً يقضي بإقامة إدارتين ذاتيتين، تتطوران إلى كانتونين قوميين، ضمن اتحاد فدرالي يرأسه المندوب السامي كمفوض من عصبة الأمم، وكرئيس لحكومة مركزية من تسعة وزراء: ثلاثة من الإنكليز يتولون وزارات العدل والمالية والمواصلات والاتصالات، وثلاثة من اليهود يتولون الهجرة والاستيطان والأشغال العامة، وثلاثة من العرب يتولون التربية والتعليم والصحة والصناعة والتجارة[١٠٢].

وكان اليهود يومها ١٥٦ ألفاً مقابل ٨٠٠ ألف عربي. وحين يؤخذ في الحسبان انحياز الإنكليز الصريح والمعلن إلى الصهاينة، يتضح مجافاة «مشروع بن غوريون» للموضوعية رغم مسحة المساواة البادية عليه. وبرغم ذلك واجه المشروع معارضة شديدة من زعماء حزبه «ماباي». ويومها أبدى بن غوريون استعداده للتفاوض مع الحاج أمين الحسيني، إلا أن معظم أعضاء قيادة «ماباي» عارضوا الفكرة. وأعلن مسؤول سياسة الحزب إسحق تبنكين: «يجب أن نقولها بوضوح، نحن في الحقيقة نعارض منح عرب فلسطين الاستقلال»[١٠٣]. وبهذا يكون الصهاينة هم الذين أفشلوا مهمة فيلبي، وحالوا دون قبول أي تسوية سلمية للصراع، برغم شدة اعتدال النخب العربية القائدة.

ومع ذلك يقدم مشروع بن غوريون الدليل على الإنجاز الذي حققته

---

(١٠١) تيبيت، **بن غوريون والعرب**، ص ١١٩ ـ ١٢٠.

(١٠٢) المصدر نفسه، ص ١٢١ ـ ١٢٤.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ١٢٥ ـ ١٣٥.

جماهير الشعب العربي في فلسطين، بتجاوزها حالة الركود التي رانت على اللجنة التنفيذية والنُخب القائدة واعتمادها خيار المقاومة، وهو الخيار الذي فرض على بن غوريون، العميق الالتزام بالفكر الصهيوني الاستعماري الاستيطاني الإحلالي، تقديم عرض بإقامة كانتونين: عربي وصهيوني، ناسفاً بذلك من الأساس الشعار الصهيوني «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» واستراتيجية تغييب الشعب العربي وإنكار حقوقه التاريخية في وطنه.

وحين يكون الاعتدال العربي الشديد في مقابل التشدد الصهيوني، ففي ذلك مؤشر على أن النُخب العربية، ذات التأثير في صناعة القرار، لّما تزل غير واعية تماماً العلاقة العضوية بين قوى الاستعمار والصهيونية، ولا هي متنبهة بعد للدور الوظيفي للمشروع الصهيوني في خدمة المصالح الاستعمارية في الوطن العربي، أو مدركة الواقع الصهيوني بالقدر الكافي. وعلى العكس من ذلك تماماً، لم يكن تشدد بن غوريون وتبنكين ورفاقهما، إلا نتاج عاملين متفاعلين: امتلاك استراتيجية شاملة لإدارة الصراع، وإدراك الأهمية القصوى للدور الوظيفي للمشروع الصهيوني عند صنّاع القرار الاستعماري، وبالتالي الثقة بأن التشدد في رفض المبادرة البريطانية لا يعود بالضرر لا على الحركة الصهيونية ولا على أشخاصهم ومصالحهم الذاتية.

الفصل الحادي عشر

من لجنة شو إلى استشهاد القسّام

(١٩٣٠ ـ ١٩٣٥)

أولاً: لجنة شو، و«الكتاب الأبيض» لسنة ١٩٣٠

كان لهبّة البُراق صداها القوي في الدوائر السياسية البريطانية، إذ نشط الصهاينة وأنصارهم من أعضاء مجلسي العموم والمحافظين في الصحافة وفي الضغط على الحكومة البريطانية لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بضبط الحِراك السياسي العربي والحيلولة دون تطوره، ودعم الحركة الصهيونية وتعزيز قدرتها على التقدم الحثيث نحو إقامة الوطن القومي اليهودي. وكعهدها في الحالات المماثلة شكّلت «لجنة تقصي حقائق» برئاسة السير ولتر شو، وعضوية ثلاث شخصيات تمثّل أحزاب المحافظين والعمال والأحرار.

كما أصدرت الحكومة البريطانية تعليماتها إلى المندوب السامي في فلسطين كي يصدر التعميم رقم ٥٥ على موظفي حكومته، والذي تضمن ما نصه[١]:

أ ـ ترغب حكومة فلسطين إلى السلطات الإدارية بالبلاد أن تساعد المؤسسات اليهودية المساعدة اللازمة لإصلاح ما حدث من الخراب في الاضطرابات الأخيرة.

ب ـ يتعين على المأمورين الذين لهم خبرة في تقديم مثل هذا النوع من المساعدات إسداء النصح للمؤسسات اليهودية، وبالأخص ما يتصل بتحقيق أفضل النتائج الاقتصادية.

---

(١) محمد عبد الرؤوف سليم، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص ٥٧٨.

أما المواطنون العرب الذين تضرروا بالأحداث فلم تعبأ بهم الحكومة البريطانية وحكومة الانتداب، اللتان تجاهلتا تماماً ما أصابهم بفعل الطائرات والدبابات البريطانية التي اندفعت في دفاعها عن المستوطنات الصهيونية. واكتفتا بإيفاد لجنة شو بلسماً لمداواة الجروح العربية، كما جرت العادة منذ بداية الاحتلال البريطاني. ولم يكن من صلاحيات اللجنة البحث في صك الانتداب. ولقد قامت اللجنة بجولات ميدانية، وعقدت ٤٧ اجتماعاً، واستمعت إلى شهادات ١١٠ شهود، من الموظفين والعرب واليهود. وفي ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٣٠ قدمت تقريرها إلى وزارة المستعمرات، متضمناً التوصيات التالية[٢]:

- ضرورة أن تصدر الحكومة البريطانية بياناً صريحاً وواضحاً عن سياستها في فلسطين، يفسر ويبرز ما ورد في صك الانتداب من صيانة حقوق الطوائف غير اليهودية.

- أن تعيد الحكومة النظر في أنظمة الهجرة والرقابة عليها بغية وقف الهجرة الزائدة، أخذاً في الاعتبار مصالح السكان المحليين.

- إجراء تحقيق علمي حول إمكانيات البلد الزراعية والإسكانية لتحديد قدرتها على استيعاب المهاجرين من دون إلحاق الضرر بسكانها.

- إيجاد السبل لحماية المزارعين العرب والحيلولة دون إجلائهم من الأراضي، ووضع القيود على انتقالها إلى اليهود.

- ضرورة توضيح أن المركز الخاص للجمعية الصهيونية (الوكالة اليهودية) بموجب صك الانتداب لا يخولها المشاركة في حكم فلسطين.

- ضرورة الأخذ في الاعتبار شعور العرب بالاستياء، الناجم عن حرمانهم من الحكم الذاتي.

- تعيين لجنة دولية من عصبة الأمم لتفصل في حقوق الطرفين في البُراق.

وفي إيضاح موقف المفتي المتَّهم بإثارة النفوس يومذاك قالت اللجنة إنه «لم يكن في المجازر أي جانب مخطط له أو متعمد. صحيح أن المفتي حض الرأي العام العربي والإسلامي على الدفاع عن الحائط، لكن ذلك كان مشروعاً. وصحيح أنه كان يستطيع، بل كان من واجبه، أن يلجم بعض الأشكال الأكثر تطرفاً من

(٢) الياس شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ط ٣ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٣)، ص ٤٣٩.

العاطفة العربية التي صاحبت حملته، لكنه لم يكن قد حرض الغوغاء على اليهود. وكان من عادة الفلاحين الحضور إلى القدس كل يوم جمعة، ومع أنهم أتوا يوم ٢٥ آب/ أغسطس الدموي ذلك، مسلحين بالهراوات والخناجر والعصي، فإن ذلك لم يكن بدعوة منه. كان هناك مثيرون للفتنة يعملون في البلاد لكنهم تصرفوا بمعزل عنه. وكان أحدهم قد نقل رسالة إلى زعماء قرية قبلان القريبة من نابلس، وقد ورد فيها (سيجري القتال يوم الجمعة الواقع ١٨ ربيع الآخر بين اليهود والمسلمين، على كل أتباع الدين الإسلامي أن يأتوا إلى القدس للمساعدة. السلام عليكم وعلى شبابكم). وقد حملت الرسالة توقيع المفتي لكن تبين أن التوقيع كان مزوّراً».

ويتابع تقرير اللجنة موضحاً: «وقد حدثت أكثر الانفجارات دموية في تلك المناطق من فلسطين التي كان نفوذه فيها الأضعف. وفي القدس نفسها، كانت الخطب التي ألقاها هو وغيره من الزعماء الدينيين خلال صلاة الجمعة وبعدها تتميز بطابع مهدىء، وقد صح ذلك إلى درجة أن بعض المستمعين شعروا بدافع حثهم على صعود المنبر لدعوة الحشد إلى عدم الاكتراث بالخطباء الذين لم يكونوا مخلصين للقضية الإسلامية». ويؤكد رئيس اللجنة، السير ولتر شو «دعوة المفتي في ذلك اليوم لإخوانه في الدين إلى تسليح أنفسهم بالرحمة والحكمة والصبر، لأن الله حقاً مع أولئك الذين يتحلّون بالصبر». ويعقّب مقرراً: «كانت (دعوته) برأينا، ولأخذها بالحسبان الانفجارات التي كانت قد حصلت أصلاً، والمزاج الخطير جداً للناس، والشائعات حول وجود مخططات تستهدف الأماكن المقدسة والتي كانت تنتقل من شفة إلى أخرى، دعوات جاءت في الوقت المناسب وتميزت بالجرأة، ودعوة أدت في مجملها إلى لجم المزيد من الانفجارات»[٣].

وتعقيباً على تقرير اللجنة يقول ديفيد هيرست: «إنها إذا اضطُرت إلى ذكر سبب واحد مباشر ومحدّد لأحداث العنف فإن هذا السبب هو التظاهرة اليهودية أمام حائط المبكى. أما عن الأسباب العامة، فخلصت اللجنة إلى أنه لولا الأمور السياسية والاقتصادية التي يشكو منها العرب من الانتداب بصورة عامة لما اندلعت أحداث العنف، أو لو أنها وقعت، فإنها لم تكن لتصل الأبعاد التي وصلتها فعلاً»[٤].

وواضح أن التقرير جاء مناقضاً للادعاءات الصهيونية بمسؤولية العرب عامة والمفتي خاصة، وإن كان قد برّأ الحكومة البريطانية من المسؤولية المباشرة عن

(٣) تقرير لجنة شو، كما ورد في: دايفيد هيرست، **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط**، ترجمة عبد الرحمن أياس (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٣)، ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٢٧.

الأحداث مكذّباً بذلك الادعاءات الصهيونية، إلا أنه لم يعفها من المسؤولية عن الإجحاف اللاحق بالعرب سواء بحرمانهم من حقوقهم السياسية، أو الآثار الكارثية التي تسببت بها الهجرة الزائدة عن قدرات البلاد الاقتصادية، واستيلاء الصهاينة على الأرض، وطردهم الفلاحين العرب منها. وضرب التقرير مثلاً على ذلك ما حدث عندما تمّت صفقة شراء وادي الحوارث، ومساحته ٣٠٠٠٠ دونم كان يعمل فيها ١٥٥٠٠ فلاح طُردوا منها تحت تهديد سلاح القوات البريطانية. ولكن تقرير لجنة شو لم يسلم من اللاموضوعية ومحاباة الصهاينة، إذ إنه برغم اعترافه بعدم مسؤولية العرب عن تفجّر أحداث العنف، وعدم جهل واضعيه بالخلل القائم على صعيد الإمكانيات والقدرات القتالية والتسليحية لمصلحة الصهاينة، لم يتردد السير ولتر شو وأعضاء لجنته بالتوصية بضرورة إتاحة الفرصة للمستعمرات اليهودية للدفاع عن نفسها. وقد جاء ذلك استجابة لضغوط ومداخلات زعماء الحركة الصهيونية ومناصريهم من كبار الساسة البريطانيين. وفضلاً عن أن التقرير برّأ القيادة الفلسطينية، وبالذات المفتي، من تدبير اضطرابات البُراق، أشار إلى أن فلاحي فلسطين أوعى سياسياً من كثيرين من شعوب أوروبا.

وقبل صدور تقرير اللجنة بشهرين كان قد سافر إلى لندن، وفد ضم أقوى الشخصيات العربية ومن مختلف التوجهات، بينهم قطبا الحركة السياسية الحاج أمين الحسيني وراغب النشاشيبي وكلٌ من موسى كاظم الحسيني وعوني عبد الهادي وجمال الحسيني وإدمون روك. وفي لقاء الوفد رئيس الوزراء البريطاني رمزي ماكدونالد ووزير المستعمرات باسفليد لم يطالب بالاستقلال وإلغاء وعد بلفور، وإنما حصر مطالبه بتأسيس حكومة وطنية نيابية وإصدار قانون يمنع بيع أراضي العرب لغير العرب. وبرغم ذلك لم تجدِ تنازلات الوفد شيئاً، إذ أصدر وزير المستعمرات بياناً يقول: «بسط الوفد وجهات نظره في عدة موضوعات، وخصوصاً في مسألة الأراضي والمهاجرة ومنح الدستور، فأخذت حكومة جلالته علماً بذلك. وقد أُفهم الوفد أن التغييرات الدستورية الشاملة التي يطلبها لا يمكن قبولها لأنها تعرقل عمل حكومة جلالته في القيام بالتزاماتها بمقتضى الانتداب. وبيّن أن لا سبيل إلى النظر في أي اقتراح كان لا ينطبق على مقتضيات الانتداب»[٥]. وفي مجلس العموم قدم رئيس الحكومة بياناً أكد فيه التزام حكومته «نحو الشعب اليهودي ونحو الجماعات غير اليهودية. . وأن حكومة جلالته لن

---

(٥) بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، سلسلة الدراسات؛ ٥٧ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٣)، ص ٢٣٨.

تتأثر بالضغط والتهديد، ولن تحيد عن الطريق المرسوم في صك الانتداب»[٦].

كما أنه، عملاً بتوصية لجنة شو، شكّلت «لجنة البُراق الدولية»، التي تعاون معها رئيس المجلس الإسلامي والفئات الوطنية، وقدموا لها المستندات المؤيدة للحق الإسلامي. وبعد اطلاعها على الوثائق والأدلة قررت أن حائط البُراق مِلْك للوقف الإسلامي، ويجب أن يبقى كذلك، مع المحافظة على الوضع الذي كان قائماً في السابق، من إقامة الطقوس الدينية اليهودية عنده[٧].

وبالنسبة إلى حارة المغاربة ورد في تقرير اللجنة الدولية المقدّم إلى عصبة الأمم سنة ١٩٣٠ ما نصه: «إن طلب اليهود نزع مِلْكية محلة المغاربة لدليل على أن نوايا اليهود الحقيقية هي أن يستولوا تدريجياً على جميع الأماكن الإسلامية المقدسة. ولما كانت مطالب اليهود غير مستندة إلى أي حجة قانونية فمن الواجب ردها».

وتأسيساً على تقرير اللجنة الدولية صدر قانون من مجلس الملك الخاص عن قصر بكنغهام الملكي في أيار/مايو ١٩٣١ متضمّناً ما نصّه: «للمسلمين وحدهم تعود ملكية الحائط الغربي، ولهم وحدهم الحق العيني فيه لكونه جزءاً لا يتجزأ من ساحة الحرم الشريف التي هي من أملاك الوقف. وللمسلمين أيضاً تعود مِلْكية الرصيف الكائن أمام الحائط وأمام المحلة المعروفة بحارة المغاربة المقابلة للحائط، لكونه موقوفاً حسب أحكام الشرع الإسلامي لجهات البِر والخير»[٨].

غير أن قصر بكنغهام، الذي لم يضف جديداً إلى حقوق المسلمين الثابتة، استخدم المصطلح اليهودي «الحائط الغربي»، في الدلالة على حائط البُراق. كما أنه منح اليهود حقوقاً كانت موضوع شك. وعليه قوبل قرار اللجنة والأمر الملكي بالرفض، ورفع المجلس الإسلامي الأعلى مذكرة إلى حكومة الانتداب تضمّنت رفض التقرير والأمر اللذين سلبا المسلمين حق التصرف بمِلْكهم. والتفّت القوى الوطنية على اختلافها وراء المجلس في رفضه تقرير اللجنة الدولية. ولتعزيز الموقف الفلسطيني تقررت الدعوة إلى عقد مؤتمر إسلامي عام.

وقد جاء في تقرير وضعه مدير دائرة الأراضي في فلسطين عن الحالة

---

(٦) شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ص ٤٤٠.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) انظر تقرير اللجنة الدولية حول البُراق والشهادات أمام اللجنة في. **الحق العربي في حائط المبكى في القدس: تقرير اللجنة الدولية المقدم إلى عصبة الأمم عام ١٩٣٠**، سلسلة الوثائق الأساسية؛ ٤ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨)، ص ٤٨ ـ ٤٩.

الاقتصادية للمزارعين العرب، أن الفلاح واقع تحت عبء الضرائب الباهظة والديون المتراكمة للحكومة والمرابين، وأن ٢٩ بالمئة من المزارعين العرب لا يملكون أرضاً، فيما يوجد ١٢ ألف عربي عاطل عن العمل(٩). وكانت الحكومة البريطانية قد أوفدت خبير الأراضي لويس فرنش للتحقيق في موضوع الأراضي أيضاً. وقد جاء في تقريره أن ما حازه الصهاينة من الأراضي تم على حساب عدد كبير من المزارعين العرب، فيما حذّر شيكبورغ من الاستجابة للمطالب العربية تحسباً من هيجان الصهاينة، ودعا إلى أن لا تؤخذ في الاعتبار «مصلحة السكان المحليين فحسب، بل كذلك مصلحة الأربعة عشر مليون يهودي المنتشرين في مختلف أنحاء العالم، والذين يعتبرون أنفسهم ضمناً فلسطينيين» ونبّه إلى أن ذلك «من ضمن سياستنا الصهيونية ولا بد من مواجهتها»(١٠).

وعملاً بتوصية لجنة شو انتدبت الحكومة البريطانية في أيار/مايو ١٩٣٠ السير جون هوب سمبسون، الخبير العالمي في شؤون الهجرة والزراعة، لدراسة المسألتين في فلسطين. وبعد أن أمضى سمبسون شهرين يطوف القرى العربية والمستعمرات الصهيونية وضع تقريراً في آب/أغسطس ١٩٣٠، نُشر مع «الكتاب الأبيض» الذي أصدره وزير المستعمرات اللورد باسفيلد في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٠. وبموجب تقرير سمبسون تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، باستثناء أراضي قضاء بئر السبع، ٦٥٤٤٠٠٠ دونم، يحوز الصهاينة منها مليون دونم، أي ما يزيد على ١٤ بالمئة. وأن الأرض الصالحة الباقية لو قُسمت على المواطنين العرب فلن تنال الأسرة العربية ما يكفيها لتعيش عيشة لائقة. وأنه ما لم يقم اليهود بمزيد من تطوير الأراضي وأعمال الري، ويتبنّى العرب التقنيات الحديثة في الزراعة، فليس هناك متسع لزيادة مستوطن واحد(١١). كما أعرب سمبسون عن اعتقاده أن البطالة متفشية بين العرب على نطاق واسع وخطير، وأنه من الخطأ السماح للمهاجرين اليهود بملء المراكز الشاغرة في الوقت الذي فيه عمال عرب قادرون على ملئها(١٢). ولقد نبّه سمبسون إلى عدم مشروعية ومخاطر

---

(٩) رسالة تشانسلر إلى باسفيلد بتاريخ ١٧/ ٤/ ١٩٣٠ (و. م. ٧٣٣ ـ ١٨٥)، وعبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥)، ص ٢٢٤.

(١٠) ملاحظات شيكورغ في ١٨/ ٦/ ١٩٣٠ (و. م. ٧٣٣ ـ ١٨٥). انظر: الكيالي، المصدر نفسه.

(١١) السير جون هوب سمسون، «تقرير عن الهجرة والاستيطان والأراضي وتطويرها،» ـ الأمر الحكومي رقم (٣٦٨٦ ـ ١٩٣٠). انظر: سميح فرسون، **فلسطين والفلسطينيون**، ترجمة عطا عبد الوهاب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ١٦٩ ـ ١٧١.

(١٢) الكيالي، المصدر نفسه، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥.

اعتماد الحركة الصهيونية سياسة «الفصل العنصري» في العمل، قائلا: «إن مبدأ المقاطعة، الثابت والمتعمد، للعمل العربي في المستوطنات، ليس مناقضاً للانتداب فحسب، بل هو أيضاً مصدر دائم للخطر على البلد»(١٣).

كما أشار تقرير سمبسون إلى حرمان المزارع العربي من الامتيازات المتاحة لنظيره الصهيوني من رؤوس أموال وخبرات فنية، وإلى أنه إذا لم تقدَّم إلى المزارعين العرب المعونات لتحسين زراعتهم ورفع مستوى معيشتهم، أسوة بالمزارعين الصهاينة، فلسوف يواجه المزارعون العرب مشكلة تزايد أعدادهم بسرعة فيما تتناقص الأرض التي يعيشون عليها، فضلاً عن أن كلاً منهم مثقل بالديون، وأعباء الضرائب التي يعجز عن سدادها إلا بمزيد من الاستدانة وبفوائد عالية، الأمر الذي سيؤدي إلى تدفق الفلاحين على المدن، حيث تدنّت الأجور وزادت البطالة لتشكّل خطراً على حياة البلاد الاقتصادية. وعلى ذلك أوصى التقرير بأن «واجب الإدارة الانتدابية أن تتأكد ألاّ يلحق ضرر بالعرب من جراء الهجرة اليهودية، وعليها أن تشجع اليهود على التجمّع في الأراضي شريطة الخضوع للشرط الأول، الامتناع عن مقاطعة العمل العربي. ولا يمكن التوفيق بين المطلبين المتناقضين إلا بسلوك جدي وفعال، وذلك لإيجاد نهضة زراعية تهدف إلى استقرار العرب في الأرض وتوسيع زراعتهم. أما في الوقت الحاضر فالبلاد لا تتسع لإنسان جديد»(١٤).

وفي رسالة من سمبسون إلى وزير المستعمرات اللورد باسفيلد نبّه إلى وجود نسبة كبيرة من يهود فلسطين عاجزين عن إعالة أنفسهم ويعتمدون على أموال الجباية اليهودية، وأن توطين ٤٠٤٠٨ أُسر يهودية يكلف الوكالة اليهودية ٤٨٩١٠٠٠ جنيه استرليني، وأنه لو توقفت مصادر الدعم الصهيونية لواجهت حكومة الانتداب أزمة اقتصادية، إذ يتعين عليها عندئذ إعالة آلاف المهاجرين اليهود(١٥).

وفي ضوء تقارير شو وسمبسون وفرنش، أصدر وزير المستعمرات باسفيلد في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٠ كتابه الأبيض. وأول ما يُلاحظ على كتاب باسفيلد التزامه الكامل بما تضمّنه وعد بلفور وصك الانتداب، بما في ذلك ما تأسسا عليه

---

(١٣) بشارة خضر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ترجمة منصور القاضي؛ مراجعة جورج أبي صالح (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ١٨٦.

(١٤) شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ص ٤٤١ - ٤٤٢.

(١٥) C.O. 733/290 from J. H. Simpson to Lord Passfield, 18/3/1930.

من تزوير تاريخي في التعاطي مع كلٍّ من اليهود والشعب العربي الفلسطيني، إذ ورد في المقدمة قولـه: «إن هناك تعهداً مزدوجاً تجاه الشعب اليهودي من جهة أولى، وتجاه الشعب غير اليهودي من جهة أخرى»(١٦). فهو يؤكد صفة الشعب لليهود الذين لا يمتلكون أياً من مقوّمات الشعب المتعارف عليها، بينما يتجاهل الانتماء القومي للشعب العربي في فلسطين، ويكتفي بتعريفه بأنه «الشعب غير اليهودي».

كما يلاحَظ أن وزير المستعمرات البريطاني ينبّه في كتابه إلى أن مطالب الوكالة اليهودية من إدارة الانتداب تتجاوز كثيراً «النيات المعبّر عنها بوضوح من جانب الانتداب»، وأن الصهاينة يرون «أن الأساس في الانتداب يكمن في النصوص المتعلقة بإنشاء وطن قومي يهودي، وأن المقاطع المتعلقة بصون حقوق الشعب غير اليهودي لا تعود إلا إلى اعتبارات ثانوية من شأنها أن تكمل إلى حدّ ما، ما جرى تأكيد أنه الهدف الأساسي للانتداب».

وتأسيساً على ما اعتبره باسفيلد تعهداً مزدوجاً تجاه الصهاينة وعرب فلسطين وتصوره أن الالتزامين اللذين فرضهما الانتداب «ليسا في أي حال غير قابلين للتوفيق بينهما»، ربط السماح بالهجرة بعدم وجود بطالة عربية، والوعد بتنفيذ توصيات سمبسون بشأن الأراضي وتشغيل العمال العرب. كما تضمّن الكتاب وعداً بإقامة مجلس تشريعي وفقاً لما كان قد رسمه تشرشل في كتابه الأبيض(١٧).

ومع أن كتاب باسفيلد «الأبيض» تضمّن تأكيد وجوب تنفيذ إقامة الوطن القومي اليهودي، ونصّ على تشديد الإجراءات العقابية لتوفير الأمن للمستوطنين الصهاينة، ثارت ثائرة الصهاينة ضده، إذ رأوا فيه رفض كافة ادعاءات الحركة الصهيونية رفضاً باتّاً(١٨). وفي حركة مسرحية أخذت شكل الضغط على حكومة رمزي ماكدونالد، قدّم حاييم وايزمان استقالته من رئاسة «الوكالة اليهودية» والمنظمة الصهيونية، كما استقال فيلكس واربورغ من رئاسة اللجنة الإدارية للوكالة. وفي لندن نشط مناصرو الصهيونية من الحزبين: المحافظين والأحرار؛ إذ التقى كلٌّ من بلدوين وتشرشل وتشمبرلين ولويد جورج وسمطس على مهاجمة الحكومة البريطانية ودعوتها إلى التراجع عن كتابها. وفي الولايات المتحدة أعلنت اللجنة اليهودية الأمريكية أن الحكومة البريطانية تراجعت عن وعد بلفور. وجنّدت كل القوى

---

(١٦) نقلاً عن: خضر، المصدر نفسه، ص ١٨٧.

(١٧) الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص ٢٢٥.

(١٨) شبتاي تيبيت، **بن غوريون والعرب**، ترجمة غازي السعدي (عمّان: دار الجليل، ١٩٨٧)، ص ١٥٤.

المناصرة للصهيونية السياسية والمالية والإعلامية للضغط على حكومة مكدونالد. واستغلت الأزمة الاقتصادية في عملية الضغط تلك بإعلان مقاطعة البضائع البريطانية، والتضييق على بريطانيا في سداد ديونها لبيوت المال الأمريكية(١٩). وتحت الضغط السياسي والاقتصادي والمالي والإعلامي الداخلي والخارجي اضطرت حكومة مكدونالد إلى التراجع، فسارع رئيس الوزراء البريطاني إلى لقاء وايزمان، الذي كما يقرر سايكس، نجح في إقناعه بوجهة النظر الصهيونية(٢٠).

أما اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الفلسطيني فلم تعترض على تجاهل هوية شعب فلسطين وانتمائه القومي العربي في رسالة باسفيلد، واكتفت بالاعتراض على الصيغة الخاصة بالمجلس التشريعي، وأصدرت تعقيباً عليه في بيان تضمن ما نصّه: «ليس في الكتاب الأبيض من جديد في حقوق العرب السياسية، وإن النصوص والمبادىء الواردة فيه عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية لا تضمن للعرب حقوقهم القومية ومصالحهم الاقتصادية. فالمهم ليس بالنصوص والمبادىء، ولكن بتنفيذها»(٢١). كما أفاض البيان في إيضاح تأثير هجرة اليهود واستيطانهم في الحالة الاقتصادية في البلاد التي لم تعرف الاضطرابات ولا البطالة قبل الاحتلال البريطاني. ونبّه إلى أن الحديد والنار لن يوفرا الأمن والاستقرار، وأن «الكتاب الأبيض» ضاعف من مخاوف العرب بدلاً من أن يزيلها، بما أضفاه من دعم لوضع اليهود السياسي.

وبرغم ذلك لم ترفض اللجنة التنفيذية «الكتاب الأبيض»، تحسباً من اتهامها بالسلبية وعدم التعاون، وأعلنت قبولها به بشكل عام، وأعربت للحكومة البريطانية عن استعدادها للتعاون معها على أساسه. و«ذلك على الرغم من اقتناع الزعماء العرب بعقم تلك التجربة وعدم صدق الجانب البريطاني فيما سبق من وعود»(٢٢). وعند مقارنة موقف «اللجنة التنفيذية» من الكتاب الذي تُجمع على أنه ليس في صالح العرب، بموقف «الوكالة اليهودية» التي كان الكتاب واضح الانحياز لمصلحة مشروعها الصهيوني، يتضح الفارق الكيفي في إدارة الصراع بين قيادة تسعى إلى استرضاء الخصم على حساب ثوابتها الوطنية، وبين قيادةٍ عندها

---

(١٩) شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ص ٤٤٣.

(٢٠) Christopher Sykes, *Cross Roads to Israel* (London. Collins, 1965), p. 148,
نقلاً عن: خصر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ص ١٨٨.

(٢١) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٢٤٠.

(٢٢) سليم، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨**، ص ١٤٦.

الالتزام بثوابت مشروعها الاستعماري الاستيطاني متقدم على كل اعتبار.

وقد جاء الموقف الرسمي البريطاني يفضح عبثية «إيجابية» اللجنة التنفيذية، كما أوضح أن التناقض بين الحكومة البريطانية والحركة الصهيونية ثانوي لا رئيسي؛ إذ بتأثير فعالية الساسة الإنكليز المناصرين للصهيونية وتحت الضغط الصهيوني السياسي والاقتصادي في بريطانيا وأمريكا، ومداخلات «الاشتراكية الدولية»، تراجعت الحكومة البريطانية عن كتاب باسفيلد الأبيض بأن وجّه رئيس الوزراء ماكدونالد في ١٣/ ٢/ ١٩٣١ رسالة إلى وايزمان لم تقتصر على التراجع عما ورد في كتاب باسفيلد حول الهجرة والأراضي فقط، وإنما تضمّنت أيضاً الاستجابة لطلب صهيوني سابق، بأن تكون إمكانيات الحركة الصهيونية وقدرتها على تشغيل عمال جدد هي الأساس في تحديد الهجرة، وليس قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب عمالة جديدة. كما أن ماكدونالد تعهد في رسالته بنقل الأراضي الأميرية، المملوكة ملْكية عامة، إلى الصهاينة من أجل استيطان دائم.

ولقد تضمّنت رسالة ماكدونالد ما نصه: «فبيان سياسة حكومة جلالته لا يتضمن منع امتلاك اليهود لأرض إضافية، فهو لا يحتوي على تحريم كهذا. كما أنه ليس هناك أية نية من هذا القبيل. إن كل ما يرمي إليه هو نوع الرقابة المؤقتة على تملّك الأراضي وانتقالها مما يمكن أن يكون ضرورياً لعدم الإضرار بتنسيق وفعالية مشروع الأراضي الذي سيعمل به. وإن حكومة جلالته لم تأمر، كما لا تفكر أصلاً، بوقف الهجرة اليهودية أو منعها مهما كان نوعها. إن عادة الموافقة على قائمة (المهاجرين من العمال) الذين يعيشون على الهجرة ستستمر»[٢٣].

وفضلا عن ذلك تضمّنت رسالة ماكدونالد إلى وايزمان ما تجاوز التزامات بريطانيا بموجب وعد بلفور وصك الانتداب؛ إذ تضمّنت الإقرار بأن التزامات الانتداب على فلسطين إنما هي التزامات للشعب اليهودي، وليست التزامات للسكان اليهود في فلسطين. وأنه بموجب شروط الانتداب تعتبر الحكومة البريطانية نفسها مسؤولة عن تشجيع إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. وتقرّ في الوقت نفسه بأن «العمل الإنشائي الذي تمّ على يد الشعب اليهودي في فلسطين، كان له أثر مفيد في تقدم البلاد ورفاهيتها»[٢٤]. وقد بادر وايزمان إلى إرسال نسخة من كتاب رئيس الوزراء البريطاني إلى المؤتمر الصهيوني العالمي ومجلس

(٢٣) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة فلسطين، الشعبة السياسية، **الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين**، ٢ ج (القاهرة: الجامعة، [١٩٥٧])، ج ١: **المجموعة الأولى ١٩١٥ ـ ١٩٤٦**، ص ١٨٨ ـ ١٩٤.

(٢٤) سليم، المصدر نفسه، ص ١٥٥.

الوكالة اليهودية، كي يعتبر التزاماً بريطانياً تجاه أعلى المؤسسات الصهيونية. ويذكر وايزمان، في كتابه **التجربة والخطأ**، أن رسالة ماكدونالد مكّنتهم من تحقيق مكاسب عظيمة في السنوات التالية(٢٥).

وبهذا تكون رسالة ماكدونالد لوايزمان قد تنكرت تماماً لتقريري سمبسون وفرنش ولجنة شو، وألغت كلّ ما تضمّنه كتاب باسفيلد الأبيض، ولقد أطلق العرب على رسالة ماكدونالد لقب «الكتاب الأسود»، واعتبروه مناقضاً ليس فقط للكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠ وإنما لصك الانتداب أيضاً. وعارضوه بإرسال برقيات الاحتجاج إلى ماكدونالد، وإعلان الإضراب في بعض المدن. وقد بات واضحاً في أوساط الشباب أن التمسك بالمبادىء الوطنية دون الالتزام بمنهج سياسي واضح، وأدوات العمل السياسي المنظمة، لا يوصل إلى نتائج مثمرة. وعليه يُنظر إلى سنة ١٩٣١ باعتبارها نهاية سنوات المفاوضات غير المجدية بين حكومة الانتداب و«قيادة الشعب المنتدبة عليه»(٢٦).

ولقد استغل الصهاينة ومناصروهم في بريطانيا والولايات المتحدة تراجع حكومة مكدونالد لابتزازها، موظفين في ذلك ادعاء قطع الطريق على المتطرفين بقيادة جابوتنسكي. فكان أن استُبعد المندوب السامي تشانسلر وحل محله في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣١ السير آرثر واكهوب، بتوجيه من وايزمان، الذي يقول فيه: «ربما كان أفضل مندوب سام عرفته فلسطين، وإن كان مصداقاً لظن مكدونالد، وبرهاناً على حُسن اعتقاده به في تعطيل الضرر الناجم عن الكتاب الأبيض»(٢٧). وذلك ما ثبتت صحته خلال السنوات السبع التي أمضاها واكهوب في فلسطين.

ثانياً: المؤتمران الإسلامي والقومي العربي (١٩٣١)

نظر الحاج أمين الحسيني، والقيادة الوطنية الملتفة من حوله، إلى رسالة ماكدونالد كمؤشر على القوة السياسة والاقتصادية للصهاينة عبر العالم. وبدا لهما أن هذه القوة فرضت ذاتها على الحكومة البريطانية، كما كانت قد ساهمت أول مرة بإصدار وعد بلفور. ولإيجاد معادل موضوعي لقوة اليهود العالمية، اتجه الحاج

---

(٢٥) خضر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ص ١٨٨، الهامش الرقم (٣٩)، و Chaim Weizmann, *Trial and Error, the Autobiography of Chaim Weizmann* (New York: Harper, [1949]).

(٢٦) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٢٤٢.

(٢٧) شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ص ٤٤.

أمين إلى تفعيل قوة العالم الإسلامي، بأن دعا إلى عقد «المؤتمر الإسلامي العام» تحت عنوان «البحث في حالة المسلمين الحاضرة، وصيانة الأماكن المقدسة الإسلامية». وللتشويش على الدعوة أشاع الصهاينة أن غايتها بحث موضوع الخلافة، وإقامة جامعة إسلامية في القدس منافسة للأزهر، والمطالبة بمخصصات الحرمين، فيما نشط خصوم الحاج أمين داخل فلسطين في معارضة المؤتمر، الذي نظروا إليه من زاوية تعزيز مكانة خصمهم اللدود، فدعوا إلى عقد مؤتمر مضاد. غير أن الحاج أمين واجه حملة التشويش الداخلية والخارجية بكفاءة تُذكر له، بحيث نجح في عقد المؤتمر في الفترة ٧ ـ ١٧/ ١٢/ ١٩٣١.

وحضر المؤتمر ١٤٥ من كبار علماء المسلمين والشخصيات السياسية الوطنية، من أبرزهم: العلامة محمد رشيد رضا، تلميذ الإمام محمد عبده والمجتهد السنّي المعروف؛ والإمام محمد حسين آل كاشف الغطاء، المجتهد الشيعي الأكبر؛ وضياء الدين الطبطبائي، رئيس الوزراء الإيراني السابق؛ وعبد العزيز الثعالبي، الزعيم التونسي؛ ومحمد إقبال، الشاعر الباكستاني؛ وشوكت علي، الزعيم الهندي؛ ومحمد علي علوبة باشا، وشكري القوتلي، ورياض الصلح، وعمر الداعوق، وعبد الرحمن عزام الذي أبعده الإنكليز عن فلسطين بحجة إلقائه خطبة ندد فيها بالاستعمار الإيطالي في ليبيا، برغم اشتداد الخصومة بين بريطانيا وإيطاليا يومذاك؛ إذ رأت بريطانيا في خطابه إنذاراً بيقظة إسلامية في المستعمرات. ويلاحَظ أن قرارات المؤتمر كانت سياسية واقتصادية واجتماعية، ولم تقتصر على ما له صلة بفلسطين، وإنما شملت ما يهم أكثر من قطر عربي وإسلامي[(٢٨)]. غير أن المؤتمر لم يتجاوز كونه تظاهرة إعلامية تضامنية؛ إذ لم يتحقق إنشاء جامعة «المسجد الأقصى الإسلامية» التي تقرَّر إقامتها في القدس، ولا الشركة الزراعية لإنقاذ أراضي فلسطين، فيما حالت الضغوط البريطانية دون تحويل التبرعات التي جُمعت بسخاء، وخاصة في الهند، عندما زارها وفد المؤتمر برئاسة الحاج أمين الحسيني وعضوية محمد علي علوبة.

وكان التشرذم والتخلف السائدان علة العجز عن أن يصبح العمق الإسلامي المعادل الموضوعي للقدرات الصهيونية، كما طمح إلى ذلك الحاج أمين الحسيني عندما دعا إلى عقد المؤتمر. وحول ذلك قال محمد إقبال: «إنني أعتقد أن مستقبل الإسلام متوقف على مستقبل العرب، ومستقبل العرب متوقف على وحدة

---

(٢٨) حول عضوية المؤتمر وقراراته، انظر: الحوت، المصدر نفسه، ص ٢٤٣ ـ ٢٤٩، وناجي علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ٨٠ ـ ٨٣.

العرب، فإذا تمّت وحدتهم علا شأن الإسلام»[٢٩]. غير أن الحاج أمين الحسيني خرج من المؤتمر وقد تعزز دوره كزعيم للحركة الوطنية الفلسطينية، إذ غدا أحد أبرز الشخصيات العربية والإسلامية يومذاك، وصار يجد في مكانته الخارجية المتنامية سنداً قوياً في نزاعه مع قوى المعارضة الفلسطينية على اختلاف توجهاتها.

وكان بين أعضاء المؤتمر عدد من الأعضاء السابقين في منظمة «العربية الفتاة» و«حزب الاستقلال»، ورجالات الحكومة العربية في دمشق، الذين اغتنموا فرصة لقائهم للبحث في سبل تفعيل الحركة القومية العربية. وفي ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣١ التقى خمسون منهم، واتفقوا على انتخاب لجنة تحضيرية تضع ميثاقاً قومياً وتدعو إلى عقد مؤتمر قومي. وتمّ وضع ميثاق معاد للإمبريالية، رافض للاستعمار، مؤمن بالوحدة ومقاوم للتجزئة، وكان بين موقّعيه كلٌ من: محمد رشيد رضا، وشكري القوتلي، ورياض الصلح، وعلي ناصر الدين، ومحمد علي بيهم، وعوني عبد الهادي، وصبحي الخضرا، ومحمد عزة دروزة، وعجاج نويهض، وخير الدين الزركلي، وأسعد داغر، وسعيد ثابت، ومحمد العفيفي. وانتُخبت لجنة تحضيرية ضمت كلاً من: عوني عبد الهادي، وصبحي الخضرا، ومحمد عزة دروزة، وعجاج نويهض، وخير الدين الزركلي، وأسعد داغر. ويلاحَظ أن الأربعة الأوائل فلسطينيون، مما يدل على الأهمية التي أولاها المجتمعون لفلسطين من ناحية، وانتفاء الشعور القطري لديهم من ناحية ثانية.

وفي تقويم اللقاء القومي يقرر د. توما: «وتكمن أهمية هذا المؤتمر في تأكيده على ضرورة توجيه رأس الحربة نحو الإمبريالية، فقد ساعد بذلك على وضوح الرؤية في فلسطين، حيث عانت الحركة القومية من الانحراف بسبب مهادنة القيادة القومية التقليدية»[٣٠]. وبهذا تكون «هبّة البُراق» وتداعياتها قد ساهمت في تطوير الوعي العربي وتحفيز الحِراك القومي العربي.

واتجهت اللجنة التحضيرية إلى عقد المؤتمر القومي في بغداد، تقديراً من أعضائها لدور كلٍ من الملك فيصل والعراق. ولدى لقائهم الملك رحّب بالفكرة وباستضافة العراق للمؤتمر، الأمر الذي أثار حفيظة السعوديين، الذين تحفّظوا على عقد المؤتمر، فأوفدت اللجنة الشيخ كامل القصاب للقاء الملك عبد العزيز آل سعود، وقد نجح القصاب في إيضاح أن المؤتمر مستقل تماماً عن السياسات

---

(٢٩) الحوت، المصدر نفسه، ص ٢٤٩.

(٣٠) إميل توما، **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**، ط ٢ (بيروت: دار ابن رشد، ١٩٧٨)، ص ١٠١.

الهاشمية. وبعد أن تراجعت التحفّظات السعودية تقرَّر عقد المؤتمر في ربيع ١٩٣٣. غير أن انسحاب ياسين الهاشمي، وسيط الملك فيصل، من مهمته مع اللجنة التي كُلفت بالإعداد للمؤتمر، وهو الانسحاب الذي تم بفعل اتصال الإنكليز بفيصل ثم وفاة فيصل بعد ذلك، عطّلا عقد المؤتمر القومي في موعده[٣١]. وبفشل عقد المؤتمر القومي العربي، وعدم تنفيذ أهم توصيات المؤتمر الإسلامي العام، تأكّد عجز النُخبة الفلسطينية عن الظفر بالمعوض الموضوعي - العربي والإسلامي - في مواجهة تحدّي تحالف الاستعمار والصهيونية.

ثالثاً: المستجدات على صعيد القدرات العسكرية الصهيونية

لم يفُت بن غوريون إدراك دلالة «هبّة البُراق» وانعكاساتها في المحيط العربي. وأمام ما استشعره من تطور في كلٍّ من الحِراك الوطني الفلسطيني والوعي العربي العام على الخطر الصهيوني، وأن المشروع الاستيطاني الاستعماري إنما يواجه شعباً ليس سهلاً استلاب إرادته، فضلاً عن أن لديه عمقاً قومياً عربياً وإسلامياً داعماً، وبما عُرف به من كفاءة في استغلال كلّ حدث، طالب حكومة الانتداب بالتعويض على المتضررين اليهود، فيما ناشد يهود العالم جمع خمسة ملايين جنيه استرليني تُخصص لتهجير ٥٠ ألف شاب في غضون سنة، وبناء ٢٠٠٠ وحدة سكنية على الأراضي التابعة للصندوق القومي اليهودي (الكيرن كايمت)، وشراء أراض جديدة. ومما قاله: «يجب أن تقام نقاط الاستيطان الجديدة بين النقاط القديمة من أجل خلق شريط إقليمي استراتيجي. . سور حديدي من المستوطنات يطوق كل بلدة ومدينة يهودية، وجسور أرضية ورجال يربطون ويقربون النقاط الاستيطانية المعزولة». وفي اجتماع اللجنة التنفيذية للحركة الصهيونية قال «يجب الفصل الإقليمي بين العرب واليهود، حتى في المدن، على غرار الفصل بين يافا وتل أبيب». كما طالب بإقامة «قدس يهودية» قائلاً: «لن نبلغ أبداً وضعاً محترماً في فلسطين، إذا لم نقِم قوة ذات أهمية في القدس، وإذا لم نحوّلها إلى مدينة يهودية»[٣٢].

وكانت الهاغاناه قد لعبت دوراً هامشياً إلى جانب القوات البريطانية خلال

(٣١) حول فشل محاولة عقد المؤتمر القومي، انظر: علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ - ١٩٤٨**، ص ٨٤ - ٨٦، ومحمد عزة دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ٢ ج، ط ٣ (دمشق: منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الإعلام والثقافة، ١٩٨٤)، ج ١: **الكلام عن أدوار القضية الفلسطينية ومواقف الإنكليز منها إلى بدء الحرب العالمية الثانية**، ص ٨٩.

(٣٢) تيبيت، **بن غوريون والعرب**، ص ١٠٣ - ١٠٥.

الأحداث، وبرز دورها في القدس وتل أبيب، فيما كان ضعيفاً للغاية في المناطق الأخرى. وعليه ارتفعت الدعوة لتشكيل قيادة قطرية للهاغاناه وتطويرها لتصبح قادرة على توفير الحماية الذاتية للتجمع الاستعماري الاستيطاني. غير أن الفكرة لم تنجح عملياً بسبب هيمنة الهستدروت وبالتالي حزب الماباي على الهاغاناه. وانسحب التصحيحيون وشكّلوا منظمتهم الخاصة («التنظيم ب») وناصرهم بعض الأحزاب غير العمالية[٣٣].

وكان جابوتنسكي قد أسس سنة ١٩٢٣ في ريغا (ليتوانيا) منظمة تعنى بإعداد الشباب لتهجيرهم إلى فلسطين، بتدريبهم عسكرياً وعلى الأعمال الزراعية، وتعليمهم العبرية، وتثقيفهم بثقافة شديدة التأثر بالمبادىء الفاشية التي كانت شائعة في أوروبا آنذاك. وقد عُرفت المنظمة فيما بعد باسم «بيتار»، وهو اختصار للعبارة العبرية «بريت يوسف ترومبلدور» أي «حلف ترومبلدور». وكان أحد الهتافات الشائعة لشباب بيتار طوال الثلاثينيات: «إيطاليا لموسوليني، وألمانيا لهتلر، وفلسطين لجابوتنسكي»، كما أنهم ارتدوا القمصان البنية تشبّهاً بالمنظمات الشبابية الفاشية. وكان شعار بيتار محيط فلسطين وشرق الأردن وفوقه ساعد يحمل بندقية بحربة مع كلمتي «راك كاخ» (هكذا فقط) على فوهة البندقية[٣٤].

وكانت المدرسة الأولى لبناء منظمة بيتار شبه العسكرية قد تأسست في تل أبيب سنة ١٩٢٨. وقد شارك أعضاء المنظمة في أحداث ١٩٢٩، قبل أن ينضموا إلى القوات البريطانية في قمع العرب. واعتباراً من سنة ١٩٢٩ غدت بيتار تضم الأكثرية في «الاتحاد الدولي للصهاينة المراجعين». ولقد لعبت بيتار بزعامة جابوتنسكي دوراً مهمّاً في تعميم فكرة «الدفاع الذاتي اليهودي». واعتباراً من سنة ١٩٣٠ كان زعماء بيتار يضفون المشروعية على كلّ عنف يساعد في إنشاء الدولة اليهودية «على ضفتي الأردن». وفي سنة ١٩٣١ انضمّت وحدات من بيتار إلى المنشقين عن الهاغاناه وشكّلت منظمة «الإرغون». وفي سنة ١٩٣٥ أنشأ ابن جابوتنسكي، «ايري»، مركزاً لتدريب الطيارين. وقد نما تنظيم بيتار بسرعة بحيث ضم: ٢٢٣٠ عضواً سنة ١٩٣١ في ٢١ دولة. وإلى جانب التدريب العسكري، أنشأت المنظمة في مختلف أماكن وجودها مزارع لتدريب المهاجرين الرواد على مختلف الأعمال والمهن التي يمكن أن يقوموا بها في فلسطين. وكان

---

(٣٣) شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ص ٤٣٧.

(٣٤) إيمانويل راتييه، **إرهابيو إسرائيل**، ترجمة حياة الحويك عطية (عمّان: منشورات هيئة الموسوعة الفلسطينية، ٢٠٠١)، ص ٤٨.

الحصول على شهادة من هذه المدارس شرطاً للحصول على إذن الهجرة[٣٥].

ولقد طوّرت «الصهيونية التصحيحية» من خلال بيتار شبكة واسعة من مراكز التدريب العسكري في العالم؛ إذ اهتمت بالجانب العسكري من النشاط الصهيوني، وبخاصة الزراعة المسلحة. وهذا التيار، الذي يوصف في الأدبيات الشائعة بأنه متطرف، إنما يقدم عملياً الصورة الأكثر صدقا للحركة الصهيونية، سواء من حيث الاعتماد الكلي على القوى الاستعمارية والاستعداد الكامل لخدمتها، أو من حيث اعتبار العنف الوسيلة الوحيدة للتعامل مع الشعب العربي الفلسطيني، فضلاً عن الإيمان بالمبادىء الرأسمالية. وكل ذلك مما هو واضح في كتابات هرتزل والصهاينة المؤسسين.

وفي اتفاق بن غوريون مع جابوتنسكي حول مقولة «الجدار الفولاذي» وتنظيرهما للأهمية القصوى للقوة في إنجاح المشروع الصهيوني، دلالة انعدام التمايز الكيفي بين الصهيونية العمالية والصهيونية التصحيحية. ولقد انعكس ذلك في الممارسة العملية للتيارين الصهيونيين، ففي سنة ١٩٣١ شكّلت منظمة «البالماح» كفرع من الهاغاناه بقيادة إيغال ألون وموشيه دايان العماليين، فيما شكل التصحيحيون منظمة «الإرغون» الإرهابية.

وفي لقاءات لجنة شو سنة ١٩٣٠ غالى الصهاينة بالشكوى من عدم حماية حكومة الانتداب لهم، برغم العنف الذي مارسته ضد العرب. وكان اليهود يومذاك يشكّلون ١٣ بالمئة من ضباط الشرطة و١٤ بالمئة من أفرادها. وقد طالب «المجلس المحلي ليهود فلسطين» قصر رجال الشرطة في المستعمرات على اليهود فقط، وتزويدها بوسائل الدفاع، وبالترخيص لسكانها بحمل السلاح. واستجابة لشكاوى الصهاينة أوصت اللجنة في تقريرها بضرورة حماية المستعمرات. وما إن صدر الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠ حتى بادرت سلطة الانتداب إلى تقديم السلاح والمدربين إلى الصهاينة، واعترفت بمنظمة الهاغاناه كقوة عسكرية رسمية، وعيّنت فيما بعد ضباط ارتباط إنكليز بين الجيش البريطاني في فلسطين وجيش الهاغاناه. كما انشأت الوكالة اليهودية مستودعات سرية للسلاح الصهيوني ووحدات مسلحة لمنع العمال العرب من العمل في المؤسسات والمزارع والبيارات الصهيونية، التزاماً بمبدأ «العمل عبري»، وذلك فضلاً عما تسببت به الهجرة الكثيفة من تزايد عدد العمال الصهاينة العاطلين عن العمل[٣٦].

---

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٤٩ ـ ٥٣.

(٣٦) علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٧٨.

وفي ١٩/ ١٠/ ١٩٣٤ اكتشف العمال العرب في ميناء يافا تهريب كمية كبيرة جداً من السلاح، في براميل أسمنت كانت تشكّل حمولة باخرة قادمة من بلجيكا. وبرغم الاعتراضات العربية وصل معظم السلاح المضبوط إلى الهاغاناه. ونشرت بعض المصادر الإسرائيلية ـ بعد قيام إسرائيل ـ أن بريطانيا نصحت الصهاينة بأن يكفوا عن تهريب السلاح، لئلا يثيروا الرأي العام العربي، وأن يستعيضوا عن ذلك بإقامة مصانع للسلاح يمكن استيراد آلاتها علناً على أنها آلات مصانع لسلع مدنية، وأنه أُقيمت خلال عهد الانتداب، وبعلم الإنكليز وتحت إشرافهم، ثلاثة مصانع للأسلحة الخفيفة والذخيرة[٣٧].

رابعاً: الخريطة السياسية الصهيونية أوائل الثلاثينيات

بدا التجمع الاستعماري الصهيوني أوائل ثلاثينيات القرن العشرين مسيَّساً للغاية، غير أنه بحكم طبيعته الاستيطانية والدور الاستعماري الذي أقيم لأجله على التراب العربي في فلسطين لم يعرف التناقضات التقليدية التي عرفتها المجتمعات الأخرى الطبيعية النشأة والدور؛ إذ لم يعرف التناقضات الرئيسية ذات المنشأ الطبقي بين تكويناته الاجتماعية، وإنما كان تناقضها الرئيسي، جميعها ومن غير استثناء، مع المجتمع العربي الفلسطيني على اختلاف تكويناته الاجتماعية، في حين كانت التناقضات بين التكوينات الاجتماعيــة والمنظمات السياسية الصهيونية تناقضات ثانوية على سبيل الحصر.

ومنذ بداية الاستيطان اعتمدت الحركة الصهيونية نظاماً سياسياً استيطانياً، تشكّلت خصائصه لتلبية متطلبات الاستيطان في بيئة معادية. وعليه لم يقِم التجمع الصهيوني ديمقراطية حقة وإنما ديمقراطية استيطانية تستبعد العرب، وتُستخدم من أجل جذب المهاجرين اليهود وتأطيرهم[٣٨]. والمشروع الصهيوني باعتماده ذلك يكون قد قنن العنصرية أسوة بالمشاريع الاستعمارية الأوروبية التي سبقته.

ولأن التناقض الرئيسي محصور مع المجتمع العربي الفلسطيني، يغدو تصنيف

---

(٣٧) بهجت أبو غربية، «صفحات من تاريخ القضية الفلسطينية حتى سنة ١٩٤٩: الرؤية التاريخية وملامح تجربة ذاتية،» ورقة قدمت إلى: **القضية الفلسطينية في أربعين عاماً بين ضراوة الواقع... وطموحات المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها جمعية الخريجين في الكويت** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٢٥.

(٣٨) عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد**، ٨ ج (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩)، ج ٧، ص ٢٢٢.

المنظمات والأحزاب الصهيونية بين يمين ويسار مرتبطاً بالموقف من الشعب العربي وحقوقه المشروعة في وطنه التاريخي، وليس مرتبطاً، كما يذهب كثيرون، بالتصنيف على أساس تباين وجهات النظر حول النظام الاقتصادي وعلاقات الإنتاج في التجمع الاستعماري الاستيطاني. فاليساري الحقيقي إنما هو الرافض المشروع الاستيطاني ودوره في خدمة المصالح الاستعمارية ومجمل الممارسات العنصرية ضد العرب أصحاب الارض الشرعيين، ومثل هذا اليساري لا وجود له في الحالة الصهيونية.

وكان أثرياء يهود أوروبا الغربية وبعض مفكريهم أصحاب الدور الأول في صناعة القرار الصهيوني وإدارة المشروع الاستيطاني على أرض فلسطين. ولقد عُرفت هذه الفئة باسم «الصهيونية العمومية»[٣٩]. ونُظر اليها باعتبارها الملتزمة بالصيغة الأساسية الشاملة للصهيونية، التي انطلقت من فكرة أن الشعب العضوي المنبوذ في أوروبا مطلوب نقله خارجها ليسخّر في إقامة دولة وظيفية في فلسطين لخدمة المصالح الاستعمارية الكونية. وحيث إن الرأسمالية اليهودية ليست سوى جزء لا يتجزأ من الرأسمالية العالمية، التي يمثل الاستعمار أعلى مراحل تطورها، كان يسيراً على أولئك الأثرياء إدراك توافق المشروع الصهيوني الذي يدعمونه مع المصالح الاستعمارية الأوروبية. وبالتالي الاطمئنان إلى أن حماستهم وتأييدهم له إنما يصبّان في إنجاح الاستراتيجية الاستعمارية العامة، وفي المشرق العربي خاصة، وبالتالي فهُم لا يمارسون ما من شأنه اتهامهم بازدواجية الولاء.

ولأن المشروع الصهيوني كان ما يزال وليداً، ويعتمد كلياً على الرعاية الاستعمارية والتدفق المالي من أثرياء يهود أوروبا، فقد تواصَل الدور القيادي لتيار«الصهيونية العمومية» حتى مطلع ثلاثينيات القرن العشرين. ففي المؤتمر الصهيوني الثاني عشر، المنعقد سنة ١٩٢١، كانت نسبة الأعضاء المنتسبين إلى هذا التيار ٧٣ بالمئة مقابل ٨ بالمئة للصهيونية العمالية. غير أن تسارع نمو وتطور التجمع الاستيطاني في فلسطين («اليشوف»)، ودور التيار العمالي في تحقيق ذلك التطور والنمو، تسبّبا في تراجع الأهمية النسبية للصهيونية العمومية في مقابل تعاظم الدور القيادي للتيار العمالي. ففي المؤتمر السابع عشر المنعقد سنة ١٩٣١ تراجعت نسبة الأعضاء من الصهيونية العمومية إلى ٥٩ بالمئة، فيما ارتفعت نسبة العماليين إلى ٢٩ بالمئة.

(٣٩) المصدر نفسه، ج ٦، ص ٢٥١ ـ ٢٥٤.

ولمواجهة التطورات المتسارعة قرر الصهاينة العموميون تنظيم أنفسهم فعقدوا أول مؤتمر لهم سنة ١٩٣١، عشية المؤتمر الصهيوني السابع عشر، وقد ضم ثلاث مجموعات:

أ ـ المجموعة المؤيدة لحاييم وايزمان وبرنامجه، والمدعومة من صهاينة بريطانيا وجنوب أفريقيا.

ب ـ المجموعة الناقدة لبرنامج وايزمان والسياسات الاقتصادية للمنظمة الاستيطانية، والمدعومة من أعضاء المنظمة الصهيونية في أمريكا بزعامة أباهليل سلفر.

ج ـ المجموعة الراديكالية بزعامة ناحوم غولدمان ويتسحاق غرونباوم.

وكانت المجموعات الثلاث تؤيد الاستيطان، برغم تباين وجهات نظرها، وتعمل على تطوير الحركة الصهيونية في الخارج، وتنشط في جمع الأموال لتدعيم الاستيطان.

وفي حدود النظام السياسي الاستيطاني، والديمقراطية الاستيطانية التي أفرزها، كان للخلفية الاجتماعية للمهاجرين وظروفهم الاقتصادية والثقافة السياسية الغالبة لديهم انعكاساتها على المؤسسات الحزبية التي أقاموها في فلسطين. ولقد جاءت الأحزاب التي تشكّلت في ثلاثينيات القرن العشرين فوقية، بسبب افتقارها إلى أرضية طبيعية نمت عليها، بحيث تميزت مفاهيمها ونشاطاتها بتناقضات كثيرة، فبعضها دعا إلى إقامة «مجتمع اشتراكي»، وبعضها الآخر دعا إلى إقامة «مجتمع ليبرالي». وكان دعاة الاشتراكية يسعون إلى إقامة «اشتراكية كولونيالية» تقوم على تغييب المواطن العربي، وتوظيف المقولات الاشتراكية في تحقيق أهداف مشروع الاستعمار الاستيطاني الإحلالي. وهذا ما يصدق أيضاً على دعاة الليبرالية التي قصروها على المستوطنين الصهاينة وحدهم. وقد نشطت جميع الأحزاب في جلب المهاجرين ورعايتهم وتثقيفهم سياسيًا ودمجهم في التجمع الاستيطاني العنصري[٤٠]. كما كان عداء العرب ما التقت عليه جميع الأحزاب الصهيونية التي برزت على المسرح يومذاك، والتي يمكن تصنيفها ضمن ثلاثة تيارات:

(١) **الصهيونية العمالية**[٤١]: المقصود بذلك التيار الصهيوني الواسع الذي تبنّى أفكار كلٍّ من غوردون وسيركين وبورخوف، وهو التيار الذي يعبّر عن

---

(٤٠) المنظمة البريطانية المناهضة للصهيونية، معد، **التعاون النازي الصهيوني: أخطر وثائق القرن العشرين** (بيروت دار الكتاب الحديث، ١٩٨١)، ص ٢٢٦ ـ ٢٤٠.
(٤١) المسيري، المصدر نفسه، ح ٦، ص ٢٦٥ ـ ٢٨٠.

الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة بعد إدخال ديباجات اشتراكية عليها. ولقد تشكّل هذا التيار من عناصر الهجرة الثانية (١٩٠٥ ـ ١٩١٤)، وغالبيتهم من شباب يهود روسيا وشرق أوروبا، الذين جاءوا إلى فلسطين يحملون أفكاراً ثورية. ونادت الصهيونية العمالية بأن على اليهودي المنفي في أوروبا، باعتباره ابن شعب عضوي منبوذ ومكروه، أن يذهب إلى فلسطين ليعمل بنفسه، ويزرع أرضها بيديه، فيزيل عنه ما علق بذاته في الشتات، ويكون آخر اليهود وأول العبرانيين، كما قال غوردون، الذي دعا إلى اقتحام الأرض بزراعتها وحراستها. ولقد شكّل الاستيطان نقلة نوعية اقتصادية واجتماعية وثقافية في واقع اليهودي المهاجر. ولتعميق المشاعر العنصرية، ذهبت الصهيونية العمالية، وكذلك التيارات الصهيونية الأخرى، في الدعوة إلى تغييب العربي إلى حد القول بأن اليهودي إذا استأجر عربياً هدم الفكرة الصهيونية من أساسها.

ولقد نجحت الصهيونية العمالية في التوصل إلى صيغة جماعية ذات شكل «تعاوني اشتراكي»؛ إذ لم يكن أولئك المهاجرون الشباب يمتلكون رأس المال اللازم للعملية الاستيطانية، بينما لم يكن لدى بريطانيا، الدولة الاستعمارية الراعية الأولى للمشروع الاستيطاني، الاستعداد لتوظيف ما يتطلبه من تمويل يكفل نموه السريع، الأمر الذي وفرته المنظمة الصهيونية العالمية من تبرعات أثرياء يهود أوروبا الغربية الذين كانوا، وما يزالون، يشكّلون العمود الفقري للصهيونية العمومية، كما سبق بيانه.

وفي المؤتمر الصهيوني الثامن عشر سنة ١٩٣٣ كانت الصهيونية العمالية أكبر الأجنحة الصهيونية وأكثرها تأثيراً في المجالين السياسي والعملي، نتيجة تفوقها على بقية التيارات الصهيونية الأخرى في تجنيد العدد الأكبر من المهاجرين وتنفيذ مشاريع الاستيطان الأكبر والأهم، فضلاً عن أنها هي التي كانت صاحبة الدور الأول في إقامة مؤسسات الهستدروت، والكيبوتز، والهاغاناه. وقد سيطرت على المؤسسات الثلاث وهيمنت على قياداتها. ويلاحَظ أن أيديولوجية الصهيونية العمالية تأثرت بتزايد الاعتماد على دعم أغنياء يهود العالم، بحيث خفتت النبرة الاشتراكية في أدبياتها، كما استوعبت ديباجات الصهيونية الإثنية العلمانية، وبالتالي خفّت حدة نقدها الراديكالي للهوية اليهودية، مما عزّز دورها في أوساط المستوطنين الصهاينة في فلسطين ويهود العالم. وفضلاً عن ذلك آلت إلى مشاريعها الاستيطانية ونشاطاتها الاقتصادية معظم الأموال التي كان الصندوق القومي اليهودي يحصل عليها اعتباراً من سنة ١٩٢١.

وفي سنة ١٩٣٠ شُكّل حزب «الماباي» ليكون الحزب القائد لتيار الصهيونية

العمالية، وذلك من اتحاد الحزبين العماليين السابقين «احودات هعفوداه» (حركة العمل الموحّد) و«هبوعيل هتسعير» («العامل الفتي»). وكان أبرز قادة الماباي دافيد بن غوريون، وليفي اشكول، وغولدا مئير، وموشيه دايان، وشمعون بيريس، وإسحق رابين. ولقد سيطر الماباي على مختلف المؤسسات التي سيطر عليها التيار العمالي. كما سيطر على القسم السياسي في الوكالة اليهودية. وهو المسؤول تاريخياً عن معظم الأعمال الإرهابية التي جرت ضد الشعب العربي الفلسطيني، والتي نفذتها الهاغاناه والبالماح بصورة رئيسية[٤٢]. وقد حصل في انتخابات مجلس النواب («اسيفات هنفحاريم») الثالث على ٣١ مندوباً من أصل ٧١ مندوباً[٤٣].

(٢) **الصهيونية التصحيحية**[٤٤]: جماعة متشبّعة بالفكر السياسي الفاشي والاقتصادي الليبرالي، وتُعتبر الأصدق تعبيراً عن فكر هرتزل، ونوردو من قبله. وغالبية أعضاء هذا التيار المؤسسين له من مهاجري أوروبا، الذين ينتسبون بصورة رئيسية إلى صغار الرأسماليين وأصحاب العمل، من مهاجري الموجة الخامسة. ويُعتبر جابوتنسكي المنظّر الأول لهذا التيار، ويذهب في أطروحاته إلى أن اليهود يشكلون «شعباً» غريباً في أوروبا، تلفظه كلّ المجتمعات. بل يرى فيهم «شعباً» رديئاً يكرهه جيرانه عن حق، ويرى أن مصدر هوية اليهود ليس تراثهم الديني أو الإثني وإنما هو معاداة الآخرين لهم. وعليه فإن «المسألة اليهودية» في نظره إنما هي رفض أوروبا لليهود، وبتعبير أدق رفض ذلك «الفائض» من فقرائهم. ويرفض جابوتنسكي الدين اليهودي تماماً، وكان يرى أن الصهيونية يجب أن تنأى عن اليهودية، ولكنه لم يكن يمانع في توظيف الدين في خدمة الصهيونية[٤٥]. وفي عمله التأسيسي («جدار الفولاذ») أوضح أن الصراع مع الشعب العربي محتّم، وأن المعركة معه لا يمكن أن تكون إلا «معركة صفرية».

وتضمّن برنامج «الصهيونية التصحيحية» المطالَبة بإنشاء ما سمّته «دولة صهيون» على ضفتي نهر الأردن، ورفع كلّ القيود عن هجرة اليهود إلى فلسطين، ومصادرة جميع الأراضي المزروعة والعامة فيها ووضعها تحت تصرف الحركة الصهيونية. كما طالبت بتوطين أفراد الطبقة الوسطى وتطوير القطاع الخاص، ونادت بتأجيل الصراع الطبقي، وقبول التحكيم الإجباري لحسم الخلافات بين

---

(٤٢) **الموسوعة الفلسطينية**، رئيس التحرير عبد الهاشم هادي [و] أنيس صايغ، ٢ قسم في ١٠ مج (بيروت. هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤ ـ ١٩٩٠)، مج ٤، ص ٦٣.

(٤٣) شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ص ٤٣٦.

(٤٤) المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد**، ج ٦، ص ٢٥٤ ـ ٢٦٤.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٢٥٩.

العمال والرأسماليين، وشدّدت على تشكيل وحدات عسكرية صهيونية مستقلة. واصطدم برنامج هذا التيار ببرنامج التيار العمالي، الذي كان أكثر براغماتية، في حين يرى التيار التصحيحي أن توافق المشروع الصهيوني مع المصالح الاستعمارية، وبخاصة البريطانية، يبرّر الضغط على بريطانيا والدول الغربية لإجلاء اليهود بشكل جماعي وإلقائهم في فلسطين.

وقد استقطبت الصهيونية التصحيحية في الفترة ١٩٢٥ ـ ١٩٣٥ عدداً من الحركات والمنظمات الصهيونية أبرزها عصبة بيتار. وكان التصحيحيون قد شاركوا في المؤتمر الصهيوني العالمي الرابع عشر سنة ١٩٢٥ بأربعة مندوبين، وفي المؤتمر الخامس عشر سنة ١٩٢٧ بعشرة، وفي السادس عشر سنة ١٩٢٩ بواحد وعشرين، وفي السابع عشر سنة ١٩٣١ باثنين وخمسين مندوباً بحيث كانوا الكتلة الثانية في المؤتمر، وقد نجح أعضاؤهم في أن يضعوا على جدول الأعمال الهدف النهائي للحركة الصهيونية[٤٦]. وقد اتهموا القيادة العمالية بتزييف انتخابات المؤتمرات الصهيونية، وعلى خلفية ذلك انسحبوا من الصندوق القومي اليهودي والهستدروت، وشكّلوا «اتحاد العمال القومي». كما عارضوا توسيع الوكالة اليهودية سنة ١٩٢٩، الذي رأوا فيه تمييعاً للصيغة الأساسية للحركة الصهيونية. وفي انتخابات مجلس النواب الثالث نجح منهم ١٦ عضواً[٤٧].

وفي سنة ١٩٣٤ تقابل بن غوريون وجابوتنسكي وتوصل الإثنان إلى اتفاق من أربعة بنود: الامتناع عن الصراع إلا من خلال الحوار السياسي دون اللجوء إلى السلاح، والتوفيق بين الهستدروت وتنظيم التصحيحيين العمالي فيما يتعلق بقضايا مثل الإضرابات والتحكيم الاجباري، وتوقف التصحيحيين عن مقاطعة الصناديق القومية اليهودية، وإرجاع حق بيتار في الحصول على شهادات الهجرة. غير أن هذا الاتفاق رُفض من قِبل قيادة الهستدروت.

وفي سنة ١٩٣٥، وعلى خلفية رفض المؤتمر الصهيوني السابع عشر سنة ١٩٣١ تعريف هدف الصهيونية بأنه إقامة الدولة الصهيونية، انشق التصحيحيون عن المنظمة الصهيونية العالمية، وشكّلوا «المنظمة الصهيونية الجديدة»، وطالبوا بتهجير كلّ يهود العالم إلى فلسطين، ونشطوا في عمليات الهجرة غير الشرعية، ولعبوا دوراً أساسياً في تشكيل المنظمات العسكرية.

---

(٤٦) إسحق شامير، **مذكرات إسحق شامير**، ترجمة دار الجليل (عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٩٤)، ص ٣١.

(٤٧) شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ص ٤٣٦.

(٣) الصهيونية الإثنية والدينية والعلمانية[٤٨]: تيار صهيوني يتعامل مع اليهود من منظور الهوية والوعي ومعنى الوجود. وقد ساهم هذا التيار في تهويد الصيغة الصهيونية الأساسية. وهو يضم جناحين: ديني وعلماني، يرى أولهما أن الديانة اليهودية أساس ما يعتبره «قومية يهودية»، ولا يمكن أن تقوم لهذه القومية قائمة دون الدين اليهودي. أما العلمانيون فيذهبون إلى أن الدين اليهودي أحد أبعاد «القومية اليهودية». وكلا الجناحين يدعو إلى الإثنية اليهودية، فالأول يرى مصدرها في العقيدة اليهودية، فيما يراه الثاني في «التاريخ» اليهودي. وكلاهما يجعل مما يعتبره «الشعب اليهودي» شيئاً مطلقاً مقدساً يتسم بالوحدة العضوية.

ويتفق الجناحان على أن اليهود أينما وجِدوا، في فلسطين أو خارجها، «شعب» متميز ذو «تاريخ» متميز. وقد حدّدا وظيفتهما بإيجاد العلاج لمشاكل اليهود الروحية، وخلق الوعي اليهودي، وتطهير الفكر الصهيوني من المفاهيم الاندماجية كافة. والدولة التي ستؤسس وفق منظور هذا التيار ينبغي ألا تكون دولة يهود فحسب وإنما يجب أن تكون دولة يهودية شكلاً ومضموناً.

ولأن الصهيونية الإثنية بجناحيها تُعنى بالثقافة الإثنية، فقد أولت اهتمامها للغة الدولة وتوافق قوانينها مع «التراث» اليهودي، ومدى تطابق سلوكيات مستوطنيها مع القيم الإثنية اليهودية. وعليه اهتم الجناحان بالمشاريع الثقافية التي توحّد وعي يهود العالم، وبعلاقة يهود العالم بالدولة المراد إقامتها. وتلتقي الصهيونية الإثنية مع برنامج بازل، في استخدام الرموز التقليدية من «عودة إلى صهيون» إلى «الأرض المقدسة» و«الشعب المقدس». كما تلتقي مع «دولة اليهود» التي تحدث عنها هرتزل، إذ هي تشبه «الغيتو» من حيث إنها دولة بلا «أغيار».

ويدّعي الجناح الديني من هذا التيار أن اليهود أمة متميزة من بقية الأمم لأن الإله هو الذي أسسها بنفسه. وعليه فاليهود في رأيهم «شعب» لا يمكن أن يستمر دون التوراة. ولم تكن علمانية الحركة الصهيونية الظاهرة تقلق مفكري هذا الجناح، الذين رأوا فيها إطاراً ساهم في إحكام قبضة القيم الإثنية الدينية على الوجدان اليهودي. وبهذا شرعن جناح الإثنية الدينية الصهيونية للمتدينين من اليهود الذين ينظرون إلى دعوتها إلى عودة اليهود إلى فلسطين قبل مجيء «الماشيح» كهرطقه، بل ويقدّر أولئك المفكرون أن المشروع الصهيوني سيسقط في يد الصهاينة الدينيين.

---

(٤٨) المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد**، ج ٦، ص ٢٨١ - ٢٨٧.

وعليه فإن هذا الجناح لم يشرعن الصهيونية للمتدينين اليهود فقط، وإنما صهين الدين اليهودي أيضاً.

ومنذ البداية كان الصراع حاداً بين جناحي الصهيونية الإثنية، لأنهما كانا يتحركان في مجال واحد: منطقة الوعي وإدراك الهوية ومعنى الوجود. وقد دار الصراع بينهما في المؤتمرات الصهيونية الأولى حول الموقف من برامج التربية «القومية»، ولم يُحسم إلا بعد صدور وعد بلفور، إذ تم استيعاب الجناح العلماني في التيار العمالي الذي سيطر على المؤسسات الاستيطانية: الهستدروت، والكيبوتز، والهاغاناه، فيما اختص الجناح الديني بالإشراف على المحاكم والمدارس الدينية.

وشكّل الجناح الديني منظمة «مزراحي» في أعقاب المؤتمر الصهيوني الخامس سنة ١٩٠١. وعُقد أول مؤتمر عالمي لحركة مزراحي سنة ١٩٠٤ بحضور مئة مندوب. وفيه تمّت صياغة برنامج الحركة، الذي نصّ على الالتزام ببرنامج بازل وبالتوراة وبالأوامر والنواهي، والعودة إلى «أرض الآباء»، ونشر الوعي الديني الإثني. وفي سنة ١٩٠٨ نقلت مزراحي نشاطها إلى فلسطين، وأنشأت أول مدرسة دينية. وفي سنة ١٩٢١ تأسست منظمة عمال مزراحي («هابوعيل هامزراحي»). وفي سنة ١٩٢٥ أنشأت أول مستوطنة تعاونية (موشاف)، وأنشأت في سنة ١٩٣٠ أول مستوطنة جماعية (كيبوتز). وتتميز حركة مزراحي بالقدرة والمرونة في الأمور الدينية، مما أتاح لها التعاون مع الصهيونية العمالية بيسر.

وفي سنة ١٩١٢ تأسست حركة أحودات إسرائيل، كتنظيم ديني يضم جميع الجماعات الدينية الأرثوذكسية في ألمانيا وبولندا وليتوانيا. وتصدت للحركات العلمانية، وأقامت أول فرع لها في فلسطين سنة ١٩١٩. وقد عارضت الاستيطان في فلسطين باعتباره تحدياً للأوامر الإلهية، التي تقضي بألا يتم تجمع المنفيين إلا بمشيئة الإله وفي الوقت الذي يحدده. غير أن موقف الحركة شهد تحولاً سنة ١٩٣٧ في مؤتمر تغلّب فيه تيار صهيوني يعارض عودة اليهود قولاً ولكنه يرى ضرورتها للإعداد لمقْدم «الماشيح». وتعاونت حركة أحودات مع الحركة الصهيونية، باعتبار أنهما تتفقان مع روح الوعد الإلهي بالخلاص، أي أنها تبنّت الصيغة الصهيونية الأساسية بعد إلباسها الديباجة الأرثوذكسية.

(٤) عصبة «السلام» (بريت شالوم): وتضم عدداً من المثقفين الليبراليين، أبرزهم إيهود مغنيس، الرئيس الأول للجامعة العبرية، وحاييم كالفارسكي، من قدماء القادة الصهاينة، وآرثر روبين، الذي تولّى إدارة مكتب يافا ١٩٠٨ ـ ١٩٢٠. وقد شكّلوا فيما بعد حركة الوحدة («إيحود»)، وكانوا يستوحون أفكار

أحاد هعام، ونادوا بدولة ثنائية القومية في فلسطين، وبمكانة متكافئة لكلٍّ من «القوميتين» العربية والإسرائيلية، وبحيث لا تزيد نسبة اليهود على ٥٠ بالمئة. ولم تلق دعوتهم قبولاً في أوساط التجمع الصهيوني ولا استجابة من المجتمع العربي[٤٩]، إلا أنهم برغم محدودية عددهم وهامشية دورهم أعطوا انطباعاً بوجود جماعة ليبرالية في تجمّع استعماري استيطاني عنصري.

خامساً: التوسع الاستيطاني الصهيوني في الأرض العربية

تواصل الدور البريطاني في تمكين الصهاينة من مضاعفة مساحة الأراضي التي يستولون عليها؛ إذ ساعد المندوب السامي واكهوب في انتقال امتياز الحولة من سليم علي سلام ـ الإقطاعي اللبناني ـ إلى الصهاينة، الذين استولوا بذلك على أكثر من خمسين ألف دونم من أخصب أراضي فلسطين. ولدفع صغار الملاّك إلى بيع أراضيهم اعتمدت سلطة الانتداب الضغط الاقتصادي. وأبرز من لجأ إلى ذلك أندروز، حين كان مفتشاً للواء الشمالي. فقد كان يتشدد على المواطنين العرب في دفع الضرائب، مما اضطُر فقراء وبسطاء الفلاحين والبدو في منطقة بيسان خاصة إلى بيع أراضيهم لليهود، الذين كانوا يطمئنونهم بالبقاء كعمال زراعيين فيها بعد بيعها، وهي الوعود التي كان يتمّ تجاهلها ما إن تتم صفقات البيع. وقد ساهم ذلك في توطيد مركز الصهاينة في الجليل الشرقي[٥٠].

كما توسعت عملية تسوية الأراضي في عهد واكهوب، وبخاصة في مناطق السهول والأراضي المروية أو القابلة للإرواء. وسعت الأجهزة الحكومية إلى استخلاص أكبر مساحة من هذه الأراضي من ملاّكها العرب، بحجة أن ملكيتهم غير مشروعة، أو أنها لا تدخل ضمن سندات ملكيتهم، فيما كان سند المُلكية (الكوشان) الذي بحيازة أي يهودي «يقبل به كلّ ما يدّعيه صاحبه، ويُعتبر شاملاً كل شبر من الأرض المسماة سهلها وجبلها وصالحها ورديئها ومعمورها وبورها». وكان جميع مأموري التسوية يمارسون صلاحيات قضائية واسعة من غير سند قانوني، وغالبيتهم يعملون بانسجام تام مع المصالح اليهودية.

وكانت أسرة تيّان اللبنانية قد رهنت في العهد العثماني نحو خمسين ألف دونم من أجود الأراضي الساحلية في وادي الحوارث قضاء طولكرم، وقد انتهى

---

(٤٩) شوفاني، المصدر نفسه، ص ٤٣٦ ـ ٤٣٧.

(٥٠) درورة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ج ١: **الكلام عن أدوار القضية الفلسطينية ومواقف الإنكليز منها إلى بدء الحرب العالمية الثانية**، ص ٩٨.

الرهن إلى يد أسرة يهودية فرنسية. وإزاء مطالبة المرتهنين باستيفاء قيمة الرهن، قضت المحكمة بوضع الأرض في المزاد، فرسا المزاد على الصهاينة، وقامت الحكومة بتنفيذ عملية إخلاء الأرض بالقوة، بأن أرسلت ١٦ شاحنة محمّلة بالجنود يوم ١٥/٦/١٩٣٣، وأجبرت الفلاحين العرب على الجلاء عنها، إذ قوض الجنود خيامهم وسقائفهم البسيطة وأُلقي بهم في العراء[٥١].

وكان من المعتاد أن يُطرد المستأجر خلال خمسة عشر يوماً في حال توقفه عن دفع الإيجار وزراعة الأرض المستأجرة. ولمعالجة هذا العُرف الضار بالمستأجرين صدر «قانون حماية المزراعين» في ٣١/٨/١٩٣٣، وبموجبه حّظر على المالك طرد المستأجر الذي دفع الإيجار وقام بزراعتها لمدة عامين على الأقل، ولم يعلن إفلاسه، واشترط في حال الطرد إعطاء المستأجر مهلة سنة على الأقل، ودفع تعويض يعادل أجر سنة إذا كان المستأجر قد استمر في زراعة الأرض لمدة خمس سنوات على الأقل. وإذا امتنع المزارع عن إخلاء الأرض فإن المحكمة لا تصدر أمراً بالإخلاء إذا كان المستأجر يدفع الإيجار بشكل منتظم ولم يشهر إفلاسه، إلا إذا اقتنع المندوب السامي بأن هناك تحريضاً للمستأجر على رفض الإخلاء. وفي كلّ الحالات لا ينفّذ الإخلاء ما لم تصادق على ذلك هيئة مكوّنة من حاكم اللواء الذي تقع فيه الأرض، وممثّل للمالك وآخر للمستأجر.

ولقد تزامن تزايد الهجرة في مرحلة صعود النازية، مع التوسع في حيازة الصهاينة لأكثر الأراضي خصوبة. فخلال سنوات ١٩٣٢ ـ ١٩٣٥ تمّ استملاك ٢٣٨٠٠٠ دونم[٥٢]، ما يعادل ٢٨,٩ بالمئة مما كان يحوزه الصهاينة حتى سنة ١٩٣١. وكان لتزايد الهجرة والتوسع في امتلاك الأراضي الخصبة، وطرد الفلاحين العاملين فيها تأثيره في مضاعفة الآثار السلبية لتنكّر الحكومة البريطانية للحقوق السياسية لعرب فلسطين.

ولأهمية مواقع مرج إبن عامر، والجليل الشرقي، ووادي الحوارث، ولكونها من أخصب أراضي فلسطين، وللظروف التي تمّت بها عمليات بيع تلك المساحات الواسعة، ولعمليات القمع التي مورست في إخلائها من فلاحيها، وللآثار الاقتصادية لاستيلاء الصهاينة عليها؛ لكلّ ذلك متفاعلاً حظيت عمليات بيعها واغتصابها باهتمام إعلامي، مما رسخ في أدبيات كثيرة التصور بأن العائلات

(٥١) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٢٨١.
(٥٢) فرسون، **فلسطين والفلسطينيون**، ص ١٣٤.

الاقطاعية اللبنانية والسورية هي وحدها المسؤولة عن بيع الأراضي في فلسطين. وبالتالي غُيب أو كاد دور كل من سلطة الانتداب، والإقطاعيين العرب الفلسطينيين، والسماسرة والعملاء من أبناء فلسطين الذين نشطوا في عمليات بيع الأراضي، والذين لا تقل مسؤوليتهم التاريخية عن مسؤولية العاطلين بالوراثة من أبناء الشعب العربي في لبنان وسورية، إن لم تفُقها باعتبارهم أولى بالحرص على أرض آبائهم وأجدادهم.

ففي سنة ١٩٣٨ بلغت حيازة الصهاينة ١٤٥٥٩١٧ دونماً من أصل ٨٧٦٠٠٠٠ دونم مجموع الأراضي الصالحة للزراعة، أي ما يعادل ١٦,٦٢ بالمئة، كان منها ٥٩٧٠٠٠ دونم باعتها عائلات: سرسق وسلام وتيّان اللبنانية، و٥٦٤٠٠ دونم باعها إقطاعيون سوريون، و١٦٠٠٠ باعها إقطاعيون مصريون وإيرانيون. ويلاحظ أن إقامتهم خارج فلسطين وقيود إدارة الانتداب على الدخول والإقامة أضعفت ارتباطهم بالأرض، ومقاومتهم لإغراء المال الصهيوني. كما كان منها نحو ٣٠٠٠٠٠ دونم باعها ألف إقطاعي فلسطيني[٥٣]، و٣٠٠٠٠٠ دونم من أملاك الدولة ملّكتهم إياها سلطة الانتداب. ويذكر أ. غرنوف ـ في كتاب **نظام الانتداب في فلسطين** ـ أن ما لا يقل عن ٩٠,٦ بالمئة من الأراضي التي اشترتها المؤسسات الصهيونية كان يملكها ملاّكون كبار، بينما لم يزد ما باعه الملاّكون الصغار على ٩,٤ بالمئة[٥٤].

وكان لتمكين الصهاينة من الاستيلاء على مساحات واسعة من أخصب الأراضي انعكاسات شديدة السلبية على وضع العرب الاقتصادي والاجتماعي. فمن جهة أُولى اشتدت المنافسة الصهيونية في النشاط الاقتصادي الرئيسي؛ إذ شكّل استيلاء الصهاينة على مساحات واسعة عائقاً امام توسّع العرب في الزراعات الكثيفة المجزية اقتصادياً، وبالذات الحمضيات، أهم الزراعات من حيث العائد النقدي. ففي سنة ١٩٢٢ كان اليهود يملكون ١٠ آلاف دونم من بيّارات الحمضيات مقابل ٢٢ ألفاً يملكها العرب (ما يعادل ٣١,٢٥ بالمئة من المساحة الكلية). وتوالت زيادة ملْكية اليهود لتغدو ١٤٣ ألف دونم سنة ١٩٣٥ مقابل ١٣٥ ألفاً للعرب[٥٥] (ما يعادل

---

(٥٣) سليم، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨** ص ٣١٩ و٣٨٥، وعودة بطرس عودة، **القضية الفلسطينية في الواقع العربي** (طرابلس، ليبيا: دار الفكر العربي، ١٩٧٥)، ص ٣٠٠ ـ ٣٣٣.

(٥٤) نقلاً عن: علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٢٠ ـ ٢١.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ١٦.

٥١,٤٧ بالمئة من المساحة الكلية). ومن جهة ثانية كان الصهاينة ما إن يستولوا على الأرض حتى يطردوا فلاحيها العرب، عملاً بمبدأ «الأرض عبرية» و«العمل عبري» المجسّد التوجهات العنصرية للحركة الصهيونية. وأمام ندرة الأرض الصالحة للزراعة تضاعفت أرقام البطالة في سوق العمل العربي، إذ حال تخلّف الصناعة والخدمات العربية دون استيعاب الفلاحين المشردين من مزارعهم.

وشهدت المرحلة محاولات صهيونية لشراء الأراضي في شرق الأردن، وضغطاً على الحكومة البريطانية لتيسير ذلك بتفعيل المادة ٢٥ من صك الانتداب، التي تضمّنت النص على أن تضع الحكومة المنتدبة ما تراه ملائماً من التدابير لإدارة القسم الواقع شرق نهر الأردن مما هو تحت انتدابها. وتزامن ذلك مع بروز دعوة نشطة في أوساط مشايخ قبائل شرق الأردن لتيسير دخول الأموال الأجنبية إلى شرق الأردن لـ «القيام بالمشاريع العمرانية». كما شاعت في مجالس عمّان ادعاءات بأن «أهل فلسطين يحاولون حرمان شرق الأردن من الازدهار والعمران، ويعارضون تأجير الأراضي المعطّلة، بينما هم يسمنون ويغتنون من أموال اليهود»، غير أن الحكومة البريطانية حالت دون بيع أو تأجير أي أرض شرقي نهر الأردن، وهو ما دفع الصهاينة إلى اللجوء إلى لجنة الانتداب، التي سألت المندوب البريطاني عن أسباب منع حكومته تيسير الهجرة اليهودية إلى شرق الأردن، ما دام أنه لم تبق أرض ميسور بيعها في فلسطين، وما دام أمير شرق الأردن وزعماؤه يرحبون بذلك، ويرون فيه خيراً لبلادهم. ولم ينف المندوب البريطاني ذلك، وإنْ علل رفض حكومته بأن ذلك غير ملائم الآن لأسباب تتصل بالأمن العام[٥٦]. وهكذا تكون بريطانيا هي التي حالت دون توسّع الاستيطان الصهيوني شرقي نهر الأردن عملاً بالمخطط الذي رسمه تشرشل مطلع عشرينيات القرن العشرين[٥٧].

ولقد تصدّى الاستقلاليون لمحاولات التمدّد الصهيوني في الأردن وسورية. فعندما أُشيع أن الأمير عبد الله بصدد تأجير الصهاينة أرض غور الكبد ـ التي كان قد ملّكه إياها المجلس التشريعي الأردني ـ لمدة تسع وتسعين سنة، تصدت لذلك صحف الاستقلاليين. وفي السلط قاد الاستقلاليون التظاهرات المندّدة

(٥٦) درورة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ج ١: **الكلام عن أدوار القضية الفلسطينية ومواقف الإنكليز منها إلى بدء الحرب العالمية الثانية**، ص ٩٩ ـ ١٠١.

(٥٧) في صيف سنة ٢٠٠٠ نشرت صحيفة **الأردن** في عمّان أسماء شيوخ العشائر الذين نشطوا لبيع أراضيهم لليهود في ثلاثينيات القرن العشرين، والذين قدموا شكاواهم ضد المعتمد البريطاني في عمّان، الذي كان يعارض ذلك. انظر: **الأردن**، ٢٢/٨/ ٢٠٠٠.

بالعملية، واستجابة لبرقيات قادة الاستقلاليين إلى الملك فيصل وتدخّله لدى شقيقه، صدر عن مقر الأمير عبد الله في ٥ شباط/ فبراير ١٩٣٣ بيان يقول: «إن الخاصة الأميرية بعد إعلانها السابق بعرض تلك الأرض للتأجير قد عدل عنه، فأرض غور الكبد غير معروضة للإيجار». وحين علم أن سعيد اليوسف وإخوته ـ الدمشقيين ـ يفاوضون الصهاينة لبيعهم مئة ألف دونم قرب الحولة ضمن الأراضي السورية، وجّه حزب الاستقلال إلى السوريين بياناً حذّرهم من بيع أراضيهم، الأمر الذي كان له صداه في أوساط القيادات السورية التي تحركت وحالت دون إتمام الصفقة(٥٨).

كما وظّفت أحكام الشرع الإسلامي في منع بيوع الأرض، ففي كانون الثاني/ يناير ١٩٣٥ زار وفد من أهالي قضاء يافا المفتي وأعلنوا أمامه وقف أراضيهم «وقفاً ذرياً» حتى يمتنع بيعها. وكان من نتائج ذلك أن توقفت، وبشكل نهائي، محاولات بيع الأرض في ستين قرية من قضاء يافا(٥٩). وفي ٢٥/ ١/ ١٩٣٥، عُقد مؤتمر علماء المسلمين في فلسطين برئاسة الحاج أمين الحسيني، لدراسة ما يمكن عمله لمواجهة الهجرة الصهيونية، ومقاومة بيوع الأراضي. وحضر المؤتمر ٤٠٠ من القضاة والمفتين والوعاظ والمدرسين، فأصدر جملة قرارات أهمها(٦٠):

ـ الفتوى بتحريم بيع الأراضي للصهاينة واعتبار البائع والسمسار والوسيط والمتوسط في هذا البيع، والمسهّل له والمساعد عليه بأي شكل، خارجين على الإسلام، تجب مقاطعتهم وحرمانهم من الدفن في مقابر المسلمين. ويجب نبذهم واحتقار شأنهم وعدم التودّد إليهم والتقرب منهم، ولو كانوا آباء أو أبناء أو إخواناً أو أزواجاً.

ـ مطالبة حكومة الانتداب بوقف الهجرة، ومنع بيع الأراضي للمهاجرين الصهاينة، وإصدار قانون يحمي المزارعين الصغار من جشع الملّاك الكبار الأغنياء.

ـ توجيه نداء إلى ملوك العرب والمسلمين وأمرائهم وزعمائهم بشأن المخاطر المحدقة بفلسطين.

---

(٥٨) **العرب**، ٢٤/ ٦/ ١٩٣٣، ص ٤، نقلاً عن: الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٢٨٣، **والأردن**، ٢٢/ ٨/ ٢٠٠٠.

(٥٩) **جريدة الجامعة العربية**، ٢٤/ ١/ ١٩٣٥، نقلاً عن: الحوت، المصدر نفسه، ص ٢٩٣ ـ ٢٩٤.

(٦٠) علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ١٠٤ ـ ١٠٥، والحوت، المصدر نفسه، ص ٢٩٥.

ـ تأسيس شركات وطنية، ومساعدة المشاريع الاقتصادية، وحض المواطنين على شراء منتجاتها. وتأليف جمعية باسم «جمعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» تتولى تنفيذ القرارات مركزها القدس، ورئيسها المفتي، وأعضاء المؤتمر أعضاء طبيعيون فيها، ومن أبرز واجباتها التشهير بأسماء السماسرة وتحذير الأمة منهم.

ويلاحَظ أن المقررات بالنص على تحريم بيع الأرض، والمطالبة بدعم صغار المزارعين من جشع كبار الملاّك الأغنياء، والدعوة إلى نبذ الباعة والسماسرة، أذكت الصراع المحتدم بين المجلسيين، المؤيِّدين من قِبل غالبية الفلاحين وصغار الملاّك، وبين المعارضين الذين كان بينهم كبار الملاّك الأغنياء والسماسرة. وقد سعى المفتي إلى استصدار فتاوى من كبار علماء المسلمين المعاصرين، فجاءت فتاوى من المجتهد الشيعي الأكبر محمد حسين آل كاشف الغطاء، باعتبار الباعة والسماسرة «خوارج من الدين»، فيما اعتبر العلامة السيد رشيد رضا من يبيع أرضاً في فلسطين كمن يبيع المسجد الأقصى. بينما تضمّنت فتوى محمد سليمان القادري الجشني، رئيس جمعية العلماء المركزية في الهند، الباعة والسماسرة «ممن حاربوا الإسلام وسالموا الكفر وظاهروا أعداء الإسلام»(٦١).

كما تألفت شركات وطنية متعددة لإنقاذ الأرض، كانت أبرزها شركة البطيحة، التي قامت باستثمار أرض البطيحة البالغة مساحتها ثلاثمئة الف دونم، وتُعتبر من أخصب أراضي فلسطين، إذ تنتج ثلاثة محاصيل سنوياً، وتقع على الحدود السورية، على الساحل الشمالي الشرقي من بحيرة طبرية(٦٢).

ولقد كان من نتائج الهجرة اليهودية الكثيفة، والتوسع في الصناعة والاستثمارات الصهيونية، ومقاطعة الصهاينة المنتوجات العربية، انكماش الطلب على السلع العربية وعجزها عن المنافسة، وبالتالي تدهور الحرف العربية، وارتفاع نسبة البطالة في سوق العمل العربي. وقد ترتب على ذلك تزايد إضرابات العمال العرب، بحيث وقع ٤٦ إضراباً شارك فيها ٤٠٠٠ عامل في الفترة ١٩٣١ ـ ١٩٣٥(٦٣). ولقد تزامنت الإضرابات المطلبية مع الإضرابات السياسية، بحيث صار للعمال حضورهم الملموس في الحِراك الوطني.

---

(٦١) منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، الوثائق الأرقام (١٨، ١٩ و٣٠)، والحوت، المصدر نفسه، ص ٢٩٥ ـ ٢٩٦.

(٦٢) الحوت، المصدر نفسه، ص ٢٩٦.

(٦٣) توما، **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**، ص ٩٨.

سادساً: تنامي الإمكانيات الاقتصادية الصهيونية

كان من نتائج مضاعفة الهجرة، والتوسع الاستيطاني، وتطوّر قدرات وإمكانيات الوكالة اليهودية أن شهدت مختلف القطاعات الاقتصادية للتجمع الاستيطاني الصهيوني نمواً متسارعاً خلال النصف الأول من ثلاثينيات القرن العشرين، على الرغم مما كان يشهده العالم من كساد اقتصادي تأثرت به الجباية اليهودية. وفيما يلي بيان موجز للنمو الاقتصادي الذي تحقق يومذاك في مختلف القطاعات:

١ ـ في قطاع الزراعة

منذ البدايات الأولى أولت الحركة الصهيونية الزراعة اهتماماً واضحاً، من منطلق السعي إلى ربط المستوطن بالأرض، وإيجاد حافز اقتصادي للهجرة، فضلاً عن إعطاء صورة مشرقة لنشاطها الاستيطاني. وبحكم انتساب العناصر القيادية في معظمها إلى مجتمعات أوروبية حقّقت تقدماً اقتصادياً وعلمياً وإدارياً بحيث توفر لدائرة الزراعة في الوكالة خبرات وقدرات لم تكن متوفرة في المجتمع العربي المثقل بتراكمات عصر الانحطاط والتخلف العثماني، فضلاً عن اختصاص الصهاينة بأخصب أراضي فلسطين وأغناها بمصادر المياه. وكلّ ذلك ما لا يجوز إغفاله عند المقارنة بالتقدم الزراعي الذي حقّقه الصهاينة بزمن قياسي وتخلّف الزراعة في المحيط العربي[(٦٤)].

ولقد اهتمت الإدارة الزراعية في الوكالة اليهودية، ومختلف المؤسسات ذات الصلة بالزراعة والاستيطان، باستخدام الأساليب والتقنيات الزراعية الحديثة، واستخدام الآلات بكثافة، وإقامة المختبرات ومحطات التجارب الزراعية، واتّباع نُظُم الري الحديثة، واستخدام الأسمدة والمخصِّبات والدورات الزراعية، وإدخال زراعات حديثة، وتشجيع الزراعة المختلطة، بحيث لا يعتمد المزارع على محصول واحد، إلى جانب إمداد المستوطنين بالسلالات المستحدثة من الأبقار والدواجن. كما جرى حفر الآبار الارتوازية، وجر المياه حيث توفرت إلى المناطق الأكثر

(٦٤) في دراسة حول الإنجازات في قطاع الزراعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، أوضحتُ أن ما حقّقته هذه الدولة العربية الفتية في مجال قهر الصحراء فاق كثيراً ما حقّقه الصهاينة، ناهيك عن تميز فلسطين في مجالي التربة والظروف المناخية. انظر: عوني فرسخ، «التحديات والإنجازات في قطاع الزراعة والثروة والحياة البرية،» ورقة قدمت إلى: ندوة «الاتحاد: قيادة وبناء وطن»، نادي التراث، العين، ١٥ ـ ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢.

حاجة إلى المياه، بحيث ازدادت مساحة الأرض المروية آلياً أضعافاً مضاعفة.

ومنذ البداية الأولى كان المهاجرون من روسيا وشرق أوروبا حملة الأفكار الاشتراكية، ممن فرضوا «العمل العبري»، في حين كان من يُعتبرون برجوازيين أكثر استعداداً لاستخدام العامل العربي الأكثر كفاءة والأقل تكلفة. ولقد عمدت الوكالة اليهودية إلى تغطية الفارق بين تكاليف استخدام العامل اليهودي ـ الأعلى أجراً والمتطلب امتيازات وحوافز لا ينالها العامل العربي ـ وبين أجرة العامل العربي التي تقل عن النصف.

كما أنه منذ البدايات الأولى اعتُمد تشجيع العمل الجماعي والحياة المشتركة، وكان للعناصر ذات الخلفية اليسارية دورها في هذا التوجّه، بحيث أُنشىء الكيبوتز ذو الطابع الجماعي في العمل والحياة، كما أُنشىء الموشاف ذو الطابع التعاوني، لتعميق ثقافة التكامل والتضامن في التجمع الاستيطاني، وتعزيز قدرته على الصمود والتطور في بيئة جديدة وغريبة بالنسبة إلى جمهور المستوطنين.

وإلى جانب التدريب السابق على الهجرة في معسكرات تجميع، وتثقيف المراد تهجيرهم، كان المستوطن الجديد يخضع لدورات تدريبية في المستوطنات القائمة، وخاصة في مستوطنات الجليل والسهل الساحلي، إذ كان يعمل أجيراً لفترة من الزمن عند الذين سبقوه في الاستيطان وامتلكوا الخبرة الزراعية. ولقد حظي تدريب المرأة على الزراعة بعناية خاصة، وتولّت ذلك منظمة «الويزو» ـ منظمة المرأة اليهودية العالمية ـ التي ساهمت في إنشاء مدارس ومزارع الفتيات وأشرفت عليها. كما أُقيمت مراكز تدريبية للناشئة من الفتيان والفتيات.

وكنتيجة للعناية المركّزة والجهود المكثّفة، وتشجيع حكومة الانتداب، وتوفير المتطلبات المالية للتوسع والتطوير، مضى التطور الزراعي في خط صاعد، غير متأثر بما كان يقع من إضرابات بين الحين والآخر. وبالنتيجة ارتفعت نسبة المستوطنين المقيمين في المستوطنات الزراعية إلى مجموع المستوطنين من ٢ بالمئة سنة ١٨٨٢ إلى ٢٤ بالمئة سنة ١٩٣٦، بحيث بلغت المستوطنات الزراعية ٢٠٣ مستوطنات يقطنها ٩٨٩٥١ مستوطناً، بالإضافة إلى ثمانية آلاف عامل صناعي عاشوا على هوامش تلك المستوطنات[٦٥].

---

(٦٥) Jewish Agency for Palestine, «Establishment in Palestine of the Jewish National Home,» نقلاً عن. سليم، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨**، ص ٤٠٧ ـ ٤١٢.

ولقد استُهدف منذ البداية أيضاً تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحاصلات الزراعية، ليس للمستوطنات الزراعية فحسب، وإنما لجمهور المستوطنين أيضاً. كما استُهدف أن يساهم قطاع الزراعة في التصدير إلى الأسواق الخارجية، مستفيداً بقدر المستطاع من ظروف المناخ. وتقدّر قيمة المحاصيل الزراعية التي وفّرتها المستوطنات للسوق المحلية، زيادة عن احتياجاتها الخاصة، سنة ١٩٣٥، بمبلغ ٤٩٤ ألف جنيه فلسطيني، فيما قُدّرت قيمة الإنتاج الزراعي الصهيوني خلال موسم ١٩٣٤ ـ ١٩٣٥ بخمسة ملايين جنيه، والمصدّر من صناديق البرتقال في السنة ذاتها بـ ١٠٧٩٥٠٠٠ صندوق.

إلى جانب الزراعات المختلطة ـ المتعددة المحاصيل ـ التي كانت غالبة في قطاع الزراعة الصهيوني، وجِدت المزارع المختصة بمحصول واحد، وخاصة زراعة الخضروات والزهور وإنتاج البيض والحليب. وكانت هذه المزارع قريبة من المدن لتلبية احتياجاتها من السلع السريعة التلف، ولتوفير نفقات النقل إلى الأسواق.

٢ ـ في قطاع استغلال الموارد الطبيعية

سبق بيان الكيفية التي مُنح فيها امتياز استغلال أملاح البحر الميت لليهوديين نفوسكي وتولوخ في نيسان/ أبريل ١٩٢٩. وقد حدّدت الدراسات اليهودية الإمكانيات المعدنية للبحر الميت على النحو التالي:

الجدول الرقم (١١ ـ ١)
الإمكانيات المعدنية للبحر الميت

المعــدن	الــوزن بالطـن
كلوريد البوتاسيوم	٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
بروميد المغنيسيوم	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
كلوريد الصوديوم	١١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
كلوريد المغنيسيوم	٢٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
كلوريد الكالسيوم	٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠

وأوضحت تلك الدراسات وجود مخزون من الفوسفات في المنطقة الواقعة إلى الغرب من البحر الميت، ووجود المنغنيز والباريتا (Baryta) والفلسبار (Felspar) في جنوبي فلسطين، والكبريت في منطقة غزة، وهي في مجموعها أملاح يمكن استغلالها في الصناعات الكيميائية. كما أوضحت وجود الأسمنت

والجير. وفي سنة ١٩٣٥ بلغت صادرات «شركة بوتاس فلسطين» ٣٨١٢٤ طناً من البوتاس و٤٠٣ أطنان من البرومين(٦٦).

٣ ـ في قطاع الصناعة

شهدت الصناعة الصهيونية نمواً طردياً. وتشير الإحصاءات البريطانية إلى أنه في سنة ١٩٣٣ بلغت المنشآت الصناعية الصهيونية ٣٣٨٨ منشأة، رأس مالها ٥٣٧١٠٠٠ جنيه، وعدد عمالها ١٩٥٩٥ عاملاً، وإنتاجها السنوي ٥,٣٥٢,٠٠٠ جنيه فلسطيني(٦٧). وقد تضمّن تقرير اللجنة الدائمة للانتداب، المرفوع إلى مجلس عصبة الأمم سنة ١٩٣٦ عن الوضع الاقتصادي اليهودي في فلسطين أنه حقّق تقدماً كبيراً سنة ١٩٣٥، إذ أُنشئت خلال السنة نفسها مصانع جديدة متعددة المجالات الإنتاجية(٦٨).

وتوضح دراسة للمعهد الملكي البريطاني في لندن بشأن إنتاج البوتاس في العالم أن إنتاج فلسطين، الذي كان عشرة آلاف طن سنة ١٩٣٣، من المتوقّع أن يصل إلى مليون طن، بحيث تغدو في المرتبة الثانية عالمياً بعد أن كانت في المرتبة السابعة(٦٩).

وبالدعم المتواصل، والحماية الجمركية، والتسهيلات المتعددة التي وفّرتها حكومة الانتداب من ناحية، وبتوفر الخبرة الإدارية والفنية، والتمويل الكافي من ناحية ثانية، حقّقت الصناعة الصهيونية نمواً في حجمها، وتنوعاً في نشاطاتها، وتطوراً في الجودة والإتقان. وكانت أهم الصناعات من حيث عدد المنشآت والعمال ورأس المال الصناعات الغذائية، وصناعات الملابس، والصناعات المعدنية والآلات، والأحجار والأسمنت. أما الصناعات الكيميائية، وإن كانت محدودة عدد المنشآت، فكانت الثانية في حجم رأس المال المستثمر بعد توليد الكهرباء(٧٠).

---

(٦٦) Jewish Agency for Palestine, Ibid., p. 25.
نقلاً عن سليم، المصدر نفسه، ص ٤٣٠.

(٦٧) التقرير الاقتصادي للمؤتمر الصهيوني العالمي الحادي والعشرين سنة ١٩٣٩.

(٦٨) League of Nations, Permanent Mandates Commission, «Minutes of the Twenty Nine Session Held at Geneva from May 27 to June 12th 1936 including the Commission to the Council,» p. 166,

(٦٩) سليم، المصدر نفسه، ص ٤٢٧.

(٧٠) Jewish Agency for Palestine, Ibid., p. 24,
نقلاً عن: سليم، المصدر نفسه، ص ٤٣١.

٤ ـ في قطاع التجارة

استناداً إلى المادة ١٨ من صك الانتداب كان المفروض أن تتّبع فلسطين سياسة الباب المفتوح في التجارة، غير أن سلطة الانتداب، ومنذ عهد هربرت صموئيل، اتخذت الإجراءات الجمركية التي تخدم النشاط الصهيوني الزراعي والصناعي. كما عملت سلطة الانتداب على ربط المستعمرات اليهودية بشبكة من الطرق مع ميناء حيفا، الذي أُنشىء في زمن الانتداب. وعُنيت السلطة بفتح الأسواق الخارجية مع البلاد العربية والأوروبية، وبإقامة المعارض للمنتجات اليهودية.

وبعد مباحثات مستفيضة مع سلطة الانتداب، حصلت الوكالة اليهودية على حق الانفراد بعقد الاتفاقيات التجارية مع الدول، بحيث عقدت سنة ١٩٣٥ اتفاقيات تجارية مع تشيكوسلوفاكيا وسويسرا والنمسا، ودخلت في مباحثات تجارية مع تركيا. وطالب بن غوريون يومذاك بعبور التجارة الصهيونية قناة السويس، وإقامة خط بحري يهودي عبر البحر الأحمر إلى جنوب شرق آسيا. وكان يدّعي أن قرية أم رشرش العربية أُقيمت على أنقاض ميناء «إيلات» القديم[(٧١)].

ولتمكين الاقتصاد الصهيوني الناشىء، واستجابة للمطالب الصهيونية، اعتبرت الحكومة البريطانية في اتفاقياتها التجارية فلسطين وكأنها إحدى المقاطعات البريطانية، بما في ذلك اتفاقيتيها مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، وأجرت مباحثات مع الدول الأوروبية بهدف تحقيق امتيازات معيّنة للصادرات الفلسطينية إليها، في مقابل صادراتها إلى فلسطين[(٧٢)]. وبالدعم البريطاني غير المحدود حققت التجارة الخارجية الصهيونية نمواً مطّردا. فالواردات ارتفعت من ٥,٢ ملايين جنيه في سنة ١٩٢٠ ـ ١٩٢١ إلى ١٧,٨٥ مليوناً في سنة ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦، فيما ارتفعت الصادرات من ٧٧٢ ألف جنيه في سنة ١٩٢٠ ـ ١٩٢١ لتصل إلى ٤,٢ ملايين جنيه في سنة ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦[(٧٣)].

ولقد حققت كلٌّ من الواردات والصادرات نمواً متصاعداً؛ ففي حين كانت الواردات ٧١٦٦٥٩٣ جنيهاً فلسطينياً سنة ١٩٢٩ أصبحت ١٥١٥٢٧٨١ جنيهاً

---

(٧١) ولقد احتلت القوات الإسرائيلية قرية أم رشرش بعد إعلان الهدنة سنة ١٩٤٩، وعلى أنقاضها أُقيمت مدينة إيلات المعاصرة. انظر: Robert John, *Ben-Gurion: The Biography of an Extraordinary Man* (Garden City, NY: Doubleday, 1959), p. 81.

(٧٢) سليم، المصدر نفسه، ص ٤٨٥.

(٧٣) التقرير الاقتصادي المرفوع إلى المؤتمر الصهيوني الحادي والعشرين لسنة ١٩٣٩، ص ٤١٣.

سنة ١٩٣٤، ويعود جزء من الزيادة إلى ارتفاع الواردات من ألمانيا مقابل أموال المهاجرين اليهود الألمان، فيما ارتفعت الصادرات من ١٦٥٤٢٦٢ جنيهاً فلسطينياً سنة ١٩٢٩ إلى ٣٣١٧٥٦٢ جنيهاً في سنة ١٩٣٥. وفي ارتفاع نسبة زيادة الصادرات على نسبة زيادة الواردات مؤشر على أن الإنتاج المحلي أخذ يحقّق تقدماً مطّرداً في الوفاء باحتياجات السوق المحلية.

ولقد حقّقت التجارة الخارجية الصهيونية تفوقاً ملحوظاً على التجارة الخارجية لكلٍّ من مصر والعراق وسورية، كما يتضح من أرقام التجارة الخارجية لسنة ١٩٣٥.

الجدول الرقم (١١ ـ ٢)
تفوق التجارة الخارجية الصهيونية
على مصر، العراق، سورية، وفلسطين لسنة ١٩٣٥

البلد	عدد السكان	الصادرات والواردات (ج.ف.)	نصيب الفرد (ج.ف)
مصر	١٥٣٥٠٠٠٠	٦٨١٠٠٠٠٠	٤,٤٣٦
العراق	٣٢٥٠٠٠٠	١٠٩٠٠٠٠٠	٣,٣٥٣
سورية	٣٣٠٠٠٠٠	١٠٩٠٠٠٠٠	٣,٣٠٣
فلسطين	١٤٤٠٥٢٩	٢٢١٠٠٠٠٠	١٥,٣٤١

المصدر: الوكالة اليهودية في فلسطين، وضع دائرة المباحث الإقتصادية، **إقتصاديات فلسطين ما بين اليهود والعرب**، الوكالة اليهودية في فلسطين؛ نشرة ٣ (القدس: نشرات الوكالة اليهودية، ١٩٣٥)، ص ٤٣ ـ ٤٤.

وتأتي بريطانيا على رأس قائمة مصادر الواردات الفلسطينية يومذاك، تليها مصر فأستراليا، فهولندا فاليابان. بينما تأتي مصر على رأس البلاد المستقبلة للصادرات الفلسطينية، تليها بريطانيا فالولايات المتحدة الأمريكية. ويُظهر الميزان التجاري عجزاً متوالياً نتيجة الزيادة المتواصلة في استيراد احتياجات التوسع الزراعي والصناعي.

٥ ـ في قطاع العمل والعمال

استكمل بن غوريون سياسة «العمل العبري»، التي كان قد دشنها عملياً منذ بداية الاستعمار الاستيطاني الصهيوني العنصري في فلسطين، بأن أجاز سنة ١٩٣٣، بصفته رئيس الهستدروت، استخدام القوة ضد أصحاب العمل اليهود

الذين يشغّلون عمالاً عرباً في أعمالهم الخاصة أو العامة، الصناعية أو الزراعية، خاصة في المناطق اليهودية. أما في المناطق المختلطة، التي يضطر فيها أصحاب العمل اليهود إلى تشغيل عمال عرب، فعليهم دمغ السلع المنتجة بعمل مشترك بدمغة خاصة، وبيعها بسعر أقل من السلع التي ينتجها عمال يهود فقط. وألّفت الهستدروت فرقاً عمالية لتفتيش المزارع والأسواق بحثاً عن العمال العرب لطردهم وتغريم صاحب العمل اليهودي(٧٤).

ولقد أقرّت بريطانيا، بل رعت سياسة الفصل العنصري باعتماد التمييز في التوظيف والأجور والامتيازات، والمعونات في حال البطالة، لمصلحة العمال الصهاينة. واستغلت الوكالة اليهودية الأشغال العامة الحكومية لاستيعاب الزيادة المتوالية في أعداد العمال المهاجرين. ويُظهر الجدول الرقم (١١ ـ ٣) عدد الموظفين العرب واليهود والإنكليز العاملين في أجهزة ومؤسسات حكومة الانتداب سنة ١٩٣٥:

الجدول الرقم (١١ ـ ٣)
عدد الموظفين العرب واليهود والإنكليز العاملين
في أجهزة ومؤسسات حكومة الانتداب لسنة ١٩٣٥

	عدد الموظفين	نسبتهم المئوية	أجورهم (ج.ف)	نسبتهم المئوية
العرب	١٠٧٢١	٦٨	١٠١٠٩٣٠	٥٤
اليهود	٢٤٥٨	١٦	٣٢٠٤٢٩	١٨
الإنكليز	٢٥٩٢	١٦	٥١٤٤٣٤	٢٨
المجموع	**١٥٧٧١**	**١٠٠**	**١٨٤٥٧٩٣**	**١٠٠**

المصدر: محمد عبد الرؤوف سليم، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص ٤٤٥.

وبقراءة الأرقام السابقة يتضح أن نسبة العرب كعاملين أعلى من نسبة ما يحصلون عليه من الأجور، وذلك على عكس كلٍّ من اليهود والإنكليز، مما يدل على أن الإنكليز ثم اليهود اختصوا بالوظائف الرئيسية العالية الأجور، فيما كانت

(٧٤) حسني صالح الخفش، **مذكرات حسني صالح الخفش حول تاريخ الحركة العمالية العربية الفلسطينية**، سلسلة كتب فلسطينية؛ ٤٢ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٣)، ص ٢٠ ـ ٣٧، والحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٥١٨.

الوظائف الأقل أهمية وأجراً من اختصاص العرب. وتُظهر أرقام العمالة سنة ١٩٣٦ أن ٢١ بالمئة من العمال اليهود كانوا يعملون في الزراعة و٢٠ بالمئة في الصناعة، و٥٠ بالمئة في الخدمات، فيما ٦٢ بالمئة من العمال العرب يعملون في الزراعة، و٨ بالمئة في الصناعة، و١٤ بالمئة في الخدمات[٧٥].

سابعاً: متغيرات الحِراك الوطني العربي الفلسطيني

كان للتحدي الذي شكّلته النقلة النوعية في واقع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني استجابة عربية بالانتقال من مرحلة المواقف المعتدلة والمهادِنة لسلطة الانتداب، إلى اعتبار بريطانيا «أصل الداء ورأس البلاء». وفي مواجهة بروز قيادات جديدة أكثر راديكالية، وتنامي الحِراك الجماهيري، وبروز الانحياز البريطاني إلى الصهاينة بشكل مستفز، استجابت اللجنة التنفيذية لضغط الشارع، بحيث شارك العديد من أعضائها في تظاهرة القدس يوم ١٣/ ١٠/ ١٩٣٣، وذلك دون طلب الحصول على تصريح بالتظاهر برغم تحذير المندوب السامي واكهوب من خرق النظام. وكان بين قادة التظاهرة رئيس اللجنة موسى كاظم الحسيني البالغ من العمر ٨٣ سنة. وفي أعقاب نجاح تظاهرة القدس دعت اللجنة التنفيذية إلى مظاهرة في يافا، جرت في ٢٧/ ١٠ ودون طلب إذن رسمي أيضاً، وشاركت فيها وفود أردنية وسورية. فقامت الشرطة بإطلاق النار على المتظاهرين بحيث سقط ٢٦ شهيداً و٦٠ جريحاً كان بينهم الرئيس الشيخ الذي توفي بعد فترة متأثراً بجروحه.

ورداً على قمع تظاهرة يافا أضربت المدن كافة والعديد من القرى، وشهدت تظاهرات عارمة. غير أن اللجنة التنفيذية أجهضت الحِراك الشعبي حين قبلت تسوية مع سلطة الانتداب تمّ بموجبها إطلاق سراح المعتقلين، بعد أن قدموا ضماناً بحسن السلوك وقّع عليه جميعهم عدا الشيخ عبد القادر المظفّر، الذي بقي في السجن ثلاثة شهور. ولقد تباينت وجهات النظر حول دفع الغرامة التي رأى كثيرون في ذلك ما يتناقض والتزام الشعب برفض الضرائب، فيما رأى البعض الآخر أن بقاء القادة على رأس الحركة الوطنية أفضل[٧٦].

ولم يفُت بن غوريون إدراك النقلة الجديدة في الحِراك الوطني الفلسطيني، ففي اجتماع لمركز حزب الماباي قال: «لقد أظهروا قوة جديدة وانضباطاً مدهشاً،

---

(٧٥) فرسون، **فلسطين والفلسطينيون**، ص ١٤٩.

(٧٦) بهجت أبو غربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٩** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣)، ص ٤٢.

وقُتل وجرح كثيرون. . . لم يُقتل هذه المرة قتلة ولا مشاغبون، بل متظاهرون سياسيون». وعلى الرغم من حماسة المتظاهرين فقد حافظوا على الأمر الذي أعطي لهم ـ عدم المساس باليهود ـ وهذا يدل على وجود انضباط سياسي خارج عن العادة. لقد برز هذه المرة وجود أبطال وطنيين حقاً. لقد رأينا هذه المرة حركة سياسية بمقدورها كسب احترام العالم لها». وقد استنتج من الأحداث أن على الحركة الصهيونية العمل على ثلاث جبهات: تنشيط جهاز الاستخبارات في الأوساط العربية لمعرفة ما يجري قبل فوات الأوان، واستغلال ضائقة يهود بولندا وألمانيا لمضاعفة أرقام الهجرة. وبدء حوار مع العرب للوصول إلى اتفاق يهودي ـ عربي. وفي رسالة إلى البارون إدموند روتشيلد في سنة ١٩٣٤ أكد أن تقوية المركز الصهيوني هو ما يجعل العرب يقبلون الأمر الواقع(٧٧).

وشهدت سنة ١٩٣٤ حدثين بارزين: وفاة رئيس اللجنة التنفيذية موسى كاظم الحسيني، وانتخابات البلديات للمرة الثانية. وكان للحدثين تأثيرهما في الحِراك السياسي، إذ عجلت وفاة رئيس اللجنة التنفيذية والعجز عن الاتفاق على خليفة له في انفراط عقدها، وفي تفاقم حدة نزاعات النُخب السياسية ـ الاجتماعية، الأمر الذي زادته التنافسات التي شهدتها الانتخابات البلدية، وبخاصة نتيجة انتخابات بلدية القدس. وكان من المفترض أن تجري الانتخابات سنة ١٩٣١، إلا أن سلطه الانتداب لم تجرها يومها تحسباً من فوز العناصر الوطنية، إذ كان تراجع بريطانيا عن الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠ قد أذكى النقمة الشعبية. وفجأة قرر واكهوب إجراء الانتخابات سنة ١٩٣٤.

ويعود قرار واكهوب، في رأي بعضهم، إلى سببين متفاعلين: **أولهما** تزايد الهجرة اليهودية، مما يتيح للصهاينة فرصة زيادة مساهمتهم في عضوية مجالس البلديات. **وثانيهما** تفاقم حدة نزاعات النخب الفلسطينية، مما جعله يتصور إمكانية خسارة العناصر الوطنية. غير أن النتائج جاءت على عكس توقّعات المندوب السامي وأجهزته. إذ فاز الوطنيون بكامل مقاعد مجالس بلديات: عكا، واللد، والرملة، وأريحا، وطولكرم، وبيسان، والمجدل، والفلوجة، وبئر السبع، فاضطُر واكهوب إلى تعيين وطنيين لرئاسة مجالسها، في حين فاز الوطنيون بأكثرية مقاعد بلديات: نابلس، والخليل، وغزة، وجنين، وبيت لحم، ورام الله. ومع ذلك استخدم واكهوب صلاحياته وعيّن رؤساءها من المعارضة. وكانت طبرية المدينة الوحيدة التي

(٧٧) تيبيت، **بن غوريون والعرب**، ص ١٦٩.

خسر فيها الوطنيون، وذلك لأن اليهود كانوا يشكّلون ٦٠ بالمئة من الناخبين[٧٨].

وكانت المعركة الأشد سخونة انتخابات بلدية القدس، ذلك لأن الفوز فيها وثيق الصلة بنفوذ وإمكانيات كلٍّ من الحاج أمين الحسيني وراغب النشاشيبي؛ إذ فيما كان الحسيني قد غدا الرئيس الإسلامي الأعلى، والزعيم الوطني الأوحد، كانت إمكانياته المالية وقدرته على تلبية طموحات أصحاب المصالح محدودة، وذلك على عكس خصمه، حيث لم تكن ميزانية المجلس الإسلامي الأعلى، مركز نفوذ المفتي، تصل المئة ألف جنيه، بينما كانت ميزانية بلدية القدس، مركز نفوذ النشاشيبي، تجاوز النصف مليون جنيه، وكانت دوائرها أكثر اتساعاً، وموظفوها أكثر عدداً.

ولقد استقر رأي المفتي ورجالاته على ترشيح د. حسين فخري الخالدي، رئيس أطباء القدس، برغم ما عُرف به الخالدي من حياد بين القطبين، وما كان قائماً من خصومة بين عائلتي الحسيني والخالدي. وقد فازت كتلة الخالدي في معركة شديدة التنافس، وخلافاً لما جرى في المدن التي فازت فيها العناصر الوطنية بالأكثرية أصدر واكهوب قراراً بتعيين الخالدي رئيساً، إلا أنه أصدر في الوقت ذاته قراراً بالحدّ من صلاحياته ونفوذه، وبأن يكون للمندوب السامي الحق في تعيين نائب لرئيس البلدية «إذا تبين له أن رئيس البلدية غير كفء»[٧٩].

ولقد تخلّى بن غوريون والوكالة اليهودية عن دعم النشاشيبي وكتلته، خلافاً لموقفهما سنة ١٩٢٠، وبرغم ما كان معروفاً من «اعتدال» النشاشيبي وأنصاره وعلاقتهم بالحركة الصهيونية، بل على الرغم من تحذير سلطة الانتداب من أن الخالدي سوف يستمع للمفتي. وقد علّل موشيه شاريت (شرتوك) ذلك في لقائه مع سكرتير حكومة الانتداب بقوله: «نحن ضد راغب النشاشيبي لأنه يعبّر عن سلطة عفنة وفاسدة»، كما يذكر شبتاي تيبيت، فيما يرى المؤرخ بني موريس أن ذلك الموقف ظاهري التناقض إنما يعود إلى شخصية الخالدي، ولأن النشاشيبي شارك في الوفد العربي إلى لندن سنة ١٩٣٠، الذي عارض المطالب الصهيونية[٨٠]، مما يعني أن القادة الصهاينة أرادوا معاقبة النشاشيبي وإشعاره وأنصاره بعجزهم عن منافسة المفتي والمجلسيين من غير الدعم الصهيوني.

---

(٧٨) إميل الغوري، **فلسطين عبر ستين عاماً**، ٢ ج (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣)، ج ١، ص ١٩٩ ـ ٢٠٤، والحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٢٩٩.

(٧٩) الحوت، المصدر نفسه، ص ٢٩٩ ـ ٣٠١.

(٨٠) تيبيت، **بن غوريون والعرب**، ص ١٧٩، و Benny Morris, *Righteous Victims A History of the Zionist-Arab Conflict, 1881-2001* (New York Vintage Books, 2001).

وبانفراط عِقد «اللجنة التنفيذية»، وباشتداد حمى النزاعات التي أذكتها التنافسات في الانتخابات البلدية، غدت جميع الأطراف تبحث عن قنوات سياسية تعبّر عن مصالحها وطموحاتها، وتتخذها أداة لاكتساب الأنصار ومخاطبة الجمهور ومواجهة الخصوم. وفي هذا الواقع المأزوم برزت على المسرح الأحزاب التالية:

حزب الاستقلال: بدأت إرهاصات تشكيله على هامش المؤتمر الإسلامي سنة ١٩٣١. وتشكّل من شخصيات لها ماض في الحركة القومية العربية، مؤمنة بالاستقلال الوطني، والوحدة العربية، وواضحة العداء للاستعمار، وترى في الصهيونية أداة استعمارية. وطالب الحزب بإلغاء الانتداب ووعد بلفور، وبإقامة حكم برلماني، وإنهاض البلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. وقد اعتمد اختيار الأعضاء وتعيين القيادات، ولم ينهج للتوسع الجماهيري، فكان تجمّع نخبة من المتعلمين أبناء العائلات أبرز قادتها: عوني عبد الهادي، وصبحي الخضرا، ورشيد الحاج إبراهيم، ومحمد عزة دروزة، وأكرم زعيتر، وعجاج نويهض، ود. سليم سلامة، وفهمي العبوشي. وحدّد أهدافه برفض وعد بلفور والانتداب، والنضال لتحقيق استقلال فلسطين وعروبتها، وإنهاض البلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، كما دعا إلى التضامن العربي.

وبما نادى به حزب الاستقلال بدا ممثّلاً معارضة قومية التوجّه لكل من «المجلسيين» والمعارضين المتعاونين على السواء. ففي الوقت الذي رأى فيه المفتي ومناصروه انشقاقاً في الحركة الوطنية وخروجاً على نهج المجلسيين، اعتبره المعارضون اتجاهاً محرجاً لعمالتهم وأداة من أدوات المفتي، بسبب كون غالبية أعضائه من أصدقائه المتعاونين معه. وكانت مجلة **العرب** الأسبوعية ناطقة بلسان الحزب، تنتقد بسخرية لاذعة ممارسات القيادة الوطنية. وقد تعاون جناحه اليساري بقيادة حمدي الحسيني مع الحزب الشيوعي. غير أن الحزب برغم نجاحه على المستوى الفكري، وتعزيزه للفكر الوحدوي في فلسطين، لم ينجح على المستوى التنظيمي. كما أنه عجز عن مجاراة التيار الجماهيري الثوري المتنامي في الشارع الفلسطيني، وبذلك لم يعمّر طويلاً بسبب عجزه المالي ومحدودية أعضائه وانتمائهم الطبقي، ونهجه الإصلاحي، وبحيث وضع حدّاً لنشاطه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٣[٨١].

---

(٨١) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ج ١: **الكلام عن أدوار القضية الفلسطينية ومواقف الإنكليز منها إلى بدء الحرب العالمية الثانية**، ص ١٠٣ - ١١٠؛ توما، **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**، ص ١١٠ - ١١٢؛ الحوت، المصدر نفسه، ص ٢٦٨ - ٢٧٥؛ علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ - ١٩٤٨**، ص ٨٨ - ٩٧، وإبراهيم أبراش، **البعد القومي للقضية الفلسطينية: فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٠ (بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٥٦ - ٦٠.

حزب الدفاع: تشكّل برئاسة راغب النشاشيبي. وقد ضمَّ عدداً من رؤساء البلديات والإقطاعيين وشيوخ العشائر وكبار المتموّلين وبعض السماسرة. ومع أن مبادىء الحزب المعلنة لم تختلف عن المبادىء الوطنية العامة، فإنها خلت من الدعوة إلى الوحدة العربية، أو الإشارة إلى الوطن العربي، في تناقض مع الشعور الوحدوي الذي كان بارزاً في الشارع الفلسطيني. وفي الممارسة العملية كان قادته يتعاونون مع الحكومة، ويلتقون بالصهاينة، ويعارضون الدعوة إلى مقاطعتهم، ويبدون الموافقة على تسوية مع الحركة الصهيونية إذا قدّمت بعض التنازلات، وينشطون بالعمل مع الأمير عبد الله ـ أمير شرق الأردن. وقد تشكّلت قيادته من: راغب النشاشيبي، وفخري النشاشيبي، وحسن صدقي الدجاني، ومغنم مغنم، والشيخ أسعد الشقيري، وسليمان طوقان، وعاصم السعيد، وعيسى العيسى، ونمر النابلسي، ويعقوب فراج، وعبد الرحمن التاجي الفاروقي، وعمر البيطار، والشيخ مصطفى الخيري، وعادل الشوا، وأحمد الشكعة. وبرغم أن الحزب أقام فروعاً في أكثر مدن فلسطين فإنه لم يحقّق توسعاً لدى الجماهير الرافضة منهجه السياسي، وارتباطه بتحالف الاستعمار والصهيونية، فضلاً عن طبقية عناصره وسلوكياتهم الاجتماعية[٨٢].

الحزب العربي: بمبادرة من جمال الحسيني ـ الرجل الثاني في المجلسيين ـ تشكّلت الهيئة التحضيرية للحزب العربي في ١٦/ ٢/ ١٩٣٥. وقد تحدّدت مبادئه بالعمل على استقلال فلسطين والمحافظة على عروبتها، وإنهاء الانتداب، ورفض الوطن القومي اليهودي، والدعوة إلى ارتباط فلسطين بالأقطار العربية في وحدة قومية، وإنهاض الشعب اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، فيما كان قادته مجموعة من أعيان المدن ووجهاء الريف، المعروفين بمواقف وطنية، أبرزهم: جمال الحسيني، والشيخ حسن أبو السعود، وفريد العنبتاوي، والشيخ محمد الخطيب، ويوسف صهيون، وظاهر فرحان، وموسى الصوراني، ومحمد عبد الرحيم، ومحمد علي التميمي، وعبد الله سمارة، وسليم عبد الرحمن، وإميل الغوري، وكامل الدجاني، ويوسف العلمي. وقد التزم الحزب بنهج «اللجنة التنفيذية»، بحيث لم يجاوز إصدار البيانات وإرسال البرقيات إلى الحكومة البريطانية وعصبة الأمم، فيما كان للحزب نشاطه الإقليمي. ونظراً إلى طابع الحزب الوحدوي والجماهيري، وتعبيره عن مشاعر وطموحات الشارع العربي، فقد لقي استقطاباً جماهيرياً، وملأ الفراغ الذي

---

(٨٢) الحوت، المصدر نفسه، ص ٣٠١ ـ ٣٠٧؛ علوش، المصدر نفسه، ص ١٠٢ ـ ١٠٤؛ أبراش، المصدر نفسه، ص ٦١، و Morris, Ibid., p. 124.

كان قائماً في الساحة[٨٣]. وأقام فروعاً في سائر أنحاء البلاد، كما أنشأ منظمة «الفتوة» الشبابية، التي شكّلت نواة منظمة «الجهاد المقدس» بقيادة عبد القادر الحسيني، ابن موسى كاظم[٨٤]، والتي لعبت دوراً في الثورة فيما بعد.

مؤتمر الشباب: عقد المؤتمر الأول للشباب في يافا سنة ١٩٣٢، إلا أنه ضم عدداً ممن تخطّوا سن الشباب. وقد أصدر ميثاقاً قومياً، يعتبر البلاد العربية وحدة تامة، ويرفض الاستعمار بجميع أشكاله، وتبنّى على صعيد الاقتصاد مشروع «صندوق الأمّة»، كما نشط في الحركة الكشفية وساهم في عملية إنقاذ الأراضي، إلا أن عجزه المالي حال دون أن يحقق أهدافه. وفي ١٣/ ٧/ ١٩٣٤ شكّل لجنة لحراسة السواحل لمنع تسرب المهاجرين غير الشرعيين، الأمر الذي اصطدم بإدارة الانتداب. وفي أيار/ مايو ١٩٣٥ عقد مؤتمره الثاني بحضور ألف مندوب، وقد تميزت قراراته بالشمول ووعي مشاكل البلاد. وبدلاً من أن يشكّل المؤتمر رديفاً شبابياً للحركة الوطنية، تحول إلى مؤسسة شبه حزبية برئاسة يعقوب الغصين، وذلك بتأثير اعتبارات سياسية وبواعث شخصية. وأخذ يمارس نشاطاً سياسياً تقليدياً وبالتالي لم يتميز كيفياً من بقية الأحزاب التي تشكّل مؤتمر الشباب الأول نتيجة الشعور بعجزها عن الوفاء باحتياجات المرحلة[٨٥].

حزب الإصلاح: تشكّل في ١٨/ ٦/ ١٩٣٥ من نخبة عائلية بالدرجة الأولى، وتميز بعدم انتخاب رئيس له، وإنما ثلاثة سكرتيريين هم د. حسين فخري الخالدي، ومحمود أبو خضرا، وشبلي الجمل. وضم مكتبه كلاً من إسحق البديري، وفهمي الحسيني، ود. سعد الله قسيس، ونمر حمّاد، وجورج صلاح، وحسني خليفة، وعيسى البندك، وسعد الدين الخليلي. وقد دعا إلى استقلال فلسطين وعروبتها، وإلى أن تكون فلسطين عضواً في دولة فدرالية عربية. كما طالب بعقد معاهدة مع بريطانيا كالمعاهدة مع العراق. وبشكل عام كان حزب الإصلاح حليفاً للحزب العربي، وقد عزّز ذلك دعم الحزب العربي للدكتور الخالدي في انتخابات بلدية القدس[٨٦]، غير أنه كان هامشي التأثير بحكم نخبويته، لدرجة أن البعض كان يعتبره «حزب الأعيان»[٨٧].

---

(٨٣) الحوت، المصدر نفسه، ص ٣٠٧ ـ ٣١٠؛ علوش، المصدر نفسه، ص ١٠٦ ـ ١٠٧، وأبراش، المصدر نفسه، ص ٦١ ـ ٦٢.

(٨٤) شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ص ٤٥٣ ـ ٤٥٥.

(٨٥) الحوت، المصدر نفسه، ص ٢٥٧ ـ ٢٦٢، وأبراش، المصدر نفسه، ص ٦٢.

(٨٦) المصدران نفسهما، ص ٣١٠ ـ ٣١٢، و٦٢ ـ ٦٣ على التوالي.

(٨٧) شوفاني، المصدر نفسه، ص ٤٥٤.

حزب الكتلة الوطنية: تشكّل في نابلس في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٥، وانتخب عبد اللطيف صلاح رئيساً. وقد ضم مكتبه كلاًّ من: عبد الله مخلص، وعبد الله متري، وحمدي النابلسي، وشفيق عسل، واتخذ موقفاً محايداً بين الحزب العربي وحزب الدفاع. وحدّد هدفه بالسعي إلى استقلال فلسطين، والمحافظة على عروبتها ضمن الوحدة العربية. ودعا إلى ائتلاف الأحزاب القائمة بغية توحيد الجهود[٨٨].

الحزب الشيوعي الفلسطيني: بدأت الحركة الشيوعية في فلسطين على هامش الحركة العمالية اليهودية، وبتأثير المهاجرين بدرجة أساسية. وفي سنة ١٩١٩ تأسس «حزب العمال الاشتراكي في فلسطين»، الذي أعلن تبنّيه الأممية الثالثة الشيوعية. وكان التوجّه الصهيوني غالباً عليه، إذ أكد مؤسسوه التزامهم النضال لتحقيق مبادىء ما سمّوه «الصهيونية البروليتارية الاشتراكية». وفي مؤتمره الثالث سنة ١٩٢١ تبنّى اسم «الحزب الشيوعي اليهودي ـ بوعالي تسيون»، إلا أنه في سنة ١٩٢٣ تخلّص من الأوهام الصهيونية، وتبنّى سياسة التعريب، وحمل اسم «الحزب الشيوعي الفلسطيني». ولقد تأثر مع مطلع الثلاثينيات بالمد الوحدوي القومي في الشارع الفلسطيني فبدأ يستوعب خصوصية القضية الفلسطينية، واعترف بالطابع الثوري للحركة الوطنية الفلسطينية، التي رأى فيها قوة معادية للإمبراطورية البريطانية. كما جاء ذلك في اتساق مع توجيهات الأممية الثالثة والقيادة السوفياتية. ولقد تأخر تحوّل الحزب الشيوعي الفلسطيني باتجاه التعريب عن التحوّل الذي شهدته معظم الأحزاب الشيوعية العربية. ويعود ذلك إلى استمرار السيطرة اليهودية على قيادته. وفي سنة ١٩٣١ عقد الحزبان الشيوعي الفلسطيني والشيوعي السوري اجتماعاً خُصص لبحث المسألة القومية. وفي ضوء تنامي التوجّه القومي في القطرين انتهى المجتمعون إلى إصدار بيان تضمّن تحليلاً للواقع العربي انتهى بالدعوة إلى الوحدة العربية الشاملة في مشرق الوطن العربي ومغربه[٨٩].

ويلاحَظ أن جميع الأحزاب العربية ضمّت في لجانها القيادية نُخباً مسلمة ومسيحية، ولم يكن بينها من مثّل توجّهاً طائفياً، برغم بروز الخطاب الجهادي عند الحزب العربي، مما يؤكد عمق الشعور بأهمية الوحدة الوطنية. كما يبدو للوهلة الأولى أن التوجه إلى العمل الحزبي دلالة تطور في الوعي التنظيمي، وتجاوز لمرحلة المؤتمرات الوطنية و«اللجنة التنفيذية». غير أن تعدّد الأحزاب إنما كان يستهدف

(٨٨) المصدر نفسه.

(٨٩) أبراش، المصدر نفسه، ص ٥١ ـ ٥٣.

تعبئة القوى المتصارعة بين أعيان المدن، وبخاصة بين المجلسيين ومعارضيهم، وكان لذلك انعكاسه في أوساط النخب الشابة التي نظرت إلى الصراعات بين الأعيان كمؤشر لبواعث أنانية ومصالح عائلية. وعليه يغدو واضحاً أن الحِراك السياسي الفلسطيني لم يشهد نقلة نوعية بالانتقال من مرحلة المؤتمرات الوطنية إلى المرحلة الحزبية، إذ لم يكن بين الأحزاب من يمتلك مواصفات الحزب بالمعنى الدقيق للكلمة، وإنما كانت ـ جميعها ومن غير استثناء ـ مجرد تجمعات من حول زعيم مطلق الصلاحيات، وبالتالي لم تسهم في تطوير الوعي سياسياً وديمقراطياً، بحيث ظلّت الفردية والعفوية والحماسة والانفعال أبرز سمات الاستجابة العربية للتحدي الصهيوني.

كما يلاحَظ أن فيما عدا حزب الدفاع، تبنّت جميع الأحزاب مطلب الوحدة العربية، علماً بأن القيادات التقليدية كانت في غالبيتها الساحقة أسيرة واقع عائلي في تناقض صريح مع المفهوم القومي الوحدوي، الأمر الذي يعني أنها تبنّت شعار الوحدة انسجاماً مع الموقف الجماهيري وسعياً لاستقطاب أكبر عدد من الأنصار من جهة، ولأنها كانت تواجه تحدياً قومياً تجسّده الحركة الصهيونية استدعى استجابة ذات سمة قومية من جهة ثانية. وبالتالي يمكن القول إن العمل والفكر القوميين العربيين في فلسطين، كما في باقي المشرق العربي يومذاك، لم يشهدا تطوراً يذكر، بحيث يعتبر أنهما حققا نقلة نوعية عما كان قد انتهى إليه الفكر والعمل القوميان في مطلع العشرينيات، وذلك في تناقض مع ما كان يفرضه التحدي الاستعماري ـ الصهيوني، وخصوصاً أن الشعب العربي في فلسطين بحاجة إلى عمق قومي يشكل معادلاً موضوعياً للعمق الاستراتيجي للحركة الصهيونية على جانبي الأطلسي. وكان ذلك أبرز نواحي قصور الحِراك الوطني الفلسطيني وعجزه عن تقديم الاستجابة الفاعلة في مواجهة التحدي الصهيوني ـ الاستعماري.

وليس من شك في أن الأحزاب العربية في فلسطين كانت على شاكلة الأحزاب في بقية نواحي الوطن العربي، سواء من حيث غياب الديمقراطية في تشكيل الهيئات القيادية وعقد المؤتمرات، وتفرد زعيم الحزب وبعض خاصته بصياغة القرارات وتحديد المواقف كافة، أو من حيث غياب الاستراتيجية وغلبة العفوية والانفعال في الممارسة العملية، وديماغوجية الخطاب الإعلامي والسياسي. وعليه، فمع أن أحزاب فلسطين لم تكن تُعتبرمتخلّفة قياساً بالأحزاب العربية المعاصرة لها، فقد كانت متخلّفة بحكم التحدي الأشد خطورة الذي كانت تواجهه، وبحكم ما كان لدى الصهاينة من تنظيمات حزبية على درجة عالية من التنظيم ووضوح الرؤية، وامتلاك استراتيجية ضابطة للتكتيك والمناورة. ويعود

ذلك في أهم أسبابه إلى كون غالبية المهاجرين الصهاينة في تلك المرحلة كانوا من اليهود الأشكيناز الأوروبيين، وكان كثيرون بينهم من نشطاء المنظمات الحزبية في روسيا وأوروبا الشرقية، ومتمرسين بالتالي بالعمل السياسي والحِراك الثوري، في حين أن المجتمع العربي الفلسطيني، كبقية المجتمعات العربية، كان مثقلاً بتراكمات التخلّف الموروث عن العهد العثماني والعهود السابقة له من ناحية، ويعاني آثار محاولات القمع والإفساد الكثيفة والمتواصلة التي مارستها سلطة الانتداب البريطاني من ناحية ثانية، وتسببت بإعاقة تطور الطبقة الوسطى حتى قياساً بالمحيط العربي. وبالتالي كان طبيعياً أن تكون التنظيمات الحزبية العربية متخلّفة عن نظيرتها الصهيونية المتمتعة بدعم سلطة الانتداب ورعايتها.

جمعية العمال العرب: بدأت سنة ١٩٢٣ المحاولات الأولى لتكتل العمال العرب في حيفا، حيث أسس ثلاثون عاملاً بقيادة عبد الحميد حيمور «نادي عمال سكة الحديد العرب»، ومن خلاله شكّلوا «اللجنة الأخوية لعمال سكك حديد فلسطين». ولكنهم جوبهوا بشراسة من الهستدروت الصهيوني، كما لم يستطيعوا تشكيل نقابة تحميهم، إذ لم يكن قانون سلطة الانتداب يجيز لهم ذلك. وأخيراً عمدوا إلى تأسيس «جمعية العمال العرب» وفقاً لأحكام قانون الجمعيات العثماني، وظفروا بالترخيص في ٢١ آذار/مارس ١٩٢٥، وهو اليوم الذي أصبح عيداً للعمال العرب فيما بعد[٩٠]. وتلا ذلك إنشاء عدة فروع للجمعية في عدد من المدن، وكانت جمعيتا حيفا ويافا الأكثر نشاطاً وفعالية. وفي سنة ١٩٣٠عُقد أول مؤتمر عمالي عربي في فلسطين[٩١].

وفي منتصف الثلاثينيات تأسست جمعية عمالية عربية بهدف التصدي للاستفزازات الصهيونية ضد العمال العرب بقيادة المناضل العمالي ميشيل متري. وشكّلت هذه الجمعية فرق حماية العمال العرب العاملين في المؤسسات اليهودية، والتصدّي للفرق التي شكّلتها الهستدروت لطردهم من أعمالهم. واستطاعت تلك الفرق بتصديها الدموي للعمال اليهود العاملين لدى شركة «سوليل بونيه» بحفر أساسات مدرسة العامرية للذكور ومدرسة الزهراء للإناث في يافا أن تنجح في إجبار سلطة الانتداب على إلغاء تعاقدها مع الشركة الصهيونية، وتلزيم بناء المدارس العربية لمقاولين عرب. ولقد عُرف متري بنشاطه العمالي المقاوم، وقيادته

(٩٠) الخفش، **مذكرات حسني صالح الخفش حول تاريخ الحركة العمالية العربية الفلسطينية**، ص ١٧ ـ ١٨، والحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٥١٨.

(٩١) الحوت، المصدر نفسه، ص ٥١٥ ـ ٥١٦.

فرق التصدي للحاميات التي شكّلتها الهستدروت، إلا أنه أغتيل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٦، ولم تمض بضعة شهور حتى توقفت الجمعية عن العمل. ولأن اغتيال متري وقع في سنة تعدّد فيها اغتيال نشطاء العمل السياسي العربي، فقد اتُهمت القيادة السياسية باغتياله. وحيث إن الجهات المتّهمة لم تقدّم أدلة، فإن د. بيان الحوت ترجح أن تكون الهستدروت هي التي اغتالته لأنها صاحبة المصلحة الحقيقية في غيابه عن المسرح.

ثامناً: عروض التسوية العربية، واللقاءات مع بن غوريون

لطالما اتُّهمت القيادة الفلسطينية خلال عهد الانتداب بالسلبية وافتقاد المرونة، وبأنها أضاعت فرصاً ذهبية للتسوية، كان ممكناً أن تجنِّب الشعب العربي في فلسطين نكبة ١٩٤٨. ولكثرة ما تردَّد الاتهام، ولتعدُّد الذين ردّدوه، استقر في وعي قطاع واسع جداً من الناس، عرباً وغير عرب، بل ومن النُخب العربية الفلسطينية أيضاً، بأن سلبية القيادة يومذاك، وعدم مرونتها، وما اتسمت به من تعنّت وجمود، في مقدمة عوامل نجاح المشروع الصهيوني في اغتصاب معظم الأرض العربية في فلسطين، وتشريد الغالبية العظمى من مواطنيها العرب.

وحين العودة إلى تاريخ المرحلة الفعلي يتضح بجلاء أن القيادات التي توالت على المسرح الفلسطيني من سنة ١٩١٩ حتى سنة ١٩٢٩ كانت أقرب إلى موالاة إدارة الانتداب البريطاني منها إلى معاداتها، وأن الإيجابية غلبت السلبية في مواقفها تجاه الطروحات والمشاريع والكتب البيضاء وغير البيضاء الصادرة عن سلطة الانتداب والحكومة البريطانية؛ إذ أبدت دائماً استعداداً للتعاون في حال توفر مجلس تشريعي منتخب يمتلك صلاحيات التشريع والرقابة، في حين رفض كلٌ من الإنكليز والصهاينة ذلك رفضاً باتّاً وحاسماً، الأمر الذي حال دون القبول العربي بهيئات ليس لها من الديمقراطية غير اسمها، الغاية منها إضفاء المشروعية على الهجرة والاستيطان وإرساء قواعد إقامة الوطن القومي اليهودي على حساب الحقوق الوطنية المشروعة لشعب فلسطين.

ومنذ سنة ١٩٢٥ والقيادات المتوالية تطالب بتأسيس حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي منتخب من أهالي فلسطين على أساس التمثيل النسبي، مما يعني أنه منذ ذلك الوقت المبكر تم الإقرار بحق المواطنة لليهود الذين كانوا في فلسطين قبل وعد بلفور، والذين هاجروا إليها بعد صدوره. وكان بن غوريون والوكالة اليهودية هما مَنْ رفض مقترحات جون فيلبي سنة ١٩٢٩، برغم أنه كان موفداً

من وزير المستعمرات البريطاني باسفيلد استجابة لطلب الزعيم الصهيوني حاييم وايزمان. ويومها لم يتردّد مسؤول سياسة حزب الماباي إسحق تبنكين في أن يعلن «نحن في الحقيقة نعارض منح عرب فلسطين الاستقلال»، كما نقل عنه الكاتب الصهيوني شبتاي تيبيت[٩٢].

ويقدّم شبتاي تيبيت شهادة صهيونية على إيجابية ومرونة القيادة والنُخب العربية واستعدادها للوصول إلى تسوية سياسية[٩٣]. ففي أواخر سنة ١٩٣٣ توصّل المفتي مع موسى العلمي ـ الذي كان يشغل منصب مدّعي عام فلسطين ـ إلى تصوّر إمكانية الوصول إلى اتفاق عربي ـ يهودي. ولهذه الغاية اقترح المفتي أن تشكّل حكومة الانتداب لجنة مَلَكية للبحث في الوضع الاقتصادي، ويتم إلى حين تقديم اللجنة تقريرها تجميد الهجرة اليهودية وشراء أراض من قبل اليهود. وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٣٣ حمل العلمي اقتراحاً إلى المندوب السامي واكهوب، وعن طريقه إلى وزارة المستعمرات البريطانية، يقضي بإقامة دولة ديمقراطية في فلسطين، في أعقاب صدور اعلان بريطاني رسمي بإقامة الوطن القومي اليهودي داخل دولة فلسطين، أي أن يكون لليهود كانتون يتمتّع بالحكم الذاتي ضمن دولة فلسطينية مقامة برعاية بريطانية وأن يمنح الكانتون اليهودي في منطقة السهل الساحلي من تل أبيب حتى عتليت ـ جنوبي حيفا ـ وأن يكون للدولة الاتحادية مجلس تشريعي منتخب على أساس التمثيل النسبي، مع تمتّع المندوب السامي الإنكليزي بحق النقض فيما يتصل بشؤون الهجرة والأراضي والأمن، وأن يكون للكانتون اليهودي حرية اتّباع سياسة الهجرة التي تناسبه في إطار قانون المجلس التشريعي وفيتو المندوب السامي. غير أن لا الحكومة البريطانية، ولا المندوب السامي، ولا الوكالة اليهودية أعاروا المقترح العربي اهتماماً يُذكر.

وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٣، ولدى زيارة كوسمو فرنكينسون، من وزارة المستعمرات، فلسطين، عرض عليه أحمد سامح الخالدي، مدير الكلية العربية في القدس وشقيق رئيس البلدية، مقترحاً بإقامة حكومة لها برلمان مشترك من العرب واليهود، تتشكل من كانتونين: عربي ويهودي، ويكون لليهود حرية الهجرة والتطوير في كانتونهم، الذي يسمّى «أرض إسرائيل»، ويمتد على الساحل من تل أبيب إلى حيفا، ويضم أيضاً مرج إبن عامر، وشمال غور بيسان، وغور الأردن الشمالي، وغور الحولة، أي ما مساحته مليونان ونصف مليون دونم، في

(٩٢) تيبيت، **بن غوريون والعرب**، ص ١٢٥ ـ ١٣٧.
(٩٣) المصدر نفسه، ص ١٧٧ ـ ١٩٦.

الوقت الذي لم يكن الصهاينة يملكون مليوناً وأربعمة ألف دونم. ويلاحَظ أن مشروع الخالدي أعطى الكانتون اليهودي مساحة أكبر كثيراً من تلك التي اقترحها موسى العلمي، والتي كانت مؤيَّدة من المفتي.

وفي الشهر التالي، كانون الثاني/يناير ١٩٣٤، بعث الخالدي باقتراحه إلى د. مغنيس، عميد الجامعة العبرية في القدس، الذي وجده مشابهاً بشكل عام لما كان قد طرحه بن غوريون سنة ١٩٢٩، وأطلق عليه اسم «فلسطين الاتحادية»، وأنه اقتراح سخي يتضمن أكبر مساحة من الأرض يعرضها أحد العرب على اليهود. وحمل مغنيس الاقتراح إلى بن غوريون، الذي رغم اهتمامه بصدروه عن عربي، لم ير ضرورة الاجتماع بالخالدي ليبحث معه مقترحه، معللاً ذلك بأن أحمد سامح الخالدي وشقيقه لا يشكلان مركز قوة في الحركة الوطنية الفلسطينية، إذ كانت عين بن غوريون على محاورة المفتي باعتباره ماسك مفاتيح «خوف اليهود من العرب».

ولمحاورة المفتي رأى بن غوريون أن يبدأ حواراً مع موسى العلمي[٩٤]، الذي يرى فيه وطنياً عربياً لا يمكن شراؤه بالمال أو الوظيفة ولا يكره الصهاينة. وفي ٢٠/٣/١٩٣٤ عقد الطرفان اجتماعاً في بيت موشيه شاريت، بدأه بن غوريون بالحديث عن تطوير الصهيونية لأرض فلسطين، ورفْعها مستوى السكان العرب. فردّ عليه العلمي قائلاً: «إننا نحن العرب نفضّل أن تبقى هذه البلاد فقيرة وقاحلة مئة سنة أخرى، حتى نستطيع نحن العرب أن نطوّرها بقوتنا الذاتية». وأوضح أن المراكز الاقتصادية في فلسطين يفقدها العرب الواحد تلو الآخر، كما أن المستقبل السياسي المنتظر لعرب فلسطين ليس أفضل كثيراً.

ولم يحاول بن غوريون تبديد مخاوف العلمي، وإنما سأله عن إمكانية إقامة دولة يهودية في فلسطين تضم شرق الأردن، مقابل موافقة الصهاينة على إقامة اتحاد فدرالي عربي في الدول المجاورة، وتكون الدولة اليهودية مرتبطة بهذا الاتحاد. وأضاف موضحاً: «بحيث إن عرب فلسطين، حتى ولو كانوا أقلية في الدولة اليهودية، لن يكونوا أقلية حقيقية، لأنهم سيكونون مرتبطين مع ملايين العرب في إطار الاتحاد الفدرالي»، فردّ العلمي: «يمكن البحث في هذا الاقتراح». ولم يتفقا على ما إذا كان شرق الأردن سوف يشكّل جزءاً من دولة فلسطين ذات الأكثرية اليهودية، كما يريد بن غوريون، أم يكون كياناً وسطاً

---

(٩٤) كان موسى العلمي شقيق زوجة جمال الحسيني، يد المفتي اليمني، وزعيم الحرب العربي، فصلاً عن أنه كان على علاقة طيبة بالمفتي يومذاك.

بين فلسطين والعراق، وتركا الموضوع خاضعاً لنقاش آخر.

وسأل بن غوريون العلمي عن رأيه في المجلس التشريعي، الذي تقترح حكومة الانتداب إقامته، فكان ردّه: «هذا الاقتراح مجرد مراءاة، لأن القوة كلها ستبقى بيد الإنجليز». ومع ذلك أكد أن العرب يوافقون على فكرة المجلس. وحين سأله بن غوريون عن المساواة في الحكم، ردّ العلمي: «من أجل ماذا؟ أليس العرب ٨٠ بالمئة من مجموع السكان في فلسطين؟ أليسوا هم أبناء البلاد الأصليين؟ لماذا يجب عليهم التنازل والاكتفاء بنسبة ٥٠ بالمئة من المجلس التشريعي؟».

وفي ١٩٣٤/٦/١٥ رتّب موشيه شاريت لقاء في منزله في القدس بين رياض الصلح ـ الزعيم اللبناني ـ وبن غوريون، عرض خلاله بن غورين خطة للتسوية مع العرب تشتمل على خمسة بنود:

أ ـ ضمان حرية هجرة واستيطان اليهود دون شروط سياسية.

ب ـ يكون «الشعب» اليهودي مستقلاً في فلسطين.

ج ـ ألا يلحق الإجحاف بالشعب العربي الفلسطيني، وأن تُقدّم له المساعدة لرفع مستواه.

د ـ تقام في فلسطين سلطة تمنع سيطرة اليهود على العرب، أو سيطرة العرب على اليهود.

هـ ـ تقام علاقة بين فلسطين والدول العربية.

فطلب رياض الصلح أن يقدِّم الاقتراح إليه مكتوباً ليناقشه مع زملائه. ويبدو أنه وزملاءه لم يجدوا في العرض ما يستحق المتابعة، بحيث إنه لم يتابع الاتصال بموشيه شاريت أو بن غوريون.

وفي ١٩٣٤/٨/٨ رتب د. مغنيس لقاء بن غوريون مع عوني عبد الهادي، زعيم حزب الاستقلال، وذلك بعد أن أعلمه بلقاء بن غوريون مع رياض الصلح وموسى العلمي. وقد رفض عوني عبد الهادي فكرة أن الصهيونية تحمل خيراً للعرب قائلاً: «عدد قليل سيزيد ثراؤهم، لكن الشعب سيفقد مواقعة». فتحدث بن غوريون عن تطلّعه للتفاهم مع العرب لتيسير هجرة أربعة ملايين يهودي خلال أربعين سنة. وأكّد استعداده للتعهد باسم «الشعب اليهودي» بحق العرب في البقاء في أرضهم، وأوضح: «إننا عن طريق تطوير البلاد سنوفر إمكانية زيادة الاستيطان اليهودي وترسيخه أكثر، وسنساعد بواسطة نفوذنا السياسي ومساعدتنا

المالية على نهضة الشعب العربي ووحدته، أي إقامة اتحاد فدرالي عربي». ويذكر شبتاي تيبيت أن عوني عبد الهادي أبدى في البداية حماسة للفكرة وقال: «إذا كان بمقدوركم تحقيق وحدتنا فإننا لن نوافق على أربعة ملايين يهودي فقط، بل على خمسة أو ستة ملايين يهودي في فلسطين». وأوضح أنه سيعلن ذلك على الملأ، خاصة معارفه في البلاد وسورية والعراق. ولكنه سرعان ما استدرك سائلاً عما إذا كان اليهود سيساعدون العرب للخلاص من بريطانيا وفرنسا، وأضاف متسائلاً: «إذا لم يحصل ذلك فمن يضمن ألا يبقى العرب بعد أن يصبح اليهود أربعة ملايين في فلسطين مع الفرنسيين والبريطانيين ووعود بن غوريون فقط؟». وقد ردّ بن غوريون قائلاً: «لا نستطيع محاربة بريطانيا، ونريد أن يساعدوننا في المستقبل». ونصح بأن يكون الهدف المركزي للحركة الوطنية العربية بناء الاقتصاد، ورفع المستوى الثقافي، وتعليم الشعب، وليس محاربة بريطانيا.

وكان ذلك لقاءهما الوحيد، ولم يلتقيا بعده، مما يدل على عدم اتفاقهما، وفيه اعترف بن غوريون بأن المشروع الصهيوني مستحيل أن يقف في مواجهة المشروع الاستعماري البريطاني أو الفرنسي. وفي مذكّراته لا ينكر عوني عبد الهادي اللقاء، ويؤكد عدم اتفاقهما، ويذكر أن بن غوريون في معرض حديثه قال: «نحن نعترف بحق العرب في أرضهم إذا هم اعترفوا بحقنا بالتوطن في فلسطين». فقاطعه عبد الهادي قائلاً: «إن فلسطين يا بن غوريون بلد عربي وليس بلداً يهودياً، وحقُ العرب في بقائهم في أرضهم وفي بلدهم لا يحتاج إلى اعترافكم وأنتم الغرباء عن هذا البلد. أما اليهود الفلسطينيون الذين عاشوا مع العرب بسلام فإنهم يتمتّعون بالحقوق نفسها التي يتمتّع بها العرب، بلا تفريق. أما تصريح بلفور فقد أصدره أجنبي لا يملك إلى أجنبي لا يستحق». وبعد أن تحدث عن دور الحكومة البريطانية في تسهيل امتلاك الصهاينة أراضي الدولة وشرائهم أراضي بعض الإقطاعيين، ختم حديثه بقوله: «إنك تتكلم يا بن غوريون عن المال وعن مساعدتنا على استقلالنا وعلى الاتحاد، في مقابل تنازل العرب لليهود عن فلسطين بضفتيها الغربية والشرقية. وأنا أتكلم عن الوطن وقدسيته، والوطن لا يباع بثمن. ولهذا لا يمكن يا بن غوريون أن نتلاقى»[(٩٥)].

وفي ٣٠/ ٧/ ١٩٣٤ رفع بن غوريون تقريراً بخلاصة لقاءاته مع النُخب العربية إلى المندوب السامي واكهوب، الذي باركها وطلب منه مواصلة الاتصال

---

(٩٥) عوني عبد الهادي، **مذكرات عوني عبد الهادي**، تقديم وتحقيق خيرية قاسمية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ١٦٥ ـ ١٦٦.

مع العرب. وعندما تسلّم منه واكهوب تقريراً آخر عن محادثاته مع العرب، قال له إنه والحكومة البريطانية راضيان عن المفاوضات مع العرب. وفي هذا مؤشرعلى أن لقاءات بن غوريون العربية إنما كانت بضوء أخضر بريطاني، وأن غاية طرفي المعادلة منها سبر غور النُخب العربية، ومعرفة مدى صلابتها، ومدى استعدادها للتسوية، والشروط التي تريدها النّخب العربية القائدة للقبول بالمشروع الصهيوني.

في ١٤/٨/١٩٣٤، وفي أثناء لقاء بن غوريون والعلمي في بيت الأخير، اقترح العلمي على بن غوريون أن يرتّب له لقاء مع المفتي في سرية تامة. فطلب بن غوريون تأجيل ذلك إلى ما بعد تشاوره مع أعضاء الوكالة اليهودية في لندن. وفي ٣١/٨ ذهب بن غوريون إلى بيت العلمي لمناقشة الاقتراح، حيث أبلغه أن المفتي لا يعارض فكرة التفاهم «إذا كان بالإمكان ضمان الحقوق الدينية والاقتصادية والسياسية لعرب فلسطين»، ولكنه لا يستطيع أن يعمل شيئاً من وراء ظهر الجماهير، لذا يجب أولاً تغيير الرأي العام وخلق جو جديد، وعليه فالمطلوب صدور بيان علني من جانب الصهاينة يستطيع التأثير في الرأي العام العربي وخلق جو جديد. واتُّفق على أن يلتقي بن غوريون كلاًّ من شكيب أرسلان وإحسان الجابري، اللذين يهتم المفتي برأيهما، وذلك حيث يقيمان في جنيف، وبحيث يلقاهما وهو عائد من لندن، وبعد عودته يتم لقاؤه مع المفتي. وكان ذلك هو الاجتماع الرابع فيما بينهما. وبعد بضعة أيام كتب بن غوريون إلى مغنيس يقول: «لقد ناقشنا الخطوط الأساسية لاتحاد عربي - يهودي».

ويتضح من رواية تيبيت أن بن غوريون خرج بانطباع بأنه بات قريباً من الحل الذي يتصوره، والقائم بداية على مساواة العرب واليهود في حكومة الانتداب، مع توسيع مستمر للإدارة الذاتية اليهودية في المدن والقرى. وأخيراً «فلسطين دولة يهودية مستقلة مرتبطة باتحاد فدرالي عربي». ولذلك اهتم كثيراً بتبديد مخاوف العلمي حول مصير المسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية كلّها في «الدولة اليهودية»، فيما اقترح العلمي قيام اتحاد فدرالي بتوحيد العراق والأردن وفلسطين، الأمر الذي رفضه بن غوريون قائلاً: «إن استقلال الشعب اليهودي لا يمكن أن يتحقق بدون أن تكون أرض إسرائيل وحدة سياسية مستقلة، أي دولة يهودية. لذلك فهو ليس اتحاداً فدرالياً ثلاثياً، بل ثنائياً فقط، يضم في إطاره فلسطين وشرق الأردن بضمنها، ودولة العراق. ولكن إذا ضُمنت لليهود هجرة غير محدودة والاستيطان في شرق الأردن، فنكون على استعداد للبحث في تسوية أخرى مؤقتة أو دائمة في شرق الأردن».

وقد أوضح العلمي أن النزاع في فلسطين ليس مسألة فلسطينية فقط، بل

يجب التوصل إلى تسوية في إطار عربي شامل. واقترح تشكيل مؤتمر عربي من فلسطين وسورية والعراق والسعودية واليمن، تنبثق عنه لجنة تنفيذية توقّع الاتفاق باسم العرب، ويلاحَظ أنه لم يذكر اسم مصر. وقد رحّب بن غوريون بالاقتراح الذي وجده متفقاً مع تطلّعه إلى عقد اتفاق بين «الشعبين بكاملهما». ولتلبية طلب المفتي بإصدار بيان يطمئن الشعب العربي اتفقا على خطوط عريضة لبيان ينص على أن المسألة الفلسطينية قضية عربية شاملة، ولها صلة بالشعب اليهودي كلّه أيضاً، وأن تحقيق طموحات الحركة الصهيونية لا يتعارض مع طموحات الشعب العربي، أي أن طموحات الشعبين تكمل بعضها بعضاً.

غير أن العلمي اشترط قيام الاتحاد الفدرالي أولاً، وفيما بعد يُسمح بحرية الهجرة اليهودية، وألا تكون إلى فلسطين فقط، بل إلى سورية والعراق أيضاً. وتساءل: إذا أُقيمت في البداية الدولة اليهودية فمن يضمن أن ترتبط باتحاد فدرالي عربي فيما بعد؟ وأضاف أن العرب لا يثقون ببريطانيا ولا بعصبة الأمم، اللتين خدعتا العرب أكثر من مرة، ودون ضمان كاف لا يوافق العرب على الهجرة اليهودية. وقد رفض بن غوريون ذلك موضحاً أنهم لا يستطيعون تأجيل الهجرة إلى ما بعد قيام الاتحاد الفدرالي.

وظلّ العلمي مصراً على موقفه من الهجرة، كما أبدى اعتراضه على عملية شراء الأراضي وطرد الفلاحين العرب منها، ومبدأ «العمل عبري»، وأنه لا يقبل فكرة الفصل في مجال العمل إلى كتلتين قوميتين، معارضاً في ذلك أحد مبادىء «الصهيونية الاشتراكية»، التي كان بن غوريون وحزب الماباي يعتنقانها. وقد حاول بن غوريون تبديد مخاوف العلمي بالحديث عن تطوير الأرض، وإقامة المصانع، واستغلال مياه الأنهار خاصة في العراق، وتطوير التعليم وفتح مدارس في كل مدينة وقرية عربية ودور معلمين. وأوضح أنه بفضل ذلك ستكون هناك أراض كافية لتشغيل المزارعين العرب، واستيعاب أعداد أخرى كبيرة من اليهود.

ويلاحظ تيبيت أن لو أعرب بن غوريون للعلمي عن اعتزامه جلب بين ٦ ـ ٨ ملايين مهاجر، لكان من شبه المؤكد أن ينهض العلمي وينسحب من الاجتماع، إذ إنه سأل بن غوريون إن كان يوافق على تجميد الهجرة بحيث لا تزيد على مليون في غضون عشر سنوات، وكان اليهود يومها ٢٨٠٠٠٠ فقط، فرفض بن غوريون فكرة تجميد الهجرة، واقترح بدلاً من ذلك تسريع تطوير العرب. إلا أن العلمي شكّك في إمكانية تحقيق ذلك في زمن قصير، إذ لا يملك العرب الإمكانيات المتوفرة لليهود. فعاد بن غوريون ليعرض التحالف وتوحيد الجهود لتغيير الواقع الاقتصادي والثقافي العربي.

ووفى العلمي بوعده، إذ اتصل بكلٍّ من إحسان الجابري وشكيب أرسلان وحثّهما على لقاء بن غوريون. وفي ١٩٣٤/٩/٢٣ اجتمعا به في منزل شكيب أرسلان في جنيف، حيث أعاد على مسامعهما طروحاته حول زيادة الهجرة مقابل المساعدة في تطوير العرب. وكما فعل سابقوهما من العرب أوضحا أن العرب لا يحتاجون إلى مساعدة اليهود، ولا يريان أن اقتراحاته يمكن أن تحظى بموافقة العرب. ولقد أكد شكيب أرسلان أنه لن يدخل في مفاوضات قبل أن يعلن الصهاينة بكل وضوح وعلانية أن العرب في فلسطين سيظلون الأغلبية دائماً. كما رفض نهائياً اقتراح بن غوريون بشأن المساعدة في إنشاء اتحاد فدرالي عربي، أو المساعدة على وحدة العالم العربي، مؤكداً أن العرب ليسوا بحاجة إلى مساعدة اليهود. ونصح لليهود بالتوجه إلى أحد البلدان الخالية والكبيرة ليبنوا فيها دولتهم. وأوضح أنه لا يستطيع أبداً أن يعرض على عرب فلسطين اقتراحاً بتحوّلهم من أغلبية إلى أقلية في وطنهم. وعاد يؤكد أنه إذا أقيمت دولة يهودية في فلسطين فلن يسلّم العرب بذلك إلى الأبد. وتأكيداً لكلٍّ ما قاله الجابري وأرسلان كتبا في صحيفة **لانسيون أراب** في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٤ مقالاً تضمّن ما نصه: «ليذهب اليهود في طريقهم، بمساعدة الحراب البريطانية، ويبنوا لهم مملكتهم. ولكن على الأقل دون أن يوقّعوا الاتفاق مع العرب على أن فلسطين هي الأرض المقدسة بالنسبة إليهم من الناحية الدينية. لقد أوضحنا لبن غوريون بأن لا فائدة من مواصلة المفاوضات المخادعة هذه».

وفي الوقت الذي كان فيه بن غوريون يواصل حواراته مع النخب العربية كان ينشط في الدعوة إلى تعزيز قدرات الصهاينة في فلسطين. ففي لقاء مع الطلبة الجامعيين اليهود في لندن ورد قوله: «إن الاتفاق مع العرب لن يتحقق بالتأكيد عن طريق الحوار والإقناع والادعاءات التاريخية فقط، إذ إن أية أمّة لم تتنازل عن أي شبر من أرضها نتيجة لمحاولات الإقناع التقليدية. سيكون الاتفاق في متناول اليد عندما يكون الشعب اليهودي مدعوماً بالحقائق، والسؤال الآن هو هل نستطيع خلق تجمع يهودي كبير في غضون وقت قصير أم لا؟ إن خلق مثل هذا التجمع ممكن حسب نسبة الهجرة الحالية في غضون بضع سنوات. . . إن التحول الحاسم يضطر الحركة الوطنية العربية إلى إعادة النظر في موقفها تجاه الصهيونية، وهذا سيحدث عندما يصبح الاستيطان اليهودي قوة ديناميكية عظيمة»[٩٦].

(٩٦) المصدر نفسه، ص ١٩٥.

ولقد صُدم بن غوريون بما كتبه أرسلان والجابري في صحيفة **لانسيون أراب**، إذ رأى فيه ضربة لآماله بانتزاع قبول عربي بزيادة الهجرة مقابل المساعدة في تطوير العرب اقتصادياً وثقافياً. إلا أنه لم ييأس ولم يستسلم، ففي رسالة إلى حزب الماباي حدّد «السياسة العربية» للوكالة اليهودية الواجب اعتمادها في أربعة مبادىء، مقترحاً أن تعمل الوكالة اليهودية على الوصول إلى اتفاق عليها مع الحركة الوطنية العربية:

أ ـ هجرة يهودية دون قيود سياسية وعددية.

ب ـ المحافظة على مصالح عرب فلسطين والمساعدة على رفع مستواهم الاقتصادي والثقافي وعدم تجريد العمال العرب من أراضيهم.

ج ـ مساعدة الشعب اليهودي، السياسية والمالية والتنظيمية، لبناء البلدان العربية المجاورة، شريطة عدم القيام بأي نشاط موجّه ضد بريطانيا.

د ـ الاعتراف بفلسطين كوحدة سياسية مستقلة مرتبطة بالإمبراطورية البريطانية من جهة، وبالاتحاد الفدرالي العربي من جهة ثانية.

وبالصيغة التي انتهى إليها بن غوريون يتضح تماماً أنه لم يكن يبحث عن حل عندما أجرى حوارات قرابة عام كامل مع بعض أبرز النُخب الفكرية والسياسية لكلٍ من الحركة الوطنية الفلسطينية والقومية العربية، وإنما كان ـ كما يقول محقاً شبتاي تيبيت ـ يحاول أن يقرأ الحركة الصهيونية ومشروعها في عيون النّخب العربية التي حاورها. ولكي يستكمل استطلاعه سعى إلى لقاء جمال الحسيني، زعيم الحزب العربي الفلسطيني. وكلف بذلك يهونثان بلومنفيلد، الموظف في حكومة الانتداب، الذي التقى جمال الحسيني، في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٤، وقدّم حول ما دار تقريراً إلى بن غوريون، تضمّن مطالبة الحسيني بتوزيع المهاجرين اليهود على كلِ البلاد العربية، واقتراحاً بعقد اجتماع في تركيا يحضره ٢٤ عربياً و١٢ يهودياً، ليس بينهم وايزمان أو بن غوريون، ويمكن أن يحضره موشيه شاريت، ولكن ليس بصفته مندوباً من الوكالة اليهودية؛ إذ لم تكن الحركة الوطنية العربية في فلسطين تعترف بالوكالة اليهودية كممثّلة لليهود في فلسطين. وطالب بأن يضم الوفد عضواً من اليهود الشرقيين، وآخر من يهود ألمانيا، وثالثاً من يهود أمريكا، حدّده بالاسم وهو المهندس عموئيل بول، ممثل جماعة برانديز في فلسطين، والمقرّب من د. مغنيس. كما حدّد غاية الاجتماع بالبحث حول تحقيق السلام في فلسطين، على أن تتنازل الحركة الصهيونية عن السعي لتحقيق أغلبية، والاكتفاء بوطن قومي، وبحيث لا تزيد نسبة اليهود في

فلسطين على ٤٠ بالمئة. ويعقب شبتاي تيبيت: «لقد رُفض اقتراح جمال الحسيني بالطبع من قبل بن غوريون»[٩٧].

ويلاحَظ أن جمال الحسيني كان يتكلم من موقع الثقة بقدرات الحركة الوطنية عامة، وقدراته كزعيم أكبر حزب عربي، بحيث أراد التدخل في تشكيل الوفد اليهودي المدعو إلى الاجتماع المقترح، بل وتسمية أحد الأعضاء بالاسم، فضلاً عن رفضه فكرة المساواة في العضوية، وحرصه على تأكيد التمثيل النسبي، إذ عرض أن يكون عدد الأعضاء العرب ضعف عدد الأعضاء اليهود. ومع ذلك حمل الاقتراح مرونة واضحة تمثّلت بعرض رفع نسبة اليهود في فلسطين حتى تصل إلى ٤٠ بالمئة من السكان، مقابل اتفاق بعدم تجاوز هذه النسبة. وبعد سنة تقريباً، أي في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٥ حمل د. مغنيس اقتراحاً نسبه إلى أشخاص عرب جادين، ولهم مركز قوة لم يذكر أسماءهم، بقبول العرب السماح بالهجرة اليهودية حتى ترتفع نسبة اليهود إلى ٤٤ بالمئة شريطة أن يبقى العرب باستمرار هم الأغلبية في فلسطين.

ولقد رأى مغنيس في ذلك تنازلاً كبيراً من جانب العرب، أرجعه إلى شعورهم بأن حكومة الانتداب طوع أمر اليهود، وعدم اطمئنانهم إلى نيات بريطانيا. وفي مقابل نصيحته بقبول العرض العربي، أوضح له بن غوريون أنه ليس مستعداً للوصول إلى اتفاق إلا على الأسس التي طرحها في محادثاته مع كل من موسى العلمي وإحسان الجابري وشكيب أرسلان، مؤكداً التزامه الصهيوني بقوله: «إنني لست على استعداد للتنازل حتى ولو على جزء واحد بالمئة من أهداف الصهيونية من أجل السلام». وتوجّه إلى مغنيس قائلاً: «إن الفرق بيني وبينك هو أنك على استعداد للتنازل عن الهجرة من أجل السلام، أما أنا فلا، مع أن السلام عزيز عليّ. حتى لو تنازلت أنا فلن يتنازل يهود ألمانيا وبولندا، لأنه لا خيار لهم. بالنسبة إليهم الهجرة تتقدم على السلام»[٩٨].

وفي ١٧ نيسان/ أبريل تم لقاء بين بن غوريون وجورج أنطونيوس ـ مؤلف كتاب **يقظة العرب** ونائب سكرتير عام حكومة الانتداب ـ الذي يعتبره بن غوريورن المستشار الرئيسي للمفتي. وذلك بعد أن رفض جمال الحسيني لقاء بن غوريون في إثر رفض مبادرته. ولقد عقد انطونيوس وبن غوريون ثلاثة

(٩٧) المصدر نفسه، ص ٢٠٧.

(٩٨) المصدر نفسه، ص ٢٠٨.

اجتماعات، دون أن يتطرقا إلى الأحداث الجارية والإضراب الذي أعلنه العرب، وبحيث انصرفا إلى البحث في القضايا الفكرية وسبل معالجة الصراع بشكل عام. وقد أوضح أنطونيوس أن هناك تناقضاً بين الطموحات العربية والصهيونية، وأن التسوية تتطلب تنازلات مشتركة. وقسّم الصهاينة إلى ثلاث فئات، وأن من المستحيل الوصول إلى تفاهم مع الذين يريدون تهجير أكبر عدد من اليهود إلى فلسطين، دون الأخذ بنظر الاعتبار وجود الشعب العربي نهائياً. واقترح قيام دولة سورية موحدة، تضم مؤسسة تسمّى «أرض إسرائيل»، وبحيث تباح لليهود الهجرة والاستيطان في كل نواحي الدولة، شريطة تحديد الهجرة وتقييد الاستيطان.

ولم يعارض بن غوريون طروحات أنطونيوس من حيث المبدأ، لكنهما اختلفا حول تحديد موقع «أرض إسرائيل»؛ إذ رأى أنطونيوس أن تكون من بعض أرض فلسطين تحت الانتداب البريطاني، فيما طالب بن غوريون بما سمّاه «أرض إسرائيل التاريخية»، التي حُددت، حسب رأيه، في «التناخ» بأنها «ما بين البحر غرباً، والصحراء شرقاً، وسيناء جنوباً، ومنابع نهر الأردن شمالاً»، أي فلسطين والأردن والجولان السورية، وعندئذ تساءل أنطونيوس مستنكراً: «يعني تطالب أن يمنحك العرب ما لم تمنحك إياه بريطانيا»[(٩٩)]. وانتهى بينهما اللقاء الثالث دون أي اتفاق.

وفي حزيران/يونيو ١٩٣٦ التقى بن غوريون وموسى العلمي للمرة الأخيرة، خرج في إثرها العلمي مقتنعاً بأن بن غوريون يريد دولة يهودية مئة بالمئة، وأن يبقى العرب في الظل. وهذا ما يستخلص من حديث موشيه شاريت الذي نقل عنه قوله: «إنني مضطر لأن أقول لك إن بن غوريون متصلب بالنسبة إليّ، لأنه يريد أن أوافق على خطته هو مئة بالمئة، وهذا ليس اتفاقا متبادلاً». ويرى تيبيت أن بن غوريون أجرى محادثاته مع جورج أنطونيوس ثم مع موسى العلمي، في الوقت الذي بدأت فيه المؤشرات توحي بصدام مؤكّد. وأنه استهدف من ذلك أولاً، أن ينقل إلى المفتي وزملائه تحذيراً بأنه لن يمكنهم في يوم من الأيام القضاء على الحركة الصهيونية ومشروعها عن طريق العنف. علاوة على ذلك فإنه كان يعتبر أن الحوار مع العرب أداة ذات أهمية بالغة في المعركة لكسب تأييد الرأي العام في بريطانيا والعالم، بحيث يبدو باحثاً عن تسوية في الوقت الذي يدفع فيه الطرف الآخر إلى رفض ما يعرضه عليه.

وبقدر ما أعطت لقاءات بن غوريون والقادة الصهاينة فكرة عن النُخب

(٩٩) المصدر نفسه، ص ٢١٢.

الفكرية والسياسية العربية التي التقاها، بمقدار ما أوضحت ما بلغته تلك النُخب القائدة من وعي وما تميزت به من التزام بالثوابت الوطنية الفلسطينية والقومية العربية. وفي ضوء ما نقله تيبيت عن تلك اللقاءات يتضح أن النُخب العربية التي التقاها بن غوريون في ثلاثينيات القرن العشرين كانت في مستوى من الوعي السياسي والالتزام الوطني والقومي ما لم يكن يتوقعه بن غوريون، ولا على نحو ما صوّرها به أدعياء الحكمة في وقت متأخر، وإن كانت لم تستطع تقديم الاستجابة الفاعلة في مواجهة التحدي الاستعماري ـ الصهيوني، بحكم الواقع المأزوم الذي سبق إيضاح عوامل تأزمه.

وفي تقويم مباحثات بن غوريون وبعض النُخب الفكرية والسياسية العرب، ينتهي د. إميل توما إلى ملاحظة ثلاثة أمور[(١٠٠)]:

● طرح بن غوريون البرنامج الصهيوني، بإقامة دولة يهودية في فلسطين وشرق الأردن، ورفض التعهد بمشاركة الحركة القومية العربية في مقاومتها للإمبريالية البريطانية والفرنسية.

● توهم بعض الذين حاورهم بأنه من الممكن أن تتعاون معهم المنظمة الصهيونية العالمية، في سعيهم إلى تحقيق الاتحاد العربي، ولكن بن غوريون أجاب بالنفي.

● لقد رفضت القيادة الصهيونية التنازل عن ممارساتها العنصرية، التي جسّدتها حركة «احتلال العمل»، و«احتلال الأرض»، و«السوق العبرية». فهذه الممارسات كانت من طبيعة أيديولوجيتها القومية التعصبية الانعزالية، وأنها لم تكن راغبة في «حل وسط» أو اتفاق لا يتوافق مع برامجها الاستراتيجية.

تاسعاً: مشروع «المجلس التشريعي» لعام ١٩٣٥

في عام ١٩٣٥ بلغ عدد اليهود في فلسطين ٣٥٥ ألفاً، أي ما يقارب ٢٨ بالمئة من مجموع السكان، وبلغ ما في حيازتهم من الأرض ١,٣١٧ مليون دونم من مجموع ٨,٧٦ ملايين دونم، نحو ١٥ بالمئة منها صالحة للزراعة، وكان معظمها من أكثر مناطق فلسطين خصوبة. وبدا للحكومة البريطانية أن شروط تحقق «الوطن القومي» قد توفرت، وأن إمكانية تطويره مستقبلاً باتت مضمونة. وفي الوقت ذاته كان الحِراك الوطني الفلسطيني يشهد تطوراً إيجابياً باتجاه التقدم

(١٠٠) توما، **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**، ص ١١٦.

على طريق اتحاد القوى ووضوح الرؤية، فيما كان المناخ الدولي يؤذن بتفاقم حدة خلافات بريطانيا وحلفائها مع الفاشية الإيطالية والنازية الألمانية. وفي مسعى للتهدئة في فلسطين، وبعد مشاورة وزارة المستعمرات البريطانية، طرح المندوب السامي السير آرثر واكهوب في ١٨/ ١٠/ ١٩٣٥ مشروع إقامة «مجلس تشريعي» من ٢٨ عضواً على أساس الانتخاب والتعيين، ٥٠ بالمئة منهم عرب، و٢٥ بالمئة يهود، و٢٥ إنكليز وأجانب، وفقاً للتوزيع التالي(١٠١):

١٤ عربياً: ٨ مسلمين و١ مسيحي بالانتخاب، و٣ مسلمين و٢ مسيحيين بالتعيين، و٧ من اليهود، ٣ بالانتخاب و٤ بالتعيين.

إنكليز وأجانب يعيّنهم المندوب السامي: ٥ موظفين بريطانيين و٢ من التجار الأجانب.

وواضح أنه من حيث الشكل يكون العرب المنتخبون ٩ فقط، والذين يعيّنهم المندوب السامي ـ من العرب وغير العرب ـ ١٦ عضواً. أما من حيث المضمون فقد حُدّدت اختصاصات المجلس على النحو التالي:

أ ـ ليس للمجلس حق مناقشة الانتداب والوطن القومي اليهودي.

ب ـ للمجلس حق إبداء الرأي في الهجرة اليهودية، دون أن يلزم هذا الرأي المندوب السامي في قراراته.

ج ـ للمندوب السامي حق الموافقة على قرارات المجلس ورفضها، وإصدار القوانين دون استشارة المجلس.

د ـ يكون رئيس المجلس من خارج فلسطين.

وبهذا يكون المشروع المقترح غير ديمقراطي لا من حيث الشكل ولا من حيث الدور. ولأنه كذلك توقعت كلٌ من بريطانيا والحركة الصهيونية والمعارضة العربية ذات الصلة بتحالف الاستعمار والصهيونية، رفض الحركة الوطنية لمشروع المجلس، إذ سبق لها أن رفضت كلَّ المشاريع المشابهة لأنها ليست مجالس تشريعية بأي معنى. وتحت وقع هذا التصور أعلن واكهوب أن بريطانيا ستؤلف المجلس رغم معارضة الطرفين، ولو بتعيين ممثّلي الطرف المعارض، فيما نشطت المعارضة بالدعاية للمشروع، متهمة «الحزب العربي» بالعمل لخدمة الصهيونية برفضه المتوقع

---

(١٠١) شفيق الرشيدات، **فلسطين: تاريخاً.. وعبرة.. ومصيراً**، سلسلة التراث القومي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ٩٢ ـ ٩٤.

للمشروع، ومدعية أن كلَّ ما حل بالبلاد ما كان «ليتم لو كان هنالك مجلس تشريعي، يشرف على إدارة البلاد، ويبعث بصوته داوياً تحت قبته في الدفاع عن القضية الوطنية»(١٠٢)، متجاهلة تماماً أنه لم يعرض على شعب فلسطين مشروع ديمقراطي، وأن الحكومة البريطانية وسلطة الانتداب ملتزمتان بوعد بلفور وصك الانتداب، وتنشطان بالعمل لإقامة المشروع الصهيوني.

وخلافاً للتوقعات لم يعلن الحزب العربي رفضه للمشروع، مرجئاً اتخاذ قراره إلى حين اجتماع لجنته التنفيذية، فيما أعلنت بقية الأحزاب قبولها المشروع من حيث المبدأ، واقترحت تعديلات عليه. أما الصهاينة فقد أعلنوا رفضهم للمشروع، وأنهم لا يقبلون بأي مجلس لا يكون لهم ٥٠ بالمئة من أعضائه، في الوقت الذي لم يكونوا يتجاوزون ٢٨ بالمئة من السكان. وشنّوا على المشروع حملة دعاية مضادة في الصحافة والأوساط الحزبية والسياسية البريطانية. وفي ٢٥/ ١١/ ١٩٣٥ شكّلت الأحزاب العربية وفداً مشتركاً، تقدم للمندوب السامي بمذكرة تضمنت ثلاثة مطالب(١٠٣):

أ ـ وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين فوراً.

ب ـ منع نقل أراض عربية إلى أيدي اليهود.

ج ـ تشكيل حكومة ديمقراطية، وفقاً لميثاق عصبة الأمم، ومن خلال تطبيق الجزء الثاني من البند الثاني من صك الانتداب على فلسطين، الذي ألزم الحكومة بتطوير مؤسسات حكم ذاتي.

وكان للمناخ الدولي تأثيره، كما كان لردة الفعل التي أحدثها استشهاد القسَّام في الشارع العربي أثرها ـ وكان القسَّام قد استشهد بعد شهر من اقتراح المشروع. وبالتالي لم تتعامل الحكومة البريطانية مع مذكرة الأحزاب العربية بالاستهانة المعهودة. وحاولت الالتفاف عليها بأن ردت وزارة المستعمرات في كانون الثاني/ يناير ١٩٣٦ بأنها ترى في اقتراح «المجلس التشريعي» تلبية لمطلب الحكومة الديمقراطية، ووعدت بوضع قيود على بيع وشراء الأراضي من قِبل اليهود، وبإنشاء مؤسسة تدرس قدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المهاجرين.

---

(١٠٢) انظر حطاب راغب الشاشيبي، كما ورد في صحيفة **فلسطين** (يافا)، ١٣/ ٨/ ١٩٣٥، وعيسى السفري، في: **فلسطين**، ١٤/ ٨/ ١٩٣٥، نقلاً عن: علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ١٠٩.

(١٠٣) تيبيت، **بن غوريون والعرب**، ص ١٩٧.

وتحسّبت «الوكالة اليهودية» من أن تقْدم بريطانيا في فلسطين على ما أقدمت عليه في مصر، عندما عقدت معاهدة سنة ١٩٣٦ مع حكومة الوفد. ونشطت الاتصالات الصهيونية في لندن مع مختلف الأحزاب، مستغلة في ذلك معاناة يهود ألمانيا وبولندا، بحيث حققت الاتصالات والضغوط غايتها. ففي ٢٦/ ٢/ ١٩٣٦ رفض مجلس اللوردات اقتراح «المجلس التشريعي»، كما رفضه مجلس العموم في ٢٤/ ٣/ ١٩٣٦ بحجة أن الاقتراح يتعارض مع التزام بريطانيا لليهود، وقد يعرّض يهود ألمانيا للخطر ويحول دون إنقاذهم.

ولم تكن معارضة البرلمان البريطاني لمشروع المجلس التشريعي مجرد استجابة للمداخلات والضغوط المؤيدة للصهاينة، وإنما كانت تعبيراً عن موقف رسمي بريطاني، تواصل منذ إصدار وعد بلفور، معادٍ لأبسط أشكال الديمقراطية في فلسطين، باعتبار ذلك يقع في صلب الاستراتيجية البريطانية للمشرق العربي، ناهيك عن تناقضه تناقضاً عدائياً مع الالتزام بإقامة المشروع الصهيوني في مخالفة فاضحة لحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة نظام ديمقراطي على أساس الانتخاب الحر.

وليس أدل على النفاق البريطاني في موضوع المجلس التشريعي من أن البرلمان البريطاني ـ ممثل الديمقراطية البريطانية العريق ـ في الوقت الذي تباكى فيه مجلساه على يهود ألمانيا عندما يتصل الأمر بتحديد الهجرة إلى فلسطين، لم يدعُ إلى فتح أبواب بريطانيا ومستعمراتها وراء البحار للمهاجرين اليهود. كما أن أحداً من لورداته ونوابه لم ينبس بكلمة حول قرار الإدارة الأمريكية بتعديل قوانين الهجرة لمنع يهود وسط أوروبا من الالتحاق بذويهم، فضلاً عن انعدام الصلة بين تقييد الهجرة والموافقة على إقامة «المجلس التشريعي»، وعلاوة على التناقض الذي يمثّله التزام بريطانيا لليهود، وعدم الوفاء بما نص عليه صك الانتداب من ضرورة تنمية الحكم الذاتي في فلسطين.

وفي ١٤/ ٤/ ١٩٣٦، أصدر الحزب العربي بعد اجتماع لجنته التنفيذية بياناً برفض «المجلس التشريعي» تأسيساً على أنه «لا يتفق مع مطاليب البلاد وأمانيها في الاستقلال التام، والوحدة العربية. ولأنه مناقض أيضاً لعهد عصبة الأمم ومناف لما تضمنه صك الانتداب». وبرغم ذلك أعلن الحزب موافقته على المشاركة في وفد إلى لندن لبحث «القضية من أساسها». وبهذا تميز من بقية الأحزاب العربية برفض المشروع، وظهر للرأي العام بمظهر الحريص على الاستقلال التام، مع أنه بإعلانه الاستعداد للمشاركة في الوفد المراد سفره إلى

لندن لم يغلق باب المساومة مع سلطة الانتداب والحكومة البريطانية(١٠٤).

وما كان رفض الحزب العربي هو الذي حال دون قيام «المجلس التشريعي»، وإنما هو رفض الحركة الصهيونية ومداخلاتها لدى مجلسي اللوردات والعموم، الأمر الذي حمل واكهوب على طي صفحة «المجلس التشريعي»، وعدم تنفيذه وعده بإقامة المجلس بتعيين ممثلي الطرف الذي يرفض المشروع، وهو يقصد الطرف العربي، إذ كان يتوقع رفضه مشروعه. وبالتالي كانت الحركة الصهيونية والحكومة البريطانية هما من أفشل المشروع، وليس الحركة الوطنية الفلسطينية، كما هو الانطباع الشائع عند كثيرين.

عاشراً: استشهاد القسّام، وصداه عربياً وصهيونياً

في يوم الإثنين ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٥ طوق أحراش يعبد قرب جنين ٤٠٠ شرطي عربي وإنكليزي تصحبهم بعض عناصر الهاغاناه، حيث كان الشيخ عز الدين القسّام قد التجأ مع مجموعة من عناصر «عصبة المجاهدين» الملتفة حوله. وحين اكتشف أمرهم طلب منهم أحد الضباط العرب الاستسلام حقناً لدمائهم. فقرر الشيخ المجاهد ورفاقه صنع أمثولة استشهادية تشكل رافعة للحِراك الوطني، وعليه دخلوا معركة غير متكافئة من حيث الرجال والسلاح. فاستشهد القسّام ويوسف عبد الله الزيباوي وسعيد عطية المصري وأحمد الشيخ سعيد وأحمد مصلح الحسين، وجُرح الشيخ نمر السعدي وأسعد المفلح، وأُلقي القبض على الجريحين وخمسة آخرين، فيما نجح الشيخ فرحان السعدي في الإفلات من الحصار بأعجوبة ومعه بقية المجاهدين الذين رافقوا القسّام إلى أحراش يعبد. وكان للحادث ردة فعل جماهيرية غاضبة، فرضت على سلطة الانتداب التراجع عن ادعائها أن الشهداء «أشقياء»، كما ورد في بيانها الأول، فيما قامت القوى الوطنية والجماهير بتشييع الشهداء في موكب جنائزي مهيب في حيفا، حيث حُملت النعوش على الأكف مسافة خمسة كيلومترات، اشتبك خلالها المشيعون بالشرطة والجنود البريطانيين دون مبالاة برصاص الإنكليز الذي انهمر عليهم، وسقوط عدد من القتلى والجرحى(١٠٥).

---

(١٠٤) علوش، المصدر نفسه، ص ١٢٠ ـ ١٢١.

(١٠٥) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٣٢١، وأكرم زعيتر، **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩**، أعدتها للنشر بيان نويهض الحوت، سلسلة الوثائق الأساسية؛ ١٢ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩)، ص ٣٩٧ ـ ٤٠٥.

وأمثولة القسَّام الاستشهادية، التي خلدته في تاريخ فلسطين باعتباره طليعة الركب الثوري الذي اعتمد الكفاح المسلح سبيلاً للتحرير، لم تأت من فراغ، ولا كانت وليدة انفعال عاطفي، وإنما كانت محصلة عمل نضالي تواصل منذ سنة ١٩٢٠، ونتاجاً طبيعياً لواقع مأزوم، بفعل ما شهدته السنوات الست التي أعقبت «هبّة البُراق» من مستجدات على الصعيدين الصهيوني والعربي، والتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للهجرة الصهيونية وبيوع الأراضي خلال تلك السنوات، وبحيث كانت مبادرة القسَّام في الواقع العربي إرهاصاً للثورة التي تفجّرت بعد شهور قليلة من استشهاد القسَّام ورفاقه، والتي كان للقسّاميين أدوار قيادية فيها.

ولعل أبلغ ما قيل في أمثولة القسَّام ما كتبه الصحافي الفرنسي كزافييه بارون تحت عنوان «راهب مقاتل» إذ يقول: «شخصية فذة، رجل دين ومقاتل في الوقت نفسه. . . كانت له مؤهلات عديدة ساعدته في تحقيق مهمته: وُهِب قدرة خطابية سحرت سامعيه، معرفته العميقة بأمور الدين، وصفته الدينية كشيخ أتاحت له إمكانية التجوال كثيراً، وبالتالي مناسبات عديدة، للتوجه إلى السكان مباشرة. وسعى بشكل خاص للقيام بعلاقة مباشرة مع الطبقات الفقيرة وصغار الحرفيين والعمال والفلاحين الذين فقدوا ملكياتهم وتجمعوا بأعداد كبيرة في الأحياء البائسة من منطقة حيفا. ركزت خطاباته، السياسية والدينية في الوقت نفسه على أن حلّ المشكلة الفلسطينية يكمن في التمرد المسلح. كما وقفت في وجهه القيادات المتحدرة من العائلات الكبيرة والأرستقراطية العقارية معتبراً إياها أنها تلعب لعبة الاستعمار»[(١٠٦)].

وكان القسَّام قد شارك في ثورة الشيخ صالح العلي التي نشبت في منطقة العلويين في سورية سنة ١٩٢٠، وبعد أن رفض عرض السلطة الفرنسية بتوليه القضاء حُكم عليه بالإعدام، فلجأ إلى فلسطين مع اثنين من رفاقه المناضلين. واستقر في حيفا في ٥/ ٢/ ١٩٢٢. واستناداً إلى ما يذكره أبو إبراهيم الكبير، أحد قادة ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٨ ـ انتسب القسَّام إلى جمعية الشبان المسلمين سنة ١٩٢٦، فانتُخب رئيساً لها، واتخذها مجالاً لنشاطه السري الذي أسس حلقاته الأولى سنة ١٩٢٨. وقد استغل تعيينه مأذوناً شرعياً سنة ١٩٢٩ لتوسيع دائرة نشاطه في القرى. وفيما رواه «القسَّاميون» من بعده وما كتبه الذين تناولوا سيرته، يُستدل أنه كان مؤمناً بالعروبة والإسلام، ويتصف بالفكر الثاقب، والوعي

(١٠٦) كزافييه بارون، **الفلسطينيون. . . شعباً**، ترجمة عبد الله إسكندر (بيروت: دار الكاتب العربي، ١٩٧٨)، ص ٦١.

السياسي، والحديث الهادىء. وقد نظر إلى الصراع باعتباره صراعاً ضد الاستعمار البريطاني الداعم للحركة الصهيونية، وأن الثورة المسلحة سبيل التحرير، وأن قيامها يتطلب وجود كادر ثوري مدرب، ووعي جماهيري واستعداد نفسي لتأييد الثورة، وأنه أقام خمس لجان لهذه الغاية: للدعوة، والتدريب، وشراء السلاح وحفظه، وجمع المعلومات عن الإنكليز والصهاينة، والعلاقات الخارجية(١٠٧).

ويُنقل عن بعض رفاق القسَّام أنه طلب من الحاج أمين الحسيني أن يعيّنه واعظاً متنقلاً كي يُعدّ للثورة، وأن المفتي تحفظ قائلاً: «نحن نعمل لحل القضية سياسياً». كما يذكر هؤلاء أنه أرسل محمود سالم، أحد رجاله، إلى المفتي سنة ١٩٣٥ طالباً إعلان الثورة، فكان رد الحاج أمين: «الوقت لم يحن بعد لمثل هذا العمل، وإن الجهود السياسية التي تُبذل تكفي لحصول عرب فلسطين على حقوقهم»(١٠٨). وهناك من يشكك في هذه الرواية، موضحاً أنه وإن كان المفتي حتى تلك اللحظة يؤثر العمل السياسي، فإن القسَّام لم يكن يجهل ذلك، كما أنه كان شديد الحرص على سرية نشاطه وعصبته(١٠٩).

ولقد تميزت حركة القسَّام كيفياً من الأحزاب القائمة جميعاً، بما فيها الحزب الشيوعي، إذ كانت متجذرة في أوساط عمال وفقراء المدن ذوي الأصول الريفية. ففي أوائل ثلاثينيات القرن العشرين تضاعف نزوح الفلاحين إلى المدن، خاصة الساحلية، وحيفا على الأخص، بحثاً عن عمل، بعد أن طُردوا من أراضي الإقطاعيين التي بيعت للصهاينة. ففي سنة ١٩٣١ كانت ثلاثون ألف أسرة من الفلاحين العرب، أي ما يجاوز ٥٠ بالمئة من أهالي الريف العربي، لا تملك أو تستأجر أي أرض. ويقدّر متوسط دخل الفرد منهم بسبعة جنيهات استرلينية في العام، في حين كان متوسط دخل المستوطن الصهيوني الذي حل محله أربعة وثلاثين جنيهاً(١١٠).

---

(١٠٧) مقابلة مع القائد أبو إبراهيم الكبير، في. **الثورة الفلسطينية**، العدد ١٩ (أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩)؛ علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ١١٦ ـ ١١٧، والحوت، المصدر نفسه، ص ٣١٧ ـ ٣٢٨.

(١٠٨) صبحي ياسين، **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩**، مكتبة فلسطين، ط ٢ (القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٧) ص ٢١ ـ ٢٢.

(١٠٩) الحوت، المصدر نفسه، ص ٣٢٧.

(١١٠) Doreen Warriner, *Land and Poverty in the Middle East*, Middle East Economic and Social Studies (London, New York: Royal Institute of International Affairs, [1948]), pp. 60-63.

نقلاً عن: هيرست، **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط**، ص ٢٣١ ـ ٢٣٢.

ولقد واجه أولئك العمال ظروفاً قاسية للغاية، سواء بالبحث عن عمل بحيث اضطر قطاع غير يسير منهم للعمل في بناء مساكن المستوطنين الصهاينة، أو من حيث الإقامة والسكن. «ففي حيفا القديمة كان أحد عشر ألفاً منهم يتكدسون في أكواخ بنيت من صفائح البنزين، من دون أن يكون فيها ماء أو تتوفر لها الشروط الصحية البدائية. وكان غيرهم، ممن لا أُسر لهم ينامون في العراء، وكانت هذه الأوضاع تقابل بشكل مخز المساكن الجميلة التي كان هؤلاء الفلاحون انفسهم يشيدونها للقادمين الجدد الاغنياء، أو حتى مع مساكن العمال اليهود التي كانت تقدمها لهم جمعيات الإسكان اليهودية»(١١١). ولقد واجه الشعب العربي الفلسطيني في سنة ١٩٣٥ أزمة اقتصادية حادة، كان في مقدمة عواملها إطلاق الهجرة بلا قيود، والتشدد في اتّباع سياسة «الأرض عبرية والعمل عبري» مما أدى إلى تفاقم حدة البطالة بين العمال العرب المقتلعين من الأرض التي كانوا يزرعونها أجيالاً متوالية.

في هذا الجو المشحون بالغيظ والسخط والتوتر والمشاعر المكبوتة، كان ينشط الشيخ عز الدين القسّام، وقد عُرف باهتمامه بالعدالة الاجتماعية وحماسته للعمل الثوري. كما عُرف باعتراضه على النهج الذي كانت تعتمده اللجان التنفيذية والأحزاب جميعها، والذي يكاد يكون قاصراً على تقديم المذكرات وإصدار البيانات وتنظيم التظاهرات. ومع أنه كان رجل دين فإن بعض المصادر تذكر أنه راجع المفتي بتخصيص الأموال لشراء السلاح بدلاً من إنفاقها على بناء المساجد وإعمارها(١١٢). ويذكر أحد المصادر أن القسّام خرج إلى الريف تحت ضغط مطاردة سلطة الانتداب للتنظيم الذي شكّله، واعتقال كلٍ من صالح محمد طه، ومصطفى علي الأحمد، ومحمد عيسى (أبو إبراهيم الكبير)، وأحمد الغلاييني، وأحمد التوبة، ومحاكمتهم والحكم على مصطفى الأحمد بالإعدام، وعلى الغلاييني بالسجن ١٥ سنة، وتبرئة الآخرين لعدم ثبوت الأدلة(١١٣). فيما يذهب مصدر آخر إلى أن القسّام حين لجأ إلى أحراش يعبد فعل ذلك كي يعلن الثورة من هناك(١١٤).

---

(١١١) Nevill Barbour, *Nisi dominus; a Survey of the Palestine Controversy* (London; Toronto: G. G. Harrap and Company Ltd., [1948]), p. 13,

نقلاً عن: هيرست، المصدر نفسه، ص ٢٣٢.

(١١٢) فرسون، **فلسطين والفلسطينيون**، ص ١٧٤.

(١١٣) شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ص ٤٥٦.

(١١٤) علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ١١٦.

ومع أن استشهاده المبكر حال دون أن يكون مفجّر الثورة التي اندلعت بعد شهور قليلة، فقد شكّل رافعة للحركة الوطنية ومحفزاً لمراجعة المواقف السياسية، وبالتالي الصاعق الذي فجّر الثورة وإن بعد حين. ولقد لخّص جمال الحسيني، زعيم الحزب العربي، الأثر الذي تركه استشهاد القسّام وأصحابه في النفوس، إذ بعد زيارة بيت الزيباري رفيق القسّام في استشهاده، وما لمسه من فقر عصبة القسّام وبؤس عائلاتهم، كتب في صحيفة الحزب يقول: «ثورة القسّام ثورة علينا جميعاً، شباناً وشيوخاً وكهولاً، إذ يقول كلٌ واحد منا في قلبي إيمان وفي نفسي إخلاص وعزيمة، ولكني مثقل وورائي عائلة كبيرة أخاف عليها إن خرجتُ أن يتخطفهم الذل والعار والموت، وليس عندي ما يدفع عوادي الزمن. يسمع القسّام وصحبه هذا، فيثورون عليه ويخرجون. يخرجون عمن؟ عن أعشاش فيها قطع من اللحم كأفراخ العصافير ينتظر كلٌ منها معيله ليلقي في منقاره ما يسد جوعه ويروي عطشه. فيندفع القسّام وصحبه من تلك الأعشاش لتثبيت المبدأ وإحقاق الحق وإعلاء شأن الإيمان. ونحن إذ نرى منهم ذلك لا يسعنا إلا أن نشعر بتبكيت الضمير واحمرار الوجوه، فندعو الله أن ينير قلوبنا بهذا الإيمان»[١١٥].

وفيما صدر عن جمال الحسيني مؤشر على الإحراج الذي سبّبه استشهاد القسّام للزعماء التقليديين، ودلالة تميز نهجه من النهج الذي ساروا عليه منذ صدور وعد بلفور. وليس أدل على ذلك من أنهم كانوا، قبل أن ينقضي أسبوع على استشهاد القسّام وردة الفعل الجماهيرية على استشهاده، يتقدمون من المندوب السامي بمذكرة تتضمن مطالب، لا تكاد تختلف في شيء عما اعتادوا تقديمه من مذكرات منذ بداية عهد الانتداب. وتذكر بعض المصادر أن العديد من الزعماء لم يشاركوا في جنازة القسّام، برغم أن أكرم زعيتر دعاهم إلى ذلك[١١٦]. وما إن اتضحت للزعماء المكانة التي احتلها القسّام جماهيرياً ونخبوياً حتى ادّعى كلٌ من الحزب العربي وحزب الاستقلال أن القسّام كان عضواً فيه. والحقيقة أنه لم ينتسب إلى أي حزب من الأحزاب، ولا إلى أي مؤسسة سياسية أخرى، وأنه كانت له عصبته المستقلة، إذ كان حريصاً على استقلال إرادته[١١٧].

وفي تقويم حركة القسّام كتب د. إميل توما يقول: «لقد ظهر التمايز في

---

(١١٥) **جريدة الجامعة العربية** (القدس)، ٧/ ١/ ١٩٣٦، نقلاً عن: الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٣٢٣.

(١١٦) علوش، المصدر نفسه، ص ١١٩ ـ ١٢٠.

(١١٧) الحوت، المصدر نفسه، ص ٣٢٧ ـ ٣٢٨.

الحركة القومية العربية الفلسطينية في قيام الأحزاب السياسية المختلفة، ولكن التمايز الأساسي لم يطفُ على السطح، بل ظهر في حركة عز الدين القسَّام، التي مثّلت تحولاً جذرياً في الحركة القومية العربية الفلسطينية، من حيث وجهتها، بل من حيث مضمونها الاستراتيجي وأسلوبها. وإذا كانت تظاهرات خريف ١٩٣٣ قد مثّلت الانعطاف الجذري في وجهة الحركة القومية العربية وتركيز هجومها على الإمبريالية البريطانية، فحركة عز الدين القسَّام طورت أسلوب الكفاح ونقلته من التظاهرات إلى النضال المسلح». ويضيف د. توما: «وبعد استشهاده تبلورت الحركة القسَّامية تياراً في مجمل الحركة القومية العربية، تميز بالثورية ومعاداة الإمبريالية»[١١٨]. ومع هذا فالقسَّامون تباينت مواقفهم، فمنهم من سار على نهج القائد الشهيد، وكانت لهم أدوار مشهودة في ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، كما سيأتي بيانه، ومنهم من انضموا إلى ركب القيادة التقليدية، التي كفر بها القسَّام، وصاروا من رجالاتها ملتزمين بالنهج الذي سارت عليه منذ مطلع العشرينيات.

وليس دقيقاً ما ذهب إليه د. شوفاني في تقويمه من أن نقطة الضعف الرئيسية في حركة القسَّام تكمن في أنها لم تكن جزءاً عضوياً من العمل الوطني الفلسطيني العام، وأنها مع صحة منطلقاتها النظرية فقد اعتورها الشرخ بين النظرية والتطبيق[١١٩]. ذلك لأن حركة القسَّام مثّلت، كما يقول محقّاً د. توما، تحولاً جذرياً في الحِراك الوطني الفلسطيني. وما كان ممكناً لحركة ثورية نشأت في وسط العمال الكادحين أن تكون جزءاً عضوياً من حركة حزبية عمودها الفقري أعيان المدن ووجهاء الريف.

ويبدو أن بن غوريون فوجىء باستشهاد القسَّام وجنازته، إذ كان حتى ذلك الحين على يقين بأن أي زعيم عربي مستعد لبيع الشعب العربي كله في مقابل تأمين مصالحه الذاتية، وأن العرب لا يحترمون زعماءهم. إلا أنه وجد في الشهيد القسَّام قائداً عربياً يضحّي بنفسه من أجل المبدأ، ورأى في استشهاده ما يمنح العرب قوة أخلاقية لم يكن يظن أنها متوفرة لديهم. وانتهى إلى تقدير أن استشهاد القسَّام سوف يؤدي إلى حوادث عدة، وأن آلاف الشباب سوف يمضون على درب القسَّام، وأن ذلك سوف يضع كلاًّ من بريطانيا والحركة الصهيونية أمام نقلة نوعية في الصراع مع عرب فلسطين ومحيطهم القومي، الذي

(١١٨) توما، **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**، ص ١٢٠ ـ ١٢١.

(١١٩) شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ص ٤٥٧.

بدأ يعطي تلميحات بأن لا مناص من الدخول في مجابهة مع بريطانيا[١٢٠].

وهكذا يتضح أن السياسة التي اعتمدتها الحكومة البريطانية في بداية عهد الانتداب لإضعاف شوكة الشعب العربي في فلسطين لم تحقق غايتها، برغم كل ما شاب أداء القيادات والزعامات من عجز وقصور. كما يتضح أن الجهود التي بُذلت لإحكام قبضة الحركة الصهيونية على مقاليد الأمور في مختلف المجالات لم تحقق كلَّ طموحات تحالف الاستعمار والصهيونية. فالحركة الوطنية الفلسطينية حققت نمواً ملحوظاً على صعيد الوعي ودور القوى الراديكالية في التأثير بصناعة القرار، الذي ظل حكراً على القيادة والزعامات التقليدية، في حين فشل المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني فشلاً ذريعاً في تحقيق شعار «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض». وتكفي الإشارة إلى أنه في سنة ١٩٣٥ لم يكن الصهاينة قد بلغوا ٣٠ بالمئة من السكان، برغم الهجرة «الشرعية» وغير الشرعية، ولا حازوا سوى ١٥ بالمئة من الأرض الزراعية، برغم كل الضغوط والإجراءات التي اتخذتها سلطة الانتداب لتسهيل بيوع الأرض، والإغراءات التي بُذلت للملاّك، والنشاط المحموم للسماسرة والعملاء. وبرغم كل المستجدات والضغوط، كانت فلسطين العربية شعباً وأرضاً على عتبة ثورتها الكبرى. وفي هذا وحده مؤشر على ما يختزنه الشعب العربي في فلسطين من إرادة لا تفل ومخزون نضالي لا ينضب.

(١٢٠) تيبيت، بن غوريون والعرب، ص ٢٠٠.

الفصل الثاني عشر

موقف النظامين النازي والفاشي من الصراع العربي ــ الصهيوني (١٩٣٣ ــ ١٩٣٩)

على مدى السنوات التي أعقبت استسلام ألمانيا النازية في ٨ أيار/ مايو ١٩٤٥ راجت «تجارة الهولوكوست» في الأوساط الصهيونية ودوائر صناعة القرارات الأوروبية والأمريكية ولدى القطاع الغالب من أجهزة الإعلام على جانبي الأطلسي. فقد وظّفها الرئيس الأمريكي ترومان في دعوته إلى فتح أبواب فلسطين لمئة ألف من اللاجئين اليهود في معسكرات اللجوء في ألمانيا التي كان يشرف عليها الجيش الأمريكي، فيما كانت أبواب بلاده شبه مغلقة أمامهم، مع الفارق الكيفي بين إمكانات فلسطين على الاستيعاب وإمكانات الولايات المتحدة الأمريكية. كما وظّفت في انتزاع تأييد قرار التقسيم في الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٧. ثم وظّفت في تحصيل التعويضات من ألمانيا الاتحادية في ستينيات القرن العشرين، فضلاً عن توالي توظيفها عبر السنوات الماضية، والدعوة سنة ٢٠٠٧ إلى استصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بفرض تدريسها على أطفال العالم.

وليس من شك في أن المحرقة النازية («الهولوكوست») جريمة ليس فقط بحق ضحاياها من اليهود وغير اليهود، وإنما أيضاً بحق البشرية جمعاء، لأن من قتل نفساً بغير حق أو إفساد في الأرض كمن قتل الناس جميعاً، كما يعلّمنا القرآن الكريم. غير أن جميع المتداولين بـ «تجارة الهولوكوست» يتجاهلون عمداً أنها جريمة اقترفها مجرمون أوروبيون بحق مواطنيهم على أرض أوروبا، وبدلاً من إعادة الضحايا الأحياء إلى ديارهم، وتعويض ورثة من قضوا نحبهم وإعادة إسكانهم في مواطن آبائهم وأجدادهم جرى استغلال مأساتهم في تدمير المجتمع العربي في فلسطين. كما يتناسى متداولو «تجارة الهولوكوست» تعاون الحركة

الصهيونية مع النظام النازي على مدى السنوات الممتدة بين صعوده سنة ١٩٣٢ وتفجّر الحرب العالمية الثانية في خريف ١٩٣٩، وما تسبب به صعود النازية من نقلة نوعية في الإمكانات والقدرات الصهيونية، ناهيك عن سكوت أركان الحركة الصهيونية يومذاك عن تصاعد الإجراءات القمعية النازية ضد يهود ألمانيا غير الصهاينة منهم، وتعامل القيادات الصهيونية مع تلك الإجراءات التعسفية وفق الموقف الصهيوني التاريخي الذي نظّر له هرتزل تجاه «معاداة الساميّة» وممارسيها، باعتبار عدوانهم على حقوق مواطنيهم اليهود يصب في قناة الحركة الصهيونية. ولأن كلاً من النازيين والصهاينة يصدرون عن موقف عنصري رافض الوجود اليهودي في ألمانيا والنمسا، كان طبيعياً أن يتعاونوا في أكثر من مجال، وأن يتواصل تعاونهم قرابة ثماني سنوات.

أولاً: النازية، والنقلة النوعية الثانية في مكانة وفعالية الحركة الصهيونية

ليس بين النازية والصهيونية تناقضات عدائية، فكلتاهما عادت اندماج اليهود في أوطانهم، ونظرت إلى يهود أوروبا كفائض بشري لا مكان له فيها. وكما استغلت الصهيونية عذابات فقراء يهود أوروبا بفعل معاداة السامية خلال القرن التاسع عشر، فإن النازية مدينة بصعودها لما ألحقته معاهدة فرساي من ظلم فادح بألمانيا بتحويلها إلى شبه مستعمرة، وما تسببت به من استفزاز للمشاعر القومية الألمانية. ويذهب المسيري إلى أن النازية لم تكن انحرافاً في الحضارة الأوروبية وإنما كانت تياراً أساسياً فيها. بل ويقرر أن «المحرقة» النازية ليست إلا نتاجاً منطقياً لحضارة تُعلي قيم المنفعة والكفاءة والتقدم والإنجاز مهما كان الثمن، فيما تهمل قيم العدالة والبِر والإحسان ومساعدة الآخرين[1].

كما يمكن القول إن العنصرية النازية تغذت من الدعوات العرقية والمعادية للساميّة التي شهدت صعوداً طردياً في ألمانيا منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر. فالكاتب ولهلم مار في كتابه: **هيمنة اليهود على ألمانيا: من منظور غير ديني**، الذي صدر سنة ١٨٦٢ وطُبع ١٢ مرة حتى سنة ١٨٧٩، يتهم اليهود بالسيطرة على الاقتصاد والثقافة. والموسيقار ريتشارد فاغنر في كتابه: **أضواء على اليهود في الموسيقى**، الصادر سنة ١٨٥٠ ثم سنة ١٨٦٩، ينكر عليهم الإبداع

(١) عبد الوهاب المسيري، **الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ: رؤية حضارية جديدة**، تقديم محمد حسنين هيكل (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٧)، ص ١٣.

الثقافي والفني، ويعتبرهم مجسِّدين لقوة المال والتجارة. هذا فضلاً عن أنه نادى في سلسلة مقالات بعنوان «الفن الألماني والسياسة» برسالة الشعب الألماني المعادي للمادية الفرنسية واليهودية، وطالب بتجريد اليهود من الحقوق السياسية، وتخليص الحياة الثقافية منهم، أو دمجهم تماماً. ولقد تركت أفكاره تأثيراً عميقاً في هتلر. أما المستشرق بول أنطون لاغارد، فقد ربط بين ما اعتبره «الليبرالية الأممية الرمادية» وبين اليهود الذين وصفهم بأنهم يشكلون عبئاً كريهاً، ولا مغزى تاريخياً لهم، ويهددون رسالة ألمانيا ووحدتها القومية(٢).

وحتى مطلع سنة ١٩٢٩ لم يكن الحزب النازي بزعامة هتلر يحظى بتأييد شعبي في الشارع السياسي الألماني. ففي انتخابات أيار/مايو ١٩٢٨ لم ينل أكثر من ٢,٦ بالمئة من الأصوات، ولكنه في انتخابات ٣١ تموز/يوليو ١٩٣٢ جاء في المرتبة الأولى، إذ حصل على ٣٧,٣ بالمئة من أصوات الناخبين. ولقد جاء تقدمه المذهل بسبب تفاقم حدة الأزمات السياسية والاقتصادية، وارتفاع أرقام البطالة على نحو غير مسبوق. وبتأييد من أحزاب اليمين، كحزب الشعب الوطني الألماني، وحزب الشعب الألماني، والمركز الكاثوليكي بزعامة فون باين، نُصّب هتلر مستشاراً في كانون الثاني/يناير ١٩٣٣(٣).

قبل تسلّم هتلر منصبه وصيرورة الحزب النازي صاحب الدور الأول في صناعة القرارات الرسمية الألمانية، كان اليهود الألمان يواجَهون بهتاف «إرجعوا إلى فلسطين». وكان الدافع الأساسي لصعود معاداة الساميّة في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى أنها كانت أكثر الدول تضرراً من نتائج الحرب، إذ خسرت جميع مستعمراتها في وقت كان اليهود يحتلون مواقع متميزة في جميع المهن، وتتجاوز نسبتهم كمحامين وأطباء وصيادلة، وغيرها من المهن، نسبتهم كمواطنين. ويذهب بعضهم إلى أن نسبة اليهود في النشاطات المصرفية بلغت ٥٢,٣ بالمئة سنة ١٩٢٨(٤).

ولقد شهدت حملة معاداة اليهود تزايداً طردياً منذ مطلع ١٩٣٣ ضد اليهود المندمجين الحريصين على تأكيد انتمائهم الوطني الألماني، خلافاً للصهاينة الداعين إلى الهجرة إلى فلسطين. ولم يأت عداء هتلر والنازية لليهود المندمجين على خلفية

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٦ ـ ٤٨.

(٣) عبد الرحمن عبد الغني، **ألمانيا النازية وفلسطين، ١٩٣٣ ـ ١٩٤٥** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٥)، ص ٧.

(٤) خالد القشطيني، **تكوين الصهيونية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٦)، ص ١١٥ ـ ١١٨.

سياسية، إذ لم يكن لهم وزن سياسي يحسب حسابه، وإنما على خلفية عقائدية بالدرجة الأولى، واقتصادية بالدرجة الثانية. والجدير بالتنبيه إليه أن معاداة اليهود لم يصاحبها موقف إيجابي من الشعب العربي وصراعه مع الاستعمار الاستيطاني العنصري الصهيوني. فالفلسفة النازية العنصرية، المؤسسة على فكرة نقاء العرق، لم تر فيمن اعتبرته من أصل غير آري مواطناً ألمانياً بصرف النظر عن وجوده التاريخي والطبيعي في ألمانيا، وعليه دعت إلى «تنقية» ألمانيا من «الأجناس الغريبة» لتصبح آرية خالصة. وكان اليهود في مقدمة الجماعات التي اعتمد النازيون «تنقية» ألمانيا من وجودهم. ولم يكن النازيون ـ ومثلهم الصهاينة ـ يرون أن ألمانيا وطن اليهود الحقيقي، وإنما يرون أن وجودهم فيها مصطنع، الأمر الذي يحتم إنهاءه. وبالتبعية كان النازيون ـ كالصهاينة ـ شديدي العداء لدعاة اندماج اليهود، الذين رأوا فيهم عقبة في تنفيذ سياستهم العنصرية.

ولقد تجلى تطابق وجهتي النظر تجاه يهود ألمانيا بين الطرفين العنصريين: النازي والصهيوني، في اللقاء الذي دعا إليه غيرنغ ـ رئيس الرايخستاغ ووزير الداخلية في بروسيا ـ مع زعماء المنظمات اليهودية الألمانية الرئيسية، ورئيس الجالية اليهودية في برلين، يوم ٢٥ آذار/ مارس ١٩٣٣؛ إذ في بداية اللقاء اعترض ناومان ـ رئيس اتحاد اليهود الوطنيين الألمان ـ على اشتراك ممثّلي المنظمة الصهيونية الألمانية مارتن روزنبلوت وكورت بلومنفيلد، محتجاً بأن الصهاينة وضعوا إخلاصهم لوطنهم الألماني موضع الشك، في حين أن يهود ألمانيا هم ألمان قبل كل شيء، ويهوديتهم لا علاقة لها بانتمائهم إلى وطنهم الألماني. وذلك ما احتج عليه غيرنغ بشدة مؤكداً أن الحزب النازي لا يرى ألمانيا وطن اليهود، وبدا مؤيداً الجهود الصهيونية في إقناع اليهود بترك ألمانيا والهجرة إلى فلسطين(٥).

وفي إيضاح التوافق الفكري بين النازية والصهيونية كان كرويانكر ـ من المنظمة الصهيونية الألمانية ـ قد كتب قبيل تولّي هتلر منصب المستشار دراسة حول «مشكلة القومية الألمانية الجديدة» تضمنت قوله: «بالنسبة إلى الصهيونية كانت الليبرالية هي العدو. وهي الليبرالية. .عدو النازية. بذلك ينبغي للصهيونية أن تكن لها (للنازية) شعوراً قوياً من المودة والفهم، ومن المحتمل أن اللاسامية مرض عابر»(٦). إذ كان

---

(٥) عبد الغني، المصدر نفسه، ص ١٧.

(٦) Lenni Brenner, *Zionism in the Age of the Dictators* (London: Croom Helm; Westport, Conn.: L. Hill, 1983), p. 27,

نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٢٥.

الفكر النازي يؤمن بوجود وحدة عضوية بين الشعب العضوي والأرض التي ينتسب إليها، وأنه لا يمكن لهذا الشعب أن يحقق كل إمكانياته إلا بعد أن يضم إليه مجاله الحيوي. ويقرر د. المسيري أن «هناك نقاط لقاء بين الفكر النازي والفكر الصهيوني، الذي هو أيضاً نتاج المعطيات الفكرية نفسها، وكلٌ من هتلر ونوردو وهرتزل يتحدث عن اليهود باعتبارهم شعباً عضوياً منبوذاً. كما أن الصهيونية ترى ضرورة إخلاء أوروبا من اليهود، ولعل الخلاف الوحيد هو أن الصهاينة يفضلون الطريقة البلفورية على الطريقة الهتلرية»(٧).

ومنذ بداية صعود النظام النازي عُرف أركانه بالانفتاح على الحركة الصهيونية، ومن الأمثلة على ذلك رحلة البارون ملدنشتاين، الضابط في الشرطة الألمانية SS، إلى فلسطين يصحبه كورت توخلر، من المنظمة الصهيونية الألمانية. وقد بدأت بعد شهرين من وصول النازيين إلى الحكم واستغرقت ستة شهور، طاف ملدنشتاين خلالها أرجاء فلسطين، حيث اطّلع على سائر النشاطات الصهيونية. ثم عاد ليكتب سلسلة مقالات عن عمليات «التعمير» و«البناء» في صحيفة **دير أنغرف** *(Der Angriff)*، الناطقة بلسان غوبلز، وزير الإرشاد والدعاية ما بين ٩/٢٦ ـ ٩/ ١٠/ ١٩٣٤(٨)، الأمر الذي نُظر إليه باعتباره دعاية نازية للصهيونية ومشروعها في فلسطين.

وكانت حكومة الائتلاف بقيادة الحزب النازي قد استهلت تولّيها مقاليد الحكم بأن أصدرت في ٤ شباط/ فبراير ١٩٣٣ مرسوماً، وقّعه رئيس الجمهورية هندنبرغ، بالحد من حرية التعبير والصحافة. وفي ٢٧ من الشهر ذاته وقع حريق مبنى الرايخستاغ (مجلس النواب)، الذي اتُّهم شيوعي بتنفيذه، وإن لم يؤكد صحة ذلك مصدر تاريخي موثوق. وفي اليوم التالي، ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٣٣، صدر مرسوم «حماية الشعب والدولة»، وبموجبه عُطلت حريات التعبير والصحافة والتنظيم والاجتماعات العامة، وفُرضت رقابة صارمة على المكالمات الهاتفية والاتصالات البرقية والمراسلات. وتتالت إجراءات تقويض أركان الدستور ومؤسسات الدولة، وبخاصة القضاء، لكي تغدو جميع أجهزة الدولة مجرد أدوات تنفيذية يسيّرها النظام النازي. ومما عزّز من قبضته الحديدية افتقاد الجبهة الوطنية المعارضة نتيجة الصراعات اللامجدية التي كانت قد احتدمت بين الحزبين الشيوعي

---

(٧) المسيري، **الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ: رؤية حضارية جديدة**، ص ٥٢ و٦١.

(٨) عبد الغني، المصدر نفسه، ص ٨٧، و **Jacob Boas, «A Nazi Travels to Palestine,» *History Today* (London) (January 1980)**

والاشتراكي الديمقراطي، وكانت من عوامل نجاح النازيين واكتسابهم التأييد الشعبي بداية.

وكأنما كانت جريمة حرق المجلس النيابي إشارة بدء أعمال العنف التي بادرت إليها مختلف المليشيات النازية، والتي استهدفت بداية مكاتب واجتماعات الحزب الشيوعي، وإن لم تسلم منها المحلات التجارية اليهودية، التي تعرضت للحرق والتدمير، علما بأن ليس لذلك أدنى صلة بالاتهام الموجّه إلى الشيوعيين، حيث كان اليهود من بينهم محدودي العدد للغاية. والملاحظة اللافتة للنظر هي أن مكاتب وأجهزة المنظمة الصهيونية الألمانية وعناصرها لم تتعرض لأي عدوان، وعلى العكس من ذلك لقيت كل عون وتشجيع من أجهزة الأمن والشرطة.

كما صدرت جملة من القرارات العنصرية المعادية للآخر، غير الآري، وكان اليهود هم الأكثر تضرراً نتيجة ما كان لهم من مراكز اجتماعية وإمكانيات اقتصادية وعلمية في المجتمع الألماني. ففي ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٣٣ صدر قانون التعليم، الذي لا يسمح للأطفال غير الآريين بالانتساب إلى المدارس العامة. وفي الشهر ذاته صدرت مراسيم مختلفة منعت اليهود من العمل في المؤسسات الحكومية. وأعقب ذلك صدور قوانين تمنع أصحاب المهن الحرة: الأطباء والمحامين والمهندسين وأمثالهم، من مزاولة أعمالهم[(٩)].

ولقد رأى اليهود غير الصهاينة في قانون الفصل في المدارس ضرباً لطموحاتهم الاندماجية وفي مراسيم منع العمل محاولة لحفزهم على الهجرة ومفارقة وطن آبائهم وأجداهم، فيما رحّب الصهاينة بتلك المراسيم والقوانين التي وجدوا فيها تأكيداً على صحة الحل الصهيوني للمسألة اليهودية في أوروبا، بل إنجازاً تاريخياً سوف يفرض على غلاة الاندماجيين اليهود تبنّي المقولات الصهيونية. وبهذا بدا لهم أن ما عجز الصهاينة الألمان عن تحقيقه برغم الجهود المضنية خلال ما يجاوز الثلاثين سنة «استطاع هتلر عمله خلال ليلة واحدة»[(١٠)].

وحول ذلك قال إميل لودفيغ في مقابلة صحفية خلال زيارته الولايات المتحدة سنة ١٩٣٦ «سيُنسى هتلر خلال بضعة أعوام، لكن سيقام له نُصُب تذكاري جميل في فلسطين. . وأنت تعرف أن مجيء النازيين يستحق الترحيب. .

---

(٩) عبد الغني، المصدر نفسه، ص ٢٥، و Lucy S Dawidowicz, *The War against the Jews, 1933-1945* (New York: Holt, Rinehart and Winston, [1975]), pp. 54-56.

(١٠) عبد الغني، المصدر نفسه، مستشهداً بـ: الأرشيف المركزي الصهيوني (Central Zionist Archives) (CZA, S.25/9703) في ٢٧/ ٧/ ١٩٣٣.

وبعد أن بدا كأن اليهودية خسرت الالآف كلياً. لكن هتلر قد أعادهم (إلى حضن اليهودية) ومن أجل ذلك أنا أكنّ له أعظم الامتنان والشكر»[١١]. ولقد عبّر لودفيغ عن تقديره لما اعتبره الإنجاز الأول، وإن لم يكن الأكبر، للنازية ألا وهو دورها في صهينة يهود ألمانيا ووسط أوروبا.

وتحت ضغط إرهاب المليشيات النازية المتصاعد، وبتأثير المراسيم والقوانين العنصرية المضيّقة الخناق على اليهود، نشطت الهجرة اليهودية لدول الجوار. ودفع القلق وافتقاد الشعور بالأمان كثيرين إلى تهريب أموالهم إلى الخارج، وبخاصة إلى سويسرا وفرنسا. وكانت حكومة بروننغ ـ قبل صعود النازية ـ قد أصدرت في آب/أغسطس ١٩٣١ قوانين صارمة لضبط تحويل العملات الأجنبية، لأن التهريب كان يتم أحياناً عن طريق الأوراق المالية. وفي مواجهة عمليات التهريب المتزايدة اشتدت الرقابة على الحدود، ومما عقد المسألة أمام جهاز الرقابة أن اقليم السار كان ما يزال محتلاً من قِبل فرنسا، وأن كثيرين من اليهود لهم أقارب وأصدقاء في دول الجوار.

ويومها شهدت العديد من دول العالم، وبخاصة في أوروبا وأمريكا الشمالية، دعوات متزايدة لمقاطعة ألمانيا اقتصادياً، وأقدمت شركات كثيرة على إلغاء تعاملها مع ألمانيا والتخلي عن وكالاتها للسلع الألمانية، وإلغاء العقود التي كانت قد أبرمتها مع الشركات والمصانع الألمانية، الأمر الذي ضاعف من حدة الأزمة الاقتصادية التي كان يواجهها النظام النازي. وقد التقت على الدعوة للمقاطعة الأحزاب والنقابات والشخصيات السياسية والفكرية الليبرالية والماركسية التي غدا تناقضها مع النازية مقدماً على تناقضاتها فيما بينها. ففي لندن شُكّل «مجلس المقاطعة اليهودي» بمساع من اللورد ميلشت، وفي الولايات المتحدة الأمريكية أنشىء «مجلس المقاطعة المشترك» بتعاون كلٍّ من «المؤتمر الأمريكي اليهودي» و«لجنة العمل اليهودي»[١٢].

وفي الرد على دعوة المقاطعة المتزايدة انتشاراً أعلن هتلر في آذار/مارس ١٩٣٣ مقاطعة يهود ألمانيا اقتصادياً، الأمر الذي عارضه وزير الخارجية فون نويرات وهدد بالاستقالة، كما اعترض عليه شاخت، رئيس البنك المركزي الألماني، إذ رأى أن إخراج اليهود من الاقتصاد الألماني والاستيلاء على أملاكهم، سيعودان بالكارثة على الاقتصاد الألماني. وبرغم ثقة هتلر بشاخت، أصر على

---

(١١) عبد الغني، المصدر نفسه، و Brenner, *Zionism in the Age of the Dictators*, p. 59

(١٢) Eliahu Ben-Elissar, *La Diplomatie du IIIème Reich et les Juifs (1933-1939)* (Paris: Julliard, [1969]), pp. 67-72.

موقفه، إذ رأى في الاستجابة لطلب وزير الخارجية غير النازي إضعافاً للصورة النازية لحكومته، فضلاً عن سعيه إلى أن تشكّل المقاطعة حافزاً لهجرة يهودية واسعة ومساهمة في تحقيق الطموح العنصري لتنقية ألمانيا من غير الآريين[١٣].

وعقدت في ٣٠ آذار/مارس ١٩٣٣ لجنة ألمانية من وزارات الخارجية والنقل والمال والاقتصاد والإرشاد والدعاية لدراسة الموضوع وإيجاد حل للأزمة الوزارية، انتهت إلى توصية بإلغاء المقاطعة ضد يهود ألمانيا إذا أشارت تقارير وبرقيات السفارات إلى انتهاء المقاطعة الاقتصادية للمنتوجات الألمانية. وقد أبدى هتلر استعداده لإلغاء قرار المقاطعة إذا أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا أنهما ضد مقاطعة السلع الألمانية.

ولأن الصهيونية والنازية تصدران عن نظرية عنصرية معادية للوجود اليهودي في ألمانيا، وتعارضان اندماج اليهود في المجتمع الألماني، انتفى التناقض بين هتلر وأركان النظام النازي وبين الحركة الصهيونية في الموقف من مقاطعة ألمانيا اقتصادياً، التي رأت فيها الحركة الصهيونية عاملاً معيقاً لنشاطها في مجالي الهجرة والاستيطان. وكان دعاة المقاطعة قد دعوا إلى تنظيم تظاهرة في ساحة مديسون في نيويورك. واستجابة لطلب غيرنغ إلغاء التظاهرة تشكّل وفد من المنظمة الصهيونية الألمانية، واتحاد مواطني الدولة الألمان المركزي من ذوي العقيدة اليهودية، وتوجه إلى لندن للاجتماع بقيادات المنظمات الصهيونية واليهودية للبحث في موضوع إلغاء التظاهرة. وقد تمخض الاجتماع عن توجيه برقية إلى ستيفن وايز ـ زعيم الكونغرس اليهودي الأمريكي ـ بطلب «الاعتدال» في خطابه، والاكتفاء بالاحتجاج على الاعتداءات الفردية. ودعت المنظمة الصهيونية في برقيتها المؤرخة ٢٩ آذار/مارس ١٩٣٣ إلى الامتناع عن اتخاذ الخطوات اللازمة لإعلان المقاطعة الاقتصادية للمنتوجات الألمانية بناء على طلب المنظمة الصهيونية الألمانية[١٤]. وكان وايز مكلّفاً بإلقاء الخطاب الرئيسي في التظاهرة ليعلن فيه إنشاء حركة مقاطعة عامة، غير أنه استجابة لمناشدة المنظمة الصهيونية في لندن اكتفى بشن حملة ضد أعمال العنف النازية، ولم يتطرق إلى المقاطعة بصورة مباشرة وحدّية[١٥]. وبالموقف

---

(١٣) قارن ذلك بالموقف العنصري الصهيوني الداعي إلى «يهودية» دولة إسرائيل.

(١٤) Central Zionist Archives (CZA, S.49/309),

نقلاً عن: عبد الغني، المصدر نفسه، ص ١٨ ـ ١٩.

(١٥) عبد الغني، المصدر نفسه، ص ١٤، و Edwin Black, *The Transfer Agreement: The Untold Story of the Secret Agreement between the Third Reich and Jewish Palestine* (New York: Macmillan, London: Collier Macmillan, 1984), pp 44-46.

الذي التزمت به الحركة الصهيونية اقتصرت المقاطعة على نشاطات محلية، فردية في الغالب، فيما لم تحاول المنظمات اليهودية ذات الإمكانيات والقدرة على التأثير أن تلقي بثقلها وراء اتخاذ إجراءات مقاطعة صارمة. وبينما اكتفى بعضها بحملات احتجاج كلامية نشط بعضها الآخر بتأسيس جمعيات مكافحة اللاسامية.

ثانياً: اتفاقية النقل «هَعفرا» لتهجير يهود ألمانيا إلى فلسطين

وجدت الحركة الصهيونية في استغلال أزمة يهود ألمانيا ووسط أوروبا فرصة للضغط على ألمانيا لتيسير إجراءات الهجرة وعلى بريطانيا لفتح أبواب فلسطين لمزيد من المهاجرين الجدد. وعليه بدأت سلسلة من اللقاءات مع القنصل الألماني في القدس فولف كما مع دوائر وزارتي الخارجية والمالية في برلين، شارك فيها من الجانب الصهيوني رجل الأعمال سام كوهن بداية، ثم أشرف رئيس اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية في القدس أرلوزوروف على إدارة مفاوضات مباشرة مع الخارجية والوزارات الأخرى في برلين، بعد أن اعتمدت الوكالة اليهودية ذلك في القدس، وموافقة المنظمة الصهيونية في لندن على إجراء المفاوضات المباشرة مع أركان النظام النازي. وكان السير هوراس راميولد، سفير بريطانيا في برلين، يتابع تطور سياسة ألمانيا اليهودية، وجعل من السفارة قناة اتصال بين الدوائر الوزارية الألمانية وقيادات الحركة الصهيونية[١٦].

وكان الموضوع الرئيسي في مباحثات القدس ومفاوضات برلين تمكين اليهودي المهاجر من إخراج أمواله وحصوله على ١٠٠٠ جنيه بالعملة الصعبة لتأمين حصوله على تأشيرة الهجرة إلى فلسطين. وبداية توصل رجل الأعمال كوهن في ١٩ أيار/مايو ١٩٣٣ مع وزارة الاقتصاد الألمانية إلى السماح للمهاجر اليهودي بإيداع مبالغ معيّنة في حساب شركة «هانوطيع»، التي كان كوهن يتولى إدارتها، كي يقوم كوهن بشراء منتوجات ألمانية ويصدرها إلى فلسطين، على أن تُدفع قيمتها من تلك المبالغ، لقاء السماح للمهاجر بإخراج مبلغ يتراوح بين ١٥٠٠٠,٠٠ ـ ٢٥٠٠٠,٠٠ مارك، وفي بعض الحالات ٥٠٠٠٠,٠٠ مارك، أي ما كان يعادل ٤٠٠٠ جنيه استرليني. وبذلك يكون النظام النازي قد ميّز المهاجرين اليهود من غيرهم من المهاجرين، وحاباهم. ولقد أُطلق على هذا الشكل من الهجرة في الأدبيات الصهيونية مصطلح «النقل الفردي»

---

(١٦) الأرشيف الصهيوني المركزي، محاضر المؤتمر الصهيوني الثامن عشر في براغ سنة ١٩٣٣ (CZA, Z.4/2324)، وعبد الغني، المصدر نفسه، ص ٤٢٥.

(الترانسفير)[١٧]. وبه يكون الصهيوني كوهن قد دشن اختراق إجراءات المقاطعة، التي تتبناها مختلف القوى المعادية، الإرهاب النازي الذي كان اليهود في مقدمة ضحاياه.

تكمن أهمية اتفاق كوهن في أنه شكّل بداية للاتفاقيات التي تمت فيما بعد بين الحكومة الألمانية النازية والمؤسسات الصهيونية في فلسطين. وذلك أن أرلوزوروف طرح، بعد زيارته الأولى لبرلين يوم إعلان الاتفاق مع كوهن، مبادرة لتصفية أملاك وأموال يهود ألمانيا بصورة منتظمة وتمكينهم من الهجرة إلى فلسطين. وكانت زيارة أرلوزوروف واتصالاته مع السلطات الألمانية قد استفزت دعاة مقاطعة المنتوجات الألمانية من صهاينة فلسطين؛ إذ في الوقت الذي أيدها فيه كلٌّ من حزب الماباي وحزب الصهيونيين العموميين، عارضها التصحيحيون بزعامة جابوتنسكي. . وفي مساء ١٦ حزيران/يونيو ١٩٣٣ أُطلقت النار على أرلوزوروف فيما كان يتنزه مع زوجته على شاطىء تل أبيب ليموت بعد ذلك متأثراً بجروحه[١٨].

وكان أرلوزوروف عقب زيارته برلين قد عرّج على لندن، حيث قام مع برودنسكي، مسؤول الشؤون السياسية للجنة التنفيذية في لندن، بزيارة وزارة المستعمرات لإطلاع سكرتيرها كليف ليستر على مفاوضات أرلوزوروف في برلين، فأبدى ليستر الاستعداد لتقديم التسهيلات المطلوبة لتهجير يهود ألمانيا إلى فلسطين، ولكنه عارض استيراد سلع ألمانية مقابل أموال وأملاك من يجري تهجيرهم، معتبراً ذلك ضاراً بمصالح بريطانيا الاقتصادية[١٩]. ولكن رفضه لم يحل دون توقيع الاتفاقية وسماح حكومة الانتداب بفتح الحسابات المصرفية التي نصت عليها، أو تأسيس شركة «هعفرا» في تل أبيب، أو أنها وضعت عوائق أمام استيراد السلع الألمانية، أو تقديم التسهيلات اللازمة لدخول الذين تمّت هجرتهم عملاً بأحكامها، مما يعني إقرار بريطانيا عملياً لما كان قد عارضه سكرتير وزارة المستعمرات كليف ليستر.

وبرغم اغتيال أرلوزوروف واصلت المنظمة الصهيونية الألمانية اتصالها مع الدوائر النازية، ذلك لأن الحركة الصهيونية رأت في تهجير يهود ألمانيا ونقل أموالهم إلى فلسطين سبيل إنعاش الهجرة والاستيطان، بعد ما لحق بهما من

---

(١٧) الأرشيف المركزي الصهيوني (CZA, Z 4/3434. K 11/180/2)، نقلاً عن: عبد الغني، المصدر نفسه، ص ٤٣.

(١٨) عبد الغني، المصدر نفسه، ص٤٧، و Black, *The Transfer Agreement The Untold Story of the Secret Agreement between the Third Reich and Jewish Palestine*, pp. 145-153.

(١٩) الأرشيف المركزي الصهيوني (CZA, S.25/9706)، نقلاً عن: عبد العني، المصدر نفسه، ص ٨٣.

ركود، فيما رأت الحكومة الألمانية في مفاوضة القيادة الصهيونية الوسيلة المثلى لضرب حركة المقاطعة التي كانت الجماعات اليهودية والصهاينة التصحيحيون أبرز دعاتها. ولقد تشكّل وفد المفاوضات الصهيوني من لانداور، المشرف على شؤون الهجرة في المكتب الفلسطيني للمنظمة الصهيونية الألمانية، وأرثر روبين، المشرف على شؤون الهجرة والاستيطان في الوكالة اليهودية في القدس، وهوفيان من المصرف الأنغلو ـ فلسطيني. بينما شارك من الجانب الألماني ممثلو وزارات الاقتصاد والمال والداخلية والإرشاد والدعاية، والمصرف المركزي الألماني[٢٠].

وكان موعد عقد المؤتمر الصهيوني الثامن عشر قد اقترب، ولتؤمّن المنظمة الصهيونية الألمانية ذاتها ضد النقد على دورها في توقيع الاتفاقية مع النازيين، استبقت التوقيع الرسمي بعقد لقاء في ٤/٨/١٩٣٣ ضم كلاً من لانداور ولوبنشتاين ـ من المنظمة الصهيونية الألمانية ـ وسيزيني ـ من المنظمة الصهيونية الإيطالية ـ وشيكولنك (ليفي إشكول) رئيس وزراء إسرائيل فيما بعد. وبعد دراسة نشاط الحركة الصهيونية الألمانية بعثــوا برسالة إلى اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية لضمان تأييدها. وقد تضمنت الرسالة ما نصه:

«لأسباب كثيرة حوفظ حتى الآن على التنظيمات الصهيونية والطلائعيين «الحالوتس» ومنظمات الشبيبة الصهيونية من الحظر. ومكّننا وجودنا الشرعي من تنظيم الآلاف وإرسال الآلاف من الجنيهات إلى فلسطين. وأظهرت الحكومة الألمانية ميلها إلى السماح بتصدير رؤوس أموال يهودية على أشكال مختلفة إلى فلسطين، ولا سيما في الآونة الأخيرة، وسمحت لنا بتوسيع عملنا الصهيوني والطلائعي. وهكذا ازداد تأثيرنا الصهيوني في الحياة اليهودية في ألمانيا من يوم إلى آخر. ومن الواضح لدينا أنه لن ينعقد اليوم أي مؤتمر صهيوني من دون أن يصعد الاحتجاج الحاد ضد الحكومة الألمانية. وستجد الحكومة الألمانية (نفسها). . ملزمة بأن ترد على الاحتجاج، وذلك بأن تقوم بفرض الحظر على التنظيمات الصهيونية والطلائعيين وتدمّر الهجرة المنظمة إلى أرض إسرائيل، وأن تعمل على استحالة إخراج رأس المال اليهودي من ألمانيا بصورة حرة. ويجب ألاّ نستثني أن ردة الفعل ستجلب خطراً أكبر لأرواح عدد من الصهيونيين الألمان»[٢١].

وبدت المنظمة الصهيونية الألمانية شديدة الحرص على عدم تقويض ما تحظى به

(٢٠) الأرشيف المركزي الصهيوني .(CZA, S 7/84)

(٢١) الأرشيف المركزي الصهيوني (CZA, S.25/9701)، وعبد الغني، المصدر نفسه، ص ٧٤.

من قبول بنشاطها وسكوت عنه من قِبل أركان النظام النازي[٢٢]، أو تعرّض الاتفاقية التي نجحت في إنجازها للخطر. وبعد أن اطمأنت المنظمة الصهيونية الألمانية إلى تأييد اللجنة التنفيذية جرى توقيع الاتفاقية التي عرفت باتفاقية «النقل» (الترانسفير) ـ وبالعبرية هعفرا ـ وبموجبها يقوم المهاجر بإيداع مبلغ في الحساب رقم (١) في المصرف المركزي الألماني، ويُفتح له حساب آخر في بنك الأنغلو ـ فلسطين. كما تُفتح في البنك ذاته حسابات للشركات والمستوردين في فلسطين، بحيث تُحسم قيمة البضائع المستوردة من الحساب رقم (١) على أن تسدّد الشركات المستوردة القيمة في حساب المهاجر لدى البنك في فلسطين. ولتنظيم عمليتي التصدير والاستيراد تم تأسيس شركة بالتروي (Baltreu) في برلين وشركة هعفرا في تل أبيب[٢٣].

ولم تكن غاية اتفاقية «النقل» إنقاذ يهود ألمانيا، وإنما كانت تيسير هجرة الصهاينة منهم، وتأمين رأس المال اللازم لاستيطانهم. ولقد لعبت الاتفاقية دوراً مهمّاً في تجاوز الحركة الصهيونية حالة الركود التي رانت على الهجرة والاستيطان وشراء الأراضي بسبب قصور موارد كلٍّ من الصندوق القومي اليهودي («كيرين كايمت») وصندوق تأسيس فلسطين («كيرين هايسود») بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية. وذلك في الوقت الذي فُتحت فيه آفاق التعاون النازي ـ الصهيوني في مجالات أخرى.

وفي المؤتمر الصهيوني الثامن عشر، الذي عُقد في براغ في ٢١/٨/١٩٣٣، لم تكن أنباء توقيع اتفاقية «النقل» قد وصلت، وإن كان بعض الأعضاء قد ألمّوا بأخبار المفاوضات الجارية مع النازيين. وتحسباً من الرفض المحتمل استغل حزب المباي حادث اغتيال أرلوزوروف في التغطية على أخبار الاتفاقية، كما في التأثير في انتخاب أعضاء المؤتمر بحيث حصل على ٤٤ بالمئة، في حين تراجعت حصة

---

(٢٢) مما يذكر في إلقاء الضوء على مكانة المنظمة الصهيونية الألمانية عند أركان النظام النازي ما دار في لقاء د. لوبنشتاين ـ من المنظمة ـ مع كوفي ـ رئيس شرطة لايبتزغ ـ عندما اشتكى إليه رفض السلطات الألمانية إصدار جوازات السفر لبعض المهاجرين؛ إذ قال له: «سأعمل على إصدار الجوازات من دون تردد كلما تسلمني رسالة توصية». وأضاف موضحاً: «نحن نعرفكم ونعرف حركتكم.. ولا تحتاج اجتماعاتكم إلى أية تراخيص أخرى». وتناول كوفي ذكرياته في فلسطين عندما كان ضابطاً في الجيش الألماني إبان الحرب العالمية الأولى، وانتقد استخدام المستوطنين الصهاينة عمالاً عرباً. وحين أشار لوبنشتاين إلى اعتماد مبدأ «العمل العبري» عقّب قائلاً: «هذا أهم شيء، القيام بعمل يهودي من دون استثناء، فقط هكذا تفوزون (بكسب) البلاد». انظر: الأرشيف المركزي الصهيوني (CZA., S.25/9073)، وعبد الغني، المصدر نفسه، ص ٧٤ ـ ٧٥.

(٢٣) علي محافظة، **العلاقات الألمانية ـ الفلسطينية: من إنشاء مطرانية القدس البروتستانتية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ١٨٤١ ـ ١٩٤٥** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١)، ص ٦٧ ـ ٧٢، وإيمانويل راتييه، **إرهابيو إسرائيل**، ترجمة حياة الحويك عطية (عمّان: منشورات هيئة الموسوعة الفلسطينية، ٢٠٠١)، ص ١٠٣ ـ ١٠٥.

التصحيحيين بزعامة جابوتنسكي إلى ١٠ بالمئة. وبدا في المؤتمر موقفان متعارضان حول مقاطعة المنتوجات الألمانية، إذ كان التصحيحيون يحاولون إدارج الموضوع على جدول أعمال المؤتمر، يحدوهم الأمل بأن يساندهم ستيفن وايز والمؤتمر اليهودي الأمريكي، فيما كان الماباي والصهيونيون العموميون مصرين على تجنب ذلك حرصاً على ما تم إنجازه.

وفي ٢٩/٨/١٩٣٣، والمؤتمر لمّا يزل منعقداً، أذاعت الحكومة الألمانية خبر توقيع الاتفاقية مستهدفة وضع المؤتمرين أمام الأمر الواقع واختبار مدى فعالية الصهاينة في الوسط اليهودي. وفي مواجهة تحالف المعارضة أوضح موشيه شاريت (شرتوك) أنه عند وجود تناقض بين مصلحة المشروع الصهيوني في فلسطين ومصلحة اليهود في الخارج فإن مصلحة المشروع الصهيوني تحتل الأولوية[٢٤]. وبهذا حسم شاريت الجدل؛ إذ أيدت الأكثرية بقيادة الماباي الاتفاقية، مرسية بذلك قاعدة التعامل مع النازيين دون قرار أو إعلان رسمي، فكان أن أعلن جابوتنسكي انسحاب التصحيحيين من المؤتمر ليشكّلوا منظمة صهيونية خاصة بهم.

وقبيل انعقاد المؤتمر التاسع عشر شكّلت المنظمة الصهيونية الألمانية وفداً لمقابلة وزارة الخارجية الألمانية، حيث قابل دكهوف، وعرض عليه أهمية الاشتراك في المؤتمر للوقوف في وجه القوى المعادية لسياسة ألمانيا اليهودية، ولتقوية الهجرة. كما طالب الوفد بترتيب لقاء له مع وزارة الإرشاد والدعاية لتوجيه أجهزة الإعلام النازية بما يتفق وضرورات انعقاد المؤتمر. وقد رافق الوفد إلى المؤتمر البارون ملدنشتاين ليراقب نشاط المؤتمر عن كثب، وقدم تقريراً لأجهزة الحكم النازي المتابعة للنشاط اليهودي[٢٥].

وفي المؤتمر التاسع عشر، الذي عُقد في لوسيرن في آب/أغسطس ١٩٣٥ وغاب عنه «التصحيحيون بزعامة جابوتنسكي، أُعيد انتخاب حاييم وايزمان رئيساً للمنظمة الصهيونية، كما انتُخب موشيه شاريت (شرتوك) رئيساً للدائرة السياسية في الوكالة اليهودية[٢٦]، وكان غالبية الأعضاء من القائلين بأن «الصهيونية يجب

---

(٢٤) الأرشيف الصهيوني المركزي، محاضر المؤتمر الصهيوني الثامن عشر في براغ سنة ١٩٣٣ (CZA, Z. 4/2324)، نقلاً عن. عبد الغني، المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٢٥) الأرشيف السياسي في بون: دكهوف بتاريخ ١٠/٨/١٩٣٥، (P.A. Inland II A/B83/29 Bd.I)، نقلاً عن: عبد الغني، المصدر نفسه، ص ١٣١.

(٢٦) الياس شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ط ٣ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٣)، ص ٤٤٦.

أن تهتم بالبيت القومي في فلسطين. ولا تستطيع أن تتخذ مواقف سياسية تجاه الدول الفردية»[٢٧]. وحين قام المؤتمرون بمراجعة نتائج التعامل مع النازيين بموجب اتفاقية «النقل» أعلن وايزمان: «ليس لنا ما يشعرنا بالخجل باستعمال قمع اليهود في ألمانيا في بناء فلسطين. . شيء ما يتم بناؤه ـ يقصد الوطن القومي اليهودي ـ وسيحوّل المخاوف التي نتحملها جميعاً إلى أغان وأساطير لأحفادنا»[٢٨].

وبالمقابل لم تُعرض اتفاقية «النقل» على المؤسسات الدستورية الألمانية لمناقشتها وإقرارها دستورياً، خلافاً لما كان يتوجب فعله، لاسيما أن وزير الخارجية عارضها وأن رئيس المصرف المركزي تحفّظ عليها، ولتأثيرها الواضح على أزمة الحملات الصعبة التي كان يواجهها النظام النازي في سنواته الأولى، ذلك أن الاتفاقية اعتبرت مقرَّة رسمياً بعد أن أجازها هتلر بخطابه في ٢٤/ ١٠/ ١٩٣٣، الذي انتقد فيه وضع بريطانيا قيوداً على هجرة اليهود واشتراط تقديم المهاجر إلى فلسطين شهادة بتحويل ألف جنيه استرليني، وذلك ما تحمّلته ألمانيا بموجب اتفاقية «النقل»، مذكّرا بأن ذلك ما لم تفعله ألمانيا قبل ٣٠ سنة، ولو أنها فعلته لما نشأت عندها المسألة اليهودية. وختم خطابه قائلاً: «نحن الآن كرماء لأننا نمنح الشعب اليهودي نسبة (من العملات الصعبة) كحصة لإمكان تأسيس حياة جديدة»، وقد نُظر إلى الخطاب باعتباره إعلان تأييد هتلر اتخاذ فلسطين وطناً قومياً لليهود[٢٩]. وكان الاقتصاد الألماني يعاني أزمة في العملات الصعبة هدّدت بوقف بعض الصناعات. وبرغم تحذير شاخت من انهيار اقتصادي وشيك أوصى مكتبا هتلر ونائبه هِس بمواصلة تأمين احتياجات المهاجرين الصهاينة بما يتراوح بين ١٥٠٠٠ ـ ٥٠٠٠٠ مارك من العملات الصعبة لكلٍّ منهم بغية دفع «الهجرة الطوعية» إلى الأمام، وإن أدى ذلك إلى تقديم بعض التضحيات وتحمّل بعض الخسائر[٣٠]. فيما واجه المسؤولون الصهاينة عن تنفيذ الاتفاقية إشكالية زيادة المبالغ المودعة في الحساب رقم (١) لدى المصرف المركزي الألماني في برلين عن قيم البضائع المصدّرة إلى فلسطين، وبالتالي العجز عن استغلال الفائض النقدي في زيادة أرقام الهجرة. ولحل الإشكالية طالب الصهاينة بالسماح بالتصدير إلى مصر والعراق وسورية ولبنان، وسداد القيمة من ذلك الفائض، وهذا ما سمحت به

(٢٧) التقرير الثاني عن المؤتمر الصهيوني في لوزان في ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٥.

(٢٨) عبد الغني، **ألمانيا النازية وفلسطين، ١٩٣٣ ـ ١٩٤٥**، ص ٩٦، و Brenner, *Zionism in the Age of the Dictators*, p. 71

(٢٩) عبد الغني، المصدر نفسه، ص ٧٨.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٩٢، والأرشيف المركزي في كوبلنس (BA, R 2/14069).

وزارة الاقتصاد الألمانية بالإذن الصادر إلى إدارة «النقل» في آذار/مارس ١٩٣٥، على الرغم مما كان ذلك يشكّله من منافسة لتعامل الشركات الألمانية مع الأقطار العربية[٣١]. وقد لعبت المصارف والبيوت التجارية اليهودية في الأقطار العربية الأربعة دوراً فاعلاً في عمليات الاستيراد تلك؛ إذ قامت بعقد الصفقات، وتولّت الأمور المالية كوكالات لشركة «هعفرا» مقابل عمولات تقاضتها[٣٢]. وبذلك سخّرت الأسواق العربية في تيسير نقل أموال يهود ألمانيا وتهجيرهم إلى فلسطين.

وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٣٥ صدرت قوانين نورمبرغ العنصرية، وبموجبها فقد اليهود حق المواطَنة واعتُبروا «أتباع دولة». وبدا جلياً أن النظام النازي يستهدف تهجير اليهود بشتى الطرق. ولقد قامت صحيفة **يودنشة روند شاد** الصهيونية بنشر تلك القوانين، ونشر تعليق لألفرد بيرنت ـ من مكتب الصحافة الألماني في وزارة الإرشاد والدعاية ـ مشيراً إلى أن قوانين نورمبرغ ليست سوى «إجابة لمطالب المؤتمر الصهيوني العالمي، وذلك بجعل اليهود الذين يعيشون في ألمانيا أقلية قومية»[٣٣].

ولقد تباينت وجهات نظر المنظمات والشخصيات اليهودية تجاه ما بات يتهدد يهود ألمانيا والمناطق الخاضعة للسيطرة النازية. ففي حين رأى التيار اللاصهيوني ضرورة تكثيف الجهود للتخفيف من معاناة المهاجرين اليهود، كان من رأي الصهاينة استغلال مأساة يهود ألمانيا لدعم الهجرة والاستيطان في فلسطين، ومواجهة تطور المقاومة العربية. واشتد الجدل بين النُخب اليهودية المالية والفكرية القائلة بالخيار الأول وبين القادة الصهاينة، الذين يحصرون الهجرة والاستيطان بفلسطين فقط، وعليه تصدّوا لمبادرة ماكس فاربورغ، الذي حظي بتأييد ليونيل روتشيلد لدعوته إقامة مصرف لتصفية أموال وممتلكات يهود ألمانيا للإنفاق على تهجيرهم وإقامة مشاريع لإقامتهم حيث أمكن ذلك وليس في فلسطين فقط. كما عارضوا دعوة سيمون ماركس جمع ما بين مليونين إلى ثلاثة ملايين جنيه استرليني للغرض ذاته، ولقي تجاوباً لدى هربرت صموئيل واللورد بريستد وغيرهما[٣٤].

ففي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٥ بعث وايزمان برسالة إلى صموئيل

---

(٣١) عبد الغني، المصدر نفسه، ص ٩٥.

(٣٢) الأرشيف المركزي الصهيوني، كشف عن أعمال إدارة الترانسفير في ١١/ ١/ ١٩٣٥، (CZA, S 7/174)، نقلاً عن: عبد العني، المصدر نفسه، ص ١١٨.

(٣٣) عبد الغني، المصدر نفسه، ص ١٣٢، و Brenner, *Zionism in the Age of the Dictators*, p 85

(٣٤) عبد العني، المصدر نفسه، ص ٩٨ ـ ١٠١.

أعرب فيها عن رفض القيادة الصهيونية التعاون مع اللاصهيونيين الأمريكيين، بسبب عدم اكتراثهم بالمشروع الصهيوني، متّهماً إياهم باتخاذ «كلّ ما يمكن أن يُضعف الوكالة اليهودية». وأكد عزم القيادة الصهيونية على القيام بحملة جمع تبرعات مستقلة[٣٥]. وفي اليوم ذاته أرسل بن غوريون رسالة إلى سيمون ماركس موضحاً أن المساعدة الفعالة ليهود ألمانيا يجب أن تتم «من خلال مشروع للاستيطان هنا». وأن «المسألة اليهودية الألمانية امتحان الصهيونية». وأكد ضرورة الاعتراف بوحدانية سلطة الحركة الصهيونية في الشؤون اليهودية كافة، ورفض أية حلول لإنقاذ يهود ألمانيا خارج الإطار الصهيوني، مؤكداً أولوية الحل الصهيوني، باعتباره الحل الأوحد للمشكلة[٣٦]. وعلى الرغم من اشتداد أزمة يهود ألمانيا ووسط أوروبا، لم يُعد القادة الصهاينة النظر في موقفهم، في حين لم تؤثر قوانين نورمبرغ في التزام الطرفين، النازي والصهيونية، بما رتبته عليهما اتفاقية «النقل».

وفي صيف ١٩٣٥ اعترض أحد مزارعي الحمضيات العرب من عائلة التاجي الفاروقي على دفع ثمن صادرات العرب من الحمضيات بماركات «النقل» المحجوزة. وفي ١١ حزيران/ يونيو ١٩٣٦ بعثت الغرفة التجارية في القدس بمذكرة إلى القنصل الألماني دولي بطلب تعيين وكلاء عرب بدلاً من اليهود للاستيراد من ألمانيا. ثم عادت الغرفة فأكدت طلبها في ١ تموز/ يوليو. وفي محاولة الالتفاف على الطلب العربي، اقترح القنصل أن تعيّن الشركات الألمانية وكيلاً لدى كل من العرب واليهود، وإذا خشيت الحساسية تعيّن وكيلاً ألمانياً من الطائفة الهيكلية المستوطنة فلسطين. ولدمج العرب في عملية «النقل»، اقترح أن يقوم مصرف الهيكليين باتفاق مع إدارة «النقل» بالتعامل مع العرب. وحذّر من تغيير النظام القائم والسماح للعرب بتجارة مباشرة مع ألمانيا، مدعياً أن ذلك سيؤدي إلى نشوء منافسة تضر بالمصالح التجارية الألمانية[٣٧].

وقبل الإجابة عن الطلب العربي زار شنايدر، من وزارة الاقتصاد الألمانية، فلسطين، وبعد دراسته الأوضاع انتهى إلى رفض المطالب العربية وتبنّى بدلاً منها مقترحات القنصل دولي، معلّلاً ذلك بأن التجاوب مع المطالب العربية «سيعني

---

(٣٥) الأرشيف المركزي الصهيوني، من وايزمان إلى صموئيل في ٣١/ ١٢/ ١٩٣٥، (CZA, S. 53/1623)، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(٣٦) الأرشيف المركزي الصهيوني، بن غوريون إلى ماركس في ٣١/ ١٢/ ١٩٣٥، (CZA, S. 53/1623)، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١٠١.

(٣٧) أرشيف دولة إسرائيل (ISA, I271)، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١٠٤.

تأييداً ذا قيمة للزعماء العرب»، وهذا في رأيه «يعني تأييداً سياسياً غير مرغوب فيه»[٣٨]. وفي ٢١/ ١٠/ ١٩٣٦ أصدر قسم العملات في وزارة الاقتصاد الألمانية قراراً بفتح حساب خاص بالعرب في مصرف الهيكليين بالقدس ضمن إطار عمل إدارة «النقل». وبهذا تكون الحكومة الألمانية والحزب النازي قد أيدا مقترح القنصل دولي.. وبالتالي جرى الالتفاف على الطلب العربي بالاستقلال وتواصل مساهمة الاستيراد العربي للسلع الألمانية في تمويل تهجير اليهود الألمان إلى فلسطين واستيطانهم فيها.

وكانت زراعة الحمضيات قد غدت في أواسط الثلاثينيات العمود الفقري للاقتصاد الزراعي الصهيوني، فيما كانت صادرات الحمضيات تقارب ٨٠ بالمئة من صادرات فلسطين، وكانت بريطانيا المستوردة الأولى، تليها ألمانيا. وعلى الرغم من أزمتها الاقتصادية، وبرغم توصية قسم العملات الأجنبية في وزارة الاقتصاد الألمانية والمصرف المركزي اعتماد التقشف وإلغاء استيراد السلع الكمالية، فقد رأت الحكومة النازية في استمرار استيراد الحمضيات من فلسطين خطوة في محاربة دعاة المقاطعة للمنتوجات الألمانية ودعماً للحركة الصهيونية المعارضة لسياسة المقاطعة[٣٩]. وعلى ذلك سمحت باستيراد الحمضيات مقابل تصدير سلع ألمانية إلى الشرق الأقصى ومصر والعراق، وتواصل ذلك حتى موسم ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩. وعلى الرغم من أن الإنتاج العربي للحمضيات أخذ يفوق الإنتاج الصهيوني، فقد كانت هناك محاباة لمصلحة الصهاينة بحيث كان نصيبهم من استيراد ألمانيا للحمضيات ٥٠ بالمئة فيما لم يجاوز نصيب العرب ٣٠ بالمئة رغم أن الإنتاج العربي أخذ يفوق الإنتاج الصهيوني[٤٠].

وتُقدَّر قيمة ما تم استيراده إلى فلسطين بموجب اتفاقية «النقل» من معدات وسلع بنحو ثلاثين مليون دولار، وبلغ عدد من هاجر إلى فلسطين نحو ستين ألفاً، أي ما يقارب ١٠ بالمئة من يهود ألمانيا و١٥ بالمئة من المستوطنين الصهاينة في فلسطين سنة ١٩٣٩. وعندما اتضح للألمان أن الاتفاقية تشكّل خسارة ملموسة في ميزان مدفوعاتهم، حاولت وزارتا الخارجية والاقتصاد إلغاءها سنة ١٩٣٥. غير أن «المستشارية» ـ إدارة هتلر ـ أصرت على استمرار العمل بالاتفاقية، ذلك لأن

(٣٨) أرشيف دولة إسرائيل، رسالة شنايدر إلى دولي في ٥/ ١٢/ ١٩٣٦ (ISA/1272)، نقلاً عن: المصدر نفسه، ١٠٥ ـ ١٠٦.

(٣٩) عبد الغني، المصدر نفسه، ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٤٣٤، الهامش الرقم (١٣٨).

هدفها إنما هو التخلــص من اليهود بأي ثمن، كما ورد في مذكرة صادرة عن وزارة الخارجية الألمانية[٤١].

ثالثاً: النشاط الصهيوني في ألمانيا، في العهد النازي

كانت المنظمات اليهودية ـ الصهيونية واللاصهيونية ـ قد أقامت في سنة ١٩٣٣ «مجلس الرايخ لليهود الألمان»، وذلك في إثر صدور قرارات التمييز العنصري النازية يومذاك. ولقد عُني المجلس برعاية اليهود وتقديم العون إلى من فقد العمل منهم، وإنشاء المدارس للطلبة اليهود، والمؤسسات الثقافية والاجتماعية. وواصل المجلس نشاطاته المختلفة إلى أن تمّ حله سنة ١٩٣٨ واستبداله بآخر برعاية النظام النازي. ولقد حرصت المنظمة الصهيونية الألمانية على أن تكون صاحبة الدور الأول في إدارة تلك المؤسسات والمدارس بحيث تنشر مبادئها وتتولى الإشراف على مراكز تدريب الشبيبة الطلائعية («الحالوتس»). كما أنشأت مدارس تعليم العبرية، ومراكز التدريب المهني، وإعداد الشبيبة للاستيطان في فلسطين.

ولقي التوجّه الصهيوني إلى إعادة تشكيل شخصية الشباب اليهودي، باعتماد العمل اليدوي وليس النشاط التجاري والمالي، ترحيب المؤسسات النازية، بحيث *تمكّنت المنظمة الصهيونية من توسيع المدارس والمراكز القائمة* وإنشاء أخرى جديدة، كما سُمح للوكالة اليهودية بإرسال مدرّسين. ولم تمانع دوائر الشرطة في استخدام العبرية في المدارس ومراكز التدريب، وهو الأمر الذي لم يُسمح به لأي أقلية أخرى. كما سُمح برفع علم أبيض تتوسطه نجمة داود على تلك المراكز، في الوقت الذي كان يُمنع فيه رفع أي علم أو شعار عدا العلم والشعارات النازية. وحين تحفّظت وزارة الزراعة على نشاطات مراكز التدريب الصهيونية قامت وزارة الداخلية في أيلول/سبتمبر ١٩٣٥ بإعلام وزارة العمل تأييدها المطلق لإقامة مراكز التدريب وسياسة إعادة التشكيل الصهيونية. ولفتت أنظار الوزارة إلى تأييد هتلر ودوائر «الغستابو» والشرطة السياسية لتلك السياسة[٤٢].

ولقد كان التعامل مع اليهود الألمان ومتابعة نشاطاتهم من اختصاص شرطة الدولة السرية «الغستابو» وقوات الأمن المعروفة بـ (SD)، وذلك تحت إشراف

---

(٤١) محافظة، **العلاقات الألمانية ـ الفلسطينية من إنشاء مطرانية القدس البروتستانتية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ١٨٤١ ـ ١٩٤٥**، ص ٢٠٩ ـ ٢١١.

(٤٢) عبد الغني، المصدر نفسه، ص ١٢٨ ـ ١٢٩، و Francis R. Nicosia, *The Third Reich and the Palestine Question* (London: I. B. Tauris, 1985), p. 99.

ملدنشتاين بداية ثم إيخمان منذ أواخر سنة ١٩٣٥. وقد وصِفت ممارسات الجهازين حتى سنة ١٩٣٨ بأنها «سياسة الإرهاب المنظم المنضبط» بحيث تحقق «الهجرة الطوعية». وعلى ذلك حظيت المنظمة الصهيونية الألمانية وسائر نشاطاتها بالقبول والرعاية، فيما خُص اليهود المندمجون وحدهم بالإجراءات القمعية. ولقد أدت السياسة المعتمدة إلى انحسار عضوية وفاعلية كل من «اتحاد اليهود الوطنيين الألمان» و«الاتحاد المركزي لليهود في ألمانيا» الداعيين إلى الاندماج وانضمام أتباعهما المتدرج إلى «المنظمة الصهيونية الألمانية»، وبالتالي ساهم الإرهاب المنظم والمنضبط في صهينة يهود ألمانيا، بحيث وصل عدد منتسبي «المنظمة الصهيونية الألمانية» تسعين ألفاً في أيلول/ سبتمبر ١٩٣٨[٤٣].

وفي إيضاح أسباب عدم التعرض للمنظمة الصهيونية الألمانية ونشاطاتها وجّه بيلو ـ شفانته، من الخارجية الألمانية، رسالة إلى وزارة الداخلية في أيلول/ سبتمبر ١٩٣٥ تضمنت قوله: «وعلى صعيد سياسة ألمانيا اليهودية وانعكاساتها على السياسة الخارجية، فإنه لا يوجد أي داع إلى إضعاف الميول الصهيونية في ألمانيا، وذلك لأن الصهيونية لا تتناقض وهدف الاشتراكية القومية ـ يقصد النازية ـ بزوال اليهود من ألمانيا بالتدريج»[٤٤]، مؤكداً بذلك أن النظام النازي وجد في تيسير تهجير اليهود إلى فلسطين حلاً للمسألة اليهودية في ألمانيا النازية.

وعلى الرغم من معارضة التصحيحيين بزعامة جابوتنسكي اتفاقية «النقل» وبالتالي رفضهم مهادنة النظام النازي، فإن التصحيحيين الألمان لم يتخذوا الموقف ذاته، إذ حاول أبرز ممثليهم كاريسكي إلى مصالحة جابوتنسكي مع النظام النازي بوقف تأييده لمقاطعة ألمانيا اقتصادياً، غير أنه فشل في مسعاه. وفي أعقاب صدور قرارات نورمبرغ دعا كاريسكي إلى أن تقوم الحكومة الألمانية بمفاوضات رسمية مع بريطانيا لتنظيم الهجرة، كما دعا إلى توظيف أموال وأملاك يهود ألمانيا، بالتعاون مع المصرف المركزي الألماني، لتمويل عملية تهجير اليهود الألمان إلى فلسطين واستيطانهم فيها. ولقد واصلت منظمة التصحيحيين الألمانية («منظمة صهيونيي الدولة») نشاطها بصورة شرعية حتى حُلّت في ٣١/٨/١٩٣٨[٤٥].

---

(٤٣) الأرشيف الوطني في واشنطن (NA, T 175 Roli 411)، نقلاً عن: عبد الغني، المصدر نفسه، ص ١٤٢.

(٤٤) عبد الغني، المصدر نفسه، ص ١٣٢، و Boas, «A Nazi Travels to Palestine»

(٤٥) عبد الغني، المصدر نفسه، ص ١٤٢، و Herbert S Levine, «A Jewish Collaborator in Nazi Germany· The Strange Career of Georg Kareski, 1933-1937,» *Central European History* (September 1975), pp 269-270

وفي لقاء صحافي مع صحيفة **دير أنغرف** ـ الناطقة بلسان وزارة الإرشاد والإعلام برئاسة غوبلز ـ قال كاريسكي في ٢٣/٩/١٩٣٥ معقّباً على قرارات نورمبرغ: «كنت قد اعتبرت الفصل الكامل بين الأنشطة الثقافية لشعبين ـ يقصد الألماني واليهودي ـ يعيشان في مجتمع واحد ضرورة للتعايش السلمي منذ أعوام. ويبدو لي أن قوانين نورمبرغ الصادرة في ١٥ أيلول/سبتمبر أخذت هذا الاتجاه لإرساء الأساس لحياة منفصلة مبنية على أساس الاحترام المتبادل. إن وضع حد لعملية التفكيك في حارات يهود كثيرة، والتي ازدادت بواسطة الزواج المختلط، ليلقى ترحيباً كلياً من وجهة النظر اليهودية. إن لهذين العنصرين، الدين والعائلة، أهمية عظمى لإقامة الوجود القومي اليهودي في فلسطين»[٤٦].

كما دعت عصابة شتيرن الصهيونية إلى التعامل مع ألمانيا النازية، وتميزت بالدعوة إلى التعاون العسكري ضد بريطانيا؛ إذ عندما بدأت الحرب العالمية الثانية دعا جابوتنسكي إلى التعاون مع بريطانيا، فيما واصل أبراهم شتيرن الدعوة إلى القيام بأعمال العنف ضد معسكرات الجيش البريطاني. وقد أدى ذلك إلى انشقاق منظمة الإرغون في أيلول/سبتمبر ١٩٤٠، ليشكّل شتيرن منظمة «ليحي» («محاربين من أجل حرية إسرائيل»). كما أوفد شتيرن أحد أعوانه، لوبنشتيك، إلى بيروت حيث التقى فون هنتغ، مدير دائرة الشرق في وزارة الخارجية الألمانية، كما أرسل موفداً آخر إلى تركيا[٤٧]. غير أن مساعي شتيرن للتعاون مع النازيين ضد الحلفاء خلال الحرب لم تؤد إلى نتائج عملية، ذلك أن ألمانيا بدأت في تجميع اليهود وإرسالهم إلى معسكرات الاعتقال.

وكان أودلف إيخمان قد تولى في حزيران/يونيو ١٩٣٥ إدارة القسم المختص بما سُمي «المسألة اليهودية» التابع لرئاسة قوات الأمن (SD). وبعد ضم النمسا عُيِّنَ إيخمان على رأس جهاز الشرطة في فيينا سنة ١٩٣٨ بهدف توحيد الخطة العامة لـ «حل المشكلة اليهودية». واعتباراً من منتصف السنة ١٩٣٨ انتهت مرحلة «الهجرة الطوعية» لتبدأ مرحلة «الهجرة القسرية». وفي ٢٢ آب/أغسطس ١٩٣٨ أقام إيخمان «المكتب المركزي للهجرة اليهودية». وواصلت أجهزة قوات الأمن (SD) سياسة منح الحرية السياسية لمؤسسات الحركة الصهيونية والهجرة بصورة عامة[٤٨]. فيما دعا

(٤٦) المصدران نفسهما، ص ١٤٠، و٢٧٠ ـ ٢٧٢ على التوالي.

(٤٧) عبد الغني، المصدر نفسه، و Brenner, *Zionism in the Age of the Dictators*, pp 265-268.

(٤٨) الأرشيف المركزي في كوبلنس: من إيخمان إلى قسم ١١٢ في مركز الشرطة السرية (BA, R 58/ 989)، نقلاً عن: عبد الغني، المصدر نفسه، ص ١٦٧ ـ ١٧٥.

إيخمان إلى السماح للاتحاد القطْري الصهيوني بإصدار صحيفة خاصة بهدف الترويج للهجرة الصهيونية(٤٩).

وكانت أجهزة الشرطة السرية الألمانية (SD) على معرفة بوجود عملاء «الموساد» في ألمانيا والنمسا وتشيكوسلوفاكيا، وبنشاطاتهم في كل من برلين وفيينا وبراغ ومعظم المدن في الأقطار الثلاثة في مجال الهجرة غير الشرعية إلى فلسطين(٥٠). وقد قام إيخمان بتنظيم الهجرة غير الشرعية إلى فلسطين وتمويلها. ولتيسير ذلك توصلت دائرة الهجرة إلى اتفاق مع دائرة الملاحة الألمانية، كما استُخدمت سفن يونانية وإيطالية. وشمل تنظيم الهجرة غير الشرعية الأقاليم التي ضُمّت إلى ألمانيا بعد مؤتمر ميونيخ في أيلول/ سبتمبر ١٩٣٨(٥١).

وامتد تعاون قطبَي العنصرية إلى مجالات أخرى خلال سنوات صعود النازية؛ إذ واصلت الصحف الصهيونية الصدور في برلين حتى سنة ١٩٣٩. وحين أُقيمت معسكرات اعتقال اليهود تحت حراسة «الغستابو» شاركت المنظمة الصهيونية في الإشراف على تلك المعسكرات، وساهمت مع الأجهزة النازية في الإنفاق عليها. كما أُقيمت في تلك المعسكرات مراكز تدريب مهني وزراعي ومدارس تعليم اللغة العبرية. وفي النمسا اجتمع ممثل «الموساد» موشيه أوباخ ـ واسمه الحقيقي بار جيلاد ـ مع إيخمان في منزل البارون روتشيلد، وعقد الإثنان اتفاقية مماثلة لاتفاقيات ألمانيا(٥٢). وفي ربيع ١٩٣٩ التقى إيخمان مـع تيدي كوليك ـ الذي صار رئيساً لبلدية القدس ـ في المنزل القديم لآل روتشيلد في فيينا(٥٣).

وثبت أنه كان هناك اتصال بين الأجهزة السرية الألمانية في فلسطين والهاغاناه، وأنه تمّ بين ٢٦ شباط/ فبراير و٢ آذار/ مارس ١٩٣٧ عقد اجتماعات في برلين بين فيفول بولكس، أحد مسؤولي الهاغاناه، وإيخمان، باعتباره مكلفا بقسم الصهيونية والنشاطات الصهيونية في جهاز الأمن النازي S.D. كما تكرر

---

(٤٩) الأراشيف الوطنية في واشنطن: إيخمان (NA, T 175 Roli 588, Nr0000613-4)، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١٧٥.

(٥٠) عبد الغني، المصدر نفسه، ص ١٨٠ ـ ١٨١، و Jon Kimche and David Kimche, *The Secret Roads: The «Illegal» Migration of a People, 1938-1948* (London: Secker and Warburg, 1955), pp 20-21.

(٥١) الأرشيف المركزي في كوبلنس (BA, R 58/886)، نقلاً عن: عبد الغني، المصدر نفسه، ص ١٨٢.

(٥٢) محافظة، **العلاقات الألمانية ـ الفلسطينية: من إنشاء مطرانية القدس البروتستانتية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ١٨٤١ ـ ١٩٤٥**، ص ٢٠٩ ـ ٢١٤، وراتييه، **إرهابيو إسرائيل**، ص ١٠٦ ـ ١٠٧.

(٥٣) راتييه، المصدر نفسه، ص ١٢٣، مستشهداً بأرشيف الوثائق الألمانية. وفي سنة ١٩٦١ اختطفت «الموساد» إيخمان من الأرجنتين وجرت محاكمته في إسرائيل ومن ثم إعدامه.

لقاؤهما في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر من السنة ذاته. ويذكر فرانسيس د. نيقوسيا، مستنداً إلى عدة مصادر، أن بضعة آلاف من المسدسات الألمانية ماركة «ماوزر» قد أُرسلت من بلجيكا إلى فلسطين مع ذخيرتها لمصلحة الهاغاناه، وذلك بين سنتي ١٩٣٣ و١٩٣٥. ويؤكد أن الشرطة الألمانية كانت على علم بتهريب الأسلحة إلى الصهاينة، وتغاضت عن ذلك(٥٤).

رابعاً: أثر صعود النازية في الهجرة اليهودية

كان من نتاج الإجراءات الصارمة ضد اليهود في ألمانيا وبولندا ورومانيا والنمسا أن تدفق اللاجئون اليهود على أوروبا الغربية. ويلاحظ أن معظم أولئك اللاجئين فضّلوا البقاء في دول الجوار: فرنسا وسويسرا وبلجيكا، بدافع اعتيادهم العيش في أوروبا، ونظراً إلى قسوة الحياة في فلسطين، وما كان المشروع الصهيوني يعانيه فيها، فضلاً عن البقاء على مقربة من أملاكهم وأملاً بالرجوع حالما يستتب الأمن والاستقرار(٥٥). ومع الأيام تزايدت طلبات الهجرة وجمع شمل العائلات اليهودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وغيرهما من البلدان(٥٦). غير أن «الوكالة اليهودية» وبقية المؤسسات الصهيونية، التي كانت تغالي بالحديث عن معاناة اليهود في ظل النظام النازي والنظُم الفاشية في شرق ووسط أوروبا، لم تبذل أي جهد لا للضغط على الأنظمة التي تمارس «معاداة الساميّة»، ولا على تلك التي ضاقت ذرعاً باللاجئين إليها، أو وضعت قيوداً ضابطة للهجرة(٥٧).

فالولايات المتحدة الأمريكية أخذت تتشدد في تنفيذ أحكام نظام «الكوتا» تجاه المهاجرين من ألمانيا والنمسا، في حين أعلنت أستراليا عدم السماح بهجرة ما يجاوز خمسة عشر ألف مهاجر على مدى ثلاث سنوات. وكانت بوليفيا قد أعلنت استعدادها لاستقبال ٢٥٠ مهاجراً يهودياً شهرياً، غير أنها لم تنفذ ذلك عملياً(٥٨).

---

(٥٤) Nicosia, *The Third Reich and the Palestine Question,*
نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١٢٥.

(٥٥) عبد الغني، **ألمانيا النازية وفلسطين، ١٩٣٣ ـ ١٩٤٥**، ص ١٢٧.

(٥٦) حول معاداة الساميّة ومأساة يهود ألمانيا وشرق أوروبا بعد صعود النازية، انظر: ناحوم غولدمان، **مذكرات ناحوم غولدمان**، ترجمة دار الجليل، شخصيات صهيونية؛ ١٣ (عمّان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ١٩٩٤)، ص ١٢٣ ـ ١٥٥.

(٥٧) إلياهو بن إليسار، أول سفير لإسرائيل في مصر، انظر: Ben-Elissar, *La Diplomatie du IIIème Reich et les Juifs (1933-1939)*, pp. 67-72.

(٥٨) محمد عبد الرؤوف سليم، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص ٣٦٣ ـ ٣٧٠.

ولم تحرك «الوكالة اليهودية» ساكناً تجاه إجراءات الدول الثلاث، وإنما اتخذت منها وسيلة للضغط في سبيل فتح أبواب فلسطين لمزيد من المهاجرين الذين تدقق في اختيارهم بما يتوافق مع التزامها بإقامة الوطن القومي اليهودي.

ولتيسير إجراءات الهجرة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من المهاجرين، أصدرت حكومة الانتداب في عهد واكهوب القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٣[٥٩]، الذي أضاف إلى القوانين السابقة توسيع إطار المسموح بهجرتهم باعتبارهم معالين يعتمدون على أقارب مقيمين في فلسطين ليشمل كلاً من الزوجة والوالدين المسنين والخطيب والخطيبة والأبناء والبنات والإخوة والأخوات وأولاد العم وابن الأخ والأخت تحت سن الثامنة عشرة. كما أنه عدّل إجراءات السماح بالهجرة بحيث أجيز لضباط الهجرة في كل من حيفا ويافا الموافقة على قبول المهاجرين اليهود دون الرجوع إلى الإدارة العامة في القدس للاعتماد. وكذلك أجيز تقديم طلبات الهجرة إلى القناصل البريطانيين في بولندا وغيرها لمن يمتلكون ألف جنية استرليني، وقبول هجرتهم دون مراجعة القدس. كما سمح القانون لأجهزة الوكالة اليهودية في الخارج بالإشراف على اختيار المهاجرين دون رقابة من القناصل البريطانيين.

وقد أجاز القانون أن يكون مبلغ الألف جنيه المطلوب من المهاجر «المستثمر» على شكل رأسمال عيني تخصصه له الوكالة اليهودية، شاملاً ثمن الأرض والآلات الزراعية والماشية لمن يعملون في الزراعة، أو على شكل قرض تقدمه الوكالة إلى العاملين في الصناعة. وكانت الوكالة قد أعلنت سنة ١٩٣٣ أنها جمعت خمسة وعشرين مليون دولار لدعم الهجرة والاستيطان[٦٠]. وقد أصدر النظام النازي التصريح رقم (١٩٠٥٢/ ١١٣٥ ب) بتاريخ ١٩٣٥/٧/٩، الذي أجاز للمنظمات الصهيونية جمع التبرعات من أجل تشجيع الهجرة والاستقرار في فلسطين وشراء الأراضي فيها. وقد علّل إصدار التصريح بالقول: «لأن هذه التبرعات تساهم في الحل العملي للمسألة اليهودية». وهناك دلائل تشير إلى أن «الغستابو» وفرق الصاعقة SS ساعدت في تهريب المهاجرين إلى فلسطين[٦١].

ومن خلال التسهيلات التي وفّرها قانون الهجرة الجديد والتوسع في تحديد «المعالين»، والتمويل الذي أمّنته التبرعات التي جمعتها الوكالة اليهودية، تحققت قفزة نوعية في أرقام المهاجرين «الشرعيين». كما كانت «السياحة» مجالاً واسعاً

---

(٥٩) المصدر نفسه، ص ١٦٥ ـ ١٦٧.

(٦٠) شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ص ٤٤١.

(٦١) المسيري، **الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ: رؤية حضارية جديدة**، ص ١٥٠ ـ ١٥١.

لاكتساب آلاف اليهود حق الإقامة الدائمة، بعد أن تؤمّن لهم الوكالة اليهودية الرأسمال المطلوب. فمن بين الذين دخلوا البلاد كسياح استقر ١٠٣٧٦ شخصاً سنة ١٩٣٤ و٤٧٤٧ شخصاً سنة ١٩٣٥[٦٢].

وبالعودة إلى أرقام الهجرة اليهودية إلى فلسطين نجد أن عدد المهاجرين «الشرعيين» شهد تزايداً طردياً بفعل صعود النازية، و«معاداة الساميّة» في بولندا ورومانيا والنمسا، كما يتضح من الجدول الرقم (١٢ ـ ١) المتضمن بيان نسبة المهاجرين إلى فلسطين من أصل مجموع المهاجرين اليهود خلال سنوات ١٩٣٠ ـ ١٩٣٥، وكذلك نسبة المهاجرين إلى كلٍ من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والأرجنتين، وهي الدول التي استقبلت مع فلسطين معظم اللاجئين اليهود خلال السنوات الخمس.

الجدول الرقم (١٢ ـ ١)
بيان الهجرة اليهودية

السنــة	إجمالي المهاجرين	إلى فلسطين	بالمئة	إلى الولايات المتحدة وكندا والأرجنتين	بالمئة
١٩٣٠	٤٢٨٧٨	٤٩٤٤	١١,٥٣	٢٣٤٩٥	٥٤,٧٩
١٩٣١	٢٦٠٦٦	٤٠٧٥	١٥,٦٣	١٢٦٦٦	٤٨,٥٩
١٩٣٢	٢٠٦٨٣	٩٥٥٣	٤٦,١٨	٥٢٠٥	٢٥,١٦
١٩٣٣	٧١٠٩٥	٣٠٣٢٧	٤٢,١٣	٩١٠٦	٧,١٨
١٩٣٤	٦١٠٧٤	٤٢٣٥٩	٦٩,٣٥	٧٣٤٢	١٢,٠٢
١٩٣٥	٧٨٦٨٩	٦١٨٥٤	٧٨,٦٤	١١٣٩٣	١٤,٤٨
المجموع	٣٠٠٤٨٥	١٥٣١١٢	٥٠,٩٥	٦٩٢٠٧	٢٣,٠٣

المصـــدر: Jewish Agency for Palestine, Department of Statistics, *Statistical Handbook of Jewish Palestine* (Jerusalem Department of Statistics of the Jewish Agency, 1947), p 116

وحين تُراجَع أرقام الهجرة «الشرعية» الواردة في كشف سلطة الانتداب يتضح أنه خلال سنوات ١٩١٩ ـ ١٩٣١، السابقة لصعود النازية، بلغ المهاجرون ١١٦٧٧٨ مهاجراً، في حين أن عدد المهاجرين خلال أربع سنوات من العهد النازي ١٩٣٢ ـ ١٩٣٥ بلغ ١٤٤٠٩٣ مهاجراً، أي ما يعادل ١٢٤ بالمئة من عدد المهاجرين خلال السنوات الثلاث عشرة السابقة.

---

(٦٢) سليم، نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨، ص ١٧٧.

وعند مقارنة أرقام الهجرة إلى فلسطين بالهجرة إلى كلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والأرجنتين، يتضح أن فلسطين ذات الموارد المحدودة تحمّلت خلال سنوات ١٩٣٠ ـ ١٩٣٥ عبء ٥٠,٩٥ بالمئة من المهاجرين، في حين أن الدول الثلاث ذات الإمكانيات الاستيعابية والفرص الاستثمارية الهائلة لم تتحمل سوى عبء ٢٣,٠٣ بالمئة فقط، أي ما يعادل ٤٢,٢ بالمئة مما تحمّلته فلسطين. وكان ذلك نتاج تفاعل أربعة عوامل: **الأول** سياسة حكومة الانتداب المشجعة للهجرة والاستيطان على حساب المواطنين العرب وبخاصة الفلاحين والعمال، **والثاني** نشاط الوكالة اليهودية في مجال الهجرة إلى فلسطين وما توفر لديها من إمكانيات مالية ودعم سياسي. وكان العامل **الثالث** القيود التي وضِعت على هجرة اليهود في العديد من الأقطار، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. وكان العامل **الرابع** سكوت الوكالة اليهودية وسائر المنظمات الصهيونية تجاه تلك القيود، التي نظروا إليها من زاوية أثرها في تشجيع الهجرة إلى فلسطين وليس من زاوية تأثيرها في معاناة يهود ألمانيا ووسط أوروبا. وكان منطقياً والحال كذلك أن نجد مندوب المنظمة اليهودية لدى النازيين في برلين بلومنفيلد يقول: «لم تكن الصهيونية لتحكم بسلاح أمضى من النازية، إنها هبة السماء وسلاح فعال لتأسيس دولتنا العبرية»[٦٣].

وعند النظر في مصادر الهجرة اليهودية يومذاك يتضح أن الهجرة من ألمانيا وبولندا والنمسا ورومانيا، وإن كانت الأكثف، إلا أنها لم تكن المصدر الرئيسي للمهاجرين. فمن بين مهاجري ١٩٣٢ البالغين ٩٥٥٣ مهاجراً كان هناك ٤٠١٣ مهاجراً من منطقة النفوذ النازي، أي ما يعادل ٤٢ بالمئة من مهاجري تلك السنة، وهو ما يدل على أن الحركة الصهيونية استغلت صعود النازية لتحفيز الهجرة من مختلف نواحي العالم، بما في ذلك الوطن العربي، الذي بلغ المهاجرون منه في ذلك السنة ١٧٩٧ مهاجراً من العراق واليمن ومصر وسورية.

وإلى جانب النشاط في مجال الهجرة نشطت الوكالة اليهودية، وسائر المنظمات الصهيونية، والمؤسسات اليهودية غير الصهيونية، في جمع الأموال اللازمة للإنفاق على معسكرات اللاجئين وعمليتي الهجرة والاستيطان. وقد قُسّمت حصيلة الأموال من مختلف المصادر بالتساوي بين الكيرين كايمت والكيرين هايسود. وفي اختيار

---

(٦٣) حول التعاون النازي ـ الصهيوني، انظر: Kimche and Kimche, *The Secret Roads: The «Illegal» Migration of a People, 1938-1948*; Ben-Elissar, *La Diplomatie du III^ème Reich et les Juifs (1933-1939)*; Ingmar Bergman, *The Serpent's Egg: A Film*, translated from the Swedish by Alan Blair (New York: Pantheon Books, 1977), and Richard Harwood, *Did Six Million Really Die? The Truth at Last*, Historical = Fact; no. 1 (Richmond, Surrey: Historical Review Press, [1974]).

المهاجرين من ألمانيا والنمسا الذين تتكفل بهم الوكالة اليهودية كان هناك حرص على انتقاء الشباب من الجنسين. وقد جاء في تقرير «المكتب المركزي لتهجير اليهود الألمان» أن طابع الهجرة في تلك السنوات تغيّر عما كان عليه في السنوات السابقة، إذ أصبحت الأفضلية للعناصر الصغيرة السن، وذلك على حساب تدفق رؤوس الأموال من ألمانيا[٦٤]. إذ أُعطيت الأفضلية للشباب، وإن كانوا لا يملكون المال، على كبار السن الذين كان تهجيرهم سيمكّن الوكالة من تحويل قيمة ممتلكاتهم مقابل بضائع إلى فلسطين، عملاً بأحكام اتفاقية «النقل».

وفي الوقت ذاته نشطت الحركة الصهيونية في تسهيل الهجرة غير الشرعية، بتعاون غير معلن من حكومة الانتداب، التي وجدت في أعمال القمع النازية والتعاطف البريطاني مع يهود وسط أوروبا مبرراً لغض البصر عن عملية تهريب اليهود، وتصدّت لمحاولات عرب فلسطين القيام بأعمال الحراسة على الشواطىء، بحجة أن ذلك من أعمال الحكومة. وتقدّر سلطة الانتداب أن الهجرة غير الشرعية قاربت الهجرة «الشرعية» يومذاك، بحيث بلغ عدد المهاجرين ـ «الشرعيين» وغير الشرعيين ـ سنة ١٩٣٥ وحدها نحو ١٢٥٠٠٠ مهاجر[٦٥]. وبالنقلة النوعية في الهجرة خلال سنوات ١٩٣١ ـ ١٩٣٥ قفزت نسبة اليهود في فلسطين من نحو ١٠ بالمئة سنة ١٩١٩ إلى قرابة ٢٨ بالمئة سنة ١٩٣٥. ولقد كانت الحركة الصهيونية عاجزة عن استيعاب هذه المادة البشرية لولا أن فلسطين غدت قاعدة عسكرية هامة للجيوش البريطانية، بحيث استوعبت المعسكرات البريطانية ما بين ٨٠٠٠٠ ـ ١٠٠٠٠٠ في أعمال التحصينات وخدمة المشروع الحربي[٦٦].

وكانت الحكومة البريطانية تشجع الهجرة، مستهدفة رفع نسبة اليهود في فلسطين. ففي الوقت الذي بدا فيه واكهوب منفتحاً تجاه العرب، وبخاصة الفلاحين، لم يتردد في إعلان أنه يسعى إلى رفع نسبة اليهود إلى ٣٥ بالمئة أو حتى ٤٠ بالمئة،

= انظر أيضاً: محافظة، **العلاقات الألمانية ـ الفلسطينية: من إنشاء مطرانية القدس البروتستانتية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ١٨٤١ ـ ١٩٤٥**، والمنظمة البريطانية المناهضة للصهيونية، معد، **التعاون النازي الصهيوني: أخطر وثائق القرن العشرين** (بيروت: دار الكتاب الحديث، ١٩٨١).

(٦٤) سليم، المصدر نفسه، ص ٣٦٣ ـ ٣٧٠.

(٦٥) بهجت أبو غربية، «صفحات من تاريخ القضية الفلسطينية حتى سنة ١٩٤٩: الرؤية التاريخية وملامح تجربة ذاتية،» ورقة قدمت إلى: **القضية الفلسطينية في أربعين عاماً بين ضراوة الواقع... وطموحات المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها جمعية الخريجين في الكويت** (بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٢٧.

(٦٦) نزيه قورة، **المشروع الصهيوني في مواجهة أزمته الداخلية** (دمشق: مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، ١٩٧٧)، ص ١٤١ ـ ١٤٢.

مبرراً ذلك بأن هذا ما سيجعلهم يقبلون بالحكم الذاتي والمجلس التشريعي على أساس نسبي. وفي محاولة التأثير في ردة فعل القيادة العربية وسّع من صلاحيات المجلس الإسلامي الأعلى، ويسّر أموره المالية، وحاول التقرّب من الحاج أمين الحسيني[٦٧]. وفي الوقت ذاته اتخذت أجهزته إجراءات صارمة ضد أي هجرة عربية، مهما كانت محدودة؛ فعندما بدا أن بعض السوريين والأردنيين أخذوا يستقرون في فلسطين قامت الشرطة بالبحث عنهم واعتقالهم ثم ترحيلهم[٦٨]. وعليه يبدو منطقياً القول إن نجاح الحركة الصهيونية على محور الهجرة خلال مرحلة صعود النازية ما كان ليتحقق لولا دعم بريطانيا، من منطلق اعتمادها سياسة رفع نسبة اليهود في فلسطين، لما لذلك من أهمية في إنجاح المشروع الصهيوني الذي تتبنّاه.

وحول الموقف الصهيوني من النظام النازي والأسلوب الذي اعتمدته القيادات الصهيونية تجاه أزمة يهود ألمانيا ووسط أوروبا، وما انطوى عليه من تقديم المصلحة الصهيونية الخاصة على المصالح اليهودية العامة، والمسؤولية التاريخية عن ذلك، يذكر ناحوم غولدمان، الرئيس الأسبق للمؤتمر اليهودي العالمي، أن «المجلس اليهودي العالمي» فشل في تعبئة اليهود لمقاومة النازيين بالوسائل السياسية، وأنه لو نجح في تنظيم مقاطعة فعالة وتنظيم نفوذ اليهود في الدول، خاصة في أمريكا وإنكلترا، ضد النظام النازي حين كان ما يزال ضعيفاً لكان انضم إليهم الملايين من غير اليهود، ولكان بالإمكان إرجاء إصدار قوانين نورمبرغ ضد الأقلية اليهودية، ولأمكن تخفيف القمع والاضطهاد، وترتيب هجرة اليهود الألمان مع إخراج جزء كبير من موجوداتهم المادية. وفي إدانة صريحة للزعامات اليهودية يقول: «لا يمكننا أن نقدم ذريعة بأننا هوجمنا بشكل غير متوقع. فكلُّ شيء فعله هتلر ونظامه لنا قد أُعلن عنه مسبقاً بصراحة سافرة. وأدت سذاجتنا وتفاؤلنا إلى تجاهل هذه التهديدات، وفي هذه الصفحة المميتة لتاريخ الشعب اليهودي فإنه لا يوجد هناك عذر لجيلنا برمته، أو لمعظم زعمائنا. ويجب أن نقف ليس لنشجب فقط شهودنا إبادة ثلث عدد شعبنا، وإنما نحن مذنبون لقبولنا به دون أية مقاومة تستحق أن تذكر». ويقرر أنه وجد أحياناً من بعض الزعماء غير اليهود تفهماً أكثر من الذي وجده بين الزعماء اليهود، ويعطي مثالاً على ذلك محادثته في جنيف مع إدوارد بينش وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا،

---

(٦٧) شبتاي تيبيت، **بن غوريون والعرب**، ترجمة غاري السعدي (عمّان: دار الجليل، ١٩٨٧)، ص ١٦٦.

(٦٨) أبو غربية، «صفحات من تاريخ القضية الفلسطينية حتى سنة ١٩٤٩: الرؤية التاريخية وملامح تجربة ذاتية،» ص ٢٧.

الذي احتج على عدم صدور ردة فعل يهودية قوية تجاه إعلان قوانين نورمبرغ[٦٩].

وفي حديث غولدمان حول نشاط الحركة الصهيونية في التحريض على مقاطعة ألمانيا النازية اقتصادياً، يذكر أنه لم يكن بالإمكان تجنيد جميع اليهود في كل أنحاء العالم في ذلك الجهد. ويضيف موضحاً: «إن العديد من الفئات اليهودية رفضت ذلك، لأنه في بعض الحالات كانت المؤسسات اليهودية تقوم بدور العميل لشركات ألمانية. بل أيضاً كان العديد من المنظمات اليهودية، خصوصاً في الولايات المتحدة، اتخذت الرأي القائل بأنه كان أمراً ليس وطنياً لتنظيم مقاطعة اقتصادية لبلد ما زالت الدولة تقيم علاقات تجارة معه». ويمضي موضحاً أن نجاح المقاطعة الفعلي كان مقتصراً على شريحة صغيرة جداً من اليهود، وأن الحركة الصهيونية حاولت الحصول على قرار بالمقاطعة من قِبل «المجلس اليهودي العالمي» إلا أن بعض الوفود شكّلت مصاعب، خاصة يهود إيطاليا بسبب العلاقة الوثيقة بين إيطاليا الفاشية وألمانيا النازية[٧٠]. وبهذا يتضح أن المكاسب المادية والحرص على عدم تعريض المصالح الذاتية للخطر تقدمت عند الرأسماليين اليهود على مشاعرهم الدينية ونصرة إخوانهم في مواجهة تصاعد الممارسات العنصرية النازية. ويلاحظ أن غولدمان في إشارته إلى عدم التزام يهود إيطاليا بمقاطعة ألمانيا تجاهل أن النظام الفاشي الإيطالي لم يكن يعادي اليهود، وأنه كان يؤيد قيام «الوطن القومي اليهودي» ويقيم علاقات وثيقة مع المنظمات الصهيونية التابعة للصهيونية التصحيحية.

ويقدم ناحوم غولدمان شهادة جديدة على محدودية دور العامل الديني كمحفز لتجاوب اليهود مع الحركة الصهيونية، وعلى أن ضعف مركزها في فلسطين انعكس على موقف جمهور اليهود والدول العظمى من دعوة مقاطعة ألمانيا النازية، برغم كونها دعوة مشروعة في مواجهة العنصرية النازية وتعسف النازيين في امتهانهم الحقوق المشروعة ليهود ألمانيا ووسط أوروبا. وهذا ما يتضح من قوله: «وبالعودة لسنوات النضال ضد النازية، فلا بد أن نعترف بأن معظم ما استطعنا أن نفعله كان تحقيق أفعال وإجراءات طفيفة جداً. فلم يكن من الممكن أن تكون هناك قضية دفاع كاملة المستوى، التي كان يمكن أن تحتوي في السنوات

---

(٦٩) عولدمان، **مذكرات ناحوم غولدمان**، ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ١٣٧ ـ ١٣٨.

قارن ذلك بعدم نجاح المقاطعة العربية ومقولات دعاة التطبيع العرب. وفي هذا السياق ألاحظ أن القصور والانحراف موضوع الشكوى في الأدبيات والمجالس العربية ليسا مرضاً عربياً يتصل بالثقافة السائدة، وإنما هو ظاهرة بشرية عامة تبرز في الواقع المأزوم سياسياً واقتصادياً وما يفرزه من ثقافة تكرس الهزيمة وسلوكيات منحرفة.

الواقعة ما بين الأعوام ١٩٣٣ ـ ١٩٣٦ على عنصر الهجوم بدل الدفاع، لأن القطاعات ذات النفوذ للشعب اليهودي خارج نطاق المجلس اليهودي العالمي رفضت اتّباع مثل هذه السياسة، مع وجود الإرادة الأفضل في العالم آنذاك، فلم يكن بإمكاننا أن نطلب حتى من أكثر أصدقائنا إخلاصاً من غير اليهود أن يأخذوا موقفاً مؤيداً لليهود أفضل من الموقف الذي اتخذ من غالبية اليهود»[٧١]. ويلاحظ أن غولدمان الناقد بمرارة قصور غير الصهاينة من اليهود تجاه أبناء دينهم في مواجهة الممارسات النازية، تجاهل تماماً تواطؤ الصهاينة مع النازيين، وكسرهم المقاطعة باتفاقية «النقل» التي أقرها، المؤتمر اليهودي العالمي، الذي كان رئيساً له.

خامساً: ردة الفعل العربية الفلسطينية على السياسة اليهودية لألمانيا النازية

برغم الإعجاب الغالب في صحافة فلسطين العربية بالنظام النازي، وبهتلر بصفة خاصة، فقد انتقدت كلٌ من صحيفتي **الجامعة العربية** و**فلسطين** السياسة اليهودية للنظام النازي المتمثلة بتشجيع هجرة يهود ألمانيا المتزايدة إلى فلسطين. وقد تابعت الصحيفتان تطور العلاقات النازية ـ الصهيونية، ورأت في الدعوة اليهودية إلى مقاطعة المنتوجات الألمانية ومعاداة أجهزة الإعلام الصهيونية للنظام النازي محاولة للضغط على حكومة الانتداب البريطاني لفتح أبواب فلسطين أمام الهجرة. ومما عزز هذه الرؤية ما بدا من تضامن الأحزاب والصحف البريطانية مع دعوة المقاطعة واتخاذها موقفاً متطابقاً مع أجهزة الإعلام اليهودية. وكتب إميل الغوري سلسلة مقالات في **الجامعة العربية** حول استغلال الصهيونية لمعاناة يهود ألمانيا، مؤكداً: «وهكذا ذهب اليهود الألمان ضحية للسياسة الصهيونية»[٧٢].

ويلاحَظ أن الصحافة العربية الفلسطينية لم تكن تجهل ممارسات النظام النازي ضد اليهود بموجب «سياسة الإرهاب المنضبط» المعتمدة، إلا أنها لم تشن حملات ضد الإرهاب النازي ليهود ألمانيا الذي تستغله الحركة الصهيونية تحسباً من أن تساهم في إضفاء شرعية جديدة لمطالب الحركة الصهيونية في الهجرة الحرة، وتحسباً من وقوع العرب ضحية السياسة الصهيونية، كما وقع يهود ألمانيا ضحية لها. وقد استنتج منيف الحسيني أن مصيبة العرب ستكون أدهى وأمرّ ولا تقاس

(٧١) المصدر نفسه، ص ١٤٩.

(٧٢) **جريدة الجامعة العربية**، ٢٤/٨/١٩٣٣، نقلاً عن: عبد الغني، **ألمانيا النازية وفلسطين، ١٩٣٣ ـ ١٩٤٥**، ص ١٩٩.

بها أضرار أخرى لغيرهم[٧٣]. وفي الرد على اتهام أجهزة الإعلام الصهيونية للصحافة العربية بالسكوت عن الجرائم النازية بحق يهود ألمانيا كتبت **الكرمل** تقول: «واذا كان اليهود يرون معاملات هتلر لليهود في ألمانيا ظالمة فهل يرون في محاولتهم الاستيلاء على فلسطين واستئصال أهلها منها ليحلّوا فيها ويتبسطوا في بلدان العرب ويستولوا على مواردها الاقتصادية ويتحكموا في مقدراتها عدلاً؟ ليعدل اليهود في معاملة غيرهم ولا يسيئوا إلى الشعوب الأخرى إذا كانوا يريدون أن يفوزوا بعطفها ومحبتها»[٧٤].

وتابعت الصحافة العربية في فلسطين تطور العلاقات النازية ـ الصهيونية وتوصُل الطرفين إلى توقيع اتفاقية «النقل» ثم اتفاقية تصدير الحمضيات. كما لم يفتها التنبيه إلى أنه ليس في مصلحة الصهاينة تأييد الدعوة إلى مقاطعة السلع الألمانية. غير أن الصحافة العربية لم تجد في توافق السياستين النازية والصهيونية تجاه يهود ألمانيا ما يدفعها إلى إعادة النظر في تعاطفها مع النظام النازي وإشادتها بما اعتبرته إنجازات الثورة والروح الوطنية وزعامة هتلر[٧٥].

ومنذ سنة ١٩٣٥ بدأت الصحافة العربية تعكس وعياً لخطورة «معاداة الساميّة» المتصاعدة في ألمانيا وأوروبا الوسطى، وما تتسبب به من تزايد الهجرة اليهودية إلى فلسطين. فصحيفة **الجامعة العربية** كتبت بمناسبة انعقاد مؤتمر «التصحيحيين» في كراكوف في بولونيا تقول: «وقد استفادت القضية الصهيونية استفادة كبرى من الحركة الهتلرية في ألمانيا لم تكن لها في عشرات السنين لو لم يقم هتلرعلى رأس النظام النازي ويعمل على تطهير ألمانيا من اليهود. . أضف إلى ذلك الاضطهاد الذي أخذ يشتد على العنصر اليهودي في أوروبا، ولاسيما بولونيا والنمسا وهنغاريا ورومانيا. ولذلك أخذ الصهيونيون يلقون في روع اليهود أن الوطن القومي اليهودي أو الدولة اليهودية في فلسطين هي الوسيلة الوحيدة لوضع حد لحركة الاضطهاد هذه، وأن فلسطين في مقدورها أن تستوعب بضعة ملايين من اليهود»[٧٦].

وكان واضحاً يومذاك حرص الصحافة العربية على التمييز بين الصهيونية واليهود؛ ففي رد **الدفاع** على ادعاءات الصحافة الصهيونية بأن الصحافة العربية بسكوتها عن إدانة الممارسات النازية بحق يهود ألمانيا تقوم بدعاية نازية، كتبت

---

(٧٣) **جريدة الجامعة العربية**، ١٠/ ٥/ ١٩٣٣، نقلاً عن: عبد الغني، المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

(٧٤) **الكرمل**، ٢٩/ ٥/ ١٩٣٣، نقلاً عن: عبد الغني، المصدر نفسه.

(٧٥) عبد الغني، المصدر نفسه، ص ٢٠٣.

(٧٦) **جريدة الجامعة العربية**، ٢٠/ ١/ ١٩٣٥، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٢٠٥.

تقول: «إن عرب فلسطين لا يكرهونكم كيهود وإنما يمقتونكم كصهيونيين سياسيين»[٧٧]. كما أن احتدام الجدل مع الصحافة الصهيونية لم يُصب الصحافة العربية بعدوى العنصرية المتحكمة في الفكر والثقافة الصهيونيين، وإنما حافظت على ما اتسمت به الثقافة العربية من وضوح بُعدها الإنساني. ففي جدله مع يسرائيل كوهن وبعض الصهاينة كتب حكيم سابا موضحاً رفض الشعب العربي اتخاذ معاناة يهود ألمانيا حجة لإغراق فلسطين بعشرات ألوف المهاجرين يقول: «ويدعوني شعوري، كأي عربي آخر، أن أعطف على أولئك اليهود المضطهدين في ألمانيا، ولكن لا يجوز أن يفسَّر هذا العطف على أنني أحبذ هجرة هؤلاء إلى فلسطين»[٧٨].

وكان الحاج أمين الحسيني قد أثار موضوع العلاقات الألمانية ـ الصهيونية مع فولف، القنصل الألماني في القدس، عندما التقاه في احتفال موسم النبي موسى في نيسان/ أبريل ١٩٣٣ مبدياً اعتراضه على هجرة يهود ألمانيا إلى فلسطين، غيرأن القنصل أبدى رداً فاتراً[٧٩]. ولم يكرر المفتي الطلب تقديراً منه أن القنصل إنما يعبّر عن موقف رسمي. وليس في المصادر التي رجعت إليها ما يشير إلى أي محاولة رسمية أو شعبية عربية للتأثير في الموقف الألماني المعزّز قدرات الحركة الصهيونية في موضوعي الهجرة والاستيطان.

سادساً: لقاءات موسوليني بالقادة الصهاينة

شهدت عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين عدة لقاءات للزعيم الفاشي الإيطالي موسوليني بعدد من القادة الصهاينة. ففي سنتي ١٩٢٧ و١٩٣٣ استقبل موسوليني في روما ناحوم سوكولوف ـ رئيس المنظمة الصهيونية العالمية حينذاك ـ الذي حصل منه على تصريح بتأسيس لجنة إيطالية لدعم المشروع الصهيوني في فلسطين[٨٠]. كما كان لجابوتنسكي وتيار التصحيحيين صلات بالنظام الفاشي في الفترة ١٩٢٧ ـ ١٩٣٤ بحيث تمّ تدريب كوادر شبابية من «بيتار»، ودون انقطاع، في المدرسة البحرية الإيطالية في سيفيتيا فيشيا[٨١]. ولم يكن جابوتنسكي يخفي إعجابه بموسوليني وبالفاشية.

---

(٧٧) **الدفاع**، ٣٠/ ٧/ ١٩٣٦، نقلاً عن: عبد الغني، المصدر نفسه، ص ٢٠٦.

(٧٨) المصدران نفسهما.

(٧٩) الأرشيف السياسي في بون، من فولف إلى وزارة الخارجية في ٣٠/ ٤/ ١٩٣٣، (PA, Abt III Politik 2 Bd.I.1 318926)، نقلاً عن: عبد العني، المصدر نفسه، ص ٢١٥.

(٨٠) **الموسوعة الفلسطينية**، رئيس التحرير عبد الهاشم هادي [و] أنيس صايغ، ٢ قسم في ١٠ مج (بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤ ـ ١٩٩٠)، مج ٦، ص ٢٤٥.

(٨١) راتييه، **إرهابيو إسرائيل**، ص ٥٢.

وتعقيباً على اتصالات جابوتنسكي مع موسوليني وتعاونه مع الفاشية الإيطالية، وصف القنصل الألماني في القدس الحركة التصحيحية بأنها «حركة فاشية يهودية»، كما جاء في تقريره المؤرخ ٧ حزيران/ يونيو ١٩٣٣[٨٢]. ولقد تناولت عدة دراسات علاقة الحركة الصهيونية بإيطاليا الفاشية[٨٣]، وتشير بعض المصادر إلى أن موسوليني كلّف السفير الإيطالي في برلين بمقابلة هتلر والطلب إليه وقف مقاطعة اليهود الألمان. وقام السفير بالمقابلة في ٣١ آذار/ مارس ١٩٣٣ ولكن هتلر لم يستجب لطلب الزعيم الفاشي.

ولقد سعى وايزمان إلى لقاء موسوليني في محاولةٍ لاستغلال العلاقة بينه وبين هتلر، فضلاً عن أن رئيس لجنة عصبة الأمم المشرفة على الانتداب كان إيطالياً. ولقد طلبت الوكالة اليهودية من المندوب السامي البريطاني في فلسطين واكهوب السعي إلى ترتيب لقاء وايزمان مع موسوليني. ولدى استقبال الزعيم الفاشي للرئيس الروحي للطائفة اليهودية الإيطالية ساتشردوني، طلب موسوليني إنهاء حملة مقاطعة ألمانيا اقتصادياً، فيما أبلغه ساتشردوني رغبة وايزمان في مقابلته في أثناء عودته من لندن، حيث ذهب لجمع التبرعات من أجل توطين خمسين ألف يهودي ألماني في فلسطين[٨٤].

وتمت مقابلة موسوليني لوايزمان في ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٣٣، وقد صحبه أعضاء اللجنة التنفيذية الصهيونية في لندن. ولم يقدم وايزمان تقريراً عما دار في اللقاء ولا أشار إليه في مذكراته، كما لم يرد عنه شيء في المصادر الإيطالية. وبعث وايزمان إلى موسوليني برسالة في منتصف حزيران/ يونيو مكرراً طلب التدخل لدى القيادة النازية لوضع حد لمعاناة يهود ألمانيا. وفي مقابلته لموسوليني للمرة الثانية في ١٧ شباط/ فبراير ١٩٣٤، طالبه موسوليني الدخول في مفاوضات مع ألمانيا النازية بعد وقف مقاطعتها اقتصادياً ووقف الحملات الإعلامية ضد سياستها اليهودية. وقد تملص وايزمان من الطلب بقوله «إنه لا يفاوض حيوانات مفترسة»[٨٥].

---

(٨٢) عبد الغني، **ألمانيا النازية وفلسطين، ١٩٣٣ ـ ١٩٤٥**، ص ٤١٥، والأرشيف المركزي في كوبلنس (64-PA, Abt II Politik 3 1.1 30/1062).

(٨٣) انظر: Daniel Carpi, «Weizmann's Political Activities in Italy from 1923 to 1934,» in Daniel Carpi and Gedalia Yogev, *Zionism: Studies in the History of the Zionist Movement and the Jewish Community in Palestine* (Tel Aviv. University of Tel Aviv, 1974) (ISA 1249).

(٨٤) عبد الغني، المصدر نفسه، ص ٨١، وأرشيف دولة إسرائيل.

(٨٥) عبد الغني، المصدر نفسه، ص ٨١.

وفي ١٣/ ١٠/ ١٩٣٤ استقبل موسوليني ناحوم غولدمان ـ رئيس المؤتمر اليهودي العالمي ـ الذي أجرى معه محادثات حول أوضاع يهود السار والنمسا وقانون الأقليات في بولندا. وفيها وعد «الدوتشي» بالتدخل لدى هتلر كي يسمح ليهود السار بالمغادرة وأن يأخذوا معهم أموالهم. كما وعد بالطلب إلى مستشار النمسا بعدم السماح بتفاقم المشكلة اليهودية فيها، وبأنه سيعارض موقف بولندا في موضوع الأقليات. وكان مما قاله موسوليني في اللقاء: «ينبغي عليكم أن تنشئوا دولة يهودية، إنني صهيوني وقد أبلغت الدكتور وايزمان بذلك، ينبغي أن تكون لكم دولة حقيقية، وليس وطناً قومياً سخيفاً كالذي قدمه البريطانيون، وسأساعدكم في إنشاء دولة يهودية. لكن الشيء الرئيسي هو أن اليهود يجب أن يكون لديهم ثقة في مستقبلهم، وأن لا يكونوا خائفين من ذلك الأحمق الموجود في برلين» ـ يقصد هتلر[٨٦].

سابعاً: المحرقة النازية («الهولوكوست») والسؤال المسكوت عنه

منذ ورد أول ذكر لجريمة التطهير العرقي التي اقترفها النازيون بحق اليهود في معسكرات الاعتقال النازية توالت التساؤلات ولم تتوقف. كان هناك من تساءلوا، وما يزالون، عما إذا كان النازيون قد اقترفوا فعلاً جريمة التطهير العرقي أم أن ذلك من بعض ما اعتاده الصهاينة من تزوير تاريخي؟ وكان هناك من تساءلوا عما إذا كان ضحايا المحرقة النازية من اليهود بلغوا ستة ملايين فعلاً أم أن ذلك من بعض المغالاة التي اعتادتها أجهزة الإعلام الصهيونية والمتصهينة؟ وكان هناك من تساءلوا لماذا خُص الضحايا اليهود وحدهم بالإثارة والاهتمام دون غيرهم من ضحايا الحرب العالمية الثانية؟ ولم ينظر الصهاينة، اليهود منهم وغير اليهود، إلى السائلين والمتسائلين باعتبارهم أصحاب نيات حسنة باحثين عن الحقيقة، وإنما اعتبروا غالبيتهم مشككين في المحرقة النازية، واتُّهم غير يسير منهم بمعاداة الساميّة ودفعوا غالياً ثمن ما اتُّهموا به. ولما يزل التعتيم على أسرار المحرقة قائماً، في تجاوز غير مبرر لحق الضحايا في الكشف عن كامل أسرار الجريمة التي ارتُكبت بحقهم.

ومهما كان عدد الضحايا، وأياً كانت الوسيلة التي اعتُمدت في تصفيتهم، فإن ما وقع في أوشفيتز، وغيره من معسكرات الاعتقال النازية، جريمة بحق الإنسانية جمعاء، بينما المسؤول عنها تاريخياً وأخلاقياً ليس فقط منظرو الفكر العنصري النازي وأدوات النظام التنفيذية على مختلف مستوياتها، وإنما أيضاً جميع من يمكن اعتبارهم متواطئين مع الجريمة النكراء، سواء بالسكوت عن إجراءات

---

(٨٦) غولدمان، **مذكرات ناحوم غولدمان**، ص ١٣٩ ـ ١٤٦.

الفصل العنصري التي توالي صدروها منذ نيسان/أبريل ١٩٣٣، أو صنّاع القرار الأوروبي والأمريكي الذين شدّدوا إجراءات الهجرة إلى بلدانهم تحسباً من تدفق اللاجئين من ألمانيا عليها، أو القيادة الصهيونية التي رفضت عروض التسوية العربية في منتصف ثلاثينيات القرن العشرين، مقدمة الالتزام بالثوابت الصهيونية على إنقاذ حياة يهود ألمانيا ووسط أوروبا التي كانت مهدّدة بخطر حقيقي.

والسؤال التاريخي المسكوت عنه هو: ألم تكن الحركة الصهيونية «ودولة إسرائيل» المستفيد الأكبر والدائم من جريمة المحرقة النازية، وألم يكن الشعب العربي في فلسطين، وعلى مدى الساحة ما بين المحيط والخليج، هو الذي دفع، ولما يزل، ثمن التوظيف السياسي لجريمة اقترفها عنصريون أوروبيون بحق مواطنيهم على أرض أوروبا، وسكت عنها في حينه القادة الصهاينة، ورعاة مشروعهم الاستعماري الاستيطاني العنصري؟ هذا هو سؤال التاريخ الذي ستبقى الإجابة عنه مغيبة ما دامت تجارة «الهولوكوست» قائمة.

ثامناً: موقف ألمانيا النازية من الصراع في فلسطين

لأن ألمانيا لم تمارس أي دور استعماري في الوطن العربي، ولكون الأمة الألمانية كالأمة العربية قد ظُلمت ظلماً بيّناً في مؤتمر السلم في فرساي، كان منطقياً أن يلقى رفض النظام النازي الخضوع لأحكام معاهدة فرساي تأييد الشعب العربي، خاصة في المشرق، وبلاد الشام والعراق على الاخص. وحتى الإجراءات النازية بقمع الحريات العامة والخاصة في ألمانيا برغم تصاعدها لم تؤثر بشيء يذكر في تعاطف غالبية النُخب والجماهير العربية الذي بدا غداة تولّي هتلر زمام الحكم في ألمانيا سنة ١٩٣٣. تماماً كما كان موقفها من تجربة كمال أتاتورك الذي نظرت إليه ليس في ضوء ممارساته الداخلية العلمانية واللا ديمقراطية وإنما في ضوء تحقيقه استقلال الإرادة الوطنية، وهو الأمر الذي كان يحتل الأولوية في نظر النُخب والجماهير العربية في مرحلة الاستعمار المباشر التي كانت تعيشها. وذلك فضلاً عن تأثيرات الثقافة الغالبة التي كانت تراهن على مقدم «المستبد العادل» الذي ينهض بالأمة ويضع حداً لما تعانيه في واقعها المأزوم.

ولقد شاعت في معظم أقطار المشرق العربي ظاهرة قيام بعض الأحزاب بتشكيل منظمات شبابية محاكية، من حيث المظهر، المنظمات النازية والفاشية، وتعددت ألوان القمصان التي كانت ترتديها تلك التنظيمات الشبابية العربية. وألاحظ أن كلاً من الحركات القومية العربية والأحزاب الشيوعية لم تشكّل

منظمات شبابية تقليداً لما كان قائماً في ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية، كما كانت قد فعلت بعض الأحزاب والحركات في أكثر من قطر عربي.

ويلاحظ أن النازية كفكر وكسياسة، بقيت مجهولة لدى الدوائر الفكرية والسياسية العربية الفلسطينية. كما أن الصحافة الفلسطينية لم يكن لديها تصور موضوعي في عرضها للنازية. فلا الصحافة ولا رجال الفكر أولوا الموضوع ما يستحقه من بحث وتقص. ولا أجهزة وزارتي الخارجية والإرشاد والإعلام النازيتين، أو القنصلية الألمانية في القدس، عُنيت بمد الصحافة العربية بمواد إعلامية(٨٧).

وفي الوقت الذي نقدت فيه الصحافة العربية في فلسطين السياسة اليهودية لألمانيا النازية، وما تسببت به من تزايد الهجرة اليهودية، واصلت إبراز ما اعتبرته إنجازات سياسية واقتصادية للنظام النازي. وتفردت صحيفة **الجامعة العربية** بالإشادة بتعاون هتلر مع المركز الكاثوليكي بزعامة فون بابن خلال الأعوام الأولى من الحكم النازي. ولقد أجمعت غالبية الصحف العربية على رفض الاقتداء بالحكم النازي أو ان يكون الحزب النازي أنموذجاً جديراً بالتقليد(٨٨).

ولم ينظر هتلر، وبالتبعية أجهزة النظام النازي الألماني، إلى جدل الصراع في فلسطين باعتباره صراعاً بين الشعب العربي في فلسطين والتحالف الاستعماري ـ الصهيوني العامل على إقامة استعمار استيطاني صهيوني على التراب العربي في فلسطين، وإنما نُظر إليه على هدي أيديولوجيته العنصرية، المؤسسة على مزيج من الفلسفة العرقية التي كانت شائعة في الأدبيات الأوروبية، والألمانية خاصة، في القرن التاسع عشر، والداروينية الاجتماعية القائلة إن البقاء للأصلح، مع تعديل هتلري، إذ كان يرى البقاء للأقوى. ولأنه كان يؤمن بالقرابة بين العنصر الجرماني والعنصر الأنغلو سكسوني، وبأنهما ينتميان إلى العنصر الآري والإنسان الأبيض(٨٩)، فإنه لم يكن يعارض الاستعمار البريطاني.

وفضلاً عن ذلك كان هتلر منذ سنة ١٩٢٠ يرى في بريطانيا حليفاً ينبغي العمل لكسب ودّه، ولتحقيق ذلك عمل على عدم استثارتها ببناء أسطول يهدّد نفوذها البحري، كما فعلت ألمانيا القيصرية قبل الحرب العالمية الأولى. وكان يأمل

---

(٨٧) عبد الغني، المصدر نفسه، ص ٢٠٨.

(٨٨) المصدر نفسه، ص ٢١٠.

(٨٩) المصدر نفسه، ص ٢١١ ـ ٢١٢، و **Adolf Hitler, *Hitler's Table Talk, 1941-44: His Private Conversations*, translated [from the German] by Norman Cameron and R. H. Stevens; with Introduction by H. R. Tevor-Roper (Oxford: Oxford University Press, 1988), p. 562**

بتوسع ألمانيا فيما اعتبره «مجالها الحيوي» في شرق أوروبا بموافقة بريطانية. وكنتيجة لتفاعل قناعته الأيديولوجية مع رؤاه السياسية، تجنّب اتخاذ أي خطوة تمس المصالح الحيوية البريطانية خارج أوروبا[٩٠]. وعليه اعتبر الاستعمار البريطاني في فلسطين ظاهرة طبيعية، ووجوداً مشروعاً، فضلاً عن أن نظرته العنصرية المعادية لنضالات «الشعوب المضطهدة» جعلته يرى في الثورة الفلسطينية مسألة مخالفة للطبيعة، علاوة على أنه لم يكن يرى اتفاقية «النقل» (هعفرا) متعارضة مع التزام بريطانيا بإقامة «الوطن القومي اليهودي»، ومساهمة في تحقيق صك الانتداب بصورة غير مباشرة[٩١].

وفي مذكرة بتاريخ ١٧/ ٧/ ١٩٣٣ حذّرت دائرة الشرق في وزارة الخارجية الألمانية من أي اتصال يستهدف إقامة تعاون سياسي مع عرب فلسطين، بحجة أن العرب ليسوا أهلاً للثقة السياسية، وأن أي خطوة نحوهم ستصل إلى لندن وباريس بأسرع ما يمكن. وفي ٣١ تموز/ يوليو ١٩٣٣ أصدر شميدت رولكه، مدير دائرة الشرق في وزارة الخارجية، تعليماته للدبلوماسيين الألمان في القاهرة، وبغداد، وبيروت، ولندن، وباريس، وجنيف، بالامتناع عن إقامة علاقات بين الحركات الوطنية والسياسية العربية، وبين خلايا الحزب النازي هناك[٩٢].

وكان واضحاً أن المشروع الصهيوني يلقى تأييداً غير محدود من القنصل الألماني في القدس فولف، الذي كان له دوره المؤثر في إنجاز اتفاقية «النقل» (هعفرا). وفي أعقاب توقيعها بعث إلى الخارجية الألمانية بتقرير في ٢٥/ ٩/ ١٩٣٣ أشاد فيه بالإنجازات الصهيونية المتحققة في مجالي الاستيطان والنمو الاقتصادي، فضلاً عن أنه كان يعتقد اعتقاداً عميقاً بأن ليس هناك أرضية مشتركة لتعاون ألماني - عربي، تاسيساً على نظرته العنصرية المحقّرة للعرب، وذلك ما يتضح في تقريره السنوي العام في منتصف كانون الثاني/ يناير ١٩٣٤ الذي تضمن قوله: «استقبل العرب تطور الأشياء في ألمانيا بأحر الترحيب، نظراً إلى أن بعض خطوات الحكومة موجّه ضد اليهود، وهو ما بعث شعور الراحة في قلوبهم. فهم يحسدون ألمانيا كثيراً بسبب زعيمها حتى أنهم اضطروا للاعتراف بأنه ينقصهم أي شكل من أشكال الزعامة. وهم قريبون جداً من شعب بدائي في الأمور السياسية، حتى إنهم لم

---

(٩٠) عبد الغني، المصدر نفسه، ص ٢١٣.

(٩١) المصدر نفسه، ص ٢١٥.

(٩٢) الأراشيف الوطنية في واشنطن، من دائرة الشرق إلى فولف والكثير من الدبلوماسيين الألمان في ٣١/ ٧/ ١٩٣٣ (NA, T 120 Roli 4028 L015480-81)، نقلاً عن: عبد الغني، المصدر نفسه، ص ٢١٦.

يدركوا أن ألمانيا تتحمل مسؤولية الهجرة اليهودية إلى حد بعيد»[٩٣]. ولقد حمله التزامه بالسياسة النازية ونظرته العنصرية المعادية للعرب على تجاهل اعتراض الحاج أمين الحسيني ونقد الصحافة العربية لذلك.

وكانت شرطة الانتداب قد اكتشفت مواد دعاية نازية على إحدى السفن الألمانية في ميناء حيفا موجّهة إلى الجالية الألمانية في فلسطين. فسارع فولف إلى تحذير الخارجية الألمانية من تكرار ذلك لتعارضه مع السياسة المعتمدة في موضوع الهجرة. وكان مما تضمّنته رسالته قوله: «هكذا يظهر لي أن إرسال مواد دعاية معادية لليهودية إلى مركز الصهيونية بهذه الطريقة ليس في المكان الصحيح على الإطلاق. نحن نريد هجرة اليهود إلى فلسطين أيضاً. نحن نسمح لهم بنقل الأموال والسلع. نحن ندعم بذلك البنيان اليهودي في ذلك البلد بوعي. نحن نستغل هذه الفرصة المتاحة هنا لدعم صادراتنا إلى فلسطين. نحن نعقد اتفاقية اقتصادية مع اليهود وندفعهم بذلك إلى محاربة حركة مقاطعة المنتوجات الألمانية بأنفسهم».

وعندما تفجرت ثورة ١٩٣٦ قابل فوزي القاوقجي سفير ألمانيا في بغداد غروبا طالباً أن تزود ألمانيا الثورة بالسلاح مقابل قرض. غير أن غروبا اكتفى بإبداء التعاطف مع شعب فلسطين مع لفت نظر القاوقجي إلى حرص ألمانيا على الاحتفاظ بعلاقات حسنة مع بريطانيا. وعندما توجّه محمد عزة دروزة ومعين الماضي إلى غروبا في كانون الثاني/ يناير ١٩٣٧ طالبين مساعدة ألمانيا اعتذر لهما بأنه لا يستطيع أن يعِد بشيء يوقظ آمالاً لا يمكن تحقيقها[٩٤]. ورداً على رسالته إلى الخارجية الألمانية تلقى غروبا رسالة من بلغر تؤكد عليه ألاّ يتجاوز في ردّه على المطالب العربية التعاطف الكلامي دون وعود عملية[٩٥]. وحين يلتقي كلٌ من قنصل ألمانيا في القدس مع سفيرها في بغداد مع ممثل الخارجية الألمانية في رفض التعاون مع العرب في فلسطين، فإن في ذلك مؤشراً على أن هذه إنما هي السياسة الرسمية النازية تجاه جدل الصراع في فلسطين.

ولقد فاجأ قرار التقسيم سنة ١٩٣٧ الدوائر السياسية الألمانية التي لم تكن تتصور حتى صدوره إمكانية قيام «دولة يهودية». وتباينت وجهات النظر بين من رأوا

---

(٩٣) الأرشيف السياسي في بون (PA, ABT, IT Polıtik 2 Bd 2,1319209-10)، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٢١٨.

(٩٤) الأرشيف السياسي في بون، من غروبا إلى وزارة الخارجية في ٧/ ١/ ١٩٣٧، (PA, ABT, IT Politık 2 Bd I. E 01968169 AB Pol Abt Polıtık 2 Bd 1 L 01981071)، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٢٢٠.

(٩٥) الأرشيف السياسي في بون، من بلغر إلى غروبا في ٢٥/ ٢/ ١٩٣٧.

في دولة محمية في إطار الإمبراطورية البريطانية مجالاً لهجرة يهود ألمانيا، وبين من خشوا من أن قيام دولة لن تكون قادرة على استيعاب اليهود كافة، وبالتالي ستكون قاعدة قوة دولية لليهودية العالمية، كدولة الفاتيكان بالنسبة إلى الكاثوليك وموسكو بالنسبة إلى أعضاء الكومنتيرن. . ولحسم الجدل بين دوائر وزارة الخارجية طلب نويرات ـ وزير الخارجية ـ من الدبلوماسيين الألمان في لندن تحديد الموقف الألماني بأنه مع دعم الهجرة إلى فلسطين ولكن دون ترحيب بإقامة دولة يهودية فيها. وفيما يتصل بالموقف من نضال عرب فلسطين طلب نويرات من الدبلوماسيين الألمان في العواصم العربية الاكتفاء بالتعاطف الكلامي مع العرب دون التزامات محدّدة[٩٦].

ودار الجدل حول إعادة النظر في سياسة تشجيع الهجرة وتدعيم الاقتصاد الصهيوني بالسلع والمعدات المصدرة إلى فلسطين مقابل أموال وأملاك المهاجرين من اليهود الألمان. وهي السياسة التي اكتسبت الأولوية عند النظام النازي منذ سنة ١٩٣٣. وقد تبنّت فكرة المراجعة كلٌ من الدائرة السياسية للحزب النازي برئاسة روزنبرغ، ودائرة ألمانيا، ودائرة الألمان في الخارج[٩٧] بينما دعا فلمان، من وزارة الاقتصاد، بعد عودته من زيارة استطلاعية إلى فلسطين، إلى ضرورة مواصلة العمل باتفاقية «النقل» (هعفرا) مع تدعيم مركز مصرف المستوطنين الألمان «الهيكليين» في فلسطين. كما نفى وجود معارضة عربية قوية ضد الاتفاقية، مدعياً أن التجار العرب، عدا أقلية متطرفة، تهتم بعامل الربح فقط، وأن نصيب العرب من الواردات الألمانية لم يتعد ٢٠ بالمئة[٩٨].

وفي تموز/يوليو ١٩٣٧ استقبل هتلر ممثل وزارة الداخلية وأبلغه ضرورة مواصلة سياسة الهجرة، الأمر الذي عزّز موقف مؤيدي اتفاقية «النقل» (هعفرا). وفي تشرين الثاني/نوفمبر زار برلين وفد صهيوني من شركة «هعفرا» في تل أبيب وأجرى مباحثات مع وزارتي الخارجية والاقتصاد. وتزامن ذلك مع زيارة وزير الخارجية البريطاني اللورد هليفكس لألمانيا، وكان الدبلوماسيون الإنكليز قد حاولوا التوسط لمصلحة الوفد الصهيوني في برلين. ويبدو أن الوساطة البريطانية حققت نتائج إيجابية بدليل ان وزير الخارجية الألمانية فون نويرات أصدر تعليمات بتخويل موظف مسؤول في الوزارة الصلاحيات الكافية لبتّ مصير «الاتفاقية» في

(٩٦) الأرشيف السياسي في بون، من نويرات إلى سفراء ألمانيا في لندن والقدس وبغداد في ١/ ٦/ ١٩٣٧، (PA, Chef A/011/4086)، نقلاً عن: عبد الغني، المصدر نفسه، ص ١٥٣ ـ ١٥٨.

(٩٧) الأرشيف السياسي في بون، (PA, Inland II A/B 83-21 a, Ia)، نقلاً عن: المصدر نفسه، ١٥٦ ـ ١٦٠.

(٩٨) الأرشيف المركزي في كوبلنس (BA,R 57/25)، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١٥٨.

اجتماع الدوائر الوزارية الألمانية[٩٩]. وقد حُسم الأمر بإصدار هتلر قراراً نص على «دعم الهجرة بالوسائل كافة وتوجيهها إلى فلسطين بالدرجة الأولى»[١٠٠].

وفي ١٧ تموز/ يوليو ١٩٣٧ اجتمع عوني عبد الهادي مع السفير الألماني في بغداد غروبا وأطلعه على تجدد حركة المقاومة قريباً، وعلى ما تحتاج إليه من عون دون تحديد مضمونه[١٠١]، إلا أنه لم يظفر بطائل. وكان غروبا قد أرسل إلى الخارجية الألمانية تقريراً في اليوم ذاته أبلغ فيه الخارجية رفض حكومة العراق مشروع التقسيم، وأنها تطلب إعلان موقف ألماني محدّد ضد التقسيم. غير أن وزير الخارجية فون نويرات أوضح أن إعلاناً كهذا «لا يتأتى في الحسبان. . نريد أن نبتعد عن نقاش كهذا»[١٠٢]. وحاول الحاج أمين الحسيني في منتصف تموز/ يوليو ١٩٣٧ إيفاد موسى العلمي إلى برلين، لكن فايتسكر، سكرتير وزارة الخارجية، وفون هنتغ، مدير دائرة الشرق في الخارجية الألمانية، عارضا تلك الزيارة[١٠٣].

وفي بداية أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧ زار وفد من «اللجنة السورية لمناصرة الحركة الوطنية الفلسطينية» السفير الألماني في بيروت زايلر، وراجعه بشأن شراء أسلحة وذخيرة من ألمانيا. وقام السفير بالطلب من الخارجية عناوين شركات الأسلحة الألمانية التي يمكن للوفد السوري الاتصال بها، مذكّراً بأن قانون منع بيع الأسلحة قد أوقف العمل به منذ ٦/ ١١/ ١٩٣٥. ولكنه تلقى رداً من فون هنتغ في ٨/ ١٠/ ١٩٣٧ بأن وزارة الخارجية جمدت طلبات صفقات السلاح «بسبب الأحداث الأخيرة في فلسطين»[١٠٤].

وبرغم المحاولات المتكررة التي قامت بها شخصيات عربية وثيقة الصلة بالمبعوثين الألمان في بيروت وبغداد، فإن جميع المساعي خابت أمام إصرار النظام النازي على عدم التورط في الصراع المحتدم في فلسطين. ولقد انعكس الموقف الألماني على الصحافة العربية، حتى تلك التي لم تكن تبدي نقداً للسياسة اليهودية للنظام النازي. وقد لفت القنصل الألماني في القدس دولي ـ الذي كان قد حل محل

---

(٩٩) عبد الغني، المصدر نفسه، ص ١٦٤.

(١٠٠) الأرشيف السياسي في بون، من بسي (Bisse) إلى رئيس دائرة الألمان في الخارج ١/ ٢/ ١٩٣٨ (PA Chef A/O Nl 86)، ومن كلوديوس إلى دائرة ألمانيا في كانون الثاني/ يناير ١٩٣٨ (PA, Pol, Abt Politic 5, Bd., I, 375533-37)، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١٦٥.

(١٠١) الأرشيف السياسي في بون: من غروبا إلى وزارة الخارجية في ١٧/ ٧/ ١٩٣٧، (PA, Pol, Abt Politik 5 Bd. I, 373532) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٢٢١.

(١٠٢) عبد الغني، المصدر نفسه.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ٢٢١.

(١٠٤) المصدر نفسه، ص ٢٢١، والأرشيف السياسي في بون (PA, Pol Abt Politik 5 Bd. 2).

فولف ـ نظر الخارجية إلى خيبة أمل العرب واستيائهم من السياسة الألمانية(١٠٥).

وطوال سنة ١٩٣٨ واصلت وزارة الخارجية الألمانية رفض تنشيط سياستها في الشرق العربي. ولم يرد في الرواية الرسمية الإسرائيلية عن ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ أن ألمانيا قدمت إلى الحركة الوطنية الفلسطينية أي دعم بالسلاح أو المال، الأمر الذي ينفي القول بأن بعض الأجهزة الألمانية، ودون علم هتلر، قدمت بضع مئات من البنادق تم تهريبها عن طريق السعودية، وأن غروبا دفع لموسى العلمي ٨٠٠ جنيه في بغداد(١٠٦). وهو ادعاء يدحضه أنه لم تكن في ألمانيا سنة ١٩٣٨ أي عناصر نازية تجرؤ على التصرف بما يخرج عن إرادة هتلر والسياسة الرسمية.

وحين اتضح لهتلر أن تشمبرلين حين وافق على إجراء تغييرات سلمية في تشيكوسلوفاكيا، تمكّن ألمانيا من استعادة السوديت، إنما كان يسعى إلى كسب الوقت للتسلح استعداداً للحرب، بدأت الصحف الألمانية منذ أيلول/سبتمبر ١٩٣٨ التنديد بالقمع البريطاني في فلسطين، وذهبت صحيفة **فولكشر باوبختر** إلى القول إن مستقبل علاقة الاستعمار البريطاني والحركة القومية العربية يتوقف على إيجاد حل للقضية الفلسطينية(١٠٧). ووصلت الحملة الصحافية ذروتها في أيار/مايو ١٩٣٩. وكان هتلر قد ألقى خطاباً بمناسبة تدشين المدمِّرة ترتيس في أول نيسان/أبريل ١٩٣٩ قال فيه: «ليس للألمان شأن يبحثون عنه في فلسطين، كذلك ليس لإنكلترا شأن تبحث عنه في مجالنا الحيوي الألماني»(١٠٨)، الأمر الذي يدل على أنه حتى ربيع ١٩٣٩ تواصل الالتزام بسياسة عدم التورط في الصراع المحتدم في فلسطين، والامتناع عن الاستجابة للمطالب العربية المتوالية لتقديم الدعم، حتى السياسي، للشعب العربي في فلسطين.

وحين لاحت في الأفق نُذر الحرب دعا هتلر قادة قواته في ١٩٣٩/٩/٢٢ إلى إثارة القلاقل في الشرق ضد بريطانيا، مذكّراً إياهم من منطلق رؤيته العنصرية للعرب بأن عليهم اعتبار شعوب المنطقة أنصاف قردة مهذبة «تتوق إلى السوط» كما اعتادت في الماضي(١٠٩).

---

(١٠٥) المصدر نفسه، ص ٢٢٣، والأرشيف السياسي في بون (PA, Pol Abt Politik 3 Bd 2).

(١٠٦) المصدر نفسه، ص ٢٢٥، و Nicosia, *The Third Reich and the Palestine Question*, pp 185-186.

(١٠٧) عبد الغني، المصدر نفسه، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠.

(١٠٨) المصدر نفسه، و Josef Henke, *England in Hitlers politischem Kalkül, 1935-1939*, Schriften des Bundesarchivs; 20 (Boppard am Rhein: H. Boldt, [1973]), p 239.

(١٠٩) عبد الغني، المصدر نفسه، ص ٢١٣.

الفصل الثالث عشر

تفجّر الثورة العربية، ومشروع التقسيم الأول (١٩٣٦ ــ ١٩٣٧)

أولاً: سقوط رهان القيادة التقليدي على بريطانيا

أحدثت السنوات الثلاث، التي تُوجت باستشهاد القسّام وأصحابه نقلة نوعية في الوعي الشعبي، فيما شكّل الشباب وبعض عناصر حزب الاستقلال طليعة داعية إلى تجاوز نهج الزعامات التقليدية. وفي مهرجان حضره الألوف عُقد في يافا يوم ٩/ ١٢/ ١٩٣٥، بمناسبة ذكرى احتلال بريطانيا القدس، أعلن المجتمعون ان قضية العرب في فلسطين إنما هي قضية كفاح وصراع بين العرب والإنكليز، وكل مهاودة مع الإنكليز تبدو من الهيئات والأحزاب والأفراد تُعتبر جناية على الوطن. كما حيُّوا ذكرى القسّام وأصحابه، ودعوا الأمة إلى تمجيدهم باعتبارهم عبّروا عن سخط الأمة الشامل. وحيُّوا حركة مقاومة الاستعمار في مصر وسورية والأقطار العربية[١]. وقد شهدت القدس اجتماعاً مماثلاً، رُفعت فيه صورة القسّام، وحمل الخطباء على الزعماء وسياستهم المتّبعة التي ساهمت في ترسيخ قدم الاستعمار. واتّهم حمدي الحسيني الزعامة بأنها «سعت لتقوية مراكزها فقط عند المستعمرين بالتظاهر بالوطنية، واستغلت مع الاستعمار الدماء الزكية التي سُفكت في سني ٢٠ و٢١ و٢٩ و٣٣ حتى ضاعت هدراً»[٢].

---

(١) أكرم زعيتر، **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩**، أعدتها للنشر بيان نويهض الحوت، سلسلة الوثائق الأساسية؛ ١٢ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩)، ص ٤٠٦.

(٢) **فلسطين** (يافا)، ١٠/ ١٢/ ١٩٣٥، نقلاً عن: ناجي علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ط ٢ (بيروت. دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ١٢٠.

وتتمثّل النقلة النوعية ليس فقط ببروز الشباب، واشتداد نبرة انتقاد الزعامة التقليدية وسياستها، والدور المتنامي لعصبة القسّاميين واعتمادهم المقاومة المسلحة، وإنما أيضاً في اعتبار الإنكليز هم العدو الأول، برغم تنامي قدرات وإمكانيات الصهاينة بارتفاع نسبتهم العددية، وامتلاكهم ١٥ بالمئة من الأراضي الزراعية، ومعادلتهم العرب على صعيد القوة الاقتصادية والفعالية السياسية، وفي اعتبار الاستعمار البريطاني المسؤول عن التغلغل الصهيوني، وعدم الانشغال بالصهاينة دون الإنكليز، برغم استفحال خطرهم، ما يدل على تقدم الوعي وتجاوز مرحلة المراهنة على الإنكليز، وتصوّر إمكانية تحييدهم في الصراع الذي كانوا المتسببين به، وكانت تلك هي النقلة التي وضعت البلاد على عتبة تفجّر الثورة في مواجهة تحالف الاستعمار والصهيونية.

ولقد تزامنت النقلة النوعية مع الوعي العام ودور الشباب والتوجّه نحو اعتماد الكفاح المسلح بديلاً عن الحِراك السياسي التقليدي مع المستجدات في المحيط العربي والدولي. إذ كان المشرق العربي يشهد حِراكاً وطنيا ممتداً من العراق إلى مصر، أدّى فيه الشباب دوراً ملحوظاً، فيما كان لبروز الفاشية الإيطالية والنازية الألمانية، واحتلال إيطاليا للحبشة (إثيوبيا)، انعكاسه على موقف الاستعماريين الإنكليزي والفرنسي من المطالب الوطنية العربية. كما كان للدعايتين الفاشية والنازية، والدعاية «الديمقراطية» المضادة، آثارها في الساحات العربية، وبخاصة المشرقية منها. غير أن الحِراك الوطني العربي اتسم بظاهرتين تسببتا في محدودية الاستفادة من الحِراك الشعبي الصاعد ومن الظرف الدولي الذي أتاح فرصة الاستفادة من تناقضات القوى الاستعمارية.

فمن جهة أولى قام الحِراك وتواصل قطرياً، برغم تزامنه في كل نواحي المشرق العربي، إلا أن مستوى التنسيق فيما بين القيادات كان محدوداً للغاية، إن لم يكن منعدماً. ومن جهة ثانية لم تكن القيادات، بحكم واقعها الطبقي ووعيها العام، تملك الإرادة الثورية والرؤية الشمولية، وبالتالي قبلت بتسويات تحت الشعار المضلّل «خذ وطالب». كما بالنسبة إلى معاهدتي ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا، وبين سورية وفرنسا، اللتين وإن أنهتا الانتداب رسميا إلا أنهما أضفتا المشروعية على الوجود العسكري الإنكليزي والفرنسي على التراب العربي، وألزمتا القطرين بتحمل عبء ذلك الوجود، ولم تضعفا قيود التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية. وبالنتيجة تكون الفئة الحاكمة قد أجهضت الحِراك الشعبي على مذبح استقلال بلا مضمون، ليس له من الاستقلال غير اسمه، وعضوية المحافل الدولية، وتبادل التمثيل الدبلوماسي مع بعض الدول.

ولم يكن الحال الفلسطيني الخاص بأحسن كثيراً من الحال العربي العام؛ إذ برغم النقلة النوعية التي تحققت في الوعي العام، والدور المتزايد للشباب وبعض العناصر ذات التوجّه القومي، وارتفاع حدة نقد سياسات القيادة ورهان الزعماء على «الإنصاف» البريطاني، في مقابل الاستجابة الملحوظة للنهج الذي اخطتّه القسّام. برغم ذلك كله لم يتردد زعماء الأحزاب في الاستجابة لدعوة المندوب السامي في ٢ نيسان/أبريل ١٩٣٦ لإرسال وفد إلى لندن، كي يبحث مع الحكومة البريطانية أمر «المجلس التشريعي»، الذي كان مجلسا اللوردات والعموم قد رفضاه وتضامنا مع «الوكالة اليهودية» في ادعاء أن القبول به يهدد مصير يهود ألمانيا وبولندا، وقد تقرر أن يسافر الوفد، الممثل لجميع الأحزاب، في ٤ أيار/مايو ١٩٣٦.

غير أن الجو العام كان مشحوناً بالتوتر، وكان المسرح مرشحاً للانفجار لأبسط الأسباب. وصدف أن قطعت عصابة سطو مسلح الطريق المؤدية إلى عنبتا في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٣٦، واعترضت السيارات العابرة، كان بينها سيارتان للمستوطنين الصهاينة، قُتل سائق إحداهما وجُرح اثنان من ركابهما، إلى جانب مقتل وجرح بعض الركاب العرب. وفي اليوم التالي قتلت الهاغاناه عاملين عربيين، كانا يعملان في إحدى البيارات على طريق يافا، وتجمهر اليهود وهاجموا حوانيت الخضار العربية واعتدوا على العمال العرب الذين يعملون في تل أبيب، وأحرقوا العديد من البيوت والحوانيت العربية المجاورة لتل أبيب، فيما قام العرب بتظاهرات في يافا وهاجموا بعضَ اليهود فيها.. وقد بلغ عدد القتلى من العرب واليهود تسعة والجرحى أربعين، وبلغ عدد البيوت التي أُحرقت نحو أربعين معظمها بيوت عربية[٣]. فكانت تلك الصدامات غير المخطّط لها هي الضربة التي أسقطت نهج المساومة والمراهنة على بريطانيا لإيجاد حل للصراع. وفتحت الباب على مصراعيه للكفاح المسلح.

وفي الرواية الإسرائيلية للاحداث التي شهدتها يافا يوم ١٩/٤/١٩٣٦ ذكر لثلاثة مواقف ذات دلالة[٤]:

---

(٣) محمد عزة دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ٢ ج، ط ٣ (دمشق: منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الإعلام والثقافة، ١٩٨٤)، ص ١٣٢ - ١٣٣، بينما يذكر د. شوفاني أن القتلى كانوا ستة عشر يهودياً وأربعة من العرب، والجرحى نحو خمسين يهودياً وخمسين عربياً. انظر: الياس شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ط ٣ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٣)، ص ٤٦٠.

(٤) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ - ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ترجمه عن العبرية أحمد خليفة؛ راجع الترجمة سمير جبور (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٩)، ص ٦ - ٩.

الأول أن كروسبي ـ الحاكم الإنكليزي للواء يافا ـ تأخر في المجيء إلى مكتبه، وأبدى إهمالاً شنيعاً ذلك اليوم، وأن رجال الشرطة العرب وقفوا في غالبيتهم على الحياد، واكتفوا بنقل الجرحى والقتلى إلى المستشفيات، وأن الجيش والشرطة لم يسيطرا على يافا إلا عند حلول العصر، وفي الليل فُرض منع التجول على يافا وتل أبيب وأعلنت حالة الطوارىء في البلاد.

الثاني أن المعتدلين من أهالي يافا حالوا دون أن يكون قتلى اليهود وجرحاهم أضعافاً مضاعفة. وأن العديد من اليهود لجأوا إلى معارفهم العرب، الذين حموهم وأطعموهم طوال اليوم، ونقلوهم مساء إلى تل أبيب، فيما نقل البحارة العرب في ميناء يافا بقواربهم موظفي وعمال الميناء اليهود إلى تل أبيب.

الثالث أنه في اليوم التالي شُيّعت جنائز القتلى الصهاينة، وسار على رأس ألوف المشيعين ممثل «المجلس القومي» ي. بن تسفي، وممثل «الوكالة اليهودية» د. بن غوريون، ورئيس بلدية تل أبيب مئير ديزنغوف، الذي أحدثت كلمته تأثيراً كبيراً، وقد استهلها بقوله: «عندما يطمح شعب إلى اكتساب وطن له، عليه أن يقاتل. ولا بد في الحرب من وقوع ضحايا. . . علينا أن نتذكر المهمة الكبرى الملقاة على عاتقنا، وألاّ نسمح للعواطف بالسيطرة علينا».

ففي موقف حاكم لواء يافا والشرطة العرب، الخاضعين لضباط وصف ضباط إنكليز ويهود، كما في تأخُّر سيطرة الجيش والشرطة على يافا حتى العصر، بينما تفجّرت الأحداث في التاسعة صباحاً، ما يلقي ظلال الشك على موقف سلطة الانتداب من الأحداث، وما يدعو إلى الظن بأنها تعمّدت فسح المجال لتطور الصدام العربي ـ الصهيوني، مستهدفة حرف الحِراك الوطني العربي عن توجهه المتنامي ضد الاستعمار البريطاني، باعتباره أساس الداء، إلى الأداة الصهيونية، وإعادة عقارب الساعة إلى العقد الماضي حين كانت الزعامات العربية تنظر إلى الحكومة البريطانية وسلطة الانتداب باعتبارهما طرفاً يمكن تحييده في الصراع الذي فجّره الوجود الصهيوني على التراب العربي في فلسطين بتخطيط ودعم بريطانيين.

وفي موقف أهالي يافا وبحارتها تجاه معارفهم من اليهود ما يدل على أنه حتى في حمأة الصدام مع الصهانية احتفظ المواطنون العرب، على اختلاف انتمائهم الاجتماعي، بقيم الشهامة والنخوة العربية، ولم يبخلوا على اليهود الذين التجأوا اليهم لا بالحماية ولا بكرم الضيافة ولا بالإيصال بسلام إلى مأمنهم. وحين تقارن مشاركة القيادات الصهيونية على أعلى المراتب في جنازة قتلى عاديين، بغياب

الزعامات العربية عن جنازة الشهيد القسّام وأصحابه ما يشير إلى التفوق الكيفي في سلوكيات ومفاهيم وقيم القيادات الصهيونية وعلاقة النخبة القائدة بجمهورها عن نظيرتها العربية، الأمر الذي كان ـ وما يزال ـ له تأثير شديد الوضوح في الصراع الممتد بين شعب فلسطين والاستعمار الاستيطاني العنصري الصهيوني. أما كلمة رئيس بلدية تل أبيب فهي، وإن دلت على صدق التزام بالعقيدة الصهيونية وتنبّه إلى ضرورة دفع ثمن تحقيق المطلب مهما كان غالياً، فقد عبّرت ـ وإن عن غير قصد ـ عن حقيقة الطموح الصهيوني إلى «اكتساب وطن» وانتزاعه من أصحابه الشرعيين.

ثانياً: الإضراب الكبير، وتشكيل «اللجنة العربية العليا»

إثـــر الأحداث التي شهدتها يافا اجتمع عدد من الوطنيين وقرروا الإضراب يوم ٢٠/٤/١٩٣٦، وشكّلوا لجنة لتنظيمه. وكان الإضراب الذي شهدته سورية في شتاء سنة ١٩٣٦ ملهماً للعديد من النخب السياسية، وبخاصة أعضاء حزب الاستقلال، الذين رأوا في نجاح الحركة الوطنية السورية في حمل الحكومة الفرنسية على التسليم ببعض المطالب السورية بعد ٤٥ يوماً من الإضراب، حافزاً لتوظيف الإضراب الشعبي العام لحمل الحكومة البريطانية على تلبية الحد الأدنى من المطالب الوطنية، المتمثّل في وقف الهجرة وبيوع الأراضي، وإقامة حكومة دستورية مسؤولة أمام مجلس نيابي منتخب على أساس التمثيل النسبي.

وفي نابلس عقد نشطاء الحِراك السياسي اجتماعاً، بمبادرة من أكرم زعيتر، عضو حزب الاستقلال، تقرر فيه الإضراب، وشُكّلت لجنة سميت «اللجنة القومية» من: أكرم زعيتر، وعبد اللطيف صلاح، وفريد عنبتاوي، وأحمد الشكعة، وواصف كمال، وحكمت المصري(٥). ويلاحظ أن اللجنة ضمّت إلى جانب عناصر حزب الاستقلال، رئيس حزب الإصلاح، واثنين من زعماء حزب الدفاع، مؤشرة بذلك إلى بداية تجاوز حالة التشرذم والاحتراب الحزبي. وأعلنت الإضراب العام والاستمرار فيه، وأبرقت إلى جميع المدن تدعوها إلى أن تحذو حذوها. وسرعان ما تجاوبت مع الدعوة للإضراب المدن كافة. وتشكّلت اللجان القومية في كلّ المدن، في جو من الحماسة والعفوية، فضمت وجوهاً سياسية معروفة وعناصر جديدة، كما جمعت ـ وللمرة الأولى ـ بين «المجلسيين» و«المعارضين»، وبين الحزبيين والمستقلين، بحيث جسّدت وحدة وطنية، في

(٥) شوفاني، المصدر نفسه، ص ٤٦٠.

مرحلة بدت حاسمة في نظر الجميع. وقد بدا وكأن خصوم الأمس تناسوا خلافاتهم، وأن المصلحة الوطنية غدت جامعهم المشترك، لاسيما أن إعلان حالة الطوارىء وضع الجميع أمام خطر داهم وتحد سافر. وفي يوم ٢١/ ٤ أعلن الحزب العربي تأييده للإضراب، وفي ٢٢/ ٤ أعلنت الأحزاب تعليق إرسال وفدها إلى لندن، وناشدت الشعب الاستمرار في الإضراب والهدوء حتى إشعار آخر. وقد استثنت من الإضراب الأفران والمطاحن وعيادات الأطباء والصيدليات ووسائل المواصلات والمقاهي.

وشكّلت نابلس يومها بؤرة الحِراك الوطني، وانهالت عليها برقيات تأييد الأحزاب وتشكيل اللجان القومية. وواكب الإضراب في أيامه الأولى تظاهرات التأييد التي عمّت البلاد، وكانت أهمها تظاهرة نابلس يوم ٢٤/ ٤/ ١٩٣٦. وفي اليوم ذاته شكّلت لجنة القدس جهازاً خاصاً للإشراف على الإضراب، ولجاناً لرعاية شؤون المحتاجين، وجمع التبرعات، وتصدير المنتوجات والسلع الوطنية، وشؤون النقل والخدمات القانونية والطبابة. وفي اليوم ذاته أعلن أصحاب السيارات الخاصة والعامة وسيارات الشحن وأصحاب المتاجر والطلاب والعمال عامة، بمن فيهم عمال مرفأ يافا، المشاركة في الإضراب. وبهذا أصبح الإضراب شاملاً أغلب المرافق في مدن فلسطين وقراها[٦]. ومنذ بداية الإضراب مارست «اللجان القومية» دور القيادة الموجهة والمسؤولة عن إدارة مختلف النشاطات والفعاليات في منطقتها.

وفي يوم ٢٥/ ٤ عقد رؤساء الأحزاب اجتماعاً في القدس ترأسه الحاج أمين الحسيني. وكان جمهور من الشباب قد أحاط بمكان الاجتماع، مطالباً رئيس بلدية القدس د.حسين فخري الخالدي بأن يخرج إليهم ليلقي خطاباً يردّ به على ديزنغوف، رئيس بلدية تل أبيب، الذي كان قد قال في جنازة القتلى الصهاينة قبل أيام بأن الصهاينة يريدون السلام ولكنهم أمام أمة وحشية مجرمة. ولم يخرج الخالدي وإنما خرج راغب النشاشيبي وألقى خطاباً ردّ فيه على ديزنغوف. ولكن الشباب أصروا على خروج الخالدي فخرج إليهم الحاج أمين الحسيني وألقى فيهم

(٦) عيسى السفري، **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية: سجل عام لقضية فلسطين في عشرين سنة**، ٢ ج (يافا: مطبعة مكتبة فلسطين الجديدة، ١٩٣٧)، ج ٢، ص ٢٥؛ عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥)، ص ٢٦٤، وبيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، سلسلة الدراسات؛ ٥٧ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٣)، ص ٣٦٤.

كلمة مطالباً بعدم خروج الخالدي. إلا أن الشباب أصروا على خروجه وعلى أن يكون هو من يردّ على رئيس بلدية تل أبيب، مما اضطره إلى الخروج وإلقاء الكلمة. وفي هذه الحادثة دلالة على ما كان قد بلغه الشباب من قوة التأثير وقدرتهم على فرض إرادتهم على القيادة، بمن في ذلك الحاج أمين الحسيني(٧).

ولقد وضع الإضراب، والتجاوب الشعبي معه، قادة الأحزاب أمام خيار ذي حدين: إما التجاوب مع الحِراك الوطني المتنامي وبالتالي تواصل دورهم القيادي، وإن كان ذلك يضعهم في صدام مباشر مع سلطة الانتداب، وإما الاستنكاف عن التجاوب مع التيار الجماهيري المتنامي، حرصاً على مصالحهم الوثيقة الصلة بمهادنة سلطة الانتداب والتعاون معها، وبالنتيجة خسارة الدور القيادي لمصلحة قيادات شابة بدأت تفرض وجودها في الشارع السياسي. وتحت ضغط التظاهرات الشعبية، التي كان للطلاب دور فاعل فيها، واستجابة لمساعي الاستقلاليين، وتلبية لدعوة «اللجنة القومية» في حيفا برئاسة رشيد الحاج إبراهيم، التقى قادة الأحزاب يوم ٢٥/ ٤/ ١٩٣٦، وقرروا تشكيل «اللجنة العربية العليا».

وبعد تردّد قبل الحاج أمين الحسيني أن يكون رئيساً لها، إذ كان ذلك سيضعه في مواجهة مباشرة مع سلطة الانتداب، الأمر الذي كان يتحاشاه حرصاً على دوره كرئيس للمجلس الإسلامي الأعلى من جهة، وتحسباً من عدم تجاوب قادة المعارضة معه في تحمل عبء المرحلة الجديدة من جهة أخرى. كما اضطر راغب النشاشيبي إلى المشاركة فيها، إذ لم يكن سهلاً عليه أن يعمل تحت قيادة خصمه التقليدي. وضمّت اللجنة، إلى جانب قطبي الحركة الوطنية والمعارضة، عضوين عن كلٍّ من الأحزاب الرئيسية الثلاثة: جمال الحسيني وألفرد روك عن «العربي»، وراغب النشاشيبي ويعقوب فراج عن «الدفاع»، وعوني عبد الهادي وأحمد حلمي عبد الباقي عن «الاستقلال»، فيما مثّلت الأحزاب الصغرى برئيس كلٍّ منها: د. حسين فخري الخالدي عن «الكتلة»، وعبد اللطيف صلاح عن «الإصلاح»، ويعقوب الغصين عن «مؤتمر الشباب». وأعلنت اللجنة يوم تشكّلها ميثاقاً باستمرار الإضراب حتى تتحقق مطالب البلاد بوقف الهجرة وبيع

---

(٧) بهجت أبو غربية، «صفحات من تاريخ القضية الفلسطينية حتى سنة ١٩٤٩: الرؤية التاريخية وملامح تجربة ذاتية،» ورقة قدمت إلى: **القضية الفلسطينية في أربعين عاماً بين ضراوة الواقع... وطموحات المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها جمعية الخريجين في الكويت** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٥٣ ـ ٥٤.

الأراضي، وإقامة حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي منتخب[٨].

واللجنة بتشكيلتها لم تجاوز كيفياً صيغة «اللجنة التنفيذية» في العقد الماضي. وبالتالي كانت من حيث البنية مجرد تآلف أضداد لم يكن يسيراً أن يسقط كل منهم تراكمات سنوات الصراع وتباين المصالح لديه، وإن اضطروا إلى التجمع تحت مظلة واحدة. إلا أن المناخ الذي شُكلت فيه هو الذي أضفى عليها أهمية تتجاوز أشخاص أعضائها، إذ غدت الناطقة الرسمية، والقيادة الممثّلة، للقوى الشعبية الفاعلة في الشارع السياسي. وفضلاً عن ذلك أكسبها ترؤس الحاج أمين لها تأييداً وطنياً وعربياً، بما كان له من رصيد وطني وقومي وإسلامي. كما كان لتولّي عوني عبد الهادي أمانة السر تأثيره. وقد وصِف الاثنان في الرواية الإسرائيلية بأنهما «الروح الحية المحركة لنشاط اللجنة»[٩]. في حين شكّلت مشاركة أقطاب المعارضة في عضويتها كابحاً لعمالتهم في وقت كانت فيه البلاد في مسيس الحاجة إلى الوحدة الوطنية الملتزمة بالثوابت القومية، لمواجهة تحديات المرحلة الجديدة التي بدأت بإعلان حالة الطوارىء. وكمحصلة لذلك كله يمكن القول بأن اللجنة، بالظروف التي تشكلت فيها، جاءت خطوة متقدمة على المستوى القيادي قياساً بما كان في الماضي؛ إذ لأول مرة تكون القوى الوطنية الصاعدة هي التي فرضت على الزعامات التجمع والعمل معاً، في حين كانت المبادرات في الماضي دائماً تصدر عن الزعامات التقليدية وتتأثر بما بينها من نزاعات.

وفي محاولة لتطويق تطورالحِراك الوطني العربي، وتحسباً من افتقاد السلطة القدرة على ضبط الأمور، اجتمع المندوب السامي بقادة الأحزاب يوم ٢٦/ ٤/ ١٩٣٦ ودعاهم إلى التهدئة، و«استخدام نفوذهم لمنع الفوضى وإعادة النظام». كما دعاهم إلى تشكيل وفدهم المقرّر له أن يلتقي بوزير المستعمرات في لندن بداية أيار/ مايو. فطالبوه بإعلان وقف الهجرة على الفور كشرط لبدء المفاوضات[١٠]. وبالتالي أفشل النهوض الشعبي محاولة المندوب السامي إعادة إنتاج لعبة سفر الوفود ومفاوضاتها اللامجدية.

وكانت «اللجان القومية»، كلٌّ في منطقتها، تحظى بدعم وتأييد مختلف القوى الوطنية والتكوينات الاجتماعية، مما يسّر لها إدارة كافة شؤون المجتمع طوال

---

(٨) الكيالي، المصدر نفسه، ص ٢٦٥، ودروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ١٢٣ ـ ١٢٤.

(٩) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ١٠.

(١٠) شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ص ٤٦٠.

شهور الإضراب والعصيان المدني. وتولت إصدار النداءات والبيانات السياسية مخاطبة الجمهور بشكل مباشر، دون مراجعة «اللجنة العربية العليا». وبالتالي تحققت ممارسة عملية لنظام اللامركزية في إدارة مختلف شؤون المجتمع، فيما كانت القرارات السياسية من اختصاص «اللجنة العربية العليا».

وصدر في القدس يوم ٥/٧ منشور وقعه مئة وخمسون من رجالات وشباب المدينة، من مختلف المهن والعائلات، يدعو إلى عدم دفع الضرائب، ويؤكد أن اقتران الإضراب بقاعدة «لا ضرائب ولا تعاون بلا تمثيل» كفيل بتحقيق المطالب الوطنية بالحرية والاستقلال. ونبّه المنشور إلى أن عدم تحقق ذلك في الماضي لا يعود إلى عدم البذل والعطاء، وإنما إلى عدم التهديد بالعصيان المدني المتمثل بالأخذ بقاعدة «لا ضرائب بلا تمثيل». وفي اليوم التالي عُقد في القدس «مؤتمر اللجان القومية»، بحضور ممثلين لجميع اللجان. وقد اتخذ بالاجماع القرار التالي:

«قرر المؤتمر بالإجماع إعلان الامتناع عن دفع الضرائب اعتباراً من ١٥ أيار (مايو) الجاري إذا لم تغيّر الحكومة البريطانية سياستها تغييراً أساسياً، تظهر بوادره بوقف الهجرة اليهودية. وكذلك قرر المؤتمر مقاطعة اليهود وتأليف لجان لهذه الغاية»[١١].

وبهذا يكون «مؤتمر اللجان القومية» قد عزّز الإضراب العام بإعلان العصيان المدني ومقاطعة الصهاينة. ولم يكتف بإعلان ذلك وإنما شكّل اللجان للتنفيذ والمراقبة. ويلاحظ أن المؤتمر جسّد منعطفاً في الحِراك السياسي للشعب العربي في فلسطين، إذ لأول مرة تقوم في البلاد هيئة شعبية تمارس دوراً قيادياً، وتكون هي صاحبة التأثير الأول في صناعة القرار الوطني. ذلك بأن اللجان كانت كلٌ منها مستقلة في عملها، حتى في أمورها المالية، فيما كانت «اللجنة العربية العليا» تعود للجان الإقليمية تستشيرها قبل اتخاذ أي قرار، خاصة في القضايا السياسية، بينما لم تكن اللجان ملزمة بأن تعود إلى اللجنة العليا تستوحي منها صياغة قراراتها. وهذا ما يسّر الحِراك الوطني، وحال دون أن تنعكس عليه التراكمات الضاغطة على اللجنة العليا[١٢].

فيما شكّل خطاب الحاج أمين الحسيني في المؤتمر نقلة كرّسته زعيماً شعبياً وقائداً جماهيرياً؛ إذ أعلن في خطابه أن البلاد تشهد اتحاداً وثيقاً بين أحزابها وهيئاتها وأفرادها، وأنه عند الشدائد تذهب الأحقاد، وأن الخطر يستهدف الجميع ولا يستثني

(١١) رعيتر، **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩**، ص ٤٢٦ ـ ٤٢٧.

(١٢) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٣٣٦ ـ ٣٣٧.

أحداً. وناشد الجميع الصبر والثبات حتى النهاية، قاطعاً على نفسه العهد بذلك، وبأن يكرس نفسه لخدمة البلاد، وأن يتنازل عن نصف إيراداته للحركة الوطنية، فيما خاطب الوطن العربي والعالم الإسلامي مؤكداً «أن تهويد فلسطين لا ينحصر ضرره بأهلها فحسب، ولكنه يصيب البلاد العربية بأسرها، ويمزقها شر ممزق»(١٣).

وقد حدد «مؤتمر اللجان القومية» المطالب الوطنية في ثلاثة: وقف الهجرة، ومنع بيع الأراضي، وتشكيل حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس تمثيلي(١٤). ولم يقرن المؤتمر مطالبته بحكومة مسؤولة أمام مجلس تمثيلي بالنص على أن تكون حكومة عربية أو أن يكون المجلس قاصراً على المواطنين العرب دون المستوطنين الصهاينة، الأمر الذي يُستدل منه على أن الحركة الوطنية العربية حتى في ذروة صعودها لم تفقد بُعدها الإنساني، ولم تصَب بعدوى العنصرية التي اتسمت بها الحركة الصهيونية، وإنما تميزت بموقف ديمقراطي واستعداد لقبول الآخر على قدم المساواة. وسبقت الإشارة إلى أنه منذ سنة ١٩٢٥ أبدت القيادة الوطنية استعدادها لقبول جميع اليهود الموجودين في فلسطين كمواطنين، بمن فيهم المستوطنون الذين هجروا إلى فلسطين بعد سنة ١٩١٧.

وقامت استراتيجية اللجان القومية والقيادة الوطنية على اعتماد المقاومة السلمية والعصيان المدني اقتداء بالتجربة الهندية بقيادة المهاتما غاندي. ولم يفت سلطة الانتداب إدراك حرص القيادة على التهدئة وضبط حماسة الشباب. وفي تقرير بعث به المندوب السامي البريطاني إلى وزير المستعمرات بعد فترة ليست قصيرة من شمول الإضراب ورد قوله: «إنها لحقيقة عجيبة أن الصيحة الدينية لم ترتفع خلال الأسابيع الستة الماضية، وأن خطب الجمعة كانت أكثر اعتدالاً بكثير مما كنت أتوقعه في فترة تثور فيها مشاعر المواطنين بهذا الشكل العميق. ولا شك أن الفضل الرئيسي في هذا يرجع إلى المفتي»(١٥). وواضح أن نهج القيادة الوطنية الممثّلة باللجان القومية والمفتي يتناقض مع تصاعد الحراك الثوري، الذي باشره القسّاميون منذ بداية الإضراب.

وفي يوم ٥/١٠ عقدت «اللجنة الوطنية الريفية» مؤتمراً في نابلس، تقرر فيه

---

(١٣) **فلسطين**، ٩/٥/١٩٣٩، نقلاً عن المصدر نفسه، ص ٣٣٨ ـ ٣٣٩.

(١٤) الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص ٢٦٥.

(١٥) دايفيد هيرست، **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط**، ترجمة عبد الرحمن أياس (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٣)، ص ٢٤٠.

تشكيل اللجان القومية في كل القرى العربية، وتبنّي دعوة الامتناع عن دفع الضرائب، وشجب إقامة مراكز للشرطة في بعض القرى على نفقة الأهالي[١٦]. وكانت الدلائل تشير إلى أن المناطق الريفية بدأت تشهد امتداد الانتفاضة إليها. وبتسارع انتشرت اللجان القومية في القرى، وفي بعض الحالات شكّلت القرى المتجاورة لجنة مشتركة. كما امتد الحِراك إلى مختلف القطاعات المهنية، بحيث شمل الإضراب عمال السكك الحديدية، وشركة نفط العراق. وفي ١٠/ ٥ عقدت لجان الطلاب مؤتمراً في يافا أعلن تأييد مبدأ «لا ضرائب بدون تمثيل»، ودعا إلى مقاطعة البضائع الإنكليزية واليهودية، وإلى الانسحاب من الحركة الكشفية بقيادة بادن باول الإنكليزي. وشارك الطلبة والطالبات في النشاط العام، خاصة في مجال الإسعاف والفرق الكشفية. وتشكّلت فرقة عرفت بمجلس الحرس الوطني[١٧]. وحرصت اللجان جميعها، من «اللجنة العربية العليا» إلى اللجنة القائمة في أصغر قرية، إلى تأليف «لجان بديلة» لتحل محلها في حال تعرض أعضائها كلّهم أو بعضهم للاعتقال أو النفي.

وعقدت السيدات العربيات مؤتمراً في يافا يوم ١١/ ٥، أُصدر بياناً يدعو «اللجنة العربية العليا» واللجان القومية إلى مقاطعة حكومة الانتداب، وعدم الدخول معها في مفاوضات قبل تحقيق المطالب الوطنية[١٨]. . ونشطت المرأة في جمع التبرعات والعناية بالجرحى والمحتاجين، فيما قامت القرويات بإيصال الطعام للثوار في الجبال. وشهدت كثير من المدن مظاهرات نسائية[١٩].

وأضربت الغرف التجارية، واتخذ الأطباء قراراً بمعالجة جميع المصابين والفقراء الذين يحملون توصيات من لجان الإسعاف دون مقابل. وكانت الأدوية تُصرف لهؤلاء من الصيدليات على حساب لجان الإسعاف. وامتنع المحامون عن الترافع أمام المحاكم إلا في الحالات المتعلقة بالإضراب والثورة. وأعلن المخاتير استقالاتهم، وقدموا إلى الحكومة أختامهم، وفي ٢١/ ٦ أصدر «المجلس الإسلامي الأعلى» بياناً يعلن أن دوائره والمدارس والمعامل التابعة له التزمت بالإضراب، فيما عدا ما له صلة بالقيام بالشعائر الدينية[٢٠].

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٦٦.

(١٧) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٣٤٢.

(١٨) الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص ٢٦٦.

(١٩) الحوت، المصدر نفسه، ص ٣٤٢.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٣٤٣.

ودعا رئيس بلدية يافا إلى اجتماع رؤساء البلديات، فتدخلت حكومة الانتداب ومنعت الاجتماع. غير أن بعض رؤساء البلديات عقدوا اجتماعاً سرياً في منزل رئيس بلدية رام الله قرروا فيه الإضراب، باستثناء عمال التنظيفات والكهرباء والمياه(٢١). إلا أن نصف رؤساء وأعضاء البلديات التزم بالقرارالسابق، بينما لم يلتزم به النصف الآخر. وكان بين رؤساء البلديات الذين لم تشارك بلدياتهم في الإضراب أعضاء في اللجان القومية في مدنهم(٢٢).

الموظفون هم وحدهم الذين لم يشاركوا في الإضراب، والذين كانت مشاركتهم تربك حكومة الانتداب. ويلاحظ أن العديد من كبار الموظفين العرب كانوا من أبناء العائلات المدينية ذات النفوذ، مما يبرّر القول إن انتماءهم الطبقي انعكس على موقفهم من الحِراك الوطني. إلا أنه ما كان لهم إلا أن يتأثروا بالمناخ السائد، ويستجيبوا للضغط الشعبي. ولتعويض تخلّفهم عن المشاركة في الإضراب قرروا دفع نسبة من رواتبهم إلى اللجنة العربية العليا لمساعدة المتضررين. وبعد شهرين من إعلان الإضراب أصدر غالبيتهم مذكرة شديدة اللهجة داعين إلى وقف الهجرة، وسجلوا احتجاجهم على سياسة العنف التي تتّبعها الحكومة تجاه المواطنين العرب. وقد وقّع المذكرة ١٣٧ من كبار الموظفين، وامتنـع عن توقيعها ٧، فيما تعذر الاتصال بـ ٢٠ آخرين لوجودهم خارج البلاد أو بسبب المرض(٢٣).

ولقد حاولت الوكالة اليهودية استغلال موقف الموظفين العرب لتعزيز قبضتها على الجهاز الإداري لسلطة الانتداب، فأثارت بداية لدى المندوب السامي وفي الصحافة البريطانية موضوع «خيانة» الموظفين العرب، ثم تقدمت بالشكوى إلى «لجنة الانتداب» التابعة لعصبة الأمم. وحين روجع المندوب البريطاني لدى اللجنة في الأمر كان رده أن تقديم المذكرة، التي أرضت الرأي العام العربي بعض الرضا، أهون الشرّين، بدلاً من مشاركة الموظفين في الإضراب(٢٤).

كما أعربت مختلف الطوائف المسيحية عن تأييدها المطالب الشعبية، فيما كان العديد من النُخب الاجتماعية والسياسية المسيحية مشاركة في عضوية اللجنة العليا واللجان القومية. وقام بطريرك الأرثوذكس في دمشق بمخاطبة رئيس أساقفة

(٢١) السمري، **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية: سجل عام لقضية فلسطين في عشرين سنة**، ج ٢، ص ٣٨ ـ ٣٩.

(٢٢) علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ١٣٧.

(٢٣) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٣٤٣.

(٢٤) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ١٢٦.

كنتربري في لندن شارحاً تناقض وعد بلفور مع الحقوق العربية، ووجّه رؤساء الطوائف الأخرى نداءات إلى العالم المسيحي شارحين فيها مظالم الانتداب البريطاني، ومطالبين بالتدخل لحفظ فلسطين في أيدي أصحابها الشرعيين[٢٥]. وهكذا يتضح أن قطاعات الشعب كافة شاركت في الإضراب، عدا قطاع الموظفين الحكوميين ونصف أعضاء البلديات.

ولقد شهدت فلسطين مستوى عالياً من التكافل الاجتماعي والتعاون الأُسري. كما تفرع عن كل لجنة قومية لجان فرعية، بحيث ساهم في العمل السياسي ـ الاجتماعي قطاع واسع من المواطنين. وفي تقرير أرسله المندوب السامي إلى وزير المستعمرات في ١٦/٧/١٩٣٦ ما يعطي صورة مشرّفة لما بلغه الشعب العربي في فلسطين يومذاك من مستوى رفيع من الإيثار وتكامل القوى. فقد ورد فيه ما نصه[٢٦]:

«إن أعمال الإسعاف والإعانات تقتصر عملياً على المدن والقرى الكبيرة. والفلاح لا يكفي مؤونته فقط في هذه الأيام، ولكنه يتبرع من محاصيله لمساعدة رفاقه في المدن. وفي موضوع الأعمال الخيرية هناك نسبة عالية جداً على صعيد الجهد الفردي المباشر. وهذا الجهد مستقل تماماً عن أعمال المؤسسات المنظمة. مثلاً العائلة الثرية تُعنى بعائلة أو عائلتين فقيرتين، التاجر يساعد مستخدميه العاطلين عن العمل بدفع أجورهم الكاملة أو بقسم منها. . الفرد الواحد يساعد الآخر. ويبدو جلياً أن الظرف الراهن قد خلق مشاعر أخوية قوية وعارمة بين المسلمين ـ يقصد المواطنين العرب ـ مما يرفع عن الجمعيات الخيرية المنظمة الكثير من أعمالها».

ويمضي التقرير موضحاً أنه توجد لجنة مالية تابعة لكل لجنة قومية، ولجنة مالية مركزية تتبع اللجنة العربية العليا، وأن اللجنة المركزية تساعد اللجان الفرعية عند الحاجة، وإن كانت غالبية هذه اللجان تكفي ذاتها. ويحدد مصادر التمويل في خمسة:

- التبرعات الفردية من سكان المدن والقرويين الموسرين.
- الضرائب التي تُجبى من الموظفين العرب في الدوائر الحكومية، وهي المصدر الرئيسي.
- المنح والتبرعات من الأقطار العربية والإسلامية.

---

(٢٥) الحوت، المصدر نفسه، ص ٣٤٤.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٣٤١ ـ ٣٤٢.

● التبرعات العينية من القرويين، وتشمل الطحين والخضار وغيرها.

● «ربما أيضاً الأموال السرية للمفتي».

وفي الموقف من سلطة الانتداب اتسم موقف «اللجنة العربية العليا» بقدر كبير من المرونة، إذ لم تقطع العلاقة بالمندوب السامي، واجتمعت معه أكثر من مرة. إلا أنها لم تبد تفريطاً بالثوابت الوطنية؛ فقد رفضت طلب المندوب السامي في ١٨/ ٥/ ١٩٣٦ حلَّ الإضراب والقبول باللجنة الملكية التي قررت الحكومة البريطانية إرسالها إلى فلسطين للتحقيق في أسباب الاضطرابات، ولكن دون التعرض إلى نصوص صك الانتداب[٢٧].

ولإيضاح أسباب رفض العرض البريطاني أوفدت اللجنة العربية عوني عبد الهادي وجمال الحسيني إلى عمان، ليوضحا للأمير عبد الله أسباب رفضها اللجنة الملكية، التي اقترحها المندوب السامي، وأن الجمهور الفلسطيني لم يعد ممكناً خداعه باللجان البريطانية. وفي إثر ذلك كتب الأمير إلى المندوب السامي في ٢٢/ ٥/ ١٩٣٦ مبيّناً أن اللجنة باتت مسيرة، وأن وقف الهجرة مؤقتاً إنما هو سبيل التهدئة. وقد تضمّنت رسالته ما نصه: «إني على ثقة يا صاحب الفخامة أن ما قالوه هو أمر غير مصطنع، وأن إعادة الحال إلى ما كانت عليه من الهدوء والسكينة واستقبال اللجنة الملكية في جو هادىء هو بيدكم إذا أعلنتم توقف الهجرة بالنسبة للظروف الحاضرة»[٢٨].

ولمواجهة الضغوط الإنكليزية وتفعيل المواقف الرسمية العربية بعثت اللجنة العربية بوفد إلى مصر في ٦/ ٦/ ١٩٣٦، للقاء الفعاليات الشعبية، التي أبدت تأييداً قوياً للنضال الفلسطيني. كما بعثت بوفد للدعاية إلى لندن في ٦/٩. غير أن اللجنة لم تكن طليقة اليدين في تحركها العربي والدولي. والثابت أنها لم تكن مبادرة وإنما كانت مدفوعة بما تقرره العناصر الوطنية في اللجان القومية. فالمؤرخ محمد عزة دروزة ـ وأمين سر اللجنة العليا بعد اعتقال عوني عبد الهادي ـ في تعقيبه على جولات أعضاء اللجنة في البلاد وما أثارته من حماسة، يقول: «لقد اعتقدنا منذ الأصل، ونعتقد أن إيمان الزعماء وحماسهم وتضامنهم لو كانت أقوى وأصدق لوقع من العجائب أضعاف ما كان»[٢٩].

---

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٣٤٥.

(٢٨) زعيتر، **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩**، ص ٤٣٠ ـ ٤٣١.

(٢٩) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ١٢٥.

ولقد ترتّب على تواصل الإضراب والتظاهرات وتصاعد أعمال المقاومة المسلحة، التي بادر إليها القسّاميون، وانخرط فيها المجتمع العربي بأسره وبخاصة الفلاحين، تعميق الانفصال بين المجتمع العربي والتجمع الصهيوني، بل فصم العلاقات الاجتماعية مع قدماء اليهود في المدن المختلطة. وكانت النُخب العربية التي لها مصالح اقتصادية مشتركة مع اليهود تضغط لوقف الإضراب والمقاطعة. ولم تعدم المرحلة وجود عناصر عربية تحدّت الشعور الوطني ولم تلتزم بالإضراب ولا بالمقاطعة. وكانت غالبيتها من كبار الشخصيات وأصحاب المصالح المرتبطة بسلطة الانتداب(٣٠)، وذلك فضلاً عن الموظفين وأعضاء مجالس نصف البلديات وقطاع واسع من رجال الشرطة العرب.

وكان ميناء حيفا يومذاك الميناء الأول في فلسطين، وميناء تصدير النفط العراقي إلى الخارج. ويومها كان العراق أحد أبرز منتجي النفط في العالم، وكان لبريطانيا نصيب الأسد في عوائد إنتاجه وتسويقه. وعليه بذلت سلطة الانتداب أقصى جهودها للحيلولة دون اشتراك عمال الميناء العرب في الإضراب، بحيث هُددوا بالفصل النهائي من العمل إن هم شاركوا في الإضراب، ووعِدوا بمضاعفة أجورهم، وبتحديد ساعات العمل اليومية بثماني ساعات. وتحسباً من أن يحل العمال اليهود محلهم، واستجابة للإغراء المادي، وبعد أن أمنت الشرطة حمايتهم من العناصر الوطنية المتصدية لكل من لا يلتزم بالإضراب(٣١). وكمحصلة لذلك كله نجحت سلطة الانتداب في مواصلة العمل في الميناء، وإخراج عمال الميناء العرب على الإجماع الوطني.

وليس يُنكر أن غالبية القطاعات الاقتصادية العربية تأثرت سلباً بفعل الإضراب، خاصة في المدن، وحتى الفلاحين الذين لم يتأثر عملهم في الحقول تأثروا بالعجز عن تسويق منتوجاتهم إلى المدن. وكان التراجع الاقتصادي الذي ترتّب على الإضراب الطويل ثمناً لما كان مأمولاً تحصيله من مكاسب سياسية، متمثلة في المطالب الوطنية، وتعزيز قدرات الحركة الوطنية. وبرغم ذلك تواصل الإضراب متواكباً مع الثورة وقدر من العصيان المدني، حتى صدور بيان «اللجنة

---

(٣٠) والمثال الأبرز حسن شكري، رئيس بلدية حيفا، الذي عارض الإضراب ولم يؤيد «اللجنة القومية» في حيفا، ووصل في تحدّيه المشاعر الوطنية حدّ زيارة معسكر للمهاجرين اليهود في الهدار - في حيفا - وتحسباً مما كان يتهدد حياته لجأ إلى لبنان حتى نهاية الإضراب. انظر: **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ - ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ١٤.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٤.

العربية العليا» بإنهائه صباح يوم ١٢/ ١٠/ ١٩٣٦، استجابة لنداء ملوك السعودية والعراق واليمن وأمير الأردن. وبذلك يكون الإضراب قد دام ١٧٥ يوماً، ليكون أطول إضراب سياسي في التاريخ.

وبرغم ما أبداه الشعب من صمود، وتحمّله من أعباء، وأكده من إصرار على مواصلة الإضراب والثورة، فقد أمرت القيادة بوقف الإضراب دون أن تحصل على أي ضمان جاد بتحقيق أي من المطالب الوطنية. وبذلك يكون الإضراب قد توقف من غير أن يجني الشعب ثماراً سياسية مباشرة، وإن كان الإضراب الكبير قد أوضح ما يمتلكه الشعب العربي في فلسطين من قدرة على الصمود، واستعداد كبير للعطاء والتضحية، وإصرار عنيد على عدم التفريط في حقوقه الوطنية المشروعة. ولقد تفاعلت خمسة عوامل على شكل جدلي بحيث لم يحقق الإضراب الطويل أهدافاً سياسة مباشرة:

الأول قصور وعجز «اللجنة العربية العليا»، التي وإن حققت «وحدة الصف» «إلا أنها لم تجاوز كونها مجرد تآلف أضداد، ولم ترتفع إلى مستوى «وحدة الهدف»، برغم تطور الأحداث وتصاعد حدّة العنف الاستعماري؛ إذ تواصلت المشاحنات بين أعضائها مما أثّر في نشاطها، بحيث صدق فيها القول: «عندما بدأ الإضراب، وبدأت الثورة، كانت الجماهير في المقدمة والقيادة في المؤخرة، ولم تستطع القيادة، على الرغم من حيوية الحاج أمين وفعاليته، أن تلحق بالجماهير»[٣٢].

الثاني عدم مشاركة الموظفين وغالبية رجال الشرطة العرب في الإضراب، وامتناع عدد من رؤساء وأعضاء البلديات عن المشاركة فيه، مما يسّر لحكومة الانتداب أن تواصل أعمالها دون عائق يذكر. وليس يُنكر أن المذكرة التي قدمها الموظفون إلى المندوب السامي كان لها بعض الأثر، إلا أن الإضراب كان أفعل وأشد تاثيراً لو استجاب له الموظفون ورجال الشرطة العرب. كما أن عدم مشاركة بلدية حيفا وعمال مينائها العرب في الإضراب يسّر العمل في الميناء الأول في البلاد.

الثالث ضغوط أصحاب المصالح من أعضاء اللجنة العليا واللجان القومية وسواهم، الذين تضررت مصالحهم بفعل الإضراب الطويل. فكان منهم الذين رأوا الاستعانة بالملوك والأمراء العرب لعلهم يلقون بثقلهم إلى جانب «اللجنة العربية العليا»، لتعزيز قدراتها التفاوضية مع بريطانيا، فيما رأى بعضهم الآخر

(٣٢) علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ١٢٧.

في الوساطة العربية مخرجاً مشرّفاً من المأزق الذي يواجهونه. وبتأثير الطرفين استجابت «اللجنة العربية العليا» لنداء ملوك السعودية والعراق واليمن وأمير الأردن، كي توقف الإضراب والثورة اعتماداً على «حُسن نية الحكومة البريطانية». ويلاحَظ أن إعلان وقف الإضراب والثورة صدر قبيل بداية موسم الحمضيات، مما يدل على أن ضغوط أصحاب البيارات من كبار الشخصيات الاجتماعية والسياسية كان لها تأثيرها في الاستجابة السريعة وغير المدروسة أو المشروطة للطلب الرسمي العربي.

الرابع حماية الجيش والشرطة للمواصلات اليهودية والحكومية كالسيارات والقطارات، وفرض العقوبات الرادعة لمحاولات تعطيلها[٣٣]، وتأمين استمرار العمل في ميناء حيفا والدوائر الرسمية، فضلاً عن ممارسة الحكومة أقسى درجات العنف لكسر الإضراب ووقف الثورة، في حين نجح التجمع الاستيطاني الصهيوني في الحد من آثار الإضراب العربي على نشاطاته الاقتصادية، بفعل رؤوس الأموال التي تدفقت عليه في السنوات الأخيرة[٣٤]، وحال بالتالي دون أن يعم الشلل مختلف النشاطات الاقتصادية في البلاد، مما يسّر على سلطة الانتداب تصعيد أعمال القمع ضد العرب، دون أن يؤدي ذلك إلى شلل الحياة الاقتصادية، بحيث تضطر إلى تقديم تنازلات سياسية للحركة الوطنية العربية، تحسباً من الآثار السلبية التي تترتب على شلل الحياة الاقتصادية في البلاد بشكل تام.

الخامس كان المشرق العربي يعيش مرحلة التسويات السياسية مع الاستعمارين الإنكليزي والفرنسي، وبالتالي فإنه على الرغم من الدعم الشعبي الذي قدّمه إلى الإضراب والثورة فهو لم يرتق إلى مستوى تشكيل الرافعة اللازمة للحِراك الوطني الفلسطيني، الذي كان من المستحيل أن يحقق إنجازاً نوعياً في واقع قومي غير ملائم.

ثالثاً: تفجّر الثورة والدور العربي فيها

مضى الحِراك الوطني العربي الفلسطيني منذ هبّة البُراق في خط صاعد، وكان ذلك نتاجاً لتفاعل جدلي بين التزايد المطرد في الهجرة الصهيونية واستيلاء

---

(٣٣) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٢٠.

(٣٤) كزافييه بارون، **الفلسطينيون... شعباً**، ترجمة عبد الله إسكندر (بيروت: دار الكاتب العربي، ١٩٧٨)، ص ٦٥.

الصهاينة على مساحات واسعة من أخصب الأراضي في السهل الساحلي والجليل الشرقي بصفة خاصة. وما استتبع ذلك من التوسع في اعتماد مبدأ «الأرض عبرية والعمل عبري»، مما تسبب في تزايد طرد الفلاحين العرب من الأرض المستولى عليها، وبالتالي بطالة وتشرد أعداد متزايدة من الفلاحين. يضاف إلى ذلك الآثار السلبية للكساد العالمي، الذي كانت الاقتصاديات الأكثر ضعفاً، ومن جملتها الاقتصاديات العربية، هي الأشد معاناة بسببه، ذلك لأن الدول الصناعية نجحت في ترحيل شطر كبير من أزمتها إلى بلدان العالم الثالث، فضلاً عن الدعم المتواصل لاقتصاد التجمع الاستيطاني الصهيوني.

وكما شكّلت هبّة البُراق رافعة للوعي القومي العربي ومشاعر التضامن الإسلامي في مشرق الوطن العربي ومغربه، شكّل تنامي الحِراك الوطني في مصر وسورية والعراق بشكل خاص، والمعاهدات التي وقّعت بين الأقطار الثلاثة وكلٍّ من بريطانيا وفرنسا، رافعة لطموحات ومطالب النُخبة الفلسطينية الوطنية والمعارضة، بحيث أجمعت على طلب الاستقلال وعقد معاهدة مع بريطانيا كتلك التي عقدتها مع العراق ومصر. وسبقت الإشارة إلى أن الإضراب الذي شهدته سورية مطلع سنة ١٩٣٦ كان من أبرز دوافع قادة حزب الاستقلال لدعوتهم إلى الإضراب غداة أحداث يافا.

ومن التفاعل الجدلي بين الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة، والواقع المأزوم سياسياً نتيجة عجز القيادة التقليدية عن تقديم الاستجابة الفاعلة في مواجهة تعاظم التحدي الاستعماري ـ الصهيوني، اقتحمت القوى الصاعدة الميدان معلنة الإضراب ومسيّرة التظاهرات، التي تواصلت منذ أيام الإضراب الأولى، رافعة الشعارات المعادية للاستعمار والصهيونية. كما تواصل التصدي لكلٍّ من حاول الخروج على الإضراب. وكان الطلبة والطالبات هم العمود الفقري للتظاهرات، وكان القسّاميون بقيادة الشيخ فرحان السعدي قد باشروا أعمال المقاومة المسلحة مع أيام الإضراب الأولى. ولقد أخذت التظاهرات وأعمال المقاومة المسلحة، التي كانت في البداية محدودة، تتصاعد بتسارع ملحوظ، بتأثير تسارع الأحداث وعنف تصدّي رجال الشرطة للمتظاهرين.

وفي يوم ١٠/ ٥/ ١٩٣٦ أُلقيت عدة قنابل بالقرب من الدوائر الحكومية ومراكز الشرطة. وفي اليوم ذاته بعث المندوب السامي بتقرير إلى وزارة المستعمرات تضمّن قوله: «إن جميع سكان القرى والمدن متحدون. وعلى الرغم من إلقاء القبض على أكثر من (٦٦٠) رجلاً، فإن عمليات إطلاق النار وإلقاء

القنابل وتخريب السكك الحديدية مستمرة وستزداد حدتها»[٣٥]. وتوقّع واكهوب في تقريره أن يتطور الأمر كلّ أسبوع قادم، وأن تستمر بصورة مستمرة مظاهر مقاومة سلطة الانتداب.

وبانقضاء يوم ١٥/ ٥ دون أن تستجيب سلطة الانتداب لإنذار «مؤتمر اللجان القومية» ـ السابق ذكره ـ الخاص بتلبية المطالب الوطنية الثلاثة، تفجّرت التظاهرات بزخم شديد، لتقابَل بعنف أشد من رجال الشرطة. وكما في كلّ تجارب حركات التحرر الوطني، ساهم عنف السلطة في تعظيم عنفوان الجماهير. وفي يوم ١٨/ ٥ عُقد مؤتمر جماهيري في قرية أبو غوش ـ غربي القدس على طريق يافا ـ حضره الألوف من القرى المجاورة، الذين أعلنوا تأييد الإضراب، والامتناع عن دفع الضرائب، وتضامنهم مع الثورة المسلحة. وفي اليوم ذاته أعلنت سلطة الانتداب منح إذن بهجرة ٤٥٠٠ يهودي خلال ستة شهور، كما أُعلن عن استقدام تعزيزات عسكرية إنكليزية من مصر ومالطا. ومضى واكهوب في تصعيده بأن افتتح في يوم ١٩/ ٥ ميناء تل أبيب ليكون بديلاً عن ميناء يافا المعطل بفعل الإضراب[٣٦].

وفي ٢٣/ ٥ اعتُقل أمين سر «اللجنة العربية العليا» عوني عبد الهادي، لقدراته وكفاءته التنظيمية، على حد تعبير المندوب السامي. كما اعتُقل ٦٠ مناضلاً آخر من نشطاء اللجان القومية. وما إن شاع الخبر حتى تدفقت الجماهير على شوارع المدن، لتواجَه بالرصاص فقُتل أربعة وجُرح سبعة. كما جُرح في اليوم ذاته، على مقربة من قرية بلعا في قضاء طولكرم، ثلاثة مقاتلين وامرأة كانت تحمل لهم الماء، فتداعى فلاحو المنطقة إلى حمل السلاح. ويومها تحول الإضراب إلى ثورة مسلحة، بدأت في لواء «السامرة»، ثم امتدت إلى باقي نواحي فلسطين[٣٧].

ومنذ أيام الإضراب الأولى، وقبل أن تتحول أعمال المقاومة المسلحة الفردية إلى ثورة شعبية شاملة، شكل الريف الفلسطيني معين الثورة الذي لا ينضب من الثوار، وحاضنتها الشعبية الراعية والحامية، ودرعها الواقية في مواجهة تصاعد عمليات القمع، التي شاركت فيها إلى جانب الشرطة قوات من الجيش البريطاني وعناصر من الهاغاناه. فمن القرى انطلق غالبية الثوار، وفي القرى كان يلتقي الثوار ويستريحون، خاصة في المناطق الجبلية، فيما كان الفلاحون هم الذين

---

(٣٥) الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص ٢٦٨.

(٣٦) شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ص ٤٦٢.

(٣٧) الكيالي، المصدر نفسه، ص ٢٦٨ ـ ٢٦٩.

يوفرون للثوار المأوى والمأكل والملجأ ورعاية وحماية الجرحى، وتأمين العلاج، باستقدام أطباء معروفين بمواقفهم الوطنية من المدن. وكانت الفلاحات يقمن بحمل الطعام والماء للثوار، الذين تعاملن معهم باعتبارهم إخوة وأبناء، فيما كان الفلاحون في حقولهم عيون الثوار التي ترصد حركات الشرطة والجيش وتنبّههم إلى الخطر القادم. وفي كثير من الحالات كان الفلاحون يشكّلون طوقاً أمنياً يحمي الثوار بدرع بشرية، إذا فوجئوا بحملة عسكرية أفلتت من العيون المراقبة. ودائما كان الثوار يخلعون ثياب الميدان ويرتدون «القنابيز» ـ زي الفلاحين المميز ـ ويذوبــون في المحيط القروي[٣٨].

وبرغم الدور الذي كان لعصبة القسّام في تفجير الثورة، فإنها كانت انتفاضة شعبية عفوية أكثر منها عملاً ثورياً مخططاً له. فالريف الذي احتضن الثورة كان يتصرف بتلقائية، وكان الفلاحون يقومون بتنظيم أنفسهم والالتحاق بالثورة طوعياً في الغالب. ونادرة هي الحالات التي لجأ فيها قادة الفصائل إلى مطالبة بعض المجموعات المتخلفة عن المشاركة المساهمة بانتداب بعض شبابها للالتحاق بالثوار، أو تقديم بضع بنادق. إلا أن الحماسة والالتزام الثوري كانا هما القاعدة، فيما كان التخلف والتخاذل هما الاستثناء. وقيل في توصيف الحالة الغالبة: «كان الثائر يعتبر من مسؤولية العائلة كلها، فهي التي تجمع الأموال لشراء بندقيته، وهي التي كانت تقرر مَن مِن شبابها يذهب للقتال ومن منهم يبقي في البيت»[٣٩]. وحول ذلك جاء في الرواية الإسرائيلية الرسمية ما نصه:

«انطلق أفراد العصابات من (المثلث الخطر) ـ مثلث نابلس، جنين، طولكرم ـ في أنحاء الجنوب والشمال، يحثون السكان على الانضمام إلى الثورة، لكن نجاحهم لم يكن في كل الأمكنة تاماً. لم تتحول حركة العصابات إلى حركة جماهيرية سنة ١٩٣٦ إلا في منطقة نابلس، وفي جزء من جبال الخليل، وفي أجزاء معيّنة من الجليل. وفي بداية آب/أغسطس سيطرت العصابات على مناطق جبلية وسط البلد. كانت العصابات المسلحة تتجول هنا بحرية، وتسيطر على القرى، وتتزود منها بحاجاتها. كانت تنطلق من قواعدها لمهاجمة ممثلي الحكم البريطاني، أو اليهود

---

(٣٨) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٣٤٩.

(٣٩) Ted Swedenburg, *Memories of Revolt The 1936-1939 Rebellion and the Palestinian National Past* (Minneapolis, MN. University of Minnesota Press, 1995), p 223,

نقلاً عن: سميح فرسون، **فلسطين والفلسطينيون**، ترجمة عطا عبد الوهاب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ١٧٦.

في مستعمراتهم المتفرقة، ثم تعود إلى معاقلها وترتاح بأمان، من دون أي إزعاج، باستثناء فترات قصيرة عندما كانت قوات الجيش تدخل المنطقة. وفي هذه الحالات أيضاً، كان أفراد العصابات يحذّرون سلفاً فيبتعدون عن المكان إلى حين انتهاء عمليات الجيش، فيعودون إليه بأمان»[٤٠]. وفي الرواية الإسرائيلية الرسمية شهادة تاريخية على أن الريف الفلسطيني شكّل للثورة والثوار واحدة من أرقى حالات التكامل والتناغم بين «الغوار» [حرب العصابات] والشعب في تجارب العالم الثالث خلال القرن العشرين.

غير أن غالبية الكتابات التاريخية الصهيونية تصف الثورة بأنها مجرد «قلاقل»، بل «انفجار لأعمال اللصوصية والقتل والسرقة وعودة لما أسماه وايزمان (بربرية الصحراء)، وقف فيه شعب بدائي بتشجيع من ساسة لا ضمير لهم، ومن رجال دين متعصبين، ومن الفاشية الدولية، ضد حضارة أسمى لا يريدها ولا يفهمها»[٤١]. في حين أن المؤرخ البريطاني جون مارلو يقول: «على الرغم من أن القادة السياسيين لفلسطين العربية هم الذين حرضوا على الثورة العربية، ووجهوها إلى حد ما واستغلوها قطعاً، فإن هذه الثورة كانت في حقيقتها ثورة فلاحين تستمد حماستها وبطولتها وتنظيمها وإصرارها من مصادر داخلية لم تُفهم فهماً صحيحاً ولم تُعرف على حقيقتها»[٤٢].

أما ديفيد هيرست فيقول: «والواقع إن الثورة كانت في أصلها تلقائية إلى حد كبير، فقد كان الدافع الرئيسي فيها من القاعدة ومن أكبر قطاعات الشعب وأدناها، من الفلاحين الذين كانوا أكثر من عانى من جراء الغزو الصهيوني. وكانت الثورة حرباً شعبية. . . كانت تمثّل مرحلة جديدة في المقاومة العربية التي بدأت قبل حوالى خمسين عاماً بالحوادث المحلية والارتجالية. وهذه المرحلة الجديدة هي استخدام العنف المسلح بطريقة مستمرة ومنظمة وهادفة، ليس ضد اليهود وحدهم بل ضد البريطانيين الذين جاءوا بهم. فبعد أن ظل ساستهم على مدى عشرين عاماً يحاولون عبثاً بالطرق الدستورية أن يفوزوا بأذن صاغية متعاطفة من قِبل بريطانيا، التي كانت تقف إما موقف عدم المبالاة أو موقف العداء، بدأ أبناء

---

(٤٠) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ - ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٣١.

(٤١) هيرست، **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط**، ص ٢٣٦ - ٢٣٧.

(٤٢) John Marlowe, *The Seat of Pilate, an Account of the Palestine Mandate* (London. Cresset Press, 1959), pp. 137-138,

نقلاً عن: هيرست، المصدر نفسه، ص ٢٣٧.

الشعب يستعملون، كما قال أحدهم (أن يتكلموا بالبنادق بدلاً من الشفاه). لقد كانت هذه الثورة وليدة تطور غامض ولكنه طبيعي جداً. وعندما أرسلت الدول العربية المجاورة المال والسلاح والمتطوعين اكتسب الكفاح الفلسطيني لأول مرة بُعداً عربياً شاملاً حقيقياً لم يكف عن النمو في السنوات التالية». ويمضي هيرست مسلطاً الأضواء على حقائق الثورة قائلاً: «كان فوزي القاوقجي، مثل كثيرين من العرب في ذلك الوقت، يرى في بروز هتلر حدثاً يمكن أن يفيد العرب منه في كفاحهم ضد بريطانيا. إلا أن النظرة والدعاية الموالية للعرب التي كانت تنطلق من إيطاليا وألمانيا لم تكونا تعنيان ما ردّده الصهيونيون والغربيون المتعاطفون معهم من أن الثورة ليست إلا ذراعاً للفاشية العالمية. ربما كان صحيحاً أن الثورة نالت تأييداً أجنبياً، إلا أن منبعها كان فلسطينياً خالصاً، ولاسيما من أولئك الفلاحين الذين أرسلت بريطانيا بعد اتساع الثورة الطائرات تمطرهم بمنشورات تحثهم على التخلي عن العنف ووضع ثقتهم في (اللجنة الملكية). وكان لهؤلاء قادتهم المحليون الذين كان من أشهرهم عبد الرحيم الحاج محمد. . الذي يصفه الذين طاردوه بأنه كان وطنياً مستقيماً فلسطيني المنبت»[43].

ولقي الثوار دعم وتعاون جميع فئات المواطنين حيث سيطرت الثورة، بمن في ذلك الموظفون ورجال الشرطة العرب، الذين كانوا يُخطرون الثوار بخطط الجيش البريطاني وتحركاته. كما كانوا يحذّرون الفلاحين من كل حملة تفتيش قبل وقوعها، كي يقوموا بإخفاء الأسلحة والأشياء المحظورة. وكمثال على تعاون الموظفين مع الثوار تذكر الرواية الإسرائيلية الرسمية أن قائمقام جنين عز الدين الشوا ـ الذي انضم إلى الثوار فيما بعد ـ «استدعى خلال زيارة قام بها لأم الفحم وجهاء القرية وطلب منهم أن يكشفوا مخبأ زعيم العصابة الشيخ فرحان السعدي. وبعد محاولات وتهديدات كثيرة، قرر عدد من الطاعنين في السن في القرية إعلامه بما يعرفون عن تحركات الشيخ، فما كان من القائمقام إلا أن صرخ بهم ولعنهم لخيانتهم دينهم وشعبهم»[44].

وقد بدأ العمل المقاوم على شكل مجموعات عصابية صغيرة، يتراوح عدد أعضائها بين خمسة إلى سبعة ثوار. ثم تطور بتصاعد طردي ليصل أعضاء العصابة الواحدة إلى ما بين الخمسين والسبعين. وكان للقسّاميين دور رائد في البداية، وقد

---

(٤٣) هيرست، المصدر نفسه، ص ٢٣٨ ـ ٢٤١.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٣٠ ـ ٣١.

تولى العديد من عصبة الشهيد القسّام مسؤوليات قيادية، وعملوا على نشر الثورة في مختلف ربوع فلسطين، وتفاعلوا بإيجابية عالية مع مختلف العناصر الوطنية التي التحقت بالثورة، مما يسّر للعديد من بينهم احتلال الأدوار الأولى في عدد من المناطق. ويقدم أكرم زعيتر تاريخاً لأبرز القادة القسّاميين الذين تولوا مسؤوليات قيادية خلال الثورة(٤٥).

وكانت العمليات فردية في البداية، وتمثلت في حالات كثيرة بحرق محاصيل وغابات المستعمرات الصهيونية المعزولة، أو قطع أشجار بساتينها، أو اقتلاع قضبان السكك الحديدية، وقطع أسلاك الهاتف، ونصب كمائن على الطرق، وإطلاق النار على المستعمرات وسيارات الجيش والشرطة والمستوطنين، الأمر الذي دفع الصهاينة إلى تسيير قوافل محروسة برجال الجيش والهاغاناه، فوجد الثوار في القوافل أهدافاً ممتازة، إذ أخذوا يغلقون الطرق بالحجارة

---

(٤٥) أبرز أولئك القادة هم:

١ ـ خليل محمد عيسى، الملقب «أبو إبراهيم الكبير»، من المزرعة الشرقية (رام الله)، قاد فصائل الثورة في شمال فلسطين، من بداية الثورة حتى نهايتها، ثم شارك في ثورة الجيش العراقي سنة ١٩٤١.

٢ ـ الشيخ فرحان السعدي، من قرية نورس (جنين)، شارك القسّام في معركة أحراش يعبد، وكان من أوائل المبادرين بالثورة سنة ١٩٣٦، وجُرح في معركة عين حارود، واستمر في الجهاد حتى حوصر في المزار، وحُكم عليه بالإعدام ونُفذ فيه الحكم شنقاً في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٧، وكان صائماً يوم إعدامه وعمره ٧٥ سنة.

٣ ـ الشيخ عطية أحمد عوض، من بلدة الشيخ (حيفا)، قاد الثورة في جبل الكرمل، ثم انتقل إلى منطقة جنين، واستشهد في معركة بديا (نابلس) سنة ١٩٣٨.

٤ ـ يوسف سعيد أبو درة، من سيلة الحارثية (نابلس)، شارك القسّام في معركة يعبد، وتمكن من الإفلات ليلتحق بالثورة سنة ١٩٣٦، وقد خلف الشيخ عطية بعد استشهاده، وواصل دوره القيادي، حتى ألقي عليه القبض في نهاية الثورة سنة ١٩٣٩، وأُعدم شنقاً.

٥ ـ توفيق إبراهيم، الملقب «أبو إبراهيم الصغير»، من قرية ندور (الناصرة)، وكان من أبرز القادة وأحكمهم، وقد عُرف بالاستقامة والصلاح والعمل الصامت.

٦ ـ محمد صالح الحمد، من سيلة الظهر (جنين). ألّف جماعة للعمل تحت قيادته، وتميز بقدرته على تهريب السلاح والذخيرة من سورية ولبنان والأردن، ثم تولى القيادة في مشاريق نابلس، واستشهد في معركة بديا.

٧ ـ محمد محمود الصفوري، من صفورية (الناصرة). قاد عدة معارك في الشمال.

٨ ـ نايف المصلح، من صفورية «الناصرة»، ساعد في تثبيت الثورة في لواء الجليل، واستبسل في معظم معاركها، وأُصيب بجروح في معركة عرابة البطوف ثم شارك في ثورة العراق.

٩ ـ أحمد التوبة، من صفورية (الناصرة)، خاض عدة معارك بشجاعة، واختص بمراقبة قوات العدو. ثم شارك في ثورة العراق.

١٠ ـ سليمان عبد الجبار، من سمسمة (غزة)، من أشجع قواد الثورة، اشتهر بحنكته ومقدرته وحسن قيادته.

انظر: زعيتر، **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩**، ص ٤٠٤ ـ ٤٠٥.

الثقيلة، ويكمنون خلف الصخور أو بين أشجارالزيتون على جنبات الطرق، ينتظرون القوافل المحمية ليمطروها بوابل من الرصاص. وكانوا بعد إنجاز مهمتهم يتسربون بين الأودية ويختفون في الغابات والكهوف، ثم يتسربون إلى القرى حيث ملجأهم الآمن.

كما كانت العمليات محدودة بداية، ثم تصاعدت لتغدو بين خمس وست عمليات في اليوم. وتقدّر المصادر العربية أنه وقع خلال شهور الإضراب الستة ما بين خمسة آلاف وستة آلاف حادث. وحين يؤخذ في الحسبان صغر مساحة فلسطين وعدد سكانها الذي لم يكن يجاوز المليون ونصف المليون يومذاك يتضح مستوى العمل الثوري خلال المرحلة الأولى من الثورة[٤٦]. ولقد تطورت العمليات من ناحية المشاركين فيها من الثوار بتزايد طردي، لتبلغ الذروة يوم ٢١/٦، حين هاجم ستون ثائراً على مقربة من نور شمس قافلة صهيونية تحرسها ثلاث سيارات عسكرية، مجهزة برشاشين ثقيلين. وحين اصطدمت القافلة بحاجز الحجارة على الطريق وبدأت تتعرض للرصاص استنجدت بالجيش الذي دعمها بقوة من نابلس، وتواصلت المعركة بين الجيش والثوار أكثر من سبع ساعات، قُتل فيها جندي بريطاني وجُرح ثلاثة آخرون[٤٧].

ومنذ البداية كان للأحداث في فلسطين صداها في المحيط العربي. وكانت عمليات الثوار تتصدر صفحات الصحف العربية، التي تشيد ببطولات المجاهدين، منوهة بعجز آلاف الجنود الإنكليز، بمعداتهم الحديثة، عن القضاء على مئات الثوار. وكثيراً ما تساءلت الصحف العربية «لو ثار الشعب العربي كله بآلاف مقاتليه لما استطاعت أي قوة أوروبية قمعه»[٤٨]. وعمّت التظاهرات الواسعة معظم مدن وقرى سورية ولبنان والأردن والعراق، وأُقيمت المهرجانات الشعبية والاجتماعات العامة في مدن مصر والسودان والمغرب والجزائر وتونس وليبيا، حيث ألقيت الخطب الحماسية المؤيدة الثورة الفلسطينية، والمنددة بالسياسة البريطانية والحركة الصهيونية، ومعلنة الالتزام بعروبة فلسطين[٤٩].

ومع بداية حزيران/يونيو ١٩٣٦ أخذ عشرات المناضلين من سورية ولبنان

---

(٤٦) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ١٢٩.

(٤٧) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٣٠.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٣١.

(٤٩) إميل الغوري، **فلسطين عبر ستين عاماً**، ٢ ج (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣)، ص ٧٦.

والأردن يلتحقون بالثورة. وكان بينهم العديد من أبرز قادة ورجال الثورات السورية السابقة، كما كان بينهم ٣٠ مناضلاً من دروز سورية ولبنان بقيادة محمد صعب. ولقد احتل القادة العرب مناصب قيادية رئيسية بمجرد وصولهم أرض فلسطين، إذ كرّمهم القادة المحليون بتوليتهم القيادة. فالشيخ محمد الأشمر، أحد أبرز قادة الثورة السورية، تولى قيادة مثلث نابلس ـ جنين ـ طولكرم، واتخذ من طولكرم مركزاً لقيادته. وتولى القائد السوري سعيد العاص قيادة مثلث القدس ـ بيت لحم ـ الخليل، يعاونه عبد القادر الحسيني(٥٠)، الذي يعتبر مثالاً على ندرة الذين التحقوا بالثورة من أبناء أعيان المدن ورجالات الحركة الوطنية والشخصيات الاجتماعية.

وفي مطلع آب/أغسطس كان الثوار قد سيطروا على أواسط البلاد، وبخاصة المناطق الجبلية في الجليل، ومثلث نابلس ـ جنين ـ طولكرم، وجبال القدس والخليل. وتزامن ذلك مع وصول مئة مناضل عراقي عن طريق الأردن، وقد ساعدهم بدو منطقة بيسان في التسلل إلى فلسطين. وفي الأسبوع الأخير من الشهر ذاته وصل فوزي القاوقجي آتياً من العراق يصحبه ٨٠ مناضلاً عربياً. وفور وصوله شغل منصب «القائد العام للثورة»؛ إذ أعلنت كلّ الفصائل ولاءها له، تقديراً لخبرته العسكرية وماضيه النضالي وسمعته كمناضل قومي بارز. وفي اليوم التالي لوصوله أصدر منشوراً باسم «الثورة العربية العامة في سورية الجنوبية»، مؤكداً بذلك البُعد القومي لثورة فلسطين. وكان لمقدم القاوقجي، وتوليه القيادة العامة، والخطاب الإعلامي الجديد، صداه العميق في كلّ نواحي فلسطين. فالهيئة التي بدا عليها القاوقجي ومرافقوه، والحماسة التي أبداها أبناء الميدان في دمشق بقيادة شيخ المجاهدين محمد الأشمر، والرجولة التي بدا عليها شباب جبل العرب بقيادة محمود أبو يحيى، وبالسلاح الجديد الذي أتى به القاوقجي، شعر الشعب بأن ثورته مدعومة عربياً، وباتت تمتلك قيادة ذات كفاءة عسكرية وإدارية.

واتخذ القاوقجي مثلث نابلس ـ جنين ـ طولكرم مركزاً لقيادته، وباشر من فوره تنظيم العمل الثوري. ففي ٩/٢ أعلن تشكيل «محكمة الثورة»، لتأمين العدل والنظام والأمن، والقضاء على الخيانة والتجسس. وبذلك وضع الإطار القانوني للثورة، وأوجد أداة لضبط السلوكيات والحيلولة دون تفشي الفوضى في المناطق

---

(٥٠) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٣٤٩، والسفري، **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية: سجل عام لقضية فلسطين في عشرين سنة**، ص ٤٨ ـ ١٣٣.

التي سيطر عليها الثوار ولم تعد خاضعة لسلطة الانتداب[٥١]. وكان قد صحب معه الصحافي الدمشقي منير الريس، الذي تولى صياغة بيانات القيادة، وما يمكن اعتباره المسؤولية الإعلامية في الثورة، وقد نجح في تأجيج المشاعر وإلهاب الحماسة، بما كان يدبجه من مقالات[٥٢].

وفي أيامه الأولى حقق القاوقجي نصراً كان له صداه؛ إذ خاض في ٩/٣ معركة بلعا بقوات محدودة ضد مفرزة من الجيش معززة بالطائرات، حيث أصيبت ثلاث طائرات اضطرت إلى الهبوط وقد اشتعلت النيران بإحداها وقُتل قائدها، كما قُتل أحد الجنود الإنكليز وجُرح ثلاثة آخرون. وفي يوم ٩/٩ وقعت معركتان في يوم واحد: معركة ترشيحا (قضاء عكا) ومعركة الجاعونة (قضاء صفد). وعلى الرغم من الخسائر التي تكبدها الثوار، فقد نُظر إلى خسائر القوات البريطانية الكثيفة باعتبارها نصراً مؤزراً، الأمر الذي عزّز مكانة القاوقجي والثورة، ودفع الشباب إلى الالتحاق بالثوار، وشكّل تحدياً خطيراً لكل من سلطة الانتداب والحركة الصهيونية.

ولمواجهة التحديات الخطرة عزّزت بريطانيا قواتها في فلسطين بالفرقة الأولى في الجيش البريطاني، التي أمرت بإحضارها من بريطانيا، وذلك إلى جانب ما كانت قد استقدمته من مصر ومالطا. وعيّنت الجنرال ديل قائداً عاماً ـ الذي أصبح فيما بعد رئيس أركان الحرب البريطانية ـ واستكمل وصول قواته يوم ٩/٢٢. وبذلك بلغت القوات البريطانية في فلسطين خمسة وعشرين ألف جندي. «ولاحظ الصحافيون أن بريطانيا لم تشهد حركة عسكرية كبيرة كهذه منذ نهاية الحرب العالمية»[٥٣]. وكان الجيش معزَّزاً بالطائرات والدبابات الخفيفة والسيارات المصفحة ومزوَّداً بمدافع الهاون والرشاشات الثقيلة، وذلك إلى جانب نحو خمسة وعشرين ألف شرطي غالبيتهم من الإنكليز واليهود. وقد جُرد غير الموثوقين من رجال الشرطة العرب من السلاح ولم يكلفوا بمهام قتالية[٥٤].

وما بين ٩/٢٤ و١٠/١١ جرت عدة معارك بين الثوار والجيش البريطاني،

---

(٥١) الحوت، المصدر نفسه، ص ٣٥٠ ـ ٣٥١؛ دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ١٣٤، وأبو غربية، «صفحات من تاريخ القضية الفلسطينية حتى سنة ١٩٤٩: الرؤية التاريخية وملامح تجربة ذاتية،» ص ٨٠ ـ ٨١.

(٥٢) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٣٧.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٥٤) دروزة، المصدر نفسه، ص ١٢٧ ـ ١٣١.

استخدم فيها الجيش الطائرات بكثافة، كانت أبرزها المعركة التي دارت في ٢٩/ ٩ قرب قرية بيت أمرين ـ شمالي غربي نابلس ـ وشاركت فيها أربع كتائب بريطانية وسبع طائرات، وسقط فيها عدد كبير من الشهداء. وفي معركة الخضر على مقربة من بيت لحم يوم ٦/ ١٠، استشهد القائد سعيد العاص، وجُرح مساعده عبد القادر الحسيني، وأسر مع عدد من المناضلين[٥٥].

واستجابة لنداء الملوك العرب وبيان «اللجنة العربية العليا» بفك الإضراب وايقاف الثورة، أعلن القاوقجي وقف العمليات يوم ١١/ ١٠، وطلب من المجاهدين العودة إلى بيوتهم والمحافظة على أسلحتهم لحين دعوتهم إلى النضال. وبهذا تكون المرحلة الأولى من الثورة قد أُوقفت، في الوقت الذي كانت فيه مرشحة للتطور، بحكم الاستجابة الشعبية الواسعة التي تجلت في أيام المعارك المتوالية بين الثوار وقوات الجيش البريطاني.

ومع أن القاوقجي أعلن وقف العمليات، واستجابت لذلك الفصائل كافة، فقد واصل الجيش البريطاني عملياته، ووجد في إعلان وقف الثورة واستجابة «اللجنة العربية العليا» لنداء الملوك العرب مؤشر ضعف إرادة اللجنة وقيادة الثورة. وبحجة أن القاوقجي أقام في جبال نابلس شبه «كلية عصابات» يتدرب فيها المقاتلون على أيدي من كان رافقه من الضباط العرب، أنذر الجيش الثوار بحل تشكيلاتهم خلال ١٢ يوماً. وقبل أن تنقضي مهلة الإنذار استأنف الجيش عملياته يوم ٢٢/ ١٠، بأن أغلق نقاط العبور على نهر الأردن، وأخذ يضيق الخناق على القاوقجي وصحبه في منطقة جنين، فزحفت الجموع مسلحة وغير مسلحة لتشكّل درعاً واقية من حول الثوار، وتوترت الأعصاب وبدت نُذر تجدد الصدام. فتدخلت «اللجنة العربية العليا» وهددت باستئناف الإضراب يوم ٢٦/ ١٠ إذا لم يوقف الجيش عملياته. وتمت تسوية مع السلطة، اتفق بموجبها على مغادرة القاوقجي وجميع «الضيوف» العرب يوم ٢٥/ ١٠، فجرى لهم وداع شعبي قبل عبورهم إلى الأردن، حيث استقبلوا بالترحاب من الأمير طلال والشعب الأردني. غير أن القاوقجي وصحبه اضطروا إلى العودة إلى العراق، فيما عاد الشيخ الأشمر[٥٦] والبقية إلى سورية، بعد أن حظر عليهم الأمير عبد الله البقاء

(٥٥) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٣٨ ـ ٣٩، وشوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ص ٤٦٤ ـ ٤٦٥.

(٥٦) دروزة، المصدر نفسه، ص ١٤٥ ـ ١٤٦، و**الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٣٩ ـ ٤٠.

في الأردن. ويذكر القاوقجي أن القيادة السياسية رأت في بقائه في فلسطين ما يعوق المفاوضات ويهدد المساعي لحل القضية بالإخفاق، وأن بقاءه يعرّض نفسه وقواته للخطر والإبادة(٥٧).

وبرغم قصر المدة التي مكثها القاوقجي في فلسطين، والتي لم تجاوز الشهرين، ومحدودية عدد المناضلين الذين رافقوه، والمعارك التي شاركوا فيها، فقد كان لحضوره والمناضلين العرب الآخرين، والمناخ الذي ساد إبان وجودهم القصير المدى، تأثيره الإيجابي في أوساط الشعب العربي في فلسطين، وخلّف تراكمات ما زالت حية في الذاكرة الشعبية، كما في الأهازيج القروية، فضلاً عن تأثيرها في أوساط الثوار من عرب فلسطين، الذين عادوا إلى مدنهم وقراهم، بإحساس من خاضوا معارك مشرّفة، واحتفظوا بأسلحتهم انتظاراً لما سوف تسفر عنه وعود بريطانيا للملوك العرب.

ومع ذلك تباينت الروايات حول الدور الذي نيط بالقاوقجي تأديته في الثورة؛ إذ يذكر محمد عزة دروزة أن الحاج أمين الحسيني هو الذي سعى لدى حكومة ياسين الهاشمي في العراق إلى دعم الثورة بالقاوقجي ومن جاء معه، للاستفادة من كفاءته القيادية، كما حصل بالفعل، فيما يثير آخرون الشكوك «حول الدوافع الحقيقية لحملة القاوقجي، وخصوصاً أن دخوله بمثل هذا العدد من القوات من العراق إلى فلسطين دون اعتراض من أحد، وانسحاب قواته من البلاد بمجرد تدخل الحكّام العرب لوقف الثورة والإضراب، عزّز الشكوك بأن هدف حملة القاوقجي الأساسية هو احتواء الثورة ضمن خطوط لا تتجاوزها»(٥٨).

رابعاً: إجراءات القمع البريطانية ـ الصهيونية

أعلنت حكومة الانتداب حالة الطوارىء في ١٩/ ٤/ ١٩٣٦، ثم عادت في ٢/ ٦/ ١٩٣٦ وشددت العقوبات التي نص عليها، بأن اعتبرت الإضراب عملاً

---

(٥٧) رعيتر، **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩**، ص ٣٥٨.

(٥٨) إبراهيم أبراش، **البعد القومي للقضية الفلسطينية: فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ١٠ (بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٦٧. وقد أورد في الهامش رقم (٩٥) ما يلي: «في رسالة كتبها المجاهد عبد القادر الحسيني إلى إميل الغوري يوم الثاني والعشرين من أيلول/ سبتمبر يقول فيها إن بعض المتطوعين وخاصة الذين يتزعمهم فوزي القاوقجي مرتبطون بسياسيات عربية خارجية أكثر من ارتباطهم بالثورة، وهم لا يتورعون عن إثارة الاختلافات الحزبية المحلية لإضعاف الجهاد المقدس وإهاجة بعض الفئات ضده».

غير مشروع، وفرضت عقوبة الإعدام أو الحبس المؤبد على كلّ من يطلق النار على الجيش أو الشرطة، أو يلقي قنبلة، أو يعمل على تخريب أملاك الدولة العامة، أو يقوم بأي عمل من أعمال الثورة. ومن الأمثلة على التعسف في إصدار الأحكام، الحكم بالسجن ٦ سنوات لحيازة مسدس، و١٢ سنة لحيازة قنبلة، و٥ سنوات لحيازة ١٢ رصاصة، وسنتين لحمل مدية، و٥ سنوات لحيازة ملح البارود، و٥ سنوات لمحاولة شراء ذخيرة من الجنود[٥٩].

كما عمدت حكومة الانتداب إلى تسليح المستعمرات الصهيونية، وتسهيل حصول الصهاينة على السلاح والذخائر، وتدريب المستوطنين الصهاينة بحجة «الدفاع عن النفس». وتذكر الرواية الإسرائيلية الرسمية أنه «في نهاية أحداث سنة ١٩٣٦ كان هناك في اليشوف ـ التجمع الصهيوني ٣٠٠٠ شخص يمتلكون سلاحاً مرخصاً». وقد عرف الإنكليز جيداً أن الحراسة تضفي الطابع الشرعي على الهاغاناه. وفعلاً فإن الحراسة فتحت صفحة جديدة من التعاون مع السلطات استمر عملياً عشر سنوات تقريباً. . . وفي ظل الوضع الذي كانت تعيشه الهاغاناه في تلك الأشهر، فإن هذا التعاون كانت له قيمة كبيرة[٦٠].

وتوالت عمليات اعتقال القادة والنشطاء السياسيين، وكلّ من يشتبه بمساندته الثوار حتى فاق عدد المعتقلين العشرة آلاف، دون أن يقدم أحد منهم إلى المحاكمة. وقد طال الاعتقال شيباً وشباناً من مختلف الفئات، بمن في ذلك المشايخ والخوارنة، بحيث تحققت الوحدة الوطنية على أكمل وجه في المعتقلات، وعلى النحو الذي لم يكن قد تحقق خارجها. وبهذا تكون سياسة التعسف في العقوبات، التي انتهجها الجيش والشرطة، قد حققت عكس المقصود منها تماماً. وكانت أوامر الاعتقال مطبوعة وجاهزة ولا تحتاج سوى تعبئة اسم المعتقل وتوقيع حاكم اللواء. كما فُرضت الإقامة الجبرية على بعض الزعماء، وكذلك على نبيه العظمة وسامي السراج، المناضلين السوريين اللذين كانا مقيمين في فلسطين[٦١].

وكان أول معتقل في عوجا الحفير في النقب، ونظراً إلى بُعد المعتقل وتمكُّن المعتقلين من إجراء اتصالات مع مصر بواسطة البدو، عمدت سلطة الانتداب إلى نقل المعتقلين إلى معسكر صرفند، والعديد من السجون والمعتقلات في داخل

(٥٩) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٣٥٢، والسفري، **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية: سجل عام لقضية فلسطين في عشرين سنة**، ج ٢، ص ٥٧.

(٦٠) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٦٢.

(٦١) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ١٣٣.

البلاد[٦٢]. ولم يحل الاعتقال دون متابعة المعتقلين نشاطهم السياسي وتواصلهم مع المناضلين خارج السجون. ففي معتقل عوجا الحفير شكّل المعتقلون «لجنة قومية»، تولت إدارة شؤونهم، والحفاظ على روحهم المعنوية، كما أقامت اتصالاً بمن بقوا طليقين من أعضاء «اللجنة العربية العليا» واللجان القومية، وتكرر الأمر في معتقل صرفند ومعظم المعتقلات. وقد أصدر معتقلو صرفند بيانات تدعو إلى مواصلة النضال، وتطالب موظفي الحكومة وأعضاء مجالس البلديات الذين لم يشاركوا في الإضراب أن يقولوا كلمتهم. كما تضمّنت بياناتهم تأكيد أن بريطانيا إنما هي العدو الأول، والمسؤولة عما يجري في فلسطين[٦٣].

وتواصل الإضراب، وتزايدت الثورة عنفواناً، برغم التوسع في الاعتقالات وفرض الإقامة الجبرية، وفرض منع التجوال على المدن وغالبية القرى ليلاً. وفي حالات غير قليلة وصل منع التجوال ٢٢ ساعة في اليوم[٦٤]. واعتُمدت العقوبات الجماعية، بحيث فُرضت الغرامات على المدن. فقد فُرضت على نابلس غرامة قدرها خمسة آلاف جنيه، وعندما امتنع الأهالي عن الدفع صادرت السلطة أمتعتهم، ولم تستطع بيعها في المزاد مما اضطرها إلى إعادتها إلى أصحابها. وفرضت على الخليل ألف جنيه، إلا أنها لم تستطع جبايتها، فقررت نسف بعض البيوت، وأمام عصيان أهل الخليل وتحسباً من تطوره انتهى الأمر إلى تسوية بالتراضي بحيث تم نسف بيت في أحد الكروم[٦٥]. وقد بلغت القرى التي فرضت عليها الغرامات ٢٥٠ قرية، وكانت كل قرية تمتنع عن دفع الغرامة عرضة لمصادرة أراضيها، مما اضطر الفلاحين إلى دفع الغرامات[٦٦].

ولقد واجهت القرى القسط الأكبر من العقوبات، نتيجة الدور الكبير الذي كان للفلاحين في احتضان الثورة ودعمها للثوار. وقد استخلص القادة العسكريون الإنكليز أن مقتل الثورة يكمن في تشديد العقوبات على الفلاحين. وحول ذلك كتب بيرسي ـ أحد كبار ضباط الجيش ـ يقول: «من الواضح أن الوسيلة الوحيدة

(٦٢) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٣٥٢ ـ ٣٥٣.

(٦٣) زعيتر، **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩**، ص ٤٣١ ـ ٤٣٢.

(٦٤) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ١٢٩.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ١٣٣ ـ ١٣٤.

(٦٦) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٣٥٣ ـ ٣٥٤، والسمري، **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية: سجل عام لقضية فلسطين في عشرين سنة**، ص ٨٨ ـ ٩١.

لاستعادة زمام المبادرة من الثوار هي اتخاذ إجراءات ضد القرى التي ينطلق منها الثوار والمخربون. ومن ثم فإنني بدأت في التعاون مع مفتشي البوليس في تفتيش القرى. وكانت أعمال التفتيش تجري في الظاهر، بحجة البحث عن السلاح وعن الأشخاص المطلوبين. ولكن الحقيقة هي أن الإجراءات التي كان البوليس يتّبعها، والتي كانت تسير على نفس خطوط الإجراءات التركية القديمة، إنما هي إجراءات تأديبية شديدة»(٦٧).

وفي لقاء رئيس بلدية نابلس ـ الموالي للحكومة ـ مع المندوب السامي أبلغه انه «في غضون عمليات التفتيش التي جرت أخيراً في القرى أُتلفت الممتلكات، وسُرقت الحلي، ومُزقت نسخ القرآن الكريم، الأمر الذي زاد من هياج الفلاحين». وبمثل ذلك قال وفد من العلماء في عرائض قُدمت إلى المندوب السامي. وكان من نتائج التعسف في إجراءات التفتيش وتشديد العقوبات أن ازداد تلاحم الفلاحين والثوار، وأن عمّت القرى حالة ثورية، وشاع فيها الوعي الوطني، وتراجعت النزاعات العائلية.

واقترف الجيش جريمة نسف البيوت بشكل واسع، وتمت عمليات النسف في مدن نابلس والخليل واللد وصفد والمجدل وبيت لحم وخان يونس وقلقيلية. كما نُسف كثير من الدور الكبيرة في ٣٥ قرية، وبيوت العشائر. وبلغت جريمة النسف ذروتها عندما أقدمت سلطة الانتداب على نسف أحياء يافا القديمة صباح ٦/١٨، بحجة فتح شارعين جديدين، في حين أن عملية النسف التي طالت ٢٢٠ بيتاً إنما كانت انتقاماً من صمود الأحياء القديمة وإيوائها الثوار. كما نُسف ٨٥٠ بيتاً خشبياً في ضواحي يافا، بزعم مخالفة قانون تنظيم المدن، فشُرد بذلك أكثر من ستة آلاف نسمة(٦٨). وحين أقدم أحد المواطنين العرب الذين هدمت بيوتهم على رفع قضية ضد المندوب السامي، أدان القاضي مايكل ماكدونال القرار، واتهم المندوب السامي بالكذب لزعمه أن الهدم أُريد به تجميل المدينة، مع أنه جرى لأغراض عسكرية(٦٩). وطبع بعض الناشطين من هذا الحكم آلاف النسخ، ووزّعوها على الجنود الإنكليز مستهدفين التأثير في موقفهم المعادي

---

(٦٧) رسالة واكهوب إلى وزير المستعمرات بتاريخ ١٩٣٦/٨/٢٢، نقلاً عن: الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص ٢٧٠.

(٦٨) أبو عربية، «صفحات من تاريخ القضية الفلسطينية حتى سنة ١٩٤٩: الرؤية التاريخية وملامح تجربة ذاتية،» ص ٦١.

(٦٩) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٣٥٣ ـ ٣٥٤.

للعرب. غير أن ذلك لم يجدِ نفعاً؛ إذ كان الجنود إنما ينفذون تعليمات إدارة شديدة العداء للعرب، فضلاً عن التزامها بالموقف الرسمي البريطاني القائم على فرض الاستعمار الاستيطاني الصهيوني على الأرض العربية في فلسطين.

وتدّعي الرواية الرسمية الصهيونية أنه «خلال الأحداث نشبت أزمة داخلية في أوساط الموظفين الإنكليز الكبار، تسببت بزعزعة جهاز السلطة كله في البلد. وانقسم الموظفون بين فريقين رأس كل منهما واحد من أكبر الموظفين في الإدارة: المندوب السامي واكهوب من جهة، وقاضي القضاة مايكل ماكدونال من جهة أخرى». وتقرر أن واكهوب كان من المندوبين الساميين الصهيونيين جداً، وأنه في عهده هاجر ما يزيد على مئتي ألف يهودي، فيما تتهم ماكدونال بأنه وقف على رأس من تعتبرهم «حاقدين» على التجمع الصهيوني («اليشوف») و«المتعاطفين» مع العرب. كما تشير إلى أن الجهاز القضائي لإدارة الانتداب كان مستقلاً وغير خاضع لسلطة المندوب السامي، بحكم التقاليد الليبرالية البريطانية. وتتهم قاضي القضاة والقضاة بعدم الالتزام بتعاليم الإدارة، والحكم على العرب بعقوبات أدنى مما قررته تلك التعليمات[٧٠].

وفي التدليل على ما تدّعيه حول عدم التزام القضاة بالتعليمات تذكر أن الإدارة قررت أن الحد الأدنى لعقوبة إشعال الحرائق وحمل السلاح وما شابههما السجن خمس سنوات، غير أن القاضي بلانكت حكم على العرب الذين مثلوا أمامه لارتكابهم بعض تلك الأعمال بالسجن ثلاث سنوات. وتنقل عن رئيس هيئة الأركان الجنرال ديل قوله: «أصيب القانون بتصلب شرايين روحياً ومادياً». وبسبب ما، لم تعجب قوانين الطوارىء ممثلي القانون، مما دفع حماة القانون إلى أن يروا في كثير من الأعمال التي أقدمت عليها الحكومة أو ممثلوها تجاوزاً للصلاحيات، وبطريقة جعلت ممثلي السلطة يبدون أنهم يسيئون استخدام القوة المعطاة لهم. . وأصبحت أساليب القضاة مدعاة للسخرية والهزء. لقد ألقى عدد من العرب متفجرة على حرس عسكري واعتُقلوا، لكن الأمر لم يصل إلى المحكمة إلا بعد ثلاثة أشهر أو أربعة أشهر. وفي هذه الأثناء كان الشهود العسكريون قد تركوا البلد للخدمة في أمكنة اخرى، فتم إطلاق هؤلاء الثوار الخطرين جميعاً لعدم توفر الأدلة[٧١].

(٧٠) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٨٤ ـ ٨٧.

(٧١) المصدر نفسه، ص ٨٦ ـ ٨٧.

وما تشير إليه الرواية الإسرائيلية الرسمية، وما يذكره رئيس هيئة الأركان البريطاني، لا يعودان إلى تناقض رئيسي بين سلطة الإدارة والجيش، وبين السلطة القضائية في عهد الانتداب، ذلك لأن السلطتين لم تكونا خاضعتين لسلطة تشريعية وطنية، وإنما لوزارة المستعمرات البريطانية، الملتزمة بتنفيذ أحكام صك الانتداب وإقامة الوطن القومي اليهودي. وبالتالي فالتمايز في المواقف المشكو منه لا يجاوز كونه تقاسماً وظيفياً لأداء المهمة التي يلتزم بها الطرفان. فالإدارة والجيش مثّلا «العصا» في مواجهة الثورة والثوار، فيما يمكن اعتبار السلطة القضائية حاولت تقديم «الجزرة» إلى القيادة السياسية الفلسطينية في محاولة الاحتفاظ بموقفها المعتدل، وتمكينها من الصمود في مواجهة ضغوط القاعدة التي كانت ترى في بريطانيا وجميع أجهزتها في فلسطين الخصم الأول الأدعى إلى المواجهة. والدليل على ذلك أنه عندما بات واضحاً غلبة الجناح الأكثر اقتراباً من خط الثورة في «اللجنة العربية العليا» انتهى الانقسام البادي على السطح في ممارسات أجهزة حكومة الانتداب؛ إذ بعد أن تولى أورومسبي غور وزارة المستعمرات، وكان حسب الرواية الإسرائيلية «من السياسيين المؤيدين للصهيونية»، اضطر قاضي القضاة ماكدونال إلى الاستقالة وأُحيل إلى التقاعد[(٧٢)].

وبرغم الادعاءات الصهيونية كانت العقوبات في جميع الحالات مثالاً للتعسف، ولا مجال مطلقاً لمقارنتها بالعمل العربي الذي فُرضت بسببه. ومن الأمثلة الصارخة على تعسف الجيش في فرض العقوبات ما تذكره الرواية ذاتها من أنه بينما كان بعض الجنود يستحمون في «السخنة» فاجأهم الثوار، فقتلوا أحدهم وغنموا رشاشاً وخمس بنادق. وحين اكتُشف الرشاش في قرية فقّوعة هدموا عدداً كبيراً من بيوتها، وأعدموا ١٢ من مواطنيها. وذلك في إشارة الرواية الإسرائيلية إلى تشدد الجيش في إجراءاته، وحملات التفتيش في القرى التي اتخذت «طابع أعمال العقاب»[(٧٣)].

خامساً: انعكاسات الثورة على التجمّع الاستيطاني الصهيوني

استغلت الوكالة اليهودية عجز القوات البريطانية عن قمع الثورة وحماية المستوطنات، لتطالب بمزيد من إجراءات قمع المواطنين العرب، ولتأكيد أهمية تعزيز القدرات العسكرية الصهيونية لمواجهة ما يتعرض له المستوطنون من أخطار.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٨٧.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٣٢.

ففي مذكرة رفعتها اللجنة التنفيذية للوكالة إلى المندوب السامي في بداية الثورة، اتهمت حكومة الانتداب بالتراخي «الذي نجم عنه انتشار الاضطرابات والأعمال الإجرامية، بينما أظهر اليهود مقدرة فائقة على ردع الهجمات المستمرة في الريف والحضر»[٧٤]. ولقد تكرر ذلك في أكثر من مذكرة.

وتحت ضغط الاستثارة المتوالية عقد المندوب السامي عدة اجتماعات مع بن غوريون، رئيس اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، ومسؤول الأمن في الوكالة، وقائد الهاغاناه، للبحث في إشراك الهاغاناه في قمع الثورة. وقد انتهت تلك الاجتماعات إلى إكساب الهاغاناه صفة شرعية، والسماح للنقيب لورد تشارلز وينغيت بالتعاون بصفة غير رسمية مع الهاغاناه، وتوسيع قاعدتها، وإنشاء قوة شرطة يهودية للمستعمرات اليهودية، وتزويد الحكومة لها بالسلاح ودفع رواتب منتسبيها[٧٥].

ولقد قام وينغيت بتشكيل فرق خاصة بالقتال الليلي، من عناصر مختارة من الهاغاناه، تحت إشراف ضباط بريطانيين، تولت حماية خط أنابيب النفط العراقي إلى ميناء حيفا. وقد وجدت عناصر الهاغاناه في وينغيت «ضابطاً بريطانياً غير نظامي يهودي المغامرة»، ونظرت إليه باعتباره بطلاً. وقد تتلمذ على يديه عدد ممن أصبحوا من أبرز ضباط إسرائيل، منهم إيغال ألون وموشيه دايان. ولقد تعاون معه إسحق ساديه، الذي يعتبره إيغال ألون «من العباقرة العسكريين، وواحد من أكبر القادة في التاريخ اليهودي، ومعلم معظم القادة اليهود»[٧٦]. وحول انعكاسات الثورة على الهاغاناه كتب شبتاي تيبيت يقول: في أعقاب أحداث ١٩٣٦ أصبحت منظمة الهاغاناه أداة مساعدة على تحقيق أهداف الصهيونية، وأولاً وقبل كلّ شيء أداة لتنفيذ سياسة الاستيطان في فلسطين. وبرز دورها في رعاية إقامة مستوطنات (سور وبرج) وتنظيم الهجرة اليهودية غير المشروعة، أي بعبارة أخرى، أصبحت الحركة الصهيونية حركة مقاتلة[٧٧].

---

(٧٤) *Palestine Post*, 15/5/1935, and 17/8/1936,

نقلاً عن: محمد عبد الرؤوف سليم، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص ٥٠١.

(٧٥) Yigal Alon, *The Making of Israel's Army*, foreword by Michael Howard (London: Vallentine, Mitchell, 1970), p. 20.

(٧٦) المصدر نفسه.

(٧٧) شبتاي تيبيت، **بن غوريون والعرب**، ترجمة غاري السعدي (عمّان: دار الجليل، ١٩٨٧)، ص ٢٠٨.

وكان للإضراب والثورة انعكاس شديد على الهجرة اليهودية، وذلك على الرغم من أن محفزاتها سنة ١٩٣٦ زادت عمّا كانت عليه في السنة السابقة، بعد إصدار النظام النازي قرارات نورمبرغ الأولى سنة ١٩٣٥. فبعد أن بلغ عدد المهاجرين إلى فلسطين ٦١٨٥٤ مهاجراً سنة ١٩٣٥ هبط إلى ٢٩٧٢٧ مهاجراً، في حين بلغت الهجرة المعاكسة أعلى رقم لها منذ بداية الاستيطان. ولمواجهة التحديات على هذا الصعيد رفعت الحركة الصهيونية شعار «الهجرة تتقدم على السلام»، والتزمت به باعتباره شعاراً حربياً؛ إذ نظرت إلى الهجرة ليس فقط كوسيلة لإنقاذ يهود ألمانيا ووسط أوروبا، وإنما أيضاً باعتبارها أداة تقوية الاستيطان في فلسطين.

وكان المندوب السامي وكبار الموظفين الإنكليز في فلسطين، ووزير المستعمرات في لندن، قد طلبوا من القادة الصهاينة إعلان وقف الهجرة لفترة ستة شهور لتهدئة العرب، ولتوفير مناخ مناسب للجنة الملكية التي تقرَّر أن تقوم بتقصي الحقائق في فلسطين. ولقد رفض وايزمان وبن غوريون الاستجابة للطلب، بحجة أنه يمس أسس الانتداب والوطن القومي ويتناقض مع «الكتاب الأبيض» لسنة ١٩٢٢ ورسالة رمزي مكدونالد لوايزمان سنة ١٩٣١. وفضلاً عن البعد الأمني، تعامل الصهاينة مع الهجرة في ضوء استشرافهم للمستقبل. فقد كان يسيراً عليهم الوصول إلى حل وسط لو انحصر البحث في الحاضر، غير أن تطلّعهم إلى تحقيق أغلبية يهودية تغير من واقع فلسطين السكاني وهويتها العربية جعلهم يرفضون كل سعي لتحديد الهجرة، فضلاً عن وقفها[٧٨].

كما استغلت الوكالة اليهودية الإضراب والمقاطعة لتعزيز الاقتصاد الصهيوني وتطويره. فإضراب عمال ميناء يافا دفع إلى تكثيف العمل لبناء رصيف للتفريغ في تل أبيب، بحيث أنجز بعد شهر من بدء إضراب عمال ميناء يافا. ولتعويض انحسار تموين السوق اليهودية بالخضار العربية كُثف العمل في المزارع الصهيونية لتأمين الحاجة من الخضار والفواكه. وحين امتنع العمال العرب عن العمل في البيارات اليهودية حل محلهم عمال يهود. وتشير الرواية الإسرائيلية إلى أن آلاف العمال اليهود وجدوا فرص العمل في المشاريع والبيارات اليهودية التي قاطعها العمال العرب. وقد وجدت الوكالة اليهودية في ذلك مبرّراً لطلب حصة جديدة من الهجرة.

(٧٨) انظر: **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٨٢ ـ ٩٠.

ولقد وجد بن غوريون في الفصل الإجباري الذي تحقق يومذاك «هدية من السماء كي يطبق فكرة الفصل إلى كتلتين قوميتين، ومعها مبدأ العمالة اليهودية المنبثق عنها». قال في اجتماع اللجنة الوطنية الصهيونية، بعد ثلاثة أسابيع من اندلاع الأحداث: «علينا التحرر من كل ارتباط اقتصادي بالعرب. . .» وأمام اللجنة السياسية لحزب الماباي اعتبر الأحداث فرصة «للبدء في تطبيق سياسة الدولة اليهودية. . أي بلورة الاستيطان اليهودي في فلسطين ككيان مستقل يكون جزيرة محصنة في البحر العربي المحيط بها. جزيرة تكون قادرة على البقاء والتطور بقوتها الذاتية»[٧٩].

وعملت القيادة الصهيونية على تعميم وتعميق الشعور في أوساط التجمع الصهيوني («الييشوف») بأن تحطيم الإضراب العربي، إنما هو شرط البقاء «القومي» للتجمع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني. ولمّا كان مستحيلاً حمل العرب على وقف الإضراب دون تحقيق بعض مطالبهم، والتي هي متناقضة تناقضاً رئيسياً مع المشروع الصهيوني ومخططه الاستراتيجي، كان لا بد من العمل بكل السبل الممكنة للحد من الآثار السلبية للإضراب العربي على الاقتصاد الصهيوني. وكانت العديد من المشاريع الصهيونية قد تضررت بشكل واضح بداية، إلا أنه بالدعم المالي الخارجي، والحماية والرعاية البريطانية، وبتكثيف الجهود في مختلف القطاعات، نجح الصهاينة ليس فقط في الحيلولة دون شلل حياتهم الاقتصادية، وانما أيضاً في تطويرها وتحقيق إنجازات ملموسة، فضلاً عن التقدم الكبير في تطبيق مبدأ «العمل العبري».

وبينما ينسب شبتاي تيبيت إلى مصادر بريطانية أن قتلى العرب حتى ١٥/ ١٠/ ١٩٣٦ بلغوا ٨٠٠ قتيل بأيدي قوات الأمن[٨٠]، قدّم وزير المستعمرات البريطاني إلى مجلس العموم تقريراً عن الإصابات لغاية ١٥/ ١٠/ ١٩٣٦، جاء فيه أنه سقط ١٨٧ قتيلاً و٧٦٨ جريحاً عربياً مسلماً، و١٠ قتلى و٥٥ جريحاً عربياً مسيحياً و٢١ قتيلاً و١٠٤ جرحى من الجيش، و٧ قتلى و٤٠ جريحاً شرطياً إنكليزياً و٩ قتلى و١١٥ جريحاً من رجال الشرطة العرب. وفي تناقض الروايتين ما يدل على أن وزير المستعمرات قدّم تقريراً كاذباً إلى مجلس العموم، محاولاً إخفاء الحقيقية. كما يشكّك المؤرخ محمد عزة دروزة في أرقام تقرير وزير المستعمرات فيما يتصل بإصابات الجنود البريطانيين، ويعقد مقارنة بينها وبين أرقام بيان

---

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٢١٨ ـ ٢١٩.

(٨٠) تيبيت، المصدر نفسه، ص ٢١٦.

أصدرته دائرة المطبوعات التابعة لحكومة الانتداب في ٣٠/ ٩ متضمّناً أرقاماً أعلى لإصابات الضباط والجنود الإنكليز، فضلاً عن أن المعارك الكبرى إنما وقعت بعد ٣٠/ ٩. ويذكر أن ثلاث بواخر مستشفيات رست في ميناء الإسكندرية في الأسبوع الأول من تشرين الأول/ أكتوبر وكانت تحمل ٤١٠ من الضباط والجنود الإنكليز بين جريح وناقه. . كما يلاحظ أن إصابات العرب كانت أكبر بكثير مما تضمنه التقرير، إذ كان الثوار يسحبون قتلاهم وجرحاهم من الميدان كلما تيسّر لهم ذلك[٨١]. فيما تورد الرواية الإسرائيلية بياناً إحصائياً لما لحق بالصهاينة من خسائر خلال الفترة الممتدة «بين الأيام الدامية في يافا وانتهاء الإضراب العربي»، فتذكر أنه قُتل ٨٠ صهيونياً وجُرح ٣٩٦، جروح ١١٠ منهم خطرة، وأنه وقع «اعتداء» على ١٩٩٦ صهيونياً وعلى ٨٩٥ مصنعاً أو بيتاً أو مزرعة صهيونية، وأُتلفت مئتا ألف شجرة ـ معظمها في الغابات ـ وسبعة عشر ألف دونم من المحاصيل. ووقع ٣٨٠ هجوماً على الباصات والقطارات، و٧٦٩ على الجيش والشرطة ورجال الحكومة، وخلال الفترة وضع العرب أو ألقوا ١٣٦٩ متفجرة ولغماً وسيارة ملغومة. وتذكر أنه في يوم السبت ٨/١٥ هوجمت ٣٨ نقطة استيطانية في ليلة واحدة[٨٢].

ويلاحَظ أن الرواية الإسرائيلية الرسمية لم تكتف بشجب وإدانة حرق الغابات والمحاصيل واقتلاع الأشجار، وإنما أرجعتها إلى تقاليد الصراعات بين القرى والحمائل العربية[٨٣]، في محاولة لصبغ العمل العربي بصبغة التخلف والرجعية، ومحاولة تصويره على أنه من بعض ثقافة المجتمع العربي المتخلف. وفي الوقت ذاته قدّمت المصابين الصهاينة في صورة المدنيين البسطاء الأبرياء، الذين راحوا ضحية «إرهاب» العصابات العربية[٨٤]. كما يلاحَظ أن الرواية التي غالت في تصوير بشاعة الفعل العربي باقتلاع الأشجار وحرق المحاصيل لم تتورع عن الإشادة بجريمة هدم الأحياء القديمة في يافا، وتبنّت ادعاءات سلطة الانتداب بأن العملية استهدفت هدم «البيوت المتلاصقة وغير الصحية»، ومضت تمجد العمل الإجرامي البريطاني قائلة: «وكانت هذه أول عملية للسلطة في أرض إسرائيل ذات أثر فعال»[٨٥].

---

(٨١) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ١٢٩ ـ ١٣٠.

(٨٢) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٢٦.

(٨٣) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٨٤) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٨٥) المصدر نفسه، ص ٢٧ ـ ٢٨.

وفي تناول الرواية الإسرائيلية الرسمية للخسائر الصهيونية والعربية اتّبعت أسلوبين متمايزين تمام التمايز؛ إذ قدّمت تفصيلاً وافياً لكلّ إصابة لحقت بمستوطن صهيوني، وصورت الحادث على نحو يستدر العطف على الضحية والسخط على مقترف جريمة العدوان على إنسان بريء، كلّ ذنبه هو أنه يهودي حاول أن يعيش بسلام لم يمكّنه منه العرب المتخلفون، في حين اكتفت بذكر أرقام القتلى والجرحى العرب كما وردت في بيانات حكومة الانتداب، دون أي تفاصيل خاصة بأي منهم، وبحيث تحول المصابون العرب إلى مجرد أرقام إحصائية فيما قدم المصابون الصهاينة باعتبارهم أناساً طيبين في منتهى البراءة والطهر. وفي ذلك ليس فقط مؤشر على كفاءة الأداء الإعلامي الصهيوني، وإنما أيضاً دلالة عمق وتأصل العنصرية في الأدبيات الصهيونية.

وفيما أفاضت الرواية الإسرائيلية الرسمية في ذكر تفاصيل ما لحق بالمنشآت والمصانع والمزارع وحتى الغابات الصهيونية، لزمت الصمت تماماً تجاه ما ألحقته قوات الجيش البريطاني والهاغاناه الصهيونية بالمتلكات العربية من تدمير لأتفه الأسباب، فلم تأت إلى ذكر نسف البيوت بالمئات، وأنه لم يعط سكان أي بيت تقرر نسفه ما يجاوز نصف ساعة لإخلائه من موجوداته، وفي كثير من الحالات كان النسف يتم دون إعطاء تلك المهلة. كما أنها صمتت عن ذكر قصف قرية اليامون، قرب جنين، بالمدافع الثقيلة لهزيمة أصابت الجيش البريطاني في جوار القرية، ولا أشارت إلى اقتحام البيارات بالدبابات والمصفحات دون مبالاة بتدمير مضخات الري وإتلاف آلاف الدونمات من الأشجار الحمضية، وبالسكوت المتعمّد عن الخسائر العربية، الأمر الذي يُفقد الرواية الإسرائيلية الرسمية ما ينسب إليها من موضوعية في رواية الأحداث.

وفي تقويم بن غوريون للأحداث منذ بدايتها انتهى إلى أن يعلن في مركز حزب الماباي في ١٦/٤/١٩٣٦ أنه «لا يوجد احتمال للتفاهم مع العرب.. إلا إذا فرضت هذا التفاهم قوة يهودية عظيمة.. وتستعين هذه القوة ببريطانيا وسفنها الحربية». وفي مناسبة أخرى قال: «إننا نواجه تناقضات قومية، تدور ضدنا حرب قومية، وليس لدينا الآن وسيلة لمقاومة هذه الحرب سوى الهجرة وتحصين المستوطنات اليهودية في فلسطين[٨٦]».

وفي إيضاحه للاستجابة العربية تجاه التحدي الصهيوني قال بن غوريون: «إن

(٨٦) تيبيت، **بن غوريون والعرب**، ص ٢١٦ ـ ٢١٧.

مقاومة الحركة الصهيونية من قِبل العرب هي العنصر الذي ساعد كثيراً على إقامة الحركة الوطنية العربية». كما كتب حول ذلك يقول: «نحن بأنفسنا، في حقيقة عودتنا إلى فلسطين، وفي حقيقة مشروعنا، خلقنا الحركة الوطنية العربية.. وهذا لا يعني أن مثل هذه الحركة لم تكن لتقوم لولا الحركة الصهيونية، إلا أن الصهيونية كانت العنصر المسرع لها، حيث إن العالم كله يغلي، والعرب ليسوا أقل من غيرهم من الشعوب»[(٨٧)].

سادساً: وساطة الملوك العرب، ووقف الإضراب والثورة

منذ بداية الأحداث حاولت القيادة الصهيونية العمل على الحيلولة دون تطورها، تحسباً من تداعياتها على مشروعها الاستعماري الاستيطاني. وعهدت بهذه المهمة إلى من أُطلق عليهم «مجموعة الخمسة»، وهم القاضي جاد فرومكين، ورئيس الجامعة العبرية د.مغنيس، وبنحاس روتنبرغ، وموشيه سميلانسكي، ونوفومايسكي، الذين تقدموا بمشروع تسوية يقوم على السماح بهجرة ثلاثمئة ألف يهودي خلال عشر سنوات، وإقامة مجلس تشريعي يشترك فيه العرب واليهود بشكل متساو. وقُدم المشروع إلى موسى العلمي عن طريق القاضي فرومكين، إلا أن المباحثات اصطدمت بعقبة الهجرة، إذ رأى الجانب العربي إيقافها ولو مؤقتاً لمدة ستة شهور، وهذا ما رفضه موشيه شاريت (شرتوك) في محادثاته مع موسى العلمي، إذ رأى في وقف الهجرة عملاً يرمز إلى الاستسلام، ولا يستطيع أي يهودي أن يوافق على ذلك.

وحاولت الحكومة البريطانية وإدارة الانتداب التأثير في الموقف العربي بإعلان وقف الهجرة لفترة ستة شهور. ودخلت في حوار مع القادة الصهاينة لإقناعهم بذلك، بأن كتب وزير المستعمرات أورومسبي غور إلى وايزمان وبن غوريون يعلمهما بأن حكومته تفكر في تعيين حد أقصى للهجرة لتهدئة العرب، فكان أن ردّ وايزمان محتداً «بأن سياسة كهذه تمس مساساً خطيراً أسس الانتداب والوطن القومي، وتتناقض مع التفسيرات التي قُدّمت في الكتاب الأبيض لسنة ١٩٢٢، ومع التصريحات الواضحة الواردة في رسالة رئيس الحكومة ـ البريطانية ـ المؤرخة في ١٤ شباط/ فبراير ١٩٣١».

وعليه فإنه أمام عدم واقعية عروض التسوية السياسية التي عرضها

(٨٧) المصدر نفسه، ص ٢١٧.

الصهاينة، ورفضهم العرض البريطاني، وفي مواجهة تصاعد الثورة وعجز الجيش عن قمعها، برغم إجراءاته العقابية التي توالى تشديدها بشكل تصاعدي، وبتأثير ردة الفعل النامية في المحيط العربي، وتحسباً من تحول الثورة في فلسطين إلى ثورة قومية عربية تعصف بكثير من المصالح البريطانية وتهدد حاضر ومستقبل المشروع الصهيوني. لكل ذلك متفاعلاً وجدت بريطانيا نفسها تبحث عن مخرج بتوسيط الملوك العرب لدى «اللجنة العربية العليا». وقد بدأ الأمير عبد الله الوساطة، وحاول ذلك مرتين، إلا أن اللجنة لم تستجب لوساطته(٨٨). وفي ١٩٣٦/٨/٢٦ جاء القدس نوري السعيد، الذي كان يشغل منصب وزير خارجية العراق، واقترح على «اللجنة العربية العليا» وقف الإضراب والثورة مقابل توسط الحكومة العراقية لدى الحكومة البريطانية لتلبية المطالب العربية المشروعة(٨٩).

وكان نوري السعيد قد كُلف بمهمة الوساطة من قِبل وزارة الخارجية البريطانية، فيما كان القادة الصهاينة ينظرون إليه باعتباره صنيعة الجهاز الإداري لوزارة المستعمرات البريطانية وربيبها(٩٠). واشتد الجدل بين أعضاء «اللجنة العربية العليا » حول قبول وساطة نوري السعيد، إلا أن الأكثرية نظروا إلى تلك الوساطة من زاوية كونه وزير خارجية العراق، القطر الذي كان يُنظر إليه باعتباره «بروسيا» العرب ـ قاعدة الوحدة والتحرر العربي ـ وينظر غالبية أعضاء اللجنة إلى الملك غازي باعتباره «بسمارك» الأمة العربية، الذي يعمل على توحيدها، فضلاً عن كون نوري السعيد يمثّل دولة عضواً في عصبة الأمم، وحليفة لبريطانيا التي لها فيها مصالح نفطية وغير نفطية هي حريصة عليها. وبالتالي قدّر غالبية أعضاء اللجنة أن تكون وساطة نوري السعيد أجدى من وساطة الأمير عبد الله.

كذلك كان تقدير غالبية أعضاء اللجنة العربية العليا، في دلالة على أن أيّاً منهم لم يأخذ في حساباته القيود التي ألقتها معاهدة ١٩٣٠ على استقلال إرادة الحكومة العراقية، ولا كون نوري السعيد رجل الإنكليز الأول في العراق، إن لم يكن في المشرق العربي. وتكفي الإشارة إلى أنه عندما جاء القدس وسيطاً نزل ضيفاً على المندوب السامي في بيته(٩١). وكان هذا في حدّ ذاته كافياً ليدرك

(٨٨) تذكر الرواية الإسرائيلية الرسمية أن العلاقة مع الأمير أقيمت مند أيام الانتداب الأولى ولم تنقطع خلال الأحداث، وأن موفد الأمير كان يلتقي من حين إلى آخر مع رجال الدائرة السياسية للوكالة. انظر: **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٨٩ ـ ٩١.

(٨٩) علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ١٢٨.

(٩٠) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٩١.

(٩١) رعيتر، **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩**، ص ١٥٦.

المراهنون على الدور العراقي الرسمي أن صورة العراق ورجالات نظامه في أذهانهم تجاوزها الزمن. ولكن اللهفة على الوصول إلى تسوية تخرج غالبية أعضاء «اللجنة العربية العليا» من المأزق الذي يواجهونه مع تطور الثورة غلّبت لديهم تصورات الماضي على قراءة معطيات الحاضر بموضوعية.

وفي اليوم الذي بدأت فيه وساطة نوري السعيد بدأ العمل بالتعديل العاشر لقانون الطوارىء لسنة ١٩٣٦، وهو التعديل الذي ضاعف الإجراءات العقابية في المتعقلات. وكأن حكومة الانتداب أرادت بذلك إرهاب المعتقلين السياسيين الذين كان غالبيتهم من العناصر الأكثر تشدداً في رفض فك الإضراب وإيقاف الثورة قبل التزام بريطانيا رسمياً بوقف الهجرة والتعهد بالنظر بجدية في بقية المطالب الوطنية.

وتذكر الرواية الإسرائيلية الرسمية أن الإنكليز وعدوا نوري السعيد بإتاحة الفرصة أمام العراق ليكون له دور مؤثر في مصير «أرض إسرائيل»، وبالمثول أيضاً أمام اللجنة الملكية لإيجاد صلة بذلك بين العرب في العالم وبين «أرض ـ إسرائيل». وتضيف في إيضاح ذلك ما قاله موشيه شاريت (شرتوك): «وكأنما من أجل إيجاد ما يعادل الصلة بين يهود العالم وأرض ـ إسرائيل»[٩٢]. وليعزز نوري السعيد وساطته ألمح في أحاديثه مع «اللجنة العربية العليا» إلى أن وساطته ستكون بالتضامن مع الرياض وصنعاء وعمان. كما وجّه إلى اللجنة العربية البيان التالي[٩٣]:

«إن الحكومة العراقية التي تشعر شعوراً قوياً بالرابطة القومية التي تربط الشعب العراقي بالشعب العربي في فلسطين، ترى أنه من المحتم عليها أن تتقدم بالوساطة الناجحة ما بين هذا الشعب والحكومة البريطانية، التي تربطها بها روابط صداقة وحلف قوية، في سبيل إنهاء الحالة الراهنة في فلسطين. والحكومة العراقية تشعر تماماً إذ تتقدم بمثل هذه المسؤوليات العظيمة التي تلقيها هذه الوساطة على عاتقها تجاه العرب عامة وعرب فلسطين خاصة، وترغب للأسباب المذكورة آنفاً أن تتقدم إلى لجنتكم الموقرة بالاقتراح التالي:

«أولاً: أن تقوم اللجنة العربية العليا باتخاذ جميع الإجراءات الفعالة لإنهاء الإضراب والاضطرابات الحاضرة.

---

(٩٢) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٩١.

(٩٣) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ١٣٩ ـ ١٤٠، ورعيتر، المصدر نفسه، ص ١٥٦ ـ ١٥٧.

«ثانياً: أن تتوسط الحكومة العراقية لدى الحكومة البريطانية لإنجاز جميع مطالب عرب فلسطين المشروعة.

وإنها ستتخذ لذلك جميع الوسائل الممكنة في سبيل تحقيق المطالب المذكورة، سواء كانت هذه المطالب ناشئة عن الحركة الحاضرة في فلسطين أم عمّا يتعلق بالسياسة العامة فيها».

ويلاحَظ أن كتاب نوري السعيد بينما كان محدّداً في البند «أولاً» كان غير محدّد في البند «ثانياً»، وبسبب ذلك تباينت وجهات نظر أعضاء اللجنة تجاه ما يعرضه وزير خارجية العراق؛ فبينما رأى المفتي وبعض الأعضاء استمرار الإضراب والثورة والعصيان المدني حتى توقف الحكومة البريطانية الهجرة وقفاً تاماً، وتعلن استعدادها لقبول مبدأي منع بيع الأراضي لليهود، وتشكيل حكومة مسؤولة أمام مجلس نيابي منتخب، كان راغب النشاشيبي وغالبية الأعضاء يرون قبول عرض نوري السعيد وحل الإضراب ووقف الثورة[(٩٤)].

وقام نوري السعيد بزيارة المعتقل، حيث التقى عوني عبد الهادي ونبيه العظمة، نيابة عن المعتقلين، فأخبرهما حرص حكومته على الوصول إلى مخرج من الأزمة يحفظ للبلاد كرامتها ويضمن حقوقها. فأكدا له أن شرط المعتقلين لوقف الإضراب والثورة هو وقف الهجرة اليهودية أولاً، وإعلان بريطانيا التزامها بتلبية مطلبي وقف بيع الأرض وإقامة نظام برلماني منتخب. ثم أُخرج عوني عبد الهادي من المعتقل بصورة مؤقتة ليعالج أسنانه، فالتقى ببعض أعضاء اللجنة. وحين عاد أبلغ رفاقه «الاستقلاليين» أن عند اللجنة وجهتي نظر:

الأولى هي الاستمرار في الحركة الحاضرة حتى توقف الحكومة البريطانية الهجرة اليهودية وقفاً تاماً، وتعلن استعدادها لقبول مبدأي منع بيع الأراضي لليهود وتشكيل حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي منتخب.

والثانية هي إنهاء الموقف الحاضر إذا ضمنت حكومة العراق وقف الهجرة اليهودية وقفاً تاماً، أي وقف جميع أصناف الهجرة، وتعهدت بإنجاز مطالب العرب المشروعة في منع بيع الأراضي، وتشكيل حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي منتخب.

وبعد التداول مع بقية المعتقلين أيد أكثريتهم موقف المفتي وصحبه، وطالبوا

---

(٩٤) الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية، ص ٩٢.

بتصعيد الثورة للضغط على بريطانيا، وتركوا للجنة اتخاذ القرار في ضوء قدرتها على تطوير الإضراب، بحيث يشارك فيه الموظفون وباقي البلديات. وإذا لم يكن ذلك مستطاعاً فالأفضل إنهاء الموقف بتوسط ملوك العرب والاستفادة من علاقتهم بالحكومة البريطانية، وذلك في حال إعلان حكومات العراق والسعودية واليمن تحمّلها المسؤولية التي تترتّب على عدم الوفاء بالمطالب الفلسطينية وعلى أن تترك التعقيبات للتّهم والجرائم الناشئة عن الإضراب والاضطرابات الحاضرة، وإطلاق سراح الموقوفين بسببها، وإلغاء الغرامات المفروضة، والعفو عن المسجونين الذين صدرت بحقهم أحكام بسبب الثورة الحاضرة[٩٥].

وبعد مداولات مستفيضة بين أعضاء اللجنة، وبينهم وبين نوري السعيد أصدرت اللجنة في ١٩٣٦/٨/٣٠ البيان التالي[٩٦]: «استمرت المفاوضات بين اللجنة العربية العليا وبين فخامة نوري باشا السعيد وزير خارجية العراق بضعة أيام بحثت خلالها جميع النقاط التي تتعلق بالقضية العربية الفلسطينية، في جو تسوده الثقة والصراحة، فنتج من ذلك التفاهم التام والموافقة على وساطة الحكومة العراقية وأصحاب الجلالة والسمو ملوك العرب وأمرائهم بكل ارتياح واطمئنان. وبناء على ذلك فإن فخامة الوزير سيقوم بالمخابرات الرسمية اللازمة في هذا الشأن. كما أن اللجنة العربية العليا ستعرض الأمر على الأمة بواسطة لجانها القومية في مؤتمر عام لأخذ رأيها والحصول على موافقتها. وستستمر الأمة في إضرابها الشامل بنفس الثبات واليقين اللذين عُرفت بهما رافعة الرأس راسخة الإيمان متريثة رزينة إلى أن تصل هذه المفاوضات إلى النتيجة المرغوبة التي تحفظ لهذه الأمة الباسلة كيانها وتنيلها حقوقها وتوصلها إلى أمانيها إن شاء الله».

وواضح أن البيان تبنّى إلى حدّ بعيد وجهة نظر المفتي وأقلية الأعضاء، مما يدل على قوة تأثير التيار المقاوم في الساحة الفلسطينية. وهذا يفسر كيف لم يخفِ المندوب السامي خيبة أمله ببيان اللجنة، الذي نعته بأنه «بائس». وفي تعقيبه على وساطة نوري السعيد، في رسالة إلى وزارة المستعمرات، يلاحظ أن الحاج أمين لم يلتزم بما عُرف به من مهادنة، وإنما تبنّى حث أتباعه ودفعهم للاستمرار في المقاومة لحين تحقق المطالب العربية. أما راغب النشاشيبي، المعروف باعتداله وتعاونه، فقد اتخذ منذ مشاركته في اللجنة خطاً معاكساً، فهو يبدي حماسة أشد

---

(٩٥) زعيتر، المصدر نفسه، ص ١٥٦ ـ ١٦٠.

(٩٦) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ١٤٠.

وتطرفاً أكثر من المفتي. ويرى المندوب السامي أن ذلك ليس إلا مناورة غايتها توريط المفتي في مواقف تؤدي إلى تناقضه مع حكومة الانتداب(٩٧).

وبرغم خيبة أمل واكهوب ببيان «اللجنة العربية العليا» حمل نوري السعيد نسخة منه موقّعة من جميع أعضاء اللجنة، وتوجّه إلى لندن حيث اجتمع بحاييم وايزمان، الذي كان يعرفه منذ سنة ١٩١٨. غير أن محادثاتهما تعثرت بسبب رفض وايزمان وقف الهجرة ولو مؤقتاً. وعند ذلك تصور نوري السعيد أن يكون أشد تأثيراً مع «الوكالة اليهودية» في فلسطين، فعاد إلى القدس حيث التقى ممثل الوكالة موشيه شاريت (شرتوك)، الذي رفض بدوره وقف الهجرة، وكرر قوله من أنه يعتبر ذلك استسلاماً أمام العنف(٩٨).

ومع أن الحكومة البريطانية هي التي كلّفت نوري السعيد بالوساطة، ولم تعارض الوكالة اليهودية ذلك، وأن الطرفين كانا يتطلعان إلى وساطة عربية تضع حداً للإضراب والثورة وتداعياتهما الخطرة، فإن التزام الطرفين بإقامة الوطن القومي اليهودي جعلهما يرفضان أن تؤدي وساطة نوري السعيد إلى التزام جاد بالوفاء بأيٍّ من المطالب العربية. ولم يخفِ بن غوريون مخاوفه من مساعي نوري السعيد، وبخاصة عرضه وقف الإضراب والثورة مقابل وقف الهجرة اليهودية. كما أنه لم يخفِ عدم ارتياحه إلى الدور الذي قام به مبعوثو وزارة الخارجية البريطانية مع الوزير العراقي، إذ كان يرى أن «الهجرة تتقدم على السلام»(٩٩). ولقد حاول واكهوب التعامل مع نوري السعيد باعتبار انه يقوم بوساطة شخصية، وليست باسم حكومته. إلا أن نوري أوضح له أن ذلك ما يضعف الوساطة، ولا يجعلها محققة غايتها. وهو الأمر الذي رفضته الحكومة البريطانية، وأرسلت إلى المندوب السامي برقية برفض وساطة نوري السعيد بصفته الرسمية، إذ تعتبر ذلك تدخلاً من حكومة أجنبية. كما اشترطت القبول المسبق، وغير المشروط، من قِبل العرب باللجنة الملكية التي تقرَّر إيفادها لتقصي الحقائق في فلسطين(١٠٠).

وكما تأثر الصهاينة بشلل الحياة الاقتصادية، الذي تسبب به الإضراب والثورة والعصيان المدني، كذلك تأثر كبار التجار وملاّك الأراضي العرب، ومنهم

---

(٩٧) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٣٤٧ ـ ٣٤٨.

(٩٨) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ : الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٩٢.

(٩٩) تيبيت، **بن غوريون والعرب**، ص ٢٢٤.

(١٠٠) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٣٥٦ ـ ٣٥٧.

مشاركون أساسيون في «اللجنة العربية العليا» واللجان القومية[١٠١]. وكانوا يضغطون منذ البداية كي يكون الإضراب لفترة محدودة. وحين بات موسم الحمضيات قريباً تضاعف الضغط للقبول بالوساطة العربية. وفي الوقت ذاته، وبعد أن أفشلت بريطانيا والوكالة اليهودية وساطة نوري السعيد، مضت بالتصعيد فأعلنت في نهاية أيلول/ سبتمبر الأحكام العرفية، وأسندت إلى الجيش تولّي زمام الحكم[١٠٢] في محاولة للحيلولة دون تطور الثورة وانعكاساتها على مركز بريطانيا في المشرق العربي، في وقت تصاعد حدة الحرب الباردة بين بريطانيا وكل من ألمانيا وإيطاليا.

وكانت وزارة الحرب البريطانية وراء التحول باتجاه التصعيد، وحول ذلك تذكر الرواية الإسرائيلية الرسمية: «أدى الوضع السياسي العام، وخصوصاً العلاقات البريطانية ـ الإيطالية، والقيود التي فرضتها اتفاقية سنة ١٩٣٦ مع مصر على حجم الحامية البريطانية هناك، إلى نشوء اعتبارات جديدة استوجبت وجود قوة بريطانية كبيرة في (أرض ـ إسرائيل)، بالقرب من قناة السويس. ومن أجل ذلك مال رجال الجيش في البداية إلى تأييد تهدئة البلد عن طريق تقديم تنازلات للعرب، بصورة رئيسية طبعاً عن طريق إغلاق أبواب الهجرة. غير أن الجيش غيّر موقفه بعد أن أدت الأوضاع تلقائياً إلى حشد قوات بحجم فرقة كاملة، وأصبحت هيبته، التي مرغتها عصابات غير مدربة في التراب بسبب السلطة المدنية، على المحك، وأصبح الجيش في ذلك الوقت، بمثابة حليف سياسي مؤقت للوكالة اليهودية. وكانت حجته أنه يجب قبل كل شيء إظهار قبضة بريطانيا القوية للقضاء على العصابات وإخماد الثورة، وبعد ذلك يأتي السياسيون فيفعلون ما يشاؤون»[١٠٣].

وفي ٢ أيلول/ سبتمبر اتخذ مجلس الوزراء البريطاني قراراً بإبقاء باب الهجرة مفتوحاً، ونقل السلطة إلى قائد الجيش إن تطلب الأمر ذلك، وهو ما تم فعلاً في نهاية الشهر ذاته. واستغلت حكومة الانتداب الخوف من الحكم العسكري، وما يعنيه من تصعيد عمليات القمع التي تمارسها قواتها ضد الشعب العربي في فلسطين، الأمر الذي ضاعف من ضغوط المطالبين بقبول الوساطة العربية من أعضاء «اللجنة العربية العليا» واللجان القومية. وتحت ضغط التهديد بالتصعيد

(١٠١) الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص ٢٧٨.

(١٠٢) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٣٨.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ٩٣.

العسكري، لقيت المداخلات البريطانية تجاوباً في بعض العواصم العربية، التي أصدرت بيانات لوقف الإضراب والاضطرابات[١٠٤]. ففي يوم ٨/ ١٠/ ١٩٣٦ بعث الملك عبد العزيز آل سعود برقية إلى رئيس «اللجنة العربية العليا» تضمنت قولـه: «لقد تألمنا كثيراً للحالة السائدة في فلسطين، فنحن بالاتفاق مع إخواننا ملوك العرب والأمير عبد الله ندعوكم للإخلاد إلى السكينة حقناً للدماء، معتمدين على حُسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية، ورغبتها المعلنة بتحقيق العدل. وثقوا أننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم».

وفي اليوم التالي صدر عن الملك غازي في بغداد نداء ينص: «إلى أبنائنا عرب فلسطين، لقد تألمنا كثيراً من الحالة السائدة الآن في فلسطين، فنحن بالاتفاق مع إخواننا الملوك والأمير، ندعوكم للإخلاد إلى السكينة حقناً للدماء، معتمدين على حُسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل. وثقوا أننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم».

وفي اليوم ذاته صدر عن الأمير عبد الله في عمان نداء ينص: «إلى أبنائنا عرب فلسطين، لقد تألمنا كثيراً من الحالة السائدة الآن في فلسطين، فنحن بالاتفاق مع إخواننا الملوك نرجوكم للإخلاد إلى السكينة حقناً للدماء، معتمدين على حُسن نيات الحكومة البريطانية المعلنة في تطبيق العدل. وثقوا بأننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم».

وواضح أن برقية الملك السعودي ونداءي ملك العراق وأمير الأردن ذات صياغة واحدة تقريباً، مما يدل على أن لها في الأصل مصدراً واحداً، وأنها جميعها اعتمدت على «حُسن نيات الحكومة البريطانية» وليس على اتفاق محدد المعالم معها. ولم تتضمن النص على المطالب الفلسطينية بوقف الهجرة وبيوع الأرض وإقامة الحكومة المسؤولة أمام مجلس نيابي منتخب، مما يدل دلالة قاطعة على أن الحكومة البريطانية لم تلتزم بأي تعهد لمعدّي البرقية والنداءين من جهة، وأن البرقية والنداءين لم يجاوز أي منها ما كانت قد اشترطته وزارة المستعمرات البريطانية لقبول وساطة نوري السعيد، التي رفضتها حين أصر على أنه إنما يتوسط بوصفه ممثلاً لحكومته.

ويلاحَظ أن تدخل الملكين والأمير جاء دون حصول أحدهم على التزام بريطاني بالاستجابة لأيٍّ من مطالب الحركة الوطنية الفلسطينية، برغم أن بريطانيا

(١٠٤) زعيتر، **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩**، ص ٤٥٨.

كانت في مسيس الحاجة للتدخل العربي بسبب حراجة موقفها الدولي وفي فلسطين. ولم يكن متعذراً على من يحسن قراءة الواقع الدولي الاستفادة من تناقضات الدول الاستعمارية، فضلاً عن أن القدرات العربية المتاحة لم تؤخذ في الحسبان، وبالذات قدرات الشعب العربي في فلسطين ومحيطها الذي استطاع بعدد محدود للغاية من الثوار أن يمرغ هيبة جيش الإمبراطورية البريطانية في التراب، كما اعترفت بذلك الرواية الرسمية الإسرائيلية. وليس في المصادر التاريخية ما يدل على أن شعب فلسطين كان يشكو معاناته، ولا هو في وضع يوحي بأنه لم يعد قادراً على مواصلة نضاله.

وإلى جانب التكليف البريطاني بالوساطة كانت الثورة في فلسطين، وتداعياتها على الصعيد الشعبي العربي، تشكّل تناقضاً رئيسياً مع واقع التجزئة وأنظمة الحكم القائمة على أساسه. وكان لهذا التناقض دوره في استجابة الملوك والأمير للدعوة البريطانية، لعلهم من خلال الوساطة ينجحون في احتواء الظاهرة الثورية المقلقة. وما كانت تلك الوساطة لتلقى قبولاً لولا أنها وفرت للجنة العربية العليا الفرصة الملائمة للخروج مما كانت تعانيه بسبب طبيعتها الطبقية وافتقادها وحدة الموقف في مواجهة تحالف الاستعمار والصهيونية.

وعلى ذلك وجدت البرقية والنداءان ترحيباً حاراً من اللجنة العربية العليا، التي أصدرت بياناً بذلك صباح يوم ١١/ ١٠/ ١٩٣٦ وجّهته إلى الشعب تضمن ما نصه[١٠٥]: «قررت اللجنة العربية العليا بالإجماع، وبعد استشارة مندوبي اللجان القومية والحصول على موافقتهم باتفاق الآراء، أن تلبي نداء أصحاب الجلالة ملوك العرب وسمو الأمير بالبيان المنشور أعلاه، وأن تدعو الأمة العربية الكريمة في فلسطين للإخلاد إلى السكينة، وإنهاء الإضراب والاضطرابات، ابتداء من صباح يوم الاثنين المبارك في ٢٦ رجب سنة ١٣٥٥ وفق ١٢ تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٣٦».

وفي قبول الوساطة المرسلة دون أي ضمانات سوى الركون إلى حُسن نيات الحكومة البريطانية، وخلو بيان «اللجنة العربية العليا» من تأكيد للمطالب الوطنية ما يدل دلالة قاطعة على قصر نَفَس في النضال، وعلى تغليب المصالح الذاتية للنخب القائدة على المصلحة الوطنية. وعليه فإن الأمير والملوك العرب، مصدري نداء وقف الإضراب والثورة، لا يتحملون وحدهم المسؤولية التاريخية عن

---

(١٠٥) المصدر نفسه، ص ٤٥٩.

إجهاض الحِراك الوطني الفلسطيني وهو في ذروة إبداعاته وعطائه، وإنما تشاركهم المسؤولية التاريخية القيادة الفلسطينية، وبخاصة عناصرها الوطنية، التي عجزت عن توظيف القدرات والإمكانيات المتوفرة والمتاحة التوظيف الأمثل، فضلاً عن الأخطاء التي وقعت بها وكان لها تأثيرها السلبي الذي لا يُنكر.

ولقد عبّرت «جمعية العمال العرب» عن نبض جماهير شعب فلسطين، في البيان الذي أصدرته في١٢/ ١٠/ ١٩٣٦، الذي تضمّن ما يؤكّد أن الاستجابة لنداء وقف الإضراب «لا يعني استسلامنا للقوة العاتية وللجبروت الظالم، أو نزولنا صاغرين عند رغبة الاستعمار الغاشم في محق عروبة هذه البلاد وتهويدها. ولا يدل على أننا قد فضّلنا إنهاء الإضراب ورفع راية السلم خشية على البقية الباقية من الأرواح والأملاك والأموال، التي أصابها الشيء الكثير من الخراب والتدمير، كلاّ وألف كلاّ، فإن قوتنا المعنوية ما زالت كما كانت عليه جبارة عظيمة».

وخاطب البيان العمال قائلاً: «إننا نعطي اليوم الفرصة للحكومة البريطانية لتعدّل سياستها الخاطئة، التي قادت البلاد إلى الثورات المتكررة والاضطرابات المتعددة، وجعلتها جحيماً مقيماً تستعر ناره في كل آونة وأخرى. إنا نعطيها فرصة أخرى لتفهم نفسيتنا حق الفهم، وتقدّر رغبتنا في الحياة الحرة المستقلة حق التقدير، فتعمل على إزالة آثار الماضي وشروره.. والحكومة، بعد أن عجمت عودنا فوجدته صلباً لا يُقصم، سوف تتأكد أن جعل البلاد ساحة حرب لا يعيد لها الاستقرار والسلام، إنما أمر واحد يستطيع ذلك، وهو نيلنا حقوقنا كاملة واعترافها باستحالة تهويد البلاد».. ودعا العمال إلى اليقظة والتضحية والصبر، وأن يذكروا دائماً أنهم «مسؤولون عن إنقاذ فلسطين والاحتفاظ بها عربية إلى الأبد، وأن الشهداء الأبرار ما قدموا أنفسهم على مذبح الوطن المقدس إلا ليدفعوا ثمن استقلال فلسطين وعربون خلاصها من قبضة الاستعمار وقيود وعد بلفور الجاني»[١٠٦].

والبون بعيد بين دلالة بيان «جمعية العمال العرب» وبيان «اللجنة العربية العليا»، وكلاهما مؤشر على الواقع الذي كان غداة وقف الإضراب. فالعمال في بيانهم يعبّرون عن الشعور العظيم بالثقة الذي بعثه الإضراب والثورة في نفوس أبناء الشعب العربي في فلسطين حين تبينوا أنهم تصدّوا للدولة الأعظم في زمنهم، والحركة الصهيونية المدعومة من مختلف القوى الاستعمارية، واضطروا الطرفين إلى توسيط الملوك العرب. وإذا كان بيان العمال قد دلل على مدى

(١٠٦) المصدر نفسه، ص ٤٥٩ ـ ٤٦٠.

استعداد شعب فلسطين للمقاومة والصمود، فإنه كشف في الوقت ذاته عن قصور النخبة السياسية والاجتماعية، وتخلّفها المريع عن عطاء الشعب واستعداده. وصحيح أن وقف الإضراب والمرحلة الأولى من الثورة التي واكبته قد جاء استجابة لنداء الملكين والأمير، إلا أن تلك الاستجابة ما كانت إلا تعبيراً عن قصور وعجز القيادة الفلسطينية عن إحداث النقلة التي كانت مطلوبة لمواجهة تصعيد القمع البريطاني.

وقد أدى وقف الإضراب والثورة إلى تخفيف الإجراءات العسكرية، فقد أذاع القائد العام أن حملات التفتيش سوف تتوقف، وتم التساهل مع السائقين وأصحاب السيارات، وخُففت ساعات منع التجوال، وبدأت إجراءات إطلاق سراح الموقوفين والمعتقلين(١٠٧). ووضِعت البلاد في أجواء سلمية تمهيداً لوصول «اللجنة الملكية» التي تقرر إيفادها إلى فلسطين، والتي غادرت لندن يوم ٥/ ١١/ ١٩٣٦. وفي اليوم التالي صرح وزير المستعمرات أورامسي غور بأن الحكومة البريطانية لم تقم بتكليف ملوك العرب أو سواهم التدخل لوقف الإضراب، وأن بعضهم دعوا من تلقاء أنفسهم أبناء دينهم إلى السكون ولم تعارض الحكومة البريطانية(١٠٨). وكان ذلك هو الجواب البريطاني على اعتماد الملوك العرب على حُسن نيات صديقتهم الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل. أما الوكالة اليهودية فقد نُقل عن بن غوريون أنه قال في مركز حزب الماباي: «ربما ننجح في طرد تدخل الملوك العرب، كما سبق أن نجحنا في طرد الشيطان بصورة نوري باشا»(١٠٩).

ويلاحَظ أنه لا الحكومة المصرية، ممثّلة الدولة العربية الأكثر سكاناً، وذات الثقل السياسي والدور التاريخي، ولا الزعامات الوطنية السورية، ذات العلاقات التاريخية بالقيادة الفلسطينية، كان لها دور في إسداء النصح، أو توجيه النداءات لفك الإضراب ووقف الثورة. ولم تكن الحكومة البريطانية فاقدة التأثير في كلّ من القاهرة ودمشق يومذاك. وبرغم ذلك امتنعت عن إدخال مصر بكل ثقلها التاريخي وحضورها الوطني في صراع قام أصلاً بهدف العمل على إيجاد فاصل بشري غريب يفصل عرب آسيا عن عرب أفريقيا، ويشكّل كابحاً لفعالية مصر القومية. وكانت مصر منذ ثلاثينيات القرن العشرين قد بدأت تشهد وعياً قومياً عربياً،

(١٠٧) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ١٤٥.

(١٠٨) المصدر نفسه، ص ١٥١.

(١٠٩) تيبيت، **بن غوريون والعرب**، ص ٢٢٨.

واهتماماً نخبوياً وجماهيرياً بالصراع العربي ـ الصهيوني، بتأثير ما كان يجري على أرض فلسطين. ومن ثم رأى طرفا التحالف الاستعماري ـ الصهيوني استبعاد مصر، ولو كوسيط ضاغط على القيادة الفلسطينية.

وفي الوقت ذاته كانت سورية قد شكّلت منذ انطلاقة الثورة العمق الاستراتيجي لثورة فلسطين، فضلاً عن أن نجاح الإضراب السوري في انتزاع موافقة فرنسا على الدخول في مفاوضات انتهت إلى اتفاقية ١٩٣٦. وكان الوصول إلى اتفاقية مماثلة مع إنكلترا موضوع طموح الحركة الوطنية الفلسطينية، فضلاً عن أن إضراب فلسطين الكبير إنما بدأ اقتداء بإضراب سورية قبله بنحو شهرين، ومن ثم كان استبعاد سورية إبعاداً للقدوة السياسية من ناحية، وتأثيرات العمق الاستراتيجي الفاعل من ناحية ثانية. وبالتالي انحصر المسعى البريطاني مع العواصم العربية التي لم يكن يرى صنّاع القرار الاستعماري ـ الصهيوني خطورة كبرى في تدخلها.

كما يلاحظ أن الحكومة البريطانية كانت حريصة كل الحرص على الحيلولة دون الزعماء العرب المعروفين بمواقف وطنية من أن يكون لهم دور في مجريات الأمور. ولقد رفضت وزارة المستعمرات منح تأشيرات دخول إلى فلسطين لكلّ من شكري القوتلي ورشيد عالي الكيلاني وياسين الهاشمي. كما لم يعطِ المندوب السامي تأشيرة دخول لسعيد ثابت، خشية اضطراره إلى إعطاء الثلاثة الآخرين التأشيرات المطلوبة. فيما أُعطي نوري السعيد التأشيرة وسُمح له بالمكوث بضعة أيام في القدس وإجراء الاتصالات بقادة الحركة الوطنية الفلسطينية وقادة المعارضة[١١٠].

سابعاً: اللجنة الملكية وقرار التقسيم لسنة ١٩٣٧

في ٥/ ١١/ ١٩٣٦ توجهت «اللجنة الملكية» إلى فلسطين برئاسة اللورد بيل، الوزير السابق. وقد أرادت الحكومة البريطانية من ترؤسه اللجنة إعطاء انطباع للعرب بحياد اللجنة وعدالة ما تتوصل اليه. غير أنه بعد كشف الوثائق البريطانية سنة ١٩٦٦ تبين أن اللورد وأعضاء اللجنة أمضوا قبل توجههم إلى فلسطين حوالى شهرين من الاجتماعات السرية المكثفة في لندن مع كبار القادة الصهاينة والخبراء الإنكليز المؤيدين للصهيونية، وأنهم التقوا بكلّ من حاييم وايزمان، وجابوتنسكي، ولويد جورج، وجيمس مالكولم ـ ويذكر ناحوم غولدمان، أن

---

(١١٠) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٣٥٥ ـ ٣٥٦.

البروفسور ريفينالد كوبلاند، أكبر عضو متميز فكرياً في اللجنة، عبّر له عن قناعته بأن التقسيم هو الحل الأمثل للمشكلة الفلسطينية(١١١).

كما اتضح من الوثائق التي كُشف عنها الستار أن مالكولم وجّه في ١٧/ ٨/ ١٩٣٦ ـ أي قبل توجه نوري السعيد إلى القدس بتسعة أيام ـ رسالة مطولة إلى اللورد بيل، شرح فيها موقفه من الصهيونية والوطن القومي اليهودي وأهمية الهجرة اليهودية إلى شرق الأردن. وتضمنت الرسالة موقفاً عنصرياً شديد الاحتقار للعرب والعداء لمطالبهم، والادعاء بأن حقوقهم المدنية والسياسية مصونة في ظل الانتداب. ولم يتردد في أن يقول بأنه «عندما يصبح اليهود أكثرية في فلسطين فيجب ألاّ يؤدي هذا إلى أية نكبة قومية للعرب، وذلك لأن الأغنياء منهم الذين ما زالوا يقيمون هناك سوف يبيعون ممتلكاتهم بسرور ويرحلون، بينما أبناء الطبقة المتوسطة يستطيعون إيجاد عمل. وأما اذا كان العربي لا يستسيغ الأوضاع المعيشية المتحضرة فبإمكانه أن يهاجر أو أن يعود ببساطة إلى الدول العربية المجاورة».

وهكذا تكون «اللجنة الملكية»، الموصوفة بأنها حيادية، قد توجهت إلى فلسطين بعد أن لُقنت تماماً وجهة النظر البريطانية ـ الصهيونية، في صيغتها الأشد تطرفاً. ولوضع العرب أمام الأمر الواقع، وحتى لا يظلوا فريسة أوهامهم، وفي تحدٍ مقصود، وفي اليوم الذي غادرت فيه «اللجنة الملكية» لندن، صرح وزير المستعمرات في مجلس العموم بأن أسباب وقف الهجرة في أثناء وجود اللجنة الملكية للتحقيق لا يمكن تبريرها على الصعيد الاقتصادي. وأصدر قراراً بعدم وقف الهجرة من جميع أنواعها، بالإضافة إلى إصدار شهادات جديدة بهجرة ألف وثمانمئة عامل يهودي(١١٢).

ولقد رأت «اللجنة العربية العليا» في تصريح الوزير وقراره ما يتناقض مع ما كانت قد فهمته من نوري السعيد بأن الهجرة سوف تتوقف ولو مؤقتاً. وبرغم الصدمة التي فوجئت بها اللجنة العربية، فقد واجهت موقفاً عصيباً بسبب

---

(١١١) وثيقة رقم ٢٠٠٢٩/ ٣٧١ (Pro F.O.)، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٣٦٠، وناحوم غولدمان، **مذكرات ناحوم غولدمان**، ترجمة دار الجليل، شخصيات صهيونية؛ ١٣ (عمّان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ١٩٩٤)، ص ١٦١.

(١١٢) درورة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ١٤٩، والحوت، المصدر نفسه، ص ٣٥٩.

تركيبتها، إذ تباينت وجهات النظر بين أعضائها حول الموقف من تصريح وزير المستعمرات وقراره. وبعد مقابلة غير مجدية مع المندوب السامي الذي تبنّى موقف الوزير، أصدرت بيان استنكار شديد اللهجة، وأعلنت مقاطعتها اللجنة البريطانية، ودعت الشعب إلى مقاطعتها. وأيدت قرار المقاطعة بداية مختلف الهيئات والشخصيات والصحف العربية، فيما دعا البعض إلى الإضراب يوم وصول اللجنة الملكية. وحين أقام المندوب السامي حفل استقبال على شرفها لم يحضر الحفل سوى موظفين اثنين من العرب. وبالنتيجة بدأت لجنة بيل عملها بمقابلة الموظفين الإنكليز والقادة الصهاينة في أجواء عربية معادية.

وفي الوقت الذي شكل فيه قرار المقاطعة صدمة للمندوب السامي ولجنة بيل والحكومة البريطانية، كشف عن مواطن الضعف في الحركة الوطنية الفلسطينية، وافتقاد العمق العربي الداعم. ففي فلسطين أبدت «اللجان القومية» موقفاً مؤيداً المقاطعة، فيما أخذ حزب الدفاع يعرب عن انتقاده «التطرف» ويشكك في جدوى المقاطعة، وانبرت صحيفة **فلسطين** ـ التي كانت قد غدت ناطقة بلسان حزب الدفاع ـ تنتقد قرار المقاطعة. فيما أعلن حسن صدقي الدجاني، أحد زعماء حزب الدفاع، عن عزمه مقابلة لجنة بيل، خارقاً بذلك قرار المقاطعة[١١٣].

ولقد تعرضت «اللجنة العربية العليا» لضغوط مكثفة من الأمير عبد الله والملك عبد العزيز آل سعود، الذي تراوحت برقياته بين النصيحة بمقابلة اللجنة الملكية وعرض وجهة النظر العربية أمامها، وبين المطالبة بقبول ما تعرضه، وبين تهديده بقطع علاقته باللجنة العربية العليا[١١٤]. ويبدو أن حزب الدفاع شجعه على خرق قرار المقاطعة الضغوط العربية الرسمية المطالبة بمقابلة اللجنة الملكية، فضلاً عن شعور أعضائه بانحسار المد الوطني الضاغط، بعد فك الإضراب وتوقف الثورة.

وقررت «اللجنة العربية العليا» أن توفد إلى بغداد والرياض عوني عبد الهادي ومحمد عزة دروزة ومعين الماضي، والشيخ كامل القصاب، الوسيط مع الملك السعودي. ولم ينجح الوفد في ثني الملكين اللذين أصرا على ضرورة مقابلة لجنة بيل، ومسايرة الإنكليز وعدم إحراجهم وإغضابهم، وذلك رغم أنه لم يكن لديهما وعود بريطانية يعول عليها، إلا الاعتماد على «التقاليد البريطانية».

---

(١١٣) الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص ٢٧٨، و**فلسطين**، ٢٤/ ١٢/ ١٩٣٦.

(١١٤) دروزة، المصدر نفسه، ص ١٥٢ ـ ١٥٣.

ولحفظ ماء وجه الوفد تقرر أن يكتب الملكان إلى اللجنة العربية العليا موضحين الموقف الذي يريانه[١١٥]. ويذكر ناجي علوش أن رأي الحكومة السورية لم يكن مخالفاً آراء حكام عمان والرياض وبغداد، وأنها نصحت بمقابلة اللجنة الملكية[١١٦]، غير أنه لم يسند ما يقوله إلى أي مصدر، كما لم يرد ذكر ذلك عند أي مصدر آخر رجعت إليه.

وقد جاء في كتاب الملك السعودي المؤرخ ١٨ شوال ١٣٥٥ ما نصّه: «وبالنظر لما لنا من الثقة بحسن نية الحكومة البريطانية في إنصاف العرب، فقد رأينا أن المصلحة تقضي بالاتصال باللجنة الملكية والإدلاء إليها بمطالبكم العادلة لأن ذلك أضمن لحقوقكم وأدعى لمساعدة أصدقائكم في حُسن الدفاع عنكم». كما تضمّن كتاب الملك غازي المؤرخ ٢٠ شوال ١٣٥٥ وفق ٣/ ١/ ١٩٣٧ ذات المقطع من كتاب الملك عبد العزيز[١١٧]. وفي توافق الكتابين ما يحمل على الظن بأن الملكين، وإن اختلفا نشأة وثقافة ووعياً، إنما كانا يصدران فيما يتصل بالموقف من الصراع العربي ـ الصهيوني عن مركز إيحاء واحد. كما أن الكتابين يدلان بوضوح على أن الملكين تعاملا مع شعب فلسطين باعتبارهما صديقين، مما ينفي شعور أي منهما بالتزام عقائدي تجاه ما هو جار على أرض فلسطين. فلا الملك غازي، الذي كان يُنظر اليه كقائد للتيار القومي التقليدي، عبّر عن شعور قومي نحو ما يتهدد قلب الوطن العربي، ولا الملك عبد العزيز، صاحب الدعوة الوهابية، عكس شعوراً إسلامياً تجاه ما يستهدف أولى القبلتين وثالث الحرمين وأرض الإسراء والمعراج.

وكنتيجة للخلل البنيوي في تركيبة اللجنة وطبيعتها الطبقية، وخروج حزب «الدفاع» على إجماعها، واستجابة لدعوة الملكين، وضغوط دعاة «الواقعية»، أصدرت «اللجنة العربية العليا» في ٦/ ١/ ١٩٣٧ البيان التالي نصّه: «عقدت اللجنة العربية العليا، بحضور الوفد الذي عاد من رحلته إلى بغداد والرياض، وبعد أن استمعت إلى بياناته، واطلعت على كتابي صاحبي الجلالة ملك العراق وملك المملكة العربية السعودية، اللذين حملهما الوفد واللذين نشر نصهما أعلاه، لم يسعها إلا أن تستجيب للطلب السامي فقررت الاتصال باللجنة الملكية وبسط القضية العربية لها. وستتولى اللجنة العربية العليا الاتصال باللجنة الملكية

---

(١١٥) المصدر نفسه، ص ١٥٢ ـ ١٥٣.

(١١٦) علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ١٣٣.

(١١٧) زعيتر، **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩**، ص ٢٥٤.

بالنيابة عن الشعب العربي وبسط القضية، وهي ترجو من كلّ من لديه معلومات أو بيانات تفيد القضية أن يبعث بها خطياً إلى اللجنة لترى رأيها فيها، وأن لا يتقدم أحد للشهادة الانفرادية بدون موافقة اللجنة العربية، لما في ذلك من المصلحة وحُسن الانسجام والابتعاد عن التشويش والتكرار، والله ولي التوفيق»(١١٨).

وفي الوقت الذي كانت فيه «اللجنة العربية العليا» ملتزمة بقرار المقاطعة، مضت اللجنة الملكية في عملها دون مبالاة بالمقاطعة العربية. وخلال الأسابيع الثلاثة الأولى استمعت إلى شهادات رؤساء الدوائر الحكومية حول مختلف شؤون فلسطين. وكان حاكم لواء الجليل لويس أندروز أكثرهم حماسة في الدفاع عن وجهة النظر الصهيونية، مدعياً بأن ليس للاستيطان الصهيوني أي أثر سلبي على الفلاحين العرب(١١٩)، فيما كان الصهاينة يقومون بحملة دعاية واسعة مضمونها «حقهم» في إقامة مملكة في «وطنهم التاريخي». وبعد أن استمعت لجنة بيل إلى رؤساء الدوائر أخذت تستمع إلى شهادات القادة الصهاينة. وكان مما قاله موشيه شاريت (شرتوك) ممثل الوكالة اليهودية، أن الوكالة لا يمكنها مساعدة الحكومة في منع الهجرة التي تسميها غير شرعية لأن كل هجرة شرعية في نظر الوكالة. أما جابوتنسكي، رئيس «التصحيحيين»، فقد ركز على موضوع «الأمن» وادعى أن لدى الصهاينة قدرة الدفاع عن أنفسهم والاستغناء عن تدخل الجيش البريطاني الذي أرسل إلى فلسطين ٢٣ طابوراً (لواء)، أي ما يعادل سدس الجيش البريطاني. كما طالب بشرق الأردن باعتباره «من متممات فلسطين»، وأن الصهاينة لا يقبلون تقسيم فلسطين، ولا مساواة الشعبين، وهو غير مهتم برضاء العرب، ولا يرى ضرورة لإقناعهم لأنهم سيرضخون للأمر الواقع. وأضاف مخاطباً اللجنة «قولوا للعرب بصراحة، لا بد من دولة يهودية تكونون أنتم فيها أقلية»(١٢٠).

في حين بدأ وايزمان كلامه بالحديث عن معاناة يهود وسط أوروبا والخطر الذي يتهددهم، وأن ليس لليهود غير فلسطين، فيما للعرب أقطار شاسعة، وأن كل رجل وامراة وطفل يهودي مستعد للقتال من أجل البقاء في «أرض ـ إسرائيل»، وليس أقوى من شخص يقاتل وظهره إلى الحائط. وادعى أن غاية وعد

(١١٨) المصدر نفسه.

(١١٩) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٩٧، وشوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ص ٤٦٨ ـ ٤٦٩.

(١٢٠) رعيتر، المصدر نفسه، ص ٢٨٠.

بلفور «إحياء أرض يهوذا وإعادتها إلى اليهود، بحيث تكون يهودية كما أن إنكلترا إنكليزية». وأكد أن اليهود لن يقبلوا أن يكونوا أقلية وسوف يقاتلون حتى آخر فرد منهم، وإن أهم الصعوبات التي واجهتهم إنما «هي نمو القومية العربية، وخروج العرب من الحرب وهم أكثر وعياً، فالعرب ينظرون إلى فلسطين كبلد عربي وأننا دخلاء معتدون»[١٢١].

وكانت شهادة بن غوريون الأشد لهجة، ومما قاله: «إن التوارة وليس وعد بلفور وصك الانتداب من أعطانا الحق بالوطن القومي الذي هو هدف بحد ذاته. ونحن نجيء إلى البلد لأن هذا من حقنا، سواء كان ذلك مفيداً لغيرنا أم غير مفيد... إن مفهوم الوطن القومي أوسع كثيراً من الدولة، يستطيع رجالات الدولة أن يغلقوا أبوابها أمام المهاجرين الجدد. لكن بريطانيا وجميع شعوب العالم اعترفت، بحق الشعب كله في دخول هذا الوطن. وما دام في العالم يهودي مضطر أو يريد الهجرة إلى أرض ـ إسرائيل، وفيها مكان له، فلا يستطيع حتى يهود (أرض ـ إسرائيل) منعه من دخول البلد»[١٢٢].

كما قدم «المجلس القومي» اليهودي إلى لجنة بيل مذكرة تضمنت إعلان الوقوف إلى جانب الوكالة اليهودية في كل ما يتعلق بالمسائل السياسية. وشددت بشكل خاص على مشكلة الأمن، وذكرت أن التجمع الاستيطاني («اليشوف») لم يهاجَم فقط من قِبل ثوار عرب فلسطين، وإنما أيضاً من «قوات نظامية أحضرت من الدول المجاورة، وخصوصاً من سورية والعراق». وطالبت بتوسيع قوات الأمن العام في البلاد، وإعادة تنظيمها بصورة جذرية، وإعطاء اهتمام خاص لتسليح ما سمّته «وحدات الدفاع في التجمعات السكانية اليهودية» بإشراف الحكومة[١٢٣].

ولقد نشطت الأحزاب والشخصيات الصهيونية في عقد المؤتمرات وإصدار البيانات التي أفصحت عن حقيقة الموقف الصهيوني. ومن ذلك أن كلاوزر نشر مقالاً يعارض فيه منح العرب حقوقاً سياسية، لأن ذلك يتعارض مع مبدأ الصهيونية!!! وفي مؤتمره طالب حزب مزراحي حصر الحقوق السياسية باليهود

---

(١٢١) المصدر نفسه، ٢٤٤؛ دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ١٥١ ـ ١٥٢، و**الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٩٧ ـ ١٠٠.

(١٢٢) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٩٨.

(١٢٣) المصدر نفسه، ص ٩٩.

على ضفتي الأردن وعدم تحديد الهجرة. أما الحزب الإصلاحي فقد طالب بالأمرين وبإقامة مملكة يهودية على ضفتي الأردن، وبإنشاء جيش يهودي حالاً[١٢٤].

ولا يختلف بن غوريون «اليساري» عن جابوتنسكي «اليميني» في التبنّي الصريح للمفاهيم العنصرية، فكلاهما ينكر مشروعية حق شعب فلسطين العربي في وطنه التاريخي، ولا يتردد في إعلان أن التجمع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني هو وحده صاحب الحق في فلسطين. وفيما لا يتردد بن غوريون في القول بأنه لا يبالي إن كانت الهجرة اليهودية مفيدة لغير اليهود أو غير مفيدة، بمعنى أنه غير مهتم إن كانت تلحق الأذى بأصحاب الأرض الشرعيين، نجد جابوتنسكي يرفض مساواة الشعب العربي بالتجمع الصهيوني، وغير مبال برفض العرب المساس بحقوقهم، ولا يرى ضرورة لإقناعهم بشيء. أما حاييم وايزمان، فيدّعي في شهادته أن غاية وعد بلفور إنما هي تشريد عرب فلسطين من ديارهم لتكون «أرض يهودا يهودية كما هي إنكلترا إنكليزية». وليس في شهادة أيٍّ من الزعماء الثلاثة إقرار بأي حق مشروع للشعب العربي في فلسطين.

ويلاحَظ أن الزعماء العرب الذين قرروا مقابلة لجنة بيل لم يعدّوا شهاداتهم الإعداد الكافي، بحيث جاء بعضها ارتجالياً، ولا يعود ذلك فقط لضيق الوقت أمامهم لتحضيرها. وإنما أيضاً لأن فترة الشهرين التي انقضت بين وصول اللجنة إلى فلسطين وقرار المثول أمامها استغرقت في الجدل حول الحضور وعدمه، فضلاً عما عُرفت به النخب القيادية العربية من قصور وتخلّف في أدائها السياسي. وقد قابل اللجنة وأدلى بشهادته أمامها ١٧ شخصية سياسية ونقابية عربية أبرزها: المفتي الحاج أمين الحسيني، والمطران غريغوريوس حجار، وعوني عبد الهادي، ومحمد عزة دروزة، ود.حسين فخري الخالدي، وجورج انطونيوس[١٢٥]. ولأهمية ما دار بين المفتي ورئيس اللجنة اللورد بيل، فيما يلي مقطع من الحوار الذي سُلطت عليه الأضواء بكثافة في العديد من الدراسات التي عنيت بأداء القيادة الفلسطينية يومذاك.

اللورد بيل: تطلبون سماحتكم بإنشاء حكومة وطنية في البلاد، فماذا تفعلون بالأربعمئة ألف يهودي الموجودين هنا؟

---

(١٢٤) دروزة، المصدر نفسه، ص ١٥٢.

(١٢٥) الشهود الآخرون هم. جمال الحسيني، عبد اللطيف صلاح، حسن صدقي الدجاني، فؤاد سابا، فهمي الحسيني، جورج منصور، عيسى السندك، ألفرد روك، القس الياس مرمورة، يعقوب فراح، وحليل طوطح. انظر: الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٣٦١.

المفتي: ليست هذه أول مرة يكون فيها اليهود في حماية دولة عربية، إذ إن الدول العربية كانت فيما مضى أرحم دول العالم بهم. ويروي التاريخ دائماً أن اليهود ما استراحوا في جميع العصور إلا في ظل الحكم العربي، وكان الشرق دائماً ملجأ لليهود الفارين من الضغط الأوروبي.

اللورد بيل: قلتم إن عدد اليهود أخذ يزداد بكثرة لأن العرب كانوا عند الاحتلال نحو تسعين بالمئة فأصبحوا الآن نحو سبعين بالمئة من عدد السكان.

المفتي: نعم.

اللورد بيل: ومع ذلك لو عقدت معاهدة مع الإنكليز أتكونون أنتم العرب مستعدين لإبقاء اليهود في البلاد؟

المفتي: هذا شأن الحكومة التي ستؤلَّف في ذلك الوقت، والتي سيكون مبدأها العدل والنظر لمصلحة البلاد ومنافعها قبل كل شيء.

اللورد بيل: هل تعتقدون بأن اليهود يقبلون بهذا التصريح دون أن يكون لديهم شيء ثابت، لأن مثل هذا التصريح لا يقنعهم؟

المفتي: اليهود في سائر البلاد العربية اليوم يتمتعون بحقوقهم وحريتهم.

اللورد بيل: أظن إن في إمكاني أن اقول ماذا يقول اليهود بهذا الشأن(١٢٦).

واضح من النص السابق أن المفتي لم يجاوز الحقيقة التاريخية ومعطيات الواقع في المحيط العربي، فضلاً عن أنه أكد التزام أي حكومة عربية مقبلة بقواعد العدل والنظر في مصلحة البلاد، دون أن يلزم نفسه والحركة الوطنية بما قد يستغله التحالف الاستعماري ـ الصهيوني. وليس في النص السابق شبهة من عنصرية، ومع ذلك كان موضوع استنكار اللورد بيل، كما يتضح من آخر جملة نقلت عنه. وبالمقابل ليس في المصادر التاريخية التي أفاضت في ذكر لقاءات «اللجنة الملكية» مع القادة الصهاينة أي ذكر لتحفّظ ـ ولا أقول اعتراض ـ رئيس اللجنة أو أحد أعضائها على المقولات العنصرية الصارخة التي صدرت عن جابوتنسكي وبن غوريون بشكل صريح وعن وايزمان وغيره بشكل ضمني. كما أن ليس هناك ما يُستدل منه على أن أحد أعضاء لجنة التحقيق لفت نظر أيٍّ من القادة الصهاينة إلى

(١٢٦) انظر: رعيتر، **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩**، ص ٢٥٧ ـ ٢٦٢، حيث يقدم شهادة المفتي كاملة ويعقّب قائلاً. «إن شهادة سماحة المفتي جيدة جداً، وهي أقرب إلى طبيعة المفتي في التروي والأناة».

أن إنكار حق العرب الشرعي في وطنهم التاريخي يتناقض مع حق تقرير المصير المعترف به دولياً، وهو الحق الذي تتبنّاه عصبة الأمم، مصدرة «صك الانتداب»، أو نبّه وايزمان إلى أن تصريح بلفور تضمّن النص على أنه «لا يمثل تحيزاً ضد الحقوق المدنية والدينية لطوائف غير يهودية موجودة في فلسطين»، مما يعني الإقرار لغير اليهود بحق وجودهم التاريخي في فلسطين، وبالتالي تناقض غاية أن تكون فلسطين يهودية كما هي إنكلترا إنكليزية وعد بلفور !!!

ولم يكن استنكار اللورد بيل لشهادة المفتي التي لم توافق هواه، وسكوته وأعضاء لجنته على المواقف العنصرية الصريحة للقادة الصهاينة، إلا دلالة التزامه واللجنة التي يرأسها بالعمل على تسهيل إقامة المشروع الاستيطاني الصهيوني، في حين كان إجماع القادة الصهاينة على إنكار كل الحقوق المشروعة للشعب العربي في فلسطين، العامل الأساسي في حرص المفتي على ألاّ يلزم نفسه والحركة الوطنية بقول يمكن استغلاله من قِبل التحالف الاستعماري ـ الصهيوني، الذي خبر كفاءته في التربص بالقيادات العربية سعياً إلى استغلال ما يصدر عنها من قول أو فعل فيما يخدم المشروع الصهيوني. ومع ذلك، كان موقف المفتي المبدئي ـ وما يزال ـ موضوعاً لنقد الذين يدّعون أن بعدم إعطائه ضمانات أكيدة لإبقاء اليهود في ظل الدولة العربية المقبلة تسبّب في توصية لجنة بيل بتقسيم فلسطين. وأصحاب هذا الادعاء يسقطون من حسابهم التزام بريطانيا بإقامة المشروع الصهيوني، وأن غاية اللجان التي كانت ترسلها ليست سوى امتصاص نقمة العرب كلما بلغ الحِراك الوطني العربي حدوداً مقلقة وتشكّل خطراً على المشروع الذي يقع في صلب الاستراتيجية الاستعمارية للمنطقة.

يضاف إلى ذلك أن الناقدين تجاهلوا تماماً شهادة عوني عبد الهادي، أمين سر «اللجنة العربية العليا»، الذي كان بمثابة الناطق السياسي بلسانها. إذ إنه في شهادته أمام اللجنة، وإن كان قد عارض فكرة الوطن القومي واستمرار الهجرة، أعلن الموافقة على بقاء اليهود الذين سبق ودخلوا البلاد، وعدم طردهم منها، وفق ما أوردته الرواية الإسرائيلية الرسمية[١٢٧]. كما أوضح أن الفلاح العربي في العهدِ العثماني كان أحسن حالاً، إذ لم يكن للأجانب حق تملّك الأرض الزراعية، ولم يُجز لليهود ذلك إلا في السنوات الأخيرة. وحين قيل له ولكن السلطان عبد الحميد كان يملك مساحات واسعة، أجاب بأن السلطان لم يطرد مزارعاً

(١٢٧) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ١٠٠.

واحداً من أرضه، خلافاً لما جرى عندما استولى الصهاينة على الأرض، مما تسبب ببطالة آلاف الفلاحين. ورداً على تساؤل الرئيس عن عدم هجرتهم للبلاد العربية حيث مجالات العمل واسعة، أجاب بأن العربي مثل كل انسان مرتبط بالأرض التي ولد عليها، وهو يفضل الموت فيها على أن يهاجر منها قسراً. وأضاف موضحاً: «كل من يعتقد أن العرب وحوش، أو رحّل يتنقلون بخيامهم من مكان إلى آخر، فقد ارتكب خطأً عظيماً. إن العرب يؤمنون بأن لهم حضارتهم القديمة، وهم يحملون أقوى شعور وطني تحمله أرقى شعوب العالم».

كما أوضح أن السلام في فلسطين منوط بالعدل، وأن العداء ضد اليهود سببه الصهيونية، وأن العروبة والصهيونية لا تجتمعان. ورداً على قول عضو اللجنة، السيرهاموند، إن بريطانيا تعهدت أمام ٥٣ دولة بتأييد الوطن القومي اليهودي، أجابه: إنه تعهد باطل أصلاً، وإن شعب فلسطين لم يُستشر عندما فُرض الانتداب عليه. وهو يرفض الانتداب، والبديل في رأيه استقلال فلسطين، وعقد معاهدة مع بريطانيا «تضمن مصالح الجميع»[١٢٨].

وفي شهادته أفاد محمد عزة دروزة بأن العرب تمتعوا في العهد العثماني بحقوقهم كاملة، وبأن صدامهم مع الترك إنما كان مبعثه طموحهم للاستقلال. ولقد انضم عرب فلسطين إلى الجيش العربي، الذي تحالف مع الإنكليز، استجابة للمنشورات الموقّعة من الملك حسين التي كانت تلقيها الطائرات البريطانية. كما عقّب على شهادة حاييم وايزمان فيما يتعلق بالملك فيصل، موضحاً أن المؤتمر السوري العام، الذي مثّل كلّ أنحاء سورية بما فيها فلسطين، أعلن في تموز/يوليو ١٩٢٠ استقلال سورية، والمناداة بفيصل ملكاً على أسس من الوحدة العربية، ورفض سياسية الوطن القومي والسياسة الصهيونية. وعلى هذه الأسس قبل الملك فيصل القرار وألف حكومته، «ويجب اعتبار جميع المزاعم الصهيونية بأن الملك فيصل كان يعطف على الصهيونية باطلة»[١٢٩].

وفي شهادته تناول د. حسين فخري الخالدي ـ رئيس بلدية القدس موضوع الحكم الذاتي، موضحاً أن مشروع المجلس التشريعي المقترح في سنة ١٩٣٥ أقل سلطة من مجلس سنة ١٩٢٢. وقال إن إقامة «وكالة عربية» ما كان لتحقق الأماني القومية العربية، ذلك لأن أعضاء الوكالة لا يُنتخبون وإنما يعينهم المندوب

(١٢٨) رعيتر، المصدر نفسه، ص ٢٦٢ ـ ٢٦٧.

(١٢٩) المصدر نفسه، ص ٢٦٨.

السامي، في حين أن لدى العرب لجنة تنفيذية منتخبة تمثّلهم، يمكن أن تناط بها المهمات المنوطة بالوكالة المقترحة. ورداً على سؤال عضو لجنة التحقيق السير رامبولد عمّا كانت تعمله اللجنة التنفيذية طوال السنوات السابقة، أجاب د.الخالدي «كانت تقدم الشكاوى والاحتجاجات تلو الاحتجاجات والمذكرات والرسائل»، وأضاف ساخراً: وحصلنا على «نتائج عظيمة جداً»(١٣٠).

أما جورج أنطونيوس ـ مؤلف كتاب **يقظة العرب** ـ فقد قدّم شهادة موضوعية بإنكليزية راقية شدّت انتباه الحضور، فأوضح أن الحركة العربية كانت غير إقليمية، ولم تتسم بالطابع الاقليمي إلا بعد الحرب، وما تبعها من تسويات قضت بالتجزئة. وعليه فإن الملاّك الذين كانوا يقيمون في بيروت وغيرها من مدن بلاد الشام اعتُبروا أجانب. ولقد واجهوا مشكلات جوازات السفر «ومشكلات من كل نوع، من شأنها أن تجعل أراضيهم تضيع جزءاً مهماً من قيمتها بالنسبة إلى قدرتهم على الاهتمام بها وزراعتها»(١٣١). وكان ذلك من دواعي استهانتهم ببيعها واستيلاء الصهاينة عليها.

وفي شهادته أكد المطران حجار وحدة موقف المسلمين والمسيحيين العرب تجاه المشروع الصهيوني، الذي يرى فيه أخطاراً أخلاقية واجتماعية، وتهديداً خطيراً للأماكن المقدسة وقدسيتها. كما أوضح أن الحلفاء بتأييدهم إقامة وطن قومي لليهود يناقضون الأسس التي تُعتمد للقومية، إذ إنهم يعنون بالقومية الدين اليهودي.

وبرغم ضيق الوقت، وعدم الإعداد الكافي، وقصور وعي غالبية الشخصيات التي قابلت اللجنة عمّا وصل إليه الحِراك الوطني على الصعيد الجماهيري، برغم ذلك كلّه يتضح مما سبق ذكره أن اللجنة الملكية استمعت إلى موقف عربي واضح التعبير عن المطالب الوطنية، فضلاً عن أن «اللجنة العربية العليا» كانت قد تقدمت بمذكرة استعرضت فيها العلاقات العربية ـ البريطانية، ونكث بريطانيا بعهودها للعرب. كما طالبت بالتخلي عن مشروع «الوطن القومي اليهودي» الذي ثبت فشله في رأيها، وبوقف الهجرة اليهودية وقفاً تاماً وفورياً، وبمنع نقل ملْكية الأراضي لليهود منعاً باتاً وحالاً، وبحل قضية فلسطين على الأسس التي حلت بموجبها قضايا العراق وسورية ولبنان، وذلك بإنهاء الانتداب

(١٣٠) المصدر نفسه، ص ٢٧٠.

(١٣١) المصدر نفسه، ص ٢٧٤ ـ ٢٧٦.

وعقد معاهدة بين بريطانيا وفلسطين تقوم بموجبها حكومة وطنية ذات حكم دستوري، تتمثّل فيه جميع العناصر، ويضمن فيها للجميع العدل والحرية. ولقد أوضح أكثر من شاهد أن تصريح بلفور وقرار عصبة الأمم بانتداب بريطانيا على فلسطين يتناقضان مع حق تقرير المصير، الذي تتبناه عصبة الأمم(١٣٢).

وبهذا تكون «اللجنة العربية العليا» قد أقرّت لليهود المقيمين في فلسطين بحق المواطنة، واعترفت لهم بحقوقهم السياسية والمدنية على قدم المساواة مع العرب أصحاب الأرض الشرعيين، وذلك على الرغم مما أوضحه غالبية من قابلوا اللجنة من أن عهد الانتداب ألحق بالعرب الإجحاف الشديد، وما اتسمت به ممارسات إدارة الانتداب من محاباة للصهاينة، وبخاصة تحميل الميزانية العامة أعباء حماية الصهاينة وتمكينهم، وإشغالهم نسبة من وظائف الإدارة تفوق نسبتهم العددية أضعافاً مضاعفة، وسنّها قوانين لحماية الصناعة اليهودية، في الوقت الذي أهملت المزارعين العرب وشردتهم، وتحكّم إدارة الانتداب والموظفين اليهود بالتعليم العربي، بينما يتمتع التعليم اليهودي بحريته(١٣٣).

وفي ١٣/١/١٩٣٧ غادرت اللجنة الملكية فلسطين إلى لندن، مما يعني أن الفرصة التي أُتيحت للزعماء العرب للمثول أمام لجنة بيل لم تجاوز أسبوعاً واحداً، في حين أنها أمضت شهرين كاملين في لندن وهي تستمع إلى القادة الصهاينة، ثم أمضت الشهرين الأولين من وجودها في فلسطين بالاستماع إلى الموظفين الإنكليز والقادة الصهاينة، فضلاً عن أن سماعها شهادات الشخصيات العربية تمّ بعد فك الإضراب ووقف الثورة، وما شهدته «اللجنة العربية العليا» من جدل عكس ما تعانيه من انعدام وحدة الصف ووحدة الهدف بين أعضائها. وبعد أن كان العمق العربي على الصعيد الشعبي داعماً أيام الثورة، كما تجلى بتوافد الثوار من سورية والعراق ولبنان والأردن على فلسطين، تحول إلى عمق رسمي ضاغط من خلال ملوك العراق والسعودية واليمن وأمير شرق الأردن. وبالتالي كان رئيس وأعضاء «اللجنة العربية العليا» قد خسروا لدى لقائهم لجنة بيل الكثير من شعورهم بالقوة والقدرة على التأثير.

---

(١٣٢) الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص ٢٧٩ ـ ٢٨٠.

(١٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٧٨؛ الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٣٦١ ـ ٣٦٢؛ دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ١٥٤ ـ ١٥٦، وإميل توما، **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**، ط ٢ (بيروت: دار ابن رشد، ١٩٧٨)، ص ١٣٢ ـ ١٣٣.

وعليه يبدو جلياً أن القيادة العربية باستجابتها للأمير والملوك العرب تكون قد فرّطت بأهم إنجازات الإضراب والثورة، برغم الثمن الباهظ الذي تحمّله الشعب من اقتصاده ودماء أبنائه ومعاناتهم. وحين يؤخذ في الحسبان أن الشعب العربي في فلسطين لم يتلق أي دعم مادي رسمي عربي طوال شهور الإضراب والثورة الستة، وأن المؤازرة الشعبية العربية إنما كانت محدودة للغاية، ومن عناصر ثورية معارضة في غالبيتها لا تجاوز إصدار البيانات والبرقيات، يتضح أن الاستجابة لنداءات الملوك والأمير العرب لم تأت بدافع الحرص على تواصل الدعم المادي لشعب فلسطين، أو حتى لصنّاع القرار في القيادة، فضلاً عن أن فلاحي فلسطين الذين كانوا هم معين الثورة ومصدر دعمها لم يصدر عنهم ما يدل على وهن العزيمة، وإنما على العكس من ذلك كان الفلاحون يتسابقون إلى أن يبيع واحدهم مصاغ زوجه، أو دابته التي يعتمد عليها في حراثة حقله، كي يشتري بندقية يجاهد بها. وبرغم ذلك لم تعمد القيادة الوطنية إلى توظيف عطاء جمهور شعبها وتطويره، لتعزيز العنفوان الثوري في مواجهة التهديد بتصعيد عنف الدولة المستعمرة.

ولم تكن القيادة تجهل قوة المؤثرات البريطانية في العواصم العربية وبرغم ذلك لجأت إلى الحكام العرب واستجابت لندائهم. ويعود ذلك إلى ثلاثة عوامل متفاعلة: واقع القيادة الطبقي ومشاركة العناصر المتحالفة مع الاستعمار البريطاني في عضويتها، وانعدام أي دور لقادة الثورة الميدانيين وجمهور الفلاحين حامل عبء الثورة في صناعة القرار السياسي، وافتقار الفكر والعمل الوطني الفلسطينيين إلى الاستراتيجية الشاملة والدائمة لإدارة الصراع مع التحالف الاستعماري ـ الصهيوني، برغم تقدّم الوعي وتطور الحِراك الوطني وتصاعد التحديات. وكان ذلك كلّه نتاج الواقع الاجتماعي العربي المتخلف الموروث عن مرحلة التسلط العثماني، والعمل الاستعماري المنظم لتعميق حدة التناقضات الثانوية بين زعامات العصبيات المحلية ووجهاء المدن.

وبالمقابل كان الظرف ملائماً جداً للحركة الصهيونية. فمن جهة بدا التجمّع الاستيطاني الصهيوني وكأنه صمد في مواجهة أقوى هجمة عربية استهدفت اقتلاعه من جذوره. ولقد ضخّمت الدعاية ما أنجزه على الصعيد الاقتصادي وحماية الذات، وتعمّدت تجاهل الدور البريطاني في الحالين. ومن جهة ثانية وفّرت له عنصرية النازيين واضطهادهم يهود وسط أوروبا أكبر دعم شعبي أوروبي وأمريكي منذ بداية بروز الحركة الصهيونية على مسرح السياسة الدولية. وتكفي الإشارة إلى

إجماع أعضاء مجلس العموم البريطاني على تأييد المطالب الصهيونية المغالية في طموحها. ولم يشذ عن ذلك سوى ثلاثة نواب، أحدهم النائب الشيوعي جالاكر، الذي اتّهم الصهاينة بأنهم أداة الإمبريالية البريطانية(١٣٤).

وما بين مغادرة لجنة بيل وصدور قرارها في ٧ تموز/يوليو ١٩٣٧عاشت فلسطين ما يقارب ستة شهور اتسمت بجملة ظواهر أبرزها التعايش القلق بين المندوب السامي وإدارة الانتداب وبين المفتي و«اللجنة العربية العليا»، ذلك لأن انحياز الإنكليز الواضح إلى الحركة الصهيونية، وممارسة أقصى درجات العنف ضد المواطنين العرب خلال شهور الإضراب والثورة، عمّقا مشاعر العداء ضد الإنكليز عامة، وإدارة الانتداب والجيش خاصة، وتزايد الشعور بأن الإنكليز هم المسؤولون عن المشكلات جميعها أولاً، والصهاينة ثانياً، فيما كان الإنكليز في نهاية الإضراب قد توصلوا إلى القناعة بأن المفتي هو المسؤول الأول عن دعم الثورة بالمال والسلاح، وبالتبرعات التي كان يجمعها من فلسطين والبلاد العربية، وبعلاقاته الممتدة في المحيط العربي. ولقد فكر المندوب السامي ووزير المستعمرات في إزاحة المفتي واللجنة، إلا أنهما عدلا عن ذلك تحسباً من أن يؤدي ذلك إلى تجدد الاضطرابات، وبسبب اقتناعهما بأن المفتي واللجنة هما الحلقة الأضعف قياســاً بجمهور الفلاحين الذي أبدى صلابة والتزاماً بالسجايا الحميدة خلال شهور الثورة(١٣٥).

ولقد حاول واكهوب في سعيه إلى استعادة الهدوء والاستقرار إقناع المفتي واللجنة العربية العليا بالاعتدال، ومع أن غالبية أعضاء اللجنة كانوا ميالين إلى ذلك، فقد حال المناخ السياسي السائد دون إعادة الوفاق مع إدارة الانتداب، الأمر الذي انعكس بالامتناع عن حضور أيّ عربي احتفالات تتويج ملك بريطانيا. وفي لقاء مع المندوب السامي أعرب المفتي وعوني عبد الهادي عن قناعتهما بأن كلّما عادت العلاقات الودية بين بريطانيا والعرب بشكل أسرع كان ذلك خيراً للعرب. وفي رسالة من المندوب السامي إلى وزير المستعمرات يعزو فيها واكهوب اعتدال المفتي إلى نفوذ ابن سعود والزعماء العرب المعتدلين خارج فلسطين، ويعرب عن خشيته من ضغوط شباب عرب فلسطين وأعضاء حزب الاستقلال، فيما كان هناك ثلاثة عوامل تعوق «الاعتدال» الذي يتطلع إليه واكهوب، وتدفع

(١٣٤) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ : الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٩٣.

(١٣٥) الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص ٢٨٠ ـ ٢٨١.

بالمفتي إلى اتخاذ موقف جذري لم يكن معروفا به قبل سنة ١٩٣٦:

الأول: الواقع الموضوعي للفلاحين والعمال؛ إذ كان ٢٩ بالمئة من الفلاحين العرب لا يملكون أرضاً، فيما كان العمال يعانون البطالة والتمييز ضدهم في العمالة والأجور لمصلحة العمال اليهود. ففي بناء كثير من الطرقات العامة كان العرب يتقاضون من الأجر أكثر قليلاً من نصف ما كان يتلقاه العمال اليهود عن الإنتاج المماثل. وقد ضاعف قلقَ العمال العرب وسخطهم الإعلانُ بالسماح بهجرة أعداد جديدة من العمال اليهود. وكان المفتي يحتج على لوائح الهجرة الجديدة، وإن كان قد فعل ذلك «بطريقة ودية»، كما أنه عرض التعاون على إسكان العمال المقيمين في أكواخ حيفا في أراضي الوقف(١٣٦).

الثاني: موضوع المعتقلين؛ إذ كان المفتي يحث الحكومة على إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين. وقد زاد من حدة هذا الموضوع وضغطه على الطرفين إعلان ١٨٠ معتقلاً سياسياً في الجليل الإضراب، وتضامن المعتقلين في عكا وحيفا معهم.

الثالث: تواتر الشائعات والتسريبات حول توصيات لجنة بيل، واعتمادها تقسيم فلسطين، وضم القسم المراد تخصيصه للعرب إلى شرق الأردن، مما يعني وضع «اللجنة العربية العليا» تحت حكم الأمير عبد الله. وقد شهدت فلسطين انقساماً حاداً تجاه هذا الاحتمال، ففي الوقت الذي تحفّظ عليه المفتي و«المجلسيون» بشكل عام، اندفع في الحماسة له «المعارضون» بزعامة راغب النشاشيبي وحزب الدفاع. وبينما أجرى هؤلاء وداعاً حاراً للأمير عبد الله حين مروره بفلسطين مسافراً إلى لندن لحضور حفل تتويج ملك بريطانيا، وقاموا بتهنئته بسلامة الوصول إلى عمان بعد عودته، امتنع المفتي والمجلسيون عن المشاركة في حفلي الوداع والاستقبال(١٣٧).

والجدير بالملاحظة أن التباين الحاد في وجهات النظر حول العلاقة بالأردن والأمير عبد الله لم يكن مطلقاً بدافع طموح الفريق الأول إلى الاستقلال بالقرار الوطني الفلسطيني، إذ كان معروفاً عن هذا الفريق التزامه بموقف قومي مدرك عمق انتماء الشعب العربي في فلسطين إلى أمته العربية. ولقد تولّت صحيفة **الجامعة العربية**، الناطقة بلسان الحزب العربي، منذ صدورها سنة ١٩٢٧، الدعوة

---

(١٣٦) رسالة واكهوب إلى أورمسي عور في ٢٠/ ٥/ ١٩٣٧، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٢٨٢.

(١٣٧) المصدر نفسه، ص ٢٨٣.

إلى الوحدة العربية. وكانت في تحليلها أسباب تخلّف المجتمع العربي أقرب إلى تبنّي وجهة نظر دعاة الإصلاح في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، أمثال الإمام محمد عبده وجمال الدين الأفغاني وغيرهما(١٣٨).

ثم إن تباين وجهات نظر النخبة السياسية الفلسطينية حول الموضوع لم يكن بالأمر الجديد، وإنما يعود إلى مطلع العشرينيات. ففي سنة ١٩٢٣، وإثر نشر **الأهرام** القاهرية خبراً عن توجّه بريطاني لتوحيد فلسطين وشرق الأردن تحت تاج الأمير عبد الله بن الحسين، عارضت صحيفة **فلسطين** الفكرة تأسيساً على عدم الثقة بسياسة الأمير. وبالمقابل أيدها وانتقد التهجّم على سياسة الأمير كلٌّ من درويش أبو العافية وعيسى البندك وإبراهيم سليم النجار، في صحف **الجزيرة** و**صوت الشعب** و**لسان العرب**(١٣٩).

وفي سنة ١٩٢٩ أُثير من جديد الجدل حول الموضوع، في أعقاب وصول حزب العمال البريطاني إلى الحكم، وما قيل عن تبنّيه فكرة وحدة فلسطين وشرق الأردن. ويومها عارضت صحيفة **الكرمل** الفكرة، التي اعتبرتها من المخططات الصهيونية الرامية إلى فتح أبواب شرق الأردن للهجرة اليهودية، فيما رأى أنصار الفكرة أن وحدة القطرين ستؤدي إلى تجميع مليون عربي، يضمنون هيمنة الأكثرية في مواجهة الأقلية الصهيونية، مما يعزّز قدرات الشعب العربي في الصراع(١٤٠).

وفي سنة ١٩٣٤ سرت شائعات أن غاية الأمير عبد الله من زيارة لندن هي البحث في وحدة فلسطين وشرق الأردن، وتعيينه ملكاً عليهما. ويومها رأت صحيفة **الجامعة العربية** ـ الناطقة بلسان الحزب العربي والمفتي ـ أن المشروع وهمي، وأن غاية الحركة الصهيونية من الترحيب به استعمار شرق الأردن. وختمت الصحيفة تعليقها قائلة: «نكتب ما نكتب مخلصين كلّ الإخلاص، ومتألمين كلّ الألم. فنحن من أكثر الناس رغبة في كرامة الأمير وعلو اسمه ومقامه، وفي وحدة البلدين وسيادة العرب فيهما. ولكن في ظروفنا، وظروف شرق الأردن، وظروف الأمير نفسه، وظروف فلسطين واليهود والإنكليز، ما يجعلنا نتشاءم كلّ التشاؤم من هذه اللعبة، ونعتبرها وهماً خطيراً لا يستند إلى شيء من الحقيقة»(١٤١).

---

(١٣٨) علي محافظة، **الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني، ١٩١٨ ـ ١٩٤٨** (عمّان: مركز الكتب الأردني، ١٩٨٩)، ص ٢٨٤.

(١٣٩) المصدر نفسه، ص ٢٨٢، و**فلسطين**، ٤ ـ ١٤/ ٣/ ١٩٢٤.

(١٤٠) **الكرمل** (حيفا): ٢٦/ ١١/ ١٩٢٩، و٣٠/ ٤/ ١٩٣٠، ومحافظة، المصدر نفسه، ص ٢٨٣.

(١٤١) جريدة **الجامعة العربية** (القدس)، ٧/ ٥/ [١٩٣٤]، ومحافظة، المصدر نفسه، ص ٢٨٢ ـ ٢٨٣.

وإلى جانب صحيفة **الجامعة العربية** كانت **الكرمل** تتصدى للدعوة القطرية ودعاتها، مدافعة عن فكرة جامعة الدول العربية وموضحة «أن العرب لا يفلحون في نيل استقلالهم، وتعزيز موقفهم، وصيانة أوطانهم، وحماية حقوقهم، إلا إذا اتفقت كلمتهم، واجتمع رأيهم، وتألفت جامعتهم، وصاروا كلهم قوة تقف في وجه كلّ طامع بهم وببلادهم أو بجزء منها». وفي الرد على القطريين المشكّكين بالوحدة، والذين يرون في دعوة الوحدة خطراً على مصالح أقطارهم الخاصة، كتبت تقول: «نرجو من أصحاب هذه الفكرة الحريصين على مصالح مقاطعاتهم العامة أن يفكروا قليلاً في ماذا بقي لنا لنخاف من ضياعه، أهي مصالحنا التجارية والحقوقية، أم حقوقنا السياسية، أم عاداتنا وتقاليدنا وكرامتنا؟ أم حقوقنا وحريتنا في أوطاننا؟ وأضافت **الكرمل** تجيب عن تساؤلاتها السابقة: «يقول بعضهم إن العمل للجامعة يلهينا عن الاشتغال لمصالحنا كأهل مقاطعات. والحقيقة عكس ذلك. فكما أن العمل لصيانة مصالح المقاطعات العامة يصون المصالح الفردية الخاصة، كذلك العمل للجامعة العربية العامة يصون العمل لمصلحة كل مقاطعة على حدة، ويكون سياجاً لمصالح الفرد الخاصة، فالفرد بأمته. والإنكليزي والفرنساوي والألماني والإيطالي والأمريكي كأفراد لا يمتازون على غيرهم، أما احترامهم فقائم على قوة أممهم العظيمة. فلو كانت تلك الأمم منقسمة إلى مقاطعات وحكومات صغيرة وضعيفة وطوائف لما أقمنا لأفرادها وزناً»[١٤٢].

وانتهت **الكرمل** إلى القول: «إن العمل للجامعة العربية هو العلاج الوحيد لشفاء أمراضنا الاجتماعية، ولتكبير نفوسنا. هو العلاج الوحيد الذي يخلّصنا من الانقسامات إلى شيعي وسنّي ودرزي ومسيحي وأرثوذكسي وكاثوليكي وماروني. وقس على ذلك من الانقسامات التي بالغنا في تأييدها وبالغت في إضعافنا، فصغرت نفوسنا وما عدنا نتغنّى إلا بها.. كما نحكم على أنفسنا وأجيالنا المقبلة بالعبودية الأبدية للاستعمار». واقترحت إقامة حزب عربي عام يعمل للقومية العربية[١٤٣].

ولقد اغتنم الحاج أمين الحسيني فترة الهدوء فسافر إلى دمشق، بصحبة وفد لتهنئة قادة الحركة الوطنية السورية على تولّي الحكم بموجب أحكام معاهدة ١٩٣٦، حيث التقى جميع زعماء الحركة الوطنية السورية، وعدداً من الساسة

---

(١٤٢) **الكرمل**، ٢٩/ ١/ ١٩٢٨.

(١٤٣) **الكرمل**، ٣/ ٨/ ١٩٢٩.

والصحافيين السوريين واللبنانيين وبعض العراقيين. وبحث معهم احتمالات التقسيم، واتفق على عقد مؤتمر عربي للبحث في مستقبل فلسطين. كما عقد اجتماعات مع بعض الثوار السوريين المعروفين بنشاطهم النضالي أمثال الشيخ محمد الأشمر. ولكنه قطع زيارته وقفل راجعاً حين بلغته أنباء اعتقال عدد من نشطاء الحركة الوطنية. وقد وجد حزب «الدفاع» في تغيب المفتي عن البلاد في ذلك الوقت العصيب، ومن غير استئذان «اللجنة العربية العليا»، حجة لانسحابه من عضويتها[١٤٤]، وذلك قبل إصدار لجنة بيل تقريرها بأربعة أيام. وعلّل الانسحاب بأنه احتجاج على محاولة اغتيال فخري النشاشيبي عضو الحزب البارز، في حين أنه فُسر برغبة قادة الحزب في التحرر من ارتباطه بـ «اللجنة العربية العليا» وليعمل منفرداً لتحقيق أهدافه. ويتهم راغب النشاشيبي بأنه كان يأمل بأن يتمكن بمساعدة الإنكليز من تولّي القيادة السياسية بعد أن تقرر الحكومة البريطانية إقصاء الحاج أمين عن المسرح[١٤٥]. ومع أن انسحاب حزب «الدفاع» استُقبل بالنقد الشديد، ونُظر إليه بوصفه إضعافاً للموقف العربي في مواجهة الإنكليز، فإنه لم يؤثر كثيراً في الحِراك الوطني، ولا في الوحدة الوطنية[١٤٦].

وفي ٧ تموز/يوليو ١٩٣٧ صدر تقرير اللجنة الملكية بالإنكليزية في أربعمئة صفحة، متضمناً تفاصيل وافية عن الصراع العربي ـ الصهيوني[١٤٧]. ففي قسمه الأول تناول المشكلة من الناحية التاريخية، ولاسيما تاريخ الحركة الصهيونية. كما تناول تدفق الهجرة وردّات الفعل العربية الرافضة لها، وحركة القسّام واستشهاده وجنازته. وأورد تفاصيل معارضة البرلمان البريطاني إقامة مجلس تشريعي وحكم ذاتي في فلسطين. وتحدث عن تأثر عرب فلسطين بحصول مصر وسورية على اتفاقيتي سنة ١٩٣٦، فيما أنكر تأثير غزو إيطاليا للحبشة، موضحاً أن الوضع في فلسطين كان خطيراً قبل وقوع ذلك الغزو في أيلول/سبتمبر ١٩٣٥، وأن تفجّر الاضطرابات في نيسان/أبريل ١٩٣٦ لم يكن مفاجئاً.

وأفــاض التقرير في الحديث عن الثورة. ومما ذكره: «إن ثورة ١٩٣٦ قد

(١٤٤) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٣٦٩ ـ ٣٧٠.

(١٤٥) الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص ٢٨٣.

(١٤٦) علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ١٣٧.

(١٤٧) حول تقرير اللجنة الملكية البريطانية، انظر: أكرم زعيتر، **يوميات أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩**، سلسلة الدراسات؛ ٥٦ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠)، ص ٣٠٨ ـ ٣١٣.

غيّمت (Overshadowed) على جميع ما سبقها من ثورات، فقد استمرت زمناً أطول، وشملت البلاد بأسرها، وكانت أكثر إتقاناً في التنظيم، وكانت في خصومتها للحكومة أوضح هدفاً . . . ومما تمتاز به، ولا سابقة له، أمران، أولهما اتجاه الموظفين العرب، وثانيهما تقحم العامل الخارجي. فالاضطرابات السابقة في فلسطين كانت تثير اهتمام وعطف الشعوب العربية المجاورة، ولكن في هذه المرة لم يقتصر الأمر على إظهار المشاعر الشعبية العدائية ضد الحكومة البريطانية واليهود، بل تجاوز إلى تطوع عدد منهم للقتال، بمن فيهم قائد العصيان ـ يقصد القاوقجي ـ جاؤوا من سورية والعراق، وبصعوبة حيل دون اشتراك العرب في شرق الأردن في القتال». وحول أسباب الثورة ذكر أن شكوى العرب لم تكن ضد كيفية تطبيق صك الانتداب، وإنما ضد وجود الانتداب بحد ذاته، الذي رأوا فيه مناقضاً ميثاق عصبة الأمم وما يتضمنه من حق تقرير المصير. وأكد أن مطالبة العرب بالاستقلال، وتخوفهم من قيام الوطن القومي اليهودي، هما سببا الاضطرابات.

وفي تناوله وضع الحركة الوطنية العربية تضمّن ما نصه: «في كل مدينة لجنة قومية، لها فروعها في القرى المجاورة، وبلغ من قوة الحركة أنه حين أعلنت اللجنة العربية العليا مقاطعتنا لم يقترب منا أي عربي قط. ولما ألغت المقاطعة فإن الشهود الذين سُمح لهم بالإدلاء ببياناتهم أمامنا ـ باستثناء أربعة ـ كانوا أعضاء أو مندوبين عن اللجنة العربية العليا، وهؤلاء الأربعة إنما أيدوا اللجنة العليا ودعموا مطالبها». ثم تحدث عن الصحف العربية بالتفصيل، وعن الطلاب ونشاطهم واشتراكهم في الإضراب الطويل، وعن دور الكشافة التحريضي، وعن الروح القومية عند الشباب، وعن الإجماع الوطني، وتضامن المسلمين والمسيحيين العرب ووحدة المسيرة والمصير. ولم يفت التقرير الإشارة إلى «الإرهاب» الذي رافق الحركة القومية العربية، والذي لم يقتصر على اليهود، وإنما طال معارضي الإضراب من العرب، والممتنعين عن تمويل الحركة من الأغنياء.

وتحدث التقرير عن تزايد تكاليف «الأمن العام» من ٢٥٠ ألف جنيه سنة ١٩٣٣ إلى ٢٢٣٠٠٠٠ جنيه سنة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧ (سنة الثورة). وأشار إلى أن أحكام الإعدام في ثورتي ١٩٢٩ و١٩٣٦ كانت قليلة، وأن معاقبة المجرم بسرعة وإنزال العقاب المناسب هو عامل أساسي في حفظ القانون والنظام. وأوصى التقرير بالتشدد في تحصيل الغرامات المشتركة، وإقامة البوليس التأديبي في القرية أو المدينة على نفقة أهلها حتى تدفع الغرامة. كما أوصى بتشديد قانون المطبوعات، بحيث يجيز مصادرة التأمين والمطبعة.

وفي موضوع الأراضي قال إن عدم كفايتها يعود إلى تكاثر السكان العرب أكثر مما يعود إلى ابتياع الأراضي من قِبل اليهود. وعزا تزايد الهجرة إلى تشديد قيود الهجرة التي فرضتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وإجراءات النظام النازي في ألمانيا، وزيادة الضغط الاقتصادي على اليهود في بولونيا[١٤٨].

كما تناول التقرير بالتفصيل تطور التجمع الاستيطاني الصهيوني، ومما قاله في هذا الخصوص: «وسنة ١٩٣٦ قد نما الوطن القومي اليهودي نمواً جعله أشبه ما يكون بدولة داخل دولة، وللمجتمع اليهودي في فلسطين وعدده ٤٠٠ ألف شخص عاصمة هي تل أبيب، وعلم وطني، ونشيد وطني، ونظام ثقافي، وخدماته الاجتماعية، واقتصاده الزراعي والصناعي، ويرتبط باليهودية العالمية بواسطة الوكالة اليهودية، بينما تقوم بإدارة شؤونه الداخلية جمعية وطنية ومجلس حاخامين»[١٤٩].

وفي مسألتي الهجرة والأراضي أوصى التقرير بما اعتبره مسكّنات، إذ طالب بتحديد الهجرة من كل الأنواع باثني عشر ألفاً في السنة، وبمنع انتقال الأراضي إلى اليهود في بعض المناطق، فيما رفض فكرة إنشاء «المجلس التشريعي»، الذي يطالب به العرب، واستعاض عن ذلك بالتوصية بتوسيع «المجلس الاستشاري» بإضافة أعضاء غير موظفين إليه، مع تحديد سلطاته بحيث لا تتناول قبول أو رفض الموازنة أو أية إجراءات تشريعية أخرى.

وخلص التقرير إلى القول إنه ما دام الانتداب قائماً فإنه يستحيل التوفيق بين الأماني العربية واليهودية لتناقض الالتزامات، وأن أي حكومة تقوم إما أن تكون يهودية تمثل أكثرية يهودية، وإما عربية تمثل أكثرية عربية. وفي الختام قرر أن المشكلات القومية المتناقضة بين العرب واليهود غير ممكن حلّها إلا بتقسيم فلسطين إلى ثلاثة أقسام[١٥٠] (الخريطة الرقم (١)):

الأول عربي، ويشمل منطقة غزة وبئر السبع والنقب والخليل ونابلس، والقسم الشرقي من مناطق طولكرم وجنين وبيسان ومدينة يافا. ويلحَق بشرق الأردن ليشكّلا معاً مملكة عربية ترتبط ببريطانيا بمعاهدة.

---

(١٤٨) المصدر نفسه، ص ٢٩٦.

(١٤٩) المصدر نفسه، ص ٣١٢.

(١٥٠) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ١٥٨ ـ ١٦٠؛ فرسون، **فلسطين والفلسطينيون**، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٤، وشوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ص ٤٧٠ ـ ٤٧١.

الثاني يهودي، ويشمل جميع الساحل من حدود لبنان إلى المجدل، وسهول سارون ومرج إبن عامر وبيسان والجليل الشرقي والغربي. وتقوم فيه دولة يهودية ذات سيادة مرتبطة ببريطانيا بمعاهدة.

الثالث انتدابي (خاضع للانتداب البريطاني)، ويشمل مناطق مدن القدس وبيت لحم والناصرة، وممراً من القدس إلى يافا يشمل قرى هذه الطريق ومدينتي اللد والرملة. كما أوصى التقرير بإبقاء مدن حيفا وعكا وصفد وطبرية والعقبة تحت إدارة حكومة الانتداب فترة من الزمن.

وبحيث تكون كل دولة مستقلة القرار في مسائل الهجرة، وشراء الأراضي، والأشغال العامة، والتربية والتعليم، والصحة، وبأن تختار لغتها الرسمية، بينما تحتفظ الحكومة المركزية التابعة للانتداب البريطاني بمسائل العلاقات الخارجية، والدفاع، والاتصالات، والجمارك.

ويلاحَظ أن القسم العربي لم يكن يضم سوى ١٢٥٠ يهودياً يملكون نحو مئة ألف دونم، فيما كان القسم اليهودي يضم نحو ٣٢٥ ألف عربي يملكون ثلاثة ملايين وربع مليون دونم، بحيث كان العرب يقاربون نصف سكان هذا القسم ويمتلكون ثلاثة أرباع أراضيه. وقد أوصى التقرير بتبادل السكان بالتدريج، وقسراً إذا لزم الأمر، وأن يقوم كلّ قسم بشراء الأراضي التي تخص «الجنس» الآخر في قسمه، مذكّرا بأن في التسوية بين تركيا واليونان سنة ١٩٢٣ حصل تبادل ١,٣ مليون تركي مع ٤٠٠ ألف يوناني. ولكن اللجنة اعترفت بعدم تماثل الظروف. ولم يفتْ التقرير ملاحظة أنه جرد القسم العربي من الأرض الخصبة والإمكانيات الاقتصادية. وليداري الخلل الفادح أوصى بأن تقدم الدولة اليهودية والحكومة البريطانية مساعدات ماديةإلى الدولة العربية.

كما يلاحَظ أن تقرير لجنة بيل قدّم عرضاً وافياً لحقائق الصراع العربي ـ الصهيوني، وتطور كلٍّ من الحركة الصهيونية والحِراك الوطني العربي الفلسطيني. كما أنه تضمن تحليلات دقيقة للواقع السياسي ـ الاجتماعي الذي تفجّرت فيه الثورة العربية، فضلاً عن أنه انتهى إلى استنتاج موضوعي، إذ قرر أن قضية فلسطين إنما هي قضية سياسية محض، وإنها قضية قومية تختلف عن غيرها بكون الطموح القومي العربي مرتبطاً ارتباطاً عضوياً بالصراع ضد الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وبحيث حدّد أنه «في فلسطين طلب الاستقلال الوطني يتقدم على طلب وقف الهجرة وبيع الأراضي، وأن تحديد الوطن القومي لن يزيل السبب الأساسي لتذمّر العرب».

وفي تقويم التقرير ألاحظ أنه اتسم بثلاث سمات: **الأولى**، افتقاد الموضوعية بادعائه أن التكاثر السكاني العربي، وليس بيوع الأراضي، هو السبب الرئيسي في ندرة الأراضي، وما أدت إليه من تشرد الفلاحين العرب وبطالتهم. **الثانية**، مجافاة حقوق الإنسان ومعاداة الحريات العامة، باعتباره أن عمليات الإعدام كانت قليلة، ومطالبته بتشديد العقوبات على القرى والمدن لتحصيل الغرامات، والدعوة إلى كبت حرية الصحافة والكتابة بالمطالبة بتشديد قانون المطبوعات، إلى درجة المطالبة بمصادرة المطابع.

أما السمة السلبية **الثالثة** لتقرير اللجنة فهي وضوح تبنّيه وجهة النظر الصهيونية، إذ تغنى بالوطن القومي، وكونه ملجأ اليهود من الاضطهاد، وأشار في أكثر من موقع إلى ما تحقق للتجمّع الاستيطاني الصهيوني («اليیشوف») على صعيد القوة العسكرية، بحيث بات الصهاينة قادرين على حشد نحو عشرة آلاف مقاتل مدرب ومسلح، يسندهم أربعون ألف من الاحتياط. ومما قاله: «يجب الأخذ بعين الاعتبار أيضاً مقاومة اليهود، ونعتقد أن اليهود تسلحوا خفية إلى حد ما، لإدراكهم أن حكومة عربية يمكن أن تضع حداً لكلّ جهودهم وطموحاتهم، وتحوّل الوطن القومي إلى غيتو ضيق وأشد خطراً. ومن المرجح أنهم سيقاتلون ولن يخضعوا لحكم عربي». وقد تجاهل تماماً دور سلطة الانتداب في تمكين الصهاينة وتوفير متطلبات تقدمهم في مختلف المجالات. وتعقّب الرواية الإسرائيلية الرسمية: «إن اللجنة الملكية توصلت إلى تقدير سليم وواقعي لقوة الييشوف، ولم تتجاهل في مشاريعها السياسية هذه القوة، التي كانت ستقاوم بكل طاقتها أيَّ حلٍّ مؤيد للعرب، كما أنها قادرة على ضمان أمن الدولة اليهودية عند قيامها»[١٥١].

وفضلاً عن ذلك ألاحظ أن تقرير لجنة بيل تجاهل تماماً التجربة التاريخية العربية، التي أشار إليها المفتي في شهادته أمام اللجنة، حيث عاش اليهود بأمان وحرية في ظلّ الدول العربية، وأنهم أينما وجِدوا في الوطن العربي يتمتعون بكل حقوق المواطَنة، ولا يعانون عزلة قسرية أو انعزال اختياري. كما أن التقرير البريطاني لم يأت إلى ذكر عروض التسوية العربية التي توالت منذ وساطة عبد الله فيلبي سنة ١٩٣٠ وإلى ما بعد تفجّر اضطرابات ربيع ١٩٣٦. ولم يكن عسيراً على

(١٥١) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ١٠٢ ـ ١٠٣.

اللورد بيل ولجنته، اللذين أفاضا في ذكر التفاصيل، معرفة العرض السخي الذي حمله د. مغنيس إلى بن غوريون سنة ١٩٣٤ باستعداد العرب لفسح المجال للهجرة حتى يصل اليهود إلى ٤٤ بالمئة من مواطني فلسطين، وإقامة دولة ديمقراطية يتمتع فيها اليهود بكل حقوقهم الدستورية.

وبذلك يكون التقرير قد أغفل عن سابق قصد وتصميم، ليس فقط حق شعب فلسطين في «تقرير المصير»، أسوة بكلّ شعوب الأرض، وإنما أيضاً التوصية بإقامة حكم ديمقراطي. كما أنه تجاهل البحث الجاد في إمكانية عيش اليهود كمواطنين في دولة ذات أكثرية عربية، كما كانت عليه حال يهود كلٍ من مصر والعراق والمغرب وغيرها من الأقطار العربية، وبالتالي فإنه حين يقرّر التقسيم على أساس عنصري ففي ذلك دلالة التزام اللجنة مصدرة التقرير بالاستراتيجية الاستعمارية التي اعتمدت إقامة تركيب بشري غريب على الجسر الواصل بين عرب آسيا وعرب أفريقيا، ليكون أداة القوى الاستعمارية في تعطيل الوحدة العربية وإعاقة كلّ تقدم عربي.

وهناك من يؤكد أن خطط التقسيم أُعدت سلفاً قبل أن تغادر اللجنة الملكية لندن متوجهة إلى فلسطين. وقد أشارت إلى ذلك صحيفة **المقطّم** القاهرية، التي كتبت في ١٠/ ٧/ ١٩٣٧ ـ بعد ثلاثة أيام من صدور التقرير: «إن مشروع التقسيم لم يُرتجل وإنما حملته اللجنة معها حينما جاءت، ويؤكد ذلك أن البروفسور كوبلاند، أحد أعضائها، شُغل طوال إقامة اللجنة في فلسطين بدراسة المشروع، وجمع المعلومات عنه ووضع تفاصيله. ولم يحجم عن مفاتحة الذين اتصل بهم من العرب به، واستشاراتهم بشأنه وما يكون له من وقع في نفوسهم». ويجزم د. إميل توما بأن راغب النشاشيبي كان أحد أولئك الذين اطلعوا على القرار، وأنه باركه قبل نشره[(١٥٢)].

ثامناً: الموقفان العربي والصهيوني من قرار التقسيم الأول

استدعى المندوب السامي بعض أعضاء «اللجنة العربية العليا»، ونصح لهم بالتروي قبل إعطاء رأي في التقرير، بما اعتُبر إنذاراً ضد أي حِراك وطني. واجتمعت «اللجنة العربية العليا» في ٨/ ٧/ ١٩٣٧ وقررت توجيه نداء إلى ملوك العرب ورؤساء حكوماتهم بلفت نظرهم إلى الكارثة. وفي ندائها، ذكرت أن

---

(١٥٢) توما، **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**، ص ١٣٩ ـ ١٤٠.

فلسطين لا تخص عرب فلسطين فقط بل العالمين العربي والإسلامي أيضاً، وأنها كانت تسير في الأزمات بإرشاد وتعضيد ملوك العرب وأمرائهم، وأنها ستبادر إلى الاتصال بهم. وقد تضمن النداء ما نصه: «إن الشعب العربي في فلسطين يرجو من جلالتكم العضد والإرشاد في هذا الموقف التاريخي العصيب، ويناشدكم بقداسة هذه البلاد والشهامة العربية والواجبات الدينية، أن تعملوا على إنقاذها من شرور الاستعمار والتهديد والتمزيق»[١٥٣].

وفي ٢٣/ ٧/ ١٩٣٧ وجّهت «اللجنة العربية العليا» بياناً إلى كلٍّ من المندوب السامي، ووزير المستعمرات البريطاني، ورئيس لجنة الانتداب التابعة لعصبة الأمم، أعربت فيه عن خيبة أمل العرب بالتقرير، الذي لم يساو فقط بين الأكثرية العربية ذات الوجود التاريخي في فلسطين وبين الأقلية اليهودية الطارئة، وإنما اعتبر قضية اليهود أيضاً وكأنها الأصل والمحور، وقضية العرب تدور معها كيفما دارت. وبيّنت أن صلة اليهود السياسية بالبلاد انقطعت منذ نحو ألفي سنة، وليس للرغبة في إقامة الوطن القومي ما يبررها من حقوق الأمم، ولا تستند إلا إلى وعد بلفور والقوة البريطانية المسلحة، وهو الوعد الذي يرفضه العرب ويقاومونه منذ صدوره.

وأبدى البيان أسفه لأن لجنة التحقيق لم تقم بتحقيق نزيه حول احتجاجات العرب المتوالية ضد سياسة حكومة الانتداب المنحازة إلى الصهاينة، وسجّل إدانته لتقصير اللجنة، وتصدي سلطة الانتداب لمطالبة العرب بالاستقلال، وقمعها تظاهراتهم السلمية بالحديد والنار. وأوضح البيان أن حلّ المشكلة ممكن باعتماد أساس العدل والحق القومي والأصول المتبعة في أنحاء العالم، في حين أن اللجنة الملكية أتت باقتراحات شاذة تزيد المشكلة تعقيداً، وذلك بالأخذ بوجهة النظر الصهيونية.

ولم يفت البيان دحض ما تضمّنه تقرير لجنة بيل حول اعتبار «الوطن القومي حلاً لمعضلة اضطهاد اليهود في أوروبا»؛ إذ أوضح أن فلسطين لن تستوعب يهود العالم، وأن الحلّ لا يكون باقتلاع عرب فلسطين من بلادهم وإحلال اليهود محلهم، وأن بريطانيا، بما لها من نفوذ واسع وسلطان في العالم، قادرة إذا شاءت على إيجاد «وسيلة إلى حماية اليهود وما لهم من مصالح ومرافق في البلدان التي هي موطنهم ومحال سكناهم اليوم، أو أن تُقْطعهم الأقاليم الكافية لاستيعابهم جميعاً من حُر أملاكها وأراضيها الواسعة».

---

(١٥٣) المصدر نفسه، ص ١٤٢.

ونبّه البيان إلى أن ما يخص «الدولة اليهودية» شمل أفضل الأراضي الزراعية وأخصب السهول مع معظم الساحل الفلسطيني. وفي الجهة الشمالية من هذه المنطقة أقضية عربية برمتها. وفضلاً عن أن العرب يمتلكون ٧٥ بالمئة من مجموع الأراضي التي خُص بها اليهود، فإن ٨٧,٥٠ بالمئة من بساتين البرتقال التي يمتلكها العرب تقع ضمن هذه المنطقة. كما نبّه إلى أن ما أوصى به التقرير من تبادل السكان بين «الدولة اليهودية» والقسم الذي خُصص للعرب إنما يراد به إجلاء العرب بالقوة عن مواطنهم ووضع اليد على أملاكهم وأراضيهم ومرافقهم.

وأشار البيان إلى أن مخطط التقسيم يفصل فلسطين عن سورية، ولا يرى العرب في هذا الفصل سوى ضربة موجهة إلى الوحدة العربية المبتغاة، فضلاً عن أن إنشاء الدولة اليهودية من شأنه زيادة الهجرة، وبالتالي التوجّه إلى التوسع في الشرق والشمال والجنوب سياسياً واقتصادياً «وهذا الاحتكاك يؤدي في النهاية إلى نضال قد يكون طويل الأمد بين العرب واليهود، ويتسع مضطربه حتى يشمل ذلك أرجاء الشرق الأدنى قاطبة».

وتناول البيان ما اعتُبر «منطقة انتدابية» موضحاً أنها شملت أراضي خصبة، وهي في مجموعها ـ عدا منطقة القدس ـ مأهولة بالعرب، وأن مما يؤلم العرب خروج الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية من أيديهم، فضلاً عن أن منطقة القدس تشطر ما خُصص للعرب إلى شطرين شمالي وجنوبي. ونبّه إلى أن اليهود لن يجدوا صعوبة في تكثيف الهجرة إلى منطقة الانتداب، وخاصة القدس، «حتى يأتي يوم يكون اليهود قد ابتلعوا العرب، وتكون الأماكن المقدسة قد خرجت من أيديهم خروجاً نهائياً»، فضلاً عن أن المواطن العربي في هذا الجزء من وطنه معرّض لتشويه ثقافته وطمس هويته القومية. كما نبّه إلى أن الاعتبارات الاستعمارية العسكرية لا الدينية كانت المحور الذي دارت عليه مقترحات تخصيص «المنطقة الانتدابية».

ورحّب البيان من حيث المبدأ باقتراح ضم القسم العربي إلى شرق الأردن، من منطلق الإيمان بالوحدة العربية[١٥٤]. وأفاض في ذكر ما ألحقه التقرير من

---

(١٥٤) يروي المفتي حديثاً له مع مسؤول بريطاني قبل صدور قرار اللجنة بأنه لم يعارض التقسيم لئلا يصبح الأمير عبد الله ملكاً على فلسطين وشرق الأردن، قائلاً: «فكيف أرفض رئاسة سيد عربي كالأمير نفسه الذي هو من أشرف بيت في العرب. فأنا إنما أعارض الفكرة ولا أعارض الشخص». انظر **حقائق عن قضية فلسطين**، صرح بها محمد أمين الحسيني وكشف الستار عن بعض المؤامرات الدولية واليهودية التي كانت من أهم الأسباب في كارثة فلسطين (القاهرة: الهيئة العربية العليا لفلسطين، ١٩٥٤)، ص ٧٥ ـ ٧٦، والحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٥٣٤.

أضرار بالوحدة المجتمعية والاقتصاديات العربية، من جراء التقسيم. كما عبّر عن شكوكه في مسألة المنحة البريطانية واليهودية للقسم العربي المراد إلحاقه بالأردن، ورأى في ذلك امتهاناً للكرامة العربية. وبعد أن أكد البيان رفض تقرير اللجنة الملكية جملة وتفصيلاً، حدد أربعة أسس للحل الذي يمكن باعتماده توفير العدل وتوطيد السلام، وهي:

١ ـ الاعتراف بحق العرب في الاستقلال التام في بلادهم.

٢ ـ العدول عن تجربة إنشاء الوطن القومي اليهودي.

٣ ـ إنهاء الانتداب وإبداله بمعاهدة مماثلة للمعاهدة البريطانية ـ العراقية والبريطانية ـ المصرية والسورية ـ الفرنسية.

٤ ـ وقف الهجرة اليهودية وبيع الأراضي لليهود وقفاً تاماً، ريثما يتم عقد المعاهدة.

وفي ختام بيانها أبدت «اللجنة العربية العليا» استعداد العرب لمفاوضة الحكومة البريطانية على أسس مقبولة، تحفظ المصالح البريطانية المعقولة، والاتفاق على الضمانات الضرورية للمحافظة على الأماكن المقدسة وحقوق زيارتها، وحماية جميع الحقوق المشروعة للسكان اليهود وغيرهم من الأقليات في فلسطين[١٥٥].

أجمعت الأحزاب والشخصيات العربية، بما في ذلك حزب «الدفاع»، على رفض التقسيم. وقد تضمّن بيان حزب «الدفاع» الصادر في ١١/ ٧/ ١٩٣٧ القول بأن الهيئة المركزية للحزب قررت بالإجماع رفض مشروع تقسيم فلسطين المقترح «لأنه مناف لآمال الأمة ويضر بمصالحها، وممزق لوحدتها، وهادم لكيانها واستقلالها، ويقضي على قسم عظيم منها بالفناء العاجل، ولا يمكن أن يؤمن السلام في هذه البلاد المقدسة». وقد دعا الحزب الأمة إلى ضبط عواطفها والمحافظة على الرزانة ليتمكن العاملون لقضيتها من السير في طريق النجاح[١٥٦]. ويعيد د.توما رفض الحزب لقرار التقسيم، رغم علمه المسبق به، إلى المناخ الثوري الذي كان شائعاً يومذاك في فلسطين والوطن العربي[١٥٧]. ويرى محمد عزة دروزة في تعقيبه على تصريح راغب النشاشيبي بتكذيب القول

(١٥٥) الحوت، المصدر نفسه، ص ٧٥٣ ـ ٧٦٠.

(١٥٦) المصدر نفسه، ص ٧٦١.

(١٥٧) توما، **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**، ص ١٤٣.

بأن حزب «الدفاع» استشير بقرار التقسيم ووافق عليه قبل صدوره، «إن أركان المعارضة لم يفاجَأوا بالتقسيم وإن ما فوجئوا به نصيب اليهود الواسع فيه»[١٥٨]، الذي طال أملاك العديد من أقطاب المعارضة، خاصة في منطقة الجليل.

وفي رفضه قرار التقسيم يرى الحزب الشيوعي أن القرار «يدخل في إطار سياسة تشمبرلين ـ رئيس وزراء بريطانيا ـ الذي يحتاج وهو في خضم استعداداته الحربية إلى قاعدة استراتيجية قوية في أحد أهم المواقع الجوهرية في الإمبراطورية البريطانية. ولكن هذا الأمر ليس في مصلحة السكان العرب واليهود في فلسطين وفي شرق الأردن». وأضاف الحزب في بيانه: «لن يكون سلام في فلسطين المقسمة بين اليهود والعرب، بل سيشيع الحقد والكبت والرغبة في الانتقام». ونبّه إلى أن بن غوريون، مؤيد التقسيم، وعد أنصاره باحتلال القسم العربي من فلسطين بعد أن يعزز القسم اليهودي. كما نبّه إلى أن بريطانيا سوف تقوم بدور «الحَكَم» بين الطرفين، في الوقت الذي تثير فيه أحدهما على الآخر. وفي ختام بيانه دعا الحزب الشيوعي إلى إلغاء وعد بلفور، ومنح الحقوق الديمقراطية لكل سكان فلسطين، وتحقيق الاستقلال[١٥٩].

وعمّت الوطن العربي، من أقصى المغرب إلى أقصى المشرق، موجةٌ من الغضب والاستنكار، كما عمّت التظاهرات المنددة بالقرار مدن القاهرة وبغداد ودمشق وبيروت وعمان والطائف ومكة والمدينة، ولم يبق مركز من مراكز تونس والجزائر والمغرب إلا واحتج على مشروع التقسيم[١٦٠]. ويلاحَظ أن القاهرة شكّلت بؤرة استقطاب الموفدين العرب لمفاوضة الحكومة المصرية من أجل وضع خطة مشتركة، وقد وعدت الحكومة المصرية بتقديم العون عند عرض الموضوع على عصبة الأمم في جنيف[١٦١].

وكانت الحكومة العراقية قد وجّهت إلى الحكومة البريطانية مذكرة سرية في ١٥/ ٤/ ١٩٣٧ ـ قبل صدور قرار اللجنة الملكية بنحو ثلاثة شهور ـ ذكرت فيها أن الملك غازي وحكومته يشعران بالمسؤولية التاريخية عن طلبهما من شعب

---

(١٥٨) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ١٦١ ـ ١٦٢.

(١٥٩) توما، المصدر نفسه، ص ١٤٢ ـ ١٤٣.

(١٦٠) عوني عبد الهادي، **مذكرات عوني عبد الهادي**، تقديم وتحقيق خيرية قاسمية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ١٩٤.

(١٦١) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٣٦٤ ـ ٣٦٥.

فلسطين وقف الإضراب والثورة. وعليه طالبت المذكرة بإعادة النظر في صك الانتداب، وترى أن الحكومة البريطانية طبّقت تصريح بلفور بحذافيره، إذ بلغ عدد اليهود حتى عام ١٩٣٦ ربع سكان البلاد، ولهم مؤسساتهم السياسية والإدارية والاجتماعية، كما أن اللغة العبرية تعتبر الآن لغة رسمية أسوة بالعربية. وقد طالبت المذكرة بتعيين حد أقصى لهجرة اليهود بحيث لا يتجاوز نسبة معيّنة من السكان، وتحديد بيوع الأراضي، وإقامة المؤسسات التي يستلزمها الحكم الذاتي[١٦٢].

وفي أعقاب صدور قرار التقسيم أصدرت الخارجية العراقية في ١١/٧/١٩٣٧ مذكرة سرية إلى مفوضياتها في الخارج طالبة منها إيضاح أن طلب الملوك العرب من عرب فلسطين وقف الثورة إنما كان اعتماداً على حُسن نيات الحكومة البريطانية، وأن الحكومة العراقية كانت شديدة الأمل بأن تلقى مقترحاتها قبولاً لدى اللجنة الملكية، ولا تستحسن تقسيم بلد عربي، وختمت مذكرتها بالطلب إلى مفوضياتها الاحتجاج على فكرة التقسيم، ومناشدة الحكومة البريطانية إعادة النظر في مصير فلسطين[١٦٣].

كما رفضت التقسيمَ وندّدت به الحكومةُ السورية برئاسة جميل مردم، وشجبه إمام اليمن، فيما ردّ الملك عبد العزيز بن سعود على نداء «اللجنة العربية العليا» بأنه لن يدّخر جهداً لمساعدة أهل فلسطين وحفظ حقوقهم، في حين لزمت الحكومة المصرية برئاسة النحاس الصمت، تاركة المجال للشخصيات السياسية والهيئات الشعبية التنديد بالمشروع[١٦٤]، وكان في مقدمتهم محمد محمود زعيم المعارضة وعلماء الأزهر، فضلاً عن زعماء المسلمين في الهند وإيران وأفغانستان. وقد حملت بعض الرسائل والبرقيات حض عرب فلسطين على الثبات والاستمرار في النضال والوعد بمساعدتهم[١٦٥]، في حين بدا الأمير عبد الله وأنصاره في فلسطين مستعدين لقبول مشروع التقسيم الذي يضع الأمير على رأس دولة عربية على جانبي نهر الأردن[١٦٦].

---

(١٦٢) زعيتر، **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩**، ص ٤٦٧ ـ ٤٦٨.

(١٦٣) المصدر نفسه، ص ٤٦٨ ـ ٤٦٩.

(١٦٤) توما، **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**، ص ١٤٤.

(١٦٥) أمين الحسيني، **مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني**، إعداد وتصنيف عبد الكريم العمر (دمشق: الأهالي، ١٩٩٩)، ص ٣٤.

(١٦٦) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ١٤٨.

وبرغم انحياز تقرير لجنة بيل الواضح إلى وجهة النظر الصهيونية، ومحاباة مشروع التقسيم المقترح لهم على حساب العرب، فقد استُقبل التقرير والمشروع بمشاعر مختلطة في أوساط القيادات الصهيونية ومناصريها من الساسة الإنكليز. فمن جهة نُظر إلى قرار التقسيم بأنه يمثّل اعترافاً بحق التجمع الصهيوني بدولة مستقلة. ومن جهة ثانية اعتُبر أنه رسم للإنجاز المتحقق حدوداً وجمّده في جزء محدود من فلسطين. وقد هاجم هربرت صموئيل، المندوب السامي الأول، المشروع بشدة في مجلس اللوردات البريطاني قائلاً: «إن التقسيم لن يحقق السلام، لأن الدولة اليهودية التي ستقام ستضم ٢٢٥ ألف يهودي في مقابل ٣٢٥ ألف عربي، وسيكون من الضروري إجراء تبادل في السكان لن يرضى عنه السكان العرب، كما أنه سيكون من المستحيل الدفاع عن الحدود التي اقترحتها اللجنة»[١٦٧].

وتباينت آراء الأحزاب والزعامات الصهيونية حول تقرير لجنة بيل، وشهد المؤتمر العشرون الذي عُقد في زيورخ بين ٣ و١٦ آب/أغسطس ١٩٣٧ نقاشاً حاداً حوله. فقد اعتبر وايزمان وبن غوريون «إقامة دولة يهودية، ولو على جزء من (أرض إسرائيل) إنجازاً سياسياً كبيراً تفوق مزاياه عيوبه»، ونبّها إلى أن استمرار العمل الصهيوني، في ظلّ الأوضاع التي نشأت في إثر تطور الحركة العربية، غير ممكن دون دولة يهودية ذات سيادة. وأوضحا أن اقتصار الدولة على جزء من «أرض إسرائيل» لا يعني أنه شريعة لأجيال، وأن الوضع السياسي لملايين اليهود في «المنفى» يتطلب إقامة دولة يهودية فوراً. ودعا إلى مفاوضة بريطانيا لتعديل مقترحاتها بما يمكّن الصهاينة من إقامة دولة مستقلة تخفف العبء عن اليهود في الأقطار الأخرى. أما المعارضون بزعامة مناحيم أوسيشكين وبيرل كاتسنلسون وي. تبنكين وزئيف جابوتنكسي، فقد ثاروا ضد التقسيم، وقالوا بإمكانية استمرار «النضال» من أجل الاستيطان وبناء «الوطن القومي» في ظلّ الانتداب، فيما لم يؤمن البعض بأن بريطانيا ستنفذ مشروع التقسيم، ولن تبقي منه سوى تنازل اليهود عن جزء من وطنهم التاريخي[١٦٨]. وقد اتضح أن هذا التيار يحظى بتأييد «التصحيحيين» بقيادة جابوتنسكي، الذين لم يكونوا ممثّلين في المؤتمر[١٦٩].

وبرز في المؤتمر فريق ثالث، تزعمه د. مغنيس وضم عدداً من اليهود الأمريكيين غير الصهاينة. وقد عارض هذا الفريق فكرة التقسيم، وقال إن قيام

(١٦٧) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(١٦٨) المصدر نفسه، ص ١٠٧ ـ ١٠٨.

(١٦٩) توما، **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**، ص ١٥٣.

دولة يهودية يشكّل خطراً على اليهود في فلسطين والعالم، ودعا إلى التفاهم مع العرب على أساس قيام حكم دستوري يشارك فيه اليهود على أساس نسبي. وهدد هذا الفريق بالانسحاب من المؤتمر في حال الإصرار على التقسيم وقيام الدولة العبرية. وقام وايزمان بالردّ على هذه الدعوة بحجة أن العرب لا يقبلون بالمشاركة إلا بشرط أن يبقى اليهود أقلية دائماً. وبعد جدل اتُّفق على مباحثة العرب على أساس وعد بلفور والانتداب، وبهذا أمكن إقناع غير الصهاينة بالبقاء ضمن المؤتمر والمشاركة في عضوية الوكالة اليهودية، التي ضمّت سبعة من الصهاينة وخمسة من غير الصهاينة[١٧٠].

ولحسم الخلاف والحفاظ على وحدة الحركة الصهيونية، انتهى المؤتمر العشرون إلى شجب قرار لجنة بيل بأن الانتداب غير قابل للتطبيق، ومعارضة كلّ اقتراح بتقليص حقوق اليهود في الفترة الانتقالية، وتكليف الوكالة اليهودية بإجراء مباحثات مع الحكومة البريطانية لاستيضاح الشروط الدقيقة لقيام الدولة اليهودية. وتحفّظ المؤتمر بتقريره أنه «ليس من حق اللجنة التنفيذية أثناء قيامها بهذه المفاوضات أن تلتزم بشيء. فمن حق المؤتمر القادم أن يقرر في الأمر إذا أسفرت المفاوضات عن مشروع محدّد لإنشاء دولة يهودية»[١٧١]. وتواصل الجدل بين المؤيدين والمعارضين سنة ونصف سنة. كما امتد الخلاف في الرأي إلى صفوف الهاغاناه، إذ انضم عدد من أعضائها إلى المعارضين، فيما أيد الغالبية بزعامة إلياهو غولومب قرار التقسيم، مع طلب تعديلات في الحدود في غور بيسان وضم القدس والنقب، وتولّي الوكالة اليهودية شؤون الهجرة، وإقامة قوة يهودية فور قبول المشروع[١٧٢].

ولقد جرت محاولة توظيف دعوة د. مغنيس وصحبه في إحداث انقسام في الصف العربي، إذ قام وبعض مناصريه بالاتصال ببعض الشخصيات العربية المعروفة بمواقف مهادنة، ودعوها إلى التفاهم على حل مناسب، فاستجاب بعضهم للدعوة، وكتبت جريدة **فلسطين** مقالاً تدعو فيه إلى تقديم حل جديد. فكان أن عقدت عدة اجتماعات بين القادة العرب حضر المفتي بعضها للبحث في الموضوع. وحين تبين أن أصحاب الدعوة اليهودية للتفاهم لا يمثّلون قوة مؤثّرة في الوسط الصهيوني، وأن بعضهم يطلب اعتراف العرب بالوطن القومي

(١٧٠) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ١٧٧ ـ ١٨٠.

(١٧١) توما، المصدر نفسه، ص ١٥٣.

(١٧٢) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ١٠٨.

واستمرار الهجرة كشرط للمفاوضات، اتضح للجميع أن اليهود جميعهم سواء، وأن الغاية من الاتصالات إحداث بلبلة في الصف العربي، وانتزاع موافقة على الوطن القومي وحرية الهجرة[١٧٣].

وكان بن غوريون في الوقت الذي يعلن فيه قبوله بالتقسيم ويدعو إليه لا يخفي إيمانه بحتمية التوسع مستقبلاً. ففي كانون الثاني/ يناير ١٩٣٧، وفي ندوة للشباب الصهيوني العامل، قال: «إن الدولة لن تتقلص، بل ستتسع، إن عملنا الآن في هذه البلاد هو تجميع القوة اليهودية من أجل أعمال أوسع في المستقبل». وفي لقائه زعماء العمال اليهود في نيويورك، الذين عارضوا التقسيم، قال في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٧: «إن قدرة الدولة اليهودية المقترحة على استيعاب اليهود لن تكون مقصورة على مساحتها وحدودها فقط، بل ستتوقف على قدرة الشعب اليهودي، كما أن حدودها لن تكون دائمة وأبدية»[١٧٤].

(١٧٣) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ١٨١.

(١٧٤) تيبيت، **بن غوريون والعرب**، ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠.

الفصل الرابع عشر

تجدّد الثورة، وصدور «الكتاب الأبيض» (١٩٣٧ ـ ١٩٣٩)

أولاً: تداعيات فك الإضراب ووقف الثورة

في أعقاب فك الإضراب ووقف الثورة في ١١/ ١٠/ ١٩٣٦ عاشت فلسطين سنة من الترقب والتوتر، كانت مجرد هدنة بين مرحلتي الثورة، شهدت خلالها ظاهرتين متناقضتين: فالصهاينة أخذوا يقومون بأعمال إجرامية واستفزازية تستهدف جر العرب إلى صدام حتى يُشعروا اللجنة الملكية البريطانية باستحالة التعايش مع العرب، وصولاً إلى صدور قرار التقسيم، الذي كانت الوكالة اليهودية تحبذه. وبالمقابل اعتمدت «اللجنة العربية العليا» سياسة ضبط النفس، حتى لا يفسد الصهاينة ما يمكن أن يؤدي اليه تدخل الأمير والملوك العرب[١].

وذُكر أن جدلاً ثار يومها بين حكومة الانتداب والحاكم العسكري، الذي طالب باعتقال المفتي، لأن ذلك في رأيه سبيل إلى وضع حد لنشاطه التحريضي. غير أن الحكومة رأت أن الظرف غير مناسب، وهي تفضل في حال اعتقاله نفيه إلى خارج المنطقة العربية. وبعد صدور قرار لجنة بيل جرت محاولة لاعتقال المفتي، إلا أنه نجح في اللجوء إلى بيتٍ في جوار حرم المسجد الأقصى. وفي الوقت ذاته تم إحلال الجنرال ويفل قائداً للقوات البريطانية في فلسطين محل الجنرال ديل، الذي فشل في قمع الثورة، كما تم إنهاء خدمة واكهوب كمندوب

---

(١) ناجي علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ١٣٤.

سام وتعيين حاكم أوغندا وقائد الجيش البريطاني فيها كيركبرايد خلفاً له.

وفي الوقت ذاته كان هناك الجناح الصهيوني «التصحيحي» بزعامة جابوتنسكي المعارض لفكرة التقسيم من حيث المبدأ، انطلاقاً من إيمانه بأن الدولة اليهودية يجب أن تقام على كامل أرض فلسطين. وفي سبيل تعطيل مشروع التقسيم، الذي بدا أن اللجنة الملكية ستوصي به، باشرت عصابات «اليمين» تفجير القنابل الموقوتة في الأسواق العربية موقعة عشرات القتلى والجرحى. ورداً على تلك المجازر بدأ المجاهدون العرب يستعيدون نشاطهم بمهاجمة المستعمرات والمؤسسات الصهيونية.

وتشير تقارير الشرطة إلى أنه لم يمر يوم دون حادث دموي. ومع أن القتلى والجرحى العرب كانوا ضعف القتلى والجرحى الصهاينة، فقد اقتصرت إجراءات الملاحقة والاعتقال على النشطاء العرب، بحيث بلغ عدد المعتقلين في معتقل «المزرعة» قرب عكا ٤٠٠ معتقل[٢]. وتسببت عمليات القمع المتصاعدة في تجدد نشاط المجاهدين واتساع نطاق عملياتهم؛ ففي تموز/يوليو ١٩٣٧ كتب المندوب السامي تقريراً جاء فيه «وقع بعض الامتداد الكثيف في عمليات العصابات في المناطق الشمالية والوسطى من البلاد، ويبدو أن عدد الثوار آخذ في الازدياد، كما أن تنظيمهم أخذ في التحسن»[٣].

ولم يعد خافياً أن سنة الترقب والتوتر ألقت بظلالها على الشارع السياسي العربي، وأنهت تماماً ما كان قد تحقق على صعيد «وحدة الصف» في السنة السابقة. ولقد تفاقمت حدة النزاع بين المجلسيين وقادة المعارضة، بعد إنهاء الإضراب ووقف الثورة، وانسحاب حزب الدفاع ورموز المعارضة من عضوية «اللجنة العربية العليا». وتزامن ذلك مع تصعيد الصحف الإنكليزية واليهودية حملتها العشواء على المفتي والعناصر الوطنية باعتبارهم «متطرفين»، ودعوتها من سمّتهم «المعتدلين» لكي يتولوا المسؤولية. وكانت «اللجنة العربية العليا» قد سارعت إلى دعوة راغب النشاشيبي إلى العودة إلى عضويتها «من أجل أن تظهر الأمة موحَّدة في مثل هذه الظروف الخطرة»، غير أن رئيس حزب الدفاع لم يستجب، إذ لم تعد هناك ظروف ضاغطة تضطره ومحازبيه إلى البقاء ضمن الصف الوطني، بديلاً من النهج الذي عُرفوا به قبل الإضراب والثورة.

وكما كان لعناصر المعارضة على اختلاف دوافعها وغاياتها اتصالاتها المؤثرة

(٢) إميل توما، **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**، ط ٢ (بيروت: دار ابن رشد، ١٩٧٨)، ص ١٥١.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٥١.

في أوساط وجهاء الريف ومخاتير القرى، وتحريضهم ضد المجاهدين وعدم التعاون معهم. وكان من نتائج ضغوط السلطة على مخاتير القرى ووجهائها واتصالات الزعامات المعارضة بمن يوالونهم أن الثوار الذين نشطوا في خريف ١٩٣٧ وحتى ربيع ١٩٣٨ لم يلقوا الترحيب والرعاية والاهتمام في العديد من القرى، كما كانت عليه الحال قبل وقف الإضراب والثورة، بل وصلت الحال ببعض وجهاء القرى ومخاتيرها إلى حد التجهّم في وجوه الثوار، والطلب اليهم مغادرة قراهم، ورفض تقديم الطعام لهم، مما اضطر الكثيرين منهم إلى اللجوء إلى المغاور، كما حدث مع القائد عبد الرحيم الحاج محمد، المكنى بأبي كمال، الذي كان من أوائل قادة الثورة؛ إذ لم يجد مأوى عندما جُرح فأمضى بضعة أسابيع في أحد الكهوف حتى التأم جرحه[٤]. وقد دفع ذلك قادة الثورة المتجددة إلى تأديب بعض أولئك الوجهاء والمخاتير، مما أوقع الرعب في نفوس فئة واسعة من وجهاء الريف ومخاتيره. ومع اشتداد الثورة في ربيع ١٩٣٨ أخذ قادتها يفرضون وجودهم ويتمركزون في مناطقهم، وبدأت القرى تقدم ما يطلب منها من سلاح ومجاهدين ومؤن، وسرعان ما عادت الأمور إلى ما كانت عليه من قبل. وكان من نتائج ذلك أن مرحلة فرض الوجود لم تخل من تجاوزات[٥]، كما وقعت خلالها عمليات اغتيال طالت بعض ضباط الشرطة الذين عُرفوا بمعاداتهم للثوار وللمواطنين المشاركين في الإضراب، كما طالت عدداً من الجواسيس وسماسرة الأراضي، وبعض وجهاء الريف ومخاتير القرى ممن عُرفوا بموالاة زعماء المعارضة، أو تصرفوا بوقاحة في مواجهة الثوار. فيما تعرض لمحاولة اغتيال فاشلة سليمان طوقان، رئيس بلدية نابلس وعضو قيادة حزب الدفاع.

وبتفاعل تصاعد الثورة وعمليات القمع تصاعدت المشاعر الوطنية، وبالتالي النقمة على العملاء. ومما يُذكر في هذا السياق أنه عندما قُتل الضابط أحمد نايف في حيفا يوم ٧/ ٨/ ١٩٣٧، وكان مساعداً لرجل المخابرات حليم بسطة، فضلاً عن أنه متهم بالمساعدة في اكتشاف عصبة القسّام وتعقب القسّاميين، لم يسمح الجمهور بالصلاة عليه في المسجد ولا بدفنه في مقابر المسلمين، مما اضطر الشرطة إلى دفنه ليلاً وإقامة حراسة على قبره، وقد تكرر ذلك مع أكثر من عميل وجاسوس[٦]. وذُكر أن

(٤) محمد عزة دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ٢ ج، ط ٣ (دمشق: منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الإعلام والثقافة، ١٩٨٤)، ص ١٩٤.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٩٣ ـ ١٩٥.

(٦) أكرم زعيتر، **يوميات أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩**، سلسلة الدراسات؛ ٥٦ (بيروت: مؤسسة الدارسات الفلسطينية، ١٩٨٠)، ص ١٤٨.

زوجة الجاسوس المعروف باسم «العبد كتسيرو» عندما علمت بتجسسه أغلقت باب بيتها في وجهه رافضة استقباله، ثم توجهت إلى المحكمة الشرعية طالبة من القاضي التفريق بينها وبينه، و«التهمة هي الجاسوسية، وقد فعل»[٧]. وفي حكم القاضي الشرعي بالطلاق بسبب الجاسوسية، وفي زمن الانتداب البريطاني، مؤشر على قوة تأثير المشاعر الوطنية يومذاك.

ثانياً: النقلة النوعية في الوعي والعمل العربيين العامين تجاه الخطر الصهيوني

احتفظ الحِراك الوطني العربي في فلسطين بوضوح البعد القومي عند النُخب الوطنية القائدة والجماهير، برغم انحسار الحِراك الوطني ذي التوجّه القومي في المشرق العربي بعد الحرب العالمية الأولى. ويعود تميز الشعب العربي في فلسطين باحتفاظه بقوة مشاعره القومية إلى أنه كان يواجه تحدي التحالف الاستراتيجي بين الاستعمار البريطاني والاستعمار الاستيطاني الصهيوني، فيما غالبية نُخب المشرق العربي تتصور أن بلدانها لا تواجه بشكل مباشر غير الاستعمار الأوروبي.

ومع تزايد وضوح مدى دعم القوى الاستعمارية للصهاينة تزايد شعور النُخب الفكرية والسياسية الفلسطينية بالحاجة الماسة إلى عمق عربي يشكّل معادلاً موضوعياً لما تشكّله القوى الاستعمارية من عمق استراتيجي للحركة الصهيونية. ولقد كان من أبرز تداعيات هبّة البُراق اتساع دائرة المطالبين بالوحدة العربية وتعاظم الشعور بالحاجة الماسة إلى الدعم العربي. وبالمقابل كان لهبّة البُراق وتداعياتها انعكاساتها الشديدة الوضوح في المحيط العربي، وبخاصة في مصر التي أخذت تشهد نمواً طردياً في الوعي القومي العربي.

وبالوجود العربي الفاعل، رغم محدوديته، في الثورة، شهدت كلٌ من فلسطين ومحيطها العربي نقلة نوعية في الشعور بوحدة المسيرة والمصير. ولقد أشار تقرير لجنة بيل إلى النقلة النوعية في موقف المحيط العربي تجاه المقاومة الفلسطينية، إذ تجاوز التعاطف والمشاركة الوجدانية للانخراط في العمل الثوري. وكان لتقرير اللجنة وتوصيتها بتقسيم فلسطين ردّات فعل شعبية عربية أكدت النقلة النوعية التى أشار إليها التقرير، وتؤيد مطالبة عرب فلسطين بالاستقلال. كما أصبح هناك قدر أوسع من التفاعل بين «اللجنة العربية العليا» وكلٍ من القيادات الرسمية والقوى الشعبية العربية.

---

(٧) المصدر نفسه، ص ١٦١.

والملاحَظ أن النقلة النوعية في موقف المحيط العربي من الحِراك الوطني الفلسطيني يومذاك تجلت في مظهرين متضادين: مشاركة شعبية في الثورة وشعور جماهيري بأن الخطر الصهيوني غير قاصر على فلسطين وإنما يتهدد المشرق العربي كله. ومن جهة أخرى تدخل رسمي لدى القيادة الفلسطينية، استجابة للمداخلات البريطانية، بهدف حملها على «الاعتدال» والركون إلى الوعود البريطانية. وبمقدار ما كانت المشاركة الشعبية تعزز شعور الشعب العربي في فلسطين بالثقة وتنمّي لديه الإحساس بأن له عمقاً قومياً داعماً، كانت المداخلات الرسمية العربية تضعف من استقلالية القرار القيادي الفلسطيني، وتغلّب كفة المساومين في صفوف القيادة غير المستعدين لتحمل تبعات النضال طويل النفس في صراع ممتد بطبيعته، باعتباره صراعاً ضد استعمار استيطاني إجلائي مدعوم من القوى الدولية الأعظم قدرات وإمكانيات. ومما يسّر المداخلات الرسمية العربية واستجابة القيادات الفلسطينية لها، وتواصل الأمرين لعقود تالية، أن الفكر والعمل العربيين العامين، والفلسطينيين منهما الخاصين، لم يكونا قد توصلا إلى صياغة استراتيجية شاملة لإدارة الصراع مع التحدي الصهيوني ـ الاستعماري.

وشهدت المرحلة يومذاك **أربعة مؤتمرات** عربية عكست النقلة النوعية في الوعي والعمل العربيين العامين تجاه الخطر الصهيوني.

١ ـ مؤتمر بلودان

كانت «اللجنة العربية العليا» قد تقدمت إلى سلطة الانتداب طالبة عقد مؤتمر عام في فلسطين لدراسة الأوضاع السائدة فيها، واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الحقوق العربية، إلا أن إدارة الانتداب رفضت إعطاء الإذن بذلك، بحجة أن عقد المؤتمر سيثير الهياج لدى الشعب. ولمواجهة الرفض البريطاني دعت «لجنة العمل للدفاع عن فلسطين» إلى عقد مؤتمر عربي عام في بلودان ـ المصيف السوري ـ يومي ٨ و٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧ حضره ٤١١ مشاركاً من الأقطار العربية[(٨)]، ليس بينهم مندوب حكومي واحد. ولم يتسن للمفتي حضور المؤتمر، إذ كان بيته محاصراً من قِبل الإنكليز، إلا أنه انتُخب بالاجماع رئيس شرف للمؤتمر، فيما ترأس المؤتمرَ ناجي السويدي، رئيس الوزراء العراقي السابق. وتشكّل مكتبه من:

---

(٨) كان الحضور ١٦٠ سورياً و١٢٨ فلسطينياً و٦٥ لبنانياً و٣٩ أردنياً و١٢ عراقياً و٦ مصريين، وسعودياً واحداً. انظر: عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥)، ص ٢٨٦.

محمد علي علوبة، وزير المعارف والأوقاف المصري السابق، والأمير شكيب أرسلان ورياض الصلح عضوي الوفد السوري الفلسطيني الدائم في جنيف، والمطران أغناطيوس حريكة، مطران حماة للروم الأرثوذكس، والنائب السوري صبري العسلي، وفؤاد خليل مفرج أمين سر لجنة الدفاع في دمشق، ومحمد عزة دروزة ممثلاً للجنة العربية العليا. ومن أبرز مظاهر النقلة النوعية في موقف المحيط العربي من الصراع الدائر على أرض فلسطين مستوى المشاركة المصرية في المؤتمر والالتزام الذي أبداه محمد علي علوبة، عضو مكتب المؤتمر، الذي أعلن: «إن الأمة العربية إذا وجب عليها الدفاع عن فلسطين فأُولى أقطارها بهذا الواجب مصر»[(٩)]. وصدر عن المؤتمر، باجماع الأعضاء، القرارات التالية[(١٠)]:

أ ـ إن فلسطين جزء لا ينفصل من أجزاء الوطن العربي.

ب ـ رفض ومقاومة تقسيم فلسطين وإنشاء دولة يهودية فيها.

ج ـ الإصرار على طلب إلغاء الانتداب ووعد بلفور، وعقد معاهدة مع بريطانيا تضمن للشعب العربي الفلسطيني استقلاله وسيادته، وأن تكون حكومته دستورية، للأقليات فيها ما للأكثرية من الحقوق وفقاً للمبادىء الدستورية العامة.

د ـ تأييد طلب وقف الهجرة عاجلاً، وإصدار تشريع يمنع نقل الأراضي من العرب إلى اليهود.

هـ ـ المطالبة بإصدار العفو العام الشامل عن المتهمين والمحكوم عليهم في حوادث الثورة، وإطلاق سراح المعتقلين والمسجونين وإعادة المبعدين والمنفيين السياسيين.

و ـ يعلن المؤتمر أن استمرار الصداقة بين الشعبين البريطاني والعربي متوقف على تحقيق المطالب السابقة، وأن إصرار بريطانيا على سياستها في فلسطين يرغم العرب أجمع على اتخاذ اتجاهات جديدة. كما أن الائتلاف بين العرب واليهود لا يتم إلا على هذه الأسس.

ز ـ إرسال هذه القرارات إلى عصبة الأمم وغيرها من المراكز ذات الشأن.

وأرسل المؤتمر برقيات شكر إلى ملوك وأمراء العرب، وقرر أيضاً إرسال برقية شكر إلى الزعيم الهندي جواهر لال نهرو على ما بذله من الجهود في سبيل فلسطين، وأخرى إلى بابا الفاتيكان بطلب التدخل لدرء الكارثة التي تتهدد البلاد

(٩) توما، **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**، ص ١٤٥.

(١٠) زعيتر، **يوميات أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩**، ص ٤٦٢ ـ ٤٦٧.

المقدسة. وشكّل المؤتمر لجنة تنفيذية تضم «اللجنة العربية العليا» في فلسطين ومندوباً عن كل قطر عربي، وتمّ انتخاب «لجنة الدفاع عن فلسطين» في كل قطر عربي[١١].

ويذهب البعض إلى أن المؤتمر رسخ المفهوم العلمي الواضح للقومية العربية. ففي كلمته أمام المؤتمر أكد نبيه العظمة ـ الذي تولى رئاسة اللجنة التنفيذية ـ أن ما من قطر عربي يستطيع الوقوف وحده دون أن يكون جزءاً مكمّلاً لكيان أكبر منه وأقوى، ودون أن يحتل مكانه في المنظومة الجامعة، وأن العروبة الشاملة إنما هي صخرة النجاة والعروة الوثقى التي يجب على العرب جميعاً أن يستمسكوا بها إذا شاؤوا النجاة مما هم فيه من العبودية والتجزئة والفقر والجهل[١٢].

وهكذا يتضح أن المؤتمرين لم يوصدوا الباب أمام الصداقة مع الشعب البريطاني، ولا في وجه التعايش مع اليهود في فلسطين، وإنما ربطوا الأمرين بتنفيذ بريطانيا للمطالب الفلسطينية المشروعة، وقبول الصهاينة بتلك المطالب. ويرجع القنصل البريطاني في دمشق اعتدال قرارات المؤتمر إلى حرص المعتدلين من الأعضاء، وفي طليعتهم رئيس المؤتمر ناجي السويدي[١٣].

غير أن المؤتمر، وبرغم مواقف ملّاك الأراضي وكبار التجار والبرجوازيين من أعضائه، الذين أبدوا حرصاً على استمرار الصداقة بين الشعبين العربي والبريطاني، تميز بوجود عناصر ذات رؤية واعية لأبعاد الصراع؛ إذ أكد أكثر من خطيب أن «ما يرمي الإنكليز إليه هو أن تصبح الدولة اليهودية مركزاً استعمارياً يهدد كيان الدول العربية والإسلامية». وبرغم هذه القناعة عند قطاع من الأعضاء، لم يتخذ المؤتمر موقفاً معادياً لليهود بالمطلق، وإنما أكد تعهد العرب في فلسطين بأن يعامَل اليهود كما تعامَل الأقليات في جميع البلاد التي تطبق مبادىء عصبة الأمم[١٤]. وحين يقارَن هذا الموقف بالعنصرية التي اتسمت بها شهادات القادة الصهاينة أمام لجنة بيل قبل شهور، يتضح تميز العمل والفكر العربيين العامين، والفلسطينيين منه الخاصين، ببعديهما الإنساني.

---

(١١) المصدر نفسه، ص ٤٦٧.

(١٢) **المؤتمر العربي القومي في بلودان، ١٩٣٧**، عني بجمعه وتدقيقه فؤاد خليل مفرج (دمشق: المكتب العربي القومي للدعاية والنشر، ١٩٣٧)، ص ٣٧٠، وبيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، سلسلة الدراسات؛ ٥٧ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٣)، ص ٣٦٥.

(١٣) الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص ٢٨٦.

(١٤) توما، **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**، ص ١٤٥.

وتعكس كلمات المؤتمرين وتعليقات الصحافة العربية على المؤتمر مستوى متقدماً من الوعي القومي، والشعور بالحاجة الماسة إلى تكامل القوى والتقدم على طريق الوحدة. ويمكن القول إن التحدي الاستعماري ـ الصهيوني شكّل حافزاً للوعي القومي العربي بعد أن كان قد شهد تراجعاً لمصلحة الفكر الإقليمي بعد انتكاسة الثورة العربية في مطلع العشرينيات. إلا أن المؤتمر المشكّل من شخصيات مستقلة في غالبيتها لم ينته إلى تشكيل مؤسسة لتنفيذ توصياته. وبالتالي فإنه مع تقدير تبنّيه الثوابت الوطنية الفلسطينية وتأكيده البُعد القومي للصراع، وبرغم الحماسة التي عكستها كلمات الخطباء والمناخ الاحتفالي العام، لم يكن له تأثير يتجاوز كونه ظاهرة إعلامية(١٥).

٢ ـ مؤتمر الشباب القومي

أمام وضوح محدودية ما تمخض عنه مؤتمر بلودان تداعى نحو ١٠٠ من الأعضاء أصحاب التوجه القومي، الذين شعروا بخيبة أمل بالمؤتمر، إلى عقد مؤتمر سري يوم ٩/١٢ لبحث إمكانية اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة التقسيم. وتمّ اتفاقهم على الدعوة إلى عقد مؤتمر عام للشباب العرب، وشكّلوا لجنة تحضيرية لذلك مقرها دمشق(١٦). وفي الوقت نفسه بدأ المناضلون الفلسطينيون يجرون اتصالات مع الثوار السوريين، والإعداد لاستئناف الثورة بجمع السلاح والذخيرة وتخزينه في منطقة نابلس تحت إشراف المفتي(١٧).

ويؤخذ على مؤتمر بلودان العام أنه لم يجاوز أسلوب العمل العربي التقليدي، المتمثل بإصدار البيانات وإرسال برقيات التأييد والاحتجاج، وتشكيل لجان معروف سلفاً أنها لا تمتلك آلية العمل. كما يؤخذ على مؤتمر الشباب القومي أنه لم يجر تقويماً للثورة والدور العربي في إيقافها، محدداً نقاط القوة والضعف في الممارسة العربية العامة والفلسطينية الخاصة، وصولاً إلى تحديد المطلوب عمله لمواجهة تحدي ما بات واضحاً من أن هناك تحالفاً استراتيجياً بين الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية.

وفي الرواية الإسرائيلية نُظر إلى تأسيس «لجنة الدفاع عن فلسطين» في دمشق، وإسناد رئاستها إلى نبيه العظمة بأن المقصود من ذلك أن تكون اللجنة بمثابة إدارة سياسية وعسكرية للثورة العربية في «أرض ـ إسرائيل». وتذكر أن

---

(١٥) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٣٦٩.

(١٦) زعيتر، **يوميات أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩**، ص ٤٦٢ ـ ٤٦٧.

(١٧) الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص ٢٨٧.

اللجنة نشطت في الدعاية لتجدد الاضطرابات، وجمع الأموال، وتهريب الأسلحة، وتجنيد المتطوعين من سورية والعراق(١٨).

٣ ـ المؤتمر البرلماني العربي

بدعوة من محمد علي علوبة، رئيس اللجنة البرلمانية المصرية، عُقد في القاهرة خلال تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٨ المؤتمر البرلماني العربي، برئاسة بهي الدين بركات، رئيس المجلس النيابي المصري، وبحضور كلٍ من فارس الخوري، رئيس المجلس النيابي السوري، ومولود مخلص، رئيس المجلس النيابي العراقي، وعدد من نواب مصر والعراق وسورية ولبنان، وممثلي «اللجنة العربية العليا»، وشخصيات سياسية واجتماعية ودينية من المغرب واليمن وفلسطين ومسلمي الهند ويوغوسلافيا، وممثلي عرب المهجر الأمريكي.

وقرر المؤتمر تأييد ميثاق فلسطين الوطني، ورفض الانتداب والوطن القومي اليهودي، واستنكار قرار التقسيم، وإدانة إجراءات القمع البريطانية، وطالب بإقامة حكومة دستورية في فلسطين، مسؤولة أمام مجلس نيابي منتخب على أساس التمثيل النسبي، ووقف الهجرة اليهودية وبيوع الأراضي العربية لليهود والأجانب، كما طالب بإلغاء الأحكام الصادرة بحق المجاهدين، وإطلاق سراح المسجونين والمعتقلين، والسماح بعودة المنفيين والمبعدين، ودعا إلى عقد معاهدة بين فلسطين وإنكلترا باعتبار ذلك نهاية الانتداب(١٩).

وواضح من القرارات السابقة أن المؤتمر البرلماني العربي التزم بالمطالب الوطنية الفلسطينية. كما أنه أقر حق المواطَنة وكامل الحقوق السياسية لليهود الموجودين في فلسطين، وكذلك فكرة عقد معاهدة بين فلسطين وإنكلترا، وذلك في وقت احتدام الثورة، مما يؤكد إيجابية ممثلي الأمة العربية تجاه حل ديمقراطي للصراع العربي ـ الصهيوني.

٤ ـ المؤتمر النسائي العربي

بدعوة من السيدة هدى شعراوي، رائدة الحركة النسائية في مصر، عُقد في

---

(١٨) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ترجمه عن العبرية أحمد خليفة؛ راجع الترجمة سمير جبور (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٩)، ص ١٤٩.

(١٩) زعيتر، **يوميات أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩**، ص ٤٦٢ ـ ٤٦٧، وأمين الحسيني، **مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني**، إعداد وتصنيف عبد الكريم العمر (دمشق: الأهالي، ١٩٩٩)، ص ٤١.

القاهرة خلال تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٨ المؤتمر النسائي العربي، حيث التقت نُخبة من ناشطات الحركة النسائية في مصر والعراق وسورية ولبنان وفلسطين. وقد أيد المؤتمر مطالب عرب فلسطين بإلغاء الانتداب ووعد بلفور، ووقف الهجرة وانتقال الأراضي العربية إلى اليهود والأجانب، ورفض التقسيم وإقامة دولة يهودية ذات سيادة. كما استنكر القمع البريطاني لعرب فلسطين وطالب بإطلاق سراح المسجونين والمعتقلين وإعادة المبعدين والمنفيين. ودعا «كل عربي وعربية لمساعدة المجاهدين الفلسطينيين الذين يدافعون عن وجودهم ومستقبل الأمة العربية»[٢٠].

ومع أن المؤتمر النسائي لم يتعدّ كونه كسابقه ظاهرة إعلامية، فقد كان له تأثيره الإيجابي لدى الشعب العربي في فلسطين يوم أن كان يخوض المرحلة الحاسمة من الثورة، فقد أشعره كلٌّ من المؤتمر البرلماني والمؤتمر النسائي أن له عمقاً قومياً داعماً ومؤيداً ثورته في سبيل تحقيق طموحاته الوطنية، ومن هنا تأتي أهمية المؤتمرات العربية الأربعة يومذاك.

ثالثاً: اغتيال أندروز، وحل المجلس الإسلامي الأعلى، ولجوء المفتي إلى لبنان

قام أعضاء من عصبة القسّام في ٢٦/ ٩/ ١٩٣٧ باغتيال حاكم لواء الجليل أندروز، الذي كان نشطاً في تعقّب حركتهم في الشمال. ومع أن «اللجنة العربية العليا» واللجان القومية استنكرت حادث الاغتيال، فقد وجدت حكومة الانتداب ذلك فرصة لتنفيذ المخطط الذي تصورته كفيلاً بقهر إرادة القوى الوطنية؛ إذ أعلنت في يوم ١/ ١٠ اعتبار «اللجنة العربية العليا» واللجان القومية غير شرعية، وقامت باعتقال أربعة من أعضاء اللجنة العليا ونفيهم إلى جزيرة سيشل، وهم: أحمد حلمي عبد الباقي ود. حسين فخري الخالدي وفؤاد سابا ويعقوب الغصين، كما نفت معهم رشيد الحاج إبراهيم، الاستقلالي المعروف في حيفا. وجرى تشديد قانون الأحكام العرفية، واعتقال مئتين من الساسة وأعضاء اللجان القومية، فيما نجح جمال الحسيني، رئيس الحزب العربي وعضو اللجنة العليا الأبرز، في الاختفاء ثم اللجوء إلى سورية. أما بقية أعضاء اللجنة، الذين كانوا في مهام وطنية خارج البلاد، فقد أصدرت حكومة الانتداب الأوامر بعدم السماح لهم بالعودة إلى فلسطين. وقد بررت تلك الأعمال بزعم أن الزعماء العرب مسؤولون عن هذه

---

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٤٧٠ ـ ٤٩٢.

الأحداث، وأن نشاطاتهم مخلّة بالأمن العام[٢١]. كما عُزل المفتي من رئاسة «المجلس الإسلامي الأعلى»، وسلمت إدارة المجلس إلى لجنة ثلاثية برئاسة المندوب السامي كيركبرايد وعضوية إنكليزي وثالث عربي مسلم، للإشراف على شؤون الأوقاف والمحاكم الشرعية الإسلامية[٢٢]. وبذلك عادت حكومة الانتداب إلى السيطرة على عوائد الأوقاف، كما كانت عليه الحال قبل تولّي الحاج أمين الحسيني رئاسة المجلس الإسلامي الأعلى. وبالتالي افتقد الحاج أمين خاصة، والحركة الوطنية عامة، مورداً مالياً أساسياً، فضلاً عن خسارة المفتي إمكانية استقطاب موظفي جهازي الأوقاف والمحاكم الشرعية وأئمة المساجد ومأذوني الزواج ومن في حكمهم. وقد تحوّل ولاء غير يسير من هذا القطاع إلى المعارضة حرصاً على مصدر رزقه نتيجة التحول في إدارة المجلس الإسلامي الأعلى والأوقاف الإسلامية.

وحين علم المفتي أنه تقرر جلب جنود هنود مسلمين لاقتحام الحرم واعتقاله، قام بالتسلل إلى قرية الطنطورة ـ قرب حيفا ـ ومن ثم أقلّه زورق إلى صيدا، حيث منعه المقيم الفرنسي من مواصلة سفره إلى سورية، فأقام في بلدة ذوق مكايل في شبه إقامة جبرية. وكان المفتي قبل مغادرته القدس قد ترك منشوراً دعا فيه إلى المقاومة والاستمرار في الكفاح. وما إن أعلن خبر وصوله إلى لبنان حتى وزع المنشور في كل نواحي فلسطين. كما كان قد أعطى تصريحاً لوكالة الأنباء الفرنسية بثته بعد وصوله إلى لبنان، تضمن قوله: «إننا لن نتوقف عن الجهاد حتى نفوز باستقلالنا التام، وإن على بريطانيا أن تحذر العالمين العربي والإسلامي اللذين هما قوة لايستهان بها، ولا تستطيع أن تهزأ بهما»[٢٣].

ويذكر الحاج أمين الحسيني في مذكراته أنه اقترح الخروج إلى الجبال وإدارة الثورة من هناك، لا سيما أن لديه خبرة عسكرية، إذ كان ضابطاً في الجيش العثماني فترة من الزمن. غير أن من كانوا حوله من قادة الحركة الوطنية عارضوا الفكرة بحجة أن تضاريس فلسطين وضيق مساحتها لا يساعدانه على الحركة السرية المأمونة، فضلاً عن أن الإنكليز سوف يكثفون هجماتهم على مناطق وجوده. وعلى ذلك استقر الرأي على مغادرته البلاد[٢٤].

---

(٢١) ج. م. ن. جفريز، **فلسطين: إليكم الحقيقة**، ترجمة أحمد خليل الحاج؛ مراجعة محمد أحمد أنيس، ٤ ج (الشارقة: دائرة الثقافة والإعلان، ٢٠٠٠)، ج ٤، ص ٢٠٩، وعوني عبد الهادي، **مذكرات عوني عبد الهادي**، تقديم وتحقيق خيرية قاسمية (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ١٩٨.

(٢٢) الحسيني، المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٢٣) زعيتر، **يوميات أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩**، ص ٣٣٢.

(٢٤) الحسيبي، المصدر نفسه، ص ٣٦.

ويذكر بهجت أبو غربية أن ليلة ١٤ ـ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٧، التي غادر فيها المفتي أرض فلسطين، كانت «ساعة الصفر بالنسبة إلى الثوار. ففي هذه الليلة تحركت مجموعات ثورية مسلحة في جميع أنحاء فلسطين (وكانت مجموعتنا من بينها) لشن هجمات عسكرية واسعة النطاق. فجرت في منطقة القدس عدة هجمات على دوريات البوليس والجيش، وأُطلقت عليها النيران بغزارة بالقرب من الخليل، وهوجم قطار ينقل قوات بريطانية بنيران كثيفة جنوب غربي القدس، وأُخرج أحد قطارات الركاب عن الخط، ودُمرت خطوط السكك الحديدية في عدة أماكن، وقُطعت خطوط الهاتف على نطاق واسع، ونُسف خط أنابيب بترول العراق قرب نهر الأردن واشتعلت النيران في النفط المتدفق. وجرت في ضواحي القدس عدة هجمات على سيارات الركاب اليهودية، وتعرضت مستعمرات كثيرة لإطلاق النار. وفي اليوم التالي هاجم فريق كبير من الثوار مطار اللد ـ أكبر مطارات فلسطين ـ فاحتلوه وأحرقوا مكاتبه ومكاتب جوازات السفر ومنشآت اللاسلكي إحراقاً تاماً. وصارت قوات الحكومة التي تدخل القرى تتعرض لإطلاق النار. وهكذا انطلقت الثورة وانتشرت في كل مكان»(٢٥).

وفي أن تكون ليلة مغادرة المفتي هي «ليلة الصفر» لانطلاقة الثورة، كما يقرر شيخ مناضلي فلسطين، الدلالة على أن خروج المفتي لم يكن قراراً فردياً، وإنما هو قرار القادة الملتفين حوله، وهذا يؤكد صحة ما رواه الحاج أمين الحسيني في مذكراته حول قرار خروجه.

وفي دمشق، حيث كان عدد من أعضاء «اللجنة العربية العليا» وقادة الحِراك الوطني الفلسطيني، تباينت وجهات النظر حول لجوء المفتي إلى لبنان؛ إذ رأى فريق منهم أنه كان يفترض في المفتي ألا يغادر فلسطين، وأن أي أذى يصاب به من بعض ما تتعرض له الزعامات الوطنية، وأن ذلك من شأنه أن يذكي الثورة، فيما رأى فريق آخر أن التضحية ليست غاية وإنما هي وسيلة، وأن الأجدى للقضية أن يفلت المفتي من أيدي الإنكليز، وأن يكون حراً يتزعم الحركة الوطنية من بعيد(٢٦).

وحين النظر في نتائج ذلك اللجوء يتضح أنه ما كان لزعيم الحركة الوطنية العربية في فلسطين أن يغادر أرض المعركة طوعاً، وأن يلجأ إلى لبنان باختياره.

---

(٢٥) بهجت أبو عربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٩** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣)، ص ٩٩.

(٢٦) زعيتر، **يوميات أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩**، ص ٣٣٦.

ويقيناً إن ما أقدم عليه الحاج أمين الحسيني يومذاك إنما كان قراراً قيادياً خاطئاً اتخذه المفتي ومن كان حوله من القادة، فضلاً عن كونه غلطة عمره الكبرى، لما كان له من تأثير سلبي في الحركة الوطنية ودوره القيادي والمصير الذي انتهت إليه زعامته. ومن غير المستبعد أن تكون سلطة الانتداب وعملاؤها من سرّب إلى مفتي فلسطين ورئيس «اللجنة العربية العليا» المعلومة الخاصة باستقدام الجنود الهنود المسلمين لاقتحام الحرم القدسي واعتقاله. وحين يضاف إلى ذلك لجوء جمال الحسيني، الرجل الثاني في القيادة، إلى سورية تكون الحركة الوطنية قد خسرت الشيء الكثير من فعالية أهم شخصيتين. وفي قراءة تجارب حركات التحرر الوطني في العالم الثالث يتضح أن القادة الذين آثروا الاعتقال والنفي القسري هم الذين فرضوا وجودهم المؤثر على القوى الاستعمارية كما في ساحاتهم الوطنية، وكان إنجازهم وتأثيرهم لا يقارنان بإنجاز وتأثير من تصوروا أن وجودهم أحراراً خارج بلادهم ييسر لهم التواصل مع القوى الدولية، وتأمين الدعم المطلوب للحِراك الوطني في الداخل.

وبرغم غياب غالبية قادة الحركة الوطنية عن المسرح، ومحاولة زعماء حزب الدفاع وغيرهم من المعارضين ملء الفراغ القيادي القائم، فإنهم لم ينجحوا في مسعاهم برغم علاقات معظمهم الممتدة مع وجهاء الريف وزعامات الأحياء الشعبية في المدن؛ إذ تسبب عدم تعرضهم للاعتقال والملاحقة بإفقادهم المصداقية في نظر الجمهور، فيما أفقدهم انسحابهم من عضوية «اللجنة العربية العليا» الرابط الواهي الذي كان يصلهم بالحركة الوطنية. وفي تعاظم الحِراك الثوري في غيبة الزعامة الوطنية، الممثّلة بالمفتي وأعضاء اللجنة العربية العليا، ما يدل على طبيعة الثورة، التي كانت بحق ثورة فلاحين وفقراء المدن بالدرجة الأولى، وإن كان قد شارك في الثورة عدد محدود من المثقفين. أما المفتي وبقية الزعماء فإنهم، وإن لا يُشَك أدنى شك في وطنية غالبيتهم، كانوا شديدي الحرص على الوصول إلى تسوية سلمية مع التحالف الاستعماري ـ الصهيوني. ولم ينحازوا إلى تأييد الحركة الثورية إلا بعدما لم تستجب بريطانيا لمطالبهم، ولم تلق التنازلات التي قدموها قبولاً عند كلٍّ من حكومة الانتداب والحكومة البريطانية والقيادات الصهيونية.

وهذا ما يشهد به المنصفون من الخبراء الأجانب. ففي شهادته على تلك المرحلة يقرر ج. م. ن. جفريز: «والحقيقة هي أن أبرز العرب المنفيين والمعتقلين الآخرين قد كرسوا جهدهم فعلاً ومنذ زمن بعيد لهذه المناشدات السلمية التي لم تعد عليهم إلا بالإهمال والزراية. لقد قضوا حياتهم السياسية يتنقلون بين رؤوس مثلث القدس ـ لندن ـ وجنيف. ولم يكن في هذه المطالب أي شيء معاد

للبريطانيين، أي شيء غير قانوني. والواقع أن جريمتهم ـ في نظر الرسميين ـ كانت مطالب قانونية، وأنها كانت لا تُدحض، وأنها كانت مبنية على الميثاق»[٢٧] ـ يقصد ميثاق عصبة الأمم.

أما في إنكلترا فكان واضحاً أن الرأي العام البريطاني مؤيد تماماً لإجراءات حكومة الانتداب القمعية المتصاعدة ضد نشطاء الحِراك الوطني، كما شاعت القناعة بأن «اللجنة العربية العليا» وأعيان البلاد مسؤولون عن عملية اغتيال أندروز. وبدا أن وزير المستعمرات يستهدف من تصعيد الإجراءات القمعية ضد العناصر الوطنية وتزايد عمليات الاعتقال تهيئة المسرح لكي تتفاوض الحكومة البريطانية مع «أناس مخلوعة قلوبهم ضعيفة نفوسهم ممن يسمّيهم لها الأمير عبد الله»[٢٨].

رابعاً: عصبة الأمم توقف تنفيذ قرار التقسيم، وبريطانيا تُحيله إلى لجنة فنية

تقدمت بريطانيا إلى لجنة الانتداب في عصبة الأمم خلال الأسبوع الأول من آب/ أغسطس ١٩٣٧ طالبة إقرار مشروع التقسيم. وحينها جرت نقاشات حادة بين وزير المستعمرات البريطاني والوفد المصاحب له وبين أعضاء اللجنة حول مجمل توصيات لجنة بيل، وبخاصة موضوع تبادل السكان بين الدولتين المقترحتين اليهودية والعربية، والذي لم يكن يطاول في الواقع سوى ١٢٥٠ مستوطناً صهيونياً مقابل ٣٢٥ ألف مواطن عربي. وبدا أن غالبية أعضاء لجنة الانتداب غير مرتاحين إلى فكرة تهجير المواطنين العرب من أراضيهم. وكان مما قاله رئيس اللجنة في معارضته: «إنني رجل طاعن في السن لكني لم أسمع في حياتي بشعب، وبخاصة الفلاحين، ينزح طوعاً من أخصب جزء من بلاده إلى أجدب أجزائها». ومع أن اللجنة أقرت التقسيم من حيث المبدأ فإنها عارضت الإنشاء الفوري للدولتين، واقترحت إطالة ما سمّته «فترة التمرين السياسي» في ظل الانتداب[٢٩].

وكان حاييم وايزمان قد عقد لقاء سرياً مع وزير المستعمرات البريطاني أورومسبي غور، قبل انعقاد لجنة الانتداب بيومين، حيث طالب بإجراء تعديلات

---

(٢٧) حفرير، **فلسطين: إليكم الحقيقة**، ج ٤، ص ٢١١ ـ ٢١٢.

(٢٨) من رسالة بعث بها عادل أرسلان من لندن إلى عوني عبد الهادي في باريس، انظر: عبد الهادي، **مذكرات عوني عبد الهادي**، ص ١٩٨.

(٢٩) جفريز، المصدر نفسه، ص ١٩١ ـ ١٩٢.

على تقرير لجنة بيل تتضمن التالي: نقل عرب الجليل إلى النقب أو شرق الأردن، وضم ما مساحته ٤٠٠ ألف دونم أخرى إلى الدولة اليهودية بحيث تشكّل ثلث مساحة فلسطين، وأن تشمل أيضاً الأحياء اليهودية في مدينة القدس، ومراكز إنتاج البوتاس ومحطة الطاقة الكهربائية لمشروع روتنبرغ، وأن لا تكون الرسوم الجمركية والضرائب التي تحصلها الدولة اليهودية وتدفعها للدولة العربية فيما اعتبر «معونة» مسألة ملزمة وإنما موضوعاً للتفاوض بين الدولتين اليهودية والعربية، وأن تكون للدولة اليهودية السيادة الكاملة على مدن حيفا وعكا وصفد وطبرية، التي أوصى التقرير بإبقائها تحت سلطة الانتداب فترة من الزمن. وفي نهاية اللقاء وعد وايزمان بأنه سوف يؤيد مشروع التقسيم في المؤتمر اليهودي العالمي ـ الذي كان منعقداً في زيورخ وقتذاك ـ فيما إذا أجريت التعديلات المطلوبة وفق ما يرضي الصهاينة. وفيما عدا إصرار الوزير البريطاني على استبقاء السيادة على عكا لأسباب تاريخية لم يعارض بقية المطالب[٣٠]. ويبدو أن وايزمان استوثق من أن أورومسبي غور سوف يؤيد إجراء التعديلات المطلوبة، بدليل أنه أيد مشروع التقسيم في المؤتمر اليهودي العالمي، كما سبق ذكره.

وفي أثناء انعقاد مجلس عصبة الأمم في جنيف خلال أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧ تقدم وكيل الخارجية البريطانية أنتوني إيدن يطلب منح الحكومة البريطانية صلاحية القيام بدراسة مشروع التقسيم ووضع تفاصيله، وتحديد الهجرة اليهودية بألف مهاجر شهرياً لمدة ثمانية شهور. وقد عارض تحديد الهجرة مندوبو كلٍّ من رومانيا ولاتفيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا، إذ كانت جميع هذه الدول تواجه المشكلة اليهودية وترى حلّها بتهجير يهودها إلى فلسطين. في حين أيد الطلب البريطاني مندوبو كلٍّ من بلجيكا وسويسرا وهولندا والدول الاسكندنافية والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا اللاتينية الأعضاء في العصبة، فيما لزم الصمت مندوبا روسيا وتركيا[٣١]. وبالتالي اقتصرت معارضة مشروع التقسيم على كلٍّ من وزير خارجية مصر واصف غالي، ووزير خارجية العراق توفيق السويدي، ومندوبي فرنسا وإيران وأفغانستان وألبانيا وإيرلندا. وبالنتيجة أقر المجلس أن تقوم بريطانيا بإجراء الدراسات الوافية بشأن مشروع التقسيم. وكان مجلس العموم البريطاني قد علّق إقراره المشروع على قبول عصبة الأمم به. وهكذا أجّل المشروع وشكّلت بريطانيا لجنة فنية لإجراء الدراسة اللازمة

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٩٣ ـ ١٩٨.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٧.

عُرفت بلجنة «وودهيد»[٣٢]، التي وصلت إلى فلسطين في ٢٧/ ٤/ ١٩٣٨[٣٣].

خامساً: تجدّد الثورة وتطورها وعوامل إجهاضها

سبقت الإشارة إلى أن العمليات الإرهابية التي مارستها عصابات «اليمين» الصهيوني الرافض مشروع التقسيم، تسببت في ردّات فعل فردية عربية، تنامت وتطورت مع تزايد الشعور بفقدان الأمل بالاستجابة البريطانية لتلبية المطالب العربية، وذلك على الرغم من سياسة «ضبط النفس» التي التزمت بها «اللجنة العربية العليا». وقد جاءت عملية اغتيال أندروز تتويجاً لمجمل العمليات الفردية التي لم تتوقف منذ إعلان وقف الثورة قبلها بنحو سنة. وبدلاً من أن يؤدي إفراغ الساحة من القيادات الوطنية إلى شل الحِراك الوطني، تسبب في فسح المجال للعناصر الأكثر ثورية كي تتولى زمام الأمور بقدر أكبر من حرية الإرادة واستقلال القرار. وكان للقسّاميين دورهم البارز في المرحلة الجديدة من الثورة كما كان لهم في المرحلة الأولى[٣٤].

ثم إن تجدد عمليات الاعتقال والنفي والمطاردات في أعقاب اغتيال أندروز، زاد الثورة التهاباً، خاصة بعد إعدام خليفة القسّام الشيخ فرحان السعدي يوم ٢٢/ ١٠/ ١٩٣٧. وعلى خلاف ما أرادت سلطة الانتداب بإجراءاتها القمعية التف الشعب حول الثوار، وخاب ظن الحكومة البريطانية بأن إفراغ الساحة من القيادات العليا والفرعية سيؤدي إلى شل الحياة السياسية في الشارع العربي، ويفسح المجال لتنفيذ قرار التقسيم. وأمام الواقع المستجد الذي لم يكن في الحسبان اضطر وزير المستعمرات البريطاني إلى الاعتراف بأن «العصابات المسلحة فعالة جداً في جميع أنحاء البلاد، وأن نتائج شمولها فظيعة وخطيرة جداً»[٣٥].

وما إن استقر المفتي في لبنان حتى توصل مع بعض أعضاء «اللجنة العربية العليا» الموجودين في دمشق، وأبرزهم محمد عزة دروزة وبعض قادة الثورة والشخصيات الوطنية، إلى تشكيل «اللجنة المركزية» للثورة، التي اتخذت من

---

(٣٢) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٣٧٢؛ دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ١٧٢، وتوما، **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**، ص ١٥٥.

(٣٣) الحوت، المصدر المصدر نفسه، ص ٣٧١؛ زعيتر، **يوميات أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩**، ص ٣٢٨، ودروزة، المصدر نفسه، ص ١٨١ ـ ١٨٢.

(٣٤) الحوت، المصدر المصدر نفسه، ص ٣٧٦.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٣٧٥ ـ ٣٧٧.

دمشق مركزاً لها، ونشطت في تأمين احتياجات الثورة المتجددة من المال والسلاح، ورفدها بالمناضلين العرب، وذلك بالتعاون مع «لجنة الدفاع عن فلسطين» في دمشق[٣٦]. وكانت التبرعات من مختلف الأقطار العربية مصدر التمويل الأساسي، بعد الشلل الذي أصاب الاقتصاد الفلسطيني نتيجة الإدارة غير السليمة للإضراب الطويل، فضلاً عن خسارة المفتي منصبه كرئيس للمجلس الإسلامي الأعلى وإمكانية توظيفه العناصر الوطنية في مؤسسات المجلس وإدارة الأوقاف الإسلامية.

ولقد استثمرت «اللجنة المركزية» بكفاءة التناقض بين الانتدابين الإنكليزي والفرنسي، في جمع التبرعات في سورية ولبنان، وتمرير المساعدات من المال والسلاح. ولعبت يومها العناصر الوطنية في سورية ولبنان والأردن أدواراً تُذكر لها في تمكين الثوار ومساعديهم من تيسير اختراق الحدود الشمالية والشرقية لفلسطين «حيث غدت الأقطار الشامية الأربعة بالنسبة للثورة والثوار بلداً واحداً، لا تقوم بين أنحائه حواجز جمركية ولا مخافر بوليسية، ولا دوريات من الجند، ولا سمات مرور وجوازات»[٣٧].

وكان من العوامل المساعدة ما تسببت به أزمة إيطاليا والحبشة من تأزيم الموقف بين فرنسا وبريطانيا. وراجت يومذاك شائعة حول تمويل النظام الايطالي الفاشي للثورة الفلسطينية. ولم تتورع بعض عناصر المعارضة الفلسطينية عن ترويج الشائعة، وهو الأمر الذي يتناقض مع ما عُرف به موسوليني من تأييده للمشروع الصهيوني وانفتاحه على كلّ ألوان الطيف الصهيوني، وبخاصة التصحيحيين بزعامة جابوتنسكي، فضلاً عن نفي الرواية الإسرائيلية الرسمية حدوث ذلك، فقد ورد فيها ما نصه: «والقول بأن العرب كانوا يتلقون مساعدات مالية فعلية من إيطاليا وألمانيا لم تثبت صحته. لقد كان رجال المفتي يجمعون تبرعات من الدول العربية المجاورة. لكن العرب ليسوا معتادين على التبرع بسخاء للأهداف العامة، وهم يكتفون في الأغلب بدفع مبالغ رمزية. وجرت محاولة لفرض ضرائب عامة على السكان العرب»[٣٨].

وعلى الرغم من التحاق عشرات المناضلين العرب بالثورة المتجددة، فقد كان

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٣٧٨؛ الحسيني، **مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني**، ص ٣٨ ـ ٣٩، والكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص ٢٨٩.

(٣٧) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ٢٠٩.

(٣٨) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ١٥٦.

فلاحو فلسطين عمودها الفقري، مثلما كانوا في المرحلة الأولى، وكانوا ملجأها الآمن، ومصدر دعمها بالمال والرجال. وتذهب المصادر العربية إلى أن عدد الثوار بلغ في مرحلة الذروة ـ صيف ١٩٣٨ ـ نحو عشرة آلاف ثائر، تفرغ ثلاثة آلاف منهم للعمل في الريف، ونحو ألف ثائر تفرغوا للعمل في المدن، فيما شارك الباقون في العمل دون تفرغ كامل. وذلك إلى جانب جماهير واسعة كانت تمتلك السلاح وتساهم في العمل الثوري عندما يُطلب منها ذلك أو ترى ضرورة إليه[٣٩]. أما الرواية الإسرائيلية فتقدّر أن الثوار بلغوا خمسة عشر ألفاً في نهاية عام ١٩٣٩، عُشرهم منتظم في كتائب صغيرة تنتقل من قرية إلى أخرى، والباقون أقاموا في منازلهم، وكانوا يشاركون في العمليات كلما تطلب الأمر ذلك[٤٠].

فالثورة، وإن كان عمودها الفقري عدداً محدوداً من المجاهدين، كانت ثورة القوى الوطنية كافة. وهذا ما يقر به قائد الجيش البريطاني في فلسطين اللفتنانت جنرال هايننغ الذي كتب يقول: «حين يكون عدد الثوار قليلاً نجد من الصعب علينا أن نسيطر على المناطق الريفية، لأن القرويين ينتهزون كل فرصة للقيام بأعمال القناصة وأعمال التخريب الصغيرة ووضع الألغام في الطرقات العامة. . وهذا الشكل من المقاومة يصعب معالجته لأنه من الصعب جداً أن نعثر على هدف نضربه. . بالإضافة إلى ذلك فإن عواطف السكان مع العصابات لا مع الحكومة البريطانية»[٤١]. وفيما كتبه القائد الثالث للجيش البريطاني في فلسطين ما يدل على محدودية تأثير ما سبقت الإشارة إليه من مواقف مضادة ومتخاذلة اتخذها عدد من مخاتير القرى ووجهائها، بتأثير ضغوط سلطة الانتداب ومداخلات عناصر الثورة المضادة من زعماء المعارضة التي عادت إلى التعاون المكشوف مع الإنكليز والصهاينة.

وبينما كان لنُخب المدن الدورالأول خلال إضراب ١٩٣٦، وللمناضلين العرب دور قيادي بارز في المرحلة الأولى من الثورة، تميزت الثورة في المرحلة الجديدة بصيرورة الفلاحين وأبناء الأحياء الشعبية في المدن ليس فقط عمودها الفقري من حيث غالبيتهم العددية في أوساط المجاهدين، وإنما أيضاً قادتها الميدانيين، الذين كانوا جميعهم من فلاحي فلسطين، عدا عبد القادر الحسيني أبرز

---

(٣٩) علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ١٤٢، ومحمد الشاعر، **الحرب الفدائية في فلسطين على ضوء تجارب الشعوب في قتال العصابات**، سلسلة كتب فلسطينية؛ ٧ (بيروت: مطمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٩)، ص ٢١٩.

(٤٠) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ١٥٤.

(٤١) توما، **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**، ص ١٥١.

قادة المنطقة الجنوبية، وإن كان ذلك لا ينفي التحاق بعض المثقفين وعناصر ثورية من النُخبة بصفوف الثوار، وبالتالي اعتُبرت «ثورة فلاحين»، وإن لم تكن ملتزمة بمطالب فلاحية صرفة، وإنما بالمطالب الوطنية.

كما تميزت الثورة في المرحلة الثانية بأنها تصدت للقوات البريطانية والعناصر العربية العميلة، وخصتها بالشطر الأكبر من نشاطها، في الوقت الذي استهدفت المستعمرات والمؤسسات الصهيونية[٤٢]، وبالتالي كانت أكثر شمولاً ووضوحاً في أهدافها، فضلاً عن أنها أحدثت انقساماً عمودياً في المجتمع العربي، وبخاصة على صعيد النُخبة. فاللجنة المركزية بقيادة المفتي كانت هي التي تمسك إلى حد ما بزمام القيادة، إذ كانت القيادات الميدانية تعتمد عليها في الدعم والرعاية، ناهيك عن التوجيه العام، فيما كان الحزب العربي وجمهور «المجلسيين» أداتها السياسية. وبالمقابل اتخذ حزب الدفاع ومناصروه موقفاً معادياً صريحاً، ولم يخف غالبيتهم تعاونه الصريح مع الإنكليز والأمير عبد الله. وقد نُظر إلى تجدد الثورة كلطمة قوية لهم ومؤشر خسارتهم لنفوذهم[٤٣].

وكان غالبية القادة الميدانيين من قدامى المجاهدين الذي شاركوا في المرحلة الأولى من الثورة، غير أنه لم يبرز من بينهم قائد يدين له الجميع بالولاء، نظراً إلى تماثلهم في الكفاءة والقدرة، وبالتالي عمل كلٌ منهم مستقلاً إلى حد بعيد في منطقة نفوذه، بحيث كان حاكماً مطلق الصلاحيات، يعاونه عدد من قادة الفصائل. ويلاحَظ أن أولئك القادة لم يجرِ تعيينهم من قِبل «اللجنة المركزية» أو أي قيادة سياسية أخرى، وإنما فرض كلٌ منهم ذاته من خلال مبادرته للعمل الثوري، وما اتسم به من شجاعة واستعداد للمجازفة، فضلاً عن قوة شخصيته وقدرته على جمع الأنصار من حوله. ولقد أحاط كلٌ منهم نفسه بالمظاهر الشكلية التي تعزز استقلاليته، فكان لهم «أختامهم وأوراقهم المطبوعة، ونشراتهم وبلاغاتهم في أحداث الثورة والتوجيهات المتنوعة الأخرى. ولهم كتّابهم وحجّابهم وحرّاسهم ومنفذو أوامرهم، يصدرون الأوامر والتعليمات ويوجّهون الناس فيما تقتضيه الظروف»[٤٤].

وكان قد التحق بالثورة عدد من المثقفين الحزبيين، وعملوا تحت إمرة القادة الميدانيين؛ فمن «كتلة القوميين العرب» كلٌ من واصف كمال وممدوح السخن

(٤٢) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ١٥٠.

(٤٣) الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص ٢٨٨.

(٤٤) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ٢١٥.

وفريد يعيش ورشاد الشوا، ومن «الحزب الشيوعي» كلٌ من محمد نمر عودة، الذي شغل منصباً عسكرياً قيادياً، وفؤاد نصار، الذي عمل نائباً لعبد القادر الحسيني في قيادة منطقة القدس، ومحمد دويدار، وهو مصري وكان مسؤولاً عن الأجهزة الفنية، فيما وجّه أنطون سعادة رسالة إلى أعضاء «الحزب السوري القومي الاجتماعي»، من خلال عضو الحزب عبد الله نعواس، طالباً من كلٍّ منهم أن يقوم بواجبه تجاه الثورة، برغم أن سعادة لم يكن يرى فيها معركة فاصلة[٤٥].

ولم تقتصر صلاحيات القادة الميدانيين على المسائل العسكرية، وإنما شملت الأمور الإدارية والقضائية أيضاً. ولقد عمل عدد من المثقفين الذين التحقوا بالثورة كمستشارين للقادة في مقارهم، وأثبتوا بوجودهم فائدة كبرى خاصة عند تشكيل المحاكم الثورية. وكان القادة يصدرون الأحكام ويأمرون بتنفيذها، بما في ذلك أحكام الإعدام. ولما كانت الإدارة الحكومية قد انهارت كان الخصوم وأصحاب القضايا يلجأون كثيراً إلى هذه المحاكم لحل مشاكلهم الخاصة. كما أن الثوار كانوا بدورهم يجبون الضرائب من السكان ويفرضون على كلِّ قرية تزويدهم بعدد مناسب من المقاتلين[٤٦]. وكان من اختصاص المحاكم الثورية التصدي للعملاء والسماسرة، الذين صدرت بحق العديد منهم أحكام بالإعدام جرى تنفيذها. كما نجح الثوار في تشكيل جهاز استخبارات تميز بكفاءة عالية في تتبع حركات الجيش، والتنبيه لعملياته المباغته، مما أتاح للثوار في العديد من الحالات الاختفاء في الأودية والمتعرجات الجبلية بمجرد أن تلوح مؤشرات الخطر. وبرزت القيادات يومذاك على شكل قيادات مناطقية، كل قائد مسؤول عن منطقة محددة لا تتجاوزها الفصائل التي تعمل في منطقة نفوذه إلا نادراً.

ففي الشمال برز القائد أبو إبراهيم الكبير، يعاونه أبو إبراهيم الصغير، وهما من جماعة القسّام الذين برزوا في المرحلة الأولى من الثورة. وكانت مسرح العمليات أقضية طبرية وصفد والناصرة وعكا، وقسماً من منطقة نابلس وقسماً من شمال منطقة القدس.

وفي الوسط كانت في لواء نابلس أربع قيادات مناطقية: جنين الغربية بقيادة الشيخ عطية أحمد (من بلدة الشيخ قضاء حيفا) وخلفه بعد استشهاده يوسف أبو درة (من السيلة الحارثية)، وجنين الشرقية بقيادة أبو خالد (محمد صالح العبد، من

(٤٥) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٤٨٠ ـ ٥٠٥.

(٤٦) الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص ٢٩٠.

القادة القسّاميين في المرحلة الأولى من الثورة) وخلفه بعد استشهاده أبو عبد الله (عبد الفتاح العبد، من سيلة الظهر)، ليخلفه بعد استشهاده أبو عمر(من القرية ذاتها)، ومنطقة طولكرم الشرقية بقيادة أبو كمال (عبد الرحيم الحاج محمد، من ذنابه). وقد استشهد في أواخر أيام الثورة ليخلفه أبو بكر (أحمد محمد الحسن، من برقا بقضاء نابلس)، ومنطقة طولكرم الغربية بقيادة أبو فيصل (عارف عبد الرزاق، من الطيبة بقضاء طولكرم).

وكانت في الجنوب ثلاث قيادات مناطقية: في القدس بقيادة عبد القادر الحسيني، ومنطقة اللد والرملة ويافا بقيادة أبو علي (حسن سلامة، من قولة قضاء اللد)، ومنطقة الخليل بقيادة عيسى البطاط (من الخليل)، الذي خلفه بعد استشهاده أبو منصور (عبد الحليم الجيلاني، من الخليل). أما في غزة وبئر السبع والمجدل فلم تبرز قيادات ذات أدوار مناطقية، وكان القادة الميدانيون فيها يتلقون التوجيه والدعم من القيادة المركزية العامة أو القيادات المناطقية القريبة من مناطقهم[٤٧].

غير أن عدم وجود قيادة مركزية في الداخل، وما تمتع به القادة الميدانيون وقادة الفصائل من استقلال واسع كلٌ في منطقة نفوذه، فسح المجال لأخطاء وتجاوزات ومحاولات استغلال نفوذ، وتصفية حسابات قديمة، يُنسب معظمها إلى قادة الفصائل، ولمّا تزل موضوع نقد أو إدانة، مع ندرة القراءة الموضوعية لظروف تلك المرحلة. ولقد حاولت «اللجنة المركزية» الحد من الأخطاء وتصويب المسار بقدر المستطاع. وكان مما أقدمت عليه أن ألحقت بكلّ قيادة مستشاراً إدارياً، وآخر قضائياً، وواعظاً دينياً، بحيث يشكّل ثلاثتهم لجنة تعمل على ضبط ممارسات قادة الفصائل. وقد أوفدت لهذه الغاية عدداً من المثقفين الملتحقين بالثورة منهم: واصف كمال وممدوح السخن وفريد يعيش ورشاد الشوا ومحمود علاء الدين وسليم الحسيني وأكرم الجاعوني ومصطفى الطاهر[٤٨].

وفي صيف ١٩٣٨ عقدت «اللجنة المركزية» مجلساً أعلى للمجاهدين، ضم القادة الميدانيين، حيث تم الاتفاق على التنسيق والتعاون فيما بينهم، وتصعيد الكفاح حتى تستجيب بريطانيا للمطالب العربية. ولتحقيق التنسيق المطلوب تم تشكيل «مكتب قيادة الثورة العربية»، الذي ضم عدداً من القادة بينهم:

(٤٧) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ٢١١ ـ ٢١٢.
(٤٨) المصدر نفسه، ص ٢١٧.

عبد الرحيم الحاج محمد وعارف عبد الرزاق ويوسف سعيد أبو درة وحسن سلامة، وغيرهم من قادة الفصائل. وتقرر أن تكون رئاسة المكتب بالتناوب فيما بينهم، بينما عُين ممدوح السخن (من نابلس) أميناً عاماً للمكتب. وكانت مهمة المكتب توجيه نشاطات القادة، وتكثيف العمليات وفق ما تقرر «اللجنة المركزية» في دمشق، وضبط التجاوزات والسلوكيات الفردية[٤٩].

وكان الثوار قد بسطوا سيطرتهم على معظم المناطق الريفية، فيما كان مناضلو المدن قد شلّوا إلى حد بعيد فعالية عناصر المعارضة، وأرهبوا الجواسيس والسماسرة. «وانسجاماً مع جذورهم الطبقية وعواطفهم القومية أصدر الثوار أمراً بوقف سداد جميع أنواع الديون اعتبارا من أول أيلول/سبتمبر ١٩٣٨، وأنذروا جباة الديون وسماسرة الأراضي بعدم الذهاب إلى القرى. وأصدر الثوار أمراً آخر إلى المقاولين منع بموجبه المتعهدين من التعهد ببناء الطرقات العامة ومراكز البوليس»[٥٠]، مما يدل على تميز الثورة يومذاك بالبعدين الوطني والاجتماعي، الأمر الذي عزّز مكانتها في أوساط غالبية الشعب العربي في فلسطين.

وبرغم محدودية الإمكانيات المحدودة لدى الثوار، فقد طوروا أساليبهم القتالية بحيث شملت نسف جسور الطرق والسكك الحديد، واقتلاع أعمدة الهاتف والتلغراف والكهرباء، وتخريب المطارات ومحطات السكك الحديد نسفاً وحرقاً وتدميراً، وذلك بالإضافة إلى ما اعتادوه من مهاجمة المخافر والمعسكرات والمطارات ومحطات وخطوط سكك الحديد وقوافل السيارات الإنكليزية والصهيونية. كما كانت المستعمرات الصهيونية والأحياء اليهودية في المدن، بما فيها أحياء تل أبيب، هدفاً لغزوات الثوار. وتعرض أنبوب النفط لعمليات تخريب متوالية على الرغم من الخفارة المستمرة لخط أنابيب شركة نفط العراق الممتد إلى حيفا، بحيث يقدّر النفط الذي انساب منه خلال صيف ١٩٣٨ بحوالى اثنين وثلاثين ألف طن[٥١].

وكان الثوار في البداية يخوضون المعارك الكبرى التي قد يمتد مسرح عملياتها ما بين عشرة كيلومترات وخمسة عشر كيلومتراً، في حين كانت القوة الإنكليزية المشاركة فيها تصل ما بين الألفين والثلاثة آلاف جندي مزوَّدين

---

(٤٩) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ١٦٤.

(٥٠) الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص ٢٩٣، وأبو عربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٩**، ص ١١٩.

(٥١) درورة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ١٩٧ ـ ١٩٨.

بالطائرات والدبابات والمصفحات والمدافع الثقيلة والخفيفة[٥٢]. غير أنهم سرعان ما تبيّنوا أن من الأجدى الاعتماد على الوحدات الصغيرة التي تقوم بهجمات مفاجئة. وقد مكّنهم ذلك من أن يكونوا أصحاب المبادرة، وأن يواصلوا عملياتهم دون عراقيل تذكر، بل نجحوا ـ كما تقرر الرواية الإسرائيلية الرسمية ـ في شل حركة الجيش الذي «أصبح شغله الشاغل حماية نفسه، وحماية الطرق، والمنشآت العسكرية، ومدن البلد، والنقاط الاستراتيجية الهامة»[٥٣].

وحول سيطرة الثوار وكفاءتهم في مرحلة الذروة، كتب الضابط البريطاني وينغيت ـ الذي كُلف بدراسة أساليب المجاهدين في شمالي فلسطين ـ يقول: «بحلول الليل يصبح زمام الأمور في يد رجال العصابات. إنهم أحرار في زيارة القرى ليلاً من دون أية مخاطرة. ويستطيعون التحرك بلا وجل خارج الطرق الرئيسية، ويستخدمونها أيضاً عندما يجدون الأمر مريحاً لهم. وبصورة عامة لا تتحرك الشرطة والجيش في أثناء الليل. وعندما يفعلان ذلك فإنهما يتنقلان كالعادة في سيارات على الطرق الرئيسية. وعندما يقعان في كمين، كما هو متوقع، كانا يردّان بإطلاق النار، الذي لا فائدة منه في الليل. وبعد تبادل إطلاق النار كانت العصابة تتمكن من الإفلات من دون مطاردة. وكانت المفاجأة تظل دائماً من طرف العصابات لا من طرف الجيش»[٥٤].

أما ديفيد هيرست فيقول: «وفي الفترة التي بلغت الثورة فيها ذروة قوتها، وبلغ عدد رجالها خمسة عشر ألف شخص، كانت سيطرتها تمتد في معظم أنحاء المنطقة الجبلية الوسطى في الجليل والخليل وبئر السبع وغزة. وأصبحت سلطة الانتداب في هذه المناطق غير موجودة في الواقع. فقد كانت (حكومة) الثوار تقوم بجمع الضرائب التي فرضتها، وتقيم محاكم تابعة لها تحاكم فيها اللصوص الذين استغلوا قضية الثورة أو الجواسيس والعملاء الذين يعملون ضدها. وكسب الثوار تعاون الوجهاء والمدرسين ورجال الشرطة المحلية العرب أو فرضوا عليهم هذا التعاون»[٥٥].

ويعترف تقرير عسكري بريطاني بأن المشكلة التي كانت تواجه القيادة هي

---

(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٩٥.

(٥٣) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ١٦١.

(٥٤) المصدر نفسه.

(٥٥) دايفيد هيرست، **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط**، ترجمة عبد الرحمن أياس (بيروت. رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٣)، ص ٢٤٦.

عدم استطاعة الجيش استدراج الثوار إلى المعارك، بسبب الاستخبارات الممتازة التي كانت لديهم. وفي بعض الأحيان كان الثوار يهاجمون الجنود البريطانيين من الخلف، وخصوصاً إذا كانت وحدة الجيش صغيرة[٥٦]. وفي توصيف الحالة يومذاك تذهب الرواية الإسرائيلية الرسمية إلى القول: «وفي تلك الفترة نشأ القول المشهور إن البريطانيين يسيطرون على الطرق، والعصابات تسيطر على الجبال، أو بعبارة أخرى، مشروع تقسيم جديد، النهار فيه للحكومة والليل للعرب»[٥٧].

ولقد حقق الثوار إنجازهم التاريخي برغم الخلل الفادح في ميزان الإمكانيات العسكرية، سواء من حيث عدد العناصر المدرَّبة والمعدَّة للقتال، أو من حيث نوعية السلاح وجودته ووفرته؛ فالسلاح الذي كان متوفراً بيد الثوار والجمهور العربي يعود معظمه لأيام الحرب العالمية الأولى، وكانت مصادر التسليح شبه محصورة بتجار سلاح غالبيتهم من المهربين. وهذا ما تشهد به الرواية الإسرائيلية الرسمية إذ تقول: «اتضح من الأسلحة التي وقعت في يد الجيش ورجال الدفاع اليهودي في أثناء المعارك أن البنادق التي استخدمها أفراد العصابات كانت بنادق تركية وألمانية الصنع، من مخلّفات الحرب العالمية الأولى، أو بنادق إنكليزية سُرقت أو انتُزعت من قوات الجيش والشرطة في البلد خلال الأحداث بالذات. وفي كل عمليات التفتيش التي جرت في القرى، وخلال الاشتباكات مع العصابات لم يُعثر على أسلحة حديثة أو رصاص حديث»[٥٨].

وتمضي الرواية الإسرائيلية قائلة: «وكان مهربو السلاح يحضرون البنادق العتيقة من أنحاء الشرق كافة، ووصلوا إلى كردستان أيضاً. وهناك أخبار مفادها أن الحكومة التركية، التي سعت طوال أعوام لنزع السلاح من العشائر الكردية شرقي الأناضول، شجعت هذه العشائر على بيع الأسلحة لموفدي العصابات، كي تتخلص بهذه الطريقة من الأسلحة غير القانونية على أراضيها. وقد عانت العصابات، معاناة خاصة، النقص في الذخيرة. وكان الرصاص القديم من زمن الحرب فاسداً وبحاجة إلى تجديد. والجعبة التي كنا نملؤها بعد هجوم عربي على مستعمرة عبرية كانت تظهر أن ٣٠ في المائة إلى ٤٠ في المائة من الرصاص لم ينفجر. وكان النقص في الذخيرة في بداية سنة ١٩٣٩ أحد عوامل فتور نشاطات العصابات»[٥٩].

(٥٦) المصدر نفسه، ص ١٦٠.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ١٦٢.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ١٥٧.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ١٥٨.

وحول المتفجرات والألغام، التي كانت أخطر أسلحة الثوار من صيف ١٩٣٨ حتى منتصف سنة ١٩٣٩، تقول الرواية الإسرائيلية الرسمية: «أكثرت العصابات من استخدام المتفجرات البدائية والألغام. وكانت هناك مبالغة كبيرة في الشائعة التي انتشرت بأن مدرِّبين من الإيطاليين والألمان ساعدوا في هذه المهمة. فقد كانت هناك مقالع للحجارة والصيادون العرب يعرفون كيفية استخدام المواد المتفجرة. وكانت المواد تُسرق أو تؤخذ من دوائر الحكومة المختلفة ومن مستودعات الجيش، أو يتم الحصول عليها من عمال مقالع الحجارة العرب المتوفرة لديهم من أجل عملهم»[٦٠].

وشهدت مرحلة الذروة إقدام الثوار على عدة أعمال في منتهى الجرأة. ففي جنين اقتحم أحد الثوار سراي الحكومة، وصعد إلى الطابق الثاني حيث مكتب حاكم لواء نابلس و. و. س. موفيت وأرداه قتيلاً[٦١]. وفي ٩/٩/١٩٣٨ طوق الثوار مركز بوليس بئر السبع، وبعد أن سيطروا عليه واستولوا على ما فيه من سلاح، اتجهوا إلى وسط المدينة ليحتلوا مختلف دوائر الحكومة، وسط تهليل المواطنين وتكبيرهم ورشهم الثوار بماء الورد. وفي ٤/١٠/١٩٣٨ اقتحم الثوار طبرية بنحو ٣٠٠ ثائر، ورفعوا العلم العربي على سراي الحكومة، وقتلوا وجرحوا عدداً من اليهود والإنكليز، وحالوا دون الحامية البريطانية الكبيرة وحماية المدينة ذات الأكثرية اليهودية[٦٢]. وبلغت الثورة أوجها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٨ بالسيطرة الكاملة على المدينة القديمة في القدس، فضلاً عن حرق محطات القطارات بين القدس واللد، ومعظم المحطات بين اللد والحدود المصرية. وكذلك حرق مكاتب البريد ومراكز الشرطة وما شابه ذلك في الخليل وبيت لحم وأريحا ورام الله[٦٣].

وكان من تداعيات تعاظم فعالية ثوار الريف ومناضلي المدن، اتساع الانقسام العمودي في المجتمع العربي، إذ أقدم الأغنياء من أعيان المدن، ووجهاء الريف الموالين للحكومة والمعارضة، وكذلك سماسرة الأراضي، على الهرب بأعداد كبيرة واللجوء إلى مصر ولبنان. وفي صيف ١٩٣٨ تقرر اعتماد الكوفية والعقال غطاء للرأس، والتخلي عن الطربوش التركي الأصل، وذلك لتغطية تسلل الثوار

---

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) المصدر نفسه، ص ١٦٣.

(٦٢) زعيتر، **يوميات أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩**، ص ٤٣٨ ـ ٤٥٨.

(٦٣) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ١٥٢.

القرويين إلى المدن وممارستهم نشاطاتهم من غير أن يتمكن رجال الجيش والشرطة من اكتشافهم[٦٤].

ولمواجهة تزايد عمليات الثوار ووضوح عجز الجيش البريطاني، المعزَّز برجال الشرطة والعصابات الصهيونية، تم استدعاء قوات جديدة وتوظيف أعداد إضافية من الشرطة اليهود والعرب. وتذهب المصادر العربية إلى أن القوات البريطانية بلغت أربع فرق، ضمّت خمسين ألف جندي، يساندها نحو عشرين ألف من الشرطة[٦٥]، في حين تقرر الرواية الإسرائيلية أن عديد قوات الجيش وصل في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٨ إلى فرقتين اشتملتا على ١٨ كتيبة مشاة، وكتيبتي فرسان، وكتيبة مدرعات، وكتيبة مدفعية وجميع القوات الملحقة بها[٦٦]. وتذكر أنه اعتباراً من حزيران/يونيو ١٩٣٨ سلّمت حراسة خط سكة الحديد من حيفا إلى مصر لخفراء صهاينة، وفي وقت لاحق سلّمت حراسة منطقة الغور من أريحا إلى طبرية لحرس الحدود الأردني، الذي كان بقيادة غلوب ومعظم ضباطه من الإنكليز[٦٧].

وتحت عنوان «بريطانيا تعيد احتلال فلسطين» كتب ديفيد هيرست: «اضطرت بريطانيا عملياً إلى إعادة احتلال فلسطين. ففي خريف ١٩٣٨ كان عدد الجنود البريطانيين في فلسطين يزيد على عشرين ألفاً. وقد فرضت بريطانيا قبل ذلك بسنة أنظمة طوارىء تجعل إطلاق الأسلحة النارية أو مجرد حملها جريمة كبرى. وتولّى القادة العسكريون مسؤولية الإشراف على هذه المناطق بينما أصبح وجوه السلطات المدنية بمثابة مستشارين سياسيين لهم. وبات الثوار الذين كانوا حتى ذلك الوقت يقومون بالهجوم يتعرضون للمهاجمة، إذ أخذ المد يتحول ضدهم باستمرار. وأصبح القتال يدور بين بنادق المسكيت القديمة الصغيرة وبين الطائرات والمصفحات. وأصبحت أساليب القتال المأخوذة عن أيام روبن هود تواجه لوجستيات دولة من أكبر الدول العسكرية في ذلك الوقت... ولقد تعرض الثوار لمجازر كبيرة من الجو»[٦٨].

وحسب الأرقام الإحصائية لحكومة الانتداب، نفّذ الثوار ٤٩٦٩ عملية خلال سنة ١٩٣٨ بيانها التالي:

---

(٦٤) الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص ٢٩٣

(٦٥) الحسيني، **مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني**، ص ٤٠.

(٦٦) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ١٦٧.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ١٦٢.

(٦٨) هيرست، **البندقية وغصن الزيتون. جذور العنف في الشرق الأوسط**، ص ٢٤٨.

الجدول الرقم (١٤ ـ ١)

عمليات الثوار خلال سنة ١٩٣٨

العـــدد	نــوع العمليـــة
٩٨٦	هجوماً وعملية قنص ضد الجيش والشرطة الإنكليز.
٣٣٥	هجوماً على وسائل المواصلات.
٦٥١	حادث إطلاق نار على المستعمرات والأحياء اليهودية.
١٧٦	هجوماً وعمليات قنص ضد القوات الصهيونية.
٣٣١	عملية إلقاء قنابل.
٢١٥	عملية حطف.
٤١٠	عمليات إتلاف أملاك المستوطنين الصهاينة.
٧٢٠	عملية قطع أسلاك الهاتف.
٣٤١	عملية تخريب سكك حديد.
٢١٠	عمليات تخريب أملاك حكومية.
١٠٤	عمليات نسف أنابيب شركة نفط العراق.
٤٩٠	عملية اعتيال ومحاولات اعتيال.

وقد أسفرت تلك العمليات عن قتل ٦٣ جندياً بريطانياً وجرح ٢٠٠، وقتل ٢٠ شرطياً بريطانياً وجرح ١٥، وقتل ٢٥٥ صهيونياً وجرح ٣٩٠، واستشهاد ٥٠٣ من العرب وجرح ٥٩٨[٦٩].

وتقرر الرواية الإسرائيلية الرسمية أن في نهاية سنة ١٩٣٧ بلغ عدد أعضاء منظمة الهاغاناه ٣٥ ألفاً، بينهم ٥٥٠٠ فتاة، كان منهم ٩٠٠٠ في المدن والباقي في المستعمرات. وأن في مستعمرات الاستيطان العمالي («الكيبوتزات» و«الموشاف») كان جميع السكان منضمين إلى الهاغاناه على وجه التقريب[٧٠]. يُضاف إلى ذلك أعضاء عصابات «التصحيحيين» الخارجة على الهاغاناه. وكانت «قوة الحراسة الليلية»، التي شكّلها وينغيت من جنود إنكليز ومتطوعين صهاينة، قد أثبتت فعالية في منطقة واسعة نسبياً أشادت بها الرواية الإسرائيلية الرسمية[٧١].

وفضلاً عن ذلك كله استعان الجيش البريطاني بخبير حرب العصابات السير

(٦٩) أبو عربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٩**، ص ١٢٥.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ١٢٥.

(٧١) المصدر نفسه، ص ١٦٧.

تشارلز تيغارت، الذي استُدعي من الهند حيث أثبت جدارة في غابات البنغال. وقد تولّى تنظيم الشرطة السرية ووسّع نشاطها، كما اشتهر باقتراحه إقامة سور من الأسلاك الشائكة وسلسلة من القلاع الحربية على امتداده، بطول ٨٠ كلم على حدود سورية ولبنان، وبطول ٤٠ كلم على حدود الأردن، بعرض ثلاثة أمتار وارتفاع مماثل. كما أقامت حكومة الانتداب ١٥ قلعة زودتها بالحراس الأشداء المجهزين بمعدات الكشف والقتال والمواصلات، وذلك بهدف قطع تواصل الثوار مع مصادر الدعم في الأقطار العربية الثلاثة. غير أنه بعد ثلاثة أيام من إنجاز السور ـ الذي بلغت تكلفة إقامته مليون جنيه ـ اقتلع الثوار ١٧ كلم منه في عدة أماكن[٧٢]، مؤكدين بذلك كفاءتهم في اختراق كل محاولات الحصار التي تعرضوا لها.

وفي محاولة الضغط على الثوار، وتعطيل تواصلهم مع مصادر دعمهم المحلية، أقدم الجيش على احتلال القرى والأحياء التي تقع فيها أو في مناطقها عمليات ثورية هامة. ففي ١٩٣٨/٥/٢٠ أقيمت مراكز عسكرية في ٢٥ قرية في منطقتي الجليل والسامرة، ووضِع في كلٍ منها ٢٥ جندياً مزودين بمدفع هاون وجهاز لاسلكي، وتم ربطه بالطوابير المتحركة. وكانت الغاية المستهدفة منع تسلل الثوار إلى تلك القرى وقيام الجنود بجولات في محيطها[٧٣]. وخلال فترة وجيزة ارتفع عدد المراكز العسكرية إلى ٦٠ مركزاً، وحملت القرى برواتب الخفراء وإطعامهم وحمل المياه إلى المخافر. غير أن الثوار سرعان ما حولوها إلى أهداف لغارات متواصلة، بحيث استمرت الثورة في نشاطها دون تأثر يُذكر بالإجراء المعتمد[٧٤].

سادساً: تصاعد القمع البريطاني، والإرهاب الصهيوني، وثورة العملاء المضادة

ازاء ما شهدته الثورة من تطور سواء في مجال نوعية العمليات أو في مدى اتساع ميادينها وشمولها معظم نواحي فلسطين، وتحسبا من تفجر الحرب مع المحور الالماني ـ الايطالي، قررت الحكومة البريطانية تصفية الثورة. ولقد وضعت

(٧٢) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ٢١٠، والحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٢٨٢.

(٧٣) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ١٦١.

(٧٤) درورة، المصدر نفسه، ص ٢٠٣.

خطة التصفية في أثناء وجود المندوب السامي مكمايكل في بريطانيا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٨. وعلى ذلك نُقلت فرقة ثانية من الجيش البريطاني إلى فلسطين، واستُدعي الاحتياطي البريطاني إلى الخدمة. وللتأثير في الروح المعنوية للثوار وإرهابهم نفسياً أُذيعت في لندن برقية حول الإجراءات العسكرية المعتمد اتخاذها. وكان مما نشرته وسائل الإعلام في حينه أن الجنرال هايننغ سيقوم بهجوم عام في فلسطين مستخدماً فرقتين عسكريتين بريطانيتين، وعدداً من أسراب الطائرات والدبابات والمدرعات، ورجال الشرطة البريطانيين، وقوة حدود شرق الأردن، فضلاً عن المنظمات الصهيونية. ووصف المندوب السامي مكمايكل الخطة بأنها «احتلال فلسطين عسكرياً من جديد وإعادة الحكم البريطاني إليها»[(٧٥)].

وكانت حكومة الانتداب قد أنشأت محاكم عسكرية، بموجب قانون الطوارىء المعمول به منذ أيار/مايو ١٩٣٦. وقد جرى تعديله بحيث يُحكم بالإعدام على كلّ من يحمل قطعة سلاح مهما كان نوعها أو صلاحيتها، أو حيازة بضع رصاصات، وكذلك على كلّ من يُلقى عليه القبض في أثناء قيامه بعمل يُعتبر «تخريبياً». ولم تكن أحكامها قابلة للاستئناف. وكانت أحكام الإعدام بحاجة إلى تصديق المندوب السامي[(٧٦)]. وبلغ عدد الذين أُعدموا شنقاً ١٤٨ شخصاً، والذين حُكم عليهم مدداً طويلة نحو ألفين بينهم شيوخ وفتيان ونساء، وبلغ عدد الذين اعتُقلوا بصرف النظر عن طول المدة أو قصرها خمسين ألفاً، كما أُقيم ١٤ معتقلاً. وكان الاعتقال يتم فردياً وجماعياً، ففي حالات كثيرة كان يتم اعتقال مئة أو مئتين من قرية واحدة أو مدينة واحدة[(٧٧)].

ولم يكن قضاة المحاكم العسكرية يلتزمون بأصول المحاكمات العادية، ولا كانت إجراءات المحاكمات عادية. فلم يكن يُتاح للمحامين حرية مناقشة الشهود، وبخاصة إذا كانوا من جنود الجيش أو رجال الشرطة، وكثيراً ما كان رؤساء المحاكم يتدخلون للحيلولة دون الشهود والإجابة عن اسئلة المحامين. ومن بين المحامين العرب الذين تُذكر مواقفهم التطوعية دفاعاً عن المعتقلين المحامي جورج صلاح، الذي نجح في عقد صداقات مع بعض القضاة العسكريين، بحيث كان يتوصل إلى تفاهم معهم على الأحكام في كثير من الحالات. وكان أهالي من يُحكم

---

(٧٥) أبو عربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ - ١٩٤٩**، ص ١٢٦ - ١٢٧.

(٧٦) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ - ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ١٥٩.

(٧٧) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ - ١٩٤٨**، ص ٣٨٢.

عليهم بالإعدام يبلّغون مواعيد التنفيذ، فيحضر عدد كبير منهم لاستلام جثمان كلّ شهيد، وقد ارتدت النساء الملابس البيض وخضبن أيديهن وشعورهن بالحنّاء كأنهن ذاهبات إلى عرس، وكانت الزغاريد والأهازيج تتعالى حالما يتم تسلّم الجثمان[٧٨]. وفي ذلك مؤشر على أن أحكام الإعدام برغم كثرتها لم تؤثر في إرادة الشعب وروحه المعنوية، وإنما زادته إصراراً على العطاء والمقاومة.

وتعرّض المعتقلون لأبشع صنوف التعذيب الجسدي والنفسي، من ضرب وجلد، واستعمال خوازيق، وحرق الأيدي والأرجل، واستخدام الكهرباء في الأماكن الحساسة من الجسم، وتجويع الكلاب وتهييجها ودفعها لتنهش لحم المعتقل. ولقد استشهد بعض المعتقلين في أثناء تعذيبهم[٧٩]. وتقدّر المصادر العربية عدد الشهداء في سنوات الثورة بستة آلاف شهيد، والجرحى بعشرات الألوف[٨٠].

ولقد تمادى الجيش، الذي كان قد تولىّ زمام الأمور، في فرض العقوبات الجائرة لأتفه الأسباب. وحول ذلك تقول الرواية الإسرائيلية الرسمية: «شعر القرويون العرب بسرعة بقبضة الجيش القوية، إذ أدى كلّ حادث إطلاق نار أو هجوم على الجنود إلى أن تُفرض في أعقابه عقوبات قاسية. فالمنازل التي يستخدمها الإرهابيون ملجأ هُدمت، والبساتين والكروم التي أُطلقت النار منها اقتُلعت أشجارها. . وقامت وحدات الجيش التي قُتل أفراد منها في كمين أو جُرحوا نتيجة انفجار بأعمال ثأر وانتقام كلما سنحت لها الفرصة. . ونُفذت حملة عقوبات واسعة النطاق في الجليل الغربي، فمُشطت قرى كثيرة، وهُدمت مئات من البيوت، وجُرح كثيرون من سكانها»[٨١].

وفي أكثر من حالة كان يتم هدم جميع بيوت القرية المتّهم أهلها بنشاط ثوري. ففي يوم ٢٨/٧/١٩٣٧ نُسفت جميع بيوت باقة الغربية ـ في قضاء طولكرم ـ البالغة ٩٣ بيتاً، وأُتلفت مزروعاتها وأُحرقت بيادرها، واقتيد رجالها إلى سجن نورشمس، واعتدى الجند بأعقاب البنادق على النساء والأطفال. وفي اليوم ذاته اقتحم الجيش كوكب الهيجا وأحرق مزروعاتها وبيادرها واعتقل معظم رجالها. كما اقتحم قرية طبريخا ـ في قضاء عكا ـ ونتيجة لفظاعة الجند في

(٧٨) أبو غربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٩**، ص ١١٧ ـ ١١٨.

(٧٩) زعيتر، **يوميات أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩**، ص ٤٣٤ ـ ٤٣٨.

(٨٠) الحسيني، **مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني**، ص ٤٠.

(٨١) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ١٦٨.

عملية التفتيش لجأ أهلها إلى لبنان تاركين بيوتهم وحقولهم[٨٢]. ونُسفت أحياء سكنية كاملة، كما حدث في جنين، وبلغ عدد المنازل والحوانيت التي نُسفت خمسة آلاف[٨٣].

وفي أثناء تفتيش البيوت والحوانيت اتُّبعت وسائل بدائية في إتلاف موجوداتها، مثل سكب الزيت والكاز على الحبوب والطحين، وخلط المواد بعضها ببعض. ولم يتورع الجنود عن سرقة ما يعثرون عليه من نقود ومصاغ. وفي جميع الحالات كان يجري حشر الرجال في ساحة خلاء ساعات طويلة، تحت الشمس الحارقة أو المطر الغزير، دون مبالاة بالمرضى والعجزة وكبار السن. وفي حالات كثيرة كان رجال القرية يساقون إلى مراكز التحقيق في المدن المجاورة، مشياً تحت لسع سياط الجند. وكان يستعان بعميل متوارٍ داخل مصفحة أو سيارة عسكرية يؤشر على الثوار المختلطين بين الفلاحين. وفي أكثر من حالة أُمر الرجال بخلع كامل ملابسهم والوقوف عراة في محاولة إذلالهم[٨٤].

وللتضييق على المواطنين العرب وشل نشاطهم الاقتصادي فُرض عليهم منع التجوال، الذي كان يتسع ويشتد وفقاً لاتساع واشتداد الثورة. وكان المنع يمتد أياماً، ويشمل الليل والنهار، عدا ساعتين لقضاء الحاجات. وكان المخالفون يتعرضون لإطلاق النار دون إنذار أو يُعتقلون وتُفرض عليهم الغرامات. وقد امتد منع التجوال في صفد ١٤٠ يوماً، وامتد في مدن أخرى ما بين شهرين وثلاثة شهور. وكان يقتصر في البداية على المدن ثم أخذ يشمل القرى والطرق العامة[٨٥].

وفُرضت على المواطنين العرب خفارة سكك الحديد وأعمدة التليفون والتلغراف، التي تقع في مدنهم وقراهم، أو تمر بالقرب منها، ودفع غرامات مالية في حال وقع تخريب لأي منها. وبلغت الغرامة الجماعية التي فُرضت على مدينة اللد خمسة آلاف جنيه عقاباً لها على اقتحام الثوار مرافق مطار اللد وحرقهم مكاتب الجوازات والجمارك ومنشآت اللاسلكي وغيرها من المكاتب التابعة

---

(٨٢) رعيتر، **يوميات أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩**، ص ٤١٧ ـ ٤١٨.

(٨٣) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٣٨٠.

(٨٤) رعيتر، المصدر نفسه، ص ٣٣٨ ـ ٣٤٠ و٤٢٥؛ دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ١٩٧ ـ ٢٠٠؛ توما، **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**، ص ١٥٠ ـ ١٥٢، **والثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ١٥٩ ـ ١٧٣.

(٨٥) دروزة، المصدر نفسه، ص ٢٠٢، والكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص ٢٨٨.

للمطار[٨٦]. وتم تجريد رجال الشرطة العرب من السلاح تحسباً من عدم موالاة كثيرين منهم، وتعاون بعضهم مع الثوار[٨٧].

ولم يتورع الجيش عن استخدام الدروع البشرية في عملياته، إذ كانت قوافله تصطحب بعض السجناء العرب ليتولوا إزالة حواجز الحجارة، التي كان الثوار يقيمونها في المنعطفات الخطرة وحيث توجد كمائنهم. فكان السجين العربي يعلن عن نفسه بصوت عال كي لا تُطلَق عليه النار وهو يزيل الحاجز. وفي إعادة احتلال البلدة القديمة في القدس يوم ١٩/ ١٠/١٩٣٨ أخرج الجيش مجموعات من المواطنين العرب من منازلهم وسيّرهم أمام جنوده وهم يقتحمون الشوارع الضيقة، واستطاع بذلك إعادة احتلال البلدة القديمة التي بقيت تحت سيطرة الثوار خمسة أيام كاملة[٨٨]. وفي الحالين راهن الجيش على عمق المشاعر الإنسانية في الثقافة العربية، وحرص الثوار على سلامة مواطنيهم.

وحاولت حكومة الانتداب إثارة الفتنة الطائفية، التي فشلت في إثارتها منذ الاحتلال البريطاني سنة ١٩١٧. فقد عمدت إلى إخراج عدد من المجرمين من السجون، وشكّلت منهم عصابات مسلحة يقودها مجرم يكنى «أبو نجم» تضم كل منها عشرين عنصراً، وخصصت لكل منهم راتباً، وزودته بورقة بالإنكليزية تفيد بأنه يعمل مع الإنكليز، بحيث لا يتعرض له الجيش بأذى حين يصادفه. وكانت أكبر تلك العصابات في منطقة القدس وبيت لحم ورام الله. وكُلفت بالاعتداء على المسيحيين فيها، وفي البلدات والقرى المسيحية والمختلطة مثل بيت جالا وبيرزيت وجفنا. ويقدّر عدد العاملين في منطقة القدس وحدها بمئة مجرم بقيادة مجرم كان محكوماً عليه بالسجن المؤبد، وأُطلق سراحه وزُعم أنه هرب من السجن. وتوالى نشاط عصابته في مسرح عمليات امتد من شمالي رام الله إلى جنوبي بيت لحم.

واحتُسبت جرائم تلك العصابات على الثورة في مرحلتها الجديدة حيناً غير يسير من الزمن، غير أن ضابطاً يعمل في مخابرات حكومة الانتداب جاء بيروت بحجة العلاج، ثم تسلل لمقابلة المفتي وأبلغه تفاصيل المؤامرة، وأنه شخصياً أخرج أحد المجرمين من السجن وكلّفه بالمهمة. فاسرع المفتي بإيفاد عبد القادر الحسيني، الذي كان يمضي فترة نقاهة في لبنان من جروحه التي أصيب بها في معركة بيت

---

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٢٠٣، والكيالي، المصدر نفسه، ص ٢٨٨.

(٨٧) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ١٦٣.

(٨٨) المصدر نفسه، ص ١٦٥.

لحم. وسرعان ما خاض معركة مع تلك العصابات في شمالي القدس، واستطاع تبديد شمل الموجودين منها في ضواحي القدس الشمالية وقضاء رام الله. وأقام محكمة عسكرية وطنية لمحاكمة عناصرها، واسترد ما ضُبط لديهم من مسروقات وردّها إلى أصحابها، ثم توجّه إلى منطقة بيت لحم ـ الخليل، حيث خاض ورفاقه معركة مع العصابات المأجورة شارك فيها الجيش البريطاني بالمصفحات والمشاة والمدافع الثقيلة والطائرات، فاستشهد عدد من الثوار، منهم المهندس عمر الحسيني، وأصيب عبد القادر بجروح بالغة كادت تودي بحياته، لولا أن نجح رفاقه في إخراجه من أرض المعركة وتأمين إسعافه، ثم نُقل إلى دمشق حيث أمضى فترة طويلة من العلاج والنقاهة قبل أن يعود إلى أرض المعركة(٨٩).

ولتشويه صورة الثورة، وتأليب الجمهور عليها، شكّلت الاستخبارات الإنكليزية عصابات مأجورة من العملاء والمجرمين، ادعت الانتماء إلى الثورة، وقامت بأعمال النهب تحت تهديد السلاح، والزعم بأنها تجمع المال لتلبية احتياجات الثورة. وما إن اكتُشف أمر تلك العصابات حتى بادرت «اللجنة المركزية للجهاد الوطني الفلسطيني» إلى إصدار بيانات تحذّر المواطنين من السكوت عن تلك الممارسات الإجرامية، وتطلب الإبلاغ الفوري عن مقترفيها حتى يصار إلى محاسبتهم، وأوضحت أنه لا يحق لأي كان أن يأخذ أي مبلغ من المواطنين، أو يفرض أية غرامة كانت، وأن أي مساعدة تُدفع يجب أن تتم عن طريق «اللجنة المركزية للجهاد الوطني» أو «اللجنة المركزية لإغاثة المنكوبين» مقابل إيصال رسمي، يُحتفظ به لإبرازه حين الطلب. وخُتم البيان بجملة «وما على المحسنين من سبيل»(٩٠)، مما يعني أن دفع المساعدة ليس إجبارياً.

كما حاولت الوكالة اليهودية إثارة النعرة الطائفية بين المسلمين والمسيحيين بأن سخّرت بعض المأجورين لتوزيع نشرات، وإيقاظ الفتنة في عدة مناسبات. وقام بعض عملائها باغتيال رئيس جمعية العمال المهندس ميشيل متري، غير أن نجاح الثوار في إنزال أشد العقاب بالمعتدين قضى على الفتنة في مهدها(٩١). ولقد وجّهت «اللجنة المركزية للجهاد الوطني» بياناً إلى قادة الفصائل بضرورة الضرب

---

(٨٩) الحسيني، **مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني**، ص ٤٢ ـ ٤٣.

(٩٠) بيان اللجنة المركزية للجهاد الوطني الفلسطيني، نقلاً عن: دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ج ١: **الكلام عن أدوار القضية الفلسطينية ومواقف الإنكليز منها إلى بدء الحرب العالمية الثانية**، ص ٢١٠ ـ ٢١١.

(٩١) الحسيني، المصدر نفسه، ص ٤٢.

بيد من حديد على أيدي تلك العصابات، والعمل على تأمين المواطنين، وبخاصة المسيحيين، كما طالب البيان القادة بالتحقق من الوشايات والدسائس ضد أي مواطن، والتنبه إلى أن عملاء الاستعمار والصهيونية يروجون الاتهامات الباطلة ضد الأبرياء، والحرص على عدم الانجرار وراء الخصومات الشخصية، والتأكد من العدل بين المواطنين[٩٢].

وكان فخري النشاشيبي، أنشط زعماء حزب الدفاع وأكثرهم تعصباً، قد ناصب الثورة المتجددة العداء منذ انطلاقتها، ونشط في الدعاية المضادة لها والنيل من مقاصدها. كما كان دائم الاتصال بعناصر المعارضة ومناصريها، وبمن تضرروا من قِبل القادة الميدانيين، وتحريضهم ضد الثورة والثوار. وكان ينفق على ذلك عن سعة، ويتحرك بحماية قوية من سلطة الانتداب، إذ كان يتنقل وأصحابه في سيارات مصفحة وحراسة عسكرية. وفي ١٢/ ١٢/ ١٩٣٨، حشد أنصار المعارضة في قرية يطا في قضاء الخليل حيث خطب فيهم مستنفراً أحقادهم على كل من القيادة السياسية والقيادات الميدانية. «وبلغ من أمره أنه سلّح بعض الناس ليناهضوا الثوار ويشوشوا على الثورة، ونالوا من الثوار جزاء صارماً»[٩٣]. وفي إشارتها إلى ذلك الاجتماع تقول الرواية الإسرائيلية الرسمية: «حضره ضباط الجيش وموظفون بريطانيون وعدوا كلّ من ينضم لمحاربة العصابات بالعفو عن جرائمه السابقة»[٩٤].

وإلى جانب اندفاعة قادة المعارضة ومناصريها، استغلت حكومة الانتداب والمعارضة رغبة الثأر المتأصلة في الثقافة الشعبية العربية وقصور الوعي والمعرفة الشائعين. وبالتقاء عملاء الاستعمار والصهيونية مع الموتورين المستنفرين للانتقام لأقاربهم الذين قُتلوا على أيدي بعض قادة الفصائل، تشكّلت عصابات الثورة المضادة، التي عملت بالتعاون مع الإنكليز والصهاينة تحت مسمى «فصائل السلام»، ومارست الاغتيالات السياسية. وقد ضمّت، من بين الذين ضمتهم، بعض نشطاء المرحلة الأولى من الثورة الذين لم يجدوا من القيادة ما كانوا يتوقعون من تقدير. والمثال الأبرز لهؤلاء فخري عبد الهادي، الذي عمل قائد فصيل تحت قيادة القاوقجي سنة ١٩٣٦. وحين تجددت الثورة، وكان مقيماً في دمشق، لم

(٩٢) بيان اللجنة المركزية للجهاد الوطني الفلسطيني، نقلاً عن: دروزة، المصدر نفسه، ج ١: **الكلام عن أدوار القضية الفلسطينية ومواقف الإنكليز منها إلى بدء الحرب العالمية الثانية**، ص ٢١٠.

(٩٣) دروزة، المصدر نفسه، ص ٢٣٨.

(٩٤) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ١٧٠.

تسمح له «القيادة المركزية» الالتحاق بصفوف الثوار، وتحت ضغط الإحباط استجاب لدعوة المعارضة وانضم إلى الثورة المضادة قائداً لأحد «فصائل السلام» في منطقة جنين.

أما الرواية الرسمية الإسرائيلية فتذكر أن فخري عبد الهادي تولّى القيادة العامة لفصائل السلام، التي ضمت عدداً ممن تركوا الثورة، وأُلبسوا بزات عسكرية، ورافقوا الجنود إلى الجبال لإرشادهم إلى مخابىء الثوار، الذين سمّتهم «قطاع الطرق». وأنه جرى في كانون الثاني/يناير ١٩٣٩ أول تفتيش للمسجد الأقصى ومساجد أخرى، حيث أُلقي القبض على كثير من الثوار الذين لجأوا إليها. وتضيف الرواية قائلة: «وردّ أفراد عصابات السلام على إرهاب رجال المفتي بإرهاب مضاد، واغتنمت عائلات كثيرة كان لها ثأر عند زعماء العصابات ـ تقصد قادة فصائل الثورة ـ الفرصة لتصفية حساباتها، ونهشت حرب أهلية ضروس قوة الثورة العربية من الداخل»[٩٥].

وواكب انطلاق الثورة المضادة ازدهار الوشاية، واستنفار طالبي الثأر من الذين قتلوا أقرباءهم دون اعتبار لدواعي قتلهم، واستيقظت الخصومات القديمة بكل قوتها، ومن ذلك ما أقدم عليه فريد ارشيد الذي قام في يوم ٢٧ آذار/مارس ١٩٣٩ بمرافقة قوة من الجيش إلى قرية صانور، في قضاء جنين، حيث كان قد نزل القائد عبد الرحيم الحاج محمد، القائد العام للثوار حينها، بعد عودته من دمشق في اليوم السابق. وطوقت القرية من جميع الجهات، ولم يلجأ أبو كمال إلى الهرب كما أشير عليه، وإنما أصر على المواجهة مع بعض إخوانه فاستشهد[٩٦]. ولقد بلغ من تقدير الإنكليز للشهيد البطل قيام بعض جنودهم بأداء التحية العسكرية لجثمانه المسجى على الأرض[٩٧]. وكان لاستشهاد عبد الرحيم الحاج محمد انعكاسه الشديد السلبية على الثورة، لا سيما أنه تزامن مع تطوير الجيش عمليات القمع والمطاردة لوقف الثورة، فضلاً عن تزامنه مع تفاقم حدة النزاعات الداخلية التي أذكتها انطلاقة الثورة المضادة. وحسب السجلات البريطانية الرسمية، بلغ عدد الشهداء خلال سنوات الثورة الثلاث ٥٠٣٢، وعدد الجرحى ١٤٧٦٠، وعدد المعتقلين ٥٠٠٠٠، وصدرت أحكام

---

(٩٥) المصدر نفسه، ص ١٧٠ ـ ١٧١.

(٩٦) صبحي ياسين، **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩**، مكتبة فلسطين، ط ٢ (القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٧)، ص ١٥٧ ـ ١٥٨.

(٩٧) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٤٠٨.

بالسجن المؤبد على ٢٠٠٠، ونُفذ الإعدام بـ ١٤٦، ونُسف ٥٠٠٠ منزل(٩٨).

ولقد رأت الحركة الصهيونية في الثورة سلاحاً خطراً وفعالاً بيد العرب، يهدد المستقبل السياسي لمشروعها الاستعماري الاستيطاني العنصري، غير أن الهاغاناه واجهت إشكالية مزدوجة في التعاطي مع الخطر العربي؛ فمن جهة كانت «القيادة المركزية» للثورة في دمشق، ولم يكن في المستطاع الوصول إليها بسهولة، ومن جهة ثانية كان الريف العربي معقل الثورة ومصدر دعمها الأساسي، مما جعل الهاغاناه عاجزة عن الوصول إلى القيادات الميدانية ونشطاء الحِراك الثوري. وعلى ذلك اقتصر نشاطها على حماية المستعمرات والأحياء اليهودية في المدن، وخفارة سكك الحديد وبعض الطرق، والقيام ببعض العمليات المحدودة. و«ابتداء من نهاية عام ١٩٣٨ صارت الهاغاناه تشارك الجيش البريطاني في حربه على العصابات»(٩٩).

غير أن «المنظمة القومية العسكرية» (الإيتسل) واصلت القيام بعمليات إرهابية استعراضية بين الحين والآخر. وقد لجأت إلى إطلاق النار على المارة العرب، وإلقاء القنابل والمتفجرات على سياراتهم العابرة أحياء يهودية. كما أقدمت على وضع متفجرات موقوته في أماكن التجمع العربية في القدس ويافا وحيفا. وكانت المتفجرة تهرّب داخل وعاء حليب أو سلة خضار، وتحتوي على المتفجرات وخردة من الحديد والبراغي، وجهاز تفجير كهربائي مربوط بساعة موقوته. كما حدث في سوق الخضار وعند باب الخليل في القدس يوم ١٩٣٩/٧/٣، فقُتل في الحادثين ٣٦ عربياً وجُرح العشرات. وفي ٧/١٥ تسببت متفجرة موقوته وضِعت في سوق خضار البلدة القديمة في القدس بمقتل ١٠ وجرح العشرات، وفي ٧/٢٥ أدت متفجرة في سوق القدس إلى مقتل ٥٠ عربياً. وفي ٨/٢٥ قُتل في حيفا ٧٤ وجُرح ١٢٩، جلّهم من الكهول والنساء والأطفال. وفي ٨/٢٦ سقط ٢٤ قتيلاً في يافا بفعل قنبلة موقوتة. وتعددت الحوادث الإرهابية خلال شهري تموز/يوليو وآب/أغسطس ١٩٣٩، بحيث اعتبرتهما الرواية الإسرائيلية الرسمية شهرين من الإرهاب اليهودي(١٠٠).

---

(٩٨) يزيد صايغ، **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٤٩ ـ ١٩٩٣**، ترجمة باسم سرحان؛ مراجعة يزيد صايغ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٢)، ص ٣٩، و *From Haven to Conquest: Readings in Zionism and the Palestine Problem until 1948*, edited with an introd. by Walid Khalidi, Anthology Series, 2 (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1971), pp. 848-849.

(٩٩) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ١٩٨.

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ٢١٢ ـ ٢١٤.

أما المصادر العربية فتذهب إلى أن عمليات الإرهاب الصهيونية تواصلت طوال عام كامل، من تموز/يوليو ١٩٣٨ حتى تموز/يوليو ١٩٣٩، وأن عملية زرع المتفجرات الموقوتة كانت تجري على الأغلب في ساعات منع التجوال، الأمر الذي يعني تواطؤ قوات الاحتلال مع الإرهابيين الصهاينة، أو على الأقل غضها الطرف عن تحركاتهم. ولقد وقع خلال تلك المدة ٧ حوادث في القدس أدت إلى قتل ٣٥ عربياً وجرح ١٣٠، و٦ حوادث في حيفا أسفرت عن مقتل ١٢٠ عربياً وجرح ١٧٦، وعدة حوادث في يافا[١٠١].

وفي مقارنة بين العمليات الإرهابية الصهيونية وأعمال المقاومة العربية يقول المؤرخ البريطاني جون مارلو: «وفيما وجد العرب في تفضيلهم لتكتيكات حرب العصابات القائمة على قاعدة (اضرب واهرب) حافزاً في الذكريات الشعبية حول (المغتالين) أو (الغازية) القبلية، كان اليهود أول من بدأ بالإرهاب المديني الأفعل بكثير، والذي كان أقرب إلى تراث العدميين الروس أو الفوضويين الإسبان»[١٠٢]. أما المؤرخ الإسرائيلي يهودا باور فيذهب إلى أن العرب في أحداث ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ هم الذين بدأوا «القلاقل» وأن اليهود «قلّدوهم لاحقاً وما لبثوا بفضل تقنياتهم الأكثر تطوراً أن تفوقوا عليهم»[١٠٣] فيما يقرر جوزيف شختمان، كاتب سيرة جابوتنسكي وتلميذه، أن العمليات الإرهابية كانت «ذات قيمة سياسية وتربوية لا تقدّر بثمن؛ فقد حررت البيشوف من وضعية (اليهود المحميين) في ظل الحكم البريطاني، ولقنت العصابات الإرهابية العربية درساً مفيداً، وبثت روحاً عسكرية وتضحوية جديدة في الشبان اليهود»[١٠٤].

ويدّعي شختمان أن جابوتنسكي «عاش صراعاً طويلاً مع ضميره حول مدى أخلاقية الإرهاب، ووجد ما اعتبره التبرير السياسي للانتقام. لكنه كان في الوقت ذاته ليبرالياً نموذجياً من ليبراليي القرن التاسع عشر اعتبر الحياة البشرية مقدسة. .

---

(١٠١) أبو غربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٩**، ص ١٢٧.

(١٠٢) John Marlowe, *Rebellion in Palestine* (London Cresset Press, 1946), p 244,

نقلاً عن: هيرست، **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط**، ص ٢٦١.

(١٠٣) Yehuda Bauer, «The Arab Revolt of 1936, Part 2,» *New Outlook*, vol 9, no 6 (September 1966), p. 26,

نقلاً عن: هيرست، المصدر نفسه، ص ٢٦١.

(١٠٤) Joseph B. Schechtman, *The Vladimir Jabotinsky Story*, 2 vols (New York: T. Yoseloff, 1956-1961), vol. 2: *Fighter and Prophet The Last Years*, p. 483,

نقلاً عن: هيرست، المصدر نفسه، ص ٢٦١.

لكنه مع مرور الزمن تبنّى بشكّل كامل سياسة الانتقام بالجملة. فقد كتب يقول: إن الجميع يحبون عمليات الانتقام بشرط أن توجّه إلى العصابات وليس إلى السكان العرب مهما بلغت درجة عدائهم.. لكن يجب التنبّه إلى أن الخيار ليس بين الانتقام من العصابات أو الانتقام من السكان المعادين، فالخيار يقوم بين الانتقام من السكان المعادين وعدم الانتقام على الإطلاق.. ومع حلول حزيران/ يونيو ١٩٣٩ كان قد توصل إلى الاستنتاج بأن معاقبة المذنبين فقط لم تكن صعبة فحسب، بل كانت في معظم الحالات مستحيلة»[١٠٥].

والملاحَظ أن أيّاً من المنظمات الصهيونية لم تعلن آنذاك تبنّيها أيٍّ من التفجيرات في الأسواق العربية، وإن كان معروفاً أن «التصحيحيين» ـ جماعة جابوتنسكي ـ هم مقترفوها، فيما اعتادت الوكالة اليهودية، والصحف الناطقة بلسانها والمعبّرة عن الأحزاب الرئيسية، إدانة تلك العمليات واعتبارها خارجة على مبدأ «هافلغا» ـ ضبط النفس ـ المدّعية أنه «متأصل في الأخلاق اليهودية الرسمية». وعليه كانت تعلن أن «على اليهود ألا يردّوا على الإرهاب العربي بإرهاب يهودي» وتطالب بتجنب العمليات الانتقامية من أجل الحفاظ على ما تسميه «شعور الجالية اليهودية بالتفوق الخُلُقي على أعدائها»[١٠٦]. وكان واضحاً أن إدانة العمليات الإرهابية ضد العرب واعتبارها خروجاً على مبدأ «ضبط النفس» التقليدي إنما كانت غايتها التأثير في الرأي العام الأوروبي والأمريكي، وليس التأثير في الشعب العربي الذي كان يعتبر ذلك نوعاً من الرياء.

وساهم تزايد عمليات الإرهاب الصهيونية في مضاعفة العمليات ضد التجمّع الصهيوني، وإثارة النقمة على اليهود في عدد من الأقطار العربية، الأمر الذي أثار قلق سلطة الانتداب. وتحسباً من وقوع مذابح بين العرب واليهود، قامت باعتقال عدد كبير من نشطاء «التصحيحيين»، وقدمت بعضهم إلى المحاكم، فحُكم على اثنين منهم بالإعدام شنقاً، ونُفذ فيهما الحكم[١٠٧]، برغم الضغوط الصهيونية والبريطانية المتصهينة، مما يدل على مدى القلق الذي استشعرته حكومة الانتداب تحسباً من انعكاسات العمليات الإرهابية الصهيونية على ما كان قد تبقى للمعارضة العربية من نفوذ وسمعة، حيث إن العمليات الإرهابية الصهيونية أدت

---

(١٠٥) Schechtman, Ibid., p 485,
نقلاً عن: هيرست، المصدر نفسه، ص ٢٦٠ ـ ٢٦١.

(١٠٦) هيرست، المصدر نفسه، ص ٢٥٨.

(١٠٧) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ٢٣٦.

إلى تضامن شعبي عربي مع الثورة والقيادة الوطنية، كما تقر بذلك الرواية الإسرائيلية الرسمية[١٠٨].

سابعاً: قراءة تاريخية للتجاوزات والاغتيالات خلال المرحلة

ليس من ثورة في التاريخ لم تمارس العنف الثوري ضد خصومها، والذين يشكّلون خطراً على استمرارها، سواء كانوا من الأعداء الخارجيين، أو من أبناء الوطن الذين تتعارض مصالحهم مع الثورة. وليس من ثورة في التاريخ سلِمت من التجاوزات والأخطاء، أو برئت من سوء التقدير والأخذ بتقارير غير دقيقة ومعلومات مغرضة. ودائماً كانت ظروف الثورة، ونصيب قادتها من المعرفة والوعي، وكفاءتهم في قراءة معطيات الواقع، المحدِّد الأول والأهم لمدى وخطورة، أو عدم خطورة وأهمية، ما يقع خلالها من تجاوزات وأخطاء وسوء تقدير.

ولأن ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ تفجّرت عفوياً في مناخ دولي وعربي غير مؤات لحركات التحرر الوطني، وكنتيجة لتفاعل غياب القيادة الوطنية ورجالاتها المؤثرين عن المسرح، مع محدودية معرفة ووعي وكفاءة القادة الميدانيين، والعداء الشديد للثورة والثوار الذي أبداه قادة المعارضة ومناصروها من وجهاء الريف، لكل ذلك متفاعلاً كان نصيب الثورة من التجاوزات والأخطاء غير يسير، إذ كان من بين الذين اغتيلوا في زمن الثورة أناس أبرياء، وآخرون ضحايا أغراض خاصة لا تمت بصلة إلى السمسرة في بيع الأراضي لليهود أو العمالة للإنكليز أو موالاة الصهاينة.

ولأن توقف الثورة تزامن مع غياب القيادات والعناصر الوطنية عن المسرح انفسح المجال لتسليط الأضواء بكثافة على الضحايا الأبرياء، بحيث كاد يستقر في الأذهان أن الثورة إنما كانت عملية تصفية حسابات شخصية، وأن الغالبية الساحقة ممن اغتيلوا، أو أُوذوا بشكل أو بآخر، هم ضحايا الثورة، وأن المسؤولية التاريخية عن تلك الاغتيالات والتجاوزات تتحملها القيادة الوطنية بشكل عام، والمفتي الحاج أمين الحسيني بشكل خاص، وأن المعارضة، التي قادت الثورة المضادة وسيّرت «فصائل السلام» والعناصر العميلة للإنكليز والصهاينة، واقترفت العديد من الجرائم، لا تتحمل أدنى مسؤولية، بل كانت من «ضحايا» الثورة.

---

(١٠٨) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ١٦٤.

وعليه فإن من حق تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية وقيادتها، كما أنه من حق الضحايا الأبرياء الوقوف بموضوعية مع هذه المسألة البالغة الحساسية، التي كان ـ وما يزال ـ للمغالاة في الحديث عنها نصيب كبير.

وسبقت الإشارة إلى أن فوزي القاوقجي، حين تسلم القيادة العامة في المرحلة الأولى من الثورة، شكّل «محكمة الثورة» التي نظرت في قضايا التجسس والسرقة، وتميزت بدرجة عالية من العدالة في التحقيق وإصدار الأحكام. وقد انتهت صلاحية تلك المحكمة بفك الإضراب ووقف الثورة في خريف ١٩٣٦ وانسحاب القاوقجي من البلاد. كما سبقت الإشارة إلى أن القادة الميدانيين في المرحلة الثانية من الثورة كان لكلٍّ منهم «محكمة ثورة» في منطقة نفوذه. وبذلك تعددت المحاكم. ولأن القادة برزوا بعفوية كاملة، ولم يكونوا يتبعون تنظيماً سياسياً ضابطا لِحراكهم وتوجهاتهم، كان طبيعياً أن تتعدد إجراءات التقاضي، وأن تتمايز الأحكام بين منطقة وأخرى.

وبحكم الخلفية الفلاحية للقادة يومذاك، ولما احتلته الأرض من أهمية في الصراع مع التحالف الاستعماري ـ الصهيوني، وقف القادة بحزم ضد بيوع الأراضي، والسمسرة في بيعها، والتعامل الاقتصادي مع المستوطنين الصهاينة. ولم يحصر القادة اهتماماتهم بما يجري في زمانهم، وإنما استدعوا السماسرة والعملاء ذوي السوابق وأخضعوهم للمحاكمة، ونُفذت في العديد منهم أحكام الإعدام. «وقد بات معروفاً أن بائع الأرض معرض للاغتيال حال خروجه من دائرة الطابو، أي تسجيل العقارات»[(١٠٩)].

ولعله كان من دواعي قيام قادة الثورة باستدعاء ومحاكمة أصحاب السوابق في بيع الأراضي والسمسرة في بيعها أنه لم يكن هناك إجراء وطني لمساءلتهم صادر عن أيٍّ من اللجان التنفيذية للمؤتمرات الوطنية السبعة أو عن القيادة الوطنية. وذلك فيما عدا الفتوى التي أصدرها تجمّع أئمة المساجد والقضاة والمفتين والوعاظ الذي كان قد دعا له المفتي الحاج أمين الحسيني سنة ١٩٣٥، وهي الفتوى التي حرّمت بيع الأراضي للصهاينة واعتبرت كل من يبيع الأرض أو يسمسر لبيعها مرتداً لا يُدفن في مقابر المسلمين. كما لم يكن المجتمع ينبذ باعة الأرض والسماسرة ويقاطعهم اجتماعياً ويعزلهم سياسياً، بدليل مشاركة بعضهم في المؤتمر الوطني السابع كما سبق ذكره. وليس مستغرباً والحال كذلك أن يجد

(١٠٩) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٤٠١ ـ ٤٠٢.

قادة الثورة، وهم من أصول فلاحية، أنفسهم مدفوعين لإنزال العقوبة بحق من تسببوا بأكبر الضرر للشعب في حاضره ومستقبله، ولم يجابهوا بغير الشتم والسباب غير المجديين.

ويتحمل قادة المناطق المسؤولية المباشرة عن الاغتيالات التي أمروا بها ونفذوها، وإن كانت القيادة السياسية مسؤولة بالسكوت عما كان يجري، إذ لم تكن عديمة التأثير في ممارسات قادة المناطق. ويشير أحد المصادر التاريخية الموثوقة إلى أن د. عمر الخليل، موفد بعض شباب حيفا، راجع المفتي بضرورة إصدار توجيه بتحريم اغتيال عربي لعربي، إلا أن المفتي امتنع عن ذلك. ويعترف جمال الحسيني، رئيس الحزب العربي، بأن القيادة أمرت باغتيال ما بين ٣٠ و٤٠ من باعة الأراضي الذين فشلت في ثنيهم عن إتمام عمليات البيع[١١٠].

وكانت الاغتيالات السياسية محدودة للغاية، وأبرز الساسة الذين جرى اغتيالهم حسن صدقي الدجاني، أحد زعماء حزب الدفاع. وقد أصدر عارف عبد الرزاق حكماً بإعدام فخري النشاشيبي بسبب المذكرة التي قدمها إلى المندوب السامي، وأعرب فيها عن استعداده للتعاون مع الإنكليز. وطلب عارف عبد الرزاق من كلّ عربي تنفيذ الحكم إن استطاع إلى ذلك سبيلاً[١١١]. غير أن ذلك لم يتحقق يومذاك، وإن كان النشاشيبي قد اغتيل في بغداد فيما بعد.

ويذكر محمد عزة دروزة أن كمائن نُصبت لبعض زعماء المعارضة، ومنهم من أصيب فيها بجروح، وأن بساتين بعضهم قُطعت ودُمرت، بل إن بعضهم اغتيل، وأوذي غير واحد ممن يلوذون بالمعارضة. ويلاحِظ أن أحداً من قادة حزب الدفاع ورجالاته لم يتعرض للأذى خلال المرحلة الأولى من الثورة، حين كانوا يومذاك مشاركين في «اللجنة العربية العليا» واللجان القومية، مما يدل على أن اغتيال بعضهم والتعرض لهم بالأذى في المرحلة الثانية من الثورة إنما يعودان إلى معاداتهم الثورة ومشاركتهم العلنية والفاعلة في الثورة المضادة[١١٢].

ثم إن دروزة ينفي نفياً قاطعاً أن يكون المفتي أو «اللجنة المركزية» قد أصدرا أوامر بذلك. وهو يقول: «فنحن من جهتنا نؤكد للحق والحقيقة فقط أنه لم يكن لنا علم مسبق بما جرى من أمثال هذه الحوادث، ولا إيعاز بأي شكل بمثلها.

---

(١١٠) المصدر نفسه، ص ٤٠٢ ـ ٤٠٣.

(١١١) المصدر نفسه، ص ٤٠٢.

(١١٢) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ٢١٨.

وأننا كنا نستنكر وقوعها، ونشدد على وجوب الامتناع بكل جهدنا عنها، ونسعى ما قدرنا لتلافي آثارها»[١١٣]. وما يقوله دروزة بهذا الصدد لا يتناقض مع كون المفتي امتنع عن إصدار بيان يحرّم اغتيال عربي لعربي. لأن مثل هذا التحريم، برغم حُسن نية طالبي إصداره، إنما كان يصب في قناة العملاء والجواسيس والسماسرة، ولم يكن المفتي من السذاجة بمكان كي يلزم الثوار بما لم تلتزم به أي ثورة في التاريخ. ومما يقطع بأن اغتيال بعض المعارضين وإلحاق الأذى بأملاك بعضهم الآخر لم يكن تصفية لحسابات حزبية قديمة، وإنما بسبب الممارسات المعادية في زمن الثورة، هو قلة عدد رجالات المعارضة البارزين الذين تعرضوا للاغتيال، أو صدرت بحقهم أحكام بالإعدام، أو تعرضوا للأذى بأشخاصهم وممتلكاتهم، مع أن معظم رجالات المعارضة والمحسوبين عليها لم يغادروا فلسطين يومذاك، وكان ميسوراً والثورة على أشدها القضاء عليهم بسهولة ويسر.

وإلى جانب القادة الميدانيين، تنسب التجاوزات والاغتيالات إلى «عصبة القسّام السرية»، التي يقع اغتيال الخونة من الجواسيس والسماسرة في جملة ما ألزمت نفسها به. وقد التزمت في أحكامها القيام بتحريات واسعة للتحقق من صحة الاتهامات بالخيانة والتجسس وبيع الأراضي. وبعد التأكد من إدانة المتهم كانت تلجأ إلى عالم دين معروف بتقواه لإصدار الحكم الشرعي. وإلى جانب اغتيالها أندروز، نفذت حكم الإعدام بحليم بسطة، مساعد قائد شرطة حيفا، الذي عُرف بملاحقة أعضاء العصبة ليل نهار. كما اغتالت الضابط محمد نايف الذي كان يعمل مع حليم بسطة في تعقب القسّاميين[١١٤]. وقد سبقت الإشارة إلى رفض الجمهور الصلاة على جثمانه ودفنه في مقابر المسلمين.

وكانت هناك عدة جمعيات صغيرة سرية اهتمت بملاحقة المشبوهين، وإرسال رسائل التهديد لمن تثبت عمالته. وكانت أبرزها تلك التي شكّلها العمال من أبناء صفورية وإجزم العاملين في حيفا. ومما يذكر أن إحدى هذه الجمعيات حققت في اتهام عبد الله مخلص ـ أحد رجالات المعارضة ـ ببيع بعض أراضيه لليهود، وحين تيقنت من أنه إنما باعها بسعر أرخص مما عرضه عليه الصهاينة لفلاحين عرب فقراء، عدلت عن قرار الاغتيال الذي كان معرضاً له[١١٥].

(١١٣) المصدر نفسه، ص ٢١٨ ـ ٢١٩.

(١١٤) الحوت، المصدر نفسه، ص ٤٠٥ ـ ٤٠٦.

(١١٥) المصدر نفسه، ص ٤٠٧.

وكان لسلطة الانتداب والحركة الصهيونية مساهمة غير يسيرة في عمليات الاغتيال، التي طالت عدداً من الوطنيين بنية التخلص منهم، واستهدفت في الوقت ذاته تعميق النزاعات بين القوى والعناصر العربية وإشاعة البلبلة وإثارة الاتهامات المتبادلة بين العرب. ومما يسر للإنكليز والصهاينة عملهم تفاقم حدة الانقسامات والنزاعات الحزبية والعائلية في الوسط العربي. وقيل في هذا الخصوص: «وليس من شك أن الانقسام الحزبي السياسي والأساسي كان سلاحاً خطراً بيد السلطة تستعمله في الاغتيالات والفتنة للقضاء على الثورة.. ومن النتائج الطبيعية أن تؤدي أجواء القلق بين المواطنين، بصرف النظر عن تحديد المسؤولية ومداها بالنسبة إلى كلّ الفرقاء، إلى انسحاب المد الثوري في النهاية»[١١٦].

ثامناً: مؤتمر «المائدة المستديرة» في لندن، وإفشاله بقرار صهيوني

كنتيجة لتصاعد العمليات الفردية خلال ما اعتُبرت سنة الهدنة في أعقاب فك الإضراب ووقف المرحلة الأولى من الثورة، وشعور بريطانيا بعجزها عن فرض مشروع التقسيم، تقدم هربرت صموئيل، المندوب السامي الأول، في خطاب له في مجلس اللوردات في ٢٦/ ٧/ ١٩٣٧ باقتراح عقد اتفاق بين العرب واليهود يسمح بهجرة محدودة بحيث لا تتجاوز نسبة اليهود ٤٠ بالمئة. وقد جوبه اقتراحه بمعارضة صهيونية أدت إلى سقوطه. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٧ صاغ العقيد نيوكمب، من بقايا «المكتب العربي» في القاهرة، وهايمسون، المدير السابق لدائرة الهجرة في فلسطين، اقتراحاً بإنشاء دولة فلسطينية تضم شرق الأردن، يتمتع فيها العرب واليهود بحكم ذاتي، وبحيث لا تجاوز نسبة اليهود ٥٠ بالمئة. وقد جرت المفاوضات حول هذا المقترح بين د. مغنيس، وعزت طنوس مبعوثاً عن المفتي، الذي طالب بوقف الهجرة وبيع الأراضي، وأن لا يجاوز عدد اليهود في المستقبل نسبتهم القائمة، فلم تتواصل المفاوضات، وسقط المقترح كسابقه[١١٧].

وفي ٢٧/ ٤/ ١٩٣٨ وصلت إلى فلسطين اللجنة البريطانية الفنية لدراسة مشروع التقسيم برئاسة السير وودهيد، فقررت «اللجنة العربية العليا» مقاطعتها.

---

(١١٦) المصدر نفسه، ص ٤٠٧ ـ ٤٠٨.

(١١٧) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ١٨٠.

وحيث كانت الثورة في ذروتها، والأنظمة العربية رافضة قرار التقسيم، فإنها لم تمارس ضغوطها لثني القيادة الفلسطينية عن قرارها(١١٨). وبالتالي لم يقابل اللجنة البريطانية أحد من العرب. غير أن حزب الدفاع تقدم إليها بمذكرة تضمّنت تفنيد مشروع التقسيم، والقول بأن الحل يكمن في إقامة دولة واحدة مرتبطة ببريطانيا بمعاهدة، فيما تقدم بعض أعيان وعلمــاء ووجهاء المنطقة الشمالية بمذكرة يقولون فيها إنهم يقبلون ما يقبله الأمير عبد الله(١١٩).

وبسبب عدم توفر الأمن كان تحرك اللجنة البريطانية صعباً للغاية، واقتصرت صلاتها على لقاء القادة الصهاينة وكبار الموظفين الإنكليز. وفي ٣/٨/١٩٣٨ غادرت فلسطين لتصدر تقريرها في ٩/١٠/١٩٣٨ مشكّكة بصلاحية مشروع التقسيم، ومعيدة ذلك إلى أنه يبقي ثلاثمئة ألف عربي تحت الحكم اليهودي، وأن موافقتهم على الجلاء عن أرضهم طوعاً مستحيلة، وإجلاءهم قسراً محفوف بالمخاطر(١٢٠).

وفي صيف سنة ١٩٣٨ حمل العقيد نيوكمب مقترحاً بريطانياً إلى بغداد، وطلب إلى نوري السعيد وتوفيق السويدي باسم الحكومة البريطانية التوسط لدى «اللجنة العربية العليا»(١٢١)، وذلك في الوقت الذي كانت فيه اللجنة منحلة بقرار من المندوب السامي، وكان أعضاؤها بين مقيم في لبنان وسورية وأوروبا، أو منفي في جزيرة سيشل، فيما رموز المعارضة صاحبة الدور على المسرح. وبهذا الطلب ما يدل على أن المفتي ورجالات الحركة الوطنية كانوا ما يزالون في نظر بريطانيا أصحاب الدور القيادي الأول للشعب العربي في فلسطين. وكانت أبرز نقاط مشروع التسوية الذي حمله نيوكمب ما يلي:

أ ـ تأسيس دولة مستقلة في فلسطين ذات سيادة.

ب ـ لكلّ فلسطيني حق سياسي ومدني في الدولة، دون تفريق على أساس جنس ودين.

ج ـ تعطى الطوائف صلاحيات رعاية الأمور الطائفية.

---

(١١٨) الحوت، المصدر نفسه، ص ٣٨٣.

(١١٩) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ٢٢٨.

(١٢٠) توما، **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**، ص ١٥٦.

(١٢١) دروزة، المصدر نفسه، ص ٢٢٥، والحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٣٨٦ ـ ٣٨٧.

د ـ توقف الهجرة اليهودية، وذلك بأن يعتبر العدد الأكبر للسكان اليهود عددهم الحالي.

هـ ـ يكون للبلديات في المدن والقرى العربية واليهودية سلطات لامركزية واسعة تمكّنها من السيطرة على التعليم والأمور الشخصية والمدنية والإدارية المختلفة.

و ـ تضمن الحكومة البريطانية مصالح الطوائف المختلفة في بنود واضحة في دستور الدولة المقبلة.

ز ـ تصان مصالح بريطانيا المشروعة.

كما اقترح نيوكمب عقد مؤتمر عربي يهودي، وسماح الدول العربية بهجرة يهودية معقولة إلى بلادها. ويلاحَظ أن المشروع المقترح لم يكن يلبي أهم مطالب الحركة الوطنية الفلسطينية، المتمثل بقيام دولة عربية مستقلة في فلسطين تطمح إلى الوحدة مع الأقطار العربية الأخرى. غير أنه تميز من كلّ الطروحات البريطانية السابقة بطرح المساواة في الحقوق السياسية بين المواطنين العرب والمستوطنين الصهاينة، مما اعتبر «خطوة متقدمة» من الجانب البريطاني، ولكنها خطوة ما كان مستطاعاً تنفيذها عملياً دون توفر الثقة في السياسة البريطانية تجاه العرب، الأمر الذي لم يكن متوفراً يومذاك. وعلى ذلك رُفض مقترح نيوكمب[١٢٢]، فيما تذكر الرواية الإسرائيلية أن الوساطة فشلت لأن رجلي بريطانيا في العراق أصرا على وقف الهجرة وتجميد نسبة اليهود في فلسطين على ما كانت عليه[١٢٣]. وفي هذا الطلب ما يدل أيضاً على أن صلابة الموقف الوطني للشعب العربي في فلسطين فرض ذاته على نوري السعيد وتوفيق السويدي، وحال دون أن يحققا لبريطانيا مثل الذي حققه الملوك والرؤساء ومعهم نوري السعيد في خريف سنة ١٩٣٦.

وأعقبت ذلك سلسلة اتصالات بريطانية بعدد من الزعامات العربية، انتهت باقتراح بريطاني بعقد «مؤتمر مائدة مستديرة» في لندن، يُدعى إليه وفد يمثل عرب فلسطين وممثلو الحكومات العربية والوكالة اليهودية. وقد حاولت بريطانيا استبعاد المفتي و«اللجنة العربية العليا» من المشاركة في وفد عرب فلسطين، باعتبارهم الفئة الأكثر حرصاً على المطالب الوطنية والأقل استعداداً للرضوخ لضغوط الحكومات العربية، التي كانت شديدة الولاء لبريطانيا ولديها الاستعداد لممارسة

---

(١٢٢) الحوت، المصدر نفسه، ص ٣٨٧.

(١٢٣) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ : الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ١٨٠.

الضغوط على القيادة الفلسطينية للقبول بما تفرضه بريطانيا، فيما شجعت حكومة الانتداب المعارضة كي تنشط للفوز بأكبر عدد ممكن من عضوية الوفد الفلسطيني، وبخاصة رئاسته[١٢٤].

وبايحاء بريطاني قدم فخري النشاشيبي مذكرة إلى المندوب السامي، يتهم فيها المفتي ورجاله بتدبير الثورة والمسؤولية عن الاغتيالات، ويدّعي أن المعارضة التي ينطق بلسانها تمثل أكثر من ٥٠ بالمئة من المواطنين العرب، و٧٥ بالمئة من مصالحهم. ويبدي استعداد المعارضة للتعاون مع الحكومة البريطانية وصولاً إلى السلام، والتفاهم مع اليهود والعيش معهم. وقد استفزت المذكرة الشعور الوطني، فتوالت البرقيات المؤيدة للمفتي، والمستنكرة المذكرة، وكان في مقدمة الأخيرة تلك التي أصدرها زعماء حزب الدفاع، تحسباً من الأثر العكسي الذي أحدثته المذكرة. وبرغم ذلك نجد أن قيادة الحزب برئاسة راغب النشاشيبي، وحضور الأعضاء سليمان طوقان وعاصم السعيد وعبد الرحمن التاجي وأحمد الشكعة، عقدت اجتماعاً في القاهرة في ٢٤/ ١/ ١٩٣٩ وقررت إسناد أمانة الحزب إلى فخري النشاشيبي، وأبرقت له في القدس بذلك[١٢٥]، وإن كان عدد من أقطاب حزب الدفاع ومناصريه قد أبدوا التزامهم بما تقرره «اللجنة العربية العليا» فيما يختص بالمشاركة في عضوية الوفد الفلسطيني إلى مؤتمر «المائدة المستديرة» في لندن[١٢٦].

وعارضت بريطانيا رئاسة المفتي للوفد الفلسطيني، مدعية أن مشاركته سوف تؤدي إلى فشل المؤتمر. واستجابة لتدخل رئيس وزراء مصر محمد محمود ارتضت بريطانيا أن يرأس المفتي الوفد على أن يعتذر عن السفر إلى لندن، وأن ينيب عنه جمال الحسيني. ونتيجة توسط نوري السعيد ارتضى المفتي أن يضم الوفد راغب النشاشيبي زعيم حزب الدفاع ويعقوب فراج العضو القيادي فيه. وبذلك تكون بريطانيا قد نجحت في استبعاد المفتي زعيم الحركة الوطنية وضم زعيم المعارضة الموالي لها إلى الوفد، وذلك بتسخير وساطة الحكام العرب. ولقد تمثلت الدول العربية المشاركة بوفود قوية، رأسها كلٌ من: الأمير عبد المنعم ولي العهد المصري، والأمير فيصل بن عبد العزيز عن المملكة العربية السعودية، ونوري السعيد رئيس وزراء العراق، وتوفيق أبو الهدى رئيس وزراء الأردن، والأمير

(١٢٤) الحوت، المصدر نفسه، ص ٣٨٧.
(١٢٥) المصدر نفسه، ص ٣٨٧ ـ ٣٨٨.
(١٢٦) المصدر نفسه، ص ٣٨٩.

سيف الإسلام الحسين من اليمن. كما عيّنت عبد الرحمن عزام مستشاراً لها، وما لبث أن عُين عضواً في الوفد الرسمي.

وعقدت الوفود العربية اجتماعاً في القاهرة يوم ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٩ اتُّفق فيه على الخطوط العريضة للموقف العربي، وأهمها: إقامة حكومة عربية ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة، وانتخاب جمعية تأسيسية فلسطينية لتقرير نظام الحكم. والنص في الدستور على ضمان حقوق المستوطنين اليهود ومشاركتهم في الحكم بنسبة عددهم. كما اتُّفق على أن يكون الوفد الفلسطيني هو المفاوض الرئيسي والمفوض بالكلام باسم الوفود العربية، التي سوف تسانده، بحيث تقبل ما يقبله وترفض ما يرفضه(١٢٧).

ولقد اعتبرت القوى الفلسطينية التقدمية قبول «اللجنة العربية العليا» مشاركة ممثلي بعض الحكومات العربية في المؤتمر مسألة في غاية الخطورة. وكان مما قيل في ذلك: «فتلك الحكومات، بهذا القدر أو ذاك، تساوقت وتعاونت مع الإمبريالية البريطانية، وباركت وجودها في المنطقة، ونشطت فيما بعد، كلٌّ حسب موقعها، على احتواء الحركة القومية العربية الفلسطينية، وحل المشكلة الفلسطينية بما يتفق مع أغراضها. . ولقد أدركت القوى الوطنية الثورية أهمية تضامن الشعوب العربية مع شعب فلسطين، ولكنها ميزت بشكل قاطع بين المشاركة العربية في إطار التعاون مع الإمبريالية البريطانية، ووحدة النضال العضوي للحركات القومية العربية ضد الامبريالية»(١٢٨).

وفي لندن عُقد المؤتمر في قصر سانت جيمس في شباط/ فبراير ١٩٣٩. ولأن الوفود العربية رفضت الجلوس مع الوفد الصهيوني إلى مائدة واحدة، جرت المفاوضات بواسطة بريطانية، بحيث كان الوفد البريطاني يجتمع إلى كل طرف على حدة. وكان كلٌّ من وايزمان وبن غوريون يرى أن المفاوضات محكوم عليها بالفشل منذ البداية. وفي حديث سابق أبلغ وايزمان إلى مكدونالد أن الحكومة البريطانية ترضخ للعرب، وتمنحهم دولة أو ما يشبه ذلك، مما سيدعوهم إلى التشدد في موضوع الهجرة، التي تُعتبر قلب النزاع(١٢٩).

---

(١٢٧) المصدر نفسه، ص ٣٩٠.

(١٢٨) توما، **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**، ص ٢٥٧.

(١٢٩) شبتاي تيبيت، **بن غوريون والعرب**، ترجمة عاري السعدي (عمّان: دار الجليل، ١٩٨٧)، ص ٢٥٤.

ولقد أعاد جمال الحسيني تأكيد المطالب العربية بالاستقلال، وإنهاء الانتداب، وإقامة حكومة دستورية وبرلمان منتخب على أساس التمثيل النسبي، ورفض الوطن القومي اليهودي، وطالب بوقف الهجرة اليهودية، ووقف بيع الأراضي لليهود، ولم يمانع بوجود فترة انتقال بين انتهاء الانتداب وقيام الدولة المستقلة(١٣٠).

وبالمقابل تلخصت مطالب رئيس الوفد الصهيوني حاييم وايزمان في ثلاثة مطالب: العودة إلى مبدأ القدرة الاقتصادية في استيعاب المهاجرين، وتقديم كلّ مساعدة لتسهيل الهجرة والمساعدة في استيطان المهاجرين بإعطائهم جميع الأراضي في فلسطين التي صنّفتها الحكومة بأنها غير صالحة للزراعة، وإنشاء قوة دفاع يهودية لتخفيف العبء عن الجيش البريطاني(١٣١).

وأمام وضوح تناقض مطالب الطرفين أعلن وزير المستعمرات البريطاني ماكدونالد أنّ هناك ضرورة لخطوتين: إنهاء الانتداب، وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة مرتبطة بحلف مع بريطانيا، والسعي إلى تطبيق ذلك فور حلول السلام في فلسطين، وعلى أن يكون للحكومة البريطانية خلال فترة الانتقال دور في إدارة الدولة وإنشاء مؤسساتها، وضمان المصالح البريطانية، والمحافظة على الأماكن المقدسة لكلّ الطوائف، وضمان الحقوق الخاصة بالأقلية اليهودية(١٣٢). ولم ير الوفد الفلسطيني في ذلك دلالة استعداد لإنهاء الانتداب، وإنما رغبة في استمراره، واستمرار الهجرة اليهودية. واوضح أنه مستعد لقبول استمرار الانتداب لفترة عشر سنوات، تنتهي بعدها مسؤولية بريطانيا، وتصبح فلسطين مستقلة استقلالاً تاماً. وأضاف الناطق باسم الوفد الفلسطيني موضحاً: «إذا لم يمكن ذلك لأسباب خارقة، وانتهت السنوات المذكورة، ينعقد مؤتمر بريطاني ـ عربي فلسطيني، للنظر فيما يجب عمله». كما وافق الوفد على استمرار الهجرة لمدة خمس سنوات، بمعدل ١٢ ألف مهاجر سنوياً، على ألا تكون هجرة بعد ذلك إلا بموافقة العرب، وبشرط تأسيس حكومة فلسطينية مستقلة، بوزراء فلسطينيين، تضع دستورها «جمعية فلسطينية مستقلة»(١٣٣).

ولقد أجرت بريطانيا تعديلاً على المقترح العربي بحيث أصبح: «تبذل

---

(١٣٠) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٣٩٠ ـ ٣٩٢.

(١٣١) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ١٨٥.

(١٣٢) المصدر نفسه، ص ١٨٦.

(١٣٣) علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ١٤٥.

الحكومة البريطانية كلّ وسعها لإيجاد ظروف مساعدة على قيام دولة فلسطينية مستقلة خلال عشر سنين. فإذا اتضح لها خلافاً لما ترجو عند نهاية المدة أن الأحوال تقتضي تأجيل قيام الدولة، فتستشير مندوبي فلسطين، ومجلس عصبة الأمم، والدول العربية، قبل أن تبتّ بالتأجيل إذا ثبت لها أنه لا معدي عنه». ولم يرتض الصهاينة الصيغة المطروحة، وردّ وايزمان قائلاً: إن اليهود يمكن أن يوافقوا على دولة مستقلة في فلسطين، شرط أن يكون هناك اتفاق مسبق بين اليهود والعرب يضمن استمرار الهجرة اليهودية، وتطوير البلد، وتطوير مؤسسات الحكم الذاتي بالتدريج. وأن الدولة يجب أن تقوم على أساس مبدأ عدم تسلط أحد الشعبين على الآخر، فيما أصرت الوفود العربية على أن فلسطين دولة عربية. وأبدوا استعدادهم، كتنازل من أجل السلام، قبول جميع اليهود الموجودين في فلسطين مواطنين في الدولة الجديدة.

إلا أن الوفد الصهيوني قرر الانسحاب من المؤتمر في ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٣٩[١٣٤]، مفشلاً بذلك المؤتمر ومدعياً أن المشروع البريطاني مؤشر على انحياز بريطانيا إلى العرب لاسترضائهم وهي على عتبات حرب عالمية. وقد أصدر يومذاك بياناً تضمّن القول بأن «هذه المقترحات تتجاهل المبادىء التي استند إليها اليهود خلال عشرين عاماً من تعاونهم مع حكومة الانتداب في أرض ـ إسرائيل، وتتغاضى كلياً عن تصريح بلفور والانتداب، وتتغاضى عن الصلة التاريخية بين شعب إسرائيل وأرض ـ إسرائيل. وعن حقه الذي اعترفت به الأمم في إحياء وطنه القومي في هذا البلد. كما أنها لا تتضمن رؤية مزيد من التطور للوطن القومي، وعملياً لا تورد أي ذكر له. وهي تتجاهل المبدأ الذي اعترفت به الأمم بأن الهجرة اليهودية يجب أن تتم بحسب قدرة البلد الاقتصادية. كما لا ينطوي على أي ضمانات أو توجيهات لاستمرار الهجرة اليهودية. ولا يرد فيها أي ذكر للوكالة اليهودية، التي حددها الانتداب بوضوح بصفتها الهيئة التي تمثل الشعب اليهودي في الشؤون المتعلقة بالوطن القومي».

كما تضمن البيان القول بأن مقترح إقامة دولة مستقلة لم يشتمل على ضمانة بعدم بقاء اليهود أقلية في البلد إلى الأبد؛ إذ مضى يقول: «إن هذا الاقتراح هو تنكّر من جانب حكومة صاحب الجلالة للوعود الجليلة التي أُعطيت للشعب اليهودي في تصريح بلفور، والتزمتها الحكومة البريطانية التي جاءت بعد ذلك،

---

(١٣٤) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ١٨٦.

ووافقت عليها عصبة الأمم في صك الانتداب، والولايات المتحدة الأمريكية. ويقترح هذا الخط السياسي في وقت يعاني فيه اليهود اضطهاداً لا سابقة له، ويرى مئات الآلاف منهم في أرض - إسرائيل أملهم الوحيد وملجأهم الوحيد. وقد أبدى اليهود خلال المؤتمر حسن نية للتوصل إلى ترتيب متفق عليه. لكن من غير الممكن الوصول إلى أي ترتيب إذا بقي الوطن القومي خاضعاً لحكم عربي، أو إذا كان سيحكم نهائيا على اليهود العيش أقلية في أرض - إسرائيل»(١٣٥).

وفي فلسطين دعا «المجلس القومي» الصهيوني إلى اجتماع لمندوبي التجمع الاستيطاني («الييشوف») من جميع أنحاء البلاد، الذين وضعوا بياناً حذّروا فيه من نية الحكومة البريطانية المتجهة إلى «تصفية سياسة الوطن القومي» وتسليم «اليشوف» إلى حكم عربي. ودعا التجمع الصهيوني إلى عدم الخضوع لذلك، وتعبئة كلّ قواه للمعركة، وتنظيم حملات هجرة غير شرعية، إلى أن يتم إحباط ما سمّاه «المؤامرة».

ولقد حرص الوفد الصهيوني خلال المؤتمر وفي أعقابه على عقد لقاءات مع أعضاء الوفود العربية، وذلك بهدف الظهور بمظهر الساعي إلى التفاهم والسلام، باعتبار ذلك سلاحاً لكسب الرأي العام. كما أن مفاوضات سان جيمس تُعتبر الفصل الأخير في محاولات بن غوريون الحصول على اعتراف العرب بحق اليهود في أن يكونوا أغلبية، لا أقلية، في فلسطين، التي تنضم إلى اتحاد فدرالي عربي. وانتهى إلى اليقين بأن السلام مع العرب سيتحقق عندما يدركون بأن ليس في مقدورهم التغلب على القوة الصهيونية(١٣٦). ولتحقيق ذلك وضع سياسة «الهجرة المقاتلة»، وذلك بأن تقوم سفن كثيرة بإنزال المهاجرين على شواطىء فلسطين، برغم الأنظمة التي وضعتها حكومة الانتداب، وأن يكونوا مستعدين للقتال «من أجل حقهم في اللجوء إلى أرض آبائهم وأجدادهم»(١٣٧).

وبعد أن رجع الوفد الفلسطيني إلى بيروت أرسل المفتي وفداً إلى القاهرة مؤكدا ضرورة إنشاء حكومة فلسطينية فور توقف الثورة، يعيّن لها مستشارون إنكليز، كما وافقت «اللجنة العربية العليا» على دخول ٧٥ ألف مهاجر، على ألا يزيد عدد اليهود في فلسطين على ثلث السكان. وطالبت إن كان ممكناً إنشاء جمعية

(١٣٥) المصدر نفسه، ص ١٨٦ - ١٨٧.

(١٣٦) تيبيت، **بن غوريون والعرب**، ص ٢٥٥.

(١٣٧) المصدر نفسه، ص ٢٥٦.

تأسيسية تضع الدستور خلال ثلاث سنوات. كما اقترحت «اللجنة العربية العليا» إبقاء موضوع الأراضي معلقاً، بحيث يكون موضوع اتفاق بين المندوب السامي والوزارة الفلسطينية(١٣٨).

تاسعاً: الوضع الدولي وانعكاساته على الصراع العربي ـ الصهيوني

ثمة علاقة جدلية بين الوضع الدولي والصراع العربي ـ الصهيوني، نظراً إلى أهمية الموقع الاستراتيجي لفلسطين من ناحية، ولكون مشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني يحتل موقعاً هاماً في الاستراتيجية الكونية للقوى الاستعمارية، وبالذات البريطانية، من ناحية ثانية. وعلى ذلك يغدو مهماً للغاية إلقاء نظرة سريعة على الوضع الدولي في النصف الثاني من ثلاثينيات القرن العشرين.

وكان هتلر بعد أن نجح في قمع المعارضة الداخلية في ألمانيا، وعزّز مركز النازيين في السلطة، قد ألغى في ربيع ١٩٣٥ التزام ألمانيا بنزع سلاحها وعدم إنشاء جيش كبير ضمن حدودها، كما كانت تقضي بذلك معاهدة فرساي. وأعلن التجنيد الإجباري وباشر بإقامة جيش ألماني كبير. وفي ربيع ١٩٣٦ دخلت القوات الألمانية المنطقة المجردة من السلاح في منطقة الراين، مخترقاً بذلك معاهدة فرساي للمرة الثانية. وفي بداية تشرين الأول/أكتوبر من السنة نفسها أعلن إنشاء محور برلين ـ روما، الذي انضمت إليه اليابان بعد شهر من إنشائه. وأعلن المحور الثلاثي عزمه على إعادة تقسيم العالم من جديد، وعدم إبقاء ثروات الشعوب حكراً على الدول الامبريالية القديمة: بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ربيع ١٩٣٨ ضم هتلر النمسا إلى ألمانيا، معزِّزاً بذلك قدرات ألمانيا كقوة استعمارية صاعدة. وقد غدت تشيكوسلوفاكيا المحك لقوة ألمانيا النازية وقدرتها على الفعل؛ إذ كانت تشيكوسلوفاكيا تتوسط أوروبا، وبينها وبين ألمانيا حدود طبيعية محصنة جداً، وتمتلك صناعة عسكرية متطورة، وترتبط مع فرنسا بحلف عسكري، وبمعاهدة دفاعية مع رومانيا ويوغسلافيا، فيما أعرب الاتحاد السوفياتي عن استعداده لنجدة تشيكوسلوفاكيا إذا سمحت بولندا ورومانيا بعبور الجيوش الألمانية منها(١٣٩).

(١٣٨) علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ١٤٥ ـ ١٤٦.

(١٣٩) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ١٧٥ ـ ١٧٦.

وعندما فشلت محاولات إقامة جبهة أوروبية مضادة، وافقت بريطانيا وفرنسا في مؤتمر ميونيخ أواخر أيلول/ سبتمبر ١٩٣٨ على مطالب هتلر في تشيكوسلوفاكيا، التي اضطرت إلى التنازل لألمانيا عن مقاطعتها الحدودية ذات الغالبية الألمانية، بما في ذلك الخطوط الدفاعية والتحصينات الفاصلة بين البلدين، مما مهد الطريق لاحتلال تشيكوسلوفاكيا في ١٥ آذار/ مارس ١٩٣٩، فيما احتلت إيطاليا ألبانيا دون أي ممانعة من دول الحلفاء. وفي ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٣٩ أعلنت موسكو وبرلين توقيع معاهدة مولوتوف - ريبنتروب، ليعقب ذلك غزو ألمانيا لبولندا في ١ أيلول/ سبتمبر واقتسامها مع الاتحاد السوفياتي، مما عجّل بإعلان بريطانيا وفرنسا الحرب على ألمانيا.

وكان لتسارع تطور الأحداث في أوروبا انعكاساته على موقف بريطانيا من الثورة في فلسطين كما سبق بيانه. كما كانت تداعيات الثورة في المشرق العربي موضوع اهتمام الدوائر البريطانية؛ ففي تقرير مؤرخ ١٤/ ١/ ١٩٣٩ ورد القول: «تشكّل مصر عقدة مواصلات، وفيها ميناء الإسكندرية أكبر ميناء في شرق المتوسط، وهناك العراق، وفيه قاعدة الحبّانية تحمي المصالح البريطانية في العراق نفسه وإيران. وهناك السعودية التي في حالة تحالفها مع إيطاليا وألمانيا ستهدد الإمداد النفطي لبريطانيا وستقوم بتهديد المشيخات في الساحل المتصالح والكويت. كما تُعتبر عدن قاعدة الأسطول البريطاني، وحيفا في فلسطين قاعدة للسفن الصغيرة بالإضافة إلى كونها منطلقاً لقاعدة الحبّانية براً وجواً»(١٤٠). وجاء في تقرير دائرة الأبحاث الجنائية (C. I. D) في فلسطين مطلع كانون الثاني/ يناير ١٩٣٩ ما نصه: «نشعر بضرورة الإشارة بكل وضوح إلى الشعور الوطني الذي يسود كل البلاد العربية حول السياسة البريطانية في فلسطين، وبناء عليه فإننا نفترض ضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بايجاد تهدئة للرأي العام في فلسطين وفي البلاد العربية المجاورة. إننا إذا فشلنا في كسب ثقة العرب في حالة نشوب الحرب فإننا نعلن بأنه لا توجد لدينا إجراءات أو اقتراحات نوصي باتخاذها بشأن هذا البلد»(١٤١). وبدت

(١٤٠) Nicholas Bethell, *The Palestine Triangle The Struggle between the British, the Jews and the Arabs, 1935-48* (London: Deutsch, 1979), p. 60,

نقلاً عن: عبد الرحيم أحمد حسين، **النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية، ١٩٣٩ - ١٩٤٥: الهجرة، التسليح، النشاط الدبلوماسي** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٤)، ص ٢٥.

(١٤١) Michael J Cohen, *Palestine, Retreat from the Mandate. The Making of British Policy, 1936-45* (London: Paul Elek, 1978), p. 14,

نقلاً عن: حسين، المصدر نفسه، ص ٢٧.

هيئة الأركان الإمبراطورية البريطانية حريصة على توفير الهدوء في المنطقة.

وإلى جانب الأثر الذي أحدثه صعود النازية والمغالاة في «معاداة الساميّة» واضطهاد يهود ألمانيا ووسط أوروبا، والدور الكبير لتلك الجريمة في تحفيز الهجرة اليهودية إلى فلسطين، والمكسب العظيم الذي حققته الحركة الصهيونية من وراء مأساة يهود ألمانيا ووسط أوروبا، إلى جانب ذلك حاولت القيادة الصهيونية استغلال الوضع الدولي المنذر بالخطر لتعزيز موقع التجمع الاستيطاني الصهيوني في الاستراتيجية البريطانية من ناحية، والحد من فعالية الدعوات المتصاعدة في بريطانيا لمراعاة العرب ومحاولة استرضائهم في الظرف الدولي الدقيق من ناحية ثانية.

فبمبادرة ومساعدة من حاييم وايزمان أقدمت الهاغاناه على إثارة اهتمام القيادة العسكرية البريطانية العليا بأهمية موقع فلسطين، والقدرات العسكرية واللوجستية للتجمّع الصهيوني، لمخططات الدفاع البريطانية في الشرق الأوسط. ولقد أعدّ إليعازر غاليلي وإليعازر ليفنشتاين مذكرة أرسلت إلى عدد من الخبراء العسكريين الإنكليز، بينهم ليدل هارت، تضمّنت بيان أهمية موقع فلسطين للمواصلات بين لندن والهند، فيما لو أقدمت إيطاليا على إعاقة طرق المواصلات البريطانية في البحر الأبيض المتوسط. ونوّهت المذكرة بضرورة إنشاء قاعدة عسكرية بريطانية في فلسطين تعتمد على الإمكانيات والقدرات الصهيونية، حيث يتوفر العدد الكافي من السائقين والميكانيكيين وسائقي الجرارات، ذوي المعرفة الفنية والخبرة بشؤون الدفاع. كما يوجد أساس لتطور صناعي يمكن توجيهه للأغراض الحربية، فضلاً عن القوة العسكرية الصهيونية الناشئة، التي بمقدورها خفر السواحل والدفاع ضد الغارات الجوية، وتأمين طرق المواصلات.

وتذكر الرواية الإسرائيلية الرسمية: «وقد لاقت المذكرة آذاناً صاغية لدى عدد من الأوساط العسكرية النافذة، لكن كان من الواضح أن تنفيذ المشاريع الواردة فيها مرتبط بالقرار السياسي العام المتعلق بمصير البلد»[١٤٢]. وتقديم المذكرة في حد ذاته مؤشر آخر على أن خدمة المصالح الاستعمارية يقع في صلب استراتيجية الحركة الصهيونية، التي وضع هرتزل خطوطها العريضة حين أكد أهمية توثيق الصلات بقوة إمبريالية. كما أنه فيما ذكرته الرواية الإسرائيلية الرسمية حول

---

(١٤٢) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ١٧٣ ـ ١٧٤.

ما لقيته المذكرة لدى الأوساط العسكرية البريطانية النافذة مؤشر آخر أيضاً على موقع المشروع الصهيوني في استراتيجية القوى الاستعمارية في المشرق العربي خاصة، وحوض البحر الأبيض المتوسط وغرب آسيا وشرق أفريقيا بشكل عام.

وكان واضحاً آنذاك أن بريطانيا باتت مصممة على إلغاء الدور السياسي للحركة الوطنية الفلسطينية ولزعامة الحاج أمين الحسيني. ويتمثل ذلك ليس فقط بالإصرار على عدم ترؤسه الوفد العربي إلى مؤتمر لندن، وإنما أيضاً برفض كلّ محاولات المصالحة التي بادر إليها كلٌّ من موسى العلمي وجورج أنطونيوس، ثم نوري السعيد[١٤٣]. وبالمقابل أجرى موسى العلمي اتصالات في أثناء زيارته برلين في أيلول/سبتمبر ١٩٣٧، كما قام عوني عبد الهادي بزيارة برلين وهو عائد من مؤتمر لندن، والتقى فيلسوف الحزب النازي ألفرد روزنبرغ ومساعد سكرتير وزير الخارجية فورمان وعدداً من موظفي مكتب الحزب النازي للسياسة الخارجية. وأوضحت تلك الاتصالات عدم جدوى الرهان على موقف ألماني داعم للقضية الفلسطينية[١٤٤].

عاشراً: صدور «الكتاب الأبيض» لسنة ١٩٣٩، والمواقف العربية والصهيونية منه

برغم انفضاض مؤتمر «المائدة المستديرة» في إثر انسحاب الوفد الصهيوني منه، تواصلت المباحثات في لندن بين ممثلي الحكومة البريطانية مع الوفود العربية والوفد الصهيوني. وتحسباً من انحراف القيادات العربية باتجاه دعم الإمبريالية الألمانية، بدت الحكومة البريطانية وكأنها على استعداد لإبداء قدر من الإيجابية تجاه المطالب العربية. فأعلنت أنها نفذت التزامها بإقامة الوطن القومي اليهودي، إذ مكنت ٣٠٠ ألف من الهجرة إلى فلسطين والاستيطان فيها، وأن تعهداتها لا تنص على إقامة دولة يهودية أو عربية، ولهذا ترى إقامة دولة مستقلة وإنهاء الانتداب[١٤٥]. وفي اجتماعات سرية نوقش في ١٦/٣/١٩٣٩ مقترح بريطاني بإقامة دولة فلسطينية مستقلة، بعد فترة انتقالية مدتها عشر سنوات، تبدأ بعد

---

(١٤٣) جرت محاولة العلمي وأنطونيوس في تموز/يوليو ١٩٣٩، فيما حاول ذلك نوري السعيد في شباط/فبراير ١٩٤٠.

(١٤٤) عبد الرحمن عبد الغني، **ألمانيا النازية وفلسطين، ١٩٣٣ ـ ١٩٤٥** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٥)، ص ٢٣١ و٤٦٦.

(١٤٥) توما، **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**، ص ١٦١.

نجاح تعاون العرب واليهود في مجلس إدارة، وبحيث يتضمن دستور الدولة ضمانات للأقلية، ويمكن تقسيمها إلى كانتونات عربية ويهودية، وتقيد الهجرة اليهودية بـ ٧٥ ألفاً خلال السنوات الخمس التالية، بحيث ترفع نسبة اليهود إلى الثلث وتتوقف بعد ذلك. ويمنع بيع الأراضي لليهود في بعض المناطق فيما يقيد في مناطق أخرى.

ولم يقدّم المقترح إلى «اللجنة العربية العليا» وإنما إلى الحكومة المصرية، إذ حمله إلى القاهرة سفير مصر في لندن حسن نشأت. وقد ارتأى محمد محمود، رئيس الوزراء، عقد مؤتمر عربي خاص للبحث في المقترح البريطاني، شارك فيه كلّ من محمد محمود وعلي ماهر وحسن نشأت عن مصر، وتوفيق السويدي وعبد القادر الكيلاني عن العراق، والأمير فيصل ـ الملك فيصل فيما بعد ـ ، والشيخ حافظ وهبة عن السعودية. ولم يشارك الفلسطينيون في المؤتمر باعتبار أن المقترح مقدّم إلى الدول العربية من خلال مصر. غير أن محمد محمود أخذ رأي عدد من الشخصيات الفلسطينية التي كانت مقيمة في القاهرة، منهم أحمد حلمي عبد الباقي وعوني عبد الهادي وأمين التميمي ويعقوب الغصين. والذين لم يبتّوا شيئاً قبل استشارة المفتي في بيروت[(١٤٦)]. وقد أبدى العرب استعدادهم للنظر في المقترح البريطاني وفق ثلاثة شروط: إيقاف الهجرة وبيع الأراضي على الفور، وتحديد مدة الفترة الانتقالية بدقة، وقرار واضح بأن الصهاينة لا يستطيعون عرقلة إقامة الدولة المستقلة.

أما الوكالة اليهودية فقد أُبلغت بمضمون «المقترح البريطاني» في ١٦/ ٣/ ١٩٣٩، فحاولت تأجيل إصداره، إن لم يكن بالمستطاع الحيلولة دون ذلك. وفي ١٨/ ٤/ ١٩٣٩ أبرق وايزمان إلى تشمبرلين، رئيس الوزراء البريطاني، يقول: «إن بقاء الوجود اليهودي في فلسطين بنسبة ثلث السكان، وتقليص مساحة الاستيطان اليهودي في منطقة صغيرة، تُعتبر في نظرنا تدميراً للأعمال اليهودية، وتسليم الوجود اليهودي في فلسطين إلى حكم العصابات العربية»[(١٤٧)]. غير أن الحكومة البريطانية لم تبال بالتحفظات العربية والرفض الصهيوني، وإن كان استيلاء الألمان على تشيكوسلوفاكيا قد أدى إلى تأجيل إعلان المشروع إلى ١٧ أيار/ مايو ١٩٣٩[(١٤٨)] حين صدر في صيغة «كتاب أبيض» أعده السير مالكولم ماكدونالد.

---

(١٤٦) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٣٩٥.

(١٤٧) تيبيت، **بن غوريون والعرب**، ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨.

(١٤٨) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ١٨٦ ـ ١٨٧.

ولقد صادق مجلس العموم البريطاني على «الكتاب الأبيض» يوم ٢٣/ ٥/ ١٩٣٩ بأغلبية ١٧٩ صوتاً من مجموع ٢٦٨ صوتاً، كما ناقشه مجلس اللوردات في اليوم التالي وأقره دون معارضة، وبذلك أصبحت الحكومة البريطانية ملزمة دستورياً بتنفيذه. ولقد تضمّن «الكتاب الأبيض» ـ وهو الثالث بهذه الصفة منذ الانتداب ـ مقدمة تاريخية عن اللجان السابقة، ومؤتمر «المائدة المستديرة»، والقول بوصول بريطانيا إلى القناعة بأنها أوفت بالتزامها تجاه اليهود، بموجب تصريح بلفور وصك الانتداب، وأن تواصل الهجرة وانتقال الأراضي العربية إلى اليهود أصبح بعد الآن مجحفاً بحقوق العرب ومهدداً لكيانهم. ولما كان الانتداب من حيث أساسه مؤقتاً فإن مصير فلسطين هو الاستقلال، على أن يكون ذلك بالمشاركة بين العرب واليهود. ولا يمكن أن يتم ذلك إلا إذا قامت الدلائل المقنعة على إمكانية التمازج والتعاون بينهم. وعليه تجري تنمية حكم ذاتي خلال عشر سنوات، يشارك فيه الفلسطينيون بدور متزايد في إدارة شؤونهم، ليعقب ذلك إنهاء الانتداب وإقامة الدولة المستقلة(١٤٩). وقد تضمّن «الكتاب الأبيض» ثلاثة أبواب(١٥٠):

الأول، ويختص بالدستور، وقد نصّ بعد المقدمة على الآتي:

١ ـ إن الهدف الذي ترمي إليه حكومة جلالته هو أن تشكّل خلال عشر سنوات حكومة فلسطينية مستقلة، ترتبط مع المملكة المتحدة بمعاهدة تضمن للبلدين تطلباتهما التجارية والحربية في المستقبل ضماناً مرْضياً. وإن الاقتراح بتشكيل دولة مستقلة من شأنه أن ينطوي على التشاور مع عصبة الأمم بقصد إنهاء الانتداب.

٢ ـ إن الدولة المستقلة يجب أن تكون دولة يساهم العرب واليهود في حكمها على وجه يضمن صيانة المصالح الأساسية لكلٍّ من الفريقين.

٣ ـ يكون تشكيل الدولة المستقلة مسبوقاً بفترة انتقال تحتفظ حكومة جلالته خلالها بمسؤولية حكم البلاد. وفي أثناء فترة الانتقال يعطى أهل فلسطين نصيباً متزايداً في حكومة بلادهم. وستتاح لكلا فريقي السكان فرصة للاشتراك في إدارة الحكومة، وسيسار في هذه العملية سواء اغتنم كلا الفريقين هذه الفرصة أم لا.

---

(١٤٩) زعيتر، **يوميات أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩**، ص ٥٩٤؛ دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥، والكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص ٣٠٢ ـ ٣٠٣.

(١٥٠) الكيالي، المصدر نفسه، ص ٣٥٣ ـ ٣٦٥.

٤ ـ حالما يتوطد الأمن والنظام توطيداً كافياً تتخذ الإجراءات اللازمة لتولّي الفلسطينيين زمام بعض الدوائر، مع مستشارين بريطانيين. ويكون رؤساء الدوائر الفلسطينيون أعضاء في المجلس التنفيذي الذي يزود المندوب السامي بالمشورة. ويدعى مندوبون عن العرب واليهود لتولّي رئاسة الدوائر بنسبة عدد السكان. . وينظر إلى تحويل المجلس التنفيذي إلى مجلس وزراء في المستقبل.

٥ ـ لا تتقدم حكومة جلالته خلال هذه المرحلة بمقترحات حول تشكيل هيئة تشريعية منتخبة. وإذا أعرب الرأي العام في فلسطين عن تحبيذه مثل هذا التطور تكون حكومة جلالته مستعدة لتشكيل الأداة اللازمة، بشرط أن تسمح الأحوال المحلية بذلك.

٦ ـ لدى انقضاء خمس سنوات على توطيد الأمن والنظام تشكّل هيئة ملائمة من ممثلي أهل فلسطين وحكومة جلالته للنظر في كيفية سير الترتيبات الدستورية خلال فترة الانتقال، وللبحث في وضع دستور لدولة فلسطينية مستقلة وتقديم التواصي بذلك الشأن.

٧ ـ ستطلب حكومة جلالته تضمين الدستور المنتظر وضعه النصوص الواقية لحماية:

أ ـ الأماكن المقدسة، وتسهيل الوصول إليها، وحماية مصالح وأملاك الهيئات الدينية المختلفة.

ب ـ مختلف الطوائف في فلسطين وفقاً للالتزامات المترتبة على حكومة جلالته نحو العرب واليهود، وفيما يتعلق بالوضع الخاص الذي للوطن القومي اليهودي في فلسطين.

ج ـ بشأن الأمور المطلوبة لملاقاة الحالة الحربية، مما قد تعتبره حكومة جلالته ضرورياً على ضوء الظروف التي تكون سائدة في البلاد.

د ـ تزاد سلطات ومسؤوليات البلديات والمجالس المحلية في أثناء فترة الانتقال.

٨ ـ إذا ظهر لحكومة جلالته لدى انقضاء عشر سنوات أن الظروف تتطلب إرجاء تشكيل الدولة المستقلة، خلافا لما تأمله، تتشاور مع ممثلي أهالي فلسطين، ومجلس عصبة الأمم، والدول العربية المجاورة، قبل اتخاذ قرار بشأن هذا الإجراء.

الثاني، ويختص بالهجرة اليهودية خلال فترة الانتقال، حيث يسمح خلال السنوات الخمس الأولى بدخول ٥٠٠٠٠ مهاجر، بواقع ١٠٠٠٠ سنوياً، بالإضافة إلى ٢٥٠٠٠ من لاجئي الاضطهاد النازي، مع مراعاة قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب. وخلال السنوات الخمس التالية تكون الهجرة متوقفة على استعداد العرب لقبول ذلك. وتعلن حكومة جلالته تصميمها على قمع الهجرة غير الشرعية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك. وإذا نجح المهاجرون غير الشرعيين في دخول البلاد، وكان لا يمكن إبعادهم، ينزل عددهم من الحصص السنوية.

الثالث: ويختص بالأراضي، حيث ورد ما نصه: «دلت التقارير التي وضعتها مختلف لجان الخبراء على أنه بالنظر لنمو عدد السكان العرب الطبيعي واستمرار بيع الأراضي من العرب إلى اليهود في السنوات الاخيرة، لا يوجد الآن في بعض المناطق أي مجال لانتقال الأراضي من العرب إلى اليهود، في حين أنه لا بد من وضع القيود على انتقال الأراضي من العرب إلى اليهود في بعض المناطق الأخرى، إذا كان يراد احتفاظ المزارعين العرب بمستوى معيشتهم الحالي والحيلولة دون تكوين جماعة كبيرة من العرب ممن لا أرض لهم. وبالنظر لهذه الظروف سيُمنح المندوب السامي سلطات عامة تخوله منع وتنظيم انتقال الأراضي، وسيبدأ العمل بهذه السلطات من تاريخ نشر هذا البيان، ويحتفظ المندوب السامي بها طيلة فترة الانتقال.

ولقد تباينت وجهات النظر العربية، الفلسطينية الخاصة، والقطرية العامة، في تقويم «الكتاب الأبيض» والموقف منه. ففي اليوم التالي لصدوره أعلنت «اللجنة العربية العليا» رفضها له في بيان مجمل وسريع، أوضحت فيه أنها كانت تأمل أن يضمن «تشكيل حكومة وطنية فور وقف الاضطرابات، وإصدار العفو العام الشامل، وإلغاء جميع ما وقع بموجب قانون الطوارىء، وضمانة الخطوات الدستورية التالية، بحيث يتم تشكيل بنيان الحكومة الوطنية بدستورها ومجلس نوابها ورئيس دولتها خلال ثلاث سنوات، وأن يضمن «الكتاب الأبيض» إنهاء الانتداب خلال مدة معقولة. كما تضمن بيان «اللجنة العربية العليا» تحديد مأخذها على «الكتاب الأبيض» فيما يلي[١٥١]:

أ ـ برغم اعتراف بريطانيا نظرياً بحق شعب فلسطين في الاستقلال، وإقامة الدولة ذات الأكثرية العربية، إلا أنها في الواقع العملي لم تسلم بما اعترفت به،

---

(١٥١) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٣٩٥ ـ ٣٩٦.

واعتبرته مكسباً حققه الوفد الفلسطيني إلى مؤتمر «المائدة المستديرة» في لندن.

ب ـ إحاطة مراحل تنفيذ ما تضمنه بالغموض والإطلاق.

ج ـ قيامه على أساس صك الانتداب، وبالتالي على تصريح بلفور الذي يتضمنه الصك.

د ـ ربط استقلال فلسطين بموافقة الصهاينة ورضاهم، وذلك بالنص على اشتراك اليهود ومساهمتهم في إقامة «الدولة المستقلة».

هـ ـ عدم تحديد فترة الانتقال تحديداً نهائياً؛ إذ احتفظت الحكومة البريطانية لنفسها بحق التمديد بعد انقضاء السنوات العشر، فضلاً عن أن عدم تحديد الفترة بشكل قطعي يشكّل سلاحاً بيد الصهاينة لإحباط خطة إقامة الدولة وتحقيق الاستقلال.

أما قادة الثوار فقد صُدموا بعدم منحهم العفو الذي كانوا يأملونه، ولم يروا في الكتاب ميلاً إلى المصالحة مع المفتي، وعليه أعلنوا على الفور رفضهم للمقترحات البريطانية(١٥٢). وقد ورد في تقرير قائد الجناح البريطاني ريتشي حول تقدير الموقف عقب صدور «الكتاب الأبيض» أنه مع أن العرب الفلسطينيين «كانت قد أنهكتهم الاضطرابات وأصبحوا متلهفين على السلام» إلا أن أكثريتهم الساحقة لم تكن تثق بنيات الحكومة البريطانية. ونتيجة للدعاية التي كان الثوار يبثونها ازداد تصلبهم ضد «الكتاب الأبيض»، وأن ذلك أصبح واضحاً في النصف الثاني من أيار/مايو ١٩٣٩. ومن ثم بذلت جهود جبارة لمواصلة الثورة. واضاف تقرير ريتشي يقول: «ووردت تقارير من جميع أنحاء فلسطين تجمع على تأييد إعادة تسليح العصابات بإشراف القادة الذين غادروا البلاد أخيراً، وبدأوا يتجولون فيها بحرية أكبر. وكان من الأدلة الأخرى على ذلك وقوع عدة حوادث في غضون الأيام العشرة الماضية»(١٥٣). وفي تقرير قائد الجناح ريتشي شهادة تاريخية على موقف جماهير الشعب العربي الفلسطيني من «الكتاب الأبيض»، كما أن فيه دلالة قاطعة على أن القمع البريطاني، وتراجع فعالية الثورة، لم يفتا في عضد المواطنين الذين كانوا الأكثر معاناة، وأن الغالبية كانت لما تزل مؤيدة لتواصل الثورة، وملتزمة بقيادة المفتي ودعم الثوار.

---

(١٥٢) الكيالي، المصدر نفسه، ص ٣٠٢.

(١٥٣) تقرير وزارة المستعمرات رقم (د. م. ٧٣٣ ـ ٤٠٦) في ٣١/ ٥/ ١٩٣٩، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٣٠٣.

وعلى الصعيد الحزبي تفرد حزبا الدفاع والكتلة الوطنية بتأييد «الكتاب الأبيض» بحجة الواقعية والمرحلية، وأصدر راغب النشاشيبي بياناً في ٣٠/ ٥/ ١٩٣٩ أعرب فيه عن استعداد حزبه للتعاون مع بريطانيا، وعن أمله في تقصير المدة الانتقالية. كما أدان ما سمّاه «الإرهاب» وموقف «الهيئة العربية العليا» لمعارضتها «الكتاب الأبيض»[١٥٤]. ويبدو أن ذلك أيضاً كان موقف الحزب الشيوعي، كما يُستدل مما كتبه د. إميل توما فيما بعد؛ إذ يتهم «اللجنة العربية العليا» بأنها رفضت «الكتاب الأبيض» بتأثير النفوذ المتزايد للحكومات العربية على صناعة القرار الفلسطيني، ويقرر أن القوى الوطنية رأت في «الكتاب الأبيض» تنازلاً بريطانياً إزاء الكفاح الوطني المسلح، وأنها رأت تثمين ذلك تثميناً إيجابياً، وكان يجب الاستفادة من الفرصة المتاحة، بصرف النظر عن النوايا الإمبريالية البريطانية[١٥٥].

وفي تقويم «الكتاب الأبيض» كتب محمد عزة دروزة يقول: «ومهما يكن من أمر فإن الكتاب الأبيض سلم من وجهة نظرية بمطالب العرب، وماشى ميثاقهم شوطاً غير يسير. وكان قبول الإنكليز بمبدأ قيام دولة فلسطينية بأكثرية عربية في حد ذاته نجاحاً عظيماً وتطوراً كبيراً لم يكن يخطر على البال قبل سنوات. بعبارة أخرى، إن الكفاح العربي قد تكلل بالنجاح، وحققت الثورة أغراضها من وجهة عملية بإلغاء التقسيم، ومن جهة نظرية بحل قضية فلسطين وفق الميثاق العربي بوجه الإجمال، حتى قد خطر بالبال لحظة ما أن الإنكليز قد عدّلوا سياستهم في موضوع إنشاء دولة يهودية في فلسطين، واكتفوا بما ناله اليهود، ولا سيما أن الحكومة البريطانية قد عرضت «الكتاب الأبيض» على البرلمان وأخذت موافقته عليه كسياسة رسمية مرسومة لها. على أن هذا ما بدا من الإنكليز مسايرة للظروف أكثر منه تسليما بالحق، وقد انطوى فيه نية التخدير والتعقيد والتراجع»[١٥٦].

ومع اتفاق كلٍّ من د. إميل توما ومحمد عزة دروزة في النظرة الإيجابية إلى إقرار بريطانيا نظرياً بالحق العربي، فإن بين المؤرخين تمايزاً واضحاً في الموقف من «الكتاب الأبيض»، فبينما نظر إليه د. توما في ضوء الواقع العربي المأزوم، ورأى

(١٥٤) علي محافظة، **الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني، ١٩١٨ ـ ١٩٤٨** (عمّان. مركز الكتب الأردني، ١٩٨٩)، ص ٧٦.

(١٥٥) توما، **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**، ص ١٦٣ ـ ١٦٤.

(١٥٦) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها. تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ٢٤٦.

أن الإيجابية كانت تقتضي بقبوله، نظر إليه دروزة في ضوء المناخ الدولي والتجربة العربية المُرة مع الاستعمار البريطاني المثقلة بمبادرات الالتفاف على الحِراك الوطني الفلسطيني. وعليه يغدو دروزة الأكثر موضوعية في تقويمه وموقفه.

وفي مصر سارع محمد محمود، رئيس الوزراء، إلى التصريح بأنه لا يستطيع أن ينصح عرب فلسطين بالرضا والقبول[١٥٧]، فيما أصدر محمد علي علوبة بياناً ضد «الكتاب الأبيض»، وناشد الدول العربية والإسلامية مضاعفة الجهود لتاييد عرب فلسطين. كما احتجت حكومة العراق بشدة على المبادرة البريطانية، فيما أصدرت «لجنة الدفاع عن فلسطين» في سورية ولبنان، و«نادي المثنى» في العراق، نشرات مجللة بالسواد. ولم يصدر عن بقية الحكومات العربية بيانات رسمية، وإن كانت لم تضغط على القيادة الفلسطينية للقبول، وذلك فيما عدا الحكومة الأردنية، برئاسة توفيق أبو الهدى، التي أعلنت قبولها الرسمي[١٥٨].

وكان رفض «الكتاب الأبيض» أشد وضوحاً وحسماً من قبل القادة الصهاينة؛ فبن غوريون وصفه بأنه «كتاب الغدر والخيانة»، وقال إنه «نسخة طبق الأصل من اتفاقية ميونيخ، حيث هناك سُلّم الشعب التشيكي الصغير إلى هتلر وجنوده، وهنا تسلّم بريطانيا الشعب اليهودي الضعيف إلى المفتي وعصاباته الإرهابية»[١٥٩]. ولم يكن بن غوريون موضوعياً بأي حال في المقارنة التي أجراها، ولا كان يعبّر عن حقائق الواقع؛ إذ لم يكن الجانب العربي هو المدجج بالسلاح، والذي يمتلك جيشاً مدرباً لا يقل تعداد ضباطه وجنوده من الجنسين عن أربعين ألفاً، ولا كانت المقاومة العربية للاحتلال البريطاني والمشروع الاستيطاني الصهيوني عملاً إرهابياً، وإنما نضالاً وطنياً مشروعاً وفي توافق مع الشرعية الدولية التي تجيز للشعب المحتلة أرضه، والمعتدى على حقوقه الوطنية المشروعة، أن يقاوم المحتلين والمعتدين بكل الوسائل المتاحة، بما في ذلك الكفاح المسلح.

ثم إن بن غوريون لو امتلك الشجاعة الأدبية، والصدق مع الذات، لأقر بأن عرب فلسطين هم المعتدى عليهم، وأنهم مثل الشعب التشيكي إنما يواجهون العنصرية الصهيونية التي لا تختلف من حيث نظرتها إلى الذات والآخر عن

---

(١٥٧) المصدر نفسه، ص ٢٤٥.

(١٥٨) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٣٩٦.

(١٥٩) تيبيت، **بن غوريون والعرب**، ص ٢٥٨.

العنصرية النازية. وفضلاً عن أنه تناسى كل ما قدمه الاستعمار البريطاني للحركة الصهيونية، على مدى ما يقارب قرناً من الزمن، واتخذ موقفاً في غاية التنكّر للدولة التي مكّنت للصهاينة في الأرض العربية، وأضفت مشروعية دولية على مشروعهم الاستعماري، فهو يقول: «إن بريطانيا لم تتنكّر فقط لتعهداتها بالمساعدة على الهجرة اليهودية، بل أخذت على عاتقها مهمة معاكسة تماماً، اذ هي تمنع الهجرة بالقوة»[١٦٠].

وفي اليوم التالي لصدور «الكتاب الأبيض» أعلن الصهاينة إضراباً عاماً، وعقدوا اجتماعات جماهيرية، وأصدروا بيانات تؤكد أنهم سيخرقون قوانين الهجرة والأراضي الجديدة، ولن يتعاونوا أبداً مع المؤسسات التي سوف تقام بناء على ما ورد في «الكتاب الأبيض». وخلال مظاهرة صهيونية في القدس قُتل شرطي بريطاني. ولم يقتصر السخط والرفض على الساسة والجمهور المسيس وإنما شارك فيها الحاخام الأكبر د. هرتزوغ، الذي وقف على منصة كنيس مياشيرم الكبير في القدس ومزق أمام الجمع المحتشد نسخة من «الكتاب الأبيض»، وأحرقت الجماهير الغاضبة مبنى إدارة الهجرة، واقتحمت المكاتب الحكومية في حيفا وتل أبيب، مصممة على تمزيق كلّ الملفات الخاصة بالهجرة اليهودية غير المشروعة. وفي القدس تعرضت المحلات التجارية العربية للنهب[١٦١]، وفي اليوم التالي استدعى الجنرال سير روبرت هايننغ، قائد الجيش البريطاني في فلسطين وشرق الأردن، زعماء الصهاينة وأنذرهم بأنه سيرد على القوة بالقوة، وحمّلهم مسؤولية أي سفك للدماء. فما كان من بن غوريون إلا أن بعث له بردٍّ خطي قال فيه: «إن المظاهرات التي جرت أمس تشير إلى بداية المقاومة اليهودية للسياسة الإجرامية المقترحة من حكومة جلالة الملك، وإن تخويف اليهود لن يرغمهم على الاستسلام حتى لو سفكت دماؤهم، وإن مسؤولية ما قد يحدث تقع على الحكومة»[١٦٢].

وأقام الصهاينة ضجة في الصحافة العالمية، منددين ببريطانيا و«الكتاب الأبيض». وفي ١٩٣٩/٦/٢٦ عُقد في نيويورك مؤتمر صهيوني، حضره مندوبون من كلّ نواحي الولايات المتحدة الأمريكية، ترأسه الحاخام شلومو غولدمان، الذي قال في كلمة الافتتاح: «إن فلسطين لم تكن يوماً عربية، وإن الكتاب

---

(١٦٠) المصدر نفسه.

(١٦١) هيرست، **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط**، ص ٢٥٤.

(١٦٢) تيبيت، المصدر نفسه، ص ٢٥٨.

الأبيض لا يمكن تفسيره إلا على قاعدة اللاسامية الدولية ضد اليهود»، فيما أبرق وايزمان إلى المؤتمرين يقول: «إن الشعب اليهودي قرر الوصول إلى تطبيق الفكرة الصهيونية بتمامها. والحركة الصهيونية ويهود العالم عليهم أن يشتركوا اشتراكاً كاملاً في المسؤولية والتضحية من أجل استمرار الهجرة إلى فلسطين، واستمرار الاستعمار اليهودي فيها، ومقاومة الكتاب الأبيض»(١٦٣).

ولم يتردد وايزمان في أخذ موقف تصعيدي أواخر عام ١٩٣٩ بإعلانه أن لا بد من إقامة دولة يهودية حتى لو كان ذلك سيضع الصهيونية في مواجهة بريطانيا، فيما أعلن بن غوريون أن الصهاينة «في بداية طور جديد من النمو الصهيوني... فبعد مرحلة أحباء صهيون ومرحلة الصهيونية السياسية فتحت صفحة جديدة في تاريخ الصهيونية، صفحة الصهيونية المقاتلة... لن يتم الاسهام في العمل الصهيوني إلا بالكفاح» !! وتبنى المؤتمر الصهيوني في جنيف في ١٦/٨/١٩٣٩ موقف كل من وايزمان وبن غوريون، وهتف الأعضاء منددين بخيانة بريطانيا(١٦٤).

فيما ختمت الرواية الإسرائيلية الرسمية تعقيبها على أحداث سنوات ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ بالقول: «لقد انتهى عشرون عاماً من التعاون والتحالف مع بريطانيا، وهو تحالف، على الرغم من كل حدوده وكل تفسيراته الضيقة، فسح المجال لإمكان تطور اليشوف في البلد، اقتصادياً وسياسياً، أما الآن فقد حلت محله سياسة إغلاق الأبواب، وإيقاف تطور الوطن القومي اليهودي. ولم يبق أمام اليشوف العبري إلا طريق القتال من أجل بقائه ومستقبله، وبدأت فترة النضال والتمرد»(١٦٥).

وما إن صدر «الكتاب الأبيض» حتى سارع عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي يمثلون الحزبين، الجمهوري والديمقراطي، إلى الطلب من لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس بحث اقتراح مستعجل بإلغاء «الكتاب الأبيض» فوراً وإعلان فلسطين دولة يهودية. وما إن أذيع خبر المقترح الأمريكي حتى بادر حزب العمال البريطاني إلى عقد مؤتمر لهيئته البرلمانية لبحث الموضوع، صدر عنه القرار التالي: «إن سياسة الكتاب تمثل استسلاماً آخر للعدوان، وهي نكسة للقوى

(١٦٣) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٣٩٩.

(١٦٤) سميح فرسون، **فلسطين والفلسطينيون**، ترجمة عطا عبد الوهاب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ٢٠٨.

(١٦٥) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ١٨٨.

التقدمية». وقد طالب الحزب من الحكومة البريطانية تجاوز هذه السياسة وأن تعيد فتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية[١٦٦].

حادي عشر: تطور القدرات العسكرية الصهيونية خلال سنوات الثورة العربية

لم يرتح بن غوريون إلى وقف الثورة وفك الإضراب في ١٢/ ١٠/ ١٩٣٦ بناء على تدخل الملوك العرب، حيث رأى في ذلك إشراكاً لهم في شؤون فلسطين، واعترافاً بأن فلسطين جزء من البلاد العربية، وأن للدول العربية المجاورة الحق في التدخل في مصيرها وإقراره، الأمر الذي يعني في نظره تقويض الأسس التي قام عليها وعد بلفور والانتداب البريطاني[١٦٧]. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٦ قال أمام أعضاء اللجنة التنفيذية الصهيونية: «يجب أن لا نخدع أنفسنا ونعتقد بأن أحداث سنة ١٩٣٦ قد انتهت فعلاً». وأضاف موضحاً: «إن كلّ عربي تقريباً يعارض الصهيونية، لكونه عربياً ومسلماً، ولا يحب الغرباء، ولأنه يختلف عنا في كلّ شيء. لذلك فأحداث ١٩٣٦ ما هي سوى فصل في نزاع مستمر طويل، ربما يستمر مئات السنين. إنها حرب حقيقية، حرب حياة أو موت»[١٦٨].

وفي ضوء هذه القناعة طالب باستغلال وضع يهود أوروبا في حملة دعائية لإرغام حكومة الانتداب على فتح أبواب فلسطين لهجرة مليون يهودي، وحدد للقوة التي يدعو إلى إيجادها ثلاثة أهداف:

الأول: فرض السلام الصهيوني على العرب بقوله: «يجب علينا قبل كلّ شيء إنشاء قوة يهودية عظيمة في هذه البلاد. وكلما أسرعت الحركة الصهيونية في إنشاء هذه القوة سيكون أفضل. وعندما نصبح قوة كبيرة، فقط عندها سيكون الزعماء العرب على استعداد للتسليم بوجود الشعب اليهودي في فلسطين، والتسليم يعني التوصل إلى سلام معنا».

الثاني: حماية الوجود اليهودي في فلسطين من هجوم عربي شامل، قد تشارك فيه الدول العربية المجاورة. ومما قاله:

---

(١٦٦) شفيق الرشيدات، **فلسطين: تاريخاً.. وعبرة.. ومصيراً**، سلسلة التراث القومي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ١٢٠.

(١٦٧) تيبيت، **بن غوريون والعرب**، ص ٢٣٦ ـ ٢٣٧.

(١٦٨) المصدر نفسه، ص ٢٤٢.

١ ـ علينا السيطرة على البحر، ليس فقط أن نحتفظ بميناء على البحر، بل على البحر تماماً، تكون لدينا زوارق سريعة، وسفن نستخدمها في أيام الهدوء لأغراض النقل، وفي الأزمات للأغراض الأمنية.

٢ ـ السيطرة على الجبال.

٣ ـ أن نقيم في البلاد صناعة مناسبة عسكرية كي لا نظل مرتبطين بمصادر أسلحة خارجية.

٤ ـ إعداد الطلائع إعداداً عسكرياً.

الثالث، تحسين قدرة الحركة الصهيونية على المساومة، وبحيث تسعى بريطانيا إلى كسب صداقة القوة اليهودية التي تمتلك شباباً مدرباً ومصانع عسكرية[١٦٩].

وألاحظ أن بن غوريون في حديثه عن رفض العرب للمشروع الصهيوني يتجاهل حقائق التاريخ ومعطيات الواقع؛ فالعرب والمسلمون عُرفوا عبر التاريخ بانفتاحهم غير المحدود على اليهود، وإحلال نُخبهم ذات الكفاءة مراكز مرموقة في بلاطات الخلفاء ودواوين الولاة ومجالس علية القوم، كما يقر بذلك المؤرخون والمستشرقون، خاصة اليهود منهم، وكما كان عليه واقع الحال في كلّ البلاد العربية الإسلامية قبل بروز الحركة الصهيونية واستهدافها اقتلاع العرب من فلسطين لتشكّل حاجزاً بشرياً غريباً ليفصل بين جناحي الوطن العربي وليكون أداة القوى الاستعمارية والاستغلالية للإبقاء على ما في الواقع العربي من تجزئة وتخلّف وتبعية، بحيث يتواصل استغلال الوطن العربي موقعاً وموارد وأسواقاً وطاقات بشرية.

كما ألاحظ أن بن غوريون في حديثه عن «الحرب الحقيقية، التي ربما تستمر مئات السنين»، إنما كان يعبّر عن إدراكه أن المشروع الصهيوني ليس سوى مشروع استعمار استيطاني عنصري، ولأنه كذلك، يفجّر «معركة صفرية»، إذ لا يمكن فيه الوصول إلى تسوية على أساس التنازلات المتبادلة، وإنما يحسمه أحد الطرفين لصالحه. وتأسيساً على هذه القناعة اعتمد القوة خياراً استراتيجياً لفرض الاستسلام على العرب، ورفض كلّ مبادرات التسوية السخية التي كان قد عرضها عليه العرب قبل سنتين فقط من حديثه أمام اللجنة التنفيذية الصهيونية.

وعليه نظرت القيادة الصهيونية إلى توقف الثورة في ١٢/ ١٠/ ١٩٣٦ باعتباره

---

(١٦٩) المصدر نفسه، ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧.

هدنة مؤقتة تتيح لقادة الهاغاناه والمسؤولين عنها تقويم عملهم والاستعداد لتجدد المعركة. وقد انتهى قادة الهاغاناه إلى أن الاستعداد خلال سنوات ١٩٣٣ ـ ١٩٣٦ لم يكن في مستوى الحاجات والأخطار المحدقة بالمشروع الصهيوني، ولا في مستوى درجة اندفاع وقوة المجتمع العربي خلال أحداث ١٩٣٦. وأن التجمّع الصهيوني («الييشوف») والهاغاناه لم يجهزا كفاية من الناحية النفسية للدفاع الفعال، وأن مستويات تدريب الأفراد والجماعات، التي ورثت عن تدريب الكتيبة العبرية في الحرب العالمية الأولى، لم تكن ملائمة للأوضاع المستجدة.

ولم يفت المقيّمين إبراز الجانب الإيجابي في أداء التجمّع الاستيطاني الذي أثبت صموداً وضبطاً للنفس في مواجهة الأحداث. كما نوّهوا بأن موقعاً استيطانياً واحداً لم يجر إخلاؤه، وذلك باستثناء ما تم في الخليل في أعقاب أحداث سنة ١٩٢٩ ومستعمرة روحاما في شمال النقب. وانتهت عملية التقويم إلى ادراك أنه ينبغي الوصول إلى وضع يكون فيه التجمّع الاستيطاني قادراً على الدفاع عن نفسه في مختلف الأوضاع، وخاصة في حال انعدام دعم حامية أخرى. وتأسيساً على هذا الإدراك انطلقت القيادة القطرية للهاغاناه سنة ١٩٣٦ في عملية إعداد كبيرة، قُدّر لها أن تغير كلياً بنية الدفاع عن المستعمرات ومحيطها[١٧٠].

وكان بن غوريون قد أعلن في بداية أحداث سنة ١٩٣٦ ضرورة توحيد المنظمات «الدفاعية» على أساس شرطين: **الأول**، أن يكون التوحيد فعلياً، وليس إضفاء الشرعية على الانقسام تحت ستار التوحيد. **والثاني**، الخضوع سياسياً لإدارة الوكالة اليهودية فيما يتعلق بشؤون «الامن». ولتحقيق ذلك عيّنت الوكالة «لجنة لشؤون توحيد المنظمات الامنية»، ووضعت برنامجاً سياسياً للتوحيد استناداً إلى مبدأ أن «الدفاع عن الييشوف سيكون موحداً وشاملاً وخاضعاً خضوعاً تاماً لرقابة وضبط «المجلس القومي والإدارة الصهيونية». وقد تعهدت الأحزاب «بممارسة كامل نفوذها وولائها لإقامة تنظيم دفاعي واحد». وفي ٦ آب/ أغسطس ١٩٣٦ تم توقيع البرنامج السياسي المتفق عليه.

وفي ربيع سنة ١٩٣٧ أعلن أبراهام تهومي وزملاؤه وعدد من رجال «المنظمة العسكرية القومية» اتحادهم مع الهاغاناه، مما شكّل انقساماً في المعسكر «التصحيحي»، الأمر الذي نُظر اليه معارضو التوحيد في المنظمة «ب» باستهانة. إلا أن المنظمة «ب» التي كان يقودها جابوتنسكي شهدت انقساماً في نيسان/ أبريل

---

(١٧٠) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٧٨ ـ ٨٠.

١٩٣٧؛ إذ انضم حوالى ١٥٠٠ عنصر من أصل ٣٠٠٠ عنصر فيها إلى الهاغاناه[١٧١]. وبذلك يكون قد تحقق إنجاز مهم للغاية على طريق عملية التوحيد التي دعا إليها بن غوريون في بداية الأحداث.

ولقد أزاح ما أُنجز في مجال التوحيد عقبات كثيرة أمام الهاغاناه وتجنيد الأفراد، بحيث شهدت تطوراً متسارعاً في عدد المنتسبين إليها، كما في تسلحها، فضلاً عن أنها كانت قد شهدت خلال سنوات الثورة العربية تطوراً نوعياً في علاقاتها بالجيش البريطاني، بحيث إنه في نهاية سنة ١٩٣٧ بلغ عدد الأعضاء ٣٥٠٠٠، بينهم ٥٥٠٠ فتاة، منهم ٩٠٠٠ في المدن والباقي في المستوطنات ـ الكيبوتز والموشاف ـ التي كان جميع سكانها على وجه التقريب منتسبين إلى الهاغاناه. كما شهدت الهاغاناه انتقال قادتها من مرحلة العمل التطوعي إلى التفرغ الوظيفي، وحدثت تغييرات تنظيمية كثيرة في مختلف الفروع. وبدءاً من ربيع ١٩٣٧ جرى تسيير دوريات مسلحة في الجليل والسهل الساحلي ومرج إبن عامر[١٧٢]. كما تم خلال سنة ١٩٣٧ إقامة خمس عشرة نقطة استيطان جديدة، منها خمس نقاط في سهل بيسان[١٧٣].

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٧ ألّفت الوكالة اليهودية والقيادة القطرية للهاغاناه لجنة كُلفت بدراسة وضع مقترحات للدفاع عن الدولة اليهودية في حال تطبيق مشروع التقسيم. كما أُلّفت لجنتان فرعيتان: الأولى لوضع الخطط للشرطة والدرك، والثانية للمليشيا والجيش. وناقشت اللجنة خطط «الأمن»، ووضعت الميزانيات اللازمة لتطبيقها. وقد دلّل تشكيل اللجنة على إدراك القادة الصهاينة ضرورة الارتقاء من مرحلة التنظيمات المحلية المتحالفة، إلى مستوى الجيش الشعبي المنظم. وقد عبّر عن ذلك الإدراك يسرائيل غاليلي في إحدى جلسات اللجنة بقوله: «يجب أن يكون هدفنا تربية شعب مقاتل، مستعد دوماً للدفاع عن نفسه. وأنا أقترح تربية عسكرية شاملة في البلد: في المدارس، والجمعيات الرياضية، والجمعيات الحرفية. . إلخ. وكل هذا بالإضافة إلى المليشيا. . لن نستطيع الصمود أمام الهجمات بجيش نظامي، ولذلك يجب أن نربي شعباً مقاتلاً»[١٧٤].

والملاحَظ أن أعضاء الهاغاناه وحدهم سنة ١٩٣٧ كانوا يشكّلون ٨,٧٥ بالمئة

---

(١٧١) المصدر نفسه، ص ١٠٩ ـ ١٢١.

(١٧٢) المصدر نفسه، ص ١٣١.

(١٧٣) المصدر نفسه، ص ١٤٣ ـ ١٤٥.

(١٧٤) المصدر نفسه، ص ١٤٣ ـ ١٤٥.

من المستوطنين الصهاينة، الذين لم يكونوا يجاوزون ٤٠٠٠٠٠ مستوطن، وحين يضاف إلى الهاغاناه عناصر العصابات الأخرى ورجال الشرطة المستقلون تماماً عن السيطرة البريطانية، وحرس المستوطنات، يبدو واضحاً أن من كانوا ضمن تشكيلات عسكرية من الشباب والصبايا الصهاينة تجاوزوا ١٠ بالمئة من مجموع المستوطنين. وفي هذا دلالة مبكرة على التوجه إلى عسكرة التجمع الاستيطاني الاستعماري الصهيوني، وأن ذلك يقع في صلب الاستراتيجية الصهيونية، وهي نسبة عالية تميز بها الاستعمار الاستيطاني الصهيوني عن كل تجارب الاستعمار الاستيطاني الأوروبي في الأمريكتين والجزائر وروديسيا. وذلك برغم توفر الحاضنة الدولية للمشروع الصهيوني، التي كانت كفيلة بالدفاع عنه ضد الخطر العربي.

وفي مجال شراء السلاح نجح أزري مبعوث الهاغاناه إلى بولندا في عقد صفقة مع النظام المعروف بعدائه لليهود لشراء السلاح، ودفع ثمنه من الصناديق الصهيونية المجمّعة في بولندا. وبحيث تم منذ سنة ١٩٣٦ وحتى قيام الحرب العالمية الثانية شراء وتهريب ٢٧٥٠ بندقية و٢٢٥ رشاشاً و١٠٠٠٠ قنبلة يدوية و٧٠٠ طن من الذخيرة ومليوني طلقة، وطائرتين خفيفتين و٦ طائرات شراعية. وقامت أجهزة الشرطة السرية البولندية بالتغطية على عمليات شراء السلاح وتهريبه. كما أجازت السلطات البولندية تنظيم وتدريب عناصر منظمة «الطلائع» ـ حالوتس ـ وتيسير عمليات الهجرة غير الشرعية إلى فلسطين[١٧٥]. فيما تمكن إلياهو غولومب، مسؤول الهاغاناه، من عقد اتفاقيات مع تجار ومهربي السلاح في بلجيكا، لشراء السلاح وتهريبه من ميناء أنتويرب، وكان من جملة ما تم شراؤه أسلحة من صنع ألماني. واستُخدمت أموال يهود ألمانيا المهربة إلى بلجيكا في تسديد ثمن السلاح ومصاريف تهريبه. وكانت فنلندا مصدر السلاح للمنظمة «ب» ـ التابعة للتصحيحيين بزعامة جابوتنسكي ـ وتم التوصل مع السلطات الفنلندية إلى شراء وتصدير السلاح شرط الحصول على إذن استيراد له من إحدى الدول، وذلك ما تم الاتفاق عليه مع حكومة تشيكوسلوفاكيا[١٧٦].

كما نشطت عمليات شراء السلاح من تجار السلاح ومهربيه في فلسطين والمنطقة، وكان بينهم بعض العرب الذين أغرتهم الأسعار العالية، فضلا عن شراء السلاح والذخيرة من البريطانيين المسؤولين عن المستودعات التابعة للشرطة. وتذكر الرواية الإسرائيلية أن أحد المسؤولين كان يبيع ١٥٠٠ رصاصة أسبوعياً بسعر ٣

---

(١٧٥) المصدر نفسه، ص ٤٠٠ ـ ٤٠٥.

(١٧٦) المصدر نفسه، ص ٤٠٦ ـ ٤٠٧.

ملاليم للرصاصة الواحدة، وأنه في إحدى الليالي أسكر عناصر شراء السلاح شرطياً بريطانياً كان يتولى حراسة قيادة الشرطة المركزية في القدس واستولوا على ٥٠٠٠٠ رصاصة تدريب. ولقد استغلت سنوات الثورة العربية الثلاث في شراء السلاح وتدريب المستوطنين على استخدامه[١٧٧].

وحتى سنة ١٩٣٦ كانت صناعة السلاح محصورة في ورش صغيرة، فأنشئت لهذه الغاية مؤسسة تطورت بحيث أمكنها خلال ثلاث سنوات من إنشاء قسم لتصنيع المواد المتفجّرة، وآخر لتعبئة القنابل اليدوية، وثالث لتركيب الصواعق والمتفجّرات في القنابل، وبالتالي امتلكت الهاغاناه معامل إنتاج القنابل اليدوية وقنابل البندقية. وفي سنة ١٩٣٧ تم تركيز الصناعة العسكرية وتأليف لجنة استشارية من الخبراء الكيميائيين، وأخرى كيميائية ـ فنية. وفي سنة ١٩٣٨ تم إنتاج ١٧٥٠٠ قنبلة يدوية و١٦٠٠٠ قنبلة بندقية، ومخازن لرصاص الرشاشات، فيما قررت القيادة القطرية للهاغاناه توزيع مراكز إنتاج الأسلحة كي تستطيع كلّ منطقة أن تؤمّن حاجتها قدر الإمكان وقت الطوارىء. كما تم إنتاج ٤٨ مدفع هاون من عيار ٣ ملم سنة ١٩٣٨. وفي نهاية سنة ١٩٣٩ تم استيراد آلات إنتاج الذخيرة بقدرة إنتاج ١٥٠٠٠ رصاصة في اليوم بصورة منظمة. ولقد استغل مبعوثو الهاغاناه حالة الوفاق القائمة مع قوات الجيش البريطاني بحيث أمكن إدخال آلات التصنيع بمساعدة الاستخبارات البريطانية، التي لم تُعْنَ بمعرفة محتويات الصناديق التي شحنت فيها تلك الآلات. وكان خمسون كيميائياً يعملون في صناعة السلاح في نهاية سنة ١٩٣٩[١٧٨].

وكان الإنجاز الأهم الذي حققته الهاغاناه الخبرة القتالية التي اكتسبتها خلال سنوات الثورة العربية الثلاث؛ «إذ انتقلت من الحراسة السلبية خلف السياجات وداخل المواقع الثابتة إلى العمل في الحقول والطرقات. وقد تغلغلت الوحدات السيارة، في البداية مع الإنكليز ثم من دونهم، في عمق مناطق العدو العربي. وارتقت وحدات رجال الدفاع بقيادة وينغيت ـ ضابط الاستخبارات البريطاني ـ إلى مستوى من القدرة القتالية الممتازة. وزرعت هذه النشاطات في أفئدة أعضاء الهاغاناه الذين شاركوا فيها الثقة بالنفس»[١٧٩].

ولقد ساهمت سلطة الانتداب بالنقلة النوعية التي تحققت في القدرات القتالية

---

(١٧٧) المصدر نفسه، ص ٤٠٧ ـ ٤٠٨.

(١٧٨) المصدر نفسه، ص ٤٠٨ ـ ٤١٨.

(١٧٩) المصدر نفسه، ص ٥٣٢.

الصهيونية؛ إذ في سنة ١٩٣٦ أجازت تجنيد مليشيا يهودية، كما أبلغت القيادة الصهيونية بأنها ستسمح لقوة خاصة من رجال الشرطة بالبقاء مع سلاحها في المستوطنات. وقد اشترطت بداية حل منظمة الهاغاناه وتسليم أسلحتها غير الشرعية، غير أنها لم تتمسك بهذا الشرط وتخلت عنه دون إعلان. وبحلول سنة ١٩٣٩ كانت هذه القوة قد بلغت حوالى ١٤٥٠٠ رجل، فيما لعب الضابط البريطاني وينغيت دوراً تاريخياً في إعداد وتدريب «فرق الليل الخاصة». و«تحت قيادته ذاق أفضل الضباط الإسرائيليين طعم القتال مع العرب، وكان من بينهم موشيه دايان». ويذكر ديفيد هيرست: «وقد اعترضت السلطات المدنية البريطانية لأسباب سياسية على هذا التطور السريع في القدرة العسكرية اليهودية، لكن قيادة الجيش، التي لم يكن يهمها سوى القضاء على الثورة العربية، دعمت المطالب اليهودية بتعزيز التجنيد والتدريب»[(١٨٠)].

ثاني عشر: واقع التجمّع الاستيطاني الصهيوني غداة صدور «الكتاب الأبيض»

في إيضاح أسباب رفض «الكتاب الأبيض»، وبخاصة ما تضمّنه في موضوع تقييد الهجرة وبيوع الأرض، كتبت الرواية الإسرائيلية الرسمية ما نصه: «لو كان اليشوف مستعداً للتنازل عن حلمه السياسي والصهيوني، لكان ربما استطاع التوصل إلى تسوية ما مؤقتة مع الحركة القومية العربية، والحصول على حقوق أقلية، والعيش بهدوء وطمأنينة فترة زمنية ما. لكن الضمير الصهيوني، وضائقة الشعب في المنفى، لم يكونا وحدهما اللذين حفزاه على أن يقاوم، بكل روحه وبكل قوته، ضياع أمله بأن يكون شعباً حراً في وطنه. بل إن إحساساً فطرياً عميقاً أعلما أبناء ذلك الجيل بأن مصير أقلية يهودية صغيرة وسط بحر من ملايين العرب في البلد وحوله، من دون إطار سياسي مستقل، سيكون الانحلال والتحول إلى جالية أخرى من الجوالي اليهودية البائسة والذليلة الموجودة في الدول الإسلامية، وستختفي من مسرح التاريخ مع الوقت»[(١٨١)].

والرواية الإسرائيلية الرسمية، كحديث بن غوريون السابق ذكره، تتجاهل حقائق التاريخ ومعطيات الواقع في ادعائها أن الجاليات اليهودية بائسة وذليلة في الدول الإسلامية، فضلاً عن أنها تؤكد رفض التعايش الديمقراطي في المجتمع

---

(١٨٠) هيرست، **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط**، ص ٢٦٢.

(١٨١) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٥٢٦.

العربي. وبعد أن عبّرت عن الموقف الاستراتيجي الصهيوني من موضوعي الهجرة و«فداء» الأرض، والذي استناداً إليه رفضت الحركة الصهيونية «الكتاب الأبيض» لسنة ١٩٣٩، راحت تستعرض في مباهاة غير خافية ما اعتبرته إنجازات «اليشوف»، فهي تقول:

لقد كان «اليشوف» قد وصل، في ذلك الوقت، إلى مستوى رفيع من التنظيم، شبيه بتنظيم دولة على وشك أن تقوم. كانت له مؤسسات مركزية (الوكالة اليهودية) و«جمعية المنتخبين» (اسيفات هنفحاريم) و«المجلس القومي» (هفاعد هلئومي)، ونظام تعليم متشعب، وخدمات صحية خاصة به، وتنظيم أمني على مستوى قطري هو «الهاغاناه». وقد اضطرت السلطات إلى الاعتراف بكل هذا علناً أو بصورة خجولة، مع أنها شكت طوال الوقت من «الدولة داخل الدولة» التي أقامها اليهود في البلد[١٨٢].

وألاحظ أن ادعاء الرواية الإسرائيلية الرسمية أن بريطانيا اضطرت إلى الاعتراف بالإنجازات الصهيونية لا ينهض على أساس، ذلك لأنه كان في مقدمة ما التزمت به بريطانيا بموجب صك الانتداب، إقامة «الوكالة اليهودية»، وأن تكون مشاركة لسلطة الانتداب في إعداد فلسطين لإقامة «الوطن القومي اليهودي». وحين صدر صك الانتداب سنة ١٩٢٢ كان «اليشوف» الناشىء لما يزل في الحاضنة الاستعمارية البريطانية. ثم إن أياً من مؤسسات التجمع الاستيطاني الصهيوني لم تتعرض لمحاولات التخريب البريطانية كما حدث بالنسبة إلى مؤسسات المجتمع العربي في فلسطين، جميعها ومن غير استثناء. ثم إن الرواية الإسرائيلية الرسمية في استعراضها منجزات «اليشوف» تجاهلت تماماً دور آلة الحرب البريطانية في تمكين التجمع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني من الصمود والاحتفاظ بتماسكه.

وفضلاً عن ذلك تجاهلت الرواية ذكر تأثير الثورة العربية في الإنجازات الصهيونية. إذ على الرغم من تصاعد إرهاب ألمانيا النازية ليهود ألمانيا والنمسا وبولندا، والتعاون النازي مع الصهاينة في تيسير عملية الهجرة اليهودية من الأقطار الثلاثة، كما سبق بيانه، تراجعت أرقام الهجرة خلال سنوات الثورة الثلاث من ٦١٨٥٤ مهاجراً سنة ١٩٣٥ إلى ٢٩٧٢٧ مهاجراً سنة ١٩٣٦ إلى ١٠٥٣٦ مهاجراً سنة ١٩٣٧ وإلى ١٢٨٦٨مهاجراً سنة ١٩٣٨ وإلى ١١٤٠٥

(١٨٢) المصدر نفسه، ص ٥٢٨.

مهاجرين سنة ١٩٣٩[١٨٣]، فيما انخفضت الهجرة غير الشرعية من ٦٢٠٠٠ سنة ١٩٣٥ إلى ١٥٠٠٠ خلال سنوات الثورة الثلاث، فيما بلغ رقم الهجرة المضادة ـ الذين هاجروا من فلسطين ـ ١٠٠٠٠، كما تذكر الرواية الإسرائيلية الرسمية[١٨٤].

ولقد كانت الثورة أشد تأثيراً في مجال حيازة الصهاينة للأرض، إذ بلغ مجموع ما اشتري خلال سنوات الثورة (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) ١١٢٧٦٦ دونماً. وعند مقارنة أرقام ما حازه الصهاينة ـ عن طريق الشراء ومن أراضي الدولة ـ يتضح أنهم في سنة ١٩٣٥ حازوا ٧٢٩٠٥ دونمات، في حين أن حيازتهم كانت ١٨١٤٦ دونماً سنة ١٩٣٦ وكانت ٣٩٣٦٧ دونماً سنة ١٩٣٧ و٢٧٢٨٠ دونماً سنة ١٩٣٨ و٢٧٩٧٣ دونماً سنة ١٩٣٩[١٨٥] بمعدل ٢٨١٩١,٥٠ دونماً سنوياً خلال السنوات الأربع، في حين كان المعدل الوسطي للسنوات الأربع السابقة للثورة ٤٧٧٢٥ دونماً.

وكان القطاع الصناعي الصهيوني قد شهد ذروة نهوضه سنة ١٩٣٥، إذ أُنشئت خلالها العديد من المصانع في مجالات متعددة من الإنتاج. إلا أنه كان للثورة العربية انعكاسها على التقدم الصناعي؛ فالوكالة اليهودية تشير في أحد تقاريرها إلى أن الاقتصاد في فلسطين عانى الانكماش بعد حالة التمدد والانتعاش تلك. ويعيد التقرير ذلك إلى تأثير الثورة العربية، وانعدام الثقة في مستقبل فلسطين الاقتصادي، وتراجع الهجرة. وكان لذلك تأثيره الشديد في الصناعة اليهودية، وبخاصة المؤسسات المنشأة حديثاً، التي اضطر بعضها إلى الإغلاق أو بيعت لمستثمرين آخرين[١٨٦].

غير أن التجمع الاستيطاني الصهيوني استطاع أن يخفف من تأثير الثورة السلبي؛ فالبطالة المتزايدة جرى استيعابها في قوات الأمن التي تضاعف عدد منتسبيها. ولأسباب أمنية جرى توسيع حجم قطاع الأشغال العامة توسيعاً كبيراً. واحتل القطاع الزراعي المختلط أسواقاً جديدة بسبب انقطاع الصلة بمصادر

---

(١٨٣) محمد عبد الرؤوف سليم، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص ٢٠٩.

(١٨٤) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٥٢٨ ـ ٥٢٩.

(١٨٥) سليم، المصدر نفسه، ص ٢٨٤.

(١٨٦) المصدر نفسه، ص ٣١١ ـ ٣١٢.

الإنتاج العربية. وذلك فضلاً عن تدفق المعونات وتزايد جباية كلٍّ من الصندوق القومي اليهودي («كيرين كايمت») والصندوق التأسيسي («كيرين هايسود») وصندوق مساعدة يهود ألمانيا. ويعقّب وايزمان على الأحداث: «لم يعد هنا مستعمرة أو ييشوف. . . إنه أمة بالمعنى الكامل لهذا المفهوم. إن الأعوام الثلاثة من الأحداث بما رافقها من ضحايا غالية كانت تسقط يومياً، ونوبات الحراسة الليلية، وتوتر متواصل، توحدت وعياً بالحقائق، وإحساساً بالتماسك القومي، وعزماً ماضياً لم نشهده قبلاً. ولقد فلَّ الحديد روح هذا الشعب»(١٨٧).

وليس من شك في أن التجمع الاستيطاني الصهيوني تمكّن من تقديم الاستجابة الفاعلة في مواجهة الجائحة التي كادت تقتلعه. لكنه لم يحقق ذلك فقط بكفاءة قيادته وتضحيات عناصره التي لا تُنكر، وإنما أيضاً، وبما يفوق ذلك أهمية، بفضل الرعاية والحماية البريطانيتين ودعم وتمويل يهود العالم، وبخاصة الأمريكيين منهم(١٨٨)، وبتوافق الرؤى وتبادل المنافع مع النظامين النازي الألماني والفاشي الإيطالي وبقية معادي الساميّة الأوروبيين.

والذي تجاهله وايزمان والرواية الإسرائيلية الرسمية هو أن سنوات الثورة أوضحت زيف الادعاء الذي تأسس عليه وعد بلفور وصك الانتداب، والزعم بأن مواطني فلسطين العرب مجرد «طوائف غير يهودية مقيمة في فلسطين»، فمن خلال الكفاح المسلح أكدوا أنهم شعب عربي يمتلك إرادة عصية على الاستلاب، واستعداداً غير محدود للبذل والعطاء. وإذا كانت بريطانيا قد وعدت وايزمان بأن تكون فلسطين سنة ١٩٣٥ يهودية كما هي بريطانيا إنكليزية، فإن إرادة شعب العطاء العظيم والصمود المذهل هما اللذان أفرغا الوعد البريطاني من مضمونه.

وفي مواجهة تصاعد الحِراك الوطني للشعب العربي في فلسطين توثقت العلاقات بين جهازي الاستخبارات البريطاني والصهيوني. كما تمّ استغلال باعة الأرض والسماسرة العرب الذين دفعهم عداؤهم للحركة الوطنية إلى العمالة، في حين لم تنجح أجهزة استخبارات الصهاينة في اختراق قيادة الثوار، فيما واصلت

---

(١٨٧) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٥٢٠ ـ ٥٢١.

(١٨٨) لإدراك موقع المشروع الصهيوني والتصدي لمقاومته في الاستراتيجية الاستعمارية الكونية قارن ما حظيت به، وما تزال، سائر مؤسسات ونشاطات الجباية الصهيونية من تسهيلات مختلفة في أوروبا وأمريكا طوال ما يتجاوز قرناً من الزمن، بعملية «تجفيف منابع» كافة الجمعيات الخيرية العربية والإسلامية التي تدعم الخدمات الاجتماعية في فلسطين المحتلة.

اختراقها لدوائر وأجهزة سلطة الانتداب. وكانت قد أنشأت سنة ١٩٣٥ جهازاً للتنصت على المكالمات الهاتفية والبرقيات المرسلة، بحيث إنه كلما وسّعت الشرطة محطات الإرسال اللاسلكي التابعة لها، وسّع عناصر جهاز الاستخبارات الصهيونية نشاطهم الموجّه للتنصت وحل رموز المعلومات. وفي خريف سنة ١٩٣٩ وصل عدد مراكز الاتصال اللاسلكي التابعة للهاغاناه إلى ٣٤ مركزاً. وكان لمراكز التنصت ولاختراق الأجهزة البريطانية دور مؤثر في الهجرة غير المشروعة النشطة آنذاك(١٨٩).

ولقد تمكّن أبراهام شتيرن من عقد صلات مع اليهود المندمجين في بولندا، وبخاصة مع من كانوا على صلة بأوساط الضباط والشرطة السرية، وبحيث استطاع عقد اتفاقيات لشراء السلاح، وتدريب «طلائعيين»، وتسهيل الهجرة غير الشرعية. وبمساعدة أوساط الجيش البولندي أقام شتيرن دورة تدريب لخبراء المتفجّرات في ربيع ١٩٣٩ في مصيف أندريكوف في جبال زاكوبانا في الجنوب الغربي من بولندا، حيث تدرب رجال «الايتسل» على التكتيك العسكري، والنسف الإرهابي (التخريبي)، والاتصال السري، واستخدام الحبر السري، والتخطيط لعمليات إرهابية(١٩٠).

ثالث عشر: تقييم الثورة العربية الكبرى (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩)

استناداً إلى الحسابات الدقيقة التي أجراها د. وليد الخالدي، زاد عدد الشهداء خلال سنوات الثورة على خمسة الآف شهيد، فيما جاوز الجرحى الأربعة عشر ألفاً. وإذا طبّقنا هذه الارقام بالمقارنة النسبية السكانية على بريطانيا أو الولايات المتحدة فإنها تعني مقتل حوالى مئتي ألف بريطاني وإصابة حوالى ستمئة ألف بجروح، أو مقتل مليون أمريكي وإصابة ثلاثة ملايين بجروح(١٩١). وفي ذلك دلالة على عِظم الثمن الذي دفعه الشعب العربي في فلسطين بفعل ثورته الكبرى، وبرغم ذلك أُجهضت الثورة وتوقفت، والسؤال التاريخي الذي يفرض ذاته: ما هي العوامل التي تسببت بذلك؟

---

(١٨٩) المصدر نفسه، ص ٤٢٨ ـ ٤٣١.

(١٩٠) المصدر نفسه، ص ٥١٨ ـ ٥٢٢.

(١٩١) *From Haven to Conquest Readings in Zionism and the Palestine Problem until 1948*, pp. 846-849,

نقلاً عن: هيرست، **البندقية وغصن الزيتون. جذور العنف في الشرق الأوسط**، ص ٢٥١.

بالعودة إلى ما كان دولياً وعربياً وفلسطينياً أواخر ثلاثينيات القرن العشرين يتضح أنه تفاعلت على نحو جدلي جملة عوامل ذات صلة بكلٍّ من الظروف الإقليمية والدولية، والواقع العربي على المستويين الرسمي والشعبي، والظروف الموضوعية والذاتية للثورة والحركة الوطنية الفلسطينية، بحيث فرضت توقف الثورة بشكل شبه تام غداة تفجّر الحرب العالمية الثانية في أيلول/سبتمبر ١٩٣٩. وقد أتاح ذلك لوزير المستعمرات البريطاني ماكدونالد أن يعلن في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٩ أن النظام أخذ يعود إلى فلسطين شيئاً فشيئاً، وبجهود مضنية[١٩٢]. ويمكن إيجاز العوامل التي جعلت توقف الثورة حتمياً بما يلي:

(١) على الرغم من تصاعد حدة النزاعات بين الدول الاستعمارية، لم يكن المناخ الدولي مؤاتياً للحِراك الوطني التحرري في آسيا وأفريقيا؛ فالدول الاستعمارية كانت لمّا تزل مهيمنة على العلاقات الدولية، والظاهرة الاستعمارية لم تكن قد ضعفت بعد، فيما كان الاتحاد السوفياتي يتبنى استراتيجية ستالين القائمة على سياسة «بناء الاشتراكية في بلد واحد». بينما كانت الحركة الصهيونية تحظى بدعم مختلف الدول الراسمالية، بما في ذلك النظامان النازي الألماني والفاشي الإيطالي، برغم ما بين تلك الدول من تناقضات.

(٢) كانت نقطة ضعف الثورة الأساسية أن قادتها الميدانيين كانوا في غالبيتهم من القسّاميين، وهم عمال كادحون ذوو أصول فلاحية، وكان الريف مصدر دعمها الأول بالرجال وملجأها الآمن، فيما تفردت بالقيادة السياسية والتوجيه عناصر من البرجوازية المدينية الأقل ثورية والأكثر استعداداً للمساومة. كما أنه لم يجر تشكيل لجان فلاحية عمودها الفقري كادر ثوري، بحيث يتم الارتقاء بعطائها من العفوية والنجدة على شكل الفزعات عند الحاجة إلى تنظيم المدد وتواصله، وبالتالي افتقدت الثورة مصدر الدعم الذاتي الذي كان مؤهلاً لأن يضمن تطورها وتواصلها.

(٣) تخلّف القيادة السياسية عن وعي طبيعة الصراع مع تحالف الاستعمار والصهيونية، مما جعلها دائمة الاستعداد للاستجابة لطروحات التسوية[١٩٣]. وفضلاً عن ذلك لم تمتلك، لا هي ولا القادة في الميدان، المؤهلات التي يتطلبها التوظيف الأمثل للقدرات البشرية والإمكانيات المادية للشعب العربي في فلسطين.

---

(١٩٢) الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ص ٣١٥.

(١٩٣) المصدر نفسه، ص ٣١٣ ـ ٣١٤.

وعلى الرغم مما يجمع عليه المؤرخون الموضوعيون من تميز غالبية قادة المرحلة، السياسيين والعسكريين، بالحماسة والإخلاص، فإن تخلفهم عن حُسن إدارة الصراع مع التحالف الاستعماري ـ الصهيوني، كان عاملاً مؤثراً في العجز عن تطوير الثورة، وبالتالي التعجيل بوقفها.

(٤) لا شك في أن القيادة الوطنية بزعامة المفتي نجحت في إقامة علاقات إيجابية مع مختلف القوى الوطنية والقومية والإسلامية في مشرق الوطن العربي ومغربه، وأنها تلقّت من معظمها دعماً مادياً وأدبياً ساهم في رفد الثورة. غير أن ذلك الدعم لم يرق مطلقاً إلى مستوى ما كان مطلوباً لتطوير الثورة وتواصلها، في مواجهة التصعيد المتنامي في قوى ووسائل القمع البريطانية، والتطور المتسارع في قدرات وإمكانيات التجمع الاستيطاني الصهيوني، فضلاً عن أنه ليس من نظام رسمي عربي قدّم أي دعم مادي للثورة، في حين مارست الأنظمة التي كانت قائمة، وبخاصة النظامين الملكيين في الرياض وبغداد، ضغوطاً متوالية على «القيادة الفلسطينية» لحملها على الاستجابة لطروحات التهدئة البريطانية. وبالنتيجة كان قصور العمق العربي رسمياً وشعبياً من أول وأهم العوامل التي حتّمت توقف الثورة.

(٥) افتقدت الساحة القيادة السياسية القادرة على اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب، كنتيجة لوجود «اللجنة المركزية» في دمشق، بعيداً عن ميدان المعركة. ولم تكن هناك قيادات سياسية محلية متفرعة عنها قادرة على إدارة الدفة. وما حققه مبعوثو القيادة المركزية لدى القيادات الميدانية كان محدوداً. وقد تسبب افتقاد القيادة السياسية المباشرة والفاعلة في العجز عن تعبئة الطاقات الشعبية المتوفرة والمتاحة، وقيادتها والاستفادة من كل إمكانياتها. وبالتالي اقتصر العمل الوطني على الاندفاعات العفوية، أو الأعمال الجزئية، وتولى العسكريون، الذين لا خبرة لهم بالأمور السياسية والتعبوية، مسؤوليات جساماً لم يكونوا أكفاء لها[١٩٤].

(٦) افتقاد وحدة القيادة العسكرية، فعلى الرغم من المحاولات التوحيدية والتنسيقية التي قامت بها «اللجنة المركزية»، ظل القادة الميدانيون يتمتعون بقدر واسع من استقلالية الإرادة والقرار، الأمر الذي لم يحل دون تنافسهم إلى حد الصراع، فضلاً عما تسبب به ذلك من تجزئة العمل العسكري وافتقاده الدرجة

(١٩٤) علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ١٤٢ ـ ١٤٣.

العالية من التنسيق[١٩٥]. ويلاحَظ في هذا الخصوص «أن قادة حرب العصابات يتمتعون عادة بدرجة من الاستقلال كبيرة، لا يتمتع بها قـادة الجيش النظامي، ولكن حرب العصابات تحتاج إلى قيادة مركزية تضع الخطة العامـة، وتشرف على التنفيذ والتعبئة، وقيادة العمليـات الكبرى»[١٩٦]. وهذا ما لم يتوفر للثورة على أرض فلسطين.

(٧) محدودية الإمكانيات التسليحية والتدريبية. ولقد سبق بيان مقدار الخلل الفادح في ميزان القدرات التدريبية والتسليحية للثوار، في مقابل ما لدى قوى تحالف الاستعمار البريطاني والصهاينة. كما سبق القول إن عدم توفر الذخائر كان من أسباب تراجع الثورة. ولقد فشلت محاولات استغلال تناقضات الدول الصناعية الأوروبية في الحصول على السلاح؛ ففي سنة ١٩٣٧ أجرى الحاج أمين الحسيني اتصالات بكلٍّ من قنصل ألمانيا في القدس وسفيرها في بغداد طلباً للدعم، وفشل، كما تقدمت «اللجنة السورية لمناصرة الحركة الوطنية الفلسطينية» بطلب شراء السلاح الألماني عن طريق سفير ألمانيا في بيروت، ولم يُستجب للطلب ـ وذلك ما سبق إيضاحه عند بحث موقف ألمانيا النازية من الصراع في فلسطين ـ أما إيطاليا الفاشية فقد كان موسوليني على علاقة وطيدة مع أركان الحركة الصهيونية. وسبقت الإشارة إلى نفي الرواية الإسرائيلية الرسمية تلقّي الثورة أي دعم إيطالي.

(٨) تأثير تدهور الأحوال الاقتصادية وما لحق بالمواطنين من إرهاق بفعل عمليات القمع البريطانية خلال سنوات الثورة، فضلاً عن تداعيات شهور الإضراب الستة. وفي رسالة من عجاج نويهض إلى عوني عبد الهادي في ٢٦/ ٥/ ١٩٣٩ توصيف لما بلغته الحال من إنهاك وضعف في المدينة كما في القرية، وفي الساحل كما في الجبل، وفي الشمال كما في الجنوب، ودعوته إلى أن تأخذ اللجنة العربية العليا بعين الاعتبار الدقيق حالة البلاد الحاضرة[١٩٧].

(٩) كان من نتائج تخلّف المجتمع العربي الفلسطيني، وندرة النُخب الواعية الملتزمة بالحِراك الوطني، أن المنظمات السياسية القائمة لم تكن أيٌّ منها في مستوى تقديم الاستجابة المؤثرة في مواجهة التحدي القائم، وبالتالي لم يستطع أيٌّ من الأحزاب القائمة أن يسد الفراغ الذي أحدثه غياب القيادة، أو أن يعوض

---

(١٩٥) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨.

(١٩٦) علوش، المصدر نفسه، ص ١٤٣.

(١٩٧) عبد الهادي، **مذكرات عوني عبد الهادي**، ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠.

قصورها وعجز الموجود من مناصريها عن تفعيل الساحة برغم توفر إمكانية ذلك. كما أنها لم تستطع الحد من التأثير المدمر لقوى المعارضة، وبخاصة العناصر الوثيقة الصلة بالدوائر الاستعمارية، مما يسّر لهذه العناصر أن تلعب دوراً تخريبياً في بداية الثورة، كما في مرحلتها الأخيرة. ففي البدء ساهمت تلك العناصر في استنفار محاسيبها من وجهاء القرى ومخاتيرها ضد الحِراك الثوري الناشىء، مما دفع نشطاءه الصاعدين إلى استعمال القوة لفرض وجودهم ودعم نفوذهم، الأمر الذي انطوى على تجاوزات وأخطاء من جهة، وعزّز مشاعر التسلط عند قادة حظهم من الثقافة، وبخاصة الثقافة السياسية، محدود للغاية، من جهة ثانية. كما قامت قوى المعارضة بثورة مضادة تمثلت في المغالاة في نشر الشائعات، وتحفيز الأحقاد، واستنفار أصحاب الثارات، وممارسات «فصائل السلام» التي نهشت الثورة من الداخل، من جهة ثالثة.

ويلاحظ ديفيد هيرست أن «التلاحم لم يتم، وظلت الهوة قائمة بين رجل السياسة والمقاتل، وبين المدينة والريف. وبينما كانت الثورة، وهي محاولة الفلسطينيين الأولى لتنظيم عنف مسلح، تمثل نمواً في طبيعة المقاومة للغزو الصهيوني، فإنها لم تتواكب مع نمو القابليات الاجتماعية والسياسية والتنظيمية الموازية والضرورية لمواصلة هذا التحدي واستمراره. وهكذا لم يلق المقاتلون تشجيعاً على تجاوز الولاءات الدينية أو الإقليمية أو العائلية، بل كان كثيرون يرفضون الاشتراك في مجموعات في مناطق غير مناطقهم. أما الذين شاركوا فكانوا أحياناً لا يلاقون القبول في هذه المجموعات على اعتبار أنهم دخلاء. بل كانت الفزعة أو نجدة الجار، دون أحد سواه، عائقاً في سبيل وضع استراتيجية عاقلة، وكثرت الزعامات العسكرية، إلا أن الأسوأ من هذا كان عامل الضعف الناجم عن الخلافات العشائرية الموروثة والثارات التي اختلطت بالخلافات السياسية الجديدة غير الواضحة. فلم تكن هذه الخلافات تقتصر على أن تجعل قرية ما تقف ضد قرية أخرى، بل كانت أحياناً تسبب الانقسام في القرية الواحدة»[(١٩٨)].

(١٠) بعقد اتفاق ميونيخ بين رئيس الوزراء البريطاني تشمبرلين وهتلر تراجعت حدة الأزمة الدولية التي كانت تضغط على أعصاب الحكومة البريطانية. وبذلك انفسح لها المجال لتعالج الوضع المتفجّر في فلسطين، ولتهيئة الأجواء

---

(١٩٨) هيرست، **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط**، ص ٢٥١.

للحل السياسي الذي يتوافق ومصالحها الاستراتيجية في المنطقة، فاستقدمت قوات إضافية معزّزة بالطائرات الحربية لإضعاف شوكة الثورة أولاً. وبعد استعادة السيطرة على البلدة القديمة في القدس باشر الجيش عملية استعادتها في بقية المدن كما سبق بيانه. وبالتالي انحصر نشاط الثوار أو كاد في الريف، وتحوّل من الهجوم إلى الدفاع في مواجهة تضافر قوى الجيش والهاغاناه و«فصائل السلام». وبالنتيجة افتقد الثوار زمام المبادرة وضعفت هيبتهم بعد أن تراجعت انتصاراتهم.

(١١) فرض الجيش استخدام تصاريح المرور على الطرق. فأعلنت «القيادة المركزية» رفض الانصياع لذلك. غير أن ضغوط أصحاب البيارات مع مقدم موسم الحمضيات، والحاجة الماسة إلى حركة السيارات الناقلة للحمضيات، اضطرت اللجنة إلى السماح لسائقي هذه السيارات التقدم بطلب التصاريح، الأمر الذي استغله الجيش إذ اشترط عدم إصدار التصاريح المطلوبة ما لم يتقدم العرب بطلب عدد مماثل من التصاريح لغير سائقي سيارات الحمضيات، وبخضوع القيادة العربية لذلك أفشلت قرارها برفض التقدم بطلب تصاريح، مما ضاعف من الآثار السلبية لتراجع عمليات الثوار، وعجّل بتدهور هيبتهم، وهيبة «اللجنة المركزية» والقيادة الوطنية.

(١٢) بالتقاء بريطانيا وفرنسا في تحالف مضاد لمحور ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية، غدت سلطات الانتداب الفرنسي في سورية ولبنان مشاركة بفعالية كبيرة في ملاحقة أعضاء «اللجنة المركزية» الموجودين في سورية ولبنان والعناصر الوطنية الفلسطينية والسورية واللبنانية. وقد تم إلقاء القبض على العديدين منهم، وإيداعهم سجن تدمر الصحراوي، بمن فيهم محمد عزة دروزة، أمين سر «اللجنة المركزية». وبذلك ضاقت إلى حد بعيد سبل الدعم من القطرين الشقيقين.

إلا أن الثورة كان لها إنجازها وإن انتهت على شكل مأساوي، إذ حين اشتد عودها مطلع سنة ١٩٣٨ أثّرت في الأوساط البريطانية، فيما يتصل بمشروع التقسيم، ومسألة الهجرة، بحيث أخذت الصحف البريطانية وعدد من الشخصيات السياسية تتحدث عن صعوبة تنفيذ قرار التقسيم، وعن ضرورة مراعاة الموقف العربي، حرصاً على مصالح بريطانيا في المشرق العربي. وفي سبيل التهدئة التي كانت بريطانيا في مسيس الحاجة إليها، أعلنت وزارة المستعمرات في «كتاب أبيض» سنة ١٩٣٨ العدول عن مبدأ «الاستيعاب الاقتصادي» كأساس لتحديد أعداد المهاجرين المسموح بدخولهم فلسطين، واعتماد مبدأ «الأساس السياسي» بديلاً منه، فيما تقدم نحو عشرين نائباً في مجلس العموم باقتراح وقف

الهجرة تماماً إلى حين الوصول إلى تسوية للقضية الفلسطينية[١٩٩]. ويذكر ديفيد هيرست أن بعض رجال السياسة البريطانيين بدت لديهم تحفظات حول السياسة المتمثلة بإعادة احتلال فلسطين وما يتطلبه تحقيق ذلك من إجراءات قاسية وتكاليف باهظة. ويلاحظ أن تلك التحفظات انطلقت «من إدراك بعض الجهات ذات النفوذ متأخرة أن هذه المقاومة الفلسطينية اليائسة، وإن كانت غير مثمرة في النهاية، لا بد أن تكون لها أسباب أعمق من الأسباب المعروفة والمفهومة. فقد قال وزير المستعمرات البريطاني مالكولم ماكدونالد أمام مجلس العموم، إن معظم الثوار كانوا مدفوعين بدوافع وطنية وإنه لو كان مواطناً عربياً لكانت مشاعره مماثلة لمشاعرهم، وإن السياسة القائمة على القوة قد تنجح في إقرار الأمن ولكنها لن تنجح في إقرار السلام»[٢٠٠].

ولقد استعدى الشعور المتنامي في الوسط السياسي البريطاني الحركة الصهيونية والقوى اليهودية في بريطانيا. فيما حاولت «الوكالة اليهودية» استغلال ضائقة يهود ألمانيا ووسط وشرق أوروبا، وصدور قرارات «نورمبرغ» العنصرية المعادية لليهود. وعندما دعا الرئيس الأمريكي روزفلت إلى مؤتمر يُعقد في إيفيان الفرنسية للبحث في مشكلة اللاجئين، واستجابت للدعوة ٣٣ دولة، تقدمت الوكالة اليهودية بمقترحات ومشاريع لاستيعاب مئة ألف مهاجر في فلسطين خلال فترة وجيزة. غير أن المندوب البريطاني إلى المؤتمر عارض ذلك. وكانت بريطانيا قد اشترطت لحضور المؤتمر أن يمتنع عن مناقشة اعتبار فلسطين هي الملجأ للاجئين اليهود[٢٠١]. وقد نجح مندوب بريطانيا اللورد وينترتون، الذي ترأس «لجنة اللاجئين الحكومية» في «أن يبعد فلسطين عن المشكّلة، وأن يحمل المؤتمر على اعتبارها مشكلة عالمية لا تُحل إلا بتعاون الدول وفتح حدودها للاجئين، لأن فلسطين لا تتسع لهجرة جديدة، وأن أحوالها الحاضرة خاصة لا تسمح بالبحث في الأمر، وتغيير السياسة التي تجري عليها حكومته»[٢٠٢].

وما تحقق على محوري مشروع التقسيم والهجرة يوضح أن الثورة والتجاوب الشعبي العربي معها، فاقا في تأثيرهما في الموقف الرسمي البريطاني يومذاك تأثير

---

(١٩٩) درورة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ٢٢٤.

(٢٠٠) هيرست، المصدر نفسه، ص ٢٥٣.

(٢٠١) **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ١٧٧ ـ ١٧٨.

(٢٠٢) درورة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ٢٢٥.

مداخلات كلٍ من الساسة الإنكليز المناصرين للمشروع الصهيوني، وجماعة الضغط اليهودية، ذات النفوذ التقليدي الكبير في الدوائر السياسية والاقتصادية والإعلامية البريطانية. وبذلك تكون الثورة هي التي حالت دون قيام الدولة الصهيونية يومذاك، كما يقرر محقاً د. شوفاني بقوله: «لم ينـل العرب استقلالهـم جراء الثورة، لكن الثورة منعت قيام الدولة اليهودية»[٢٠٣].

رابع عشر: هل أضاع المفتي فرصة ذهبية برفضه «الكتاب الأبيض»؟

لم يكن المفتي وحده الذي رفض «الكتاب الأبيض» فور صدوره، ولا كانت القيادة السياسية وقادة الثوار وحدهم الذين شاركوه الرفض يومذاك؛ فإلى جانب القيادة السياسية وقادة الثوار كان هناك إجماع جماهيري عربي على الرفض، كما يتضح من تقرير قائد الجناح البريطاني ريتشي الذي سبقت الإشارة اليه. كما أجمعت على الرفض غالبية الأحزاب الفلسطينية والمنظمات السياسية العربية، وأبرز الأنظمة العربية الحاكمة. وذلك فضلاً عن الرفض الحاسم الذي أجمعت عليه القيادات الصهيونية في فلسطين وخارجها، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وبرغم ذلك كثرت فيما بعد، ولمّا تزل، الادعاءات بأن المفتي أضاع فرصة ذهبية عندما رفض «الكتاب الأبيض» في ربيع سنة ١٩٣٩. وتنسب بيان الحوت إلى أوراق عوني عبد الهادي الخاصة أن نوري السعيد وممثلي الدول العربية في مؤتمر المائدة المستديرة، الذي تبلورت فيه الأفكار التي تضمّنها الكتاب الأبيض، كانوا يؤيدون تلك الأفكار، غير أنهم سايروا الزعامة الفلسطينية في رفضها لها[٢٠٤]. وهو قول يدحضه كون تشكيلة الوفد الفلسطيني إلى المؤتمر إنما تمّت وفق الاشتراطات البريطانية، ونتيجة ضغوط ومداخلات أنظمة حكم بغداد والرياض والقاهرة. كما أنه مناقض لكون المقترحات التي تضمّنها «الكتاب الأبيض» كان قد رفضها الوفد الفلسطيني إلى مؤتمر المائدة المستديرة، وفيه راغب النشاشيبي، زعيم حزب الدفاع والمعارضة. كما رفضها ممثلو الحكومات العربية، وذلك قبل أن يصدر «الكتاب الأبيض» ويقرّه مجلس العموم البريطاني[٢٠٥]، فضلاً عن أن «الكتاب الأبيض» كان قد قدم إلى الحكومات العربية من خلال الحكومة المصرية،

---

(٢٠٣) الياس شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ط ٣ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٣)، ص ٤٨٤.

(٢٠٤) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ١٤٦.

(٢٠٥) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ٢٥٢.

التي دعت إلى مؤتمر حضره ممثلو حكومتي العراق والسعودية. وكان هذا المؤتمر هو المبادر إلى الرفض، وليست «اللجنة العربية العليا»، التي كان دورها قد هُمش منذ أصدرت بيان فك الإضراب ووقف الثورة في خريف ١٩٣٦.

وعلى الصعيد الفلسطيني الخاص تنسب الحوت إلى عوني عبد الهادي أنه كان من القائلين بقبول «الكتاب الأبيض». وتضيف قائلة: «ويتضح كذلك من أوراق الدكتور عزت طنوس أن معظم أعضاء «اللجنة العربية العليا» قد وافقوا على الكتاب الأبيض بعد أن بحثوه بحثاً دقيقاً في اجتماع خاص في قرنايل ـ مقر المفتي في لبنان ـ إلا أن المفتي رفضه بسبب الغموض في عدد من بنوده. ولذلك أوفدت اللجنة د. عزت طنوس إلى لندن كي يبحث النقاط الغامضة مع وزير المستعمرات. وقد ردّ عليه الوزير في المقابلة بقوله: عد إلى اللجنة العربية العليا وانصحها بضرورة قبول الكتاب الأبيض فوراً لأن قبول مجلس العموم البريطاني للسياسة الجديدة في فلسطين لم يتم إلا بصعوبة قصوى. وعلى العرب ألا يفرّطوا بهذه الفرصة الذهبية. وعاد د. طنوس إلى قرنايل بهذه الرسالة إلا أن المفتي أصر على الرفض»[٢٠٦].

وتعيد الحوت نزول أعضاء القيادة عند رأي المفتي إلى احترام بعضهم له، وخوف بعضهم الآخر منه، وتأثُّر غالبيتهم بتردّي الأوضاع المعيشية في فلسطين، فيما تذكر أن تلك الأوضاع لم تكن خافية على المفتي، وإن كان مقيماً في لبنان، وأنه إنما بنى حكمه تأسيساً على جملة عوامل متفاعلة أبرزها: ضآلة نسبة ما يقره «الكتاب الأبيض» من المطالب والحقوق الوطنية الفلسطينية، وانعدام الثقة بالحكومة البريطانية حتى لتطبيق هذه النسبة الضئيلة، وارتهان إنشاء الدولة المستقلة عملياً على قرار الزعماء الصهاينة، وتناقض قيام دولة ديمقراطية في فلسطين مع العقيدة العنصرية الصهيونية، واستحالة التعايش في وطن واحد مع تجمّع استيطاني عنصري[٢٠٧]. وبهذا يدلل المفتي على أنه كان أكثر إدراكاً لحقائق الصراع من بقية أعضاء «اللجنة العربية العليا» وبقية زعماء الحركة الوطنية، وأكثرهم صدقاً مع الذات، وأشدهم التزاماً بالثوابت الوطنية.

ثم إن القول بأن ممثلي الحكومات العربية، وبعض أعضاء «اللجنة العربية العليا»، سايروا المفتي على حساب قناعاتهم، احتراماً له أو خوفاً منه، قول

(٢٠٦) الحوت، المصدر نفسه، ص ٣٩٧.

(٢٠٧) المصدر نفسه، ص ٣٩٩.

يدحضه أنه كان قد تمّ استبعاد المفتي من رئاسة الوفد الفلسطيني إلى مؤتمر «المائدة المستديرة»، بل ومشاركة زعيم المعارضة راغب النشاشيبي في عضوية الوفد استجابة لطلب بريطانيا؛ فالذين قبلوا بذلك وفرضوه على المفتي لا يمكن أن يكونوا قد رفضوا «الكتاب الأبيض» احتراماً له أو خوفاً منه. ولنفرض جدلاً أن ذلك كان صحيحاً، فأبسط ما يقال فيه أن أولئك الممثلين والأعضاء لم يكونوا في مستوى المسؤولية التي نيطت بهم، وأنهم المسؤولون تاريخياً عن ضياع «الفرصة الذهبية»، إن كانت هناك فرصة ذهبية قد ضاعت !!!

وفضلاً عن ذلك كانت الثورة قد انتهت في خريف ١٩٣٩، وخلت الساحة أو كادت من قادة ورجالات الحركة الوطنية الموصوفين بالتشدد، وانفسح المجال واسعاً لمن كانوا يُعتبرون «معتدلين». وبرغم ذلك لم تقم الحكومة البريطانية بتنفيذ أيٍّ من بنود كتابها الأبيض، خلافاً لما كانت قد أعلنته قبل إصداره بأنها ستمضي بتنفيذ ما تضمّنه بصرف النظر عن موقف العرب واليهود منه. وكان نوري السعيد قد تصور أن مباشرة بريطانيا في تنفيذ بعض بنود «الكتاب الأبيض» قد يرضي الحاج أمين الحسيني ـ اللاجئ في بغداد يومذاك ـ ويحول دون اتصاله وبعض الساسة العراقيين بدول المحور. ولتحقيق ذلك أجرى في حزيران/ يونيو ١٩٤٠ اتصالات بالخارجية البريطانية، ولكن وزير الخارجية هاليفكس أبلغه أن عزم حكومته إقامة مؤسسات حكومية وطنية في فلسطين لتأهيل مواطنيها للاستقلال مؤجل إلى ما بعد نهاية الحرب، وأنها ترفض إيقاف الهجرة حتى البدء بتنفيذ بنود «الكتاب الأبيض»[٢٠٨].

وعلاوة على ذلك كانت الحكومة البريطانية قد أوفدت في تموز/ يوليو ١٩٤٠ العقيد نيوكمب ـ عضو مجلس العموم وصاحب العلاقات العربية الواسعة ـ إلى بغداد للتفاهم مع الحاج أمين الحسيني وصحبه الموجودين فيها يومذاك. وبعد اتصال نيوكمب بنوري السعيد ونقله رسالة الحكومة البريطانية إليه، قام رئيس الوزارة العراقية بالاتصال بكلٍّ من جمال الحسيني وموسى العلمي وقدّم لهما المشروع الذي حمله نيوكامب، وكان مؤسَّساً على ما تضمنه «الكتاب الأبيض»[٢٠٩].

(٢٠٨) مذكرة هاليفاكس في ١٢/ ٦/ ١٩٤٠ (F.O. 371/24566)، نقلاً عن: عبد العني، **ألمانيا النازية وفلسطين، ١٩٣٣ ـ ١٩٤٥**، ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨.

(٢٠٩) عبد العني، المصدر نفسه، ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩.

وبمشاركة نوري السعيد وناجي السويدي أجرى نيوكمب محادثات مكثفة لمدة أسبوعين مع جمال الحسيني وموسى العلمي حول المشروع الذي جاء به. وقد تم الاتفاق على تنفيذ «الكتاب الأبيض» فوراً، وذلك بإحلال مديرين عرب محل رؤساء الدوائر الحكومية في فلسطين تدريجياً، وبإبقاء المندوب السامي رئيساً للدولة مدة الحرب ولستة شهور بعد انتهائها[٢١٠]. ومع أن المفتي لم يقابل نيوكمب، فإن مشاركة جمال الحسيني، رئيس الحزب العربي، وموسى العلمي، مستشاره السياسي، يعني قبوله وقبول القيادة الفلسطينية بما تم الاتفاق عليه.

وقد وعدت الحكومة العراقية، في حال تنفيذ الاتفاق، بأن تضع نصف قواتها المسلحة في تصرّف «قيادة الشرق الأوسط» البريطانية للعمل خارج العراق، وأن تعلن الحرب على دول المحور فور توقيع الاتفاق رسمياً. وغادر نيوكمب بغداد إلى القاهرة لاعتماد الاتفاق من قِبل السلطات البريطانية العليا، ولكنه لم يبعث بأيّ ردّ إلى الجانب العربي. وعندها سافر نوري السعيد إلى القاهرة ليتابع الموضوع، حيث التقى بالجنرال ويفل، قائد الجيش البريطاني، وشرح له الموضوع، فوعده خيراً، ولكن لم يصله منه شيء. ولقد حال كلٌّ من ونستون تشرشل والمندوب السامي البريطاني في فلسطين دون تنفيذ ما تمّ الاتفاق عليه مع نيوكمب والجنرال ويفل. ويعقّب د. محافظة على ذلك قائلاً: «وكان ذلك من الأسباب التي دفعت الحاج أمين الحسيني وبعض القادة العراقيين إلى الاتصال بدولتي المحور»[٢١١].

وكان تشرشل قد عارض «الكتاب الأبيض» عند صدوره وانتقده بشدة[٢١٢]. وحين تولّى الوزارة في ١٢/ ٥/ ١٩٤٠ رفض السماح باتخاذ أي خطوة قد تساهم في بناء مؤسسات حكومية يمكن أن تكون أساساً لاستقلال فلسطين في المستقبل[٢١٣]، وإن يكن لم يمانع بإصدار قانونَي الأراضي والهجرة في محاولةٍ للإيحاء بالتزام بريطانيا بتعهداتها للعرب كي تهدّئهم. وفي تأكيد قناعته كتب بعد ثلاثة عشر يوماً من تولّيه الوزارة، إلى اللورد لويد، وزير المستعمرات الذي خلف

---

(٢١٠) محافظة، **الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني، ١٩١٨ ـ ١٩٤٨**، ص ٨٣.

(٢١١) المصدر نفسه.

(٢١٢) عبد الغني، المصدر نفسه، ص ٢٣٩، و Majid Khadduri, *Independent Iraq, 1932-1958, a Study in Iraqi Politics* (London, New York: Oxford University Press, 1960), p 171

(٢١٣) مذكّرة وزير الخارجية البريطانية هاليفكس في ١٢/ ٦/ ١٩٤٠ (F.O. 371/24566)، نقلاً عن عبد الغني، المصدر نفسه، ص ٢٣٩.

ماكدونالد، يقول: «إن هدفنا الوحيد في فلسطين الآن هو تحرير إحدى عشرة كتيبة من خيرة جنودنا في فلسطين. لذا يجب تسليح اليهود ويجب تنظيمهم بأسرع ما يمكن، إذ لا يمكن تركهم دون سلاح»(٢١٤).

وحول انتقاد رفض «الكتاب الأبيض» يقول بهجت أبو غربية: «كان رأيي وموقفي، ورأي قادة الثورة وفي مقدمتهم الحاج أمين الحسيني، سنة ١٩٣٩ رفض الكتاب الأبيض. وقد مضى على ذلك الآن نحو نصف قرن راجعت فيه هذا الموقف مراراً. ولا أزال أعتقد أن موقف الرفض كان صحيحاً ومحقّاً على الرغم من قناعة البعض ومجادلة البعض في ذلك. والقول إنه كان علينا أن نقبل سياسة الكتاب الأبيض مع العمل على تطويرها، سقت بعضاً من فقرات الكتاب الأبيض التي كانت تعترف لنا بالحق ظاهراً وتنكره علينا تنفيذاً. وكان هذا هو الأسلوب المخادع الذي جرّبناه وعرفناه من بريطانيا وصرنا لا نثق بما تعلن وتقول لأن أفعالها كانت تناقض أقوالها، مع الإشارة إلى أن عرب فلسطين لم يقوموا بأي عمل يعرقل تنفيذ الكتاب الأبيض، ومع ذلك فإن بريطانيا التي أعلنت تصميمها على تنفيذ هذه السياسية، بغض النظر عن قبول العرب واليهود بها أو رفضهم لها، تراجعت عن تنفيذ الكتاب الأبيض وكأنه لم يكن، وهذا ما كنا نتوقعه»(٢١٥).

وواضح من كل ما سبق أن «الكتاب الأبيض» لسنة ١٩٣٩ إنما أملته الظروف الدولية عشية تفجّر الحرب العالمية الثانية. وكان الدافع إليه تلبية تطلع هيئة الأركان الإمبراطورية البريطانية إلى توفر التهدئة في فلسطين خاصة، والمشرق العربي عامة، ولم يكن المستهدف الاستجابة للمطالب العربية. وبرغم حراجة الموقف البريطاني غداة تولّي تشرشل رئاسة الوزراء إلا أنه حال دون تنفيذ أيٍّ من بنوده، وعلى العكس من ذلك بدا مهتماً بتأمين المشروع الصهيوني، مؤكداً بذلك أن رعايته تقع في صلب الاستراتيجية الاستعمارية البريطانية التي كان ملتزما بها.

وبرغم ذلك كله لمّا يزل هناك من يدّعي أن السلبية التي يزعمون أنها كانت

(٢١٤) حسين، **النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية، ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥: الهجرة، التسليح، النشاط الدبلوماسي**، ص ٤٩، و David Ben-Gurion, *Ben Gurion Looks Back in talks with Moshe Pearlman* (London Weidenfeld and Nicolson, 1965), p. 103

(٢١٥) أبو عربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٩**، ص ١٣٣.

طابع مواقف القيادة الوطنية الفلسطينية خلال عهد الانتداب، هي التي أضاعت فرصاً ذهبية غير يسيرة، من بينها «الكتاب الأبيض»، متجاهلين تماماً أن «الكتاب الأبيض» لم يكن سوى أحد طروحات التسوية التي توالت بهدف الالتفاف على الحِراك الوطني العربي وبذر الشقاق في صفوف قادته، ويتناسون أن بريطانيا بعد أن حققت غايتها من كتابها الأبيض أهملت ذكره، كما هي عادتها مع كل طروحات التسوية السابقة.

ومن المؤسف أن عدداً من أبرز قيادات المنظمات الفلسطينية، في مرحلة ما بعد سنة ١٩٦٢، أخذت تردد ادعاءات الأمس، بل وجد كثيرون منهم في ذلك حجته لتقديم التنازلات المجانية في المفاوضات اللامجدية التي سبقت اتفاق اوسلو في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وتوالت من بعد ذلك.

الفصل الخامس عشر

سنوات اختلال ميزان القدرات والأدوار

(١٩٤٠ ــ ١٩٤٦)

أولاً: تفجّر الحرب العالمية الثانية، والموقفان العربي والصهيوني من الحلفاء والمحور

في ٣/ ٩/ ١٩٣٩ أعلنت بريطانيا، المتحالفة مع فرنسا، الحرب على ألمانيا. وفي ١٠/ ٦/ ١٩٤٠ دخلت إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا، لتشكلا «المحور» الذي انضمت إليه اليابان فيما بعد. وبقيام ألمانيا بغزو الاتحاد السوفياتي في حزيران/ يونيو ١٩٤١ دخل السوفيات الحرب إلى جانب الحلفاء. ولأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تدعم الحلفاء لوجستياً قام الطيران الياباني بتدمير الأسطول الأمريكي في قاعدة بيرل هاربور في هونولولو في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤١، الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية إلى دخول الحرب عملياً. وبذلك تحولت الحرب من أوروبية الأطراف محصورة في القارة الأوروبية، إلى حرب عالمية تشمل ميادينها مساحات واسعة من آسيا وأفريقيا وغالبية المحيطات.

ولقد تمايزت المواقف العربية والصهونية تجاه كلٍّ من الحلفاء والمحور بتأثير تراكمات سنوات ما بين الحربين. ومن ناحية ثانية تميز الصهاينة بامتلاكهم استراتيجية صاغها المؤتمر الصهيوني الأول سنة ١٨٩٧ والتزمت بها مختلف أحزابهم وتنظيماتهم على اختلاف منطلقاتها العقائدية وانتماءاتها السياسية. في حين أن العمل والفكر العربيين العامين، والفلسطينيين منهما الخاصين، لم يكونا قد بلورا استراتيجية شاملة ومستمرة ودائمة لإدارة الصراع مع التحالف الاستعماري ـ

الصهيوني، فضلاً عن سعة وعمق التأثيرات البريطانية والفرنسية، وحتى الأمريكية، في أوساط النخب السياسية والفكرية العربية. وعلى ذلك تباينت مواقف النخب العربية تجاه طرفي المعادلة الدولية، في مقابل وحدة الموقف الصهيوني المؤيد للحلفاء بشكل مطلق، وذلك فيما عدا منظمة «ليحي» (عصابة شتيرن).

ويومها كانت كلٌ من الحركة الوطنية الفلسطينية والحركة الصهيونية رافضة «الكتاب الأبيض»، وكان لكل منهما أسبابها كما سبق بيانه، فيما كانت الثورة الفلسطينية تلفظ أنفاسها الأخيرة. وقد تفرقت القيادات والكوادر الوطنية، الحزبية والمستقلة، ما بين المنافي الإجبارية والاختيارية والسجون والمعتقلات، التي كانت تضيق بآلاف الثوار والنشطاء السياسيين. ولأن الساحة كانت تفتقر تماماً إلى القيادة والحركة السياسية الوطنية، كان طبيعياً ألا يصدر عن الحركة الوطنية في فلسطين بيان سياسي يتضمن الموقف الوطني من الحرب غداة إعلانها.

وكان المفتي، رئيس اللجنة العربية العليا، مقيماً يومذاك في لبنان، فيما كانت اللجنة تمارس نشاطها في الخارج. وفي الوقت الذي لم يصدر عنه، أو عن اللجنة، بيان رسمي بتأييد الحلفاء أو المحور، وجّه رسالة إلى الإدارة الفرنسية يشكرها فيه على السماح له باللجوء إلى لبنان، متضمنة تأكيداً مبهماً لموقفه[١]، فيما يذكر الكولونيل ماينرتزهاغن ـ المستشار العسكري لدائرة الشرق الأوسط في وزارة المستعمرات البريطانية ـ في يومياته بتاريخ ١٥/ ٩/ ١٩٣٩ أن المفتي عرض على بريطانيا التعاون خلال الحرب، مقابل عودته إلى القدس، وأن عرضه رُفض، بسبب الرفض البريطاني للمفتي وما يمثله. إذ كانت كلٌ من وزارة الحربية وسلطة الانتداب تتمنى إلقاء القبض عليه، بينما كانت وزارة الخارجية تعتقد أن اعتقاله يجعل منه بطلاً وشهيداً[٢].

وما إن أُعلنت الحرب، وشعر المفتي بإحكام الرقابة الفرنسية عليه، حتى سارع إلى مغادرة لبنان متجهاً إلى العراق، فوصل إلى بغداد في ١٥/ ١٠/ ١٩٣٩. وكان قد سبقه إليها نحو مئتين من قادة الثورة وأبرز نشطائها. ولقد لقي ترحيباً من الوصي على

---

(١) منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، وثائق محفوظة، الملف ت/ ١١١، الوثيقة الرقم (٤)، نقلاً عن: بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، سلسلة الدراسات؛ ٥٧ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٣)، ص ٤٣١.

(٢) Richard Meinertzhagen, *Middle East Diary, 1917-1956* (London: Cresset Press, 1959), pp 180-170,

نقلاً عن: الحوت، المصدر نفسه.

العرش الأمير عبد الإله، ورئيس الوزراء نوري السعيد، ورئيس الديوان الملكي رشيد عالي الكيلاني، وزعماء الأحزاب المؤيدة للحكومة والمعارضة لها. كما لقي حفاوة بالغة من أبرز قادة الجيش، وبخاصة أعضاء «المربّع الذهبي» العقداء فهمي سعيد، وكامل شبيب، وصلاح الدين الصباغ، ومحمود سليمان. وتحسباً من احتمال اختطافه من قِبل الإنكليز وفّر له الجيش الحماية اللازمة. ومن جانبه أكد التزامه ومن معه من الساسة وكبار المجاهدين بعدم التدخل في الشؤون العراقية الداخلية[٣].

ولم تكن النخب الوطنية الانتماء والجماهير الشعبية، العربية العامة، والفلسطينية منها خاصة، ترى في الحرب بين ألمانيا وكلٍ من إنكلترا وفرنسا حرباً بين الدكتاتورية والديمقراطية، وإنما هي حرب مصالح استعمارية بين قوتين أوروبيتين. وحيث لم تكن ألمانيا قد استعمرت أي أرض عربية، فيما عانى العرب في مشرق وطنهم ومغربه ظلامات الاستعمار الإنكليزي والفرنسي والإيطالي، كما لم يكن للديمقراطية البريطانية والفرنسية أي أثر إيجابي في الأرض العربية، فضلاً عن مسؤولية الاستعمار البريطاني عن تبنّي ودعم المشروع الصهيوني، مقابل ما كانت تنقله الصحافة عن إنجازات النظام النازي ومعاداته لليهود، والظن بأن يكون معادياً للمشروع الصهيوني. وبالتالي توفرت الأسباب الموضوعية والذاتية التي تسببت في أن تكون عواطف غالبية النخب والجماهير العربية مع ألمانيا، وأن يتصرف قطاع غير يسير من النخب والجماهير في مجمل الأرض العربية على قاعدة «عدو عدوي صديقي»، وأن يعلّق آمالاً كباراً على الانتصارات الألمانية الكاسحة والتخوف من الانتصارات الإيطالية في سنة الحرب الأولى.

وانعكس الشعور الشعبي العام السائد على غالبية المثقفين، خاصة الشباب منهم، الذين لم يخفوا تعاطفهم مع ألمانيا. ولقد جاء في دراسة أجرتها الاستخبارات البريطانية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٠ أن ٨٠ بالمئة من العرب كانوا يأملون بانتصار دولتي المحور، في حين أن ١٠٠ بالمئة ممن تناولتهم الدراسة كانوا على يقين بأن الحركة الصهيونية ستكون المستفيدة الوحيدة من انتصار الحلفاء[٤]. ولم يشذ عن ذلك سوى بعض المعروفين بحماستهم لليبرالية أو بميولهم الماركسية، إذ انخرط الطرفان في الدفاع عن الديمقراطية والتنديد بالنازية

---

(٣) أمين الحسيني، **مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني**، إعداد وتصنيف عبد الكريم العمر (دمشق: الأهالي، ١٩٩٩)، ص ٥١ ـ ٥٣.

(٤) تقرير وكالة الاستخبارات في ٢٩/ ١٠/ ١٩٤٠ (Co 732/86/13)، وعبد الرحمن عبد الغني، **ألمانيا النازية وفلسطين، ١٩٣٣ ـ ١٩٤٥** (بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٥)، ص ٢٧٧.

والفاشية، كما فعل د. عبد الرحمن الشهبندر وبعض المفكرين الذين التفوا حوله في سورية، ود. طه حسين وعباس محمود العقاد وتلامذتهما في مصر(٥). وفي أعقاب غزو ألمانيا للاتحاد السوفياتي وانضمام الأخير إلى الحلفاء انفسح المجال واسعاً للتنظيمات الشيوعية، والهيئات التي شكّلها الشيوعيون. وبرغم ذلك بدت الفئتان: الليبرالية واليسارية الماركسية وكأنهما تجذفان ضد التيار الجماهيري. وقيل في تعليل ذلك: «ومما لاشك فيه أن تصريحات بعض المسؤولين في الولايات المتحدة وبريطانيا بتأييد الأغراض الصهيونية كانت من أشد العقبات أمام اقتناع الجماهير بجدوى تلبية جبهة مقاومة النازية»(٦).

غير أن بقيام الحرب توقفت الثورة الفلسطينية بشكل نهائي، ولم تقم العناصر الوطنية بأي عمل يمس المصالح البريطانية. وقد نُظر إلى ذلك كأفضل مساعدة لبريطانيا يومذاك، إذ توفرت لجيشها وأسطولها وطيرانها قاعدة حيوية وآمنة في فلسطين، وفضلاً عن ذلك اندفع قادة حزب الدفاع ومناصروهم ومن والوهم، وقد خلت الساحة من الحركة الوطنية، في إعلان ولائهم للحلفاء. واستجابة لنداء المندوب السامي البريطاني السير هارولد ماكمايكل يوم إعلان بريطانيا الحرب مطالباً العرب والصهاينة بنبذ خلافاتهم، توجّه وفد من وجهاء هذه الفئة إلى مقره معلنين له تأييدهم لبريطانيا واستعدادهم لدعم المجهود الحربي للحلفاء(٧).

أما الصحافة الخاضعة للرقابة فقد قامت بترديد دعاية الحلفاء، والدعوة للتجنيد بأسلوب بلغ من الإسفاف حد الادعاء بأن الغاية من ذلك ليست مقاتلة عدو طارىء وإنما منع العرب من الاعتداء بعضهم على بعض، و«الغسل قلوبهم مما علق بها من أسباب وسوء المظنة»(٨). ولم يمتنع بعضها عن الانخراط في تشويه النضال العربي؛ فصحيفة الدفاع لم تتردد في وصف تصدّي حكومة العراق وجيشه للعدوان البريطاني بأنه «مؤامرة دبرها الضباط» وتسببت في «إراقة دماء»، وادعت أن «وزراء عديدين راحوا ضحية القتل السياسي»، دون أن تذكر اسم وزير واحد. واختتمت بتوصيف حال العراق المحتل بقولها: «أما الشعب فمسالم مطيع

---

(٥) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٤٣٠.

(٦) إميل توما، **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**، ط ٢ (بيروت. دار ابن رشد، ١٩٧٨)، ص ١٩٧.

(٧) الحوت، المصدر نفسه، ص ٤١٤.

(٨) **فلسطين**: ٢٥/ ١٠/ ١٩٣٩، و٢/ ٧/ ١٩٤٠، نقلاً عن: علي محافظة، **الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني، ١٩١٨ ـ ١٩٤٨** (عمّان: مركز الكتب الأردني، ١٩٨٩)، ص ٧٨.

للقانون لا يطلب سوى متابعة تجارته والقيام بفرائضه الدينية دون تدخل». وفي أعقاب احتلال القوات البريطانية دمشق بعث مراسل «الدفاع» بتقرير تضمن قوله: «ارتاح الشعب لقدوم القوات المتحالفة»[٩].

وكان وزير الحربية البريطانية قد أعلن في ٦/٨/ ١٩٤٠ قبول تسجيل الفلسطينيين كمتطوعين في الوحدات المحاربة المختلفة، كفرقة المهندسين وقسم الخدمات الملكية، وأن عدداً من الكتائب الفلسطينية سيتم تشكيله كوحدات في الجيش البريطاني «من أجل الدفاع عن فلسطين والبلاد المجاورة لها»[١٠]. وبرغم المرارات التي رسّبتها الممارسات البريطانية في النفوس منذ احتلال فلسطين سنة ١٩١٧، وبخاصة إرهاب الدولة ضد مختلف فئات الشعب العربي الفلسطيني خلال سنوات الثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، فقد أقبل كثيرون على التطوع، ونشطت الفئات المتعاونة في الدعوة إلى التجنيد ودعم المجهود الحربي بشراء سندات الحرب. ولم يقتصر الأمر على فلسطين وإنما اندمج في الدعوة وبحماسة شديدة قطاع واسع من الساسة والمثقفين في سورية ولبنان والأردن والعراق ومصر. وفي تصورهم أن الإشادة بالديمقراطية الأنغلوساكسونية وتأكيدهم توافق المصالح العربية والبريطانية ما يخدم القضايا العربية، وبخاصة القضية الفلسطينية، ولا يترك الميدان للصهاينة وحدهم[١١].

وفي كل نواحي فلسطين عُقدت المؤتمرات والمهرجانات، ودبّجت المقالات الصحافية، ونُظمت القصائد لهذه الغاية. وفيها تبارى خطباء حزب الدفاع ومناصروهم، وغير يسير من حملة الأقلام والشعراء، في الإشادة بدور بريطانيا في رعاية قضايا الأمة العربية، وإشاعة الديمقراطية في ربوع العالم، واحترام الإسلام، خلافاً لما عُرفت به ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية. وكان من أبرز خطباء المرحلة سليمان طوقان، رئيس بلدية نابلس، والشيخ عبد القادر المظفر، وفخري النشاشيبي زعيم حزب الدفاع، والشيخ مصطفى الخيري، رئيس بلدية الرملة. ومما قاله الأخير من محطة إذاعة القدس في ٢٦/٨/ ١٩٤٠: «هل سمعنا أن بريطانيا اغتصبت أرضاً من أهلها في هذه البلاد، أو أنشأت مستعمرة عليها، أو سلبت من

---

(٩) **الدفاع**: أعداد أيار/ مايو ١٩٤١، و٢٧/ ٦/ ١٩٤١، وعبد العبي، **ألمانيا النازية وفلسطين، ١٩٣٣ ـ ١٩٤٥**، ص ٣١٨ ـ ٣١٩.

(١٠) محافظة، المصدر نفسه، ص ٧٩ ـ ٨٠.

(١١) محمد عزة دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ٢ ج، ط ٣ (دمشق: منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الإعلام والثقافة، ١٩٨٤)، ج ٢: **القضية الفلسطينية أثناء الحرب العالمية الثانية إلى ما بعد قرار تقسيم فلسطين الصادر عن هيئة الأمم المتحدة**، ص ٢٧.

ذويها عقاراً أو مالاً، أو استولت على قطعة من الأرض بدون إجارة وتأجير وتعويض، أو منحت هذه الأرض لدولة أخرى؟ وإنني استحلفكم بالله أن تجيبوني ما تعلمون، وأنا واثق أن جوابكم سيكون لا. ولتعلم الإذاعات الألمانية والإيطالية أن العرب لا يقبلون الاستعمار، وأن كلام الإذاعات المضللة لا يؤثر عليهم»[١٢].

ولقد ورد في وثائق «مركز الأبحاث» التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، أن ثلاث فرق أُلفت من الطلائع العربية، وأن فرقة المغاوير («الكوماندوز») الفلسطينية كانت من العرب، وقد شاركت مع الحملة البريطانية في فرنسا في أوائل سنوات الحرب، وفي شمال أفريقيا، والحبشة، وفي حملة اليونان وكريت، ووقع كثير من عناصرها قتلى وأسرى. كما أُلفت ثلاث فرق عربية من المهندسين والسائقين شاركت في حملة مونتغمري، ومع الجيش الثامن في إيطاليا. وذلك بالإضافة إلى كتيبة المشاة العربية السادسة عشرة، والكثيرين الذين جُندوا في الطيران الملكي البريطاني، والبحرية الأمريكية، وفرق الإشارة والخدمات الملكية. ولقد بلغ عدد المتطوعين العرب الفلسطينيين ١٩١٨٢ متطوعاً مقابل ٢٨٨٥٩ متطوعاً صهيونياً خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٠ إلى حزيران/يونيو ١٩٤٤[١٣]، فضلاً عن مساهمة الفلاحين في المجهود الحربي بمضاعفة إنتاجهم الزراعي تلبية للاحتياجات المتزايدة. ولم يقتصر التطوع على الرجال وإنما شمل النساء أيضاً، إذ عُقد لهذه الغاية اجتماع نسائي في قاعة المدرسة الأرثوذكسية في يافا يوم ١٧/ ١١/ ١٩٤٢، دعيت فيه العربيات إلى الانخراط في «فرقة المتطوعات للخدمات». وكان بين مهامها قيادة السيارات، والتمريض، والأعمال الكتابية، وإدارة وتنظيم المخازن، والطهو، والرسم[١٤]. ولقد حازت بعض المتطوعات العربيات ترقيات استثنائية نتيجة أدائهن المتميز.

وكانت الخريطة السياسية العربية غداة تفجّر الحرب على النحو التالي: مصر والعراق تربطهما ببريطانيا معاهدتان تحد من استقلالهما السياسي وقدراتهما القتالية، وتفرضان عليهما التزامات تجاه الدولة «الحليفة»، وسورية ولبنان تنازعان فرنسا لاستكمال سيادتهما الوطنية وحرية قرارهما السياسي، والسعودية مستقلة

---

(١٢) **فلسطين**، ٢٧/ ٨/ ١٩٤٠، نقلاً عن محافظة، المصدر نفسه، ص ٧٩.

(١٣) تقارير وزارة الحربية البريطانية، وعبد الرحيم أحمد حسين، **النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية، ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥: الهجرة، التسليح، النشاط الدبلوماسي** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٤)، ص ١٢٧ ـ ١٣١.

(١٤) محافظة، المصدر نفسه، ص ٨٢.

سياسياً ولكنها مرتبطة مصلحياً بالولايات المتحدة بموجب امتيازات النفط، فضلاً عن علاقة الأسرة المالكة التاريخية مع بريطانيا، واليمن مستقل سياسياً لكنه يرسف في قيود التخلف والجمود، ومنطقة الخليج والسواحل الشرقية والجنوبية لشبه الجزيرة العربية خاضعة لاتفاقيات «حماية» مع بريطانيا بشروط استعمارية قاسية، فيما شمال أفريقيا تستعمره فرنسا بشكل مباشر، وليبيا والصومال تخضعان لاستعمار النظام الفاشي الإيطالي.

ولأهمية الموقع الاستراتيجي للمشرق العربي وموارده النفطية، وتحسباً من انقطاع اتصال بريطانيا بمستعمراتها في الشرق، عيّن مجلس الوزراء البريطاني وزيراً مقيماً في القاهرة ليتولى إدارة شؤون المنطقة وكأنه حاكمها المطلق الصلاحيات. ووضِعت قيادة الشرق الأوسط للقوات البريطانية تحت إشراف الوزير البريطاني المقيم، الذي صار مسؤولاً عن تنسيق كل شيء في المنطقة: الإنتاج، التموين، المواصلات، القرار السياسي، إلى جانب المشاركة بالجهود العسكرية اللازمة لتحقيق النصر(١٥).

وعلى ذلك لم تكن الأنظمة العربية تمتلك يومذاك مقومات اتخاذ قرار حر في الموقف من طرفي المعادلة الدولية. ومع ذلك لم يعلن أي نظام عربي الحرب على المحور إلا بعد عامين من تفجّر الحرب، وبعد أن تم دحر القوات الألمانية والإيطالية وانسحابها التام من شمالي أفريقيا. إلا أن الأنظمة العربية، ومن غير استثناء، كانت من الناحية العملية منحازة إلى الحلفاء منذ اليوم الأول للحرب؛ فالجيش المصري تولّى الدفاع عن قناة السويس، وقام بحراسة خطوط تموين الجيش الثامن البريطاني، فيما شارك الجيش الأردني في قمع حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق كما شارك في الحملة البريطانية ضد القوات الفرنسية في سورية ولبنان التي أعلنت ولاءها لحكومة فيشي، فضلاً عن وضع المواصلات العربية في خدمة جيوش الحلفاء، وعمل نحو نصف مليون عامل عربي في الورش العسكرية وفتح الطرق وبناء التحصينات، وذلك بالإضافة إلى الدور الكبير للنفط العربي وتوفير المواد الغذائية لجيوش الحلفاء(١٦).

ولم تلتزم جميع الحكومات العربية بالموقف الحيادي، ذلك أن حكومة نوري

---

(١٥) محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٦).

(١٦) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٤٣٠ ـ ٤٣١.

السعيد سارعت فور إعلان بريطانيا الحرب إلى اعتقال الألمان الموجودين في العراق وسلمتهم إلى القوات البريطانية التي قامت بترحيلهم إلى الهند وإبقائهم معتقلين فيها حتى نهاية الحرب. وشهدت بغداد صراعاً سياسياً حاداً بين حكومة نوري السعيد ومناصري نهجه بالتعاون غير المحدود مع بريطانيا، وبين المعارضة الوطنية، المدنية والعسكرية، التي كانت ترى أن المصالح الوطنية والقومية العربية تقضي بعدم تمكين الحلفاء من استغلال العرب كما حدث في أثناء الحرب العالمية الأولى. وعليه دعا هذا الفريق من الساسة والضباط إلى عدم تجاوز التزامات العراق بموجب معاهدة ١٩٣٠، التي لا تجيز لبريطانيا حشد جيوشها في العراق، أو تحويله إلى ساحة حرب، أو أن تلزمه بدخول الحرب إلى جانبها، أو قطع علاقاته مع أعدائها[(١٧)]. وكان من نتائج تكثيف المداخلات البريطانية تفجّر الصراع بين الفريقين العراقيين، الذي تُوج بقيام ما عُرف بحركة رشيد عالي الكيلاني، كما سيأتي بيانه فيما بعد.

ويذهب محمد حسنين هيكل إلى أن الإنكليز فرضوا على مصر غداة الحرب سلطة عسكرية تقارب ما كان مفروضاً عليها زمن الحماية في أثناء الحرب العالمية الأولى. وكان من بين الإجراءات المعتمدة اعتقال وفرض الإقامة الجبرية على أبرز رجالات ما يسميها هيكل «مدرسة الشرق»، قاصداً بذلك دعاة تفاعل مصر مع المشرق العربي، باعتبار ذلك ما نهجت عليه مصر عبر تاريخها الطويل. ولقد طالت إجراءات الاعتقال أو فرض الإقامة الجبرية أو حصر النشاط السياسي يومذاك كلاً من: عزيز المصري وعلي ماهر وصالح حرب وعبد الرحمن عزام ومحمد علي علوبة، وقادة كلٍ من مصر الفتاة والحزب الوطني والإخوان المسلمين: أحمد حسين وفتحي رضوان ونور الدين طراف وحسن البنا[(١٨)]. وعلى خلفية اتهام الملك فاروق بالتواصل مع المحور، أُجبر تحت تهديد السلاح البريطاني في ٤ شباط/ فبراير ١٩٤٢ على إقالة وزارة علي ماهر وتكليف مصطفى النحاس بتشكيل وزارة وفدية. ويومها وجّه السفير البريطاني مايلز لامبسون ـ لورد كيلرن فيما بعد ـ إليه إنذاراً تضمّن ما نصه: «إذا لم أعلم قبل السادسة من مساء اليوم أن مصطفى النحاس باشا دُعي إلى تأليف الوزارة فإن الملك فاروق يتحمل تبعات ما يحدث»[(١٩)].

---

(١٧) الحسيني، **مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني**، ص ٥٤ ـ ٥٧.

(١٨) هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية**، ص ١٤٤.

(١٩) محمد حسنين هيكل، **سقوط نظام: لماذا كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ لازمة؟** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٢)، ص ١٣.

وكانت الوكالة اليهودية في فلسطين قد أعلنت تأييدها لبريطانيا قبل إعلانها الحرب على ألمانيا. ففي ٢٩/٨/١٩٣٩ بعث حاييم وايزمان برسالة إلى رئيس الوزراء البريطاني نيفيل تشمبرلين مؤكداً وقوف اليهود إلى جانب بريطانيا، وأنهم يضعون أنفسهم في الموقع الذي توجّههم إليه الحكومة البريطانية. وفي ٣/٩/١٩٣٩ عُقد اجتماع للجنة التنفيذية للوكالة اليهودية والجمعية العمومية للمجلس الأعلى ليهود فلسطين، وكان مما قررتاه تجنيد الشباب والفتيات لخدمة التجمع الاستيطاني («الييشوف»)[٢٠]. وقد تضمّن البيان الصادر عن الاجتماع القول «إن الكتاب الأبيض الصادر في أيار (مايو) ١٩٣٩ كان ضربة قاصمة لنا، وحتى الآن، فنحن سوف ندعم بكل قدراتنا حق الشعب اليهودي في وطنه القومي. وأما عن معارضة الكتاب الأبيض فهي على كل حال لم تكن موجّهة ضد بريطانيا العظمى أو الإمبراطورية البريطانية.. إن هذه الحرب التي فُرضت الآن على بريطانيا العظمى من قِبل ألمانيا النازية هي حربنا، وكل المساعدات التي سوف تكون ضمن إمكاناتنا، والتي سوف يسمح لنا بتقديمها إلى الجيش البريطاني وإلى الشعب البريطاني، فنحن سوف نقدمها بكل إخلاص»[٢١].

ويبدو من رسالة وايزمان وبيان الوكالة اليهودية أن القيادة الصهيونية اعتبرت الحركة الصهيونية، بل حتى اليهودية العالمية، مشاركاً أساسياً في الحرب إلى جانب الحلفاء، ونظرت إليها باعتبارها معركة مصيرية على نتائجها يتوقف مستقبل المشروع الصهيوني. وكما كانت الحرب العالمية الأولى قد أسفرت عن صدور وعد بلفور، فإن الحرب العالمية التي بدأت قد تؤدي إلى تمكينهم من إقامة «الدولة اليهودية». وعلى هذا الاعتبار ألقت الوكالة اليهودية وكلّ المنظمات الصهيونية بكل ثقلها وراء المجهود الحربي للحلفاء. وكانت قد توقفت في إثر اعلان الحرب العمليات الإرهابية ضد الإنكليز في فلسطين، والإذاعة الخاصة بالعصابات الصهيونية التي كانت قد بدأت العمل قبل شهور[٢٢].

وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٩ افتُتحت مكاتب تسجيل المتطوعين والمتطوعات، ما بين الثامنة عشرة والخمسين، مع تحديد مؤهلات كلّ منهم بالتفصيل، وبيان الأعمال التي يمكنه القيام بها. وبدأت المكاتب بطلب المهندسين

---

(٢٠) محمد عبد الرؤوف سليم، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص ٥٠٦ ـ ٥٠٧.

(٢١) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٤١٤.

(٢٢) المصدر نفسه.

والصيادلة والسواقين والخبازين. وقد بلغ عدد من سجلوا أسماءهم حتى آخر سنة ١٩٤٠ في سجلات «الخدمة الوطنية» ٨٥٧٨١ رجلاً، أي ما يعادل ٧١ بالمئة من ذكور «البيشوف» و٥٠٢٦٢ امرأة، أي ما يعادل ٤٢ بالمئة من إناثه. وقد اعتُبر الرجال بين ١٨ ـ ٣٥ سنة مؤهلين للخدمة العسكرية الفعلية، وسُجلت أسماء من هم فوق ٣٥ سنة كاحتياط، فيما وجّهت النساء للخدمات المعاونة[٢٣].

ويلاحظ أن الوكالة اليهودية وجّهت نداءها باسم يهود العالم لا باسم التجمع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين فقط. غير أن الذين تطوعوا كانوا ٢٨٨٥٩، أي ما يعادل ٢١,٢ بالمئة فقط ممن أُدرجت أسماؤهم في سجلات «الخدمة الوطنية» رجالاً ونساء، مما يعني أن التسجيل إنما كان لغايات صهيونية لا لخدمة المجهود الحربي للحلفاء. ولقد طالبت الوكالة بأن يشكّل اليهود فيلقاً خاصاً بهم، الأمر الذي رفضته قيادة الجيوش البريطانية تحسباً من ردة الفعل العربية وتداعياتها في العالم الإسلامي، فضلاً عن عدم الطمأنينة لامتلاك الصهاينة جيشاً يعزز قدرتهم على التحرر من التبعية لبريطانيا. ولقد لجأ وايزمان إلى تشرشل، محاولاً استغلال مشاعره الصهيونية، إلا أنه طلب رأي المندوب السامي البريطاني في فلسطين، والوزير البريطاني المقيم في القاهرة اللورد موين، وبناءً على نصيحتهما رد في ١٩٤١/٨/٢٨ بصعوبة تنفيذ الخطة[٢٤]. وتواصل الضغط الصهيوني، وتعددت الاتصالات مع وزير المستعمرات وقيادة الجيش البريطاني، إلى أن اتفق تشرشل مع وايزمان على الآتي:

أ ـ تجنيد أكبر عدد من يهود فلسطين للخدمات الحربية، وانتظامهم في كتائب يهودية، مع مراعاة مبدأ المساواة بين المجندين العرب واليهود، وبحيث توجّه الزيادة في عدد المجندين اليهود للعمل في مصر أو أي مكان آخر.

ب ـ اختيار ضباط الكتائب اليهودية من يهود فلسطين على أن يتم تدريبهم في مصر.

ج ـ تجنيد اليهود الأجانب في بريطانيا.

ولأن هذا الاتفاق لم ينفّذ، ولمضاعفة الضغط الصهيوني تألفت لجنة أمريكية ـ بريطانية دعت إلى تكوين جيش يهودي من اللاجئين اليهود في أوروبا، ويهود فلسطين، والمتطوعين من يهود البلاد الأخرى. كما توجّه وايزمان وبن غوريون إلى الولايات المتحدة دعماً لنشاط تلك اللجنة، فيما دعا مندوب الوكالة اليهودية في

---

(٢٣) سليم، المصدر نفسه، ص ٥٠٨.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٥١٣.

بريطانيا إلى تشكيل لجنة بريطانية تدعم اللجنة المشتركة. وفي مؤتمر الفدرالية الدولية للاتحادات التجارية المنعقد في نيويورك أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤١ طرح الفكرة مندوب الهستدروت إلى المؤتمر. ونجحت جهود المنظمات اليهودية الأمريكية في أن يتبنّى الفكرة نحو ٦٧ عضواً في مجلس الشيوخ الأمريكي و١٤٣ عضواً في مجلس النواب و١٥٠٠ شخصية أمريكية معروفة، الذين وقّعوا عريضة تطالب بتشكيل جيش يهودي[٢٥]. إلا أنه تحسباً من تطور الهجوم الألماني على الجبهة المصرية، أعدت الهاغاناه للقيام بعمليات المقاومة السرية بالتعاون مع المخابرات البريطانية. وكانت الهاغاناه قد شكّلت سنة ١٩٤٠ مكتب «شاي» (Shai) للتجسس المضاد وتزوير البطاقات، وجمع المعلومات، وفتح ملفات للزعماء والمخاتير العرب. ولم تستجب بريطانيا لطلب إظهار جيش صهيوني إلا بعد تحسن مركز الحلفاء العسكري وتراجع الحاجة بالتالي إلى مراعاة المشاعر العربية. إذ في ٢٠/ ٩/ ١٩٤٤، وفي إثر مناقشات طويلة في مجلس العموم واللوردات، قررت بريطانيا المساعدة في تشكيل لواء يهودي قاصر على يهود فلسطين. وقد ضم حينذاك ٥٣٥٨ جندياً. وفي ٣١/ ١٠/ ١٩٤٤ أعلنت الوكالة اليهودية موافقة الحكومة البريطانية على أن يرفع هذا اللواء العلم الصهيوني[٢٦].

ثانياً: الموقف البريطاني تجاه طرفي الصراع خلال سنوات الحرب وفي أعقابها

حقاً إن الطموحات الإمبراطورية البريطانية هي التي اقتضت إقامة المشروع الصهيوني للفصل بين جناحي الوطن العربي، وأنه منذ أربعينيات القرن التاسع عشر احتل دعم ورعاية الحركة الصهيونية موقعاً متميزاً في الاستراتيجية الاستعمارية البريطانية في المشرق العربي. غير أن ذلك لم يتجاوز يوماً خدمة المصالح البريطانية التي كانت لها الأولوية عند صنّاع القرار البريطاني مهما بلغت حماستهم للمشروع الصهيوني وإدراكهم لأهميته، وذلك ما تجلى بوضوح تام إبان سنوات الحرب العالمية الثانية؛ ففي بداية الحرب والقوات النازية تحتل شواطىء الأطلسي الأوروبية من حدود النرويج حتى حدود إسبانيا، وتتواصل الغارات على

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٥١٤ ـ ٥١٥.

(٢٦) الحوت، المصدر نفسه، ص ٤١٦؛ يعال ألون، **إنشاء وتكوين الجيش الإسرائيلي**، ترجمة عثمان سعيد؛ مراجعة وتقديم ناجي علوش (بيروت: دار العودة، ١٩٧١)، ص ٨٤، وحسين، **النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية، ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥: الهجرة، التسليح، النشاط الدبلوماسي**، ص ١٦٦.

الجزر البريطانية، وتحسباً من تجدد الثورة الفلسطينية أو قيام عمليات مقاومة في المشرق العربي مؤيدة للمحور، كان طبيعياً أن يجد صانع القرار البريطاني نفسه مضطراً إلى مراعاة المشاعر الشعبية العربية، حتى وإن كان هو تشرشل، الصهيوني القناعة، والأشد تأثيراً في صناعة القرار البريطاني.

وبدت الحكومة البريطانية، وسلطة الانتداب، خلال السنتين الأولين للحرب وكأنهما ملتزمتان بتنفيذ بنود «الكتاب الأبيض»، كما تمثّل ذلك في إصدار قانون الأراضي وتقنين الهجرة كما سبق بيانه. وفي ردّ رئيس الوزراء تشمبرلين على رسالة وايزمان في ٢٩/٨/١٩٣٩، تجنب الإيحاء بأي التزام بريطاني بالاستجابة لمعارضة رئيس الوكالة اليهودية للكتاب الأبيض، وأن يكون ذلك أساساً للتعاون بين الحكومة البريطانية والوكالة اليهودية[٢٧]. ولمّا كانت الغاية من إصدار «الكتاب الأبيض» امتصاص النقمة العربية عشية تفجّر الحرب وليس الالتزام الجاد ببنوده، انعكس ذلك على تنفيذ كلّ من قانون الأراضي وضوابط الهجرة، بحيث أمكن للصهاينة الاستيلاء على مساحة غير يسيرة من الأراضي العربية، وتنفيذ العديد من عمليات الهجرة «غير المشروعة».

وفي موضوع تجنيد المتطوعين العرب والصهاينة كان واضحاً حرص المندوب السامي واللورد موين ـ الوزير البريطاني المقيم في القاهرة ـ وقادة الجيش على الظهور بمظهر الحريصين على موقف متوازن تجاه الطرفين، وذلك على الرغم من تأييد تشرشل غير الخفي للمطلب الصهيوني بتشكيل جيش صهيوني. والثابت أن المتطوعين الصهاينة كانوا على صلة بالهاغاناه وغيرها من المنظمات الصهيونية خلال سنوات الحرب، وما إن وضعت الحرب أوزارها حتى انخرطوا في تلك المنظمات، وشكّلوا عمودها الفقري. وكان لهم بالتبعية دورهم المؤثر في حرب ١٩٤٨، في حين لم تكن هناك مشاركة تُذكر لنظرائهم العرب في منظمة «الجهاد المقدس» أو «جيش الإنقاذ». ولم يأت هذا لافتقادهم الشعور الوطني، أو لقصور المسؤولين عن الجهاد والإنقاذ في ضمهم إليهما كما قد يُظن، وإنما لطبيعة الدور الذي نيط بهم خلال سنوات الحرب في الجيوش البريطانية؛ إذ أُسندت إلى غالبيتهم الساحقة حراسة المعسكرات والمنشآت العسكرية والحكومية، وقيادة السيارات، وغيرها من الأعمال البعيدة عن القتال. وكانت أقلية من هؤلاء الذين تثق بهم أجهزة الاستخبارات البريطانية وتطمئن إليهم تُضم إلى الوحدات المقاتلة،

---

(٢٧) سليم، المصدر نفسه، ص ٥١١.

أو إلى المخابرات العسكرية للتجسس لحسابها ضمن نطاق الوطن العربي.

وفي موضوع الهجرة يذكر ستنغر، القنصل الأمريكي في القدس، في تقرير مؤرخ ١٩٣٩/٩/٢١ أن الهجرة غير الشرعية تواصلت برغم إعلان الحرب، وبعلم دائرة التحقيق الجنائي (C.I.D) البريطانية، وأن ثلاث سفن دخلت فلسطين بعد إعلان الحرب[٢٨]. ولفرض أمر واقع على سلطة الانتداب، وصلت ميناء حيفا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٠ ثلاث سفن تحمل مهاجرين يهوداً، لكن لم يُسمح للمهاجرين بدخول فلسطين، وحُمل ٣٥٥٤ منهم على السفينة «باتريا»، التي كان من المفترض أن تقلع بهم يوم ٢٤/ ١١/ ١٩٤٠، غير أن في صباح اليوم التالي، وعلى مرأى من جمهور الصهاينة على الشاطىء، انفجرت السفينة ليغرق ٢٥٢ من ركابها. وقد تبين فيما بعد أن الهاغاناه، بأمر من القيادة الصهيونية، هي التي فجّرت السفينة، لإظهار الجريمة وكأنها عملية انتحار جماعي، واستغلالها في الضغط على الحكومة البريطانية للتراجع عن سياستها في موضوع الهجرة، وفتح أبواب فلسطين للمهاجرين دون أي قيد[٢٩].

وحيث لم تستجب الحكومة البريطانية لضغوط الصهاينة ومناصريهم في لندن ونيويورك، تكررت المحاولة مع الباخرة «ستروما» التي وصلت إلى ميناء إسطنبول في ٢٠/ ١٢/ ١٩٤١ تحمل ٧٦٩ مهاجراً. ولما كانت الجيوش البريطانية حينها تخوض أقسى معاركها في ليبيا، رفضت سلطة الانتداب منح تأشيرات الدخول لجميع القادمين، واكتفت بالموافقة على ذلك للأطفال ما بين الحادية عشرة والسادسة عشرة. وأعيدت الباخرة إلى البحر الأسود، وعلى بعد أميال من الشاطىء التركي انفجرت، على مشهد من المراقبين ووكالات الأنباء، لتستغل الجريمة المدبرة في حملة تشهير بالحكومة البريطانية، وصلت حد مطالبة صهاينة فلسطين برأس المندوب السامي[٣٠].

وما كان لسياسة الظهور بمظهر الالتزام بـ «الكتاب الأبيض» لتستمر بعد أن انتفت الغاية منه؛ إذ ما إن اندحرت الجيوش الألمانية في شمال أفريقيا حتى نفضت بريطانيا يدها منه تماماً. ففي ٩ آذار/مارس ١٩٤٣ أبلغ تشرشل وزير خارجيته إيدن أن معارضته لـ «الكتاب الأبيض» لا عودة عنها. وعلى ذلك شكّلت الحكومة البريطانية لجنة لإعادة دراسة السياسة الواجب اتباعها في فلسطين.

---

(٢٨) حسين، المصدر نفسه، ص ٤٧.

(٢٩) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٤٢٤.

(٣٠) المصدر نفسه.

وتواصلت اجتماعات اللجنة الوزارية من تموز/ يوليو ١٩٤٣ لتضع في ١٦/ ١٠/ ١٩٤٤ تقريراً يوصي بتقسيم فلسطين كما ورد في توصية لجنة بيل سنة ١٩٣٧، الأمر الذي نُظر إليه باعتباره انتصاراً لوجهة نظر تشرشل[٣١].

وفي سنة ١٩٤٤ عقد رؤساء البلديات العرب الفلسطينيون مؤتمراً لهم، وكانوا جميعهم منتخبين، وبينهم عدد من عناصر الحركة الوطنية. وقد اتخذوا قراراً بمطالبة الحكومة البريطانية بتنفيذ الـ «كتاب الأبيض»، وتذكيرها بأن المجتمع العربي الفلسطيني التزم الهدوء التام خلال السنوات الماضية، بل التزم بتوفير الأجواء الملائمة للقوات البريطانية[٣٢]. غير أن الطلب العربي وقع على آذان صماء. كما إن وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم في الإسكندرية في أيلول/ سبتمبر ١٩٤٤ للبحث في إقامة جامعة الدول العربية، أصدروا ملحقاً خاصاً بفلسطين تضمّن اعترافهم بـ «الكتاب الأبيض» ومطالبة بريطانيا بتنفيذه، وقد انقضت السنوات الخمس الأولى التي كان مشروطاً انقضاؤها لوضع دستور لفلسطين، ولم تُعر بريطانيا المطلب العربي أدنى اعتبار[٣٣].

وفي الوقت الذي كان فيه الصهاينة ينقلون ولاءهم إلى الإدارة الأمريكية، وينتقل مركز ثقل تأثيرهم من لندن إلى نيويورك وواشنطن، بدت الأحزاب البريطانية تتنافس في إعلان تأييدها للصهاينة، وكأن كلاًّ منها يسعى إلى كبح جماح الاندفاعة الصهيونية باتجاه موالاة القوة الأمريكية الصاعدة. وقد جاء في رسالة من وايزمان إلى الحاخام في واشنطن أن تشرشل أوضح له خلال مباحثاته معه أنه يعتقد بضرورة تقسيم فلسطين، وأنه استجاب لطلب وايزمان بتسهيل دخول مليون ونصف مليون يهودي إلى فلسطين خلال السنوات العشر القادمة[٣٤].

كما طالب حزب الأحرار بإلغاء «الكتاب الأبيض» وفتح حدود فلسطين لهجرة يهودية واسعة[٣٥]، بينما مضى حزب العمال إلى ما هو أبعد وأخطر، إذ في مؤتمره العام الذي عقد في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٤ دعا إلى إفراغ فلسطين

---

(٣١) بشارة خضر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ترجمة منصور القاضي؛ مراجعة جورج أبي صالح (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ٢٢٩.

(٣٢) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ج ١: **الكلام عن أدوار القضية الفلسطينية ومواقف الإنكليز منها إلى بدء الحرب العالمية الثانية**، ص ٢٥٥.

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية**، ص ١٨٣ ـ ١٨٤.

(٣٥) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٤٢١.

من مواطنيها العرب، وتوسيع حدودها على حساب جوارها العربي، وبحيث بدا حزب العمال مزايداً على الحركة الصهيونية. وذلك بالنص التالي:

«فلنشجع العرب على الخروج بينما اليهود يدخلون، وليُجزل لهم في التعويض عن أراضيهم، ويُنظم استيطانهم بعناية في أماكن أخرى، ويُمول بكرم. إن للعرب مناطق واسعة تخصهم فيجب ألاّ يطلبوا إخراج اليهود من فلسطين الضيقة، والتي تقل عن مساحة ويلز. وبالحقيقة يجب علينا أن نعيد دراسة إمكانية توسيع حدود فلسطين الحالية بالاتفاق مع مصر وسورية وشرق الأردن. وبالإضافة إلى ذلك يجب أن نسعى لكسب عطف وتأييد كلٍ من الحكومتين الأمريكية والروسية لهذه السياسة الفلسطينية»[٣٦].

وكان حزب العمال قد فاز بالانتخابات آنذاك، وكان بين نوابه ٢٦ يهودياً من مجموع ٢٨ فازوا بعضوية مجلس العموم البريطاني. وعلى ذلك نظر الصهاينة إلى فوز حزب العمال وتشكيل كليمنت أتلي الوزارة وتولي إرنست بيفن وزارة الخارجية نصراً لمشروعهم رقصوا له في شوارع تل أبيب. إلا أن الحكومة البريطانية، أيّاً كان لونها الحزبي، تظل محكومة بالمصالح الاستراتيجية البريطانية. وحين جاء وايزمان والقادة الصهاينة يطلبون تنفيذ برنامج بلتيمور بإعلان فلسطين كومنولثاً يهودياً، تلقّوا رداً غامضاً من أركان حزب العمال[٣٧].

وكان واضحاً غداة تسلّم العمال الحكم أن الحركة الصهيونية كانت قد نقلت ولاءها إلى القوة الأمريكية الصاعدة، وأن الأنظمة العربية بدأت تستشعر إمكانية الاستفادة من تنامي تناقض المصالح البريطانية ـ الأمريكية في المنطقة. ومن منطلق إدراك مدى تأثير الصراع العربي ـ الصهيوني في المحيط العربي اتجه بيفن إلى محاولة حل الإشكاليات القائمة مع مصر والعراق والأردن قبل معالجة المعضلة الأكثر تعقيداً. ويذهب هيكل إلى أن خشية بيفن من أن يحصل الصهاينة، بالدعم الأمريكي، على كامل فلسطين، الأمر الذي يضعف السيطرة البريطانية على المنطقة، كان دافع حكومة العمال إلى تحويل الأردن من إمارة إلى مملكة، تمهيداً لضم القسم العربي من فلسطين إليها، و«بحيث تنشأ دولة عربية تمتلك إمكانية الحياة بمساعدة بريطانيا»[٣٨].

---

(٣٦) وزارة الإرشاد القومي، ورارة الاستعلامات (القاهرة)، **ملف وثائق فلسطين**، ص ٧٣٥، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٤٢١ ـ ٤٢٢.

(٣٧) هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية**، ص ٢٠٤.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٩.

ولا يعني ذلك تخلّي حكومة العمال عن الالتزام البريطاني بالمشروع الصهيوني، أو أن الإرهاب الصهيوني الذي شجبه تشرشل وعارضه بيفن حال دون المضي في تمكين الصهاينة من التوسع في امتلاك الأراضي وإقامة المستعمرات الاستيطانية وتطوير صناعاتهم المدنية والعسكرية. وتشير بعض المصادر إلى أنهم خلال سنوات الحرب امتلكوا نحو مئتي ألف دونم وأقاموا خمسين مستعمرة(٣٩)، مما يدل على عدم التزام سلطة الانتداب بأحكام قانون الأراضي للعام ١٩٤٠، فضلاً عن التسهيلات التي قدمتها إلى الصناعات الصهيونية المدنية والعسكرية، كما سيأتي بيانه.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية كان واضحاً أن الولايات المتحدة الأمريكية باتت قائدة المعسكر الرأسمالي وصاحبة الدور الأول في صناعة قراراته، وبالتبعية غدت الإدارات الأمريكية وليست الحكومات البريطانية الأشد تأثيراً في الصراع العربي ـ الصهيوني. وعليه يكون الدور البريطاني في رعاية المشروع الصهيوني، الذي بدأ بطرح الفكرة في أربعينيات القرن التاسع عشر، قد بلغ غايته في أواسط أربعينيات القرن العشرين، بعد أن أقام على التراب العربي في فلسطين قواعد راسخة للمشروع الذي تولت رعايته الإدارات والأجهزة الأمريكية، موظِّفة في ذلك علاقتها المتنامية في المنطقة.

ثالثاً: حركة رشيد عالي الكيلاني، ودور الحاج أمين الحسيني فيها

سبقت الإشارة إلى أن الحاج أمين الحسيني حين وصل إلى بغداد في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٩ استُقبل بمنتهى الحفاوة من الوصي على العرش ومختلف ألوان الطيف السياسي والفكري المدني والعسكري في العراق على ما بينها من تناقضات وتباينات في وجهات النظر. وبإقالة حكومة الكتلة الوطنية في دمشق وتعليق الدستور السوري في أعقاب تفجّر الحرب، لجأ كثير من نشطاء الحركة الوطنية إلى العراق. وبدأ الحاج أمين الحسيني يمارس دور الزعيم الذي يلتف حوله نشطاء العمل والدعوة القومية العربية، بمن في ذلك العراقيون منهم(٤٠).

ومع أن مفتي فلسطين أخذ على نفسه عند وصوله إلى بغداد عهداً بعدم

(٣٩) درورة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ج ٢. **القضية الفلسطينية أثناء الحرب العالمية الثانية إلى ما بعد قرار تقسيم فلسطين الصادر عن هيئة الأمم المتحدة**، ص ٢٢.

(٤٠) يذهب نيوتن، السفير البريطاني في بغداد، إلى أن الحاج أمين الحسيني تميز بقدرته على دمج المناقب الدينية والسياسية، الأمر الذي مكّنه من احتلال مكانته السياسة التي جعلته في نظر الكثيرين يومذاك القائد الذي يستطيع توحيد العرب. انظر: أرشيف الخارجية البريطانية (F O 371/24568)، وعبد الغني، **ألمانيا النازية وفلسطين، ١٩٣٣ ـ ١٩٤٥**، ص ٤٧٤.

التدخل هو والساسة والمجاهدون الفلسطينيون في الشؤون العراقية، واعتمد توثيق علاقته برجالات العراق بصرف النظر عن نزاعاتهم الداخلية، والحرص على عدم الظهور بمظهر المنحاز إلى طرف دون آخر، فإنه أُقحم في النزاع المحتدم بين نوري السعيد وخصومه، وكان نوري هو الذي طلب إليه التدخل لرأب الصدع، باعتبار ذلك ما يخدم القضايا العربية عامة، والقضية الفلسطينية خاصة. وكان طبيعياً أن ينحاز في النهاية إلى الصف الوطني الذي كان يمثله رشيد عالي الكيلاني والقادة العسكريون أركان «المربّع الذهبي».

ولقد حاول السفير البريطاني في بغداد تهميش الدور القومي للمفتي والمكانة التي احتلها عند العناصر الوطنية في العراق. وحين اتضح عجزه شهد تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٠ جدلاً في وزارة المستعمرات حول اغتياله أو اختطافه. غير أن وزير المستعمرات لشؤون الهند ليو اميري رأى في ذلك ما سيضع بريطانيا في موقف حرج لا تُحسد عليه، في حين انتهت مشاورات «هيئة الأركان البريطانية العامة» إلى التوصية باغتياله، ولقد وجدت التوصية قبولاً عند تشرشل، برغم تحفظ وزارة الخارجية الشديد على ذلك، التي فضّلت ممارسة الضغوط على الحكومة العراقية لتسليمه، وهو الأمر الذي استبعد السفير البريطاني نيوتن أن تقدم عليه أي حكومة عراقية، وأعرب عن اعتقاده بإمكانية احتواء نشاط المفتي ما دام نوري السعيد يدير دفة الحكم[٤١]. وفيما بعد أطلقت سلطة الانتداب البريطاني بعض مجرمي عصابة الإرغون المعتقلين في القدس وأُرسلوا إلى بغداد لتنفيذ عملية اختطاف المفتي أو اغتياله. غير أن المحاولة لم يكتب لها النجاح، فضلاً عن أن قائد المجموعة دافيد رازيئتيل قُتل في أثناء الهجوم في غارة للطائرات الألمانية على مطار الحبّانية.

وكان الكيلاني قد نجح في استقطاب ضباط «المربّع الذهبي»، الأمر الذي عزّز قدرات التيار الذي يمثله. كما كان من نتائج الانتصارات المتسارعة للمحور في سنة الحرب الأولى اشتداد حمى التنافس الدبلوماسي في بغداد واتساع الاتصالات مع أقطاب التيارين العراقيين. فمن جهة سعى غبرئيلي، سفير إيطاليا في بغداد، إلى توثيق علاقة العراق والحاج أمين الحسيني بدول المحور، فيما واصلت الدبلوماسية البريطانية، مدعومة بالأمريكية، محاولة استقطاب القوى العراقية كافة،

---

(٤١) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية، نيوتن في ١٤/ ١٢/ ١٩٤٠ (F.O. 371/24565)، نقلاً عن. عبد الغني، المصدر نفسه، ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥، و Philip Mattar, *The Mufti of Jerusalem Al-Hajj Amin al-Husayni and the Palestinian National Movement* (New York Columbia University Press, 1988), pp 94-105.

ومن هذا المنطلق يُنظر إلى رحلة نيوكمب وإلى مساعي نوري السعيد الرامية إلى دفع بريطانيا إلى المباشرة بتنفيذ «الكتاب الأبيض» ترضية للتيار القومي العربي في الساحة. وهي المساعي التي لم تلق تجاوباً بريطانياً، كما سبق بيانه.

وانعكست المداخلات والضغوط الدبلوماسية على الوضع في الجيش العراقي، الذي بدا على عتبات نزاع دموي حين استقالت حكومة نوري السعيد في شباط/فبراير ١٩٤٠، وشكّل الوزارة رشيد عالي الكيلاني، وترضية للفريق الآخر شغل نوري السعيد منصب وزير الخارجية. وقد أصرت الوزارة الجديدة على رفض قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا، وأكدت التزامها بالحياد. وعلى خلفية ذلك اتسعت شقة الخلاف بين دعاة الحياد وعدم تجاوز التزامات المعاهدة، مع عدم الانجرار إلى صدام مع بريطانيا، وبين المطالبين بالاستجابة للمطالب البريطانية بقطع العلاقات مع دول المحور، وفتح أبواب العراق للجيوش البريطانية، ودخول العراق الحرب إلى جانب الحلفاء.

ولقد أدى فشل مساعي نوري السعيد في حمل بريطانيا على مباشرة تنفيذ «الكتاب الأبيض» إلى رجحان كفة معارضي الاستجابة للمطالب البريطانية، بينما مال الكيلاني إلى الاتصال بألمانيا، وهو الميل الذي أيده الحاج أمين الحسيني. ومما قوّى هذا التوجّه تزايد الشعور باحتمال وقوع صدام مع بريطانيا في الوقت الذي كان فيه الجيش العراقي يفتقر إلى السلاح الحديث، الذي لم تزوده به بريطانيا خلافاً لما كانت تقضي به معاهدة ١٩٣٠. وبترتيب من رشيد عالي الكيلاني، وتأييد الحاج أمين الحسيني، ومن غير علم نوري السعيد، أجرى ناجي شوكت في حزيران/يونيو ١٩٤٠ أول اتصال مع فون بابن ممثل ألمانيا في تركيا. كما تلقى فون بابن رسالة من الحاج أمين الحسيني مؤرخة ٢١/٦/١٩٤٠ حملها ناجي شوكت[٤٢].

وفي أثناء اللقاء عُني ناجي شوكت بتأكيد عزم حكومة الكيلاني الإبقاء على العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا، برغم الضغوط البريطانية المدعومة من الوصي ونوري السعيد، في الوقت الذي أبرز فيه مخاوف الحركة القومية العربية من الاستعمار الإيطالي، واستعدادها لمقاومته كما قاومت الاستعماريين البريطاني والفرنسي. وطالب بدعم الحركة القومية في سورية وتمكين حكومة «الكتلة الوطنية» من العودة إلى الحكم، وبحيث يستطيع القادة الفلسطينيون الموجودون في العراق

(٤٢) طه الهاشمي، **مذكرات طه الهاشمي**، مع تحقيق ومقدمة من تاريخ العراق الحديث بقلم خلدون ساطع الحصري، ٢ ج (بيروت. دار الطليعة، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٨)، ص ٣٨٨.

العودة إلى سورية، واستئناف الثورة ضد بريطانيا. أما رسالة الحاج أمين الحسيني، فقد عُنيت بالشأن القومي بالدرجة الأولى، إذ أعرب عن ثقته بأن الشعب العربي سوف يحقق تحرره واستقلاله وإقامة وحدته، وأبدى الاستعداد لعقد معاهدة صداقة وتعاون مع ألمانيا بعد انتصارها(٤٣)، وذلك ما لم يرتح له مستمعوه الألمان.

وكما التقى النظامان النازي الألماني والفاشي الإيطالي مع الاستعمار البريطاني في دعم المشروع الصهيوني، على الرغم من التناقضات الحادة بين الأنظمة الاستعمارية الثلاثة، لم تتمايز مواقفهما كيفياً عن الموقف البريطاني في معاداة الطموح القومي العربي في التحرر والوحدة. وسبقت الإشارة إلى أن السياسة البريطانية قامت غداة تفجّر الحرب على إلزام الحكومات العربية بتسخير أقطارها مواقع وموارد وقدرات بشرية لخدمة المجهود الحربي، وفق ما يقرره الوزير البريطاني المقيم في القاهرة، وذلك في الوقت الذي لم تخف فيه الحكومة البريطانية عدم استعدادها لتلبية أبسط المطالب العربية.

وبالمقابل اتفق النظامان النازي والفاشي على اعتبار الوطن العربي منطقة نفوذ إيطالية. ففي لقاء هتلر وموسوليني في ١٩/ ٦/ ١٩٤٠ اعترف الأول بما اعتبره «حق» إيطاليا في مد سيطرتها إلى مصر، وإقامة قواعد عسكرية في المشرق والمغرب العربيين. ولدى استقباله وزير خارجية إيطاليا تشيانو في ٧/ ٧/ ١٩٤٠ أكد هتلر اعترافه بالبحر الأبيض المتوسط والبحر الأدرياتيكي «مناطق نفوذ تاريخية» لإيطاليا. كما تم الاتفاق على أن تضم إيطاليا تشاد والسودان لتصل فيما بين ليبيا والحبشة (إثيوبيا)، وأن توحد الصومالين الإنكليزي والفرنسي في مستعمرة إيطالية واحدة، وأن توضع مصر وسورية الكبرى والعراق تحت سيطرة إيطاليا، فيما أقرت إيطاليا بوجود مصالح اقتصادية ألمانية في الأقطار العربية التي ستكون لها السيطرة عليها(٤٤).

وعلى ذلك لم تسترح الدوائر السياسية الألمانية لمشاعر عداء النظام الفاشي الإيطالي، كما كان قد عبّر عنها ناجي شوكت في لقائه فون بابن. كما أنها لم تستجب لتحذير فون بابن من إطلاق يد إيطاليا في المشرق العربي، منبّهاً إلى أن ذلك قد يدفع تركيا إلى التقارب مع الاتحاد السوفياتي. ففي مذكّرة حذّر فورمان

---

(٤٣) الأراشيف الوطنية في واشنطن (NA, T 120, Roll 1299, 481554-55)، وعبد العني، المصدر نفسه، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥.

(٤٤) عبد العني، المصدر نفسه، ص ٢٣٦ ـ ٢٣٧، و Majid Khadduri, *Independent Iraq, 1932-1958, a Study in Iraqi Politics* (London; New York: Oxford University Press, 1960), p. 190.

من الانجرار وراء «اللعبة» العربية التي قد تؤدي إلى إذكاء التنافس والنزاع بين ألمانيا وإيطاليا، وأكد اختصاص إيطاليا بالمجال العربي[٤٥]. وبعد مباحثات مستفيضة بين عثمان حداد، مبعوث الكيلاني والمفتي إلى برلين، وبين سفير ألمانيا في بغداد غروبا، تم التوصل في ٢٣/ ١٠/ ١٩٤٠ إلى صيغة إعلان، أعدته الخارجية الألمانية بعد التشاور مع نظيرتها الإيطالية، وأذيع فيما بعد من محطتي برلين وباري ـ الإيطالية ـ متضمّناً ما نصّه[٤٦]:

«تابعت ألمانيا كفاح البلاد العربية لنيل استقلالها باهتمام بالغ منذ زمن بعيد، نظراً إلى مشاعر الصداقة للعرب. وقد رغبت في أن يتطوروا ويصبحوا سعداء وأن يحتلوا مكاناً بين شعوب الأرض يليق بأهميتهم التاريخية والطبيعية. ويستطيع العرب أن يعتمدوا على تعاطف ألمانيا الكامل مع طموحاتهم لنيل هذا المبتغى في المستقبل، وتعلن ألمانيا هذا البيان بموافقة كاملة مع حليفتها إيطاليا».

ويلاحظ أن البيان لم يصدر على شكل خطاب صادر عن الخارجية الألمانية، وإنما مجرد إعلان شفوي. كما أنه خلا من أي التزام بتقديم الدعم إلى العرب في كفاحهم وإنما اكتفى بإبداء التعاطف. ولم يأت إلى ذكر وحدة العرب أو اتحادهم. وهو بالتالي لم يجاوز كونه إعلان نيات طيبة، فضلاً عن أنه لم يتجاوب مع أيٍّ من المطالب العربية التي تضمّنتها رسائل الحاج أمين الحسيني إلى هتلر والخارجية الألمانية، والتي كانت تؤكد استقلال العرب ووحدتهم وتعارض بشدة أية أهداف استعمارية تمس استقلال أي قطر عربي، والمطالبة بصدور تعهد إيطالي بالامتناع عن وضع أية عراقيل تمنع الوحدة العربية أو تمس بها. كما لم يشر البيان الشفوي إلى مطالبة الحاج أمين الحسيني بأن تعلن ألمانيا وإيطاليا رفض شرعية «الوطن القومي اليهودي»[٤٧]. كما لم يأت البيان إلى ذكر المساعدات العسكرية والمالية التي طالب بها الكيلاني عن طريق حداد.

وأن يكون ما تمخّضت عنه زيارات عثمان حداد لروما وبرلين، ومباحثاته فيهما مجرد صدور البيان الشفوي، ففي ذلك دلالة على أن الموقف النازي لم يجاوز ما قاله فايستر في تحديده سياسة ألمانيا العربية «إمداد العرب ببعض السلاح، وبقليل من المال، وكلمات جميلة يكون تأثيرها في الحركة العربية عميقاً جداً»[٤٨].

---

(٤٥) عبد الغني، المصدر نفسه، ص ٢٤٢، و (ADAP Serie D Bd X Nr p. 170)

(٤٦) عبد الغني، المصدر نفسه، ص ٢٤٧، و (ADAP Serie D Bd. XI 1.Nr p 190)

(٤٧) عبد الغني، المصدر نفسه، ص ٢٧٢، و (ADAP Serie D Bd XII 1, Nr 159).

(٤٨) عبد الغني، المصدر نفسه، ص ٢٧٢، و (ADAP Serie D Bd X. Nr 209)

وفضلاً عن مراعاة طموحات موسوليني الإمبراطورية، تأثرت السياسة العربية للنظام النازي بحرص هتلر على عدم اتخاذ ما قد يؤثّر في موقف فرانكو، وكان قد عرض عليه الانضمام إلى دول المحور مقابل تأييد مطامعه في مراكش. كما أنه كان يحسب حساب المساس بمصالح فرنسا الاستعمارية في شمال أفريقيا وسورية ولبنان، خشية أن يلتحق أنصار حكومة فيشي بحركة «فرنسا الحرة» بقيادة ديغول، مما يعني أن النظام النازي كان يعطي الأولوية لمصالح قوى الاستعمار الأوروبية في الوطن العربي، ولا يبالي بطموحات التحرر والوحدة العربية، لاسيما أن صنّاع القرار النازي لم يروا في حركة القومية العربية قوة قادرة على التأثير في مركز بريطانيا في الشرق(٤٩).

ثم إن هتلر كان مطلع سنة ١٩٤١ يعطي الأولوية القصوى للحرب ضد الاتحاد السوفياتي، التي كان يقدّر حسمها خلال بضع شهور. وعلى ذلك رفض، وبإصرار، اقتراح خوضٍ حرب ضد بريطانيا في البحر الأبيض المتوسط والمشرق العربي الذي عرضه كلٌ من هالدر، رئيس أركان القوات البرية، وريدر قائد القوات البحرية(٥٠).

ومن جانبه كان موسوليني حتى نهاية ١٩٤٠ يرفض العروض الألمانية المتكررة لإرسال قوات ألمانية مدرعة إلى ليبيا، وقد وصل الأمر بالجنرال هالدر أن يقول في اجتماع مع هتلر، معقّباً على عجز القوات الإيطالية عن حسم المعركة في البحر الأبيض المتوسط واليونان، «إن إيطاليا لا تفعل شيئاً، ولا يريدوننا»(٥١).

وهكذا يتضح أن في الوقت الذي كان فيه هتلر مشغولاً بالإعداد لشن الحرب على الاتحاد السوفياتي، ويرفض فتح معركة خارج المركز الأوروبي، وكان فيه موسوليني عاجزاً عن تحقيق الانتصارات بقوى إيطاليا الذاتية، كانت بريطانيا شديدة الحرص على إحكام قبضتها على المشرق العربي. ولقد انعكس الوضع الدولي على الصراع الذي تفجّر في العراق عندما أصرت حكومته برئاسة رشيد عالي الكيلاني على عدم الانصياع للإرادة البريطانية.

---

(٤٩) الأرشيف السياسي في بون (PA, Beuro RAM 23,28181-82)، نقلاً عن: عبد العبي، المصدر نفسه، ص ٢٧٢.

(٥٠) ADAP Serie D Bd X1, 2 pp.152-153,

نقلاً عن: عبد العبي، المصدر نفسه، ص ٢٦٤.

(٥١) ADAP Serie D Bd X1 2,

نقلاً عن. عبد العبي، المصدر نفسه، ص ٢٦٣.

وكان نوري السعيد أول من طلب السلاح من ألمانيا؛ إذ طلب في سنة ١٩٣٧ شراء كميات يسيرة من السلاح فاشترطت ألمانيا موافقة بريطانيا على عقد الصفقة، التي تمت بعد أن زارت بعثة بريطانية ألمانيا وأعلنت موافقتها على ذلك. كما عقدت حكومة نوري السعيد صفقة ثانية سنة ١٩٣٨، وتم تزويد العراق بكميات يسيرة من السلاح[٥٢].

ولكن الوضع الدولي سنة ١٩٤١ غير ما كان عليه سنتي ١٩٣٧ و١٩٣٨، وكان طبيعياً ألاّ تسكت بريطانيا على الاتصالات التي تجريها حكومة الكيلاني مع ألمانيا، والتي لم تنحصر خطورتها في حصول العراق على أسلحة حديثة فحسب، وإنما استهدفت تعزيز مركز القوى الوطنية في أوساط الجيش واستقطاب المترددين من ضباطه. وفي مواجهة الخطر المزدوج، وللضغط على حكومة الكيلاني كي تستجيب للمطالب البريطانية، فرضت عليها حصاراً اقتصادياً بأن مُنعت من سحب أي مبلغ من المساعدة المودعة في بنك إنكلترا، كما جُمدت فيه الودائع العراقية. ووقفت الإدارة الأمريكية إلى جانب بريطانيا في الضغط على العراق، فيما اتخذت تركيا موقفاً أقرب إلى التهديد منه إلى التحذير[٥٣]، فضلاً عن تحريك السفير البريطاني في بغداد للعناصر العراقية الموالية. وفي لقاء لنيوتن ـ السفير البريطاني ـ مع الوصي ونوري السعيد، لفت نظرهما إلى البيان الذي أُذيع من محطتي إذاعة باري وبرلين حول المطالب العربية، وأن ذلك إنما كان استجابة لطلب الكيلاني ونتيجة اتصال ناجي شوكت مع فون بابن في أنقرة[٥٤]. وقد فهم الوصي من قول السفير أنه مطلوب منه إقالة وزارة الكيلاني.

ومع تصاعد الأزمة أخذ ضباط «المربّع الذهبي» يتدارسون الوضع السياسي والعسكري وظروف الحرب، وقدرة الجيش العراقي على المقاومة. وانتهت دراسات مجلس الدفاع الأعلى إلى أن الجيش يعاني قصوراً في أسلحته، خاصة المدافع المضادة للطائرات والدبابات، وأن الحاجة ماسة لشراء السلاح. غير أن محاولات حكومة الكيلاني لشراء السلاح من مصادر مختلفة لم تكلَّل بالنجاح. ولقد دفعت الضغوط البريطانية والأمريكية الكيلاني إلى إبلاغ السفير الإيطالي أن الأزمة لا تسمح بإعادة العلاقات مع ألمانيا، وأن حكومته متمسكة بالعمل بروح معاهدة

---

(٥٢) عبد الغني، المصدر نفسه، ص ٢٥٨، و Francis R. Nicosia, *The Third Reich and the Palestine Question* (London: I. B. Tauris, 1985), pp. 185-184.

(٥٣) عبد الغني، المصدر نفسه، ص ٢٥٧، و Robert Melka, «The Axis and the Arab Middle East, 1930-1945,» (Dissertation, University of Minnesota, 1966), p. 105.

(٥٤) المصدران نفسهما ص ٢٥٧، و١٤١ ـ ١٤٤على التوالي.

١٩٣٠ والالتزام بكل شروطها[٥٥]. وقد أبلغ السفير الإيطالي في برلين وكيل وزارة الخارجية الألمانية فورمان عزم الكيلاني على عدم إعادة العلاقات مع ألمانيا قبل مد العراق بالأسلحة التي طلبها[٥٦].

وللضغط على الكيلاني استقال نوري السعيد في ٢٣/ ١/ ١٩٤١. ومع تصاعد المعارضة في البرلمان الموالي لبريطانيا قرر الكيلاني حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة. إلا أن الوصي رفض ذلك والتجأ إلى الديوانية. وأمام شعور ضباط «المربّع الذهبي» بأن الأزمة وصلت إلى طريق مسدود طلبوا من الكيلاني تقديم استقالته، فتقدم بها في ٣٠/ ١/ ١٩٤١[٥٧].

وشكّل طه الهاشمي الوزارة بعد تشاوره مع الكيلاني وضباط «المربّع الذهبي»، وفي لقائه الوصي أبلغه عدم استعداده لأن يشارك في وزارته أحد من المتواطئين مع الأجنبي. وكتسوية اتُّفق على نقل بعض الضباط الأربعة إلى خارج بغداد. ولم يوفَّق الهاشمي في عقد مصالحه بين الوصي و«المربّع الذهبي» الذين أبدوا استعدادهم لإعلان الولاء للعرش، فيما بدأ السفير البريطاني الضغط مطالباً بقطع العلاقات مع إيطاليا، ومنبهاً إلى خطورة وجود المفتي والفلسطينيين والسوريين، الذين لم يكونوا يجاوزون الأربعمئة[٥٨]. وفي ٢٢/ ٢/ ١٩٤١ وصل إلى بغداد وليم دونوفان، مبعوث الرئيس الأمريكي روزفلت، واجتمع إلى كلٍّ من الهاشمي والمفتي، وأبلغهما أن الولايات المتحدة ستقوم بجميع الجهود لتمكين بريطانيا من النصر[٥٩].

وعندما جاء وزير الخارجية البريطانية إيدن إلى القاهرة التقى في ٦/ ٣/ ١٩٤١ وزير خارجية العراق توفيق السويدي، ويومها رفض إيدن طلب السويدي تزويد الجيش العراقي بالسلاح، كما طالب بحرية حركة القوات البريطانية في العراق. ولقد أثار السويدي مع السفير البريطاني في القاهرة موضوع استقلال سورية ولبنان، فكان رد السفير بأن أي جهد بريطاني بهذا الخصوص سوف يؤدي إلى فشل مساعي بريطانيا لكسب فرنسا إلى جانبها[٦٠].

---

(٥٥) عبد الغني، المصدر نفسه، ص ٢٥٨، (APAP Serie D Bd. XI 2 Nr 601)

(٥٦) المصدر نفسه، (ADAP Serie D Bd XI. Nr S496).

(٥٧) عبد الغني، المصدر نفسه، ص ٢٦٠.

(٥٨) الهاشمي، **مذكرات طه الهاشمي**، ص ٣٩١.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٤٠٣ ـ ٤٠٤.

(٦٠) توفيق السويدي، **مذكراتي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية** (بيروت: دار الكاتب العربي، ١٩٦٩)، ص ٣٣٤ ـ ٣٤٠.

وأمام التعنّت البريطاني، ووضوح عدم توصل الاتصالات مع دول المحور إلى نتيجة بدا جلياً للقوى الوطنية أنها تواجه مأزقاً حاداً. ولمعالجة ذلك عقد أقطابها اجتماعاً في ٢٨/ ٢/ ١٩٤١ حضره، إلى جانب المفتي والكيلاني، ناجي شوكت وصلاح الدين الصباغ ويونس السبعاوي وفهمي السعيد ومحمود سليمان. وقد توصلوا إلى استنتاج أن بريطانيا لن تكتفي بقطع العلاقات مع إيطاليا، وإنما هي تسعى إلى تدبير انقلاب «فوقي» يستهدف تطهير الجيش، وأجهزة الحكم المدني، والحياة السياسية، من العناصر الوطنية المناهضة للسياسة البريطانية(٦١).

وبعد رجوع السويدي من القاهرة في ١٧/ ٣/ ١٩٤١ استدعى الهاشمي في ٢٥/ ٣ كلاً من الصباغ وشبيب وأبلغهما بقرار نقلهما(٦٢). وحينها كان كلّ من الكيلاني والوصي يحاول استقطاب القبائل لمصلحته، وقام الوصي بجولة في جنوبي العراق لكسب ولاء القبائل له، فيما أطلقت السفارة البريطانية الشائعات حول اعتزام ضباط «المربّع الذهبي» والكيلاني القيام بانقلاب ضده. وعندما تأكد للوصي عدم تمكنه من الحصول على التأييد الذي يحتاجه لحسم الأمر لمصلحته لجأ إلى لمدرعة البريطانية «كوك شيير» يوم ٤/ ٤/ ١٩٤١. ولقد فاجأ ذلك الكيلاني وفريقه الذين وجدوا أنفسهم أمام مسألة دستورية، وبعد مشاورات انتهوا يوم ٣/ ٤/ ١٩٤١ إلى قيام الكيلاني بتشكيل وزارة دفاع وطني، عقدت اجتماعاً لمجلس الأمة في ١٠/ ٤/ ١٩٤١، الذي عيّن الشريف شرف وصياً على العرش. وأعاد الكيلاني تشكيل وزارة مدعومة من العناصر الوطنية السياسية والعسكرية، في مواجهة معارضة دعاة «الاعتدال» الذين كانوا يحبذون الاستجابة للمطالب البريطانية(٦٣).

ولقد حاول السفير البريطاني إقامة حكومة مضادة لما اعتبرها حكومة الانقلاب؛ إذ استدعى ليلة ٣/ ٤/ ١٩٤١ توفيق السويدي وتباحث معه في الأمر، فسعى السويدي إلى إقناع طه الهاشمي بالرجوع عن استقالته، ولكن الهاشمي أصر على الاستقالة، وكلف السويدي تسليم كتاب استقالته إلى الوصي، كما أكد رفضه التدخل البريطاني المستمر في السياسة العراقية. وفي ٥/ ٤ طلب السفير من السويدي وبعض الوزراء التوجّه إلى البصرة للمشاركة في وزارة يشكّلها الوصي «إلا أن

---

(٦١) صلاح الدين الصباغ، **فرسان العروبة في العراق: مذكرات صلاح الدين الصباغ** (بغداد: الشباب العربي، ١٩٦٩)، ص ٢١٢ ـ ٢١٣.

(٦٢) الهاشمي، **مذكرات طه الهاشمي**، ص ٤١٦ ـ ٤١٧.

(٦٣) الحسيني، **مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني**، ص ٦٣ ـ ٦٤، وعبد العمي، **ألمانيا النازية وفلسطين، ١٩٣٣ ـ ١٩٤٥**، ص ٤٨٤.

سيطرة الجيش على الطرق الرئيسية حالت دون هربهم، وبالتالي فشلت المحاولة»[٦٤].

وكان رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل قد أصدر أمره في ٨/ ٤/ ١٩٤١ بإرسال فرقة عسكرية هندية إلى البصرة. وطلبت السفارة البريطانية في بغداد السماح لها بالمرور عبر الأراضي العراقية وفقاً لنصوص المعاهدة. ولطمأنة السلطات العراقية تعهدت السفارة بأن تغادر تلك الفرقة العراق ولاتمكث فيه. غير أن الإنكليز بدل الوفاء بالوعد استقدموا قوة اخرى نزلت في البصرة يوم ٢٩/ ٤/ ١٩٤١. ورداً على احتجاج الحكومة العراقية احتلت القوات البريطانية البصرة، وعيّنت عليها حاكماً عسكرياً بريطانياً، وأرسلت قوة مدرعة إلى مطار الحبّانية العسكري الذي كان بيد الإنكليز. وفي ٢/ ٥/ ١٩٤١ أغارت الطائرات البريطانية فجأة على قوة عراقية كانت مرابطة على بعد ٢٥ ميلاً من الحبّانية مبتدئة بذلك الحرب على العراق[٦٥].

ولدعم الجيش العراقي في حربه غير المتكافئة أرسلت ألمانيا وإيطاليا بعض الطائرات، التي نفّذت غارات ناجحة على القوات البريطانية في الحبّانية، إلا أن عدم توفر بنزين الطائرات في العراق، الذي كان يستورده من عبدان في إيران لعدم امتلاكه مصفاة، عطّل فعالية هذه الطائرات وما كان لدى العراق من الطائرات. وبرغم الخلل الفادح في القدرات العسكرية بين الجيش العراقي والقوات البريطانية، خاض الجيش معارك ضارية، كانت أبرزها في الفلوجة يوم ١٩/ ٥. ويلاحَظ أن دولتي المحور لم تقوما بتزويد العراق بالعتاد العسكري والمساعدات المالية الكافية. وكان الكيلاني قد أبلغ غبرئيلي، السفير الإيطالي في بغداد، في ١٨/ ٤ أن العراق مصمم على الدفاع عن نفسه، إلا أن الجدل الذي دار في الدوائر السياسية الألمانية لدعم العراق لم يحسم إلا في ٣/ ٥ عندما قرر روبنتروب إرسال غروبا ومساعدين عسكريين للإشراف على نقل الإمدادات وتنظيم التعاون العسكري. وكان تعليق هتلر يومها بأن الوقت «أصبح متأخراً جداً»[٦٦]. وعندما وصل غروبا إلى بغداد يوم ١١/ ٥ ـ أحس بخيبة أمل القيادة السياسية والعسكرية العراقية، وذلك ما عبّر عنه صلاح الدين الصباغ في الجلسة التي عقدها كبار القادة السياسيين والعسكريين مع غروبا، وقام بالترجمة فيها

(٦٤) السويدي، **مذكراتي**، **نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية**، ص ٣٥٠، والهاشمي، المصدر نفسه، ص ٤٢٥ ـ ٤٢٨.

(٦٥) الحسيني، المصدر نفسه، ص ٦٦ ـ ٧٢، وعبد الغني، المصدر نفسه، ص ٢٨٩.

(٦٦) عبد الغني المصدر نفسه، ص ٣٠٢، و (ADAP Serie D Bd XII 2 Nr 435)

عثمان حداد؛ إذ خاطبه الصباغ قائلاً: «قل لحضراتهم إننا لا نريد منكم نصائح ونظريات عسكرية، فعندنا منها الشيء الكثير. نحن نريد فقط طائرات كثيرة، ومساعدات كبيرة، نريد طائرات ودبابات»[٦٧].

وكان قد شارك في القتال إلى جانب الجيش العراقي المجاهدون الفلسطينيون وغيرهم من المناضلين العرب الموجودين في العراق، ومتطوعون سوريون قدموا عن طريق دير الزور. وبرغم ذلك تمكنت القوات البريطانية من احتلال بغداد في ٢٩/ ٥. فقرر قادة الجيش الانسحاب إلى الشمال، وأمام عجزهم عن الحصول على الإمدادات الكافية لوقف العدو اضطروا، مع أعضاء الحكومة والعديد من الأحرار العرب في العراق، إلى اللجوء إلى إيران عن طريق خانقين يوم ٣٠/ ٥/ ١٩٤١[٦٨]. وبقي المفتي وعدد من رجالات الحركة الوطنية الفلسطينية والعراقية في طهران حتى الاحتلال الإنكليزي ـ السوفياتي لإيران، وإعلان الجنرال ويفل، قائد القوات البريطانية، عن مكافأة لمن يقبض على المفتي أو يدلي بمعلومات عنه. فغادر طهران في آب/ أغسطس ١٩٤١ متجهاً إلى ألمانيا عبر تركيا ليصل إليها في ٩/ ١١/ ١٩٤١[٦٩].

وفي تعقيبه على الأحداث يلاحظ عبد الرحمن عبد الغني: «من المشكوك فيه أن الحركة الكيلانية كانت ستبادر إلى أعمال عدائية ضد بريطانيا لو أبدى تشرشل تريثاً سياسياً حكيماً حتى الهجوم الألماني على الاتحاد السوفياتي في ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٤١ـ ومن هذا المنطلق فإن اللجوء البريطاني إلى القوة لقمع الحركة الكيلانية لم يكن ضرورة حربية، بل سياسية. فقد أصبح تشرشل وحكومته بحاجة إلى نصر عسكري للمحافظة على هيبة بريطانيا أمام الرأي العام خلال الهزائم على الجبهة المصرية واليونان وبعدها»[٧٠].

ويلاحظ أيضاً: «لم يكن هتلر أقل من تشرشل حاجة إلى خطوة سياسية ذات طابع عسكري، فقد قدّمت الاصطدامات الحربية في العراق له فرصة أن يوهم بأن الجيوش الألمانية متجهة نحو الشرق العربي بينما أنظاره متجهة نحو شرق آخر، إلى الاتحاد السوفياتي». وفي البرهنة على صحة ما يلاحظه يقول عبد الرحمن

(٦٧) عثمان حداد، **حركة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١** (صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٩٧)، ص ١١٨، وعبد الغني المصدر نفسه، ص ٣٠٢ ـ ٣٠٣.

(٦٨) الحسيني، المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ١٠٣.

(٧٠) عبد الغني المصدر نفسه، ص ٣١٥.

عبد الغني: «وعندما بات خطر الاحتلال البريطاني يهدد سورية في حزيران/ يونيو ١٩٤١ لم يبد هتلر اهتماماً خاصاً بذلك، على الرغم من تعهده بحماية سورية من الاحتلال البريطاني في بروتوكولات باريس لسنة ١٩٤١. وهكذا ساهم عدم وجود أية رغبة عند هتلر في فتح جبهة جنوبية ضد بريطانيا في فشل الحركة الكيلانية بصورة جزئية»[٧١].

وفي ضوء ما سبق يتضح أن حركة رشيد عالي الكيلاني لم تكن ثورة بالمعنى الحقيقي للثورة إنما كانت ردّة فعل وطنية عراقية مضادة للعدوان البريطاني الذي استهدف الجيش والحركة الوطنية العراقية، ليفرض على العراق التزامات تتجاوز ما نصت عليه معاهدة ١٩٣٠. وليس من شك في أن الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين قد تحرك مع الأحداث، إلا أنه لم يكن محركها. ولقد جاءت حركته وبقية الساسة وقادة الثورة الفلسطينيين والسوريين وغيرهم من الساسة العرب الذين شاركوا في حركة الكيلاني بفعل عمق شعورهم بالانتماء القومي العربي وإيمانهم بوحدة المسيرة والمصير مع شعب العراق. ولقد أصابت بيان نويهض الحوت في تقويمها إذ تقول: إلا أنه من الناحية القومية والعقائدية تستحق هذه «الثورة» كلّ تقدير. فهي رمز للأُخوة العربية وللوحدة العربية التي وصل رجالها في تلك المرحلة حتى المشاركة في السلاح وفي القتال[٧٢].

رابعاً: لجوء المفتي إلى إيطاليا وألمانيا، واتصالاته مع النظامين الفاشي والنازي

سبقت الإشارة إلى المكانة التي احتلها الحاج أمين الحسيني في بغداد، وفشل مساعي السفير البريطاني في الحد من فعالية دوره المتنامي. وعندما قرر تشرشل حسم الأمور بالقوة العسكرية أمرالجنرال ويفل بإخراج بعض أعضاء الإرغون من السجون الفلسطينية، وعلى رأسهم يعقوب ميردور ودافيد رازيئتيل، وإرسالهم إلى العراق لاغتيال المفتي أو اختطافه. غير أن المحاولة فشلت بمقتل رازيئتيل في أثناء غارة شنتها الطائرات الألمانية على القوات البريطانية في قاعدة الحبّانية يوم ٢٠/ ٥/ ١٩٤١[٧٣]. يذكر موشيه دايان في مذكّراته أنه كان قد قام

---

(٧١) المصدر نفسه، ص ٣١٥ ـ ٣١٦.

(٧٢) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٤٥٤.

(٧٣) عبد الغني المصدر نفسه، ص ٣٩٠، و Mattar, *The Mufti of Jerusalem Al-Hajj Amin al-Husayni and the Palestinian National Movement*, p 95

بنقل ثلاث حقائب محشوة بأسلحة خفيفة إلى خلية الهاغاناه في بغداد[٧٤].

وفي أثناء اختفاء المفتي في طهران فشلت كلّ محاولات حصوله على تأشيرة لدخول تركيا أو عبورها. غير أن الأجهزة الإيطالية، التي استهدفت استغلال وجوده لديها إعلامياً، نجحت في تهريبه إلى إيطاليا بحيث وصل إليها في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤١. وفي ٢٧ منه استقبله موسوليني بحضور وزير الخارجية تشيانو، حيث أوضح لهما أنه يستهدف تشكيل حركة مقاومة عربية مسلحة ضد بريطانيا. وطالب بصدور بيان عن دولتي المحور بدعم كفاح البلدان العربية، واستعدادهما للاعتراف باستقلالها وسيادتها الكاملة، وإعلانهما رفض الوطن القومي اليهودي، وعدم ممانعتهما في إقامة اتحاد بين الدول العربية[٧٥].

ويذكر المفتي في مذكّراته أن موسوليني بعث في نفسه الارتياح عندما أجاب دون تردد بأن الحكومة الإيطالية على استعداد لتلبية المطالب العربية والتعاون مع الحكومة الألمانية في تحقيقها[٧٦]. وتشير بعض المصادر إلى أن السفير الألماني في روما بعث في ١٩٤١/١١/٥ ببرقية إلى خارجية بلاده ضمّنها نص تصريح قال إن المفتي اتفق عليه مع إيطاليا على أن يذاع بعد موافقة ألمانيا عليه. غير أن التصريح لم يُذع لاعتراض كلّ من المفتي والألمان عليه. فالمفتي اعترض على حصر الدعم بنضال العرب في سبيل حريتهم، دون الإشارة إلى تأكيد استقلالهم وموافقة دولتي المحور على الجهود العربية لتحقيق الوحدة، فيما طالب سفير ألمانيا في باريس بضرورة إحاطة فرنسا بما يتم الاتفاق عليه، وتأكيد تأمين مصالحها الاقتصادية في سورية ولبنان، وأن من حقها الدفاع عنها بالقوة العسكرية إذا دعت الضرورة إلى ذلك. ونصح السفير بإرجاء إعلان التصريح إلى وقت آخر[٧٧].

وفي لقاء المفتي مع روبنتروب، وزير الخارجية الألمانية، قبل استقبال هتلر له في ١٩٤١/١١/٢٨، كرر ذات المطالب التي سبق أن ذكرها في لقائه موسوليني، وأضاف أن ذلك ما فيه الرد على الدعاية البريطانية. ولكن روبنتروب ردّ بأن إصدار هكذا بيان سابق لأوانه، وما يعني أن وزير الخارجية الألماني لم يعارض

---

(٧٤) موشيه دايان، **موشه دايان: الفاشية**، ترجمة حوريف صمير، يوميات قادة العدو؛ ٣ (بيروت دار المسيرة، ١٩٨٠).

(٧٥) الأرشيف السياسي في بون (PA Buero, RAM, 28279/80, 282674-79)، نقلاً عن: عبد العبي، المصدر نفسه، ص ٣٢٤ ـ ٣٢٥.

(٧٦) الحسيني، **مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني**، ص ٩٨.

(٧٧) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٤٥٦.

إصدار البيان من حيث المبدأ ولكنه كان يرى أن الوقت غير ملائم، وأنه من الضروري أن تتوفر الظروف الموضوعية، كاقتراب قوات المحور من شمال العراق أو قناة السويس. وقد رفض هتلر إصدار بيان لن يخرج إلى حيز التنفيذ ما دامت أوضاع الحرب غير مواتية، وأن ساعة الخلاص ستدق حين تخترق الجيوش الألمانية الجبهة الروسية وتقترب من شمال إيران. كما أكد رفضه إصدار بيان رسمي بشأن مصير المشرق العربي ودوله[٧٨].

ونجح الألمان في تهريب الكيلاني، وأرسل له روبنتروب في ١٩/١٢/١٩٤١ رسالة تهنئة أكد فيها استحقاق العراق كامل سيادته واستقلاله التام، وأمله برجوعه إلى العراق رئيساً بعد تحريره من الاحتلال البريطاني. ولكن الكيلاني أراد أن تأخذ علاقة ألمانيا باللاجئين العرب شكلاً رسمياً. وعليه سعى إلى استصدار بيانين، الأول خاص باستقلال العراق، والثاني متعلق بالمطالب العربية. وتقدم إلى الخارجية الألمانية بمسودة اتفاقية بين دولتي المحور وبينه باسم الشريف شرف، الذي كان قد عُيِّنَ وصياً على عرش العراق. كما تقدم مع المفتي بمذكرة أخرى في شباط/فبراير ١٩٤٢ تضمّنت ما سبق أن طالب به المفتي، وبات واضحاً أن دولتي المحور لا تمانعان بإصدر بيان خاص باستقلال العراق، خلافاً لموقفهما المتحفّظ على إصدار بيان خاص باستقلال ووحدة دول المشرق العربي. وبينما لم يخف المفتي استياءه وخيبة أمله من الموقف الألماني الذي حال دون صدور البيان الذي يريده، بدا الكيلاني وكأنه وجد عزاءه في الرسائل المتبادلة بينه وبين وزارتي الخارجية، الإيطالية والألمانية، في ٢٥ و٣١ آذار/مارس ١٩٤٢ بشان استقلال العراق بعد الحرب[٧٩].

وكان بعض الضباط العرب الذين لجأوا إلى المحور بعد فشل حركة الكيلاني قد انضموا إلى «المفرزة العربية» التي شكّلها الألمان، في حين رفض الكثير من الطلبة العرب الموجودين في ألمانيا الانضمام إليها، فيما نجح الألمان في تجنيد بعض الأسرى العرب. وكان من المتوقع استخدام تلك المفرزة بالهجوم على القفقاس، أو على إيران باتجاه العراق. ولدى مراجعة المفتي والكيلاني بشأن ضم عرب إلى قسم التدريب الألماني ـ العربي، ثم ضمهم إلى المفرزة العربية، اشترطا كلاهما أن يحارب العرب تحت قيادة عربية وعلم عربي، وقد قوبل شرطهما

(٧٨) ADAP, Serie D, Bd. Xiii 2, Nr 514، نقلاً عن: عبد الغني، **ألمانيا النازية وفلسطين، ١٩٣٣ ـ ١٩٤٥**، ص ٣٢٩.

(٧٩) عبد الغني، المصدر نفسه، ص ٣٣١ ـ ٣٣٢.

بالرفض، وعلى ذلك لم يشارك المفتي في محاولة تجنيد العرب للانضمام إليها، فيما حاول الكيلاني ذلك بعد انتقال مركزها إلى القفقاس. وحتى منتصف سنة ١٩٤٢ لم يزد عدد منتسبي المفرزة العربية على بضع مئات. و«كان مما قلل عدد العرب المتدربين والمجندين أن ألمانيا امتنعت عن تجنيد أسرى الحرب من شمال أفريقيا، خوفاً من أن تثير بعد الحرب الشكوك الإيطالية في نيات ألمانيا»[٨٠].

ويذكر المفتي أنه تلقى رسالة من أحد زعماء المغرب العربي تفيد بأن الأمريكيين سيقومون بغزو المغرب في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٢، فقام بإبلاغ ذلك للخارجية الألمانية. ولما تم الغزو في ذلك التاريخ جاءه موفد من الخارجية ليسأله عن مصدر معلوماته فأبلغه باتصالاته مع زعماء المغرب. ويذكر أنه أبلغ الخارجية الألمانية أن التعاون مع المغرب العربي لا يتحقق إلا بتحرير المغرب العربي كله. وتوالت بعد ذلك مذكّراته إلى الخارجية الألمانية حول المغرب، والتقى كثيراً بمندوبها الدكتور بروفر للبحث في الموضوع. وقد أوضح له بروفر أن مطامح ألمانيا التوسعية محصورة في أوروبا، وليس لها أي مطمع استعماري في المغرب العربي، إلا أنها تراعي مصالح الدول الأوروبية الأخرى فيه، وبالذات إيطاليا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال وبلجيكا. ولأن لهذه الدول مستعمرات ومصالح كبيرة في القارة الأفريقية فهي تخشى من تأليف الدولة المغربية الموحدة التي قد تؤثر على مصالحها وتهدد استعمارها بالزوال[٨١].

ويضيف المفتي قائلاً: «ولّما ذكرت للدكتور بروفر أن المغرب العربي مصمم على نيل استقلاله على كلّ حال، وأنه لا يبالي في سبيل هذه الغاية أن يبذل كل ما وسعه، وأن يركب أي مركب، وقد تتطور الأمور فيتعاون في سبيل استقلاله مع الشيوعية، أجابني قائلاً: إن هذه الدول الأوروبية ترى أن الإسلام أشد خطراً عليها من الشيوعية، لأن الشيوعية يمكن معالجتها وصد خطرها برفع مستوى المعيشة في الشعوب وتوزيع العدل الاجتماعي، وغير ذلك من الوسائل، بينما ترى هذه الدول في الإسلام عقيدة واحدة يخشى خطرها على أوروبا التي نخرت المدنية الفاسدة عظامها وأضعفت نواحيها الخُلُقية والروحية والعسكرية. فهم يخشون إذا تألفت هذه الدولة المغربية المتحدة أن يكون لها شأن عظيم، ويتوهمون

---

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٢٥٠ ـ ٢٥١، و Lukasz Hirszowicz, *The Third Reich and the Arab East*, translated from the Polish, Studies in Political History (London: Routledge and K. Paul; Toronto: Toronto University Press, 1966), pp. 250-259.

(٨١) الحسيني، مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني، ص ١١٧ ـ ١١٩.

أنها لا تلبث أن تثب على أوروبا مرة أخرى، ويعيد التاريخ نفسه»[٨٢].

ويتضح من مواقف هتلر وروبنتروب ود. بروفر، وقول الأخير، أن التناقضات بين قوى الاستعمار الأوروبية، مهما بلغت حدتها، تظل ثانوية في مقابل تناقض مصالحها وطموحاتها مع أي قدر من تمتع العرب باستقلالهم التام وأي مستوى يحققونه من اتحادهم أو وحدتهم. وأنه إلى جانب المصالح الاستعمارية كان لتراكمات الصراعات التاريخية بين الوطن العربي وأوروبا، وتباين الموروث الثقافي ـ الديني لكلّ منهما تأثيرهما في العداء الشديد لتقدم العرب واستقلال إرادتهم ووحدتهم.

وبينما كان المفتي مهتماً بالشأن العربي والإسلامي العام ويتصرف باعتباره زعيماً قومياً، كان الكيلاني يولي الشأن العراقي الخاص الاهتمام الأول دون أن يهمل الشأن القومي العام، كما كان يتحرك باعتباره رئيس وزراء العراق. ولم يفت الألمان إدراك تباين اهتمامات الرجلين، وحاولوا استغلالها بأن عيّنوا غروبا راعياً لشؤون الكيلاني، وايتل راعياً لشؤون المفتي. ولقد استغل غروبا معرفته الجيدة بأهمية الذات عند الزعامات العربية في إذكاء الخلاف بينهما. وبعد أن كانت الخارجية الألمانية تنظر إلى المفتي باعتباره متعاوناً مخلصاً، باتت ترى فيه مشكلة ابتداء من صيف ١٩٤٢. ووصل الأمر حد تكليف جهاز الاستخبارات (CD) جمع المعلومات عن شعبيته في المشرق العربي عامة، وفلسطين خاصة، والتحقق من طبيعة علاقته بإيطاليا. وعينت د. بروفر مديراً عاماً لشؤون الشرق. كما عُهد إلى شلنبرغ، رئيس المكتب السادس في رئاسة هيئة الأمن للرايخ، بمتابعة الأمر وإعداد التقرير المطلوب. وقد جاء في تقريره بعد التقصي الدقيق أن المفتي ما يزال حتى حزيران/ يونيو ١٩٤٢ يحتل مكانة خاصة في فلسطين، وإن كانت شعبيته فقدت الكثير مما تميزت به سابقاً، وأن رغبته في توحيد العالم العربي من محيطه إلى خليجه تسيطر على خياله، وأنه يمارس ضغوطاً على الكيلاني للتخلي عن سياسته الإقليمية، وأن تصوراته السياسية تثير غيظ الإيطاليين، وأنها تهدد مطامعهم في شمال أفريقيا[٨٣].

وعندما بدأت نذر هزيمة المحور تلوح في الأفق، وتكثفت الغارات على برلين، نُقل المفتي وأعوانه إلى مدينة في سكسونيا. وفي بداية سنة ١٩٤٥ نُقلوا إلى

---

(٨٢) المصدر نفسه، ص ١٢٠.

(٨٣) الأرشيف السياسي في بون (PA Buero RAM 28439)، نقلاً عن. عبد الغني، المصدر نفسه، ص ٣٥٥ ـ ٣٥٦.

مدينة بادغشتاين في التيرول النمساوي جنوبي سالزبورغ. وبقوا هناك حتى ٧ أيار/مايو ١٩٤٥ ثم حملتهم طائرة حربية إلى سويسرا. ولكن السلطات السويسرية رفضت منحهم حق اللجوء السياسي، وادّعت أن الوزير المفوض الأمريكي طلب تسليمهم إلى قيادة الجنرال أيزنهاور، القائد العام لقوات الحلفاء في ألمانيا الغربية، وقد عزّز الطلب الوزير المفوض البريطاني. غير أن مجلس الوزراء السويسري قرر تخييرهم بين العودة من حيث أتوا، أو ركوب الطائرة والذهاب إلى أي مكان يشاؤون، فاختار المفتي فرنسا، مقدّرا أنها لن تقوم بتسليمه. وكانت العلاقات الفرنسية ـ البريطانية متوترة آنذاك، بسبب معارضة بريطانيا تواصل قصف الطائرات الفرنسية لدمشق. ورأت الحكومة الفرنسية في المفتي وصحبه ورقة قد تساوم عليها، وعلى ذلك أبقتهم رهن الاعتقال، وبعد ستة شهور وضعت المفتي تحت الإقامة الجبرية في بيت خصصته له[٨٤].

ولقد امتنعت الحكومة الفرنسية عن تسليمه إلى بريطانيا، برغم التأييد الأمريكي لذلك، محتجة بأن اسمه لم يرد في القائمة البريطانية لمجرمي الحرب. وفي أثناء إقامته في باريس لقي معاملة كريمة للغاية، وكان على اتصال دائم بالمبعوثين الدبلوماسيين العرب في العاصمة الفرنسية، كما بالشخصيات العربية التي تزورها[٨٥]. وبالتعاون مع وزير سورية المفوض في باريس عدنان الأتاسي، وباستخدام جواز سفر الدكتور معروف الدواليبي بعد تبديل الصورة وختمها من قبل المفوضية السورية، غادر المفتي فرنسا سراً إلى القاهرة[٨٦].

ولقد اتهمته الدوائر الصهيونية بالتعاون مع النازيين في جريمة إبادة اليهود. ففي محاكمة مجرمي الحرب في نورمبرغ قدمت إلى المحكمة يوم ٢٦ تموز/يوليو ١٩٤٦ شهادة موقّعة من ديتر فسلسيني يقرر فيها أنه كانت لإيخمان علاقة وطيدة بالمفتي، وأن إيخمان عرض عليه خرائط مجمّعات اليهود في أوروبا، ثم أعلمه بالتفصيل بالحل المعتمد للمسألة اليهودية، وأن كلاًّ من إيخمان وهملر كان متأثراً بشخصية المفتي. غير أن المحكمة لم تأخذ بشهادة الشاهد. وعندما حوكم إيخمان في القدس سنة ١٩٦١ أنكر وجود أي علاقة له بالمفتي، وذكر أنه لم يره سوى مرة واحدة في حفل عام[٨٧].

---

(٨٤) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٤٥٩ ـ ٤٦٠.

(٨٥) الحسيني، **مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني**، ص ٢٤٤ ـ ٢٤٦.

(٨٦) الحوت، المصدر نفسه، ص ٤٦٠.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ٤٦١.

وفي تحقيقه لموضوع الاتهام يقرر عبد الرحمن عبد الغني أنه لم يكن للمسألة اليهودية أي دور في علاقات المفتي بأجهزة الحكم النازي، على الرغم من أسطورة لقائه بإيخمان في أواخر سنة ١٩٤١ أو أوائل سنة ١٩٤٢، وأن طلب المفتي من دولتي المحور إنما كان الموافقة على رفض «الوطن القومي اليهودي» وأن طلبه قُبل دون مساومات، وأن أجهزة الحكم النازي لم تكن بحاجة إلى «خدماته» عندما أقامت معسكرات الاعتقال أولاً، وإقامة معسكرات الإبادة فيما بعد. ويقرر: «ونحن لم نعثر في وثائق وزارة الخارجية الألمانية، ولا في وثائق الدائرة التي كان إيخمان يرئسها، على أية إشارة إلى اتصالات رسمية أو أي تعامل بين المفتي ودائرة إيخمان»[٨٨].

وكانت قد تكشفت بعد خروجه من فرنسا مطالبات الصهاينة ومناصريهم بالقبض عليه وتقديمه إلى محكمة نورمبرغ باعتباره «مجرم حرب». بل وصل بعضهم حد الادعاء أنه مشارك في إبادة ملايين اليهود. والتقى على تلك المطالبات نواب في الكونغرس الأمريكي ومجلس العموم البريطاني، وشخصيات سياسية واجتماعية، وأكثر من صحيفة أمريكية وبريطانية وفرنسية. ومع أنه كان بمقدور كلٍّ من الإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية أن تأمر باعتقال المفتي وتقديمه إلى المحاكمة استجابة لتلك المطالب، رغم وجوده في ضيافة الملك فاروق، فإن أيّاً منهما لم تحرك ساكناً. ولم يأت ذلك لأنه ليس هناك ما يؤكد ضلوعه بأي عمل إجرامي يستدعي محاكمته، إذ لم يكن عسيراً تلفيق الأدلة التي تأخذ بها المحكمة في ذلك المناخ الشديد العداء لدول المحور ومن والاها وعظيم الاستجابة لادعاءات الصهاينة ومناصريهم. كما لم يكن ذلك لأن اتفاقية لندن حصرت محاكمة مجرمي الحرب بمن هم من تبعية دول المحور فحسب، وإنما كان السبب الأهم في عدم الاستجابة للمطالب الصهيونية باعتقال المفتي وتقديمه إلى المحاكمة إدراك صنّاع القرار الأمريكي والبريطاني أن المساس به سيؤدي إلى رفع رصيده الوطني والقومي، وبالتالي تقويض كلّ الجهود البريطانية وغير البريطانية التي سعت إلى تشويه صورته طوال سنوات الحرب، وما حققته من تراجع شعبيته وما يمثله في الشارع السياسي العربي العام والفلسطيني منه الخاص.

وعلى الرغم من ثبوت زيف الاتهامات الصهيونية للمفتي، فإن لجوءه إلى ألمانيا وأحاديثه من إذاعتي برلين وباري أعطت انطباعاً بأنه متعاون مع النظامين

---

(٨٨) عبد الغني، **ألمانيا النازية وفلسطين، ١٩٣٣ ـ ١٩٤٥**، ص ٣٦٠ ـ ٣٦١.

النازي والفاشي، مع أنه واضح مما سبق بيانه عدم قيام تعاون عملي بينه وبين النازيين والفاشيين. غير أن مختلف القوى المضادة لحركة التحرر الوطني للشعب العربي في فلسطين بقيادته استغلت الانطباع الشائع في سعيها القديم إلى تشويه صورته وما كان يمثله قطرياً وقومياً. ويرى أحد أبرز الباحثين الموضوعيين في القضية الفلسطينية أنه كان حرياً بالمفتي إيضاح أنه إنما كان يسعى إلى استغلال التناقض بين المستعمرين الأوروبيين لما فيه خدمة القضايا العربية، وأن ما صدر عنه في أثناء وجوده في ألمانيا لم يجاوز النشاط الدبلوماسي المشروع ولم يكن مؤيداً النازية أو الفاشية(٨٩).

ووجهة النظر هذه صحيحة بيقين، وفي توافق مع ما صدر عن المفتي في أثناء لجوئه الاضطراري إلى دولتي المحور. وذلك ما أوضحه في مذكّراته، فهو يقول: «اعتبرت ألمانيا بلداً صديقاً، إذ لم تكن دولة مستعمرة، ولا هي تعرضت بسوء لأي دولة عربية أو إسلامية، ولأنها كانت تقاتل أعداءنا من مستعمرين وصهيونيين، ولأن عدو عدوك صديقك. وكنت موقناً أن انتصار ألمانيا سينقذ بلادنا حتماً من خطر الصهيونية والاستعمار. ولذلك رفضت عندما كنت في لبنان أن أشيد بالحلفاء وأتودد إليهم، وأن أتحامل على المحور، وهو ما حاولت سلطة الانتداب الفرنسي وغيرها في لبنان أن تحملني عليه، وهو ما فعله وأعلنه كثير من زعماء العرب حينئذ زلفى للمستعمرين. وفي ألمانيا سعيت جاهداً لتقديم العون المتواضع الذي أستطيعه للقضية الفلسطينية ولسائر الأقطار العربية وبعض الأقطار الإسلامية، ولدعوة كافة المخلصين لقضية فلسطين والقضايا العربية إلى التعاون مع ألمانيا، لا من أجل ألمانيا، ولا إيماناً بالنازية التي لا أعتنق مبادئها ولم تخطر لي ببال، بل لأنني كنت، ولا أزال، على يقين بأن لو انتصرت ألمانيا والمحور لما بقي للصهيونيين من أثر في فلسطين والبلاد العربية»(٩٠).

وهذا الإيضاح الذي جاء متأخراً لو أنه صدر مبكراً غداة لجوئه إلى مصر ما كان ليحمل القوى البريطانية والصهيونية والعربية التي ناصبته العداء على وقف سعيها لتشويه صورته وما يمثله. وهي الحملة التي كانت قد بدأت منذ اتضح دوره الفاعل في الثورة وقبل لجوئه إلى ألمانيا. فضلاً عن أن تلك القوى واصلت سكوتها على تعاون الحركة الصهيونية رسمياً مع النظام النازي طوال سنوات

---

(٨٩) ناجي علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ١٧٩ ـ ١٨٠.

(٩٠) الحسيني، **مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني**، ص ١٦٤.

١٩٣٣ ـ ١٩٤٠، وتجاهلت اتصالات القادة الصهاينة بموسوليني وأركان النظام النازي الألماني. ويقيناً أن معارضي المفتي والحزب العربي، في فلسطين والمشرق العربي، كانوا سيجدون في هكذا بيان فرصتهم للنيل من وفائه لمن أكرموه حين لجأ مضطراً إلى حماهم، وتوظيف ذلك في تسويد صحيفتــه عند الجمهور الذي كان لما يزل يواليه ويشعر بالصدمة لخسارة المحور الحرب.

غير أن الباحث المعروف بالموضوعية تجاوز ما هو معروف به في تقويمه لما كان من المفتي والقيادة الوطنية بزعامته إذ يقول: «وكان يجب أن ينتهي هذا التعاون في اللحظة التي بدأ فيها العدوان الألماني على الاتحاد السوفياتي، وأصبح واضحاً على أن الرهان على انتصار ألمانيا رهان على حصان خاسر»[٩١]. والسؤال هل كان بمقدور المفتي ورشيد عالي الكيلاني ورفاقهما إعلان التحالف مع الاتحاد السوفياتي وهم لاجئون في ألمانيا؟ ثم ألم يؤد العدوان النازي إلى تحول الاتحاد السوفياتي إلى حليف استراتيجي لبريطانيا بينما كانت العدو الاستراتيجي للقضايا العربية التي كان ملتزماً بها المفتي وصحبه؟

ويمضي علوش قائلاً: «وكان السبيل الوحيد لتلافي المأزق الذي زجّت نفسها قيادتنا فيه، هو السعي للتحالف مع الاتحاد السوفياتي من جهة، ومع عصبة التحرر الوطني من جهة أخرى. ولكن قيادتنا الرجعية القصيرة النظر اتخذت موقفاً معادياً للشيوعية والاتحاد السوفياتي، على الرغم من أن الاتحاد السوفياتي، والحزب الشيوعي الفلسطيني، كانا ضد الاستعمار البريطاني، وضد الصهيونية العالمية، وضد التقسيم»[٩٢]. وقوله يحتاج إلى مراجعة في ضوء طبيعة الصراع الذي كانت تخوضه الحركة الوطنية العربية بقيادة المفتي، وحقائق مواقف مختلف الأطراف يومذاك، حتى يكون التقويم موضوعياً وتاريخياً.

وبداية ألاحظ أن الشعب العربي في فلسطين إنما كان، وما يزال، يخوض معركة تحرر وطني في مواجهة تحالف الاستعمار والصهيونية. وفي مثل هذه الحال الذي يحدد التقدمية والرجعية إنما هو الموقف من الطرف الآخر في الصراع، وليس في ضوء الواقع الطبقي للقيادة، وليس فقط الموقف من الجدل الاجتماعي الوطني، على أهمية الأمرين. وفي الصراع العربي ـ الصهيوني التقدمية محصورة برفض العدوان على الحقوق الوطنية والقومية المشروعة، والانحياز إلى الشعب في

(٩١) علوش، المصدر نفسه، ص ١٨٠.

(٩٢) المصدر نفسه، ص ١٨١.

تصديه للاستعمار الاستيطاني العنصري. وحتى سنة ١٩٤٨ لم يكن في الساحة الفلسطينية قائد أو تنظيم يمكن اعتباره أكثر تقدمية في مواجهة تحالف الاستعمار والصهيونية من المفتي والحزب العربي، برغم ما اعتور أداؤهما من قصور وعجز، وانتماء المفتي وأركان الحزب لطبقة الأعيان ووجهاء الريف.

وفي تحديد المواقف القيادية غداة الحرب يقول د. إميل توما: وفي العالم العربي تمايزت مواقف القيادة القومية التقليدية إزاء الحرب العالمية الثانية. فالجناح المتعاون مع الإمبرياليين البريطانيين والفرنسيين أيد جبهة مقاومة النازية انطلاقاً من مواقعه المهادنة. والجناح الذي كان يتخذ مواقف «وطنية» تجاوباً مع مشاعر الجماهير إلى حد ما، وقد يئس من التعاون مع الإمبرياليين الفعليين في أقطاره، ارتبط مع المحور النازي، تحركه مصالحه الطبقية، تمسكاً بالمبدأ الخاطىء «عدو عدوي صديقي». وهذا الجناح مثلته عناصر التفّت حول حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق. والقيادة التي بايعت الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين ورئيس اللجنة العربية العليا[٩٣]. غير أن د. توما وإن كان محقاً باعتباره اعتماد مبدأ «عدو عدوي صديقي» خطأ لا يجوز الأخذ به أساساً لتقرير المواقف السياسية، إلا أنه لم يكن موضوعياً بإعادة موقف كلٍ من المفتي والكيلاني ومن التف حولهما لدافع طبقي. إذ ما هي المصالح الطبقية التي كان ينشدها هذا الفريق عند ألمانيا النازية؟ ثم ألم تكن حركة رشيد عالي الكيلاني حركة وطنية عراقية استقطبت عدداً من أبرز المناضلين العرب معبّرين بذلك عن التضامن القومي مع شعب العراق.

والثابت تاريخياً أن القيادة الوطنية بزعامة المفتي لم تنغلق دون الشيوعيين خلال ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، بل وأحلّت من التحق بالثورة منهم المكانة التي تؤهله لها قدرته واستعداده. فلقد كان فؤاد نصار، القائد الشيوعي التاريخي، أحد مساعدي عبد القادر الحسيني. ولكن تأييد الشيوعيين «الكتاب الأبيض» سنة ١٩٣٩، ثم مشاركة «عصبة التحرر الوطني» سنة ١٩٤٦ في «اللجنة العربية العليا» مع أحزاب الدفاع، والإصلاح، ومؤتمر الشباب، والاستقلال[٩٤]. وذلك في تضاد مع «الهيئة العربية العليا» بقيادة الحزب العربي، تسبب في انفصام عرى العلاقة التي قامت مع المفتي والحزب العربي وتحولها من التعايش السلمي إلى الصدام وتبادل الاتهامات.

(٩٣) توما، **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**، ص ١٧٧ ـ ١٧٨.

(٩٤) المصدر نفسه، ص ١٨٩.

وليس أدل على المأزق الذي كان من المؤكد أن تواجهه القيادة بزعامة المفتي لو أنها أعلنت التحالف مع الاتحاد السوفياتي يومذاك، مما واجهه الحزب الشيوعي الفلسطيني كما يقرر د. توما إذ يقول: «ومع أن الحزب الشيوعي الفلسطيني كان نشيطاً في توضيح معالم الحرب وتحليل طبيعة القوى المتصارعة فيها، وتأكيد دور الاتحاد السوفياتي في شحنها بأبعاد تقدمية، إلا أنه لم يتمكن من تحريك القوى القومية العربية وتجنيدها لتكون أقدر على الكفاح من أجل الفوز بحرية فلسطين واستقلالها». ثم يضيف موضحاً: «ومما لا شك فيه أن تصريحات بعض المسؤولين في الولايات المتحدة وبريطانيا بتأييد الأغراض الصهيونية كانت من أشد العقبات أمام اقتناع الجماهير بجدوى تأييد جبهة مقاومة النازية»[٩٥].

وكانت نهاية الحرب العالمية الثانية قد شهدت انعطافاً حاداً في الموقف السوفياتي، وبالتالي الشيوعية الدولية، من الحركة الصهيونية. إذ بعد أن كانت توصف بالرجعية والعنصرية صارت منشوراتها توزع في موسكو[٩٦]. ويميل الرأي الغالب في تعليل هذا الانعطاف إلى أن الزعيم السوفياتي ستالين، الذي كان يستبعد بروز حراك ثوري عربي، توقّع أن يولّد التحدي الصهيوني تناقضاً عدائياً مع العرب يؤدي إلى تفجّر صراع قومي ستكون من أبرز نتائجه تقويض استقرار هيمنة المعسكر الرأسمالي على مقدرات المنطقة. وأيّاً كان دافع الانعطاف باتجاه الانفتاح على الحركة والدعاوى الصهيونية، فإنه بمجرد وقوعه أكسبهما تقبّل قطاعات متزايدة من اليسار العالمي. وبالتبعية صارت التنظيمات الشيوعية العربية تتحدث عن الحقوق «القومية» للشعب اليهودي «الشقيق»، وما ادعته من تآمر الرجعية العربية مع الإمبريالية ضد السلام في فلسطين، فضلاً عن الدور الخطير الذي لعبه ذلك الانعطاف في تمرير قرار التقسيم رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ في الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ إذ لولا تأييد أصوات الكتلة الاشتراكية، فيما عدا يوغوسلافيا التي عارضته، لما حصل على ثلثي الأصوات التي كانت مطلوبة لإقراره.

ثم إن المفتي والحزب العربي لم يكونا وحدهما اللذين عاديا عصبة التحرر الوطني يومذاك وإنما كان ذلك العداء القاسم المشترك الأعظم لمختلف القوى ذات التوجّه القومي. وكان الموقف من الصراع الذي فجّره وجود الاستعمار

---

(٩٥) المصدر نفسه، ص ١٧٦.

(٩٦) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٤٤٦ وEsco Foundation for Palestine, *Palestine, a Study of Jewish, Arab, and British Policies*, 2 vols (New Haven, CT Yale University Press, London G Cumberlege, Oxford University Press, 1947), vol 2, p 964.

الاستيطاني الصهيوني على التراب العربي في فلسطين هو السبب وليس الانتماء الطبقي. بدليل التحول الإيجابي في أعقاب وفاة ستالين وانعقاد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي سنة ١٩٥٤ واتخاذ قرار الانفتاح على حركات التحرر الوطني في العالم الثالث، ثم لقاء عبد الناصر وشو إن لاي في باندونغ وعقد صفقة الأسلحة التشيكية مع مصر سنة ١٩٥٥.

خامساً: يهود الولايات المتحدة الأمريكية: منظماتهم، وتأثيرهم الانتخابي

كانت موجات الهجرة الأوروبية الأولى للولايات المتحدة من غرب أوروبا، ومن الأنغلو ـ ساكسون البروتستانت، شديدي التأثر بالإنجيل في غالبيتهم، وكانت كراهية اليهود جزءاً من ثقافتهم. أما الموجات الثانية والثالثة فقد جاء معظمها من شرق أوروبا، وكان اليهود عنصراً أساسياً فيها. وقد توفرت لليهود فرص متميزة كيفياً عن حياة «غيتوات» وسط وشرق أوروبا، فإلى جانب مجالات النشاط التجاري الواسعة، تمتعوا بالحريات الليبرالية. وإلى جانب ما حازوه من ثروات ومراكز اجتماعية، تميزوا من يهود أوروبا بالتحرر إلى حد بعيد من رواسب ثقافة «الغيتو». ومع تنامي إمكانياتهم المادية ومراكزهم الاجتماعية، ونشاطاتهم العلمية والفنية، نمت جرأتهم في التعبير عن ذاتهم والدفاع عن مصالحهم، والتصدي لمن يحاول الانتقاص مما يعتبرونه حقاً لهم. وبذلك بدت أمريكا أكثر جاذبية من فلسطين في نظر المتطلعين إلى الهجرة من يهود أوروبا، وبالتالي منافساً خطراً للمشروع الصهيوني[٩٧]. وهذا ما يؤكده الكاتب الأمريكي اليهودي ليلينتال بقوله: «بعد اثنتي عشرة سنة من مولد فكرة الصهيونية عقد المجلس اليهودي الأمريكي اجتماعاً اتخذ فيه قراراً بشجب كلّ محاولة ترمي إلى انشاء دولة يهودية، وأعلن معارضته الشديدة للحركة الصهيونية السياسية، مصرحاً بأن «صهيون» كانت حقيقة وطننا العزيز في الماضي، ولكنها الآن ليست سوى ذكرى مقدسة وعزيزة على قلوبنا، وهي ليست محط آمالنا في المستقبل. . إن أمريكا هي آرضنا وصهيوننا». ويقرر «إن الصهيونية كانت بالنسبة ليهود أمريكا الأولين غريبة عنهم»[٩٨]. ومنذ أربعينيات القرن التاسع

---

(٩٧) ناحوم غولدمان، **مذكرات ناحوم غولدمان**، ترجمة دار الجليل، شخصيات صهيونية؛ ١٣ (عمّان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ١٩٩٤)، ص ١٧٣ ـ ١٧٩، وهيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل**، **الكتاب الأول: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية**، ص ١٦٤ ـ ١٦٥.

(٩٨) ألفريد ليلينتال، **ثمن إسرائيل**، ترجمة حبيب نحولي وياسر هواري، ط ٤ (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨١)، ص ١٧.

عشر برزت على المسرح الأمريكي منظمات يهودية، شُغلت بالدفاع عن مصالح يهود أمريكا والمهاجرين إليها من اليهود، كما شكّلت احتياطي لا ينضب من الاستعداد والجاهزية لتقديم العون إلى اليهود الآخرين. غير أن هذه المنظمات لم تلبث أن انخرطت في دعم المشروع الصهيوني على نحو أو آخر. وكان أبرز هذه المنظمات في المرحلة السابقة لسنة ١٩٤٨ ما يلي:

أ ـ بناي بريت[٩٩] (B'nai B'rith) وتعني «أبناء العهد». تأسست سنة ١٨٤٣ كهيئة يهودية أخوية على غرار المنظمات الماسونية، واهتمت بتوحيد اليهود للعمل على تنمية وحماية مصالحهم. وإلى جانب برامج الغوث أنشأت المدارس المهنية والحرفية، وأقامت الفصول الدراسية لتثقيف القادمين الجدد بالثقافة الأمريكية. وقد بدأت نشاطها في فلسطين منذ سنة ١٨٨٨ بتأسيس أول محفل لها، وأعقب ذلك اهتمامها بالنشاط الاستيطاني بإقامة رياض الأطفال والمكتبات والمستشفيات، وإقامة مستوطنة و«بيت ضيافة» قرب القدس لاستقبال المهاجرين الجدد. كما قامت بمعاونة «الصندوق القومي اليهودي» بشراء الأراضي وإقامة المستوطنات في فلسطين. وبصدور وعد بلفور أخذت تتحول باتجاه تبنّي الأفكار الصهيونية. وقد عارضت «الكتاب الأبيض» لسنة ١٩٣٩ ووضع القيود على الهجرة اليهودية.

وأسست سنة ١٩١٣ عصبة مناهضة الافتراء (Anti Defamation League of B'nai B'rith) لتكون ذراعها في مقاومة معاداة اليهود ومحاربة التمييز العنصري في الولايات المتحدة. ونشطت في العمل لإصدار التشريعات التي تحمي اليهود من التمييز ضدهم في التعليم أو العمل أو السكن، أو الإساءة إليهم والسخرية منهم في المسارح ومؤسسات الإعلام. واهتمت بمحاربة المنظمات والحركات العنصرية، وفي تنمية العلاقات اليهودية ـ المسيحية، وفيما بين اليهود والسود الأمريكيين. فضلاً عن تبنيها مواقف مؤيدة للصهيونية منذ تأسيسها. كما أسست أندية هليل للطلبة (مؤسسات هليل Hillel Foundation) سنة ١٩٢٣، وهي عبارة عن مراكز وأندية طلابية، موجودة في معظم جامعات الولايات المتحدة، وتنظّم هذه النوادي برامج ثقافية واجتماعية ودينية، كما تقيم حوارات دينية. وهي في الواقع العملي، كغيرها من المنظمات اليهودية، واجهة للعمل الصهيوني، إذ هي تركّز على تذكير الرأي العام الأمريكي بمعاناة اليهود، وعلى تشجيع الهجرة والاستيطان في فلسطين، والدفاع عن وجهات النظر الصهيونية، وتبرير ممارساتها العنصرية.

---

(٩٩) عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد**، ٨ ج (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩)، ج ٦، ص ٣٧١ ـ ٣٧٤.

ب ـ المنظمة الصهيونية الأمريكية (Zionist Organization of America)[100]:
تأسست سنة ١٨٩٨ تحت اسم «اتحاد الصهاينة الأمريكيين»، وقد انتُخب غوتهيل رئيساً لها، واعتُبر الحاخام ستيفن وايز أمين سر شرفياً لها. وقد اتجهت للعمل الدعائي الصهيوني فأصدرت سنة ١٩٠١ مجلة صهيونية باللغة الإنكليزية وأخرى باللغة اليديشية سنة ١٩٠٩. ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى تم تأسيس «اللجنة التنفيذية العامة المؤقتة للشؤون الصهيونية»، برئاسة لويس برانديز، وتولت الجانب الأكبر من النشاط الصهيوني في الولايات المتحدة خلال سنوات الحرب، وأسست صندوقاً لدعم التجمّع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين. ومع نهاية الحرب تم دمج هذه اللجنة مع اتحاد الصهاينة الأمريكيين باسم «المنظمة الصهيونية الأمريكية» برئاسة برانديز الشرفية، الذي رأى أن الدور الأساسي للمنظمة إنما هو جمع المال لمشاريع معيّنة في فلسطين.

وبتأثير الخلاف بين برانديز ووايزمان حول مفهوم الصهيونية انسحب برانديز ومناصروه من المنظمة عام ١٩٢١، ولكن ذلك لم يحل دون نشاطها في جمع التبرعات، ومعارضتها نشاط منظمات الإغاثة اليهودية التي كانت تعمل على توطين اليهود الروس في القرم وأوكرانيا. وفي سنة ١٩٢٤ شاركت المنظمة في توحيد عمليات الجباية الصهيونية في «النداء الفلسطيني الموحد». ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية اشتركت المنظمة في تأسيس «لجنة الطوارىء للشؤون الصهيونية» سنة ١٩٣٩، التي أصبحت «لجنة الطوارىء الصهيونية الأمريكية» سنة ١٩٤٣، وقد زادت نشاطاتها وتضاعفت عضويتها حين تولى رئاستها أبا هليل سِلفر سنة ١٩٤٥.

ج ـ اللجنة اليهودية الأمريكية (American Jewish Committee)[101]:
تأسست سنة ١٩٠٦ للدفاع عن الحقوق الدينية والمدنية لليهود في الولايات المتحدة، والعمل على تحسين أوضاعهم اقتصادياً واجتماعياً وتعليمياً مع احتفاظهم بشخصيتهم اليهودية، ومواجهة مختلف أشكال معاداة اليهود أو التمييز ضدهم. كما اهتمت بالدفاع عن الحقوق الدينية والمدنية لليهود خارج الولايات المتحدة الأمريكية، ففي سنة ١٩١١ شاركت في الضغط لإلغاء الاتفاقية التجارية الأمريكية ـ الروسية احتجاجاً على التمييز ضد اليهود في روسيا. وكانت لها

(١٠٠) المصدر نفسه، ج ٦، ص ٣٧١ ـ ٣٧٢.
(١٠١) المصدر نفسه، ص ٣٦٨ ـ ٣٧٠.

مساهمتها في الحملة الناجحة ضد صحيفة **ديربون إنديبندنت** لهنري فورد، بسبب نشرها «بروتوكولات حكماء صهيون»، وترويجها لفكرة المؤامرة اليهودية الشيوعية ضد الولايات المتحدة، واضطرار فورد للاعتذار العلني سنة ١٩٢٧.

ويعود تأسيس اللجنة إلى نخبة من البرجوازيين اليهود، ذوي الأصول الألمانية، الأكثر اندماجاً في المجتمع الأمريكي، والذين كانوا يشعرون بالقلق من تأثير هجرة اليهود الناطقين باليديشية على مكانتهم الاجتماعية ووضعهم الطبقي. ومن أبرزهم لويس مارشال وجاكوب شيف. وقد اهتموا بداية بمساعدة أولئك المهاجرين على سرعة الاندماج في المجتمع الأمريكي. وعلى ذلك عرفت اللجنة بأنها أبرز حركة يهودية أمريكية غير صهيونية، حريصة على تأكيد الهوية الدينية أو الثقافية لليهود، وترفض القول بكل من «القومية اليهودية» و«الشعب اليهودي» أو فكرة إقامة دولة يهودية. إذ كانت ترى في ذلك ما يثير شبهة الولاء المزدوج. ولكنها أيدت الاستيطان اليهودي في فلسطين باعتباره الحل الأمثل للمسألة اليهودية، وما قد يساعد في الحد من هجرة اليهود الناطقين باليديشية للولايات المتحدة الأمريكية.

كما وافقت اللجنة على وعد بلفور، مع تأكيدها ما نص عليه من أن إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين لن تهدد الحريات التي يتمتع بها اليهود في الدول الأخرى. وتأسيساً على ذلك لعب قادة اللجنة، وبالذات لويس مارشال، دوراً في تأسيس الوكالة اليهودية الموسعة سنة ١٩٢٩، وفي إرسال المساعدات المالية إلى المستوطنين الصهاينة في فلسطين، كما عارضت «الكتاب الأبيض» لسنة ١٩٣٩. ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية تحولت اللجنة إلى تأييد الحركة الصهيونية والعمل لأجلها بشكل علني.

د ـ المؤتمر اليهودي الأمريكي (American Jewish Congress)[١٠٢]: كان لويس برانديز وستيفن وايز وغيرهما من قادة اليهود الأمريكيين الصهاينة والمتعاطفين مع الحركة الصهيونية قد دعوا سنة ١٩١٥ إلى تأسيس «المؤتمر اليهودي الأمريكي»، وعقدوا لذلك مؤتمره الأول سنة ١٩١٨ في فيلادلفيا، ليكون مظلة ذات طابع ديمقراطي وقومي تتألف من المنظمات اليهودية القائمة. وقد شكّل المؤتمر وفداً إلى مؤتمر السلام في فرساي سنة ١٩١٩، للعمل على ضمان حقوق الجماعات اليهودية وغيرها من الأقليات، والمطالبة بالاعتراف

---

(١٠٢) المصدر نفسه، ص ١٧٠ ـ ١٧١.

بتطلعات «الشعب» اليهودي، ومطالبه «التاريخية» في فلسطين، وتحويل فلسطين إلى كومنولث يهودي، ومنذ سنة ١٩٢٢ تحول المؤتمر إلى منظمة دائمة بزعامة الحاخام ستيفن وايز.

وخلال ثلاثينيات القرن العشرين كسب المؤتمر شعبية واسعة بتزعمه الحملات المناهضة للنازية. وذلك برغم أن الحاخام وايز لعب دوراً أساسياً في إفشال المقاطعة اليهودية للبضائع الألمانية حتى يتم توقيع اتفاقية «النقل» (هعفرا) بين الوكالة اليهودية في فلسطين والنظام النازي. وفي سنة ١٩٣٦ تزعّم المؤتمر الدعوة لإقامة «المؤتمر اليهودي العالمي»، كما هاجم «الكتاب الأبيض» سنة ١٩٣٩، ولعب دوراً مهماً في تنظيم المؤتمر اليهودي الأمريكي سنة ١٩٤٣، الذي أقر الدعوة إلى إقامة كومنولث يهودي في فلسطين.

هـ ـ هداسا (Hadassah)[(١٠٣)] ـ «شجرة الآس» أو «شجرة الريحان»، وتُستخدم الكلمة للإشارة إلى الملكة التوراتية إستير. أنشأتها سنة ١٩١٢ هنريتا زلد وأعضاء حلقات «بنات صهيون الدراسية». وحدد هدفها بتنمية التعليم اليهودي والمبادىء الصهيونية، إلى جانب العمل لحماية الأوضاع الصحية للتجمّع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، حيث بدأ نشاطها سنة ١٩١٣ وتوسّع سنة ١٩١٨ باشتراكها في إرسال وحدة طبية صهيونية أمريكية إلى فلسطين.

ومنذ ذلك الوقت ساهمت منظمة هداسا في إنشاء المراكز الصحية، والمستشفيات، والوحدات العلاجية، ومراكز رعاية الطفل. كما وضعت البرامج التعليمية، وافتتحت المدارس، ومراكز التعليم المهني وتدريب الممرضات. وفي سنة ١٩٢٦ تعاونت بشكل وثيق مع «الصندوق القومي اليهودي»، وتعهدت له برعاية عشرين مشروعاً خاصاً للصندوق كل ثلاث سنوات. وفي سنة ١٩٣٦ افتتحت مركز هداسا الطبي بالجامعة العبرية في القدس. كما ساهمت في استصلاح وزراعة عشرات الآف الدونمات وزراعة ملايين الأشجار. ولحجم مساعدتها تعتبر نفسها شريكاً أساسياً لـ «الصندوق القومي اليهودي».

ونشطت منذ سنة ١٩٣٥ في مجال تهجير الشباب اليهود إلى فلسطين، وتُعتبر المنظمة الصهيونية الرئيسية في الولايات المتحدة في مجال تهجير الشباب وتثقيفهم صهيونياً، حيث تساهم بنحو ٤٠ بالمئة من تكاليف التهجير والتثقيف. وقد نشط

---

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ٣٦٤ ـ ٣٦٥.

أعضاء هداسا في جولات دعائية في الولايات المتحدة في محاولة ترويج المشروع الصهيوني وتبرير دعم يهود أمريكا له.

ولقد استفادت جميع المنظمات السابق ذكرها، وكذلك المنظمات اليهودية التي أقيمت فيما بعد، من توافق المشروع الصهيوني مع الثقافة السائدة في المجتمع الأمريكي. وكانت حرب ١٩٤٨ شديدة الإيحاء للأمريكيين كما يلاحظ ديفيد هيرست، الذي ينقل عن نائب الرئيس الأمريكي آل غور، قوله بمناسبة اليوبيل الخمسيني الإسرائيلي: «يشعر الأمريكيون أن روابطنا بإسرائيل أبدية. لقد قام مؤسسونا كمؤسسيكم، برحلة في البرية بحثاً عن صهيون جديد. وكان نضالنا، كنضالكم، إلهياً كما كان بشرياً. وقد أخبرنا أنبياؤنا، وأنبياؤكم، أن لديهم حلماً وقد جمعونا بحلمهم لخوض هذا النضال من أجل العدالة والسلام»[(١٠٤)]. كما استغلت جميعها النظام الديمقراطي الأمريكي، المختلف عن نظيره الأوروبي، من حيث الأهمية النسبية لجماعات الضغط «اللوبيات». ففي الولايات المتحدة الأمريكية يعبّر الناخبون عن آرائهم من خلال جماعات الضغط التي ينتمون إليها، والتي تتشكل من جماعات ذات أصل واحد كالأمريكيين من أصل إسباني أو إيطالي، أو ذات مصالح مشتركة كقدماء المحاربين والعاملين في صناعة السلاح. وفي مقدمة أدوات جماعات الضغط لحماية وتعظيم مصالح أعضائها التأثير في صناعة القرار الأمريكي من خلال انتخابات الرئيس والكونغرس بمجلسيه وحكّام الولايات ومجالسها. وبرغم أن اليهود لا يشكّلون أكثر من ٢,٤ بالمئة من مجموع الناخبين إلا أن قوتهم الانتخابية تفوق نسبتهم العددية بكثير، نتيجة جملة عوامل متفاعلة أبرزها[(١٠٥)]:

أ ـ اليهود من أكثر الأقليات الأمريكية تركّزاً في المدن، كما في نيويورك وشيكاغو وميامي، فهم يبلغون ١٦ بالمئة من سكان نيويورك و١٩ بالمئة من سكان منهاتن وبروكلين، أهم أقسامها، مما يكسبهم أهمية قصوى في نظر المرشحين للانتخابات الرئاسية وللكونغرس والبلدية. وهم يتركّزون في بعض الولايات ذات الثقل في الانتخابات الرئاسية، مما يضاعف أهمية «الصوت اليهودي»؛ إذ يشكلون ١٠,٨ بالمئة من ناخبي ولاية نيويورك، و٥,٩ بالمئة في نيوجرسي، و٤,٨ بالمئة في

(١٠٤) دايفيد هيرست، **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط**، ترجمة عبد الرحمن أياس (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٣)، ص ١٩.

(١٠٥) المسيري، المصدر نفسه، ج ٦، ص ٣٥٦ ـ ٣٦٠.

واشنطن العاصمة، و٤,٧ بالمئة في فلوريدا، ونسبة كبيرة في ولايات كاليفورنيا، وبنسلفانيا، وإلينوي.

ب ـ يتمتع اليهود بأعلى مستوى تعليمي في الولايات المتحدة، الأمر الذي ينعكس على سلوكهم الانتخابي. ففي الوقت الذي لا تتجاوز نسبة التصويت العام ٥٤ بالمئة تبلغ بالنسبة إلى اليهود ٩٢ بالمئة. وكمثال، بينما يشكل اليهود ١٠,٦ بالمئة من القوة الانتخابية في ولاية نيويورك، يقدّر تأثير الصوت اليهودي بما يتراوح بين ١٦ و٢٠ بالمئة. وتتضاعف أهمية الصوت اليهودي في انتخابات مؤتمرات الولايات، التي يتم عن طريقها اختيار المرشحين للرئاسة. ولقد تميز أعضاء الجماعة اليهودية بالنشاط السياسي، كما عُرفوا في النصف الأول من القرن العشرين بغلبة أصحاب التوجّه الليبرالي واليساري في أوساطهم. ومما ضاعف تأثيرهم الانتخابي أن بينهم العديد من أبرز المثقفين والفنانين والمحللين السياسيين في أجهزة الإعلام.

ج ـ تُعد الجماعة اليهودية من أكثر الأقليات ثراء في العالم، إن لم تكن أغناها فعلاً. ولأنها جماعة نشطة سياسياً، وتدرك أهمية تأثيرها كقوة ضغط، يتبرع أفرادها بمبالغ سخية للحملات الانتخابية، الأمر الذي يعزز قدرتهم على الضغط لتمرير مطالبهم.

ولا يُنكر دور الصوت اليهودي في صناعة القرارات الأمريكية ذات الصلة بالصراع العربي ـ الصهيوني، غير أن اعتباره المؤثر الأول والأهم ليس إلا مغالاة ذات أهداف سياسية، الغاية منها إعفاء الإدارة والأجهزة الأمريكية من المسؤولية التاريخية والأخلاقية عن الانحيازالصارخ إلى العدوان الصهيوني، فضلاً عن المساهمة سلبياً في توجّه وفعالية الاستجابة العربية، الرسمية والشعبية، للتحدي الذي يشكّله التحالف العضوي بين الإمبريالية الأمريكية وكلٍّ من الصهيونية وإسرائيل، ذلك لأن القراءة الموضوعية لواقع الأقلية اليهودية الأمريكية تدل على أنها من أكثر الجماعات اندماجاً في المجتمع الأمريكي، الذي تشكّل جزءاً فاعلاً فيه، وليس «شعباً عضوياً» منبوذاً كما كان تصنيف الأقليات اليهودية شبه المعزولة في أوروبا الشرقية وروسيا. وعليه فإن حِراك يهود الولايات المتحدة منضبط وفق الحِراك الوطني الأمريكي، وهم يصوتون بصفتهم أمريكيين أولاً. وعليه فليس من العلمية في شيء تصور أن «الصوت اليهودي» في الانتخابات الأمريكية يقع خارج الإطار الأمريكي، فضلاً عن أنه ما كان صوتاً يهودياً موحَّداً، وإنما متعدد وجهات النظر.

سادساً: مؤتمر بلتيمور فاصل بين مرحلتين في علاقة الصهاينة بالقوى الاستعمارية

لم يفُت القيادة الصهيونية إدراك تنامي التأثير الأمريكي في المشرق العربي مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، وعليه عقدت مؤتمراً صهيونياً استثنائياً في فندق بلتيمور بين ٦ ـ ١١ أيار/مايو ١٩٤٢، حضره ستمئة شخصية من أوروبا وأمريكا، وعدد من القادة الصهاينة أبرزهم حاييم وايزمان، وديفيد بن غوريون، وناحوم غولدمان، الذين قدّموا عرضاً للإنجازات والمطالب الصهيونية. واعتُمد في المؤتمر برنامج «قتالي» اعتُبر برنامج الحركة الصهيونية، التي نقلت منذ ذلك التاريخ نشاطها الأساسي من أوروبا إلى أمريكا[(١٠٦)]. وقد تضمن برنامج بلتيمور النقاط الثلاث التالية[(١٠٧)]:

أ ـ «يدعو المؤتمر إلى تحقيق الهدف الأصلي لوعد بلفور والانتداب، الذي يعترف بالعلاقة التاريخية بين الشعب اليهودي وفلسطين. ويهدف إلى منح هذا الشعب كما قال الرئيس ويلسون، الفرصة لتأسيس دولة كومنولث يهودية هناك. ويؤكد المؤتمر رفضه التام للكتاب الأبيض الصادر في شهر أيار/مايو ١٩٣٩، كما ينفي صحته المعنوية والقانونية. والكتاب الأبيض يرمي إلى تضييق الحقوق اليهودية في الهجرة إلى فلسطين والاستيطان فيها، إلى حد يلغي واقعياً هذه الحقوق. وهذا الكتاب كما قال المستر تشرشل في مجلس العموم في أيار/مايو ١٩٣٩، يمثل خرقاً لوعد بلفور وتنكّراً له. وسياسة هذا الكتاب سياسة فظة لا يمكن الدفاع عنها لأنها ترفض أن تمنح الملاد لليهود الفارين من الاضطهاد النازي. وفي الوقت الذي أصبحت فيه فلسطين محوراً من محاور جبهات الحرب في مجموعة الأمم الحليفة وأصبح من واجب اليهود في فلسطين أن يقدموا كلّ طاقاتهم الإنسانية للمزرعة والمصنع والمعسكر، في هذا الوقت غدت هذه السياسة تتناقض مباشرة مع مصالح الجهد الحربي لدى الحلفاء».

ب ـ «وفي الصراع ضد قوى العدوان والظلم التي كان اليهود أول

---

(١٠٦) سميح فرسون، **فلسطين والفلسطينيون**، ترجمة عطا عبد الوهاب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ٢١٠، وهيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية**، ص ١٦٨ ـ ١٦٩.

(١٠٧) **الموسوعة الفلسطينية**، رئيس التحرير عبد الهاشم هادي [و] أنيس صايغ، ٢ قسم في ١٠ مج (بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤ ـ ١٩٩٠)، مج ١، ص ٤١١ ـ ٤١٢.

ضحاياها، والتي تهدد الآن الوطن القومي اليهودي، يجدر الاعتراف بحق اليهود في فلسطين في أن يلعبوا دورهم كاملاً في المجهود الحربي، وفي الدفاع عن بلدهم على يد قوة عسكرية يهودية تحت رايتها الخاصة وبقيادة الأمم الحليفة العليا». وذلك من خلال الكفاح ضد قوى العدوان والطغيان التي أصبحت الآن تهدد الوطن القومي اليهودي، والتي كان اليهود في مقدمة ضحاياها.

ج ـ «يعلن المؤتمر أن نظام العالم الجديد بعد النصر لا يمكن أن يرسي على مبادىء السلام والعدل والمساواة ما لم يتم حل مشكلة تهجير اليهود حلاً نهائياً. ويوصي المؤتمر أن تُفتح أبواب فلسطين على مصراعيها أمام اليهود، وأن تُمنح الوكالة اليهودية حق السيطرة على الهجرة إلى فلسطين، مع ما يتبع ذلك من سلطة لأجل تعمير البلد بما في ذلك تطوير الأراضي غير الآهلة وغير المزروعة، وأن يصار إلى تأسيس فلسطين كدولة كومنولث يهودية تندمج في إطار العالم الديمقراطي الجديد، وعندئذ فقط يتم تقويم ذلك الظلم الذي لحق منذ لأزل بالشعب اليهودي».

وبهذا يكون مؤتمر بلتيمور قد شكّل فاصلاً بين مرحلتين في علاقة الحركة الصهيونية بالقوة الدولية، الراعية لها والتي توظفها لخدمة مصالحها في المشرق العربي، من التطفّل على الاستعمار البريطاني إلى أن تغدو من بعض أدوات الإمبريالية الأمريكية، ساعية في الوقت ذاته إلى استغلال التناقض الثانوي بين الإدارات الأمريكية والحكومات البريطانية في مرحلة سعي الأولى إلى وراثة الثانية في مستعمراتها الممتدة على مدى العالم الثالث، بعد أن بدا الاستعمار التقليدي وكأنه استنفد أغراضه ليفسح المجال للاستعمار الجديد في ثوبه الأمريكي. ويلاحظ انه منذ صدور «الكتاب الأبيض» سنة ١٩٣٩ ساد شعور في أوساط القيادة والقوى السياسية الصهيونية أن بريطانيا أنجزت المهمة التي التزمت بها ولم تعد القوة المساعدة والقادرة على تلبية الطموحات الصهيونية المتزايدة. وبدأت مؤشرات التوجّه إلى مقاتلة الانتداب البريطاني بالقوات التي دربها وتستّر على نموها، وبالأسلحة التي زودهم بها ومكّنهم من حيازتها.

كما شكّل مؤتمر بلتيمور مفصلاً بين تستّر الحركة الصهيونية وراء مطلب «الوطن القومي اليهودي» والإعلان الصريح بأن غاية وعد بلفور والانتداب قيام دولة يهودية. فحتى سنة ١٩٤٢ كانت جميع المؤتمرات الصهيونية تقصر المطالبة على الوطن القومي، ولم يصدر عن أيٍّ منها مطالبة صريحة بالدولة اليهودية، وإن كان ذكْر الدولة لم يغب عن الأدبيات الصهيونية حتى من قبل إصدار هرتزل كتيّبه

الدولة اليهودية. وحول النقلة النوعية التي تحققت في مجال الدولة كتب ديفيد هيرست: «وكان «الكومنولث اليهودي» بالصيغة التي طلبها ما يسمى «برنامج بلتيمور» دولة يهودية في كلّ شيء باستثناء الاسم. فقد كان يمنح الييشوف جيشهم الخاص الذي يقاتل تحت علمه الخاص. وكان يفتح أبواب فلسطين أمام هجرة غير مضبوطة بإدارة «الوكالة اليهودية» التي ستنال بدورها السلطة اللازمة لبناء البلد وتطوير أراضيه المأهولة وغير المأهولة... وبعد البرنامج أعاد القانونيون تفسير وعد بلفور بما يتناسب والوضع الجديد «لن يكون للشعب اليهودي وطن في فلسطين فحسب، بل وطن قومي كذلك. وتعني كلمة قومي أن الوطن يتعلق بأمة.. لذلك يعني أن الوطن القومي يبدو مسأوياً لدولة»(١٠٨).

ونُظر إلى مؤتمر بلتيمور على أنه شكّل نصراً معنوياً للجناح الصهيوني، «التصحيحيين»، الذي كان يمثل الأقلية، إذ إن باعتماد «برنامج بلتيمور» تلاشت الفروقات بين ما كان يدعو وايزمان وبن غوريون إليه، وما كان يعلنه جابوتنسكي ومناحم بيغن. وفضلاً عن ذلك عكست كلمات المؤتمرين ومناقشاتهم غلبة الخطاب المتشدد وروح التعصب والانغلاق والعسكرة. ويقرر موشيه سملانسكي أن منذ أيام بلتيمور «مُنعت حرية التفكير والتعبير وتحوّل الكتّاب إلى أبواق تعزف الشعارات المفروضة من فوق. وبات كلّ من يملك فكرة من لدنه يُعتبر خائناً وأُجبر الكتّاب على الخرس»(١٠٩). وبمصادقة فروع الحركة الصهيونية كافة على برنامج بلتيمور اكتسب شرعية القرار الإجماعي الصهيوني، وبموافقة «الكومنولث اليهودي» عليه بأغلبية ساحقة في مؤتمره في نيويورك في ١٩٤٣/٨/٢٩ يكون برنامج بلتيمور قد حظي بتأييد الغالبية الساحقة من النشطاء اليهود(١١٠).

وفضلاً عن النقلة النوعية في العلاقة مع قوى الرأسمالية العالمية والمطلب الرسمي الصهيوني، اكتسب مؤتمر بلتيمور أهمية تاريخية من حيث زمان ومكان انعقاده. إذ إنه عُقد على أرض الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن كانت الإدارة الأمريكية قد تقدمت خطوات على طريق امتلاك ناصية قيادة المعسكر الغربي بدخولها شريكاً رئيسياً في قيادة الحلفاء في الحرب ضد المحور. وغدت نتيجة المهام التي اضطلعت بها في

---

(١٠٨) هيرست، **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط**، ص ٢٧١، مستشهداً بـ. *The Jewish Yearbook of International Law*, editors N. Feinberg and J Stoyanovsky (Jerusalem R. Mass, 1949), p 28, and *Commenatry* (New York) (July 1946)

(١٠٩) نقلاً عن: هيرست، المصدر نفسه، ص ٢٧١.

(١١٠) غولدمان، **مذكرات ناحوم غولدمان**، ص ١٩٨ ـ ٢٠٠.

خدمة المجهود الحربي القوة الأولى ذات الوجود الكثيف والمؤثّر في الإقليم العربي.

ثم إنه عُقد بعد نحو سنتين من تفجّر الحرب العالمية الثانية، وانشداد الرأي العام العالمي إلى ما كان يجري على المسرح الأوروبي من أحداث دامية، وإن لم تكن الإجراءات العنصرية النازية بحق يهود ألمانيا ووسط أوروبا الأفظع من حيث حجم الضحايا إلا أنها حظيت بإبراز إعلامي مشهود، وخاصة في الساحة الأمريكية، وفي زمن صعود فعالية مختلف المنظمات اليهودية الأمريكية، الأمر الذي ضاعف من قوة تأثيره على صعيد الرأي العام والقوى الأشد تاثيراً في صناعة القرار الأمريكي. وفي ضوء ذلك كله تتضح الأهمية التاريخية لمؤتمر بلتيمور الاستثنائي، واعتباره مؤتمراً تأسيسياً لا يقل في دوره وتأثيره عن المؤتمر الصهيوني الأول في بازل.

سابعاً: النقلة النوعية في الموقف الأمريكي من الصراع العربي ـ الصهيوني

كانت الإدارة الأمريكية قد وقّعت مع الحكومة البريطانية في ٣/ ١٢/ ١٩٢٤ اتفاقية حول فلسطين، تم التصديق عليها من الكونغرس سنة ١٩٢٥. ومع أن الاتفاقية كانت خاصة بحماية المواطنين الأمريكيين وتأمين مصالحهم في فلسطين، فإنها احتوت في مقدمتها على الاعتراف الأمريكي بالانتداب البريطاني على فلسطين. وعندما صدر «الكتاب الأبيض» في خريف عام ١٩٣٩ اعتبره وزير الخارجية الأمريكي تسوية معقولة، بينما أبدى الرئيس روزفلت تحفظاً على شرعيته. وقد نُقل عنه أنه «لا يفهم كيف يمكن للحكومة البريطانية أن تنتهج أي سياسة تعمل على الحد من الهجرة في ظل الانتداب الغاشم»[١١١].

غير أن انحياز الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحلفاء في الحرب العالمية الثانية حال دون أن يتجاوز تحفّظ الرئيس الأمريكي على «الكتاب الأبيض» حدود إدارته. كما كان من أبرز نتائج ذلك الانحياز الدخول الأمريكي الكثيف في الإقليم العربي وبالتالي إدراك أنه يحتل موقعاً استراتيجياً ذا أهمية عالمية. وكان منطقياً في ضوء نظرة الإدارة الأمريكية وأجهزتها إلى الوطن العربي أن يلقى الصراع الذي فجّره الوجود الصهيوني على التراب العربي في فلسطين اهتماماً متزايداً عما كانت عليه الحال قبل الدخول الأمريكي الفاعل إلى مسرح المنطقة. ومما ضاعف من تأثير النقلة النوعية في الموقف الأمريكي، فضلاً عن الدوافع الأمريكية الخاصة، تزامنها مع انتقال

(١١١) فرسون، **فلسطين والفلسطينيون**، ص ٢٠٩، الهامش الرقم (٢٩).

مركز الثقل والولاء الصهيوني من بريطانيا إلى الولايات المتحدة، وكذلك التحول الكيفي في مواقف المنظمات اليهودية الأمريكية من المشروع الصهيوني، بتأثير الانفعال تجاه جرائم النازية بحق يهود ألمانيا ووسط أوروبا.

وكقوة عظمى صاعدة ذات مصالح اقتصادية وسياسية متنامية في الإقليم العربي، وذات تطلع إلى استغلال موقعه الاستراتيجي وثروته النفطية وسوقه الواسعة في تعزيز طموحاتها الكونية، كان طبيعياً أن تنظر إلى المشروع الصهيوني باعتباره الأداة الأقدر على خدمة مصالحها في هذا الإقليم، فضلاً عن كونه الأقل امتلاكاً لدواعي التمرد على إرادتها خلافاً للقوى الوطنية والقومية والإسلامية الموجودة فيه، باعتبارها تعبّر عن مجتمعات ذات وجود تاريخي وطبيعي فيه، على عكس التجمّع الصهيوني المفروض عليه من خارجه، والمحتاج بالتالي إلى دعم ورعاية القوى الدولية المعادية الطموحات العربية. وبالتبعية تضاعف الاهتمام الأمريكي بإنجاح المشروع الصهيوني.

وعندما اقترح فيلبي على تشرشل إقامة اتحاد كونفدرالي في المشرق العربي، يضم إلى رابطة الشعوب البريطانية (الكومنولث)، يكون برئاسة الملك عبد العزيز بن سعود، مقابل إجلاء الشعب العربي الفلسطيني عن بلاده وتوطينه ضمن الاتحاد، اهتم الرئيس روزفلت بالفكرة وأرسل في آب/ أغسطس ١٩٤٣ مندوباً أمريكياً لاستطلاع رأي الملك السعودي فيها. إلا أن رفض الملك السعودي للفكرة جعل روزفلت يهمل المشروع[١١٢]، وإن كان ذلك لم يؤد إلى إضعاف التوجّه الأمريكي لدعم المشروع الصهيوني. ففي ٢٨/ ١/ ١٩٤٤ عُرض على مجلسي الشيوخ والنواب الأمريكيين القراران ٤١٨ و٤٩٩ بأن تبذل حكومة الولايات المتحدة مساعيها لفتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية.

ولقد احتجّت على ذلك حكومات مصر والعراق وسورية ولبنان والسعودية والأردن، معربة عن خشيتها من أن الاستجابة لطلب الكونغرس قد تهدد العلاقات العربية ـ الأمريكية. كما حذّرت من الاستجابة لذلك «هيئة أركان الحرب المشتركة» في الجيش الأمريكي برئاسة الجنرال مارشال، كما ورد في مذكرة مساعد وزير الحربية الأمريكية جون ماكلوي إلى وزير الخارجية لونغ في ٢٦/ ٢/ ١٩٤٤، منبّهاً إلى الانعكاسات الخطرة التي قد ترتبها على خطوط

(١١٢) أحمد طربين، **فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار**، ٣ ج (القاهرة. جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات التاريخ، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣)، ج ٣: **أمريكة في خدمة الدولة اليهودية، ١٩٣٩ ـ ١٩٤٧**، ص ١١٢ ـ ١١٤.

مواصلات الجيش الأمريكي في المشرق العربي[١١٣]. وفضلاً عن النظرة المعادية للعرب عامة، والفلسطينيين منهم خاصة، الشائعة في ثقافة الأمريكيين، خاصة البروتستانت الإنجيليين، تزامن الدخول الأمريكي الكثيف في المشرق العربي، ووضوح أهميته للمصالح الأمريكية، مع تعاظم النفوذ الصهيوني في أوساط يهود أمريكا، واتضاح ما بلغه المشروع الصهيوني من إمكانات مادية وقدرات بشرية، وفعالية سياسية، أهلته لاعتباره حليفاً استراتيجياً لإنجاح السياسة الأمريكية الشرق أوسطية. وحين وازن روزفلت وأركان إدارته بين قوة الفعل الصهيوني، ومستوى ردات الفعل العربية كما عكستها احتجاجات الملوك والرؤساء التي لم تجاوز الرجاء والمراهنة على «العدل» الأمريكي، ولا تقارَن بالضغوط والمداخلات والمطالب الصهيونية من حيث وضوح الموقف والحسم[١١٤]، كان من الطبيعي والحال كذلك ألاّ يشعر الرئيس وأركان إدارته ومستشاروه بأدنى قلق بسبب تحذيرات الحكومات العربية، والخارجية الأمريكية، وقيادة الجيش الأمريكي.

ولقد انعكست لامبالاة الرئيس الأمريكي بتلك التحذيرات عندما التقى في ٩/ ٣/ ١٩٤٤ الحاخامين ستيفن وايز ود. أبا هليل سِلفر، من زعماء الحركة الصهيونية وتباحثا معه حول الهجرة. وعند مدخل البيت الأبيض صرحا بأن الرئيس خوّلهما الإعلان بأن الحكومة الأمريكية لم توافق مطلقاً على «الكتاب الأبيض» الصادر في لندن سنة ١٩٣٩ والذي حدد هجرة اليهود إلى فلسطين: «إن الرئيس روزفلت يعلن عن سعادته لأن أبواب فلسطين سوف تفتح الآن أمام اللاجئين اليهود. وعندما يجيء الوقت لتقرير شؤون منطقة الشرق الأوسط فإن الحقوق العادلة سوف تتأكد لكلّ هؤلاء الذي يطالبون بوطن قومي لليهود في فلسطين. إن ذلك الهدف تنظر إليه الحكومة الأمريكية والشعب الأمريكي بعطف عميق. والآن أكثر من أي وقت مضى فإن مأساة مئات ألوف من اليهود لا بد أن تلفت نظر الجميع وأن توجههم إلى العدل والخير»[١١٥]، مما يعني أن الإدارة والرئيس الأمريكيين عدلا عن موقفهما السابق المؤيد والمتحفظ لـ «الكتاب الأبيض» غداة إصداره، بل التزما بموقف هو النقيض تماماً والأكثر توافقاً مع الموقف الصهيوني.

وقد استفز ذلك الاعلان رئيس حكومة مصر مصطفى النحاس، الذي

---

(١١٣) وثيقة رقم ٢٦٤٤ ـ ٢/ ١ ن ٨٦٧، نقلاً عن: هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية**، ص ١٧٧ ـ ١٧٨.

(١١٤) هيكل، المصدر نفسه، ص ١٨٩ ـ ١٩٣ و٢٢٢.

(١١٥) المصدر نفسه، ص ١٨٠ ـ ١٨١.

استدعى الوزير الأمريكي المفوض في القاهرة وأعرب له عن قلقة واستياء الشعب المصري من تصريح الرئيس روزفلت. وفي واشنطن تقدم وزير مصر المفوض إلى الخارجية الأمريكية بمذكّرة احتجاج على مضمون وشكل التصريح المنسوب إلى الرئيس الأمريكي. وفي ردّ الخارجية الأمريكية المرسل إلى الوزير الأمريكي المفوض في القاهرة في ١٥/ ٣/ ١٩٤٤ طلبت إليه إبلاغ النحاس بما يلي[١١٦]:

١ ـ أوضح له أن البيان المنسوب إلى الرئيس تحدث عن وطن قومي لليهود في فلسطين طبقاً لوعد بلفور، ولم يتحدث عن دولة يهودية في فلسطين كما جاء في قرار الكونغرس.

٢ ـ تستطيع إبلاغه أيضاً بأن حكومة الولايات المتحدة لم تعط أي موافقة من جانبها على «الكتاب الأبيض» سنة ١٩٣٩.

٣ ـ تستطيع أن تؤكد للنحاس باشا أن هذه الحكومة لن تحدث تغييرات أساسية بالنسبة إلى سياستها في فلسطين بدون تشاور مع كلٍّ من العرب واليهود.

والمهم في رد الخارجية الأمريكية تأكيدها أن الولايات المتحدة لم توافق على «الكتاب الأبيض» لسنة ١٩٣٩، مما يعني في الواقع العملي أن ما تضمّنه بشأن الدولة الفلسطينية المستقلة، وتقييد الهجرة وبيوع الأرض، غير ملزم للحكومة الأمريكية. وبرغم ذلك أبدى النحاس قبولاً لما نقله له كيرك، الوزير الأمريكي المفوض في القاهرة، من أن مشاورات سوف تجري مع العرب واليهود قبل اتخاذ قرارات كبيرة تؤثر في مستقبل المنطقة.

وكان بن غوريون قد تنبّه في أوائل سنة ١٩٤٣ إلى انتقال مركز ثقل الرأسمالية العالمية إلى أمريكا، فقد كتب حول ذلك يقول: «لم أعد أشك في أن مركز الجاذبية لعالمنا السياسي في الميدان الدولي قد انتقل من بريطانيا إلى الولايات المتحدة التي تزعمت العالم وتحتوي على مجموعة كبيرة من اليهود. إن أوروبا أصبحت في قبضة النازيين، وإنها حتى بعد أن تتغلب على ألمانيا ستكون منهوكة القوى، وستكون معتمدة اقتصادياً على أمريكا لسنوات عديدة بعد التحرير، حتى المسائل السياسية ستكون تحت التأثير الأمريكي»[١١٧].

(١١٦) المصدر نفسه، ص ١٨١ ـ ١٨٢.

(١١٧) محمود عرمي، **دراسات في الاستراتيجية الإسرائيلية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ص ٣٢، مستشهداً بـ: David Ben-Gurion, *Israel Years of Challenge* (London Blond, [1963]), p. 17

وكان الرئيس روزفلت لا يخفي تأييده المطلق للمشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني، لدرجة أنه في سنة ١٩٣٨ دعا إلى نقل المواطنين العرب الفلسطينيين إلى خارج ديارهم، وقدّر مستشاروه يومذاك تكاليف نقلهم وتوطينهم في جوارها العربي بثلاثمئة مليون دولار. وقيل إنه أبلغ وزير خارجيته تتينوس سنة ١٩٤٤ بأن فلسطين يجب أن تعود إلى اليهود وحدهم، ويجب ألاّ يبقى فيها أي عربي[١١٨]. وحين التقى الملك عبد العزيز آل سعود على ظهر السفينة «كوينسي» في البحيرات المصرية المُرّة في ١٤/٢/١٩٤٥ أعاد طرح فكرته على الملك السعودي، الذي ردّ عليه قائلاً: «أعطهم ـ قاصداً اليهود ـ هم وعائلاتهم أفضل أراضي الألمان الذين اضطهدوهم». . وأضاف موضحاً: «اجعل المجرم يدفع الثمن لا الشاهد البريء على المأساة»[١١٩].

وبوفاة روزفلت تولى الرئاسة هاري ترومان، الذي بادر إلى إرسال أريل ج. هاريسون، عميد كلية الحقوق في جامعة بنسلفانيا، لتقديم تقرير عن حالة اللاجئين اليهود إلى أوروبا. إلا أن الرئيس لم ينتظر عودة موفده ليتخذ قراره في ضوء تقريره المنتظر، وإنما ارتأى إثارة المسألة في مؤتمر «بوتسدام»، الأمر الذي اعترضت عليه الخارجية الأمريكية معللة ذلك بمخاطر التدخل في الشؤون البريطانية، ولأن أي تدخل أمريكي في الموضوع ليس غير ملائم في نظر الخارجية الأمريكية فقط، وإنما هو خطر أيضاً[١٢٠]. وبرغم ذلك كتب ترومان إلى تشرشل في ٢٤/٧/١٩٤٥ بأن ضوابط الهجرة اليهودية التي وضعتها سلطة الانتداب البريطاني تثير اعتراضات محمومة لدى الأمريكيين[١٢١].

وبعد عودة ترومان من «بوتسدام» أعلن في ١٦/٨/١٩٤٥ سياسته في الصراع العربي ـ الصهيوني قائلاً: «إننا نريد أن يفسح في المجال لأن يدخل من اليهود إلى فلسطين كلّ من يمكن إدخاله لهذا البلد»[١٢٢]. وفي تعليل ذلك أضاف: «لا أرغب في إرسال خمسمائة ألف جندي أمريكي لإقامة السلام في فلسطين»[١٢٣]. وذلك

(١١٨) عرمي، المصدر نفسه، ص ١٣٨ ـ ١٣٩، و Peter Grose, *Israel in the Mind of America* (New York. Alfred A. Knopf, 1983),

نقلاً عن. حصر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ص ٢٢٠.

(١١٩) حصر، المصدر نفسه.

(١٢٠) المصدر نفسه، ص ٢٢١.

(١٢١) المصدر نفسه.

(١٢٢) المصدر نفسه.

(١٢٣) المصدر نفسه.

على الرغم من تحذير وزير خارجيته جورج مارشال، ومدير شؤون الشرق الأدنى في الخارجية الأمريكية لوي هندرسن، اللذين رأيا في الانحياز الصارخ إلى الصهاينة تعريضاً للمصالح الأمريكية في المشرق العربي للخطر. غير أن موالي الصهيونية في البيت الأبيض كلارك كليفورد وديفيد نيلز وماكس لونيثال كانوا يحرضونه على الاندفاع في سياسته الصهيونية. وقد عزّزت وزارة الخارجية موقفها بمذكّرة رفعتها إلى الرئيس في أيلول/ سبتمبر ١٩٤٥ ورد فيها ما نصه: «على الولايات المتحدة أن تحاذر أي سياسة تهدف إلى تسهيل هجرة كثيفة إلى فلسطين خلال الفترة الوسيطة»(١٢٤).

وفي آب/ أغسطس ١٩٤٥ رفع هاريسون تقريراً تضمّن القول إن في معسكرات ألمانيا والنمسا ما يقارب المئة ألف لاجىء يهودي، يرغبون في الإقامة في الأراضي المقدسة لانهم متعلقون بالمُثُل الصهيونية، ولأن حظوظهم في نصف الكرة الغربي محدودة(١٢٥). فسارع ترومان إلى إرسال نسخة من تقرير هاريسون إلى رئيس وزراء بريطانيا العمالي أتلي في ١٩٤٥/٨/٣١ ـ قبل إيداع التقرير النهائي في ١٩٤٥/٩/٢٩ ـ مرفقاً به كتاباً يقترح فيه أن تعطي الحكومة البريطانية تأشيرة دخول فلسطين لمئة ألف يهودي. فكرر أتلي الموقف البريطاني المتحفّظ على السماح بهجرة واسعة تحسباً من ردّة الفعل العربية. إلا أنه تحت ضغط الرئيس الأمريكي اقترح في ١٩٤٥/١٠/١٩ تشكيل لجنة تحقيق أمريكية ـ بريطانية لدراسة الأوضاع في فلسطين وتقديم تقرير بذلك خلال مدة أقصاها أربعة شهور من تاريخ تشكيلها. وبهذا تكون إدارة ترومان قد دشنت انخراط الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة الصراع العربي ـ الصهيوني.

ثامناً: تطور الإمكانيات والقدرات الصهيونية، خلال سنوات الحرب وفي أعقابها

شهدت سنوات الحرب نقلة نوعية في القدرات السياسية والعسكرية للتجمّع الاستيطاني الصهيوني دون أن تكون تلك النقلة نتاج تطور إمكانياته الاستيطانية والاقتصادية فحسب، إنما كانت نتاج تفاعل جدلي بين أربعة عوامل إقليمية ودولية، استغلتها بكفاءة تُذكر لها قيادته السياسية التي لم تركن إلى الظروف الإقليمية والدولية الملائمة، وإنما وظفت كلّ وسائل الضغط الممكنة والمتاحة لدفع

(١٢٤) المصدر نفسه، ص ٢٢١ ـ ٢٢٢.

(١٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣.

الأمور باتجاه تحقيق أقصى الطموحات الصهيونية، ألا وهو إقامة «الدولة اليهودية». وفيما يلي بيان العوامل الأربعة، التي كان كلّ منها يضاعف التأثير الإيجابي للثلاثة الأخرى:

الأول: النقلة النوعية التي أحدثها صعود النظام النازي في مكانة ودور الحركة الصهيونية. ذلك أنه بنظرته العنصرية لليهود الألمان، ورفضه وجودهم الطبيعي والتاريخي في أرض آبائهم وأجدادهم، التقى مع الصهيونية في نظرتها إلى اليهود واعتبارها إياهم «شعباً» عضوياً منبوذاً خارج «وطنه» التاريخي الذي تدّعيه. ثم إن النازية بإرهابها العنصري لليهود الاندماجيين، واستغلال الحلفاء إعلامياً لتلك الممارسات الإجرامية، عزّزت المقولات الصهيونية في أوساط اليهود، ولأول مرة في تاريخ الحركة الصهيونية صار التحاق جماهير اليهود بها كاملاً وتاماً، بحيث غدا ينظر إليها في المحافل الدولية وكأنها الممثل الشرعي والوحيد ليهود العالم، فضلاً عن أن العمل بأحكام اتفاقية «النقل» (هعفرا) دعم المشروع الصهيوني بستين ألف مهاجر وبسلع ومعدات، دعمت الاقتصاد الصهيوني ومكّنته من تجاوز الأزمة التي ألحقتها به الثورة العربية ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩. ويخلص المؤرخ الإسرائيلي إيلي بارنافي إلى القول: «مهما تبدو الفكرة مزعجة، فإن هتلر كان بالتأكيد الرافعة الأقوى في إنشاء الدولة العبرية»[١٢٦].

الثاني: توقُّف الثورة العربية في خريف ١٩٣٩، وما أعقب ذلك من تفرّق قادة وأبرز كوادر الحركة الوطنية الفلسطينية بين المعتقلات والمنافي، وما ترتب على الأمرين من انحسار دور وفعالية الحِراك الوطني العربي، وشيوع ثقافة الهزيمة في أوساط نخب وجمهور الشعب العربي في فلسطين على نحو غير مسبوق. وقد ملأ الفراغ في الساحة يومذاك تياران، لم يشكّل أيٌّ منهما أدنى إعاقة للدور الصهيوني: تيار دعاة «الواقعية»، بالمفهوم اللاإنساني، الذين يدّعون أن الموضوعية تحتّم الاستسلام للأمر الواقع والخضوع لأحكامه، والبحث عن الخلاص الفردي، وتيار من راهنوا بداية على انتصار المحور ثم وجّهوا وجوههم شطر العواصم العربية منتظرين «الترياق» من الأنظمة وجامعة الدول العربية، دون إدراك ما كانت عليه علاقات الأنظمة والجامعة بالقوى الاستعمارية وافتقادهما الإرادة السياسية التي يتطلبها توظيف الإمكانيات والقدرات الممكنة والمتاحة في تقديم

---

(١٢٦) Elie Barnavi, *Une Histoire moderne d'Israël* (Paris: Flammarion, 1988), pp 26-27,

نقلاً عن: دوميبيك فيدال، **خطيئة إسرائيل الأصلية: المؤرخون الجدد الإسرائيليون يعيدون النظر في طرد الفلسطينيين**، ترجمة جبور الدويهي (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٢)، ص ٤.

الاستجابة الفاعلة في مواجهة تحد يستهدف في دوافعه وغاياته الأمة العربية وليس الشعب العربي في فلسطين فقط.

الثالث: بقيام الحرب، وما حققته ألمانيا وإيطاليا من انتصارات خلال أول سنتين شكّلت خطراً على الوجود البريطاني والصهيوني في المشرق العربي، تعزّزت العلاقة العضوية القائمة بين الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية، وتعدّدت مجالات تفاعلاتهما المشتركة، خاصة في المجالين العسكري والاقتصادي، الأمر الذي صبّ في قناة تعزيز الإمكانيات والقدرات الصهيونية في شتى المجالات وليس فقط في المجالين السياسي والعسكري.

الرابع: النقلة النوعية في الموقف الأمريكي من الصراع العربي ـ الصهيوني بدخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب، وما استتبع ذلك من تزايد وجودها الفاعل في المشرق العربي. وبالتبعية تسارع نمو إدراك صنّاع القرار الأمريكي على مختلف الصعد أهمية المشروع الصهيوني في تأمين المصالح الأمريكية السياسية والاقتصادية المتسارعة النمو في الإقليم العربي، فضلاً عن تنامي الفعالية الصهيونية في أوساط المنظمات اليهودية الأمريكية في أعقاب مؤتمر بلتيمور سنة ١٩٤٢. وبتوظيف الإمكانيات والقدرات اليهودية الاقتصادية والسياسية والإعلامية، توفّر للحركة الصهيونية دعم سياسي متزايد النمو من قبل صنّاع قرار الإدارة والكونغرس، بمجلسيه، وأجهزة الإعلام الأمريكية الفائقة القدرة. كما تأمنت لمشاريع الهجرة والاستيطان موارد مالية من صناديق الجباية اليهودية الأمريكية المعفاة من الضرائب.

كان طبيعياً أن تتمكن القيادات الصهيونية، بما عُرفت به من إدراك أهميتها عند القوى الاستعمارية ذات المصالح والطموحات الكونية، وانعدام التناقضات الرئيسية مع هذه القوى، وما تميزت به من كفاءة في قراءة معطيات الواقع والتكيف مع المستجدات الطارئة، من استغلال العوامل الأربعة السابقة الذكر إلى أبعد حدود الاستغلال. فعندما تفجّرت الحرب لم يَحُل رفضها «الكتاب الأبيض» دون أن تضع إمكانيات وقدرات التجمّع الاستيطاني الصهيوني في خدمة المجهود الحربي البريطاني. ولقد تواصل التفاعل الإيجابي مع حكومة الانتداب وقيادة الجيش البريطاني في المنطقة حتى بدت مؤشرات انتصار الحلفاء مؤكدة، واشتركت الولايات المتحدة الأمريكية عملياً في الحرب. ذلك أنه في أواخر سنة ١٩٤٢ عادت منظمتا الإرغون وشتيرن إلى ممارسة أعمالهما الإرهابية ضد المصالح البريطانية والضباط والجنود الإنكليز في فلسطين. ولم تلبث الهاغاناه أن شاركت في تلك العمليات، كما سيأتي بيانه.

ولقد عمّت التجمّع الاستيطاني الصهيوني خلال سنوات الحرب حالة نفسية تراوحت بين القلق الشديد خلال السنتين الأوليين، والتفاؤل الأشد بعد تحوّل مجريات الحرب إلى مصلحة الحلفاء. وكان لذلك في الحالين انعكاسه الشديد الإيجابية على الحِراك السياسي والعمل في شتى مرافق النشاط الاستيطاني. فحالة القلق والخوف وتوتر الأعصاب التي شاعت بتأثير الانتصارات الألمانية والإيطالية الكاسحة، التي صُورت وكأنها تهدد الوجود الصهيوني الاستعماري في فلسطين، استفزت غريزة الدفاع عن الذات بحيث تراجعت حدة التناقضات الثانوية في أوساط التجمع الاستيطاني العنصري، وتقدم الإحساس بوحدة المسيرة والمصير، وعمّت حالة من النشاط والتفاني في العمل الإنتاجي. وعندما بدا واضحاً أن الحلفاء في سبيلهم إلى تحقيق النصر، واتضح تعاظم الدور الأمريكي في الشأن الدولي، شاعت الطمأنينة والثقة بالذات والتفاؤل بالمستقبل. ولم يؤد ذلك إلى تراخ، وإنما عمّ الشعور بقرب تحقيق الطموحات التاريخية وتعزّزت محفزات مضاعفة الجهد في شتى النشاطات.

وفضلاً عن ذلك عمدت القيادة الصهيونية إلى تعميق شعور ثقة المستوطن الصهيوني بالحاضر وتعزيز تفاؤله بالمستقبل، وذلك بإعادة كتابة الروايات التاريخية الشائعة عن عذابات اليهود في العديد من الأقطار. فبعد أن كان القاسم المشترك الأعظم للكتابات التاريخية اليهودية هو التركيز المكثف على عمليات الاضطهاد والقوانين المقيدة لحريات اليهود والمنتقصة من حقوقهم في كثير من المجتمعات، انتهج الكتّاب الصهاينة أسلوباً مضاداً، باعتماد ما اعتُبر «إبراز التوق إلى الخلاص» و«الصمود البطولي»، كما فعل يسرائيل هايلبرن في **كتاب البطولة**، والقول إن «عنصر البطولة هو من جوهر الوجود الإسرائيلي»، كما ورد في المقدمة التي كتبها بيرل كاتسنلسون للكتاب السالف الذكر[١٢٧]. ولم تكن تلك عملية تزوير للتاريخ، الذي اعتاده الكتّاب الصهاينة، بقدر ما كانت إعادة قراءة مغايرة للماضي تسلط الأضواء على إرادة المقاومة، السمة الإنسانية الأبرز في حياة البشر[١٢٨].

---

(١٢٧) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ترجمه عن العبرية أحمد خليفة؛ قدّم له وليد الخالدي؛ راجع الترجمة سمير جبور، سلسلة الدراسات؛ ٦٥ (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤)، ص ٣٥.

(١٢٨) قارن الفعل الصهيوني بردة الفعل العربية على نكسة ١٩٦٧، حيث تجاهل ناقدو التجربة الناصرية امتناع إرادة المقاومة العربية على الاستسلام، ولم يأخذوا في حسابهم «حرب الاستنزاف» ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠، بحيث غلب عند معظمهم تحوّل نقد الذات العربية إلى جلدها، وجرى التشكيك بأروع صفحات التاريخ العربي والاستهزاء بما عُرف به العرب من مكارم أخلاق، وعمّت بالتبعية «ثقافة الهزيمة» التي استغلتها قوى الردة وما تزال.

وفي توصيف للواقع الصهيوني يومذاك كتب مراسل سبكتيتر البريطانية في ربيع ١٩٤٧ يقول: «في الطرقات تسير مجموعات من الشبان اليهود، مفعمين بالصحة وسعداء، يغنون أناشيدهم الوطنية. البشرة التي لوّحتها الشمس، نظرات الحقد، حقائب الظهر والسراويل القصيرة، الكبرياء والثقة بالنفس، وحتى الشعر الأشقر. كل شيء كما كان في ألمانيا هتلر. وجّه إليّ كلّ صبي يهودي نظرة حقد صريحة. وكان كل واحد منهم يعرف اللغة العبرية فقط. ولقد أتت الفاشية إلى فلسطين. والشاب اليهودي يمكن أن يكون أخطر من جندي الصاعقة (النازي) لأنه يفوقه ثقافة»[١٢٩].

وكان طبيعياً أن تنعكس الحالة النفسية العامة على العمل الصهيوني في مختلف المجالات. ففي مجال الهجرة لم تكتف القيادة الصهيونية بما نص عليه «الكتاب الأبيض» من السماح بهجرة ٧٥٠٠٠ خلال السنوات الخمس التالية لصدوره، وإنما شجعت كل سبل الهجرة غير الشرعية، سواء بالتسلل عن طريق تجنب نقاط المراقبة على الحدود، أو ببقاء السائح والمسافر الذي سُمح له بدخول البلاد بعد انتهاء مدة إقامته المسموح له بها، أو بزواج النساء من صهاينة مقيمين زواجاً صورياً، فيما لجأت المنظمة الصهيونية العالمية إلى استئجار عدد من السفن التي كانت تقل المهاجرين من موانىء البحر الأبيض المتوسط الأوروبية، ثم تنقلهم القوارب الصغيرة إلى شواطىء فلسطين[١٣٠].

وبعد حادث السفينة «ستروما»، والضجة التي أُثيرت في لندن وواشنطن بعد إغراقها، صار مسموحاً بأن ترسو السفن الحاملة المهاجرين غير الشرعيين في شواطىء فلسطين، ويُحتجز ركابها إلى حين اتخاذ إجراءات الأمن الخاصة بهم، ثم يُسمح لهم بالدخول. ومما يجدر ذكره أن في نيسان/ أبريل ١٩٤٣ عُقد مؤتمر في برمودا، لدرس مشكلة اللاجئين اليهود، وفيه رفض المندوبون الإنكليز والأمريكيون أن تساهم بلادهم، ذات الإمكانيات التي لا تقارن بها إمكانيات فلسطين، في حل المشكلة، فيما رفضت المنظمة الصهيونية إسكان اللاجئين اليهود الأوروبيين في جزيرة مدغشقر[١٣١].

---

(١٢٩) المصدر نفسه، ص ٣ ـ ٤. ولقد وصف عوني فرسخ مشهداً من هذه المسيرات في: عوني فرسخ، **عنيس (وجوه وبيارق): رواية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٨)، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

(١٣٠) سليم، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨**، ص ٢٢١ ـ ٢٢٩.

(١٣١) المصدر نفسه، ص ٢٣٣.

وبينما تذكر مصادر حكومة الانتداب أن المهاجرين ـ «الشرعيين» وغير الشرعيين ـ ما بين نيسان/أبريل ١٩٣٩ و٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٥ بلغوا ٧٥٠٣١ مهاجراً، تفيد مصادر أخرى بأنهم بلغوا ٩٢٠٠٠ مهاجر[١٣٢]. وألاحظ أن المهاجرين «الشرعيين» من أصل الرقم الحكومي كانوا ٥٤٧٢٧ مهاجراً، بنقص قدره ٢٠٢٧٣ مهاجراً عن العدد الذي أجازه «الكتاب الأبيض». والزيادة في رقم المهاجرين إنما تعود إلى الهجرة غير الشرعية التي اعتمدت تنشيطها القيادة الصهيونية، برغم توفر فرص الهجرة المشروعة، مستهدفة خلق أمر واقع تؤكد به رفضها عملياً «الكتاب الأبيض». ويلاحظ أنه منذ سنة ١٩٤٥ غلب على المهاجرين، «الشرعيين» وغير الشرعيين، عنصر الشباب الذين هم في سن الخدمة العسكرية، والحاصلين على التدريب العسكري أو الخبرة في أوروبا[١٣٣].

ويلاحظ أن الكتاب الأبيض نصّ على توقف الهجرة بعد خمس سنوات من إصداره، أي في نيسان/أبريل ١٩٤٤، وأن السماح بها بعد ذلك مشروط بالتفاوض مع العرب وموافقتهم على ذلك. وكلا الأمرين لم تلتزم به الحكومة البريطانية، مما يعني أنها لم تكن جادة أصلاً بالالتزام بمضمونه، وإنما استهدفت منه تهدئة المشاعر العربية عشية قيام الحرب، وعندما زالت المخاطر، ولم يعد استرضاء الرأي العام العربي وتهدئته أمراً ذا بال، أسقطته من حسابها عملياً وإن لم تعلن ذلك في بيان رسمي.

كما ألاحظ أنه بانتهاء الحرب باستسلام ألمانيا غير المشروط، وسيطرة قوات الحلفاء المطلقة على ألمانيا والدول التي خضعت للسيطرة النازية وصدر عنها المهاجرون اليهود وغير اليهود بمئات الآلاف، انتهت الظروف غير الاستثنائية التي تسببت بتلك الهجرة الواسعة، وبات ميسوراً عودة اللاجئين إلى ديارهم، واستعادتهم عقاراتهم، واستئنافهم حياتهم الطبيعية في أرض آبائهم وأجدادهم والمناخ الثقافي الذي اعتادوه. وذلك ما تم بالنسبة إلى جميع اللاجئين فيما عدا اليهود منهم، الذين حُشروا في مخيمات اللجوء برغم إرادة غالبيتهم عملاً بقرارات دول الحلفاء عند تصفيتها معسكرات اللاجئين، مما يؤكد أن العامل

---

(١٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٣٥، و *Survey of Palestine*, prepared in December 1945 and January 1946 for the information of the Anglo-American Committee of Inquiry, 3 vols. (Jerusalem. Government Printer, [1946-1947]), vol 1, p. 183.

(١٣٣) ستيفن غرين، **الانحياز: علاقات أميركا السرية بإسرائيل**، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات؛ ٧٠ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥)، ص ٥٥.

السياسي، المتمثل في تمكين المشروع الصهيوني في الأرض العربية، إنما كان دافع صنّاع القرار الأمريكي بصورة رئيسية، في التعامل مع اللاجئين اليهود على نحو مختلف عمّا جرى مع غيرهم من اللاجئين.

والثابت تاريخياً أن غالبية اؤلئك اللاجئين كانوا إذا ما خُيروا بين التهجير إلى فلسطين أو الهجرة إلى الولايات المتحدة يفضلون الالتحاق بيهود أمريكا. لكن سلطات الولايات المتحدة كانت تقتّر في منح تأشيرات الدخول، فلم توافق بين سنتي ١٩٤٠ ـ ١٩٤٨ إلا على دخول ٥٧ ألف يهودي أوروبي، «بل إن هذه الدولة الواسعة المزدهرة، وهذه الأمة المؤلفة من المهاجرين، طلبت من فلسطين الصغيرة أن تفتح أبوابها لتستقبل نحواً من مائة ألف من المهاجرين المحرومين، ومع هذا فإن الكونغرس لم يوافق إلا بعد تردُّد شديد على قبول عشرين ألفاً فقط من أولئك الناجين من المحرقة أنفسهم، وخصوصاً اليهود من بينهم. . بل تطلّب الأمر ثلاث سنوات من الإقناع من أجل إقرار مشروع قانون وصفه ترومان نفسه بأنه يميز تمييزاً قاسياً ضد المشرّدين من أتباع الديانة اليهودية»[١٣٤].

وفضلاً عن ذلك اتُّبعت وسائل قسرية لحمل يهود وسط أوروبا على الهجرة إلى فلسطين. ومن الوسائل التي اعتُمدت في تنشيط الهجرة ما ذكره الجنرال مورغان، البريطاني الذي كان يشغل منصب مساعد مدير مؤسسة اللاجئين الدولية، من أنه كانت هناك شبكة يهودية واسعة في شرق أوروبا تتولى تشريد اليهود من مساكنهم إلى المعسكرات، وتتوسل إلى ذلك بمختلف الوسائل، من دعاية وإغراء وخداع وتخويف، بل وعنف وخطف أحياناً. ولقد تعرض بسبب تصريحاته بهذا الخصوص إلى ضغوط وحملة تشهير تسببت بإقصائه عن منصبه. وكان الجنود في جيوش الحلفاء من يهود وسط أوروبا يفضلون العودة إلى أوطانهم على الهجرة لفلسطين. وذلك ما حذرت منه صحيفة **دافار** في ٢٣/ ١٠/ ١٩٤٣ بالقول: «إذا ما أعطي جميع هؤلاء الجنود الخيار فمن الممكن أن الكثير منهم سيفضل البقاء في أوروبا»[١٣٥].

---

(١٣٤) Robert A Divine, *American Immigration Policy, 1924-1952*, Yale Historical Publications, Miscellany, 66 (New Haven, CT: Yale University Press, 1957), p 128,

نقلاً عن. هيرست، **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط**، ص ٢٧٤.

(١٣٥) فيدال، **خطيئة إسرائيل الأصلية: المؤرخون الجدد الإسرائيليون يعيدون النظر في طرد الفلسطينيين**، ص ٤ ـ ٥؛ توما، **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**، ص ١٩٢، وحسين، **النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية، ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥: الهجرة، التسليح، النشاط الدبلوماسي**، ص ٧٧ ـ ٧٨.

وكان الصهاينة يعارضون بشدة كلّ محاولة تستهدف توفير حل لمشكلة اللاجئين اليهود خارج فلسطين. ومما يذكر أن الرئيس الأمريكي روزفلت كان قد أرسل المحامي اليهودي موريس إرنست للبحث في إمكانية القيام بعمل دولي مشترك لحل مشكلة اللاجئين في أوروبا، وبحيث تتحمل كلّ دولة شطراً معقولاً من العبء. ويذكر إرنست أنه جوبه بعداء الصهاينة للدور الذي يقوم به، فهو يقول: «لقد ذُهلت بل شعرت بالإهانة عندما وجدت أن الزعماء اليهود الناشطين ينتقدونني ويستهينون بي، بل ويهاجمونني كما لو كنت خائناً، بل اتُّهمت صراحة في حفل عشاء بأنني أشجع هذا المشروع الذي يهدف إلى تخفيف قيود الهجرة من أجل إحباط الأهداف السياسية للصهيونية»[١٣٦].

وتذكر لجنة التحقيق الدولية «الأونسكوب» أن سكان فلسطين سنة ١٩٤٦ كانوا ١٨٤٥٥٥٩ نسمة، منهم ١٢٢١٨٤٦مواطناً عربياً و٦٠٨٢٢٥ مستوطناً صهيونياً و١٥٤٨٨ أجنبياً[١٣٧]، فيما تقرر الرواية الإسرائيلية الرسمية أن نسبة الرجال والنساء القادرين على العمل والخدمة العسكرية الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ ـ ٤٤ سنة كانت ٤٤ بالمئة بين الصهاينة مقابل ٢٨,٥ بالمئة بين العرب[١٣٨]. وبالتالي فالقادرون على الإنتاج والقتال رجالاً ونساء بين العرب كانوا ٣٤٨٢٢٦ في حين كانوا ٢٦٧٦١٩ بين الصهاينة. وبأخذ الفارق في القدرات والمهارات، وواقع كل من المرأة العربية والصهيونية يومذاك، يتضح أن الغالبية العددية للشعب العربي إنما كانت عبئاً عليه بأكثر مما هي ميزة له.

خلال سنوات الحرب ارتفع عدد البلديات والمجالس المحلية والإقليمية الصهيونية من ١٣ عند بدايتها إلى ٢٧ في نهاية سنة ١٩٤٦، وذلك إلى جانب تزايد المجالس ذات الطابع القروي في المستعمرات الزراعية التي بلغت ٣٠٠، يسكنها مئة ألف مستوطن، لأن بلديات ومجالس التجمع الاستيطاني الصهيوني لم تكن خاضعة لإدارة الانتداب، كما هي حال نظيراتها العربية التابعة لحكّام الألوية الإنكليز، ولأن الصهاينة تفردوا منذ أيام الانتداب الأولى بامتلاك مؤسسات الحكم الذاتي المستقلة تماماً في إدارة شؤونها. وكان من المهام الأساسية لكل بلدية ومجلس محلي تأمين حراسة منازل وأراضي المستوطنة والطرق في نطاق صلاحياته. ولقد مُنحت تلك المجالس صلاحيات تعيين حراس، وإنشاء أجهزة المطافىء، وإقامة

(١٣٦) هيرست، المصدر نفسه، ص ٢٧٤.
(١٣٧) توما، المصدر نفسه، ص ٢٣٨.
(١٣٨) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٢٢.

خدمات إسعاف أولي. كما صُرح لها بفرض الضرائب وجمع التبرعات للإنفاق على تلك الخدمات. ولقد كان غالبية العاملين في تلك المؤسسات أعضاء في الهاغاناه وخاضعين لإشراف قادتها المحليين. «وفي أوقات الطوارىء كانت المجالس والبلديات تضع مقارها، وأجهزتها، ومؤسساتها، وشبكات الهاتف الخاصة بها، وإمكانياتها القانونية والمالية في خدمة الهاغاناه»[١٣٩].

وفي ٢٨ شباط/فبراير ١٩٤٠ صدر قانون انتقال الأراضي، وبموجبه قُسمت أراضي فلسطين إلى ثلاث مناطق: (أ) وتضم معظم المناطق الجبلية وبعض نواحي قضاءي غزة وبئر السبع. وفيها لا يجوز انتقال الأراضي إلى غير العرب الفلسطينيين، إلا في الحالات التي يسمح بها المندوب السامي. والمنطقة (ب) وشملت: مرج إبن عامر، وسهل جزريل، وشرقي الجليل، والسهل الساحلي بين حيفا والطنطورة، وبين الحد الجنوبي لقضاء الرملة وحتى الحدود مع مصر، والقسم الجنوبي من قضاء بئر السبع. وفيها لم يُجز انتقال الأراضي المملوكة لعرب فلسطين إلى غيرهم، فيما أجيز نقل الأراضي المملوكة لعرب غير فلسطينيين، والذين كانوا يمتلكون مساحات واسعة في هذه المنطقة. أما المنطقة (ج) فتضم مناطق البلديات، ومنطقة حيفا الصناعية، والسهل الساحلي ما بين الطنطورة والحد الجنوبي لقضاء الرملة. ولم توضع أية قيود على انتقال الأراضي في هذه المنطقة.

ثم إن القانون الذي أرادت به حكومة الانتداب الإيحاء بأنها في سبيل تنفيذ «الكتاب الأبيض» انطوى على ثُغر عدة استغلها المندوب السامي في عمليات شراء أراضي الإقطاعيين العرب غير الفلسطينيين، والتي تُعتبر من أخصب أراضي فلسطين، فضلاً عن أنه بموجب أحكام هذا القانون وضِعت بتصرف حكومة الانتداب الأراضي الأميرية التي تقدّر مساحتها باثني عشر مليون دونم، أي ما يعادل ٤٦ بالمئة من مساحة فلسطين، كما أُخضعت الأراضي غير المستغلة (البور) لمقتضيات المصلحة التي تقررها إدارة الانتداب[١٤٠].

ولأن القانون صيغ وفق ما يتيح للمندوب السامي استغلال ثُغره بما يعزز الاستيطان الصهيوني تمكن الصندوق القومي اليهودي («كيرين كايمت») من شراء نحو ٨٢٥٠٠ دونم في المنطقتين (أ) و(ب) خلال سنوات ١٩٤٠ ـ ١٩٤٧، بالإضافة إلى نحو ٧٠٠٠٠ دونم في المنطقة ج، مما يعني أن مساحة ما اشتُري في المنطقتين

(١٣٩) المصدر نفسه، ص ٢٤ ـ ٢٥.

(١٤٠) سليم، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨**، ص ٣١٠ ـ ٣١١.

الممنوع فيهما انتقال الأراضي إلى غير العرب الفلسطينيين فاق ما اشتُري في المنطقة المباح فيها ذلك، الأمر الذي يدل على انعدام جدية حكومة الانتداب في التجاوب مع الحد الأدنى للمطالب العربية. ويلاحظ أن عمليات الشراء خلال هذه الفترة حُصرت في المناطق التي خصصها قرار التقسيم سنة ١٩٤٧ للدولة اليهودية[١٤١].

وعلى عادة الصهاينة ومناصريهم في الابتزاز، أثارت الوكالة اليهودية حملة احتجاج صاخبة في فلسطين، وفي التظاهرات المنددة بالقانون وإصداره تعمدت قيادة الهاغاناه أن تتقدم صفوف المتظاهرين الإناثُ من أعضائها، وافتعال الصدام مع رجال الشرطة البريطانيين، بحيث يتعرضن لتلقي اللطمات ويتدربن على المواجهة من ناحية[١٤٢]، ويُستغل الاعتداء عليهن في الدعاية المضادة لسلطة الانتداب من ناحية ثانية. وعندما عُرض القانون على مجلس العموم البريطاني لإقراره اتّهم أتلي، زعيم حزب العمال، وزارة المستعمرات بابتعاد سياستها عن الالتزام بمضمون صك الانتداب. فردّ عليه وزير المستعمرات بأن ظروف الحرب فرضت على الحكومة البريطانية مراعاة روح التذمر الشائعة بين الفلاحين العرب. وفي النهاية أقر المجلس القانون، وفشلت محاولة حزب العمال إلقاء اللوم على الحكومة[١٤٣].

وفي أيار/مايو ١٩٤٤ طالبت الوكالة اليهودية بإقامة مستعمرات زراعية في أملاك الدولة، في المنطقتين (أ) و(ب) للجنود المسرّحين. وبعد تمنّع لم يتجاوز بضعة شهور وافقت حكومة الانتداب على تخصيص ٤٢٥٠٠ دونم من أراضي الدولة في المنطقة (ج) لهذا الغرض[١٤٤]. ولقد أقيمت ٧٩ مستعمرة استيطانية خلال سنوات ١٩٤٠ ـ ١٩٤٥، منها ١٢ في قضاء صفد، و١٠ في قضاء طولكرم، و٨ في قضاء حيفا، و١١ في قضاء غزة، و١٣ في قضاء بئر السبع. وبذلك ارتفع عدد المستوطنات حتى سنة ١٩٤٥ إلى ٣١١ مستوطنة[١٤٥].

وبموجب إحصاءات سنة ١٩٤٥ بلغت الأراضي الصالحة للزراعة ٩٢٠٥٥٣٨ دونماً من أصل ٢٦٣٢٣٠٢٣ دونماً، إجمالي أراضي فلسطين، فيما كانت الحيازة كالتالي:

---

(١٤١) المصدر نفسه، ص ٣١١ ـ ٣١٢.

(١٤٢) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٤٦.

(١٤٣) سليم، المصدر نفسه، ص ٣١٣.

(١٤٤) المصدر نفسه، ص ٣١٧.

(١٤٥) نظام محمود بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، سلسلة الثقافة القومية؛ ١٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٦٠.

الجدول الرقم (١٥ ــ ١)
حيازات الأراضي الزراعية في فلسطين بحسب إحصاءات عام ١٩٤٥

	أراضٍ عامة (دونم)	النسبة المئوية	أراضٍ زراعية (دونم)	النسبة المئوية
حيازات عربية	١٢٧٦٦٥٢٤	٤٨,٥٠	٧٧٩٧١٢٩	٨٤,٧
حيازات صهيونية	١٤٩١٦٩٩	٥,٦٧	١١٧٦٧٤٥	١٢,٧٨
أراضٍ عامة	١٤٩١١٩٠	٥,٦٧	٢٣١٦٦٤	٢,٥٢
منطقة بئر السبع	١٠٥٧٣١١٠	٤٠,١٦	–	–

المصدر: محمد عبد الرؤوف سليم، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل، ١٩٢٢ ــ ١٩٤٨** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص ٣١٩، و *Survey of Palestine*, prepared in December 1945 and January 1946 for the information of the Anglo-American Committee of Inquiry, 3 vols (Jerusalem: Government Printer, [1946-1947]), p. 264.

ومع أن الصهاينة كانوا سنة ١٩٤٥ يحوزون من إجمالي أراضي فلسطين ٥,٦٧ بالمئة، ومن الأراضي الصالحة للزراعة بما لم يتجاوز ١٢,٧٨ بالمئة، فقد كانوا يحوزون أخصب أراضي فلسطين على الإطلاق. فضلاً عن ذلك اهتمت الوكالة اليهودية بالبحوث الزراعية لرفع الكفاية الإنتاجية للأرض. ولاستنباط محاصيل جديدة، أنشأت محطة في مستعمرة رخيوت ضمت أقساماً للغراس، وسلالات الماشية، والدواجن، والخضار. كما ضمت إدارة للكيمياء أجرت بحوثاً في التربة والري. وبتطوير وسائل الري، وباكتشاف مصادر مائية جديدة، اتسع نطاق الزراعة المختلطة التي اتسمت بها الزراعة الصهيونية بشكل عام[١٤٦]. ومنذ بدايات الاستيطان الصهيوني حظي التعاون بالأولوية في القطاع الزراعي، لا سيما أنه اعتُمد منذ البداية أن تكون الأراضي التي يشتريها الصندوق القومي اليهودي ملكية عامة. ولقد تزايد عدد الجمعيات التعاونية الزراعية ومنتسبيها بشكل طردي، ليبلغ عدد المنتسبين ٢٤٣٣٢٧ في سنة ١٩٣٩، أي ما يزيد قليلاً على ٦٠ بالمئة من المستوطنين يومذاك[١٤٧].

وشكّل قيام الحرب فرصة لتطوير النشاط الزراعي ليلبي احتياجات الجيوش البريطانية فضلاً عن حاجة التجمع الاستيطاني الصهيوني. فقد أنشئت أربعون مستعمرة زراعية، وزادت مساحة الأرض الزراعية بمئتين وأربعين ألف دونم خلال سنوات الحرب. ولسد النقص في الأيدي الزراعية العاملة جرى استخدام

(١٤٦) سليم، المصدر نفسه، ص ٣٩٥ ـ ٣٩٦ و٤١٢ ـ ٤١٣.
(١٤٧) المصدر نفسه، ص ٤٠٢.

طلبة وطالبات المدارس في أيام العُطَل. وتقدّر بعض المصادر زيادة الإنتاج الزراعي الصهيوني بنسبة ٧٠ بالمئة خلال سنوات الحرب. وتدّعي الرواية الإسرائيلية الرسمية أن القطاع الزراعي، بالتطور الذي حققه، أصبح قادراً على تزويد التجمع الاستيطاني الصهيوني («اليشوف») بجزء كبير من غذائه، دون الاضطرار إلى الاستيراد أو اللجوء إلى الإنتاج العربي. وذلك ما تدحضه البيانات الرسمية، إذ بينما كان الصهاينة يقاربون ٣٠ بالمئة من سكان فلسطين سنة ١٩٤٦ كان إنتاجهم الزراعي ٢٠ بالمئة من الخضار و١٥ بالمئة من الفواكه و٤ بالمئة من اللحوم و٣ بالمئة من القمح و١,٥ بالمئة من زيت الزيتون[١٤٨].

ولقد وفّرت سنوات الحرب للصناعة الصهيونية أكثر من فرصة للنمو والتطور وجني الأرباح؛ إذ تسبب توقف الاستيراد، خاصة من أوروبا، في انعدام المنافسة في السوق المحلية. كما أدى وجود عشرات الآلاف من جنود الحلفاء إلى خلق طلب واسع على المنتجات المحلية، فيما فرضت ظروف الحرب على المستهلكين، مدنيين وعسكريين، تقبّل المنتوج المحلي على علاّته، بينما سعى العديد من المستثمرين والصناعيين والخبراء من يهود ألمانيا والنمسا وتشيكوسلوفاكيا إلى استئناف نشاطهم في فلسطين[١٤٩]. وبتوقف صناعة الماس في بلجيكا وهولندا توفرت فرصة لنشاط صناعي جديد. وكان من نتائج ذلك أن زاد الإنتاج الصناعي الصهيوني بنسبة ١٠٠ بالمئة عمّا كان عليه قبل الحرب، وبحيث شكّل ٨٥ بالمئة من إجمالي القطاع الصناعي في فلسطين. ولقد احتلت الأولوية الصناعات الحربية، فيما احتل تصديرالماس الأولوية بين الصادرات، إذ بلغت قيمة صادراته ٥,٩ ملايين جنيه استرليني سنة ١٩٤٥، أي بما يعادل ٤٢,٧ بالمئة من الصادرات الصهيونية، بعد أن لم يكن الماس من جملة الصادرات. وتشير الوكالة اليهودية إلى أن ٣٥ بالمئة من النشاط الصناعي الصهيوني وضِع في خدمة المجهود الحربي البريطاني، وأن قيمة الإمدادات الصناعية للجيش البريطاني تراوحت بين ٣٥ و٤٠ مليون جنيه، وأن القطاع الصناعي ساهم بواقع ٢٣,٥٠ بالمئة من دخل التجمع الاستيطاني الصهيوني سنة ١٩٤٥[١٥٠].

(١٤٨) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٢٩ ـ ٣٠، و*Palestine Economic Review*, supplement (1946), p 33,

نقلاً عن: حسين، **النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية، ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥: الهجرة، التسليح، النشاط الدبلوماسي**، ص ١٦٨.

(١٤٩) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٣٠.

(١٥٠) سليم، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨**، ص ٤٣٣ ـ ٤٣٨.

وبموجب إحصاءات حكومة الانتداب التي قدمت إلى لجنة التحقيق الأنغلو ـ أمريكية سنة ١٩٤٦، كانت المنشآت الصهيونية ١٩٠٧ منشآت سنة ١٩٤٣، بطاقة ٥٧٤٤٠ حصاناً، تبلغ قيمة صافي إنتاجها ١٤,٤٠ مليون جنيه فلسطيني، يعمل فيها ٢٧٧٧٣ عاملاً، بالإضافة إلى خمسة امتيازات برأسمال ٦,٣ ملايين جنيه، وناتج إجمالي يبلغ ١,٦ مليون جنيه سنوياً، يعمل لديها ٣٤٠٠ عامل[١٥١] وبانتهاء الحرب لم يعد الجيش البريطاني المستهلك الأول، فيما عادت السلع الأجنبية إلى المنافسة، كما واجهت الوكالة اليهودية مشكلتي تزايد الهجرة وعودة الجنود المسرّحين، فضلاً عن معضلة المقاطعة العربية التي قررتها جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٦، التي أضرت، بصورة خاصة، بصناعات المنسوجات، والزجاج، والأدوية، وبحيث انخفضت نسبة الصادرات إلى البلاد العربية من نحو ٢٦ بالمئة من الصادرات الصناعية الصهيونية سنة ١٩٤٥ إلى ٨,٣ بالمئة سنة ١٩٤٦[١٥٢].

وفي مواجهة ما بات يهدد الصناعة الصهيونية اعتُمد دعم الصناعات المبنية على المعرفة والمهارة العلمية، والمتدنية تكلفة المواد الخام مقارنة بقيمة المنتوج، كالملابس الجاهزة والكيميائيات والأدوية، والاعتماد على المواد الخام المتوفرة محلياً، وبالذات منتوجات البحر الميت والحمضيات. كما جرى الاهتمام بالصناعات التي تستخدم مواد خام خفيفة الوزن ضئيلة الحجم كالفراء والماس، وتكثيف استخدام الآلة، وزيادة إنتاج العمل، ومحاولة النفاذ إلى السوق العالمية[١٥٣].

ولقد استوعب الجيش البريطاني ٥٩٩٨ عاملاً صهيونياً في سنة ١٩٤٠ و١٦٢٤١ في سنة ١٩٤١ و٤٤٢٦٧ في سنة ١٩٤٢ و٤٧٢٦٥ في سنة ١٩٤٣ و٤٢٩٣٠ في سنة ١٩٤٤ و٣٥٥٤٩ خلال الشهور التسعة الأولى من سنة ١٩٤٥[١٥٤]. وبالعمل في مشاريع الطرق التي نفذتها الوكالة اليهودية حينذاك تم استيعاب القسط الأكبر من العمالة الصهيونية الموجودة في فلسطين وتلك التي هاجرت بصورة مشروعة أو غير مشروعة أيام الحرب. وما بين ١٩٤٢ ـ ١٩٤٥ بلغ حجم العمل لدى إدارة الأشغال العامة لحكومة الانتداب ٥٣٣٨٩٤٠ يوم عمل، نصيب العمال اليهود منها ٤٨٣٥٨٢ يوماً، أي ما يعادل ٩ بالمئة، فيما

---

(١٥١) توما، **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**، ص ١٦٨.

(١٥٢) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٣٠.

(١٥٣) سليم، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨**، ص ٤٤٠ ـ ٤٤١.

(١٥٤) المصدر نفسه، ص ٤٥٠.

بلغت الأجور المدفوعة عنها ١٧٠٢٧٥٠ جنيهاً فلسطينياً، أجور العمال اليهود منها ٣٢٤٤٥٤ جنيهاً[١٥٥]، أي ما يعادل ١٩ بالمئة، مما يعني أن نسبة أجورهم تعادل ٢١١ بالمئة من نسبة أيام عملهم، الأمر الذي يدل على تميزهم بالوظائف والأجور. وخلال الفترة ذاتها (١٩٤٢ ـ ١٩٤٥) بلغت العقود التي أبرمتها حكومة الانتداب مع المقاولين ٩٥٣ عقداً بمبلغ إجمالي قدره ٣٣٦٩٢٢٢ جنيهاً فلسطينياً منها ٤٧٠ عقداً مع مقاولين عرب بمبلغ ٤٢٦٣٧٤ جنيهاً و٤٧٣ عقداً مع الصهاينة بمبلغ ٢٨٩٢٣٤٠ جنيهاً، و١٠ عقود مع مقاولين أجانب بمبلغ ٥٠٥٠٨ جنيهات فلسطينية[١٥٦]. وبالتالي حاز الصهاينة ٤٩,٦ بالمئة من العقود، نصيبها ٨٥,٨٤ بالمئة من إجمالي القيمة المتعاقد عليها. وبهذه النسب وتلك الخاصة بأيام العمل والأجور مع إدارة الأشغال العامة، يتضح مدى التمييز المعتمد لمصلحة الصهاينة، سواء في ترسية العقود الأعلى قيمة أو بإشغال المناصب الأرقى مستوى والأعلى أجراً.

وقد بلغ عدد أعضاء الهستدروت ١٧٦٠٠٠ عامل سنة ١٩٤٧[١٥٧]، أي ما يعادل ٢٨,٩٤ بالمئة من المستوطنين. وكانت التنظيمات العمالية الصهيونية تعمل بتنسيق كامل مع الوكالة اليهودية؛ فنسبة عالية من أعضاء الهستدروت، رجالاً ونساء، كانت من أعضاء في منظمة الهاغاناه. وفي مواجهة الزحف المستمر من الريف إلى المدن، وفّرت الهستدروت العمالة للمستوطنات الصهيونية حتى لا يلجأ أصحاب المزارع الخاصة إلى الاستعانة بالعمال العرب، الذين كان يفضلهم هؤلاء نظراً إلى رخص أجورهم وانتظامهم بالعمل، ولإمكانية استغلالهم، خلافاً لما كانت عليه الحال بالنسبة إلى العمال الصهاينة. وكان هذا الميل لدى أصحاب المزارع والمصانع الخاصة يقاوَم من قِبل الوكالة اليهودية ولجنة العمل لديها والهستدروت، انطلاقاً من الالتزام بمبدأ «العمل العبري»[١٥٨].

ولقد سبقت الإشارة إلى موافقة البرلمان البريطاني بمجلسيه على تشكيل لواء يهودي قاصر على يهود فلسطين، وأن الحكومة البريطانية أجازت له في ٣١/ ١٠/ ١٩٤٤ رفع العلم الصهيوني. وكان قد عُقد اتفاق بين الهاغاناه وقيادة «الشرق الأوسط»، عندما تزايد خطر الهجوم الألماني في الصحراء الغربية، يقضي بتولي

---

(١٥٥) المصدر نفسه، ص ٤٤٨.

(١٥٦) المصدر نفسه، ص ٤٤٩.

(١٥٧) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٢٤.

(١٥٨) سليم، المصدر نفسه، ص ٤٦٠ ـ ٤٦٥.

الهاغاناه العمليات السرية فيما لو غزا الألمان فلسطين. وبموجبه جرى تسليح الهاغاناه وتدريبها على حرب العصابات. كما جرى تسليح وتدريب حرس المستعمرات اليهودية المقدّر عددهم آنذاك بنحو خمسة عشر ألفاً[(١٥٩)].

وتقرر الرواية الإسرائيلية الرسمية أن نحو ٢٦٠٠٠ من الشباب والصبايا، ومعظمهم من أعضاء الهاغاناه، تدربوا في الجيش البريطاني، وخدموا في فروعه المختلفة، واكتسب كثير منهم خبرة قتالية، ووصلوا إلى مراتب قيادية مختلفة، من رقباء إلى قادة سرايا وكتائب. وعندما سُرحوا وعادوا إلى الحياة المدنية أُعيد انتظامهم في صفوف الهاغاناه. كما تذكر أن في الأيام الأخيرة من وجود الفرقة اليهودية في أوروبا أرسل ممثل الهاغاناه سجلاً تفصيلياً ودقيقاً عن مهام وسلوك كلّ عضو فيها. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٦ أعدّت قيادة الهاغاناه العامة سجل بطاقات ٢٥٠٠٠ جندي يشتمل على تفاصيل الخدمات والدورات التي مرّ بها في الجيش البريطاني والعمليات التي شارك فيها[(١٦٠)].

وكانت قد تشكلت ضمن الهاغاناه في سنة ١٩٤١ قوة ضاربة مكوَّنة من الصفوة والفنيين، وهي القوة المسمّاة «البلماح». وتولّى قيادتها بداية موشيه سنيه، وضمت في أول أمرها ١٨٠٠ رجل تلقوا تدريبات خاصة على حرب العصابات. وكان مدربو عناصرها من الصهاينة والإنكليز المتخصصين في عمليات التخريب والتجسس. ثم اتسعت عضويتها لتشمل عدة آلاف[(١٦١)]. وكان لعناصر البلماح دور كبير في عمليات الهجرة غير الشرعية، ومرافقة السفن، وإنزال المهاجرين غير الشرعيين على شواطىء فلسطين، كما شاركوا في الاستيطان الاحتلالي[(١٦٢)].

وكانت القوات البريطانية في مواجهة تزايد الخطر خلال سنتي ١٩٤٠ و١٩٤١ قد قامت بتحصين المستعمرات الصهيونية، فضلاً عن إنشاء خط إيدن الدفاعي وغيره من التحصينات العسكرية القوية. وقد تحمّلت الخزينة البريطانية معظم تكاليف تلك التحصينات والإنشاءات. ويذكر إيغال ألون أن الحرب العالمية الثانية دعمت الوجود اليهودي في فلسطين، إذ تدرب عشرات آلاف المتطوعين في أسلحة الجيوش البريطانية، كما تلقوا معلومات فنية قيّمة، واكتسبوا خبرة

---

(١٥٩) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٤١٥.

(١٦٠) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٨٧ ـ ٨٨.

(١٦١) سليم، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨**، ص ٥٠٩ ـ ٥١١.

(١٦٢) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ١٤٨.

دعمت عناصر الهاغاناه، وأتت بفائدة بعد نهاية الحرب[١٦٣]. وفي مجال الاستخبارات أقيمت في سنة ١٩٤١ شبكة بقيادة دايان بمساعدة وتمويل دائرة الاستخبارات البريطانية «إنتلجنت سيرفس». ومع أن الشبكة بقيادة موشيه دايان «كانت تعمل تحت إشراف الإنكليز المباشر، فقد كانت لها علاقات وثيقة بالهاغاناه، كما كان جميع من خدموا فيها أعضاء في المنظمة السرية (الصهيونية) وكان الضابط الإنكليزي المسؤول عنها هو الكولونيل ريد، من جهاز الاستخبارات في الشرق الأوسط، يساعده هوبر المسؤول عن الاتصال بي»[١٦٤].

وفي مجال تطوير صناعة السلاح أمكن خلال سنتي ١٩٤٥ و١٩٤٦ إنتاج مئة مدفع هاون من عيار بوصتين و٤٤٥٠٠ قذيفة هاون. كما تم استيراد آلات صناعة ذخيرة الرشاش سْتِن من بريطانيا. ومنذ بداية صيف ١٩٤٦ حتى نهاية السنة تم إنتاج نحو مليوني رصاصة. كما تم خلال سنتي ١٩٤٥ و١٩٤٦ إنتاج الرشاشات بكامل طاقتها بحيث أُنتج ١٤٥٠ رشاشاً حتى نهاية سنة ١٩٤٦. وأُنتج ٥٣٠٠٠ قنبلة ميلز خلال سنة ١٩٤٦. ويذكر ستيفن غرين أن الملحق العسكري الأمريكي في القدس قال، بعد أن زار مصانع السلاح في تل أبيب: «إن رأي الضباط البريطانيين هو أن رشاشات ستن ومدافع الهاون التي يصنعها اليهود تتفوق على تلك التي تصنع في بريطانيا نفسها». ويضيف غرين: «وكان الجيش (الأمريكي) يعلم من مصادر أخرى أن المتفجرات والدروع في هذه الصناعة الجديدة تزوَّد من الولايات المتحدة وأوروبا»[١٦٥].

ولقد استُثمر في صناعة السلاح مبلغ ٢٦٤٤٤٧ جنيهاً فلسطينياً خلال السنتين المذكورتين، وقُدّرت قيمة الإنتاج خلالهما بمبلغ ١٩١٧٧٣,٠٠ جنيه[١٦٦].

وكان بن غوريون قد سافر إلى الولايات المتحدة في حزيران/يونيو ١٩٤٥ ودعا ١٩ من المتمولين والشخصيات الملتزمة بالمشروع الصهيوني، وعرض أمامهم تصوره السياسي والأمني، وطالب بجباية لتغطية متطلبات الدفاع والهجرة غير الشرعية وشراء معدات إنتاج السلاح من المصانع الأمريكية التي كانت على وشك التصفية بسبب انتهاء الحرب، وبحيث توزع حصيلة الجباية مناصفة بين

---

(١٦٣) سليم، المصدر نفسه، ص ٥٢٢، و Yigal Alon, *The Making of Israel's Army*, foreword by Michael Howard (London: Vallentine, Mitchell, 1970), p. 29.

(١٦٤) دايان، **موشه دايان: الفاشية**، ص ٦٦.

(١٦٥) غرين، **الإنحياز: علاقات أميركا السرية بإسرائيل**، ص ٥٧.

(١٦٦) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٥٥ ـ ٥٦.

«مؤسسة الهجرة وشراء السلاح» وبين الصناديق الصهيونية في فلسطين. وكانت قد أُنشئت وكالة حكومية أمريكية لتصفية بعض المصانع الحربية والتحوّل من الصناعة العسكرية إلى الصناعات المدنية. وقامت اللجنة ببيع الآلات على أنها خردة، بحيث أن الآلة التي كلفتها عشرة آلاف دولار، ووزنها خمسة أطنان، بيعت بـ ١٢٥ دولاراً. وكان يضاف إلى ثمن بيع الآلة التي تحتوي على محرك بين ٣ ـ ٥ دولارات لكل قوة حصان. وتمت تجربة الآلات المشتراة في إحدى ضواحي نيويورك. وخلال سنة وربع السنة تم شراء ٢٠٠٠ آلة تقريباً، وشحنها إلى فلسطين على أنها آلات صناعة عادية[١٦٧]. ولم يُحل تطوير صناعة السلاح، وما ترتب على ذلك من وفرة الإنتاج، دون تكثيف الجهود لشرائه. ولقد توفرت فرص ذلك مع نهاية الحرب وتوجُّه جيوش الحلفاء إلى تصفية مخازن السلاح. وفضلاً عن عمليات الشراء المحلية التي تمت سنة ١٩٤٦ تجددت عمليات الشراء في أوروبا بكامل طاقتها[١٦٨].

وكان بن غوريون يشغل منصب رئيس اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، ولكنه لم يكن يتولى وزارة بعينها. وحين أُنشئت وزارة الدفاع أول مرة سنة ١٩٤٦، قام بالإشراف عليها. وقد أولى صناعة السلاح وشراءه من الداخل والخارج، وتعزيز قدرات الهاغاناه والبلماح القتالية اهتماماً خاصاً. وقد اشترى من الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك أسلحة بمبلغ مليون دولار، يقدّر ثمنها بعدة ملايين من الدولارات.

وقامت القيادة العليا للهاغاناه بوضع «الخطة ب» لمواجهة أي ثورة عربية محتملة. وكانت الخطة قد أصبحت سارية المفعول في بداية سنة ١٩٤٥، ثم جرى تعديلها في أيار/مايو ١٩٤٦. وأخذت الخطة في الحسبان إمكانية عدم الحصول على تعاون قوات الأمن البريطانية خلافاً لما حدث خلال سنوات ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩. وأُعطي اهتمام كبير لنقاط الضعف على الحدود، وفي الأحياء المنعزلة في بعض المدن أو المحدودة القدرات البشرية، بحيث جرى تزويدها برشاشات ومدافع هاون من عيار ٣ بوصات، وزيادة مدافع الهاون من عيار بوصتين، وكميات الذخيرة، وتأمين اتصالها بوحدات النجدة. وفرض عليها الاهتمام بتوفير احتياطي دائم من الأغذية والمياه تحسباً من انعزالها عن باقي التجمّع الاستيطاني («اليشوف»). وقد تضمّنت الخطة أن تكون العمليات المضادة على

(١٦٧) المصدر نفسه، ص ٥٩ ـ ٦٢.

(١٦٨) المصدر نفسه، ص ٦٦ ـ ٧٤.

شكل ضربات موجعة، وأن تنفذ في مدى رحب، وتحاط بضجة إعلامية واسعة قدر الإمكان[(١٦٩)].

وكان للنقلة النوعية في إمكانيات وقدرات ودور الحركة الصهيونية تأثيرها الواضح في أوساط يهود العالم، بما في ذلك يهود البلاد العربية. فقد تراجع دور وتأثير العناصر والجماعات الرافضة للصهيونية والمعادية لها، في مقابل التزايد الطردي في أعداد الصهاينة ومناصريهم. وتذهب بعض المصادر إلى أن عدد أعضاء المنظمة الصهيونية العالميــة في سنة ١٩٤٦ أكثر من مليونين، أي ما يقارب ٢٠ بالمئة من يهود العالم[(١٧٠)]. ومن أبرز الأمثلة على واقع الحركة الصهيونية بين يهود الوطن العربي ما شهدته مصر خلال سنوات الحرب العالمية الثانية؛ إذ أقدمت العائلات اليهودية الكبرى على إقامة معسكرات لليهود الهاربين من ألمانيا ومناطق النفوذ النازي، حيث كانت تدرس اللغة العبرية والتاريخ اليهودي، ويجري تدريب القادرين عسكرياً وتجنيدهم في الفيلق اليهودي الذي اتخذ من منطقة برج العرب في الصعيد مقراً له، وكان يشرف على تدريبه العقيد وينغيت، خبير حرب العصابات البريطاني المعروف.

ويذكر محمد حسنين هيكل في تناوله لنشاط الجالية اليهودية يومذاك أن العمل التطوعي للترفيه عن جنود الحلفاء، الذي مارسته بصفة خاصة سيدات المجتمع اليهودي دون أي عوائق، كان الوسيلة المفضلة للنشاط اليهودي في مصر، وأن ذلك النشاط بلغ حدوداً يصعب تصورها. ومن ذلك مثلاً أن أميرة مصرية (وهي نازلي حليم) أعطت مزرعتها على طريق المنصورة لتكون معسكراً لتدريب شباب «هاشومير هتسعير»، وهي حركة حراس المستعمرات الاستيطانية في فلسطين[(١٧١)].

وفي الوقت ذاته كان شباب الجالية اليهودية يتولون مراكز قيادية في التنظيمات الشيوعية في مصر يومذاك. فقد كان هنري كوريل يتزعم حركة «حدتو» (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني)، وكان هيليل شوارتز يتزعم حركة «اسكرا» (الشرارة) فيما كان ريمون دويك يتزعم حركة «طليعة الطبقة العاملة». وقد أبدت التنظيمات الثلاثة تعاطفاً مع الحقوق «القومية» لليهود واعتبرتهم «شعباً

---

(١٦٩) المصدر نفسه، ص ٨٤ ـ ٨٨.

(١٧٠) حصر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ص ٢١٥، مستشهداً بـ Nathan Weinstock, *Le Sionisme contre Israël*, cahiers libres, 146-148 (Paris: F Maspero, 1969), pp. 220-221

(١٧١) هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية**، ص ١٥٧ ـ ١٥٨.

شقيقاً»[١٧٢]، بينما احتل عدد من اليهود مواقع مؤثرة في الصحافة وأجهزة الإعلام المصرية يومذاك؛ ففي **الأهرام** كان أهم شخصية بعد رئيس التحرير حاييم أدجمان، مدير الإعلانات، وفي **المصري** كان أهم شخصية إيلي بوليني، وفي **أخبار اليوم** كان مراسلها في لندن جون كيمشي، وفي نيويورك جوزيف ليفي. وقد انشأت أسرة بوصيري **مجلة إسرائيل** التي كانت تصدر بالعبرية والفرنسية والعربية[١٧٣].

وفي شباط/فبراير ١٩٤٤ عقد «اتحاد المنظمات الصهيونية في مصر» مؤتمراً في بيت ألبير روزانو، أحد كبار تجار القطن في الإسكندرية. وكان منظم الاجتماع إيلي بوليني، مدير مكتب جريدة المصري في الإسكندرية، فيما كان الخطيب الرئيسي د. فيلكس إيتمان الذي أكد أن الوقت حان لقيام دولة اليهود في فلسطين، وأنهم إذا فشلوا في إقامتها سلماً فسوف يقيمونها حرباً. وفي رسالة من حكمدار الإسكندرية يومذاك جورج جيز إلى كلٍّ من السفير البريطاني في مصر اللورد كيلرن، والمستشار الشرقي في السفارة السير ولتر سمارت، لفت نظرهما إلى أن النشاط الصهيوني في مصر بدأ يتعدى الحدود المقبولة، وأنه من المحتمل أن يؤدي إلى توريط اليهود المصريين في مشكلة فلسطين، وقد يؤدي في الوقت نفسه إلى تأثرات ليست مطلوبة حتى من وجهة نظر الصهيونية بالنسبة إلى مشاعر الشعب المصري، وأخيراً فان هذا النشاط قد يخلق تعقيدات للحكومة البريطانية في مصر[١٧٤].

وفي صيف ١٩٤٤ تقدم «اتحاد المنظمات الصهيونية في مصر» إلى رئيس الوزراء مصطفى النحاس يطلب الاعتراف به كممثل للشعب اليهودي في مصر. فكلف النحاس وكيل وزارة الداخلية حسن رفعت باستدعاء زعماء الاتحاد وإبلاغهم رفض الطلب، وقرار الحكومة بوقف نشاطهم. وقد ردّ الاتحاد على ذلك بمحاولة منظمة شتيرن نسف قصر أنطونيادس في الإسكندرية، حيث احتفل الزعماء العرب بتوقيع بروتوكول جامعة الدول العربية[١٧٥]. ولقد كان وضع وإمكانيات اليهود في العراق لا يقل عنه في مصر يومذاك.

---

(١٧٢) حول موقف التنظيمات الشيوعية العربية من الصراع العربي ـ الصهيوني يومذاك، انظر: مصطفى طيبة، **الحركة الشيوعية المصرية ١٩٤٥ ـ ١٩٦٥. رؤية داخلية** (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٠)، ص ٥٠ ـ ٥١، وحنا بطاطو، **العراق**، ترجمة عفيف الرزاز، ٣ ج (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٢)، ج ٢: **الحزب الشيوعي**، ص ٢٥٥ ـ ٢٦٠.

(١٧٣) هيكل، المصدر نفسه، ص ١٥٩.

(١٧٤) المصدر نفسه، ص ١٥٩.

(١٧٥) إيمانويل راتييه، **إرهابيو إسرائيل**، ترجمة حياة الحويك عطية (عمّان: منشورات هيئة الموسوعة الفلسطينية، ٢٠٠١)، ص ١٦٠.

وليس من شك في أن الصهاينة استغلوا الفرص التي توفرت لهم خلال سنوات الحرب، والدعم الذي تلقوه من الحلفاء، وبخاصة بريطانيا والولايات المتحدة، بحيث أنهم في أواخر أيام الحرب كانوا يمتلكون اقتصاداً ديناميكياً نامياً، وجيشاً شبه نظامي، اكتسبت عناصره خبرة عسكرية في أثناء الحرب. كما أنهم كانوا قد طوروا مؤسسات الحكم الذاتي بحيث غدت أقرب إلى أن تكون دولة داخل الدولة[١٧٦]. إلا أن ما أنجزوه، وما تيسّر لهم من دعم لم يصب في قناة تحوّل اليهودي من تاجر وسمسار إلى عامل وفلاح، وإنما حوّلته إلى محارب محترف وتاجر سلاح. وحددت بالتالي وظيفة المشروع الصهيوني ككيان عسكري، تحتل الصناعة العسكرية موقعاً متميزاً في نشاطه الاقتصادي. وقد حددت وظيفته في تأمين استقرار المشرق العربي، وحماية مصالح الرأسمالية العالمية فيه[١٧٧].

تاسعاً: عمليات الإرهاب الصهيونية، والموقفان البريطاني والأمريكي منها

سبقت الإشارة إلى أن المنظمات الإرهابية الصهيونية غداة تفجّر الحرب علّقت عملياتها ضد المصالح البريطانية في فلسطين التي باشرتها احتجاجاً على «الكتاب الأبيض». كما سبقت الإشارة إلى أن التفاعل الإيجابي تواصل بين مختلف التنظيمات الصهيونية والجيش البريطاني عندما كان زمام المبادرة في الميدان بيد قوات المحور، وأن ما إن بدأ هجوم الحلفاء المضاد يسجل انتصاراته على مختلف الجبهات حتى تبدل قلق الصهاينة وخوفهم إلى تفاؤل واطمئنان. وتذكر بعض المصادر أن يعقوب ميردور كان قد هيأ منذ سنة ١٩٤٣ نداء للثورة ضد الإنكليز لكنه أجّله بعد أن تصدت الهاغاناه للهجمات التي شنتها «الإيتسل» ضد المنشآت والمؤسسات البريطانية[١٧٨].

وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٣ تولى مناحيم بيغن قيادة «الإيتسل». وفي كتابه **الثورة** يتحدث عمّا سمّاه «خطأ» موظفي الخارجية البريطانية الذين افترضوا «أن اليهود سيظلون وهم في أرض إسرائيل يتوسلون طالبين الحماية»، ويقرر أن

(١٧٦) صادق جلال العظم، **دراسات يسارية حول القضية الفلسطينية** (بيروت. دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ٣٩.

(١٧٧) نريه قورة، **المشروع الصهيوني في مواجهة أزمته الداخلية** (دمشق. مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، ١٩٧٧)، ص ١٤٥ ـ ١٤٧.

(١٧٨) راتييه، **إرهابيو إسرائيل**، ص ١٣٨ ـ ١٣٩.

«تصرف اليهود»، بل تصرف قيادتهم الرسمية، الذي ورد التعبير عنه بسياسة ضبط النفس الشهيرة («هافلغا») يبرر ويؤكد هذا الافتراض». ثم يتحدث عمّا يعتبره «القوة الخفية» التي حطمت الافتراض البريطاني، فيقول: «لقد نشأ جيل جديد ترك الخوف وراء ظهره، وبدأ يحارب بدلاً من أن يتوسل. لقد ظل اليهود قرابة ألفي سنة من دون أن يحملوا السلاح كيهود. وكان مضطهدونا يحسبون حسابهم على أساس هذا النزع الكامل للسلاح، الذي كان نزعاً نفسياً بقدر ما كان حسياً. ولكنهم لم يدركوا أن كلاً من الظاهرتين تعتمد على الأخرى. فقد تخلينا عن أسلحتنا عندما نُفينا من بلادنا وعندما عدنا إلى أرض آبائنا عادت لنا قوتنا»(١٧٩).

وفي موقع آخر من **الثورة** يقول بيغن: «حين قال ديكارت (أنا أفكر إذاً أنا موجود) عبّر عن فكرة عميقة جداً. لكن هناك مراحل في تاريخ الشعوب لا يثبت فيها التفكير وحده وجودها. قد (يفكر) شعب ما، لكن أبناءه، بأفكارهم وعلى الرغم منهم، قد يتحولون إلى قطيع من العبيد، أو إلى صابون. هناك أوقات يصبح فيها كلّ شيء في المرء: إن احترامك لذاتك كإنسان يتوقف نفسه على مقاومتك للشر. نحن نقاتل، إذاً نحن موجودون»(١٨٠).

وانطلاقاً من قناعته بانتهاء مرحلة الركون إلى الحماية البريطانية أعلن في أوائل شباط/فبراير ١٩٤٣ انتهاء الهدنة مع الإنكليز، محتجاً بأنهم لم يؤمّنوا استقبال سفن اللاجئين غير الشرعيين. وتحت قيادته شهدت الإرغون تطوراً تنظيمياً عصابياً على طريقة التنظيمات الإرهابية التقليدية. وقد استهدف من العمليات الإرهابية التي شنتها الإرغون تحت قيادته تدمير هيبة نظام الانتداب، وإفشال الأحكام العرفية، وخلق ضجة إعلامية باستغلال قدرات الجماعات اليهودية، خاصة في مجال الإعلام. ولقيت الإرغون دعماً مالياً من الجالية اليهودية الأمريكية(١٨١).

والمثال الأبرز على ذلك قيام بن هشيت، الكاتب السينمائي في هوليود، بتأليف رواية موسيقية صهيونية بعنوان **مولد علم**. وكانت كلما عرضت تُجمع التبرعات التي تصل في كثير من الأحيان إلى آلاف الدولارات وتسلم إلى ممثلي الإرغون. ثم انضمت إلى حملة جمع التبرعات للإرهابيين الصهاينة إليانور روزفلت،

---

(١٧٩) Menachem Begin, *The Revolt Story of the Irgun* (London: W H Allen; New York H Schuman, 1951), p. 40

(١٨٠) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(١٨١) راتبيه، المصدر نفسه، ص ١٤٠.

أرملة الرئيس الأمريكي السابق، التي تولّت رئاسة حملة جمع التبرعات. «ولقد نجح بن هشيت وأصدقاؤه في أن يحوّلوا للإرهابيين الصهاينــة في فلسطين ما جمعوه من تبرعات معفاة من الضرائب (باعتبار أنها) لهيئات خيرية[١٨٢]. ولم تثمر شيئاً الاحتجاجاتُ البريطانية لدى وزارة الخارجية الأمريكية بأن هذه الأعمال تُعتبر تحريضاً على قتل الموظفين والجنود الإنكليز في الأراضي المقدسة»[١٨٣].

وقامت فلسفة الإرهاب الصهيوني، كما حددها مناحيم بيغن على ضرب هيبة حكومة الانتداب، التي تعتمد أساساً على الجانب المعنوي المستند إلى نفوذ السلطة الحاكمة وهيبتها، وتلك هي نقطة الضعف الأساسية التي باستغلالها يمكن التأثير في الموقف البريطاني. كما كانت السرية التامة، وعدم تعاون التجمّع الاستيطاني مع القوات البريطانية وأجهزة حكومة الانتداب، نقطة قوة المنظمات الإرهابية. فكوادر التنظيم لم يكونوا يلتقون إلا في اللحظة الأخيرة قبل بدء العملية التي أعدوا لتنفيذها. ولم يكن عنصر الإرغون يعرف سوى زملائه في الوحدة، بينما كانت القيادة محجوبة تماماً عن القاعدة العريضة[١٨٤].

ولقد تميزت منظمة شتيرن بأن عضويتها لم تقتصر على عناصر اليمين الصهيوني كما هي حال الإرغون، وإنما ضمت عناصر من أقصى اليسار الصهيوني. وتمثلت قيادتها يومذاك بكل من إسرائيل شهيب ـ يميني متطرف ـ ونثان بالين مور ـ يساري انتسب إلى الحزب الشيوعي بعد سنة ١٩٦٧ ـ وإسحق شامير ـ اليميني المتطرف الذي تولى رئاسة الوزارة سنة ١٩٨٠ ـ ولم تنقطع علاقتها يومذاك بكل من الإرغون و«ليحي»، وكان بيغن يسمي جماعة شتيرن «أصدقاؤنا في الحرب». وحين تولى رئاسة الوزراء أُصدر طابع بريد في ذكرى أبراهام شتيرن. وبينما كانت الإرغون تعتبر هتلر والنازية العدو الأول، كانت شتيرن تعتبر بريطانيا ووجودها في فلسطين العدو الأول. ولم تختلف المنظمتان في نظرتهما العنصرية الشديدة العداء للعرب[١٨٥].

ويذكر إسحق شامير في مذكّراته أن مئير ـ أحد قادة «ليحي» ـ أُرسل إلى

---

(١٨٢) Isaac Zaar, *Rescue and Liberation America's Part in the Birth of Israel* (New York Bloch Pub Co , 1954), pp 193-194 and 200-203,
نقلاً عن: هيرست، **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط**، ص ٢٧٩.

(١٨٣) هيرست، المصدر نفسه.

(١٨٤) سليم، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨**، ص ٥٢٥ ـ ٥٢٧، و Begin, *The Revolt. Story of the Irgun*, p 147

(١٨٥) راتييه، **إرهابيو إسرائيل**، ص ١٤١ ـ ١٤٣.

بولندا في ثلاثينيات القرن العشرين، لإجراء اتصالات مع السلطات البولندية «بهدف الحصول على تعاونهم ودعمهم لنضال الإيتسل ضد السلطات البريطانية. وقد حقق مكسبين كبيرين: وافق البولنديون على مساعدة الإيتسل بعقد دورات تدريبية متقدمة على الأراضي البولندية، وعلى تزويدنا بالسلاح. عُقدت الدورة الأولى وانتهت كما كان مقرراً لها. غير أن الدورة الثانية، التي كان من المقرر أن أشارك فيها، لم تخرج إلى حيز التنفيذ، كون الحرب العالمية اندلعت آنذاك»(١٨٦).

وكانت الوكالة اليهودية تدين العمليات الإرهابية علناً منذ بدايتها سنة ١٩٤٣ دون اتخاذ أي إجراء ضد مرتكبيها. ففي ٨ آب/أغسطس جرت محاولة اغتيال المندوب السامي في فلسطين هارولد مكمايكل بإطلاق النار على سيارته بالقرب من القدس، لكنه نجا بأعجوبة فيما جُرحت زوجته وقُتل سائقه وحارسه. ولم تتخذ حكومته أي عقوبات جماعية ضد مستعمرة غفعات شاؤول شبه العسكرية التي انطلق منها الكمين ثم انسحب إليها على مشهد من موكب المندوب السامي(١٨٧). وفي ٦/ ١١/ ١٩٤٤ اغتال عضوان من شتيرن اللورد موين، وزير بريطانيا المفوض في القاهرة، وصديق ونستون تشرشل الشخصي، الأمر الذي أثار استياء شديداً في الدوائر السياسية البريطانية. وعلى الرغم من تبنّي تشرشل المشروع الصهيوني واعتباره نفسه صهيونياً، فقد هدد بأن الحكومة البريطانية لن تستمر في دعم القضية الصهيونية إذا كانت نتيجة ذلك الوحيدة إنتاج نوع جديد من العصابات يليق بألمانيا النازية، الأمر الذي دفع بن غوريون إلى إصدار قرار في ٢٦/ ١١/ ١٩٤٤ بتصفية منشقي الإرغون ومنظمة شتيرن، وأيدت الهستدروت قراره، وتم تسليم شرطة الانتداب أسماء ٧٠٠ من المشكوك بهم، تم اعتقال ٣٠٠ منهم، فيما قامت الهاغاناه باعتقال آخرين وأخضعتهم للتحقيق. ولم تتردد باستخدام العنف ضدهم. وأصدرت الوكالة اليهودية منشوراً يندد بـ الإرغون وشتيرن، متهمة إياهما بقطع الطرق والاتجار بالمخدرات(١٨٨).

لكن لم تقع قطيعة تامة بين الإرغون وشتيرن وبين الوكالة اليهودية، ولم تسد

---

(١٨٦) إسحق شامير، **مذكرات إسحق شامير**، ترجمة دار الجليل (عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٩٤)، ص ٤٧.

(١٨٧) بهجت أبو غربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٩** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣)، ص ١٤٠، ودروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ج ٢: **القضية الفلسطينية أثناء الحرب العالمية الثانية إلى ما بعد قرار تقسيم فلسطين الصادر عن هيئة الأمم المتحدة**، ص ١٤.

(١٨٨) راتييه، **إرهابيو إسرائيل**، ص ١٤١ ـ ١٤٣.

بينهما روح العداء، ذلك أن بانتهاء الحرب وهزيمة النظام النازي لم يعد بن غوريون يرى ضرورة لاستمرار التعاون مع الإنكليز وانتهاج خط حاييم وايزمان المعتدل تجاههم. وأطلق نداء «يقضي باتخاذ موقف نضالي ضد الإنكليز الذين كانوا يحاولون الحد من النشاط الصهيوني»[(١٨٩)]. وعلى ذلك كان بين أعضاء الوكالة من يؤيد العمليات الإرهابية ويرى فيها أداة لتحقيق الهدف الصهيوني. وقد تزعم الجناح المتطرف في الوكالة موشيه سنيه، قائد الهاغاناه آنذاك وإسرائيل غاليلي. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥ توصل سنيه، بالنيابة عن الوكالة اليهودية، إلى عقد اتفاق مع الارغون وشتيرن يقضي بأن تتوليا تنفيذ بعض المهام التي تسندها إليهما الهاغاناه. وحتى لا تظهر الوكالة متورطة، عزل بن غوريون موشيه سنيه من رئاسة الهاغاناه، رغم إيمان بن غوريون بأن ليس أفضل من العمل الإرهابي كوسيلة للضغط المادي الذي يدعم النشاط السياسي، طالما استطاعت الوكالة التنصل من أي علاقة تربطها بالإرهاب[(١٩٠)].

ومنذ أن تولى حزب العمال البريطاني الحكم بدا بيفن شديد الضيق بالإرهاب الصهيوني المتصاعد، وحين جاءه وايزمان، يصحبه شاريت (شرتوك)، أوضح لهما أن العمليات الإرهابية ضد الإنكليز والعرب منسقة وتدل على أنه مخطط لها، في محاولة للضغط على الحكومة البريطانية. وقال لهما من نص مكتوب: «ليس هناك من يدرك أكثر مني طبيعة الظروف والمناخ الفكري الذي تواجهونه، ومع ذلك فأنا لا أوافق على دفع الأمور بالقوة لأن ذلك سوف يؤدي إلى تعقيدات أنتم في غنى عنها»[(١٩١)].

ولأن بيفن لم يستجب للمطالب الصهيونية تحت ضغط العمليات الإرهابية لم تتورع الرواية الإسرائيلية الرسمية عن اتهامه بمعاداة الساميّة، والحط من شأنه بقولها: «لم يكن يتمتع بموهبة تغليف النوايا السيئة بالألفاظ العذبة، حتى إنه كان أحيانا يفقد السيطرة على مشاعره المعادية للساميّة، التي كانت من دون شك تنبض في قرارة نفسه، والتي ربما كان مصدرها كونه من الطبقة الفقيرة التي تحسد اليهود الغرباء أبناء الطبقة الوسطى الذين أثروا في بريطانيا التي تخصه. وكانت

---

(١٨٩) دايان، **موشه دايان: الفاشية**، ص ٧٠.

(١٩٠) سليم، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨**، ص ٢٢٥.

(١٩١) خضر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ص ٢٢٠، وهيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية**، ص ٢٠٤.

المسائل المعقدة جداً، المتعلقة بالمشكلة اليهودية، وبالسياسة البريطانية في الشرق الأوسط، غريبة عنه حقاً»[١٩٢].

وقد جاء في وثيقة رسمية من السفارة البريطانية في واشنطن إلى الخارجية الأمريكية برقم (٦٤٥ ـ ١١/ ٠١ ن ٨٦٧) أن القوات الصهيونية في فلسطين يومذاك تتألف من[١٩٣]:

أ ـ قوات الهاغاناه الخاضعة لتوجيهات الوكالة اليهودية، وفيها ما بين ستين ألفاً إلى ثمانين ألف جندي مسلح، بمن فيهم قوات البلماح، أو قوات الكوماندو، وعددها ستة آلاف.

ب ـ هناك القوات الأكثر تعصباً، وهي قوات الإرغون تسفي ليئومي، وحجمها يقدر بما بين ستة آلاف إلى سبعة آلاف مقاتل.

ج ـ هناك وحدات جماعات الإرهاب التابعة لشتيرن، وهي تضم عدة مئات من المتخصصين المدربين على العمليات المثيرة.

وحين صدر قرار لجنة التحقيق الأنغلو ـ أمريكية في نيسان/ أبريل ١٩٤٦، ولم يأت موافقاً الطموحات الصهيونية باعتراضه على مبدأ الدولة اليهودية، اتفقت المنظمات الثلاث على تولي الهاغاناه مهاجمة المنشآت العسكرية والأهداف الحيوية، بينما تتولى الإرغون عمليات التدمير والنسف، وتختص شتيرن بأعمال القتل والاغتيال[١٩٤]. وكانت أول عمليات منسقة بين المنظمات الثلاث تلك التي نُفذت ليلة ٣١/ ١٠/ ١٩٤٥ عندما نسفت خطوط سكك الحديد والجسور في ٢٤٢ موقعاً[١٩٥]. وكان التجمّع الاستيطاني يدعم العمليات الإرهابية، فعندما قُتل أربعة من عناصر البلماح في إحدى العمليات خرج في جنازاتهم نحو خمسين ألف مشيع، في مقدمتهم ممثلو الإرغون.

وكان من أبرز العمليات الإرهابية التي نُفذت بالتنسيق بين المنظمات الثلاث، تدمير البلماح محطة الرادار الخاصة بالقوة الجوية الملكية البريطانية في

---

(١٩٢) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٤.

(١٩٣) هيكل، المصدر نفسه، ص ٢٠٥.

(١٩٤) سليم، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨**، ص ٥٢٦.

(١٩٥) أبو غربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٩**، ص ١٤١.

حيفا، واشتراك الإرغون وشتيرن في هجمات على مطار اللد فدمرتا ٧ طائرات وأصابتا ٨ أخرى، وقيام الهاغاناه ليلة ١٩٤٦/٦/٢٧ بتخريب خطوط السكك الحديدية ونسف ثمانية جسور تربط فلسطين بجوارها العربي، واختطاف الضباط الإنكليز وجلدهم وإعدام بعضهم، فضلاً عن شن هجمات في كثير من الأيام على الثكن والمنشآت، والإغارة على مخازن السلاح، والاستيلاء على السيارات التي تحمل مرتّبات الجنود، وتنظيم ما اعتبرته الصحف البريطانية «أكبر عملية اقتحام سجن في التاريخ». وقد وصلت استهانة الصهاينة ببريطانيا، راعية مشروعهم الأولى، إلى حد إرسال رسائل ملغومة إلى الوزراء البريطانيين، وإيفاد فرق اغتيال إلى بريطانيا، كان من بين مهامها اغتيال الجنرال إيفلين بارك، القائد السابق للقوات البريطانية في فلسطين، إلا أن المهمة لم تنفّذ، وكان بين أعضاء الفريق المكلف بذلك عيزرا وايزمان، الرئيس الإسرائيلي فيما بعد، كما وضعوا خطة لإغراق سفينة ركاب بريطانية في شنغهاي، وإغراق مدمرة في بورتسماوث(١٩٦).

وقد اعتُبرت تلك العمليات بمثابة إنذار للحكومة البريطانية «التي لم تف بمسؤولياتها كدولة منتدبة»، كما جاء في العديد من البيانات التي كانت تذاع من محطة صوت إسرائيل («كول إسرائيل»)، والتي أعد بعضها موشيه شاريت (شرتوك)، رئيس الإدارة السياسية في الوكالة اليهودية وعضو لجنتها العليا. وقد وصف أحد هذه البيانات نسف الجسور بأنها «عبّرت عن الروح المعنوية العالية والشجاعة التي يتحلى بها المقاتلون اليهود الذين نفذوا الهجوم». وكانت الغاية الأساسية للعمليات الإرهابية الضغط لفتح أبواب فلسطين لهجرة يهودية غير محدودة، فضلاً عن إرهاب الشعب العربي في فلسطين وجوارها(١٩٧).

ولأن الإدارة والمؤسسات الدستورية وأجهزة الإعلام والرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية كان مؤيداً وداعماً للعمليات الإرهابية الصهيونية، وجّه رئيس الوزراء البريطاني أتلي برقية إلى الرئيس ترومان في ١٩٤٦/٦/٢٦ تضمنت ما نصه: «كما تعرفون تحاول الجماعات الصهيونية في فلسطين الضغط علينا في موضوع الهجرة. وقد زادت عمليات المليشيات الصهيونية المسلحة ضد القوات البريطانية في فلسطين، وكان آخرها خطف ستة ضباط بريطانيين. إن

---

(١٩٦) Samuel Katz, *Days of Fire* (Garden City, NY Doubleday, 1968), pp 120-122,
نقلاً عن: هيرست، **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط**، ص ٢٨١.

(١٩٧) سليم، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨**، ص ٥٢٨ ـ ٥٣٠.

حكومة صاحب الجلالة قد توصلت إلى اقتناع بأن هذا وضع يصعب السكوت عليه، وقد تم إخطار المندوب السامي في القدس بأنه مخول بسلطة اتخاذ ما يراه من إجراءات تحقق سيطرة الإدارة البريطانية في فلسطين على الأمور. وفي معلوماتي أن المندوب السامي قد أمر باتخاذ إجراءات تبدأ يوم السبت ٢٩ [حزيران] يونيو. وبين الخيارات المفتوحة أمامه أن يحتل مكاتب الوكالة اليهودية لأية مدة يراها كافية للتفتيش والحصول على الوثائق التي تثبت القيام بتنظيم عمليات هجرة غير مشروعة تجري حمايتها بقوة السلاح، بينما نحن نحاول بكل الوسائل إيجاد حل سياسي للمشكلة والتعقيدات الناشئة عنها. إن بعض الإجراءات سوف يشمل القيادات العسكرية في الهاغاناه قوات الدفاع التابعة للوكالة اليهودية، وأية عناصر خارج هذه المنظمة»[(١٩٨)].

وألاحظ أن رئيس الحكومة البريطانية أبلغ الرئيس الأمريكي مسبقاً بما يعتمد المندوب السامي اتخاذه من إجراءات، الأمر الذي يدل على المكانة التي غدت للإدارة الأمريكية والدور الذي باتت تلعبه من وجهة نظر رئيس الوزراء البريطاني. وقد جرى التنفيذ الفعلي في اليوم المحدد، وإلى جانب احتلال مكاتب الوكالة، تم توقيف كلٍّ من: موشيه شاريت (شرتوك) رئيس الدائرة السياسية فيها، وآري فيشمان نائب رئيس اللجنة التنفيذية للوكالة، وأ. جودمان رئيس قسم العمل، ود.ب جوزيف المستشار القانوني للوكالة. كما جرى اعتقال نحو ألف إرهابي، وتفتيش المستوطنات، وفرض منع التجول لبضعة أيام، وفرض الرقابة على المنشآت الصهيونية. ولقد استقبلت تلك الإجراءات بغضبة صهيونية، بل ويهودية، عارمة. وتعرضت الحكومة البريطانية لضغوط مكثفة، وبخاصة من إدارة الرئيس ترومان وعدد من أعضاء الكونغرس وأبرز الصحف الأمريكية، فضلاً عن المنظمات والشخصيات اليهودية ذات الاعتبار والتأثير في دوائر صناعة القرار الأمريكي. وقد عقد الرئيس ترومان اجتماعاً مع بعض زعماء اليهود الأمريكيين صدر بعده في يوم ٢/ ٧/ ١٩٤٦ بيـــان صحافي عن البيت الأبيض تضمّن ما نصه[(١٩٩)]:

اجتمع الرئيس هاري ترومان اليوم بعدد من الأعضاء الأمريكيين في اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية لفلسطين، وهم: الحاخام ستيفن وايز، والدكتور ناحوم غولدمان، والمستر لويس ليبسكي، والحاخام أبا هيليل.

---

(١٩٨) وثائق الخارجية البريطانية (وثيقة رقم ٢٩٤٦ ـ ٦/ ١ ن ٨٦٧)، نقلاً عن هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية**، ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩.

(١٩٩) هيكل، المصدر نفسه، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠.

إن ممثلي الوكالة اليهودية عرضوا على الرئيس وجهة نظرهم فيما جرى أخيراً من أحداث في فلسطين.

إن الرئيس أعرب لممثلي الوكالة اليهودية عن أسفه للتطورات الأخيرة التي وقعت في فلسطين، وقد أخطر ممثلي الوكالة اليهودية أن الولايات المتحدة لم تُستشر مقدماً في الإجراءات التي اتخذتها السلطات البريطانية هناك.

إن الرئيس أضاف إلى ذلك إعرابه عن أمله في الإفراج عن كل القيادات اليهودية في فلسطين على الفور.

إن الرئيس أضاف كذلك عزمه على أن الأحداث الأخيرة في فلسطين لن تؤثر في سياسة فتح أبواب فلسطين لهجرة مئة ألف يهودي من أوروبا إليها.

فيما أعلن الحاخامان وايز وسِلفر في بيان مشترك أن الإجراءات البريطانية تنم عن «الغدر، وتؤكد العزم البريطاني على تصفية الوطن القومي اليهودي». وقد اتخذ تجمّع من قادة المنظمات اليهودية الأمريكية قراراً بتأييد نشاط الهاغاناه وغيرها من المنظمات الإرهابية. ووصل الأمر مع غلاة مؤيدي الحركة الصهيونية إلى التعبير عن شعورهم بالفخر والاعتزاز بما اعتبروه إنجازاً يهودياً، مثال ذلك الأبرز مقالة بن هشيت في **نيويورك هيرالد تربيون** التي أكد فيها: «إن يهود أمريكا معكم، فأنتم أبطالهم، وأنتم الابتسامة التي ترتسم على وجوههم، ومدعاة فخرهم. فعلى مدى ألف وخمسمئة سنة عمدت كل أمة من أمم الأرض إلى اضطهاد اليهود ذات يوم، وجاء اليوم دور بريطانيا. ولكنكم أنتم أول جواب مفيد يفهمه العالم الجديد. وفي كل مرة تقومون فيها بنسف ترسانة بريطانية، أو تهاجمون سجناً بريطانياً، أو تنسفون فيها قطاراً بريطانيا في الهواء، أو تنهبون مصرفاً بريطانياً، أو تطلقون نيران أسلحتكم وقنابلكم على الخونة البريطانيين محتلي وطنكم، يشعر يهود أمريكا بالبهجة تملأ قلوبهم. أيها الاصدقاء الشجعان إننا نعمل لمساعدتكم، ونجمع الأموال من أجلكم»[٢٠٠].

ولقد قدم القطاع المتصهين من أجهزة الإعلام الأمريكية المقروءة والمرئية العمليات الإرهابية الصهيونية في فلسطين في صورة حرب تحرير وطنية، فيما صور الإرهابيون الصهاينة على أنهم «يثورون على القوة الطاغية القاسية نفسها التي قام ضدها الثوريون الأمريكيون وانتزعوا منها حريتهم قبل مئة وسبعين عاماً.

---

(٢٠٠) *New York Herald Tribune*, 15/5/1947,

نقلاً عن: هيرست، **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط**، ص ٢٧٩.

وحربهم هي الحرب الوطنية نفسها التي خاضها الإيرلنديون وخاضها البوير في جنوب أفريقيا»[٢٠١].

فيما احتج عضوان من مجلس الشيوخ عن نيويورك للخارجية البريطانية، وأهاب أحدهما بالولايات المتحدة «أن تتنصل من الجرائم والأعمال الاستعمارية الوحشية التي يقوم بها البريطانيون». ويعقّب ديفيد هيرست على ذلك: «وقد أُسدل ستار النسيان في هذه الحملة الخبيثة على تلك الخدمات التي لا تقدّر بثمن والتي قدمها أولئك الاستعماريون البريطانيون للصهيونية، متحملين من أجلها في كثير من الأحيان ثمناً باهظاً. كما نسيت السنوات الثلاث التي قامت فيها الثورة العربية وقمعها البريطانيون لصالح الصهيونية. وأصبح يبدو الآن أن الجنود البريطانيين ليسوا أفضل كثيراً من قوات الصاعقة الهتلرية. وكان هذا الجو جواً يستطيع فيه الصهاينة وأصدقاؤهم الأمريكيون، أن يصفقوا علناً لأعمال العنف وأن يطلبوا التبرعات من أجل تشجيع القيام بمزيد منها»[٢٠٢].

كما لقي الإرهاب الصهيوني تأييداً فرنسياً، استغلت في إذكائه مشاعر العداء التقليدية لبريطانيا. وكان عدد من كتّاب افتتاحيات كبريات الصحف أمثال **الفيغارو** و**كوميات** أعضاء في «الرابطة الفرنسية لفلسطين حرة» - صهيونية - وشاركت في الحملة **لوموند** التي كتبت حول «عدالة حرب الإرغون ضد بريطانيا العظمى»[٢٠٣].

والذي يبدو أن المنظمات الإرهابية الصهيونية شعرت بأن عملياتها الإرهابية مشروعة ومبرَّرة، بل ومطلوب المزيد منها، من قِبل التجمّع الاستيطاني الصهيوني ورعاته على جانبي الأطلسي، كما تجلى ذلك ليس فقط في بيانات شجب وإدانة إجراءات القمع البريطانية، ولا في المؤتمرات المؤيدة للمنظمات الإرهابية التي عقدت في فلسطين وخارجها، وإنما أيضاً بحملات التبرع للإرغون والهاغاناه. وكان من أبرز نتائج الشعور بمشروعية العمليات الإرهابية وبأنها مطلوبة للضغط على الحكومة البريطانية وسلطة الانتداب إقدام بيغن في ربيع ١٩٤٦ على مفاتحة الهاغاناه والقيادة الرسمية الصهيونية للموافقة على خطة «مالونشيك» لنسف فندق

---

(٢٠١) هيرست، المصدر نفسه، ص ٢٧٨.

(٢٠٢) المصدر نفسه.

(٢٠٣) Zaar, *Rescue and Liberation America's Part in the Birth of Israel*, pp 215-216,
نقلاً عن: هيرست، المصدر نفسه، ص ٢٧٩.

«الملك داود» في القدس، وقد تمّت الموافقة في النهاية[٢٠٤]. وفي ٢٢/ ٧/ ١٩٤٦ نسفت الإرغون جناحاً من الفندق كانت تشغله قيادة الجيش البريطاني وسكرتيرية حكومة الانتداب. وقد قُتل في الحادث ٩١ وجُرح ٥٤، بينهم عدد من كبار الضباط والموظفين الإنكليز والعرب واليهود[٢٠٥]. وبينما أدانت إذاعة الهاغاناه («كول إسرائيل») العملية، يؤكد بيغن أن الإرغون لم تتصرف إلا بعد موافقة القيادة العامة[٢٠٦]. وهذا ما يؤيده ديفيد هيرست بقوله: كانت القيادة الرسمية قد أقرت عملية فندق الملك داود قبل القيام بها. وربما كان صحيحاً ما ادعته «الوكالة اليهودية» فيما بعد من أن «نوع» العملية التي وافقت عليها القيادة، والتي كانت تقصد إحداث أكبر قدر ممكن من التدمير الحسي مع أقل عدد ممكن من الضحايا، كان يختلف كثيراً عن العملية التي نُفذت فعلاً. وقد يكون هذا غير صحيح، كما ادعى مناحم بيغن، إلا أن القيادة الصهيونية الرسمية وافقت على المبدأ عملاً بنظرية «الكفاح المتصل». فقد كانت هذه النظرية هي التي «استند إليها دعاة الالتزام بضبط النفس. . . في الثلاثينيات لتبرير أعمال العنف في الأربعينيات»[٢٠٧].

وأصدرت حكومة الانتداب يوم ٢٤/ ٧/ ١٩٤٦ كتاباً أبيض اعتبرت فيه الوكالة اليهودية مسؤولة عن الأعمال الإرهابية، كما تضمّن بيان قدرات المنظمات الإرهابية كما يلي[٢٠٨]:

أ ـ الهاغاناه والبلماح، وهما منظمتان غير قانونيتين، يقودهما قائد مركزي، يتبعه قادة ثلاثة أقاليم، وتشارك فيهما العناصر النسائية.

ب ـ قوة مستقرة من سكان المدن والمستعمرات تضم أربعين ألفاً.

ج ـ ستة عشر ألفاً من شرطة المستعمرات مدربين على أكثر من عملية.

د ـ الإرغون، وتضم بين ثلاثة وخمسة آلاف عنصر مدرب على حرب العصابات.

هـ ـ شتيرن، وتضم ما بين مئتين وثلاثمئة رجل متطرف.

---

(٢٠٤) هيرست، المصدر نفسه، ص ٢٦٨.

(٢٠٥) فرسون، **فلسطين والفلسطينيون**، ص ١٨١.

(٢٠٦) راتبيه، **إرهابيو إسرائيل**، ص ١٤٦.

(٢٠٧) هيرست، **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط**، ص ٢٧٦.

(٢٠٨) سليم، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨**، ص ٥٢٦ ـ ٥٢٧، ودروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ج ٢. **القضية الفلسطينية أثناء الحرب العالمية الثانية إلى ما بعد قرار تقسيم فلسطين الصادر عن هيئة الأمم المتحدة**، ص ١٦.

وفي مواجهة الضغوط المتزايدة أصدر المندوب السامي بياناً نفى فيه عزم الحكومة إغلاق مكاتب الوكالة اليهودية ووقف نشاطها نهائياً، وأكد أن الإجراءات الحكومية غايتها استعادة النظام وتأكيد سيادة القانون، ولا تستهدف التجمّع الصهيوني ككل. وفي ٥/١١/١٩٤٦ أُفرج عن ثمانية من زعماء الوكالة وأعضاء لجنتها التنفيذية، وفي اليوم التالي أُفرج عن بقية المعتقلين. وكان المجلس الصهيوني في اجتماعه يوم ٢٢/١٠/١٩٤٦ قد أدان أعمال الإرهاب، وأعلنت الوكالة اليهودية عزمها على فصل نفسها عن استخدام العنف[(٢٠٩)].

ولا مجال مطلقاً لمقارنة الإجراءات السياسية والعقابية التي تعرضت لها الوكالة اليهودية والمؤسسات الصهيونية والتجمع الاستيطاني الصهيوني إبان ذروة مرحلة الإرهاب خلال سنوات ١٩٤٤ ـ ١٩٤٦ بتلك التي كانت قد تعرضت لها اللجنة العربية العليا والمجتمع العربي الفلسطيني في أعقاب اغتيال أندروز، ولم يكن في مقام اللورد موين وأهمية منصبه، خلال سنوات الحرب كما سبق بيانه، الأمر الذي يؤكد أنه لم يكن هناك تناقض رئيسي وعدائي بين حكومة الانتداب والتجمع الاستيطاني الصهيوني، كما كان عليه حال تناقضها مع الشعب العربي في فلسطين.

وليس أبلغ دلالة على انعدام التناقض العدائي بين صنّاع القرار الاستعماري البريطاني وبين الحركة الصهيونية مما يرويه كاتب سيرة جون ستراتشي، وكيل وزارة الطيران في حكومة أتلي، الذي كتب يقول: «لم يدخل ستراتشي في أي خلاف كبير مع الحكومة إلا بخصوص قضية فلسطين. وقد جاء كروسمان الذي أصبح عضواً في مجلس العموم ليقابل ستراتشي ذات يوم. وكان كروسمان يكرس جهوده لخدمة القضية الصهيونية، وكان سمع من أصدقائه في الوكالة اليهودية أنهم يفكرون في القيام بعمل تخريبي لا لمجرد الغرض المحدود منه، ولكن ليُظهروا للعالم كله إمكانياتهم وطاقاتهم. فهل لهم أن يقوموا بهذا العمل أم لا؟ إن العمل سيؤدي إلى مقتل بضعة أشخاص، ولكن هل يخدم غرض اليهود؟ طلب كروسمان من ستراتشي أن يبدي رأيه ومشورته. وبما أن ستراتشي كان عضواً في لجنة الحكومة الخاصة بالدفاع، فقد تعهد باستطلاع الأمر. وفي اليوم التالي في حجرة التدخين في مجلس العموم أبدى ستراتشي موافقته على العملية لكروسمان. وهكذا نفّذتها الهاغاناه فنسفت كلّ الجسور على نهر الأردن. صحيح أنه لم يُقتل أحد إلا أن

---

(٢٠٩) سليم، المصدر نفسه، ص ٥٣١.

الجيش البريطاني في فلسطين أصبح معزولاً عن خطوط تموينه مع الأردن»[٢١٠].

ولقد أدان النائب العمالي السابق كريستوفر مهيو موافقة الحكومة البريطانية المسبقة من خلال ستراتشي على العملية الإرهابية الصهيونية، ورأى فيها كما يقرر ديفيد هيرست «مثالاً فاضحاً لنهج من التصرفات المؤدي في الأحوال العادية إلى فضيحة إن لم تُعتبر خيانة قاطعة. ولا يمكن تصور حدوث مثل هذه التصرفات في أي إطار آخر غير إطار القضية الصهيونية»[٢١١].

وفي إدانته لتصرف ستراتشي كتب كريستوفر مهيو: «في الوقت الذي كان الجيش البريطاني المرهق في فلسطين يكافح لإقرار سياسة الحكومة البريطانية ضد الهجمات التي يشنها الإرهابيون الصهيونيون يشعر نائب يؤيد الصهيونية بأن في مقدوره أن يفاتح وزيراً ويسأله هل يشجع القيام بعمل إرهابي معيّن ضد الجيش البريطاني في فلسطين. وأغرب ما في الأمر هو أن الوزير، وهو عضو في لجنة الحكومة لشؤون الدفاع، يعطي موافقته على هذا العمل، الذي لم يؤد لحسن الحظ إلى مقتل أحد (خلافاً لتوقعات مخططيه، ونفترض كذلك أن هذا كان مخالفاً لتوقعات النائب والوزير أيضاً) إلا أنه فاقم الوضع الصعب والخطير الذي كان الجيش البريطاني يواجهه في فلسطين»[٢١٢].

وفي بيان طبيعة ومستوى الإجراءات البريطانية يومذاك كتبت الرواية الإسرائيلية الرسمية تقول[٢١٣]: «وكان الرأي السائد هو أن الجيش البريطاني يتصرف، بصورة عامة، باعتدال وضبط نفس نسبي إزاء أعمال الاستفزاز الصادرة عن الييشوف بمجمله. وفي الأساس إزاء أعمال المنظمتين المنشقتين ـ تقصد الإرغون وشتيرن ـ وعندما كانت تحدث أحياناً تفجّرات خطرة كانت القيادة البريطانية تعمد دائماً إلى إيقافها. وساد الرأي في أوساط الييشوف أن أي جيش آخر كان سيرد بعمليات انتقامية قاسية على أعمال من نمط: قتل الجنود في معسكر الجيش في تل أبيب، وجلد الضباط أو شنق الرقباء في نتانيا. ولا شك

---

(٢١٠) Hugh Thomas, *John Strachey* (London. Eyre Methuen, 1973). pp. 228-229,

نقلاً عن: هيرست، **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط**، ص ٢٨٢ ـ ٢٨٣.

(٢١١) هيرست، المصدر نفسه، ص ٢٨٣.

(٢١٢) Michael Adams and Christopher Mayhew, *Publish It Not The Middle East Cover-up* (London Longman, 1975), p. 33,

نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٢٨٣.

(٢١٣) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٥.

أن أوامر صارمة من لندن هي التي قررت سلوك الجيش البريطاني. وقد نبعت هذه الأوامر من اعتبارات متعلقة بالسياسة الخارجية البريطانية، وخصوصاً أنها توخّت مراعاة الرأي العام الأمريكي. إلا أن من الواضح أنه تكشف هنا أيضاً برود الأعصاب والصبر اللذين يعتبران من السمات المميزة للأمة البريطانية».

ولم يفت النُخبة السياسية والعسكرية البريطانية إدراك التمايز الكيفي في ممارسات وسلوك سلطة الانتداب والجيش البريطاني تجاه الثورة العربية حين كان البريطانيون يفككون القدرة القتالية للشعب العربي في فلسطين، ويعملون على كسر إرادة المقاومة لديه، وتحطيم معنوياته، ويغالون في إرهاب قواه الوطنية وتشويه سمعة قادته، وبين التراخي في مواجهة الإرهاب الصهيوني والتجمع الاستيطاني المؤيد له، والذي ما كان لولا التساهل البريطاني المفرط ليجرؤ على إلحاق الإهانات المتوالية بالجيش البريطاني. ولم يكن سهلاً على الفيلد مارشال مونتغمري، رئيس الأركان العامة الإمبراطورية، أن يستسيغ تمكّن عشرين ألف جندي بريطاني في أواخر الثلاثينيات تحطيم القدرة القتالية لمليون عربي فلسطيني، فيما أرغم ستمئة ألف مستوطن صهيوني في أواخر الأربعينيات مئة ألف جندي بريطاني على الانسحاب بشكل مخز. وعليه عنّف الحكومة بشدة لتقييدها أيدي جنوده واضطرارهم إلى اتخاذ أساليب «خالية من الجرأة والشجاعة»، مؤكداً أن «الطريقة الوحيدة التي يمكن للجيش أن يقمع الإرهاب بها هي أن يتخذ أسلوب الهجوم على الإرهاب، إلا أن هذا محظور عليه». ولإدراكه أن الحكومة البريطانية تخلّت عن زمام المبادرة للإرهابيين الصهاينة خاطبها قائلاً: «إننا إذا لم نكن مستعدين للحفاظ على القانون والنظام في فلسطين، فإن الأفضل لنا أن نخرج منها»(٢١٤).

وواضح من موقف إدارة الرئيس ترومان والنُخبة السياسية والفكرية الأمريكية تجاه عمليات الإرهاب الصهيوني وإجراءات حكومة الانتداب، أن الإدارات الأمريكية لم تنظر إلى حكومة الانتداب باعتبارها ممثلة عصبة الأمم والمجتمع الدولي، التي نيطت بها مسؤولية دولية في فلسطين، ولا للتجمع الاستيطاني الصهيوني في ضوء وجوده الاستعماري الطارىء على الأرض العربية وإنما اعتبرته شعباً يواجه قوة احتلال أجنبية قاهرة لإرادته، وأنه يمارس حقه المشروع في المقاومة. وذلك على النقيض تماماً من مواقف الإدارات الأمريكية من

---

(٢١٤) Bernard Montgomery, *The Memoirs of Field-Marshal the Viscount Montgomery of Alamein* (Cleveland: World Pub Co , [1958]), pp 340-341,

نقلاً عن: هيرست، المصدر نفسه، ص ٢٨٢.

الشعب العربي في فلسطين ومقاومته المشروعة، سواء زمن الانتداب البريطاني أو بعد إقامة إسرائيل.

عاشراً: الواقع العربي فلسطينياً وقومياً، خلال سنوات الحرب وفي أعقابها

على الصعيد الفلسطيني تزامن توقف الثورة مع تفجّر الحرب، وقد تفاعلت خلال السنتين الأُوليين للحرب أربعة عوامل على نحو جدلي بحيث ران الركود على الحِراك الوطني، وشاع منطق الخلاص الفردي، وتراجع الاهتمام بالشأن العام. وبدت الحال أشبه بما كانت عليه أواخر العشرينيات قبل أن تتفجّر هبّة البُراق وتحدث النقلة النوعية على المستويين الفردي والمجتمعي، وتدفع بالجدل الاجتماعي ـ السياسي ليبلغ ذروته بإعلان الإضراب وتفجّر الثورة في ربيع ١٩٣٦. أما العوامل الأربعة التي أثّرت سلبياً فقد تمثلت يومذاك في:

الأول: الحرب النفسية التي تعرضت لها جماهير الشعب العربي ونُخبه، والتقت على المساهمة فيها أجهزة الإعلام البريطانية والصهيونية، وغالبية الصحف الخاضعة للرقابة والملتزمة بتعليمات دائرة المطبوعات، وحَملة الأقلام الذين اغتنموا الفرصة لتسوية الحسابات القديمة. وكان تشويه صورة الثورة وسيرة رجالات الحركة الوطنية الموضوع الأول والأهم في تلك الحرب الضروس. فمن جهة سلطت الأضواء بكثافة على ما صور بأنه عجز الثورة عن انتزاع إقرار بريطاني بأيٍّ من المطالب الوطنية، فيما غالت الألسن والأقلام في إبراز ما اعتُبر قصوراً وتجاوزات. ومن جهة ثانية كثفت الظلال من حول إنجاز الثورة التاريخي بإفشال مشروع التقسيم لسنة ١٩٣٧، وحمل بريطانيا على فرض ضوابط للهجرة وبيوع الأراضي، وامتناعها عن التراجع الرسمي عن «الكتاب الأبيض» لسنة ١٩٣٩ برغم الضغوط الأمريكية والاحتجاجات الصهيونية المدعومة من تشرشل. كما كان لتشويه الصحافة الفلسطينية لحركة رشيد عالي الكيلاني في العراق، وبالتبعية دور المفتي فيها، تأثيره في تعميق مشاعر اليأس والإحباط.

الثاني: تواصُل العمل بأحكام قانون الطوارىء، وتوالي إجراءات القمع البريطانية. فاللجنة العربية العليا والأحزاب تواصل العمل بقرارات حلها، كما تواصل منع أي نشاط سياسي معارض لتوجهات حكومة الانتداب. وظلت المعتقلات والسجون لأكثر من سنتين مكتظة بآلاف المعتقلين، وكان من بينهم عدد من قادة الثورة الذين سبق أن لجأوا إلى سورية والعراق، ثم أُلقي القبض عليهم

وأُودعوا سجن المزرعة قرب عكا، ولم يقدَّموا إلى المحاكمة لأنه كان قد صدر مع بداية الحرب عفو شملهم. ومع إعلان الحرب شُددت العقوبات على حمل السلاح واقتنائه والاتجار به(٢١٥). كما شُددت إجراءات الرقابة على المطبوعات والاتصالات الهاتفية، وأضيف إلى ذلك فرض عقوبات مشددة على الاستماع لإذاعتي برلين وباري. ومما ضاعف الأثر النفسي للإجراءات السياسية والأمنية البريطانية ما بدا واضحاً من انحياز الإدارة الأمريكية إلى جانب الصهاينة بلا حدود.

الثالث: غياب القيادة الوطنية التي كان يمثلها المفتي وأعضاء اللجنة العربية العليا ووجودهم خارج البلاد(٢١٦). وتفرّق زعماء الحزب العربي بين المنافي الرسمية والاختيارية والسجون والمعتقلات. وفي المقابل خلد رجالات حزب الدفاع وبقية المعارضين إلى السكون، مكتفين بغياب خصومهم التقليديين عن المسرح، وفي تقديرهم أن الفرصة سوف تتاح لهم بعد انتهاء الحرب. ومن جهة ثالثة اتسعت الشقة بين الجماهير المعادية للحلفاء وزعامات المعارضة الموالية لهم(٢١٧). في حين غلبت على قطاع واسع من النُخَب مشاعر الاستكانة على أمل أن تنفّذ بريطانيا «الكتاب الأبيض» إن أظهر الشعب العربي الالتزام التام بالهدوء، فيما راهن كثيرون على المواقف الرسمية العربية دون أن يأخذوا في الحسبان ما كانت تعانيه الأقطار العربية من مشكلات داخلية، وما يكبل إرادات صنّاع قرارها من معاهدات واتفاقيات مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

الرابع: الرواج الاقتصادي النسبي الذي ترتب على تفجّر الحرب، سواء من حيث اتساع مجالات العمل مع جيوش الحلفاء وفي معسكراتها، أو نتيجة توقف الاستيراد من أوروبا وغياب منافسة السلع الأجنبية للمنتوجات المحلية. ولا خلاف أن ذلك الرواج صب في قناة الاقتصاد الصهيوني بالدرجة الأولى، كما سبق بيانه، غير أن الاقتصاد العربي كان له نصيبه منه، وإن لم يكن بذات القدر

---

(٢١٥) فرسون، **فلسطين والفلسطينيون**، ص ١٧٨.

(٢١٦) درورة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ج ٢ **القضية الفلسطينية أثناء الحرب العالمية الثانية إلى ما بعد قرار تقسيم فلسطين الصادر عن هيئة الأمم المتحدة**، ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤.

(٢١٧) إبراهيم أبراش، **البعد القومي للقضية الفلسطينية: فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٧٣ ـ ٧٤، توما، **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**، ص ١٦٧؛ علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ١٥٦ ـ ١٥٨، وأبو عربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٩**، ص ١٣٦ ـ ١٣٧.

والأهمية. ولقد استفاد الرأسماليون العرب من ظروف الحرب، وبرزت ظاهرتا «أغنياء الحرب» وتجارة «السوق السوداء»، كما توفرت للأيدي العاملة المدربة وغير المدربة، فرص واسعة للعمل. وحيث كان الريف قد أُنهك تماماً خلال سنوات الثورة، وشاعت ظاهرة التفات الناس إلى أغراضهم الخاصة لتعويض ما لحقهم من خسائر، شهدت سنوات الحرب هجرة آلاف الفلاحين من قراهم للعمل في معسكرات الحلفاء ومشاغلهم، أو لحراسة المباني الحكومية بالانتظام في سلك الشرطة الإضافية، وبحيث ازدادت الطبقة العاملة العربية زيادة كبيرة، وشهدت تحولاً في نوعيتها[٢١٨].

وكانت حكومة الانتداب ما إن بدا واضحاً تحول المعارك على مختلف الجبهات لمصلحة الحلفاء حتى بادرت في أواخر سنة ١٩٤٢ إلى إطلاق سراح أعداد متوالية من المعتقلين، الأمر الذي شجع مئات اللاجئين إلى البلاد العربية المجاورة من قادة الثورة وكوادرها على العودة، بمن في ذلك بعض أعضاء اللجنة العربية العليا[٢١٩]. إلا أن ذلك الإفراج وهذه العودة لم يؤديا إلى تغيير محسوس في ميزان القدرات والأدوار الذي كان مختلاً لمصلحة التجمع الاستيطاني الصهيوني الذي بدأ حينذاك يمتلك من أسباب القوة المادية والمعنوية والعلاقات الدولية ما لم يكن له في يوم من الأيام، في حين كان المجتمع العربي الفلسطيني، وبخاصة حركته الوطنية، في حال من الضعف تكاد تفوق ما تردّت إليه أوضاعها في أواخر العشرينيات.

وما كان الحِراك الوطني الفلسطيني ليتواصل ركوده التام والتحدي الاستعماري ـ الصهيوني عامل استفزاز دائم للاستجابة العربية. ولقد كانت قدرات الصهاينة، خاصة العسكرية، المتنامية، وتساهل سلطة الانتداب تجاه الهجرة غير المشروعة وبيوع الأراضي، في مقدمة ما عُنيت به القوى الوطنية، فضلاً عن أن بيانات الأحزاب البريطانية حول دعم فكرة إقامة دولة يهودية وإجلاء العرب عن فلسطين، ومطالبة الإدارة الأمريكية بفتح أبواب فلسطين للهجرة الواسعة، شكّلت محفزات إضافية للحِراك الوطني. وإلى جانب المحفزات ذات الصلة بالصراع العربي ـ الصهيوني شكّل الحِراك الوطني في المحيط العربي رافعة للحِراك الوطني في فلسطين، بدءاً بأحداث العراق سنة ١٩٤١. ولقد انفعل الشارع الفلسطيني وتوالت فيه التظاهرات المندّدة بإجراءات سلطة الانتداب الفرنسي التعسفية في

(٢١٨) توما، المصدر نفسه، ص ١٦٨.

(٢١٩) عوني عبد الهادي، **مذكرات عوني عبد الهادي**، تقديم وتحقيق خيرية قاسمية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ٢٦٢.

لبنان رداً على محاولة البرلمان اللبناني في ٨/ ١١/ ١٩٤٣ تعديل الدستور بما يؤكد الاستقلال الوطني وهوية لبنان العربية. كما أثارت دعوة وزير الخارجية البريطانية أنتوني إيدن إلى إقامة شكل من الوحدة العربية حوارات واسعة في الصحافة والمجالس الخاصة حول الأسلوب الأمثل لتحقيق الوحدة.

كما شهد الحِراك الوطني والفكر السياسي والاجتماعي نمواً متسارعاً وتطوراً ملحوظاً في أعقاب الحرب، أسوة بما كان جارياً في مختلف نواحي العالم الثالث. وذلك بفعل تدهور مكانة وقدرات دول الاستعمار القديم، وبالتالي اضطرارها إلى تقديم بعض التنازلات لشعوب المستعمرات، في محاولة عقد تسوية مع نُخبها القائدة تحفظ بها بعض نفوذها السياسي، ومصالحها الاقتصادية، وتبقي على بعض مؤثراتها الثقافية، فضلاً عن الفرصة التي أتاحتها الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي التي تفجّرت آنذاك، بحيث بات في مقدور قيادات حركات التحرر الوطني الآسيوية والأفريقية والأمريكية اللاتينية الأكثر كفاءة في قراءة الواقع المستجد استغلال التناقضات بين المعسكرين.

وكان حزب الاستقلال أول الأحزاب الستة الذي حاول استئناف نشاطه وإعادة تنظيمه، وذلك بمبادرة من عوني عبد الهادي بُعيد عودته من المنفى. وقد استعان على ذلك مطلع سنة ١٩٤٣ بصديقَي الحزب رشيد الحاج إبراهيم وأحمد حلمي عبد الباقي. ونجح ثلاثتهم بجهودهم الشخصية في إقامة «صندوق الأمة»[(٢٢٠)]، فيما استأنف الحزب العربي نشاطه سنة ١٩٤٤ بانتخاب توفيق صالح الحسيني وكيلاً للرئيس، وسرعان ما استعاد شعبيته الواسعة. وخلال فترة وجيزة للغاية أعاد تنشيط فروعه في كل نواحي فلسطين، متميزاً في ذلك عن الأحزاب الخمسة الأخرى التي كانت مشاركة في اللجنة العربية العليا قبل حلها سنة ١٩٣٧. ولكن جماهيرية الحزب العربي الكاسحة لم تحل دون بروز الحركات العقائدية القائمة في الساحة آنذاك: حركة القوميين العرب، وعصبة التحرر الوطني، وجماعة الإخوان المسلمين، والحزب السوري القومي، مما يدل على ضعف الأحزاب التقليدية وعجزها عن منافسة الحزب العربي[(٢٢١)].

ولكن نشاط الحزب العربي المتجدد خلال سنوات الحرب الأخيرة وفي أعقابها لم يعكس تطوراً كيفياً عمّا كانت عليه حاله قبلها، ولا بدا أنه في مستوى

(٢٢٠) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٤٦٩.

(٢٢١) المصدر نفسه، ص ٤٧٥ ـ ٤٧٢.

الاستجابة الفاعلة للتحدي المتمثل بالنقلة النوعية في القدرات الصهيونية. فمن ناحية أُولى كاد ذلك النشاط أن يقتصر على إصدار البيانات وإرسال البرقيات احتجاجاً على ممارسات سلطة الانتداب، وما كان يصدر عن لندن وواشنطن من تصريحات. إذ غلب على تلك البيانات والبرقيات التذكير بـ «العدل» البريطاني و«الديمقراطية» الأمريكية، و«مسؤولية المجتمع الدولي»، دلالة عدم التنبه الكافي للعلاقة العضوية القائمة بين الاستعمار البريطاني والإمبريالية الأمريكية وبين الحركة الصهيونية، وعدم إدراك أن ما يسمى «المجتمع الدولي» محكوم بموازين القوى التي كانت مختلة لمصلحة التحالف الإمبريالي الصهيوني. ومن جهة ثانية افتقد الحزب بقيادته الجديدة روح المبادرة، وبدا مشلول الإرادة في اتخاذ أي قرار في المسائل السياسية الملحة والطارئة، بل غلبت على قيادته الرغبة في تجميد الأوضاع في انتظار عودة قيادته من المنفى[٢٢٢]. وبالنتيجة فشل، وهو الحزب الرئيسي، فشلاً مريعاً في تقديم الاستجابة الفاعلة في مواجهة التحدي المتمثل في التطور الكيفي للقدرات الصهيونية.

ولقد أتاح الانفتاح البريطاني على الشيوعيين في أعقاب انضمام الاتحاد السوفياتي إلى الحلفاء الفرصة لعدد من الأعضاء المنشقين عن الحزب الشيوعي الفلسطيني تشكيل «عصبة التحرر الوطني» في أيلول/ سبتمبر ١٩٤٣. يُذكر أن الانشقاق وقع نتيجة تفجّر الصراع بين الأعضاء العرب واليهود، الذي انتهى بقرار الكومنترن حل الحزب في آب/ أغسطس ١٩٤٣. وقد عبّرت العصبة عن الشيوعيين العرب بقيادة رضوان الحلو (موسى) وعضوية كلٍّ من جبرا نقولا، وفخري مرقة، ومخلص عمرو، وإميل توما، وتوفيق طوبي، وفؤاد نصار، وإميل حبيبي، وبولس فرح ـ واتخذت العصبة من حيفا مركزها الرئيسي، حيث أصدرت سنة ١٩٤٤ صحيفة **الاتحاد** ثم مجلة **الغد** الفكرية الثقافية[٢٢٣].

وعلى الرغم من أن التناقض القومي بين الشعب العربي والتجمّع الاستيطاني الصهيوني كان هو السبب الرئيسي في انشقاق الحزب الشيوعي، وبالتبعية تشكّل العصبة، إلا أنه غلب في أوساط العصبة وجهة نظر متمايزة عن الرؤية الوطنية والقومية للصراع، الأمر الذي أدى إلى انقسامها فيما بعد. ولم تتردد **الاتحاد** بالدعوة إلى تعاون عربي ـ يهودي لحل الصراع التاريخي الذي فرضه التحالف الاستعماري ـ الصهيوني. وذهبت إلى حد القول بعدم وجود تناقض بين مصلحة

(٢٢٢) المصدر نفسه، ص ٤٧٧.

(٢٢٣) المصدر نفسه، ص ٤٨٠.

الشعب العربي والسكان اليهود في فلسطين(٢٢٤)، متجاهلة أن أولئك «السكان» لم يكونوا سوى تجمع استيطاني استعماري عنصري، يمتلك استراتيجية إقامة «دولة يهودية» في فلسطين بطرد شعبها العربي منها، لتغدو «يهودية كما هي بريطانيا إنكليزية» كما كان الشعار المعلن للقيادة الممثلة لأولئك «السكان».

وكان للفلسطينيين وجودهم البارز في الحركة القومية العربية منذ نشأتها الأولى مطلع القرن العشرين، وسبقت الإشارة في الفصل الخامس إلى أن نسبتهم في قيادة «العربية الفتاة» تجاوزت نسبة مواطني فلسطين في الهلال العربي الخصيب. ولقد تواصلت فعالية أصحاب التوجّه القومي في الحِراك الوطني الفلسطيني منذ عشرينيات القرن العشرين. وفي سنة ١٩٣٧ جرى اندماج الحركة القومية العربية في فلسطين مع الحركة في لبنان، وانضم إلى قيادة الحركة العليا كلٌّ من فريد السعد، وعز الدين الشوا، وواصف كمال، وخلوصي الخيري، وممدوح السخن، وفريد يعيش، ورشاد الشوا، فيما جرى تعيين فريد السخن عاملاً ـ مسؤولاً ـ عن الحركة في فلسطين. . . وبموجب دستور الحركة، الذي تضمنه **كتاب القومية العربية**، حددت مهامها بالدعوة والعمل لتحرير البلاد العربية وتوحيدها بإقامة الدولة القومية الشاملة، فيما أكد الدستور على عدم تبنّي أي مذهب اجتماعي أو اقتصادي، كما لم يرد لمصطلح «العدالة الاجتماعية» ذكر في الدستور(٢٢٥).

وكان لعدد من الرموز القومية دورهم في ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، كما سبق ذكره. غير أن نشاطهم خبا بوقف الثورة وبتأثير إجراءات القمع البريطانية، كما انعكست عليه تداعيات فشل حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق. وعلى ذلك تأخر استئنافهم نشاطهم إلى أن عقدوا اجتماعهم الأول في ١٩٤٦/٦/٢٥، حيث واجهوا إشكالية اختيار رئيس للحركة بعد أن أبدى فريد السعد رغبته في التنحي وعدم استعداده للعمل العلني. وأمام العجز عن حل مشكلة الرئاسة اتُّفق على العمل بقيادة جماعية دون رئيس. وفي سنة ١٩٤٦ صدرت جريدة **الشعب** لتكون ناطقة باسم القوميين العرب، وقد تولى رئاسة تحريرها كنعان أبو خضرا. وأيد القوميون موسى العلمي، وكلاً من المشروع الانشائي و«المكتب العربي».

ومن خلال بعض الطلاب الذين درسوا في الجامعة الأميركية في بيروت ـ حين كان أنطون سعادة أستاذاً فيها ـ انتسب بعضهم إلى الحزب القومي السوري،

---

(٢٢٤) توما، **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**، ص ١٨١ ـ ١٨٣.

(٢٢٥) الحوت، المصدر نفسه، ص ٤٩١ ـ ٤٩٦.

غير أن انتشار الحزب في فلسطين حال دونه الشعور بالانتماء القومي العربي على نحو متميز عمّا هي عليه الحال في بقية بلاد الشام بتأثير التحدي الصهيوني. ولأن البُعد العربي كان بارزاً عند الأحزاب الستة، لم يكن سهلاً على الحزب القومي السوري التعاون مع أي منها، على الرغم من وقوفه إلى جانب الحركة الوطنية في مواجهة التحالف الاستعماري الصهيوني، فضلاً عن تميزه بموقف عقائدي صلب في رفضه الفكر والعمل الصهيونيين. ففي رسالة من أنطون سعادة إلى عبد الله نعواس في ١٩٣٦/٦/٢٥ دعا القوميين السوريين في فلسطين إلى أن يقوم كلٌّ منهم بما يمليه عليه الواجب القومي في الظروف الصعبة الراهنة، وألاّ يسمح لليأس أن يتسرب إلى قلبه[٢٢٦]. وتقدم الحزب سنة ١٩٤٥ إلى المؤتمر الذي كانت ستعقده «الجبهة العربية» في يافا بعشرة مطالب أهمها: إنهاء الانتداب، ومنع الهجرة، ومنع بيع الأرض لليهود، وإعلان فلسطين دولة ديمقراطية مستقلة مع عدم ربطها بأية تعهدات سابقة[٢٢٧].

وكانت جماعة الإخوان المسلمين قد افتتحت في ١٩٤٦/٥/٥ فرعاً في القدس، وتبع ذلك إنشاء فروع للجماعة في يافا وحيفا واللد وطولكرم. وفي ١٩٤٦/١٠/١٨ عقد الإخوان مؤتمراً في حيفا حضره ممثلون من الأردن ولبنان. وفيه بدا التوجه السياسي هو الغالب، ولم يأت ذلك فقط انعكاساً للتحول الذي كانت تشهده الجماعة في مصر حينذاك، وإنما أيضاً بتأثير الواقع الفلسطيني. فقد كانت أبرز مقررات المؤتمر رفض الاعتراف باليهود الطارئين على البلاد، واعتبار حكومة الانتداب المسؤولة عن الوضع السياسي المضطرب، وتأييد جامعة الدول العربية، ومطالب مصر بالجلاء ووحدة وادي النيل، والمطالبة بعرض قضية فلسطين على مجلس الأمن[٢٢٨].

ولقد تزايدت أعداد العمال وفعاليتهم خلال سنوات الحرب، بحيث صار لجمعية العمال العربية الفلسطينية حضورها السياسي الملموس. كما أنها قامت خلال سنتي ١٩٤٣ و١٩٤٤ بعدة إضرابات مكّنتها من تحقيق المساواة في الأجور بين العمال العرب واليهود. وفي سنة ١٩٤٤ اعترفت الحكومة بالجمعية فأصبحت

---

(٢٢٦) أنطون سعادة، **مراحل المسألة الفلسطينية، ١٩٢١ ـ ١٩٤٩**، سلسلة النظام الجديد، ٤ (بيروت: عمدة الثقافة في الحزب السوري القومي الاجتماعي، ١٩٧٧)، ص ٧٩ ـ ٨٠. ولقد انضم عبد الله نعواس إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، وصار عضواً في القيادة القطرية للحزب في الأردن سنة ١٩٤٩.

(٢٢٧) الحوت، المصدر نفسه، ص ٤٩٦ ـ ٥٠٠.

(٢٢٨) المصدر نفسه، ص ٥٠٢ ـ ٥٠٥.

تتكلم باسم العمال العرب وتعقد الاتفاقيات باسمهم، وتحضر المؤتمرات العمالية العالمية، بعد أن كان الهستدروت هو الذي يمثل عمال فلسطين. ولقد تمايز داخل الحركة العمالية العربية ثلاثة اتجاهات: المؤيد للحزب العربي وهو صاحب الأغلبية، والمؤيد للحزب السوري القومي، وكلا الاتجاهين كان مؤيداً لجمعية العمال العربية(٢٢٩). أما الاتجاه الثالث فهو المؤيد لعصبة التحرر الوطني.

وكان الشيوعيون غالبية ضمن تيار التوجه الثالث، وقد انشقوا سنة ١٩٤٥ ليشكّلوا «مؤتمر العمال العرب»، واستولوا على مكاتب جمعية العمال العربية في القدس ويافا وغزة، وانتخب المؤتمر قيادة ضمت كلاً من مخلص عمرو وبولس فرح وفؤاد نصار(٢٣٠). ولم ينحصر صراعه مع جمعية العمال العرب ضمن حدود فلسطين وإنما انتقل إلى المسرح الدولي، على خلفية الاشتراك في مؤتمر الاتحاد العالمي لنقابات العمال في لندن ما بين ٦ ـ ١٦ شباط/ فبراير ١٩٤٥. ولقد التزم «مؤتمر العمال العرب» بنهج عصبة التحرر الوطني، فيما أكد المؤتمر الأول للجمعية في ٣٠/ ١١/ ١٩٤٦ الالتزام باستقلال الإرادة العربية ورفض الارتباط الخارجي، والنضال لتحقيق العدالة الاجتماعية، والدفاع عن حقوق الفلاحين والعمال(٢٣١). وبالانشقاق والصراع الذي احتدم بين الجمعية والمؤتمر تماثل قادة الحركة العمالية مع زعامات الأحزاب التقليدية في تغليب المصالح الفئوية والانتماءات العقائدية على المصلحة الوطنية التي كانت تحتم التضامن النضالي ووحدة الموقف، وتوظيف الإمكانيات المتوفرة والقدرات المتاحة لتقديم الاستجابة الفاعلة للتحـــدي المتمثل بالنقلة النوعية في إمكانيات وقدرات الحركة الصهيونية.

وفي أواخر سنة ١٩٤٥ شكّل المحامي محمد نمر الهواري منظمة «النجّادة» كمنظمة شبابية غايتها «توحيد صفوف العرب والعمل على النهوض بهم خلقياً وعلمياً ورياضياً». وقد نُظر إليها في حينه على أنها منظمة شبه عسكرية، وعلى أساس «النظام الأساسي» للنجّادة أجيزت رسمياً في ٢١/ ١٢/ ١٩٤٥. ومنذ البداية أعلنت ولاءها للعروبة وللمفتي. ولقد ضمت فريقاً كبيراً من الشباب،

---

(٢٢٩) حسني صالح الخفش، **مذكرات حسني صالح الخفش حول تاريخ الحركة العمالية العربية الفلسطينية**، سلسلة كتب فلسطينية؛ ٤٢ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٣)، ص ٣٢ ـ ٤١.

(٢٣٠) هاني الحوراني، «ملاحظات حول أوضاع الطبقة العربية العاملة في فلسطين في عهد الانتداب،» **شؤون فلسطينية**، العدد ٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١)، ص ١٢٧ ـ ١٢٨.

(٢٣١) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٥١٦ ـ ٦٢٢.

وانتشرت في المدن والقرى حتى بلغ منتسبوها الآلاف. وأقامت مهرجاناً في يافا (مركزها الرئيسي) سار فيه ألفان من الشباب المدربين بزيهم العسكري، حضره عدد من الزعماء، وخطب فيه جمال الحسيني مبدياً تأييده للنجّادة وقيادتها. لكن ما لبث الحزب العربي أن شكل منظمة «الفتوة» التي سرعان ما ضمت ٣٥٠٠ منتسب، كثيرون من بينهم كانوا من منتسبي «النجّادة»، مما يؤشر إلى التنافس الذي تزايدت مؤشراته بين المنظمتين.

ولقد سعت النجّادة إلى تطويق الصراع المحتمل تفجّره بأن أرسلت وفداً لمفاوضة جمال الحسيني، الذي طالب باندماجها في «الفتوة»، أو بقائها مستقلة شريطة أن يؤدي رؤساؤها يمين الولاء له باعتباره رئيس الحزب العربي، بحيث تكون تابعة إدارياً للحزب وخاضعة لتوجيهه. وأمام رفض النجّادة رفع الخلاف إلى المفتي الذي أوصى باندماج المنظمتين في منظمة جديدة تحمل اسم «منظمة الشباب»، وعيّن لجنة ثلاثية لتنفيذ الاندماج ضمت رفيق التميمي وإميل الغوري عن الهيئة العربية العليا والهواري عن النجّادة. وقد اتفقوا على إبقاء المركز الرئيسي في يافا، وعلى أن يكون المفتي هو الرئيس. وبعد تمنّع من النجّادة واحتجاج بأسباب قانونية ومالية ومعنوية انتهت المباحثات الطويلة إلى الاتفاق على الاندماج في بيان وقّعه قائد عام «الفتوة» كامل عريقات، وقائد عام «النجّادة» محمد نمر الهواري، إلا أن الاندماج الفعلي لم يتحقق، والخلافات التي طال زمن تسويتها أضعفت روح الشباب؛ إذ بدلاً من التنافس في إعداد منتسبي المنظمتين وتدريبهم شُغل القادة بالصراعات اللامجدية، ويتحمل جمال الحسيني ورجالات الحزب العربي القسط الأكبر من المسؤولية عن الفشل في إعداد الشباب وتدريبهم برغم الاستعداد الكبير الذي أبدوه آنذاك[٢٣٢].

(٢٣٢) المصدر نفسه، ص ٥٠٨ ـ ٥١٤.

الفصل السادس عشر

سنوات التعريب والتدويل وقرار التقسيم

(١٩٤٥ ــ ١٩٤٧)

أولاً: تشكيل جامعة الدول العربية، والدور الهامشي لممثل فلسطين لديها

سبقت الإشارة إلى أن دول المشرق العربي، وهي الدول التي كانت قد حققت استقلالاً معترفاً به دولياً، كانت قد وضعت إمكانياتها المادية وقدراتها البشرية في خدمة المجهود الحربي للحلفاء وإن لم تعلن الحرب على المحور. ويلاحَظ أن الوطن العربي تميز غداة تفجّر الحرب بأهميته القصوى بالنسبة إلى طرفي الصراع؛ إذ فضلاً عن موقعه الاستراتيجي واحتدام الحرب في ليبيا، وعلى مقربة من قناة السويس، صلة وصل بريطانيا بالهند وبقية مستعمراتها في جنوبي شرقي آسيا، كان مخزونه من النفط حيوياً في الحرب العالمية الثانية بأكثر مما كانت عليه الحال في الحرب العالمية الأولى. غير أن أنظمة الحكم العربية، الشديدة الولاء للحلفاء، والشديدة الضعف في مواجهة كلّ من الحكومة البريطانية والإدارة الأمريكية، لم تحاول توظيف الإمكانيات والقدرات المتاحة في سبيل تحقيق المصالح الوطنية والقومية العربية. وذلك بعض ما يؤخذ على تصرفات أنظمة الحكم العربية في زمن الحرب(١).

(١) محمد عزة دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ٢ ج، ط ٣ (دمشق: منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الإعلام والثقافة، ١٩٨٤)، ج ٢: **القضية الفلسطينية أثناء الحرب العالمية الثانية إلى ما بعد قرار تقسيم فلسطين الصادر عن هيئة الأمم المتحدة**، ص ٢٩ ـ ٣٠.

وكانت دعاية الحلفاء المعادية للديكتاتورية والمشيدة بالديمقراطية، ودعاية المحور المضادة المركزة على الدور الاستعماري للحلفاء واحتلالهم الأرض العربية وانتهابهم مواردها واستهانتهم بكرامة العرب وإرادتهم في التحرر والاستقلال، قد ساهمتا في تنمية الوعي العربي السياسي والاجتماعي. فقد شهدت أكثر من ساحة عربية يومذاك بروز نشاط المنظمات الشيوعية واليسارية، والتنظيمات اليمينية، وبوادر حِراك قومي عربي تقدمي. كما شهدت معظم نواحي المشرق العربي احتدام الجدل بين تلك المنظمات والتنظيمات. وكان موضوع الصراع العربي ـ الصهيوني من أبرز موضوعات الجدل المحتدم يومذاك. وكان الوعي والحِراك السياسي في مصر هما الأبرز على الصعيد العربي. وقد تحقق إجماع شعبي على مطالب الاستقلال، وجلاء القوات الأجنبية، ووحدة مصر والسودان تحت التاج المصري. وكان الوعي القومي العربي الذي بدأت تباشيره مطلع الثلاثينيات قد حقق نمواً طردياً من خلال تزايد الاهتمام بما يجري في فلسطين، وتعاظم الإدراك بخطورة قيام دولة صهيونية فيها على الأمن الوطني المصري، فضلاً عما يسببه ذلك من عزل مصر عن المشرق العربي، والتأثير بالتالي بدورها التاريخي في المنطقة[٢].

كما شهدت المرحلة طرح أكثر من مشروع وحدوي، في مقدمتها مشروع «سورية الكبرى» الذي دعا إليه الأمير عبد الله ـ ملك المملكة الأردنية الهاشمية فيما بعد ـ وذلك منذ سنة ١٩٤١. ومع أن مشروع «سورية الكبرى» نُظر إليه شعبياً بأنه موحى به من قِبل الأجهزة البريطانية، وأن غايته مد النفوذ البريطاني إلى سورية ولبنان، فإن من الثابت أن الذي أفشل مبادرة الأمير عبد الله سنة ١٩٤٣ إنما كانت الحكومة والأجهزة البريطانية، إذ منعت توزيع بيانه الذي وجّهه إلى شعبي سورية ولبنان، كما حالت دون نشره في الصحف[٣]. وما كان لبريطانيا، التي قامت استراتيجيتها تجاه الوطن العربي على تأصيل واقع التجزئة والتخلف والتبعية، أن تدعم مشروعاً وحدوياً أو اتحادياً، حتى وإن كان القائم عليه شديد الولاء لها. ولقد تعزز الموقف البريطاني الرافض للمشروع بالموقف الأمريكي منذ سنة ١٩٤٧. وحول الموقف البريطاني من مشروع «سورية الكبرى»

---

(٢) محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٦)، ص ٢١٠ ـ ٢١١.

(٣) بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، سلسلة الدراسات؛ ٥٧ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٣)، ص ٤٣٥ ـ ٤٣٧.

يقول الجنرال غلوب: «لو شاءت بريطانيا، التي أطاحت بثلاثة كيانات عربية في شهرين، وأن تسقط حكومة كيان رابع في ساعتين، لوحدت سورية والأردن، ثم لسمحت حتى بإقامة سورية الكبرى، ولصفّق السوريون قبل غيرهم لهذا المشروع»[(٤)].

وفي سنة ١٩٤٣ بعث نوري السعيد بمشروع «الكتاب الأزرق» إلى وزير بريطانيا المقيم في القاهرة ر. ج. كيسي. وبموجبه دعا إلى إقامة اتحاد يضم سورية ولبنان والأردن وفلسطين، وبحيث يكون للتجمع الاستيطاني الصهيوني حكم ذاتي فيما سمّاه «الإيالات اليهودية». كما بعث بمشروعه إلى أركان حزب الاستقلال في فلسطين، الذين لم يُسقطوا رهانهم على العراق بعد فشل حركة رشيد عالي الكيلاني، واستعادة بريطانيا كامل سيطرتها على مقدراته. وقد تدارس عوني عبد الهادي ورفاقه المشروع وأيدوه من حيث أنه مشروع اتحادي مؤسس على استفتاء شعبي. غير أنهم تحفّظوا عليه من جهة كونه يتضمن اعترافاً بالوطن القومي اليهودي بإعطاء التجمع الاستيطاني الصهيوني حكماً ذاتياً في «الإيالات اليهودية»[(٥)]. ولم يكن حظ مشروع «الكتاب الأزرق» مع بريطانيا العظمى، برغم ولاء نوري السعيد لها، بأفضل من حظ سابقه، أي مشروع «سورية الكبرى».

ولقد حاولت بريطانيا توظيف الطموح الوحدوي في مواجهة دعاية دولتي المحور التي كانت تبثها محطتا برلين وباريس. ففي أيار/مايو ١٩٤١ أعلن وزير الخارجية البريطانية أنتوني إيدن أن الحكومة البريطانية تعطف على استقلال سورية وتؤيد مبدأ الوحدة العربية[(٦)]. وفي ٢٤/ ٢/ ١٩٤٣ سئل إيدن في مجلس العموم البريطاني «إذا كانت تتخذ تدابير لزيادة التعاون السياسي بين البلدان العربية في الشرق الأوسط قصد إنشاء حلف عربي في النهاية، فأجاب: «إن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى كلّ حركة بين العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية والثقافية أو السياسية بينهم. ولكن الجلي أن الخطوة الأولى لتحقيق أي مشروع يجب أن تأتي من جانب العرب أنفسهم، والذي أعرفه أنه لم يوضع حتى الآن مثل هذا

(٤) John Bagot Glubb, *Britain and the Arabs, a Study of Fifty Years, 1908 to 1958* (London Hodder and Stoughton, [1959]), p. 272,

الذي يقصده غلوب إسقاط القوات البريطانية سنة ١٩٤١ كلّ من حكومات العراق وسورية ولبنان، وإجبار الملك فاروق سنة ١٩٤٢ على تعيين النحاس رئيساً للوزارة.

(٥) عوني عبد الهادي، **مذكرات عوني عبد الهادي**، تقديم وتحقيق خيرية قاسمية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥.

(٦) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٤٣٥.

المشروع الذي سينال استحساناً عاماً[٧]. ولم يكن إيدن يجهل تناقض مصالح أنظمة التجزئة العربية مع الطموح الوحدوي المتجذر في الوجدان الشعبي العربي، وهو بإحالته مطلب «الوحدة» إلى الحكومات العربية إنما استهدف إقامة نوع من التواصل والتنسيق بين الأنظمة العربية يسهّل على بريطانيا التحرك في المنطقة خلال سنوات الحرب، فيما وجدت الحكومات في الدعوة البريطانية الفرصة لإيجاد آلية تمكّنها من ضبط الحِراك الشعبي المطالب بالوحدة[٨].

وفي الشهر التالي أدلى مصطفى النحاس في مجلس الشيوخ المصري ببيان أعلن فيه أن حكومته ستبادر إلى استطلاع رأي الحكومات العربية في الموضوع وصولاً إلى عقد مؤتمر في مصر «لإكمال بحث الموضوع واتخاذ ما يراه من القرارات محققاً للأغراض التي تنشدها الأمة العربية»[٩]. وكانت لرئيس الجمهورية السورية شكري القوتلي من خلال زياراته المتعددة لفلسطين معرفة وطيدة بأحمد الشقيري، الذي استدعاه إلى دمشق ليفاجئه بقوله: «النحاس باشا وجّه دعوة إلى الحكومات العربية للتشاور بشأن الوحدة العربية، وقد رأيت مع الإخوان أن نوفدك إلى الإسكندرية لتكون قريباً من هذه المباحثات، وتبعث لنا بتقاريرك من حين إلى حين». ورداً على تساؤل الشقيري: وماذا ترجو من هذه الوحدة العربية البريطانية؟ أجاب الرئيس السوري: «إذا كنا لا نستطيع أن نجعلها خيراً، فلنبذل جهدنا أن لا تكون شرّاً. أنت تعلم أن الأمير عبد الله يعمل لتحقيق سورية الكبرى. ونوري السعيد يعمل لإنشاء الهلال الخصيب. يكفينا ما أصابنا من الطرفين في الماضي، فلنعمل على ما يمكن إنقاذه للحاضر والمستقبل»[١٠].

إلى جانب النحاس ضم الوفد المصري للمشاورات أحمد نجيب الهلالي، رئيس الوزراء فيما بعد، ود. محمد صلاح الدين، وزير الخارجية فيما بعد، وعدداً من الخبراء القانونيين والسياسيين وفي الشؤون الدولية، الذين أعدّوا دراسات حول أبرز أشكال الوحدة والاتحاد العالمية. ولقد استُقبل الشقيري

---

(٧) سيد نوفل، **العمل العربي المشترك**، ٢ ج (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٨ ـ ١٩٧١)، ج ١: **ماضيه ومستقبله**، ص ٥٤.

(٨) إبراهيم أبراش، **البعد القومي للقضية الفلسطينية: فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٧٤ ـ ٧٥، وطارق البشري، **الحركة السياسية في مصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢)، ص ١١٦.

(٩) البشري، المصدر نفسه، ص ٥٩.

(١٠) أحمد الشقيري، **حوار وأسرار مع الملوك والرؤساء** (بيروت: دار العودة، [١٩٧٠])، ص ٦٤.

بالترحاب باعتباره موفد الرئيس السوري، وأُتيحت له فرصة التزود من د. صلاح الدين بالمعلومات الوافية عن المشاورات مع مختلف الوفود العربية، التي توافدت على الإسكندرية بحيث أمكنه أن يقدّم عرضاً مستفيضاً لما دار مع كلٍّ منها. ويمكن تلخيص شهادته على النحو التالي[١١]:

كان نوري السعيد بصفته ممثلاً للعراق أول الوافدين، وعقد مع الوفد المصري أربع جلسات خلال أسبوعين، توالى فيهما تردده على السفير البريطاني كليرن واللورد موين الوزير البريطاني المقيم في القاهرة يومذاك. ومنذ البداية أسقط نوري مشروع إقامة حكومة مركزية للوحدة المراد إقامتها. ويعقّب الشقيري: «وعلى هذا فقد استُبعدت الوحدة العربية من مشاورات الوحدة العربية من أول الطريق. وكان هذا هو رأي النحاس باشا، ولكنه أرادها أن تخرج من فم نوري باشا. وهذا هو الأسلوب العربي الذي يعيش إلى يومنا هذا». ويخلص الشقيري إلى أن نوري السعيد كان يريد اتحاداً رباعياً، من دولة الهلال الخصيب، التي تضم سورية الكبرى مع العراق، ودول مصر والسعودية واليمن. وأنه في الوقت الذي كان يريد إقامة «حكومة مركزية» في دولة الهلال الخصيب كان يستبعد ذلك في دولة الاتحاد الرباعي.

وكان ثاني الوافدين على مصر رئيس وزراء الأردن توفيق أبو الهدى، يصحبه سليمان سكر كسكرتير خاص. وبدا أن ما يهمه موافقة النحاس على قيام «سورية الكبرى» وبحيث يكون الاتحاد العربي خماسياً يضم سورية الكبرى والعراق ومصر والسعودية واليمن. أما ثالث الوافدين فكان يوسف ياسين ممثلاً للسعودية، وقد تلخّص موقفه بطلب إرجاء موضوع الوحدة العربية، وبمعارضة مشروعي سورية الكبرى والهلال الخصيب، والتأكيد بأن الملك عبد العزيز أخذ وعوداً قاطعة من الإنكليز والأمريكيين بالوقوف إلى جانب العرب في قضية فلسطين. وحين ذكّره الشقيري بأنهم قالوا مثل ذلك للشريف حسين زمن الحرب العالمية الأولى قال: الظروف تغيرت وعبد العزيز «مش» بسيط مثل الشريف حسين.

وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٣ جاء وفد سوري يضم سعد الله الجابري رئيس الوزراء، وجميل مردم وزير الخارجية، وصبري العسلي نائب دمشق، وعلي حيدر الركابي رئيس ديوان الخارجية. وقد حرص النحاس لدى استقباله الوفد السوري على نفي تهمة أن بريطانيا وراء مشروع الوحدة العربية،

---

(١١) المصدر نفسه، ص ٦٦ ـ ٦٨.

وأنه متفاهم مع الإنكليز على ذلك. ثم استعرض مشاوراته مع الوفود الثلاثة السابقة وأوضح أن مصر لا تؤيد مشروعي الهلال الخصيب وسورية الكبرى. وبعد أن تحدث الجابري بحماسة عن الوحدة انتهى إلى القول: «إن سورية تؤثر الحكومة المركزية، فإن تعذر ذلك فإننا نرضى أي اتحاد أو اتفاق أو حلف». وجاء وفد لبناني لا يضم أي وزير حاملاً مذكرة تؤكد فيها الحكومة اللبنانية حرصها على «المحافظة على استقلال لبنان وضمان سيادته». وفي المحادثات مع النحاس أكد الوفد اللبناني موقفه المتحفظ من الوحدة العربية مع الرغبة في التعاون مع جميع الأقطار العربية على أساس السيادة والاستقلال. وكان الكبسي، ممثل الإمام يحيى حميد الدين، إمام اليمن، آخر من جاء. وقد ورد في محضر اجتماعه الوحيد: «إن اليمن ترحب بفكرة التعاون الثقافي والاقتصادي بين البلاد العربية، بشرط أن تحتفظ كلّ دولة بسيادتها وحقوقها». وعاد الشقيري إلى دمشق يحمل تقريراً للقوتلي من عشرين صفحة ختمه بقوله: «وهكذا ترون فخامتكم أن مشاورات الوحدة العربية قد تناولت كلّ شيء إلا الوحدة العربية».

وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٤ وقّع مندوبو سورية ومصر والعراق والسعودية والأردن ولبنان بروتوكول الإسكندرية، وقد اتسم بوضوح الموقف تجاه الصراع العربي ـ الصهيوني، حيث تضمن النص على أن «فلسطين جزء مهم من البلدان العربية، ولا يمكن أن يلحق بحقوق العرب في فلسطين أي اعتداء بدون أن يعرّض سلام العالم العربي واستقراره للخطر. . . وتشكل التعهدات التي التزمت بها بريطانيا العظمى التي تنص على وقف الهجرة اليهودية، وصون الأراضي العائدة للعرب، والسير بفلسطين نحو الاستقلال، حقوقاً مكتسبة بالنسبة إلى العرب. وتؤكد البلاد العربية تعاطفها مع اليهود المضطهدين في أوروبا». وأضاف بروتوكول الإسكندرية: «تأسف اللجنة أسفاً شديداً للفظاعة والآلام التي قاساها يهود أوروبا تحت سيطرة بعض الديكتاتوريات، لكنها تعلن أن المشكلة اليهودية يجب عدم خلطها بالمسألة الصهيونية، لأنه لن يكون هناك ظلم أكبر من تسوية مشكلة يهود أوروبا بظلم جديد لعرب فلسطين، من دون الأخذ في الحسبان معتقداتهم وإيمانهم. وتؤيد اللجنة بالتالي تعهّد بريطانيا العظمى بوضع حد للهجرة اليهودية»[١٢].

(١٢) بشارة خضر، **أوروبا وفلسطين. من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ترجمة منصور القاضي؛ مراجعة جورج أبي صالح (بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ٢١٦ ـ ٢١٧، والياس شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ط ٣ (بيروت. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٣)، ص ٤٩٤.

وكان الشقيري شاهداً على كلّ المباحثات التالية، وقد أصبح عضواً في الوفد السوري. ويقدم من بين ما يقدمه تفاصيل الحوار الذي احتدم حول مشاركة موسى العلمي ممثلاً لفلسطين[١٣]؛ إذ اعترض على ذلك هنري فرعون، وزير خارجية لبنان، بحجة أن فلسطين غير مستقلة. ولكن محمود فهمي النقراشي، رئيس وزراء مصر بعد إقالة النحاس، حذّر من أن عدم مشاركة العلمي قد تفسّر بأنها إغفال لقضية فلسطين. فاقترح جميل مردم حلاً للإشكال القائم بقوله: «السيد موسى العلمي حضر معنا مباحثات الإسكندرية ولم يوقّع بروتوكول الإسكندرية، ويمكن أن يشترك معنا الآن دون أن يوقّع ميثاق الجامعة. وبهذا نكون قد وفّقنا بين الناحية الدولية التي أشار إليها هنري بك والناحية الواقعية. وبهذا نثبت للملأ مدى اهتمامنا بقضية فلسطين». ولم يقتنع هنري فرعون وإنما تساءل: وهل إذا وافقنا اليوم على دعوة مندوب فلسطين نوافق غداً على دعوة مندوب مراكش والجزائر؟ وطال الأخذ والرد، وتوالت المقترحات إلى أن حُسم الخلاف بإقرار دعوة موسى العلمي، بلا صفة ولا عنوان، وبأن أعلن هنري فرعون أن حضوره سيكون استشارياً. ويلاحظ الشقيري: «وقد صدر هذا القرار بعد ان أكدت بقية الوفود لوزير خارجية لبنان أن هذا الاستثناء لا يطبّق على الجزائر ومراكش. . . . وهكذا تم الاطئنمان على المخاوف الفرنسية والمصالح الفرنسية».

وألاحظ أن الشقيري لم يأت إلى ذكر الكيفية التي قُبل فيها موسى العلمي مشاركاً في مشاورات الإسكندرية. ويذهب أحد المصادر إلى أنه في أثناء المشاورات التي كانت تجريها الحكومة المصرية بداية طلب النحاس من بريطانيا إطلاق سراح جمال الحسيني أو رفيق التميمي من منفاه في روديسيا ليشارك كممثل لفلسطين. وبدلاً من الاستجابة لطلبه فوجىء بمقدم موسى العلمي يحمل تفويضاً من قادة الأحزاب الفلسطينية. فطلب إليه النحاس أن يذهب إلى السفارة البريطانية لأخذ موافقة الجنرال كلايتون ممثل المخابرات البريطانية في المنطقة. وقد عاد العلمي يحمل قصاصة بخط كلايتون تنص: «لا مانع من أن يمثل السيد العلمي فلسطين، بشرط أن يكون مراقِباً ليس له حق التصويت»[١٤].

ويذكر الشقيري أن الوفد اللبناني تقدم بمشروع عرضه هنري فرعون قائلاً:

---

(١٣) الشقيري، المصدر نفسه، ص ٩٨ ـ ١٠٠.

(١٤) جميل عارف، **الوثائق السرية لدور مصر وسوريا والسعودية** (القاهرة: الدولية للإعلام والنشر، ١٩٩٥).

«لقد استبعدت الحكومات العربية في مباحثات الإسكندرية موضوع الوحدة وفكرة الحكومة المركزية، ولهذا فإن مشروعنا يقوم على أساس السيادة والاستقلال.. وعلى ذلك فنحن لا نوافق أن يكون للجامعة العربية شخصية دولية مستقلة.. ولا نوافق أن تتولى أي اختصاص إلزامي، لأن ذلك يخل بسيادتنا.. وكلّ ما نوافق عليه التعاون بحرية واختيار من غير إلزام، ولا إجبار». وعندها أشار فارس الخوري، رئيس الوزراء السوري، إلى أن مشروع الميثاق تحدث عن السعي للتنسيق السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي، ولكنه لم يتحدث بشيء عن تنسيق التشريع وتوحيده بين البلاد العربية، اعترض على الفكرة كلّ من حافظ رمضان، ومكرم عبيد، وعبد الحميد بدوي، ومحمد حسين هيكل من مصر، وأرشيد العمري من العراق، محتجّين بتعليلات فقهية. ولم تثن مداخلات كبار الساسة وأساتذة الفقه الدستوري فارس الخوري الذي عاد متسائلاً في استنكار: ولماذا لا نسعى لنتحد في التشريع؟ ولم يجد سؤاله جواباً. ويعقّب الشقيري: «وانهزمت آخر محاولة ضئيلة للوحدة. وعاد عبد الحميد بدوي باشا يقرأ الميثاق مادة مادة»[١٥].

ولأن الصراع العربي ـ الصهيوني لم يكن مستطاعاً تجاهله أُرفق بميثاق جامعة الدول العربية ملحق خاص بفلسطين شكّل تراجعاً عما جاء في بروتوكول الإسكندرية، إذ تضمّن ما نصه: «ترى الدول العربية الموقّعة على ميثاق الجامعة العربية أنه نظراً إلى ظروف فلسطين الخاصة، وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلاً، يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربي من فلسطين». ويلاحَظ أن ميثاق جامعة الدول العربية وإن كان قد وضع قضية فلسطين في إطارها القومي بجعلها قضية عربية، فإنه وضعها في ملحق خاص نُظر إليه كمؤشر على تدنّي أهميتها عند ممثلي الدول العربية الذين صاغوا الميثاق وأولئك الذين أقروه[١٦]، فضلاً عن أن المندوبين، الخاضعين يومذاك لتوجيهات الجنرال كلايتون، صادروا حق الشعب العربي الفلسطيني باختيار مندوبه إلى الجامعة العربية، وبالتالي حرمانه من حق تقرير المصير وإخضاعه بالتبعية لهيمنة الأنظمة العربية، الأمر الذي يدل على الالتزام بالنهج الذي احتطه وعد بلفور وصك الانتداب بحرمان الشعب العربي في فلسطين من حق تقرير المصير.

وبعد إقرار مشروع الميثاق اختير عبد الرحمن عزام أميناً عاماً، وتقرر أن

(١٥) الشقيري، المصدر نفسه، ص ١٠٣ ـ ١٠٧.

(١٦) شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ص ٤٩٤.

تجتمع اللجنة التحضيرية على شكل مؤتمر عربي يوم ٢٢ آذار/مارس ١٩٤٥ لتوقيع الميثاق. ويذكر الشقيري أنه وهو يغادر الاجتماع بصحبة عزام كانت الجماهير على طول الطريق ترقص وتهتف «تعيش الوحدة العربية»، فسأل عزام: هل سمعت ماذا يريد الشعب؟ فقال: هذا صحيح، ولكن أنت تعرف ظروف الحكومات العربية. فردّ عليه: أنا أعرف.. ولست أطمع في قيام حكومة مركزية عربية الآن، ولكن ميثاق الجامعة قد كرس التجزئة وأرسى قواعد الانفصال. وأضاف موضحاً: «كلّ نصوص الميثاق.. وكلّ نشاطات الجامعة قائمة على أساس السيادة والاستقلال، أي على أساس التجزئة والانفصال، والقرارات إذا صدرت يقبلها من يشاء ويرفضها من يشاء، ولا أظن أن الإنكليز يريدون جامعة خيراً من هذه لهم، وشرّاً من هذه علينا»[١٧].

ويلاحظ د. هيثم الكيلاني أن العسكريين العرب لم يشاركوا في مباحثات إقامة الجامعة ولا في صياغة ميثاقها، وأنه لم يكن للشؤون العسكرية أو الدفاعية أو الأمن القومي أي ذكر في ميثاق الحامعة لا تلميحاً ولا تصريحاً. ويسجل ضعف إدراك معظم الزعماء الذين شاركوا في صياغة الميثاق أهمية الجانب العسكري في الميثاق وفي المؤسسة القومية الوليدة، وأنهم لم يولوا الشؤون العسكرية في إطار التعاون العربي. كما يلاحظ أن مجلس الجامعة عندما حدد التدابير اللازمة لدفع العدوان على بلد عضو، أو التهديد بذلك، لم يلزم الأعضاء بتقديم المساعدة مباشرة للبلد المعتدى عليه، وإن لم يحل دون تقديمها، فضلاً عن عدم تحديده ماهية التدابير الجماعية التي ينبغي على الأعضاء المساعدة فيها متى أقرها المجلس[١٨].

وتذهب بيان الحوت إلى أن بريطانيا أرادت من الجامعة أن تحقق غرضين: **الأول** القضاء على الإرادة الفلسطينية المستقلة وجعلها خاضعة لأمر الحكومات العربية، من خلال صيرورة الجامعة المسؤولة الأولى عن صناعة القرارات الخاصة بفلسطين، **والثاني** ضمان إلحاق سورية ولبنان بالركب العربي الملتزم بتعليماتها لكي تضمن بريطانيا ألاّ يصدر عنهما صوت يدعم مطالب الشعب العربي الفلسطيني[١٩]، فيما يذهب د. أبراش إلى أنه أُريد بالجامعة أن تكون بديلاً من الحركة القومية

(١٧) الشقيري، المصدر نفسه، ص ١١٠.

(١٨) هيثم الكيلاني، **الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية ـ الإسرائيلية، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٨** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ١٠٤.

(١٩) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٤٤١.

العربية الصاعدة وسحب البساط من تحت قدميها، ولتغطية التناقضات القائمة بين العروش العربية[٢٠].

وكان الحِراك السياسي الفلسطيني يواجه مأزقاً مزدوجاً، إذ برغم دخول مزيد من الجامعيين الشباب الحلبة، فإن العمل السياسي لم يشهد تطوراً في علاقات الزعامات فيما بينها، أو في إدارتها الصراع بتوظيف الإمكانيات والقدرات الشعبية المتاحة في تقديم استجابة فاعلة في مواجهة التحدي الاستعماري الصهيوني، فيما ضاعفت المواقف الرسمية العربية الشديدة التأثر بمداخلات وضغوط القوى الاستعمارية الآثار السلبية للقصور القيادي الفلسطيني. ولقد تنامى تحفّظ الشعب العربي في فلسطين وعمقها القومي على هيمنة الأنظمة من خلال الجامعة العربية على القرار الوطني الفلسطيني. وتزايد المدركون بأن سياسات الحكومات لا تمثل مواقف ومشاعر الشعوب، وأن الجامعة، باعتبارها صنيعة بريطانيا راعية المشروع الصهيوني، لن تتجاوز الإرادة البريطانية في كلّ ما له صلة بالصراع العربي ـ الصهيوني، فضلاً عن أن خلافات الحكام ونزاعاتهم تحول دون الوصول إلى بلورة موقف عربي موحد[٢١].

ثانياً: دور جامعة الدول العربية في تشكيل اللجان القيادية والمؤسسات الفلسطينية

منذ مطلع سنة ١٩٤٣ بادر عدد من رجالات العمل الوطني، وبخاصة من قادة حزب الاستقلال، إلى الدعوة إلى إقامة هيئة قيادية عليا تعيد استنهاض الحِراك الوطني من كبوته. ففي القدس التقى على الدعوة إلى ذلك كلّ من عوني عبد الهادي، ود. حسين فخري الخالدي، وأحمد حلمي عبد الباقي، ويعقوب الغصين. وفي حيفا دعا رشيد الحاج إبراهيم إلى عقد مؤتمر يشكّل لجنة عليا. غير أن المبادرتين جوبهتا بمعارضة رجالات الحزب العربي وأنصارهم، بحجة أنه لا يجوز ممارسة أي نشاط سياسي والمفتي غائب وغير معروف المصير، وتحسباً من قيام حركة سياسية توافق على «الكتاب الأبيض»، الأمر الذي يعتبره الحزب خيانة وطنية. ولم يكن الحزب آنذاك قد أعاد تنظيم صفوفه. وحين استأنف نشاطه سنة ١٩٤٤ واستعاد دوره القوي التأثير شارك بفعالية في مداولات إعادة إحياء اللجنة

(٢٠) أبراش، **البعد القومي للقضية الفلسطينية: فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية**، ص ٧٦.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٧٧.

العربية العليا، إلا أن تلك المداولات انتهت إلى الفشل بسبب عدم الاتفاق على عدد الأعضاء ونصيب الحزب العربي من بينهم[٢٢].

وفي ١٤/١٢/١٩٤٥ توجّه رئيس دورة الجامعة العربية جميل مردم يصحبه تقي الدين الصلح وخير الدين الزركلي إلى القدس للتباحث مع رؤساء الأحزاب العربية فيها حول إعادة إحياء اللجنة العربية العليا، وتجاوز خلافاتهم التي أفشلت كلّ المحاولات منذ مطلع سنة ١٩٤٣. وتقديراً للجامعة فوض الزعماء المختلفون جميل مردم بتشكيل اللجنة، فشكّلها من قادة الأحزاب بحيث ضمت كلاًّ من توفيق صالح الحسيني عن الحزب العربي، وراغب النشاشيبي عن حزب الدفاع، وعوني عبد الهادي عن حزب الاستقلال، ود. حسين فخري الخالدي عن حزب الإصلاح، وعبد اللطيف صلاح عن الكتلة الوطنية، ويعقوب الغصين عن مؤتمر الشباب. وبالاتفاق مع ممثلي الأحزاب الستة جرى توسيع اللجنة العربية العليا بحيث ضُم إليها كلّ من أحمد حلمي عبد الباقي، ورفيق التميمي، وإميل الغوري، وموسى العلمي، ويوسف صهيون[٢٣].

وتباينت وجهات النظر إلى حد التناقض حول دور وإنجاز جميل مردم، فيما بين الزعامات التقليدية واليساريين. ففي رسالة من عزة دروزة إلى عوني عبد الهادي مهنئاً بذلك ورد قوله: «لقد ابتهجنا وابتهج الإخوان بما تم من جمع الشمل في لجنة عليا. فقد كان الحال سيئاً ومحزناً من دون ريب. وكان من شأن عدم وجود هذه اللجنة أن يضر بسمعة فلسطين وقضيتها ضرراً بليغاً. وكلّ ما نرجوه بعد الآن أن يتم الانسجام والتمازج بين الصالحين في اللجنة، وأن يُسدل الستار على ما كان من تنافر وتناحر مهما كانت أسبابه. وهذا مهم جداً في بنيان اللجنة وحيويتها وفي ارتفاع قيمتها واعتبارها في فلسطين وخارجها». وإلى جانب تفاؤله الحذر باللجنة تضمّنت رسالة دروزة الدعوة إلى إيجاد «لجان قومية في المدن تضم مندوبين من مختلف الفئات فتكون فروعاً ممثلة للجنة. فقد يكون من شأن هذا أن يخفف ما بين الناس من تشاد وتنافس محلي»[٢٤].

وبالمقابل كتبت **الاتحاد** الناطقة بلسان عصبة التحرر الوطني معارضة ما

---

(٢٢) الحوت، المصدر نفسه، ص ٤٦٩ ـ ٤٧٢.

(٢٣) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ج ٢: **القضية الفلسطينية أثناء الحرب العالمية الثانية إلى ما بعد قرار تقسيم فلسطين الصادر عن هيئة الأمم المتحدة**، ص ٣٩، وعبد الهادي، **مذكرات عوني عبد الهادي**، ص ٢٨٣ ـ ٢٨٤.

(٢٤) عبد الهادي، المصدر نفسه، ص ٢٨٣ ـ ٢٨٤.

اعتبرته اغتصاب الجامعة العربية قيادة النضال الوطني المعادي للإمبريالية في فلسطين تقول: «نحن لا نريد أن نشكك في مقدرة الجامعة العربية، ولا نريد أن ننقص من إخلاص الحكومات العربية التي تساندها. غير أننا لا نريد أيضاً أن نتنازل عن قيادة نضالنا الوطني، ولا نريد أن نهمل حق الشعب العربي الفلسطيني في أن يقرر بنفسه منهاجه الوطني». وفي مقال لاحق أبرزت **الاتحاد** أن «قيادة الجامعة كانت تنحرف عن مسار النضال الوطني التحرري في العالم العربي وتهادن الإمبريالية وتتساوق معها برفع شعار محاربة الاستعمار السوفياتي»(٢٥).

هذا على صعيد النخبة السياسية، أما على الصعيد الجماهيري فقد لقي التدخل الرسمي العربي قبولاً وترحيباً واسعين؛ فالشعب الذي كان قد قدّم مثالاً عالمياً للمقاومة والتصدي في سنوات الثورة، وأثبت صموداً مشهوداً برغم إجراءات القمع البريطانية، رأى في تدخل الجامعة ما يضع حداً لحالة الركود التي سادت خلال سنوات الحرب. ولقد ساورته الأوهام بأن قضيته، وقد غدت «القضية المركزية» للأمة العربية، سوف تلقى من المحيط العربي ما يجعله يطمئن لاحتمالات المستقبل(٢٦).

وفي شباط/ فبراير ١٩٤٦ عاد جمال الحسيني من المنفى، وجرت له استقبالات جماهيرية حافلة في جميع المدن والقرى ذات الأهمية، وبدا وكأن الحزب العربي استعاد شعبيته ودوره القيادي. وبعد أن كان الحسيني قد استهل عودته بالتشديد على التضامن والوحدة في خطبه لم يلبث أن اتضح أنه إنما يقصد التضامن تحت قيادة الحزب العربي؛ إذ أعاد تشكيل اللجنة العربية العليا من أعضاء الحزب ومناصريه، ثم دعا الأحزاب الخمسة إلى انتداب من يمثلها على أن يحتفظ الحزب العربي بالأغلبية، وذلك ما رفضته وشُكّلت الجبهة العربية العليا بمشاركة عصبة التحرر الوطني وبعض المستقلين، مما كرّس الانشقاق على المستوى القيادي، الأمر الذي يتحمل مسؤوليته بالدرجة الأولى جمال الحسيني وقادة الحزب العربي، باعتبار الأخير هو الحزب الجماهيري وغير المشكوك في وطنيته.

وكانت اللجنة التحضيرية التي التقت في الإسكندرية في خريف ١٩٤٤ للبحث في إقامة جامعة الدول العربية قد كلّفت موسى العلمي تقديم مقترح حول

---

(٢٥) **الاتحاد**: ١٣/ ١٢/ ١٩٤٦، و٢٠/ ١٢/ ١٩٤٦، وإميل توما، **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**، ط ٢ (بيروت: دار ابن رشد، ١٩٧٨)، ص ١٨٧ ـ ١٨٨.

(٢٦) هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية**، ص ٢٢٣.

إنقاذ الأراضي العربية في فلسطين المهددة بالبيع. فتقدم بدراسة تحت عنوان «المشروع الإنشائي العربي»، وذلك بتأسيس صندوق تموله الدول العربية وتشرف على إدارته، لا تقتصر مهمته على إنقاذ الأراضي المهددة بالبيع، وإنما يُعنى أيضاً بإصلاح الأراضي، وتحسين القرى، وتقديم المساعدات إلى الفلاح الصغير، وبحيث يكون مشروعاً عمرانياً متكاملاً. وتألفت في القدس جمعية المشروع الإنشائي العربي برئاسة العلمي وعضوية سبعة عشر من الساسة والقانونيين والاقتصاديين والتجار وأصحاب المهن الحرة، من مختلف نواحي فلسطين، كمجلس إدارة اول تنتهي مدته آخر سنة ١٩٤٧، على أن تنتخب الهيئة العامة للجمعية بالاقتراع السري أعضاء مجلس الإدارة للدورة الثانية، الذين ينتخبون من بينهم الرئيس[٢٧].

ولحسم تباين وجهات نظر ممثلي الدول العربية حول المشروع الذي تقدّم به ممثل فلسطين كلّفت اللجنة خبيرين زراعيين من مصر لتقديم دراسة حول مشكلة الأراضي ومواجهة تسرّبها إلى الصهاينة، وسبل النهوض بالفلاح العربي، وتنظيم الأمور المالية، وتحديد مساهمة الدول العربية فيها. ولم يتم التعاطي مع «المشروع الإنشائي» في ضوء أهمية الأرض في الصراع العربي ـ الصهيوني والمكانة التي يحتلها الاستيطان في الفكر والعمل الصهيونيين. وبالتالي لم يجر تطوير الفكرة والدراسة وصولاً إلى إقامة مؤسسة قومية عربية تضاهي «الصندوق القومي اليهودي» (كيرين كايمت) أو «الصندوق التأسيسي» (كيرين هايسود). ولأن نوري السعيد كان الداعم الحقيقي للمشروع أصبح موضوع خلافات على الصعيدين الوطني والقومي، وبالنتيجة أن يحكم عليه بالعقم والفشل. ولقد عارضه رجال الحزب العربي في فلسطين الذين اعتبروه مشروعاً موحى به من بريطانيا[٢٨].

وكان الحزب العربي قد أيد «المشروع الإنشائي» والعلمي بداية، ثم اصطف إلى جانب معارضيهما من رجالات فلسطين وفي أوساط الجامعة العربية. ولقد تباينت وجهات نظر الناقدين، فكان هناك من اعتبر المشروع خيالياً وغير واقعي، وقال إن الفلاح الصغير ليس هو الذي يبيع الأرض. وعليه فالمشروع لا يقدم الحل السريع والشافي للداء المستشري[٢٩]. وكان من عارضه بسبب ما أثاره من جدل

---

(٢٧) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٥٣٧ ـ ٥٤٨.

(٢٨) بهجت أبو عربية، **مذكرات المناضل بهجت أبو غربية: من النكبة إلى الإنتفاضة (١٩٤٩ ـ ٢٠٠٠)** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٤)، ص ٢٤.

(٢٩) درورة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها. تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ج ٢: **القضية الفلسطينية أثناء الحرب العالمية الثانية إلى ما بعد قرار تقسيم فلسطين الصادر عن هيئة الأمم المتحدة**، ص ٤٠.

ونزاعات بين رجالات فلسطين وفي أوساط دول الجامعة العربية. وكان من نظر إليه من خلال تفسيره لتفرد حكومة العراق بدعمه مالياً، وإن بقدر محدود، ورأى فيه بالتالي محاولة من نوري السعيد لفرض ذاته على الجامعة العربية، التي كان قد سعى إلى إقامتها فآلت مقاليد إدارتها إلى مصر وعبد الرحمن عزام وليس للعراق وله، إذ وجد من نظر إلى المشروع من زاوية علاقة العلمي بالحكومة العراقية وما بدا من موالاته لنوري السعيد، فيما رأى البعض أن نوري يسعى من خلال تمويل المشروع إلى إحراج الملكين المصري والسعودي. ولقد وصل الأمر بأمين عام الجامعة العربية الأول عبد الرحمن عزام حد القول: «الإنكليز أرادوا أن يلبسوا موسى العلمي ثوب الزعامة، ولكنهم فهموا من زمن طويل أنه لا يستطيع أن يلبس هذا الثوب»[٣٠].

وكان مجلس الجامعة العربية قد اتخذ في دورته الثانية في القاهرة بين ٣١/ ١٠ ـ ١٤/ ١٢/ ١٩٤٥ قرار مقاطعة السلع والخدمات الصهيونية في فلسطين، ومنع دخولها البلاد العربية اعتباراً من أول كانون الثاني/ يناير ١٩٤٦. وشكلّت لجنة للمقاطعة، وأوصت الحكومات باتخاذ عقوبات زجرية في حق المخالفين. وفرضت الدول العربية، التي التزمت بقرار المقاطعة، رقابة صارمة على عملية الاستيراد من فلسطين. ولقد ألحقت المقاطعة العربية أضراراً بالغة بقطاعي الصناعة والخدمات الصهيونيين، وذلك على الرغم من التطور السريع في شبكات التهريب وتسويق السلع الصهيونية بتغطيات مختلفة في الأسواق العربية. ولقد أثارت المقاطعة العربية ردة فعل صهيونية قوية كان لها صداها في المحافل الرسمية والبرلمانية البريطانية، بحيث مارست بريطانيا ضغوطاً قوية على الجامعة والحكومات العربية لإلغاء قرار المقاطعة، غير أن احتدام الصراع حال دون أن تحقق تلك الضغوط غايتها[٣١].

وفي تقويم الرواية الرسمية الإسرائيلية للمقاطعة آنذاك ورد ما نصه: «ولم تكن القيمة الفعلية للمقاطعة، كما يبدو، قليلة مع أنه لأسباب مفهومة لم يعترف الجانب اليهودي بذلك في تلك الأيام. وعلى أية حال لم تجرِ حتى الآن دراسة جادة لتقصي الأضرار التي ألحقتها المقاطعة بالاقتصاد اليهودي. لكنها لا تقل أهمية عن قيمتها الاقتصادية، وربما فاقتها في ذلك قيمتها كأداة لتكتيل الجماهير

(٣٠) عبد الهادي، **مذكرات عوني عبد الهادي**، ص ٢٨٠ ـ ٢٨٢.

(٣١) دروزة، المصدر نفسه، ج ٢: **القضية الفلسطينية أثناء الحرب العالمية الثانية إلى ما بعد قرار تقسيم فلسطين الصادر عن هيئة الأمم المتحدة**، ص ٣٧ ـ ٣٨.

العربية للعمل»[٣٢]. وحين يؤخذ في الحسبان أن تنفيذ قرار المقاطعة يتجاوز القرار الرسمي إلى الفعل الشعبي، تدرك صحة تقويم الرواية الإسرائيلية، حيث إن تفعيل قرار المقاطعة استدعى حِراكاً واسعاً للجمعيات والهيئات الأهلية مما ساهم في توسيع إطار الوعي على الخطر الصهيوني.

وكانت قد طرحت في أثناء مداولات إقامة جامعة الدول العربية فكرة إقامة مكاتب دعاية للقضية الفلسطينية. وقد أناطت اللجنة التحضيرية الأمر بموسى العلمي، باعتباره ممثل فلسطين في الجامعة آنذاك وليس بصفته خبيراً إعلامياً مختصاً، وبحيث تؤمّن الدول العربية التمويل اللازم. وقد حصل العلمي على بعض المبالغ من فلسطين والعراق وسورية ولبنان، الأمر الذي مكّنه من أن يقيم «المكتب العربي» في كلّ من القدس ولندن وواشنطن، وأن يسند إدارة كلّ منها إلى أحد الأكاديميين الشباب الناشطين في الحقل العام، كما شكّل مجلساً استشارياً لهذه المكاتب من أعضاء هو الذي اختارهم. وفيما عدا مصاريف التأسيس تفرّد العراق بالإنفاق على المكاتب الثلاثة. غير أن الهيئة العربية العليا والحزب العربي ناصبا ما اعتبر «مكتب العلمي» العداء، الأمر الذي دفع عدداً من العاملين في المكاتب الثلاثة إلى الاستقالة برغم عدم قناعتهم بصحة الاتهامات الموجّهة إلى المكاتب ومهمتها[٣٣].

إلا أن مكتبي الإعلام في واشنطن ولندن، برغم كفاءة وتميز الشباب الذين أُسندت إليهم إدارتهما، لم يحققا شيئاً يذكر مما كان مأمولاً، ولا هما وصلا إلى مستوى التقدم الذي شهده الإعلام في أعقاب الحرب، ولا بما يفي بالحاجة العربية الماسة لإعلام قادر على التأثير في المتلقي، سواء كان عربياً أو أجنبياً. ولم يكن ذلك بسبب معاداة الهيئة العربية العليا لما سمّته «مكتب العلمي»، أو لعدم توحّد الجهد الإعلامي فحسب، كما ذهب المفكر القومي د. قسطنطين زريق[٣٤]، على أهمية ذلك وخطورته، وإنما لأن الإعلام العربي لم يكن يترجم عن مجتمع حر مستقل له اعتباره على الصعيد الإقليمي والدولي. ويقرر أحمد الشقيري: «وكانت حصيلة تجربتي منذ كنت مديراً للمكتب العربي في واشنطن (سنة

---

(٣٢) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨. الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ترجمه عن العبرية أحمد خليفة؛ قدّم له وليد الخالدي؛ راجع الترجمة سمير جبور، سلسلة الدراسات؛ ٦٥ (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤)، ص ١١.

(٣٣) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٥٥٠.

(٣٤) قسطنطين زريق، **معنى النكبة**، ط ٢ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٤٨)، ص ٣٣ ـ ٣٤.

(سنة ١٩٦٧) أن الدعاية الحقة تكمن في الأنباء لا في الآراء. ولقد انفتحت الصحافة العالمية، وأنفها راغم، على قضية فلسطين بعد النكبة في حزيران/ يونيو ١٩٤٥)، إلى أن خرجت من مؤتمر القمة العربية ومن موكب الملوك والرؤساء لا بالآراء ولكن بالأنباء. وإنها أنباء الكفاح المسلح، يخوضه شعب فلسطين بكلّ بطولة وشجاعة»[٣٥].

ثالثاً: لجنة التحقيق الأنغلو ـ أمريكية: قراراتها، وردّات الفعل التي أحدثتها

في ١٣/ ١١/ ١٩٤٥ ألقى وزير الخارجية البريطانية بيفن خطاباً في مجلس العموم اعترف فيه بفشل حكومة الانتداب في إقامة السلام وتحقيق التعايش بين العرب واليهود في فلسطين، وأن للقضية بُعدها الدولي المتصل بالسلام العالمي، إذ للحركة الصهيونية مؤيدوها الأقوياء في الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما، فيما يقف العالم العربي والهند وراء عرب فلسطين. ودعا إلى تشكيل لجنة أنغلو ـ أمريكية، للتحقيق في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، ومدى تحمّلها مشكلة هجرة اليهود إليها واستيطانهم فيها، وكذلك التحقيق في أوضاع اليهود الذين كانوا ضحايا الاضطهاد النازي والفاشي. وفي ١٠/ ١٢/ ١٩٤٥ أعلنت واشنطن موافقتها على تشكيل اللجنة وطالبت باجتماعها أولاً في واشنطن لتبدأ التحقيق من هناك. ولقد تراوحت المواقف العربية من تشكيل اللجنة بين من رأوا فيها مؤشراً على قوة النفوذ الصهيوني في واشنطن ومحاولة بريطانية للتحرر من التزامات «الكتاب الأبيض»، وبين الذين رأوا أن بريطانيا إنما سعت بذلك إلى تسوية صراعها مع الولايات المتحدة للاحتفاظ بمواقعها في المنطقة[٣٦]. وقد ترأس الفريق البريطاني السير جون سنغلتون، أحد قضاة المحكمة العليا، وترأس الفريق الأمريكي القاضي جوزيف هتشسون.

وفي ٤/ ١/ ١٩٤٦ استمعت اللجنة في واشنطن إلى أنصار الحركة الصهيونية، الذين كرروا المطالبة بإقامة الدولة اليهودية، والهجرة الفورية، فيما أكد من قابلتهم

---

(٣٥) أحمد الشقيري، **أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية** (بيروت دار العودة، ٢٠٠٢)، ص ٢٤٤.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٥٥٠ ـ ٥٥١؛ عصام سخنيني، **فلسطين الدولة: جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٨٥)، ص ١٥٦؛ حصر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ص ٢٢٣، وتوما، **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**، ص ١٩٣.

من مناصري عرب فلسطين على حق العرب في وطنهم التاريخي وعدم استطاعة فلسطين حل المشكلة اليهودية، وأن العرب غير مسؤولين عن حلها على حسابهم. ثم انتقلت اللجنة إلى لندن، حيث كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة تعقد اجتماعها. وفيها استمعت اللجنة إلى ممثلي الدول العربية والوكالة اليهودية. وفي لندن تقرر أن يتوجّه بعض أعضاء اللجنة إلى ألمانيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا والنمسا وإيطاليا واليونان للاطلاع على أحوال اليهود فيها[٣٧].

وفي ٢٨/ ٢/ ١٩٤٦ وصلت اللجنة القاهرة حيث قابلت أمين عام الجامعة العربية عبد الرحمن عزام، ووزير خارجية العراق فاضل الجمالي، الذي دعاها إلى زيارة بغداد للقاء يهود العراق. كما استقبلت مرشد عام الإخوان المسلمين حسن البنّا الذي دعاها إلى مقابلة مفتي فلسطين. وكان محمد علي علوبة قد طالب الجامعة العربية والأحزاب والشخصيات العربية بمقاطعة اللجنة التي فنّد شرعيتها، وحذّر من قبول مشاركة الإدارة الأمريكية في بحث قضية فلسطين بسبب انحيازها الشديد إلى الصهاينة. وبمثل ذلك كان قد دعا د. حسين فخري الخالدي في القدس[٣٨].

وفي فلسطين دعا إلى مقاطعة اللجنة حزب الكتلة الوطنية وعصبة التحرر الوطني، فيما وافقت على مقابلتها اللجنة العربية العليا، بناء على نصيحة مجلس الجامعة العربية[٣٩]. وقدم لها جمال الحسيني مذكرة باسم اللجنة استُهلت بالإعلان عن عدم الإقرار بحق اللجنة في تحقيق قضية فلسطين الحقة ولا في تقرير مصيرها. وحددت شكاوى العرب من بريطانيا بتنكّرها لاستقلالهم ووضعها بلادهم تحت حكم بيروقراطي يسود فيه النفوذ الصهيوني، وسمحت بدخول عدد كبير من المهاجرين اليهود وإعطائهم جميع التسهيلات للسيطرة على موارد البلاد الاقتصادية ومرافقها الحيوية، مما ألحق أكبر الضرر بمصالح العرب وحقوقهم، وسماحها باستمرار بيع الأراضي العربية إلى اليهود برغم الاعتراف بأن ما يملكه

---

(٣٧) شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ص ٤٩٩، ودروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ج ٢: **القضية الفلسطينية أثناء الحرب العالمية الثانية إلى ما بعد قرار تقسيم فلسطين الصادر عن هيئة الأمم المتحدة**، ص ٤٧.

(٣٨) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٥٥١، ودروزة، المصدر نفسه، ج ٢: **القضية الفلسطينية أثناء الحرب العالمية الثانية إلى ما بعد قرار تقسيم فلسطين الصادر عن هيئة الأمم المتحدة**، ص ٤٦.

(٣٩) علي محافظة، **الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني، ١٩١٨ ـ ١٩٤٨** (عمّان: مركز الكتب الأردني، ١٩٨٩)، ص ٩١ ـ ٩٢.

العرب لا يتجاوز ثلث الحد الأدنى الذي يحتاجونه. ولخصت المذكرة المطالب العربية في:

أ ـ الاعتراف بحق العرب في استقلال بلادهم التام.

ب ـ العدول عن إنشاء الوطن القومي اليهودي.

ج ـ إلغاء الانتداب وإعلان فلسطين دولة عربية مستقلة.

د ـ وقف كلّ هجرة وبيوع الأراضي.

ولدى سماع شهادته سئل جمال الحسيني عن موقف اللجنة العربية العليا من معاداة الساميّة فأجاب: إنها عدوتنا، فلولاها لما جاء اليهود إلى هنا، ولقد كان اليهود جيراناً طيبين معنا قبل مجيء الصهيونية. وبسؤاله عن تعاون المفتي مع الألمان أجاب بأنه كان يعمل لمصلحة شعبه، الذي لم يكن يشعر أن الحرب حربه. ومن هنا فالمفتي كان على حق في اتخاذ تلك الخطوات من أجل أن يحصل على ما يستطيعه لأجل فلسطين بصرف النظر عمن يكون المنتصر[٤٠].

وأعد «المكتب العربي» في القدس ملفاً ضخماً شارك في إعداده كلّ من أحمد الشقيري، وألبرت حوراني، وبرهان الدجاني، وروحي الخطيب، ووصفي التل، وناصر الدين النشاشيبي، مع عدد من المثقفين. وكانت لدى المكتب ملفات وافية عن مختلف الموضوعات المتصلة بالقضية الفلسطينية. وقد احتوى الملف على المستندات المؤيدة لوجهة النظر العربية، وقام بتقديمه أمام اللجنة أحمد الشقيري موضحاً المطالب العربية ومنبهاً إلى أن شعب فلسطين مهدد بالطرد من وطنه، ومفنّداً اتهام المفتي بالتعاون مع النازية. ثم أعقبه ألبرت حوراني الذي حاورته اللجنة طويلاً «ولم تستطع أن تجد في مرونته وموضوعيته وإيجابيته ذرّة من التسليم بالأمر الواقع»[٤١].

وتميزت شهادة سامي طه، رئيس جمعية العمال العربية، بالتركيز على الجانب السياسي من نشاط العمال العرب، حيث أوضح أن الحركة النقابية العربية نشأت في جو سياسي، وأن هدفهم النضال ضد الاستعمار والصهيونية، فضلاً عن نضالهم الاقتصادي لرفع مستواهم. وأكد أن الاستعمار كان دائماً سبب

---

(٤٠) ناجي علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ١٥٢ ـ ١٥٤؛ عبد الهادي، **مذكرات عوني عبد الهادي**، ص ٢٨٧، والحوت، المصدر نفسه، ص ٥٥٢.

(٤١) الشقيري، **أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية**، ص ٢٦٣ ـ ٢٦٥.

الاضطراب في العالم، وعليه فهو يرى أنه أصبح ضرورياً القضاء على الاستعمار بكلّ أشكاله ليعم السلام في العالم. وبيّن أن عداء العمال العرب للحركة الصهيونية مؤسس على كونها حركة رأسمالية رجعية. ولم تكن شهادة عوني عبد الهادي في مستوى شهادتي جمال الحسيني وسامي طه. غير أن الشهادات الثلاث لم ترفع شعارات مساومة أو مهاودة، وتميزت بذلك عن أية شهادات سابقة[٤٢].

وقام بعض أعضاء اللجنة بزيارة دمشق وبيروت وبغداد وعمان والرياض حيث استمعوا إلى وجهات نظر الحكومات والهيئات العربية والشخصيات السياسية. وقد تراوحت بين تأكيد الالتزام بالدفاع عن عروبة فلسطين، وتفنيد الادعاءات الصهيونية، والتذكير بأن مشكلة اليهود لا يجوز حلها على حساب العرب، وأن حلها ميسور في أوروبا وقد زالت النازية والفاشية، وضرورة إقامة كيان فلسطيني مستقل يتمتع فيه عربها ويهودها بحقوقهم الدستورية[٤٣].

وفي ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٤٦ أصدرت اللجنة تقريرها متضمناً عشر توصيات، مرفقاً بكلّ منها تعليق تفسيري[٤٤]. ولقد خُصت الهجرة بثلاث توصيات:

التوصية **الأولى**، وقد تضمنت ما نصه: «جميع البلدان، ما عدا فلسطين، لا يمكن الاعتماد عليها في إعداد مساكن لليهود الذين يرغبون في ترك أوروبا، أو أنهم يرغمون على تركها. ولكن فلسطين وحدها لا تستطيع استيعاب جميع اليهود، ضحايا الاضطهاد النازي والفاشي، الأمر الذي يجعل العالم بأسره مسؤولاً عنهم وعن جميع الأشخاص المشردين».

التوصية **الثانية**، وقد تضمنت النص على أن تصدر في الحال إجازة دخول فلسطين لليهود الذين كانوا ضحايا النازية وعسف الفاشية، وبحيث تمنح هذه الإجازات إن أمكن خلال العام الحالي (١٩٤٦)، وأن تتم هجرة هذا العدد الفعلية بأسرع وقت تسمح به الظروف.

---

(٤٢) علوش، المصدر نفسه، ص ١٥٤ ـ ١٥٥.

(٤٣) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها. تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ح ٢ **القضية الفلسطينية أثناء الحرب العالمية الثانية إلى ما بعد قرار تقسيم فلسطين الصادر عن هيئة الأمم المتحدة**، ص ٤٨.

(٤٤) في عرض التوصيات والتعليقات التفسيرية الملحقة بكلّ منها اعتمد المؤلف على: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة فلسطين، الشعبة السياسية، **الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين**، ٢ ج (القاهرة: الجامعة، [١٩٥٧])، ج ١: **المجموعة الأولى ١٩١٥ ـ ١٩٤٦**، ص ٣٦١ ـ ٣٧٧، وما ورد عند كلّ من: الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٥٥١ ـ ٥٥٤، وسخنيني، **فلسطين الدولة: جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني**، ص ١٥٧ ـ ١٦٠.

التوصية **السادسة**، وقد تضمنت ما نصه: «ولا نعرف بلاداً أخرى يمكن للأكثرية الساحقة من هؤلاء اليهود أن تهاجر إليها في المستقبل القريب غير فلسطين. وفضلاً عن هذا فكلّهم تقريباً يرغبون في الذهاب إلى فلسطين، وذلك لأنهم على ثقة من أنهم سيُستقبلون هناك بالترحاب الذي لا يحلمون بالحصول عليه في أي مكان آخر، وأنهم هناك يأملون أن يعيشوا بأمان ويجددوا أمانيهم في الحياة. ونعتقد أنه من الضروري تسهيل ذلك لهم في أقرب وقت ممكن، وفضلاً عن ذلك فقد أكد لنا زعماء الوكالة اليهودية أن هؤلاء المهاجرين سيجدون كلّ حماية ومساعدة وعطف. ولذا فإننا نوصي بإعطاء مائة ألف رخصة لدخول فلسطين تحقيقاً لهذه الغاية، ونشعر بأن التنفيذ العاجل لهذا الأمر يكون له أعظم تأثير على الموقف برمته».

وفي تناول التقرير الوضع المحتمل بعد الهجرة التي أوصى السماح بها ورد قوله: «إن اللجنة ترفض وجهة النظر القائلة بأن زيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين لن تتم إلا بموافقة العرب، إذ سينتج عن ذلك سيطرة العرب على اليهود. كما إنها ترفض مطالبة اليهود التعجيل بالهجرة بهدف خلق أغلبية يهودية وإيجاد دولة يهودية».

وبموجب التوصية السابعة طالب التقرير بإلغاء قوانين انتقال الأراضي التي صدرت سنة ١٩٤٠، واستبدالها بأخرى تبيح حرية بيع الأراضي واستئجارها والانتفاع بها، بصرف النظر عن الجنس أو اللغة أو العقيدة، مع حماية صغار الملاّك والمستأجرين.

فيما حددت المادة الثالثة نظام الحكم الواجب اتباعه بالنص التالي: «نهدف التخلص مرة وبشكل نهائي من الادعاءات القسرية لكلّ من العرب واليهود بالنسبة لفلسطين فإننا نرى جوهرياً إعداد بيان واضح يتضمن المبادىء التالية:

١ ـ يجب ألا يسود اليهود العرب في فلسطين ولا العرب اليهود.

٢ ـ لن تكون فلسطين دولة يهودية ولا دولة عربية.

٣ ـ إن شكل الحكومة التي ستقوم في النهاية سوف يصون ويحمي بضمانات دولية، مصالح الأديان السماوية المسيحية والإسلامية واليهودية في الأراضي المقدسة. وهكذا فإن فلسطين في النهاية يجب أن تصبح دولة تحافظ على حقوق ومصالح المسلمين واليهود والمسيحيين على حد سواء، وتمنح السكان جميعاً إجراءات الحكم الذاتي الكاملة المتفقة مع المبادىء الثلاثة الفائقة الأهمية المثبتة أعلاه».

وفي التعليق التفسيري على هذه التوصية ورد ما نصه: «إن لليهود حقاً تاريخياً في البلاد، وإن الوطن القومي اليهودي، على الرغم من أنه يتجسد بأقلية سكانية، فهو اليوم حقيقة قامت بضمانات دولية، وله حق استمرار الوجود والحماية والتطور». ويستدرك التعليق قائلاً: «مع ذلك فإن فلسطين ليست، ولن تكون، أرضاً يهودية صرفة. فهي تقع على مفترق الطرق بالنسبة للعالم العربي، وإن سكانها العرب الذين تحدروا ممن سكنوا هذه المنطقة منذ زمن بعيد يعتبرون فلسطين وطنهم».

وبهذا يكون تقرير اللجنة قد نسف «الكتاب الأبيض» نسفاً تاماً في موضوعي الهجرة والأراضي. كما أنه في موضوع الحكم لم يعترف بأهمية وجود أكثرية عربية[٤٥]. ولقد أخرج فلسطين من نظام الانتداب إلى نظام الوصاية الدولية، والحيلولة دون قيام دولة عربية أو ذات أكثرية عربية، مخالفاً في ذلك روح المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم، ومع ما هو مترتب على الدولة المنتدبة من التزامات نحو العرب بموجب صك الانتداب على فلسطين[٤٦].

وفضلاً عن ذلك ألاحظ أن تقرير لجنة التحقيق الأنغلو ـ أمريكية يدل دلالة واضحة على أن واضعيه استوحوا الاستراتيجية الاستعمارية التي صدر عنها كلّ من وعد بلفور وصك الانتداب. فالتقرير اعتمد مثلهما مجافاة حقائق التاريخ بادعائه أن لليهود صلة تاريخية بفلسطين، كما أنه جرى على نهجهما في التعاطي غير الموضوعي مع الشعب العربي الفلسطيني على أساس طائفي، متجاهلاً امتلاكه كلّ مقومات الشعب وأن المسلمين والمسيحيين في فلسطين لا تمييز مطلقاً بينهم على محاور السلالة التاريخية واللغة والثقافة والقيم وأنماط السلوك.

ثم إن التقرير لم ينص صراحة على أن فلسطين الوطن التاريخي والطبيعي لشعبها العربي، وإنما جاء بصيغة ملتبسة بقوله «إن فلسطين تقع على مفترق طرق بالنسبة للعالم العربي، وإن سكانها العرب الذي تحدروا ممن سكنوا هذه المنطقة منذ زمن بعيد يعتبرون فلسطين وطنهم».

وعلى الرغم من المشاركة الرسمية البريطانية في اللجنة، فإن الحكومة البريطانية وصفت التقرير بأنه «فظيع»، واعتبرته متساهلاً جداً مع الأمريكيين

---

(٤٥) الحوت، المصدر نفسه، ص ٥٥٣.

(٤٦) عبد الهادي، **مذكرات عوني عبد الهادي**، ص ٣٠٠ ـ ٣٠١.

والصهاينة ويحتقر المصالح البريطانية[٤٧]، فيما رحب الرئيس ترومان بالتقرير في بيان رسمي في ٣٠/٤/١٩٤٦ طالب فيه بهجرة المئة ألف يهودي حالاً. . وفي اليوم التالي أعلن رئيس الوزراء البريطاني أتلي في مجلس العموم أن من الواجب أخذ التقرير بأكمله لا الاكتفاء بتوصية من توصياته[٤٨]، كما أن تنفيذه يستتبع أعباء ثقيلة. و«إن الحكومة البريطانية ترغب في أن تتأكد إلى أي مدى يمكن أن تصل الولايات المتحدة في المشاركة في المسؤوليات المالية والعسكرية الإضافية الناجمة عن تطبيق التوصيات». وأضاف أتلي في إعلانه قائلاً: «إنه يتضح من الحقائق التي عرضها التقرير عن الجيوش غير الشرعية في فلسطين أنه لا يمكن قبول هجرة مائة ألف يهودي ما لم تحل هذه التشكيلات وتجرَّد من أسلحتها». وإزاء ردة الفعل السلبية للحكومة البريطانية عقد الرئيس ترومان اجتماعاً مع رؤساء أركان القوات المسلحة الأمريكية للاطلاع على رأيهم في المشاركة المحتملة في عمل عسكري متوقع في فلسطين، فلم يؤيدوا الغوص فيما اعتبروه «المستنقع الفلسطيني»[٤٩].

وعلى الرغم من أن تقرير لجنة التحقيق الأنغلو ـ أمريكية كان في مجمله منحازاً إلى الصهاينة إلا أنه برفضه مبدأ «الدولة اليهودية» استثار غضبهم. وقد ردوا على ذلك بتصعيد عملياتهم الإرهابية، وذلك ما سبق بيانه في الفصل السابق. وبالمقابل لم تتجاوز ردات الفعل العربية على التقرير، الشديد الانحياز ضد الحقوق العربية المشروعة، التظاهرات وبيانات الشجب والإدانة، وتقديم سفراء مصر والعراق وسورية ولبنان والأردن في لندن وواشنطن احتجاجاً مشتركاً للحكومة البريطانية والإدارة الأمريكية، واستدعاء الملوك والرؤساء لسفراء بريطانيا والولايات المتحدة والتعبير لهم عن القلق الشديد. وشارك الزعامات العربية التعبير عن غضبها وقلقها زعيم مسلمي الهند محمد علي جناح[٥٠].

---

(٤٧) Francis Williams, *A Prime Minister Remembers* (London: Windmill Press, 1961), p. 128,
نقلاً عن: خضر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ص ٢٢٤.

(٤٨) توما، **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**، ص ١٩٤، و Robert John [and] Sami Hadawi, *The Palestine Diary*, with a foreword by Arnold J. Toynbee (Beirut: Palestine Research Center, [1970]), pp. 64-65.

(٤٩) بشارة، المصدر نفسه، ص ٢٢٤.

(٥٠) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ج ٢: **القضية الفلسطينية أثناء الحرب العالمية الثانية إلى ما بعد قرار تقسيم فلسطين الصادر عن هيئة الأمم المتحدة**، ص ٥١، والحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٥٥٤.

وبدعوة من الملك فاروق التقى الملوك والرؤساء في أول مؤتمر قمة يومي ٢٨ و٢٩ أيار/مايو ١٩٤٦[٥١] حيث تباحثوا في مجمل القضايا العربية. وقرروا فيما يخص الصراع العربي ـ الصهيوني اعتبار الصهيونية خطراً داهماً لا على فلسطين وحدها بل على الدول العربية والشعوب الإسلامية جميعها، وأن الحفاظ على عروبة فلسطين يتطلب إيقاف الهجرة الصهيونية، ومنع تسرب الأراضي العربية إلى الصهاينة، والعمل على تحقيق استقلال فلسطين وتشكيل حكومة تضمن فيها حقوق جميع سكانها الشرعيين، والاتفاق على دعم عرب فلسطين بالمال للدعاية وحفظ الأراضي وغير ذلك من الأغراض التي تدعم الكيان العربي في فلسطين، وبما لا يقل عن ١ بالمئة من الدخل الوطني لكلّ دولة[٥٢].

في ختام القمة أصدر الملوك والرؤساء بياناً تضمّن ما نصه: «ثم تداولوا في قضية فلسطين من شتّى نواحيها فرأوا أن قضيتها ليست قضية خاصة بعرب فلسطين وحدهم، بل هي قضية العرب جميعاً. وإن فلسطين عربية يتحتم على دول العرب وشعوبها صيانة عروبتها، وانه ليس في إمكان هذه الدول أن توافق بوجه من الوجوه على أية هجرة جديدة، ويعتبرون ذلك نقضاً صريحاً للكتاب الأبيض الذي ارتبط به الشرف البريطاني. ولهم عظيم الأمل أن لا يعكر صفو علائق المودة القائمة بين الدول والشعوب العربية من جهة، والدولتين الديمقراطيتين الصديقتين ـ بريطانيا والولايات المتحدة ـ من جهة أخرى، أي تشبث من جانبهما يرمي إلى إقرار تدابير ماسة بحقوق عرب فلسطين، حرصاً على دوام هذه الصداقة وتفادياً لردة فعل ينشأ بسبب ذلك ويفضي إلى اضطرابات قد يكون لها أسوأ الأثر على السلْم العام»[٥٣]. وبيان القمة الأولى بحديثه عن الشرف البريطاني والأمل بعدم تعكير علائق الود مع الدولتين الديمقراطيتين مؤشر على الخلل الاستراتيجي التاريخي في إدارة الملوك والرؤساء العرب للصراع العربي ـ الصهيوني.

ولأن القوى الحريصة على تواصل استغلال واقع التجزئة والتخلف العربي تعمل على تطويق أي إجماع عربي أيّاً كان مستواه ومضمونه تحسباً من تداعياته،

---

(٥١) حضر القمة كلّ من: الملك فاروق ملك مصر، والملك عبد الله ملك الأردن، والأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق، والرئيس شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية، والشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية، والأمير سعود ولي عهد المملكة العربية السعودية، والأمير سيف الإسلام عبد الله نائباً عن إمام اليمن.

(٥٢) الحوت، المصدر نفسه، ص ٨١٧، الوثيقة الرقم (٤٨).

(٥٣) درورة، المصدر نفسه، ح ٢: **القضية الفلسطينية أثناء الحرب العالمية الثانية إلى ما بعد قرار تقسيم فلسطين الصادر عن هيئة الأمم المتحدة**، ص ٥٢ ـ ٥٣.

كان للقمة الأولى أثرها في الدوائر السياسية في لندن وواشنطن. فرئيس الوزراء البريطاني أتلي قال إن تقرير لجنة التحقيق في حاجة إلى دراسة ومشاورة، وإن التوصيات ذات صفة استشارية وغير ملزمة، وأعلن أن حكومته في انتظار تعليقات الحكومات العربية واللجنة العربية العليا والوكالة اليهودية، فيما صرح الرئيس ترومان بأنه لن يقرر خطوة ما بشأن فلسطين قبل استشارة العرب(٥٤).

وما بين ٨ ـ ١٢ حزيران/يونيو ١٩٤٦ عُقد في بلودان مجلس جامعة الدول العربية للنظر في تقرير لجنة التحقيق ونتائجه ولوضع خطة الاستجابة العربية للتحدي الذي شكلّه التقرير. ولقد تلقّى المجلس سيلاً من البرقيات من مختلف نواحي الوطن العربي تطالبه باتخاذ قرارات عملية تتناسب ودقة المرحلة. واتخذ المجلس قرارات «سرية» وأخرى علنية أكدت رفض تقرير لجنة التحقيق، ورفض أي شكل من أشكال التقسيم كحل للقضية الفلسطينية، والمطالبة بمفاوضة بريطانيا وعرض القضية على الأمم المتحدة إذا لم تنته المفاوضات مع بريطانيا إلى أي حل مرْضٍ، وتأليف لجنة دائمة في أمانة الجامعة العربية للإشراف على سير القضية، وإنشاء مكاتب للمقاطعة وأخرى للدفاع عن فلسطين في كلّ دولة عربية، وإصدار طابع باسم فلسطين يُرصد ريعه للقضية الفلسطينية(٥٥).

ولقد اتخذ المجلس قراراً بتأليف «الهيئة العربية العليا» وحل كلّ من «اللجنة العربية العليا» و«الجبهة العربية العليا» ووضع حد لتنافسهما وما يترتب عليه من إضرار بالقضية. وقد ضمت الهيئة كلاً من جمال الحسيني وإميل الغوري من اللجنة العربية العليا، وأحمد حلمي عبد الباقي ود. حسين فخري الخالدي من الجبهة العربية العليا. وسُمّي جمال الحسيني نائباً للرئيس، حيث أُبقيت الرئاسة شاغرة ليشغلها المفتي الحاج أمين الحسيني بعد عودته من أوروبا. وبعد بضعة شهور قرر المفتي أن يضم إلى الهيئة كلاً من معين الماضي، ومحمد عزة دروزة، ورفيق التميمي، وإسحق درويش، والشيخ حسن أبو السعود، والخمسة ممن يُعتبرون أنصار المفتي، إذ كان دروزة والخالدي على علاقة جيدة معه، فيما الثلاثة الآخرون من أنصاره الخلّص. ولقد استقال دروزة من عضوية الهيئة في أواسط سنة ١٩٤٧ لأنه «لم يرَ أن يتحمل مسؤولية الأساليب المتبعة فيها»(٥٦).

---

(٥٤) الحوت، المصدر نفسه، ص ٥٥٥.

(٥٥) دروزة، المصدر نفسه، ج ٢: **القضية الفلسطينية أثناء الحرب العالمية الثانية إلى ما بعد قرار تقسيم فلسطين الصادر عن هيئة الأمم المتحدة**، ص ٥٦ ـ ٥٧.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٥٨، الهامش الرقم (١).

كما قرر مجلس الجامعة أن تتولى الهيئة العربية العليا الإشراف على جميع شؤون القضية الفلسطينية، بما في ذلك المشروع الإنشائي والمكاتب العربية، غير أن الحكومة العراقية المموِّلة للمشروعين لم توافق على ذلك وأيدت بقاءهما في عهدة موسى العلمي، الأمر الذي أدى إلى استمرار التوتر والتشاد والمهاترات بين الهيئة العليا وأنصارها وبين موسى العلمي وأنصاره[٥٧].

وحول القرارات «السرية» لمؤتمر بلودان كتب محمد عزة دروزة يقول: «والذي علمناه من مصدر وثيق عنها أنها سجلت خطورة الحالة في فلسطين، واحتمال تطورها إلى صدام شديد بسبب ما بدا عند اليهود من استعداد عسكري وأعمال إرهابية منظمة. وسجلت أن موقف الحكومات حينئذ سيتحرج جداً لأنها لا تستطيع منع شعوبها من مناصرة أهل فلسطين بالمال والسلاح والرجال. وسجلت إن قبول تواصي لجنة التوفيق الإنكليزية الأمريكية وتنفيذها يجعل الحالة بين إنكلترا وأمريكا وبين البلاد العربية تنتقل إلى حالة تسوء فيها العلاقات لدرجة كبيرة، بحيث يصبح على البلاد العربية أن تدافع عن نفسها باتخاذ بعض التدابير الضرورية التي منها (١) عدم السماح للدولتين أو إحداهما أو رعاياهما بأي امتياز اقتصادي جديد (٢) عدم تأييد مصالحهما الخاصة في أي هيئة دولية (٣) مقاطعتهما مقاطعة أدبية (٤) النظر في إلغاء ما يكون لهما من امتيازات في البلاد العربية (٥) شكواهما إلى مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة»[٥٨].

وكتبت بيان نويهض الحوت حول القرارات «السرية» تقول: «وهكذا أضافت السرية حول تلك القرارات هالة من الخيال، فتصور البعض أن الدول العربية قررت خوض الحرب مثلاً، أو أنها قررت قطع البترول. وأما الحقيقة فقد كانت دون ذلك بكثير، ولم تعرّج القرارات السرية على أي احتمال لخوض الحرب، ولا على ضرورة الاستعداد العسكري لها، مع العلم أنها في القرار الأول اعترفت بخطورة الأوضاع في فلسطين وتطورها نحو صدام عنيف». . ثم تضيف في تعقيبها قائلة: «وقد ذكر كمشي أن كلايتون هو الذي كان وراء عدم رفع تقرير اللجنة الأنغلو ـ أمريكية إلى مجلس الأمن، بعد أن نصح العرب بأن لا يعقدوا مستقبل فلسطين على الأمم المتحدة. والمعروف أن كلايتون كان نزيل فندق بلودان في أثناء عقد المؤتمر»[٥٩].

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٥٨ ـ ٥٩.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٥٩ ـ ٦٠.

(٥٩) الحوت، المصدر نفسه، ص ٥٥٨، مستشهدة بـ: Jon Kimche and David Kimche, *Both Sides of the Hill, Britain and the Palestine War* (London: Secker and Warburg, 1960), p. 50

رابعاً: مشروع موريسون، والمشروعان البديلان: العربـي والصهيونـي

كان الرئيس ترومان قد شكّل لجنة برئاسة السفير هنري غرادي وأوفدها إلى لندن في ١١/٦/١٩٤٦، حيث التقت مع لجنة بريطانية برئاسة هربرت موريسون رئيس مجلس اللوردات البريطاني ـ وانتهت اللجنتان إلى الاتفاق على «مشروع غرادي ـ موريسون»، الذي أعلنه موريسون في مجلس العموم البريطاني في ٣١/ ٧/ ١٩٤٦، وعُرف باسمه فيما بعد. وهو يقضي بتقسيم فلسطين إلى أربعة أقاليم: عربي، حيث يعيش أكثرية السكان العرب، ويهودي، حيث يعيش أكثرية السكان اليهود، وتشمل منطقة الساحل من حدود لبنان إلى أسدود جنوبي يافا، إلى جانب مساحات واسعة حول المستعمرات وبحيث يتمتع كلّ منهما بحكم ذاتي، ومنطقة القدس وبيت لحم وضواحيهما المباشرة[٦٠]، ومنطقة النقب، وتشرف عليها بريطانيا (الخريطة الرقم (٣)). وقال موريسون وهو يقدم المشروع إلى مجلس العموم: «وفي هذا الإطار من الممكن السماح بهجرة المائة ألف يهودي»[٦١].

ولقد حدد المشروع مستويات مختلفة لحكومات الأقاليم الأربعة؛ فحكومة كلّ من الإقليمين العربي واليهودي، تتولى سلطة التشريع والإدارة في إقليمها، بما في ذلك تحديد عدد الأشخاص الذين يمنحون حق الإقامة الدائمة. ولكلّ من الإقليمين مجلس تشريعي منتخب، وهيئة تنفيذية تضم رئيس الوزراء ومجلس الوزراء يعيّنها المندوب السامي من بين أعضاء المجلس التشريعي بعد التشاور مع أعضائه. أما حكومة مقاطعة القدس وضواحيها، والتي تضم مدينة بيت لحم وضواحيها، فتمارس مهمات شبيهة بسلطات المجالس البلدية، ويُنتخب معظم أعضائها فيما يعيّن المندوب السامي بعضهم. أما الحكومة المركزية فسلطتها محصورة في الدفاع، والعلاقات الخارجية، والجمارك والضرائب. وللمندوب السامي فيها السلطتان التشريعية والتنفيذية يساعده مجلس تنفيذي معيّن. وتتولى الحكومة المركزية إدارة إقليم النقب[٦٢].

ولم يشر مشروع موريسون إلى استقلال فلسطين، حتى ولم يحدد فترة انتقالية.

---

(٦٠) شفيق الرشيدات، **فلسطين: تاريخاً.. وعبرة.. ومصيراً**، سلسلة التراث القومي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ١٤١.

(٦١) توما، **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**، ص ١٩٥.

(٦٢) سحنيني، **فلسطين الدولة: جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني**، ص ١٦٣ ـ ١٦٤.

ويتضح من الصلاحيات التي عُهد بها إلى المندوب السامي انصراف النية إلى استمرار الانتداب. وكان موريسون في تقديمه المشروع أمام مجلس العموم قد قال: إننا ننوي، إذا كان ذلك مقبولاً، أن يتجسد المشروع «في اتفاقية وصاية على فلسطين». وكان نظام الوصاية قد استُحدث بعد الحرب العالمية الثانية مع قيام هيئة الأمم المتحدة، ليكون بديلاً من نظام الانتداب الذي ابتدعته عصبة الأمم في أعقاب الحرب العالمية الأولى، واستغلته الدول الكبرى في ممارسة سياستها الاستعمارية بـ «شرعية دولية»(٦٣).

وكانت الحكومة البريطانية قد دعت الحكومات العربية والهيئة العربية العليا والوكالة اليهودية إلى اجتماع في لندن لبحث المشروع. وفي اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في الإسكندرية في ١٢/٨/١٩٤٦ أجمع ممثلو الدول العربية والهيئة العربية العليا على رفض مشروع موريسون رفضاً باتاً، إذ رأوا فيه مشروع تقسيم، يتناقض مع «الكتاب الأبيض»، ويفسح المجال لهجرة يهودية غير محدودة: وأبلغوا الحكومة البريطانية قبولهم الدعوة للمفاوضات في لندن شريطة ألا تتم على أساسه، وألاّ تشارك فيها الوكالة اليهودية، واشترطت الهيئة العربية العليا أن يترأس المفتي وفدها(٦٤).

ورفضت الوكالة اليهودية المشروع في إثر اجتماع عقدته في باريس في ٦/٨/١٩٤٦، إذ رأته يتناقض مع قرار مؤتمر بلتيمور بإقامة «دولة يهودية». ومارست جماعة الضغط اليهودية («اللوبي») ضغوطاً مكثفة على الرئيس ترومان بحيث اضطرته إلى أن يبعث إلى رئيس الوزراء البريطاني برسالة في ١٢/٨/١٩٤٦ ذكر فيها أن معارضة المشروع في الولايات المتحدة أصبحت شديدة، بحيث صار مستحيلاً تعبئة الرأي العام لمصلحته بهدف تمكين الإدارة من دعمه مالياً(٦٥).

وكانت قد أثيرت في مجلس العموم تساؤلات حول المشروع، وما بدا من حرص بريطاني على التشبث بالبقاء في فلسطين رغم ما باتت تواجهه بريطانيا فيها من متاعب. وقد ردّ ونستون تشرشل على تلك التساؤلات بخطاب في مجلس

---

(٦٣) المصدر نفسه، ص ١٦٤.

(٦٤) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٥٦٠ ـ ٥٦١.

(٦٥) سخنيني، المصدر نفسه، ص ١٦٦، ويذكر د. خضر أن ترومان صُدم من كثافة الضغوط الصهيونية عليه لدرجة أنه قال: «لقد ضقت ذرعاً باليهود. ولم يعجبهم يسوع المسيح عندما كان على الأرض، وبالتالي من يمكنه أن يأمل أن يكون لي حظ أوفر من حظه». انظر: خضر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ص ٢٢٦.

العموم في ١٩٤٦/٨/١ ورد فيه قوله: «إذا كنا في فلسطين على الرغم من جميع الأكلاف والسيئات، فليس ذلك لكي نؤدي رسالتنا الطويلة، وإنما لأننا بحاجة، بعد أن أُبعدنا عن مصر، إلى تأمين قاعدة استراتيجية مناسبة يمكننا انطلاقاً منها متابعة أهدافنا الإمبراطورية»[٦٦].

واستجابة لطلب الحكومة البريطانية أعدّت الدول العربية مشروعاً بديلاً يتضمن ما يلي[٦٧]:

ـ يؤلف المندوب السامي حكومة مؤقتة من سبعة وزراء من العرب وثلاثة من اليهود، تُنقل إليها السلطتان التشريعية والتنفيذية التي تتولاهما إدارة الانتداب، على أن يحتفظ المندوب السامي بحق النقض خلال فترة الانتقال.

ـ تُعِد الحكومة المؤقتة سجلاً للناخبين الذكور البالغين، وتسن قانون الانتخاب، وتُجري على أساسه انتخاب «هيئة تأسيسية» من ٦٠ عضواً.

ـ تُعِد الحكومة المؤقتة مسودة الدستور وتقدمها إلى الهيئة التأسيسية. وفي حال عدم توصل الهيئة إلى إقرارها خلال ستة شهور تُعاد إلى الحكومة المؤقتة لإعادة النظر فيها وتعديلها في ضوء الاعتراضات، ثم تقوم بإصدار الدستور.

ـ يؤسَّس الدستور على المبادىء التالية:

أ ـ أن تكون فلسطين دولة موحَّدة، لها دستور ديمقراطي ومجلس تشريعي منتخب.

ب ـ يوفر الدستور ضمانات حرية الأماكن المقدسة، وحرية العبادة وفقاً للحالة الراهنة، والإبقاء على المحاكم الدينية المنفصلة لقضايا الأحوال الشخصية.

ج ـ النص على أن يكون طالب التجنس مقيماً إقامة شرعية في فلسطين لمدة عشر سنوات قبل تقديمه الطلب. ولكلّ مواطن حق طلب الجنسية دون تمييز بسبب الجنس أو الدين أو اللغة.

د ـ للهيئات الدينية، والجمعيات الأخرى، والأشخاص، الحق في امتلاك المدارس، بالإضافة إلى المؤسسات التعليمية التي تشرف عليها السلطات العامة،

---

(٦٦) خضر، المصدر نفسه، ص ٢٢٥.

(٦٧) سخنيني، المصدر نفسه، ص ١٦٧ ـ ١٦٩، ودروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ج ٢: **القضية الفلسطينية أثناء الحرب العالمية الثانية إلى ما بعد قرار تقسيم فلسطين الصادر عن هيئة الأمم المتحدة**، ص ٦٦ ـ ٦٧.

بشرط أن يكون تدريس اللغة العربية فيها إجبارياً، وأن تكون تحت إشراف الحكومة للمحافظة على مستويات التعليم. ولليهود حق استخدام العبرية كلغة رسمية ثانية في المناطق التي يشكّلون فيها أغلبية ساحقة.

هـ ـ لا تزيد نسبة اليهود في المجلس النيابي عن الثلث، وأن تنعكس ذات النسبة على الجهاز التنفيذي والإداري.

و ـ النص على وقف الهجرة وقفاً تاماً، والإبقاء على قيود انتقال الأراضي، وبأن لا يجري أي تعديل في الموضوعين إلا بموافقة أغلبية الأعضاء العرب في المجلس التشريعي.

ـ عند إقرار الدستور تجري الحكومة المؤقتة الانتخابات، ويجري عندئذ تعيين أول رئيس لدولة فلسطين المستقلة، وينتهي الانتداب، وبحيث يتولى رئيس دولة فلسطين سلطاته في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨.

ـ عقد معاهدة تحالف بين حكومة فلسطين المستقلة وبريطانيا لتوثيق العلاقات الودية بين الطرفين.

وفي اجتماع الهيئة العربية العليا في القاهرة في ١٩٤٦/١١/٢٧ اعترضت على مشروع الدول العربية، واتهمتها بالتساهل الذي سيؤدي إلى تهويد فلسطين. كما اعترضت على السلطات الممنوحة بموجبه للمندوب السامي، لكونها لا تتفق مع الأصول الديمقراطية، فضلا عن كون المندوب السامي خصماً وطرفاً في الصراع.

كما تقدمت الوكالة اليهودية بمشروع بديل يدعو إلى إقامة دولة يهودية على ٦٥ بالمئة من مساحة فلسطين، تشمل الجليل والنقب والسهول والمناطق الغربية والساحلية، وبحيث تترك للعرب المناطق الجبلية الشرقية، مع منح الأماكن المقدسة صفة دولية (الخريطة الرقم (٤)). ويلاحَظ على مشروع الوكالة اليهودية أنه خص الصهاينة بالمناطق ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية، وليست ذات الأهمية الدينية عند اليهود، مما يدل على أن دوافع وغايات الحركة الصهيونية سياسية بالدرجة الأولى، وليست دينية، وإن كانت وظفت أساطير التوراة والتلمود في مشروعها الاستعماري الاستيطاني.

ولقد أبدت الوكالة اليهودية غداة تقديمها مشروعها الاستعداد لمنح بريطانيا قواعد عسكرية جوية وبرية وبحرية. واشترطت ألا يتم حضور مؤتمر لندن إلا على أساسه، وليس على أساس مشروع موريسون. وتزامن تقديم العرض الصهيوني مع

تصعيد العمليات الإرهابية وحرب الأعصاب ضد الإنكليز في فلسطين، في محاولة للضغط على الحكومة البريطانية وابتزازها. وذهبت بعض المصادر إلى أن نفقات الأمن في فلسطين خلال السنة المالية ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦ بلغت ٤٩٥٩٠٠٠ جنيه، أي ما يعادل ٢٨,٢ بالمئة من الواردات، وأنه كان مطلوباً توفير جندي أو شرطي مقابل كلّ ١٨ ساكناً في فلسطين. وعندما أُعلن عن قرب انعقاد مؤتمر لندن، توجهت مئتا سيارة صهيونية محمّلة بالعمال والخيام والمعدات والأسلاك إلى النقب لإقامة البنية التحتية لعشر مستعمرات استيطانية، على أرض اشتُريت من أحد مشايخ بدو بئر السبع[٦٨].

خامساً: مؤتمر لندن، ومشروع وزير الخارجية البريطانية بيفن لسنة ١٩٤٧

في ١٠/٩/١٩٤٦ عقد مؤتمر لندن دورته الأولى بحضور مندوبي الدول العربية، الأعضاء في جامعة الدول العربية بالإضافة إلى أمين عام الجامعة، في حين قاطعته الهيئة العربية العليا من موقف مبدأي، إذ رأت في أي نقاش مع الحكومة البريطانية مضيعة للوقت، فضلاً عن اعتراضها على رفض بريطانيا ترؤس المفتي الوفد الفلسطيني إلى المؤتمر[٦٩]. وكانت الوكالة اليهودية قد امتنعت عن إرسال وفد إلى المؤتمر، فيما أعلنت الولايات المتحدة امتناعها عن حضوره. وعليه اقتصرت الدورة الأولى على ممثلي بريطانيا والدول العربية. وفي جلسة الافتتاح ألقى أتلي رئيس الوزراء البريطاني كلمة أعلن فيها أن مصير فلسطين لم تعد تقرره بريطانيا وحدها، وأنه صار لا بد لأي قرار بشأنها من أن يحوز قبول الولايات المتحدة الأمريكية.

وخلال الدورة الأولى التي امتدت حتى ١/١٠/١٩٤٦ دارت المباحثات حول المشروع العربي، وتراوحت كلمات المندوبين العرب بين الإشادة بالصداقة العربية ـ البريطانية، ورفض مشروع موريسون. وذلك ما لم تتجاوزه كلمات كلّ من عبد الرحمن عزام، أمين عام الجامعة، ود. عبد الرزاق السنهوري (مصر)، ود. فاضل الجمالي (العراق)، وفارس الخوري والأمير عادل أرسلان (سورية)، وكميل شمعون (لبنان)، وسمير الرفاعي (الأردن)، والأمير فيصل آل سعود (السعودية) والأمير سيف الإسلام عبد الله (اليمن). ولأنه لم يتم التوصل إلى

---

(٦٨) دروزة، المصدر نفسه، ص ٧٠ ـ ٧١، وخضر، المصدر نفسه، ص ٢٢٧.

(٦٩) خضر، المصدر نفسه، ص ٢٢٦.

اتفاق، رُفعت جلسات المؤتمر إلى ١٦/ ١٢/ ١٩٤٦، لتمكين المشاركين من حضور اجتماعات الأمم المتحدة، وبسبب الانتخابات الأمريكية[(٧٠)].

وكان حاييم وايزمان يصحبه وفد من سبعة بينهم بن غوريون وناحوم غولدمان، قد باشروا منذ ١/ ١٠/ ١٩٤٦ مباحثات سرية مع وزير الخارجية البريطانية بيفن، الذي قدم صيغة معدلة لمشروع موريسون. وبموجبها اقترح عقد اتفاقية وصاية مؤقتة، لمدة ثلاث أو خمس أو عشر سنوات، تمهد لإقامة حكومة يهودية. وبدا له أنه تجاوز الخلافات التي قامت بين الطرفين البريطاني والصهيوني، وتأسيساً على ذلك أعلن في ٣/ ١٠ عن تفاؤله بقرب التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن. ولكن الرئيس الأمريكي ترومان أعلن في اليوم التالي رفضه مشروع موريسون، ودعمه لسياسة الوكالة اليهودية بإقامة دولة يهودية قابلة للحياة على مساحة كافية من فلسطين، مع السماح لمئة ألف مهاجر يهودي بالهجرة فوراً إلى فلسطين[(٧١)].

ولقد استفزت تصريحات ترومان الرأي العام العربي، فقرر مجلس جامعة الدول العربية باجتماعه في ٢/ ١٢/ ١٩٤٦ الاحتجاج على التدخل الأمريكي المستمر لمصلحة الهجرة اليهودية، وذلك بإرسال مذكرة بلفت نظر الحكومة الأمريكية إلى ما تحدثه تصريحات الرئيس الأمريكي، وتدخّله لدى الحكومة البريطانية، من قلق شديد في البلاد العربية والعالم الإسلامي، الأمر الذي يسيء إلى العلاقات الطيبة التي ترغب الحكومات العربية أن تظل قائمة بينها وبين الحكومة الأمريكية. كما تضمّنت المذكرة الاحتجاج على الدور الأمريكي في تشجيع وتسهيل الهجرة الصهيونية من أوروبا إلى فلسطين. إلا أن الرد الأمريكي جاء مستفزاً، إذ أعلن في ١٧/ ١/ ١٩٤٧ معاضدة الإدارة والشعب الأمريكيين لفكرة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، والدعوة إلى «اتخاذ التدابير التي ترمي إلى تعزيز إبراز هذه الفكرة إلى حيز الوجود»، فيما أكدت الحكومة الأمريكية موقفها من مسألة الهجرة اليهودية بالقول: «يبدو مخالفاً للمبادىء الإنسانية لجميع الشعوب إنكار حق الباقين الآن في مراكز المشردين في أوروبا في البحث عن مأوى لهم في بلاد أخرى ومنها فلسطين»[(٧٢)].

---

(٧٠) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٥٦١ ـ ٥٦٢، وسحيبي، **فلسطين الدولة: جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني**، ص ١٦٢.

(٧١) المصدران نفسهما، ص ٥٦٢ ـ ٥٦٣، و١٦٩ على التوالي، وخضر، المصدر نفسه، ص ٢٢٦.

(٧٢) سخنيني، المصدر نفسه، ص ١٧٠ ـ ١٧١.

وفي ١٩٤٧/١/٢٧ عقد مؤتمر لندن دورته الثانية على شكل «مائدة مستديرة». وحضر وفد فلسطين هذه المرة برئاسة جمال الحسيني وعضوية د. حسين فخري الخالدي وإميل الغوري، ثم انضم إليه سامي طه، رئيس جمعية العمال العربية، وعمر الخليل ويوسف صهيون. وكان مجلس الجامعة العربية في اجتماعه في ١٩٤٦/١٢/١٠ قد حدد الموقف الرسمي بالدفاع عن عروبة فلسطين باعتبارها جزءاً حيوياً من الوطن العربي، ورفض تقسيمها أو إقامة رأس جسر صهيوني فيها. وكان الوفد البريطاني برئاسة بيفن. وقد ضم وزير المستعمرات كريتش جونز المعروف بأنه أبرز مناصري الصهيونية في الحكومة البريطانية[٧٣].

وفي جلسة ١٩٤٧/٢/٤ تكلّم فارس الخوري باسم الوفود العربية بأن عرض ما كان قد قرره مجلس الجامعة العربية حول عروبة فلسطين ورفض التقسيم والدولة اليهودية. كما أوضح أن المشروع العربي الذي قُدم في الدورة الأولى للمؤتمر هو الأعدل والممكن عملياً والمتفق مع القيم والمبادىء الديمقراطية، وأن الوفود العربية كانت جد كريمة عندما اقترحت بموجب المشروع العربي الاعتراف باليهود الذين حصلوا على الجنسية الفلسطينية وقضوا عدداً معقولاً من السنين في البلاد كمواطنين متساوين. وليس هناك مشروع آخر يكفل حياة ديمقراطية وعادلة لجميع المواطنين في فلسطين[٧٤].

وقدم بيفن في ١٩٤٧/٢/٧ مشروعه المؤسَّس على المادة الثانية من صك الانتداب. وقد أقر بفشل بريطانيا في إشراك أهالي البلاد في الإدارة لأنه لم يكن مستطاعاً إيجاد أسس مقبولة للتعاون بين العرب واليهود. وفي محاولته تبرئة بريطانيا من المسؤولية التاريخية ألقى بالتهمة على الولايات المتحدة «إذ إن اليهود ضلّوا ضلالاً كبيراً، إن الذي شجعهم على اقتراف آثامهم هو الولايات المتحدة الأمريكية لا العرب ولا بريطانيا العظمى». ولذلك لم يكن في الإمكان إقامة مؤسسات سياسية تفضي إلى الحكم الذاتي. ثم قدم مشروعه الذي كان قد عرضه في مباحثاته السرية مع الوفد الصهيوني برئاسة وايزمان، المتمثل بوضع فلسطين تحت الوصاية البريطانية لفترة مؤقتة، وإقامة منطقتين إداريتين عربية ويهودية، وبحيث لا تأخذ الحدود بينهما صفة حدود الدولة. ولأن المشروع

(٧٣) المصدر نفسه، ص ١٧١.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ١٧٢.

افترض وجود تداخل سكاني بين المنطقتين نص على أن تشتمل اتفاقية الوصاية على ضمانات لحقوق السكان اليهود في المناطق العربية والسكان العرب في المناطق اليهودية[٧٥].

وكما سبق القول كان مشروع بيفن صيغة معدلة من مشروع موريسون. وفيما يتعلق بالهجرة لم يقر مطالبة الوكالة اليهودية بأن تقرر هي معدل الهجرة إلى فلسطين، كما رفض طلب العرب بوقف الهجرة، واقترح النص على تأمين دخول مئة ألف خلال عامين. أما خلال الفترة الباقية من الوصاية فيُترك للمندوب السامي، بعد التشاور مع مجلسه الاستشاري، تقرير معدل الهجرة المسموح بها، مراعياً مبدأ القدرة الاقتصادية على الاستيعاب. وفيما يتعلق بانتقال الأراضي، نص المشروع على أن تتولى السلطات المحلية الرقابة على ذلك، مما يعني أن السلطة الإدارية العربية هي المخولة بتقرير ذلك في المنطقة العربية المقترحة[٧٦].

ولقد تمسكت الوفود العربية بمشروعها ورفضت مشروع بيفن. وفي جلسة مشتركة للوفدين البريطاني والصهيوني في ١٣/ ٢/ ١٩٤٧ أعلن موسى شاريت (شرتوك)، رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، رفض المشروع، بحجة أن المنطقة المخصصة لليهود غير كافية، إذ هي تحصرهم فيها دون مزيد من التوسع. واقترح ثلاثة بدائل: إما أن تُعلن فلسطين الغربية ـ أي باستثناء شرق الأردن ـ دولة يهودية، وإذا كان ذلك غير ممكن تستأنف بريطانيا إدارتها الانتدابية كما كانت عليه الحال قبل سنة ١٩٣٧، وإما إقامة دولة يهودية قابلة للحياة على مساحة كافية من فلسطين. وأمام وصول المؤتمر إلى طريق مسدود أعلن بيفن في جلسته الختامية يوم ١٤/ ٢/ ١٩٤٧ فشل المؤتمر في الوصول إلى اتفاق بين الفريقين، وعليه قررت الحكومة البريطانية إحالة المشكلة إلى الأمم المتحدة[٧٧].

سادساً: تشكيل لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين (الأنسكوب UNSCOP)

بعد أن اتضح للحكومة البريطانية فشلها في الوصول إلى تسوية للصراع العربي ـ الصهيوني تحفظ بها مصالحها الاستعمارية في المنطقة، وأمام تزايد الشعور

(٧٥) المصدر نفسه، ص ١٧٤.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ١٧٥.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ١٧٥.

بوطأة الغرق في «المستنقع الفلسطيني»، وفي محاولة الحد من الضغوط الأمريكية، لجأت إلى الأمم المتحدة. ففي ١٤ شباط/ فبراير ١٩٤٧ أعلن بيفن أن الانتداب يجب أن يسلّم إلى الأمم المتحدة. ثم أكد ذلك بخطابه في مجلس العموم في ١٨ شباط/ فبراير. وفي ٢٦ منه قابل المندوب البريطاني في المنظمة الدولية ألكسندر كادوغان أمين عام الأمم المتحدة تريغفي لي، طالباً إدراج «مسألة فلسطين» على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العادية التالية. كما طالب بدعوة الجمعية العامة إلى دورة خاصة بأسرع ما يمكن لتأليف لجنة تقوم بالتحقيق المطلوب إلى حين انعقاد الدورة العادية في الخريف[٧٨].

ولقيت إحالة القضية إلى الأمم المتحدة ترحيب الإدارة الأمريكية، التي رأت في ذلك ما يفسح لها المجال كي تحل محل بريطانيا في إدارة الأزمة، وبالتالي وراثة دورها في المشرق العربي، خاصة أن نيويورك غدت مركز الحِراك السياسي الدولي، فيما الإدارة والأجهزة الأمريكية تتمتع بنفوذ وهيبة في المنظمة الدولية. كما استُقبلت تلك الإحالة بترحيب أكبر في أوساط الحركة الصهيونية، التي كانت واثقة من قدراتها في المنظمة الدولية، بحكم قوة النفوذ الأمريكي فيها[٧٩]، فضلاً عن أهمية الدور الصهيوني في الاستراتيجية الأمريكية الخاصة بالشرق الأوسط، وما باتت الحركة الصهيونية تمتلكه من إمكانيات وقدرات ذاتية ومكانة في أوساط يهود العالم، وما تحوزه من تعاطف دولي نتيجة توظيفها الجيد لمأساة يهود ألمانيا ووسط أوروبا بفعل الممارسات العنصرية النازية.

وكانت اللجنة السياسية في جامعة الدول العربية قد أصدرت تعليماتها إلى المندوبين العرب في المنظمة الدولية بالعمل على تفادي تعيين لجنة تحقيق دولية، وأن تصر على أن تكون الغاية من اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة تقرير استقلال فلسطين. وفي ٢١ نيسان/ أبريل تقدم مندوبا مصر والعراق، وفي اليوم التالي لحق بهما مندوبو سورية ولبنان والسعودية، بطلب إضافة بند على جدول الأعمال ينص على «إنهاء الانتداب وإعلان فلسطين مستقلة وفق الأساليب الديمقراطية مع حقوق متساوية لجميع مواطنيها». كما أوضح المندوبون العرب أن لا داعي لتشكيل لجنة، وأن تنظر الجمعية العامة في القضية في ضوء ذلك. ولكن

---

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٢٨٣؛ خضر، المصدر نفسه، ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩، والحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٥٦٦.

(٧٩) خضر، المصدر نفسه، ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩، وشوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ص ٥٠٥ ـ ٥٠٦.

الطلب العربي جوبه بمعارضة شديدة من المندوبين البريطاني والأمريكي. وعندما جرى التصويت عليه في ٢٨ نيسان/ أبريل عارضه ٢٤ عضواً وأيّده ١٥ وامتنع ٦ عن التصويت[٨٠].

وفي ١/ ٥/ ١٩٤٧ أحالت الجمعية العامة للأمم المتحدة الموضوع إلى «اللجنة المختصة بالشؤون السياسية والأمنية»، وهي اللجنة الأولى المنبثقة عنها، للبحث في تشكيل وصلاحيات اللجنة الخاصة المقترحة للتحقيق في القضية الفلسطينية. وقد ناقشت في ٧/ ٥/ ١٩٤٧ مشروعي قرارين: الأول قدّمه الوفد الأمريكي وينص على أن يكون من صلاحيات اللجنة الخاصة جمع وتحليل ومقارنة جميع المعلومات المتعلقة بالمسألة، وأن تتلقى الإفادات من الحكومات المعنية والهيئات غير الحكومية والأفراد حسبما تجد ذلك ملائماً، وأن تدرس الأمور المختلفة التي تقع في إطار بحثها، وتتقدم بتقرير إلى الجمعية العامة في دورتها المقبلة متضمناً مقترحاتها لحل المسألة الفلسطينية. كما نص مشروع القرار الأمريكي على أن يكون للجنة عقد اجتماعاتها حيث ترى ذلك ملائماً، وأن تبحث في أمور أخرى من جملتها مشكلة اللاجئين اليهود في أوروبا، وأن تشكَّل اللجنة من ممثلين عن كلّ من كندا وتشيكوسلوفاكيا وإيران وهولندا وبيرو والسويد وأوروغواي. ويلاحَظ أن المشروع الأمريكي استبعد أن يكون استقلال فلسطين من اختصاصات اللجنة، كما طالبت الوفود العربية، فيما جعل من اختصاصها بحث مشكلة اللاجئين اليهود في أوروبا، وهو الأمر الذي كانت تعارضه الوفود العربية[٨١].

وكان المشروع الثاني ذلك الذي تقدمت به الأرجنتين، وقد طالب بأن تختص اللجنة بتدوين الحقائق العمومية وإصدار التوصيات، وأن يكون لها جميع الصلاحيات التي لا تملكها إلا الجمعية العامة. كما نص على ضرورة تمثيل الدول العربية في عضوية اللجنة، باعتبار أن غالبية سكان فلسطين من أصل عربي، وبأن تشكَّل اللجنة من ١١ عضواً منهم ممثلو الدول الخمس الأعضاء الدائمون في

(٨٠) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ج ٢ **القضية الفلسطينية أثناء الحرب العالمية الثانية إلى ما بعد قرار تقسيم فلسطين الصادر عن هيئة الأمم المتحدة**، ص ٩١، وكان أبرز من عارض قبول الطلب العربي مندوبو بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا والصين الوطنية، فيما كان أبرز مؤيديه مندوبو الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشرقية، عدا بولندا وتشيكوسلوفاكيا اللتين امتنعتا عن التصويت، وإيران والهند وأفغانستان ويوغوسلافيا وكوبا والأرجنتين وجمهورية الدومينيكان وبوليفيا والدول العربية الخمس. انظر: خضر، المصدر نفسه، ص ٢٣٠، الهامش الرقم (٢٩).

(٨١) سخنيني، **فلسطين الدولة: جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني**، ص ٩٢.

مجلس الأمن، ويتوزع الأعضاء الباقون على أساس إقليمي، بحيث يشمل التوزيع آسيا وأفريقيا وأمريكا[٨٢].

ومثُل أمام اللجنة السياسية وفد صهيوني ضم بن غوريون وآبا هليل سِلفر وموشيه شاريت (شرتوك) وحاييم غيرينبرغ وعمانويل نيومان وروز هالبرين وناحوم غولدمان. وتكلّم في الجلسة الأولى الحاخام آبا هليل سِلفر، الذي قدّم بياناً باسم الوكالة اليهودية يوضح أنها بموجب صك الانتداب تتحدث باسم يهود العالم أجمع في أمورِ الوطن القومي اليهودي. واستشهد ببيان كان قد أصدره حزب العمال البريطاني سنة ١٩٤٥ بالسماح بالهجرة اليهودية إلى فلسطين حتى يصير اليهود أغلب سكانها. ثم تحدث عن الإنجازات الصهيونية في فلسطين «وأثرها البنّاء الذي تعدى فلسطين إلى البلاد العربية المجاورة». وأشار إلى أن إمكانيات فلسطين إذا فُتح المجال لتنميتها يمكن أن تستوعب عدداً أكبر من سكانها الحاليين. ثم ندد بالموقف البريطاني في تحديد الهجرة وفرض القيود على مبيع الأراضي وعمليات التوطين. وفي جلسة ٥/٩ ادعى شاريت (شرتوك) أن مشكلة فلسطين تكمن في أن سياسة الانتداب تتناقض مع تعهدات الانتداب. وأعقبه بن غوريون الذي اتهم حكومة الانتداب بأنها المسؤولة عن تردّي الحالة في فلسطين[٨٣].

ولما كانت اللجنة السياسية لم توجّه الدعوة إلى ممثل الهيئة العربية العليا للمثول أمامها، أعلن المندوبون العرب عدم استعدادهم للمشاركة في مداولات اللجنة ما لم تدعُ ممثل الهيئة للكلام. وقد أعلن المندوب البريطاني أن الهيئة تمثل الشعب العربي في فلسطين. وعليه قررت اللجنة السياسية منح الهيئة العربية العليا الحق في الكلام[٨٤]. وطرح على الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها يوم ٧/٥/١٩٤٧، القرار رقم ١٠٥ للتصويت عليه، ونصه: «إن الجمعية العامة تؤكد أن قرار اللجنة الأولى (السياسية) في منح الهيئة العربية العليا لفلسطين فرصة الإدلاء بشهادتها يفسر نوايا الجمعية العامة تفسيراً صحيحاً». فأيد القرار ٣٩ عضواً، وعارضة عضو واحد، وامتنع ١١ عن التصويت[٨٥].

---

(٨٢) المصدر نفسه.

(٨٣) محمد عبد الرؤوف سليم، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص ٦٠٤.

(٨٤) سحيني، المصدر نفسه، ص ١٨٦، والحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٥٦٦.

(٨٥) الحوت، المصدر نفسه، ص ٥٦٦.

وكان وفد الهيئة العربية العليا قد تشكّل من إميل الغوري ورجائي الحسيني وهنري كتن وواصف كمال وعيسى نخلة وراسم الخالدي. وقد أثار الصهاينة ضجة ضد مشاركة راسم الخالدي وواصف كمال باعتبار أنهما كانا في ألمانيا خلال سنوات الحرب، واستجابة للضغط الصهيوني لم يُمنحا تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة. وفي جلسة اللجنة السياسية يوم ٩/ ٥/ ١٩٤٧ قدم هنري كتن عرضاً موجزاً لتاريخ الصراع، موضحاً أن وعد بلفور مناقض للمادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم، وأن شعب فلسطين يطلب الاستقلال باعتباره حقه الطبيعي، وأن تواصل الانتداب في غير مصلحة شعب فلسطين، وفنّد الادعاءات الصهيونية بالحق التاريخي في فلسطين، وحذّر من أن الأخذ بمثل هذا الادعاء على الصعيد العالمي يقضي بإعادة رسم خريطة العالم. كما عبّر عن رغبة العرب الفلسطينيين في التوصل إلى حل نهائي لقضية بلادهم، إذ بات استمرارهم كشعب أمراً مهدداً. ومن هنا فإنهم يأملون بإشراكهم في دراسة للتوصل إلى تسوية نهائية حفاظاً على حقهم القومي في تقرير مصيرهم. وانتهى إلى أن المعارضة العربية للهجرة اليهودية إلى بلادهم يجب أن توضع في الاعتبار تماماً مثلما يُنظر إلى إصرار أية جماعة على رفض إدخال المهاجرين إلى البلاد رغماً عن إرادة سكانها الأصليين. وفي جلسة ١٢/ ٥ تكلّم إميل الغوري فأكد أن أي محاولة لحل مشكلة اللاجئين والمشردين اليهود في أوروبا على حساب عرب فلسطين سوف تقابل بالرفض، وأن إيجاد صلة بين مشكلة اللاجئين اليهود ومشكلة فلسطين سيحرف مهمة اللجنة لمصلحة الصهاينة مما يجعل العرب يعيدون النظر في موقفهم من اللجنة[٨٦].

واحتدم الجدل في اللجنة السياسية حول إدراج موضوع استقلال فلسطين ضمن صلاحيات اللجنة الخاصة المراد تشكيلها للتحقيق، ولحسم الجدل شكّلت اللجنة السياسية لجنة فرعية مهمتها تنسيق الاقتراحات ودمجها في مشروع قرار واحد، متضمناً إيضاح مدى صلاحيات اللجنة الخاصة، وبيان إن كانت مشكلة المشردين اليهود في أوروبا ذات صلة بالقضية الفلسطينية أم لا؟ وتحديد إن كان ذكر الاستقلال كمقصد أساسي لمستقبل الحكم في فلسطين أم أنه هو المخرج الوحيد؟ وفيما إذا كانت مهمة اللجنة مجرد البحث في الحقائق أم الوصول إلى نتائج مقررة؟ وفي ١٢/ ٥/ ١٩٤٧ رفعت اللجنة الفرعية إلى اللجنة السياسية مشروع تقريرها، وقد ضمّنته المقترحات الأربعة التالية فيما يتعلق بموضوع استقلال فلسطين[٨٧]:

---

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٥٦٨، وسخنيني، المصدر نفسه، ص ١٨٦.

(٨٧) سخنيني، المصدر نفسه، ص ١٨٧.

الأول: على اللجنة الخاصة أن تضع نصب عينيها أن مبدأ استقلال أهالي فلسطين يجب أن يكون الغاية من أي خطة توضع لمستقبل تلك البلاد.

الثاني: على اللجنة الخاصة أن تسترشد بمبدأ أن استقلال فلسطين يجب أن يكون الغاية لأي خطة توضع لمستقبل البلاد.

الثالث: على اللجنة الخاصة أن تضع نصب عينيها أن مبدأ استقلال أهالي فلسطين يجب أن يكون الغاية الأساسية لأي خطة توضع لمستقبل تلك البلاد.

الرابع: على اللجنة الخاصة أن تسترشد بمبدأ أن استقلال فلسطين يجب أن يكون الغاية لأي خطة توضع لمستقبل تلك البلاد.

ولم تكن اللجنة الفرعية قد توصلت إلى اتفاق حول أي من المقترحات الأربعة، وعلى ذلك رفعتها إلى اللجنة السياسية. غير أن مندوب فرنسا في اللجنة السياسية اقترح إهمال المقترحات الأربعة «لأنها لا تضيف شيئاً إلى تعليمات اللجنة الخاصة، ومن الصعب العمل بها». ولدى التصويت على الاقتراح الفرنسي أيّده ٢٩ عضواً وعارضه ١٠ أعضاء وامتنع ١٤ عضواً عن التصويت. وقد حاول بعض المندوبين إدخال نص آخر يتعلق باستقلال فلسطين، ولكن جميع المحاولات أُحبطت، وبحيث نصت المادة السابعة من مشروع قرار اللجنة الفرعية على التالي: «على اللجنة الخاصة أن تُعِد تقريراً ترفعه إلى الجمعية العامة، وأن تضع المقترحات التي تراها ملائمة لحل مشكلة فلسطين». واقترح مندوبا الاتحاد السوفياتي والهند أن تضاف إلى النص جملة: «بما في ذلك إقامة دولة فلسطين الديمقراطية دون تأخير». ولكن هذا التعديل رُفض بأغلبية ٢٦ صوتاً مقابل ١٥ وامتناع ١٢ عن التصويت. فاقترح مندوب بولندا أن يضاف إلى نص المادة السابعة: «بما في ذلك الاقتراح بانشاء دولة فلسطين الديمقراطية من قبل هيئة الأمم» فهُزم بمعارضة ٢٥ صوتاً مقابل ١٠ مؤيدين و١٨ ممتنعاً. وبذلك تكون اللجنة السياسية قد استبعدت من نص المشروع أي إشارة إلى استقلال فلسطين وقيام دولة فلسطينية ديمقراطية.

سابعاً: التحول في الموقف السوفياتي وانعكاسه على تقرير اللجنة الخاصة

في ١٤/٥/١٩٤٧ رفعت اللجنة السياسية تقريرها إلى الجمعية العامة، متضمناً ما انتهت إليه بشأن صلاحيات اللجنة الخاصة، بحيث تكون مهمتها: «التثبّت من الوقائع وتدوينها وأن تحقق في جميع الأمور والمسائل المتصلة بمشكلة فلسطين. . . وأن تجري تحقيقها في فلسطين، وأن تقبل الإفادات التحريرية

والشفوية، بحيث تطبّق أيّاً منها في كلّ حالة حسبما يتراءى لها ملائماً. . وذلك من كلّ من الدولة المنتدبة وممثلي سكان فلسطين والحكومات والهيئات والأفراد حسبما تراه ضروريا». كما أوصت الجمعية العامة بأن ترفع اللجنة الخاصة تقريرها إلى أمين عام الأمم المتحدة قبل الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٤٧ كي يتسنى للجمعية العمومية النظر فيه في دورتها العامة المقبلة»[٨٨].

وفي جلسة ٥/١٤ أعلن المندوب السوفياتي أندريه غروميكو موقفاً اعتُبر تحوّلاً جذرياً في الموقف السوفياتي من الحركة الصهيونية، فبعد أن كانت الصهيونية مصنّفة في الأدبيات الماركسية باعتبارها حركة عنصرية رجعية، وكان الاتحاد السوفياتي في مقدمة الداعين إلى إقامة دولة ديمقراطية في فلسطين الموحدة، إذ به ينقلب على موقفه التاريخي عندما أيّد غروميكو تقسيم فلسطين إذا تعذّر قيام دولة ديمقراطية موحدة، وأضاف قائلاً: «ما من دولة أوروبية غربية كانت قادرة على ضمان الحقوق الأولية للشعب اليهودي وحمايته من الجلادين الفاشيين. وهذه الحقيقة توضح حق اليهود في إقامة دولتهم الخاصة بهم، وأنه من غير العدل إنكار حق الشعب اليهودي في تحقيق هذا الطموح»[٨٩].

ولقد أربك القرار السوفياتي الأحزاب الشيوعية في البلاد العربية، إذ جاء مخالفاً للنهج السياسي المعتمد من قِبلها. وتباينت مواقفها من قرار التقسيم، فالجناح اليهودي من الحزب الشيوعي الفلسطيني أيّده بعد بضعة أيام، واتخذ اسم «الحزب الشيوعي لأرض إسرائيل»، ثم «الحزب الشيوعي الإسرائيلي» بعد قيام الدولة، فيما انقسمت «عصبة التحرر الوطني» العربية إلى أغلبية رفضت القرار وأقلية أيّدته واعتبرته ملزماً للعصبة، مما تسبب في انقسامها. وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨ عقدت الأحزاب الشيوعية في العراق وسورية ولبنان وعصبة التحرر الوطني مؤتمراً في بيروت، وأصدرت بياناً طالبت فيه بتشكيل «جبهة شعبية تضم القوى الوطنية والديمقراطية ضد الاستعمار وعملاء الرجعية في سبيل الجلاء عن كلّ الشرق العربي وفي سبيل الاستقلال والديمقراطية». كما طلب البيان «سحب الجيوش العربية والقوات الصهيونية من الأراضي المخصصة للعرب في قرار التقسيم وإقامة دولة عربية مستقلة في القسم المخصص للعرب من

---

(٨٨) سخيني، المصدر نفسه، ص ١٨٨.

(٨٩) المصدر نفسه، ص ١٨٨ ـ ١٨٩، ودومينيك فيدال، **خطيئة إسرائيل الأصلية. المؤرخون الجدد الإسرائيليون يعيدون النظر في طرد الفلسطينيين**، ترجمة جسور الدويهي (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٢)، ص ٦.

فلسطين، ومنع تمزيقه وإلحاقه كلّياً أو جزئياً بأي شكل كان»[٩٠]. وبهذا تكون هذه الأحزاب قد قبلت بقرار التقسيم وإن هي لم تعلن ذلك.

والجدير بالذكر أن منذ بداية بروز الدعوتين الماركسية والصهيونية ناصب الماركسيون الدعوة الصهيونية العداء، إذ اعتبروها دعوة عنصرية ورجعية. وكانت القيادة السوفياتية بزعامة ستالين قد أقامت سنة ١٩٣٨ جمهورية يهودية في بيروبيدجان على حدود منشوريا لإدخال الأقلية اليهودية في سيرورة الإنتاج، باعتبار ذلك هو الحل السوفياتي للمسألة اليهودية في روسيا. غير أن المحاولة السوفياتية لم يُكتب لها النجاح، إذ لم تشهد بيروبيدجان هجرة يهودية واسعة من الأقاليم السوفياتية الأخرى. وحتى ثلاثينيات القرن العشرين تواصل الموقف المناهض للصهيونية عند الأممية الثالثة الاشتراكية، فيما أيّد الاتحاد السوفياتي الثورة العربية ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ بلا تحفظ. إلا أنه مع تفجّر الحرب العالمية الثانية أخذ الموقف السوفياتي من الحركة الصهيونية يشهد تحولاً عن ثوابته الأيديولوجية. ففي سنة ١٩٤٢ تشكلت في موسكو لجنة يهودية لمناهضة الفاشية. وفي سنة ١٩٤٣ أعلن ميخويلس، أحد رؤساء اللجنة، في أثناء زيارته لندن، أن الصهيونية «فكرة عظيمة، حتى وإن لم تكن صالحة لليهود السوفيتيين المتجذرين جداً في روسيا». وفي سنة ١٩٤٤ كتب أمين اللجنة إيبشتين في صحيفة اللجنة ما نصه: «للشعب اليهودي الحق في الاستقلال السياسي في فلسطين». وفي المؤتمر النقابي العالمي الذي عُقد في لندن في شباط/فبراير ١٩٤٥ صوّت الوفد السوفياتي للمؤتمر مؤيداً قراراً ينص: «إن الشعب اليهودي يجب أن يكون في مقدوره متابعة إعادة بناء فلسطين وطنه القومي»[٩١].

وبحكم الموقع القيادي للاتحاد السوفياتي في المعسكر الاشتراكي، انعكس التحول الجذري في موقفه على مواقف دول هذا المعسكر، وذلك فيما عدا يوغوسلافيا. وبالتالي التقى المعسكران الرأسمالي والاشتراكي على دعم الموقف الصهيوني. ولقد تباينت وجهات النظر في تعليل اسباب الانعطاف الجذري في

---

(٩٠) علي محافظة، «الإمكانات الأيديولوجية العربية،» ورقة قدمت إلى **العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ٢ ج (بيروت: المركز، ٢٠٠٠)، ج ١: **الدراسات الأساسية**، ص ٦٣٧، مستشهداً بكلٍ من: سميح سمارة، **العمل الشيوعي في فلسطين: الطبقة والشعب في مواجهة الكولونيالية**، تقديم إميل حبيبي (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٩)، ص ٢٨٢ ـ ٢٨٣، وحنا بطاطو، **العراق**، ترجمة عفيف الرزاز، ٣ ج (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٢)، ج ٢: **الحزب الشيوعي**، ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦.

(٩١) خضر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٦.

الموقف السوفياتي، فالمصادر الصهيونية تعيد ذلك إلى تعاطف ستالين والقادة السوفيات مع مأساة يهود ألمانيا في العهد النازي، ولما قام به القادة الصهاينة من اتصالات معهم. بينما المصادر غير الصهيونية تراه قراراً سياسياً، ويذهب بعض تلك المصادر إلى أن العامل الأول في اتخاذه تقويم ستالين للواقع العربي الذي كان يراه راكداً وساكناً في ظل الهيمنة الاستعمارية، فيما يرى آخرون أن التحول في الموقف السوفياتي إنما يعود إلى تقويم أكثر إيجابية لواقع التجمّع الاستيطاني الصهيوني («اليشوف»).

ففي مذكراته يفيد ناحوم غولدمان بأنه كان عضواً في وفد اللجنة السياسية للوكالة اليهودية الذي ذهب إلى الأمم المتحدة، وبأنه كان من المفترض أن يعمل على تحييد الاتحاد السوفياتي عندما فوجىء بتأييده غير المتوقع فكرة إنشاء «دولة يهودية». وحول ذلك كتب يقول: «فقد أحدث خطاب غروميكو بهذا الشأن شعوراً غامراً، حيث إن الرأي العام اليهودي، وغير اليهودي على حد سواء، اعتبر السوفييت أعداء عنيدين للصهيونية. فالصهيونية عوملت كحركة غير مشروعة في الاتحاد السوفياتي، وإن المئات بل الآلاف من الصهاينة الروس كانوا يعملون في معسكرات الاعتقال في سيبيريا. شخصياً لم أفقد الأمل تماماً أبداً من أن الاتحاد السوفياتي يمكن أن يقتنع بفكرة إنشاء «دولة يهودية». واستند هذا الأمل على محادثاتي مع ليتفينوف وبوتمكين خلال عملي في جنيف سابقاً، ومع غروميكو وأومانسكي في واشنطن. وعندما ذهب الرئيس التشيكوسلوفاكي إدوارد بينس إلى موسكو في آذار [مارس] ١٩٤٥ فقد وعد وايزمان ووعدني بأن يبحث مسألة فلسطين مع ستالين. وأبلغنا عند عودته بأنه في الحقيقة تحدث بإيجاز مع ستالين بشأن فلسطين، الذي قال له بأنه قد علم بأن شيئاً خطيراً قد حدث للشعب اليهودي في السنوات الراهنة وقتذاك، وأنه سيفعل أي شيء يستطيعه لإصلاح ذلك. وكان بينس يؤكد لأصدقائه اليهود بأنه لا حاجة للقلق بشأن موقف الاتحاد السوفياتي في هذا الصدد»[٩٢].

وحول التحول الحاسم في الموقف السوفياتي والتوافق مع الموقف الأمريكي الضاغط لإصدار قرار بتقسيم فلسطين كتب دومينيك فيدال يقول: وبالعودة إلى الوراء، يبدو هذا الاتفاق صعب التصديق، وخصوصاً أنه تم في سنة ١٩٤٧،

(٩٢) ناحوم غولدمان، **مذكرات ناحوم غولدمان**، ترجمة دار الجليل، شخصيات صهيونية؛ ١٣ (عمّان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ١٩٩٤)، ص ٢٢٠.

تلك «السنة الرهيبة» كما وصفها الجنرال ديغول. فمع بروز نظرية ترومان طرحت الولايات المتحدة نفسها قائدة «العالم الحر» في وجه «التوسع السوفياتي». وبعد أشهر أكد الجانب السوفياتي، عبر تقرير غدانوف رؤية ترومان مرسِّخاً نظرية «المعسكرين»: الإمبريالي والمناهض للإمبريالية...[٩٣] ويضيف فيدال قائلاً: «يبدو أن دعم الاتحاد السوفياتي لقيام دولة يهودية غير متجانس مع حالة العداء التقليدي للصهيونية في أوساط الماركسيين، وتحديداً بين الشيوعيين السوفيات. لكن ذلك يتغاضى عن أن السياسة الستالينية كانت تقدِّم على الدوام مصالح الاتحاد السوفياتي على الاعتبارات الأيديولوجية. والحال أن الإمبريالية المسيطرة في المنطقة، إمبريالية لندن ونقطة ضعفها بما لا يقبل الجدال كانت في فلسطين. ولأنه لم يكن هناك في تلك الحقبة حركة وطنية عربية قوية يمكن أن تتحالف مع الاتحاد السوفياتي رأى هذا الأخير أن يستخدم الحركة الصهيونية كرافعة لزعزعة «النير» البريطاني عن الأراضي المقدسة، ومن ثم عن المشرق بأسره»[٩٤].

فيما كتب فؤاد قازان يقول: «من المعقول أن يكون تنازع المصالح الذي ظهر، عقب الحرب العالمية الثانية، بين الزعماء الصهاينة وحُماتهم البريطانيين سابقاً، قد أقنع الزعماء السوفياتيين بتحويل موقفهم تدريجياً لصالح الحركة الصهيونية»[٩٥]. ويعقّب د. بشارة خضر على قول فؤاد قازان قائلاً: «وربما على أمل كسب نقطة ارتكاز في الشرق الأدنى عن طريق الجناح المناصر للسوفيتيين في التيار الصهيوني... ومن الممكن أيضاً أن يكون الزعماء السوفياتيون قد فضّلوا إعطاء دعمهم لليشوف بدلاً من الإقطاع العربي لأسباب تتعلق بحساب أيديولوجي، إذ رأوا في اليشوف الصهيونية نواة رأسمالية قابلة لأن تتحول يوما ما، بفعل انفجار تناقضاتها، إلى البناء الاشتراكي. أما الإقطاعيات العربية فلم تكن هناك فائدة كبيرة منها لأنها لم تكن قد قامت بعد ثورتها البرجوازية». ويستشهد د. بشارة في تعزيز رؤيته بموقف الماركسيين المصريين الذين كانوا خلال سنتي ١٩٤٧ و١٩٤٨ يرون أن مصر الإقطاعية أكثر تخلفاً من فلسطين اليهودية باعتبارها في نظرهم «الدولة

---

(٩٣) في ١٢/٣/١٩٤٧ أعلن الرئيس ترومان المبدأ الذي عرف باسمه، والذي نص على التدخل في اليونان وتركيا، وتقديم ٤٠٠ مليون دولار معونة لهما، وإرسال خبراء أمريكيين إليهما للمساعدة في تطويرهما. وكانت اليونان تشهد حرباً أهلية بين الشيوعيين والقوى المدعومة من بريطانيا.

(٩٤) فيدال، **خطيئة إسرائيل الأصلية: المؤرخون الجدد الإسرائيليون يعيدون النظر في طرد الفلسطينيين**، ص ٧ ـ ٨.

(٩٥) فؤاد قازان، **الثورة العربية وإسرائيل: دراسة تاريخية وسياسية عن تطور القضية الفلسطينية وحركة التحرر الوطني وتأثير الثورة العربية على غرب آسيا وإفريقيا** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨)، ص ٦١.

الرأسمالية الوحيدة في المنطقة المزودة بنظام ديمقراطي برجوازي» والمتقدمة مرحلة تاريخية كاملة رأسمالية عن الدول العربية الإقطاعية[٩٦].

وما يؤكد صحة ما ذهب اليه فيدال أن الموقف السوفياتي انعطف ثانية باتجاه دعم الموقف العربي بعد بروز الحركة القومية العربية أواسط خمسينيات القرن العشرين، وأنه عقب لقاء عبد الناصر مع شو إن لاي في باندونغ في ربيع ١٩٥٥ عقدت مصر صفقة الأسلحة التشيكية في خريف العام ذاته. وكما كانت تشيكوسلوفاكيا استجابة لتوجيه ستالين قد زودت الصهاينة بالسلاح والمتطوعين سنتي ١٩٤٧ و١٩٤٨ كانت هي التي نفذت السياسة السوفياتية الجديدة سنة ١٩٥٥ بعقدها صفقات السلاح مع مصر أولاً وسورية بعد ذلك. وفي ذلك الدلالة المؤكدة على أن واقع الحِراك السياسي العربي، الوطني والقومي، هو المحدد الأول والرئيسي لمواقف مختلف الدول من الصراع العربي ـ الصهيوني.

ثامناً: لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين (الأنسكوب) توصي بالتقسيم

في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٧ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار الرقم ١٠٦ بتشكيل «اللجنة الخاصة للأمم المتحدة الخاصة بفلسطين» (الأنسكوب) بأغلبية ٤٥ صوتاً ضد ٧ أصوات هم مندوبو الدول العربية الخمس الأعضاء في الأمم المتحدة وباكستان وتركيا. وذلك بعد أن صوّت مندوبو المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي لمصلحة القرار. وقد تشكّلت اللجنة من أحد عشر عضواً، لكلّ منهم عضو احتياطي، من النمسا وكندا وغواتيمالا وتشيكوسلوفاكيا والهند وهولندا وإيران وبيرو والسويد وأوروغواي ويوغوسلافيا، وقد استُبعد من عضويتها ممثلو الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن للإيحاء بحيادها[٩٧].

وعقدت اللجنة في ٢٦/ ٥ جلستها الأولى في نيويورك، وفي الجلسة الثانية في ٢/ ٦ انتخبت القاضي السويدي إميل ساندستورم رئيساً لها. وفي ١٣/ ٦ أبرقت الهيئة العربية العليا إلى أمين عام الأمم المتحدة تعلمه بقرارها مقاطعة اللجنة بسبب عدم إدراج إنهاء الانتداب وإعلان استقلال فلسطين على جدول أعمالها في الدورة الخاصة للجمعية العامة، وعدم فصل مشكلة اللاجئين اليهود عن القضية

---

(٩٦) خضر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ص ٢٣٧.

(٩٧) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٥٦٩.

الفلسطينية. وأكدت الهيئة في برقيتها أن الحقوق الطبيعية لعرب فلسطين من البديهيات، ولا يجوز إخضاعها للتحقيق، فهي تستحق أن يعترف بها على أساس مبادىء الأمم المتحدة. كما دعت الهيئة إلى الإضراب العام يوم وصول اللجنة إلى القدس في ٦/١٦. ولقد استجابت لدعوة الإضراب كلّ مدن فلسطين والعواصم العربية، وكان إضراباً عاماً وشاملاً[٩٨].

ولدى وصول اللجنة إلى القدس وجّهت رسالة إلى الفلسطينيين جميعهم من خلال الإذاعة بدعوتهم إلى التعاون معها، وتأكيد عدم انحياز أي من أعضائها، ولكن الهيئة العربية العليا أصرت على المقاطعة. وقد حاولت الهيئة إسماع اللجنة صوتها من خلال مؤتمر جماهيري في القدس يوم ٧/٦ حضره نحو ثلاثة آلاف، أعلنوا فيه مطالبهم الوطنية[٩٩]. وليس من شك أن الهيئة تصرفت بانفعال بتأثير عدم تجاوب الجمعية العامة مع مطالبتها بإنهاء الانتداب وإعلان الاستقلال، فضلاً عن الشعور بأن الإدارة الأمريكية هي صاحبة القول الفصل في المنظمة الدولية. إلا أن الهيئة كانت على تواصل مع مندوبي الدول العربية التي لم تقاطع اللجنة الدولية، والتي نقلت الهيئة إليها مطالب الشعب العربي الفلسطيني. غير أن ذلك لا يعفي الهيئة من المسؤولية عن عدم مقابلة اللجنة وتكثيف الضغط عليها في مرحلة حاسمة من الصراع. وأبسط ما يقال في موقف القيادة الوطنية يومذاك أنها بذلك دللت على تخلّف في إدارة الراع مع التحالف المضاد.

وبالمقابل لم تركن الوكالة اليهودية إلى الدعم الأمريكي والتحول في الموقف السوفياتي. وما حققته، وتحقق لها، في اجتماعات كلّ من اللجنة السياسية والجمعية العامة للأمم المتحدة، وإنما كثفت الاتصال مع اللجنة في أثناء وجودها في فلسطين، إذ قابلها ممثلو كلّ من: الوكالة اليهودية، والمجلس الملّي ليهود فلسطين، وأغودات إسرائيل، ومنظمة المرأة الصهيونية (ويزو)، ووايزمان بصفته الشخصية[١٠٠]. وكان مما قاله بن غوريون ممثلاً للوكالة اليهودية: «إنكم بحرمانكم اليهود في فلسطين من وطن قومي ومنعهم من أن يصبحوا أكثرية وان يحصلوا على دولة، لا تحرمون فقط ٦٠٠ ألف يهودي هنا من ذلك، ولكنكم أيضاً تحرمون

(٩٨) درورة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ج ٢: **القضية الفلسطينية أثناء الحرب العالمية الثانية إلى ما بعد قرار تقسيم فلسطين الصادر عن هيئة الأمم المتحدة**، ص ٩٣.

(٩٩) الحوت، المصدر نفسه، ص ٥٧٠.

(١٠٠) سليم، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨**، ص ٦٠٥.

ملايين اليهود من الاستقلال والدولة. أما حرمان المليون عربي من الإمكانية ذاتها فإنكم بذلك لا تؤثرون في وضع الجنس العربي على الإطلاق. ذلك أن وجود أقلية عربية في دولة يهودية يعني فقط أن عدداً معيّناً من الأفراد العرب لن يتمتعوا بامتيازات دولة عربية، لكن لن ينتقص من استقلال الجنس العربي الحر. فالأقلية العربية في فلسطين لكونها محاطة بدول عربية ستظل آمنة من خلال اقترابها القومي من الجنس الذي تنتمي إليه»(١٠١). وواضح أن بن غوريون إنما كان يقصد أن تكون فلسطين بأكملها دولة يهودية، يعيش العرب فيها كأقلية في الوقت الذي كانوا فيه يجاوزون ثلثي مواطنيها، فضلاً عن أنهم وحدهم أصحاب الوجود الطبيعي والتاريخي فيها. ولكنه الأسلوب الصهيوني التقليدي في التصعيد وصولاً إلى تحقيق الهدف المنشود.

وإلى جانب الموقف السياسي التصعيدي المستفز في كلمة بن غوريون أمام اللجنة الدولية تواصلت الأعمال الإرهابية الصهيونية، من أبرزها نسف نادي الضباط الإنكليز في القدس، ونسف قطار عسكري كان يحمل كتائب ومعدات نازحة عن فلسطين، واقتحام سجن عكا وإطلاق سراح بعض الإرهابيين المسجونين فيه. ولقد قُتل وأُصيب في تلك العمليات عشرات الضباط والجنود الإنكليز. وكانت المحكمة العسكرية البريطانية قد أدانت ثلاثة من الإرهابيين بارتكاب جرائم خطيرة وحكمت بإعدامهم، فقامت الإرغون باختطاف رقيبين (جاويشين) إنكليزيين وأعدمتهما رداً على إعدام الإرهابيين الثلاثة. ولم تكن لجنة التحقيق الدولية تستطيع التنقل في فلسطين إلا تحت الحراسة المشددة، وذلك على الرغم من دعوة أمين عام الأمم المتحدة إلى الهدوء. وفي مجلس العموم البريطاني أعلن وزير المستعمرات في ١٣/٨/١٩٤٧ أن الاعمال الإرهابية الصهيونية واصلت تصعيدها منذ رفعت القضية إلى الأمم المتحدة.

كما تواصل الموقف البريطاني المتساهل تجاه العمليات الإرهابية الصهيونية، وذلك ما أقر به بيان صادر عن المندوب السامي في حزيران/ يونيو ١٩٤٧، والذي ورد فيه قوله: «لو سُمح للقوات البريطانية التدخل لأمكن القضاء على الإرهاب الصهيوني في ساعات»(١٠٢)، الأمر الذي يدل على أن انعدام التناقض العدائي بين الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية تواصل حتى السنة الأخيرة

(١٠١) سخنيني، **فلسطين الدولة: جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني**، ص ١٨٩ ـ ١٩٠.

(١٠٢) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ج ٢: **القضية الفلسطينية أثناء الحرب العالمية الثانية إلى ما بعد قرار تقسيم فلسطين الصادر عن هيئة الأمم المتحدة**، ص ٩٤ ـ ٩٥.

من الانتداب، على الرغم من تصاعد العمليات الإرهابية التي استفزت غضب الشارع البريطاني، وبرغم تحوّل الولاء الصهيوني إلى الولايات المتحدة باعتبارها غدت قائدة المعسكر الرأسمالي الذي تُعتبر الحركة الصهيونية من بعض أدواته.

وزار وفد من اللجنة كلاً من عمان ودمشق، كما اجتمعت في ٧/٢٢ في صوفر في لبنان بممثلي الدول العربية، وقدّم لها وزير خارجية لبنان مذكرة باسمهم تضمّنت استنكار الدول العربية التحقيق بعد أن أُشبعت القضية تحقيقاً، كما تضمّنت بياناً تفصيلياً موثّقاً بالمستندات التي تؤكد عروبة فلسطين، وحقها بالاستقلال، وما ألحقه الاستيطان الصهيوني بشعبها العربي من أضرار. وقررت المذكرة أن الحل الوحيد الذي يوفر الأمن والاستقرار في المنطقة إنما هو قيام حكومة مستقلة يتمتع فيها العرب واليهود بحقوقهم الدستورية. وسألت اللجنة الممثلين العرب عن مصير اليهود وهجرتهم، وسبب اهتمام الحكومات العربية بفلسطين، وعن عدم رضائهم بالحلول التي طُرحت في مؤتمر لندن، فأجابوا عنها جميعها إجابات وافية. كما قدّموا لها مذكرة من الهيئة العربية العليا تضمنت إيضاحات كافية للمطالب العربية. وكانت الهيئة قد استجابت لنصائح الدول العربية التي عارضت مقاطعة اللجنة باعتبارها دولاً أعضاء في الأمم المتحدة[١٠٣].

ولقد تضمّنت مذكرة الهيئة العربية العليا إلى وزراء الخارجية العرب ما نصه: «إن اللين والاعتدال في مطالب العرب لا يتلاءمان وشدّة اندفاع الصهيونيين وغلوّهم في مطالبهم لدرجة التهور والجنون. فالصهيونيون الذين هم أجانب عن البلاد وغرباء عن فلسطين، يتواقحون في مطالبهم إلى حد المطالبة بدولة يهودية في جميع فلسطين وشرق الأردن وغيرها. وإلى حد «الإشفاق» على العرب بمعاملتهم معاملة الرعايا وعدم التجاوز على حقوقهم الدينية والمدنية تفضلاً وكرماً، في حين يطالب العرب، كما جاء في مشروع الدول العربية الذي قدّم إلى بريطانيا في مؤتمر لندن سنة ١٩٤٦، بدولة فلسطينية لا بدولة عربية، ويعترفون لليهود بحق الثلث في الجمعية التأسيسية وفي شؤون البلاد كلّها. مع أن أكثر اليهود هم عناصر أجنبية طارئة لا يعترف العرب بأن لهم حق المواطنين في فلسطين والمشاركة في إدارة البلاد وتمثيلها»[١٠٤].

---

(١٠٣) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٩٣ ـ ٩٤.

(١٠٤) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٥٦٩ ـ ٥٧٠، وأمين الحسيني، **مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني**، إعداد وتصنيف عبد الكريم العمر (دمشق: الأهالي، ١٩٩٩)، ص ٣١٢ ـ ٣١٥.

وكانت عصبة التحرر الوطني قد التزمت بقرار الهيئة العربية العليا بمقاطعة اللجنة، إلا أنها أرسلت إلى أمين عام الأمم المتحدة مذكرة تضمّنت استعراضاً دقيقاً لتاريخ القضية وشرحاً وافياً لأحوال البلاد السياسية والاقتصادية، وطالبت بجلاء القوات البريطانية، وتصفية الانتداب، وإقامة دولة ديمقراطية مستقلة في فلسطين تحفظ فيها حقوق جميع السكان. ولقد وزع الأمين العام مذكرة العصبة على جميع أعضاء المنظمة الدولية[١٠٥].

وعليه يتضح أن لجنة الأنسكوب كانت على اطلاع ناف للجهالة بوجهة النظر العربية، رغم عدم لقائها بمن يمثل الهيئة العربية العليا أو أي من الأحزاب العربية الفلسطينية. وبالتالي لا مصداقية للادعاء بأن انحياز أغلبية أعضاء اللجنة إلى الموقف الصهيوني سببه عدم اطلاعهم على وجهة النظر العربية، كما يذهب إلى ذلك عدد من المؤرخين والباحثين.

وغادرت اللجنة لبنان إلى جنيف في ٢٨/ ٧/ ١٩٤٧ حيث تفرعت لجنة عنها لإعداد تقريرها، فيما اتجهت لجنة فرعية منها لزيارة معسكرات اللاجئين اليهود في أوروبا. وفي شهادة الجنرال لوسيوس كلاي، حاكم منطقة الاحتلال الأمريكي في ألمانيا أمام اللجنة الفرعية للأنسكوب ورد قوله: «أعتقد أن هناك في المخيمات رغبة كبرى في الهجرة إلى فلسطين، ولا أعرف بالطبع ماذا ستغدو هذه الرغبة إذا فتحت بلدان أخرى أبوابها للهجرة»[١٠٦]. وفي شهادته ما يؤكد صحة القول بأن أولئك اللاجئين وضِعوا في ظروف صنعتها القوى صاحبة المصلحة في تهجيرهم إلى فلسطين بحيث يكون تطلعهم إلى فلسطين خشبة الخلاص الوحيدة المتاحة لهم من الواقع المأساوي الذي فُرض عليهم.

وفي ٣١ آب/ أغسطس أصدرت اللجنة تقريرها. وقد تضمن ١٢ توصية تمهيدية وافق عليها الأعضاء بالإجماع، تضمّنت من بين ما أوصت به الدعوة إلى: إنهاء الانتداب، وإعلان استقلال فلسطين في اقرب وقت ممكن، وإعلان فترة انتقالية تحت مسؤولية الأمم المتحدة، وضمان الدخول إلى الأراضي المقدسة، وضمان حريات الإنسان، وحماية الأقليات، والتعهد باستخدام الوسائل السلمية في حل الخلافات الدولية، والحفاظ على الوحدة الاقتصادية لفلسطين، ووقف أعمال

---

(١٠٥) توما، **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**، ص ٢٠٥.

(١٠٦) خضر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ص ٢٣٢.

العنف. وإن حلاً يتعلق بفلسطين لا يمكن أن يُعتبر حلاً للمسألة اليهودية(١٠٧).

وفيما يتصل بمستقبل الحكم في فلسطين انقسمت اللجنة بين أكثرية وأقلية. وتمثلت الأكثرية بمندوبي كلّ من كندا وتشيكوسلوفاكيا وغواتيمالا وهولندا وبيرو والسويد وأوروغواي، الذين أوصوا بتقسيم فلسطين إلى دولتين: يهودية تضم ٤٩٨ ألف يهودي و٤٠٧ آلاف عربي، وأخرى عربية تضم ٧٢٥ ألف عربي و١٠ آلاف يهودي، ومنطقة القدس الخاضعة للوصاية الدولية وتضم ١٠٥ آلاف عربي و١٠٠ ألف يهودي، وبحيث تشكّل الدولتان وحدة اقتصادية من خلال مجلس اقتصادي يضم ممثلين عن الدولتين وآخرين يعيّنهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، ويهدف إلى استثمار المرافق العامة ضمن نطاق المصالح المشتركة(١٠٨).

أما الأقلية فقد تمثلت بمندوبي الهند وإيران ويوغوسلافيا، الذين أوصوا بإنشاء دولة فدرالية مؤلفة من كيان عربي وآخر يهودي، وبحيث تكون القدس عاصمة الدولة الفدرالية. وقد حُددت صلاحيات الدولة الاتحادية بقضايا الدفاع والعلاقات الخارجية والهجرة والنقد والضرائب العامة والمواصلات الحكومية، فيما تعطى كلّ من سلطة الحكم الذاتي العربية واليهودية الإشراف على شؤون التعليم، والصحة، والاقتصاد، والهجرة الداخلية والإقامة، والأمن والضرائب للأغراض المحلية. وتتألف مؤسسات الدولة الفدرالية من رئيس الدولة ومجلس تنفيذي، وآخر تشريعي، على أساس التمثيل النسبي للسكان في أحد المجلسين، والتمثيل المتساوي في المجلس الآخر(١٠٩).

ويلاحظ أن توصية الأقلية تشبه مشروع موريسون الذي قدمته الحكومة البريطانية في مؤتمر لندن، ورفضه كلّ من العرب واليهود، في حين أن توصية الأكثرية أقرب إلى إعادة إنتاج مشروع التقسيم الذي اقترحته اللجنة الملكية البريطانية برئاسة اللورد بيل سنة ١٩٣٧، مع فارق أن مشروع بيل كان يقضي بأن يكون الجليل الغربي ضمن الدولة اليهودية، فيما منطقة بئر السبع والنقب ضمن الدولة العربية التي كان مقترحاً أن تضم الأردن أيضاً(١١٠).

---

(١٠٧) المصدر نفسه، ص ٢٣٣.

(١٠٨) سخنيني، **فلسطين الدولة: جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني**، ص ١٩١.

(١٠٩) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٥٧٠.

(١١٠) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ج ٢: **القضية الفلسطينية أثناء الحرب العالمية الثانية إلى ما بعد قرار تقسيم فلسطين الصادر عن هيئة الأمم المتحدة**، ص ٩٧.

تاسعاً: تباين مواقف أطراف الصراع حول تقرير الأنسكوب

كانت الهيئة العربية العليا قد أوفدت إلى جنيف لمتابعة أعمال اللجنة راسم الخالدي ومعروف الدواليبي، وانضم إليهما كميل شمعون ممثلاً للجامعة العربية. وعندما صدر تقرير اللجنة وكان من ١٣٠ صفحة قام المراقبون العرب باختصاره إلى ١٣ صفحة، وأرسلوا خلاصة التقرير إلى المفتي في القاهرة بواسطة وزير لبنان المفوض لدى سويسرا جميل مكاوي. ولدى اطلاع المفتي على توصيات اللجنة بادر إلى إعلان رفضه لها، وأصدرت الهيئة العربية العليا مذكرة في ١٩٤٧/٩/١ بإعلان رفضها كلاًّ من التوصية بالتقسيم وبالفدرالية، باعتبار أنهما مخالفتان لكلّ الأماني والمطالب العربية والميثاق القومي، فضلا عن مخالفتهما ميثاق هيئة الأمم المتحدة وجميع مبادىء الحق والعدل(١١١).

وما بين ١٦ ـ ١٩ عقدت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية سلسلة اجتماعات في لبنان برزت خلالها خلافات ممثلي الأنظمة العربية وعدم امتلاكهم الإرادة السياسية لتقديم الاستجابة الفاعلة في مواجهة التحدي الذي شكّلته توصيات لجنة الأنسكوب. غير أن المشاركين في اجتماعات اللجنة السياسية حاولوا التغطية على خلافاتهم وقصورهم بإصدار بيان عام «حافل باللهجة الخطابية الحماسية وخال من أي قرار حاسم، حتى أمر تبليغ بريطانيا والولايات المتحدة بما كان قد اتُخذ في بلودان سابقاً عجزت عنه اللجنة السياسية، وأعضاؤها جميعهم رؤساء وزارات ووزراء خارجية»(١١٢).

وكان بعض المشاركين في حوارات اللجنة السياسية قد اقترحوا استخدام النفط في الضغط على الإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية، غير أن المقترح أُحيل إلى مجلس الجامعة لاتخاذ قرار فيه، وهو القرار الذي لم يُتّخذ منذ تلك الأيام. ولقد كان للخطابات الحماسية التي حفلت بها جلسات اللجنة السياسية أثرها النفسي لدى الجمهور العربي والقطاع الأوسع من النُخب يومذاك. وهذا ما يُستدل عليه مما كتبه عضو الهيئة العربية العليا المشارك في اجتماعات اللجنة السياسية محمد عزة دروزة إذ يقول: «وللحق إن اللجنة كانت في اجتماعاتها وخطبها وقراراتها ثائرة قوية، وكانت وكأنما هي في وقفة إعلان الحرب

(١١١) الحوت، المصدر نفسه، ص ٥٧١.

(١١٢) المصدر نفسه، ص ٥٧٢.

والاندفاع فيها مدركة كلّ الإدراك خطورة المرحلة وواجب الحزم والنضال فيها»[١١٣].

ويتضح مما سبق أن موقف الهيئة العربية العليا من توصيات لجنة الأمم المتحدة متفق تمام الاتفاق مع موقف اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، الأمر الذي يدل على الإجماع قطرياً وقومياً على رفض توصيات كلّ من الأقلية والأغلبية، والتمسك بوحدة فلسطين وإقامة دولة ديمقراطية فيها، باعتبار ذلك ما يتوافق مع مبادىء الأمم المتحدة وشرعة حقوق الإنسان، دون اعتبار لما تفرضه موازين القوى ومصالح الدول الاستعمارية.

وفي إيضاح للموقف الصهيوني المعتمد يومذاك كتب ناحوم غولدمان يقول: «بدا لي في هذه الظروف بأن الطريقة الوحيدة بالنسبة إلينا هي أخذ زمام المبادرة وأن نتقدم بخطة حل جذري للمشكلة. وبعد أن قيّمتُ الوضع وجدتُ أن علينا أن نقترح خطة لتقسيم فلسطين وإنشاء دولة يهودية. وبما أننا كنا أقلية فإن المبادىء الديمقراطية تجعل من المستحيل بالنسبة إلينا بأن نطالب بجميع فلسطين لأنفسنا. ومن ناحية أخرى فإن علاقتنا مع بريطانيا في أثناء الحرب لبضع سنوات مضت كانت قد وصلت إلى نقطة جعلت استمرار الانتداب البريطاني أمراً مستحيلاً. وبسبب مصالحهم الحيوية في العالم العربي فإن البريطانيين لم يكونوا مستعدين أبداً للمخاطرة بالنزاع مع العرب من أجل الهجرة اليهودية. لذلك فإن البديل الوحيد كان إنهاء الانتداب، وتسلّم حكم ذاتي كامل ومسؤولية المنطقة التي كانت ستخصص لنا في فلسطين».

ويمضي غولدمان موضحاً: «ومع أن معظم زعماء الصهاينة الرئيسيين وافقوني على ذلك، بمن فيهم وايزمان، بن غوريون، شرتوك (شاريت) وكان رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية في القدس، فقد علمت أن عليّ أن أتغلب على مقاومة قوية داخل الحركة الصهيونية. ففلسطين بلد صغير، ويعتبر اليهود كلّ جزء فيه مقدساً ومرتبطاً بتاريخهم وتقاليدهم. وأدركت أن حركة مثل الحركة الصهيونية التي لم تكن قد تدربت على ممارسة التفكير السياسي الواقعي، لكنها كانت سريعة في ردة فعلها بشكل عاطفي، فإنه ليس من السهل أن تحث على التخلي عن جزء من فلسطين بإرادتها الذاتية الحرة. لكن بدا لي أننا كنا مجبرين

---

(١١٣) دروزة، المصدر نفسه، ج ٢: **القضية الفلسطينية أثناء الحرب العالمية الثانية إلى ما بعد قرار تقسيم فلسطين الصادر عن هيئة الأمم المتحدة**، ص ١٠١.

على الخيار ما بين تلك التسوية وبين استمرارية تصعيد النزاع مع بريطانيا، الذي كان من الممكن أن يؤدي بسهولة إلى تدمير الجالية اليهودية في فلسطين، وجهود عقود من سنوات في الاستيطان هناك، وأيضاً إلى الإضعاف السياسي للحركة الصهيونية في جميع أنحاء العالم»[(١١٤)].

وكان طبيعياً وقد جاءت توصيات الأغلبية متفقة مع الموقف الصهيوني السابق بيانه أن تلقى التوصية بالتقسيم تأييد الوكالة اليهودية وشبه إجماع الأحزاب والمنظمات الصهيونية. وذلك فيما عدا التصحيحيين الذين لم يروها ملبية طموحهم بإقامة الدولة اليهودية على كامل تراب فلسطين[(١١٥)].

وفي جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٤٧/٩/١٧ أعلن وزير الخارجية الأمريكية جورج مارشال «إننا ندرك أنه أيّاً كان الحل الذي توصي به الجمعية العامة لا يمكن أن يُرضي مطلقاً أيّاً من الشعوب الرئيسية المعنية». ولكنه استدرك قائلاً: «إن حكومة الولايات المتحدة تعلّق أهمية كبرى على التوصيات التي جرت الموافقة عليها بالإجماع من قِبل اللجنة الخاصة، وكذلك على التوصيات التي أقرتها هذه اللجنة بالأكثرية». وفي ٩/٢٢ أكد مارشال «إن الولايات المتحدة تحافظ على فكر منفتح حول المشكلة الفلسطينية». وينظر إلى هذا التأكيد بأن غايته إنما كانت تهدئة السخط العربي على توصيات اللجنة[(١١٦)]. وكلام مارشال في التحليل الأخير إنما يعني الموافقة الأمريكية على التقسيم والتطابق مع ما انتهى إليه الموقف الصهيوني.

عاشراً: تشكيل لجنة الأمم المتحدة ذات المهمة الخاصة (Ad Hoc)، وتوصياتها

رفعت اللجنة الخاصة (الأنسكوب) تقريرها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٤٧، فقامت الجمعية العامة بتشكيل لجنة ذات مهمة خاصة تضم ممثلين من جميع الدول الأعضاء. وفي الاجتماع الأول للجنة الجديدة تقرر دعوة ممثلي كلّ من الهيئة العربية العليا والوكالة اليهودية لإبداء الرأي في تقرير اللجنة الخاصة. وفي ٩/٢٩ مثُل أمام اللجنة رجائي الحسيني، ناطقاً بلسان

---

(١١٤) غولدمان، **مذكرات ناحوم غولدمان**، ص ٢٠٨.

(١١٥) حصر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ص ٢٣٨.

(١١٦) المصدر نفسه، ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨.

الهيئة العربية العليا، فذكر أن قضية فلسطين تعرضت لثماني عشرة لجنة تحقيق خلال سنوات الانتداب، ولم تؤد تلك التحقيقات إلى نتيجة، وغالباً ما جاءت التوصيات مجحفة بحقوق عرب فلسطين المشروعة، فضلاً عن أن سلطة الانتداب تجاهلت تطبيق تلك التوصيات. لذلك فإن رفض الهيئة العربية العليا التعاون مع لجنة التحقيق الدولية، وهي اللجنة التاسعة عشرة، مسألة لا تدعو إلى الدهشة. كما أوضح ممثل الهيئة العربية العليا أنه ليس هناك أسعد من العرب لدى رؤيتهم أن مشكلة اليهود الذين اضطُهدوا في أوروبا قد حُلت، ولقد سبق لبريطانيا أن اقترحت أوغندا وطناً قومياً لليهود، كما سبق للاتحاد السوفياتي أن أقام جمهورية يهودية في بيروبيدجان ولكن الصهيونية رفضت كلا الحلين للمشكلة اليهودية الأوروبية المنشأ، كما رفضت أي حل لها خارج أرض فلسطين نظراً إلى أهميتها الاستراتيجية في المشرق العربي. ثم عرض أربعة مبادىء كأساس للحل العربي[١١٧]:

الأول: إقامة دولة عربية في عموم فلسطين على أسس ديمقراطية.

الثاني: تحترم دولة فلسطين العربية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمساواة بين جميع الأشخاص أمام القانون.

الثالث: تصون دولة فلسطين العربية الحقوق المشروعة والمصالح لجميع الأقليات.

الرابع: تضمن حرية العبادة والوصول إلى الأماكن المقدسة للجميع.

كما حدد ممثل الهيئة العربية العليا آلية تنفيذ المبادىء الأربعة وفقاً لما يلي:

١ ـ انتخاب جمعية تأسيسية بأسرع وقت ممكن، بمشاركة جميع المواطنين الأصليين، والذين منحهم القانون حق المواطَنة، المؤهلين للمشاركة الانتخابية.

٢ ـ تسن الجمعية التأسيسية دستوراً لدولة فلسطين العربية ذا طبيعة ديمقراطية، ومجسّداً للمبادىء الأربعة السابق بيانها.

٣ ـ تشكّل حكومة خلال مهلة محددة وفقاً لمبادىء الدستور لتتولى السلطة من حكومة الانتداب.

وختم رجائي الحسيني كلمته بتأكيد «إن عرب فلسطين عازمون على أن

(١١٧) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٥٧٤.

يقاوموا بجميع الوسائل التي تحت أيديهم أي مشروع يهدف إلى تجزئة بلادهم أو تقسيمها أو يعطي الأقلية وضعاً وحقوقاً خاصة مفضلة»(١١٨).

وفي جلسة ٢/ ١٠/ ١٩٤٧ استمعت اللجنة إلى الحاخام آبا هليل سَلفر ممثلاً للوكالة اليهودية، الذي أعلن رفض توصية الأقلية، واعتبر توصية الأغلبية غير كافية، مدعياً أن تصريح بلفور كان يتضمن أن تصبح جميع فلسطين، بما فيها شرق الأردن، دولة يهودية. وأنه قد فصلت شرق الأردن عن فلسطين وقامت فيها مملكة عربية، وأن دولة عربية أخرى سوف تُسلخ من فلسطين الباقية. وقال إن مثل هذه «التضحية» يجب ألا تطلب من الشعب اليهودي. كما اعترض على توصية الأغلبية باعتبار منطقة القدس دولية، وإلحاق الجليل الغربي بالقسم العربي. ولكن الحاخام سِلفر انتهى إلى القول: «إذا كانت هذه التضحيات الباهظة هي الشرط الذي لا بد منه للحل النهائي، وإن كانت تجعل من الممكن قيام الدولة اليهودية، فإني على استعداد للتوصية بقبول التقسيم». كما أعلن موافقة الوكالة اليهودية على مشروع الاتحاد الاقتصادي بشرط «أن يكون بيد الدولة اليهودية أدوات التمويل والسيطرة الاقتصادية الضرورية لتنفيذ مشاريع الهجرة اليهودية الواسعة النطاق، ومشاريع التنمية الاقتصادية المتعلقة بها». وطالب بأن تكون الفترة الانتقالية أقل من سنتين، وأن تتولى سلطة دولية تحت رعاية الأمم المتحدة إدارة فلسطين خلال الفترة الانتقالية(١١٩).

وألاحظ أن الحاخام سِلفر حمّل وعد بلفور بما لم يرد فيه أصلا، إذ إن الوعد إنما تضمّن القول بإقامة «وطن قومي يهودي» في فلسطين ولم يأت مطلقاً إلى ذكر إقامة «دولة يهودية» أو أنه أتى إلى ذكر الأردن وإنما حصر إقامة «الوطن القومي» في فلسطين. كما تجاهل أن ما أوصى به غالبية أعضاء لجنة الأنسكوب منح التجمّع الاستيطاني الصهيوني أضعاف ما كان قد حازه من أرض فلسطين، برغم كلّ الجهود الصهيونية، والتدفق المالي الذي أمّنته المنظمات اليهودية الأمريكية خصوصاً، والتسهيلات الجمّة التي وفرتها السلطات البريطانية على مدى العقود الثلاثة التالية لصدور وعد بلفور. ومع ذلك يسمّى القبول بما منحتهم إياه اللجنة الدولية الخاصة على حساب المواطنين العرب، أصحاب فلسطين الشرعيين، «تضحيات باهظة»، مؤكداً بذلك التزامه بسياسة التصعيد الصهيونية المعتمدة

---

(١١٨) المصدر نفسه، ص ٥٧٤، وسخنيني، **فلسطين الدولة: جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني**، ص ١٩٣.

(١١٩) سخنيني، المصدر نفسه، ص ١٩٣ ـ ١٩٤.

كنهج استراتيجي في إدارة الصراع مع شعب فلسطين وأمته العربية.

كما ألاحظ أن الحاخام سِلفر بإطلاقه مصطلح «الدولة اليهودية» على القسم الذي أوصت به الأكثرية للصهاينة تجاهل أن مواطني هذا القسم من العرب يمتلكون من أراضيه مساحات أوسع مما يحوزه مستوطنوه الصهاينة، وأن تعداد العرب فيه يقارب ٤٥ بالمئة من سكانه، الأمر الذي يقطع بأنه كان في الواقع العملي كياناً ثنائي القومية، مما يعني أن ممثل الوكالة اليهودية عندما استخدم مصطلح «الدولة اليهودية» إنما كان يصدر عن قرار استراتيجي صهيوني باعتماد سياسة تهجير العرب قسراً من ديارهم لفرض التهويد على ما قد يُخصص للصهاينة من التراب العربي في فلسطين.

وفضلاً عن ذلك ألاحظ أن ممثل الوكالة اليهودية عندما يقرن إعلان القبول بالاتحاد الاقتصادي بين القسمين العربي واليهودي باشتراط أن يكون بيد «الدولة اليهودية» أدوات التمويل والسيطرة الاقتصادية الضرورية لتنفيذ مشاريع الهجرة اليهودية الواسعة النطاق، ومشاريع التنمية الاقتصادية المتعلقة بها، إنما كان يعبّر عن نهج استعماري استغلالي، غايته ربط اقتصاد القسم العربي ربط تبعية بالاقتصاد الصهيوني، وتسخير الإمكانيات المادية والقدرات البشرية والطاقة الاستهلاكية للشعب العربي في فلسطين في خدمة مشاريع الهجرة والاستيطان والتنمية الصهيونية.

وحين تُعقد المقارنة الموضوعة والمنصفة بين ما تضمنته كلمه رجائي الحسيني ممثل الهيئة العربية العليا من التزام واضح بالمبادىء الديمقرطية وتعهُّد صريح بأن يكون للمواطنين اليهود في الدولة العربية كامل حقوقهم الدستورية على قدم المساواة مع مواطنيهم العرب، عندما يقارن هذا الطرح بما تضمنته كلمة ممثل الوكالة اليهودية الحاخام سِلفر من تجاهل تام لذكر المواطنين العرب فيما سمّاه «الدولة اليهودية» وحقوقهم المشروعة، والربط الاستعماري الاستغلالي لاقتصاديات القسمين يتضح مدى التمايز الكيفي بين البُعد الديمقراطي للمشروع العربي وبين المشروع الصهيوني المتناقض مع مبادىء الأمم المتحدة وشرعة حقوق الإنسان وأسس النظام الديمقراطي.

وتواصلت المناقشات في اللجنة الخاصة بين ٩/٢٦ ـ ١٩٤٧/١٠/٢١. وإلى جانب رجائي الحسيني تكلّم عدد من الممثلين العرب أبرزهم نوري السعيد ود. فاضل الجمالي (العراق)، ود. محمود فوزي (مصر)، والأمير عادل أرسلان وفارس الخوري ود. فريد زين الدين (سورية)، والأمير فيصل آل سعود

(السعودية)[١٢٠]، فيما أكد المندوب الأمريكي هيرشل جونسون تأييد بلاده مشروع الأكثرية بالتقسيم، واقترح تشكيل قوة من رجال الشرطة تجندها الأمم المتحدة لحفظ النظام والأمن في أثناء فترة الانتقال. كما أعلن ممثل الاتحاد السوفياتي تسارابكين تأييد التوصية بالتقسيم[١٢١]. أما المندوب البريطاني غريش جونز فقد أعلن أن بلاده غير مستعدة لفرض حل في فلسطين بقوة السلاح، وأنها مستعدة للاشتراك في تطبيق تسوية عادلة، وأنها في حال غياب الحل مستعدة للتخلي عن الانتداب وسحب القوات والإدارة البريطانية من فلسطين[١٢٢]. ويُنظر إلى خطاب المندوب البريطاني أن الغاية منه إنما كانت استعجال الجمعية العامة لإصدار قرار التقسيم وإعلان الدولة اليهودية، بحجة خطر الفراغ الإداري والعسكري على الأمن والاستقرار[١٢٣].

وكان للموقف البريطاني الذي بدا مفاجئاً تأثيره في الدفع باتجاه إقرار ما انتهت إليه اللجنة الخاصة، سواء بالنسبة إلى توصية الأكثرية أو توصية الأقلية، وكلّ منهما مؤسسة على فكرة تقسيم فلسطين، وإن كان الفارق بينهما تحديد العلاقة بين القسمين العربي واليهودي؛ إذ بينما كانت الأكثرية توصي بالانفصال السياسي والاتحاد الاقتصادي، كانت توصية الأقلية تنص على وجود علاقة فدرالية بينهما. كما اتفقت التوصيتان على استمرار الإدارة البريطانية خلال فترة الانتقال تحت إشراف الأمم المتحدة لتيسير الهجرة اليهودية.

وفي ٢٢/ ١٠/ ١٩٤٧ قررت اللجنة الخاصة تشكيل لجنتين فرعيتين تضع الأولى خطة تفصيلية لتنفيذ مشروع الأكثرية بالتقسيم، وتضع الثانية خطة تفصيلية لتنفيذ مشروع الدولة الاتحادية الذي أوصت به الأقلية. واقترحت اللجنة الأولى إجراء تعديلات على الحدود بين الدولتين، بما يؤدي إلى خفض نسبة العرب في الدولة اليهودية المقترحة، ومعالجة مشكلات الأمن والمواصلات والري والتنمية في المستقبل. وعليه أوصت بضم يافا إلى الدولة العربية، وبالتالي خفض عدد العرب في الدولة اليهودية بما يتراوح بين ٧١ ـ ٨٠ ألفاً، حسب ما يتم اتخاذه بالنسبة إلى حي الكرتون في يافا، الذي يسكنه عرب ويهود، كما أوصت بضم بئر السبع إلى الدولة العربية. ولتنفيذ قرار التقسيم أوصت بتشكيل لجنة من غواتيمالا

(١٢٠) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٥٧٥.

(١٢١) سحيبي، المصدر نفسه، ص ١٩٤.

(١٢٢) خضر، **أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ص ٢٤٠.

(١٢٣) الرشيدات، **فلسطين: تاريخاً. وعبرة. ومصيراً**، ص ١٥٠.

وأيسلندا والنرويج وبولندا وأوروغواي، بالإضافة إلى بريطانيا، لتقرر موعد إنهاء الانتداب وانسحاب القوات البريطانية من فلسطين بما لا يتعدى أول آب/ أغسطس ١٩٤٨، وإقامة الدولتين العربية واليهودية والنظام الدولي الخاص بالقدس في موعد لا يتجاوز أول تشرين الأول/أكتوبر من السنة نفسها، وأن تقوم اللجنة المقترحة بإدارة شؤون فلسطين خلال فترة الانتقال تحت إشراف مجلس الأمن، وأن تعمل تحت إشراف هذه اللجنة خلال الفترة الانتقالية حكومتان مؤقتتان في الدولتين، يكون من صلاحية كلّ منهما شؤون الهجرة وتنظيم الأراضي. أما إذا لم يتم اختيار أيٍّ من هاتين الحكومتين حتى الأول من نيسان/ أبريل ١٩٤٨ فيقوم مجلس الأمن باختيار حكومة في الدولة المعنية، كما أوصت بأن تقوم الحكومتان المؤقتتان بإجراء انتخابات لجمعيتين تأسيسيتين لوضع دستور ديمقراطي، تكون الحكومة بموجبه مسؤولة أمام البرلمان، ويوفر الحريات العامة، ويؤمن المساواة بين المواطنين دون تمييز بينهم على أي أساس(١٢٤).

أما اللجنة الثانية فقد أوصت بإنشاء حكومة مركزية واحدة تتولى مؤقتاً إدارة عموم فلسطين، على أن يتم الجلاء البريطاني خلال سنة واحدة تبدأ بعد قيام هذه الحكومة، وبحيث توقف الهجرة اليهودية ويستمر العمل بقوانين الأراضي خلال هذه الفترة، على أن تعالج مشكلة اليهود بصورة عامة وبمقتضى اتفاقات دولية. وبعد ذلك تجري الحكومة المؤقتة انتخابات عامة لجمعية تأسيسية تضع دستوراً ديمقراطياً يضمن وحدة فلسطين ويوفر الحريات العامة ومساواة جميع المواطنين بالحقوق والواجبات(١٢٥).

ولقد أُحيل تقريرا اللجنتين الفرعيتين إلى اللجنة الخاصة للتصويت عليهما يومي ٢٤ و٢٥/ ١١/ ١٩٤٧، ففازت توصية اللجنة الأولى بالتقسيم بتأييد ٢٥ صوتاً مقابل ١٣ صوتاً وامتناع ١٧ صوتاً، في حين رفضت توصية اللجنة الثانية بإقامة الدولة الفدرالية بأكثرية ٢٩ صوتاً، مقابل ١٢ صوتاً، وامتناع ١٤ عن التصويت(١٢٦). وعقّب على النتيجة ممثل الهيئة العربية العليا رجائي الحسيني قائلاً:

---

(١٢٤) المصدر نفسه، ص ١٥٢، وسحنيني، **فلسطين الدولة: جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني**، ص ١٩٥.

(١٢٥) الرشيدات، المصدر نفسه، ص ١٥٣.

(١٢٦) خصر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ص ٢٤١.

«إن بطلَي الحرية العظيمين: الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وضع أحدهما يده في يد الآخر، مدفوعَين كما يقولان بدوافع إنسانية، ليحولا بفظاعة ضد مبدأ حق تقرير المصير في فلسطين. لقد اختلفا على كلّ ما هو بنّاء في الأمم المتحدة، واتفقا على شيء واحد فقط، تقسيم فلسطين. لقد تهيأ لهذه السياسية الهدامة بدوافع مختلفة، أحدهما يرضي الناخبين اليهود في الولايات المتحدة، والثاني ليسمح لعشرات الألوف من المهاجرين بإغراق فلسطين بهدف نشر نظرياته وأهدافه السياسية»(١٢٧).

وعندما تحقق فشل مشروع الأقلية في التصويت أثار المندوبون العرب اعتراضاً بعدم صلاحية الأمم المتحدة لفرض أي حل غير الاستقلال على شعب فلسطين دون رغبته وموافقته، وطلبوا إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية. ولكن الاقتراح سقط في التصويت عليه، فطالب المندوبون العرب استشارة المحكمة الدولية في صلاحية هيئة الأمم بفرض التقسيم دون استفتاء، وسقط الاقتراح الثاني أيضاً(١٢٨).

حادي عشر: الجمعية العامة للأمم المتحدة تصدر القرار الرقم ١٨١ بتقسيم فلسطين

لأن مشروع الأغلبية لم يُجز ثلثي الأصوات أُحيل المشروع إلى الجمعية العامة. وبامتناع ١٧ عضواً عن التصويت شعرت كلّ من الإدارة الأمريكية والقيادة الصهيونية بالحاجة الملحة إلى تكثيف الاتصالات بالدول التي امتنع مندوبوها عن التصويت لكسب تأييدهم، فضلاً عن العمل لثني معارضي التقسيم عن مواقفهم بكلّ وسائل الضغط و«الإقناع» الممكنة والمتاحة. و«كان مفترضاً أن يجري التصويت يوم ٢٦/ ١١، على أن تسبقه جلسة الاستماع إلى المناقشات الأخيرة. ولكن الوفود فوجئت، وبدون سابق إنذار، بإلغاء جلسة المناقشة وتأجيل موعد الاقتراع». ويضيف ألفرد ليلنتال موضحاً: «وقد جاء هذا التأجيل بعد أن تأكد الصهاينة أنهم بحاجة إلى مزيد من الأصوات لتأمين الأكثرية المطلوبة لإقرار المشروع. وقد تصادف أن عيد الشكر كان يوم ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر، فكان من الطبيعي تأجيل الاجتماع مدة ٤٨ ساعة.

---

(١٢٧) سحنيني، **فلسطين الدولة: جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني**، ص ١٩٦.

(١٢٨) الرشيدات، **فلسطين: تاريخاً.. وعبرة.. ومصيراً**، ص ١٥٣.

وهكذا اغتنم قادة الصهاينة والوكالة اليهودية هذه الفرصة لبذل أقصى ما في وسعهم من مساع واتصالات في أروقة الأمم المتحدة»[١٢٩]. وبالمقابل تنبّهت الوفود العربية إلى ضرورة تقديم خطاب جديد لعلها تكسب تأييد بعض الممتنعين عن التصويت، وتحول بالتالي دون تمرير قرار التقسيم.

وحول الجهود الصهيونية يومذاك كتب ناحوم غولدمان يقول: «وكان مبدأ الحصول على أصوات ثلثي الأعضاء هو نتيجة جهود مضنية، فكلّ دولة كانت مهمة، لذلك فقد حوّلنا اهتمامنا إلى كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وحيث كنت مسؤولاً عن تمهيد الطريق لفهم سياستنا في العديد من الدول، فقد كان من المحتّم عليّ أن أزور عدداً من البلدان في أمريكا الجنوبية. وبالطبع كنت أساعد زملائي في نيويورك. وسرعان ما أنشأتُ علاقة وثيقة مع تريغفي لي، أمين عام الأمم المتحدة آنذاك. ومع ذلك فإن لي الذي كان أعلى مسؤول في الأمم المتحدة لم يتمكن من اتخاذ أي موقف سياسي داعم رغم أنه كان متعاطفاً مع قضيتنا، لكنه قدم لنا بعض المساعدة الحيوية، ومصدراً ثميناً آخر كان الصداقة التي أنشأتها مع أزوالدو أرانها، وزير خارجية البرازيل ورئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة آنذاك، حيث يجري التصويت النهائي هناك. كان من الصعب والمستحيل بالنسبة إليّ إعطاء تقييم للاتجاهات والآراء التي قمت بها مع كلّ عضو من الأعضاء الخمسين في الأمم المتحدة، فتاريخ نضالنا السياسي في الأمم المتحدة لم يُكتب بعد»[١٣٠].

ولم تكلّل الجهود الصهيونية بالنجاح مع بعض المندوبين، والمثال الأبرز مندوب الفيليبين الجنرال كارلوس رومولو، الذي كان قد امتنع عن التصويت في جلسة اللجنة الخاصة؛ إذ تلقى من حكومته تعليمات تقضي بعدم تأييد قرار التقسيم. وكان مما قاله: «إن من حق كلّ شعب أن يقرر مصيره السياسي، وأن يحافظ على وضع أراضيه وكيانه من أي اعتداء»، وأضاف مستنكراً: «إننا لا نصدق أن الأمم المتحدة ستوافق على حل مشكلة فلسطين. هذا الحل الذي سيعيدنا إلى طريق محفوف بالمبادىء الخطيرة حول الخصومات العنصرية والوثائق القديمة للحكومات الدينية. إن مشكلة مشردي يهود أوروبا لا علاقة لها البتة بإنشاء دولة يهودية في فلسطين»، فيما أعلن مندوب هايتي أن حكومته تحرص

---

(١٢٩) ألفريد ليلينتال، **ثمن إسرائيل**، ترجمة حبيب نحولي وياسر هواري، ط ٤ (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨١)، ص ٥٠.

(١٣٠) غولدمان، **مذكرات ناحوم غولدمان**، ص ٢٢٠.

على الدفاع عن حريات الشعوب الصغيرة ولهذا فهي لا يسعها الموافقة على قرار التقسيم(١٣١).

وأمام عجز المحاولات الصهيونية عن التأثير ألقت الإدارة والأجهزة الأمريكية بكلّ ثقلها لتأمين الأغلبية اللازمة للتصويت على قرار التقسيم، مستخدمة في ذلك نفوذها السياسي والاقتصادي، وخاصة «المعونات» الاقتصادية كمشروع مارشال وسواه. وحول ذلك قال لورنس هـ. سميث، عضو مجلس النواب الأمريكي، في خطاب له في الكونغرس يومذاك: «إن مندوبي ثلاث دول صغيرة تعرضوا لضغط شديد من مندوب الولايات المتحدة ومن مسؤولين على أعلى المستويات في واشنطن. وهذه تهمة خطيرة، وعندما عُرضت القضية أخيراً على النظر في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ماذا حدث؟ إن الأصوات الحاسمة والمرجّحة إلى جانب التقسيم كانت أصوات هاييتي وليبيريا والفيليبين. فقد كانت هذه الأصوات كافية لتأمين أغلبية الثلثين. وكانت هذه البلدان في السابق تعارض الفكرة. . . غير أن ضغط مندوبينا ومسؤولينا وغيرهم من المواطنين في الولايات المتحدة يسجل مسلكاً ضدهم وضدنا يستحق الزجر والكبت»(١٣٢).

ويجدر ذكر أن تغيير موقف هاييتي كان لقاء خمسة ملايين دولار، وأن هارفي فايرستون هدد رئيس ليبيريا ويليم طويمان إذا لم تقبل دولته تغيير صوتها، وأن رئيس الفيليبين كارلوس روغوس، الذي كان ينتظر موافقة الكونغرس الأمريكي على اعتماد ضخم لبلاده، تعرض لضغوط ستة وعشرين عضواً في مجلس الشيوخ الأمريكي وقاضيين من المحكمة الأمريكية العليا لكي يغير مندوب الفيليبين موقفه، غير أن الضغوط الأمريكية لم تنجح في تغيير موقف إثيوبيا من قرار التقسيم(١٣٣).

---

(١٣١) ليليتال، المصدر نفسه، ص ٥٠ ـ ٥١، والرشيدات، **فلسطين: تاريخاً.. وعبرة.. ومصيراً**، ص ١٥٤ ـ ١٥٥.

(١٣٢) سجل الكونغرس الأمريكي في ١٨/ ١٢/ ١٩٤٧، ص ١١٧٦، نقلاً عن إبراهيم العابد، **دليل القضية الفلسطينية: أسئلة وأجوبة**، سلسلة كتب فلسطينية؛ ١٧ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٩)، ص ٣١.

(١٣٣) بريعمان أهرون وجيهان الطهري، **إسرائيل والعرب: حرب الخمسين عاماً**، مراجعة وتدقيق إسماعيل الكردي؛ ترجمة سالم سليمان العيسى (دمشق: دار الأوائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص ٢٣، مستشهدين بـ: Abba Eban, *Abba Eban: An Autobiography* (New York: Random House, 1977), pp. 95-97; Larry Collins and Dominique Lapierre, *O Jerusalem!* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1972), and Jacques Derogy et Hesi Carmel, *Le Siècle d'Israël: Les Secrets d'une épopée, 1895-1995* ([Paris]: Fayard, 1994), pp. 400-440.

وحول الضغوط الأمريكية التي مورست ضد ممثلي الدول الصغرى في الأمم المتحدة ورد ما نصه: «قامت حكومة سيام بسحب أوراق اعتماد الوفد السيامي الذي كان قد صوّت ضد مشروع التقسيم في اللجنة الخاصة، وذلك قبل أن تبدأ الجمعية العامة النقاش حول المشروع. . . كذلك تلقى كارلوس رومولو مندوب الفيليبين أمراً من حكومته بمغادرة الولايات المتحدة في اليوم الذي ألقى فيه خطاباً في الجمعية العامة معارضاً فيه التقسيم. . . وقام عضو المحكمة العليا الأمريكية فيلكس فرانكفورتر مورفي بإرسال رسائل إلى الوفد الفيليبيني يحثّه فيها على التصويت إلى جانب التقسيم. وكتبت شركة فايرستون للمطاط إلى وزارة الخارجية الأمريكية أنها اتصلت هاتفياً بممثلها في ليبيريا ووجّهته ليمارس ضغطاً على الحكومة الليبيرية للتصويت لمصلحة التقسيم، وكانت شركة فايرستون تملك مزارع مطاط واسعة في ليبيريا»(١٣٤).

وفي ١٩٤٧/١١/٢٩ تقدم كميل شمعون، باسم الدول العربية، بمشروع توفيقي تضمن المبادىء التالية:

الأول: إقامة دولة فدرالية في فلسطين في موعد لا يتجاوز الأول من آب/أغسطس ١٩٤٨.

الثاني: إقامة حكومة فلسطين المستقلة على أسس فدرالية وحكومات مركزية للمقاطعات العربية واليهودية.

الثالث: سيتم تخطيط حدود المقاطعات بحيث تبقى أقليات عربية أو يهودية ضئيلة بقدر الإمكان في كلّ مقاطعة.

الرابع: ينتخب سكان فلسطين بالتصويت العام المباشر جمعية تأسيسية تقوم بوضع مسودة دستور مقبل لدولة فلسطين الفدرالية. وسوف تضم الجمعية التأسيسية جميع عناصر السكان وفقاً لنسبة أعدادهم بين المواطنين.

الخامس: تسترشد الجمعية التأسيسية في تحديدها سلطات دولة فلسطين الفدرالية، وفي تحديدها وظائف الحكومات الدستورية، وفي تحديدها العلاقات بين الحكومات الدستورية والدولة الفدرالية، بنصوص دستور الولايات المتحدة الأمريكية وبدساتير كلّ ولاية من الولايات.

(١٣٤) John [and] Hadawi, *The Palestine Diary*, vol. 1: *1914-1945*, p 261.

السادس: من بين النصوص الأساسية والضرورية، فإن على الدستور أن يوفر حماية الأماكن المقدسة وحرية الوصول إليها وزيارتها والعبادة فيها، وفقاً للأمر الواقع. كذلك حماية حقوق المؤسسات الدينية لجميع الفرقاء الموجودين في فلسطين[١٣٥].

وبهذا تكون الوفود العربية قد تراجعت عن مشروع الدولة العربية الذي كان قد عرضه ممثل الهيئة العربية العليا، وارتضت بنظام المقاطعات كما ورد في مشروع موريسون، الذي سبق أن رفضته الوفود العربية سنة ١٩٤٦، فضلاً عن الإقرار لليهود بحق إدارة المقاطعات التي يشكلّون فيها الأغلبية العددية. وباعتبار المشروع المقترح جميع اليهود الموجودين في فلسطين يومذاك مواطنين لهم حقوق المواطنة تراجع عن اشتراط أن يكون المتجنس بالجنسية الفلسطينية قد حصل عليها قبل صدور «الكتاب الأبيض» لسنة ١٩٣٩، أو أنه أمضى عشر سنوات مقيماً في فلسطين. واقترح مندوب إيران رفع جلسه الجمعية العامة إلى الخامس عشر من كانون الثاني/يناير ١٩٤٨ كي تتاح الفرصة للجنة الخاصة للأمم المتحدة لدراسة المشروع الفدرالي العربي، ولكن الاقتراح الإيراني عارضه مندوبا الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، فيما أصر رئيس الجمعية العامة، مندوب البرازيل، على اعتماد الإجراء المتّبع في التصويت بطرح المشروع المقدَّم أولاً للتصويت، وهو مشروع التقسيم، وبذلك لم يُتَح للمشروع العربي فرصة التصويت عليه.

وجرى التصويت على القرار الرقم ١٨١ بتقسيم فلسطين فأيّده ٣٣ صوتاً، وعارضه ١٣، وامتنع ١٠ عن التصويت. وكانت الدول التي صوتت مؤيِّدة التقسيم هي أستراليا وبلجيكا وبوليفيا والبرازيل وبيلوروسيا وكندا وكوستاريكا وتشيكوسلوفاكيا والدانمارك والدومنيكان وإكوادور وفرنسا وغواتيمالا وهاييتي وأيسلندا وليبيريا ولوكسمبرغ وهولندا ونيوزيلندا ونيكاراغوا والنرويج وبنما وباراغواي وبيرو والفيليبين وبولندا والسويد وأوكرانيا وجنوب أفريقيا والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية وأوروغواي وفنزويلا.

وكانت الدول التي عارضته هي أفغانستان وكوبا ومصر واليونان والهند وإيران والعراق ولبنان وباكستان والمملكة العربية السعودية وسورية وتركيا واليمن.

---

(١٣٥) سحيني، **فلسطين الدولة: جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني**، ص ١٩٨.

وكانت الدول التي امتنعت عن التصويت هي الأرجنتين وتشيلي والصين وكولومبيا والسلفادور والحبشة (إثيوبيا) وهندوراس والمكسيك والمملكة المتحدة (بريطانيا) ويوغوسلافيا[١٣٦].

وكان هناك وما يزال من يعيدون تأييد إدارة الرئيس الأمريكي ترومان لقرار التقسيم، والضغوط الأمريكية المكثفة على العديد من الدول لحملها قسراً على تأييده، والاعتراض على طرح المشروع العربي الفدرالي للتصويت، إلى فعالية جماعة الضغط («اللوبي») اليهودية ولأهمية الصوت اليهودي في الانتخابات الأمريكية. وليس يُنكَر أن جماعة الضغط اليهودية أنشط «اللوبيات» الأمريكية وأكثرها فعالية، وأن للصوت اليهودي تأثيره الفاعل في الانتخابات الأمريكية على مختلف المستويات، وذلك ما سبق إيضاحه. كما لا يُنكَر أن للقادة الصهاينة صلاتهم الواسعة وعلاقاتهم المؤثرة في دوائر صناعة القرار السياسي والاقتصادي والإعلامي الأمريكية، وأنهم متميزون بالمثابرة والمتابعة الدقيقة والإلحاح لإنجاح مقاصدهم، إلا أن الفعالية اليهودية والصهيونية التي لا تُنكَر كانت وما تزال مجرد عامل مساعد وليس العامل الرئيسي في الانحياز الأمريكي إلى المشروع الصهيوني. بل لم تكن الفعالية اليهودية والصهيونية في الولايات المتحدة، أو أوروبا الغربية، لتبلغ ما بلغته من قوة التأثير لولا انعدام التناقض العدائي فيما بين نشاطها لدعم المشروع الصهيوني وبين الموقع الذي يحتله المشروع الصهيوني في الاستراتيجية الكونية للقوى الأشد تأثيراً في صناعة قرارات المجتمعات الأمريكية والأوروبية على مختلف الصعد.

والمؤشرات كثيرة على تسارع نمو المصالح الأمريكية، وبالذات النفطية، في المشرق العربي، فضلاً عن تصاعد أهمية النفط في الحياة الاقتصادية المعاصرة. وبصيرورة الولايات المتحدة الدولة القائدة للمعسكر الرأسمالي قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية، صار طبيعياً أن ينتقل إليها ولاء الحركة الصهيونية بحكم علاقتها العضوية الممتدة مع القوى الدولية ذات المصالح الاستغلالية في الوطن العربي. وبالتالي فالقول إن الموقف الأمريكي من قرار التقسيم إنما يعود بالدرجة الأولى إلى فعالية اليهودية والصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية قول يجافي الموضوعية، فضلاً عن أنه ينتهي بمن يحمله على محمل الجد إلى أن يرى العلة في قصور

---

(١٣٦) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٨٢٨، الوثيقة الرقم (٥٦).

الفعالية العربية قياساً بالفعالية اليهودية والصهيونية، وليس في العجز العربي عن التأثير في المصالح الأمريكية والتقصير في توظيف الإمكانيات العربية، والاقتصادية منها خاصة، والنفطية على الاخص، توظيفاً سياسياً للتأثير في صناعة القرار الأمريكي على مختلف الصعد.

وكان هناك، وما يزال من يعتبر إحجام الدول العربية عن محاولة كسب الاتحاد السوفياتي إلى جانبها كان خطأ جسيماً في حينه[١٣٧]. والقائلون بذلك يتجاهلون أن صنّاع القرار السياسي العربي يومذاك ما كان ممكناً لهم اتخاذ ذلك الموقف؛ إذ كانت الأقطار العربية جميعها ومن غير استثناء فاقدة استقلال الإرادة السياسية، بفعل معاهدات بعضها مع بريطانيا، وارتباط بعضها الآخر باتفاقيات نفطية مع الشركات الأمريكية والبريطانية، وتبعيتها بالتالي سياسياً واقتصادياً للمعسكر الرأسمالي، وارتباط مصالح القطاع الأوسع من صنّاع القرار العربي بواشنطن ولندن وباريس.

وإذا كان جائزاً انتقاد المواقف التاريخية في زمن متأخر، فإن الأحق باللوم ليست الأنظمة العربية الفاقدة الإرادة السياسية وإنما هي القيادة السوفياتية والقيادات الشيوعية، الدولية والعربية، المسؤولة عن التحول الدراماتيكي في الموقف الشيوعي تجاه الحركة الصهيونية عن ذلك الذي كان قد أرسى قواعده لينين[١٣٨]، وتأييد التقسيم من منطلق الرهان على «يسار» التجمّع الاستيطاني الصهيوني دون الأخذ في الحسبان طبيعة هذا التجمّع وارتباطه العضوي تاريخياً بالرأسمالية العالمية، ودوره الوظيفي في خدمة مصالحها الكونية، واستحالة تمرده على القوى الداعمة والراعية له.

ولقد دفعت الأحزاب الشيوعية العربية غالياً بسبب انجرارها وراء الموقف السوفياتي ومناصرتها قرار التقسيم، بل وصول بعض القيادات حد إصدار البيانات المنددة بالمساندة العربية لشعب فلسطين والمؤيدة ما سمّته «الحقوق القومية» لليهود، في الوقت الذي كانت فيه القوات الصهيونية تهجّر عرب فلسطين قسراً من مدنهم وقراهم، بل ترتكب المجازر وتمارس اغتصاب الفتيات لحملهم على الفرار من

---

(١٣٧) المصدر نفسه، ص ٥٧٥.

(١٣٨) وذلك ما فعله أحمد الشقيري في أثناء زيارته موسكو بدعوة من خروتشوف بقوله: «إنه كان من الخطأ الكبير أن تقف روسيا الاشتراكية إلى جانب الإمبريالية والاستعمار في العام ١٩٤٧، في الموافقة على قيام إسرائيل. وإن ذلك الموقف كان امتحاناً لمدى صدق الأيديولوجية الشيوعية فكراً وتنظيماً». انظر. الشقيري، **أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية**، ص ٤٦٥ ـ ٤٦٦.

ديارهم[١٣٩]. وكان من نتائج ذلك أن خسرت الأحزاب الشيوعية العربية كثيراً من رصيدها الذي كانت قد حققته خلال سنوات الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها. بل افتقد الشيوعيون تعاطف الجمهور معهم تجاه بطش الأنظمة بهم، فضلاً عن انحسار فعالية الأحزاب الشيوعية العربية وانسحاب العديد من أعضائها من عضويتها، وانفضاض أنصارها من حولها، ودخول من تبقى على الولاء لها في صراع حاد مع القوى والعناصر القومية الصاعدة، الأمر الذي أضر أبلغ الضرر بالحِراك الوطني والقومي، وبخاصة في المشرق العربي.

وفي إيضاح الظروف التي حكمت موقف الشيوعيين العرب يومذاك كتب مصطفى طيبة يقول: «توليت المسؤولية السياسية للحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (شكري)، وكانت القضية الأساسية التي تشغلني انفضاض الجماهير من حول الشيوعيين بعد أن كانوا طليعة وقوة مؤثرة في أعوام ٤٥ و٤٦ و٤٧. وعلى الرغم من إدراكي أن عزلة الشيوعيين عن الجماهير تعود في الأساس إلى موقفهم من قرار تقسيم فلسطين، فإنني لم أفكر بإعادة النظر في هذا الموقف الأممي، الذي لا يقبل المناقشة. فالخروج على الأممية خلال تلك الفترة كان يوصف بالانحراف وقد يصل إلى الخيانة»[١٤٠].

ثاني عشر: قرار التقسيم الرقم ١٨١: نصه، ومضمونه، والموقف العربي منه

اشتمل القرار الرقم ١٨١ بتقسيم فلسطين على مقدمة وثلاثة أجزاء. وقد تضمنت المقدمة النص بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة، بعد أن عقدت دورة خاصة، وبناء على طلب الدولة المنتدبة بريطانيا، للبحث في تأليف وتحديد صلاحية لجنة خاصة يُعهَد إليها تحضير اقتراح يساعد على حل المشكلة، وبعد أن تلقت ودرست تقرير اللجنة الخاصة الذي تضمن عدة توصيات قدمتها اللجنة بموافقة إجماعية، ومشروع التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي الذي وافقت عليه أغلبية اللجنة الخاصة، تعتبر أن الحالة الحاضرة في فلسطين من شأنها إيقاع الضرر

---

(١٣٩) حول المحارر وعمليات الاعتصاب في حرب ١٩٤٨ ومسؤولية بن غوريون والقادة السياسيين والعسكريين الصهاينة عنه، انظر Benny Morris, *Righteous Victims A History of the Zionist-Arab Conflict, 1881-2001* (New York: Vinage Books, 2001)

(١٤٠) مصطفى طيبة، **الحركة الشيوعية المصرية ١٩٤٥ ـ ١٩٦٥: رؤية داخلية** (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٠)، ص ٥٠ ـ ٥١.

بالرفاهية العامة والعلاقات الودية بين الأمم، وتأخذ علماً بتصريحات الدولة المنتدبة التي أعلنت بموجبها أنها تنوي الجلاء عن فلسطين. وطالب القرار كلّ دولة أخرى من أعضاء الأمم المتحدة بالموافقة وتنفيذ مشروع التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي لحكومة فلسطين على الشكل الآتي:

١ ـ يتخذ مجلس الأمن التدابير الضرورية المنوّه عنها في المشروع للعمل على تنفيذه.

٢ ـ يقرر مجلس الأمن في أثناء المرحلة الانتقالية فيما إذا كانت الحالة في فلسطين تشكّل تهديداً للسلم، فإذا قرر أن مثل هذا التهديد موجود فعلاً، فيجب عليه في سبيل المحافظة على السلم والأمن الدوليين أن يضيف إلى تفويض الجمعية العامة اتخاذ إجراءات تمنح لجنة الأمم المتحدة، تمشياً مع المادتين ٣٩ و٤١ من الميثاق، وكما هو مبيّن في هذا القرار، سلطة الاضطلاع في فلسطين بالمهمات المنوطة بها في هذا القرار.

٣ ـ يعتبر مجلس الأمن أن كلّ محاولة ترمي إلى تغيير نظام حققه وقضى به المشروع بواسطة القوة تهديداً للسلم وقطعاً للعلاقات السلمية وعملاً عدوانياً، وذلك بموجب المادة ٣٩ من الميثاق.

٤ ـ أن يحاط مجلس الأمن علماً بمسؤولياته التي تنطوي عليها هذه الخطة. فتدعو سكان فلسطين إلى القيام من جانبهم بالخطوات اللازمة لتحقيق هذه الخطة. وتناشد جميع الحكومات والشعوب أن تحجم عن القيام بأي عمل يحتمل أن يعيق أو يؤخر تنفيذ هذه التوصيات[١٤١].

وفيما يختص بتاريخ انتهاء الانتداب، وجلاء قوات الدولة المنتدبة، وإقامة الدولتين المستقلتين العربية واليهودية، والنظام الدولي الخاص بمدينة القدس، تضمّن الجزء الأول من القرار ما ورد في توصية الأكثرية السابقة الإشارة إليها ـ ص ٤٠٠ ـ فضلاً عن التوصية بتيسير الهجرة اليهودية، وذلك بالطلب إلى الدولة المنتدبة أن «تبذل أفضل مساعيها لضمان الجلاء عن منطقة واقعة في أراضي الدولة اليهودية، تضمن ميناء بحرياً وأرضاً خلفية كافيين لتوفير تسهيلات لهجرة كبيرة، بحيث لا يتأخر ذلك عن ١ شباط/فبراير ١٩٤٨». وقد خول أمين عام الأمم

(١٤١) الرشيدات، **فلسطين: تاريخاً.. وعبرة.. ومصيراً**، ص ١٥٧ ـ ١٥٨، والحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٥٧٦.

المتحدة تغطية نفقات السفر والمعيشة لأعضاء اللجنة، وذلك بناء على الأساس والصورة اللذين يراهما ملائمين في هذه الظروف، وتزويد اللجنة بالموظفين اللازمين للمساعدة على الاضطلاع بالمهمات التي عيّنتها الجمعية العامة لها(١٤٢).

وفيما يتصل باللجنة المنوط بها تسلم إدارة فلسطين تدريجياً مع انسحاب القوات المسلحة البريطانية، استعاضت الجمعية العامة عما ورد في توصية الأكثرية بأن انتخبت يوم ١١/٢٩ كلاً من بوليفيا وتشيكوسلوفاكيا والدانمارك وبنما، والفيليبين كأعضاء. وحددت الخطوات العملية التي تلتزم بها اللجنة على النحو التالي:

● تمضي هذه اللجنة لدى وصولها إلى فلسطين في تنفيذ الإجراءات لإقامة حدود الدولتين العربية واليهودية ومدينة القدس (كما حددت في الجزء الثالث من القرار).

● تختار اللجنة وتنشىء في كلّ دولة، بعد التشاور مع الأحزاب الديمقراطية والمنظمات العامة، في الدولتين العربية واليهودية، مجلس حكومة مؤقتاً، وتسيّر أعمال مجلسي الحكومة المؤقتين العربي واليهودي بتوجيه اللجنة العام.

● تكون لمجلسي الحكومة المؤقتين العاملين تحت إشراف اللجنة سلطة تامة على المناطق الواقعة تحت سيطرتهما، بما في ذلك السلطة على مسائل الهجرة ونظام الأراضي.

● يتسلم مجلس الحكومة لكلّ دولة المسؤولية التامة من اللجنة بصورة تدريجية لإدارة تلك الدولة.

● توعز اللجنة إلى مجلسي الحكومة المؤقتين المضي في إنشاء أجهزة الحكومة الإدارية المركزية منها والمحلية.

● يجند مجلس الحكومة المؤقتة لكلّ دولة مليشيا مسلحة من سكان تلك الدولة، تكون كافية في عددها للمحافظة على النظام الداخلي وللحيلولة دون اشتباكات الحدود. والسيطرة السياسية والعسكرية العامة بما فيها اختيار القيادة العليا للمليشيات يجب أن تمارسها اللجنة.

● يجري مجلس الحكومة المؤقت لكلّ دولة انتخابات الجمعية التأسيسية على

(١٤٢) الحوت، المصدر نفسه، ص ٥٧٦ ـ ٥٧٧، وسخنيني، **فلسطين الدولة: جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني**، ص ٢٠٠.

أسس ديمقراطية، بحيث لا يتأخر ذلك عن شهرين من انسحاب القوات المسلحة للسلطة المنتدبة. ويكون مؤهلاً لهذا الانتخاب في كلّ دولة المواطنون الفلسطينيون في تلك الدولة، والعرب واليهود المقيمون في الدولة، وإن لم يكونوا مواطنين فلسطينيين، ولكنهم وقّعوا قبل الاقتراع بياناً اعربوا فيه عن نيتهم في أن يصبحوا مواطنين في تلك الدولة.

● تضع الجمعية التأسيسية لكلّ دولة مسودة دستور ديمقراطي.

ولقد اعتبر الجزء الأول من القرار الرقم ١٨١ تنفيذ ما سبق بيانه خطوات مؤدية إلى الاستقلال، وبحيث يعقب ذلك تقدم كلّ من الدولتين بتصريح إلى الأمم المتحدة يتضمن نصوصاً حددها قرار التقسيم خاصة بشؤون الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية وحقوق الأقلية والمواطنة، والمواثيق الدولية والالتزامات المالية. وأن يأخذ مجلس الحكومة المؤقت لكلّ دولة على عاتقه تعهداً يتعلق بالاتحاد الاقتصادي والمرور. و«عندما توقّع أي منهما التصريح والتعهد كما هما مبينان في هذا المشروع، يجب أن ينظر بعين العطف إلى طلبها عضوية الأمم المتحدة».

وفي الجزء الأول حدد القرار الرقم ١٨١ شروط المواطنة بما نصه: «يصبح المواطنون الفلسطينيون المقيمون في فلسطين خارج مدينة القدس، وكذلك العرب واليهود الذين لا يتمتعون بالمواطَنة الفلسطينية ويقطنون في فلسطين خارج مدينة القدس، عند الاعتراف بالاستقلال، مواطنين في الدولة التي يقطنون فيها، ويتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية كاملة. ويمكن للأشخاص الذين تجاوزوا سن الثمانية عشر عاماً أن يختاروا المواطَنة في الدولة الأخرى، وذلك خلال عام واحد من تاريخ الاعتراف باستقلال الدولة التي يقطنون فيها. على أن لا يحق لعربي مقيم في منطقة الدولة العربية المقترحة أن يختار المواطَنة في الدولة اليهودية المقترحة، ولا يهودي مقيم في الدولة اليهودية المقترحة أن يختار المواطنة في الدولة العربية المقترحة»(١٤٣).

كما حدد القرار الرقم ١٨١ في جزئه الأول أغراض «الاتحاد الاقتصادي» بين الدولتين على النحو التالي:

ـ اتحاد جمركي.

ـ نظام عملة موحد ينص على سعر تحويل أجنبي واحد.

---

(١٤٣) سحيبي، المصدر نفسه، ص ٢٠١.

ـ العمل ضمن السكك الحديد ضمن المصلحة المشتركة وعلى أسس غير متحيزة، وكذلك في الطرق التي تصل ما بين الدولتين، وفي الخدمات البريدية والتليفونية والبرقية، وفي الموانىء والمطارات المستعملة في التجارة الدولية.

ـ تنمية اقتصادية مشتركة، وخصوصاً بالنسبة إلى الري واستصلاح الأراضي وحفظ التربة.

ـ توصيل تسهيلات الماء والكهرباء إلى كلتا الدولتين وإلى مدينة القدس على أساس غير متحيز.

واوجب القرار إنشاء مجلس اقتصادي مشترك مؤلف من ثلاثة ممثلين لكلّ من الدولتين وثلاثة أعضاء أجانب، يعيّنهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. وتكون مهمات المجلس المشترك تطبيق الإجراءات اللازمة لتحقيق أغراض الاتحاد الاقتصادي. والدولتان ملتزمتان بتنفيذ قرارات المجلس الذي تتخذ قراراته بأغلبية الأصوات(١٤٤).

ولقد اختص الجزء الثاني من القرار الرقم ١٨١ برسم الحدود الجغرافية للدولتين العربية واليهودية ولمنطقة القدس، وذلك بأن قسمت فلسطين إلى ثمانية أقسام: أربعة عربية ـ ثلاثة رئيسية ومدينة يافا ـ وثلاثة يهودية، ومنطقة القدس الدولية (الخريطة الرقم (٥)). وقد حرص واضعو خريطة التقسيم على أن تضمن الأقسام اليهودية جميع المستعمرات الصهيونية، حتى وإن اقتضى ذلك ضم مناطق واسعة يسكنها عرب. وتوضح الخريطة السكانية لفلسطين عشية صدور قرار التقسيم أن أكثر من نصف المستوطنين الصهاينة كانوا يسكنون في ثلاث مدن: تل أبيب ١٥٠ ألفاً، والقدس ١٠٠ ألف، وحيفا ٨٠ ألفاً، فيما توزع الباقون في المدن الصغرى، خاصة صفد وطبرية والمستعمرات الزراعية. وفيما عدا منطقة السهل الساحلي من شمالي تل أبيب إلى جنوبي حيفا كانت بقية نواحي فلسطين ذات أكثرية عربية مطلقة. وكان توزع المستعمرات يومذاك كالآتي: ١٥٠ في السهل الساحلي، ٤٩ في المنطقة الشمالية من وادي الأردن، ٣٥ في مرج ابن عامر، ٤٠ في منطقة الهضاب الوسطى، ١٧ في النقب، وواحدة شمالي البحر الميت. غير أن معظم المستعمرات التي في الهضاب الوسطى والنقب كانت ضئيلة الحجم أقيمت لأسباب استراتيجية أو رمزية بحتة(١٤٥).

---

(١٤٤) المصدر نفسه، ص ٢٠١ ـ ٢٠٢.

(١٤٥) John [and] Hadawı, *The Palestıne Dıary*, p 279.

وبموجب قرار التقسيم فإنه من أصل مساحة فلسطين الكلّية البالغة ١٠٤٣٧ ميلاً مربعاً منح الصهاينة ٥٨٩٣ ميلاً مربعاً بما يعادل ٥٦,٤٧ بالمئة من المساحة الكلّية. وأبقى للعرب ٤٤٧٦ ميلاً مربعاً بما يعادل ٤٢,٨٨ بالمئة من المساحة الكلّية. وخص منطقة القدس الدولية بـ ٦٨ ميلاً مربعاً بما يعادل ٠,٦٥ بالمئة من المساحة الكلّية، في حين كانت ملكية الأراضي على النحو التالي: في الأقسام العربية تبلغ الملكيات العربية ٧٧,٦٩ بالمئة، وأملاك الدولة ٢٠,٧٤ بالمئة، وليس للصهاينة سوى ٠,٨٤ بالمئة. وفي الأقسام التي خُصصت للصهاينة تبلغ أملاك الدولة ٦٦,٠٤ بالمئة، والملكيات العربية ٢٤,٣٤ بالمئة، وما يحوزه الصهاينة ٩,٣٨ بالمئة، والآخرون، من ليسوا عرباً أو يهوداً، ٠,٣٤ بالمئة. أما منطقة القدس الدولية فقد كانت الملكيات العربية فيها ٨٤,٧٠ بالمئة، وما يحوزه الصهاينة ٧,٠١ بالمئة، وأملاك الدولة ٣,٤٤ بالمئة، وملكيات الآخرين ٤,٨٥ بالمئة[١٤٦].

ولقد روعي في التقسيم أن تضم الأقسام التي مُنحت للصهاينة أقل عدد ممكن من المواطنين العرب. وبرغم ذلك كان تعداد السكان في هذه الأقسام ٩٠٥٠٠٠ نسمة، منهم ٤٩٨٠٠٠ يهودي، أي ما يعادل ٥٥,٠٣ بالمئة، و٤٠٧٠٠٠ عربي، أي ما يعادل ٤٤,٩٧ بالمئة، فيما كان تعداد سكان الأقسام العربية ٧٣٥٠٠٠، منهم ٧٢٥٠٠٠ عربي، أي ما يعادل ٩٨,٦٤ بالمئة، و١٠٠٠٠ يهودي، أي ما يعادل ١,٣٦ بالمئة. أما منطقة القدس الدولية فقد كان سكانها ٢٠٥٠٠٠، منهم ١٠٥٠٠٠ عربي، أي ما يعادل ٥١,٤١ بالمئة، و١٠٠٠٠٠ يهودي، أي ما يعادل ٤٨,٧٩ بالمئة[١٤٧].

وتضم منطقة القدس الدولية وفقاً لقرار التقسيم الرقم ١٨١ بلدية القدس بالإضافة إلى القرى والمدن المحيطة بها، بحيث تكون أبو ديس أقصاها شرقاً وبيت لحم أقصاها جنوباً، وعين كارم أقصاها غرباً، وشعفاط أقصاها شمالاً. ويُعتبر جميع السكان مواطنين فيها على أساس الأمر الواقع، ما لم يختاروا التوطن في إحدى الدولتين. ويؤسس في المنطقة كيان منفصل تحت نظام حكم دولي خاص تقوم على إدارته الأمم المتحدة. ويعين مجلس الوصاية ليضطلع بمسؤوليات السلطة الإدارية بالإنابة عن الأمم المتحدة. أما حاكم المدينة فيعيّنه مجلس الوصاية، ويتم اختياره على أساس مؤهلات خاصة دون اعتبار لجنسيته، بيد أنه لن يكون تابعاً لأي من الدولتين في فلسطين. وقد أوضح القرار أن مدينة القدس تدخل ضمن الاتحاد الاقتصادي

(١٤٦) المصدر نفسه، ص ٢٧٤ ـ ٢٧٩.

(١٤٧) المصدر نفسه.

لفلسطين، وبحيث يكون المقر الرئيسي للمجلس الاقتصادي في منطقة القدس[١٤٨].

ويلاحظ أن الجمعية العامة لم تصوّت على إجراءات تفصيلية ودقيقة لإقامة الدولتين. وحين يؤخذ في الحسبان أن الوكالة اليهودية كانت تمارس دور الدولة داخل الدولة في زمن الانتداب، وأنه كان للصهاينة جميع مؤسسات الدولة، في حين لم يكن لدى الشعب العربي الفلسطيني ما يماثل، أو يقارب ذلك، يتضح أن إغفال الجمعية العامة البحث في إجراءات إقامة الدولتين لم يكن عفوياً. ويذكر ستيفن غرين: «وبينما كانت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا تزال تناقش إجراءات موضوع توقيت التقسيم أعلنت الوكالة اليهودية في آذار/مارس ١٩٤٨ تأليف حكومة مؤقتة في الجزء اليهودي من فلسطين. وفي غضون أسابيع قليلة ظهرت إلى العيان أعلام بيض وزرق، وصدرت طوابع البريد، وبدأ جمع الضرائب، وبدأت إسرائيل تكتسب صفات الدولة»[١٤٩].

ولقد رفض العرب قرار التقسيم رفضاً قاطعاً، واعتبروا يوم صدوره اليوم الأسوأ في تاريخ فلسطين منذ الاحتلال العسكري البريطاني سنة ١٩١٧. وأصدرت الهيئة العربية العليا بيانا تضمن أسباب رفضها القرار محددة ذلك في:

أ ـ أعطى اليهود الأجانب جزءاً ثميناً من الأرض العربية في فلسطين.

ب ـ أجلى عدداً كبيراً من العرب عن موطنهم.

ج ـ وضع في وطنهم أمة غريبة تهدد الأمن في الشرق باعتدائها على البلاد العربية.

د ـ فرّق بين عرب فلسطين والبلاد العربية المجاورة.

هـ ـ وضع عرب فلسطين اقتصادياً تحت رحمة اليهود بعد استيلائهم على موانىء فلسطين ونفط العراق في حيفا، ثم استيلائهم على الأراضي الزراعية الخصبة وإعطاء العرب القسم الوعر من الجبال.

و ـ جعل مدينة القدس تحت إشراف الأمم المتحدة، أي أخرجها من يد العرب[١٥٠].

---

(١٤٨) سحيني، المصدر نفسه، ص ٢٠٢.

(١٤٩) ستيفن غرين، **الإنحياز: علاقات أميركا السرية بإسرائيل**، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات؛ ٧٠ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥)، ص ١٦.

(١٥٠) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٥٧٧، و John [and] Hadawi, *The Palestine Diary*, vol 1 *1914-1945*, pp 275-276

وعلى الصعيد القومي العربي نُظر إلى قرار التقسيم رسمياً وشعبياً باعتباره لم ينكر فقط على الشعب العربي في فلسطين حقوقه المشروعة، خاصة حقه في تقرير مصيره، ولم يجاف العدالة والموضوعية فحسب بقسمته أرض فلسطين قسمة غير عادلة بالمرة، وإنما إلى جانب افتقاده العدالة والموضوعية ومخالفته لشرعة حقوق الإنسان فصل وحدة الأرض العربية بأن زرع في نقطة الوصل بين جناحيها الآسيوي والأفريقي مشروع استعمار استيطاني عنصري، وكياناً وظيفياً الغاية من وجوده أن يكون أداة قوى الاستغلال العالمية في كبح إرادة الوحدة المتجذرة في وجدان العرب وفكرهم، والحيلولة بالتالي دون تجاوز العرب واقع التخلف الموروث عن قرون الانحطاط المملوكي والتسلط العثماني والاستغلال الاستعماري.

وأعلنت الهيئة العربية العليا الإضراب العام لمدة ثلاثة أيام اعتباراً من ثاني أيام كانون الأول/ديسمبر. وفي اليوم الرابع، وكان يوم جمعة، خرج المصلون من المساجد في كلّ نواحي فلسطين في تظاهرات عارمة منددة بالتقسيم وكلّ من الولايات المتحدة وبريطانيا والصهيونية. وعمّت التظاهرات العواصم والمدن العربية الكبرى، وهوجمت السفارات والمفوضيات الأجنبية، خاصة الأمريكية والبريطانية التي هوجمت في سورية ولبنان. وفي بغداد هوجم مكتب المعلومات الأمريكي. وفي دمشق ندد المجلس النيابي بقرار التقسيم في جلسة صاخبة، أعلن العديد من النواب خلالها استعدادهم للتطوع للقتال في فلسطين. وافتُتحت مكاتب التطوع في أكثر من عاصمة ومدينة عربية. وفي القاهرة أصـــدر طلبة الأزهر نداء للجهاد العام، وسار آلاف المتظاهرين المنادين بنصرة فلسطين[١٥١].

وحول الرفض العربي لقرار التقسيم كتب ديفيد هيرست يقول: «كان حتمياً على العرب أن يعترضوا على تجريدهم من ممتلكاتهم. أوَلم يشن العرب ثورة شاملة ضد التقسيم الجزئي الذي أوصت به لجنة بيل؟ ومن جهة أخرى لم يكن لزاماً عليهم أن يقبلوا بشيء لم يكن يعدو أن يكون (توصية) أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومع هذا فقد كان المظهر الجديد للرفض العربي الشهير هو الذي أعطى الصهاينة الفرصة لعلاج نقاط الضعف التي اشتمل عليها مشروع التقسيم، وأن يحققوا ذلك من غير إثارة سخط العالم. فقد أصبح العالم يرى أن المحاولات الرامية إلى معارضة رغبته بالوسيلة الوحيدة المتبقية، وهي القوة، تشكّل (عدواناً عربياً)،

(١٥١) الحوت، المصدر نفسه، ص ٥٧٧.

بينما أصبحت محاولات اليهود لإقرار هذه الرغبة دفاعاً عن النفس، ومن ذا الذي كان سيعترض على اليهود إن هم تجاوزوا في أثناء دفاعهم عن أنفسهم الحدود التي خصصتها الأمم المتحدة لهم؟ لم يكن من الأهمية في شيء أن يكون التهديد العربي خطيراً أو غير خطير، فقد كان مظهر التهديد كافياً لأغراض الدعاية. أما التهديد الفعلي فقد كان أقل خطورة بكثير من مظهره»[١٥٢].

وهناك من يرى أن لقرار التقسيم، بكلّ ما انطوى عليه من سلبيات فادحة، جانبه الإيجابي من حيث كونه القرار الدولي الأول الذي يقر للشعب العربي الفلسطيني حقه في تشكيل دولته، وإن على جزء من ترابه الوطني[١٥٣]، فضلاً عن أن فيه إقراراً دولياً بأن الفلسطينيين شعب له حقوق سياسية وليس مجرد طوائف غير يهودية، محصورة حقوقها بالجانب الديني والمدني، كما جاء في وعد بلفور وصك الانتداب. وما كان ذلك ليتحقق لولا صمود وتضحيات الشعب العربي في فلسطين طوال سنوات الاحتلال البريطاني الثلاثين، وفشل التحالف الاستعماري الصهيوني في قهر إرادة شعب تمرس في الصعاب ولم تنل منه الصعاب. وعند النظر بموضوعية إلى أن الشعب العربي في فلسطين حين جوبه بهجمة التحالف الاستعماري الصهيوني كان خارجاً للتو من ظلامات قرون التسلط والاستبداد والتخلف العثماني، وقد افُقْرت مقومات وجوده القومي وتخدر وعي نُخبه وجماهيره، تدرك القيمة النوعية لاحتفاظ هذا الشعب بصموده في مواجهة التحالف الدولي مالك زمام المبادرة الاستراتيجية في زمنه.

---

(١٥٢) دايفيد هيرست، **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط**، ترجمة عبد الرحمن أياس (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٣)، ص ٢٩٥.

(١٥٣) أبراش، **البعد القومي للقضية الفلسطينية: فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية**، ص ٧٩.

الفصل السابع عشر

أداء القوات الشعبية العربية خلال سنتي الحسم (١٩٤٧ ــ ١٩٤٨)

يروي بهجت أبو غربية أنه حين التقى عبد القادر الحسيني في مركز قيادة «الجهاد المقدس» في بيرزيت يوم ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٤٨ بادره عبد القادر قائلاً: «يا أخي بهجت دول العالم الكبرى وافقت على التقسيم، الذي هو في حقيقته قرار بإقامة دولة يهودية صهيونية توسعية على أرض فلسطين. والحكومات العربية وافقت على ذلك سراً، ولكنها تكذب علينا وعلى شعوبها، وستعمل على تنفيذ ذلك. وإذا دخلت جيوشها فلسطين فستقف عند حدود التقسيم وستفرض السيطرة على جيوشها بالضبط والربط العسكريين، مع أن الضباط والجنود العرب على استعداد للموت فداء لفلسطين. أما نحن فهم لا يستطيعون السيطرة علينا، ولذلك يمنعون عنا السلاح والعتاد. إسمع يا بهجت ويا إخوان، التقسيم سيمر، فليمر على أجسادنا. القضية ليست قضية تقسيم، القضية قضية إقامة قاعدة صهيونية لدولة عنصرية استيطانية توسعية من الفرات إلى النيل. إنهم يعلنون أنهم سيرحّلون ٢٤٠ ألف فلسطيني من الجليل وحده. لن نستسلم لهذا المخطط الاستعماري الصهيوني. سأقاتل دفاعاً عن بلادنا حتى الموت مهما قلّ السلاح والعتاد. نحمي أهلنا وبيوتنا بصدورنا، ونحمي من خلفنا البلاد العربية وننبههم إلى خطورة الهجمة الصهيونية الأمريكية عليهم. تأكدوا يا إخوان إننا إذا قبلنا إقامة دولة اليهود الصهيونية ولم نقاومها فإن ذلك يشجع اليهود على الهجرة ويساعدهم على احتلال بقية فلسطين والامتداد منها إلى البلاد العربية. قدرنا أن نقاتل مهما كانت ظروفنا صعبة، فمن أراد أن يقاتل معي في هذه الظروف القاسية فأهلا به، ومن استنكف فهو معذور».

وكان أبو غربية قد أصيب في إحدى معارك القدس، وقبل إصابته بيوم

واحد كان قد قدم استقالته من قيادة «الجهاد المقدس» في قطاع حي المصرارة ـ الشيخ جراح في القدس، تحسباً من سقوط القطاع أمام اشتداد الهجمة الصهيونية وقلة عناصر «الجهاد المقدس» المدافعين عنه، ومحدودية ما لديهم من السلاح والعتاد، بحيث فضّل القائد الذي تولى المسؤولية القيادية في القطاع الأشد خطورة في القدس منذ تفجّر القتال غداة صدور قرار التقسيم، أن يترك المسؤولية لقائد سواه ويتحول إلى مقاتل تحت قيادته، خشية اتهامه بالمسؤولية عن سقوط القطاع بعد أن يئس من الحصول على السلاح والعتاد الذي يعزز صموده. فسارع يرد على قائده: «أنت تشير إلى استقالتي، وأنا إنما جئت اليوم لأنني سحبت استقالتي إذ وجدت الحل الأفضل. لن يدخل اليهود قطاعي وأنا حي، سأُقتل قبل أن يستولوا على شبر منه. وعندها لن يستطيع أحد أن يقول أنني قصرت». ويكمل بهجت روايته: «وتعانقنا وانصرفت وصدري منشرح وفي نفسي وخاطري الاستشهاد»[(١)].

ولم يكن عبد القادر الحسيني وبهجت أبو غربية وحدهما على قناعة يقينية بأن ظروف الواقع العربي، رسمياً وشعبياً، فضلاً عن الظروف الدولية، تجعل من المحتم أن تكون الحرب مع التحالف الاستعماري ـ الصهيوني محسومة، والنكبة بالتالي محتومة، وإنما كان على قناعة تامة بذلك قطاع واسع من النُخبة السياسية والعسكرية العربية. غير أن الواقع العربي المأزوم يومذاك شكّل بالنسبة إلى صادقي الالتزام الوطني والقومي حافزاً للانخراط في المعركة وفي يقينهم أن التحدي الذي تواجهه الأمة العريقة التاريخ والشعب العظيم العطاء من المحتم أن يفجّر استجابة تعصف بالواقع المأزوم ما حافظت طلائع الأمة العربية عامة، وشعب فلسطين خاصة، على إرادة المقاومة العامل الحاسم في معارك التحرر الوطني. وفي المحاور التالية عرض موجز للظروف التي جعلت الحرب محسومة والنكبة محتومة، كما لدلالات عجز التحالف المضاد، بكل ألوان طيفه، عن استلاب إرادة المقاومة.

أولاً: إدارة جامعة الدول العربية والأنظمة للصراع خلال سنتي الحسم

سبقت الإشارة إلى أن من بين أهداف إقامة جامعة الدول العربية تولّي الأنظمة من خلالها مسؤولية «القضية الفلسطينية». ولم يكن خافياً أن المستهدف تهميش دور الشعب العربي، خاصة شعب فلسطين، في إدارة الصراع مع

---

(١) بهجت أبو غربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٩** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣)، ص ١٩١.

التحالف الاستعماري ـ الصهيوني. وبذلك تكون الأنظمة والأمانة العامة للجامعة، بوعي منها أو لا وعي، قد شاركت بريطانيا والقوى الاستعمارية في مصادرة حق الشعب العربي الفلسطيني بتقرير مصيره والحيلولة دون استقلال قراره الوطني. وقيل في استبعاد شعب فلسطين، واغتصاب دوره في الدفاع عن وجوده ووطنه: «بينما كانت بريطانيا تدرب العصابات الصهيونية في فلسطين، وأمريكا تغذيها بالمال والسلاح والنفوذ الأدبي والمهاجرين، كانت جامعة الدول العربية هادئة ساكنة. فلا هي تركت قضية فلسطين لشعبها يعالجها بالطريقة التي يراها ملائمة لأوضاعه وظروفه، ولا هي عالجتها بشكل مخلص وصحيح. فكانت نتيجة ولايتها في هذه المرحلة بث الطمأنينة والاتكالية في شعب فلسطين، اعتماداً على نفوذها السياسي، وقوتها العسكرية، وحرصها على عروبة فلسطين»[٢].

وكانت اللجنة السياسية للجامعة قد عهدت للجنة عسكرية إعداد تقرير عن إمكانيات وقدرات الطرفين العربي والصهيوني، في ضوء ما يتوفر لها من معلومات وبيانات. وكانت اللجنة مؤلفة من: العقيد محمود الهندي عن سورية، واللواء إسماعيل صفوت عن العراق، والمقدم شوكت شقير عن لبنان، ومحمد عزة دروزة عن فلسطين. وشهد اجتماعاتها كلّ من فؤاد عمّون، القائم بأعمال الخارجية اللبنانية، ويوسف ياسين عن السعودية، والقائم بأعمال السفارة المصرية في بيروت. كما شهد بعض اجتماعاتها رياض الصلح، رئيس الوزراء اللبناني. وقد جاء في التقرير الذي قُدم إلى مجلس الجامعة قبل اجتماعه في عاليه، ما بين ٧ ـ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٧، بأن المنظمات الصهيونية الهاغاناه والإرغون وشتيرن تضم ٦٠ ألفاً من الشباب والشابات المدربين والمسلحين، وأن العديد منهم تدربوا في جيوش الحلفاء في أثناء الحرب العالمية الثانية، وأنه بالإمكان حشد ثلثهم في الحال، وأن لدى الصهاينة قيادة عسكرية عالية الكفاءة وضباطاً مدربين. كما أن لديهم أسلحة وأعتده جديدة وافرة، ومصانع للذخيرة وإصلاح السلاح، وأن مصادرهم لجلب السلاح غير محدودة. وذلك مقابل ندرة المدربين عند العرب، مع توفر استعدادهم للقتال والتدريب والتضحية، وأن ما لدى العرب من السلاح محدود وقديم، فضلاً عن عدم صلاح أكثره وقلة عتاده.

وقد أشار تقرير اللجنة الفنية إلى أن العرب في مناطق الاكتظاظ الصهيوني وعلى حدودها معرضون لعمليات إرهابية تستهدف تهجيرهم بمجرد خروج

(٢) شميق الرشيدات، **فلسطين: تاريخاً.. وعبرة.. ومصيراً**، سلسلة التراث القومي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ١٨٤.

القوات البريطانية. ولتفادي ذلك أوصى بأن تحشد الحكومات بعض جيوشها على حدود فلسطين الشمالية والشرقية والجنوبية، وأن تسارع إلى تسليح العرب في تلك المناطق وعلى حدودها، بما لا يقل عن عشرة آلاف بندقية وما تحتاجه من عتاد، إضافة إلى تدريب وتنظيم شباب الخط الثاني ليكونوا ظهيراً للخط الأول، وأن تشكَّل في الحال قيادة أركان عربية عامة، ويُرصد ما لا يقل عن مليون جنيه لهذا الغرض كدفعة أولى(٣).

ويلاحظ أن مجلس الجامعة لم يدع مفتي فلسطين إلى المشاركة في اجتماعات عاليه، وعندما فوجىء الحضور باقتحامه الاجتماع طلب وزير خارجية العراق صالح جبر منعه من المشاركة في مداولات المجلس، الأمر الذي حال دونه رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح محتجاً بآداب الضيافة العربية. غير أن ممثلي الدول العربية رفضوا طلب المفتي تشكيل حكومة فلسطينية، استجابة لاعتراض مندوبي العراق والأردن، بحجة عدم استفزاز الرأي العام في هيئة الأمم المتحدة، التي كانت جمعيتها العامة تناقش موضوع التقسيم آنذاك. وفي أعقاب المؤتمر قام صالح جبر باصطحاب عبد الرحمن عزام إلى عمان لتحسين علاقة أمين عام الجامعة بالملك عبد الله. ولم يستجب الملك لعزام الذي حاول إقناعه بالموافقة على إقامة حكومة فلسطين، ولو بغير رئاسة المفتي، كما رفض الملك تسليح الفلسطينيين(٤).

وعندما كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة تناقش موضوع التقسيم في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧، التقى الملك مع غولدا مئير، موفدة الوكالة اليهودية، في بيت بنحاس روتنبرغ في مستعمرة نهارايم، وبحثا موضوع التقسيم، وأخبرها أنه سيأخذ القسم العربي من فلسطين لأنه لن يسمح لدولة عربية أن تنشأ فيه. وكان مما قاله: «كلانا يواجه خصماً مشتركاً يقف عقبة إزاء خططنا، وهو المفتي»(٥). وقد حضر اللقاء إلياهو ساسون وعزرا دانين، وفيه أبدى الملك ثقته بالجيش العربي الأردني كما بالدعم السياسي البريطاني(٦).

---

(٣) بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، سلسلة الدراسات؛ ٥٧ (بيروت. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٣)، ص ٦٠٥ ـ ٦٠٦.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥٨٠.

(٥) المصدر نفسه، ص ٥٨٠، مستشهدة بـ: Jon Kimche and David Kimche, *Both Sides of the Hill, Britain and the Palestine War* (London: Secker and Warburg, 1960), pp. 58-59

(٦) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ترجمه عن العبرية أحمد خليفة؛ قدّم له وليد الخالدي؛ راجع الترجمة سمير جبور، سلسلة الدراسات؛ ٦٥ (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤)، ص ٢٢٤.

وفي أعقاب صدور قرار التقسيم عقد رؤساء وممثلو الحكومات العربية سلسلة اجتماعات في وزارة الخارجية المصرية ما بين ٨ ـ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧. وخلافاً لتوصيات اللجنة العسكرية الفنية، وما كان مطلوباً شعبياً، لم يتقرر تشكيل «القيادة الموحدة»، ولا تنفيذ مقررات بلودان «السرية» بقطع العلاقات الاقتصادية بالدول الكبرى التي أيدت التقسيم. كما لم يُتفق على مباشرة الإعداد العسكري تحسباً للحرب الوشيكة الوقوع، مما يدل على أن الحكومات لم تكن في وارد المشاركة في الحرب، وأن أقصى ما هي مستعدة له تقديم المساعدة مادياً وإعلامياً في إرسال المتطوعين(٧). وقد أبدى النقراشي، رئيس وزراء مصر حينها، تحفظاً على فكرة الدخول في الحرب قائلاً: «إني أريد أن يكون معلوماً من الجميع أن مصر إذا كانت توافق على هذه المظاهرة العسكرية ـ قاصداً حشد بعض القوات على الحدود ـ فإنها غير مستعدة قط للمضي أكثر من ذلك»(٨).

وفي السابع من شباط/ فبراير ١٩٤٨ عقدت اللجنة السياسية اجتماعاً في القاهرة قررت فيه دعوة رؤساء أركان الجيوش العربية للاجتماع في ١٢/ ٣/ ١٩٤٨. وفي هذا الاجتماع رُفضت مطالب المفتي بأن يكون للهيئة العربية العليا ممثل في «اللجنة العسكرية» وتسليم «اللجان القومية» التي شُكّلت في فلسطين الإدارة المدنية في المناطق التي تنسحب منها القوات والإدارة البريطانية، كما رُفض طلبه بإقراض الهيئة العربية العليا مبلغاً من المال لتقوم بأعبائها، بحجة عدم تمثيل الهيئة لكلّ الفلسطينيين(٩).

ومع أن الجامعة والأنظمة العربية كانت منذ صيف ١٩٤٦ على معرفة بقدرات الصهاينة العسكرية واستعدادهم للقتال لتحقيق مشروعهم، فإنها لم تتخذ خلال السنتين السابقتين لقرار دخول الجيوش العربية فلسطين أي جهود لتلافي الخطر المؤكد وقوعه. وكانت الحكومة السورية قد اقترحت في شباط/ فبراير ١٩٤٨ عقد معاهدة تحالف سياسي وعسكري بين دول الجامعة، فأحيل الاقتراح إلى «اللجنة السياسية»، ولمّا لم تتخذ أي اجراء تنفيذي أعادت حكومة جميل مردم طرح اقتراحها في دورة آذار/ مارس ١٩٤٨، فقيل إن اللجنة السياسية ما زالت تدرس الاقتراح، ولم يتخذ بشأنه أي قرار(١٠).

---

(٧) الحوت، المصدر نفسه، ص ٥٨٢.

(٨) محمد عزة دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ٢ ج، ط ٣ (دمشق: منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الإعلام والثقافة، ١٩٨٤)، ص ١٧١.

(٩) الحوت، المصدر نفسه، ص ٥٨٣.

(١٠) دروزة، المصدر نفسه، ص ١١٨.

وفي إطار السياسة المعتمدة بعزل المفتي وتهميش دوره، عمدت الجامعة إلى تشكيل لجنة سياسية خاصة سميت «لجنة فلسطين» تابعة للجنة السياسية للجامعة. وقد ترأسها عزام، وكان غالبية أعضائها مشاركين في اللجنة السياسية. وضُم المفتي إلى عضوية اللجنة الجديدة، باعتباره مندوباً عن عرب فلسطين، مؤكدة بذلك أن الجامعة وحدها صاحبة الاختصاص بالقضية الفلسطينية، و«أن رئيس الهيئة العربية العليا والزعيم الفلسطيني الكبير قد تقلصت حدود زعامته إلى حدود صلاحيات العضو الواحد ومسؤوليات العضو الواحد في لجنة فلسطين»(١١).

ومن مؤشرات جهل الأنظمة العربية الحاكمة بواقع العرب والصهاينة في فلسطين أن النقراشي لم يوافق على المشاركة في الحرب إلا تحت ضغط الملك فاروق، الذي كان يظن أن الجيوش العربية ستدخل فلسطين فاتحة، بل ويتصور أن فتحها لن يستغرق إلا ساعات محدودة، فيما كان الرئيس السوري شكري القوتلي متفائلاً بأن الأمر يحتاج بضع جولات عسكرية مظفرة، ويذكر في مجالسه أن الحاج أمين الحسيني أكد له استعداده لطرد اليهود إذا ما أُعطي مليون ليرة سورية، وعليه قرر البرلمان السوري فعلاً منح المفتي هذا المبلغ المتواضع. أما النظامان العراقي والأردني فلم تجاوز طموحاتهما احتلال القسم المخصص للمنطقة العربية في فلسطين(١٢).

فيما يقرر هيكل أنه يوم صدور قرار التقسيم لم يكن قرار الحرب وارداً في ذهن أيٍّ من أطراف السلطة في مصر: الملك والوزارة والأحزاب المشاركة في الحكم والمعارضة، وأهمها حزب الوفد(١٣). ويذكر أن إسماعيل صدقي، رئيس الوزراء المصري، في اجتماع له مع إلياهو ساسون في الإسكندرية في صيف ١٩٤٦ أبدى موافقته على قرار التقسيم، وحتى لا يبدو موقف الحكومة المصرية معزولاً عن العالم العربي طالب بأن تساعده القوة اليهودية في الضغط على بريطانيا لكي تعطيه شروطاً أفضل في مفاوضات الجلاء(١٤)، في حين كان الأمير فيصل ـ ملك السعودية فيما بعد ـ يتصور أن هناك مؤشرات كثيرة تدل على أن الحركة الصهيونية في أساسها حركة شيوعية، وأن ذلك ما تنبّهت له

---

(١١) الحوت، المصدر نفسه، ص ٥٨٤.

(١٢) عوني عبد الهادي، **مذكرات عوني عبد الهادي**، تقديم وتحقيق خيرية قاسمية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ٣١٧ ـ ٣١٨.

(١٣) محمد حسنين هيكل، **العروش والجيوش، كذلك انفجر الصراع في فلسطين: قراءة في يوميات الحرب** (بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٨)، ص ٣٣.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٣٥.

دول الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا. وعليه تولدت قناعة لدى جماعات لا يستهان بها من الساسة العرب بأن مشروع الدولة اليهودية سيجري إجهاضه تحسباً من قيام دولة شيوعية تكون «بداية مصائب» في منطقة حيوية بالنسبة إلى الغرب[١٥].

ومع تطور الصدامات المسلحة في فلسطين، وتعاظم الهيجان الشعبي، خاصة في الجامعات والنقابات المهنية والعمالية، وتنامي الرأي العام العربي الداعي إلى المشاركة في القتال إلى جانب شعب فلسطين، وفي محاولة البحث عن خيار مصري للتضامن العربي، اقترح د. وحيد رأفت، المستشار الملكي لوزارة الخارجية فتح باب التطوع للقتال في فلسطين، وبحيث يحتفظ بالجيش للرد على حجة الإنكليز بوجود فراغ في الدفاع عن قناة السويس[١٦]. وخلال الشهور الأولى من الصدامات الدامية على أرض فلسطين كان الملوك والرؤساء العرب، عدا الملك عبد الله، يرفضون بحزم دخول جيوشهم فلسطين. فالملك عبد الله، فضلاً عن وجود قطاعات من الجيش العربي (الأردني) في فلسطين، كانت له أسبابه وذرائعه، وفي مقدمتها توسيع مملكته بضم الأراضي المخصصة للعرب في فلسطين العربية إليها[١٧]. ولقد دارت حرب صامتة بين الشعب العربي في فلسطين، وقيادته الممثلة آنذاك بالهيئة العربية العليا برئاسة المفتي، وبين أمانة الجامعة العربية ولجنتها السياسية، لعدم الثقة بقدرة الجامعة على الفعل وحريتها بالتصرف ضد إرادة بريطانيا وإمريكا. وتوالت المطالبة بحصر مهام الجامعة بتقديم العون المالي والسلاح لشعب فلسطين وترك الحرية له للعمل ضد الاستعمار والصهيونية. ولم يتردد المفتي بإعلان عدم ثقته بنيات بعض الحكّام، والتنديد بخططهم الرامية لعزل الحركة الوطنية الفلسطينية ومصادرة حقها في المقاومة. وظل مصراً على المطالبة بحصر مهمة الجامعة بتقديم العون المادي والأدبي، إلا أن أمانة الجامعة ولجنتها السياسية، واللجان المتفرعة عنها، واصلت نهجها في تهميش دور الهيئة العربية العليا ورئيسها، وإقصائهما عن ميداني المعركة السياسية والعسكرية[١٨].

وكانت غالبية دول الجامعة العربية يومها تابعة لبريطانيا والولايات المتحدة

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٤٩ ـ ٥٠.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٦٨.

(١٨) الرشيدات، **فلسطين: تاريخاً.. وعبرة.. ومصيراً**، ص ١٨٧.

سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وكان صنّاع قرارها شديدي التأثر بما تقرره لندن وواشنطن؛ فكلٌ من مصر والعراق والأردن كانت مرتبطة ببريطانيا بمعاهدات غير متكافئة، ومشتركة معها باتفاقيات وأحلاف عسكرية، بحيث كانت جيوش الدول الثلاث خاضعة للقرارات والتوجيهات البريطانية في تسليحها وتدريبها وحركتها. كما كانت البعثات الدبلوماسية البريطانية تمارس أدوار المندوبين الساميين في القاهرة وبغداد وعمان، فيما كانت المملكة السعودية تربطها بالولايات المتحدة اتفاقيات بترولية واقتصادية ولنظامها الحاكم علاقات تاريخية ببريطانيا كان شديد الحرص على مراعاتها. أما اليمن فلم تكن له حدود مشتركة مع فلسطين، ولا كان لديه القدرات العسكرية والاقتصادية المؤثرة. وحدهما سورية ولبنان لم تكونا مقيدتين بمعاهدات استعمارية، وكان الوعي القومي في سورية بارزاً وللجماهير السورية تأثيرها في صناعة القرار الرسمي، إلا أن سورية ولبنان كانتا حديثتي عهد بالاستقلال ومحدودتي القدرات العسكرية[١٩].

وفضلاً عن ذلك كانت دول الجامعة منقسمة إلى محورين متنافسين: المحور الهاشمي ويضم العراق والأردن، والمحور المصري ـ السعودي. ورغم انتماء شعوب المحورين إلى أمة واحدة، وانتساب دولهما إلى جامعة الدول العربية، وتطابق التوجّهات السياسية ـ الاجتماعية فيهما، وكون غالبية النُخب المؤثرة في صناعة قراراتهما من ذات الطبقة الاجتماعية؛ برغم ذلك كله تقدمت نزاعات الحكّام وتنافسهم على الدور القيادي في النظام الإقليمي، الذي تجسده الجامعة، على تناقضات الأمة مع التحالف الاستعماري الصهيوني. بل ولم يتردد غالبيتهم بالاستقواء ببريطانيا والإدارة الأمريكية في صراعاتهم اللامجدية مع شركاء المسيرة والمصير.

وكانت الثقة منعدمة تماماً بين المفتي والهيئة العربية العليا بزعامته والقطاع الوطني الفلسطيني الواسع الملتف حولهما بقيادة الحزب العربي، وبين نظامي الحكم في بغداد وعمان؛ إذ كان المفتي يتهمهما بالتواطؤ مع الإنكليز على تقسيم فلسطين لمصلحة العرش الأردني، بينما كان الملك عبد الله يرى في المفتي خصماً شخصياً، بل يعتبره نذير شؤم في كل مكان ذهب إليه، فيما لم يكن الوصي على عرش العراق ليغفر لمفتي فلسطين دوره في حركة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١[٢٠].

(١٩) المصدر نفسه ص ٢١٠ ـ ٢١١.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٢١٣، وهيكل، المصدر نفسه، ص ١٠٣.

وبما عزز شكوك المفتي والهيئة العربية العليا بالأنظمة والجامعة العربية المستوى المتدني جداً للدعم الرسمي العربي الذي تلقته الهيئة. فالجامعة العربية، وبالذات «اللجنة العسكرية»، كانت على معرفة تامة بأن بريطانيا دأبت منذ ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ على جمع الأسلحة من المواطنين العرب تحت طائلة أحكام قاسية تصل إلى حد الأشغال الشاقة المؤبدة والإعدام، فيما كانت تتساهل أمام تسليح وتدريب الصهاينة، بل وتساهم في تطوير قدرات الهاغاناه القتالية. وقد صادرت في ما بين ١٩٣٦ ـ ١٩٤٨ من المواطنين العرب نحو ٨٠٠٠ بندقية ومسدس، كما ورد في التقارير الرسمية[٢١].

وعليه قرر مجلس الجامعة في اجتماعه في مصيف صوفر في ١٦/٩/١٩٤٧ دعم عرب فلسطين بعشرة آلاف بندقية، غير أن ما وصل إلى «اللجنة العسكرية» في مركزها في قرية قدسية ـ في ضواحي دمشق ـ آذار/مارس ١٩٤٨ ـ كان ٩٢١٣ بندقية بيانها التالي:

الجدول الرقم (١٧ ـ ١)

بيان بالبنادق والطلقات المقدمة من بعض الدول العربية إلى عرب فلسطين

المصدر	عدد البنادق	عدد الطلقات
الأردن	١٠٠	لا شيء
السعودية	١٠٥٠	لا شيء
سورية	٢٦٤٥	١٤٨٩١٣٤
العراق	٢٧٦٠	٩٠٠٠٠
لبنان	٥٥٠	٦٤٠٠٠
مصر	٢١٠٨	٢٥٠٠٠٠
المجموع	**٩٢١٣**	**١٨٩٣١٣٤**

المصدر: شفيق الرشيدات، **فلسطين: تاريخاً.. وعبرة.. ومصيراً**، سلسلة التراث القومي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ١٩١.

وكان جميع ما قُدم لعرب فلسطين بنادق قديمة، من مخلفات الحرب العالمية الثانية وما قبلها، ومن أنواع متباينة. وكمثال كان بين البنادق المقدمة من السعودية:

(٢١) هيكل، المصدر نفسه، ص ٨٢، و *Survey of Palestine*, prepared in December 1945 and January 1946 for the information of the Anglo0American Committee of Inquiry, 3 vols (Jerusalem Government Printer, [1946-1947])

الجدول الرقم (١٧ ـ ٢)
طراز البنادق المقدمة من السعودية إلى عرب فلسطين

النـــوع	عـــدد البنـــادق
ألمانية	٢٢٣
نمساوية من سلاح الجيش المصري مع الوهابيين سنة ١٨١٨	٢٣٧
إنكليزية	٤٧
روسية	٢١
عثمانية	٧٥
عثمانية أم صندوق	٧٧
ألمانية طويلة	١٧
فرنسية	٤
تركية قديمة	٢
هندية	١
المجموع	٧٠٤

المصدر. المصدر نفسه، ص ١٩٢.

وفي اجتماع اللجنة السياسية في ٢٣/ ٣/ ١٩٤٨ ناقشت تقرير إسماعيل صفوت، رئيس اللجنة العسكرية، الذي حذّر فيه من أن ما تستطيعه القوات العربية في فلسطين، والمتطوعون الفلسطينيون المسلحون، إنما هو إدامة القتال إلى حد ما، يتناسب مع ما تناله من تقوية بالسلاح. وأكد أنه لا بد من تدخل الجيوش العربية، ولكنه نبّه إلى افتقاد الجيوش للكثير من اللوازم اللوجستية، وضرورة استكمال النقص والتحشيد. ولكن القادة العرب، بمن فيهم أمانة الجامعة، لم يعتادوا التعامل بجدية مع القيادات العسكرية أو اعتبارها هيئات استشارية يؤخذ بآرائها وتقاريرها. وكان ذلك هو القاعدة في التعامل مع اللجنة الفنية العسكرية، كما مع رؤساء الأركان[٢٢]. ومثال ذلك أنه لدى انعقاد مؤتمر رؤساء الأركان في عمان بين ٢٣/ ٤ ـ ٢/ ٥/ ١٩٤٨ اتفقوا على أن التغلب على القوات الصهيونية يتطلب ما لا يقل عن خمس فرق كاملة التنظيم والتسليح، مع ستة أسراب من الطائرات القاصفة والمقاتلة، وعلى أن تكون تابعة لقيادة موحدة. وكانت اللجنة السياسية مجتمعة حينها في العاصمة الأردنية بحضور الملك عبد الله والأمير

---

(٢٢) هيثم الكيلاني، **الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية ـ الإسرائيلية، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٨** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ١٣٣.

عبد الإله، الوصي على عرش العراق. ولقد رأت في توصية رؤساء الأركان مغالاة، وأن الحالة لا تتطلب هذه الحشود والقوى. ونُظر إلى ذلك على أن الحكومات غير جادة في تنفيذ قراراتها[٢٣].

وأمام تطور الأحداث في فلسطين واستعادة القوات الصهيونية زمام المبادرة مع بداية شهر نيسان/أبريل، كما سيأتي بيانه، اشتد الضغط الشعبي العربي لدخول الجيوش وحسم المعركة، وقامت التظاهرات في معظم العواصم العربية مطالبة بالزحف على فلسطين. فقررت اللجنة السياسية للجامعة، بصفتها متولية إدارة الصراع سياسياً وعسكرياً، دخول الجيوش العربية. وفي بيان ألقاه الملك فاروق لدى استقباله اللجنة يومذاك موجّهاً ورد قوله: إنه إذا دخلت الجيوش العربية إلى فلسطين لإنقاذها فيود أن يُفهم بصراحة أنه يجب النظر إلى هذا التدبير كحل مؤقت خال من كل صفة من صفات الاحتلال والتجزئة، وأنها بعد إتمام تحريرها تسلَّم إلى أهلها ليحكموها كما يريدون. وقد أمن أعضاء «اللجنة السياسية» على هذا التوجيه الملكي واعتبروه الرأي الصائب الذي يسعون إلى تحقيقه، فيما عقّب الملك عبد الله على خطاب فاروق قائلاً: «إنه لنطق كريم فاه به ملك عظيم، وليس الوقت وقت فتح أو طمع لأية دولة من دول الجامعة ولكنه وقت جهاد وسير وتنظيم. وإذا أدخلت الدول العربية جيوشها إلى فلسطين فلا شك في أنه لا يكون إلا بإجماع منها وتحمّل المسؤوليات كلها، وفلسطين بعد إنقاذها هي فلسطين ولأهلها الكلمة الأخيرة فيما يعود عليها بلا إكراه ولا إجبار»[٢٤].

ولم يكن قرار إدخال الجيوش العربية في تضاد مع الاستراتيجية البريطانية، والمؤشرات كثيرة على أن الحكومة البريطانية لم تكن تمانع بذلك[٢٥]، بل هي التي أذنت بالدخول وحددت مداه، وحول ذلك يقول غلوب «إن قوات من الفيلق العربي عبرت نهر الأردن يوم ١٥ [أيار] مايو بموافقة الحكومة البريطانية لمساعدة العرب على الدفاع عن «اليهودية والسامرية» [الضفة الغربية] المخصصة لهم بقرار التقسيم. وقد كنا ممنوعين تماماً من دخول القدس الجديدة (اليهودية) أما بالنسبة للقدس القديمة العربية فقد أعلنت الأمم المتحدة أنها ستكون منطقة محصورة. كذلك كنا ممنوعين من دخول أي مناطق مخصصة للدولة اليهودية بمقتضى قرار

(٢٣) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٦١٠ ـ ٦١١.

(٢٤) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ١٤١.

(٢٥) هيكل، **العروش والجيوش، كذلك انفجر الصراع في فلسطين: قراءة في يوميات الحرب**، ص ٧٤.

التقسيم. وبالتالي فإن خططنا جميعاً كانت بالتوافق مع أوامر الأمم المتحدة وبموافقة من الحكومة البريطانية»[٢٦].

وقد أورد غلوب في كتابه **جندي مع العرب** أنه في ربيع ١٩٤٨، وكان بصحبة توفيق أبو الهدى، رئيس وزراء الأردن، لدى اجتماعه في لندن بوزير الخارجية البريطاني بيفن، تحدث رئيس الوزراء الأردني عن الوضع في فلسطين موضحاً أن هناك أحد احتمالين: إما استيلاء اليهود على كامل فلسطين، وإما أن ينجح المفتي في أن يصبح حاكمها. «وذكر أن المفتي ألد عدو لبريطانيا ويعتبر نفسه المنافس الشخصي للملك عبد الله. . وقد تلقى الملك عبد الله خلال الأسابيع الأخيرة، كما تلقت حكومة شرقي الأردن، ولا تزال تتلقى، كثيراً من الطلبات والعرائض من وجهاء عرب فلسطين، وجميعها تطلب حماية الجيش العربي وعونه في الوقت الذي تجلو فيه القوات البريطانية. وقد ارتأت حكومة شرقي الأردن وفقاً لذلك إرسال الجيش العربي عبر الأردن حين ينتهي الانتداب البريطاني واحتلال ذلك القسم من فلسطين المقرر للعرب المجاور لحدود شرق الأردن». وبعد أن استمع بيفن لترجمة غلوب لما قاله أبو الهدى قال: «يبدو أنه الشيء الواضح للعمل، ولكن لا تذهبوا وتغزوا الأراضي التي هي من نصيب اليهود»، وأعرب عن موافقته على الخطط الموضوعة[٢٧].

وفي برقية من بيفن إلى السفير البريطاني في عمان كيركبرايد رقم ٨٠٠ ـ ٤٨٨ في ٢٤/٥/١٩٤٨ ورد قوله: ليكن واضحاً لك أنني أخطرت وزير الخارجية (الأمريكي) مارشال بأن الضباط البريطانيين العاملين في الفيلق العربي ليس لهم أن يقبلوا أية أوامر يمكن أن تضعهم على طريق صدام مع القوات الإسرائيلية طالما أن الأمر يتعلق بسلامة الأراضي التي تخص الدولة اليهودية بمقتضى قرار تقسيم فلسطين. وكخطوة أولى فإن على هؤلاء الضباط أن يتركوا مواقعهم ويعودوا فوراً إلى عمان ويتصلوا بك لتلقي تعليمات جديدة[٢٨].

وكانت الحكومة والأجهزة البريطانية على معرفة وافية بالقدرات العسكرية

---

(٢٦) John Bagot Glubb, *The Changing Scenes of Life. An Autobiography* (London, New York. Quartet Books, 1983), p. 148,

نقلاً عن: هيكل، المصدر نفسه، ص ١٣٤.

(٢٧) جون باجوت غلوب، **جندي مع العرب** (عمّان: دار النشر للجامعيين، ١٩٦٣)، نقلاً عن: الرشيدات، **فلسطين: تاريخاً.. وعبرة.. ومصيراً**، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧.

(٢٨) هيكل، المصدر نفسه، ص ١٢١.

للطرفين العربي والصهيوني. فالجيش العربي الأردني كانت قيادته وضباطه المسؤولون بريطانيين. والجيشان المصري والعراقي تسليحهما وتدريبهما بريطاني، وحتى الجيش السوري، وإن كان تسليحه فرنسياً فقد كان لديه مستشار عسكري بريطاني(٢٩). ويقرر هيكل أنه لعل بريطانيا كانت تعرف عن أحوال الجيوش العربية بأكثر مما يعرف قادة هذه الجيوش. وبرغم التكتم الصهيوني المعروف لم تكن بريطانيا تجهل قدرات وإمكانيات المنظمات الصهيونية التي تشكلت وتدربت وتسلحت زمن الانتداب وبرعاية بعض كبار الضباط البريطانيين. ولأنه كان واضحاً لدى الحكومة البريطانية مدى الخلل الاستراتيجي لمصلحة التجمّع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني، فإن السماح بدخول بعض قطاعات الجيوش العربية حدود فلسطين كان يستهدف التأثير في إرادات وقناعات نُخب الدول العربية المرتبطة بمعاهدات مع بريطانيا بإشعارها من خلال التجربة الميدانية المذلة بالتهديد المباشر عليها، وأنها لا تستطيع الدفاع عن ذاتها بغير العون البريطاني، بحيث تتواضع مصر في طلب الجلاء عن قناة السويس(٣٠).

ولم تكن الإدارة الأمريكية تجهل حقائق الواقع العربي، فوزير الخارجية جورج مارشال شدد أمام دبلوماسييه على حالات الضعف الداخلي في الكثير من الدول العربية، الأمر الذي يجعل من الصعب عليها التحرك. وأشار بالتحديد إلى الحسد السائد بين المملكة العربية السعودية والسوريين من جهة وبين المملكة الأردنية الهاشمية والعراق من جهة أخرى. ورأى أن هذا ما يعوق العرب عن توظيف القوة المتوفرة لهم بالصورة الصحيحة(٣١). أما سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة وارن أوستن فاعتبر في ٨ أيار/مايو ١٩٤٨ أن تدخل الدول العربية سيكون غير ذي أهمية، فيما عدا تدخل الأردن. غير أنه استدرك موضحاً أن البريطانيين يرون أن تدخله سيكون عامل تهدئة كونه لا يسعى إلا إلى إتمام «تقاسم فلسطين فعلياً مع الدولة اليهودية»(٣٢).

---

(٢٩) ما بين ١٩٤٦ ـ ١٩٤٩ ظل الخبير البريطاني فوكس مستشاراً لقيادة الجيش السوري، رغم اعتراض الصحافة والمعارضة في المجلس النيابي، انظر: أكرم الحوراني، «مذكرات أكرم الحوراني،» **الخليج** (الشارقة)، ١٢/٧/١٩٦٧.

(٣٠) هيكل، المصدر نفسه، ص ١٠٣.

(٣١) Simha Flapan, *The Birth of Israel Myths and Realities* (London: Croom Helm, New York Pantheon Books, 1987), pp. 191-192,

نقلاً عن دومينيك فيدال، **خطيئة إسرائيل الأصلية: المؤرخون الجدد الإسرائيليون يعيدون النظر في طرد الفلسطينيين**، ترجمة جبور الدويهي (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٢)، ص ٣٠.

(٣٢) فيدال، المصدر نفسه.

ثانياً: واقع الشعب العربي الفلسطيني خلال سنتي الحسم

يكاد قرار التقسيم الرقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ أن يكون إعادة إنتاج دولية لقرار التقسيم البريطاني لسنة ١٩٣٧. ومع ذلك نجح الشعب العربي في فلسطين، بقدراته الذاتية مع بعض العون الشعبي العربي، وبرغم التواطؤ الرسمي العربي والتآمر الدولي، في إسقاط مشروع التقسيم الأول. ويرجع عدم نجاح هذا الشعب العظيم في عطائه واستعداده غير المحدود للمقاومة في إعادة إنتاج أمثولة السنوات ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ في سنوات ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩ إلى أن معطيات الواقع الفلسطيني اختلفت جذرياً في سنوات النكبة عما كانت عليه في سنوات الثورة الثلاث. ففي سنة ١٩٣٦ قام الفلسطينيون بهجوم مسلح تكتيكي ودفاع سياسي استراتيجي، ولكنهم في سنة ١٩٤٧ كانوا في موقع الدفاع على الصعيدين، حيث إنهم جوبهوا بالقدرة الصهيونية المدعومة دولياً، وهم غير مستعدين ومن غير أي دعم، فكان همّهم الأول والأساسي الدفاع عن أنفسهم وأحيائهم وقراهم بما تيسر من سلاح فردي[٣٣].

وسبقت الإشارة إلى أن الحِراك الوطني الفلسطيني كان يواجه مأزقاً ذا بعدين، يتمثل في علاقات زعاماته غير الصحية فيما بينها وقصورها عن توظيف الإمكانيات والقدرات الشعبية المتوفرة والمتاحة التوظيف الأمثل من ناحية، وهيمنة جامعة الدول العربية، والأنظمة الرسمية من خلالها، على القرار الوطني الفلسطيني، مع تزايد الإدراك بأن الجامعة والأنظمة لن تتجاوز الإرادة البريطانية في كل ما يتصل بالصراع العربي ـ الصهيوني، من ناحية ثانية. غير أن تزايد الشعور بالخطر الصهيوني تسبب في تراجع حدة النقد لقصور المفتي والهيئة العربية العليا، كما الحد من تأثير الشكوك بنيات الأنظمة والجامعة واستقلالية قراراتهما عن الإرادة البريطانية. وفضلاً عن تعاظم الشعور بالخطر الصهيوني والتآمر الدولي، لعب الإعلام التعبوي دوراً في الالتفاف الجماهيري والنخبوي من حول المفتي والهيئة، كما في التفاؤل والمراهنة على المواقف الرسمية العربية.

وبالالتفاف الجماهيري الواسع حول المفتي، وبما كانت تعبّر عنه الوفود التي تلاحقه حيثما ارتحل وأقام، سواء في القاهرة، أو الإسكندرية، أو دمشق، أو عاليه، كما بانزواء المعارضة وخفوت صوتها، بكل ذلك متفاعلاً تعاظم عند المفتي

---

(٣٣) الياس شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ط ٣ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٣)، ص ٥١٤.

شعوره بأنه الزعيم الأوحد وصاحب الحق بالتكلم باسم شعبه وقضيته. وتصرف كأي زعيم فرد مطلق الصلاحية، سواء في ضمّه بعض مريديه كأعضاء في «الهيئة العربية العليا»، أو في إدارة الصراع مع التحالف الاستعماري الصهيوني، وصار بالتبعية المحور الذي دار في فلكه الحواريون والأنصار حيثما تحرك. وكان طبيعياً أن يتركز نقد معارضيه القدامى والجدد على الآثار السلبية لتفرده في إدارة الصراع. غير أن معارضي المفتي وخصومه لا يتميزون منه ومن النُخبة التي كان يقودها سواء من حيث الانتساب الطبقي أو الوعي السياسي أو الكفاءة الإدارية.

ولقد كان الجميع، مجلسيين ومعارضين ومستقلين، من الطبقة الاجتماعية ذاتها التي قادت الحِراك الوطني الفلسطيني منذ العشرينيات، والذين لا يشك مطلقاً في صدق وطنية وإخلاص غالبيتهم، إلا أنهم جميعاً لم يمتلكوا المؤهلات التي تؤهلهم لإدارة الصراع في مواجهة التحالف الدولي الذي أصدر قرار التقسيم، وقد بدا جلياً التقاء معسكريه الرأسمالي والاشتراكي على دعم الحركة الصهيونية مادياً ومعنوياً، برغم التناقضات العدائية بين المعسكرين والحرب الباردة المتصاعدة بينهما. وسواء كان أعضاء اللجنة من مريدي المفتي أم من ناقديه فإنهم لم يتمايزوا كيفياً في أدائهم القيادي. ولغياب أصحاب الفكر الاستراتيجي بين القادة ومستشاريهم لم يدركوا طبيعة المشروع الصهيوني باعتباره استعماراً استيطانياً إجلائياً، وخطورة دوره كحركة مرتبطة عضوياً بقوى الاستعمار والاستغلال الكونية، ومستعدة لأداء دور وظيفي لمصلحتها لقاء ما تلقاه من رعاية ودعم استعماريين متواصلين.

ولقد غاب تماماً عن وعي النُخبة القائدة والمعارضة إدراك أن الصراع مع الاستعمار الاستيطاني العنصري ما كان يوماً إلا صراع وجود ولا وجود بين الغزاة الطارئين وبين أصحاب الأرض الشرعيين، وأن كلاً منهما يريد الأرض موضوع الصراع خالصة له. ولم يحدث في أمريكا أو أستراليا، أو غيرهما من مشاريع الاستعمار الاستيطانية الأوروبية، أن جرى التوصل إلى تسوية سلمية على أساس التنازلات المتبادلة من الطرفين، وإنما حُسم من خلال «معركة صفرية» أباد الغزاة من خلالها غالبية أصحاب الأرض وهمّشوا من تبقى منهم. ولأن الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين متمايز كيفياً في طبيعته ودوره عن حالات الاستعمار الأخرى في مشرق الوطن العربي ومغربه، عدا الجزائر إلى حد ما، فإن إدارة الصراع معه مختلفة كيفياً عما كان معتمداً في الساحات العربية الأخرى. وبرغم ذلك اعتمدت النخبة الفلسطينية القائدة المساومة نهجاً استراتيجياً على قاعدة «خذ وطالب»، مقتدية بقادة بعض الأقطار العربية الأخرى، برغم وضوح أن

حصاده منذ العشرينيات لم يكن يوماً مكافئاً مع الحد الأدنى من التضحيات الشعبية المبذولة، بل كان حصاداً مرّاً في غالب الأحيان.

وبين الباحثين الجادين في الصراع العربي ـ الصهيوني، المعروفين بقناعتهم اليقينية بأن المفتي والنُخبة التي قادها فئة صادقة الانتماء الوطني والالتزام بالقضية، من يرى أن قصورها إنما يعود إلى خمس خصائص تميزت بها(٣٤): **أولاها**، التخلف الفكري والثقافي، بدليل أنهم لم يطرحوا برنامج تغيير اجتماعي واقتصادي كان المجتمع العربي الفلسطيني في مسيس الحاجة إليه. **وثانيتها**، اعتماد مساومة الاستعمار والمراهنة على الأنظمة العربية مع العلم بافتقادها استقلالية الإرادة. **وثالثتها**، عدم الحسم مع العملاء والخونة، والقصور في توظيف الإمكانيات الشعبية المتوفرة والقدارت النخبوية المتاحة. **ورابعتها**، العقم والجمود الفكري، بحيث لم تستطع إيجاد منظمة شعبية واحدة فعالة وواسعة الانتشار تواجه بها عدواً فائق القدرة في التنظيم والعمل الدؤوب، مستعيضة عن ذلك بالمغالاة في المظاهر. وأما **خامسة** الخصائص موضوع الشكوى فهي ضيق الأفق وقصر النظر المتمثل بالعجز عن إدراك مستجدات ومتغيرات الظروف العربية والدولية.

ومنذ أواخر سنة ١٩٤٦ عمدت الهيئة العربية العليا إلى إرسال مجموعات من الشباب سراً إلى سورية ليتدربوا في أحد معسكرات الجيش السوري القريبة من دمشق، ويُتّهم المفتش العام لجيش الإنقاذ طه الهاشمي بأنه شارك في تسريح نحو ألف شاب من هؤلاء. كما تقدمت الهيئة فيما بعد من الدول والجامعة العربية بمشروع تكوين جيش فلسطيني إلا أنها لم تتلق استجابة لطلبها(٣٥). ونشط بعض رجالاتها الموثوقين في شراء الأسلحة وتخزينها في مستودعات سرية في فلسطين وسورية ولبنان ومصر(٣٦)، وكانت في معظمها أسلحة خفيفة ومن مخلفات الحرب العالمية الثانية، وعن طريق تجار السلاح المحليين. ولقد تفاعلت ثلاثة عوامل على نحو جدلي في إعاقة نشاط الهيئة في مجالي تدريب المقاتلين وشراء السلاح: **الأول** والأخطر، المراهنة على دعم الأنظمة والجامعة العربية وحمل وعودهما على محمل الجد، **والثاني** الذي لا يقل عن سابقه أهمية معاداة الإنكليز

---

(٣٤) ناجي علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ١٧٤ ـ ١٧٨.

(٣٥) أمين الحسيني، **مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني**، إعداد وتصنيف عبد الكريم العمر (دمشق: الأهالي، ١٩٩٩)، ص ٣٥٦ ـ ٤٢٦.

(٣٦) هاني الهندي، **جيش الإنقاذ** (بيروت: دار القدس، ١٩٧٤)، ص ١٨.

وعملائهـم للهيئة ونشاطها في المجالين، **والثالث** محدودية إمكانيات الهيئة المالية.

ولأن المفتي لم يستطع أن يكون موجوداً في فلسطين، فيما هو مركز صناعة القرار، فقد واجهت الهيئة العربية العليا إشكالية التواصل معه. وكان هناك مكتب رئيسي في القاهرة ومكتب رئيسي آخر في القدس. وفي صيف ١٩٤٧ لم يكن في مكتب القدس من أعضاء قيادة الهيئة سوى جمال الحسيني ود. حسين الخالدي وأحمد حلمي عبد الباقي. ولمّا كان الأول دائم السفر إلى الخارج لم يتبقَّ إلا الخالدي وعبد الباقي، اللذان يصف الخالدي حالهما بأنهما كانا وزيرين بلا وزارة، مدللاً بذلك على تراجع أهمية مكتب القدس خلال سنة الحسم. وكان الخالدي يطالب، وبإلحاح، بأن تعود الهيئة بكامل أعضائها إلى فلسطين إنقاذاً لمكانة الهيئة وهيبتها، فضلاً عن أهمية وجود زعماء الشعب معه يواجهون التحديات. وكان جمال الحسيني قد صرح لمراسل إحدى الإذاعات عن اعتماد الهيئة نقل مكتبها الرئيسي إلى القاهرة، فأرسلت إدارة الانتداب إلى مكتب القدس تعلمه بانها ستعيد النظر في علاقتها مع مكتب الهيئة بالقدس في هذه الحالة، مما دعا الحسيني إلى التصريح بأن المكتب الرئيسي إنما هو مكتب القدس والمكتب الثانوي هو مكتب القاهرة. إلا أن قادة الهيئة المعنيين بدعوة الخالدي أجمعوا على رفض الانتقال إلى الداخل(٣٧)، علماً بأن أحداً منهم لم يكن مطلوباً لسلطة الانتداب، خلافاً لما كان عليه الأمر بالنسبة إلى عبد القادر الحسيني وحسن سلامة اللذين عادا ليقودا المقاومة ويباشرا عملهما الثوري معتمدين على القوى الوطنية التي وفرت لهما كل أسباب الدعم والحماية. وفي نكوص أعضاء الهيئة القياديين عن العودة دلالة تخلفهم المريع عما كان يفرضه عليهم الواجب الوطني.

واقترح الخالدي لتيسير الإدارة عقب انتهاء الانتداب تعيين أكبر موظف عربي في كل دائرة من دوائر سلطة الانتداب مسؤولاً لتوليّ شؤونها بالتعاون مع كبار مرؤوسيه العرب، وبحيث يشكّل من الجميع مجلس مديرين تحت إشراف الهيئة. وقد أُجيب بأنه لا يمكن الاعتماد على موظفين غير موالين للحركة الوطنية، والأفضل أن تعينّ الهيئة عضواً من قِبلها للإشراف على كل دائرة. وكُلف الخالدي بمباشرة تنفيذ ذلك، إلا أنه حين تبينّ له أن هناك اتصالات تجري من قِبل رئاسة الهيئة دون علمه توقف عن متابعة ما اعتبره جهوداً عبثية(٣٨).

---

(٣٧) حسين الخالدي، «مذكرات خاصة،» ص ٥٢٧ ـ ٥٢٨ و٦٤٧ ـ ٦٤٨، نقلاً عن: الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٥٩٠.

(٣٨) الخالدي، المصدر نفسه، ص ٦٥٠ ـ ٦٥٢، نقلاً عن. الحوت، المصدر نفسه، ص ٥٩٠.

وكان مكتب القدس يعاني صعوبة التواصل مع المكاتب الأخرى، وبالذات مكتب القاهرة، وحين تؤخذ في الحسبان مركزية اتخاذ القرار التي كان المفتي معروفاً بها، تدرك المعضلة التي كان يواجهها د. الخالدي وزميله في مكتب القدس، والتي أفاض بالشكوى منها في مذكراته. ومما يذكره بهذا الصدد أن السكرتير العام لحكومة الانتداب اتصل به في أوائل آذار/مارس ١٩٤٨ وأبلغه أن الحصار الذي تفرضه المقاومة العربية حول القدس جعل أوضاع اليهود المحاصَرين خطره جداً «وأنهم كحكومة متمدنة لا يستطيعون السكوت عنها طويلاً. واقترح إما سماح المسؤولين العرب بوصول بعض قوافل التموين بالمواد الضرورية، كالطحين والسكر والحليب المعلب وبعض الخضار عن طريق يافا ـ القدس، وإما السماح لليهود بالرحيل من القدس بدءاً بالنساء والأطفال، مع تعهد المسؤولين العرب بعدم التعرض لقوافل اليهود المتجهة إلى الساحل». ويضيف الخالدي أنه فشل في الحصول من مكتب القاهرة على قرار، بحيث لم يستطع إجابة السكرتير العام، و«كانت النتيجة أن فتح الإنكليز الطريق كما توعدوا».

ويضيف الخالدي في مذكراته أن الرأي العام العربي في القدس كان يرى الموافقة على الاقتراح الثاني، الذي قد يساهم في هجرة يهود القدس إلى خارج فلسطين، فضلاً عن أنه بذلك ستنشأ مشكلة لاجئين من اليهود[٣٩]. والسؤال: لماذا لم يأخذ الخالدي بوجهة نظر الرأي العام العربي في القدس بعد أن لم يصله جواب القاهرة؟ فضلاً عن أنه كان في القدس «لجنة قومية» تضم نخبة من الشخصيات الوطنية ذات الاعتبار. إضافة إلى أن «الجهاد المقدس» كان له مركز قيادي في القدس، ولم تكن إمكانية الاتصال بقيادة عبد القادر الحسيني في بيرزيت متعذرة، وكان لديه جهاز إرسال على اتصال دائم بمقر المفتي في القاهرة. وإذا كان المفتي مسؤولاً تاريخياً عن مركزية القرار، فإن من بعض أسباب ذلك افتقار القيادات التي عملت تحت إدارته لروح المبادرة والاستعداد لتحمّل المسؤولية، وتفضيلها العطالة السياسية والفكرية في ظل الزعامة الخالدة.

وبرغم قصور الهيئة العربية العليا على صعيد إقامة المؤسسات وتخلفها المريع على هذا الصعيد، فإنها حرصت على «بيت المال» الذي كانت قد أقامته اللجنة العربية العليا، وشكّلت له «مجلس أمناء» من ست وثلاثين شخصية اقتصادية ومالية معروفة برئاسة الأمين العام د. عزت طنوس، وأسندت إدارته إلى

(٣٩) المصدران نفسهما، ص ٦٦١ ـ ٦٦٤، و٥٩١ على التوالي.

الاقتصادي المعروف يوسف صايغ، يعاونه محاسب عام ومساعدون. وترتبط بالمدير العام لجان استشارية وفرعية. ولقد خصص نصف ميزانيته للصرف على الأراضي، والنصف الآخر للصرف على التنظيم الوطني والرياضي. وعلى الرغم من كفاءة الجهاز المشرف على الصندوق وإدارته، فإنه لم يحقق ما كان مأمولاً في مجال الجباية أو يتناسب مع ضخامة الجهاز القائم عليه المشروع. فالميزانية التقديرية للسنة المالية ١/٤/١٩٤٧ ـ ٣١/٣/١٩٤٨ لم تتجاوز وارداتها المتوقعة ١,٢ مليون جنيه، كما لم يرد في بند المصروفات المقدرة أي ذكر للإنفاق على الاستعداد العسكري في وقت كان الصدام مع الصهاينة محتماً. وكل ما جمعه بيت المال هو حوالى مئتي ألف جنيه. غير أنه بعد تفجّر الصدامات مع الصهاينة أمكن جمع نحو مليون جنيه صُرفت على شراء السلاح من الداخل.

ويقتضي التنبيه إلى أن قصور «بيت المال» لا تتحمله وحدها أمانته العامة وإدارته ولا الهيئة العربية العليا التي لم تعط عملية الجباية الوطنية الجهد اللازم لها، وإنما إلى جانب ذلك كون قانون تشكيل «بيت المال» لم يكن يخوله حق فرض الجباية الشعبية، ولا كانت هناك سلطة معنوية تمكنه من التحصيل الجبري لما يفرضه؛ إذ لم تجز مثل ذلك سلطة الانتداب لأي هيئة وطنية عربية بمثل ما فعلت بالنسبة إلى المؤسسات الصهيونية منذ بداية الانتداب، فضلاً عن الآثار السلبية للدعاية المضادة المشككة بنزاهة وأمانة ومصداقية القيادة الوطنية والطعن في ذمتها الوطنية، والتي كان بين مثيريها من لهم تأثيرهم لدى الفئة العربية المحدودة ذات القدرات المالية، في الوقت الذي كانت فيه الغالبية الساحقة من النُخب والجماهير الملتفة من حول الحركة الوطنية تعاني الفقر المدقع، واعتياد ذوي القدرة تسليح أنفسهم ذاتياً.

وكانت الهيئة قد أوفدت وفوداً إلى أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية وإلى عدد من الأقطار العربية لجمع التبرعات. ووقفت الجامعة العربية حائلاً دون وصول التبرعات الواردة إلى الهيئة وبيت المال العربي، وأصرت على إيداعها صندوق الجامعة، وأرسلت إلى الدوائر الدبلوماسية العربية تطلب منها تحويل الأموال الواردة باسم الهيئة إلى صندوق الجامعة. وذلك ما حدث فعلاً بالنسبة إلى تبرع السعودية بنصف مليون ريال، ومئتي ألف جنيه من «لجنة وادي النيل»[٤٠]. ويورد الحاج أمين الحسيني البيان التالي بما تلقته الهيئة من المساعدات المالية:

(٤٠) الحوت، المصدر نفسه، ص ٥٩٥ ـ ٥٩٦.

الجدول الرقم (١٧ ـ ٣)
بيان بالمساعدات المالية التي تلقتها الهيئة العربية العليا

المصـــدر	المبلـــغ بالجنيـــه
الحكومة السورية	١٠٤٠٠٠
الحكومة المصرية	٣٠٠٠٠
الحكومة اللبنانية	١٥٠٠٠
الحكومة اليمنية	٤٥٠٠
مصادر عربية لم تسمح بذكر أسمائها	٤٦٠٠٠
من المهاجرين الفلسطينيين والعرب في الأمريكتين	١٩٨٠٠٠
تبرعات الشعوب العربية والإسلامية	٢٠٥٠٠٠
	٦٠٢٥٠٠
بيت المال العربي في فلسطين	١٥٧٠٠٠
المجموع	٧٥٩٥٠٠

المصدر أمين الحسيني، **مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني**، إعداد وتصنيف عبد الكريم العمر (دمشق الأهالي، ١٩٩٩)، ص ٣٤٤.

وكانت حكومة الانتداب البريطاني قد عرضت بيع ما تبقى في مستودعات السلاح في معسكري صرفند ووادي الصرار على الحكومات العربية، وذلك بعد أن مكنت الصهاينة من الاستيلاء على الجيد منه. فاشترى قنصل لبنان قسماً منها، وعرض قنصل عربي آخر على الهيئة العربية شراء السلاح باسم حكومته لحسابها، ولكن مدير مكتب الهيئة في القدس اعتذر شاكراً عن قبول العرض لعدم توفر المال اللازم حيث لم يلق استجابة أمانة الجامعة والدول العربية التي استنجد بها لتوفير المال اللازم لشراء السلاح المتوفر[(٤١)].

وقبل صدور قرار التقسيم بيومين، أي في ٢٧/١١/١٩٤٧، نشرت الهيئة العربية العليا ما سمّته دستوراً للجان القومية، وهو عبارة عن نظام داخلي للجان التي أرادت إقامتها في كل مدينة لتكون أشبه بفروع ثانوية تابعة للهيئة مع استقلال ذاتي. وبذلك اختلف حال «اللجان القومية» سنة ١٩٤٧ عن سابقتها سنة ١٩٣٦، التي كانت قد شُكّلت بمبادرات ذاتية من القوى الوطنية في كل مدينة كما سبق ذكره. ويؤخذ على الهيئة تأخرها في تشكيل اللجان وعدم شمول

(٤١) الحوت، المصدر نفسه، ص ٥٩٧.

عضويتها ممثلين لمختلف القوى الوطنية. غير أنه لم تمض أسابيع على صدور قرار التقسيم حتى كانت اللجان قد شُكّلت في كلّ المدن والعديد من القرى، ووفرت لها الهيئة الاستقلالية التامة، وزودت بعضها بالقليل من السلاح والمال، وألقت على عواتقها مسؤوليات سياسية وإدارية[٤٢].

وخلال الشهور التالية للتقسيم كانت اللجان القومية هي المسؤولة الأولى والوحيدة المتولية شؤون المواطنين العرب المعاشية، والأمن الداخلي، والإشراف على المجابهة المسلحة حيث لا توجد قوات «الجهاد المقدس» أو «جيش الإنقاذ». ولم تكن هناك قيادة عليا ناظمة للجان القومية أو رابطة تنسق فيما بينها. ولقد ألقى غياب القيادة السياسية عن البلاد، وافتقاد السلطة المركزية المديرة للجان، عليها أعباء فوق طاقتها، وجعل من كلّ لجنة منها أشبه بالجمهورية الشعبية المستقلة، فضلاً عن الآثار السلبية للنزاعات الحزبية والعائلية التي ألقت بظلالها على عمل اللجان. ومثال ذلك ما شهدته يافا من نزاع بين «اللجنة القومية»، الموالية للهيئة العربية العليا، وبين رئيس البلدية د. يوسف هيكل ومناصريه الموالين للملك عبد الله، في الوقت الذي كانت فيه يافا شبه محاصرة من تل أبيب وعدد من المستعمرات التي تمتلك قدرات قتالية غير محدودة من المقاتلين رجالاً ونساء كما من السلاح والعتاد. غير أنه برغم كلّ السلبيات والمعيقات، أدى ثبات أعضاء اللجان في البلاد إلى أن تلقى تأييداً شبه إجماعي، كما لقيت تجاوباً في جمع التبرعات ما مكّنها من شراء السلاح وإن بكميات محدودة. ولقد طالب المؤتمر الذي عقدته «اللجنة القومية» في حيفا بإعلان التعبئة العامة، وفرض الخدمة العسكرية على من تتراوح أعمارهم بين ١٨ سنة و٦٠ سنة، والسعي إلى تسليح الشباب وتدريبهم، وأوفدت من حمل تلك القرارات إلى رئاسة الهيئة العربية العليا، التي ردت على المطالب الشعبية بأنها لا تستطيع تنفيذ هذه القرارات لأنها سابقة لأوانها، ولأن الدول العربية أخذت على عاتقها مسؤولية الدفاع عن البلاد[٤٣].

وكان تسليح وتحصين المدن الخمس الرئيسية المختلطة السكان: القدس ويافا وحيفا وطبرية وصفد، ذا أهمية استراتيجية غير محدودة؛ إذ كانت تشكّل نقطة قوة ونقطة ضعف الطرفين العربي والصهيوني. وكان حسم الصراع فيها جميعها، أو في أي منها، عاملاً أساسياً في تماسك الجبهة الداخلية وحسم المعركة، فضلاً عن أن

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٥٩٨ ـ ٦٠٣.

(٤٣) محمد نمر الخطيب، **من أثر النكبة** (دمشق: المطبعة العمومية، ١٩٥١)، ص ١٩٤ ـ ١٩٦، نقلاً عن: الحوت، المصدر نفسه، ص ٦٠٣ ـ ٦٠٤.

الجوار والتداخل السكاني فيها كانا يفسحان مجالاً لاشتباكات واسعة وممتدة وقريبة من مراكز الدعم المادي والإمداد البشري. وفي الوقت الذي كان العرب فيها مجردين من السلاح ويفتقرون إلى التنظيم والتدريب كان الصهاينة يمتلكون تفوقاً استراتيجياً في التسليح والتحصين والتدريب والتنظيم. ويمكن تلخيص الواقع الجغرافي والسكاني في المدن الخمس بما يلي(٤٤):

القدس: يبلغ المواطنون العرب فيها مئة وخمسة آلاف مقابل مئة ألف مستوطن صهيوني، وهي محاطة من جهاتها الأربع. فمن الشمال تفصلها عن رام الله مستعمرات نيفي يعقوب، وعطروت (قلندية) ونحلات شمعون وبيت يسرائيل المتصلة بالقدس. ومن الشرق مجمّع هداسا والجامعة العبرية على جبل الزيتون (الطور) المشرف على الأحياء العربية الشرقية والبلدة القديمة. ومن الجنوب تقع مستعمرات كفار عتسيون في منتصف الطريق بين القدس والخليل، فيما مستعمرات رامات راحيل، وتالبيوت، وميكور حاييم، متصلة بالقدس. وفي الغرب كانت الأحياء اليهودية تسيطر على الطريق إلى يافا، فضلاً عن مستعمرات غفعات شاؤول، وموتسا، وكريات عنافيم، ومستعمرة الخمسة. وكانت المنتفيوري وميئاه شعاريم على تماس مع الأحياء العربية في شمالي المدينة وغربها، والحي اليهودي داخل المدينة القديمة في جانبها الجنوبي الغربي.

يافا: يبلغ مواطنوها العرب سبعين ألفاً مقابل ما يتجاوز المئتي الف مستوطن في تل أبيب التي تحاذيها من الشمال، وفي جوارها من الشمال والشرق والجنوب جملة مستعمرات أبرزها: بتاح تكفاه ونيتر وبن شيمن. . والبحر في غربها لم يكن منفذاً حراً برغم عراقة أهلها في ركوب البحر؛ إذ كان الصهاينة قد امتلكوا زوارق حربية وبداية تشكيل قوة بحرية.

حيفا: كان الصهاينة يتجاوز عددهم نصف سكانها، ويقيمون في الأماكن المرتفعة من المدينة، وكان سهلاً عليهم دحرجة براميل المتفجرات على الأحياء العربية في القاع. وفضلاً عن ذلك كانت المستعمرات الصهيونية تحيط بالميناء الأهم في فلسطين، وتفصل ما بينه وبين عكا.

طبرية: كان عدد اليهود فيها أكبر من عدد العرب، ويقع في جوارها عدد من مستعمرات الجليل الشرقي الجيدة التحصين.

---

(٤٤) أبو غربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٩**، ص ١٧٢ ـ ١٧٩.

صفد: وحدها بين المدن الخمس التي كان المستوطنون الصهاينة في حدود ٢٥ بالمئة من السكان، وإن كانوا يتفوقون على محيطهم العربي تسليحاً وتدريباً وتنظيماً وتحصيناً.

وكانت اللجان القومية في المدن الخمس، كما في غيرها من المدن والقرى حيث وجدت، قد أقامت حاميات من المواطنين، ولكنها كانت تعاني ضعفاً شديداً، إذ لم تكن أسلحتها تتعدى البنادق القديمة والقنابل اليدوية والقليل من الرشاشات.

وحين تقدمت الهيئة العربية العليا من الجامعة العربية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧ بطلب لتحصين المدن الرئيسية المختلطة السكان، وتسليح المقاومين المدافعين عنها تسليحاً كافياً، لم يُستجب للطلب. ويذكر المفتي أن أحد المسؤولين أجابه بقوله: «لا ضرورة لتسليح يافا البتة لأن قرار التقسيم جعل يافا في المنطقة العربية، فلا خوف عليها مطلقاً من اعتداء اليهود. أما حيفا فإن الإنكليز لن يسمحوا لليهود باحتلالها أبداً، لأنهم يريدون أن يجعلوا منها مرفأ حراً، وإن لدينا من التأكيدات ما يجعلنا نطمئن إلى ذلك»[٤٥].

ولم يكن المجتمع العربي في فلسطين غداة صدور قرار التقسيم يمتلك مؤسسات إدارية مؤهلة لتحمل عبء إدارة الشؤون العامة، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية وحفظ الأمن، ناهيك عن القيام بأعباء الدفاع عن المدن والقرى العربية والأحياء العربية في المدن المختلطة، وتمكين الشعب الذي كانت قد أنهكته الإجراءات التعسفية البريطانية خلال سنوات الثورة والحرب. وكان جلياً افتقاد المجتمع العربي لهيئات المجتمع المدني الفاعلة، في مقابل توفرها وعلى مستوى عصري ومتقدم للغاية لدى التجمّع الاستيطاني الصهيوني[٤٦]. ولا تعود تلك المفارقة فقط إلى تميز هذا التجمع بكون غالبيته الساحقة وافدة من مجتمعات أوروبية عصرية، وقد عرفت بالتالي أهمية توفر المؤسسات وهيئات المجتمع المدني، في مقابل شعب لَمّا يتحرر بعدُ من رواسب قرون من التخلف والجهل والاستبداد العثماني، وليس لما كانت معروفة به النُخب السياسية العربية القائدة من تخلف وتفرد في صناعة القرار فحسب، وإنما أيضاً لما ترتب على عملية الإفساد المبرمج

(٤٥) الحسيني، **مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني**، ص ٣٥٠.

(٤٦) سميح فرسون، **فلسطين والفلسطينيون**، ترجمة عطا عبد الوهاب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ١٨٣ ـ ١٨٤، والكيلاني، **الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية ـ الإسرائيلية، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٨**، ص ٦٣.

التي اعتمدتها عن قصد سلطة الانتداب البريطاني على مدى ثلاثين سنة، فضلاً عما اتسمت به الممارسات البريطانية طوال تلك السنوات بانحياز واضح إلى مصلحة التجمّع الاستيطاني الصهيوني ومعاداة صريحة للمجتمع العربي.

وليس تاريخياً القول الغالب في أدبيات المؤرخين الإسرائيليين الجدد من أن الهيئة العربية العليا لم تكن تتمتع بدعم شعبي كثيف، ولا أن المفتي حين دعا إلى التطوع في إثر قرار التقسيم لم يستجب لدعوته غالبية العرب. كما أنه غير دقيق القول بأن عدداً كبيراً من الزعماء والمجموعات الفلسطينية، التي لم تكن تتعاون مع المفتي وحزبه (العربي)، قد بذلوا مختلف الجهود للتوصل إلى تفاهم للتعايش مع الصهيونيين[٤٧]. فالهيئة العربية العليا شكّلت بداية من عضوين قياديين من اللجنة العربية العليا، التي كان الحزب العربي محورها، وقياديين من الجبهة العربية العليا التي شكّلتها أحزاب وشخصيات المعارضة، وبالتالي اعتبرت شعبياً فور تشكّلها القيادة الجماعية للقوى السياسية الوطنية على اختلافها. وحتى حين ضم المفتي بقرار فردي بعض رجالاته إلى عضوية الهيئة، وخرج منها بعض الأعضاء فيما بعد، لم يؤثر ذلك في شعبية الهيئة والالتفاف الجماهيري حولها. ولم يكن هناك تخلف عن الاستجابة لدعوة التطوع، ولكن إمكانيات المفتي المحدودة، والرهان على جامعة الدول العربية، شكّل علة غياب الاستجابة الواسعة لدعوة التطوع. ومنذ الثلاثينيات كانت الحركة الوطنية العربية مجمعة على الاستعداد لقبول جميع اليهود الموجودين في فلسطين ـ صهاينة وغير صهاينة ـ كمواطنين في دولة ديمقراطية ثنائية القومية، وذلك ما كان يجمع على رفضه القادة الصهاينة وليس بن غوريون وحده. ولم يكن سوى عصبة التحرر الوطني من جاهر بقبول قرار التقسيم، فيما قيل إن حزب الدفاع كان موافقاً عليه سراً، وفيما عدا ذلك أجمعت مختلف القوى والأحزاب والهيئات على رفض التقسيم والاستعداد لمقاومة تنفيذه.

وفي إثر إعلان الصهاينة قيام إسرائيل جددت الهيئة العربية العليا الطلب بإقامة حكومة فلسطينية، تحسباً من الفراغ السياسي والإداري بعد انسحاب القوات البريطانية، إلا أن الجامعة العربية لم تستجب للطلب، وإنما قامت لدى دخول الجيوش العربية فلسطين بـ «تشكيل إدارة مدنية» ليس من اختصاصها الشؤون السياسية العليا، التي اعتبرت من اختصاص مجلس الجامعة، وطُلب إلى

---

(٤٧) Flapan, *The Birth of Israel. Myths and Realities*, p. 189,
نقلاً عن: فيدال، **خطيئة إسرائيل الأصلية: المؤرخون الجدد الإسرائيليون يعيدون النظر في طرد الفلسطينيين**، ص ٢٤.

جميع أهالي فلسطين تسهيل مهمة تلك الإدارة. ولقد أثار قرار مجلس الجامعة الهيئة العربية العليا بحيث قررت اللاتعاون واللامعارضة تجاه الإدارة المدنية(٤٨).

ولم يكن قصور القيادة التقليدية في مجال التنظيم وعجزها عن تحقيق الوحدة الوطنية الملتزمة بالثوابت القومية، وتفردها بصناعة القرار، ما يؤخذ عليها تاريخياً فقط، ولا كان هو العامل الحاسم في أن تكون النكبة محتومة، وإنما كان قصورها الأعظم وعجزها الأظهر قعودها عن تفعيل الطاقة النضالية التي يختزنها الشعب الذي أذهل العالم بصموده في مواجهة التحالف الاستعماري الصهيوني، والذي أسقط بثورته المجيدة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ مشروع التقسيم الأول الذي طرحته بريطانيا من خلال «لجنة بيل» سنة ١٩٣٧، وعلى الرغم من كلّ الإجراءات القمعية التي مورست يومذاك والحرب النفسية الشرسة التي التقت على شنها قوى محلية وإقليمية ودولية، بدليل أن الشعب العظيم العطاء لم يفت في عضده، ولا وهنت ثقته غير المحدودة بالقيادة التي كان يراها الأصدق التزاماً بمصالحه وطموحاته، ولكن القيادة لم تكن حسنة الظن بشعبها بمثل ما كان حسن ظنه بها، ولم توظف ثقته غير المحدودة التوظيف الأمثل.

ولأن القيادة لم تع تمام الوعي أهمية ما يختزنه الشعب من استعداد فطري للتصدي، كما أنها لم تأخذ في حسبانها أن إرادة الشعوب في المقاومة، إنما هي المعوض الموضوعي لتفوق المستعمرين المادي، وعليه لم تبذل الجهد الكافي لتنظيمه وتفعيل قدراته. ومع أن الاستعدادات الصهيونية لم تكن خافية، فإن القيادة لم تستعد بالقدر الكافي للمواجهة، بل ولم تحاول الاستفادة من رجحان الكفة سكانياً وجغرافياً لمصلحة الشعب العربي، الذي كان يشكّل الأكثرية، والأوسع انتشاراً على الأرض، ويمتلك بالتالي القدرة على عزل تجمعات الصهاينة(٤٩)، فضلاً عن استعداد الشعب غير المحدود للبذل والعطاء، علاوة على أن القيادة لم تحاول إجراء مسح لقدرات شعبها وإمكانياته، وما هو متوفر لديه من شباب مدربين وأسلحة، وما ينقصه في المجالين، ولم تكن العملية الإحصائية المطلوبة بالشيء الذي لا يستطيعه الشعب العربي الفلسطيني يومذاك. ثم إنه لم يكن متعذراً مضاعفة أعداد المتدربين من الشباب أضعافاً مضاعفة برغم قلة السلاح والقيود التي تفرضها

---

(٤٨) إبراهيم أبراش، **البعد القومي للقضية الفلسطينية: فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٧٩ ـ ٨٠.

(٤٩) شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ص ٥١٣ ـ ٥١٤.

سلطة الاحتلال على ذلك. فكما كان الريف الفلسطيني هو الحاضن لثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ كان بالمستطاع استغلال البطالة المقنّعة الشائعة فيه. كما أنه لم يكن ما يمنع من تدريب النساء لتمكينهن من الدفاع عن أنفسهن في مواجهة عدو كان واضحاً أنه لا يلتزم بأي مواثيق أو قوانين أو قيم.

ولقد أهملت القيادة إهمالاً مريعاً التعبئة المعنوية في وقت كانت تشكو فيه من الحرب النفسية التي تُشن على الفلسطينيين لإبعادهم عن ميادين القتال وتشويه صور مناضليهم وقادتهم[٥٠]، فضلاً عن شكواها من المخاطر التي تهدد المواطنين العرب في مناطق التداخل السكاني ومحيط المستعمرات الصهيونية الكبرى. ولقد أثبتت الحرب العالمية الثانية أهمية التعبئة المعنوية وخطورة «الطابور الخامس» وحرب الشائعات. وبرغم ذلك لم يُبذل أي جهد لتشكيل كادر شبابي ثوري الثقافة يتصدى للحرب النفسية المضادة ويقوم بالتعبئة المعنوية اللازمة. وإذا كان ذلك ما لم تكن تعيه أو تقبل به قيادة تقليدية كالقيادة الوطنية الفلسطينية يومذاك، فإنه كان في مقدورها تفعيل موظفي مكتب القدس، العاطلين عن العمل كما يقرر د. الخالدي، في عملية التوجيه المعنوي التي يتطلبها الصمود الذي كانت تدعو إليه، وما كان كل ذلك القصور والعجز ليكونا على ما كانا عليه لولا ركون القيادة إلى الدعم العربي الرسمي ورهانها على الأنظمة والجامعة، كما يُستدل على ذلك من مذكرات المفتي الحاج أمين الحسيني[٥١].

ولم يكن المفتي والهيئة العربية العليا وحدهما من راهن على الأنظمة العربية والجامعة، ولا حتى النُخب والقيادات التقليدية، وإنما أيضاً القيادات الشابة التقدمية. وفي ذلك يقول بهجت أبو غربية: «سيطر علينا، منذ البداية، الاعتقاد بأن جيوش الدول العربية ستقف إلى جانبنا»[٥٢]. وحين يؤخذ في الحسبان عمق الشعور القومي العربي عند نُخب الشعب العربي في فلسطين وجمهوره، وقد سبق إيضاح دواعي ذلك الشعور، يبدو طبيعياً ومنطقياً المراهنة على العمق الاستراتيجي العربي. غير أن ما يؤخذ على تلك المراهنة غياب الحد اللازم من التحوط لما كان معروفاً من أحوال الجيوش المراهن عليها، وإغفال مدى تأثرها تسليحاً وتدريباً وحركة بكون الأنظمة صاحبة القرار السياسي بشأنها مرتهنة قراراتها بالإرادتين

---

(٥٠) الحسيني، **مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني**، ص ٣٨٩.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٣٤٤.

(٥٢) أبو عربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٩**، ص ١٥٠.

الإنكليزية والأمريكية، فضلاً عن موقف غالبية الأنظمة غير الودي من المفتي والهيئة العربية العليا بزعامته.

غير أن تخاذل الأنظمة، وتواطؤ بعضها السافر، الذي تجلى في وقت مبكر للغاية لم يواجَه بما يستحقه من حزم. بل لم يحاول المفتي وأركان قيادته، ومختلف الشخصيات الوطنية توسيع وتعميق الصلات بالقوى الشعبية العربية البالغة الحماسة في رفض التخاذل والتواطؤ الرسمي العربي، والتنسيق معها لتوفير الدعم الشعبي بدلاً من استجداء عون الأنظمة والتستر على تخاذل بعضها وتواطؤ البعض الآخر. وإذا كان الضغط الشعبي العربي هو الذي حمل الأنظمة على التراجع عن رفضها الحاسم لإرسال جيوشها إلى فلسطين، كما هو ثابت بيقين، فإنه كان بالمستطاع تطوير وتفعيل الضغط الشعبي في التصدي للأنظمة المتخاذلة والمتواطئة وفرض إرادة الشعب العربي الذي كان شبابه يتسابقون لفداء فلسطين. وإذا كانت القوى التقدمية في مصر قد أسقطت سنة ١٩٤٦ معاهدة «صدقي ـ بيفن»، وجماهير العراق قد أسقطت سنة ١٩٤٨ معاهدة «بورتسماوث» التي كان قد وقّعها صالح جبر، فالشيء المؤكد هو أن جماهير الأمة العربية وقواها الحية كانت ستعصف بكل الأنظمة المتخاذلة والمتواطئة وتحول دون التفريط في فلسطين الذي هو أجلّ وأخطر مما لم يستطع تمريره إسماعيل صدقي وصالح جبر. ولكن مخزون الغضب الشعبي لم يجد القيادة الفلسطينية الواثقة من قدرات شعبها وأمتها سنة ١٩٤٨، والتي لديها الاستعداد والإرادة لمواجهة تلك الأنظمة وتحديها بشعوبها الرافضة التفريط والقعود عن الاستعداد والتصدي والزحف المقدس لتحرير فلسطين.

ثالثاً: الإعداد الصهيوني الشامل لمعركة الحسم

كان مؤتمر بلتيمور قد شهد الإفصاح عن الطموح الصهيوني بإقامة «الدولة اليهودية» على التراب العربي في فلسطين، متجاوزاً التستر وراء مطلب «الوطن القومي». ولتحقيق ذلك حدد بن غوريون السياسة المراد اتّباعها بهدفين استراتيجيين: **الأول**، عدم القبول بدولة ثنائية القومية ومجتمع يتمتع فيه العرب واليهود بحقوق كاملة متساوية. **والثاني**، استبعاد كلّ خطط المصالحة، والتصميم على إنجاز برنامج بازل كاملاً، «بمعنى إقامة كومنولث يهودي مرتبط عضوياً بالعالم الديمقراطي الجديد»[٥٣]. وبهذا يكون بن غوريون قد أرسى أسس التهجير القسري

(٥٣) محمد عبد الرؤوف سليم، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص ٥٩٣.

(«الترانسفير») المعتمد تنفيذه ما إن تنفجّر الحرب الحاسمة التي بدأ يضع خططها.

وكان بن غوريون في أثناء رحلته إلى الولايات المتحدة في ١٨/ ٦/ ١٩٤٥ لاستكمال ترسانة الهاغاناه، قد صحبه إليعازر كابلان ورفين سونبرن. وفي ٧/ ٧/ ١٩٤٥ عقدوا اجتماعاً في نيويورك في بيت رجل الأعمال رودلف سونبرن بحضور ١٥ من أعضاء المنظمة الصهيونية العالمية الأمريكية الذين شكلوا لجنة عرفت باسم «لجنة سونبرن» لجمع الأموال، وشراء السلاح، وتأمين نقله إلى فلسطين. وقد شملت الأسلحة المشتراة عدداً من الدبابات الخفيفة والمدفعية الخفيفية والسيارات المدرعة الخفيفية وسيارات النقل. وكان يجري شحن الأسلحة بالسفن والطائرات على أنها آلات زراعية. وكذلك جرى تفكيك آلات مصانع صغيرة لصنع الأسلحة وذخائرها. ويقول بن غوريون: «بأقل من مليون دولار اقتنينا عتاد المعامل الحربية الذي يساوي عشرات الملايين، والذي نُقل إلى فلسطين كاملاً سليماً»[٥٤].

ومنذ سنة ١٩٤٦ كان هَمُّ بن غوريون الأول الحسم العسكري والإعداد له، وتوفير متطلبات «أمن» التجمّع الاستيطاني الصهيوني؛ ففي المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرين المنعقد في ١٨/ ١٢/ ١٩٤٦ ورد قوله في استثارة مخاوف أعضاء المؤتمر واستفزاز غريزة الدفاع عن الذات لديهم: «لا يجوز لنا الانتظار حتى يصبح الخطر جاثماً، علينا أن نبدأ بالإعداد فوراً، بأقصى ما لدينا من قدرة تقنية ومالية. . . إن مشكلة الأمن تحتل مكان الصدارة، لأن وجودنا بالذات عرضة هنا للخطر. والمطلوب الآن هو موقف جديد من المشكلة أكبر، وإعادة تنظيم قواتنا لتأهب من نوع جديد تماماً». وبعد فترة قصيرة من هذا المؤتمر قررت إدارة الوكالة اليهودية تسلّم رئيسها بن غورين «دائرة الامن»[٥٥]. وكانت القيادة الصهيونية قد وضعت خطة استراتيجية للحرب ذات مراحل، لتلائم ظروف التجمّع الاستيطاني الصهيوني والمتغيرات والمستجدات الإقليمية والدولية. ففي سنة ١٩٤٤، وقد بات مؤكداً انتصار الحلفاء في الحرب، وضعت الخطة (ب) للتصدي للحركة الوطنية العربية في فلسطين. ثم طورت سنة ١٩٤٦ لتصبح الخطة (ج) في ضوء ما بدا من حِراك شعبي عربي في الساحات العربية الرئيسية معارض للطروحات الأمريكية والبريطانية المتنكرة للحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي في فلسطين. وكانت الخطة (ج) ذات أهداف أربعة: حماية المواقع الاقتصادية الصهيونية من التخريب،

---

(٥٤) محمود عزمي، **دراسات في الاستراتيجية الإسرائيلية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ص ٣٧ ـ ٣٨.

(٥٥) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ١٦٧.

وحماية المستوطنين الصهاينة، وتقوية نقاط الحدود والأحياء المنعزلة، وانتزاع زمام المبادرة من العرب وسد الطريق أمام انقضاضهم قبل وقوعه[٥٦]. ثم طُورت في مطلع آذار/ مارس ١٩٤٨ لتغدو الخطة (د)، كما سيأتي بيانه.

ففي ١٨/ ٦/ ١٩٤٧ كان بن غوريون قد أنجز دراسته لوضع الهاغاناه، وأبلغ قيادتها باستنتاجاته وتعليماته، موضحاً أنه لا يمكن حسم المعركة المقبلة إلا بتضافر جهود «اليشوف» في ميادين الاستيطان، والهجرة اللاشرعية، والنضال، والمعركة السياسية في الساحة الدولية، وإعداد المنظمة لتصبح قادرة على الحسم العسكري مع العرب. ولذلك أوصى: «يجب إحداث تحسين كبير في تدريبها، ونظامها، وتخطيطها، وتثقيفها الصهيوني والعسكري» والاهتمام بإعداد القادة بدءاً بقائد جماعة وانتهاء بقائد كتيبة، وبأعداد كافية لتجنيد أقصى ما يمكن تجنيده. واقترح إنشاء كلية عليا للضباط لتأهيل قادة كتائب وضباط أركان. كما طالب بـ «تجنيد كلّ الضباط والرقباء اليهود من ذوي الخبرة العسكرية المكتسبة في الحرب العالمية الأخيرة، في الخدمة لمدة عامين على الأقل في قوات المنظمة، وخصوصاً في سلاح الطيران والقوات الضاربة»[٥٧].

وكانت قيادة الهاغاناه، بتوجيه الضابط البريطاني وينغيت، قد أولت التوجيه المعنوي والثقافة السياسية اهتماماً متزايداً منذ سنة ١٩٣٨، كما اهتمت تحت إشرافه بالقتال الليلي. ويذكر إيغال ألون في كتابه: **بناء الجيش الصهيوني** أن قيادة الهاغاناه «كان واجبها الأول هو التحسين النوعي للمادة البشرية. ولما كانت نسبة عالية من المهاجرين الجدد قد جاءت من أقطار شرقية، حيث تسود الأمية معظم سكانها، فكان من الواضح وجوب البدء في إعطائهم مبادىء التعليم الأوروبي، واضطلع الجيش بإكمال التعليم العادي الذي تلقاه هؤلاء في المدارس بتزويدهم بتعليم أساسي عام، وفي التركيز الخاص على الثقافة الأيديولوجية بقصد مساعدتهم على فهم الأهداف الوطنية والاجتماعية للدولة وللقضية التي طلب منهم الدفاع عنها»[٥٨].

ويضيف ألون موضحاً بأن التوجيه المعنوي لم يقتصر على الهاغاناه، وإنما كان عاماً يشمل التجمع الصهيوني كله. فهو يقول: «كانت القوات الإسرائيلية،

---

(٥٦) الكيلاني، **الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية ـ الإسرائيلية، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٨**، ص ٨٩.

(٥٧) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ١٧٠ ـ ١٧١.

(٥٨) Yigal Alon, *The Makıng of Israel's Army*, foreword by Mıchael Howard (London Vallentine, Mıtchell, 1970), pp 47-48

بوجه عام، لا تزال دون العرب في العدد والتجهيزات والوضع الجغرافي السياسي، ولكنها متفوقة في التنظيم والانضباط والروح القتالية والوحدة والإحساس بأن لا بديل، فإما أن تربحوا الحرب أو تُقذفوا في البحر المتوسط، أنتم كأفراد ومع الأمة ككل. كان هذا معنى اللابديل، وهو شعار استُخدم على نطاق واسع في هذه الفترة من قِبل الجنود والمدنيين بقصد التعبير عن وعي الأمة بأنها كانت تقاتل من أجل بقائها»[٥٩].

وألاحظ أن ألون في إيضاحه كيف وظفت القيادة شعار «رمي اليهود في البحر» في شحذ همم المقاتلين والمدنيين على السواء، ووضعهم في حالة نفسية تحتم عليهم تحمّل كلّ أعباء الحرب ومخاطرها عن طيب خاطر، فإنه في هذا إنما يكشف، دون وعي منه أو إرادة، عن أن القيادة الصهيونية، وليست العربية، التي استفادت من تجربة التاريخ العربي عندما أعادت أمثولة طارق بن زياد، الذي وضع جنده أمام تحدي الحياة أو الموت بأن خاطبهم بعد حرقه السفن قائلاً: «البحر من ورائكم والعدو أمامكم». كما أن ألون بهذا يقدم الدليل على أن القيادة الصهيونية هي التي ابتدعت شعار «رمي اليهود في البحر» لتوظفه في التعبئة السياسية؛ إذ ثبت للعديد من الباحثين الذين راجع بعضهم أرشيف الإذاعة البريطانية وإذاعة الشرق الأدنى (البريطانية) أنه لم يصدر مطلقاً عن أي زعيم سياسي أو قائد عسكري عربي أنه قال مثل ذلك. أما ادعاء ألون أن القوات الإسرائيلية كانت ما تزال دون العرب في العدد والتجهيزات، فادعاء ليس له ما يسنده تاريخياً. وهذا ما يؤكده العديد من المؤرخين الإسرائيليين الجدد، كما سيأتي ذكره. ولكنه بادعائه إنما يعرف على أوتار قيثارة أسطورة «داود وجوليات» التي عزف عليها العديد من القادة الصهاينة لتحقيق أكثر من هدف سياسي وإعلامي.

وفضلاً عن ذلك تجاهل ألون تميز التجمّع الاستيطاني الصهيوني يومذاك عن المجتمع العربي على المحاور التالية:

الأول، ارتفاع نسبة من هم في سن العمل والقدرة على حمل السلاح، إذ كانت نسبة من هم بين ١٨ ـ ٥٠ سنة تبلغ ٤٤ بالمئة عند الصهاينة في حين لم تجاوز ٢٨ بالمئة عند العرب، بمعنى أنه من بين ٦٣٠ ألف مستوطن كان ٢٧٧ ألفاً مؤهلين للعمل والقتال، بينما كان من بين ١,٣ مليون عربي ٣٦٤ ألفاً[٦٠].

(٥٩) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٣٦ ـ ٣٧.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٣٢٦ ـ ٣٣١.

وحين يؤخذ في الحسبان التميز الكيفي لواقع المرأة الصهيونية، التي كانت مشاركة في عضوية الهاغاناه والهستدروت، وبين ما كان عليه واقع المرأة العربية، إذ كان الواضح من أرقام الإحصاءات الرسمية الصهيونية، التي لم يكن يجهلها، وجود ٢٢٥ ألف ذكر وأنثى مؤهلين للخدمة العسكرية غداة صدور قرار التقسيم. وباستبعاد النساء العربيات اللواتي كن يشكلن ٥٠ بالمئة ممن هم في سن العمل والقتال، ولم يكنّ مؤهلات للخدمة العسكرية، يكون الرجال العرب المؤهلين لذلك ١٨٢ ألفاً فقط، مما يعني رجحان كفة التجمّع الاستيطاني الصهيوني في العدد على هذا المحور.

الثاني، كون غالبية الصهاينة يومذاك من الأشكيناز ذوي الأصول الأوروبية، وقد جاءوا فلسطين من مجتمعات متقدمة علماً ومعرفة وذات إدراك واع لدور وفعالية هيئات المجتمع المدني، في مقابل مجتمع عربي لمّا يتحرر بعدُ من رواسب التخلف الموروث. وتكفي الإشارة إلى أنه في سنة ١٩٤٧ كان منتسبو الهستدروت من الرجال والنساء ١٧٦ ألفاً، وأعضاء الهاغاناه والإرغون وشتيرن، من الجنسين، نحو ٦٠ ألفاً. وذلك في مقابل ما لا يجاوز الخمسة آلاف عضو في جمعية العمال العرب، وعدم وجود أي منظمة عربية مسلحة يومذاك.

الثالث، العلاقة العضوية التاريخية بين الحركة الصهيونية وقوى الاستعمار، الأمر الذي جعل العمق الاستراتيجي للتجمّع الاستيطاني الصهيوني ممتداً إلى مراكز صناعة القرارات على جانبي الأطلسي، في حين أن العمق الاستراتيجي للشعب العربي في فلسطين، والممتد على مدى الوطن العربي، كان محدود الفعالية بتأثير واقع التجزئة والتخلف والتبعية:

وفي مسعى لشحذ الهمم والتغلب على لامبالاة أعضاء الهاغاناه واسترخائهم، قرر بن غوريون إحياء «اللجنة الأمنية» التي كان قد توقف نشاطها. ولتجنب المفاوضات مع الأحزاب وما قد تستغرقه من وقت قرر تحويل اللجنة (x) إلى لجنة أمنية، وتعيين نظام أمني يقوم على الانضباط والتطوع والاستعداد. وتقرر أن يُضم إلى اللجنة الأمنية ممثلون لهيئات استيطانية لم تشارك في المنظمة الصهيونية أو المجلس القومي، بشرط أن يلتزموا بالانضباط المتوجب في عمل اللجنة الأمنية. وتشكلت اللجنة من تسعة أعضاء برئاسة بن غوريون، ثم التحق بها ممثلاً أغودات يسرائيل والسفارديم والطوائف الشرقية[٦١].

---

(٦١) المصدر نفسه، ص ١٧١ ـ ١٧٣.

وفي مؤتمر اللجنة التنفيذية الصهيونية في زيورخ في ١٩٤٧/٨/٢٦ أكد بن غوريون أن هدف الهجمات العربية تدمير المشروع الصهيوني بأكمله، وحذّر من التلهي بالأمل بمساعدة بريطانية في الطوارىء، كما كانت عليه الحال في الماضي. وأعلن أنه «إذا كانت الحكومة البريطانية تنوي الانسحاب فإن ذلك مرحب به صهيونياً، وأن القوى اليهودية وقوى البيشوف خاصة لديها القدرة على تنفيذ قرار التقسيم، وأن الشعوب المؤمنة بالعدالة سوف تساعد في ذلك»[٦٢]. وفي ١٩٤٧/١٠/١٢ عُقدت أسيفات هانفحاريم ـ جمعية المنتخبين ـ حيث أكد بن غوريون أن لدى الصهاينة القدرة على الصمود في وجه الخطر الداخلي والهجوم الخارجي، ودعا إلى تحويل هذه القدرة من قوة كامنة إلى قوة فعلية عن طريق التعبئة الكاملة للجهاز الإداري والاقتصادي والقوة البشرية القادرة على التنظيم، وعن طريق استغلال العلم والتقنية والتطوع الجماهيري في أقصر وقت ممكن، وأعظم اندفاع ممكن». و«يجب أن تفرض أسيفات هانفحاريم نظاماً يخضع كلّ حياتنا الاقتصادية والعامة والتربوية وفقا للحاجات الأمنية العاجلة»[٦٣].

وبعد مشاورات مع القيادة القطرية للهاغاناه توصل بن غوريون إلى إعداد ميزانية طوارىء للهاغاناه لسنة ١٩٤٧ من أجل التسليح والعتاد والتدريب الأوسع، قررتها لجنة الميزانية الأمنية في ١٩٤٧/١٠/١٩ بمبلغ ٣٠٦٧٧٥٧ جنيهاً فلسطينياً. وفي جلستها في ١٩٤٧/١٠/٢٣ أضافت اللجنة الأمنية مبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه إلى ميزانية الطوارىء، وكلفت الصناعة العسكرية إنتاج ٤٠٠٠ مدفع هاون و٤ ملايين رصاصة و١٣٠ ألف قنبلة يدوية، وتخصيص بند في الميزانية لشراء ٢٠ ألف بندقية[٦٤].

ولقد برزت الهاغاناه غداة صدور قرار التقسيم كقوة عسكرية محترفة تمتلك الوسائل والخبرات اللازمة. وتمثلت قيادتها السياسية باللجنة التنفيذية العليا للوكالة اليهودية برئاسة بن غوريون، الذي حدد أهدافها الاستراتيجية في ثلاثة:

١ ـ تأمين احتلال الأجزاء المخصصة للدولة اليهودية بموجب قرار التقسيم، سواء بالعمل المسلح أو بالاتفاق الودي مع القيادة البريطانية.

---

(٦٢) المصدر نفسه، ص ١٧٣ ـ ١٧٥.
(٦٣) المصدر نفسه، ص ١٧٥.
(٦٤) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ١٧٦ ـ ١٧٨.

٢ ـ التأكد من السيطرة على الطرق لتأمين التواصل والحركة، وكذلك السيطرة على المناطق القريبة والموازية لحدود الدول العربية المجاورة.

٣ ـ العمل بكل الوسائل لدفع أكبر عدد ممكن من العرب إلى هجر مدنهم وقراهم ومزارعهم ومتاجرهم.

ويقول ميشيل زوهار في كتابه **بن غوريون: سيرة ذاتية** إن بن غوريون كان يقول لقادة الهاغاناه: «لاحظوا أن خطوط التقسيم هي البداية وليست النهاية»[٦٥].

وفي الوقت الذي كان فيه بن غوريون منخرطاً في الإعداد للحرب والتوجيه بتجاوز حدود التقسيم، عمد إلى التغطية الإعلامية على النشاطات العسكرية المتصاعدة بالإعلان في ٣٠/ ١١/ ١٩٤٧، في اليوم التالي لصدور قرار التقسيم، عن ذلك قائلاً: «ليست لدينا خطط عدوانية تجاه أحد. إننا نعود إلى فلسطين كشعب قديم حتم عليه مصيره المحزن أن يُشتت في أنحاء المعمورة، ويحاول أن يعود إلى موطنه الأصلي في الأرض التي قفز منها. ونحن إذ نحترم استقلال أمم الشرق الأوسط الأخرى نطالبها باحترام استقلالنا. ذلك أننا شغوفون ببناء بلدنا، كما أننا مغرمون بالعمل ـ طالما كان ذلك في مقدورنا وطالما سُمح لنا بذلك ـ من أجل رفاهية الشرق الأوسط ككل، ونأمل في أن يسمح لنا جيراننا بالقيام بعملنا في سلام. غير أننا إذا هوجمنا فسوف نتصدى لذلك التحدي. على أن الشرق الأوسط يحتاج إلى السلام أكثر من احتياجه لأي شيء آخر، ونحن نحتاج إلى السلام من أجل العمل في مجال إعادة البناء. ومن هنا فلا مجال لأي صراع كان، ولتوضع نهاية لتلك التهديدات باستخدام القوة»[٦٦].

ونلاحظ أن دعوة بن غوريون «السلامية» خلت تماماً من أي ذكر للشعب العربي في فلسطين، صاحب الوجود التاريخي والطبيعي والأكثرية، كما أنها أنكرت على من يدعوهم «جيراننا» هويتهم القومية العربية، فضلاً عن أنه تناسى تماماً أن من عكّر سلام «الشرق الأوسط» وفجر فيه الصراع الدامي إنما كانت الحركة الاستعمارية الاستيطانية العنصرية التي يقودها، والمستهدفة طرد أصحاب الأرض الشرعيين منها، ليحل محلها تركيب بشري غريب عن شعوب المنطقة

(٦٥) هيكل، **العروش والجيوش، كذلك انفجر الصراع في فلسطين: قراءة في يوميات الحرب**، ص ٥٨ ـ ٦٠.

(٦٦) سليم، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨**، ص ٦١٠ ـ ٦١١.

ومعاد لها، بحكم ارتباطه العضوي بقوى الاستعمار والاستغلال الدولية ودوره كأداة وظيفية في تأمين مصالحها الكونية على حساب مصالح وطموحات شعب فلسطين وأمته العربية.

وفضلاً عما كانت قد بلغته القوات الصهيونية من تطور نوعي في الإعداد والتدريب والتسليح، وما حظي به المشروع الصهيوني من التقاء المعسكرين الدوليين على دعمه وتأييده، تكثفت الجهود لشراء السلاح واستجلاب المتطوعين والضباط والطيارين المرتزقة، مستغلة في ذلك التسهيلات المتوفرة في الولايات المتحدة وأوروبا بشطريها الغربي والشرقي، وكان قد أنشىء في ١٩/ ١١/ ١٩٤٧ «مركز الإحصاء للخدمة الشعبية»، وتولى إشكول مسؤوليته، ووضع في تصرفه الخبراء، وافتتح مكاتب في المدن والمستعمرات لاستقبال الذين تم استدعاؤهم إلى الخدمة. واتفق على تجنيد أبناء ١٧ سنة وإخضاعهم لتدريبات تعدهم للالتحاق بالوحدات المقاتلة لدى بلوغهم الثامنة عشرة. ومن أصل ٦٣٠ ألف مستوطن بلغ من تراوحت أعمارهم بين ١٨ ـ ٣٥ سنة ٩٧ ألفاً، ومن تتراوح أعمارهم بين ٣٦ ـ ٥٠ سنة ٧٨ ألفاً، والأحداث بين ١٦ ـ ١٧ سنة ٩٥٠٠، أي ما مجموعه ١٨٥ ألفاً من الذكور. وكان هناك ٤١ ألف امرأة بين ١٨ و٢٥ سنة و٩٠٠٠ فتاة[٦٧]، أي ما مجموعه ٢٢٥ ألف ذكر وأنثى، وما يعادل ٣٥,٨ بالمئة من الصهاينة.

ونشطت عملية استقدام المتدربين في أوروبا، واجتمع في باريس في ٢٩/ ٢/ ١٩٤٨ أعضاء البعثة التابعة للوكالة اليهودية في أوروبا، وممثلو حركات الشبيبة الطلائعية وقرروا دعوة كلّ شاب وفتاة تتراوح أعمارهم بين ١٧ ـ ٢٥ سنة للاستعداد لهجرة فورية ومدربة. وألّفت لجان التجنيد في أوروبا الشرقية والغربية والدول الاسكندنافية وأمريكا الشمالية والجنوبية وشمال أفريقيا. ومع انتهاء التدريب لثلاثة أو أربعة أسابيع يجري تهجيرهم إلى فلسطين، سواء عن طريق الهجرة اللاشرعية، أو باستخدام أوراق مزورة. وكان بين المجندين ضباط، وخبراء دبابات ومدفعية ولاسلكي، وأفراد لديهم خبرة بالخدمات الجوية، وطيارون وخبراء في صناعة السلاح. ويقدّر عدد من استُجلبوا حتى ١٥/ ٥/ ١٩٤٨ بنحو عشرين ألفاً. كما استمر النشاط في معسكرات قبرص، التي كانت سلطة الانتداب تجمع فيها المهاجرين غير الشرعيين، وقد جرى تدريب من هم في سن الجندية، وأرسل أغلبهم إلى وحدات البالماح. ولا تذكر الرواية الرسمية الإسرائيلية عدد هؤلاء المجندين[٦٨].

---

(٦٧) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٣٢٦ ـ ٣٣١.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٣٣٥ ـ ٣٤٢.

وأنشىء مكتب في الولايات المتحدة بداية سنة ١٩٤٨ باسم Land and Labor for Palestine («أرض وعمل من أجل فلسطين») غايته البحث عن محترفين مستعدين للتطوع (أي تجنيد مرتزقة). وقد بلغ المجندون من مواليد الولايات المتحدة وكندا ١٥٠٠. وترافقت عملية التجنيد هذه مع النشاط لشراء السلاح. وقدم أولئك المجندون خدمة كبيرة إلى سلاح الجو الإسرائيلي، كما قاد طيارون من الولايات المتحدة الطائرات التي حملت الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا. كما قام أولئك المتطوعون بتطوير سلاح الإشارة وجهاز الخدمات الطبية. وفي ١٥/ ٥/ ١٩٤٨ كان سلاح الجو يضم ٢٨ طائرة، ويخدم فيه ألف شخص بينهم خمسون طياراً والباقي من أفراد الاركان والمهندسين والأطقم الأرضية والخدمات المختلفة[٦٩].

ولم يكن الصهاينة يواجهون أي إشكالية سياسية في شرائهم السلاح، ولا كانوا مضطرين إلى شرائه من مخلفات الحرب العالمية الثانية وما قبلها، ولا للتعامل مع المهربين وتجار سوق السلاح السوداء، كما كانت عليه حال العرب رسميين وغير رسميين. ذلك لأن التجمّع الصهيوني كان يتمتع غداة صدور قرار التقسيم بمكانة سياسية معترف بها، بل ومحترمة لدى المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي. ولم يقف في طريق شرائهم السلاح قرار الأمم المتحدة في ٥/ ٣/ ١٩٤٨ بحظر شحن السلاح إلى المنطقة، فقد كان لديهم من يساعدهم في تخطي كلّ العقبات، مثال ذلك تمكنهم من شراء وشحن ٥٠ طناً من مادة ت.ن.ت، الشديدة الانفجار، بصورة غير شرعية من نيوجيرسي إلى فلسطين. وتأمين شحن نصف مليون رصاصة، ومئات الرشاشات، وعشرات المدافع الرشاسة، ونحو ٢٠٠ بندقية ومسدس مع ذخيرتها من إيطاليا[٧٠]. وقد ورد في يوميات بن غوريون بتاريخ ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧ ما نصه: «طلبت من موشي أفربوخ الذي يسافر اليوم إلى الولايات المتحدة أن يبعثوا إلينا بنصف مليون جنيه إضافية. شلومو غور يطلب ٤٤٨٨٤ جنيهاً لبدء الإنتاج في إدارته ـ إدارة الأسلحة الكيميائية ـ بمساعدة الدكتور آشر شفايغر (عالم كيميائي)»[٧١].

وكُثف العمل في صناعة السلاح الصهيونية، وقد وصل عدد الرشاشات المنتجة محلياً التي تدفقت على جبهات القتال حتى نهاية أيار/ مايو ١٩٤٨ إلى

---

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٤٠٠ ـ ٤٠١.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٤٠٣ ـ ٤٠٨.

(٧١) محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٦)، ص ٢٦٠.

١٠٤٠٤ رشاشات وجرى إنتاج ٢١١٥٠٠٠ رصاصة رشاش، و٧٧٠٠٠ قنبلة يدوية، و٣١ مدفع هاون ٣ بوصات مع ١٣٠٥٠٠ قذيفة. وأُنتج خلال شهور آذار/ مارس ـ أيار/ مايو ١٩٤٨من الألغام ٢٥٩٧٠ لغم حذاء و٣٤٥٤ لغماً ضد الأشخاص و٢٥٧٠ لغماً ضد المركبات، وبدىء بإنتاج السلاح المضاد للدروع. ولدى تفقّد بن غوريون أحد المصانع الحربية الجديدة في نهاية كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨ سجل في يومياته: إن الصناعة الحربية وأنبوب المياه إلى النقب هما المشروعان الكبيران ذوا الأهمية التاريخية غير العادية اللذان نُفّذا في العامين الأخيرين(٧٢).

وعُقدت صفقة مع مصانع سكودا التشيكية في ١٩٤٨/١/١٤ لشراء ٢٤٥٠٠ بندقية و٥٠٠٠ رشاش خفيف، و٥٠٠ رشاش متوسط، و٢٥ طائرة مسرشميت بعتادها وذخيرتها، وأكثر من ٢٤ مليون رصاصة، بمبلغ ١٢,٢٨٠ مليون دولار وبتسهيلات بالدفع. وقد وصلت إلى فلسطين في أثناء الهدنة الأولى، واستخدمها الجيش الإسرائيلي في الجولة الثانية من الحرب. وبعد إعلان قيام إسرائيل في ١٩٤٨/٥/١٥ اشتُريت طائرات أخرى من الولايات المتحدة الأمريكية. وقد وصلت حتى ذلك التاريخ ١٣ سفينة محملة بالسلاح. واستمر تدفق شحنات السلاح من الخارج بسرعة متزايدة في الأسابيع اللاحقة(٧٣).

ولقد كانت خطوط المواصلات بين المستعمرات، وبخاصة مع تلك القائمة في المناطق المعزولة في غربي الجليل والنقب، عقدة ضعف الصهاينة الأشد خطورة. كما كان تأمين التواصل بين المئة ألف صهيوني في القدس وبين الثقل الصهيوني في السهل الساحلي موضوع قلق القيادة السياسية والعسكرية. ويقرر حاييم هيرزوغ أنه عند صدور قرار التقسيم بلغت قوة البالماح (القوة الضاربة للهاغاناه) ثلاثة آلاف رجل وامرأة، إضافة إلى ألف من الاحتياط النشط قيد الاستدعاء. وخلال الشهور الستة السابقة للحرب كان بن غوريون قد أقام وحدات وقيادات عسكرية باتساع الخطوط المحتمل غزوها من قِبل الجيوش العربية، وكوّن ألوية الهاغاناه على أسس مناطقية(٧٤).

وحين صدر قرار التقسيم كانت لدى الصهاينة أكثر من ٦٠٠ مستعمرة

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٤٠٩.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٤١٤ ـ ٤١٦.

(٧٤) حاييم هرتزوج، **الحروب العربية ـ الإسرائيلية، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٢**، ترجمة بدر الرفاعي، عرب وإسرائيليون (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٣)، ص ١٣ ـ ١٥.

تتحكم بأهم المناطق الزراعية والمواقع الاستراتيجية. وكانت كلٌ منها قلعة حصينة وتشكل نقطة إسناد للمستعمرات القريبة منها، وكانت كلّ مجموعة من المستعمرات تشكل منطقة دفاعية متكاملة قادرة على الصمود والمقاومة لفترة غير قصيرة من الزمن. ولقد راعت الاستراتيجية الصهيونية في ذلك مواجهة مخاطر تفوق العرب في تعدادهم وسعة انتشارهم جغرافياً. وكان مستوطنو كلّ مستعمرة، رجالاً ونساء، مدربين على استخدام شتى أنواع الأسلحة، كما كان غالبيتهم يتقنون فنون القتال وشؤون الدفاع[٧٥].

وما بين ٧ ـ ١٢/ ٤/ ١٩٤٨ عقدت «اللجنة التنفيذية الصهيونية» عدة اجتماعات في تل أبيب تقرر فيها الاتفاق على تشكيل «موعيتسيت هعام» (مجلس الشعب) من ٣٧ عضواً يمثلون كلّ أحزاب التجمع الاستيطاني الصهيوني وتياراته. وفي ١١/ ٤/ ١٩٤٨ سُمّي أعضاء «الهيئة التنفيذية لمجلس الشعب» من ١٣ عضواً، بينهم ٤ من الماباي و٢ من الصهيونيين العموميين، و٢ من مزراحي، و٢ من المابام، وعضو واحد لكلٍ من كتلة المهاجرين الجدد، والسفارديم، وأغودات يسرائيل. كما تقرر عقد «قرض الدفاع عن النفس والأمن والتحصين» بمبلغ خمسة ملايين جنيه. كما أُقرت صيغة اتفاق بين الهاغاناه والإيتسل، كخطوة أولى لتصفية الانشقاق في القوة العسكرية. وفي أول جلسة للهيئة التنفيذية لمجلس الشعب في ١٨/ ٤/ ١٩٤٨ تقرر جباية ضريبة الدخل وباقي الضرائب، ووضع القرض القومي، الذي عقدته الوكالة اليهودية، في تصرف الهيئة التنفيذية لمجلس الشعب. وصدرت الأوامر باسم المؤسسات اليهودية إلى جميع موظفي الحكومة اليهود بالاستمرار في عملهم في مكاتبهم القائمة، لكي لا تتضرر الخدمات العامة مع زوال حكومة الانتداب. وعندما أمرت حكومة الانتداب، قبل أيام من انتهائه، بإغلاق المصارف لم تنشر الصحف العبرية هذا الأمر، ولم تنفذه المصارف التي كانت على علم به. «وباختصار، تم عمل كل ما يلزم كي لا يشعر الييشوف بأن الحكم المدني في البلد قد انهار، ولم تصب الفوضى، التي عمّت البلد عامة والسكان العرب خاصة، الييشوف العبري»[٧٦].

ولقد نظر القادة الصهاينة إلى القدس باعتبارها مقدسة عند أصحاب الديانات الثلاث، وذات أهمية سياسية، وأي عمل فيها له تداعياته العالمية، فضلاً عن أن

---

(٧٥) الكيلاني، **الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية ـ الإسرائيلية، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٨**، ص ٩١ ـ ٩٢.

(٧٦) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

مؤسسات الحكم والقوات البريطانية كانت تشغل مساحة واسعة داخلها، فيما كانت القدس في نظرها تشكّل مفتاح الحرب[٧٧]. وكان في القدس غداة التقسيم مئة ألف يهودي، نصفهم من الطوائف الشرقية، وهم الشريحة الأكثر فقراً في التجمع الصهيوني، وكان بينهم من رفض الحركة والفكر الصهيونيين. ولم يكن للهاغاناه موطىء قدم حقيقي في أحياء كثيرة من القدس، كما كان نفوذ لجنة الطائفة في القدس على الجمهور اليهودي فيها محدوداً، فضلاً عن أن القدس كانت بموجب قرار التقسيم خارج نطاق المنطقة اليهودية. وفي محاضرة رئيس القيادة القطرية للهاغاناه يسرائيل غاليلي، أمام خريجي دورة لقادة الفصائل في ٨/ ٤/ ١٩٤٨ ورد قوله: «سنناضل من أجل قدس يهودية، لا يمكن أن تقوم بمعزل عن اليشوف العبري في كلّ البلد، ليس لأنها قلب الشعب اليهودي وقلب كلّ يهودي في القدس فحسب، بل أيضاً لأن فصلها يعني فقدانها. ولن تكون هناك قدس يهودية إلا إذا كانت متصلة باليشوف العبري بأكمله، وتشكّل معه جسماً واحداً. ولا يمكن ضمان القدس إلا إذا ضمن امتداد عبري في مناطق الوصول إليها». وفي الأسبوع التالي لصدور قرار التقسيم كانت قيادة اللواء «عتسيوني» مسؤولة عن مواكبة القوافل من القدس إلى السهل الساحلي، وفي ٩/ ١٢/ ١٩٤٧ نقلت مسؤولية حماية القوافل إلى هيئة أركان البلماح[٧٨].

رابعاً: القوات الشعبية العربية المشاركة في القتال

١ ـ «الجهاد المقدس»

أول منظمة شعبية عربية تميزت بفعالية قتالية، وحققت إنجازات تُذكر، واعترف بكفاءتها العدو الصهيوني. وكانت الهيئة العربية العليا قد شكلت «الجهاد المقدس» في أواخر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧ بقيادة عبد القادر الحسيني، أحد قادة ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، ولم يكن منتسبو «الجهاد المقدس» بداية يتجاوزون خمسة وعشرين شاباً[٧٩]. واتخذ بيرزيت مركزاً لقيادته، نظراً إلى توفر متطلبات

---

(٧٧) موشيه دايان، **موشه دايان: الفاشية**، ترجمة جوزيف صفير، يوميات قادة العدو؛ ٣ (بيروت: دار المسيرة، ١٩٨٠)، ص ٨٧.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨.

(٧٩) أذكر أنه جاء إلى بيرزيت ـ بلدتي ـ ومرافقوه الخمسة والعشرون في حافلة من شركة باصات الشيخ جراح في القدس، ونزلوا جميعهم في بيت عوض الله إبراهيم، ثم اتخذ من «النادي العربي» في بيرزيت مركز قيادة، وقد تولى أهالي بيرزيت توفير الحماية للبلدة. انظر كشف الأسماء عند. الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين**، ص ٩٠٨.

الحياة العصرية فيها، ولتوسطها قضاء رام الله. ويُنظر إلى اختياره مركز قيادته بأنه كان في محله، فقضاء رام الله يتوسط فلسطين، وسهل الاتصال بالقدس جنوباً، ونابلس شمالاً، ويافا غرباً، والغور والأردن شرقاً. وهو خال من المستعمرات الصهيونية ومعسكرات الجيش البريطاني، وجباله وعرة ومشجرة وحصينة نسبياً، ورجاله أشداء[٨٠]، فضلاً عن موالاة غالبية سكانه تقليدياً للمفتي والمجلسيين والحزب العربي.

وكانت «اللجنة العسكرية» التابعة للجامعة العربية تعارض دخول عبد القادر الحسيني فلسطين، وتولّيه مسؤولية قيادية، غير أنها أجازت له ذلك بعد وساطات، مشترطة عليه خضوع نشاطه لأوامرها، وعدم تجاوز هذا النشاط منطقة القدس، وألاّ يجمع أموالاً من السكان. ولكنه لم يخضع للشرط الثاني؛ إذ سرعان ما شمل نشاطه كلّ فلسطين. ولقد شاركه المسؤولية القيادية رفيق جهاده ـ واستشهاده فيما بعد ـ حسن سلامة، الذي تولّى قيادة المنطقة الساحلية الوسطى ـ قطاع يافا واللد والرملة ووداي الصرار والمجدل ـ وتقدّر المصادر أن عدد منتسبي «الجهاد المقدس» في أوج نشاطه تراوح بين خمسة وسبعة آلاف، يسندهم حوالى عشرة آلاف، كانوا يشاركون في المعارك التي تقوم في مناطقهم وجوارها.

ولقد جاء تشكيل «الجهاد المقدس» في تضاد مع التوجيهات البريطانية التي كانت تعارض تنظيم الفلسطينيين وتسليحهم تحسباً من تعطيلهم مخططها الاستراتيجي في المشرق العربي. وتذهب بعض المصادر إلى أن الجنرال كلايتون كان يشارك في بعض جلسات «اللجنة السياسية» ودائم الحضور المؤثر في أماكن وجودها. كما جاء تشكيل «الجهاد المقدس» تحدياً للنشاط الإعلامي الواسع الذي قامت به الحكومات العربية وأجهزة المخابرات البريطانية بهدف تثبيط همم الفلسطينيين وصرفهم عن التسليح والاستعداد للقتال، والقول بأن جيوش الدول العربية ستكفيهم[٨١].

وقد توزعت قوات «الجهاد المقدس» على سبع مناطق ما بين صفد شمالاً وغزة جنوباً وهي مناطق القدس، وبيت لحم، ورام الله ـ وتتبع بشكل مباشر لقيادة عبد القادر الحسيني ـ والمنطقة الغربية الوسطى (يافا والرملة واللد ووادي الصرار والمجدل) ـ وتتبع مباشرة لقيادة حسن سلامة ـ والمنطقة الجنوبية (مطار غزة وجبل المنطار والبريج وعراق سويدان وخان يونس ودير البلح)، والمنطقة

(٨٠) أبو عربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٩**، ص ١٩٣.

(٨١) المصدر نفسه، ص ٢٤٥.

الغربية (طولكرم وقلقيلية وأم الفحم)، والمنطقة الشمالية (حيفا وعكا والناصرة وطبرية وبيسان وصفد). ولم يأخذ «الجهاد المقدس» طابع الجيش النظامي، وإنما كان مليشيا شعبية، مشكّلة من عدة سرايا مستقلة خفيفة الحركة، مرتبطة مباشرة بالقائد العام عبد القادر الحسيني، أو بقائد المنطقة الغربية الوسطى حسن سلامة، فيما كانت مناطق الشمال والجنوب أكثر استقلالاً، وتوجد فيها قيادات صغيرة مرتبط بعضها ببعض برباط ضعيف مع القائد العام عبد القادر الحسيني، أو مع الهيئة العربية العليا. ومن قادة الشمال أبو إبراهيم الصغير في منطقة الناصرة، وفوزي جرار في منطقة جنين، وصبحي شاهين في منطقة طبرية[(٨٢)].

ولقد انعكست على تسليح وتمويل «الجهاد المقدس» العلاقة غير الصحية بين «اللجنة العسكرية» والمفتي. وبالتالي كانت الهيئة العربية العليا المسؤولة بصورة رئيسية عن حاجته من المال والسلاح. ويقدّر ما وفرته له بـ ٥٣٩٦ بندقية، و٤٩٩ رشاشاً، و٣٦٤ بندقية تومي و٣٠٩ مسدسات، و١٢٤ مدفعاً مضاداً للمصفحات و٦٦ مدفعاً مضاداً للدروع، و٢٣ مدفع هاون، و٤٦٧٤٠ قنبلة يدوية، و١٦٠٩ صناديق متفجرات، و٣٨٦٧ لغماً جاهزاً، وذخائر متنوعة، وتجهيزات محدودة، في حين لم يجاوز ما قدمته «اللجنة العسكرية» ١٦٠٠ بندقية[(٨٣)].

وتوالت رسائل عبد القادر الحسيني إلى المفتي طالباً السلاح والمال، ومضمّناً إياها تفاصيل وافية عن القوات الصهيونية والبريطانية، فضلاً عن استعراضه المنجزات التي حققها «الجهاد المقدس»، ومدى انتشاره في فلسطين، والصدامات الجارية في مختلف المناطق الموجودة فيها قواته، وبخاصة في القدس وطريق القدس ـ يافا (الشريان الحيوي لاتصال يهود القدس بالساحل)[(٨٤)]. وتورد مذكرات المفتي تقريراً مفصّلاً كان قد بعث به القائد الشهيد محمد الحنيطي قائد منطقة حيفا في ١٦/ ٣/ ١٩٤٨ ـ قبل يوم من استشهاده ـ يشرح فيه الوضع الحرج جداً الذي تواجهه قوات المقاومة العربية في حيفا، بسبب قلة السلاح والمقاتلين، وتحكّم الصهاينة بالمواقع الاستراتيجية في المدينة. كما يذكر المفتي أن اليمن وظّفت ثلاث طائرات خفيفة، بينها طائرة ولي العهد، لنقل السلاح إلى «الجهاد المقدس» من مصر إلى فلسطين.

---

(٨٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٦.

(٨٣) الكيلاني، **الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية ـ الإسرائيلية، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٨**، ص ٦٩ ـ ٧٠.

(٨٤) الحسيني، **مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني**، ص ١٦١ ـ ١٦٣، ٤٣١ ـ ٤٣٥ و٤٤٢ ـ ٤٤٨.

وكان «مكتب فلسطين الدائم في بيروت» برئاسة حسين العويني، قد اشترى كمية من السلاح لمصلحة «الجهاد المقدس»، فاستولت عليها اللجنة العسكرية، وحين ذهب عبد القادر الحسيني إلى دمشق في ٥/ ٤/ ١٩٤٨ طالباً السلاح، كان قد أعد تقريراً حول أوضاع منطقة القدس العسكرية أهم ما ورد فيه (١) تبلغ قوات العدو أربعة أضعاف قوات «الجهاد المقدس» في الرجال والعتاد، ولديهم عربات مصفحة لا يملك «الجهاد المقدس» مثلها أو أسلحة مضادة للدروع لمقاومتها. (٢) لقد فرض «الجهاد المقدس» هيبته في منطقة القدس، ولكن لا يمكن الحفاظ على هذه الهيبة إذا استمر وضع الجهاد التسليحي على ما هو عليه. (٣) عندما ينسحب الإنكليز، ويُخلون المناطق العازلة وسط القدس، تتوفر للصهاينة فرصة الاستفادة من تفوقهم العسكري، وستصبح خطوط القتال أطول بكثير مما هي عليه. (٤) ضرورة الاستيلاء على مصانع البوتاس على شاطىء البحر الميت لانها معزولة وخلف الخطوط العربية ويمكن الاستيلاء عليها بسهولة[٨٥].

ومن جملة ما طلبه ما اشتراه المكتب اللبناني من السلاح، وبسط أمام طه الهاشمي، المفتش العام للجنة العسكرية، ووزير الدفاع السوري، أحمد الشرباتي الذي كان حاضراً، خرائط تبيّن الموقف العسكري في منطقة القدس، وأوضح خطورة احتلال الصهاينة لقرية القسطل، المتحكّمة بطريق القدس مع الساحل، وتأثير ذلك على مصير القدس الغربية، وطلب إعطاءه بعض المدافع التي لدى جيش الإنقاذ في فلسطين، واعداً بأن يصفّي بها المستعمرات المحيطة بالقدس قبل ١٥ أيار/ مايو إذا تسلمها. وأمام رفض اللجنة العسكرية اقترح أن تتحرك مدفعية القاوقجي إلى القسطل لمساعدة قوات «الجهاد المقدس» في استرجاعها، فرفضت اللجنة ذلك الطلب أيضاً. وعندما قال بعصبية: «أعطني ما طلبت وأنا كفيل بالنصر» رد الهاشمي: «شنو عبد القادر ماكو مدافع»، وقال الشرباتي: «إذا احتل اليهود القدس فسنأتي لنخرجهم منها وندفنهم فيها». عندها قذف بالخرائط في وجه الهاشمي والشرباتي وصاح: «أنتم خونة، أنتم مجرمون، سيسجل التاريخ أنكم أضعتم فلسطين»، وغادر الاجتماع إلى القدس، ومنها إلى القسطل ليستشهد في يوم ٨/ ٤/ ١٩٤٨[٨٦].

---

(٨٥) أبو غربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ - ١٩٤٩**، ص ١٩٩.

(٨٦) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين**، ص ٦٢٤، وعارف العارف، **النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود**، ٦ مج (صيدا: المكتبة العصرية، [١٩٥٦ - ١٩٦١])، مج ١. **١٩٤٧ - ١٩٥٢**، ص ١٥٦ - ١٥٩.

ولم يكن للقادة الذين تولوا بعد استشهاد عبد القادر الحسيني مثل تاريخه النضالي والشعبية التي كان يتمتع بها. كما أن استشهاده تزامن مع نهاية الجولة الأولى من القتال مع الصهاينة، كما سيأتي بيانه. وعلى ذلك أرّخ استشهاده لبداية أفول نجم «الجهاد المقدس»، وبالتبعية تراجع التأييد الشعبي الذي ظفر به وما أحدثه بروزه على المسرح الفلسطيني من تفاؤل وحماسة لدى الشعب عامة والشباب بصفة خاصة. وخلال الجولة الأولى التي أثبت خلالها الجهاد المقدس جدارته تميزت قيادته بوضوح الرؤية، والالتزام بتحرير كامل التراب الوطني. وبرغم إمكانياته المحدودة في العدد والعتاد إلا أنه نجح، والقوى الشعبية التي التفت حوله وشاركت في معاركه، في فرض حضوره على العدو طوال الشهور الأربعة للجولة الأولى، كما كان لرجاله مساهمتهم التاريخية في الإبقاء على عروبة القدس الشرقية، بالتعاون مع الضباط العرب قادة بعض سرايا الجيش العربي (الأردني)، طوال المرحلتين الثانية والثالثة.

ولقد عانى «الجهاد المقدس» ـ في حياة عبد القادر ومن بعده ـ من نقص المدربين والضباط المؤهلين، ولم يبذل قادته الجهد اللازم للحد من الآثار السلبية لهذا النقص، بتكثيف تدريب عناصره والاستعانة لتحقيق ذلك بالضباط العرب الذين كانوا على اتصال دائم بالهيئة العربية العليا يعرضون عليها مشاركتهم. وكان جمال عبد الناصر يصحبه الضابط المتقاعد محمود لبيب قد زارا المفتي عدة مرات في أوائل سنة ١٩٤٨ عارضين مشاركة الضباط الأحرار وقيادتهم حركة الجهاد، ولقد اعتذر المفتي عن قبول عرضهم استجابة لمعارضة حكومة النقراشي[(٨٧)]، علماً بأن قيادة «الجهاد المقدس» كانت على إدراك مبكر بتواطؤ الأنظمة والجامعة العربية، وقبولهما قرار التقسيم، وكذبهما على الشعوب العربية، وبالذات شعب فلسطين. ومع أن هذا الإدراك لم يفت في عضدها ولم يدفع بها إلى اليأس والقنوط وإنما استفز روح الاستشهاد لديها، كما ورد في حديث عبد القادر الحسيني مع بهجت أبو غربية السابقة الإشارة إليه، إلا أنها، على الرغم من أدائها القتالي المتميز، برغم محدودية الإمكانيات والقدرات، لم تطور أداءها إلى مستوى تقديم الاستجابة الفاعلة، ولم يكن ذلك مستحيلاً، لو أنها وظّفت إدراكها للتواطؤ في حملة شعبية على ثلاثة محاور:

الأول، تدريب أكبر عدد مستطاع من شباب المدن والقرى في أماكن وجودهم،

---

(٨٧) الحوت، المصدر نفسه، ص ٦١٣.

وكان الشباب في شهور الجولة الأولى شعلة من الحماسة الوطنية والاستعداد للبذل والعطاء. وكان باستطاعة قيادة «الجهاد»، برغم مسؤولياتها الجسام، تفريغ بعض العناصر لتدريب عدد من الشبان ليتولوا عملية التدريب الشعبية الواسعة، بحيث يشمل التدريب كلّ من هو بين ١٨ ـ ٤٥ سنة من الرجال، ومن هن على استعداد للتطوع من النساء، سواء لأداء خدمات قتالية أو صحية واجتماعية.

الثاني، عدم الوقوف عند طلب التبرعات من بعض الموسرين كما كانت تفعل اللجان القومية[٨٨]، وإنما القيام بفرض ضريبة تسليح وتحصين شعبية يقرر نصابها بالتعاون مع اللجان القومية التي كانت قد شكّلتها الهيئة العربية العليا، وكان غالبية أعضائها من الشخصيات الوطنية المعروفة والموالية للهيئة العربية العليا والمؤيدة لـ «الجهاد المقدس». وكانت العمليات القتالية الناجحة والضربات التي كالها «الجهاد المقدس» للعدو قد أشاعت جواً من الحماسة الشعبية، التي كان في حكم المؤكد أن تمكّن عناصر الجباية الشعبية من أداء عملها بسهولة ويسر. وكما تجاوز عبد القادر شرط اللجنة العسكرية بحصر نشاطه في منطقة القدس، كان بالمستطاع تجاوز شرط عدم جباية الأموال من المواطنين بتكليف اللجان القومية بفرض ضريبة دفاع وطني وتولّي تحصيلها بدعم عناصر من «الجهاد المقدس».

الثالث، القيام بعملية توجيه معنوي وتثقيف سياسي عامة، وتوظيف الصحافة، التي كانت واضحة التأييد لـ «الجهاد المقدس»، وقد غابت السلطة القمعية للرقابة في عهد الانتداب، في حملة التوعية والتثقيف السياسي المطلوبة. ولم تكن الساحة الثقافية خالية من المفكرين السياسيين أصحاب التوجّه الوطني والقومي القادرين على أداء دور متميز في هذا المجال. بل كان بالمستطاع استثمار عملية التوعية في إبراز جبهة وطنية من مختلف القوى تشكّل رافعة للحِراك الشعبي على مدى الوطن العربي، لا سيما وبطولات شعب فلسطين كانت آنذاك موضوع انبهار نُخب الأمة وجماهيرها بين المحيط والخليج.

وبرغم ذلك كله يظل «الجهاد المقدس» صفحة مشرقة في تاريخ الشعب

---

(٨٨) يقول بهجت أبو غربية: «في أحد الأيام حضرت جانباً من اجتماع عقده عبد القادر مع أعضاء غرفة التجارة وبعض تجار القدس، شرح لهم فيها خطورة وضعنا العسكري على الرغم من مظاهر تفوقنا، وطلب منهم جمع ٥٠٠ جنيه فلسطيني ليقيم بها أبراجاً أسمنتية في أماكن استراتيجية للدفاع عن الأحياء العربية، وكان موقف التجار غير إيجابي. ولما انصرفوا أبديت له استغرابي من ضآلة المبلغ وتصرفه المتساهل مع التجار، فحدثني محدداً عن القيود التي وضعتها عليه اللجنة السياسية». انظر: أبو غربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٩**، ص ١٩٩ ـ ٢٠٠.

العربي في فلسطين، كما في تاريخ الصراع العربي ـ الصهيوني. ومن المؤسف أن هذه التجربة المبدعة لم تأخذ حقها في التأريخ لمجريات حرب ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩، برغم كونها أبرز الصفحات المشرقة القليلة في تلك الحرب المحسومة، وذلك بسبب الحرب النفسية التي شُنت على الشعب العربي الفلسطيني للتغطية على أدوار من ساهموا في أن تكون النكبة محتومة.

٢ ـ جيش الإنقاذ

في تأريخه لجيش الإنقاذ يقرر هاني الهندي أن دراسة تجربته تواجه ثلاث عقبات: عدم كشف الجامعة العربية عن وثائقه وبياناته، وفشل التجربة بفعل الواقع السياسي ـ الاجتماعي العربي بالدرجة الأولى، وكون عملياته ومسؤولياته متداخلة في معظم الأحيان مع عمليات ومسؤوليات القوى الشعبية والنظامية الأخرى، فضلاً عن تباين وجهات النظر حول إسناد قيادته إلى فوزي القاوقجي، إذ كان مفتي فلسطين يعارض ذلك مرشّحاً عبد القادر الحسيني للمنصب، فيما فضّلت «اللجنة السياسية»، وبدعم الرئيس القوتلي، القاوقجي، لموازنة سمعته التاريخية بشعبية المفتي في فلسطين من جهة، ولاسترضاء الملك عبد الله، الذي كان يستريح للقاوقجي وغير راض عن تعيين طه الهاشمي مفتشاً عاماً للجنة العسكرية(٨٩).

ولأن تشكيل جيش الإنقاذ بدا وكأنه استجابة الأنظمة للحماسة الشعبية للتطوع لدعم عرب فلسطين، اندفع مئات الشباب إلى مكاتب «لجنة انقاذ فلسطين» في بغداد، ومكاتب اللجنة العسكرية ولجان تحرير فلسطين في دمشق، و«مكتب فلسطين الدائم» في بيروت، ومراكز «جماعة الإخوان المسلمين» في القاهرة. ولما تشكل جيش الإنقاذ انضم إليه متطوعون من ليبيا وتونس والمغرب العربي، كما جاءت مجموعة متطوعة من يوغوسلافيا وشاركت فعلاً في القتال(٩٠). وكان من بين منتسبيه المئات من أعضاء أحزاب البعث العربي، والعربي الاشتراكي، والسوري القومي، والإخوان المسلمين من سورية، والإخوان المسلمين والحزب الاشتراكي من مصر. وصاحب القوات إلى فلسطين من قادة الأحزاب وكبار أعضائها كلٌ من ميشيل عفلق وصلاح البيطار وأكرم الحوراني ود. مصطفى السباعي وغسان جديد(٩١).

---

(٨٩) الهندي، **جيش الإنقاذ**، ص ٧ ـ ١٢ و٢٩ ـ ٣٠.

(٩٠) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين**، ص ٦١١ ـ ٦١٢.

(٩١) الهندي، المصدر نفسه، ص ٢٦ ـ ٢٨.

ولقد بدا جيش الإنقاذ في نظر هذا القطاع من النخبة السياسية العربية تجربة قومية رائدة، غير أن هذه الرؤية الإيجابية لم تكن عامة، كما لم تدم طويلاً. وهناك من نظر إلى جيش الإنقاذ على أن الإنكليز وأعوانهم رأوا فيه شراً لا بد منه لضبط سخط الجماهير الرافضة التقسيم من خلال أداة تقلص دعم ونضال شعب فلسطين. وقيل في ذلك: «ومن المؤكد أن بريطانيا لم تمانع في تشكيل هذا الجيش لأنه كان سيمتص القسم الأكبر من المعونات ويحجبها عن الفلسطينيين، وأنه يمتص كذلك عدداً كبيراً من الشباب العربي المتحمس للقتال في فلسطين والسيطرة عليهم بالضبط والربط العسكريين ليصبح كوضع الجيوش العربية، وهذا ما جرى بالفعل[٩٢]. ومما يُضفي المصداقية على هذا القول أن جيش الإنقاذ اختص بمليوني جنيه من أصل مليونين ومئة وسبعة وأربعين ألفاً رصدتها الجامعة للإنفاق على العمل العسكري في فلسطين. في حين لم تمنع القوات البريطانية دخول بعض أفواجه فلسطين قبل نهاية الانتداب؛ إذ دخل ٣٣٠ متطوعاً في ١٩٤٨/١/٨ بقيادة أديب الشيشكلي وعسكرت قرب ترشيحا، وشنت هجوماً على مستعمرة يحيعام. وفي ١/٢٠ دخل ٦٣٠ متطوعاً بقيادة محمد صفا وشنوا في ٢/١٥ هجوماً على مستعمرة طبرات تسفي. وفي ١/٢٨ دخل ٣٧٥ متطوعاً بقيادة مدلول عباس، ثم انضم إليهم ٣٠٠ متطوع شركسي قدموا من منطقة القنيطرة، وتوالى من بعد ذلك دخول قوات الإنقاذ[٩٣].

وفي شباط/فبراير ١٩٤٨ اعتبرت قيادة الجيش البريطاني في فلسطين جيش الإنقاذ مسؤولاً رسمياً عن الأمن وسط فلسطين، وسحبت قواتها إلى المناطق التي فيها المستعمرات اليهودية لحمايتها من أي هجوم عربي[٩٤]، بينما لم تعهد بشيء من ذلك لـ «الجهاد المقدس» أو لأيٍّ من اللجان القومية الموالية للهيئة العربية العليا.

ولم يتفق قادة الإنقاذ في تحديدهم أهدافه؛ فالقاوقجي أعلن لدى دخوله فلسطين أنه جاء ليلغي التقسيم، ويدك معالم الصهيونية، ويثبت عروبة فلسطين، بينما حدد الشيشكلي، قائد الإنقاذ في شمالي فلسطين، الهدف في تقوية معنويات أهالي فلسطين، ومعرفة القدرات الصهيونية، ومدى تدخل الإنكليز في العمليات العسكرية. أما المقدم الركن شوكت شقير، عضو اللجنة العسكرية، فكان يرى مهمة

---

(٩٢) أبو غربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٩**، ص ١٤٧ و٢٤٨.

(٩٣) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٢٢٠.

(٩٤) أبو غربية، المصدر نفسه، ص ١٤٧ و٢٤٩.

الإنقاذ الحيلولة دون تمكّن الصهاينة من احتلال مدن فلسطين وقراها أو السيطرة على المناطق التي تجلو عنها القوات البريطانية، وتأمين السلاح والمتطوعين العرب للمؤازرة في الحفاظ على عروبة فلسطين، فيما يقرر عامر حسك، معاون الشيشكلي ثم ضابط أركان القاوقجي، أن الجيش لم يكن مؤهلاً للإنقاذ، إذ لم يكن يمتلك مقومات الدفاع. أما محمد فايز القصري، أحد كبار ضباطه، فيرى أن الجامعة العربية استخدمت جيش الإنقاذ كوسيلة «تظاهر بالقوة»، وشكّلته دون ممانعة بريطانية، ولتكون مهمته إبعاد أهل فلسطين عن أمور الدفاع عن مدنهم وقراهم، وأن فشل الإنقاذ لم يكن بسبب قصور إمكانياته بقدر كون الجامعة تناور وتتظاهر، إما لقناعة بعدم القدرة وإما للتناقضات بين دولها، أو لضغوط عديدة[٩٥].

وإلى جانب غموض الهدف، وقصور التسليح، افتقد جيش الإنقاذ «هيئة الأركان العامة» التي تتشكل عادة من رؤساء دوائر: شؤون الأفراد، والاستخبارات، والعمليات وما يتبعها من تدريب وتوجيه، والشؤون الإدارية المختصة بالإمداد والتموين والنقل، والتي يلتقي من خلالها رؤساء تلك الدوائر برئيس الأركان أو القائد العام لوضع الخطط وتوزيع المهام ومتابعتها. كما أن علاقة قيادته باللجنة السياسية، بعد فترة وجيزة من الالتزام بالحد الأدنى من الارتباط، غلب عليها استقلال القيادة وتفرّدها باتخاذ القرارات، بل قيام انقطاع شبه كامل بين القيادة العامة وقيادة الميدان في حالات كثيرة. والمؤشرات كثيرة على افتقاد الالتزام بأصول التنظيم العسكرية في علاقات قيادة الميدان بقادة الأفواج. ويذهب بعض ضباط الإنقاذ إلى حد الادعاء بأن حاجة القطاعات للتموين والتمويل والتسليح هي التي أبقت على روابطها بالقيادة العامة. وكان ذلك بفعل عدم قدرة القيادة على تلبية طلبات القطاعات، وانخفاض مستوى التدريب، وانتشار القطاعات ووجودها مع قوات عربية أخرى تقاتل عدواً واحداً دون تنسيق، فضلاً عن غياب التوجيه السياسي والتوعية[٩٦].

ومع أن الإقبال على التطوع في الإنقاذ كان واسعاً جداً في البداية، فإن عدد من ضمهم حتى ٨/ ٢/ ١٩٤٨ بلغ ٤٩٧٦ متطوعاً، منهم ٢٩٨٧ سوريا و٨٠٠

---

(٩٥) الهندي، **جيش الإنقاذ**، ص ٣٣ ـ ٣٧، مستشهداً بكلٍّ من: عامر حسك، **من مأساة فلسطين: دونت حوادث هذه المأساة من ٢٩ نيسان إلى ٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٨** (بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٦٠)، ص ١٠٨ ـ ١٠٩، ومحمد فائز القصري، **حرب فلسطين عام ١٩٤٨**، ٢ ج (دمشق: المطبعة العمومية، ١٩٦٢)، ج ٢: **مرحلة النضال والجهاد**، ص ٢٥١.

(٩٦) الهندي، المصدر نفسه، ص ٤٣ ـ ٤٨.

فلسطيني و٨٠٠ عراقي، فيما تذكر الرواية الإسرائيلية أن من دُربوا ضمن جيش الإنقاذ حتى نهاية آذار/مارس ١٩٤٨ كانوا نحو ٥٢٠٠ متطوع، منهم ٣٠٠٠ سوري، و٨٠٠ عراقي، و٨٠٠ فلسطيني، و٣٠٠ لبناني و٥٠ مصرياً، وما بين ٦٠ ـ ٧٠ يوغوسلافياً. وانضم إليه ٢٥٠٠ مقاتل محلي، بحيث بلغ المجموع ٧٧٠٠[٩٧]. وكان ما حدّ من أن يستوعب جيش الإنقاذ آلاف الذين تقدموا إلى مكاتب التجنيد هو اتخاذ اللجنة السياسية قراراً بذلك، فمن العراق وحده تقدم ١٥٠٠٠ شاب معظمهم متدربون في الجيش والشرطة. ولكن الجامعة العربية كانت قد حددت مهمة جيش الإنقاذ بمجرد مناوشة القوات الصهيونية، وعليه قررت أن لا داعي لكثرة المتطوعين. وكمثال على وقوف الحكومات في وجه الراغبين في التطوع قرار حكومة صالح جبر في كانون الثاني/يناير ١٩٤٨ بعدم إرسال أكثر من ٥٠٠ متطوع، وقول طه الهاشمي لرئيس «جمعية إنقاذ فلسطين» في بغداد: «إذا أرسلتم عدداً آخر من المتطوعين أعدتهم إلى بغداد على نفقة الجمعية»[٩٨].

وقد توزع متطوعو جيش الإنقاذ ضمن مجموعتين: **الأولى**، مجموعة المنطقة الوسطى بقيادة القاوقجي، الذي اتخذ من جبع في منطقة جنين مركز قيادته، ويمتد مسرح عملياتها من جنين إلى القدس، ومن بيسان إلى طولكرم ويافا. **والثانية**، مجموعة المنطقة الشمالية بقيادة أديب الشيشكلي، الذي اتخذ من قرية الصفصاف بالقرب من صفد مركزاً، ومسرح عملياتها الجليل الشرقي والغربي. وبقي هذا الانقسام حتى وصول القاوقجي إلى الجليل في حزيران/يونيو ١٩٤٨ واتخذ من عيترون في جنوبي لبنان مركز قيادة[٩٩]. وتولى قيادة الأفواج والسرايا ضباط وضباط صف غالبيتهم سوريون، وعدد من العراقيين معظمهم من المسرحين في أعقاب حركة ١٩٤١، وعدد أقل من الضباط الأردنيين واللبنانيين، و٦٧ مرشح ضابط فلسطيني كانوا قد تدربوا في معسكر قطنه السوري. ولم يجاوز ضباط الإنقاذ المئة بحيث عانى نقصاً في الكوادر القيادية، وبحيث كثيراً ما قاد السرايا ضباط صف وقاد الفصائل متطوعون لم تسبق لهم خدمة عسكرية من قبل، الأمر الذي انعكس على الجيش بضعف الضبط العسكري، لدرجة تعمّد بعض الوحدات ترك مواضعها من تلقاء نفسها ودون أن تواجه ضغطاً يضطرها

(٩٧) حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: **الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٢١٩.

(٩٨) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين**، ص ٦١٢ ـ ٦١٣.

(٩٩) الكيلاني، **الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية ـ الإسرائيلية، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٨**، ص ٦٨ ـ ٦٩.

إلى ذلك. كما كان من نتائج الافتقار إلى الكوادر ضعف التدريب. ويقرر شوكت شقير أن مستوى التدريب في الإنقاذ كان أقل من المتوسط، ويعيد ذلك إلى أن الجيش تشكّل على عجل وفي فترة قصيرة جداً. فيما يلاحظ القصري أن الأفراد كانوا يدخلون ويخرجون من المعركة متى شاؤوا، ودون أمر. وكان الجميع يخشون الليل، ويتركون أماكنهم بمجرد الهجوم عليهم ليلاً، وليس لديهم انضباط نار، يطلقون النار بكثافة ثم ينسحبون بعد أن تنفد ذخيرتهم. وكان بالمستطاع التقليل من آثار ضعف التدريب لو أن القيادة أولت التوجيه السياسي والتعبئة المعنوية حقها، واهتمت بالجانب الأيديولوجي في تعميق إيمان المقاتل بالهدف الذي تطوع لأجله(١٠٠).

ولم يكن حال جيش الإنقاذ على صعيد التسليح بأفضل كثيراً من حال «الجهاد المقدس»، على الرغم من أن الأول كان يتطلع إلى مستوى تسليح الثاني، بل ويحسده على أنه كان لديه مدافع ميدان، ورشاشات متوسطة ورشاشات ثقيلة، ومدافع هاون عيار ٨١ ملم، «ومع ذلك كان تسليحه سيئاً»(١٠١). وفي ذلك يقول المؤرخ عارف العارف، «كانت مشكلة السلاح من أعوص المشاكل التي اعتورت الجهاد العربي في فلسطين، لا بل كانت أعوصها طرّاً، وأبعدها أثراً في مصير الجهاد»(١٠٢).

وكانت بنادق الإنقاذ خليطاً من الإنكليزية والفرنسية والبلجيكية، وعلى قلتها النسبية لم يجر تنسيقها وتصنيفها، بحيث يسلح كلّ فوج بنوع واحد من السلاح، وكان العتاد قليلاً، وقد عانى الإنقاذ كـ «الجهاد» من جراء ذلك. ويلاحظ عامر حسك أن الأنظمة امتنعت عن تزويد جيش الإنقاذ من فائض مخزونها من الأسلحة القديمة التي عزفت جيوشها عن استخدامها، لا سيما المدفعية الجبلية في مستودعات الجيش العراقي. كما كان الإنقاذ يعاني نقصاً مريعاً في التجهيزات، بخاصة أجهزة اللاسلكي ووسائل النقل، وإن لم يكن حاله على هذا الصعيد بأفضل من حال الجيوش النظامية. وقد تولت شؤونه الإدارية نُخبة من المناضلين السوريين المعروفين بماضيهم الوطني(١٠٣).

---

(١٠٠) الهندي، **جيش الإنقاذ**، ص ٥٠ ـ ٦٨.

(١٠١) أبو غربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٩**، ص ٢٥٠.

(١٠٢) العارف، **النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود**، مج ١: ١٩٤٧ ـ ١٩٥٢، ص ٥٤.

(١٠٣) حسك، **من مأساة فلسطين: دونت حوادث هذه المأساة من ٢٩ نيسان إلى ٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٨**، ص ١٠٢ ـ ١٠٣، والهندي، **جيش الإنقاذ**، ص ٧٠ ـ ٧٥.

ولقد غلبت السلبية على علاقة قيادة وضباط الإنقاذ مع المواطنين العرب في فلسطين والجنوب اللبناني، وكثيراً ما كانت العلاقة تتوقف على شخصية الضابط وثقافته؛ إذ تميز المسيسون والمثقفون من الضباط بعلاقات إيجابية وحسنة مع المواطنين، وإن شاع تحفظ الضباط وحذرهم بشكل عام، وندر تعاونهم الجاد مع المسلحين والقوات المحلية في أماكن وجود الإنقاذ. وكان التعاون محدوداً فيما بين جيش الإنقاذ و«الجهاد المقدس»، ونادراً للغاية مع كتائب وسرايا الجيش العربي الأردني التي كانت في فلسطين قبل دخول الجيوش العربية، ومنعدماً تماماً مع ضباط تلك الكتائب الإنكليز(١٠٤).

وقد تولى الشؤون الإدارية للإنقاذ نخبة من نشطاء العمل الوطني السوريين، وكان بينهم من عملوا مع القاوقجي في فلسطين سنة ١٩٣٦. وكانوا موزعين بين اللجنة العسكرية وقيادة الميدان والأفواج. وكان الجيش السوري قد وفر للجنة العسكرية ولجيش الإنقاذ مستودعات خاصة للوازم والأسلحة والذخائر والتجهيزات، ومكاتب لتصريف شؤون الإنقاذ، وأفرز لذلك عدداً من الرتباء والجنود المدربين. وكانت هناك مراكز أمامية ومستودعات متقدمة. ومع ذلك كانت الوحدات تشكو من نقص في الأدوات وبعض شؤون الإعاشة، فتُضطر إلى إيواء الجنود في مثل هذه الحالات داخل القرى، على ما في ذلك من محاذير اجتماعية وسياسية وعسكرية(١٠٥).

ولقد تولى د. أمين رويحة، صاحب التاريخ المعروف، شؤون الدائرة الصحية للإنقاذ، وأسس مستشفى في نابلس يضم ٢٠٠ سرير، كان يستقبل جرحى الإنقاذ و«الجهاد المقدس» والمتطوعين المحليين، وحين انسحب جيش الإنقاذ من المنطقة الوسطى غداة دخول الجيش العراقي في ١٥/٥/١٩٤٨ سلّمه المستشفى بكامل معداته(١٠٦). وكان د. فيصل الركبي قد التحق بالقوات التي يقودها أديب الشيشكلي وتولى الخدمات الطبية في الجليل، وحين انتقلت قوات الإنقاذ إلى الجليل أقام د. رويحة مستشفى في الناصرة، ولمّا انسحب منها حين سقوطها في ١٦/٧/١٩٤٨ نقل الجرحى وكافة التجهيزات والأدوات إلى المستشفى الذي أقامه في الرامة ثم إلى ترشيحا.

---

(١٠٤) الهندي، المصدر نفسه، ص ٨٤ ـ ٨٥.

(١٠٥) المصدر نفسه، ص ٧٣ ـ ٧٥.

(١٠٦) المصدر نفسه، ص ٧٥، وأبو عربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٩**، ص ٢٥٠.

٣ ـ القوات الشعبية غير النظامية

كما في ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ ندرت في مدن فلسطين وقراها مدينة أو قرية لم تشهد بروز قوة شعبية بمبادرات ذاتية. وكان العديد من عناصر هذه القوى ممن خدموا في الجيش البريطاني خلال الحرب، أو قوات «الزنار الأحمر» التي كانت تابعة للجيش العربي (الأردني)، أو ضمن قوات الشرطة، وبخاصة الشرطة «الإضافية» التي شكّلها الإنكليز خلال سنوات الحرب وعهد إليها بأعمال الحراسة. وعلى ذلك كانت نسبة المتدربين على استخدام السلاح عالية، وإن كانت نسبة من لديهم خبرات قتالية، وقيادية بالذات، محدودة للغاية. وكانت هذه القوات تعمل على أساس النجدات (الفزعات) التي تسارع إلى الاشتراك في القتال عندما ينشب على مقربة من أحيائها أو قراها. وكان عناصر هذه القوات يعتمدون على أنفسهم في شراء السلاح والذخيرة، ويقدّر عددهم في كل نواحي فلسطين بأربعين ألفاً[١٠٧]. ولأنه لم يكن لتلك القوات قيادة ناظمة لعملها، ولا كان بينها الحد الأدنى من التنسيق، «لم تستطع أن تنشىء أو تربي قادة أكفاء أو تؤدي أعمالاً كبيرة ومؤثرة. وعلى الرغم من ذلك، استطاعت القوات المحلية في بعض المدن والقرى، حينما توافر لها عامل التجمع والتشارك في القتال أن تشن وحدها، أو مع «الجهاد المقدس»، هجمات هامة على بعض المستعمرات. كما استطاعت أن تهاجم خطوط المواصلات وقوافل الأعداء، وتنزع الألغام، وتنصب الكمائن»[١٠٨].

وإلى جانب قوات «الجهاد المقدس» التي كان مركزها بيت لحم، والعناصر الوطنية غير المنظمة، شارك في المقاومة بين بيت لحم ورفح متطوعون من مصر والسودان وبعض أقطار المغرب العربي، بأكثرية مصرية، وبخاصة من «جماعة الإخوان المسلمين» والحزب الاشتراكي (مصر الفتاة) الذي تفرد زعيمه أحمد حسين بالوجود في الجبهة مع مجاهديه. وقد التحقت بأولئك المتطوعين الذين كان يقودهم المقدم أحمد عبد العزيز كتيبتان مصريتان، الأولى يقودها المقدم عبد الجواد طبالة، والثانية بقيادة النقيب محمود عبده. وكان الجميع مستقلين تماماً عن جامعة الدول العربية ولجنتها السياسية. وبينما كانت «جماعة الإخوان المسلمين» تؤمّن احتياجات متطوعيها من المال والسلاح والمؤن، كانت الحكومة المصرية ترعى الآخرين[١٠٩].

---

(١٠٧) علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ١٦٢.

(١٠٨) الكيلاني، **الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية ـ الإسرائيلية، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٨**، ص ٧١.

(١٠٩) أبو غربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٩**، ص ٣٥١ ـ ٣٥٥.

وقام بين «الجهاد المقدس» وقيادة هؤلاء المتطوعين تعاون وتنسيق على مستوى جيد في المنطقة.

وحول أداء القوات الشعبية غير النظامية تقول الرواية الإسرائيلية الرسمية: «لم تكن القوات المقاتلة التي نشأت في المدن والقرى العربية في أرض ـ إسرائيل مختلفة، في أساسها، عن تلك التي نشطت في فترة أحداث ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩. ففي خلال السنوات التي مرت منذ الأحداث، تدرب فعلاً آلاف العرب في وحدات الجيش والشرطة والخفراء المختلفة، كما وصلت أسلحة أفضل وذخيرة كثيرة إلى القرى. لكن من الناحية التنظيمية لم يتقدم العرب على الإطلاق. . وعلى فترات متباعدة فقط تجرأت هذه القوات على شن هجمات واسعة على مستعمرات يهودية، وانتهت دوماً إلى فشل ذريع. . وبصورة عامة، وجد في المدن، وبصورة خاصة في القرى العربية، مقاتلون أفراد شجعان وأكفاء، لكن كانت تنقصهم القيادة. ولم يكن هناك قادة أكفاء برتب دنيا أو عالية. ولو وجد زعيم معترف به وكفؤ لاستطاع أن يستخلص فائدة جمّة، ولتوصل إلى نتائج مهمة في منطقته، وحمل العصابات المنضوية تحت لوائه على ممارسة نشاط عام موجّه»[١١٠].

خامساً: الدور البريطاني في حماية الصهاينة، وتمكينهم من تجاوز حدود التقسيم

لعبت إدارة الانتداب والقوات البريطانية دوراً محورياً خلال الفترة من صدور قرار التقسيم في ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧ حتى انتهاء الانتداب في ١٥/ ٥/ ١٩٤٨. فغداة صدور قرار التقسيم كان في تصرف القيادة البريطانية ٧٧٠٠٠ جندي، منهم ٥١٠٠ من سلاح الجو الملكي، و٤١٠٠ شرطي بريطاني، و١٠٤٠٠ جندي من الجيش العربي الأردني، وحرس الحدود (الزنّار الأحمر) ـ الخاضعين يومذاك لأوامر ضباطهما الإنكليز[١١١]. وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨ سُرح جنود «الزنّار الأحمر» وعددهم ٣٢٠٠، وكان غالبيتهم العظمى من العرب، وجُردوا من السلاح[١١٢]. وعقب صدور قرار التقسيم ألقى وزير المستعمرات البريطاني خطاباً في مجلس العموم في ١٥/ ١٢/ ١٩٤٧، أكد فيه التزام حكومته بتنفيذ قرار الأمم المتحدة، وأنها ستنظر إليه كقرار محكمة تمثل الرأي العام الدولي، وأنها ترغب في نقل

(١١٠) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٢١٥ ـ ٢١٧.
(١١١) المصدر نفسه، ص ١٩٧.
(١١٢) أبو غربية، المصدر نفسه، ص ١٤٨.

سلطاتها بطريقة نظامية دون أن ينهار «العمل الكبير» الذي قامت به الإدارة الانتدابية في فلسطين(١١٣). غير أن ممارسة سلطة الانتداب لم تلتزم بما تضمّنه خطاب وزير المستعمرات، وقد تجسّد ذلك بعدة إجراءات، أبرزها التالي:

● إصدار الأوامر لضباط الجيش البريطاني بالمحافظة على النظام والأمن في الأماكن التي يعسكرون فيها، بقدر ما يمس الأمر سلامتهم، ولا يتسبب تدخلهم في الاشتباكات بين اليهود والعرب بخسائر بريطانية. وبحجة تخفيف أعباء الأمن بدأ الجيش والشرطة البريطانيان اعتباراً من ١٥/١/١٩٤٨ الانسحاب من منطقة تل أبيب ـ بتاح تكفاه، ومنطقة نابلس، ووضعهما تحت إدارة ومسؤولية البلديات والمجالس المحلية في المنطقتين(١١٤). وعندما اشتد القتال في جميع أنحاء القدس عُيِّن ضابط الشرطة خالد الحسيني وبإمرته ٢٠٠ شرطي عربي مسلحين بالبنادق فقط مسؤولين عن الأمن في المناطق العربية، وضابط شرطة يهودي وبإمرته ٢٠٠ شرطي يهودي في المناطق اليهودية. وأقام الجيش مواقع عسكرية على طول خطوط المواجهة بين العرب واليهود(١١٥).

● قررت الحكومة البريطانية مطلع آذار/مارس وقف أعمال الإدارة المدنية في فلسطين، وتحويل سلطة الانتداب إلى سلطة عسكرية، وتعيين المندوب السامي السير ألن كنغهام حاكماً عسكرياً. وعُهدت بالإدارة في المناطق المقررة لليهود بموجب قرار التقسيم للوكالة اليهودية، فيما احتفظت الإدارة العسكرية البريطانية بكامل السلطات في المنطقة المقررة للعرب، ووضعت الضوابط الشديدة على حركة أفواج جيش الإنقاذ المحدودة العدد التي أُذن لها بالدخول إلى فلسطين(١١٦). ولقد سبقت الإشارة إلى رفض الجامعة العربية ـ الموجّهة من بريطانيا يومذاك ـ طلب المفتي إقامة حكومة عربية في فلسطين، وإلى فشل اقتراح د. حسين فخري الخالدي بتشكيل «مجلس مديرين» من كبار الموظفين العرب في إدارة الانتداب.

● من الأمثلة الصارخة على الإجراءات البريطانية غير المتوازنة ما جرى في

---

(١١٣) درورة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ٢١٣.

(١١٤) المصدر نفسه، ص ١٢٧؛ الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين**، ص ٦١٢، والحسيني، **مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني**، ص ٤٢٢.

(١١٥) أبو غربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٩**، ص ١٨٥.

(١١٦) هيكل، **العروش والجيوش، كذلك انفجر الصراع في فلسطين: قراءة في يوميات الحرب**، ص ٦١، وشوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ص ٥١٨.

حيفا، الميناء الرئيسي لفلسطين. إذ أعلن القائد البريطاني ستوكويل عزمه على مقاومة أي قوات مسلحة تدخل المدينة من خارجها، واستعداد الجيش قمع أي اشتباك فيها، بحجة أن القوات البريطانية المنسحبة سوف تتجمع فيها، ولذلك فإنه سيحميها حتى آب/أغسطس ١٩٤٨. وبعد إعلانه هذا قامت قوات الجيش والشرطة البريطانية بحملة تفتيش واسعة في الأحياء العربية، وصادرت معظم ما كان يحوزه مواطنوها العرب من سلاح، في الوقت الذي تجاهلت فيه تماماً سلاح الصهاينة. ولم تأخذ في الاعتبار كونهم يسكنون المواقع الاستراتيجية في المدينة المختلطة السكان.

وبرغم مواصلة تأكيد الالتزام بحفظ أمان السكان حتى ٨/١ استدعى الجنرال ستوكويل شخصيات عربية ويهودية في ٤/٢١ وأبلغها عزم القوات البريطانية التجمع في منطقة الميناء والكرمل الغربي، وكانت قيادة الهاغاناه على علم مسبق بالقرار البريطاني، إذ باشرت عملية احتلال المدينة والاجتماع منعقد. وحين طُلب من الجنرال التدخل لحفظ الأمن وحياة الناس، اعتذر بعدم الاستعداد للصدام مع أحد الفريقين، ولكنه مستعد للتدخل للصلح في حال وافق العرب على شروط الهدنة التي عرضها عليهم. ورفض التدخل لتعديل شروط الإذعان التي لم يقبلها العرب، وواصلت الهاغاناه السيطرة على النقاط الاستراتيجية في هجوم منظم على الأحياء العربية بأسلحة أتوماتيكية بريطانية[١١٧].

● قبيل موعد انتهاء الانتداب البريطاني رسمياً في ١٩٤٨/٥/١٥ سلّمت القوات البريطانية خط «إيدن» إلى القوات الصهيونية، وهو الخط الحصين الذي أقامه الحلفاء زمن الحرب، حين كانت القوات الألمانية بقيادة رومل تقترب من مصر وتهدد قناة السويس، وكان متحكماً بالحدود الشمالية الشرقية لفلسطين. كما أمرت بنسف «جسر المجامع» على نهر الأردن، الواصل الشمال الشرقي لفلسطين بجواره العربي[١١٨].

● حوّلت الحكومة البريطانية إدارة الانتداب إلى إدارة عسكرية، وعيّنت المندوب السامي حاكماً عسكرياً، وأعلنت مسؤولية الحكم العسكري البريطاني عن حفظ الأمن والنظام لحين انتهاء مدة الانتداب في ١٩٤٨/٥/١٥، وكثيراً ما تدخلت القوات البريطانية لمصلحة الصهاينة كلّما كانوا في مأزق، بحيث أدخلت

(١١٧) الرشيدات، **فلسطين: تاريخاً.. وعبرة.. ومصيراً**، ص ٢٠٣.

(١١٨) المصدر نفسه، ص ٢٠٤.

المواد الغذائية إلى القدس الغربية، وإلى حارة اليهود في البلدة القديمة، عندما كانا تحت الحصار العربي، وسبقت الإشارة إلى اتصال السكرتير العام لحكومة الانتداب في أوائل آذار/ مارس ١٩٤٨ بمدير مكتب الهيئة العربية بالقدس، د. حسين فخري الخالدي، حول أوضاع اليهود المحاصرين في القدس وقيام القوات البريطانية بتأمين احتياجاتهم. وبالمقابل لم تتحرك قوات الحكومة البريطانية «المتمدنة»، على رأي سكرتير عام حكومة الانتداب، لمنع المجازر التي اقترفتها البالماح، ذراع الهاغاناه الضاربة، أو الإرغون وشتيرن. فمن جهة أولى لم توفر الحماية اللازمة لسكان القرى العربية في المواقع الخطرة، والتي تعرضت لمجازر أمثال: سعسع، وبلد الشيخ، ودير ياسين، وناصر الدين، أسوة بما فعلته بالنسبة إلى الحي اليهودي في البلدة القديمة في القدس، الذي كان قد فاجأ محيطه العربي بإطلاق الرصاص الكثيف في بداية الأحداث كما سبق ذكره، حيث أقام الإنكليز قوة فاصلة بين الحي وجواره العربي، وتعهدوا بتأمين احتياجاته الغذائية والدوائية وسلامة سكانه وتواصل اتصاله بالقدس الغربية بقافلة تحت الحراسة البريطانية، برغم رفض الوكالة اليهودية سحب عناصر الهاغاناه والإرغون من الحي، بل يسّرت لقائد الهاغاناه هيلبرين دخول الحي بصفته «مفوض صحة». كما يسّرت دخول المقاتلين والسلاح، وبالتالي توفير الطمأنينة لسكانه بحيث توقف النزوح عنه بعد أن كان قد رحل ٥٠٠ من أصل ٢٥٠٠. والتزم الجميع بقرار الوكالة اليهودية بعدم مغادرة الحي[١١٩].

● لم تحاول القوات البريطانية ملاحقة مرتكبي المجازر ضد القرى الآمنة لتوفر شعور الطمأنينة للجمهور العربي. ولقد تجلى عدم الاهتمام بمصير المواطنين العرب منذ الأيام الأولى للصدام. ففي ٢٧ ـ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ تعرضت قرية لفتا ـ المجاورة لحي روميما اليهودي في غربي القدس ـ لهجمات مكثفة ولنسف عدد من بيوتها، مما أوقع الرعب في صفوف أهلها فأخلوها، وكانت أول قرية يخليها العرب في منطقة القدس[١٢٠].

● التدخل لفك الحصار عن قوافل المواصلات الصهيونية عندما كانت تقع في كمين عربي، ولم تمتنع عن الاشتباك مع القوات العربية لإنقاذ الصهاينة، وبحيث استقر في وعي من ينصبون كميناً للقوافل الصهيونية أنهم سوف

---

(١١٩) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٢٦٤ ـ ٢٦٩.

(١٢٠) أبو عربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٩**، ص ١٧٣ ـ ١٧٤.

يتعرضون للتدخل البريطاني. ولطالما تكرر التدخل البريطاني لحماية قافلة مجمّع هداسا والجامعة العبرية. ومن أبرز الأمثلة على التدخل البريطاني إنقاذهم القافلة التي كانت متجهة إلى مجمع مستعمرات كفار عتسيون يوم ٣٧/٣/١٩٤٨، والتي كانت تضم ٥٨ سيارة مصفحة[١٢١].

● لم تتعاون حكومة الانتداب مع لجنة التقسيم التي شكّلتها الأمم المتحدة لتنفيذه. ولم تسمح للجنة الدولية دخول فلسطين قبل الأول من أيار/مايو ١٩٤٨، بحيث لم تأذن إلا لبعض موظفي اللجنة بالدخول لإجراء اتصالات أولية. كما رفضت الحكومة البريطانية قيام قواتها في فلسطين بتنفيذ القرار الدولي مع أنها كانت قادرة على ذلك. وتصرفت تجاه تقسيم فلسطين على خلاف ما تصرفت تجاه تقسيم القارة الهندية بين الهند وباكستان سنة ١٩٤٧.

ولم تخرج جميع هذه الإجراءات عن الاستراتيجية التاريخية لبريطانيا العظمى بتبنّي المشروع الصهيوني، التي صدر بموجبها وعد بلفور، وحكمت ممارسات سلطة وأجهزة الانتداب حتى صدور قرار التقسيم. فمن جهة أولى كان لتل أبيب مطار وميناء، وبالانسحاب البريطاني المبكر من منطقتها غدت يد الوكالة اليهودية طليقة تماماً من كل قيد، سواء في إحضار المقاتلين من الولايات المتحدة وأوروبا، والمحتجزين من المهاجرين غير الشرعيين في قبرص، أو في جلب السلاح على مختلف أنواعه من أوروبا الشرقية والغربية والولايات المتحدة، في حين لم يكن في منطقة نابلس مطار، وكان تواصلها مع العمق العربي محكوماً بسيطرة القوات البريطانية على معابر فلسطين الخارجية، وهي السيطرة التي تواصلت حتى نهاية الانتداب. ومن جهة ثانية كانت الوكالة اليهودية، بالتوجيه والدعم البريطانيين، قد غدت دولة داخل دولة الانتداب، تمتلك كل مقومات الدولة، ولديها مؤسسات الإدارة المدنية كافة، خلافاً لواقع حال الشعب العربي في فلسطين على هذا الصعيد. ومن جهة ثالثة كانت غاية إقامة المواقع العسكرية على خط التماس في القدس وغيرها من المدن المختلطة السكان توفير الحماية لشطرها اليهودي في مواجهة تنامي فعالية المناضلين العرب.

وكان كثير من الكتّاب الصهاينة المغالين في تصوير الإنجاز الكبير في «حرب الاستقلال» قد صوروا ذلك «الإنجاز» وكأنه حرب استقلال وطنية ضد الاستعمار البريطاني، وليس «الغزو» العربي فقط. وفي تفنيد الادعاءات ضد بريطانيا وسلطة

---

(١٢١) المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

الانتداب كتبت الرواية الإسرائيلية الرسمية تقول: «ينبغي ألا ننسى أن وجود هذه القوات (البريطانية) في البلد حتى منتصف أيار/مايو منع الجيوش العربية من غزو البلد فعلاً واستخدام المدافع والطائرات على نطاق واسع، ومنح الهاغاناه فسحة من الوقت لتنظيم ألويتها وحماية البيشوف إلى أن وصلت في اللحظة الأخيرة فعلاً أسلحة حديثة بكميات معقولة مكّنتها من مواجهة الجيوش العربية التي غزت أرض إسرائيل وقتئذ»[١٢٢].

سادساً: جولة القتال الأولى: جولة امتلاك المبادرة الاستراتيجية (٤/١٢/١٩٤٧ ـ ٨/٤/١٩٤٨)

كانت الهيئة العربية العليا قد أعلنت غداة صدور قرار التقسيم الإضراب العام لمدة ثلاثة أيام شهدت تظاهرات عارمة في القدس والمدن عامة. إلا أنه بدا كأن هناك اتفاقاً عاماً على عدم الدخول في قتال مسلح مع الصهاينة إلى حين استكمال الاستعدادات اللازمة والحصول على السلاح. وكان الاتفاق من غير قرار من الهيئة العربية العليا، وإنما بمبادرة قادة الحِراك الوطني، وبالذات تلك الفئة المحدودة من الرجال الذين كانوا على تواصل مع المفتي وعبد القادر الحسيني منذ حطّا رحالهما في القاهرة. ويذكر بهجت أبو غربية، أحد أبرز أولئك الرجال، أنه حتى صدور قرار التقسيم لم يكن في أيديهم قطعة سلاح واحدة من خارج فلسطين[١٢٣].

وبتنسيق مع القيادة الصهيونية شجع عملاء الإنكليز فئة من البسطاء العرب على اقتحام الدكاكين اليهودية البسيطة في حي الشماعة في القدس، موفرين بذلك الفرصة للهاغاناه والإرغون وشتيرن الحجة لمهاجمة الأحياء العربية. وأثارت المفاجأة وغزارة النيران، وبخاصة من الحي اليهودي في البلدة القديمة، هلع ورعب السكان العرب في الجوار، المجردين من كل سلاح، الأمر الذي دفع بعضهم إلى هجر مساكنهم. ولم تتدخل القوات البريطانية لحفظ الأمن ووقف العدوان. كما لم يستجب قادة إحدى سرايا الجيش العربي (الأردني) المعسكرة على جبل الزيتون (الطور) لطلب بعض الشخصيات العربية التدخل بشكل يطمئن الناس ويوقف الرحيل، وقالوا إنهم لا يستطيعون التدخل[١٢٤]. وما شهدته القدس حدث في يافا وغيرها من المدن.

(١٢٢) حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: **الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ١٩٨.

(١٢٣) أبو غربية، المصدر نفسه، ص ١٥٣.

(١٢٤) المصدر نفسه، ص ١٥٤.

ولم يستسلم المواطنون العرب للأمر الواقع، خاصة في المدن الخمس المختلطة السكان: القدس، ويافا، وحيفا، وطبرية، وصفد؛ إذ سرعان ما تشكّلت فيها، وفي غيرها من المدن وغالبية القرى، «اللجان القومية» بمبادرة من مكتب الهيئة العربية العليا في القدس ورجالات الحزب العربي في بقية المدن، وإن ضمت غالبية اللجان شخصيات من الأحزاب الأخرى والمستقلين. كما سارع من كانوا على تواصل مع المفتي وعبد القادر الحسيني في القاهرة إلى تشكيل لجان مقاومة، تولت التصدي بما هو متيسر من سلاح. وبرغم محدودية الإمكانيات بالسلاح والعتاد أمكن امتصاص الصدمة، بل دفع القناصة في القدس السكان اليهود في البيوت الملاصقة والقريبة من بيوت العرب إلى إخلائها، كما حدث بالنسبة إلى حي يمين موشيه[١٢٥]. ولم يقِل أداء المناضلين في يافا وحيفا عن أداء رفاقهم في القدس؛ ففي يافا تمكن القناصة الذين اتخذوا مواقعهم فوق أسطح المباني العالية المطلة على تل أبيب وضواحيها من شل الحركة فيهما بتعريضهم حياة المارة للخطر وسيطرتهم على شوارع اليركون وهرتزل وهعلياهن، مما اضطر الصهاينة إلى إقامة جدران واقية في عدد من الشوارع[١٢٦]، الأمر الذي فاجأ الإنكليز والصهاينة بما لم يكونوا يقدرونه، إذ لم يجر انهيار في المعنويات العربية، ولم تحدث الفوضى العامة التي كانوا يتوقعونها بسبب الخلل الاستراتيجي في الإمكانيات المادية والقدرات العسكرية، متجاهلين تجاربهم المُرّة مع الشعب العربي في فلسطين الذي لم تهن إرادته يوماً.

وحول الإمكانيات والقدرات العربية تقول الرواية الإسرائيلية: «لقد داهمت الصدامات الأولى العرب في البلد وهم غير مستعدين لها، واهتم كلّ تجمع سكاني بسلامته وأمنه الخاصين. وبدأت القرى بالتحصين والتسلح خوفاً من اليهود. وكانت القرى الضعيفة أو المجاورة لمستعمرات يهودية قوية، مستعدة لعقد اتفاقية سلام مع جيرانها والتفرد بالامتناع عن المساس باليهود، وحتى بعدم السماح للغرباء من مثيري المتاعب بالوجود ضمن تخومها، وعقدت اتفاقيات كهذه في أنحاء مختلفة من البلد، لكنها لم تصمد طويلاً في اختبار الأحداث.. وأُنشىء في المدن الكبرى «حرس قومي» أدى أفراده مهمات مشابهة لمهمات «الحرس الشعبي» اليهودي. وكان هذا تنظيماً مهلهلاً»[١٢٧]. ولسد العجز في الإمكانيات انطلق كثيرون إلى سورية ومصر والأردن وتركيا لشراء السلاح، بحيث شهدت

---

(١٢٥) المصدر نفسه، ص ١٦٠.

(١٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٣١.

(١٢٧) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٢١٦ ـ ٢١٧.

سوق السلاح السوداء رواجاً، وارتفعت أسعاره برغم كــون غالبية ما هو معروض ومتاح من مخلفات الحرب العالمية الثانية وما قبلها[١٢٨].

ولمواجهة المفاجآت العربية التي لم تكن متوقعة بدأت الهاغاناه تجنيد الذين يمكنهم ترك أعمالهم، وخصوصاً طلاب التخنيون الذين توقفوا عن الدراسة. وحين اتضح أن الاعتماد على المتطوعين لا يكفي تقرر اللجوء إلى تجنيد الأشخاص لفترات قصيرة: ثلاثة أيام، كلّ اسبوع أو أسبوعين، وفي نهايتها يعود كلّ شخص إلى مكان عمله. وعندما اقتضت الحاجة إلى وسائط نقل أُرغم أصحابها، الذين لم يقدموها تطوعاً، على تقديمها على كره منهم، بعد أن تسللت مجموعات مسلحة من الهاغاناه إلى منازلهم ليلاً وصادرتها بقوة السلاح[١٢٩]. ومن منطلق إدراك أن التجمع الاستيطاني الصهيوني غريب وطارىء على فلسطين، ولم يتمكن بعدُ من تعميق جذوره الاستيطانية فيها، وتقدير أن كلّ مستعمرة يحتلها العرب خسارة نهائية، وأن كلّ تنازل عن شبر من الأرض يمكن أن يكون تنازلاً إلى الأبد[١٣٠]. وعليه اتخذت الهاغاناه قراراً من حيث المبدأ، بعدم هجر أي مستعمرة طواعية. ويقرر هرتزوغ: «كانت القيادة اليهودية تقدّر جيداً أن ترك القرى، حتى ولو لأسباب استراتيجية بحتة، يمكن أن تكون له نتائج خطيرة على المدى البعيد، لأنه كان من الواضح أن الحدود النهائية للدولة اليهودية الجديدة، سوف تتحدد قبل كلّ شيء على أساس الوجود الفعلي ومواقع السكان اليهود»[١٣١].

ولتعزيز الصمود في المدن والمستعمرات كان قد شُكّل مشمار هعام (الحرس الشعبي) في وقت قصير قبل بدء الأحداث، وبحيث تجاوز أعضاؤه في القدس وحدها ٣٠٠٠. وبالإضافة إلى الحرس الشعبي تحمّل آلاف المتطوعين عبء المحافظة على النظام والروح المعنوية، ومواجهة الشائعات[١٣٢]. وفي أول آذار/ مارس ١٩٤٨ كان جميع الرجال الذين تقع أعمارهم بين ٢٦ ـ ٣٥ سنة قد دُعيوا إلى الخدمة العسكرية. وفي ١٢ نيسان/ أبريل استدعي الذين كانوا في الخارج للمشاركة في الصدام المسلح[١٣٣].

---

(١٢٨) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ١٧٧ ـ ١٢٣.

(١٢٩) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٢٤٠.

(١٣٠) المصدر نفسه، ص ٢٧٠.

(١٣١) هرتزوج، **الحروب العربية ـ الإسرائيلية، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٢**، ص ٢٢.

(١٣٢) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٢٦٠.

(١٣٣) محمد السيد سليم، **التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٦١٢ ـ ٦١٣.

وبعودة عبد القادر الحسيني وحسن سلامة، وبتمكنهما من تنظيم قوات «الجهاد المقدس» بسرعة قياسية، توالت الصدامات واتسع نطاقها. وسرعان ما اتخذ القتال طابع حرب دارت في ثلاثة مجالات رئيسية: تبادل الاشتباكات في مناطق التماس بين الأحياء المتجاورة والمتقابلة في المدن، والتعرض لمواصلات الطرفين على الطرق العامة، والتفجيرات المتبادلة في أحياء الطرفين في القدس ويافا بالدرجة الأولى. ومع أن الصهاينة كانوا المبادرين إلى العدوان في المجالات الثلاثة، فقد مكّنت سرعة وكفاءة ردات الفعل العربية المقاومة، التي كان «الجهاد المقدس» عمودها الفقري، من أن تمتلك زمام المبادرة، طوال شهور الجولة الأولى الخمسة، برغم التدخلات البريطانية المتوالية لمصلحة الصهاينة. وكان للأداء العربي المتميز يومذاك انعكاساته السياسية، التي تجسّدت بتراجع الخارجية الأمريكية عن تأييد التقسيم وطرحها مبادرة وضع فلسطين تحت الوصاية الدولية، كما سيأتي بيانه.

ففي مجال الاشتباكات التي دارت خلال الجولة الأولى في مناطق التماس بين الأحياء المتجاورة والمتقابلة كان الطابع العام لتلك الاشتباكات محاولة كلّ من الطرفين العربي والصهيوني وصل خطوطه ومواقعه وعزل مواقع الطرف الآخر ومحاصرتها، فضلاً عن محاولة الصهاينة إرهاب وترويع سكان المدن المختلطة، خاصة الأحياء المجاورة لأحياء المستوطنين والقريبة منها سعياً لحملهم على الرحيل وتحقيق مكاسب ومزايا عسكرية قبل أن يستعد العرب[(١٣٤)].

وكان بن غوريون قد أصدر توجيهات إلى قائد الهاغاناه في القدس باعتماد خطة من مرحلتين: الأولى إلى حين خروج بريطانيا، وتقضي بتحصين المدينة ومداخلها، ومنع هجرة الأحياء الحدودية، والاهتمام بتأمين مواصلات منتظمة إلى الأحياء والمستعمرات المحاطة بالمناطق العربية، والسيطرة على حي الشيخ جراح العربي. . أما بعد الجلاء البريطاني فتقضي توجيهات بن غوريون بشن حملة «تحرير» البلدة القديمة والقدس بأكملها. وكُلف دافيد شلتيئيل، قائد القدس، بتعزيز المستعمرات والمواقع المسيطرة بين القدس وباب الواد من أجل تأمين الطريق إلى الساحل، وإعداد خطط لإجلاء النساء والأطفال عن المستعمرات المحاصرة في حال الضرورة. فوضع شلتيئيل خطة لتأمين تواصل المنطقة اليهودية في القدس وصمودها، إلى أن تحين اللحظة المؤاتية لاستخدامها قواعد هجومية من أجل السيطرة على منطقة لواء القدس من البحر الميت حتى باب الواد، ومن غوش

---

(١٣٤) أبو غربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ - ١٩٤٩**، ص ١٧٣ - ١٧٧.

عتسيون حتى عطروت (قلندية)[١٣٥]. ودارت أعنف وأخطر الاشتباكات في القدس على محورين رئيسيين:

المحور الشمالي الشرقي: أحياء الشيخ جراح، وواد الجوز، والمصرارة، وسعد وسعيد، العربية التي تواجه أحياء: ميئاه شعاريم، وبيت يسرائيل، وسان هدريا إلى غربها، ومستشفى هداسا والجامعة العبرية إلى شرقها، والمتحكم بالتالي بالطريق الواصل بين الشطرين الصهيونيين. وقد احتلت بناية الأوقاف في الشيخ جراح موقعاً استراتيجياً على هذا المحور. وكان بهجت أبو غربية المسؤول عن المصرارة وسعد وسعيد، فيما كان محمود الحسيني مسؤولاً عن الشيخ جراح وواد الجوز. وعقب استشهاده تولى أبو غربية قيادة الأحياء الأربعة. ومنذ بداية الاشتباكات تكثفت الهجمات على هذا المحور لتحقيق التواصل مع هداسا والجامعة العبرية، والذي كان تحقيقه يعني قطع صلة القدس برام الله والشمال، وعلى ذلك كان الصراع مصيرياً بالنسبة إلى الطرفين. ولقد شهد يوما ١٣ و١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨ أعنف الاشتباكات خلال الجولة الأولى. وركز الصهاينة هجماتهم على حي الشيخ جراح بصفة خاصة، حيث كانوا يتسللون ليلاً لنسف بعض البيوت لترويع سكانها وتهجيرهم. وبرغم قلة عدد حامية «الجهاد المقدس» في الحي وقلة سلاحهم وبساطته قياساً بسلاح العدو، تمكّنوا من الصمود وإيقاع الخسائر الفادحة بالعدو، وذلك بتعاون مناضلي أحياء شمال وشرقي القدس[١٣٦]، وبفضل الروح المعنوية للمقاتلين وإيمانهم بأنهم يخوضون معركة مصير فلسطين في القدس.

المحور الجنوبي: يحتل حي القطمون وقرية بيت صفافا موقعين استراتيجيين على هذا المحور. فالقطمون، أحدث أحياء القدس العربية، يفصل جنوب القدس الغربية اليهودية عن المستعمرات الرئيسية جنوبها، ومنذ البداية تعرض لهجمات متوالية. وفي ليلة ٥/١/١٩٤٨ نسف الصهاينة فندق سميراميس موقعين ١٨ شهيداً و٢٠ جريحاً، مما حمل معظم سكان الحي على الرحيل، في حين صمدت حاميته من رجال «الجهاد المقدس» بقيادة رفيق عويس، وعندما انتقلوا إلى حي البقعة الفوقا تولّى حماية الحي إبراهيم أبو دية وسرية من «الجهاد المقدس» تضم ١٣٠ مقاتلاً، صمدوا في الحي برغم توالي الهجمات وتساقط الشهداء حتى نهاية الجولة الأولى. ولأهمية موقع بيت صفافا في مواجهة مستعمرات: مكور حاييم ورامات راحيل وتالبيوت، تعرضت لهجمة قوية ليلة ٢٥/١/١٩٤٨ بهدف

(١٣٥) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٢٥٥.

(١٣٦) أبو غربية، المصدر نفسه، ص ١٦٤، ١٨٤، ١٩٣ ـ ١٩٤ و٢٠٠ ـ ٢٠١.

احتلالها وإقامة اتصال بين مكور حاييم ورامات راحيل والسيطرة على الطريق المؤدية إلى جنوب القدس. برغم توالي الهجمات وتساقط الشهداء والجرحى صمدت بيت صفافا. وفي ١٩٤٨/٣/١٣ قاد عبد القادر الحسيني هجوماً على مكور حاييم، لكنه لم يتمكن من احتلالها لقلة السلاح وتدخل الإنكليز من معسكر العلمين المجاور[١٣٧].

إلا أنه برغم الدعم البريطاني والإعداد الصهيوني الجيد، ظل زمام المبادرة الاستراتيجية في فلسطين عموماً، وفي منطقة القدس خصوصاً، حتى ربيع ١٩٤٨ بيد قيادة «الجهاد المقدس». وحول واقع الصهاينة حينذاك يقول إسحق شامير: «في ربيع ١٩٤٨ كانت القدس الغربية تعيش حالة حصار شديد فرضه العرب عليها، وكانت معزولة نهائياً تقريباً عن بقية أجزاء الاستيطان اليهودي في البلاد. وكان سكانها، حوالى سدس السكان اليهود في البلاد، معرضين باستمرار لنيران القناصة العرب على الجبال المحيطة، كما أن مستودعات المواد الغذائية والذخائر لديهم بدأت تنفد، فيما كانت الطريق إلى الساحل، التي مثلت آنذاك الطريق الوحيدة للمدينة، تحت سيطرة العرب في جزئها الأكبر، تساعدهم في ذلك القرى العربية الواقعة على الطريق، وضمن هذه القرى كانت دير ياسين التي تقع في المداخل الغربية للقدس»[١٣٨]. وكان الوضع في قطاع القدس مقلقاً لبن غوريون ولم يكن يرى أن «قوات الدفاع» فاعلة، ويعتبر المسؤول عنها الكولونيل دافيد شلتيئيل «غير مصمم وغير هجومي كفاية»، وعليه أحلّ موشيه دايان محله[١٣٩].

وفي يافا شهدت الأحياء المجاورة تل أبيب فرزاً سكانياً في اليوم التالي لصدور قرار التقسيم، في إثر الاحتفالات الصاخبة التي شهدتها تل أبيب في المناسبة. وفي مساء اليوم التالي وقع الصدام الأول على زاوية تلاقي شارعي المنشية (يافا) وبرنت (تل أبيب)، وسيطر شباب المنشية على الشارع الرئيسي الذي يصل تل أبيب بالقدس. وتوالت الصدامات بين يافا وضواحيها: أبو كبير وتل الريش وسلمة والعباسية، وبين تل أبيب والمستعمرات المحيطة بها. ونجح شباب يافا وعناصر «الجهاد المقدس»، بقيادة حسن سلامة، الذي اتخذ من قرية سلمة مركزاً له، بحيث استطاع القناصة الذين اتخذوا مواقعهم فوق أسطح المباني العالية المطلة

---

(١٣٧) المصدر نفسه، ص ١٧٤ و١٩٧ ـ ١٩٨.

(١٣٨) إسحق شامير، **مذكرات إسحق شامير**، ترجمة دار الجليل (عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٩٤)، ص ٨٩ ـ ٩٠.

(١٣٩) دايان، **موشه دايان: الفاشية**، ص ٨٧.

على تل أبيب وضواحيها شل الحركة في شوارعها، فضلاً عن توفير الحماية ليافا. كما نجحت الكمائن في أبو كبير في شل حركة المواصلات بين تل أبيب والقدس منذ بداية الأحداث في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، مما اضطر الصهاينة إلى شق طريق جديد من حي هتكفاه ـ إلى مكفيه إسرائل. وكإجراءات انتقامية جرى نسف مبنى سراي يافا في ١٣/ ١٢/ ١٩٤٧، وامتدت الاشتباكات على جبهة تضم أحياء: هتكفاه وعزرا وباد ياهو في مواجهة قرية سلمة، وأحياء: شابيرا وغفعات يسرائيل وفلورنين، ومكابي أ وب في مقابلة حي أبو كبير، وجبهة أحياء نفيه شالوم، ونفيه تسيدك، وكيرم هتيمانيم حتى شاطـــىء البحر قبالة يافا القديمة[١٤٠].

ولقد فشل الصهاينة في تحقيق انتصار على الجبهة الجنوبية والسيطرة على طريق تل أبيب ـ القدس، ولكنهم نجحوا في تأمين طريق تل أبيب ـ حيفا باجتياحهم القرى الواقعة إلى شمال تل أبيب. وشنت الهاغاناه هجوماً على سلمة في ٢٨/ ١٢/ ١٩٤٧، فقام «الجهاد المقدس» بقيادة حسن سلامة بهجوم مضاد، اقتحم الأحياء الغربية من مستعمرة هتكفاه، ووصل إلى مشارف تل أبيب، عندما أوقفه التدخل البريطاني[١٤١]. ولقد بلغ الرعب بسكان المستعمرة حد الهرب باتجاه تل أبيب. وسيطر المناضلون العرب على الطريق بين مستعمرتي حولون وبات يام، مما اضطر القيادة الصهيونية إلى إقامة طريق يتجنب مواقع إطلاق النار، واعتماد تسيير قوافل السيارات المصفحة[١٤٢].

ولقد تواصل صمود، بل تفوق القوات العربية، برغم الخلل الفادح لمصلحة الهاغاناه وبقية المنظمات الصهيوبية على صعيد العدد والعتاد. إلا أنه بدءاً من نهاية آذار/مارس طرأ تحول لمصلحة الصهاينة بعد استخدامهم مدفع «دافيدكا»، وهو مدفع هاون طورته مصانع السلاح الصهيوبية، وقد استخدمت الهاغاناه منه مدفعين، ووزن قذيفة الأول ٣٧ كلغ، والثاني ١٢ كلغ، أطلقت منهما ٢٨ قذيفة على حي أبو كبير يوم ١٢/ ٣[١٤٣].

وكانت اللجنة العكسرية العربية قد أوفدت إلى يافا فوجاً من جيش الإنقاذ بقيادة الرئيس عبد الوهاب الشيخ علي، وزودته بأسلحة خفيفة للدفاع عنها في

(١٤٠) حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ الرواية الإسرائيلية الرسمية، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٣.

(١٤١) أبو غربية، في خضم النضال العربي الفلسطيني. مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٩، ص ١٧٧ ـ ١٧٨.

(١٤٢) حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ الرواية الإسرائيلية الرسمية، ص ٢٣٤.

(١٤٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٧.

مواجهة تل أبيب، وعينته آمراً عسكرياً على المدينة. وبعد أن اطلع على وضعها العسكري الخطر شعر بثقل المسؤولية وخشي عواقبها فعاد إلى دمشق، وقدم تقريراً وافياً إلى الفريق طه الهاشمي، الذي لم يستجب لمطالبه وأصر عليه العودة إلى يافا دون أن يزوده بما طلبه من السلاح، فقدم استقالته وعاد إلى بغداد. فأوفدت اللجنة العسكرية المقدم عادل نجم على رأس قوة من المتطوعين، الذين عاثوا في المدينة فساداً، وحاولوا السيطرة على القوات الموجودة فيها، وتعددت حالات تمردهم على قائدهم وصداماتهم فيما بينهم، ومغادرتهم مواقعهم، مما دفع اللجنة القومية إلى أن ترسل إلى قيادة جيش الإنقاذ في ٨/ ١٩٤٨/٤ طالبة أن تولي يافا ما تستحقه من أهمية. وفي عرضها للوضع القائم ذكرت أنها سلحت من أبناء يافا ٥٠٠، وأمدها جيش الإنقاذ بـ ٣٠٠، معظم أسلحتهم قديمة، وليس ممكناً الدفاع عن المدينة بالقوة الراهنة، وأن الإنكليز سوف ينسحبون منها في ٧/ ٥، وحذروا من عواقب ذلك. وأعقبت اللجنة رسالتها بإرسال وفد يمثل اللجنة والبلدية ووجهاء المدينة والمسؤولين عن شؤون الدفاع إلى دمشق لشرح الأوضاع للجنة العسكرية، ولكنه عاد خالي الوفاض من السلاح[١٤٤].

وشهدت حيفا صدامات مبكرة برغم تفاوت القوى وحرص «اللجنة القومية» فيها على عدم الانجرار إلى الصدام قبل الاستعداد والتمكن من توفير السلاح. غير أن الصهاينة بادروا بمهاجمة القرى والضواحي المحيطة بحيفا والاعتداء على الممتلكات العربية. ففي ١١/ ١٢/ ١٩٤٧ تسلل خبراء التدمير إلى موقف خاص بحافلات الخط الذي يصل بلد الشيخ ودمروا عدداً منها، وفي ١٣/ ١٢ هوجمت قرية الطيرة، وفي ١٩/ ١٢ هوجمت شفاعمرو، وطُوقت بلد الشيخ، فجر ٣١/ ١٢، من جانب كتيبة البالماح الأولى وفصيلتان من قوة الميدان التابعة للهاغاناه في حيفا، وقد تصدى للهجوم المباغت أهالي القرية وأوقعوا بالمهاجمين عدة إصابات بين قتيل وجريح، وكان بين القتلى ٣ من قادة الهجوم الصهاينة، وقد خلف الهجوم ٦٠ شهيداً غالبيتهم من النساء والأطفال[١٤٥].

ولقد استغل عناصر الهاغاناه سيطرة موقع حي هدار هكرمل قريباً من قمة جبل الكرمل ضد حي وادي النسناس العربي، بأن دحرجوا براميل مملوءة بالبنزين

(١٤٤) الحسيني، **مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني**، ص ٤٨٦ ـ ٤٩٠.

(١٤٥) أبو غربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني. مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٩**، ص ١٧٨؛ **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٢٣٨ ـ ٢٤٠، وفيدال، **خطيئة إسرائيل الأصلية: المؤرخون الجدد الإسرائيليون يعيدون النظر في طرد الفلسطينيين**، ص ٥٥.

المخلوط بالزيت بعد أن أشعلوها، وفاجأوا بالأسلحة الرشاسة من خرجوا فزعين من بيوتهم لإطفاء النيران. كما قذفوا الحي بكرات كبيرة من الحديد مملوءة بالمواد المتفجرة فأوقعوا عدداً كبيراً من القتلى، ودمروا العديد من المنازل العربية. وقد ردّ العرب على المجزرة في ١٩٤٨/١/١٤ بإرسال عربة بريد محملة بالمتفجرات إلى محطة الباصات اليهودية في الوسط التجاري فاوقعت ٨ قتلى و٤٠ جريحاً[١٤٦].

ولكون منطقة الميناء تضم آلاف العمال اليهود والعرب عمدت الهاغاناه إلى تسريب السلاح إليها في براميل الأسمنت وخبأتها في مستودعات سوليل بونيه في الميناء. كما شكّلت من عمال الميناء الصهاينة مجموعة تابعة للهاغاناه، تم تدريبها، وجهزت مخابىء في أمكنة العمل لمدفع رشاش وبنادق ستن. وافتعلت صداماً مع العمال العرب قُتل فيه ٦ وجُرح ٤٢، فقام العمال العرب بهجوم معاكس مستخدمين السكاكين والعصي وأدوات حادة، فقتلوا ٤١ صهيونياً[١٤٧].

وفي تقرير القائد الشهيد محمد الحنيطي، الذي سلمه إلى المفتي يوم ٣/١٦ بيان لقدرات العدو البالغة ٢٧٠٠ من الهاغاناه و١٠٠ من شتيرن للنسف والتدمير. وجميعهم مسلحون بأحدث الأسلحة، ولديهم مدافع صاروخية، ومدافع هاون من عيار بوصتين وثلاث بوصات، ومدافع ميدان، وكميات هائلة من القنابل بأنواعها، والمتفجرات والألغام الأرضية. وهم منظمون ومدربون جيداً، ويمتلكون سيارات مصفحة. وذلك في مقابل ٣٥٠ مسلحاً، لديهم ٣٢٩ بندقية مختلفة الأنواع، لكل منها ٢٠٠ رصاصة، وخمسة رشاشات مختلفة الأنواع، وكمية ضئيلة من الذخيرة، ونحو ألف قنبلة فرنسية صنع سورية، ونحو قنطارين من المتفجرات، فضلاً عن تفوق العدو بمواقعه الممتازة[١٤٨]. وقد استشهد القائد الحنيطي وهو عائد من بيروت يوم ٣/١٧ ومعه شاحنتان محملتان بالسلاح، حيث تسرب خبر الشحنة إلى الهاغاناه فنصبت البالماح كميناً للقافلة، وفجرت السيارتين ومرافقيهما[١٤٩]. وبرغم انعدام التكافؤ في القدرات والإمكانيات صمدت حيفا طوال شهور الجولة الأولى، ولم تمكّن العدو من الاستيلاء على المدينة الاستراتيجية[١٥٠].

---

(١٤٦) أبو غربية، المصدر نفسه، ص ١٧٨، و**حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨. الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٢٤٤.

(١٤٧) المصدران نفسهما، ص ١٧٨ و٢٤٢ على التوالي.

(١٤٨) الحسيني، **مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني**، ص ٤٤٤ ـ ٤٤٥.

(١٤٩) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٢٤٥.

(١٥٠) أبو غربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٩**، ص ١٧٨.

وكان الصهاينة البادئين باستخدام المتفجرات وعمليات النسف؛ ففي القدس ألقت سيارة مسرعة برميلاً من المتفجرات يوم ١٣/١٢/١٩٤٧ في ساحة باب العمود، ثم تابعت سيرها عبر شوارع حي باب الساهرة وهي تطلق النار، فقُتل ٦ وجُرح نحو ٢٠. وفي ٢٩/١٢ فجّروا لغماً آخر في ساحة باب العمود فقُتل ١٧ وجُرح ٣٠. وفي ٥/١/١٩٤٨ ألقت مصفحة عابرة لغماً كبيراً بالقرب من باب الخليل فقُتل ١٩ وجُرح ٣٦. وأحدثت الانفجارات المتوالية حالة من الرعب والهلع في المدينة المقدسة[١٥١]، واقتضى الأمر الرد. ففي ١/٢/١٩٤٨ جرى نسف مكاتب هيئة تحرير صحيفة **بالستاين بوست** ـ لسان حال الوكالة اليهودية الناطقة بالإنكليزية ـ ، ومكاتب شرطة المستعمرات اليهودية وقُتل ٢٠ وجُرح ٥٠. وفي ٢٢/٢ جرى تفجير ضخم في شارع بن يهودا فتهدمت وتصدعت بعض العمارات في شوارع بن يهودا ويافا والملك جورج، من أكبرها: فندق أتلانتك الضخم وفندق أودروسكي ودار الهستدروت وبنك التسليف وبنك فلنشك. وتراوح العدد المعلن للمصابين في الحادث بين ٤٩ قتيلاً و١٣٢ جريحاً حسب البيان الحكومي، و٧٤ قتيلاً و٢٠٠ جريح بموجب البيان الصهيوني يومذاك. وفي ١١/٣ استخدم أنطوان داود، سائق سيارة القنصل الأمريكي في القدس، سيارة القنصل في تفجير مبنى الوكالة اليهودية في شارع الملك جورج، فدمر الجناح الشمالي تدميراً كاملاً، وأوقع ٣٦ قتيلاً وعدداً من الجرحى. وبسلسلة التفجيرات الكبرى هذه استعاد الجمهور العربي تفاؤله وتضاعفت ثقته بـ «الجهاد المقدس»[١٥٢].

ولقد شارك في العمليات الثلاث الأولى جنديان من أربعة إنكليز كانوا قد تطوعوا في «الجهاد المقدس». وكان بهجت أبو غربية قد رفض قبول أي متطوع بريطاني ضمن «الجهاد المقدس» في مدينة القدس، تحسباً من أن يكونوا عملاء للمخابرات. وقد راجع عبد القادر الحسيني بذلك فأخبره أنه هو الآخر غير مطمئن إلى من تطوعوا عنده، ولهذا أسكنهم في بيت مستقل في بيرزيت وكأنهم في إقامة جبرية. وهو يستخدمهم في تنفيذ خططه دون أن يفسح لهم التجسس على عمليات «الجهاد المقدس». وكان عدد أكبر من الضباط والجنود الإنكليز قد تطوعوا في صفوف الهاغاناه[١٥٣].

وتبادل الطرفان الهجوم على السيارات، وكثيراً ما تعرض مجمّع مستعمرات

(١٥١) المصدر نفسه، ص ١٥٨ و١٦٦ ـ ١٦٩.

(١٥٢) المصدر نفسه، ص ١٨٦ و١٩٢ ـ ١٩٧.

(١٥٣) المصدر نفسه، ص ١٩٣.

كفار عتسيون للسيارات القادمة والذاهبة بين القدس والخليل، وكذلك فعلت مستعمرة نيفيه يعقوب بالسيارات العابرة طريق القدس ـ رام الله. وفيما كان الصهاينة ينظمون قوافل من سيارات مصفحة تتقدمها وتعقبها في معظم الحالات سيارات الجيش البريطاني، لم يكن ذلك ميسوراً بالنسبة إلى المواصلات العربية. وبرغم ذلك كانت المواصلات عقدة الضعف الأساسية عند الصهاينة. ولقد استغل العرب نقطة الضعف هذه إلى أبعد حد؛ ففي جميع نواحي فلسطين كانت تنصب الكمائن للقوافل الصهيونية دون مبالاة بقوة تسليحها وبالحراسة البريطانية لها، أو بسرعة اندفاع قوات الجيش البريطاني لإنقاذها. ونظراً إلى الأهمية الاستراتيجية للقدس، احتلت الطرق الموصلة إليها اهمية خاصة، وكانت أهم المواقع التي تعرضت فيها القوافل الصهيونية للهجوم: باب الواد على طريق القدس ـ يافا، والدهيشة على طريق القدس ـ الخليل، وحي الشيخ جراح الفاصل بين القدس الغربية ومجمع هداسا والجامعة العبرية.

● معركة القسطل واستشهاد عبد القادر الحسيني

تقع القسطل على بعد ١٠ كلم من القدس على الطريق إلى يافا، وتحتل قمة جبل استراتيجي يرتفع ٧٥٠ متراً ويسيطر على الطريق العام. وكانت على مدى التاريخ موقعاً حصيناً لا يضاهيه في منطقة القدس سوى قمة النبي صموئيل. ومما ضاعف من أهمية القسطل في حرب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ وجود مستعمرات موتسا والعنب والخمسة ومحجر الباشار اليهودي في محيطها. ولم يكن عدد سكان قرية القسطل العرب يزيد على ٣٠٠ نسمة. وفي ١٩٤٨/٤/٣، وفي إطار عملية «نحشون»، هاجمتها البالماح بقوة كبيرة معززة بالمصفحات ومدافع الهاون، فلم يستطع أهلها الصمود طويلاً، وأُجبروا على إخلائها، وقام العدو على الفور بجلب لوازم تحصينها. ولم يتدخل الجيش البريطاني لوقف العملية التي تمّت خلافاً للتعليمات الصادرة عن القائد العام للجيش بمنع وجود مسلحين عرب أو يهود على مقربة من طريق القدس ـ يافا.

وما إن شاع نبأ احتلال القسطل حتى تحركت قوة من «الجهاد المقدس» من بيرزيت بقيادة صبحي أبو جبارة، حيث كان عبد القادر في دمشق، وتمركزت في قرية قالونيا القريبة. وتقاطرت عليها النجدات من قرى رام الله، ومن القطمون بقيادة إبراهيم أبو دية، ومن بيت صفافا وعين كارم وأبو ديس، وأشرف على المتابعة والتنسيق المحامي أنور نسيبة، سكرتير اللجنة القومية في القدس، دلالة

الاهتمام بالمعركة المتوقعة مباشرتها[١٥٤]. وبدأ الهجوم صباح ٤/٤ حيث أُحرز بعض التقدم، وتواصل الهجوم حتى صباح ٦/٤ عندما قام الصهاينة بهجوم معاكس بقوات كبيرة تدعمها طائرة تقصف المناضلين، ونجحوا في احتلال قريتي خلدة ودير محيسن القريبتين من باب الواد، الأمر الذي مكّنهم من إيصال ٦٠ شاحنة كبيرة محمّلة بالمؤن والإمدادات إلى القدس الغربية المحاصرة. فوصلتها بعد عشر ساعات من السير البطيء[١٥٥].

ولما علم عبد القادر وهو في دمشق بالواقع، سارع بالعودة ليصل صباح ٧/٤، وليتجه من فوره إلى القسطل ليبدأ الهجوم في منتصف الليل، مفاجئاً الصهاينة، الذين عمدوا إلى تطبيق خطة دفاعية يسمّونها «الجوزة التي لا تُكسر»، بأن أخلوا جميع مواقعهم الأمامية، وتجمعوا في بيت المختار الحصين على قمة الجبل، وتحصنوا ببنايتين مسيطرتين على منحدراته. واندفع المهاجمون العرب إلى داخل القرية ليواجَهوا بنيران جمدت هجومهم. وكان الصهاينة على اتصال بالمستعمرات الغربية من خلال حرج كثيف. وعند الفجر جاءتهم النجدة عن طريقه، مما ضاعف حراجة الموقف العربي. وكان عبد القادر قد غادر مركز القيادة الذي اتخذه في محاجر الباشار واقتحم القرية دون مبالاة بتحذيرات مرافقيه.

وعندما أشرقت الشمس ولم يظهر له أثر اتضح أنه لمّا يزل داخل القسطل، وشاع أنه محاصر، فتدفقت النجدات، لتحريره، ولم تقتصر على متطوعي «الجهاد المقدس»، وإنما ضمت عناصر من جيش الإنقاذ وفزعات من الرملة غرباً إلى الخليل جنوباً، فضلاً عن لواء القدس، بحيث تجمع ٥٠٠ مقاتل فاجأوا العدو بحشدهم والإحاطة بالقسطل من الشمال والشرق والجنوب. فسارع الصهاينة بالانسحاب ليفاجأ الفرحون بتحرير القسطل بوجود القائد شهيداً[١٥٦]. ودون أي

---

(١٥٤) المصدر نفسه، ص ٢٠٤ ـ ٢١٤.

(١٥٥) هرتزوح، **الحروب العربية ـ الإسرائيلية، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٢**، ص ٣١.

(١٥٦) وقد راحت بعد استشهاد عبد القادر الشائعات حول استشهاده. وفي دحض إشاعة انتحاره أو قتله من قبل الإنكليز الذين انضموا إلى «الجهاد المقدس»، يقول بهجت أبو عربية: إن الذين يعرفون عبد القادر الحسيني جيداً يعرفون الكثير عن مواقفه الشجاعة، ولا مبالاته بالخطر. وفي حروب التحرير وحرب العصابات يتقدم القائد رجاله. ولقد شاهدته في أكثر من مناسبة يقف منتصب القامة في وجه نيران كثيفة، ناشراً بذلك روح البسالة والشجاعة بين رجاله. وهو لم ينتحر ولكنه استشهد في صميم معركة أراد أن يكسبها. ولم يقتله الإنكليز الذين اشتركوا مع إبراهيم أبو دية في احتلال القسطل، كما أشاع البعض. ولقد أكد لي إبراهيم أبو دية أنه لا هو، ولا الإنكليز الثلاثة الذين كانوا بجانبه وتحت نظره في المعركة، قد رأوا عبد القادر عندما دخل القسطل، ولم يعلموا أنه دخلها. وينفي أبو عربية أن يكون اليهود قد عرفوه، فعندما وجِد جثمانه كان سلاحه بيده، ودفتر ملاحظاته وأوراقه الخاصة في جيبه الأمامي لم يُمس أي شيء منها. انظر: أبو عربية، المصدر نفسه، ص ٢١٨ ـ ٢١٩.

ترتيب انسحب غالبية الحشد برفقة جثمان الشهيد. ولم يتبق سوى أقل من ٥٠. وما إن غابت شمس يوم ٨/ ٤ حتى باشر العدو عملية استرداد القسطل بما يتجاوز ١٣٠ مصفحة دعمتها طائرتان في الصباح، مما اضطر المتبقين إلى الانسحاب، وليدخل الصهاينة القسطل خالية تماماً إلا من جثث القتلى[١٥٧].

وتزامنت مع الهجوم على القسطل عملية نسف مركز قيادة حسن سلامة، الذي كان مؤلفاً من أربع طبقات إلى الجنوب من صرفند، وإلى الشرق من بئر يعقوب، وكان يقيم فيه ١٠٠ مقاتل، ولم تكن عليه حراسة مشددة من الخارج. وقد كُلفت بالمهمة إحدى سرايا لواء غفعاتي، في ٦/ ٤/ ١٩٤٨ فقُتل ٣٠ من أركان حسن سلامة، مما أثر سلبياً في فعالية «الجهاد المقدس» في المنطقة الغربية الوسطى. وقد جاء سقوط القسطل واستشهاد عبد القادر الحسيني بعدها ليضاعف من الآثار السلبية في دور ومكانة «الجهاد المقدس».

وتتحمّل القيادة السياسية والعسكرية، التي كانت مشرفة على المعركة، المسؤولية عن ذلك الخطأ التاريخي في التقدير، الذي تسبب ليس فقط في خسارة النصر الذي كان قد تحقق، وإنما ساهم أيضاً في مسلسل الانهيار الذي توالت فصوله. ولم يدُر في خلد أولئك القادة، الذين غلبهم الانفعال يومذاك، أن تكريم القائد الشهيد ليس بحضور تشييع جثمانه وإن كان واجباً، إلا أن ما هو أكثر وجوباً وأهمية وطنياً إنما هو الحفاظ على النصر الذي حققه بدمه، وتطوير الأداء المتميز الذي أنجزه في فترة قصيرة من عمر الزمن.

وفي تقويمه للعملية كتب هرتزوغ يقول: «كان نجاح عملية نحشون مهماً لعدد من الأسباب. فالإمدادات التي وصلت المدينة مكّنت حاميه المدينة وسكانها المحاصرين من البقاء شهرين آخرين. ومن المنظور العسكري كانت العملية أول نجاح لقوة يهودية على مستوى التشكيل. فهي المرة الأولى التي تهاجم فيها الهاغاناه بهدف السيطرة على منطقة عربية. ولقد كان للعملية في حد ذاتها أثرها السيكولوجي الكبير في القوات العربية، ذلك الأثر الذي سوف نشهد نتيجته في الأسابيع التالية من القتال؛ فقد مهدت الطريق أمام ما أطلقت عليه الهاغاناه (الخطة د)، الاستيلاء على النقاط الاستراتيجية المؤثرة في سير القتال على المحاور المهددة بالغزو العربي»[١٥٨].

---

(١٥٧) المصدر نفسه، ص ٢١٥ ـ ٢١٧.

(١٥٨) هرتزوج، **الحروب العربية ـ الإسرائيلية، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٢**، ص ٣١.

وألاحظ أنه غير صحيح إطلاقاً ما ورد عند بريغمان أهرون وجيهان الطهري من أنه في معركة القسطل قدم المتطوعون بصورة رئيسية من العراق، ولكن على العموم، قدموا أيضاً من سورية ومن مصر[159]. ومع تقدير مساهمة المتطوعين العرب في التصدي للعدوان الصهيوني، أستطيع التأكيد بأن الذين رافقوا القائد الشهيد إلى القسطل، سواء من مركز قيادته في بيرزيت، أو من القدس، كانوا جميعهم من عناصر «الجهاد المقدس» التابعين لقيادته في منطقة القدس، وجلّهم من أبناء المنطقة وإن كنتُ لا أختلف مع الكاتبين بقولهما: «كان موت الحسيني كارثة بالنسبة إلى المنظمة الفلسطينية العربية»[160]؛ إذ باستشهاده فقدت المقاومة الشعبية زمام المبادرة الاستراتيجية، كما سيأتي بيانه.

• عمليات جيش الإنقاذ خلال الجولة الأولى

كانت عمليات جيش الإنقاذ خلال الجولة الأولى محدودة للغاية، ولم تحقق إنجازات تُذكر. ذلك لأن دخول أفواج الإنقاذ جاء متأخراً، ومدة وجوده كانت قصيرة قياساً بطول الجولة الأولى. وكانت أُولى معاركه تلك التي خاضها فوج اليرموك الثاني بقيادة المقدم أديب الشيشكلي على مستعمرة يحيعام (جدين) قرب ترشيحا في ٢٢/١/١٩٤٨. ولكن الهجوم توقف، وسحب الشيشكلي قواته عندما تدخلت القوات البريطانية لمصلحة المستعمرة. وقام فوج اليرموك الأول بقيادة المقدم محمد صفا بالهجوم على مستعمرة طيرات تسفي (الزراعة) في ١٦/٢/١٩٤٨. ولكن الهجوم فشل بعد خمس ساعات في اقتحام المستعمرة الحصينة، لعدم وجود مدفعية لدى الفوج، وبسبب الأمطار الغزيرة، والمياه التي أطلقها الصهاينة حول المستعمرة، بحيث تحولت الأرض إلى مستنقع تصعب الحركة فيه، وخسر العرب ٣٨ شهيداً وعدداً أكبر من الجرحى. وبدأ القاوقجي في ٤/٤ معركة مستعمرة مشمار هاعيمك التي لم تُحسم خلال الجولة الأولى، وإنما مع بداية الجولة الثانية. وكان في مقدمة عوامل فشلها، فضلاً عن سوء التخطيط والإدارة، حشد الهاغاناه كتيبتين في مواجهة قوات الإنقاذ، وتدخّل القوات البريطانية، واستجابة القاوقجي لاقتراح الإنكليز عقد هدنة استغلتها الهاغاناه، وكون قادة أفواج الإنقاذ مقيدين بتعليمات عدم الصدام مع القوات البريطانية. غير أن جيش الإنقاذ شارك «الجهاد المقدس» والحاميات المحلية في العديد من

(١٥٩) أهرون والطهري، **إسرائيل والعرب: حرب الخمسين عاماً**، ص ٢٥، الهامش الرقم (٢).

(١٦٠) المصدر نفسه، ص ٢٦.

المواقع، معززاً صمودها، كما ساهم في التصدي للمواصلات الصهيونية(١٦١).

● تقويم الجولة الأولى

باستشهاد عبد القادر الحسيني يوم ٨/ ٤/ ١٩٤٨ انتهت الجولة الأولى من الاشتباكات مع الصهاينة، وكانت سمتها العامة الصمود برغم قلة الإمكانيات؛ إذ لم تسقط خلالها أي مدينة، وما سقط من القرى كان محدوداً، وفيها أمكن توجيه ضربات إلى العدو لم يكن يتوقعها. وفي تقويم الجولة كتب د. شوفاني: «لقد حققت القوات العربية حتى الآن الانتصار في المعركة على طرق المواصلات، ودافعت حتى هذه اللحظة عن مواقعها بنجاح، ولكنها لم تحقق إنجازات في عملها الهجومي على المستعمرات»(١٦٢). ويقرر هرتزوغ ـ الرئيس السابق لإسرائيل، الذي تولّى رئاسة جهاز مخابرات الجيش الإسرائيلي بين سنتي ١٩٤٨و١٩٥٠ ـ ما يلي: «فمع حلول نهاية [آذار] مارس، انقطع الاتصال نهائياً مع مجموعة قرى عتسيون بتلال الخليل، بينما حاول ٤٢ من أفراد الحراسة بالجليل إمداد قرية يحيعام فكان مصيرهم القتل. وأصبح النقب والقدس، وأجزاء من الجليل الغربي، معزولة عن المراكز اليهودية في البلد. وكان السكان يقاتلون قتالاً يائساً من أجل البقاء. لقد كسبت القوات العربية المنتصرة الجولة الأولى. كانت في وضع الهجـــوم، وقد بلغت الخسائر اليهودية من الأرواح خلال المرحلة الاولى ١٢٠٠ قتيل»(١٦٣).

فيما تورد الرواية الإسرائيلية الرسمية تقريراً قدمه يغال يادين، رئيس هيئة الأركان، إلى بن غوريون في ١/ ٤/ ١٩٤٨ ورد فيه قوله: «يجب أن نذكر أن كلّ مراحل المعركة حتى الآن أملاها علينا العدو، ولم نتمكن ـ حتى الآن ـ من التأثير على المجرى الاستراتيجي والعملياتي، التي تطورت من أحداث إلى حرب بين قوتين شبه نظاميتين. . . والحل الوحيد هو اتخاذ المبادرة العملياتية بأيدينا متطلعين إلى إحراز حسم عسكري ضد العدو»(١٦٤).

---

(١٦١) الهندي، **جيش الإنقاذ**، ص ٨٧ ـ ١٠٩؛ أبو غربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٩**، ص ٢٥٠؛ شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ص ٥٢٠، وهرتزوح، المصدر نفسه، ص ٢٢.

(١٦٢) شوفاني، المصدر نفسه، ص ٥١٨.

(١٦٣) هرتزوح، المصدر نفسه، ص ٢٤.

(١٦٤) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٣٢٥.

سابعاً: مجزرة دير ياسين، والآثار الكارثية للإعلام العربي الجاهل

سبقت الإشارة إلى أهمية موقع قرية دير ياسين الاستراتيجي لوقوعها على بعد ٥ كلم من قلب القدس الغربية. وكان أهالي دير ياسين يقدّرون حراجة وضع قريتهم التي لا يتجاوز عدد مواطنيها ٨٠٠ نسمة، ولا يملكون سلاحاً، والمطوقة بمستعمرات يستوطنها ١٥٠ ألفاً مدججين بالسلاح. وظناً من وجهاء القرية بوفاء الصهاينة للعهود[(١٦٥)]، تعهدوا بالمحافظة على الحياد ومقاومة تغلغل العناصر المعادية فيها[(١٦٦)]. وكانت القرية تتمتع بسمعة خاصة بأنها قرية مسالمة؛ فقد ظلت شهوراً اشتدت فيها الاشتباكات العربية ـ اليهودية في سائر أنحاء فلسطين وهي تعيش في ظل «نوع من الاتفاق» مع المستعمرات اليهودية المجاورة[(١٦٧)]، وذلك لإدراك وجهائها خطورة وضعهم، حيث كان لأهلها تاريخهم المشرف في ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، كما تميزوا بالمحافظة على أراضيهم فلم يبيعوا منها شبراً للصهاينة، برغم كل الضغوط والمغريات لوقوعها وسط مستعمرات قوية. وكانت مجموعة ليحي الصهيونية قد أجلت أهالي لفتا المجاورة في بداية الأحداث بعد إرهابهم لتأمين التواصل الجغرافي بين حي روميما والقدس الغربية[(١٦٨)]. وعليه فإن أهالي دير ياسين لم يطمئنوا تماماً إلى اتفاقهم مع جيرانهم الصهاينة، بدليل انهم اشتروا نحو ٦٠ بندقية، ورشاشي برن، وأربعة بنادق ستن، وكمية لا بأس بها من الذخيرة، تحسباً للطوارىء[(١٦٩)].

وفي محاولة فك الحصار عن القدس الغربية، وفتح الطريق إلى الساحل، التقت منظمتا ليحي والإرغون على احتلال قرية دير ياسين، واجتمع لهذه الغاية قادة ليحي والإرغون، وقد حضر الاجتماع شمعون وزملاؤه من منظمة ليحي، والذي كان وكيل الهاغاناه. ويذكر مايير بابل قائد الوحدة الخاصة في الهاغاناه في

---

(١٦٥) من خصائص الاستعمار الاستيطاني الاستهانة تماماً بحقوق أصحاب الأرض الشرعيين، وعدم الالتزام بأي عهد أو اتفاق يبرم معهم. ولقد عقد المهاجرون إلى أمريكا الشمالية أكثر من ١٧٠ اتفاقاً مع الهنود الحمر لم ينفذوا واحداً منها.

(١٦٦) المصدر نفسه، ص ٢٥٤.

(١٦٧) *New York Times*, 12/4/1948, and *New York Herald Tribune*, 12/4/1948,

نقلاً عن: دايفيد هيرست، **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط**، ترجمة عبد الرحمن أياس (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٣)، ص ٢٨٤.

(١٦٨) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٢٥٤.

(١٦٩) أبو غربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٩**، ص ٢٢٠.

القدس أن قائد الهاغاناه العام في القدس دافيد شلتيئيل فوض ليحي والإرغون بمهاجمة القرية، برغم أن استخبارات الهاغاناه في القدس كانت قد أقرت الاتفاق بعدم مهاجمة دير ياسين ما دامت لم تهاجم مستعمرات اليهود في محيطها. ويضيف مايير أن شلتيئيل لم يفوض ليحي والإرغون بمهاجمة دير ياسين فقط، وإنما قدم لهم العون اللوجستي؛ إذ كانت أركانه العامة تتمركز في مستعمرة غفعات شاوول المجاورة تراقب مجمل العملية[١٧٠]، فيما يذكر شامير أنه «تم إطلاع قادة الهاغاناه في القدس على الأمر، الذين أوضحوا أنهم لن يشاركوا في العملية، لكنهم لم يبدوا أي معارضة لتنفيذها، حتى إنهم طلبوا أن يترك المهاجمون في القرية قوة لضمان عدم دخول قوة عربية إليها»[١٧١]. وقد شن ١٣٠ مقاتلاً الهجوم على دير ياسين باستخدام مدافع هاون ومصفحات، تدعمها طائرة. ولم تستطع المصفحات اختراق الحواجز التي أقامها الأهالي على مدخل بلدتهم، كما ارتد الهجوم الأول أمام مقاومتهم الصلبة. وبعد أن أعاد المهاجمون تنظيم صفوفهم شنوا هجومهم الثاني، الذي تحوّل إلى قتال شوارع مع الأهالي المتحصنين في منازلهم، وأوقعوا بالعدو خسائر فادحة، اضطرته إلى التراجع للمرة الثانية، علما بأنه لم يكن في دير ياسين سوى ٨٠ شاباً من أهلها مسلحين بأسلحة خفيفة.

واستطاع بعض أبناء القرية الوصول إلى عين كارم القريبة، واستنجدوا بجيش الإنقاذ فلم ينجدهم ولم يعطهم حتى العتاد، ولا أنجدهم رجال عين كارم المعروفون بالشجاعة والنخوة؛ إذ كان الطرفان أسرى اليأس والإحباط اللذين شاعا بعد استشهاد عبد القادر وسقوط القسطل. كما استنجدوا بالجيش البريطاني ورجال الشرطة العرب والصليب الأحمر الدولي فلم ينجدهم أحد. وبعد أن سقطت القرية في الساعة الثانية والنصف بعد الظهر باشر المعتدون مجزرتهم البشعة. وكان أول شهودها جاك دي رنير، رئيس بعثة الصليب الأحمر في فلسطين، وأدانها وزير المستعمرات البريطاني، وتبرأت منها الوكالة اليهودية[١٧٢].

وتذكر الرواية الإسرائيلية أن قائد القدس دافيد شلتيئيل علم بخطة المنشقين وأنه قال لهم: «إن احتلال دير ياسين والاحتفاظ بها يمثلان مرحلة في خطتنا العامة، ولا مانع لديّ من أن تنفذوا أنتم العملية، شرط أن تكونوا قادرين على الاحتفاظ بها. وإذا

---

(١٧٠) أهرون والطهري، **إسرائيل والعرب: حرب الخمسين عاماً**، ص ٢٦ ـ ٢٩.

(١٧١) شامير، **مذكرات إسحق شامير**، ص ٨٩ ـ ٩٠.

(١٧٢) أبو غربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٩**، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١، والحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين**، ص ٦٢٦.

لم يكن بوسعكم ذلك، فإنني أحذّركم من نسف القرية، الذي سيجر في أعقابه ترك سكانها لها، واحتلال الأنقاض والبيوت المهجورة من قبل قوات غريبة. وهذا الوضع سيثقل على المعركة العامة بدلاً من أن يخفف. وسيكلف احتلال المكان مرة أخرى ضحايا عديدة من رجالنا. وثمة سبب آخر أود أن أطرحه عليكم وهو أنه إذا جاءت إلى المكان قوة غريبة، فسوف تتعرقل خطة إنشاء مطار»[١٧٣]. وواضح أن قائد القدس الصهيوني كان موافقاً على الهجوم ونسف دير ياسين من حيث المبدأ، إذا كانت العملية مضمونة ولا تؤثر سلبياً في الخطة العامة، أو تعرقل إقامة مطار مكان القرية العربية. وبرغم ذلك بلغ «صوت إسرائيل» من الوقاحـة والدجل حد الحديث عن «الذين شوهوا شرف السلاح العبري وشرف العلم العبري».

وقابل بعض الناجين د. حسين الخالدي، ممثل الهيئة العربية العليا في القدس، وأبلغوه بتفاصيل المجزرة، وأن القتلى العرب بلغوا نحو ٤٠٠ أغلبهم من النساء والأطفال، وقتلى اليهود كثيرون جداً. وانفعل د. الخالدي أمام هول المأساة وبشاعة الجريمة، ووجدها فرصة للتشهير بالصهيونية واستثارة النخوة العربية، فوزع على أجهزة الإعلام العربية والأجنبية بياناً مضمّناً إياه أرقام الضحايا العرب كما سمعها، ولم يأت إلى ذكر مقاومة الأهالي وإيقاعهم بالعدو خسائر فادحة.

ويؤخذ على بيان د. الخالدي أن مصدره ـ وله تاريخه الطويل في الحِراك الوطني الفلسطيني ـ لم يكن يجهل أن لا الرأي العام العالمي ولا الدول العظمى ممن يتأثرون بالبيانات العاطفية أو تحركهم مآسي شعوب العالم الثالث، والشعوب العربية والإسلامية خاصة، والشعب العربي الفلسطيني على الأخص. ثم إنه لم يكن يجهل عمق ارتباط صنّاع القرار العربي بالقوى الاستعمارية وعميق تأثرها بقرارات هذه الدول مهما كانت منحازة ضد المصالح العربية، ومصالح شعب فلسطين خصوصاً، وأن بيانه في التحليل الأخير غير منتج، سواء على محور التشهير بالصهاينة أو على محور استثارة نخوة الملوك والحكام العرب. والذي يبدو أن ما لم يعه ويدركه د. الخالدي، ومن روجوا أخبار المجزرة التي أذاع البيان عنها، هو واقع الحالة النفسية للجمهور العربي بعد استشهاد عبد القادر، الزعيم الذي راهن عليه، وسقوط القسطل، حصن الدفاع الأول عن القدس في مواجهة الغزاة عبر التاريخ، وأن إصدار البيان في المناخ النفسي السائد كان كارثياً بكل

---

(١٧٣) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٤٣٩ ـ ٤٤٢؛ هامسكيت (صحيفة الأرغون)، ١١/ ٤/ ١٩٤٨، وهيرست، **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط**، ص ٢٨٥.

المقاييس، إذ ساهم في إشاعة الرعب والهلع في كل ربوع فلسطين. ونسي د. الخالدي في غمرة انفعاله وأساه المثل الشعبي العربي «الخبر الذي يغمك غمه». ولقد دفع شعب فلسطين غالياً ثمن بيان لم يصدر عن بصيرة وترو وتقدير علمي للموقف. بل لم يكن صحيحاً ما تضمّنه من أخبار المجزرة التي لا تُنكر بشاعتها. فبهجت أبو غربية، الذي عاش المرحلة بكل دقائقها وكان قريبا جداً من الحدث والأحداث، يقول: «وأكد لي من أثق بهم من أهل القرية فيما بعد أن عدد القتلى العرب كان نحو ٩٠، وأن عدد القتلى اليهود كان يقرب من ذلك»(١٧٤)، في حين أن مساعد المفتش العام لشرطة الانتداب، الضابط ريتشارد كاتلنغ الذي قابل الناجين من المجزرة، يذكر أن عدد القتلى العرب ٢٥٤ والصهاينة ٤، كما يذكر في تقريره أن عدداً من تلميذات المدارس قد اغتُصبن أو ذُبحن، ومُزقت جثث الأطفال، وانتُزعت حلي النساء من زنودهن وأصابعهن، وبُترت آذان بعضهن لاستلاب قروطهن.(١٧٥) وقد انفعل د. الخالدي علماً بأن ضحايا مجزرة الدوايمة بلغوا ٥٠٠ شهيد، ولم تأخذ شهرة مجزرة دير ياسين، لانه لم يتح لها من يشيع أخبارها التي لم تكن تقل بشاعة وإجراماً.

ولقد قارن أرنولد توينبي بين سلوك النازيين الألمان تجاه اليهود الأوروبيين، وسلوك اليهود الأوروبيين تجاه عرب فلسطين، وعقّب على مقارنته قائلاً: «إنني لا أقوم بمقارنة عددية ما. . . إن العدد الأكبر بطبيعة الحال والزيادة الدائمة في ذلك العدد تنتج زيادة مثلها في العذاب بطبيعة الحال أيضاً، ولكن من المستحيل أن نكون شريرين أكثر من مجرمين مئة بالمئة»(١٧٦).

ويلاحَظ أن مجزرة دير ياسين وقعت قبل ستة أسابيع من انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، ولم تكن القوات النظامية العربية قد عبرت الحدود. ثم إن دير ياسين تقع خارج حدود المنطقة التي خصصها قرار التقسيم الرقم ١٨١ للصهاينة، وإنما ضمن منطقة القدس المقرر لها أن تكون دولية، فضلاً عن أن المجزرة لم تكن انتقاماً لهجمات شنها مواطنو دير ياسين ضد المستعمرات المحيطة

---

(١٧٤) أبو غربية، المصدر نفسه، ص ٢٢٢.

(١٧٥) Report of the Criminal Investingation Division, Palestine Government, no 179/110/14-180, Gs 13 15 16 April 1948,

نقلاً عن: هيرست، المصدر نفسه، ص ٢٨٦ ـ ٢٨٧.

(١٧٦) «Transcript of Debate between Mr Yaacov Herzog and Prof. Arnold Toynbee on Arab-Israel Relations and Israel Refugee Policy» held in Montreal, 31 January 1961, p. 11,

نقلاً عن: الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين**، ص ٦٢٦.

بقريتهم، إذ كانت دير ياسين قد توصلت إلى اتفاق مع مسؤولي تلك المستعمرات كما تقر بذلك المصادر الصهيونية. ولكن العملية كانت باكورة تنفيذ الخطة «دالت» التي بدأت في الأول من نيسان/ أبريل ١٩٤٨، وكان من أهدافها «تحطيم معنويات الأهالي المدنيين عن طريق الإرهاب»[١٧٧].

ثامناً: جولة القتال الثانية: جولة خسارة المبادرة الاستراتيجية (٤/٩ ـ ١٩٤٨/٥/١٥)

تفاعلت جملة عوامل على نحو جدلي بحيث أحدثت نقلة نوعية في ميزان القدرات والأدوار لمصلحة التجمّع الاستيطاني الاستعماري الصهيوني، بحيث انتزع المبادرة الاستراتيجية من القوى الشعبية العربية التي امتلكته طوال الجولة الأولى. وبالتالي باتت قيادته السياسية والعسكرية الأشد تأثيراً في مجريات الأحداث الراهنة واحتمالات تطورها في المستقبل.

الأول، والأهم والأشد تأثيراً سلبياً في قدرات الشعب العربي، الآثار النفسية لاستشهاد عبد القادر الحسيني، وسقوط القسطل، ومجزرة دير ياسين، وانعكاساتها الكارثية على الشعب العربي في فلسطين، نُخباً وجمهوراً، بالدرجة الأولى، وعلى بقية الشعب العربي، وبخاصة في محيط فلسطين الجغرافي. ولأن الحماسة والتفاؤل اللذين كانا غالبين في بداية الجولة الأولى لم تواكبهما توعية عميقة وشاملة بحقائق الصراع، وبأن الأمة في مواجهة تحد مصيري ومعركة ممتدة، ولأنه لم يجر إعداد المواطن العربي نفسياً لاحتمالات انتكاسة النضال، كانت صدمة القسطل ودير ياسين ذات انعكاسات غاية في الخطورة، لا سيما والمجتمع العربي تقليدي ولّما يزل أسير ثقافة عصر الانحطاط، بحيث شاعت مقولة «الارض ولا العرض»، وبات كثيرون على استعداد للفرار من بيوتهم تحسباً من الاعتداء على شرف نسائهم وبناتهم.

الثاني، شكّلت الاستجابة العربية الشعبية للتحدي، على الصعيدين الفلسطيني الخاص والعربي العام، استفزازاً للشعور التاريخي اليهودي بالحاجة الماسة إلى توفير متطلبات الأمن ودافعاً لتطوير القدرات الصهيونية. وحول تأثير إنجازات «الجهاد المقدس» والقوى الشعبية العربية في فلسطين كتب حاييم هرتزوغ يقول: «لكن الكفاح ضد الجحافل في تلك المرحلة لم يذهب سدى، لأنه عن طريق التضحية والتصدي للمحاولات العربية المتكررة للاستيلاء على مستوطنات القدس، حقق الجانب اليهودي

(١٧٧) هيرست، المصدر نفسه، ص ٣٠٠ ـ ٣٠١.

واحداً من أثمن المكاسب. وأقصد تحديداً الوقت لإعادة التنظيم، ووضع حد للفوضى، الوقت للتعبئة، الوقت للتدريب، الوقت لتكثيف الجهد من أجل تهريب السلاح اللازم لاستمرار الكفاح، وشيئاً فشيئاً بدأ الإعداد لخطة الهجوم»[١٧٨].

وعلى الرغم من كلّ ما اعتور تشكيل وأداء جيش الإنقاذ من قصور وتقصير، فإن مجرد تشكيله، بصرف النظر عن دوافع وغايات القيادات التي ساهمت في التشكيلة التي سبقت الإشارة إليها، والحماسة التي رافقت إعلان تشكيله، تسببا في النظر إليه شعبياً على أنه المنظمة القومية المعدّة لإنقاذ فلسطين، فيما تجلت المشاعر القومية العربية في تدفق آلاف الشباب على مكاتب التجنيد في بغداد ودمشق وبيروت، وقدوم مئات آخرين من أقصى المغرب العربي إلى أقصى المشرق، وتسابقهم على اختلاف انتماءاتهم الفكرية وانتسابهم السياسي، وتلاقي القادة والشباب القوميين العرب والقوميين السوريين ومن جماعة الإخوان المسلمين في معركة واحدة. وبدا واضحاً عجز واقع التجزئة، وتباينات الانتماءات الفكرية والسياسية عن التأثير في التزام قوى الأمة الحية بالقضية الفلسطينية، الأمر الذي تحسبت لنتائجة قوى التحالف الاستعماري الصهيوني. وحول الأثر الذي أحدثه جيش الإنقاذ على هذا المحور كتب د. شوفاني يقول: «إلا أنه على الرغم من محدودية إنجازات جيش الإنقاذ، فقد حفزت قيادة الهاغاناه على تغيير خطتها، والتسريع في وضع (الخطة د [أو دالت]) موضع التنفيذ، والتحول من الدفاع إلى الهجوم الإقليمي بهدف السيطرة على مناطق متصلة جغرافياً قبل الانسحاب البريطاني»[١٧٩].

الثالث، الدور الذي لعبته سلطة الانتداب والقوات البريطانية بقرار الانسحاب المبكر من مراكز الثقل الصهيونية، في الوقت الذي أبقت على قبضتها القوية في المناطق العربية كافة. وحتى عندما بدأت الانسحاب السريع من المدن أبقت سيطرتها الكاملة على معابر فلسطين مع لبنان وسورية والأردن ومصر. وبالتالي توفرت للصهاينة فرص استقدام المقاتلين وجلب السلاح دون أي قيود، في حين وضعت القيود على استيعاب الشباب الذين كانوا يتلهفون شوقاً للمساهمة في إنقاذ وطنهم. ولقد توّجت بريطانيا دورها التاريخي في احتضان المشروع الصهيوني بقرارها تعجيل الانسحاب في ١٥/ ٥ بدلاً من ٣١/ ٨/ ١٩٤٨، الذي كان له دوره في إفشال مبادرة الوصاية الأمريكية.

الرابع، ركون القيادة خاصة، والنخب السياسية الفلسطينية عامة، إلى الدعم

(١٧٨) هرتزوج، الحروب العربية ـ الإسرائيلية، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٢، ص ٢٤.

(١٧٩) شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)، ص ٥٢١.

الرسمي العربي، في الوقت الذي كان واضحاً كلّ الوضوح التزام الأنظمة والجامعة العربية باستراتيجية عزل الشعب العربي عامة، وشعب فلسطين خاصة، وقيادته الممثلة بالمفتي والهيئة العربية العليا على الأخص، بل والتفرد بالتصرف في قضايا تمس في الصميم حاضر ومستقبل شعب فلسطين، ومصادرة قراره الوطني، وغلبة الممارسات الصريحة العداء تجاه الشعب وقيادته، والتي بلغت ذروة مجافاتها لأي منطق قومي، أو وطني، أو تحرري، بقرارات مجلس الجامعة عندما قرر دخول الجيوش العربية فلسطين، وبالذات قرار منع تقديم أي دعم للمنظمات العسكرية العاملة في فلسطين، ومنعها من الحصول على التبرعات والأسلحة المقدمة إليها. وفي توصيف ما كان كتب هيكل يقول: «هذا الشعب الفلسطيني ساوره وهْم أنه وقد أصبحت قضيته عربية، إذن فإنه يستطيع أن يواجه المستقبل جزءاً من كلّ، ولّما كان الكل هو الأكبر فإن الجزء يستطيع أن يطمئن. لكن الكلّ العربي لم يكن متكاملاً، ولا منسجماً، ولا حتى واعياً بأبعاد المواجهة»[١٨٠].

الخامس: الاستفزاز الخطر الذي شكّله تراجع الإدارة الأمريكية، وبالتبعية الجمعية العامة للأمم المتحدة، عن تأييد قرار التقسيم، وبحيث وجدت القيادة الصهيونية نفسها لأول مرة في تاريخ علاقتها الممتدة مع القوى الاستعمارية بلا غطاء دولي. ذلك لأن رفض الاتحاد السوفياتي للتحوّل الخطر في الموقف الأمريكي ما كان ليعوضها الدعم الاستعماري التاريخي، فضلاً عن أن اللجوء إلى السوفيات من غير الموافقة الأمريكية لم يكن محتملاً أن تتساهل تجاهه الإدارة والأجهزة الأمريكية، الأمر الذي حتم على القيادة الصهيونية اتخاذ إجراءات سريعة وفاعلة لصنع أمر واقع يفرض ذاته على الإدارة الأمريكية. وذلك ما استهدفت تحقيقه الخطة «دالت».

وفي ضوء التطورات المستجدة كلفت هيئة أركان الهاغاناه بإعادة درس خططها السابقة ووضع خطة جديدة. وفي ١٠/ ٣/ ١٩٤٨ أقرت هيئة الأركان العامة الخطة «دالت» التي تستهدف «السيطرة على مساحة الدولة العبرية والدفاع عن حدودها». وكان واضحاً أن جميع المستعمرات القائمة خارج حدود المنطقة اليهودية بموجب قرار التقسيم لن تُترك ولن تُخلى من سكانها، وأن الهاغاناه ستعمل كلّ ما في وسعها لتنظيم صمودها[١٨١]، مما يعني أن الخطة استهدفت منذ البدء تجاوز حدود التقسيم، وليس فقط الدفاع عن «الدولة اليهودية». وحددت مهمة الهاغاناه بموجب الخطة

---

(١٨٠) هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

(١٨١) حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية، ص ٣٤٦ ـ ٣٤٩.

بالدفاع عن نفسها ضد أي هجوم عربي في إطار الدفاع المحدد الثابت، وشن هجمات على قواعد العرب وطرق إمداداتهم في عمق الأراضي العربية في فلسطين وجوارها، وحماية شرايين المواصلات الصهيونية الحيوية، واحتلال قواعد أمامية في المنطقة العربية، وتقليص قدرة العرب باحتلال مراكز معيّنة في المناطق الريفية وفي المدن داخل فلسطين. كما كُلفت الهاغاناه بالسيطرة على الأحياء العربية المنعزلة، والمسيطرة على طرق الخروج من المدن والدخول إليها، وبطرد السكان العرب إلى المنطقة العربية بموجب التقسيم في حال المقاومة، واحتلال «عدة قواعد للعدو بالقرب من الحدود مباشرة». وقد تم وضع الخطة بالتعاون مع قادة لواء البالماح والألوية الستة الأخرى التي بدىء بتشكيلها وحُددت مهامها على النحو التالي:

أ ـ لواء غولاني، المستند إلى قوة الميدان، ويشتمل على خمس كتائب، ومجاله الجليل الأوسط، من الناصرة حتى جنين. ب ـ لواء كرملي، ويشتمل على ثلاث كتائب، ومجاله حيفا وجوارها، بما في ذلك الحدود الشمالية مع لبنان. ج ـ لواء ألكسندروني، ويشتمل على أربع كتائب ومجاله السهل الساحلي. د ـ لواء كرياتي ويشتمل على كتيبتين، ومجاله تل أبيب وجوارها. هـ ـ لواء غفعاتي، ويشتمل على أربع كتائب، ومجاله النقب وإغلاق طرق العدو من الشرق والجنوب و ـ لواء عتسيوني ويشتمل على ثلاث كتائب، ومجاله منطقة القدس. واعتبرت الخطة المرحلة النهائية من تحول الهاغاناه إلى جيش نظامي. واتسمت الخطة بالمرونة بحيث أُدخلت عليها تعديلات كبيرة في أثناء التنفيذ.

وخطة «دالت» التي بدأ تنفيذها في أواخر آذار/ مارس ١٩٤٨ سجلت بداية تحول الهاغاناه من الدفاع إلى الهجوم، واحتلال مناطق متصلة[١٨٢] جغرافياً، واعتماد سياسة «التطهير العرقي» باتخاذ قرار طرد العرب حين تتعرض الهاغاناه للمقاومة. وبحيث كانت، كما يقرر نورمان ج. منكشتاين «وسيلة استراتيجية أيديولوجية للإمعان في تنفيذ عمليات الترحيل على يد قادة الجبهات والمناطق والكتائب والألوية»، ويرى أنها منحتهم «بعد إنجاز العمل غطاء رسمياً لتبرير أعمالهم». ويقتبس من المؤرخ الإسرائيلي بني موريس قوله: «إنه ابتداء من أوائل نيسان/ أبريل يمكن بصورة واضحة تلمّس سياسة ترحيل على المستويين القومي والمحلي في آن واحد، فيما يتعلق ببعض المناطق والأماكن ذات الأهمية الاستراتيجية»[١٨٣].

(١٨٢) شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)، ص ٥٢٠.

(١٨٣) Norman G. Finkelstein, *Image and Reality of the Israel-Palestine Conflict* (London, New York Verso, 1995), chap 1, pp. 51-82, and Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem,* =

ولاحظ هرتزوغ أن الخطوات الإجرائية للخطة «دالت» كانت تدعو إلى تأمين كافة المناطق الآيلة إلى الدولة اليهودية وفقاً لقرار التقسيم، إضافة إلى مناطق الاستيطان اليهودي خارج الحدود المقررة، ليكون اليهود في وضع مناسب لمواجهة الجيوش العربية الغازية، بحيث يمكن نشر المدافعين على محاور تقدم حكم ذاتي إما العرب وإما اليهود(١٨٤).

وفي التنفيذ العملي بدأت في ٨/ ٤ المعركة على طبرية وضواحيها، وفي ليلة ٦/١٤ اقتُرفت مجزرة ناصر الدين، وجرى تعزيز الحي اليهودي المحاصر في الجزء القديم من طبرية. وفي ليلة ١٥/ ٤ باشر لواء غولاني الهجوم على الأحياء العربية. وفي صباح ١٦/ ٤ فرض الجيش البريطاني منع التجوال، وعقد هدنة لثلاثة أيام، غير أن القتال تجدد في الليل واحتلت وحدة من البالماح فندق طبرية، وسيطرت على الشارع المنحدر إلى البحيرة. وفي اليوم الثالث من الهدنة باشرت الهاغاناه هجوماً مركّزاً على الأحياء العربية. وتدخل الإنكليز ناصحين للعرب بالرحيل، ووفّروا لهم السيارات لنقلهم إلى الأردن، فهاجر جميع المواطنين العرب خشية تعرضهم لمجزرة كما حدث في قرية ناصر الدين المجاورة، وفي دير ياسين التي شاعت أخبار مجزرتها دون أي ذكر لمقاومتها الباسلة. وبالتالي تحققت أهداف الخطة «دالت» في طبرية باحتلالها صباح ١٩/ ٤، عندما أعلن قائد لواء غولاني «إقامة حكم عبري مستقل»، ورحل مواطنو طبرية العرب(١٨٥).

وبفشل جيش الإنقاذ في احتلال مشمار هعيمك في ١٣/ ٤، وعجزه عن استثمار كسبه معركة رامات يوحنان، واحتلال لواء كرملي عدداً من قرى الجليل الغربي في مرج إبن عامر وترحيل سكانها، لم تعد حامية حيفا تلقى ما يعززها. وكانت تضم متطوعين نظمتهم اللجنة القومية، وآخرين من قبل الهيئة العربية العليا بقيادة أبو ابراهيم الصغير، وسرية من جيش الإنقاذ لبنانية بقيادة أمين عز الدين. ولا

1947-1949, Cambridge Middle East Library (Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge = University Press, 1987), pp. 62-64,

نقلاً عن: فيدال، **خطيئة إسرائيل الأصلية: المؤرخون الجدد الإسرائيليون يعيدون النظر في طرد الفلسطينيين**، ص ١٤٢ ـ ١٤٣.

(١٨٤) هرتزوج، **الحروب العربية ـ الإسرائيلية، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٢**، ص ٣٤.

(١٨٥) شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ص ٥٢٣؛ **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٤٦٦ ـ ٤٦٧؛ الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين**، ص ٦٢٧، وأبو عربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٩**، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

وجه للمقارنة بين أسلحة الصهاينة التي تمتلىء بها سراديب البنايات المرتفعة وسلاح الحامية العربية المحدود جداً. وسبق لزعماء حيفا أن رفضوا عرض رئيس بلديتها الصهيوني شبتاي ليفي جعلها مدينة مفتوحة، استجابة منهم لقرار الهيئة العربية العليا لعدم ثقتها بالوعود الصهيونية ولا بالضمانات البريطانية. وذلك ما تأكد فيما بعد عندما وجّه الجنرال ستوكويل إنذاره بتجمع القوات البريطانية في منطقة الميناء والكرمل الغربي في ٢١/ ٤، إذ كانت شروط الصلح التي قدمها إلى الزعماء العرب من وضع القيادة الصهيونية، وتقضي بالاستسلام النهائي، والاعتراف الضمني برئيس البلدية حاكماً للمدينة، مع وعد بمساواة المواطنين العرب بالمستوطنين الصهاينة. وقد أجمع الوفد العربي على رفض شروط الاستسلام، وكان يضم فريد السعد وفكتور خياط وجورج معمر وأنيس نصر والياس كوسا[١٨٦].

وأنذر الجنرال ستوكويل الوفد العربي بأنه إذا لم توقّع الشروط، التي رفض اليهود تعديلها، قبل السادسة والنصف مساء، فلن يكون مسؤولاً عن ذبح آلاف العرب. وحمل الوفد العربي الإنذار إلى اجتماع ضم عدداً من وجهاء حيفا الذين أجمعوا على رفض الإنذار وأصروا على المقاومة. وبعد منتصف ليلة ٢٢/ ٤ بدأت الهاغاناه هجوماً استهدف شطر حيفا العربية إلى شطرين، واستخدمت مكبرات الصوت في حرب نفسية. وبرغم انهيار القيادة السياسية، وعدم وصول النجدات من الجوار العربي، وتخلف اللجنة العسكرية عن دعم حيفا بقوة في مستوى ما كانت تواجهه من تحد مصيري، بل وعدم توفير حاجة العدد المحدود من المقاتلين في المدينة بالسلاح والذخائر، برغم ذلك كله تواصلت المعركة الأخيرة ٧٠ ساعة من ٢١ ـ ٢٣/ ٤[١٨٧]. وفي الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر ذلك اليوم عُقد في مقر هيئة أركان الجنرال ستوكويل اجتماع بحضور ضابط العمليات في لواء كرملي، الذي اشترط استسلام المدينة للهاغاناه، وخضوع الجميع لأوامرها، وجمع الأسلحة والذخائر والمعدات الحربية والسيارات، واعتبار المقاتلين الغرباء أسرى، والإنذار بإطلاق النار على كل مقاومة مسلحة، أو حيازة أسلحة. وأشرفت وحدة مشتركة من الجنود البريطانيين ومن لواء كرملي على تفتيش الخارجين من المدينة. وفي مساء ٢٣/ ٤ أعلن قائد لواء كرملي قيام حكم عبري مستقل في حيفا[١٨٨]. وكانت القوات البريطانية تمنع دخول العرب إلى حيفا، المسلحين وغير المسلحين،

---

(١٨٦) الحوت، المصدر نفسه، ص ٦٢٧ ـ ٦٣٠.

(١٨٧) أبو غربية، المصدر نفسه، ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤.

(١٨٨) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٤٦٧ ـ ٤٧٠.

فيما تشجعهم على مغادرتها وتساعدهم في الخروج. كما أعلنت استعدادها لحماية من يلجأون إلى منطقة الميناء. وكان رجال الشرطة الإنكليز يساعدون في إركاب اللاجئين إلى الميناء في القوارب التي تقلهم إلى عكا[١٨٩].

وقد سبقت الإشارة إلى توجّه وفد من يافا إلى دمشق، وامتناع اللجنة العسكرية عن تزويدهم بالسلاح، ولكنها أوفدت إلى يافا فوج أجنادين بقيادة الرئيس ميشيل العيسى ليحل محل المقدم عادل نجم ووحدته موضوع شكوى المدينة، وعُزز العيسى بفصيل مدفعية بقيادة مهدي صالح العاني. وبعد أن دخل العيسى وفوجه يافا عن طريق الرملة بكلّ صعوبة، رفض نجم تسليمه القوات التي بإمرته وانسحب بهم. ولم يستطع العيسى بالوحدة التي معه السيطرة على الموقف، خاصة بعد سقوط حي المنشية، بعد مقاومة تواصلت أربعة أيام (٢٥ ـ ٢٨/ ٤)، وشيوع أخبار المجزرة التي ارتُكبت فيها، وسقوط قرى الخيرية وساكية وكفرعانة، وتطويق سلمة، أقوى قلاع المقاومة في ضواحي يافا، ثم سقوطها ومعها يازور، فاضطر العيسى إلى الانسحاب، واعتُبرت يافا ساقطة عملياً في ٢٨/ ٤. غير أن الإنكليز حالوا دون احتلالها قبل نهاية الانتداب في ١٥/ ٥. ونزح عن يافا معظم مواطنيها، ولم يتبق منهم سوى ٤٠٠٠. ولا يُعرف عدد قتلى الصهاينة، وإن قُدر منهم بالآلاف، فيما كانت الخسائر العربية ٧٠٠ شهيد ونحو ٧٠٠٠ جريح[١٩٠].

واقترحت قيادة الجيش البريطاني تعيين حاكم إنكليزي للمدينة حتى ١٥/ ٥، الأمر الذي رفضه الصهاينة وأصروا على التفاوض المباشر مع العرب، فكان أن تشكلت «لجنة طوارىء» من أحمد عبد الرحيم وأحمد أبو لبن وصلاح الناظر وأمين أندراوس. وسلّمها حاكم اللواء مفاتيح المدينة، بعد أن كان رئيس البلدية يوسف هيكل قد غادرها. وفي ١٣/ ٥ وقّعت لجنة الطوارىء وثيقة استسلام المدينة في قيادة الهاغاناه في تل أبيب، ليعقب ذلك إصدار قائد الهاغاناه تعليمات للسكان العرب بتسليم الأسلحة، وإنذار كلّ من «يشكلون خطراً على السلم والسلام».

ويذكر عارف العارف أنه قبل أسبوعين كانت قيادة الهاغاناه تلح على الجيش البريطاني للتوسط لدى جيش الإنقاذ كي تكف مدفعيته عن ضرب تل أبيب من يازور. وقد توسط الجيش البريطاني ووافق جيش الإنقاذ على إيقاف المدفعية تحت شعار «الهدنة بين الطرفين»، ثم انسحبت قوة المدفعية نهائياً من يازور. ولّما لم يعد

---

(١٨٩) الحسيني، مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني، ص ٤٦٩.

(١٩٠) أبو غربية، في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٩، ص ٢٥٤ ـ ٢٥٦.

هناك سلاح، ولمّا لم يعد هناك مقاتلون، أملت الهاغاناه شروطها، وأصدرت أوامرها(١٩١). «وهكذا سقطت يافا التي كانت طوال عهد الانتداب أكثر مدينة يخشى منها اليهود، وفي القتال الأخير اعترف مناحم بيغن ببطولة شبابها فقال «إن القناصين العرب كانوا يرسلون الموت إلى كلّ مكان»(١٩٢).

وكانت صفد تُعتبر من مسؤوليات جيش الإنقاذ، وبالإضافة إلى قوة منه، ضمت حاميتها متطوعين من الأهالي والجوار، بحيث قاربت ٦٠٠ مقاتل. وبرغم سيطرتهم على المدينة وقلعة النبي يوشع الاستراتيجية والأماكن العالية، بقي الحي اليهودي صامداً بالمقاومة التي أبداها وبالحماية البريطانية له. وعندما انسحبت القوات البريطانية في ٤/١٦ بادر العرب إلى الهجوم فاحتلوا المواقع الهامة. غير أن قوة البالماح التي اندفعت لنجدة الحي المحاصر احتلت قريتي عين الزيتون وبيريا المجاورتين. وكان قائد الإنقاذ في صفد قد رفض إنجاد عين الزيتون لأنها ليست من اختصاصه. وباحتلال القريتين استطاعت البالماح التواصل مع الحي اليهودي ومده بالمقاتلين والذخيرة والمواد الغذائية. وفضلاً عن أنه باحتلال حيفا، ثم بسقوط قرى الجاعونة وبرعم والطباعة والمنارة والمنصورة والقديرية، باتت صفد مطوقة من الجنوب والشرق، الأمر الذي أضعف معنويات أهلها، لا سيما أن الوفود التي قصدت دمشق وعمّان لم تنجح في الحصول على أي دعم سواء من المقاتلين أو السلاح أو الذخيرة(١٩٣).

واعتباراً من ٥/١ اشتدت هجمات البالماح والهاغاناه، لتقدير القيادة الصهيونية أن احتلال صفد يؤثر في مجمل الموقف العسكري في الجليل الشمالي. غير أن الهجوم على قلعة النبي يوشع فشل، وتكبد المهاجمون خسائر فادحة بالأرواح، كما فشل الهجوم الثاني. واشتدت الهجمات في يومي ٥ و٥/٦ باستخدام الصهاينة مدافع دافيدكا، وبيات، والهاون، ومدافع مضادة للدروع. ودارت في ٥/١٠ المعركة الأصعب لاحتلال القلعة، فدار القتال من غرفة إلى غرفة، حتى استقر المدافعون على السطح. وكان جيش الإنقاذ قد بدأ انسحابه منذ ٥/٥ ليتمّه في ٥/٩ بانسحاب ساري الفنيش وإميل جميعان وقواتهما. وقيل إن جميعان حين اتصل بالشيشكلي، الذي كان قد ذهب إلى دمشق لمراجعة اللجنة

---

(١٩١) العارف، **النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود**، مج ١: ١٩٤٧ ـ ١٩٥٢، ص ٢٥٧.

(١٩٢) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين**، ص ٦٣٠ ـ ٦٣٤.

(١٩٣) المصدر نفسه، ص ٦٣٤، وأبو غربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٩**، ص ٢٥٧.

العسكرية، وأخبره بأن الوضع سيىء، أصدر الشيشكلي أمراً بالانسحاب. وفي الوقت ذاته أكمل الصهاينة المرحلة الأولى من احتلال صفد مع فجر ٥/١١ بسيطرتهم على النقاط الرئيسية، وقد فوجئوا في الصباح بعدم وجود قوات الإنقاذ. وحين تبيّن للمواطنين العرب أنهم غدوا بلا حماية، وتحسباً من أن يتعرضوا لمجزرة كالتي اقتُرفت في قرية ناصر الدين المجاورة، أو يصيبهم مصاب أهل دير ياسين الذي شاعت أخباره، سارعوا بالرحيل(١٩٤). وبرحيل أهالي صفد لحق بهم غالبية أهالي قرى سهل الحولة، الذين لم يجدوا القيادة السياسية التي تهدىء روعهم.

وامتدت عمليات لواء غولاني في تنفيذه الخطة «دالت» في ساحة عمله بالاستيلاء على سمخ وكوكب الهوى (غيشر)، ثم على بيسان في ٥/١٢، بحيث غدت منطقة وادي الأردن الشمالي تحت السيطرة الصهيونية. وكان قائد الهاغاناه يسرائيل غاليلي قد خاطب جميع المستعمرات خارج المنطقة اليهودية المقترحة بمشروع التقسيم في ٥/٩ قائلاً: «من واجبنا الوصول إليها وإنقاذها من الحصار . . . إننا سنحترم حدود التاسع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر، إذا احترمها العالم نظرياً وعملياً، ولكن نيران العدو محت الخطوط التي وضعت بقلم الرصاص والتي كانت تدل على هذه الحدود»(١٩٥)، مؤكداً إدراكه أن الخطة «دالت» لا تقف عند حدود التقسيم، سواء من حيث التمدد الجغرافي أو التهجير القسري للمواطنين العرب وتدمير مدنهم وقراهم.

وكان حاكم لواء الجليل البريطاني قد عقد في ٤/٣٠ اجتماعاً مع رئيس بلدية عكا ورجالاتها، بحضور أديب الشيشكلي قائد جيش الإنقاذ، عرض فيه إقامة هدنة على طريق حيفا ـ عكا وإلى الشمال. فاعتذر الشيشكلي عن إبداء الرأي في قرار سياسي، وطلب رئيس البلدية ووفدها مهلة خمسة أيام لمراجعة الهيئة العربية العليا. وللضغط على أعصاب العرب باشرت الهاغاناه هجوماً متزايد الشدة اعتباراً من ٥/١. وكانت حامية عكا من المتطوعين محدودة العدد والعتاد يدعمها ١٧٠ من جيش الإنقاذ (حامية حيفا بقيادة أمين عز الدين، ومتطوعو حماه بقيادة خليل الكلاس، و٣٠ مقاتلاً بقيادة أبو محمود الصفوري). وفي دمشق استقر رأي المفتي ورئيس بلدية عكا على أن الغاية من الهدنة تمكين الصهاينة من الاتصال بالمستعمرات المعزولة وتزويدها بالمقاتلين والسلاح والمواد التموينية، فضلاً عن أن

---

(١٩٤) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٤٧٥ ـ ٤٧٩، والحوت، المصدر نفسه، ص ٦٣٤ ـ ٦٣٥.

(١٩٥) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٤٧٩ ـ ٤٨٠.

معرفتهم بضعف وسائل الحماية عند العرب قد تدفعهم إلى النكث بوعودهم ويهاجمون العرب على حين غرة، ويُخشى أن يزرعوا الألغام في الطرق وعلى الحدود، في حين أن إمكانية استفادة العرب من الهدنة غير مؤكدة، علاوة على أن المستهدف من طرح فكرة الهدنة التأثير نفسياً في المقاتلين. وعليه اتفق الاثنان على رفض الهدنة المقترحة(١٩٦).

وكانت وفود عكا التي ذهبت إلى عمان وبيروت ودمشق لطلب النجدة قد عادت خائبة. وبعد انسحاب الكلاس يصحبه متطوعو حماه، عُهد لأمين عز الدين أمر الحامية. وقد داوم أمين عز الدين على الاتصال باللجنة العسكرية في دمشق من ١ ـ ١٠/ ٥ دون طائل، وفي ١٣/ ٥ انسحب ونائبه يونس نفاع، وحاولا ورجالهما تهريب السلاح معهم بحراً، فتصدى لهم شباب عكا واستطاعوا استرداد بعض الأسلحة. وذهب وفد لمقابلة الشيشكلي في بنت جبيل، وقيل إنه لم يستجب لطلبهم بداية وقال: «لتسقط عكا فسنستردها عما قريب»، ثم غيّر رأيه وأرسل مجموعة بقيادة أبو محمود الصفوري (أحد القسّاميين من قادة ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) لكنه ما إن وصل عكا وتبينّ سوء حالها حتى انسحب ومجموعته في اليوم التالي. وكان التيفوئيد قد تفشى في المدينة، بسبب تلويث الصهاينة لمياه الشرب. ولما عجزت اللجنة القومية عن توفير المصل اللازم للتطعيم سمحت بالهجرة. وبرغم تضاؤل أعداد المناضلين حاولوا استرداد بعض الأماكن التي احتلها الصهاينة وخاضوا معارك طاحنة حتى نفدت ذخيرتهم يوم ١٦/ ٥. وعند احتلال المدينة قتل الصهاينة ٩١ من الرجال والنساء والأطفال، واعتقلوا جميع الشباب، وبذلك كانت عكا آخر مدينة احتُلت خلال الجولة الثانية(١٩٧).

وفي منطقة القدس احتلت البالماح، ضمن إطار عملية نحشون في ١٠/ ٤ قرية قالونيا ودمرتها، وتمكنت قافلة تموين من الوصول إلى القدس. وفي محاولة السيطرة على باب الواد، وفتح طريق القدس ـ الساحل، تمكنت البالماح من احتلال بيت محسير في ١١/ ٥ بعد ثلاث ليال من الهجوم المكثف، فيما فشلت محاولة احتلال اللطرون في ١٣/ ٥، وإن نجحت باحتلال قريتي أبو شوشة والقباب في ١٥/ ٥ ودير أيوب في ١٦/ ٥. وتمكّنت من فتح الطريق إلى القدس لبضع ساعات، غير أنها لم تستطع الاحتفاظ بالسيطرة عليه، إذ استردته القوات العربية(١٩٨).

---

(١٩٦) الحسيني، **مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني**، ص ٤٧٥ ـ ٤٨٤.

(١٩٧) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين**، ص ٦٣٦ ـ ٦٣٧.

(١٩٨) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٤٧٤.

وفي ١٣/ ٥ احتلت البالماح قرية ساريس ودمرتها، ووصلت إلى القدس قافلة من ٢٣٥ سيارة. ثم احتلت ودمرت قريتي بيت سوريك وبدو ووصلت إلى القدس قافلة من ٢٥٠ سيارة. وفي ٢٠/ ٥ توجهت إلى القدس قافلة من ٣٠٥ سيارات، كان بن غوريون أحد ركابها، وبعد أن مر نصف القافلة بسلام تعرض باقي السيارات لقصف مكثف من جهة دير أيوب، وطوق المقاتلون العرب ٨٠ سيارة، وتمكنت نجدة صهيونية من فك الطوق بعد إحراق ٧ سيارات وقتل ١٢ صهيونياً، ومن ثم أُغلق طريق القدس ـ الساحل. وبرغم ذلك قيّم الصهاينة عملية نحشون بإيجابية كبيرة باعتبارها محاولة أولى ناجحة لعمل قوات الهاغاناه في إطار لواء مكتمل، وبذلك خطت الهاغاناه إلى الأمام في طريق التحول إلى جيش دولة(١٩٩).

وبعد النجاح النسبي لعملية نحشون أُعدت خطة «يبوسي» لاحتلال مواقع استراتيجية في القدس، إلا أن الهجوم على النبي صموئيل فشل في ٢٣/ ٤، كما استعيدت بيت إكسا وشعفاط بعد احتلالهما، ومنيت وحدة البالماح التي قامت بالهجوم بخسائر فادحة. وبدأت في ٢٥/ ٤ هجوماً على حي سعد وسعيد، ليُستأنف عند منتصف ليلة ٢٦/ ٤ على طول خطوط التماس من أقصى جنوب القدس إلى أقصى شمالها باستخدام الرشاشات المتوسطة والثقيلة ومدافع الهاون، في مواجهة الحامية العربية من الجهاد المقدس وجيش الإنقاذ، الذين خاضوا معركة حامية في الشيخ جراح لتحرير دار راغب النشاشيبي التي كانت قد احتُلت، وعند الظهر تدخلت القوات البريطانية لتفرض انسحاب الطرفين، وتفرض منطقة عازلة بينهما تحتلها القوات البريطانية لتأمين طريق انسحابها إلى حيفا عند نهاية الانتداب، وعلى ذلك احتلت دار راغب النشاشيبي وأجبرت الصهاينة على إخلائها(٢٠٠).

وفي ٢٩/ ٤ بدأت البالماح هجوماً مركّزاً على القطمون فاحتلت مباني دير «سانت سيمون» المشرفة على الحي. غير أن حامية الحي من «الجهاد المقدس» بقيادة إبراهيم أبو دية، و٦٠ من جيش الإنقاذ نجحوا في تحرير الدير ولم يقتحموه احتراماً لقدسيته. وبينما الصهاينة ينسحبون التقطوا مكالمة لاسلكية فهموا منها أن العرب يائسون من احتلال الدير ويفكرون في الانسحاب، فعدلوا عن انسحابهم. وفي الصباح دُعموا بقوة معززة بالمصفحات وتمكنوا من احتلال الحي في ١/ ٥.

(١٩٩) المصدر نفسه، ص ٤٦١ ـ ٤٦٢.

(٢٠٠) المصدر نفسه، ص ٤٧٢ ـ ٤٧٣، وأبو غربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٩**، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٧.

وفرض الإنكليز هدنة بين الطرفين استغلها الصهاينة في تحسين مواقعهم، التي انطلقوا منها قبيل نهاية الانتداب لاحتلال البقعة الفوقا والبقعة التحتا وأجزاء من حي الشوري. وبذلك عُزلت القدس عن بيت لحم والخليل، فيما اتصلت المستعمرات اليهودية جنوبي القدس بالقدس الغربية. وفي معركة القطمون استشهد معظم رجال سرية «الجهاد المقدس» التي كان يقودها إبراهيم أبو دية، ولم يتبق من ١٣٠ مناضلاً سوى ١٥(٢٠١).

وبرغم احتلال حيفا والعديد من القرى في محيطها صمدت قرى الطيرة وعين غزال وجبع وإجزم، بل استمرت في التصدي للسيارات الصهيونية المتجهة إلى حيفا، وإجبارها على المرور من وادي الملح. ولقد فرض مناضلو القرى الأربع احترامهم على الصهاينة بصدهم هجمات البالماح المتوالية، وبحيث نوهت بصمودهم الرواية الإسرائيلية الرسمية بقولها: «وينبغي التنويه من الناحية العسكرية، بصمود قرى الطيرة وعين غزال وإجزم وجبع». كما أن الشهيدين عبد القادر الحسيني وحسن سلامة فرضا احترامهما على العدو. وحول ذلك تقول الرواية: «كما ينبغي التنويه بقائدين قاتلا في الصفوف الأمامية لجنودهما وسقطا في المعركة»(٢٠٢).

وكان مجمع كفار عتسيون كثيراً ما قطع طريق بيت لحم ـ الخليل، بإطلاق الرصاص على السيارات العربية العابرة. ولقد تعددت المحاولات لاحتلاله لكنها فشلت بفعل تحصيناته وقدرات مستوطنية القتالية، وتواصلهم مع العمق الصهيوني عن طريق الجو، إذ نجحوا في أثناء الحوادث بإقامة مطار يستقبل الطائرات الصغيرة. وفي ٦/ ٥، وبينما كانت قافلة سيارات عربية تحرسها بعض مصفحات الجيش الأردني تعبر الطريق، تعرضت لوابل من قذائف الهاون والرشاشات فقُتل جندي وجُرح آخر، غير أن القافلة نجحت في تجاوز الكمين والوصول إلى الخليل. وفي اليوم التالي قام نحو ٢٠٠ جندي يرافقهم قرابة ٤٠٠ من مناضلي الخليل والقرى المجاورة بالهجوم على دير الشعار، الذي كان الصهاينة قد احتلوه وتحصنوا فيه. وبعد تحرير الدير وسقوط نحو ٢٠ شهيداً وعدد من الجرحى، ومثلهم من الصهاينة، انسحب الجيش فعاد الصهاينة إلى احتلال الدير واستئناف إطلاق النار على السيارات العابرة(٢٠٣).

ولوقف الاعتداءات المتزايدة قامت في ١٢/ ٥ سرية من الجيش معززة بتسع

(٢٠١) المصدران نفسهما، ص ٢٧٣، و٢٣٨ ـ ٢٤٠ على التوالي.

(٢٠٢) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٢٠٢.

(٢٠٣) أبو غربية، المصدر نفسه، ص ٢٦٤.

مصفحات وثلاثة مدافع هاون وما يتجاوز ٥٠٠ مناضل من الخليل وقراها بمهاجمة المجمع، في مواجهة مقاومة شديدة. وفي اليوم الثاني استؤنف القتال بعد أن وصلت نجدة من الجيش بحيث بلغ الجنود قرابة ٢٠٠ وانضمت إليهم نجدات القرى القريبة من المجمع. وعند الظهر رفع الصهاينة علماً أبيض استعداداً للتسليم، بعد مفاوضات أجراها ممثل الصليب الأحمر الدولي، فأوقف الجيش الهجوم وتقدم الجنود والمناضلون نحو المستعمرة، لتغدر بهم وتقتل ١٢ وتجرح أكثر من ٣٠، فاستأنف العرب الهجوم بشدة. وفي اليوم التالي استسلمت المستعمرات الثلاث، وأُسر ٣٣١، وأُطلق سراح ٨٧ من النساء والأطفال، وقد حال القائدان عبد الله التل وحكمت مهيار دون فتك الجمهور الساخط بالأسرى. وكانت خسائر القوات العربية ٤٠ شهيداً مدنياً و١٤ عسكرياً من الجيش، وأكثر من مئة جريح أصيب عدد منهم بتفجّر الألغام التي كانت حول المستعمرات، وادعى الصهاينة أن خسائرهم ٦٤ قتيلاً و٤٢ جريحاً[٢٠٤].

ولم تكن القوات العربية في القدس وضواحيها (بيت صفافا، أبو ديس، العيزرية، صورباهر) في ١٣/ ٥/ ١٩٤٨ تتجاوز ٢٠٠٠ مقاتل، منهم ٧٤٠ من «الجهاد المقدس»، وعدد غير ثابت من جيش الإنقاذ يراوح بين ٢٠٠ ـ ٥٠٠ مقاتل، و٢٠٠ شرطي بقيادة سليمان عازر، ونحو ٢٠٠ مناضل اشتروا أسلحتهم من مالهم الخاص[٢٠٥].

وقبل أن تدخل القوات الرسمية العربية فلسطين كانت القوات الصهيونية قد حققت الإنجازات التالية:

أ ـ احتلال معظم ما خُصص كمنطقة يهودية في قرار التقسيم، وطرد سكان المدن العربية فيها: حيفا وصفد وبيسان، والعديد من القرى.

ب ـ احتلال مساحة واسعة مما خُصص كمنطقة عربية تشمل مدينتي يافا وعكا وعشرات القرى.

ج ـ السيطرة على الشطر الغربي من مدينة القدس الذي يضم الأحياء اليهودية، مع احتلال حي القطمون العربي.

د ـ تهجير ما يقارب ٤٠٠ ألف مواطن عربي باعتماد استراتيجية التطهير

(٢٠٤) المصدر نفسه، ص ٢٦٥.

(٢٠٥) المصدر نفسه، ص ٢٦٦ ـ ٢٧١.

العرقي المعتمدة، أو نتيجة ما أثارته المجازر المقترفة من هلع وخوف (انظر كشف المجازر الصهيونية في هذا الكتاب).

وبهذا تكون الهاغاناه قد غدت مسيطرة على أغلب المدن الرئيسية، ومعظم المستعمرات الصهيونية داخل المنطقة اليهودية بموجب قرار التقسيم وخارجها، وباتت سيطرتها تشمل السهل الساحلي من الناقورة على حدود لبنان إلى جنوبي يافا، وعلى مرج إبن عامر، وعلى غور الأردن الشمالي من مستعمرة طيرات تسفي (الزراعة) وبحيرة الحولة، إلى سمخ(٢٠٦). وقبل أن تكمل القوات البريطانية انسحابها من فلسطين، كانت القوات الصهيونية قد زادت مساحة ما تسيطر عليه من ١٥٧٠ كلم٢، أي نحو ٥,٥ بالمئة من مساحة فلسطين، إلى ٥٤٠٠ كلم٢، أي ما يقارب ١٣ بالمئة من فلسطين. واحتلت مدن يافا وحيفا وطبرية وصفد وبيسان، وحي القطمون في القدس، و٢٠٧ قرى عربية، فضلاً عن احتلالها عكا يوم ١٦/ ٥. كما غدت متحكمة بخطوط المواصلات الرئيسية والموانىء، وقطعت الطريق الساحلي بين غزة ويافا، وطردت ٥٢ بالمئة من مجموع اللاجئين(٢٠٧).

وكان إنجازها الأعظم انتزاع المبادرة الاستراتيجية من القوات العربية، وإسقاط مشروع الوصاية الأمريكية، وتأكيد قرار التقسيم. غير أنها لم تستطع فك عزلة القدس، ومستعمرات النقب، ومجمع كفار عتسيون. وبهذا لم تحقق الخطة «دالت» كامل الأهداف المرصودة، فيما فشلت الخطة «نحشون» في فتح طريق القدس إلى الساحل وفك الحصار المضروب على القدس.

وعلى الرغم من كلّ الإنجازات الصهيونية المتحققة في زمن غاية في القصر، فإن إرادة المقاومة العربية لم تُستلب، كما تجلّت على نحو متميز في معارك القدس وباب الواد، كما بالصمود الأسطوري لقرى الطيرة وجبع وإجزم وعين غزال في منطقة الكرمل، التي ردت، بقوى أهلها الذاتية، كلّ الهجمات الصهيونية التي توالت عليها، بل قطعت المواصلات الصهيونية بين حيفا وزخرون يعقوب، وحافظت على صمودها وسط منطقة خاضعة للسيطرة الصهيونية، لما أظهره رجالها من «دراية دقيقة وسريعة بالوضع، وقيادة جيدة، وروحية هجومية، وميل إلى الاقتحام» كما تقرر الرواية الإسرائيلية الرسمية(٢٠٨).

---

(٢٠٦) شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ص ٥٢٥.

(٢٠٧) سلمان أبو ستة، **حق العودة مقدس وقانوني وممكن** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠١)، ص ١٠٧ ـ ١٠٨.

(٢٠٨) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٥٨٣.

تاسعاً: مشروع الوصاية الأمريكي: دواعيه وأسباب التراجع عنه

كان من نتائج الصمود والأداء القتالي الشعبيين العربيين غير المتوقعين، وتقرير رئيس لجنة التقسيم بأنه من المستحيل تنفيذ قرار التقسيم دون استخدام قوة كبيرة لا تملكها الأمم المتحدة، أن أبدت كلٌ من كندا وبلجيكا، ثم الولايات المتحدة، تراجعاً عن تأييد التقسيم. ففي ٢٤/ ٢/ ١٩٤٨ قال المندوب الأمريكي في مجلس الأمن وارن أوستن «إن الولايات المتحدة لا ترى أنه يجب استخدام القوة لدعم توصية الجمعية العامة، وأن تقسيم فلسطين لا يبدو خياراً قابلاً للحياة». ودون مبالاة بالهجمة الصهيونية والاتهام بمعاداة الساميّة خاطب أوستن مجلس الأمن في ١٩/ ٣/ ١٩٤٨ قائلاً: «كان على مجلس الأمن، منذ أن بدا أن قرار الجمعية العامة لا يمكن أن يطبق سلمياً، وأن المجلس غير مستعد للعمل على تطبيقه، أن يقترح وضع فلسطين تحت الوصاية المؤقتة لمجلس الوصاية. يضاف إلى ذلك أنه على المجلس أن يدعو الجمعية العامة إلى دورة استثنائية، وأن يعطي خلال هذه الدورة لجنة فلسطين الأمر بوقف جهودها لتطبيق مشروع التقسيم»[٢٠٩].

وفي ٢٥/ ٣/ ١٩٤٩ ألقى الرئيس ترومان خطاباً كرر فيه ما قاله المندوب الأمريكي في مجلس الأمن. وبعد أن قال إنه أيد التصويت لمصلحة التقسيم، أضاف أن التقسيم لا يمكن أن يتم بوسائل سلمية، واقترح مشروع وصاية للحفاظ على الأمن والإعداد للحل السلمي، وأبدى استعداد إدارته لتحمّل مسؤولية تطبيق الوصاية. وتقدم السفير الأمريكي إلى الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن في ٢٠/ ٣ بطلب وقف فوري لإطلاق النار وترتيب هدنة بين الطرفين، ودعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة لعقد دورة استثنائية، وإعفاء لجنة فلسطين التابعة للأمم المتحدة من مهامها[٢١٠].

وعلّل وزير الخارجية الأمريكي مارشال التغير الطارىء بكون تنفيذ قرار التقسيم يتطلب قوات عسكرية لفترة قد تطول، ولأنه من شأن أية قوة عسكرية للأمم المتحدة أن تؤدي إلى تغلغل وحدات سوفياتية في فلسطين وجوارها. و«قد علمتنا التجربة أنه عندما تتغلغل وحدات عسكرية سوفياتية في منطقة ما، فإنها

---

(٢٠٩) بشارة حضر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ترجمة منصور القاضي؛ مراجعة جورج أبي صالح (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ٢٤٧.

(٢١٠) المصدر نفسه، ص ٢٤٨، وستيفن غرين، **الإنحياز: علاقات أميركا السرية بإسرائيل**، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات؛ ٧٠ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥)، ص ٢٠.

تميل إلى البقاء فيها، ومثل هذا الوضع يحتمل أن يعصف إلى حد كبير بأمن الديمقراطيات الغربية في البحر الأبيض المتوسط»(٢١١). ويعيد هيكل الفضل في تخلّي الإدارة الأمريكية عن التقسيم وتوجهها في النظر إلى موقف آخر، إلى المقاومة الباسلة التي قام بها عرب فلسطين في الدفاع عن بلادهم(٢١٢).

فسارعت الوكالة اليهودية والمجلس القومي الصهيوني بالرد، وتحركت القوى اليهودية في الولايات المتحدة لممارسة دورها المعتاد بالضغط، مطالبة برفض مشروع الوصاية ولو لفترة قصيرة. وأصدر بن غوريون بياناً تضمن قوله: «إن إقامة الدولة اليهودية لم تكن متوقفة عملياً على قرار الأمم المتحدة الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر، مع أن لهذا القرار قيمة أدبية وسياسية كبيرة، وإنما على إمكان رجحان كفتنا في البلد بقوتنا نحن، وإذا توفرت الإرادة وتمكنّا من تعبئة قوتنا، فسوف تقوم الدولة حتى الآن أيضاً»(٢١٣).

وفي ٣٠/ ٣ اقترح المندوب الأمريكي في مجلس الأمن دعوة العرب واليهود في فلسطين إلى إرسال مندوبين عنهم إلى مجلس الأمن للبحث في صدد هدنة، وشدد على مسؤولية الطرف الذي يرفض ذلك. وناشد القوات المسلحة للطرفين التوقف فوراً عن القتال، وأكد الدعوة إلى عقد الجمعية العامة. ولقد رحب مندوب سورية في الأمم المتحدة بالدعوة إلى عقد الجمعية العامة، من أجل رفض تنفيذ مشروع التقسيم، غير أنه امتنع عن إبداء رأي بشأن الهدنة، فيما أبدت الوكالة اليهودية استعدادها لهدنة في كل أرض فلسطين، مشترطة خروج كلّ القوات والمنظمات الأجنبية، وانتقال الجيش العربي الأردني إلى الجانب الشرقي من نهر الأردن، وأن لا تحول الهدنة دون هجرة اليهود. وأعلن موشيه شرتوك أمام مجلس الأمن: «يجب أن لا تحول الهدنة دون تحقيق الاستقلال، فالصهيونيون تخطوا عتبة مكانة دولة، ولن يتراجعوا عنها»(٢١٤).

وفي ١٧/ ٤، وفي أثناء مناقشة مشروع الوصاية الأمريكي في مجلس الأمن عارضه المندوبان السوفياتي والأوكراني، بحجة أنه لا يخدم سوى المصالح الغربية. وكان مما قاله المندوب السوفياتي غروميكو: إن ذلك لمصلحة العرب، ويعرّض مصالح اليهود الشرعية للخطر، فيما أيد مندوبو تسع دول قراراً يدعو إلى:

(٢١١) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٢٠١.
(٢١٢) هيكل، **العروش والجيوش، كذلك انفجر الصراع في فلسطين: قراءة في يوميات الحرب**، ص ٨٠.
(٢١٣) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٢٠٢.
(٢١٤) المصدر نفسه، ص ٢٠٣.

١ ـ فرض وصاية مؤقتة على فلسطين تحت وصاية المجلس.

٢ ـ يطلب المجلس عقد جلسة خاصة للجمعية العامة.

٣ ـ إلى أن تُعقد هذه الجلسة يجب أن تصدر تعليمات إلى لجنة فلسطين لتوقف جهودها لتنفيذ مشروع التقسيم.

٤ ـ دعوة العرب واليهود إلى إجراء هدنة في فلسطين.

٥ ـ مناشدة بريطانيا البقاء كدولة منتدبة تحت إشراف الأمم المتحدة إلى حين التوصل إلى حل نهائي لقضية فلسطين[٢١٥].

كما نص مشروع الوصاية على وضع فلسطين تحت إشراف حاكم عام تعيّنه الأمم المتحدة، يعاونه مجلس استشاري منتخب، وقوة شرطة مختلطة، وبحيث تكون الوحدات الإدارية مستقلة استقلالاً إدارياً. ويُسمح بهجرة ٥٠٠٠ يهودي شهرياً، ووقف كل نشاط عسكري، والامتناع عن جلب السلاح وإدخال المسلحين، والامتناع عن كل نشاط سياسي، والتعاون مع الدولة المنتدبة على صيانة الأمن والمرافق العامة والأماكن المقدسة[٢١٦].

وفي حيفا أصدرت اللجنة القومية بياناً سياسياً جاء فيه: «أيها العرب الكرام إن اللجنة القومية ترفع لكم بشائرها بأن المؤامرة على تقسيم بلادكم وتمزيق وطنكم قد فشلت، وأن حلم الأعداء بتأسيس الدولة الموهومة على أنقاضكم قد تبدد. وهذا لا يعني أن جهادنا قد انتهى، بل قد ابتدأ وسيستمر حتى يرفع الخصم يديه»[٢١٧]. فيما عارضت الهيئة العربية العليا مشروع الوصاية في مذكرة بعثت بها إلى اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في ١٩٤٨/٥/٤، بحجة أن الوصاية نوع من الانتداب، وتربط مصير فلسطين بمشيئة الأمم المتحدة. وردّت بها على الاحتجاج بأن ميثاق الأمم المتحدة لا ينص على غير الوصاية بإيضاح أن الميثاق لا يعطي الأمم المتحدة سلطة تقسيم أي بلاد، وبرغم ذلك قررت تقسيم فلسطين. وختمت مذكرتها بدعوة الدول العربية إلى رفض الوصاية[٢١٨]. ولقد رفضت اللجنة السياسية للجامعة المشروع، معلّلة رفضها بأن الصهاينة سيكسبون بقبوله

---

(٢١٥) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين**، ص٦٢٠ ـ ٦٢١، وخصر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ص ٢٤٩.

(٢١٦) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ١٣٥.

(٢١٧) الحوت، المصدر نفسه، ص ٦٢١.

(٢١٨) الحسيني، **مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني**، ص ٤٦٢ ـ ٤٦٣.

قوة وعدداً ووقتاً، فيما لا يلغي قرار التقسيم وإقامة «الدولة اليهودية»، بل يجعل تفادي ذلك أكثر عسراً، فضلاً عن أن الوضع في فلسطين ليس باسوأ أحواله. وعلّقت اللجنة السياسية قبول الوصاية على شرط: حل الهاغاناه، وتجريد الصهاينة من السلاح، ووقف الهجرة(٢١٩).

وألاحظ أن معارضة الوصاية لم يعززها عمل في أرض فلسطين تسترد به الهيئة العربية العليا زمام المبادرة الاستراتيجية التي انتُزعت من يدها. ولا تنفذ به الجامعة العربية ما التزمت به من دعم شعب فلسطين. وبذلك لم يكن الرفض، غير المصحوب بالقوة التي تنفذه، سوى تسجيل موقف، على قاعدة «اللهم فاشهد إنني قد بلغت».

ولقد وافقت الجمعية العامة بالإجماع في ٤/١٧ على الهدنة، وأوصت في ٤/٢٣ بتشكيل لجنة لمراقبة الهدنة من قناصل دول مجلس الأمن في القدس: فرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة، وفيما عارض القرار مندوبو الدول الشيوعية. ولم تلتزم إسرائيل بالهدنة، برغم أنها كانت قد تقدمت في ٤/١٥ باقتراح لتشكيل لجنة لمراقبة الهدنة، وذلك في الوقت الذي كانت تعد فيه لاحتلال طبرية وحيفا، واحتلت الأولى في ٤/١٩ والثانية في ٤/٢٢(٢٢٠). كما لم تلتزم بريطانيا بالقرار الدولي، وعلى العكس قدمت موعد انتهاء الانتداب من ٨/٣١ إلى ٥/١٥. ولا التزم الرئيس ترومان بالموقف الرسمي لإدارته، إذ نجح مساعداه كلارك كليفورد وديفيد ناير في حمله على إصدار بيان مكتوب ينقض فيه خطاب المندوب الأمريكي في مجلس الأمن(٢٢١).

ودون إضاعة وقت أعلن القادة الصهاينة قيام دولة إسرائيل. وإذا كانت الجمعية العامة فوجئت بإعلان دولة إسرائيل، فإن الرئيس ترومان كان على اطلاع تام على ذلك؛ إذ إنه تلقى في ١٣ أيار/مايو كتاباً من وايزمان يعلمه فيه بأن الحكومة المؤقتة لدولة إسرائيل ستباشر وظيفتها في الساعة صفر من ١٥ أيار/مايو. وقد ورد في كتاب وايزمان ما نصه: «إن القيادة التي تسنّمتها الحكومة الأمريكية تحت رعايتكم مكّنت من تأسيس الدولة اليهودية... ولهذه الأسباب آمل أن الولايات المتحدة التي عملت بجهد تحت قيادتكم لإيجاد حل عادل سوف تعترف

(٢١٩) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ١٣٥.

(٢٢٠) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين**، ص ٦٢١.

(٢٢١) خضر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ص ٢٤٩.

فوراً بالحكومة المؤقتة للدولة اليهودية، وأعتقد أن العالم سينظر بعين الرضا عندما يرى بنوع خاص أن الدولة الديمقراطية الكبرى الحية هي الأولى المعترفة بالدولة الحديثة»[٢٢٢]. وهكذا يكون الرئيس الأمريكي هو الذي أفشل الاقتراح الذي كانت قد تقدمت به إدارته ودعمه شخصياً. ولم تتمخض المداولات التي دارت في مجلس الأمن والجمعية العامة على مدى شهرين إلا عن حل «لجنة التقسيم» وتعيين وسيط دولي بين الطرفين، وكُلف بالمهمة الكونت فولك برنادوت، رئيس لجنة الصليب الأحمر في السويد. وقد حُددت صلاحياته بـ:

أ ـ بذل مساعيه لدى السلطات المحلية لتنظيم سير المصالح المشتركة وتأمين الأماكن المقدسة.

ب ـ التعاون مع لجنة الهدنة القنصلية، المشكّلة من قناصل الدول أعضاء مجلس الأمن الموجودين في القدس.

ج ـ إدارة ومساعدة المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

ونُظر إلى القرار بوصفه نقضاً لقرار التقسيم، سواء بإلغاء لجنة التقسيم، أو بتعيين الوسيط[٢٢٣]. وهذا ما حققته إنجازات الجولة الأولى التي كانت فيها القوات الشعبية العربية مالكة زمام المبادرة الاستراتيجية. وفي ذلك شهادة تاريخية على كفاءة الأداء المقاوم العربي العام، والفلسطيني منه بالذات، الذي فاجأ التحالف الاستعماري ـ الصهيوني بما لم يكن في حسبانه، بحيث اضطرت الإدارة الأمريكية راعية قرار التقسيم إلى التراجع عنه. كما أن في العدول عن مشروع الوصاية، برغم ما يؤخذ عليه، شهادة تاريخية أيضاً على أن العجز عن استرداد المبادرة الاستراتيجية في ميدان القتال كان عاملاً أساسياً في طي صفحة مشروع الوصاية بدلاً من تطويره. وفي ذلك تأكيد على أن المقاومة إنما هي العامل الحاسم في صراعات البشر.

عاشراً: إعلان قيام إسرائيل، والاعتراف الأمريكي بها

في يوم السبت ٥/١٤، عشية انتهاء الانتداب البريطاني، أصدر «مجلس الدولة المؤقت الإسرائيلي»، إعلان قيام إسرائيل، استهل بالقول: «أرض إسرائيل هي مهد الشعب اليهودي. هنا تكونت هويته الروحية والدينية والسياسية. وهنا

(٢٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٩، الهامش الرقم (٧٦).

(٢٢٣) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ١٤٧.

أقام دولته للمرة الأولى، وخلق قيماً حضارية ذات معنى قومي وإنساني جامع، وفيها أعطى العالم كتاب الكتب الخالد». ثم استعرض محافظة «الشعب اليهودي» على إيمانه بالعودة إلى «أرضه» وما تحقق منذ المؤتمر الصهيوني الأول سنة ١٨٩٧، من وعد بلفور، وما تعرض له اليهود من معاناة في الشتات، وخاصة في أوروبا، وما قاموا به في الحرب العالمية الثانية، إلى صدور قرار التقسيم. وأعلن باسم أعضاء مجلس الشعب، ممثلي الجالية اليهودية في «أرض إسرائيل» والحركة الصهيونية، أن المجلس سوف يمارس صلاحيات مجلس دولة مؤقت لحين قيام سلطات رسمية ومنتخبة للدولة طبقاً للدستور الذي تقره الجمعية التأسيسية المنتخبة في مدة لا تتجاوز أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨.

وأعلن البيان فتح «دولة إسرائيل» أبوابها للهجرة اليهودية، ومحافظتها على المساواة التامة في الحقوق الاجتماعية والسياسية لجميع سكانها دون تفرقة في الدين أو العِرق أو الجنس، والاستعداد للتعاون مع الأمم المتحدة لتنفيذ التقسيم. وانتهى بالدعوة إلى السلام، وبمناشدة اليهود أينما كانوا للالتفاف من حول إسرائيل[٢٢٤].

وبعد إحدى عشرة دقيقة من صدور البيان الصهيوني صرح أمين السر الصحافي للرئيس ترومان قائلاً: «أعلمت هذه الحكومة بأن دولة يهودية قد أُعلنت في فلسطين، وبأن الاعتراف قد طلبته الحكومة المؤقتة لهذه الدولة. وقد اعترفت الولايات المتحدة بالحكومة المؤقتة كسلطة الأمر الواقع لدولة إسرائيل الجديدة»[٢٢٥].

جاء اعتراف الرئيس ترومان باسم الولايات المتحدة في الوقت الذي كانت فيه إدارته تعرض مشروع الهدنة وإقامة نظام للوصاية. ويوضح ليلينتال ملابسات التناقض مع مبادرة إدارة ترومان بأن بعض مستشاري الرئيس رأوا في ذلك ما يعزز موقف الحزب الديمقراطي في الانتخابات المقبلة، في حين أن عضو الكونغرس سول بلوم أبرق إلى الرئيس يقول: «إن على الولايات المتحدة أن تعترف بالدولة اليهودية الجديدة، وبذلك تساعد على منع نفوذ السوفيات من التغلغل إلى فلسطين والشرق الأوسط»[٢٢٦].

---

(٢٢٤) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين**، ص ٦٤٠ ـ ٦٤١، وحرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨. **الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٢١٠ ـ ٢١١.

(٢٢٥) خضر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ص ٢٥٠.

(٢٢٦) ألفريد ليليينتال، **ثمن إسرائيل**، ترجمة حبيب نحولي وياسر هواري، ط ٤ (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨١)، ص ٧٢ ـ ٧٣.

الفصل الثامن عشر

الحرب المحسومة والنكبة المحتومة

(١٩٤٨/٥/١٥ ـ ١٩٤٩/٢/٢٤)

أولاً: الخلل الاستراتيجي لمصلحة القوات الصهيونية، غداة ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨

لم يقتصر الخلل الاستراتيجي لمصلحة المستوطنين الصهاينة على ما كان لهم من دعم دولي، التقى عليه المعسكران الرأسمالي بزعامته الأمريكية والاشتراكي بقيادته السوفياتية فقط، ولا لتفوق الصهاينة على صعيد القدرات العسكرية والإمكانيات المادية بحكم ارتباطهم العضوي بقوى الاستعمار والدور المنوط بمشروعهم الاستيطاني في خدمة قوى الاستغلال والهيمنة الدولية، والبرجوازية اليهودية المندمجة ضمن هذه القوى فحسب، ولا لكون الاستعمار الاستيطاني الصهيوني من بعض إفرازات المجتمعات الأوروبية التي كانت قد قطعت أشواطاً في التقدم العلمي والمعرفي والإداري وأدركت أهمية المؤسسات والنظم الإدارية، خلافاً لواقع المجتمع العربي الذي لم يكن قد تحرر بعد من تراكمات تخلف قرون الانحطاط المملوكي والاستبداد والفساد العثمانيين. وإنما إلى جانب ذلك كله تميزت القيادة الصهيونية كيفياً في نظرتها إلى الحرب التي قررت خوضها عن القيادة الوطنية الفلسطينية التي فُرض عليها القتال وهي كارهة له.

فالقيادة الصهيونية نظرت إلى الحرب التي هي مقدمة عليها باعتبارها حرب مصير المشروع الاستعماري الاستيطاني العنصري الذي انتدبت من قبل تحالف الاستعمار والصهيونية لتنفيذه. وعليه اعتبرت كل مستوطن ومستوطنة جندياً مسؤولاً بما لا يقل عن مسؤولية القادة السياسيين والعسكريين. كما أنها خاضت

بالتجمّع الذي تقوده «معركة طارق»، النصر أو الفناء، على الرغم من معرفتها اليقينية ووعيها التام بأن للتجمّع الاستيطاني الذي تقوده عمقاً استراتيجياً ممتداً على جانبي الأطلسي، وذلك في مقابل قيادة عربية احتل الزعيم عندها المقام الأول، ولم تخضها بذهنية من يطلب إحدى الحسنيين: النصر أو الشهادة. ومع أنها كانت ذات تجربة في غاية المرارة مع الرهان العبثي على المجتمع الدولي، والاتكال غير المبرر على الأنظمة العربية، وبرغم ذلك لم تحاول مجرد محاولة الاستقواء بالعمق الاستراتيجي الشعبي العربي الذي كان في قمة انفعاله حماسة للقتال في فلسطين.

ولقد نُقل عن نابليون أنه قال: في الحرب للمعنويات ثلاثة أرباع اللعبة والربع الأخير للجنود والسلاح. وإذا كان ذلك يصدق في حال الجيوش النظامية فإنه في حال معارك الشعوب أكثر صدقاً. ومنذ اليوم الأول كانت الحركة الصهيونية مدركة أهمية العامل النفسي في نجاح مشروعها. وذلك ما تجلى في برامج التربية والتعليم منذ رياض الأطفال وحتى الجامعة، إذ وضِع الطفل أمام خيار وحيد: الصهيونية ولا شيء عداها. ولقد أولت العامل النفسي اهتماماً واضحاً طوال فترة حرب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، وبخاصة في القدس والمستعمرات المعزولة. ولم تكتف بالقناعة التي ترسّخت في فكر ووجدان كلّ مستوطن ومستوطنة وإنما أقامت جهاز توعية وتعبئة مهمته تعميق الشعور بالخطر واستفزاز غريزة الدفاع عن النفس، بتأكيد أن التجمّع الاستيطاني الصهيوني يواجه معركة وجود ولا وجود، وأن ليس أمامه غير هزيمة العرب أو يقذف به في البحر. وإلى الجهاز العزف على أسطوانة «القذف في البحر» ونسبتها إلى هذا الزعيم السياسي والقائد العسكري العربي أو ذاك.

وفضلاً عن إدارة الصراع باعتباره «معركة طارق» يخوضها تجمّع استيطاني يراد غرسه في أرض طالما لفظت الغزاة، آدار بن غوريون وأركان القيادة الصهيونية سياسيين وعسكريين الصراع وفق استراتيجية تميزت بوضوح الهدف، وتوفر الإرادة لتحقيقه، وحشد الموارد اللازمة لذلك، ودقة التخطيط والتنظيم، وإدراك دور التفوق العسكري، وإحكام الربط بين الوسيلة العسكرية والوسيلة السياسية عن طريق التنسيق المسبق مع قوى دولية فاعلة، وإدراك دور الحرب النفسية عن طريق التغلب بدرائع الدفاع عن النفس[1]. ولقد اتحدت قيادة الهاغاناه

---

(١) انظر تقديم وليد الخالدي، في حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: **الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ترجمه عن العبرية أحمد خليفة، قدّم له وليد الخالدي، راجع الترجمة سمير جبور، سلسلة الدراسات، ٦٥ (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤)

قراراً بعدم هجر أي مستعمرة طوعاً، تقديراً منها بأن ترك المستعمرات، حتى ولو لأسباب استراتيجية بتقصير خطوط المواصلات، مؤكدة أن ذلك قد يكون له نتائج خطيرة في المدى البعيد، حيث إن حدود الدولة الصهيونية سوف تحدَّد، قبل كل شيء، على أساس التواجد الفعلي للمستوطنين ومواقع المستوطنات على الأرض[٢].

وبالمقابل ندر بين القادة السياسيين والعسكريين العرب من لم يبد طمأنينة غير محدودة على الحاضر والمستقبل، نتيجة شعور بعضهم بالانتماء التاريخي والطبيعي إلى أمة طالما قهرت الغزاة، وأرض لم يستقر فيها عبر التاريخ معتد وافد، ويقين البعض الآخر بأن الأمة صاحبة حق مشروع غير منازع فيه، وأن الحق لا يماري فيه إنسان متحضر. وتصور القطاع الغالب بأن بريطانيا والولايات المتحدة لن تغامرا بمصالحهما الكبرى في البلاد العربية لترضي «حفنة من الصهاينة»، دون إدراك أن المشروع الصهيوني إنما يُراد به أن يكون الحارس الدائم لهذه المصالح، والأداة الكابحة لأي محاولة عربية للمساس بها.

ويكاد ينعقد إجماع الباحثين الجادين في الصراع العربي ـ الصهيوني على أن قصور القيادات الفلسطينية خاصة، والعربية عامة، هو المسؤول تاريخياً عن كون الحرب محسومة والنكبة محتومة، وليس الأداء العسكري برغم محدودية إمكانيات رجاله، الذين تميز غالبيتهم بالشجاعة والإقدام وروحية الاستشهاد، على اختلاف انتساباتهم القطرية، وسواء كانوا من القوات الشعبية أو ضباط وجنود القوات النظامية التي دخلت فلسطين. وقد تصرف جمهورهم العام باعتبارهم عرباً يتصدون لتحدٍ استعماري ـ صهيوني يستهدف الأمة العربية وليس شعب فلسطين فقط.

وفي دحض الادعاء الصهيوني بأن حرب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ كانت «معركة بين داود وغوليات» استشهد دومينيك فيدال بما يقوله المؤرخون الإسرائيليون الجدد. ومن ذلك ما انتهى إليه بني موريس، في كتابه **١٩٤٨ وما بعدها** من أنه خلال المرحلة الأولى من الحرب، أي من كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ إلى ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨ كان اليهود في معظم المعارك الحاسمة، أكثر عدداً من خصومهم وأفضل تسليحاً وتدريباً. ويضيف فيدال مقتبساً من كتاب بني مورس المذكور أن بين ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ وكانون الثاني/يناير ١٩٤٩ تميز الصهاينة بالتنظيم والقيادة والثقة بالنفس عمّا كان لدى جيوش مصر وسورية والعراق ولبنان، وفي كلّ موقف

(٢) حاييم هرتزوج، **الحروب العربية ـ الإسرائيلية، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٢**، ترجمة بدر الرفاعي، عرب وإسرائيليون (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٣)، ص ٢٢.

تفوقت الهاغاناه بعدد القوات. وفي منتصف أيار/مايو كان للهاغاناه على الأرض ٣٥٠٠٠ مسلح مقابل ما بين ٢٥٠٠٠ ـ ٣٠٠٠٠ للجيوش العربية. وفي تموز/يوليو بلغت القوات الإسرائيلية ٦٥٠٠٠ مسلح، وفي كانون الأول/ديسمبر ٩٥٠٠٠، مما يعني تفوقها على الجيوش العربية في كلّ مواجهة[٣].

أما ديفيد هيرست فيذهب إلى أن «جيش الإنقاذ» كان يضم ٣٨٠٠ متطوع بينهم ١٠٠٠ فلسطيني، وأنهم بدأوا يدخلون تدريجياً في كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، أما القوات التي أرسلتها خمس دول عربية إلى فلسطين في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ فقد كان قوامها ١٥٠٠٠ رجل «وكانت أثقل أسلحتها اثنتين وعشرين دبابة خفيفة وكان لديها عشر مقاتلات من طراز سبتفاير»[٤].

فيما يذكر د. أبو ستة، استناداً إلى مراجعته ما كشف عنه من وثائق، أن عدد القوات الإسرائيلية بلغ ٧٤٤٥٠ في آب/أغسطس ١٩٤٨، ثم ٩٩١٢٢ في تشرين الأول/أكتوبر، قبل الهجوم على الجبهة المصرية، وأخيراً ١٢١٠٠٠ قبل توقيع اتفاقية الهدنة[٥]. ولم يتفق من أرّخوا للنكبة من العرب على أرقام القوات التي دخلت فلسطين بداية، وتلك التي كانت عاملة فيها حتى توقيع اتفاقيات الهدنة. فهي عند دروزة تراوحت بين ١٥٠٠٠ في البداية و٥٠٠٠٠ في النهاية[٦]، فيما هي عند د. أبو ستة كالآتي: «القوات الأردنية ٤٥٠٠ جندي، القوات العراقية بدأت بـ ٢٥٠٠ جندي زاد عددها فيما بعد، اللبنانية بدأت بـ ٧٠٠ وانتهت بألف. والقوات السورية حوالى ٢٠٠٠. أما القوات المصرية فبدأت بـ ٢٨٠٠ ثم وصل عددها إلى ٢٨٥٠٠، بالإضافة إلى متطوعين سعوديين ١١٠٩ وسودانيين ١٦٧٥ وفلسطينيين ٤٤١٠». ويقرر أن «ليست هناك فائدة عملية من جمع تلك الأرقام عربياً، لأنه لم يكن بينها أي تنسيق، وحتى في الجيش الواحد كان سوء الاتصالات كفيلاً بعدم معرفة قطاع ما يعمله القطاع الآخر من الجيش»[٧].

---

(٣) دومينيك فيدال، **خطيئة إسرائيل الأصلية: المؤرخون الجدد الإسرائيليون يعيدون النظر في طرد الفلسطينيين**، ترجمة جبور الدويهي (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٢)، ص ٢٢ ـ ٢٣ و٢٨.

(٤) دايفيد هيرست، **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط**، ترجمة عبد الرحمن أياس (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٣)، ص ٢٩٦.

(٥) سلمان أبو ستة، **حق العودة مقدس وقانوني وممكن** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠١)، ص ١١٧.

(٦) محمد عزة دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ٢ ج، ط ٣ (دمشق. منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الإعلام والثقافة، ١٩٨٤)، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

(٧) أبو ستة، المصدر نفسه، ص ١١٧.

أما د. الكيلاني فيقول: «استناداً إلى ما توفر لدينا من معلومات من مصادر شتّى، وإلى وقائع الحرب وخطط الطرفين وأداء القوات فإننا نرجّح أن ميزان القوى في حرب ١٩٤٨ كان على النحو التالي:

أ ـ في الأشهر الستة التي سبقت دخول الجيوش العربية (المرحلة التمهيدية): نحو ١٢٠٠٠ مناضل فلسطيني وعربي مقابل ٦٠٠٠٠ صهيوني.

ب ـ في المرحلة الأولى من قتال القوات النظامية، والتي تنتهي بإعلان الهدنة الأولى في ١١/٦/١٩٤٨: نحو ٢١٠٠٠ جندي عربي مقابل ٦٧٠٠٠ جندي إسرائيلي.

ج ـ في المرحلة الثانية بعد انتهاء الهدنة الأولى ـ من القتال: نحو ٤٠٠٠٠ جندي عربي مقابل ١٠٦٠٠٠ جندي إسرائيلي»[٨].

ويظل قول د. أبو ستة إن لا معنى لجمع القوات العربية ما ينبغي الأخذ به لأن القوات النظامية العربية لم تعمل في أي موقعة باعتبارها تخوض معركة ضد عدو واحد. وفضلاً عن ذلك اعتمدت القوات الإسرائيلية التركيز على كلّ جبهة على حدة، مستغلة في ذلك عدم تعاون القوات العربية. وهذا ما يؤكده المؤرخ الإسرائيلي أميتزور إيلان بقوله: «إنه لم تكن هناك أبداً فترة في حرب فلسطين عانت فيها إسرائيل من قلتها العددية أمام القوات العربية التي حاربتها». ويضيف «أنه لم تكن عند إسرائيل ضائقة مالية حقيقية لشراء الأسلحة، بل كان هناك فائض مالي يزيد على الحاجة، إذ وصلت المبالغ التي جُمعت لذلك إلى ١٣٤ مليون دولار»[٩].

ثم إن القوات العربية عانت قصور التسليح نتيجة القيود التي وضِعت على مشتريات الدول العربية من السلاح، كما من فساد السلاح المشترى، وكان لبعض كبار المسؤولين دورهم في ذلك. ولقد أُثير موضوع «الأسلحة الفاسدة» في مجلس الشيوخ المصري والصحافة عن طريق تسريبات «الضباط الأحرار» لعضو مجلس الشيوخ مصطفى مرعي، وللصحافي إحسان عبد القدوس، الذي أفاض بالكتابة عنها في **روز اليوسف**. ويذكر بهجت أبو غربية أنه عندما تسلّم دفعة من السلاح كان قد أرسلها عبد القادر الحسيني والحاج أمين الحسيني مؤلفة من نحو ١٥ قطعة، وجد نصفها غير صالح للاستعمال، وأنه عندما التقى عبد القادر أول مرة

(٨) هيثم الكيلاني، **الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية ـ الإسرائيلية، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٨** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ٧٦.

(٩) نقلاً عن. أبو ستة، المصدر نفسه، ص ١٢٠.

بعد دخوله فلسطين في ٢٢/١٢/١٩٤٧ اتضح أن المهربين الذين تولّوا إيصال ستة رشاشات برن كان اشتراها قد استبدلوها بأخرى قديمة وغير صالحة(١٠).

وحول عمليات شراء السلاح يومذاك يقول هيكل: «وكانت العروض تتوالى من تجار سلاح ظهروا فجأة في عدد من العواصم العربية. وكذلك كانت وزارة الحربية (المصرية) في ذلك الوقت قد أرسلت عدداً من بعثات شراء السلاح إلى بعض مواقع الحرب العالمية الثانية، والتي كانت القوات المحاربة قد تركت فيها مستودعات ذخيرة لم تر فائدة كبيرة في نقلها. وكان معظم هذه الأسلحة وذخائرها قد تُركت في العراء لعوامل الجو أو في مخازن ميدانية أُقيمت على عجل مع حركة تقدم وتراجع الجيوش. وفي معظم الأحوال فإن هذه المعدات وذخائرها بيعت فيما بعد، أو تُركت لمتعهدين ومقاولين محليين كُلفوا غالباً بالتخلص منها بوسيلة أو بأخرى»(١١).

وكان من بين ما اشترته مصر دبابات «لوكست» الإنكليزية من مخلفات الحرب العالمية الثانية، وهي في الأصل دبابات كانت قد صُنعت في أمريكا لحساب بريطانيا. وكانت قد اشترتها شركة «دلتا للتجارة»، التي تتعامل بالحديد الخردة، بعد أن أجاز الأمريكيون الصفقة باعتبار أن الدبابات غير صالحة الفعالية. ثم أُدخلت ورشة تصليح في مصر، ولم يكن إصلاحها مجدياً، إذ لم تكن مدافعها تطلق القذائف، وإذا أطلقتها لا تجيد التصويب. ولكن قيادة الجيش المصري ووزارة الحربية دفعتا بها إلى الميدان بأمل أن تكون نافعة، غير أن ذلك لم يتحقق.

وتشير أوراق جميل مردم إلى تقرير كان قد رفعه حسني الزعيم، القائد العام للجيش السوري، في خريف ١٩٤٨ يعرض فيه شراء ٥٠ دبابة منتقاة من خردة في قبرص، بأسعار عالية، والتسليم بعد شهور. ويعترف الزعيم بأنها غير صالحة، ولكن يمكن استعمالها ناقلة للذخيرة والجنود، وهي دون مدافع، و«لكن وجودها يؤثر إيجابياً في معنويات جنودنا، ولو كانت بدون أسلحة نظراً لضخامتها»(١٢).

وكانت بعثة مشتريات سورية قد تعاقدت على شراء كمية كبيرة من السلاح مع مصانع «سكودا» التشيكية، وبعد استيلاء الشيوعيين على جهاز الدولة تماماً في

---

(١٠) بهجت أبو غربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٩** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣)، ص ١٠٦ و١٦٣.

(١١) محمد حسنين هيكل، **العروش والجيوش، كذلك انفجر الصراع في فلسطين: قراءة في يوميات الحرب** (بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٨)، ص ٣١١.

(١٢) أبو ستة، **حق العودة مقدس وقانوني وممكن**، ص ١٢١.

تشيكوسلوفاكيا تقرر عدم بيع الأسلحة للعرب لأنهم «معتدون»، فيما كانت السلطات التشكيية تبدي استعداداً واسعاً لبيع السلاح للصهاينة رغبة «في دعم اليهود كقوة معادية للبريطانيين في الشرق الأوسط»(١٣). وكانت السفينة الإيطالية «نورا» تحمل لحساب سورية ٦٠٠٠ بندقية و٨ ملايين رصاصة تشيكية، كان قد سبق شراؤها، فلحق بها عملاء الهاغاناه وفجّروها في ١٠/٤/١٩٤٨. وبعد انتشال الشحنة، التي كانت نسبة ضئيلة منها فقط قد تضررت، وحُملت على السفينة الإيطالية «أرجيرو» لحق بها عملاء «الهجرة الثانية»، ونجحوا في خديعة قبطانها واستولوا عليها(١٤).

ويلاحظ د. الكيلاني ـ وهو المحق ـ أن الأشهر الفاصلة بين تاريخ أمر الحشد في ٩/٧/١٩٤٧ وتاريخ بدء قتال القوات النظامية في ١٥/٥/١٩٤٨ كانت كافية لكي تضع القيادات العسكرية العربية تأهيل الجنود للقتال، وأن تسعى إلى التزود فوراً بالسلاح، وأن تجمع المعلومات الوافية عن حجم قوات العدو وتمركزها، وعن أسلحته، واحتمالات فعله ورد فعله، وحجم القوات الصديقة، ووسائط النقل الموضوعة تحت تصرفها، والقوات الاحتياطية، ونظام الاتصال والرقابة والقيادة، ومحاور العمليات الرئيسية والثانوية، وأساليب التمويه والخداع، وأشكال المناورة، وأنواع الدعم الجوي والبحري وحجمهما، ونظام الدفاع الجوي والبحري، وأشكال التعاون والتنسيق بين قوات الدول العربية المشاركة في القتال.. وبعد التدقيق فيما كان يقرر: «وهكذا دخلت القوات النظامية العربية فلسطين في الساعات الأولى من يوم ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ ولم تكن خططها العامة والخاصة، ولا استعداداتها وحشدها، ولا محاور عملياتها، ولا تمركزها وانتشارها وحركتها، في الحد الأدنى من المستوى المطلوب والمرغوب لمثل تلك الحرب التي بدأتها يومذاك»(١٥).

ثانياً: واقع الجيوش العربية عشية حرب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨

بداية لا بد من إيضاح خطأ القول بأن جيوش دول الجامعة العربية شاركت في حرب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، ذلك لأن ما شاركت به إنما كانت قوات محدودة من

(١٣) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٤١٤.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٤١٧ و٤١٩.

(١٥) الكيلاني، **الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية ـ الإسرائيلية، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٨**، ص ١٧٧ ـ ١١٩.

جيوش مصر والعراق وسورية ولبنان والأردن، وبعض سرايا الجيشين السعودي واليمني. والسؤال المحوري هل كان لدى القوات التي زُج بها في الميدان استراتيجية عسكرية في مستوى استراتيجية العدو؟ وهل كانت مكافئة له في مجالي التسليح والتدريب، أم أنها كانت تعاني قصوراً استراتيجياً في المجالين؟

وفي تحديده ما يقصد بالاستراتيجية العسكرية يقول ليدل هارت إنها «فن توزيع الوسائل العسكرية لتحقيق أهداف سياسية»[(١٦)]. ولأن بعض قوات الأنظمة العربية المشاركة في القتال كانت متباينة الدوافع والغاية في تلك المشاركة، فقد افتقدت وحدة الهدف السياسي، وبالتالي الاستراتيجية العسكرية الواحدة. وكان طبيعياً والحال كذلك أن ينتهي د. الكيلاني في توصيف استراتيجية ما سمّاه «الإرادة العربية» ـ والتي كانت في الواقع إرادات ـ إلى القول: «كانت الإرادة العربية ذات أغراض استراتيجية يشوبها الاضطراب حيناً، وعدم الوضوح حيناً آخر، ولا تعرف جيداً كيف تستخدم طاقاتها وإمكاناتها وسائل إلى تلك الأغراض، فهي إرادة فاقدة الرؤية الاستراتيجية الشمولية». ويضيف موضحاً: «تنبعث الاستراتيجيات العربية من مصادر عدة ومؤسسات كثيرة، عددها عدد الأقطار العربية نفسها ـ وكانت يومها سبعة ـ وكان يمكن لهذه المصادر والمؤسسات أن تصب في تيار استراتيجي عام عريض، لولا أن الدوافع التي كانت الاستراتيجيات العربية تستند إليها لم تكن دائماً على توافق في الفكر والمفهوم والأهداف الاستراتيجية، حتى أنها كانت، في حين من الأحيان، أو موضع من المواضع، متباينة إلى حد التناقض، وخصوصاً في النيات»[(١٧)].

ولقد ترتب على غياب الاتفاق على استراتيجية قومية لإدارة الصراع، وفقدان الثقة بين القادة السياسيين والعسكريين، دخول كلّ قوات نظامية عربية من حدود بلادها مع فلسطين مع غياب شبه كامل للتنسيق بين قياداتها والقيادة العليا. بل مضى كلّ طرف «يضع في ميدان القتال ما يقرره بذاته من قوات، بغير التزام محدد بما يفرضه منطق العمل المشترك، خصوصاً في مجال حرب بالسلاح»[(١٨)].

ففي موضوع القيادة كان العسكريون يلحّون على إقامة قيادة عامة تخضع لها

---

(١٦) B. H. Liddell Hart, *Strategy: The Indirect Approach*, 4th ed. revised and further enlarged (London: Faber, 1967), p. 335.

(١٧) الكيلاني، المصدر نفسه، ص ١٦ ـ ١٧.

(١٨) هيكل، **العروش والجيوش، كذلك انفجر الصراع في فلسطين: قراءة في يوميات الحرب**، ص ١٢٣.

جميع القوات المشاركة في القتال. واقتُرح بداية تشكيل ثلاث قيادات: الأولى للقوات العراقية والأردنية، والثانية للسورية واللبنانية، والثالثة للمصرية والكتائب السعودية واليمنية، على أن تتبع القيادات الثلاث لقيادة عليا عامة. غير أن الاقتراح رُفض واستعيض عنه بإقامة قيادة عامة تتبعها جميع القوات. وفي اجتماعات اللجنة السياسية في عمان بين ٢٣/ ٤ ـ ٢/ ٥/ ١٩٤٨ اعتذر الوفد المصري عن تولي مصر القيادة العامة، فطلب الملك عبد الله توليها فأُجيب لطلبه[١٩]. وكان قرار اللجنة السياسية يعني في حقيقته تولّي الجنرال غلوب قيادة القوات العربية المزمع دخولها فلسطين.

وينقل هيكل حواراً دار بين غلوب وأمين عام الجامعة عبد الرحمن عزام قبيل اتخاذ قرار اللجنة السياسية، كما ورد في مذكرات غلوب بعنوان **شاهد في حياتي** وفي برقية السفير البريطاني في عمان للخارجية البريطانية في ١٦/ ٥/ ١٩٤٨ برقم ١٢١/ ٨١٧، وفي كتاب آفي شلايم **التواطؤ عبر الأردن**[٢٠]. ولأهمية الحوار أقتبسه بنصه كما ورد في كتاب **العروش والجيوش**[٢١]:

«يقول غلوب: إن عزام باشا مضى يحدثني عن الحرب القادمة وهو دون أن يقصد يقنعني في كل دقيقة بأنه لا يعرف شيئاً عن الحرب، ولقد أدهشني أن قراراً اتخذ بدخول الجيوش دون أن يُعنى أحد بسؤال كلّ جيش عما لديه من قوات وعن مدى استعداد القوات للقتال». وأضاف قائلاً: «إن هناك ١٠ آلاف جندي من مصر سوف يشتركون في القتال، وإن هناك ٦ آلاف من سورية والعراق، وأضاف و٤٥٠٠ من المتطوعين معظمهم من الليبيين الذين أشرف على تجنيدهم هو شخصياً كأمين عام لجامعة الدول العربية سوف يدخلون». وقال عزام باشا: «هكذا يكون هناك ٢٠٥٠٠ جندي عربي». وقلت: «ياسيدي ولكن لدى اليهود ٦٠٠٠٠ يهودي».

«وكان رد عزام باشا من أغرب ما سمعت في حياتي، فقد عرض عليّ أن أكون القائد العام لجيوش الدول العربية. ولما أظهرت له دهشتي أكد لي أن جميع

(١٩) بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، سلسلة الدراسات؛ ٥٧ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٣)، ص ٦١٠.

(٢٠) Avi Shlaim, *Collusion across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine* (New York: Columbia University Press, 1988), pp 226-227

(٢١) هيكل، **العروش والجيوش، كذلك انفجر الصراع في فلسطين: قراءة في يوميات الحرب**، ص ٩٢ ـ ٩٣.

الدول العربية موافقة، أو سوف توافق، على هذا القرار. وقلت: «إنني ما زلت أستغرب أن يتولى ضابط بريطاني قيادة جيوش الدول العربية في ظروف يمكن أن تؤدي إلى الحرب». وكان رد عبد الرحمن عزام إنني سأفعل ذلك ليس بوصفي ضابطاً بريطانياً وإنما بوصفي قائداً للفيلق العربي الذي تريد الدول العربية كلّها أن تتولى مسؤولية دعمه وتجهيزه باعتباره جيشاً لكل العرب. وأراد عزام باشا أن يطمئنني فقال: «إن الجامعة العربية قامت صباح اليوم بتحويل ٢٥٠ ألف جنيه استرليني لحساب الجيش الأردني، وفوق ذلك فهو مفوض بأن يعرض دعماً سنوياً مضموناً للجيش الأردني مقداره ٤ ملايين جنيه استرليني».

ويضيف هيكل موضحاً ظروف تولّي الملك عبد الله القيادة العامة أن الملك عبد الله كان قد طلب من الملك فاروق تعيين ضابط مصري رفيع المستوى لقيادة الجهد العربي كلّه في فلسطين. وفي يوم ١٣/ ٥/ ١٩٤٨ توجّه وزير خارجية الأردن فوزي الملقي إلى القاهرة، وكانت علاقته قوية بقصر عابدين منذ عمل سفيراً للأردن في مصر. وعاد الملقي يحمل رد فاروق بأنه هو والملك عبد العزيز آل سعود يؤكدان بطريقة لا لبس فيها ولا رجوع عنها بأن «الجميع يقبلون جلالته قائداً أعلى لكل الجيوش العربية في فلسطين». كما أخطر فاروق الملقي بأنه اختار بعثة اتصال عسكرية، برئاسة قائد سلاح الفرسان اللواء سعد الدين صبور، لتكون حلقة الاتصال بين القيادة العليا في عمان، وبين القيادة العامة في القاهرة[٢٢].

وفي اجتماع اللجنة السياسية في دمشق يوم ١١/ ٥/ ١٩٤٨ تقرر قيام أمير اللواء نور الدين محمود بأعمال القيادة العامة[٢٣]. وقيل حول القرار الذي جاء في ربع الساعة الأخير: «وهذا يعني أنه كان على قيادة الجيوش العربية أن تستعد خلال أربعة أيام لحرب فلسطين فقط، وأن هذا الاستعداد في تلك المدة الزمنية أكثر من مجرد مهمة صعبة أو مستحيلة. فالقيادة فضلاً عن أنه لم يكن لديها الوقت لمجرد الاطلاع على أوضاع الجيوش العربية وقدراتها، فإن الأمير اللواء نور الدين محمود، والذي كان يُعتبر رسمياً نائب القائد العام الملك عبد الله، لم يكن يلقى تعاوناً من القيادتين المصرية والأردنية[٢٤]. وفضلاً عن ذلك لم يكن لدى القائد العسكري العام (نور الدين محمود) هيئة أركان موحَّدة أو مشتركة، وفق مفهوم «هيئة أركان القوات المسلحة» المتعارف عليه عالمياً. كما لم يكن مقر قيادته مزوداً

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٩٣ ـ ٩٤.

(٢٣) سامي حكيم، **طريق النكبة** (القاهرة: المطبعة الفنية الحديثة، ١٩٦٩)، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٢٤) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٦١٠.

بشبكة كاملة من وسائل القيادة والسيطرة والاتصال السلكية واللاسلكية»[٢٥].

ولقد صاحب إعلان إقامة القيادة العامة فيض من التصريحات والبيانات المتفائلة تبارى في إصدارها الزعماء العرب. وبدا عدد من أعضاء اللجنة السياسية على قناعة تامة بأن مجرد زحف الجيوش العربية، بقطع النظر عن عددها وعُددها، كاف لحمل الدول الكبرى على التدخل وإيجاد حل يرضى عنه العرب. ويعقّب دروزة: «وإن هذا التفكير كان عاملاً جوهرياً في ما بدا من استهتار وعدم اهتمام لكمية وكيفية الزحف في الجولة الأولى»[٢٦].

ويذكر آفي شلايم أن غلوب كان يحتفظ بخط اتصال مباشر مع الوكالة اليهودية، وانه ابتداء من آذار/مارس ١٩٤٨ أنشأ خطاً مباشراً مع قيادة الهاغاناه تولّى مسؤوليته مساعده البريغادير نورمان لاش، وأنه بعث برسالة إلى الهاغاناه، من خلال لاش والكولونيل ديزموند غولدي، تتضمن أن غلوب على استعداد لتأخير تقدم قوات الفيلق العربي إلى القدس القديمة لإعطاء الهاغاناه فرصة لتثبيت سيطرتها على القدس الجديدة. وحتى إذا اضطر تحت الضغوط إلى إبداء نوع من المقاومة فإنه يتعهد بأن تلك المقاومة سوف تكون نوعاً من التمويه (Kind of Mock War) وليس أكثر[٢٧].

وبالمقابل تميز التجمّع الاستيطاني الصهيوني بامتلاك وحدة القيادة، ممثلة بالوكالة اليهودية، ووحدة الهدف السياسي بإقامة الدولة استناداً إلى قرار التقسيم. ولقد اهتم معظم القادة الصهاينة أمثال إيغال يادين، وإيغال ألون، وإسحق رابين، بدراسة واستيعاب أفكار ليدل هارت ـ كما وردت في كتابه **استراتيجية التعرض عن قرب** ـ والتي لخصها الاستراتيجي الفرنسي الجنرال أندريه بوفر بأربع قواعد:

أ ـ إجبار الخصم على بعثرة قواته بواسطة التقرب غير المباشر.

ب ـ المفاجأة بالقيام بعمل غير متوقع.

ج ـ عمل القوي ضد الضعيف.

---

(٢٥) الكيلاني، **الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية ـ الإسرائيلية، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٨**، ص ١٢١ ـ ١٢٢.

(٢٦) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ١٦٩.

(٢٧) Shlaim, *Collusion across the Jordan King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine*, p. 181,

نقلاً عن: هيكل، **العروش والجيوش، كذلك انفجر الصراع في فلسطين: قراءة في يوميات الحرب**، ص ١٨١.

د ـ البحث عن الحل الحاسم في حقول العمليات الثانوية إن أمكن.

ولقد وصل اهتمام القادة الصهاينة بليدل هارت حد السعي إلى الاتصال به، وكان معروفاً بشدة حماسته للمشروع الصهيوني، ودفاعه عنه، والدعوة لدعمه. وقد روى في مذكراته انه كان منذ الثلاثينيات، في أثناء الثورة العربية ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، مهتماً بدور ضابط المخابرات البريطاني وينغيت في تدريب وتنظيم الهاغاناه[٢٨].

وتأسيساً على هذه الحقيقة يغدو منطقياً القول إن العامل الأول والأهم في أن الحرب كانت محسومة والنكبة محتومة إنما هو واقع التجزئة والتبعية الذي كانت تعيشه الأمة العربية، وعدم توصل الفكر والعمل العربيين إلى صياغة استراتيجية عامة وشاملة ومستمرة لإدارة الصراع مع التحالف الاستعماري ـ الصهيوني، وذلك فضلاً عن الخلل الاستراتيجي لمصلحة العدو على صعيد القوات والعتاد.

وفضلاً عن ذلك كان رؤساء الأركان في اجتماعهم في دمشق في ١٠/ ٥/ ١٩٤٨ قد وضعوا خطة تحرك القوات على النحو التالي: تدخل القوات اللبنانية فلسطين من رأس الناقورة باتجاه نهاريا وعكا، وتدخل القوات السورية من لبنان على محور بنت جبيل ـ صفد ـ الناصرة ـ العفولة ـ جنين، حيث تلاقي القوات العراقية، التي ستدخل من جسر المجامع على نهر الأردن باتجاه مستعمرة غيشر (كوكب الهوى) والمرتفعات المؤدية إلى العفولة، ثم جنين، لتلاقي القوات السورية. وتدخل القوات الأردنية من جسر الشيخ حسين عبر نهر الأردن إلى بيسان والعفولة. وتدخل القوات المصرية من منطقة غزة والنقب إلى خط عرضي يمتد من تل أبيب إلى بيت لحم. غير أن الملك عبد الله، باعتباره القائد العام، أجرى على خطة رؤساء الأركان ثلاثة تعديلات، يقضي الأول بتغيير القوات السورية محور دخولها لتسلك محور دمشق ـ القنيطرة ـ سمخ. ويقضي الثاني بتحول القوات اللبنانية باتجاه المالكية، بعد أن كان خط سيرها بجانب ساحل البحر الأبيض المتوسط. ويقضي الثالث بتغيير حركة القوات الأردنية. وبعد اتصالات ومداخلات اقتنع الملك بإلغاء التعديلات والإبقاء على الخطة كما وضعها رؤساء الأركان[٢٩].

غير أن العدول عن التعديلات المقترحة جرى بعد أن كانت القوات السورية قد التزمت بها وانسحبت من لبنان، ومضت باتجاه القنيطرة وبحيرة طبرية. كما كان

---

(٢٨) محمود عزمي، **دراسات في الاستراتيجية الإسرائيلية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ص ٤٩ ـ ٥٤.

(٢٩) الكيلاني، **الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية ـ الإسرائيلية، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٨**، ص ١١٨.

متعذراً على القوات اللبنانية العودة إلى المحور الأول. ومن جهة ثانية نفّذت القوات الأردنية التعديلات المقترحة، بعد التراجع عنها بثلاثة أيام، بالانسحاب من قطاع نابلس إلى قطاع القدس، مما اضطر القوات العراقية إلى التوجه إلى منطقة نابلس. وبذلك سقط من الخطة الأصلية موضوع لقائها بالقوات السورية عند جنين. ويعقّب د. الكيلاني: «لقد أدى التعديل الرئيس في خطة العمليات والمحاور إلى تغيير في قوامها. فبعد أن كانت الخطة تقوم على أساس القتال على الخطوط الخارجية التي تجبر العدو على توزيع قواته على عدة جبهات، وعلى تشتيت قواه، وانشغالها بالقتال على عدة جبهات في وقت واحد، إشغالاً يخفف فاعلية الحشد والتركيز السلاحي، ويمتص قدرات العدو القتالية، خلت الجبهة الشمالية العربية من الحد الأدنى من القوات لتحقيق هذا الأسلوب في القتال، إلا من قوة صغيرة هي القوة اللبنانية التي لم تكن قادرة على جذب جزء هام من قوات العدو، وعلى التوغل في فلسطين بدءاً من شمالها. . وهكذا دخلت الجيوش العربية فلسطين في الساعات الأولى من يوم ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨، ولم تكن خططها العامة والخاصة، ولا استعداداتها وتعبئتها وحشدها، ولا محاور عملياتها، ولا تمركزها وانتشارها وحركاتها، في الحد الأدنى من المستوى المطلوب والمعروف لمثل تلك الحرب التي بدأتها يومذاك»[٣٠].

وأن تكون تلك حال القوات النظامية العربية غداة دخولها فلسطين ففي ذلك الدلالة الواضحة على أن الأنظمة، الفاقدة استقلال قرارها السياسي، والأسيرة لواقع التجزئة والتخلف والتبعية، قد ارتضت إقرار الهزيمة على تلك القوات المحدودة العدد والفعالية قبل أن تتحرك. وذلك الذي كان، وفي وقائع القتال البرهان الساطع.

ثالثاً: قرارات جامعة الدول العربية بعزل الشعب العربي الفلسطيني، وتهميش دوره

لدى إقرار جامعة الدول العربية، وبالإجماع، دخول الجيوش العربية فلسطين، أعلنت عزمها على منع التقسيم وتحرير فلسطين. ولتنفيذ السياسة المعتمدة بعزل الشعب العربي عامة عن القضية، وشعب فلسطين وهيئاته وأحزابه خاصة، اتخذ مجلس الجامعة القرارات الأربعة التالية[٣١]:

---

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١١٩.

(٣١) شفيق الرشيدات، **فلسطين: تاريخاً.. وعبرة.. ومصيراً**، سلسلة التراث القومي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ٢١٧.

الأول: اعتبار الجيوش العربية وحدها الوسيلة الصالحة لحماية عرب فلسطين وإنقاذ عروبتها. وعليه توقف اعتباراً من أول نيسان/أبريل ١٩٤٨ تقديم أي شكل من أشكال الدعم الرسمي العربي، ومن الجامعة، إلى المنظمات العاملة في فلسطين، الأمر الذي صب في قناة القوات الصهيونية التي كانت قد بدأت تنفيذ الخطة (دالت).

الثاني: حل جميع المنظمات العسكرية الشعبية في فلسطين وتوقيف نشاطها وإبعادها عن ميدان المعركة، بحجة أن وجودها في الميدان يعرقل عمليات الجيوش، وذلك بدل إيجاد آلية للتنسيق بين الطرفين وجعل تلك المنظمات طليعة للقوات النظامية ورديفاً لها، فضلاً عن أن «الجهاد المقدس» و«جيش الإنقاذ» كانا قد اكتسبا خبرة نسبية بأساليب قتال القوات الصهيونية، كما كانت لديهما معلومات غير يسيرة عن المستعمرات وتحصينها وخرائطها، لم تكن متوفرة لدى أي من الجيوش العربية، فيما عدا الجيش العربي الأردني. وكان بالتالي قرار الحل يعني من جملة ما يعنيه حرمان القوات النظامية العربية المشاركة في الحرب من الخبرة والمعرفة التي اكتسبها كلٌ من «الجهاد المقدس» و«جيش الإنقاذ». غير أن قرار الحل لم ينفذ في حينه، فـ «جيش الإنقاذ» جرى سحبه قبل دخول القوات النظامية العربية وتجمّع في الجليل، فيما تواصل عمل «الجهاد المقدس» بقدر من التعاون مع الجيش العربي الأردني، خاصة في القدس.

كما تقرر تجريد المناضلين الفلسطينيين من سلاحهم، بزعم أن وجود السلاح لديهم يمكن أن يؤدي إلى الإضرار بسلامة الجيوش، فضلاً عن إمكانية استخدامه في النزاعات الفلسطينية الحزبية والعائلية، مما قد يؤدي إلى إثارة الفوضى والاضطراب في الميدان، علماً بأنه خلال الشهور السابقة لقرار الجامعة، وبرغم تخلّي القوات البريطانية عن مسؤولياتها الأمنية، لم يقع شيء مما زعمته جامعة الدول العربية، بل سادت درجة عالية من التعاون بين خصوم الأمس في ائتلاف في «اللجان القومية» في غالبية مدن فلسطين وقراها. والاحتجاج بنزاعات الفلسطينيين غير موضوعي، لأن الحديث عن التناحرات الحزبية والخلافات السياسية المحلية كان أكبر من حجمها بكثير[٣٢]. ويُنظر إلى استبعاد الفلسطينيين على أنه إنما جاء استجابة لتوصيات وضغوط بريطانية، تحسباً من فعالية الشعب الذي قاوم وحده المنظمات الصهيونية والقوات البريطانية التي بلغت ٦٠ ألفاً سنة

(٣٢) الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٦٠٠.

١٩٣٩، وصمد ثلاثين عاماً ولم يمكّن التحالف الاستعماري الصهيوني من أن يقتلعه من ترابه الوطني كما كان مخططاً[٣٣].

الثالث: عزل جميع الأحزاب والهيئات السياسية الفلسطينية عن مباشرة معالجة قضية فلسطين أو الاشتراك في العمليات العسكرية، وترك معالجة القضية كاملة للجامعة العربية والجيوش العربية، بحجة أن نشاط الهيئات الفلسطينية واشتراكها في معركة التحرير، خاصة الهيئة العربية العليا بزعامة المفتي، قد يوحيان بالشك والخوف لدى بعض الأقطار العربية، وبعض الرسميين في هذه الدول، الذين لا يطمئنون إلى نيات الهيئة ورئيسها، فيدفعهم ذلك إلى التراجع والانسحاب. وعليه مُنعت الهيئة العربية العليا من مزاولة أي نشاط سياسي أو عسكري معترف به من الدول العربية في فلسطين، وحُرمت جميع منظماتها من عون الجامعة العربية اعتباراً من نيسان/أبريل، ومُنع المفتي من دخول فلسطين قبل ١٥/٥/١٩٤٨.

الرابع: وضع خطة عسكرية مشتركة لجميع تحركات الجيوش العربية في فلسطين، وتكوين هيئة قيادة عامة، واختيار القائد الأعلى للجيش الأردني رئيساً لها. ويعقّب شفيق الرشيدات: «ويعني هذا القرار بالنسبة لأوضاع الأردن آنذاك تعيين الجنرال غلوب البريطاني رئيس أركان الجيش الأردني قائداً فعلياً لعمليات الجامعة في فلسطين. ويعني كذلك معرفة بريطانيا التامة لكلّ صغيرة وكبيرة في خطط الجيوش العربية وأسلحتها وتحركاتها، ويعني أيضاً تحكم السياسة البريطانية وسيطرتها على حركة هذه الجيوش».

واستكمالاً لعزل الشعب العربي عن مجريات الأمور، وتيسير تنفيذ المخطط المرسوم بالتوافق التام مع الإرادة البريطانية، أعلنت الحكومات العربية حالة الطوارىء والأحكام العرفية، ووضعت التشريعات القاسية لضرب الحركات الوطنية تحت شعار مكافحة الأفكار الهدامة وجواسيس الصهيونية.

وفي المقابل كان بن غوريون قد حدد رؤية استراتيجية واضحة في توجيهه لهيئة أركان حرب الجيش الإسرائيلي عبّر عنها بقوله: «لا بد من سحق قوات لبنان وسورية، وشرق الأردن كذلك، وعلينا أن نصمد في النقب، وخطتنا العامة لهذا الأسبوع هي: أولاً ـ تحرير القدس والمنطقة المحيطة بها، ولتحقيق ذلك يجب حشد قوات إضافية وأسلحة ثقيلة لأنه من المنطقي أن نتصور أن العرب

(٣٣) الرشيدات، المصدر نفسه، ص ٢٠١.

سوف يبعثون على عجل بتعزيزات إلى القدس. إن المعركة من أجل القدس حيوية من الناحية المعنوية والسياسية وإلى حد ما من الناحية العسكرية. ومع وصول المدافع الجديدة لا بد من تدمير الرملة واللد، ونستعد لتوجيه ضربة إلى جنين، ومن ثم التقدم نحو وادي الأردن».

ويمضي بن غوريون في توجيهه محدداً مهام القادة على الجبهات المختلفة بقوله: «ماكليف لا بد أن يحصل على كلّ التعزيزات اللازمة له حتى يدخل إلى جنوب لبنان، ولا بد من مساعدة قواته بغارات جوية على صور وصيدا وبيروت، ولابد من ضرب بيروت من البحر أيضاً ـ إيغال (ألون) عليه أن يتولى ضرب سورية في الشرق والشمال. سلاحنا الجوي يجب أن يضرب ويدمر عمان. إن أضعف نقطة في التحالف العربي هي لبنان، والحكم المسلم هناك صناعي ويسهل تقويضه. ولا بد من إنشاء دولة مسيحية إلى الشمال منا على أن يكون خط الحدود لجنوب لبنان هو نهر الليطاني. ولا بد أن نوقّع معاهدة مع لبنان في هذه الحالة. وبضرب الفيلق العربي وضرب عمان فإن شرق الأردن سوف ينتهي، وبعده فإن سورية سوف تسقط. وإذا تجرأت مصر على القتال فلا بد أن نضرب بورسعيد والإسكندرية وحتى القاهرة»[٣٤].

ويلاحَظ أن الاتفاقيات التي كانت قد أُجريت مع الملك عبد الله، وفيما بين غلوب وقادة الهاغاناه، لم تكن لتعفي الأردن من مخطط العدوان والتدمير الذي حدد بن غوريون أبعاده. وذلك ما شهد به الجنرال موشيه كارميل وأورده آفي شلايم بالقول: «كانت سياسة بن غوريون ومنذ اللحظة الأولى لبداية الحرب، أن أي اتفاقيات مع شرق الأردن ليس لها أن تقيد تصرفاته في شيء، حتى تجاه الجيش الأردني نفسه. وهكذا فإننا حصلنا على كلّ إذن بالعمل طلبناه ولكلّ تفويض بالتصرف احتجنا إليه. وعندما عُيّنت قائداً للجبهة الشمالية كانت تعليمات بن غوريون أن أوجّه الضربات بكلّ اتجاه، لقوات لبنان، للقوات السورية، لقوات شرق الأردن، ولقوات العراق. إن بن غوريون بوصفه قائداً أعلى للعمل السياسي والعسكري الإسرائيلي في تلك الظروف لم يفرض أي قيد، وكان تصرفه نابعاً من فكرة أننا نحارب كما هو في الحرب»[٣٥].

وبينما كان بن غوريون يصدر توجيهاً بتدمير القوات العربية، بل ضرب

---

(٣٤) هيكل، **العروش والجيوش، كذلك انفجر الصراع في فلسطين: قراءة في يوميات الحرب**، ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

(٣٥) شهادة الجنرال موشيه كارميل، كما سجلها آفي شلايم، ونقلها عنه هيكل في: المصدر نفسه، ص ١٨٨.

عمق الدول العربية التي تشارك بعض قواتها في القتال، لم تكن القوات العربية تعتمد تدمير العدو هدفاً استراتيجياً، أو حتى وسيلة تكتيكية تستهدف تدمير ما قد ينسحب منه: بلدة أو مستعمرة أو موقع، وتحول بذلك دون تمكينه من إعادة تنظيم قواه والتمركز في موقع آخر(٣٦)، وذلك ما عكسته الممارسات الميدانية على سائر الجبهات، وفي كلّ المواجهات.

ولقد خاضت القوات النظامية القتال على ثلاث مراحل، فصلت بينها اتفاقيتا هدنة مؤقتة، ووضعت نهايتها اتفاقيات الهدنة الدائمة التي بدأت بتلك التي وقِّعت مع مصر في ٢٤/ ٢/ ١٩٤٩. ولأن القوات المقاتلة كانت ملتزمة بالسياسات والتوجيهات القطرية، ولم تكن حركاتها تتبع توجيهاً استراتيجياً واحداً، يغدو منطقياً الوقوف عند حركة وإنجاز كلّ من هذه القوى خلال مراحل القتال الثلاث، وذلك بتقديم إيضاح بإيجاز غير مخل لما جرى في ساحات القتال.

رابعاً: جولة القتال الأولى (١٦/ ٥ ـ ١٠/ ٦/ ١٩٤٨)

لكي تواجه الهاغاناه القوات العربية الداخلة من عدة جبهات اعتمدت خطة استفراد كلّ جبهة على حدة وتركيز القوة لمواجهة الوضع فيها، ثم الانتقال إلى جبهة أخرى، مستغلة افتقاد القوات العربية لوحدة الخطة ووحدة القرار. وبرغم ذلك ظلت المبادرة في أيدي القوات العربية خلال هذه المرحلة، بحيث لم يقم الجيش الإسرائيلي بالهجوم إلا في حالات قليلة. وقد تمثلت الإنجازات العربية خلالها على النحو التالي(٣٧):

أ ـ القوات اللبنانية: كانت القوات الإسرائيلية قد احتلت المالكية وقَدَس، قبل ١٥/ ٥، وبعد أن حررتهما القوات اللبنانية أعادت القوات الإسرائيلية احتلالهما في ٢٩/ ٥. وبتعاون قوات لبنانية وسورية ومن جيش الإنقاذ تم تحريرهما ثانية في ٦/ ٦، كما جرى احتلال مستعمرة رامات نفتالي. وبذلك أصبح الطريق إلى سهل الحولة والجنوب مفتوحاً.

---

(٣٦) الكيلاني، **الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية ـ الإسرائيلية، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٨**، ص ٧٨ ـ ٨١.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٧٨ ـ ٨١؛ الياس شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ط ٣ (بيروت. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٣)، ص ٥٢٨ ـ ٥٣٠؛ **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٤٨٩ ـ ٤٩٠، ٥٠٤ ـ ٥٢٧ و٥٤٣ ـ ٥٦١؛ هرتزوج، **الحروب العربية ـ الإسرائيلية، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٢**، ص ٥٥ ـ ٨٧، وأبو غربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٩**، ص ٢٦٩ ـ ٣٠١.

ب ـ **القوات السورية**: بعد محاولة فاشلة لتحرير سمخ في ٥/١٥، تحقق ذلك في ٥/١٨. وبعد محاولة فاشلة لاحتلال مستعمرتي مشمار هايردين ودان تم احتلالهما ومستعمرتي شاعر هوغلان ومسادا في ٦/١٠، بينما فشلت محاولتين لاحتلال مستعمرتي دغانيا (أ) و(ب)، وهما أقدم المستعمرات في الجليل الشرقي، فكان لصمودها صدى كبير في الأوساط الصهيونية.

ج ـ **القوات العراقية**: تقدمت باتجاه مستعمرة غيشر (كوكب الهوى)، وحاصرتها بعد أن لم تستطع احتلالها، وعندما احتلت مشروع كهرباء روتنبرغ طُلب منها التوجّه لعبور نهر الأردن عن طريق جسري أللنبي ودامية، والتوجّه إلى نابلس ومنها إلى طولكرم. وبذلك غدت على مسافة ١٠ كلم من ناتانيا. وكانت القوات الإسرائيلية قد احتلت جنين وعدة قرى في محيطها في ٦/٤. فشنت القوات العراقية هجوماً مضاداً ونجحت في تحريرها في ٤ و٦/٥ وصدّ كلّ محاولات لواء غولاني لإعادة احتلالها. كما نجحت القوات العراقية في استعادة راس العين في ٥/٣١، وخاضت معركة ضارية لتحرير قرية قاقون لكنها لم تتكلل بالنجاح.

د ـ **القوات الأردنية**: الجدير بالتنبيه إليه بداية أن عمليات قوات الجيش العربي الأردني كانت طوال حرب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ محكومة بقرارات الجنرال غلوب والضباط الإنكليز المسؤولين عن كافة القطعات، على الرغم من غلبة أصحاب التوجّه الوطني والقومي بين الضباط والضباط الصف والجنود العرب، الذين تُحسب لهم إيجابيات هذه القوات، وهم غير مسؤولين تاريخياً عن السلبيات التي لم يكن ميسوراً عليهم الحد منها، وأولها التأخير المتعمّد في الوصول إلى القدس حتى ٥/١٩، بحيث عاشت خمسة أيام حمراء، كما سيأتي بيانه. وانتشرت القوات في المنطقة العربية وتمركزت في منطقة اللطرون ـ باب الواد معزّزة بذلك إغلاق طريق القدس الغربية إلى الساحل. كما قامت باستعادة حي الشيخ جراح في ٥/١٩، وكان قد احتُل في ٥/١٥. ولما كان مستوطنو عطاروت (قلنديا) قد هجروها فور رحيل الإنكليز، وكذلك فعل مستوطنو نفيه يعقوب بعد هجوم وحدات مشتركة من جيش الإنقاذ و«الجهاد المقدس» في ٥/١٧، بات طريق القدس ـ رام الله سالكاً وآمناً نسبياً. وفي القدس شاركت وحدات أردنية في المعارك الضارية التي دارت على محور الشيخ جراح ـ المصرارة سعد وسعيد، كما عند الباب الجديد وفي مواجهة كنيسة النوتردام والمستشفى الفرنسي، بعد احتلال الصهاينة لهما واستغلال مركزهما الاستراتيجي المشرف على أحياء البلدة القديمة وساحة باب العمود والمصرارة. كما ساهمت القوات

الأردنية في معارك محور رامات راحيل وتالبيوت وأبو طور، فضلاً عن أنها عزّزت القوى الضاغطة على الحي اليهودي في البلدة القديمة وساهمت بدور أساسي في استسلامه يوم ٢٨/ ٥.

هـ ـ **القوات المصرية**: توزعت القوات المصرية لدى دخول فلسطين إلى محورين: سلك الأول طريق الساحل، والثاني الطريق الداخلي، وبعد أن فشل الهجوم على مستعمرتي كفار داروم ونيرم حوصرتا وتابع الرتل تقدمه فدخل غزة، وبدأ هجوماً على مستعمرة ياد مردخاي (ديرسنيد) في ٥/١٩ تواصل حتى ٢٤/ ٥ عندما احتلها، وتابع السير ليدخل المجدل وعراق سويدان، حيث واجه مقاومة أوقفت تقدمه. وفي ٢٩/ ٥ تمكّن من احتلال ضواحي أسدود الشمالية التي لقيت تعزيزات من رحوفوت فتوقف التقدم المصري على هذا المحور عند أسدود، على بعد ٣٢ كلم جنوبي تل أبيب. أما الرتل الثاني فتقدم بيسر حتى احتل بئر السبع في ٢٠/ ٥، وتابع تقدمه حتى وصلت طلائعه بيت لحم والتقت بالمتطوعين المصريين فيها بقيادة أحمد عبد العزيز، وبالقوات الأردنية في المدينة، وبحيث غدت على بعد ٧ كلم من جنوبي القدس. ولم تلبث حساسية متنامية بين القوات المصرية والأردنية أن برزت، و«كان لها تأثيرها على سياق الحرب، وشكّلت عاملاً مخففاً على جيش الدفاع الإسرائيلي في خططه وعملياته»[٣٨].

وقامت القوات الصهيونية بهجوم معاكس على أسدود، مستخدمة الطائرات والمدفعية، وكان المصريون قد توقعوا الهجوم واستعدوا له فأوقعوا بالعدو إصابات بالغة، إلا أن الهجوم اضطر القوات المصرية للتخندق شمالي أسدود. وفي محاولة للاتصال بين الرتلين قامت باحتلال مستعمرة نيتسانيم، بينما فشل الهجوم على مستعمرة نيغبا. ومع ذلك تمكنت القوات المصرية من عزل مستعمرات النقب.

خامساً: أيام القدس الخمسة الحمراء[٣٩]

ما إن غادر المندوب السامي البريطاني القدس في ١٤/ ٥، حتى بادرت القوات الصهيونية إلى إطلاق النار بغزارة على كلّ نقاط التماس لتغطي استيلاءها على المناطق التي أخلاها الإنكليز، والتي يحتل بعضها مواقع استراتيجية في القدس تشرف على الشطرين الشرقي والغربي من المدينة، وتحيط بها أسلاك شائكة

(٣٨) حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية، ص ٥٥.

(٣٩) أبو غربية، المصدر نفسه، ص ٢٦٩ ـ ٢٩٤.

تحميها. فاحتلوا دائرة البريد المركزي، ومجمّع المسكوبية، ومباني قيادة الشرطة العامة والمحاكم، والسجن المركزي، ودار الإذاعة، ودار بلدية القدس، وبنك باركليز. وقد خرج الإنكليز من ناحية الأحياء العربية مما يسر للصهاينة احتلالها أولاً بأول.

ولقد شهدت القدس بين ١٤/ ٥ ـ ١٩/ ٥ معارك ضارية على المحورين الشمالي والجنوبي تحملت عبء القتال فيها قوات «الجهاد المقدس»، وجيش الإنقاذ، والشرطة الفلسطينية والمناضلون الأفراد، وذلك بسبب قرار الجنرال غلوب تأخير وصول القوات الأردنية إلى المدينة المقدسة، عملاً باتفاقه مع قيادة الهاغاناه السابقة الإشارة إليه. وكثر خلال تلك الأيام العصيبة تساقط الشهداء والجرحى، الذين ضاقت بهم ممرات مستشفى الهوسبيس، المستشفى الوحيد في البلدة القديمة آنذاك، وعجز أطباؤه عن معالجتهم لكثرتهم. وفي ١٥/ ٥ احتل الصهاينة حي الشيخ جراح فقطعوا اتصال القدس برام الله والشمال، فضلاً عن احتلال بعض البيوت المشرفة على حي باب الساهرة.

وفي المحور الجنوبي تقدم الصهاينة في ١٥/ ٥ من حي القطمون، الذي احتُل في ١/ ٥، في أحياء البقعة التحتا والنمامرة والألماني، التي تعرضت لنهب بيوتها الثرية من قِبل يهود مدنيين. وفي ١٦/ ٥ احتلوا الأماكن التي أخلاها الإنكليز في شوارع الملك جورج وبن يهودا ورحافيا، في وسط القدس الغربية، كما احتلوا معسكر الجيش البريطاني الرئيسي («معسكر أللنبي»). وبذلك حققوا التواصل مع تالبيوت ورامات راحيل، وأقاموا حاجزاً في جنوب القدس يحول دون وصول النجدات من بيت لحم والخليل وقراهما، ومن القوات المصرية في بيت لحم. وحاولوا في ١٧/ ٥ التقدم من ناحية باب الخليل، ولولا أن رجال الشرطة العرب كانوا قد أغلقوا الشارع المؤدي من باب الخليل إلى البلدة القديمة لتمكّنت الشاحنات من اقتحام باب الخليل. ونجح في اليوم ذاته هجوم مشترك لجيش الإنقاذ و«الجهاد المقدس» على ينفي يعقوب، وفي الليل انسحب مستوطنوها عبر الشيخ جراح المحتل إلى مجمع هداسا والجامعة العبرية.

وأمام مخاطر اقتحام باب النبي داود لنجدة الحي اليهودي في البلدة القديمة، وتقديراً لمحدودية قدرات «الجهاد المقدس» وجيش الإنقاذ جرى الاتصال بالقائد محمود الموسى، قائد سرية من الجيش العربي الذي لبى الدعوة وشاركت سريته في التصدي للمحاولة الصهيونية، برغم تعليمات الجنرال غلوب بعدم التحرك في القدس قبل ١٩/ ٥.

سادساً: الهدنة الأولى (١١/ ٦ ـ ٧/ ٧/ ١٩٤٨)

تنفيذاً لقرار مجلس الأمن توقف القتال في ٦/١١ لمدة أربعة أسابيع. ولم تكن القوات العربية بحاجة إلى الهدنة، إذ كانت لمّا تزل تمتلك زمام المبادرة بشكل كامل، وإن كانت النتائج التي حققتها محدودة[٤٠]. وفضلاً عن ذلك كان قبول الهدنة ينطوي على اعتراف ضمني بإسرائيل[٤١]، وبالتالي كان القبول بالهدنة خطأ سياسياً تقع مسؤوليته تاريخياً على الساسة الذين فرضوها على العسكريين دون أخذ رأيهم في قرارهم الأشد تأثراً بنتائجه. وبالمقابل كانت القوات الصهيونية في حاجة ماسة إلى الهدنة التي «نزلت علينا كالندى من السماء»، كما قال أحد قادتها؛ إذ كانت متعبة وخائرة القوى، خاصة كتائب المشاة التي كانت قد تكبدت خسائر فادحة[٤٢].

وعقدت الحكومة الإسرائيلية اجتماعاً برئاسة بن غوريون استهله بالإعراب عن قناعته بأن القوات الصهيونية قامت بعمل جبار خلال أسابيع القتال الأربعة، فيما أحرز العدو نقاط تفوّق معيّنة، وأكد أنه عندما يُستأنف القتال فلسوف تدخل القوات الصهيونية «معركة الحسم». ولخّص ما يجب عمله خلال فترة الهدنة بأربع مهام رئيسية: أ ـ حل مشكلة إرسال المواد الغذائية إلى القدس بتحسين طريق بورما وتوسيعه. ب ـ وقف النزوح عن القدس باتخاذ إجراءات مشدَّدة لمنع الهجرة، وقد رفض اقتراحاً بإجلاء الاطفال عنها. ج ـ رفع مستوى التدريبات والانضباط في الجيش، وإعادة تنظيم بنيته، وزيادة الإنتاج الحربي. د ـ رفع مستوى الجهد القتالي لليشوف برمته. وبالعمل الجاد لتنفيذ المهام الأربع استغل التجمّع الاستيطاني الصهيوني أسابيع الهدنة الأربعة على أفضل ما يكون، بحيث دخل الجيش الإسرائيلي الحرب في نهايتها أكثر تنظيماً وتدريباً وتسليحاً مما كان عليه عند وقف القتال[٤٣].

وفيما عدا مصر لم تبذل الدول العربية الأخرى المشاركة قواتها في الحرب الحد الأدنى من الجهد اللازم لتطوير قدراتها القتالية. ولم تشر المصادر إلى أن أي قيادة سياسية أو عسكرية عربية أجرت دراسة لمجريات الأمور خلال مرحلة القتال الأولى، أو بحثت فيما يتوجب عمله استعداداً للمرحلة المقبلة، وبخاصة على

---

(٤٠) هرتزوج، **الحروب العربية ـ الإسرائيلية، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٢**، ص ٦٤.

(٤١) شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ص ٥٣١.

(٤٢) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٥٧١.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٥٧١ ـ ٥٧٢.

صعيد التسليح الذي تجلى قصوره في مواجهة التطور المتسارع في سلاح العدو. وعليه «كانت الهدنة في مصلحة إسرائيل وضد العرب. وقبل دخول القوات النظامية العربية المعركة كانت إسرائيل في مواقع الهجوم السياسي والعسكري، أما بعده فقد تحولت أداتها العسكرية إلى الدفاع، وبناء عليه سعت إلى الهدنة لترتيب أوضاعها، والانتقال إلى الهجوم العسكري بما يتلاءم وخططها السياسي. في المقابل، كان الموقف العربي في حال الدفاع السياسي بعد قرارات الأمم المتحدة، وجاء الهجوم العسكري ليفتح أمام الدول العربية المجال للانتقال إلى الهجوم السياسي، لكنها بقبولها الهدنة أضاعت الفرصة، فأصبحت في موقع الدفاع سياسياً وعسكرياً، وتحولت إسرائيل إلى الهجوم السياسي استناداً إلى الشرعية الدولية، ثم إلى الهجوم العسكري بعد الهدنة، بينما تحولت الجيوش العربية من المبادرة الهجومية إلى المرابطة الدفاعية، في خطوط قريبة من خطوط التقسيم، ما عدا الجبهة المصرية التي عزلت النقب، الذي كانت إسرائيل تطمع فيه، ولمّا أصبحت الجيوش العربية مرابطة، سهل الاستفراد بكلٍّ منها على حدة»[٤٤].

ولقد قام برنادوت، الوسيط الدولي، بنشاط سياسي، وقدم مشروعاً للتسوية لم ينل حظه من النجاح. ثم حاول تمديد الهدنة ففشلت محاولته. ولما كانت الهدنة محددة بأربعة أسابيع أصدر في ٧/٨ أوامره إلى مراقبي الأمم المتحدة لترك مواقعهم. وبذلك انتهت الهدنة وتجددت المعارك على كلّ الجبهات.

● **طريق بورما**

لتوفير احتياجات القدس الغربية المحاصرة، ولتأمين وصول قوافل المواد الغذائية والسلاح والمقاتلين إليها، كان لا بد من تأمين طريق عبر الجبال بين القدس والساحل متجاوزة باب الواد، بعد أن بات واضحاً أن السيطرة عليه ليس سهلاً. وكانت القوات الصهيونية قد احتلت قريتي بيت جيز وبيت سوسين العربيتين، واتضح لدوريات الاستطلاع العسكرية الصهيونية أنها استكملت السيطرة على مساحة متصلة بين المناطق المحتلة في منطقة القدس، وتلك المحتلة في منطقة باب الواد، وليس هناك سوى مسافة محدودة يمكن شق الطريق عبرها للوصل بين مواقع القوات الصهيونية في الموقعين. وبعد أن تدارس القادة العسكريون والمهندسون المختصون الأمر وضِعت خطة شق الطريق وعُرضت على بن غوريون الذي أمر بحشد أكبر عدد ممكن من الجرارات ومعدات شق الطرق

(٤٤) شوفاني، المصدر نفسه، ص ٥٣٠.

وإعداد مئات المهندسين والعمال والمباشرة فوراً بالعمل لإنجاز الطريق قبل إعلان الهدنة، وقد أُنجزت بالفعل في ٦/١٠[٤٥]. ولدى عبور قافلة من ١٧٠ شاحنة ومصفحة منع الضباط الإنكليز في المنطقة الضباط العرب من إطلاق النار على القافلة التي كانت في مرمى نيرانهم[٤٦].

سابعاً: جولة القتال الثانية: مرحلة الأيام العشرة الحاسمة (٩ ـ ١٧/٧/١٩٤٨)

باشرت القوات الإسرائيلية الهجوم على مختلف الجبهات، مستغلة ما بلغته من قدرات وعدم تطور القدرات العربية ومحاولة استعادة المواقع التي كانت قد احتلتها هذه القوات. ويمكن تلخيص إنجازات الأيام العشرة كالآتي[٤٧]:

أ ـ على جبهة القوات السورية: كانت القوات السورية تحتل مشمار هايردين، وقد أقامت رأس جسر على نهر الأردن. ومنذ مساء ٧/٩ توالت الهجمات الصهيونية على الموقعين، ونجحت القوات السورية في ردها. وبالتالي تحول الموقف إلى حرب مواقع وهجمات متبادلة.

ب ـ على جبهة القوات العراقية: نجحت القوات العراقية في تعزيز مواقعها في منطقة جنين، بتطهير مرتفعات جنين وتحرير عدة قرى مجاورة. فيما نجح المناضلون الفلسطينيون بتحرير قرى عارة وعرعره وأم الفحم، بينما فشلوا في الحيلولة دون احتلال مجدل الصادق. وقد صدرت الأوامر إلى القوات العراقية في ٧/١٢ بالانسحاب من راس العين إلى كفر قاسم، وقد حاولت استعادة مجدل الصادق وراس العين في ٧/١٦ لكنها فشلت. وكرر الصهاينة الهجوم على طريق قلقيلية ـ جلجولية، وتقاطع الطرق قرب كفر قاسم دون أن تمكنهم القوات العراقية من تحقيق أي تقدم. ويلاحَظ أن جميع هذه العمليات تمّت ضمن المنطقة العربية بموجب قرار التقسيم.

---

(٤٥) هرتزوج، **الحروب العربية ـ الإسرائيلية، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٢**، ص ٧٩.

(٤٦) هيكل، **العروش والجيوش، كذلك انفجر الصراع في فلسطين: قراءة في يوميات الحرب**، ص ٢٧١.

(٤٧) الكيلاني، **الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية ـ الإسرائيلية، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٨**، ص ٨٣ ـ ٨٥؛ **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٥٧٢ ـ ٦١١؛ شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ص ٥٣٢ ـ ٥٣٥؛ هرتزوج، المصدر نفسه، ص ٨٩ ـ ١٠٣، وأبو غربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٩**، ص ٣٢٧ ـ ٣٣١ و٣٣٥ ـ ٣٣٧.

ج ـ **على جبهة جيش الإنقاذ**: كان جيش الإنقاذ قد عبر من المالكية وعزز قواته في الجليل الأسفل، وجدّد الهجوم على مستعمرة إيلانيا (الشجرة)، ذات الموقع الهام على طريق الناصرة ـ عيلبون ـ المغار. وكانت القوات الإسرائيلية ترى في السيطرة على الشجرة إمكانية عزل الناصرة عن عمقها العربي. وفي الوقت ذاته كانت تشن هجوماً مكثفاً في منطقة الجليل الغربي. وبينما كان جيش الإنقاذ مشغولاً شرقاً في قطاع الشجرة وغرباً في قطاع البروة وترشيحا، احتلت القوات الإسرائيلية شفاعمرو في ٧/١٤ ولتفاجىء صفورية، المعروف رجالها بأنهم مقاتلون أشدّاء، ولتسقط دون قتال تقريباً لهول المفاجأة. وتقدمت القوة الصهيونية المهاجمة باتجاه الناصرة لتحتلها مساء ٧/١٦. وانعكس سقوط الناصرة على معركة الشجرة التي كان يخوضها جيش الإنقاذ بأن انسحب من ضواحيها. كما استُغلت صدمة سقوط الناصرة في احتلال العديد من قرى الجليل الأسفل، في حين بقي الجليل الأعلى صامداً.

د ـ **على جبهة مثلث الكرمل الصغير**: قرى جبع وإجزم وعين غزال. وقد نجحت القوات الصهيونية باحتلال الطيرة في ٧/١٦، بينما فشلت حملاتها المكثفة أمام مقاومة القرى الثلاث. وبرغم إعلان الهدنة الثانية شُن عليها في ٧/٢٤ هجوم من ثلاث سرايا مختارة من ألوية غولاني وكرملي وألكسندروني تساندها الطائرات والمدافع. وتواصل القصف في ٧/٢٥، وعندما احتُلت في مساء ذلك اليوم اتضح أن مواطنيها هجروها وشقوا طريقهم إلى وادى عارة، فوصل ٨٠٠ شخص منهم بكامل أسلحتهم إلى منطقة طولكرم. وبذلك استكملت القوات الإسرائيلية احتلال منطقة الكرمل.

هـ ـ **على جبهة القوات الأردنية**: استهدفت الخطة الإسرائيلية تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: تأمين تل أبيب ومنطقتها باحتلال اللد ومطارها والرملة ومعسكر صرفند بجوارها، وتأمين التواصل مع القدس باحتلال اللطرون، واستكمال احتلال القدس باحتلالها شطرها الشرقي ـ البلدة القديمة وما تبقى من أحياء عربية. وكان لدى اللد قبل انتهاء الانتداب حامية قوية قياساً بباقي المدن العربية[٤٨]. وبعد دخول القوات الأردنية وصلت إليها سرية مشاة من الجيش

(٤٨) كانت حامية اللد تضم ١٣٠٠ مقاتل من جيش الإنقاذ، والحرس البلدي، والمتطوعين، ولديها ١١ مصفحة و٣ مدافع هاون و٧ مدافع ميدان و٢٥٠ رشاش برن و٤ رشاشات هوشكيس. وحتى قيام الهدنة الأولى كانت تسيطر على مطار اللد، ومحطة سكة الحديد الرئيسية فيها، ومعسكر صرفند، والمستودعات الرئيسية للبنزين. انظر: أبو عربية، المصدر نفسه، ص ٣٢٨.

العربي الأردني. وفور انتهاء الهدنة باشرت القوات الإسرائيلية هجومها لتحقيق الأهداف الثلاثة.

ففي قطاع اللد والرملة بدأت الهجوم على المطار بكتيبة دبابات وكتيبة مشاة خاضتا معركة ضارية مع المدافعين عن المطار. وبعد أن احتلتاه في ٧/١٠ تقدمتا باتجاه قرى ويلهلمه ورنتية والطيرة وقولة، لتخوضا معركة أخرى مع الأخيرة. وبذلك غدت اللد مطوقة من الشمال، وشنّت على مواطنيها حرباً نفسية بأن ألقت عليهم الطائرات منشورات تدعوهم إلى الاستسلام. وفي ٧/١٢ دخلت شمالي المدينة ثلاث مدرعات أردنية، حسبها أهل اللد نجدة لهم ولكنها جاءت لإخلاء الحاكم العسكري الأردني الذي انسحب بصحبة الجنود الأردنيين. وبعد فترة وجيزة من مغادرة تلك المدرعات واجهت المدينة هجوماً كثيفاً استُخدمت فيه الطائرات. وبعد احتلال المدينة في معركة غير متكافئة قتل المحتلون ٦٠٠ شخص بينهم ١٧٠ تم قتلهم في أحد المساجد. وبذلك بلغت خسائر اللد ١٣٠٠ شهيد، وأُجبر ٥٠ ألفاً من سكانها على مغادرتها تحت تهديد السلاح في يوم قائظ، بحيث تساقط على الطريق إلى منطقة رام الله نحو ٣٥٠ شهيداً آخر. وبسقوط اللد سقطت الرملة في اليوم التالي[٤٩].

ويذكر أبو غربية، استناداً إلى ما سمعه من بعض ضباط الجيش العربي الأردني، «إن غلوب باشا خطّط للتخلّي عن اللد والرملة دون أن يُشعر حاميتها أو أهلها بذلك.. ويؤكد ضباط الجيش الأردني انه كان بالإمكان صد الهجوم على اللد لو قامت قيادة الجيش الأردني بما يتطلبه الموقف. وأن غلوب كان متواطئاً مع الأهداف اليهودية، وبدلاً من تحريك الجيش بالشكل الصحيح أصدر في صباح اليوم الأول للهجوم عدة أوامر بتحريك الكتائب الأردنية بشكل يلفت الأنظار. وكمثال على ذلك كان من المقرر أن تتجه الكتيبة الأولى من القدس يوم ٩ تموز/ يوليو إلى منطقة الرملة لتهاجم مستعمرتي ريشون ورحوفوت صباح يوم ١١ تموز/ يوليو أي بمجرد انتهاء الهدنة، ثم تتمركز في معسكر صرفند، وبدلاً من ذلك صدرت إليها الأوامر بالحركة «إلى العدسية في شمال الغور الأردني»[٥٠].

وحول سقوط اللد كتب هرتزوغ يقول: «كانت إحدى سرايا الفيلق العربي (السرية الخامسة المستقلة/ مشاة) موجودة بالفعل داخل نقطة بوليس اللد، وأثناء

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٣٢٧ ـ ٣٢٩.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٣٣٠.

القتال أصدر غلوب أوامره بسحبها. وكان الهجوم المضاد الذي قامت به هذه الوحدة مع ظهور مجموعة لعربات الاستطلاع المدرعة التابعة للفيلق عند أطراف اللد سبباً لتمرد السكان العرب بالمدينة لاعتقادهم أن الفيلق قد عاد بقواته»[٥١]، فيما يقرر هيكل: «تُظهر جميع المصادر أن القوات الإسرائيلية دخلت إلى اللد في عملية عادية انسحب فيها الجيش الأردني مسبقاً ودخلت القوات الإسرائيلية أمام قدر من المقاومة محدود، اقتصر على ما استطاع المدنيون الفلسطينيون القيام به دفاعاً عن النفس إزاء موقف فوجئوا به»[٥٢].

وبدأ الهجوم على اللطرون ليلة ١٥ ـ ١٦/٧، وكان ظن القوات الصهيونية أن ما جرى في اللد سوف يتكرر في اللطرون، ولكن ضباط وجنود الحامية الأردنية تمردوا على أمر الانسحاب، وقاتلوا بشجاعة اعترف بها العدو، إذ يقول هرتزوغ: «قام الفيلق (العربي) بأعنف هجماته المضادة طوال الحرب، وقد سجلت تلك المعارك العديد من قصص البطولة، كانت إحداها قصة مجموعة العربات المدرعة التي كان يقودها شاب من البدو وتقاتل بقرية البرج، فبالرغم من إصابته بعدة جراح ظل هذا الشاب يقاتل حتى صارت عربته حطاماً لا رجاء فيها، وفي المستشفى استخرجوا من جسده أكثر من مائة جسم معدني». وبوقفة الرجال وبإرادة القتال ارتدّت كلّ الهجمات الصهيونية التي توالت على اللطرون، وآخرها تلك التي جرت في ١٨/٧ التي شنّها لواء هارئيل. وفي اليوم نفسه صدت قوات الجيش العربي هجوماً صهيونياً على طريق صفا باتجاه رام الله. وبصمود اللطرون ظلت الطريق الرئيسية إلى القدس مغلقة.

وفي منطقة القدس تم احتلال عين كارم في جنوب القدس. وتوالت الهجمات على الأحياء العربية الباقية خارج أسوار البلدة القديمة، كما على البلدة القديمة ذاتها. وكانت قد توثقت العلاقات بين قادة «الجهاد المقدس» وحامية المدينة وبين الضباط العرب في القوات الأردنية، وجرى تعاون فعلي في مواجهة محاولات الاختراق الصهيونية. كما حدث في التصدي لعمليتي الاختراق التي حدثت عند الباب الجديد وباب النبي داود ليلة ١٧/٧، والتي سبقها قصف مكثف بقذائف المدفعية بلغت ٦٠٠ قذيفة دافيدكا و٦٠٠ قذيفة مدفع وعشرات آلاف من رصاص الرشاشات المتوسطة، التي أصاب بعضها قبّة مسجد الصخرة،

---

(٥١) هرتزوح، المصدر نفسه، ص ٩٥.

(٥٢) هيكل، **العروش والجيوش، كذلك انفجر الصراع في فلسطين: قراءة في يوميات الحرب**، ص ٣٢٩.

وساحة الحرم الشريف، والتي لم تفت في عضد المقاومين. وبالصمود في القدس واللطرون فشلت القوات الصهيونية في تحقيق هدفين من أهداف الخطة الصهيونية الثلاثة على جبهة القوات الأردنية.

وكان عبد الله التل ومحمد المعايطة وقسيم محمد ومحمود الموسى وغيرهم من ضباط الجيش الأردني العرب أصحاب التوجّه الوطني لا يخفون معارضتهم للأسلوب الذي يدير به غلوب أمور الجيش، ويرون أن القبول بالهدنة، وبعدم التعاون فيما بين الجيش الأردني وكلٍ من الجيش المصري والجيش العراقي حرمهم فرصة المساهمة في تحرير القدس كاملة، ويعربون عن قناعتهم بأن ذلك كان سيؤدي إلى تقصير خطوط القوات العربية وتوجهها إلى اللد والرملة والعمل لمواجهة تل أبيب(٥٣).

و ـ على جبهة القوات المصرية: كانت مصر قد عززت قواتها بحيث بلغت أربعة ألوية، وكانت القوات المصرية قد استبقت نهاية الهدنة بالهجوم يوم ٧/٨ على الموقع ١١٣ وحققت المفاجأة غايتها باحتلال مفترق الطرق الرئيسي في الجنوب، مفترق بيت داراس وجولس ونيغبا، واحتلت كوكبا والحليقات والنقطة ١١٣. كما تصدت لمحاولة اللواء غفعاتي شق طريق إلى النقب، ودارت بين القوات المصرية والإسرائيلية أعنف المعارك التي شهدتها حرب فلسطين، وتكبدا خسائر فادحة.. ومع أنه فشل الهجوم المصري على مستعمرتي نغيبا وبشيروت يتسحاق، إلى أنه جرى إخلاء مستعمرة كفارداروم. ومع أن القوات الإسرائيلية نجحت في احتلال موقع كرتيا وقطع الطريق بين المجدل وبيت جبرين، فقد تمكن المصريون من شق طريق بديل، كما استولوا على سبعة مواقع بحيث ظلت طرق مواصلات القوات المصرية مفتوحة، بينما بقيت مستعمرات النقب معزولة عندما أعلنت الهدنة الثانية.

ثامناً: جولة القتال الثالثة: القتال بعد الهدنة الثانية(٥٤)

اجتمع مجلس الأمن في ١٥/٧/١٩٤٨ وأصدر قراره باعتبار الوضع في فلسطين مهدداً للسلْم العالمي، وأمر بوقف القتال وفرض هدنة لأجل غير مسمى. وفي ٧/١٩ أصدرت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية بياناً أعلنت فيه أن

---

(٥٣) أبو عربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٩**، ص ٣٣٦ ـ ٣٣٧.

(٥٤) شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**، ص ٥٣٧ ـ ٥٤٠، و**حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٦٣٠ ـ ٦٨١.

القوات العربية ستظل مرابطة في مواقعها داخل فلسطين، جاهزة لاستئناف مهمتها التي دخلت فلسطين لأدائها. وبينما تفاقمت حدة الخلافات بين الدول العربية المشاركة قواتها في القتال على خلفية مجريات الحرب بين الهدنتين، عكفت إسرائيل على تعزيز قدراتها العسكرية استعداداً لحسم الأمر على الجبهتين الجنوبية والشمالية. ولقد زاد نشر ما أُذيع من أخبار مشروع برنادوت ليفاقم من حدة الصراعات العربية ـ العربية، إذ بدا مؤسَّساً على مشروع التقسيم لسنة ١٩٣٧، الذي قضى بضم القسم العربي من فلسطين إلى شرق الأردن، فضلاً عن تأييد الحكومة المصرية لقيام «حكومة عموم فلسطين» ومعارضة الأردن للمشروع. وكانت فرصة لإسرائيل لحسم الأمر على الجبهتين بتنفيذ الخطط التالية:

١ ـ الخطة يوآف، العمل على الجبهة الجنوبية

بدأت في ١٠/١٥ بالهجوم على عراق المنشية فصدّتها القوات المصرية مكبدة المهاجمين خسائر كبيرة بالأرواح والعتاد في ١٠/١٦. فتحول الهجوم إلى النقطة ١١٣، التي احتُلت بتكلفة باهظة، ولكن الطريق إلى النقب ظل مغلقاً حتى احتلال حليقات في ١٠/١٩ في الهجوم الثاني عليها. وفي ١٠/٢٠ احتُلت بئر السبع عن طريق غزة ـ بئر السبع، من حيث لم تكن القيادة المصرية تتوقّع. وفي ١٠/٢١ قُطع الطريق إلى بيت لحم باحتلال منطقة بيت جبرين ـ بيت نتيف. وفي ١/٢٢ صدر الأمر بوقف إطلاق النار. غير أن القوات الإسرائيلية لم تلتزم بذلك، إذ دخلت أسدود واحتلت التل ٦٩ في ١٠/٢٧، وفي ١١/٥ دخلت المجدل واستعادت ياد مردخاي. وكنتيجة للعمليات التي تمّت وفق الخطة يوآف انحصرت القوات المصرية ضمن جيب الفالوجة ـ من عراق سويدان غرباً إلى عراق المنشية جنوباً ـ، وفي قطاع غزة ـ رفح، وعلى طول طريق العوجا ـ بير عسلوج الصحراوي.

٢ ـ الخطة حيرام، العمل على الجبهة الشمالية

ما إن انتهت العملية يوآف، حتى تم خلال أسبوع حشد القوات اللازمة لتصفية وجود قوات الإنقاذ في الجليل الشمالي، وذلك بعمل كماشة تطبق عليها من ثلاثة محاور: محور صفد من الشرق، ومحور نهاريا من الغرب، ومحور الجليل الأسفل من الجنوب. وبدأ الهجوم ليلة ٢٨ ـ ١٠/٢٩ بحيث تقدمت القوات على المحور الشرقي إلى سعسع، بعد معركة عنيفة مع كتيبة سورية في منطقة الصفصاف ـ الجش. وبعد أن صمدت قوات الإنقاذ على المحور الغربي وصدّت الهجوم على خط يانوح ـ ترشيحا ـ معليا انسحبت عندما علمت بوصول القوات

الإسرائيلية إلى سعسع خشية الوقوع في الطوق. وعلى المحور الجنوبي تقدمت القوات الإسرائيلية على خط الناصرة ـ عيلبون ـ المغار باتجاه الشمال لتعبر الحدود اللبنانية في ٣١/ ١٠ وتحتل ١٤ قرية لبنانية. وقد شاركت في تنفيذ الخطة أربعة ألوية، فكانت أكبر عملية للقوات الإسرائيلية في الشمال.

٣ ـ عملية حوريف، لتصفية الوجود المصري في الجنوب

بعد أن انتهى العمل في الشمال انطلقت القوات بكامل زخمها إلى الجنوب لتحتل عراق سويدان في ٩/ ١١، وطوقت لواء مصرياً في الفالوجة، وتكبدت في محاولة تصفيته خسائر فادحة، في حين فشلت كلّ محاولات إيغال يادين لإقناع سيد طه، ومساعده جمال عبد الناصر، بالاستسلام. وحافظ اللواء على كرامة الجيش المصري حتى وقعت الهدنة مع مصر في ٢٤/ ٢/ ١٩٤٩، وانسحب بكامل سلاحه. وكان قد حُشد للعملية خمسة ألوية، وشارك فيها سلاحا الجو والبحرية. وخلال معارك متوالية بين ٢٢/ ١١/ ١٩٤٨ ـ ٧/ ١/ ١٩٤٩ صمدت القوات المصرية في بعض المواقع، ولم تخل الفالوجة ولا قطاع غزة. ومع أنه جرى اقتحام سيناء حتى أبو عجيلة، فقد انتهت عملية حوريف دون تحقيق هدفها بطرد القوات المصرية إلى ما وراء حدود فلسطين الانتدابية.

٤ ـ عملية عوفدا، لاحتلال أم رشرش (إيلات)

في أثناء المفاوضات مع الأردن في جزيرة رودس تبين للوفد الإسرائيلي أن الأردن يحتفظ بمواقع له في النقب، من ضمنها أم رشرش، ولاستكمال احتلال النقب كلفت القيادة الإسرائيلية لواءين بطرد القوة الأردنية الموجودة في أم رشرش بالتقدم على محورين: الأول من وسط النقب، والثاني من وادي عربة، وانطلقا في ١٥/ ٣/ ١٩٤٩ لينجزا المهمة دون قتال في ١٩/ ٣/ ١٩٤٩.

ويلاحظ هيكل أن في الوقت الذي كانت فيه القوات المصرية تسمح بعبور قوافل الغذاء والدواء إلى المستعمرات الصهيونية المحاصرة في النقب كانت القوات الإسرائيلية توالي هجماتها لقطع التواصل بين القوات المصرية لتفرض عليها الحصار[٥٥].

لكن رغم كلّ القصور والتقصير اللذين شابا عبور ذلك العدد المحدود من

---

(٥٥) هيكل، **العروش والجيوش، كذلك انفجر الصراع في فلسطين: قراءة في يوميات الحرب.**

القوات الرسمية العربية حدود فلسطين الانتدابية، فإن العبور إنما يؤرخ لحقيقتين: **الأولى**، إنه لولا الضغط الشعبي في الأقطار العربية المحيطة بفلسطين وشعور صنّاع قرارها بالخطر الذي يهدد أنظمتهم إن هم تقاعسوا عن التدخل لإنقاذ ما يمكن إنقاذه لما سُمح لذلك العدد المحدود من القوات بالمشاركة في حرب كان واضحاً أنها محسومة بقرار استعماري مسبق.

أما الحقيقة **الثانية** فهي أن تلك المشاركة على قصورها هي التي حالت دون احتلال كامل فلسطين سنة ١٩٤٨، وهذا ما يقر به إيغال ألون إذ يقول: «لولا الغزو العربي لما كان لشيء أن يوقف زحف قوات الهاغاناه، التي كان يمكن لها باندفاعها ذاك أن تصل إلى الحدود الطبيعية لغرب إسرائيل (غرب نهر الأردن)، لأن كلّ قوات العدو المحلية في هذه المرحلة كانت مشلولة تماماً»[٥٦].

تاسعاً: مشروع برنادوت، وتعديلاته، والموقف منه[٥٧]

أجرى الوسيط الدولي الكونت فولك برنادوت سلسلة من الاتصالات والمباحثات مع القيادات العربية والصهيونية بهدف الوصول إلى تسوية للصراع الدائر، وقد سمع من الطرفين تمسّك كل منهما بما كان يطرحه من أفكار ومبادرات. وبعد لقاءات متعددة ومباحثات مستفيضة مع كلٍّ من عبد الرحمن عزام، ومحمود فهمي النقراشي، وتوفيق أبو الهدى، والجنرال غلوب، وموشيه شرتوك (شاريت)، قدم في ٢٧/ ٦/ ١٩٤٨ نسخة مشروع تسوية أعدّه إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، وأخرى إلى «حكومة إسرائيل المؤقتة»، مشترطاً أن يقبل الطرفان مشروعه. ويقوم مشروع برنادوت على إقامة دولة فدرالية عربية يهودية من فلسطين والأردن بحدودهما الدولية، وبحيث يضم القسم اليهودي من الدولة مناطق الدولة اليهودية بموجب قرار التقسيم، مضافاً إليها الجليل الغربي، ومنتزعاً منها النقب الذي يُضم إلى القسم العربي في الدولة الفدرالية، بديلاً من الجليل الغربي، وبأن تُضم القدس إلى الدولة العربية ولا تبقى دولية كما ورد في مشروع التقسيم.

---

(٥٦) إيغال ألون في كتاب **البلماح** (Sefer Ha-Palmah)، نقلاً عن: هيرست، **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط**، ص ٣٠٥.

(٥٧) الرشيدات، **فلسطين: تاريخاً.. وعبرة.. ومصيراً**، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٧؛ عصام سخنيني، **فلسطين الدولة: جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني** (بيروت. مظمة التحرير الفلسطيبية، مركز الأبحاث، ١٩٨٥)، ص ٢٠٦ ـ ٢١١؛ دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ١٧٨ ـ ٢٢١، وفيدال، **خطيئة إسرائيل الأصلية: المؤرخون الجدد الإسرائيليون يعيدون النظر في طرد الفلسطينيين**، ص ١٢١ ـ ١٢٣.

وحدد المشروع مهام الحكومة الاتحادية بتولّي المصالح الاقتصادية المشتركة، وتسيير وصيانة المرافق المشتركة بما فيها الجمارك ورسم الإنتاج، وتولّي المشاريع التي ترمي إلى زيادة عمران البلاد، وتنسيق السياسة الخارجية وتدابير الدفاع المشترك. ولكلّ عضو حق الإشراف الكامل على شؤونه الخاصة، بما في ذلك العلاقات الخارجية، مع عدم الإخلال بأحكام ميثاق الاتحاد.

ويقضي المشروع بأن يختص كلّ قسم بتقرير ما يراه في موضوع الهجرة، على أن يكون لكل منهما بعد سنتين من قيام الاتحاد الحق في أن يطلب من «مجلس الاتحاد» إعادة النظر في سياسة الهجرة التي يعتمدها العضو الآخر، طالباً إخضاعها لما تقضي به المصالح المشتركة للاتحاد. وفي حال عدم وصول «مجلس الاتحاد» إلى قرار، يُرفع الأمر إلى «المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة» الذي يكون قراره ملزماً.

كما أوصى المشروع بتدويل كلٍّ من ميناء حيفا ومطار اللد، وإعطاء العرب ممراً لكلٍّ منهما، مع تأكيد إخراج منطقة اللد والرملة من المنطقة اليهودية. كما أوصى بحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم والتعويض عليهم، في حين أنه تجاهل تماماً ما قضى به قرار التقسيم من قيام دولة عربية، إذ قضى بضم المنطقة العربية إلى شرق الأردن، مستنداً إلى وجود روابط تاريخية وسياسية واقتصادية بينهما.

ويلاحَظ أن برنادوت أخذ في حسبانه عند وضع مشروعه ما كان عليه الوضع العسكري في فلسطين. فالجيش المصري كان يحتل معظم النقب، المخصص بقرار التقسيم للدولة اليهودية، فيما إسرائيل تحتل الجليل الغربي واللد والرملة ويافا، وجميعها ضمن الدولة العربية بقرار التقسيم، والقدس المقرر أن تكون دولية بموجب قرار التقسيم كان يتوزع السيطرة عليها إسرائيل والأردن. ولم تكن هناك أي سلطة فلسطينية، وإنما كان ما لم تحتله إسرائيل من الأرض الخاصة بالدولة العربية تتقاسم السيطرة عليه مصر والأردن والعراق.

ورفضت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية المشروع بكتابها المؤرخ ٣/ ٧/ ١٩٤٨، الذي تضمن القول بأن المشروع لم يخرج عن أسس التقسيم، وأنه أقحم أراضي المملكة الأردنية الهاشمية ضمن فلسطين، الأمر الذي يتفق مع الادعاءات الصهيونية حول « ضفتي الأردن». وبهذا اعتُبر الوسيط الدولي متجاوزاً حدود الوساطة وبدا ممعناً في تأييد المزاعم الصهيونية. وأرفقت بكتابها مشروعاً عربياً بديلاً يقضي بإقامة دولة موحَّدة ديمقراطية في فلسطين، يكفل دستورها توزيع

التمثيل في الهيئة التشريعية، ويعطي اليهود حق استخدام العبرية كلغة ثانية في المناطق التي يشكلون فيها أغلبية. وقد رفض برنادوت المشروع العربي البديل بمذكرة بعث بها إلى عزام في ٥/٧/١٩٤٨، مؤكداً فيها قناعته بأنه من غير الممكن، بأي شكل كان، إقناع اليهود بالتنازل عن كيانهم السياسي والثقافي المنفصل في الوقت الراهن، وأن يقبلوا الاندماج في فلسطين الموحَّدة حيث يكونون أقلية دائمة. كما أوضح أن تنفيذ المشروع العربي يقتضي إزالة الدولة اليهودية وحكومتها المؤقتة، المعترف بهما من بعض الدول، وهذا مستحيل بغير استخدام القوة، وأن من البديهي كوسيط أن لا يوصي بذلك.

وفي رسالة وجّهها موشى شرتوك (شاريت) في ٥/٧/١٩٤٨ إلى برنادوت باسم «حكومة إسرائيل المؤقتة» رفض فيها مشروعه، «مؤكداً» أن التسوية الإقليمية التي وضعها مشروع (التقسيم لسنة ١٩٤٧) كانت على أساس تقسيم فلسطين الغربية بين الشعب اليهودي والسكان العرب. أما إدماج القسم العربي من فلسطين في إقليم إحدى الدول العربية المجاورة، فسوف يغير بشكل أساسي من مضمون مشكلة الحدود. كما تضمنت الرسالة تأكيد أن لا مجال للتخلي عن النقب، وللعدول عن جعل القدس عاصمة للدولة اليهودية، فيما أكد بن غوريون أن الهجوم العسكري المنوي شنّه في الشمال والجنوب سوف يحسم المماحكات الدبلوماسية. وفي إيضاح أهمية النقب في نظر القيادة الصهيونية يقول بن غوريون في يومياته بتاريخ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨: «قواتنا في النقب الآن ١٢٠٠ مضافاً إليها ٥٠٠ في وحدات متنقلة. لا بد من تحصين النقب وإنشاء مستوطنات مؤقتة فيه حتى على أرض ليست لنا. إذا لم تحتفظ بصحراء النقب فإن تل أبيب لن تصمد... النقب مهم لإيلات»(٥٨).

وأيدت بريطانيا مشروع برنادوت، باعتباره يتفق واستراتيجيتها القائمة على تقسيم فلسطين بين إسرائيل والأردن حفاظاً على مصالحها، بينما انحاز الاتحاد السوفياتي إلى الموقف الإسرائيلي برفض المشروع.

وفي ضوء مواقف الأطراف المختلفة أجرى برنادوت تعديلات على مشروعه بالتراجع عن ضم القدس إلى الإقليم العربي، وبأن توضع كامل المنطقة التي حددها قرار التقسيم تحت رقابة الأمم المتحدة، وبالتخلي عن فكرة فلسطين

---

(٥٨) نقلاً عن محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٦)، ص ٢٦٤.

الاتحادية والإبقاء على إسرائيل دولة مستقلة مع ضم المنطقة العربية من فلسطين إلى الاردن. كما قلص المساحة التي تضم إلى القسم العربي من النقب لتصبح المنطقة الواقعة جنوبي خط يبدأ عند البحر قرب المجدل في اتجاه الشرق والجنوب الشرقي من الفالوجة، وبحيث تسير الحدود من الفالوجة إلى الشمال والشمال الشرقي لتبلغ اللد والرملة، ثم تتبع عند اللد الخط المرسوم بقرار التقسيم. وبهذا يكون قد أوصى ببقاء اللد والرملة ضمن القسم العربي برغم كونهما محتلتين. وأبقى على ضم الجليل الغربي إلى الدولة اليهودية، والإبقاء على حيفا كميناء حر «مع عدم الإخلال بإدماجه في إقليم الدولة اليهودية ذات السيادة».

وأشار التقرير في إيضاحه لما أوصى به بشأن ما سمّاه «أراضي فلسطين غير الواقعة في حدود الدولة اليهودية» إلى أنه «لا توجد أية سلطة مركزية في فلسطين الواقعة تحت إشراف العرب، ولم تؤسَّس دولة عربية مستقلة، كما لم تجر أي محاولة لتأسيسها». وأضاف «ويمكن تفسير هذا الموقف، نوعاً ما بأن العرب يأنفون من اتخاذ أي تدبير يمكن أن ينطوي، ولو ضمنياً، على قبول التقسيم، كما يفسّر إلى حد ما بإصرارهم على المطالبة بقيام دولة موحدة في فلسطين». وأوصى بأن تقرر الحكومات العربية بالتشاور مع السكان العرب لفلسطين مصير هذه الأراضي. ثم عاد يقول: «نظراً لما هناك من روابط تاريخية واشتراك المصالح بين شرق الأردن وفلسطين، فهناك أسباب قوية تقضي بدمج الإقليم العربي من فلسطين في إقليم شرق الأردن، مع مراعاة تعديل الحدود الخاصة بدول عربية أخرى بالكيفية المرغوب فيها والممكنة عملياً».

وألاحظ أن برنادوت، كشرتوك، استخدم مصطلح «السكان العرب» بدلاً من الشعب العربي، أو حتى المواطنين العرب. كما أنه صادر حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره وحقه في إقامة دولته الوطنية، مؤكداً بذلك أنه لم يخرج عن الاستراتيجية الاستعمارية البريطانية المقررة في وعد بلفور وصك الانتداب.

كما ألاحظ أن الكونت فولك برنادوت كان يتميز بنسبه النبيل، وبمشاعره الإنسانية كونه رئيس لجنة الصليب الأحمر في السويد لسنوات، وبانتمائه إلى بلد ليس له ماض استعماري في البلاد العربية ولا سبق للعرب أن امتد نفوذهم السياسي إلى السويد، والبلد المعروف بكونه الأكثر التزاماً،على المستويين الرسمي والشعبي، بقيم الحضارة الأوروبية وشرعة حقوق الإنسان والقانون الدولي. وبرغم ذلك كله فإن مشروعه لم يعكس الالتزام بالعدالة والقانون الدولي وشرعة حقوق الإنسان، بل تجاوز الموضوعية والأمانة الفكرية بتجاهله الدعوات العربية المتوالية،

وبيانات الهيئة العربية العليا وجامعة الدول العربية، وآخرها مذكرة اللجنة السياسية إليه، الداعية إلى إقامة دولة ديمقراطية في فلسطين، لجميع مواطنيها العرب واليهود حقوق متساوية منصوص عليها في الدستور. وبدلاً من ذلك جاء تقريره خاضعاً بشكل آلي لموازين القوى وأحكام الواقع. وفي تقديري أنه لو صاغه عندما كانت القوى الشعبية العربية، وبالذات «الجهاد المقدس»، مالكة المبادرة الاستراتيجية لاختلف كيفياً عمّا جاء به. وتلك هي القيمة التاريخية لمشروع برنادوت الذي دفع فيه صاحبه حياته.

وفي ١٧/ ٩/ ١٩٤٨، وفي اليوم التالي لتقديم برنادوت تقريره، اغتالته عصابة شتيرن، وكان إسحق شامير في مقدمة المطلوبين في تلك العملية الإرهابية. غير أن نائب برنادوت د. رالف بانش حمل مشروعه إلى الأمم المتحدة لعرضه على الجمعية العامة في دورتها المقبلة. وبرغم التعاطف الكبير مع الوسيط الدولي المغدور لم ينل مشروعه الأكثرية اللازمة لإقراره في الجمعية العامة، إذ عارضته الدول العربية والشيوعية وبعض دول أمريكا اللاتينية وآسيا. كما سقط المشروع البريطاني المتضمن توصيات برنادوت في التصويت عليه في ٣/ ١٢/ ١٩٤٨.

عاشراً: حكومة عموم فلسطين، والمواقف العربية والدولية الرافضة لها

قبل استئناف القتال عشية انتهاء الهدنة الأولى أقرت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية إقامة إدارة مدنية مؤقتة في فلسطين لتسيير الشؤون المدنية العامة والخدمات الضرورية، دون أن يكون من اختصاصها الشؤون السياسية العليا، وبحيث يتألف جهازها الإداري من رئيس وتسعة أعضاء يشرف كلٌ منهم على واحدة من تسع دوائر: رئاسة المجلس والشؤون الإدارية، والقضاء، والخدمات الصحية، والشؤون الاجتماعية، والمواصلات، والمالية، والاقتصاد الوطني، والزراعة، والأمن العام الداخلي، والدعاية. كما حددت صلاحيات المجلس، الذي يصدر مجلس جامعة الدول العربية قرارا بتأليفه[٥٩].

ولتأكيد الصفة غير السياسية لمجلس الإدارة لم تدرج الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية ضمن صلاحياته، ولم تخصص لأيٍّ منها دائرة من جملة دوائره. ولقد نصت المادة الثامنة من نظام مجلس الإدارة على أن «تحدَّد من قبل

(٥٩) دروزة، المصدر نفسه، ص ١٩٠ ـ ١٩٣.

مجلس الجامعة وحكومات البلاد العربية المختصة صلاحيات هذا المجلس وأعضائه»، فيما نصت المادة التاسعة على أن «يسترشد مجلس الإدارة المدنية بالقرارات والتوجيهات التي قد يصدرها مجلس الجامعة أو اللجنة السياسية». وبهذا الربط المحكم بالجامعة والحكومات المشاركة قواتها في القتال جُرِّدت الإدارة المدنية التي تقرر إنشاؤها من استقلالية الإرادة والقرار. «وعلى الرغم من كلّ هذا الخواء السياسي للإدارة المدنية، فإن المشروع لم ير النور في الواقع العملي»[٦٠].

ويلاحظ دروزة أن الباعث على إصدار هذا القرار إنما كان طلب الهيئة العربية العليا إعلان دولة عربية فلسطينية فور انتهاء الانتداب. وهو الطلب الذي اعترض عليه مندوبا العراق والأردن كما سبق ذكره[٦١]. وبصرف النظر عن عدم الاستجابة لطلب الهيئة العربية العليا، فإن النص على أن يكون مجلس الجامعة هو الذي يتولى تأليف مجلس الإدارة، يعني مصادرة جامعة الدول العربية حق شعب فلسطين في اختيار من يمثله ويدير شؤونه، الأمر الذي يعكس عمق الالتزام بالاستراتيجية الاستعمارية البريطانية بحرمان هذا الشعب من حقوقه المشروعة دولياً.

ولقد عادت اللجنة السياسية للبحث في موضوع إقامة حكومة فلسطينية في إثر إعلان مشروع برنادوت، وذكره أنه لم تبدر بادرة تدل على رغبة في إنشاء حكومة عربية في فلسطين، أسوة باليهود، واتخاذ ذلك حجة للتوصية بدمج القسم العربي من فلسطين بشرق الأردن، الأمر الذي كانت تعارضه الهيئة العربية العليا وغالبية الدول الأعضاء في الجامعة العربية. وقد عارض المندوب الأردني في اللجنة السياسية الفكرة واختلف من حولها الأعضاء. ولقطع الطريق على الفكرة أبرق الملك عبد الله إلى أحمد حلمي عبد الباقي، المرشح لرئاسة الحكومة، بقوله: «إن المملكة الأردنية الهاشمية لا تسمح لأي تشكيل يقطع على أهل فلسطين حريتهم في إقرارهم ما يشاؤون بعد انتهاء المعضلة الحاضرة». وبعث ببرقية أخرى إلى أمين عام الجامعة يبلغه فيها: «إننا لن نتساهل لأي تكييف أو تشكيل في أماكن أمان الحكومة الأردنية»[٦٢]. وشهدت المناطق العربية من فلسطين حيث

---

(٦٠) سخنيني، **فلسطين الدولة: جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني**، ص ٢١٩، وعوني عبد الهادي، **مذكرات عوني عبد الهادي**، تقديم وتحقيق خيرية قاسمية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ٣٢٣.

(٦١) دروزة، المصدر نفسه، ص ١٩٣.

(٦٢) أحمد فراج طايع، **صفحات مطوية عن فلسطين** (القاهرة: دار مطابع الشعب، [١٩٧٢])، ص ١٥٢.

كانت القوات الأردنية حملة دعائية وحركة احتجاج واستنكار ضد فكرة إقامة الحكومة، وأخذت الصحف تنشر البرقيات الاستنكارية[٦٣].

وقابلت الهيئة العربية العليا معارضة الفكرة بنشاط سياسي وإعلامي مضاد. كما قام جمال الحسيني بجولة في العواصم العربية، بما في ذلك عمان، شارحاً الفكرة ومروّجاً لها. وفي الأسبوع الثالث من أيلول/سبتمبر ١٩٤٨، وتحت ضغط تجنب تفاقم حدة الصراعات العربية ـ العربية فيما تتجه الحكومات لاستئناف القتال رُؤي الاكتفاء بإقرار وجاهة الفكرة ومشروعيتها وضرورتها، وأنها حق طبيعي لشعب فلسطين، وتنفيذها منوط بإرادته[٦٤]. وهكذا لتجنب المزيد من التوترات العربية الرسمية أقرت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية لأول مرة منذ قيام الجامعة بأن للشعب العربي في فلسطين حقوقاً طبيعية، وبأنه الأَولى بصناعة قراراته الوطنية.

وعندما خطت الهيئة العربية العليا الخطوة الأولى بإعلان تشكيل «حكومة عموم فلسطين» برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي في ١٩٤٨/٩/٢٣، واتخاذ غزة مركزاً لها. كان ذلك بالتفاهم مع أمانة الجامعة العربية، وتأييد حكومات سورية ومصر والسعودية. واتبعت تشكيل الحكومة بإعلان تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني بأن قررت أنه «نظراً لصعوبة إجراء انتخابات عامة في فلسطين بسبب قيام الحرب وتشرد الكثيرين من أبناء البلاد، فقد رؤي أن يؤلَّف المجلس الوطني من الشخصيات التي لها صفة تمثيلية، بقطع النظر عن الأحزاب والفئات والجماعات والطوائف والطبقات. وبذلك يضمن قيام مجلس يكون أقرب إلى تمثيل الأمة في الحالات الطارئة حالياً»[٦٥]. ويومها وجه عبد الباقي مذكرة إلى الأمانة العامة للجامعة العربية والحكومات العربية تضمّنت مقدمتها ما نصه[٦٦]:

«أتشرف بإحاطة معاليكم علماً بأنه بالنظر لما لأهل فلسطين من حق طبيعي في تقرير مصيرهم، واستناداً إلى مقررات اللجنة السياسية ومباحثاتها، تقرر إعلان فلسطين بأجمعها وحدودها المعروفة قبل انتهاء الانتداب البريطاني عليها دولة مستقلة، وإقامة حكومة فيها تُعرف بحكومة عموم فلسطين على أسس ديمقراطية.

(٦٣) سخنيني، **فلسطين الدولة: جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني**، ص ٢٢٠.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٢١٠ ـ ٢١١.

(٦٥) وثائق المؤتمر الوطني الفلسطيني، أوراق الهيئة العربية العليا، نقلاً عن سخنيني، المصدر نفسه، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٢١١.

وإني أنتهز هذه المناسبة للإعراب لمعاليكم عن رغبة حكومتي الأكيدة في توطيد علاقات الصداقة والتعاون بين بلدينا»[٦٧].

وأُذيع بيان إعلان الحكومة، وطُلب إلى الشعب العربي الفلسطيني الالتفاف حول الحكومة، كما تقرر دعوة ١٥١ شخصية من رؤساء البلديات وأعضائها ورؤساء وأعضاء الغرف التجارية، وأعضاء اللجان القومية والأحزاب والهيئات الاجتماعية، ورؤساء نقابات الأطباء والصيادلة والمحامين والمهندسين، وشيوخ القبائل والعشائر، وممثلي الهيئات الطائفية، كالمجلس الإسلامي الأعلى، واللجنة التنفيذية الأرثوذكسية، واتحاد الكنائس المسيحية، ليكونوا أعضاء أول مجلس وطني فلسطيني. وحُدّد اليوم الأول من تشرين الأول/أكتوبر موعداً لانعقاد المجلس. واجتمع المجلس برئاسة الحاج أمين الحسيني، رئيس الهيئة العربية العليا، وقد حضر الجلسة الأولى ٨٥ عضواً، وارتفع العدد إلى ٩٧ في الجلسة التالية. وأصدر المجلس بيان الاستقلال الآتي نصه[٦٨]:

«بناء على الحق الطبيعي والتاريخي للشعب العربي الفلسطيني في الحرية والاستقلال، هذا الحق المقدس الذي بذل في سبيله أزكى الدماء، وكافح دونه قوى الاستعمار والصهيونية التي تألبت عليه وحالت بينه وبين التمتع به، فإننا نحن أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في غزة نعلن هذا اليوم الثامن والعشرين من ذي القعدة الموافق ١ تشرين الأول (أكتوبر) لسنة ١٩٤٨ استقلال فلسطين كلها، التي تحدها شمالاً سورية ولبنان، وشرقاً سورية وشرق الأردن، وغرباً البحر الأبيض، وجنوباً مصر، استقلالاً تاماً، وإقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة يتمتع فيها المواطنون بحرياتهم وحقوقهم، وتسير هي وشقيقاتها العربية متآخية في بناء المجد العربي وخدمة الحضارة الإنسانية، مستلهمين في ذلك روح الأمة وتاريخها المجيد ومصممين على صيانة استقلالنا والذود عنه والله على ما نقوله وكيل».

وتشكّلت الحكومة من: أحمد حلمي عبد الباقي رئيساً، وجمال الحسيني وزيراً للخارجية، وميشيل أبكاريوس للمالية، وعوني عبد الهادي للشؤون الاجتماعية، وأكرم زعيتر للمعارف، ورجائي الحسيني للدفاع، ود. حسين فخري الخالدي للصحة، وعلي حسنا للعدلية، ويوسف صهيون للدعاية، وأمين عقل للزراعة.

---

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٢١١ ـ ٢١٢.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٢١١، وأبو غربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٩**، ص ٣٤٥.

وعُين أنور نسيبة أميناً عاماً لمجلس الوزراء، ولم يلبث عوني عبد الهادي أن استقال من عضويتها[٦٩]. وتقدمت الوزارة من المجلس الوطني ببرنامج طلبت الثقة على أساسه تضمن ما يلي[٧٠]:

● إعلان فلسطين بحدودها المعروفة، كما كانت في ١٥/ ٥/ ١٩٤٨، حكومة ديمقراطية مستقلة ذات سيادة قومية وعاصمتها القدس.

● تعبئة قوى الأمة لإنقاذ فلسطين وصد العدوان عنها.

● تنظيم حياة اللاجئين من أبناء الأمة وتأمين حاجاتهم وإعادتهم إلى أماكنهم.

● ضمان الحريات الدينية والمدنية والشخصية للمواطنين على اختلاف مللهم ونِحلهم.

● صيانة الأماكن المقدسة وضمان حرية العبادة لجميع الطوائف.

● العمل على تعويض أصحاب الأموال والأعمال والأملاك الذين لحقت بهم الأضرار.

● تنظيم جهاز الحكومة وإعادة الحياة الطبيعية إلى البلاد.

● تعمير المعاهد الدينية والمؤسسات العلمية والخيرية والصحية التي تضررت.

● تنشيط الزراعة والتجارة والصناعة، وإيجاد أعمال للعاطلين من أبناء الأمة.

ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٦٤ صوتاً ضد ٨ أصوات وامتناع ١١ عضواً طلبوا التأجيل إلى حين مناقشة البيان الوزاري.

وقرر المجلس الوطني أن يكون علم فلسطين علم الثورة العربية (دون نجوم)، وتخويل الحكومة عقد قرض وطني لايزيد على خمسة ملايين جنيه، كما أقر دستوراً مؤقتاً من ١٨ مادة، ينص على أن يتألف جهاز الدولة من مجلس أعلى، ومجلس وطني، وحكومة، ومجلس دفاع، وبأن يتشكل المجلس الأعلى من رئيس المجلس الوطني رئيساً وعضوية رئيس الحكومة ورئيس المحكمة العليا، ويتولى تعيين الحكومة، ويدعو المجلس الوطني إلى الانعقاد. كما يتألف مجلس الدفاع من رئيس المجلس الوطني رئيساً وعضوية رئيس الحكومة ووزير الدفاع.

(٦٩) أبو غربية، المصدر نفسه، ص ٢٤٥.

(٧٠) سخنيني، المصدر نفسه، ص ٢٢٣.

وفضلاً عن ذلك رفض المجلس محاولة إقامة دولة يهودية في فلسطين، ومشروع برنادوت. كما قرر الدعوة إلى التجنيد العام، وتثبيت القوانين التي كانت مرعية الإجراء قبل انتهاء الانتداب، مع تأليف لجنة لتنقيحها. وقد خول المجلس الأعلى مع الحكومة الصلاحيات التشريعية والإجرائية، وعُيّنت القدس عاصمة للدولة(٧١).

واستفز إعلان «حكومة عموم فلسطين» النظام الأردني الذي عينّ في يوم إعلانها عمر مطر حاكماً على فلسطين. كما استنفر ضد تشكيل الحكومة زعماء المعارضة الفلسطينية التقليدية، فيما لقي إعلانها تأييداً شعبياً لا بأس به، واعترفت بها حكومات سورية ولبنان والمملكة العربية السعودية(٧٢). وفي عمان عُقد اجتماع في ١/ ١٠/ ١٩٤٨ برئاسة الشيخ سليمان التاجي الفاروقي أعلن عدم مشروعية ما جرى في غزة. وقام الملك عبد الله بجولة في المنطقة العربية من وسط فلسطين حيث عُقدت في كلّ مدينة زارها مؤتمرات أعلنت ولاءها له، وأنكرت أن الهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين تمثلان فلسطين. ثم أعقب ذلك عقد مؤتمر أريحا في ١/ ١٢/ ١٩٤٨ برئاسة الشيخ محمد علي الجعبري، رئيس بلدية الخليل، الذي أعلن وحدة الضفتين، والمناداة بالملك عبد الله ملكاً على فلسطين كلها. ورفع المؤتمر قراراته إلى الملك، وأبرق بها إلى أمانة الجامعة العربية وإلى حكومات الدول الأعضاء. وأصدر مجلس الوزراء الأردني بياناً جاء فيه: إن الحكومة الأردنية تقدّر حق التقدير رغبة سكان فلسطين الممثلين في مؤتمر أريحا فيما يتعلق بتوحيد البلدين الشقيقين شرق الأردن وفلسطين، وهي رغبة متفقة تماماً مع رغبات الحكومة الأردنية، وستبادر إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها(٧٣).

وثارت عاصفة من النقد والتجريح لمؤتمر أريحا والذين شاركوا فيه، ورفض كثيرون قراراته. كما رفض قراراته أمين عام جامعة الدول العربية والحكومة المصرية والعديد من الهيئات المصرية. وفي آخر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ عُقد مؤتمر في رام الله شهدته شخصيات من منطقة القدس أيدت قرارات مؤتمر أريحا. وأصدر مجلسا البرلمان الأردني في جلسة مشتركة قراراً بالموافقة على توحيد فلسطين والأردن(٧٤).

---

(٧١) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ٢١٣.

(٧٢) أبو غربية، **في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٩**، ص ٢٤٥.

(٧٣) دروزة، المصدر نفسه، ص ٢١٤.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٢١٤ ـ ٢١٥.

ولقد حالت ظروف النكبة التي توالت فصولها دون أن تمارس حكومة عموم فلسطين ما يمكنها من التقدم على طريق تنفيذ برنامجها الطموح، فضلاً عن أنها كانت حكومة بلا سيادة، إذ لم يكن لها أدنى سلطة على أي جزء من فلسطين، وفي الوقت الذي توالت فيه إجراءات دمج الضفة الغربية بالأردن، لم يكن للهيئة العربية العليا أو حكومة فلسطين أي دور في إدارة شؤون قطاع غزة. بل أخذت السلطات المصرية في القطاع تحد من نشاط الحاج أمين الحسيني، ثم استدعته إلى القاهرة، وتم ترحيله عن غزة بما يشبه الاعتقال، إذ اصطحبه قائد سلاح الحدود المصري بسيارته، وفي القاهرة فُرضت على بيته حراسة مشددة، في حين رفضت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورة خريف ١٩٤٨، اعتبار «حكومة عموم فلسطين» حكومة رسمية، وإنما صورية، الأمر الذي فاقم حدة عزلتها وتهميشها عربياً ودولياً[٧٥].

ولإنهاء الإشكالية مع الأردن توصل مجلس الجامعة العربية في حزيران/ يونيو ١٩٥٠ إلى صيغة توفيقية اقترحتها حكومتا العراق ولبنان نصت على ما يلي: «لما كانت الدول العربية أعلنت استمساكها بعروبة فلسطين واستقلالها وسلامة إقليمها تحقيقاً لرغبة سكانها الشرعيين، ورفضت كلّ حل يقوم على تجزئتها، فإن المملكة الأردنية الهاشمية تعلن أن ضم الجزء الفلسطيني إليها إنما هو إجراء اقتضته الضرورات العملية، وأنها تحتفظ بهذا الجزء وديعة تحت يدها، على أن يكون تابعاً للتسوية النهائية لقضية فلسطين عند تحرير أجزائها الأخرى، بكيانها الذي كانت عليه قبل العدوان، وعلى أن تقبل بشأنه ما تقرره بالإجماع دول الجامعة الأخرى. وبذلك تكون قد تحققت الأهداف التي سعت إليها الدول العربية في مقرراتها السابقة الرامية إلى حفظ كيان فلسطين قبل العدوان[٧٦].

حادي عشر: اتفاقيات الهدنة الدائمة

كان من نتائج انتصارات إسرائيل في الجبهة الجنوبية الإعلان في مقر الأمم المتحدة في ٨/ ١/ ١٩٤٩ عن اتفاق الحكومتين المصرية والإسرائيلية على وقف إطلاق النار، اعتباراً من الساعة الثانية بعد ظهر ذلك اليوم، والدخول في مباحثات مباشرة لعقد هدنة دائمة تحت إشراف ممثل الأمم المتحدة في جزيرة رودوس في ١٢/ ١/ ١٩٤٩ الوسيط الدولي د. بانش. وبدأت المباحثات فعلاً في

(٧٥) سخنيني، **فلسطين الدولة: جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني**، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٦.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٢٢٥.

١٣/ ١، وفي مسعى صهيوني لإضفاء الطابع السياسي على المباحثات ترأس وفدَ إسرائيل موظف كبير من وزارة الخارجية، بينما اقتصر الوفد المصري على العسكريين. واستغرقت المباحثات نحو ٤٠ يوماً بين أخذ وردٍّ لتعقد الهدنة الدائمة في ٢٤/ ٢/ ١٩٤٩(٧٧).

وتضمنت الاتفاقية أحكاماً عامة وأخرى فنية خاصة. وقد نصت الأحكام العامة على التعهد بعدم عدوان أي طرف على الآخر، واحترام حقه في السلام، والاتفاق على قيام حدود دائمة للهدنة تفصل بين قوات الطرفين، وعلى أن الهدنة مستوحاة من أغراض عسكرية لا يجوز لأي من الطرفين استغلالها سياسياً، ولا أن يلجأ إلى القوة ثانية من أجل تقرير مصير فلسطين، وأن خطوط الهدنة لا تُعتبر حدوداً سياسية ولا إقليمية، ولا تمس الحقوق والمطالب التي تنتج عن تسوية القضية الفلسطينية تسوية نهائية، وأن جميع الحقوق والمطالب لكل فريق محفوظة وينبغي أن يُتفق عليها لاحقاً، وأنه يجب تخفيض القوات المسلحة في الجبهة بحيث لا يبقى إلا ما يقوم بالأغراض الدفاعية فقط، وعلى إنشاء لجنة هدنة مشتركة برئاسة أحد كبار ضباط هيئة المراقبة التابعة للأمم المتحدة لحل المشاكل والخلافات الناجمة عن الاتفاقية وتنفيذها، وعلى أن تعد الاتفاقية مبرمة فور توقيعها ولا تُعرض على الهيئات النيابية، غير أن هذه المدة لا تشمل مواد الاتفاقية الخاصة بعدم القيام بأعمال مسلحة لأجل تقرير مصير فلسطين، والتي تظل نافذة إلى أن تُبرم معاهدة الصلح. أما الأحكام الفنية فتختص بانسحاب حامية الفالوجة، وتحديد خطوط الهدنة، وأسرى الحرب، وعدد القوات، وتجريد بعض المناطق من السلاح ووضعها تحت إشراف المراقبين الدوليين. ورفضت القوات الإسرائيلية الانصياع لقرار مجلس الأمن بالانسحاب إلى المواقع التي كانت فيها يوم ١٤/ ١٠/ ١٩٤٨، وبعد تمنع وتشدّد ارتضت الحكومة المصرية القرار الإسرائيلي(٧٨).

وكان النفط العربي ما يزال يسيّر آلة الحرب الصهيونية. وحول ذلك يقول هيكل: «من المذهل أن البترول المصري من آبار رأس غارب، وكذلك البترول العراقي من آبار الموصل والبصرة، ظل يصل إلى فلسطين المحتلة وإلى القوات الإسرائيلية طوال فترة الحرب وبعدها. وفي حالة البترول المصري فإن شركة شل ظلت تسلم كميات من البترول اللازمة لفلسطين، التي أصبحت إسرائيل تحتل الجزء الأكبر منها، لأرصفة الشحن التي يشرف عليها الجيش البريطاني في ميناء

(٧٧) درورة، المصدر نفسه، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٢٣٦.

بورسعيد ومن هناك تصل إلى حيفا. وفي الوقت نفسه فإن شركة البترول العراقية، وهي شركة بريطانية، ظلت تبعث نفطها إلى معامل التكرير في حيفا، سواء عن طريق الناقلات في الخليج وقناة السويس أو عن طريق خط أنابيب محدود الطاقة كان يصل إلى حيفا. والمذهل أن تزويد إسرائيل بالنفط العربي استمر حتى انتهاء حرب فلسطين وإلى سنة ١٩٥٣»[٧٩].

وما إن بدأت مؤشرات تقارب وجهات نظر الوفدين المصري والإسرائيلي تلوح في الأفق حتى كثف د. بانش الاتصالات مع الحكومات العربية الأخرى. وقد اعتذرت السعودية بعلّة أن ليس لقواتها جبهة خاصة بها، وعليه فهي تقبل ما تقره الجامعة العربية فيما يتعلق «بالحالة في فلسطين». أما العراق فقد أعلن بعد تردّد عدم استعداده للمشاركة، وتخويل الأردن الكلام نيابة عنه، واتُفق على سحب قواته وتسليم مواقعها إلى الجيش الأردني. وأبدى لبنان استعداده للتباحث في الناقورة، واعلن الأردن الاستعداد لإرسال وفد للتباحث في رودس[٨٠].

وفي ١٣/ ٣/ ١٩٤٩ وقِّعت اتفاقية الهدنة في رأس الناقورة مع لبنان، وقد حاولت إسرائيل استغلال كونها تحتل ١٤ قرية لبنانية بأن اشترطت للانسحاب منها انسحاب سورية من مستعمرة مشمارهياردين ومنطقتها، محتجة بأن سورية ولبنان نسّقا فيما بينهما خلال الحرب. غير أن د. بانش، الوسيط الدولي، رفض الحجة الصهيونية، فكان من شروط الهدنة مع لبنان إخلاء تلك القرى دون مقابل، وتحدّد خط حدود الانتداب خطاً للهدنة[٨١].

وفي ٤ نيسان/ أبريل وقِّعت اتفاقية الهدنة مع الأردن في رودس، بعد أن مارست إسرائيل حرب أعصاب على الأردن، فضلاً عن استغلالها ظروفه السياسية والعسكرية، بحيث وقّع الوفد الأردني اتفاقية كانت موضوع نقد عدد من الساسة المعروفين بالموضوعية والانفتاح على النظام الأردني وتولّي بعضهم مناصب وزارية في حكوماته، بسبب ما اعتور اتفاقية الهدنة من قصور، وما انطوت عليه من ثُغَر، إذ احتوت «نصوصاً خطيرة حيث فتحت باب الإمكان للاتفاق على تعديل في خطوط الهدنة وتوسيع مدى الاتفاقية»[٨٢]، بل اعتبار ما

---

(٧٩) هيكل، **العروش والجيوش، كذلك انفجر الصراع في فلسطين: قراءة في يوميات الحرب**، ص ١٦١.

(٨٠) دروزة، المصدر نفسه، ص ٢٤١.

(٨١) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٧٠٥.

(٨٢) عبد الهادي، **مذكرات عوني عبد الهادي**، ص ٣٦٤، الهامش الرقم (٢٣).

يجري الاتفاق عليه كما لو كان نصاً في الاتفاقية الأصلية، كما تضمّنت النص على تشكيل لجنة خاصة من ممثلين لكلّ طرف لوضع خطط وترتيبات توسيع مدى الاتفاقية وتحسينها، من غير مشاركة لجنة الهدنة الدولية في أعمال اللجنة الخاصة. واستناداً إلى هذا النص أُدخلت على الحدود تعديلات غير يسيرة لمصلحة إسرائيل، ولعلّة تحقيق «أمنها العسكري»[٨٣].

وحول تلك التعديلات ورد في الرواية الإسرائيلية الرسمية ما نصه: «وافق الأردن على نقل خط مواقعه في الشارون (السهل الساحلي) إلى الشرق إلى ما وراء سلسلة الهضاب الأولى، وعلى أن يبقى ضمن نطاق إسرائيل وادي عارة وطريق الخضيرة ـ العفولة المار بها. وافقت إسرائيل على التنازل عن مناطق في قبضتنا على المنحدرات الغربية والجنوبية لجبال الخليل». وأضافت: «وفي الأسابيع التالية لذلك ثبتت الخطوط وفقاً للاتفاقية، فدخلت قوات الجيش الإسرائيلي، من دون قتال: أم الفحم وعارة وعرعرة وباقة الغربية في منطقة وادي عارة. الطيرة القريبة من رامات هكوفيتش، وجلجولية والطيبة وقلنسوة بالقرب من طولكرم. كفر قاسم بالقرب من بيتح تكفا، وبيت صفافا وبتّير والقبو والولجة جنوبي سكة الحديد في منطقة القدس. وهكذا أصبح كلّ خط سكة الحديد من الساحل إلى القدس بيد إسرائيل. وفي مقابل ذلك أخلى الجيش الإسرائيلي منطقة الظاهرية في الطريق من بئر السبع إلى الخليل. وفي ٢٢/ ٥/ ١٩٤٩ استكمل احتلال المواقع الجديدة. وفي الوقت ذاته حل الفريق (العربي) محل العراقيين في مواقعهم، من اليرموك حتى روش هعاين (راس العين)، وآنذاك فتح طريق وادي عارة أمام حركة المواصلات الإسرائيلية»[٨٤].

والأراضي التي جرى التخلّي عنها في منطقة المثلث من أجود أراضي فلسطين خصوبة، تقارب مساحتها نحو نصف مليون دونم، وتضم ٢٤ قرية. وفي لواء الخليل جرى التخلّي عن ٥٠ ألف دونم يسكنها ٤٠٠٠ مواطن في منطقة الظاهرية، وبعدها بفترة وجيزة جرى التخلّي عن ١٠٠ ألف دونم في منطقة يطا يسكنها قرابة ٨٠٠٠ مواطن[٨٥]، فضلاً عن أراضي النقب الجنوبي من وادي عربة إلى البحر الأحمر. ولم تقف المأساة عند حدود التخلّي سلماً عن مناطق خاض أهلها قتالاً ضارياً دفاعاً عنها، وتساقط فيها مئات الشهداء وآلاف الجرحى. كما ترتّبت عليها مآس جديدة بحرمان قرى عديدة من موارد رزقها. وقُذف بالألوف

---

(٨٣) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ٢٤٣.

(٨٤) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٧٠٦.

(٨٥) دروزة، المصدر نفسه، ص ٢٤٤.

من النساء والأطفال والشيوخ من أهلها إلى مصير المشردين اللاجئين[٨٦].

كما تذكر الرواية الإسرائيلية الرسمية أن اتفاقية الهدنة مع الأردن نصت على: «حرية المرور في طرقات حيوية (من ضمنها المرور في طريق القدس ـ بيت لحم بالنسبة إلى العرب، والمرور على طريق اللطرون ـ القدس بالنسبة إلينا)؛ استئناف العمل المنتظم في المؤسسات التعليمية والطبية الموجودة على جبل المشارف وحرية الوصول إليها؛ حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة والأماكن التعليمية والمقبرة على جبل الزيتون؛ استئناف تشغيل محطة الضخ في اللطرون؛ تزويد البلدة القديمة بالكهرباء؛ استئناف حركة النقل في خط سكة الحديد إلى القدس»[٨٧].

ولقد أثارت الاتفاقية بما انطوت عليه من تنازلات صارخة وخطيرة موجة من السخط والغضب في كلّ نواحي الأردن، لدرجة أنه «عندما عاد الوفد من رودس إلى عمان استقبل أعضاءه رسول في المطار وأنبأهم أن عليهم أن يدخلوا فرادى وبهدوء إلى بيوتهم، وأوضح لهم أن حشداً غفيراً يريد أن يغتالهم، فإذا دخلوا المدينة معاً عُرفوا وربما حدث شغب»[٨٨]. وفي توصيف الحالة في الأردن يومذاك يقول الجنرال غلوب: «لقد استُقبلت الهدنة الإسرائيلية الأردنية عندما نُشر نصها بعاصفة من النقد من قِبل مصر وسورية وعدد كبير من أبناء الأردن. والنقطة التي كانت تثير النقمة خاصة كانت تسليم مساحة من الأراضي دون قتال، وقيل لو أن الجيش العربي هُزم في الميدان لكان له عذره، أما أن يسلم قطعة من الوطن دون قتال فإن ذلك يثبت الخيانة بوضوح، ولذلك اتُهمت أنا بأنني ساعدت إسرائيل سراً»[٨٩].

وفي محاولة تبرير تقديم التنازلات الكارثية التي انطوت عليها الاتفاقية، وامتصاص السخط الشعبي، صرح رئيس الوزراء بأن موافقة حكومته على تلك الإخلاءات إنما كانت تحت ضغط إصرار إسرائيل عليها والتهديد بتنفيذها عنوة، وبأن قواتها لن تقف عند حدود ما تطالب به. وعليه ارتضى الوفد المفاوض والحكومة الاستجابة للمطالب الإسرائيلية تجنباً للكارثة[٩٠].

---

(٨٦) الرشيدات، **فلسطين: تاريخاً.. وعبرة.. ومصيراً**، ص ٢٣٤.

(٨٧) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨. الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٧٠٦.

(٨٨) الرشيدات، المصدر نفسه، ص ٢٣٧.

(٨٩) المصدر نفسه، ص ٢٣٧، وجون باجوت غلوب، **جندي مع العرب** (عمّان: دار النشر للجامعيين، ١٩٦٣).

(٩٠) دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ص ٢٤٤.

ويتحمل النظام العراقي قسطاً غير يسير من المسؤولية عن الكارثة التي ترتبت على اتفاقية الهدنة الأردنية ـ الإسرائيلية في المنطقة التي كانت قواته موجودة فيها. ولا يعفيه من المسؤولية التاريخية والأخلاقية سحب تلك القوات وحلول القوات الأردنية محلها بموجب الاتفاق الذي تم بين الملك عبد الله والوصي على عرش العراق في ٣/ ٢/ ١٩٤٩، لأن المسؤولين السياسيين والعسكريين لم يكونوا يجهلون ظروف الجيش العربي الأردني آنذاك كما الواقع السياسي الأردني.

وتقرر الرواية الإسرائيلية أن مباحثات الهدنة مع سورية استغرقت ثلاثة شهور، بينما لم تتجاوز الشهرين مع الدول العربية الثلاث الأخرى، وأنها كانت الأصعب بسبب «أنه من بين الجيوش العربية التي غزت البلد كان الجيش السوري هو الوحيد الذي احتل منطقة إسرائيلية (مما خصصه قرار التقسيم كمنطقة يهودية) رأس الجسر في مشمارهايردين ونجح في الاحتفاظ بها حتى الهدنة الثانية. . إن هذه المنطقة لم تكن حقاً كبيرة، إلا أن أهميتها العسكرية والاقتصادية كانت فائقة. . وفي البداية أصر السوريون بشدة على أن من حقهم الاستمرار في الاحتفاظ بالمنطقة المحتلة من دون شروط. وفيما بعد وافقوا على الانسحاب إلى خط نهر الأردن (وليس إلى الحد السياسي الواقع وراءه إلى الشرق). وإزاء الموقف المبدئي الواضح لدولة إسرائيل من هذه المسألة، بدأت أزمات وتوقف في المباحثات. وفي النهاية قدم القائم بأعمال الوسيط اقتراحاً بحل وسط، هو نزع السلاح من المنطقة. وكان لا بد من أن تشمل المنطقة المنزوعة السلاح أيضاً دردرا (أشموراه) الواقعة شرقي الحولة وعين غيف، الواقعة شرقي بحيرة طبرية، فقد ادعى السوريون أنه إذا لم تشمل المنطقة المنزوعة السلاح النقطتين الأخيرتين فإن أمن سورية سيكون مهدّداً، لكون هاتين النقطتين تشكلان رأس جسر لغزو سورية. وعلى أساس هذه المقترحات تجددت المباحثات. وبعد مزيد من المفاوضات تم التوصل أيضاً إلى اتفاق في شأن الحكم المدني في المنطقة المنزوعة السلاح»[٩١]. إذ سُمح للمواطنين العرب بالعودة إلى أراضيهم فيها. وفي ٢٠/ ٧/ ١٩٤٩ وقّعت اتفاقية الهدنة بين سورية وإسرائيل في خيمة نصبت في المنطقة منزوعة السلاح (الحرام). وكانت آخر اتفاقيات الهدنة الدائمة لحرب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨.

وبتوقيع تلك الاتفاقيات تكون إسرائيل قد توّجت انتصاراتها العسكرية في ميادين القتال بجملة مكاسب سياسية على طاولات المفاوضات. وفي مقدمة ما

---

(٩١) حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية، ص ٧٠٧.

كسبته اعتراف الدول العربية الموقّعة اتفاقيات الهدنة بإسرائيل اعترافاً ضمنياً، ليس في حدود التقسيم فقط، وإنما أيضاً بما كانت قد حازته من أرض المنطقة العربية، بحيث زادت مساحتها من ١٤٥٠٠ كلم٢ بحسب قرار التقسيم إلى ٢٠٩٠٠ كلم٢، في حين انخفضت مساحة المنطقة العربية من ١١٨٠٠ كلم٢ إلى ٥٤٠٠ كلم٢. ومن مساحة فلسطين الكلية البالغة ٢٦٣٢٣ كلم٢ غدت إسرائيل تحتل نحو ٧٨ بالمئة[٩٢]، فضلاً عن أن توقيع اتفاقيات الهدنة الدائمة، والاعتراف الضمني بإسرائيل برغم تجاوزها حدود التقسيم، يسّرا عملية قبولها في الأمم المتحدة، وهو القبول الذي مارست الإدارة الأمريكية ضغوطاً على الهيئة الدولية والعديد من الدول لتحقيقه.

وكما كان افتقاد وحدة القرار وانعدام التنسيق في ميادين القتال عاملين أساسيين في خسارة الحرب، كذلك كان الحال على طاولات المفاوضات. وتلك هي النتيجة الحتمية لواقع التجزئة وافتقاد القرار السياسي المدرك أهمية التكامل القومي العربي على مختلف الأصعدة.

ثاني عشر: اللاجئون، هجرة قسرية وتطهير عرقي

ثمة تمايز كيفي بين الهجرة الطوعية بإرادة حرة، وبين كلّ من الهجرة الاضطرارية وعلى كره من المهاجر، والتهجير القسري («الترانسفير»). ففي الهجرة الطوعية بإرادة حرة، التي تتمثل بمغادرة المواطن مسقط رأسه وديار آبائه وأجداده إمّا طلبا للعلم أو سعياً إلى الرزق، وإمّا تطلعاً إلى نقلة اجتماعية، فإنه مهما كانت دواعي هجرته وغاياتها يظل له، ولخَلَفه من الأبناء والأحفاد، حق العودة الحرة إلى أرض الآباء والأجداد في أي وقت كان. كما يظل له ولخَلَفه مطلق حرية التصرف بما له فيها من عقارات وأموال منقولة أو غير منقولة، باعتبار أن حق التملّك حق مشروع للمواطن ولخلفه في حدود ما يرسمه القانون. أمّا في حال الهجرة الاضطرارية، والتي يعمد إليها الإنسان مكرها، فإنه لا يقدم عليها بإرادة حرة، وإنما للنجاة من خطر يتهدده والتماساً لأمانه وأسرته من الخطر الداهم. وحين لا تُتاح لمثل هذا الإنسان وذويه العودة الحرة إلى الوطن الذي فارقوه، وحرية التصرف المطلق بما لهم فيه من أموال منقولة أو غير منقولة، تغدو الهجرة القسرية مماثلة من حيث الدوافع والنتائج لجريمة التطهير العرقي، ويسقط بالتالي الاحتجاج بأنها تمّت بإرادة الإنسان وليس غصباً عنه.

(٩٢) الكيلاني، **الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية ـ الإسرائيلية، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٨**، ص ٨٦.

ولقد تمايز مشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني عن كلّ مشاريع الاستعمار الاستيطاني الأوروبية المنشأ التي سبقته باعتماد منظّريه وقادته الصهاينة ورعاته الاستعماريين تهجير الشعب العربي الفلسطيني قسراً من وطنه كاستراتيجية دائمة ومستمرة، وكدليل عمل يستهدي به الخَلَف بعد السلف. وسبقت الإشارة إلى ما تضمنته يوميات هرتزل، الذي قال بتسخير عرب فلسطين في تطهيرها من الأفاعي والحيوانات المفترسة قبل إجلائهم عنها. ويذكر ولتر لوكير أن القادة الصهاينة كانوا في سنة ١٩١١ يتساءلون علناً عما إذا كان في المستطاع إقناع عرب فلسطين بالهجرة إلى البلاد العربية المجاورة، حيث يمكنهم شراء أراض جديدة بثمن ما يبيعونه من أراضيهم في فلسطين. بل فكر الصهاينة في أن يقوموا هم بشرائها لهم(٩٣)، وذلك ما حالت دون تحققه استجابة الشعب العربي في فلسطين للتحدي المتمثلة بإصرار غالبيته الساحقة على رفض كلّ العروض الصهيونية المغرية والضغوط البريطانية، وبتصدي طلائعه لباعة الأرض والسماسرة، كما سبق بيانه.

وفي سنة ١٩٤٠ كتب يوسف فايتس، المسؤول الإداري عن إنشاء المستعمرات الاستيطانية، يقول: «لابد أن يكون واضحاً فيما بيننا أنه لا مكان للشعبين معاً في هذا البلد. . . وأننا لن نستطيع أن نصل إلى هدفنا في أن نصبح شعباً مستقلاً طالما أن العرب موجودون في هذا البلد. ولذا فإن الحل الوحيد هو فلسطين، أو على الأقل فلسطين الغربية، (غرب نهر الأردن) بلا عرب. . وليس هنالك من سبيل إلا تهجير العرب من هنا إلى البلاد المجاورة، تهجيرهم جميعاً، بحيث لا تبقى قرية واحدة، أو قبيلة واحدة. . . فلا يمكن لهذه البلاد أن تستوعب الملايين من إخواننا إلا بعد هذا التهجير، وليس هناك من حل»(٩٤).

وسبقت الإشارة إلى أن مشروع التقسيم الذي أوصت به لجنة بيل سنة ١٩٣٧ تضمّن النص على تبادل السكان فيما بين القسمين العربي والصهيوني. وكان حاييم وايزمان قد أبلغ وزير المستعمرات البريطاني حينذاك أورومسبي غور أن «نجاح المشروع كله يتوقف على ما إذا كانت الحكومة تريد حقاً أو لا تريد تنفيذ هذه التوصية. فلا يمكن أن تقوم بعملية التهجير إلا الحكومة البريطانية وليس اليهود. وقد شرحت السبب الذي يجعلنا نعتبر هذا الاقتراح على هذا

---

(٩٣) Walter Laqueur, *A History of Zionism* (London Weidenfeld and Nicolson, [1972]), p. 231,
نقلاً عن: هيرست، **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط**، ص ٢٩١.

(٩٤) دافار، ١٩٦٧/٩/٢٩، نقلاً عن: هيرست، المصدر نفسه، ص ٢٩١ ـ ٢٩٢.

القدر من الأهمية»(٩٥). كما سبقت الإشارة إلى توصية المؤتمر العام لحزب العمال البريطاني سنة ١٩٤٤ بتشجيع العرب على الهجرة من فلسطين وتشجيع اليهود على الهجرة إليها. وحول ذلك كتب حاييم وايزمان في مذكراته: «أذكر أن أصدقائي في حزب العمال كانوا مهتمين مثلي اهتماماً كبيراً بهذا الاقتراح، إذ إننا لم نفكر قط بإخراج العرب، إلا أن رجال حزب العمال البريطانيين تجاوزوا ما كنا نقصد إليه مدفوعين بحماستهم الموالية للصهيونية».

وكان الرئيس الأمريكي هوفر قد دعا إلى تنظيم تهجير عرب فلسطين إلى العراق، وهي الدعوة التي تبنّاها وجاهر بها «مجلس الطوارىء الأمريكي الصهيوني»، الذي أعلن: «لم تدعُ الحركة الصهيونية قط إلى تهجير المواطنين العرب من فلسطين.. ومع هذا فقد حان الوقت للنظر في أساليب جديدة بعد أن بدا أن وسائل العلاج المقبولة منذ وقت طويل وسائل فاشلة. إن مشروع هوفر.. يطرح أسلوباً مهماً جديداً وانه ليسعد الصهيونيين أن يتعاونوا في تحقيقه مع الدول الكبرى ومع العرب»(٩٦).

وتوضح أبحاث د. سلمان أبو ستة، الباحث العربي المختص بموضوع اللاجئين، أنه خلال حرب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ احتلت القوات الصهيونية ٥٣٠ مدينة وقرية عربية، مساحة أراضيها ١٨٦٤٣ كلم^2، ما يعادل ٩٢ بالمئة من مساحة إسرائيل سنة ١٩٤٩، وأنها شردت ٨٥ بالمئة من سكان تلك المدن والقرى ما يبلغ من ٨٠٥ آلاف نسمة يومذاك، وأنه ما بين صدور قرار التقسيم في ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧ ونهاية الانتداب طردت القوات الصهيونية ٥٢ بالمئة من اللاجئين من ٢١٣ مدينة وقرية، وخلال الفترة الممتدة حتى توقيع اتفاقيات الهدنة الدائمة في ربيع ١٩٤٩ طردت ٤٢ بالمئة من اللاجئين من ٢٦٤ مدينة وقرية، وطردت بعد توقيع تلك الاتفاقيات ٦ بالمئة من اللاجئين(٩٧).

فيما توضح دراسة عاطف قبرصي، أستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة ماكماستر، في كندا ـ أن قيمة العقارات والأموال المنقولة التي خلّفها اللاجئون في فلسطين سنة ١٩٤٨ تقدر، بأسعار ذلك الزمن، بـ ٢,٣ مليار دولار من حيث الدخل و٨ و٥٧ مليار دولار من حيث الثروة، وأنه إذا أُخذ في

---

(٩٥) Chaim Weizmann, *Trial and Error: the Autobiography of Chaim Weizmann* (New York: Harper, [1949]), p. 535.

(٩٦) *Palestine*, vol. 2, nos. 9-10 (November-December 1945), p. 16,
نقلاً عن: هيرست، المصدر نفسه، ص ٢٩٢ ـ ٢٩٣.

(٩٧) أبو ستة، **حق العودة مقدس وقانوني وممكن**، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

الحسبان معدل نمو حقيقي بنسبة ٤ بالمئة سنوياً، وهو معدل جرى تجاوزه في فلسطين بين سنتي ١٩٤٤ و١٩٤٨، يرتفع الناتج المحلي الصافي العربي في فلسطين إلى ١٩,٢ مليار دولار، وترتفع ثروة العرب المناظرة إلى ٤٨٠ مليار دولار في العام ١٩٩٨[٩٨]. وبإعمال ذات المعدل حتى نهاية ٢٠٠٥ تبلغ قيمة الممتلكات ٦٣١,٥ مليار دولار وناتجها السنوي ٢٥,٢٦ ملياراً.

وكتب ديفيد هيرست يقول: «عندما انتهت الحرب في أوائل العام ١٩٤٩ كان الصهيونيون قد احتلوا سبعة وسبعين في المائة من أرض فلسطين على الرغم من أن مشروع التقسيم يعطيهم سبعة وخمسين في المائة منها فقط. وقد أخرج الصهيونيون قرابة تسعمائة ألف من السكان العرب الذين كان عددهم يبلغ مليوناً وثلاثمائة ألف. واستولوا على مدن كاملة أو على أحياء كاملة من هذه المدن، وعلى مئات من القرى. وكلّ شيء في هذه المدن والقرى: المزارع والمصانع، الحيوانات والآلات، المنازل الجميلة والأثاث والسجاد والثياب والأعمال الفنية وكلّ البضائع والأملاك المنقولة، وكلّ الأمتعة الثمينة التي تعتز بها العائلات وتتوارثها، أصبح في أيديهم يأخذون منه ما يشاؤون. وسقط في أيديهم عشرة آلاف متجر وشركة، ومعظم البيارات العربية بحمضياتها، ما يعادل نصف بيارات فلسطين»[٩٩].

والقليل القليل من بين آلاف اللاجئين هم الذين غادروا ديارهم في وقت مبكر من الأحداث وكانوا في غالبيتم من ارستقراطيي وبرجوازيي المدن الخمس المختلطة السكان، وبالذات حيفا ويافا، الذين غادروا إلى لبنان وسورية ومصر في الشهور الأولى من الأحداث. غير أن هذه الفئة، على ضآلة نسبتها لمجموع اللاجئين، هي ما عُنيت بإبرازه الأدبيات الصهيونية لتأكيد الادعاء بأن عرب فلسطين غادروا وطنهم، بل الإيحاء بضعف شعور هذه الفئة من الشعب العربي الفلسطيني بالانتماء الوطني. ناهيك عن محاولة استحضار الصوره النمطية للعربي كما هي في الثقافة الصهيونية من أنه مجرد بدوي لا يعرف الانتماء إلى الأرض، فعندما داهمه الخطر لم يثبت فيها ليدافع عنها، وإنما فعل ما اعتاده أسلافه من طي الخيمة وامتطاء الناقة، والضرب في الأرض بحثاً عمن يطعمه من جوع ويؤمنه من خوف.

وكمثال على تلك المقولات ما جاء في الرواية الإسرائيلية الرسمية عن حيفا:

---

(٩٨) عاطف قبرصي، «تقدير قيمة خسائر الفلسطينيين بدولارات اليوم،» في: إدوارد سعيد [وآخرون]، **اللاجئون الفلسطينيون حق العودة**، تحرير نصير عاروري (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ٣١٧ ـ ٣١٨.

(٩٩) هيرست، **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط**، ص ٣٠٥ ـ ٣٠٦.

«عملياً كان السكان العرب في حيفا محاصَرين من الشهر الأول للمعارك. ويذكر تقرير يعود عهده إلى ١٨/ ١/ ١٩٤٨ أنه «بحسب معلومات موثوق بها فرَ من حيفا بين ١٥ ألفاً إلى ٢٠ ألف عربي. وهناك حوانيت عربية مغلقة، وكثيرون على وشك هجر [المدينة]. ويفر عامة الجماهير إلى داخل البلد، وأصحاب الإمكانات إلى خارجها»[(١٠٠)]. وألاحظ أن الرواية استخدمت كلمة «فر» ولم تستخدم كلمة «هاجر» أو «رحل». وفي موقع آخر تقول الرواية: «وبدأ في تلك الأيام انهيار حيفا العربية (أوائل نيسان/ أبريل ١٩٤٨) وشرع كثير من الأغنياء في الخروج منها إلى لبنان، وبينهم معظم أعضاء اللجنة القومية»[(١٠١)]. ولو افترضنا جدلاً صحة هذا الادعاء فكم من بين «آلاف» الأغنياء الفلسطينيين الذين تقول الرواية الإسرائيلية أنهم فروا من حيفا مطلع سنة ١٩٤٨ سمحت لهم إسرائيل بالعودة إليها؟ وكم من العشرات الذين عادوا عن طريق لَمّ شمل العائلات أو أي طريق آخر استعادوا عقاراتهم التي يتصرف بها حارس أملاك العدو؟

ولقد دأبت إسرائيل منذ الأيام الأولى لحرب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ على الادعاء بأن هجرة اللاجئين الفلسطينيين، كانت بالنسبة إلى الغالبية الساحقة استجابة لدعوات رؤسائهم الذين دعوهم إلى ذلك، والمثال الأبرز ما قاله بن غوريون أمام الكنيست سنة ١٩٦١: «بدأ رحيل العرب من إسرائيل بعد قرار الأمم المتحدة (قرار التقسيم). وفي حيازتنا وثائق صريحة تشهد على أنهم غادروا فلسطين بناء على تعليمات من الزعماء العرب، وعلى رأسهم المفتي، وعلى أساس الفرضية القائلة إن هجوم الجيوش العربية سيقضي على الدولة العبرية ويرمي اليهود جميعاً في البحر»[(١٠٢)].

بل بلغ أركان المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة من الجرأة على التاريخ حد الزعم بأن عرب فلسطين لم يستجيبوا لدعوات رؤساء البلديات والشخصيات اليهودية، بل وضباط الجيش الإسرائيلي الذين كانوا ينصحون لهم بالبقاء ويؤكدون لهم أن لا خطر عليهم، ومثال ذلك جواب أحد المسؤولين البارزين في وزارة الخارجية الإسرائيلية عن سؤال لنظيره الأمريكي في تموز/ يوليو ١٩٤٨ بقوله: «إن الحكومة الإسرائيلية تنكر تحمّلها أية مسؤولية عن نشوء هذه القضية، والاتهام القائل إن

---

(١٠٠) **حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ص ٢٤٢.

(١٠١) المصدر نفسه، ص ٢٤٥.

(١٠٢) فيدال، **خطيئة إسرائيل الأصلية: المؤرخون الجدد الإسرائيليون يعيدون النظر في طرد الفلسطينيين**، ص ٥١، مستشهداً بـ: Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949*, Cambridge Middle East Library (Cambridge [Cambridgeshire]; New York. Cambridge University Press, 1987).

العرب طُردوا بالقوة على يد السلطات الإسرائيلية هو اتهام مغلوط فيه كلياً، بل بالعكس، لقد بذلنا ما أمكن لتفادي هذه الهجرة[١٠٣]. وبالتالي فإسرائيل وقادتها السياسيون والعسكريون على زعم بن غوريون وأركان سلطته لا يتحملون وزر لجوء ما يجاوز ٨٠٠ مواطن عربي، ولا هم مسؤولون تاريخياً وأخلاقياً عن هذه المأساة. وعلى مدى السنوات التي توالت منذ إطلاق الادعاء لأول مرة لم تقدم القيادات الصهيونية المتوالية، ولا المؤرخون الصهاينة القدماء منهم والجدد، أي بيّنة تثبت صدور دعوة أو نداء عن أي زعيم عربي، فلسطيني وغير فلسطيني، تطالب المواطنين العرب بمغادرة مدنهم وقراهم إلى حين قدوم الجيوش العربية لتحرير فلسطين، أو تبرهن على صحة أكذوبة «قذف اليهود في البحر».

وخلافاً للادعاءات الصهيونية يقول الحاج أمين الحسيني في مذكراته: «إن الهيئة العربية العليا لفلسطين كانت شديدة الحرص على استبقاء الفلسطينيين في بلادهم مهما كانت الظروف، فأرسلت بلاغاً عاماً إلى جميع اللجان القومية في البلاد تطلب منها أن لا تسمح لاي فلسطيني بمغادرة بلاده، إلا لطالب يسافر للالتحاق بجامعته، أو مريض مضطر للمعالجة الضرورية، وحظَرت الهيئة على أهل البلاد مغادرتها فرادى أو جماعات. وحتى إن غبطة البطريرك حكيم، لما رأى اشتداد المعركة في حيفا، أبرق إلى الهيئة يطلب السماح بنقل أطفال طائفته إلى بيروت، فأبرقت إليه بأن لا ينقلهم إلى خارج فلسطين، بل إلى المناطق البعيدة عن المعارك، كالمنطقة الوسطى. وكتبت إلى جميع الدول العربية المجاورة راجياً قفل حدودها، وعدم السماح لأي فلسطيني الخروج من بلاده، وأن يعيش جميع أهلها فيها أو يموتوا فيها»[١٠٤].

وحول الادعاء الصهيوني بأن المفتي دعا إلى الخروج من فلسطين كتب ديفيد هيرست يقول: «وكان المفتي أبعد ما يكون عن أن يحث مواطنيه على الفرار، بل لقد انزعج جداً من ابتداء الهجرة حتى أنه أرسل إلى أحد مساعديه البرقية التالية: إن هجرة الأطفال وغيرهم من فلسطين إلى سورية تضر ضرراً بالغاً بمصالحنا. اتصل بالسلطات المسؤولة في دمشق وبيروت لمنع هذه الهجرة»[١٠٥].

---

(١٠٣) Ilan Pappé, *The Making of the Arab-Israeli Conflict, 1947-1951* (London, New York I. B Tauris, 1992), p. 22,

نقلاً عن: فيدال، المصدر نفسه، ص ٤٩.

(١٠٤) أمين الحسيني، **مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني**، إعداد وتصنيف عبد الكريم العمر (دمشق: الأهالي، ١٩٩٩)، ص ٣٩٤ ـ ٣٩٥.

(١٠٥) هيرست، **البندقية وغصن الزيتون جذور العنف في الشرق الأوسط**، ص ٢٩٩.

وحول الادعاء الإسرائيلي بأن هجرة اللاجئين الفلسطينين كانت تكتيكاً من جانب العرب يقول المؤرخ نور مصالحة، الأستاذ في جامعة لندن وكلية سانت ماري، جامعة سوراي، المملكة المتحدة: «كانت هذه الرواية الرسمية قد لُفقت من قِبل لجنة الترحيل التابعة للحكومة الإسرائيلية في تقريرها بتاريخ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨. وهو التقرير الذي صاغ الخط الرئيسي والحجج التي استندت إليها الدعاية الإسرائيلية في العقود التالية. وقد أنكرت أي ذنب أو مسؤولية عن هجرة العرب. وأنكرت في الحقيقة مسؤوليتها هي في مجالات وسياقات مختلفة. كما أنها نصحت بقوة بألاّ تكون هناك أي عودة للاجئين، واقترحت أن تتولى الحكومة دوراً كبيراً في العمل على إنجاح إعادة توطين اللاجئين في البلاد العربية المضيفة»[(١٠٦)].

ويؤكد بني موريس: «إن الزعماء العرب لم يوجّهوا في أي لحظة من الحرب، نداء عاماً إلى عرب فلسطين كي يغادروا منازلهم وقراهم ويتوجّهوا إلى المنفى. كما أنه لم تقم أية حملات في الإذاعات والصحف العربية تطلب من الفلسطينيين الفرار. في الحقيقة إنني لم أقع على أي أثر لمثل هذه الحملة، ولو أنها حدثت، أو لو كانت هناك خطط من هذا النوع لكانت وردت أو على الأقل تركت أثراً في المحفوظات. فدوائر استخبارات الييشوف، والاستخبارات البريطانية والأمريكية في الشرق الأوسط كانت تسجل كلّ برامج الإذاعات العربية. وهذا ما كانت تفعله هيئة الإذاعة البريطانية أيضاً. والحال إن أياً منها، وفي آلاف التقارير بشأن هذه السجلات، من دون ذكر الاستشهادات لم تأت إلى ذكر أي من النداءات المزعومة»[(١٠٧)]. وكان أرسكين تشيلدرز قد حلل جميع تسجيلات هيئة الاذاعة البريطانية واستنتج: «ليس هناك أي كلمة أو دعوة أو طلب، في سنة ١٩٤٨، بشأن النزوح عن فلسطين من جانب أي محطة إذاعة عربية، لا في فلسطين، ولا في الخارج»[(١٠٨)].

وعلى العكس من ذلك تثبت الوثائق التي كُشف عنها الغطاء أن القادة

---

(١٠٦) نور مصالحة، «الجذور التاريخية لمسألة اللاجئين الفلسطينيين، في: سعيد [وآخرون]، **اللاجئون الفلسطينيون حق العودة**، ص ١٠٨.

(١٠٧) Benny Morris, *1948 and After Israel and the Palestinians* (Oxford: Clarendon Press, New York: Oxford University Press, 1990), p. 30,

نقلاً عن: فيدال، **خطيئة إسرائيل الأصلية: المؤرخون الجدد الإسرائيليون يعيدون النظر في طرد الفلسطينيين**، ص٥١.

(١٠٨) نقلاً عن: فيدال، المصدر نفسه؛ Erskine Childers, «The Other Exodus,» *Spectator* (12 May 1961), and Simha Flapan, *The Birth of Israel Myths and Realities* (London: Croom Helm; New York: Pantheon Books, 1987), pp. 86-87.

العرب وجّهوا نداءات للصمود وعدم النزوح. ويذكر المؤرخ الإسرائيلي سيمحا فلابان: «عندما اتخذت عمليات الفرار حجماً واسعاً في نيسان/أبريل ١٩٤٨ بثّ كلّ من الأمين العام لجامعة الدول العربية، عبد الرحمن عزام باشا، والملك عبد الله دعوات تلزم العرب عدم مغادرة مساكنهم. أما فوزي القاوقجي، قائد جيش التحرير العربي (جيش الإنقاذ)، فأصدر تعليماته بوقف الهجرة بالقوة. . . وفي ١٠ أيار/مايو بثت إذاعة القدس الأوامر التي أصدرها القادة العرب والهيئة العربية العليا بوقف الفرار الجماعي من القدس ومحيطها. وقدمت بعض المصادر الفلسطينية أدلة أخرى على أنه قبل ذلك أساساً، في آذار/مارس ونيسان/أبريل طالبت الهيئة العربية العليا السكان، عبر برامج إذاعية من دمشق، بعدم المغادرة، وأعلنت أن على الفلسطينيين القادرين على القتال أن يرجعوا من البلاد العربية. كما طلب إلى جميع الموظفين الرسميين العرب أن يلازموا مراكزهم»[١٠٩].

وفي تناول الموضوع، واستناداً إلى كتاب بني موريس الأهم **نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين**، وفي تحليل الخريطة التي ضمّنها موريس مقدمة كتابه واشتملت على ٣٦٩ مدينة وقرية عربية في إسرائيل ضمن حدود ١٩٤٩ رُحّل أهلها عنها، وأسباب رحيل سكانها، يقول دومينيك فيدال إن هناك ٤٥ حالة يجهل موريس أسباب ذلك. وفي ٢٢٨ حالة رحل السكان خلال هجمات شنّتها القوات الإسرائيلية، من بينها ٤١ حالة نتيجة عمليات طرد بالقوة العسكرية. وفي ٩٠ حالة أخلى الفلسطينيون أماكن إقامتهم مذعورين بسبب سقوط تجمّع سكاني مجاور، أو متحسبين لهجوم معاد، أو حتى بفعل الشائعات التي كان يبثها الجيش اليهودي، وخصوصاً بعد المجزرة التي ارتُكبت ضد سكان دير ياسين التي انتشرت أخبارها في أرجاء البلد مثل النار في الهشيم. وفي المقابل لا يسجل بني موريس سوى ٦ حالات رحيل تمت بإيعاز من السلطات العربية المحلية[١١٠].

ويذكر د. أبو ستة أن عدد المذابح التي تحقق المؤرخون من وقوعها بلغ ٣٥ مذبحة، وأن هناك ما يقارب ١٠٠ مذبحة (انظر كشف المجازر الصهيونية المرفق في آخر الكتاب). ويقدم توصيفاً للكيفية التي كانت معتمدة في التعاطي مع ضحايا الإرهاب الصهيوني، وذلك استناداً إلى أبحاث المؤرخين الإسرائيليين واليهود الجدد وتقارير مراقبي الهدنة، الذين شاهدها بعضهم وحقق فيها بعضهم الآخر، فهو يقول: «كانت القوات الإسرائيلية تطوق القرية من ثلاث جهات، وتترك الرابعة

---

(١٠٩) Flapan, Ibid., pp 86-87

(١١٠) فيدال، المصدر نفسه، ص ٤٩ ـ ٥٠.

مفتوحة، وتجمع النساء والأطفال في مكان منعزل، ثم تطرد النساء والأطفال في اتجاه لبنان، بعد أن يسرق الجنود المصاغ والنقود. أما الرجال فُينتقى منهم عدد يرمى بالرصاص في دفعة واحدة، أو عدة دفعات، ويؤمر بعضهم بحفر القبور لدفن الجثث، ويؤخذ الأقوياء منهم إلى معسكرات سخرة ليقوموا بنقل أحجار المنازل العربية المهدمة، حيث يبقون هناك لعدة شهور. ويُطرد الآخرون مشياً على الأقدام نحو حدود لبنان، أو يُنقلون بالسيارات إلى اللجون، ثم يُطردون بإطلاق الرصاص فوق رؤوسهم إلى خطوط القوات العراقية، بعد نهب ما يحملونه من نقود أو ساعات. هذا الأسلوب الثابت لا يختلف إلا قليلاً هنا أو هناك، ما يجعل الادعاء بأن هذه الفظائع فردية أو عارضة أو طارئة لظروف الحرب محض هراء»(١١١).

فيما يقدم المؤرخ الإسرائيلي اري إسحقي، الذي دوّن تاريخ الحرب في ألف ومئتي صفحة، توصيفاً للإجراء الصهيوني الأكثر اعتماداً بقوله: «إذا قمنا بجمع الحقائق ندرك أن المعركة قد سارت إلى حد كبير على النهج المألوف لاحتلال القرى العربية في العام ١٩٤٨. فقد قامت قوات هاغاناه وبلماح في الشهور الأولى من حرب الاستقلال بعشرات العمليات من هذا النوع، وكانت طريقتها التي تسير عليها هي الإغارة على قرية من قرى العدو ونسف أكبر عدد ممكن من منازلها. وقد قُتل في هذه العمليات عدد كبير من المسنين والنساء والأطفال حيثما كانت هناك مقاومة. وأستطيع في هذا الصدد أن أذكر عدة عمليات من هذا القبيل قام بها رفاق السلاح من باغل ـ جنود بلماح غير النظاميين الذين دُربوا على الاهتمام بـ «نقاء الأسلحة العبرانية»»(١١٢).

واستناداً إلى محضر جلسة الحكومة الإسرائيلية في ٥/ ١٢/ ١٩٤٨ يذكر الكاتب الإسرائيلي توم سيغف أن وزير الدفاع (بن غوريون) رفع تقريراً عن أعمال القتل والذبح وأعمال الاغتصاب التي قام بها جنود الجيش الإسرائيلي. ويعقّب سيغف قائلاً: «إن أخباراً من هذا النوع زادت في الفزع والنزوح.. لقد ظل عشرات الألوف من السكان العرب في منازلهم، لكن الجيش الإسرائيلي هو الذي طردهم.. إن الأعمال التي ارتكبها جنود الجيش الإسرائيلي خلال الاحتلال وبعده، شغلت الحكومة في عدد من جلساتها. فالمعلومات التي وصلت إلى الوزراء صدمتهم، وتسببت في إطلاق أكثر التصريحات خطورة والتي لم يسبق أن ذُكرت

(١١١) أبو ستة، **حق العودة مقدس وقانوني وممكن**، ص ١٢٧.

(١١٢) **يديعوت أحرونوت**، ١٤/ ٤/ ١٩٧٢، نقلاً عن هيرست، **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط**، ص ٣٠٢.

خلال جلسات الحكومة في يوم من الأيام». ثم يورد بعض ما قاله أهارون تسيزلينغ، وزير الزراعة، ما نصه:

«تلقيت من أحد الأشخاص رسالة بهذا الشأن. وعليّ أن أقول إني عرفت الوضع لدينا في هذه المنطقة، وأكثر من مرة طرحت الأمور أمام الحكومة. وبعد أن قرأت ما ترويه الرسالة التي تلقيتها لم أستطع النوم طوال الليل. شعرت أن ما حدث هو طعنة لنفسي وبيتي ولنا جميعا هنا. لم أستطع أن أتخيل من أين أتينا، وإلى أين نحن ذاهبون. . لم أكن دائماً موافقاً عندما كان يُلصق بالإنكليز صفة النازيين، لم أكن أرغب في استخدام هذا التعبير في وصفهم، على الرغم من أنهم قاموا بأعمال نازية. بيد أن أعمالاً نازية قام بها يهود أيضاً، وتزعزع كياني كله من هذا الأمر. . نحن مضطرون إلى إخفاء ذلك عن الخارج. وأنا أوافق على عدم الكشف عن التحقيق الذي نجريه في هذه الأعمال»[١١٣].

وحول ما جرى في اللد والرملة كتب يقول: «بعد مرور يومين كتب بن غوريون: «يبث الفيلق العربي برقية تفيد أن ثمة ٣٠ ألف لاجيء، حاقدين على الفيلق يسيرون على الطريق من اللد إلى الرملة ويطلبون خبزاً. . يجب نقلهم إلى الأردن». . ويعقّب سيغف: «بعد مرور أعوام تحدث رابين عن الجلسة التي سبقت احتلال اللد والرملة، وبحسب كلامه، سأل بن غوريون عن مصير هاتين المدينتين، فأجابه بن غوريون بحركة بيده فسّرها رابين كإشارة لطردهم. وهذا ما جرى في اللد استناداً لكلامه: أُجبر الناس على الذهاب إلى الحدود. وتعلمت الرملة العبرة فوافق سكانها على الرحيل طوعاً، مشترطين توفير سيارات لنقلهم. كان من المفترض أن تتضمن مذكرات رابين هذه التفاصيل، غير أنه مُنع من نشرها في إسرائيل. وبعد فترة وجيزة اقتبستها صحيفة **نيويورك تايمز**، وأثارت ضجة. لكن إيغال ألون كذّبها بشدة، غير أن رواية رابين عززت ظاهرياً أوامر تشجيع السكان على الرحيل»[١١٤].

وفي **كتاب بلماح** كتب إيغال ألون عمّا جرى في أثناء تنفيذ الخطة (دالت) في أيامها الأخيرة السابقة لانتهاء الانتداب في ١٥/ ٥/ ١٩٤٨ يقول: «لم يبق أمامنا إلا خمسة أيام قبل حلول اليوم الخطير ١٥ أيار (مايو). وكنا ندرك ضرورة

(١١٣) أرشيف الكيبوتس الموحد (تسيرليبع)، المجموعة ٩ ـ الوحدة ٩، الملف ١، وتوم سيغف، **الإسرائيليون الأوائل ـ ١٩٤٩**، ترجمه عن العبرية خالد عايد [وآخرون]؛ راجع الترجمة سمير جبور؛ قدم له محمد المجذوب، سلسلة الدراسات، ٧٣ (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦)، ص ٣٦.

(١١٤) مذكرات بن غوريون بتاريخ ١٥/ ٧/ ١٩٤٨، وسيغف، المصدر نفسه، ص ٣٧.

تطهير منطقة الجليل الداخلية وإيجاد امتداد أرضي يهودي في منطقة الجليل الأعلى كلها. وكانت المعارك الطويلة قد أنهكت قواتنا، وما زالت علينا واجبات كبيرة لسد الطرق في وجه الغزو العربي. ولهذا حاولنا أن نجد وسيلة لا تضطرنا إلى استخدام قواتنا كي تجعل عشرات الألوف من العرب الغاضبين الذين لا يزالون في الجليل يعمدون إلى الفرار، لأن من المرجح أن هؤلاء سيضربوننا من الخلف إذا وقع الغزو العربي. فحاولنا أن نستخدم وسيلة تقوم على الاستفادة من الانطباع الذي خلّفه سقوط صفد وهزيمة العرب في المنطقة التي تم تطهيرها في عملية ميتاتة. وقد نجح الأسلوب نجاحاً أشبه بمعجزة».

ويمضي إيغال ألون شارحاً الأسلوب المعجز بقوله: «قمت بجمع كلّ المخاتير اليهود الذين كانوا على اتصال بالعرب في القرى المختلفة، وطلبت منهم أن يهمسوا في آذان بعض العرب أن تعزيزات يهودية كبيرة قد وصلت إلى الجليل. وأنها ستقوم بإحراق قرى الحولة كلها. وطلبت منهم كذلك أن يقترحوا على العرب، باعتبارهم أصدقاء لهم، أن يهربوا قبل فوات الأوان. وما لبثت هذه الإشاعة ان انتشرت في كلّ مناطق الحولة، وأن الوقت وقت الفرار. أربى عدد الهاربين على عشرات الألوف، وحققت الخدعة غرضها كاملاً، فسقط مبنى مخفر الشرطة في حلسا في أيدينا من دون أن نطلق رصاصة واحدة وطُهرت هذه المناطق الواسعة، وزال الخطر من طرق المواصلات، وأصبحنا نستطيع أن ننظّم أنفسنا للقاء الغزاة على الحدود من دون أن نخشى أي خطر يأتي من الخلف»[(١١٥)].

وبعد فترة طويلة من الحرب كتب أحد ضباط الاحتياط في الجيش الإسرائيلي الذين خاضوا حرب ١٩٤٨ مقالاً لمجلة مشاة البحرية الأمريكية تحت عنوان: «كل شيء مقبول» حول «قنبلة البرميل» موضحاً أنه كان يؤتى ببرميل معدني أو خشبي ويُملأ بمزيج من المتفجرات والبنزين، ويُركّب له إطاران من المطاط قديمان يوضع فيهما مسمار التفجير، ثم يُدحرج في الحارات العربية شديدة الانحدار أو الأماكن المزدحمة كي يصطدم بالجدران فيحدث سلسلة من الانفجارات لا تنتهي. وحينما ينتشر الرعب والهلع يأخذ مكبّر صوت مركّب على سيارة جيب يذيع أصوات رعب مسجلة تشتمل على الصراخ والعويل، وعلى أنات ألم، وصوت كئيب يصرخ بالعربية: «أنجوا بأرواحكم يا مؤمنين، اليهود يستخدمون

---

(١١٥) Yigal Allon, *Sefer Ha-Palmah* (The Book of the Palmach), edited by Zerubavel Gil'ad (Tel Aviv: Hakibbutz Hameuhad, 1957), vol 2, p. 286,

نقلاً عن: هيرست، **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط**، ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥.

الغازات السامة، والأسلحة الذرية، أهربوا بأرواحكم باسم الله»[116].

وبمثل ذلك كتب الصحافي البريطاني الصهيوني هاري ليفين يقول: «على مقربة من القدس انطلق مكبّر صوت يتحدث باللغة العربية، مذيعاً بياناً من هاغاناه إلى المدنيين العرب يحثهم على مغادرة المنطقة قبل الساعة الخامسة والربع صباحاً، مؤكداً عليهم: أشفقوا على زوجاتكم وأطفالكم واخرجوا من هذا الحمام الدموي. وليكن خروجكم عن طريق أريحا فهو لا يزال مفتوحاً لكم. أما إذا بقيتم فإنكم تستنزلون الكارثة على أنفسكم»[117].

ولطالما روّج الصهاينة الادعاء بأن القادة العرب هددوا بقذف اليهود في البحر، وهو الادعاء الذي لم يستطيعوا تقديم دليل واحد على أنه صدر عن أي قائد عربي مدني أو عسكري. غير أنهم هم الذين بالرعب الذي أشاعوه، تسببوا بتدافع قطاع غير يسير من سكان المدن الساحلية باتجاه البحر وتنازعهم لركوب ما تيسر من القوارب والسفن الشراعية. وكان أن سقـط كثيرون في زحمة التدافع لركوب القوارب، وغرق بعضهم[118].

والسؤال: هل كان ما أقدمت عليه القيادات السياسية والعسكرية الصهيونية من استخدام القوة العسكرية والمجازر الدامية، أو توظيف الشائعات حول فظاعات وبشاعة المجازر المقترفة، في دفع العرب إلى هجر مدنهم وقراهم، مخلّفين وراءهم كلّ ما يملكونه، إلا ما خف حمله وأمكن ستره، هل كان ذلك عملاً اقتضته ظروف الحرب، ولا يجاوز كونه تكتيكاً استهدف إرباك العدو الزاحف لتعطيل حركته، وقاصراً فقط على حرب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، أم أنه صدر عن استراتيجية عنصرية مؤسسة على رفض الآخر، باعتبار إسرائيل مشروع استعمار استيطاني إجلائي، شعاره المرفوع والمعبّر عن قناعة آبائه المؤسسين: «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»، وأن ما اقتُرف بالأمس مرشح للتكرار إن توفرت الظروف الملائمـة كما كانت عليه الحال في سنتيْ الحسم ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨؟

في تقديري أن بني موريس، المؤرخ الإسرائيلي الضليع في الموضوع، أجاب

---

(١١٦) Childers, «The Other Exodus,» p. 253,
نقلاً عن: هيرست، المصدر نفسه، ص ٣٠٣.

(١١٧) Harry Levin, *Jerusalem Embattled A Diary of the City under Siege, March 25th, 1948 to July 18th, 1948* (London, Herndon, VA: Cassell, 1997),
نقلاً عن: هيرست، المصدر نفسه، ص ٣٠٣.

(١١٨) هيرست، المصدر نفسه، ص ٣٠٤.

عن السؤال إجابة وافية، في حواره مع الصحافي الإسرائيلي آري شافيت من **هآرتس**، الذي دار حول كتابه الجديد **إطلالة جديدة على مشكلة اللاجئين** قبل صدوره عن جامعة كمبريدج، والذي اعتمد فيه على وثائق لم تكن متوفرة له عندما وضع كتابه الأول: **ضحايا على حق** *(Righteous Victims)* ومعظمها، كما يقرر، «من أرشيف قوات الدفاع الإسرائيلية».

فهو يقرر أنه كانت هناك مجازر إسرائيلية أكثر بكثير مما كان يعتقد في السابق، وأنه كانت هناك الكثير من حالات الاغتصاب، وأنه في نيسان/أبريل ١٩٤٨ «صدرت أوامر عملية لوحدات الهاغاناه نصت صراحة على اقتلاع الفلاحين وطردهم من القرى». ويوضح أن المجازر التي وقعت في الجليل الأعلى في خريف ١٩٤٨ وطالت قرى الصفصاف والصالحة وجش وعيلبون ودير الأسد ومجد الكروم وسعسع وعرب المواسي، إنما كانت جزءاً من عملية «حيرام». و«وكان هناك تركيز عال بصورة غير عادية لعمليات إعدام الأشخاص ووجوههم إلى الحائط أو بالقرب من بئر وبنمط منظم».

وأوضح بني موريس في حواره مع مندوب **هآرتس** أن ذلك لا يمكن أن يكون قد حصل بالصدفة، وإنما هو عمل منظم. ويقرر أن عدداً من الضباط الذين شاركوا في العملية فهموا، على ما يبدو، أن أوامر الطرد التي تلقوها تتيح لهم القيام بهذه الأعمال من أجل حمل الناس على الرحيل. ويؤكد أنه لم تجرِ معاقبة أحد على ارتكاب جرائم القتل هذه، وأن بن غوريون عمل على طمس المسألة، ووفر تغطية للضباط الذين ارتكبوا المجازر. وأنه في ٣١/ ١٠/ ١٩٤٨ أصدر قائد الجبهة الشمالية موشيه كارمل أمراً خطياً لوحداته بتسريع طرد المواطنين العرب. وقد اتخذ كارمل هذا الإجراء بعد زيارة قام بها بن غوريون إلى القيادة الشمالية في الناصرة. ويضيف موريس موضحاً: لا يوجد شك في أن هذا الأمر صدر بالأساس عن بن غوريون، تماماً كما صدر أمر لطرد سكان مدينة اللد، الذي وقّعه إسحق رابين، مباشرة بعد زيارة قام بها بن غوريون إلى مقر عملية داني ـ التي نُفّذت في اللد والرملة ـ في يوليو/ تموز ١٩٤٨.

ويقرر بني موريس أن بن غوريون بدءاً من نيسان/أبريل ١٩٤٨ عمل على وضع خطوط أساسية لرسالة الترحيل («الترانسفير»). وأوضح أنه لا يوجد أمر خطي صريح منه بهذا الخصوص، وإن كانت فكرة الترحيل موجودة، وأن القيادة برمتها كانت تعي هذه الفكرة، والضباط يفهمون المطلوب منهم. وتحت قيادة بن غوريون تكوّن إجماع على الترحيل، وأن بن غوريون كان أحد المؤمنين

بـ «الترانسفير» من منطلق قناعته بأنه «لن تكون هناك دولة يهودية بوجود أقلية كبيرة ومعادية في وسطها، وأن دولة كهذه لن تكون قادرة على البقاء».

ولم يتردد بني موريس في تبرير ما جرى من ناحية عملية، وأنه من أنصار الطرد الذي حصل سنة ١٩٤٨. وفي ذلك يقول: «ليس هناك من مبرر لأعمال الاغتصاب، وليس هناك مبرر للمجازر، فهذه جرائم حرب. ولكن في ظروف معيّنة فإن الطرد لا يُعتبر جريمة حرب. ولا أعتقد أن عمليات الطرد التي حدثت سنة ١٩٤٨ هي جرائم حرب». وأضاف مؤكداً قناعته بمشروعية قتل آلاف الفلسطينيين وتدمير مجتمعهم: «إن المجتمع الذي يستهدف قتلك يجبرك على تدميره، وعندما يكون الخيار بين التدمير أو التعرض للدمار، فإن الأفضل هو التدمير». وتابع مبرِّراً جرائم بن غوريون وكبار ضباطه: «إنني أتفهم بلا شك واقعهم، ولا أعتقد أنهم شعروا بشيء من وخز الضمير، ولو كنت مكانهم لما شعرت بوخز الضمير. فبدون ذلك العمل ما كانوا ليكسبوا الحرب، وما كانت الدولة لتخرج إلى حيز الوجود».

ومضى بني موريس مبرِّراً عملية التطهير العرقي التي اقترفتها المؤسسة السياسية والعسكرية الصهيونية سنة ١٩٤٨: «هناك ظروف في التاريخ تبرر التطهير العرقي، وأنا أعلم أن هذا المصطلح يحمل مدلولاً سلبياً تماماً في خطاب القرن الواحد والعشرين، ولكن عندما يكون الخيار بين التطهير العرقي والإبادة، إبادة شعبنا، فإنني أفضّل التطهير العرقي». ويضيف مغالطاً، «هكذا كان الوضع، وذلك ما واجهته الصهيونية، فالدولة اليهودية ما كانت لتقوم بدون اقتلاع ٧٠٠ ألف فلسطيني، وبالتالي كان من الضروري اقتلاعهم. ولم يكن هناك خيار سوى طرد السكان، وكان من الضروري تطهير المناطق الساحلية، وتطهير المناطق الحدودية والطرق الرئيسية، وكان من الضروري تطهير القرى التي أطلقت النيران منها على قوافلنا ومستوطناتنا».

وبني موريس، المؤرخ المشهود له بالبحث والتدقيق، لا شك أنه بقوله هذا يمارس درجة عالية من التزوير التاريخي الذي عُرفت به الأدبيات الصهيونية، إذ هو نفسه في كتابه **١٩٤٨ وما بعدها** يذكر أنه خلال المرحلة الأولى من الحرب، أي من كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ حتى ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨، كان الصهاينة في معظم المعارك الحاسمة أكثر عدداً من خصومهم وأفضل تسليحاً وتدريباً. وأن بين ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ وكانون الثاني/يناير ١٩٤٩ تميزت القوات الصهيونية بالتنظيم والقيادة، وتفوقت بعدد المقاتلين على القوات العربية الرسمية التي

شاركت في القتال[١١٩]، مما يدحض ادعاءه بانه لولا اعتماد التطهير العرقي خياراً استراتيجياً لما كان الصهاينة كسبوا الحرب، ولا كانت دولة إسرائيل خرجت إلى حيز الوجود. ناهيك عن أن فرض إقامة إسرائيل كان قراراً استراتيجياً لكل من المعسكرين الرأسمالي بقيادته الأمريكية والشيوعي بقيادته السوفياتية، رغم ما بين المعسكرين والقيادتين من تناقض عدائي واحتدام الحرب الباردة بينهما حينذاك.

هذا فضلاً عن أن بني موريس يتجاهل حقائق الصراع الذي فجّره الغزو الاستعماري الصهيوني للتراب العربي في فلسطين، وتعبيراً عن فكر مسكون بالعنصرية حتى النخاع. بل وفي تناسي متعمد من باحث مختص ومطّلع لكل المبادرات العربية التي توالت بين ربيع ١٩٣٦ وخريف ١٩٤٨ لإقامة دولة ديمقراطية دستورية يتساوى فيها جميع مواطنيها العرب واليهود بحقوق المواطَنة، ولا تعرف التمييز على أساس الدين والعرق والجنس، وعلى أي أساس كان، وتقر لمواطنيها اليهود بحق ممارسة حقوقهم الدينية والمدنية واستخدام العبرية في مناطق وجودهم الكثيف دون أي قيود.

وفي تجاهل ذلك كله وتناسيه المتعمد والمقصود له تابع بني موريس دفاعه عن جريمة التطهير العرقي قائلاً: «إنني أشعر بالتعاطف مع الشعب الفلسطيني، الذي مر بماسأة صعبة، وأشعر بالتعاطف مع اللاجئين أنفسهم. ولكن إذا كانت الرغبة بإقامة دولة يهودية هنا مشروعة، فإنه لم يكن هناك خيار آخر، فقد كان من المستحيل ترك طابور خامس كبير في البلاد. فمن اللحظة الأولى التي تعرض فيها الييشوف للهجوم من قِبل الفلسطينيين، وبعد ذلك من قِبل الدول العربية، لم يكن هناك خيار سوى طرد السكان الفلسطينيين واقتلاع الشعب الفلسطيني في خضم الحرب».

وليس أدلَّ على أن التطهير العرقي كامن في صلب الفكر الصهيوني من عدم تردد بني موريس في الإعلان بأن بن غوريون ارتكب خطأً تاريخياً، ليس لأنه أمر باقتراف جريمة إبادة الجنس، وإنما لأنه لم يتابع عملية التطهير العرقي حتى غايتها المقررة في الاستراتيجية الصهيونية. فهو يقول: «إذا كان قد تورط في الطرد، فربما كان عليه أن ينجز عمله. أعرف أن هذا سيصعق العرب والليبراليين والمحايدين سياسياً، ولكن شعوري أن هذا المكان سيكون أكثر هدوءاً، ويعيش معاناة أقل، لو تم حل المسألة مرة واحدة وإلى الأبد. لو قام بن غوريون بتنفيذ عمليات طرد واسعة، وقام بتطهير البلاد كاملة، أرض إسرائيل كلها حتى نهر

(١١٩) Morris, *1948 and After. Israel and the Palestinians*, pp. 14-16

الأردن، ومع ذلك، فإنه قد تبينّ أن هذا كان خطأه القاتل، فلو قام بتنفيذ عملية طرد كاملة لكان أمّن استقرار دولة إسرائيل لأجيال».

فهل اختلف الحل الأخير الذي يلقي بني مورس على بن غوريون لومة عدم إنجازه ضد الشعب العربي في فلسطين عن الحل الأخير الذي لم ينجزه هتلر ضد يهود ألمانيا ووسط أوروبا؟ أليس في اعتبار «نبي الصهيونية المسلح» قد أخطأ في حق إسرائيل لأجيال دعوة صريحة للأجيال الصهيونية الحالية والمقبلة لتصحيح خطأ بن غوريون التاريخي؟

ثالث عشر: هل حقاً كان رفض قرار التقسيم خطأً تاريخياً أضاع فرصة ذهبية؟

كان هناك، وما يزال، من يأخذ على المفتي والهيئة العربية العليا عدم الموافقة على قرار التقسيم، ويدّعي أن ذلك «الخطأ التاريخي» هو السبب الأول والأساسي في نكبة ١٩٤٨ وما عاناه الشعب العربي الفلسطيني من تشرد ومآس خلال السنوات المتوالية منذ النكبة. فهل حقاً أن المفتي والهيئة العربية العليا مسؤولون تاريخياً عن الرفض العربي لقرار التقسيم؟ وهل صدقاً كان رفض قرار التقسيم خطأً تاريخياً؟ وهل كان رفض قرار التقسيم علة مسلسل النكبات والنكسات العربية التي توالت على مدى العقود الماضية؟ وهل كان الرفض العربي لقرار التقسيم هو الذي حال دون تنفيذه؟ وإذا كانت الإجابة بالنفي عن التساؤلات الأربعة السابقة، فما هي دلالة تواصل الادعاء بأن رفض قرار التقسيم هو السبب الرئيسي في توالي النكبات والنكسات العربية والمعاناة الفلسطينية؟

وفي الإجابة عن التساؤلات الخمسة السابقة ألاحظ بداية أن الحكم الموضوعي على ما كان غداة صدور قرار التقسيم لا يستقيم إذا لم يأخذ في الحسبان حقائق الواقع يومذاك والتي أبرزها:

١ ـ منذ إجهاض ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ وتوزُّع أركان الحركة الوطنية الفلسطينية بين السجون والمعتقلات والمنافي القسرية والاختيارية، لم يعد القرار الوطني الفلسطيني من اختصاص المفتي والهيئة العربية العليا ورجالات الحركة الوطنية الفلسطينية وحدهم، بل لم يعد قراراً قطرياً مستقلاً، وإنما غدت الأنظمة العربية، وبالذات أنظمة دول المشرق العربي، شديدة التأثير في الحِراك الوطني الفلسطيني وقراراته. وسبقت الإشارة إلى أن بين مؤرخي المرحلة من رأوا أن عزل الفلسطينيين عن القضية كان من بين الغايات التي استُهدفت من إقامة جامعة الدول العربية، ويكفي

التذكير بأن «الهيئة العربية العليا» شُكّلت بقرار من جميل مردم نيابة عن مجلس الجامعة.

٢ ـ كانت اللجنة السياسية للجامعة العربية قد أصدرت تعليماتها إلى المندوبين العرب في الأمم المتحدة أن يصروا على أن تكون غاية اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة تقرير استقلال فلسطين. وذلك ما طالب به مندوبو كلٍّ من مصر والعراق وسورية ولبنان والسعودية. وسبقت الإشارة إلى أن موقف الهيئة العربية العليا لفلسطين من توصيات لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين كان متفقاً تمام الاتفاق مع موقف اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية. وفي مناقشات اللجنة الخاصة بين ٩/٢٦ ـ ١٩٤٧/١٠/٢١ لم يكن هناك أدنى تمايز بين ما تضمّنته كلمة رجائي الحسيني، ممثل الهيئة العربية العليا، وبين كلمات المندوبين العرب نوري السعيد ود. فاضل الجمالي ود. محمود فوزي والأمير عادل أرسلان وفارس الخوري ود. فريد زين الدين والأمير فيصل آل سعود.

٣ ـ في جلسة ١٩٤٧/٧/٢٩، التي أقرت فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار التقسيم، قدم كميل شمعون، باسم الدول العربية، مشروع الدولة الديمقراطية الفدرالية، المشكّلة من مقاطعات عربية ويهودية، والذي بموجبه ارتضى العرب بنظام المقاطعات كما كان قد ورد في مشروع موريسون المُقَر أمريكياً. كما اعترفوا لجميع الصهاينة الموجودين يومذاك في فلسطين بكامل حقوق المواطَنة. وقد حال مندوبا كلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، ورئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، دون إتاحة فرصة التصويت على المشروع العربي الفدرالي والديمقراطي.

٤ ـ لم تكن الهيئة العربية العليا وحدها من رفض قرار التقسيم، وإنما رفضه أيضاً مندوبو جميع الدول العربية والإسلامية الأعضاء في الأمم المتحدة يومذاك، وكلٍّ من مندوبي الهند وكوبا واليونان، فيما امتنع عن التصويت عليه مندوبو عشر دول. ولولا الضغوط الأمريكية والتحول الدراماتيكي في موقف الاتحاد السوفياتي لما كان قرار التقسيم قد ظفر بتأييد ثلثي أصوات أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة يومذاك؛ إذ كان بين مؤيدي التقسيم خمسة مندوبين من الاتحاد السوفياتي ودول المعسكر الشرقي.

٥ ـ عندما انتهى الانتداب في ١٥أيار/مايو ١٩٤٨ كانت القوات البريطانية قد أتمّت انسحابها من كلّ نواحي فلسطين عدا منطقة محدودة من حيفا، وذلك دون أن تقوم بتسليم المسؤولية الإدارية إلى لجنة الأمم المتحدة التي كانت طليعتها، برئاسة الدكتور بابلو ازكرات، سفير إسبانيا السابق لدى بريطانيا، قد وصلت إلى

فلسطين، إذ رفضت حكومة الانتداب التعاون مع اللجنة الدولية، فيما لم يُصدر مجلس الأمن، أو الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً ملزماً لبريطانيا بتسليم الإدارة بحسب الأصول إلى لجنة كي تتولى تنفيذ الإجراءات الموصى بها في قرار التقسيم الخاصة بإقامة الدولتين، وبذلك بقيت آلية التنفيذ التي نص عليها القرار الرقم ١٨١ معطلة. وكان المتضرر الوحيد من ذلك إنما هو الشعب العربي الفلسطيني، الذي حيل بينه وبين إقامة دولته المستقلة على ذلك الجزء من ترابه الوطني الذي خصصه له قرار التقسيم. ولا أحسب أن عدم إصدار مجلس الأمن والجمعية العامة قرارات إعمال آلية التنفيذ جاء عفوياً، وإنما هو في ظني سكوت متعمد. ذلك لأن «الدولة اليهودية» لم تكن بحاجة إلى مثل تلك القرارات، إذ كانت قائمة في ظل سلطة الانتداب، في حين لم يكن لدى عرب فلسطين الجهاز الإداري المماثل. وبعدم إصدار القرارات اللازمة لتفعيل آلية تنفيذ قرار التقسيم يكون مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة قد ساهما في عدم تنفيذه وفسحا المجال بالتالي لإسرائيل لاغتصاب ما يجاوز نصف القسم المخصص للعرب، فضلاً عن منطقة القدس الدولية برغم قرار الشرعية الدولية. وفي هذا دليل آخر على أن رفض قرار التقسيم لم يكن العامل الحاسم في عدم تنفيذه.

٦ ـ كان المفتي، بصفته رئيس الهيئة العربية العليا، قد واصل منذ صيف ١٩٤٧ مطالبة اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية بتمكين الهيئة من تشكيل إدارة مدنية في فلسطين تتولى شؤون شعبها العربي وإعداده للمواجهة، فيما واصلت اللجنة السياسية رفض المطلب بحجة أو أخرى، استجابة للضغوط والمداخلات البريطانية. وعندما انتهى الانتداب في ١٥/ ٥/ ١٩٤٨ وأُعلن قيام دولة إسرائيل، تقدم المفتي بطلب تشكيل «حكومة فلسطينية» تتولى شؤون القسم العربي، فجوبه الطلب بالرفض القاطع. وإن القراءة الموضوعية لمجريات الأمور من قبل صدور قرار التقسيم حتى النكبة يتبينّ أن قرار التقسيم سنة ١٩٤٧ إنما كان إعادة إنتاج قرار سنة ١٩٣٧، بما في ذلك التوصية بضم القسم العربي إلى الأردن، وأنه كان مرفوضاً بقرار دولي قيام دولة مستقلة في القسم العربي من فلسطين إلى جوار إسرائيل بحجة الروابط التاريخية والاقتصادية بين فلسطين والأردن ظاهرياً، وإنما لإدراك القوى الراعية للمشروع الصهيوني أن قيام دولة فلسطينية لا تملك مقومات النمو والاستقرار سوف يشكّل خطراً دائما يهدد حاضر ومستقبل إسرائيل. ولقد انعكس هذا الموقف الاستراتيجي في مشروع برنادوت كما في عدم تقبّل الأمم المتحدة لحكومة عموم فلسطين.

٧ ـ بتوقيع اتفاقيات الهدنة بين كلّ من مصر وسورية والأردن ولبنان وبين

إسرائيل تكون الدول الأربع قد اعترفت ضمنياً بإسرائيل. وكان واضحاً يومذاك أن الأنظمة الأربعة على استعداد للصلح في حال وافقت إسرائيل على العودة إلى حدود التقسيم بموجب قرار الأمم المتحدة الرقم ١٨١ وتنفيذ القرار الرقم ١٩٤ بشأن عودة اللاجئين واستعادتهم أملاكهم والتعويض عليهم. وذلك ما رفضه كلّ القادة الصهاينة، من بن غوريون إلى شرتوك (شاريت).

٨ ـ لم يطل الرفض العربي، وبالتبعية الفلسطيني، لقرار التقسيم، ذلك أنه بموجب بروتوكول لوزان، الصادر في ١٢ أيار/مايو ١٩٤٩، أي بعد أقل من سنة ونصف من صدور قرار التقسيم، اتفق الجانبان العربي والإسرائيلي على قرار التقسيم وخريطة التقسيم، بعد أن كانا قد اتفقا على أن يلحق بما سمّي «وثائق عمل» قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم ١٩٤ الخاص بعودة اللاجئين واحترام حقوقهم والمحافظة على ممتلكاتهم. ولقد اعتبرت إسرائيل يومذاك أن توقيع العرب بروتوكول لوزان نوع من الاعتراف الرسمي بها، خاصة وقد جاء التوقيع في اليوم التالي مباشرة لقرار الجمعيــة العامة الرقم ٢٧٣ بتاريخ ١١/٥/١٩٤٩ بقبول إسرائيل عضواً في المنظمة الدولية.

وكانت قد شاركت في اللقاء مع «لجنة التوفيق» الدولية في جنيف أربعة وفود عربية، وفد مصري ضمّ عبد المنعم مصطفى وعبد المجيد اللبان وموسى الصوراني ورشاد الشوا، ووفد سوري ضمّ عدنان الأتاسي ود. فريد زين الدين وعمر الجابري وأحمد الشقيري، ووفد أردني ضمّ فوزي الملقي وخليل عبد الهادي ووليد صلاح ود. موسى عبد الله الحسيني، ووفد لبناني ضمّ فؤاد عمّون ومحمد علي حمادة وجميل مكاوي. ويلاحَظ أن الهيئة العربية العليا لم تُدع للمشاركة في لقاء «لجنة التوفيق» وأن الوفود المصرية والسورية والأردنية ضمت شخصيات فلسطينية. ويومها تبلورت مطالب الوفود العربية فيما يلي:

ـ انسحاب إسرائيل إلى حدود التقسيم والتخلي عن المناطق المخصصة للعرب.

ـ عودة اللاجئين، بلا قيد أو شرط، إلى المناطق المخصصة للعرب.

ـ إتاحة الفرصة ليعود من يشاء ويعوَّض من يشاء، من اللاجئين الذين نزحوا من المناطق المخصصة لإسرائيل.

ـ في حالة رفض إسرائيل إعادة اللاجئين المنصوص عليهم في البند ثالثاً تُسلخ من إسرائيل الأراضي الكافية لإسكانهم، وتُضم تلك الأراضي إلى المناطق المخصصة للعرب.

ـ تدويل منطقة القدس تدويلاً حقيقياً وتجريدها من السلاح (وقد تحفّظ الوفد الأردني على هذا المطلب)[١٢٠].

وكان إلياهو ساسون، رئيس الوفد الإسرائيلي إلى مؤتمر لوزان، قد أجرى محادثات مع عبد المنعم مصطفى، رئيس الوفد المصري، في النصف الثاني من آب/أغسطس ١٩٤٩. وحول تلك المباحثات التي لم تصل إلى نتيجة كتب توم سيغف يقول: «لم تكن هذه المحادثات الأولى التي تجري بين الإسرائيليين والدبلوماسي المصري. غير أن سيرها ومضمونها ونتائجها عكست جيداً وضع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية. فقد كان هناك اتصال، و(اعتراف) العرب بدولة إسرائيل، كما كان هناك استعداد مبدئي للبحث في السلام، لكن إسرائيل رفضت الشروط»[١٢١].

٩ ـ في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس خريف سنة ١٩٥١ كان أحمد الشقيري يمثل سورية في الأمم المتحدة آنذاك، فسأل وزير خارجية إسرائيل يومها موشيه شاريت (شرتوك) هل توافق إسرائيل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة؟ وهل تريد إسرائيل من وراء المفاوضات المباشرة التي تطالب بها تنفيذ قرارات الأمم المتحدة؟ ولكن شاريت لم يجب عن السؤال، وإنما راح يغرقه بكلام طويل. فعاد الشقيري يسأل قائلاً: هل إسرائيل تدعو إلى المفاوضات المباشرة، لتنفذ قرارات الأمم المتحدة؟.. أريد الجواب لا أو نعم. ولكن شاريت لم يجب بلا أو نعم وإنما لزم الصمت.

وعند انتهاء المناقشات في الجمعية العامة تقدم المندوب الأمريكي د. جسب بمشروع قرار يتضمن ما يلي:

أ ـ إن مسؤولية تسوية النزاع تقع على عاتق الفريقين.

ب ـ على الفريقين أن يتعاونا مع لجنة التوفيق لتسوية النزاع القائم بينهما.

ج ـ إن السلام في الشرق الأوسط يقتضي تسوية قضية اللاجئين.

وقد حاول الشقيري مع المندوب الأمريكي الإشارة إلى قرارات الأمم المتحدة في مشروعه، ولكن د. جسب أصر على عدم الإشارة إليها قائلاً: «لا أستطيع..

(١٢٠) أحمد الشقيري، **أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية** (بيروت: دار العودة، ٢٠٠٢)، ص ٣١٣ ـ ٣١٤.

(١٢١) سيغف، **الإسرائيليون الأوائل ـ ١٩٤٩**، ص ٣٣.

إن التعليمات أن لا أضيف كلمة واحدة على المشروع». وعندها لجأ الشقيري إلى سفير أفغانستان وممثلها في الجمعية العامة، الذي اقترح إضافة جملة «بموجب قرار الأمم المتحدة» إلى كلّ من بنود المشروع الأمريكي الثلاثة. وقد اعتمدت الجمعية العامة المشروع مع الإضافة. ولكن إسرائيل امتنعت عن التنفيذ ولم تطالبها الولايات المتحدة بذلك(١٢٢).

١٠ ـ لم يكن رفض قرار التقسيم خطأ تاريخياً، ولا كان ذلك الرفض المجمع عليه عربياً وإسلامياً ومن أقطاب العالم الثالث علّة مسلسل النكبات والنكسات المتوالية منذ سنة ١٩٤٧. وإنما كانت الخطيئة التاريخية قصور المفتي والهيئة العربية العليا والأنظمة وجامعة الدول العربية في توظيف الإمكانيات المتاحة والقدرات البشرية المتوفرة، واستخدامها الاستخدام الأمثل في تقديم الاستجابة الفاعلة في مواجهة التحدي المتجسّد في التحالف الاستعماري الصهيوني، فضلاً عن تحمّل الأحزاب والمنظمات الشعبية العربية مسؤولية العجز في إدارة الصراع مع التحالف المضاد.

١١ ـ يقيناً إن العديدين ممن كانوا، وما زالوا، يرددون الادعاء حول ما يعتبرونه «الخطأ التاريخي» في إضاعة «الفرصة الذهبية» برفض قرار التقسيم، يعلمون علم اليقين أنه لم يكن في استطاعة المفتي والهيئة العربية العليا، ولا أي حاكم عربي، أن يقبل بقرار التقسيم وذلك هو مضمونه.. وما كانت نُخب الشعب العربي وجماهيره في فلسطين وعلى مدى الساحة القومية لتسكت عن مثل هكذا قبول. وبالتالي فالادعاء بذلك لا ينهض على أساس موضوعي، وبالتبعية فالقول به ليس من قبيل ادعاء الحكمة في وقت متأخر، لأن معطيات الواقع عند صدور القرار ما كانت توفر أي فرصة لقبوله عربياً أو إسلامياً أو عالماً ثالثياً، ناهيك عن قبوله فلسطينياً. وعليه يمكن الجزم بأن دافع القائلين بذلك الادعاء إنما هو تبرير القبول فيما بعد بالتنازل عن الثوابت الوطنية والقومية والإسلامية في الصراع العربي ـ الصهيوني بحجة «الواقعية» و«الإيجابية» والتحرر من «السلبية» التي يزعمون أنها كانت سبب رفض المشاريع والمبادرات الاستعمارية التي توالى طرحها منذ صدور وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧، وخاصة قرار التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧.

---

(١٢٢) المصدر نفسه، ص ٣٢٣ ـ ٣٢٩.

الفصل التاسع عشر

البعدان القومي والدولي للصراع العربي ـــ الصهيوني

على مدى المسافة الزمنية الممتدة من السنوات الأخيرة للقرن الثامن عشر حتى مطلع خمسينيات القرن العشرين كانت القوى الدولية هي التي تبنّت وروّجت ودعمت المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني في فلسطين. ولقد التقت على تبنّي الفكرة وترويجها ودعمها مختلف القوى الاستعمارية، برغم ما بينها من تناقضات حادة. وما كان ذلك ليكون لولا أنها جميعها، ومن غير استثناء، وجدت في المشروع الصهيوني ما يخدم مصالحها الآنية والمستقبلية في منطقة استراتيجية من العالم، ذات إمكانيات مادية وقدرات بشرية وتراث حضاري.

ومنذ البدايات الأولى لطرح الفكرة كانت الأمة العربية هي المستهدفة، وليس شعب فلسطين فقط، تحسباً من قوة الجذب بين العرب، ومن أن يشكّلوا في حال توحدهم القوة المؤهلة لتصفية الاستعمار والاستغلال الاستعماري في الوطن العربي، مما يضعف القوى الاستعمارية على مدى العالم. وبفعل ذلك تحقّق إجماع الدول الاستعمارية على تبنّي ورعاية فكرة استعمار فلسطين بفقراء يهود أوروبا. وعليه يمكن القول إن التحدي منذ بدايته الأولى كان تحدياً قومياً، ولقد تواصل كذلك برغم كلّ المتغيرات والمستجدات التي توالت على المسرحين الدولي والإقليمي، منذ أرسل هنري كوريت رسالته إلى بول براراس في أواخر القرن الثامن عشر وحتى توقيع اتفاقيات الهدنة في ربيع ١٩٤٩.

ومنذ البداية كانت البرجوازية اليهودية، التي التزمت بالدعوة الصهيونية، جزءاً لا يتجزأ من قوى الرأسمالية العالمية التي تبنّت فكرة المشروع الاستيطاني ورعتها ودفعت بها إلى حيز التنفيذ. وحتى صدور قرار التقسيم سنة ١٩٤٧ كانت القوى الاستعمارية صاحبة الدور الأول في صناعة كلّ القرارات ذات الصلة

بالمشروع الصهيوني. وعلى مدى العقود التالية، وبرغم كلّ المستجدات والمتغيرات، لم تتغير علاقة طرفي المعادلة الإمبريالي ـ والصهيوني. وتأسيساً على هذه الحقيقة التاريخية يتضح خطأ كلّ المقولات حول كون تأثيرات وعلاقات جماعات الضغط اليهودية «اللوبيات» هي المسؤولة عن الانحياز الأوروبي والأمريكي للعدوان الصهيوني. وذلك مع عدم إنكار أهمية وفاعلية وتأثير تلك الضغوط والعلاقات. ولكنها تظل ثانوية قياساً بالدوافع المصلحية الاستغلالية المحفزة لقوى الرأسمالية العالمية لأن تقود العربة التي لا يعدو الصهاينة أن يكونوا من بعض ركّابها.

ومنذ البدايات الأولى أيضاً شكّل الحنين اليهودي التقليدي إلى فلسطين محفزاً للهجرة والاستيطان، كما شكّل التفسير البروتستانتي لنبوءات التوارة عاملاً مهماً في تبنّي غلاة (المتطهرين) البروتستانت في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية المشروع الصهيوني. غير أن الأمرين كانا، وما يزالان، مجرد عاملين مساعدين، في حين كانت مصالح الرأسمالية العالمية، بما في ذلك الرأسمالية اليهودية، وما تزال هي المحفز للتجاوب مع الفكرة والعمل على تطويرها وتنفيذها. ولقد كان السعي إلى حل «المشكلة اليهودية»، العائدة لتدفق يهود شرق ووسط أوروبا باتجاه الغرب، عاملاً أساسياً في تهجيرهم من أوطانهم والدفع بهم إلى فلسطين. وبالتالي فإنه يمكن القول إنهم ومنذ البداية ضحايا الرأسمالية العالمية، وبالذات الرأسمالية اليهودية، وإن كانوا أداتها، وإن حقق لهم الاستعمار الاستيطاني مكاسب جمة، ذلك لأنهم وحدهم الذين تحمّلوا دفع ضريبة الدم لإقامة استعمار استيطاني يخدم بالدرجة الأولى أولئك المستقرين في العواصم البعيدة والمكاتب الوثيرة.

غير أنه لا بد أن يكون واضحاً أن مجرد الهجرة إلى فلسطين واستيطانها أحالا كلّ مهاجر يهودي، مهما كانت دوافعه، إلى عنصر من عناصر قوى الاستعمار الاستيطاني العنصري، المغتصب أرض فلسطين، والمهدر الحقوق الوطنية والإنسانية لمواطنيها العرب، وهو الأمر غير المبرر بأي صورة من الصور، إذ كان بمستطاع من هاجروا إلى فلسطين أن يتوجهوا إلى الأمريكتين وأستراليا حيث كان المجال، ولّما يزل، مفتوحاً لهم. كما أن الاستمرار في المساهمة في عملية الاستعمار الاستيطاني، أيّاً كانت أسباب ذلك، لا تسقط عمن يمارسها صفته باعتباره مستوطناً استعمارياً متناقضة مصالحه تناقضاً عدائياً مع مصالح الشعب العربي بين المحيط والخليج.

وليس يُنكر أن بداية الهجرة الصهيونية إلى فلسطين في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين استفزت المشاعر الدينية عند العرب مسلمين ومسيحيين، وأن الحافز الديني كان عاملاً رئيسياً في الاستجابة العربية خلال العقود التالية. كما أن من أبرز حقائق تاريخ الأمة العربية أن الإسلام قدم طاقة روحية نضالية في مواجهة كلّ الغزاة الأجانب، سواء جاءوا من الغرب، كما في حال الفرنجة (الصليبيين) أو قوى الاستعمار الأوروبي، أو جاءوا من الشرق كما في حال المغول والتتار. ولكن ذلك كله لا يبرر مطلقاً النظر إلى الصراع العربي ـ الصهيوني باعتباره صراعاً دينياً بين الإسلام واليهودية وبعض الطوائف البروتستانية الأوروبية والأمريكية. لأن ذلك ما يتناقض مع طبيعة الصراع في المنشأ والمسار من جهة، ويصب في قناة دعاة صراع الحضارات ويخدم مخططهم المعادي للأمة العربية بصفة خاصة والإسلام والمسلمين بشكل عام، من جهة أخرى.

ثم إن تصور الصراع ـ أو تصويره وكأنه حرب دينية مما يتعارض مع الإسلام والتجربة التاريخية العربية الإسلامية؛ إذ ليس في القرآن الكريم آية واحدة، ولا في الحديث النبوي حديث واحد، يمكن أن يُشتمّ منه أن الإسلام يعادي أو يناقض المسيحية واليهودية. وعلى العكس من ذلك، فليس من إيمان لمسلم إذا لم يعتقد بأن موسى وعيسى عليهما السلام رسولان، وأن ما جاء به كلٌّ منهما رسالة سماوية واجبة التقديس. والرسول (ﷺ) في الصحيفة اعتبر يهود يثرب مواطنين لهم كافة الحقوق الدينية والمدنية، ولم يقع الصدام معهم إلا بعد أن خانوا العهد وتحالفوا مع كفار قريش، وبالتالي فالصدام معهم كان سياسياً وليس دينياً بحال من الأحوال.

وعلى مدى التاريخ، منذ عهد الخليفة الراشد أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) إلى عهد السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، تمتع اليهود في بلاد العرب والمسلمين بكامل حرياتهم الدينية، وعوملوا كبقية المواطنين مسلمين ومسيحيين فيما يتصل بحقوقهم المدنية، وشكّلوا جزءاً لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي حيثما وجِدوا. ولم يقع الصدام مع اليهود إلا بعد بروز الفكرة الصهيونية، وتحالفهم الاستراتيجي مع قوى الاستعمار. فالصراع في بدايته ومساره، وكما هو اليوم وغداً، صراعٌ سياسي وإن كانت له أبعاد دينية. وهو صراع محكوم بالظروف السياسية أولاً وأخيراً. وليس في مصلحة فلسطين وأمان مقدساتها الانجرار إلى مقولات دعاة صراع الحضارات، وغلاة الذين لا يحسنون قراءة النصوص من الكتاب والسنّة ولا تاريخ أمتهم ومعطيات حاضرهم.

وكما سبق قولــه لم تكن الحركة الصهيونية تعبّر عن حركة قومية يهودية، ولا امتلكت مواصفات الحركة القومية، وإنما كانت، ولمّا تزل، مجرد حركة استعمار استيطاني عنصري إجلائي. وعليه فهي خاطئة خطأً بيّناً فكلّ الادعاءات بأن القرن العشرين شهد مولد حركتين قوميتين: القومية العربية والقومية اليهودية، ذلك لأن واقع الحركتين يدل دلالة قاطعة على أن ما شهده مطلع القرن العشرين إنما كان مولد الحركة القومية العربية ونقيضها الاستعماري، الذي مثّله مشروع الاستعمار الاستيطاني العنصري الصهيوني.

ولأن النخبة المالية والفكرية اليهودية المموِّلة والمروِّجة لمشروع الاستعمار الاستيطاني العنصري الصهيوني، في الوقت الذي ترعى فيه مصالحها بما تفعله لمصلحة الحركة الصهيونية، إنما تخدم ـ وبدرجة أكبر ـ مصالح القوى الأشد تأثيراً في صناعة القرارات الأوروبية والأمريكية. وبحكم توافق المصالح إلى حد كبير، كان طبيعياً أن تتمتع تلك النُخب بحرية الحركة والنشاط دون قيود في أوروبا وأمريكا الشمالية، وأن يتيسر لها، ليس فقط جمع التبرعات وحسمها من الضرائب، وإنما أيضاً الحصول على قدر متزايد من الدعم المادي والمعنوي من الدول الراعية، وبحيث أُتيح لها في حالات غير يسيرة أن يتقدم دعمها مالياً ومعنوياً في الأولوية عند صنّاع القرار على متطلبات المواطنين الأوروبيين والأمريكيين، باعتبار أنها تخدم غرضاً وثيق الصلة بالمصالح القومية العليا لأقطار أوروبا وأمريكا الشمالية.

حقا إن النُخب المالية والفكرية اليهودية حققت مراكز مرموقة للغاية في المجتمعات الأوروبية والأمريكية، وأن لها صلاتها المؤثرة في شتّى المجالات. وهي طموحة وملحاحة وذات كفاءة عالية في توظيف إمكانياتها وقدراتها. ولكنها ليست جماعات ضغط («لوبيات») بما يعنيه المصطلح من قدرة على إكراه صانع القرار على فعل شيء ما كان بالإمكان أن يفعله لو تحرر من الضغط الواقع عليه، ذلك لأن ما تضغط لأجله، ولــه صلة بالمشروع الصهيوني، إنما يقع في صلب مصلحة القوى الأشد فاعلية في صناعة قرار المجتمعات الرأسمالية. ومن هنا كان التوافق مع «جماعة الضغط» اليهودية فيما يتصل بالصراع العربي ـ الصهيوني هو القاعدة في دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وذلك بصرف النظر عن وجود أو عدم وجود جماعة ضغط يهودية، وقوة وضعف «اللوبي» اليهودي في حال وجوده، فيما كان دعم المشروع الصهيوني هو الاستثناء في دول المنظومة الاشتراكية، قبل أن يتفكك الاتحاد السوفياتي وتنحل تلك المنظومة. وذلك لكون المشروع الصهيوني لا يخدم مصالح النُخب

الأشد تأثيراً في صناعة قرار الأنظمة الاشتراكية، كما هي الحال بالنسبة إلى نُخب المجتمعات الرأسمالية.

وبحكم ذلك كان كلّ قول وعمل يستهدف فضح الطبيعة العنصرية للمشروع الصهيوني، أو بيان مجافاته للحقائق الموضوعية والقيم الحضارية الإنسانية، أو يصب في قناة تدعيم الاستجابة العربية للتحدي، يتناقض تناقضاً عدائياً مع الغاية المستهدفة من إقامة الجسر البشري الغريب في فلسطين. كما أن مثل هذا القول والعمل، بصرف النظر عمن يصدر عنه، سواء كان عربياً أو غير عربي، وحتى لو كان يهودياً غير مطعون في يهوديته، يُعتبر في نظر أصحاب المصلحة الحقيقية في المشروع الصهيوني عملاً عدائياً يستوجب المواجهة ويُتهم بأنه «معاد للساميّة»، علماً بأن الحركة الصهيونية كانت، ولّما تزل المستفيدة الوحيدة من هذا العداء. وهذا هو العامل الأساسي في فشل الحِراك والقول المعادي للمشروع الصهيوني في أوروبا وأمريكا الشمالية. وليس القصور العربي العام والقومي منه بشكل خاص، والذي لا يُنكر، سوى عامل مساعد في العجز عن أن يكون للفعل المضاد للحِراك الصهيوني تأثير يُذكر في الساحات التي يخدم المشروع الصهيوني مصالح نُخبها الأشد تأثيراً في صناعة القرار.

وحيث إن المجتمعات الأوروبية دعمت مشاريع الاستعمار الاستيطاني في الأمريكتين وأستراليا وأفريقيا، وحيث إن الضمير الأوروبي لم يتحرك ضد الممارسات غير الإنسانية التي واكبت تلك الحركات، وبتفاعل ذلك مع تراكمات الصراع العربي ـ الأوروبي التاريخي من جهة، ولأن المشروع الصهيوني يحل «المشكلة اليهودية» التي تسبب بها الاضطهاد الأوروبي على أرض غير أوروبية، من جهة ثانية، ويحل مشكلة الخطر العربي المسكونة به الذاكرة الأوروبية، من جهة ثالثة، لكلّ ذلك متفاعلاً كان مما يتفق والثقافة السائدة على جانبي الأطلسي أن يميل الرأي العام في المجتمعات الأوروبية والأمريكية الشمالية إلى جانب المشروع الصهيوني، وأن يرى فيه الكثيرون صورة عصرية من تجاربهم الاستعمارية الاستيطانية، وأن يكون تأثير الإعلام العربي المعادي له محدوداً للغاية، حتى وإن تحرر من قصوره وعجزه المشكو منهما.

وفي ضوء ما سبق يغدو منطقياً القول إنه حين يكون الصراع قومياً يجسّد تحدي قوى الاستعمار والاستغلال الدولية للأمة العربية، من خلال فلسطين باعتبارها الزاوية الحرجة على الخريطة العربية، وعندما تكون الغاية المستهدفة من إقامة الحاجز الاستعماري الاستيطاني الصهيوني أن يفصل جناح الوطن العربي

الأفريقي عن جناحه الآسيوي، لتعطيل كلّ محاولة عربية للوحدة، أو حتى التكامل والتفاعل القوميين، وكبح فعالية مصر القومية، وأن يكون ذلك سبيل تواصل واقع التجزئة والتخلف والتبعية، وتأصيل استغلال الوطن العربي موقعاً وموارد وأسواقاً وقدرات بشرية، عندما يكون كلّ ذلك كذلك، وفي الصفحات السابقة ما يؤكد هذه الحقيقة، يترتب على ذلك ثلاثة أمور:

الأول، إن الأمة العربية في مواجهة التحدي الإمبريالي ـ الصهيوني، إنما تواجه الإمبريالية العالمية بالدرجة الأولى، وإن من خلال أداتها الصهيونية. وما زال المفكرون العرب لم يتوصلوا بعدُ إلى صوغ الاستراتيجية الشاملة والدائمة والمستمرة لإدارة الصراع الممتد مع الاستعمار الاستيطاني العنصري؛ استراتيجية تصاغ في ضوء إدراك واع لحقائق الصراع وقراءة موضوعية لمعطيات الحاضر، واستشراف دقيق لاحتمالات المستقبل. وهذا ما لم يتحقق على المستويين القومي العربي العام والقطري الخاص، وبخاصة الفلسطيني. لأنه بدون وضوح الرؤية استراتيجياً يظل العرب نُخباً وجمهوراً أسرى رد فعل التحالف الإمبريالي ـ الصهيوني. في حين تبقى المبادرة في يد صنّاع قراره. ومن امتلك المبادرة والفعل حدد المسار وفرض على الخصم سبل المواجهة.

ومنذ الاحتلال البريطاني للقدس في ١١/١٢/١٩١٧ اعتمدت قوى التحالف الإمبريالي ـ الصهيوني في تصدّيها لاستجابة الشعب العربي للتحدي المتمثل في السعي لإقامة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني على التراب العربي في فلسطين سياسة ذات أبعاد أربعة متفاعلة جدلياً:

١ ـ استخدام أقصى درجات الإرهاب المادي والمعنوي تجاه قوى المقاومة، والعمل على إجهاضها منذ بداية بروزها على المسرح إن لم تنجح محاولات تطويعها واستلاب إرادتها.

٢ ـ توظيف العلاقات القائمة مع القوى والعناصر العربية، بما في ذلك الفلسطينية منها، المرتبطة ارتباط تبعية بالقوى الاستعمارية، وتلك التي تولي الاعتبار الأول والأهم لمصالحها الذاتية، في التأثير سلبياً في الموقف الوطني الفلسطيني والقومي العربي، وذلك باستغلال ضعف النُخب القائدة ذات النفس القصير في الصراع ومعاناة الجمهور الناتجة من إجراءات سلطة الاحتلال القمعية المتعسفة.

٣ ـ تعميق حدة نزاعات النخب السياسة والاجتماعية العربية، واتخاذ كلّ الوسائل الممكنة لنشر مختلف صنوف الفساد في أوساطها، من منطلق إدراك التناقض الحاد بين المواقف الوطنية والفساد.

٤ ـ تقديم مشاريع حلول وطرح مبادرات لا تلبي الحد الأدنى من المطالب العربية، في صيغة مستحيل قبولها من النُخب العربية القائدة، وذلك بهدف توظيف رفضها لها في تعميق وتوسيع نزاعات النخب العربية من ناحية أُولى، وإضفاء صورة الساعي إلى التسوية والتفاهم على التحالف الامبريالي الصهيوني من ناحية ثانية، وتوفير الفرصة لتمكين الحركة الصهيونية من صنع حقائق واقعية تعزز بها مشروعها الاستيطاني العنصري، من ناحية ثالثة.

وفي إيضاح هذه الحقيقة التاريخية كتب الجنرال هركابي بعد اثنتين وخمسين سنة من رفض «الكتاب الأبيض» لسنة ١٩٢٢ يقول: «إن علينا أن نحدد موقفنا ونضع مبادىء أساسية للتسوية، بيد أن مطالبنا يجب أن تكون معتدلة ومتوازنة»، وينبغي أن تبدو معقولة، إلا أنها يجب أن تكتنف شروطاً تضمن أن يرفضها العدو. ثم علينا بعد هذا أن نناور ونسمح للعدو بأن يحدد موقفه، ويرفض أي تسوية تقوم على أساس حل وسط. ثم ننشر بعدها مطالب العدو ونصوّرها على أنها تمثل تطرفاً غير معقول»[١].

الثاني، إن حسم هذا الصراع لمصلحة الأمة العربية متوقف على ثلاثة شروط متلازمة:

١ ـ تحقيق أكبر قدر مستطاع من التوحّد والتكامل والتفاعل العربي، وبحد أدنى توحّد دول الطوق من حول إسرائيل. ولنتذكر أن تكامل مصر مع بلاد الشام هو الذي حسم الأمر مع كلٍّ من غزو الفرنجة ـ المعروف تاريخياً بالحروب الصليبية ـ والغزوات المغولية ـ التترية.

٢ ـ أن تشهد مصر حالة نهوض وطني، تؤهلها لممارسة دور قومي. فالمشروع الصهيوني لم يقم أساساً إلا لكبح فعالية مصر القومية، وتحجيم دورها في المنطقة. والثابت تاريخياً، طوال القرون العشرة الماضية، أنه كلما نمت فعالية مصر الوطنية تنامى دورها القومي، وأثّرت إيجابياً في محيطها، وعلى الأخص في المشرق العربي. وكلما تدهورت قدراتها الذاتية، انكمشت داخل حدودها القطرية، وشاع التشرذم في المشرق العربي، ثم ارتد الوهن على مصر. وفي انعكاسات إجهاض تجربتي محمد علي وجمال عبد الناصر برهان ذلك.

---

(١) **معاريف،** ٢/ ١١/ ١٩٧٣، نقلاً عن دايفيد هيرست، **البندقية وغصن الزيتون. جذور العنف في الشرق الأوسط،** ترجمة عبد الرحمن أياس (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٣)، ص ٢١٣.

٣ ـ قيام ظرف دولي متميز بانقسام الدول العظمى وصراعها فيما بينها، بحيث تستطيع الأمة العربية استغلال ذلك الصراع وتوظيفه في صراعها مع القوى الداعمة والمؤيدة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني.

الثالث، إنه في حكم المستحيل أن يقوم تعايش سلمي دائم، وتفاعل إيجابي على أي مستوى، بين أيٍّ من شعوب الأمة العربية والتجمّع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني في فلسطين. لأن هذا التجمّع بحكم ظروف وجوده، وطبيعته العنصرية، وسلوكياته العدوانية، سيكون محفزاً للتناقضات، التي تستثير الاستجابة العربية. وما دام حسم الصراع مستحيلاً دون توفر الشروط الثلاثة المتلازمة السابق ذكرها، فإن الصراع مقدّر له أن يتواصل ويمتد. وبقدر ما تكون مصر ناهضة وطنياً، وتمارس دوراً قومياً، وتتفاعل إيجابياً مع بلاد الشام على وجه الخصوص، وبقدر ما يحقق عرب المشرق تكاملهم، بمقدار ما تحجَم الآثار التدميرية للصراع الذي فُرض على شعب فلسطين أن يكون طليعة أمته في تحمّل تبعاته.

خاتمـــــة

بسكوت المدافع في خريف ١٩٤٨ وتوقيع اتفاقيات الهدنة الدائمة مع مصر ولبنان والأردن وسوريــة في ربيع ١٩٤٩، وباستيلاء إسرائيل على ٧٨ بالمئة من فلسطين، واقتلاع ما يجاوز ٦١ بالمئة من مواطنيها العرب، وباستكمال القوات الصهيونية احتلال كامل النقب، وبانفتاح الأبواب على مصاريعها لاستقدام المستوطنين اليهود ليضاعفوا عدد الموجودين منهم في فلسطين أضعافاً مضاعفة، بتحقق ذلك كله تكون قد تحققت الفكرة الاستعمارية الاستيطانية التي دعا إليها نابليون سنة ١٧٩٩ وحدد غايتها روتشيلد برسالته إلى بالمرستون في نيسان/ أبريل ١٨٤٠ بإقامة حاجز بشري غريب يفصل بين جناحي الوطن العربي الآسيوي والأفريقي ليحول دون تكامل قدرات وإمكانيات الأمة العربية، واتّقاء مخاطر قوة الجذب بين العرب.

وبما شهدته السنوات الممتدة من إجهاض الثورة العربية الكبرى في فلسطين (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩)، حتى نهاية سنتي الحسم ١٩٤٧ و١٩٤٨، من ممارسات ومواقف صنّاع القرارات العربية العامة، والمتصلة بالصراع العربي ـ الصهيوني خاصة، والعجز عن الوصول إلى صوغ الاستراتيجية الشاملة والدائمة والمستمرة لإدارة الصراع مع التحالف الاستعماري ـ الصهيوني، وما استتبع ذلك من قصور مريع في تقديم الاستجابة في مواجهته، برغم وضوح أنه لا يستهدف الشعب العربي في فلسطين وحده، وإنما الأمة من بوابتها الفلسطينية، سواء بالعجز عن توظيف الإمكانيات المتوفرة والقدرات المتاحة، أو بغياب تنسيق المواقف بين شركاء المسيرة والمصير، بذلك كله يكون قد اتضح توفر العوامل الموضوعية والذاتية التي تعرقل تكامل قوى وإمكانيات شعوب الأمة العربية، وتعيق أخذها بأسباب الحضارة الحديثة. وبالتالي ابتعاد الخطر العربي المهدد مصالح القوى

الاستعمارية الذي حذّر منه خبراء الاستعمار في مؤتمرهم الذي عُقد بمبادرة رئيس الوزراء البريطاني كامبل بنرمان سنة ١٩٠٧.

وبما اتضح خلال سنتي الحسم ١٩٤٧ و١٩٤٨ حول ما كان قد توصل إليه التجمّع الاستيطاني الاستعماري الصهيوني في فلسطين من قدرات، وما يمتلكه من إمكانيات، وما تميزت به قياداته السياسية والعسكرية من كفاءة في إدارة الصراع، شهادة تاريخية لما تحقق عمليا خلال سنوات ١٩١٧ ـ ١٩٤٧ من إنجازات على مختلف الصعد، كنتيجة للتفاعل الجدلي بين الرعاية والحماية الاستعمارية البريطانية، والدفق المالي والفني المتواصل الذي التقت على توفيره قوى البرجوازية اليهودية في أوروبا والأمريكتين، والجماعات المعادية للعروبة والإسلام وذات المصالح الاستغلالية في الوطن العربي، التي لها دورها المؤثر في صناعة القرارات الأوروبية والأمريكية على مختلف الصعد، وما في ذلك من دلالة قاطعة على أن لإسرائيل عمقاً استراتيجياً فاعلاً على جانبي الأطلسي، وأنها تنتسب إلى الفضاء الثقافي الأوروبي ـ الأمريكي، وأن المعركة معها ليست وفق ما تصورها أجهزة إعلام التحالف المضاد من أنها معركة «غوليات» العربي ضد «داود» اليهودي، بدليل أن الحرب ما كانت محسومة والنكبة محتومة إلا لأنها دارت بين شعب عربي ينتمي إلى أمة لمّا تزل أسيرة واقع التجزئة والتخلف والتبعية، وبين تحالف دولي وجد في المشروع الصهيوني الأداة العالية الكفاءة والقدرة لإدامة واقع التجزئة والتخلف العربي، كي يتواصل استغلال الوطن العربي موقعاً وموارد وأسواقاً وقدرات بشرية.

ويلاحَظ أن الإعلام العربي في تعاطيه مع النكبة ومسبباتها غلب عليه الانفعال على الموضوعية، وبالتالي ندر للغاية النقد العلمي والتقويم الواقعي للمسيرة، والأكثر ندرة هو البحث المعمق في البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية العربية وفي الثقافة الشائعة، لتحديد نقاط الضعف التي تسببت في أن تكون الحرب محسومة والنكبة محتومة.

كما يلاحَظ أن الإعلام الصهيوني ومعظم الأمريكي والأوروبي غالى في إبراز الإنجازات الصهيونية، وتصويرها وكأنها إبداع يهودي خالص وليست مدينة للقوى الدولية الداعمة، في محاولة إكساب التجمّع الاستيطاني الصهيوني قوة جذب المهاجرين واستدرار للأموال والمعونات لتمكينه من مواجهة أي مستجدات أو متغيرات في محيط عربي معروف تاريخياً بامتلاكه قدرة فذة على النهوض من

كبواته ومفاجأة أعدائه بما لم يكن يتوقعه أبرز خبرائهم قدرة على قراءة معطيات الواقع بموضوعية وكفاءة في استشراف احتمالات المستقبل. كما عُني إعلام التحالف الاستعماري ـ الصهيوني بإبراز كلّ ما يساهم في تعميق مشاعر اليأس والإحباط في أوساط نخب وجماهير شعب فلسطين وأمته العربية للتأثير سلبياً في المستجدات والمتغيرات المحتملة.

ولأن إسرائيل ليست بالدولة الطبيعية النشأة والدور، وإنما هي مشروع استعمار استيطاني عنصري إجلائي، فإن المعركة بين هذا المشروع وبين الشعب العربي في فلسطين، وعلى المدى القومي، «معركة صفرية». والثابت تاريخياً أن ليس في كلّ تجارب الاستعمار الاستيطاني على مدى القرون الخمسة الماضية تجربة واحدة حُسم فيها الصراع بغير واحد من أمرين: إما تمكن الغزاة من إبادة غالبية أصحاب الأرض الشرعيين وتهميش من تبقى منهم، كما جرى في أمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا، وإما باندماج الطرفين: الغزاة وأصحاب الأرض الشرعيين، في تكوين بشري جديد، كما جرى في الأمريكتين الوسطى والجنوبية. وكلا الأمرين لم يتحقق على المسرح الفلسطيني، وفي ذلك دلالة تاريخية على عجز متبادل، ومؤشر على الاحتمالات المستقبلية.

فرغم الخلل الاستراتيجي في ميزان القدرات والأدوار، وهوخلل يصب في مصلحة التحالف الاستعماري الصهيوني، ورغم الواقع العربي المأزوم على مختلف الصعد، فقد فشل هذا التحالف فشلاً ذريعاً في الحسم الذي يتباكى عليه بني موريس بعد سبع وخمسين سنة من قيام إسرائيل. فالشعب العربي الفلسطيني، وإن اقتُلع ٦١ بالمئة من أرضه واحتُل ٧٨ بالمئة من وطنه، لم تُستلب إرادته، ولا أقر لعدوه بما احتله من أرض وما اغتصبه من حقوق.

وبالمقابل، وبرغم تميز الأمة العربية بقدرة فذة على استيعاب الغزاة في نسيجها القومي، ومع أنها كانت الحاضنة التي رعت وحمت يهودها على مدى القرون حتى بروز الحركة الصهيونية العنصرية على المسرح؛ هذه الأمة المتميزة بامتلاكها التنوع ضمن إطار الوحدة، لم تستطع أن تستوعب يهود القرن العشرين لأن العنصرية الصهيونية شكّلت معوقاً موضوعياً لفعلها التاريخي، وبالتالي لم تنجح مع الغزاة الصهاينة كما نجحت مع سابقيهم من الغزاة.

ولأن الحل النهائي لم يتحقق لا صهيونياً ولا عربياً، فمعنى ذلك ودلالته أن نكبة ١٩٤٨ لم تنه الصراع وإنما أسست لمرحلة جديدة منه، مرحلة من أبرز

سماتها انتفاض القوى الحية في المجتمع العربي على الواقع الذي أفرز النكبة، وقد استوعبت درسها الأعظم، بدليل أن شعار الوحدة هو الذي استقطب قوى الأمة طوال العقد التالي للنكبة، باعتبار أن الوحدة سبيل المنعة القومية ضد المداخلات والضغوط الاستعمارية من جهة، والوسيلة الأفضل لتجميع الإمكانيات المادية والقدرات البشرية وإدارتها من قِبل قيادة مركزية تمتلك وحدة الهدف، وبالتالي فالوحدة هي السبيل الوحيد لتحرير فلسطين وإعتاق اليهود من إسار العنصرية، التي جعلت منهم وقود حرب المصالح الاستعمارية في أرض لم تضق بهم يوماً.

كشف بالمجازر الصهيونية

التي ارتُكبت بحق الشعب الفلسطيني حتى ١٩٤٨/١٢/١٩

اسم القرية	اسم القضاء	تاريخ المجزرة
منصورة الخيط	صفد	١٩٤٨/١/١٨
قيسارية	حيفا	١٩٤٨/٢/١٥
وادي عارة	حيفا	١٩٤٨/٢/٢٧
دير ياسين	القدس	٨ ـ ١٩٤٨/٤/٩
خربة ناصر الدين	طبرية	١٩٤٨/٤/١٢
هوشة	حيفا	١٩٤٨/٤/١٥
خربة الوعرة السودة	طبرية	١٩٤٨/٤/١٨
حيفا	حيفا	١٩٤٨/٤/٢١
الحسينة	صفد	١٩٤٨/٤/٢١
بلد الشيخ	حيفا	١٩٤٨/٤/٢٥
عين الزيتون	صفد	١٩٤٨/٥/٢
برير	غزة	١٩٤٨/٥/١٢
خبيزة	حيفا	١٩٤٨/٥/١٢
أبو شوشة	الرملة	١٩٤٨/٥/١٤
الطنطورة	حيفا	١٩٤٨/٥/٢١
بيت داراس	غزة	١٩٤٨/٥/٢١
الخصاص	صفد	١٩٤٨/٥/٢٥
كابري	عكا	١٩٤٨/٥/٢٠
اللد	الرملة	١٩٤٨/٧/١٠
الطيرة	حيفا	١٩٤٨/٧/١٠
إجزم	حيفا	١٩٤٨/٧/٢٤
أسدود	غزة	١٩٤٨/٨/٣١
بئر السبع	بئر السبع	١٩٤٨/١٠/٢١

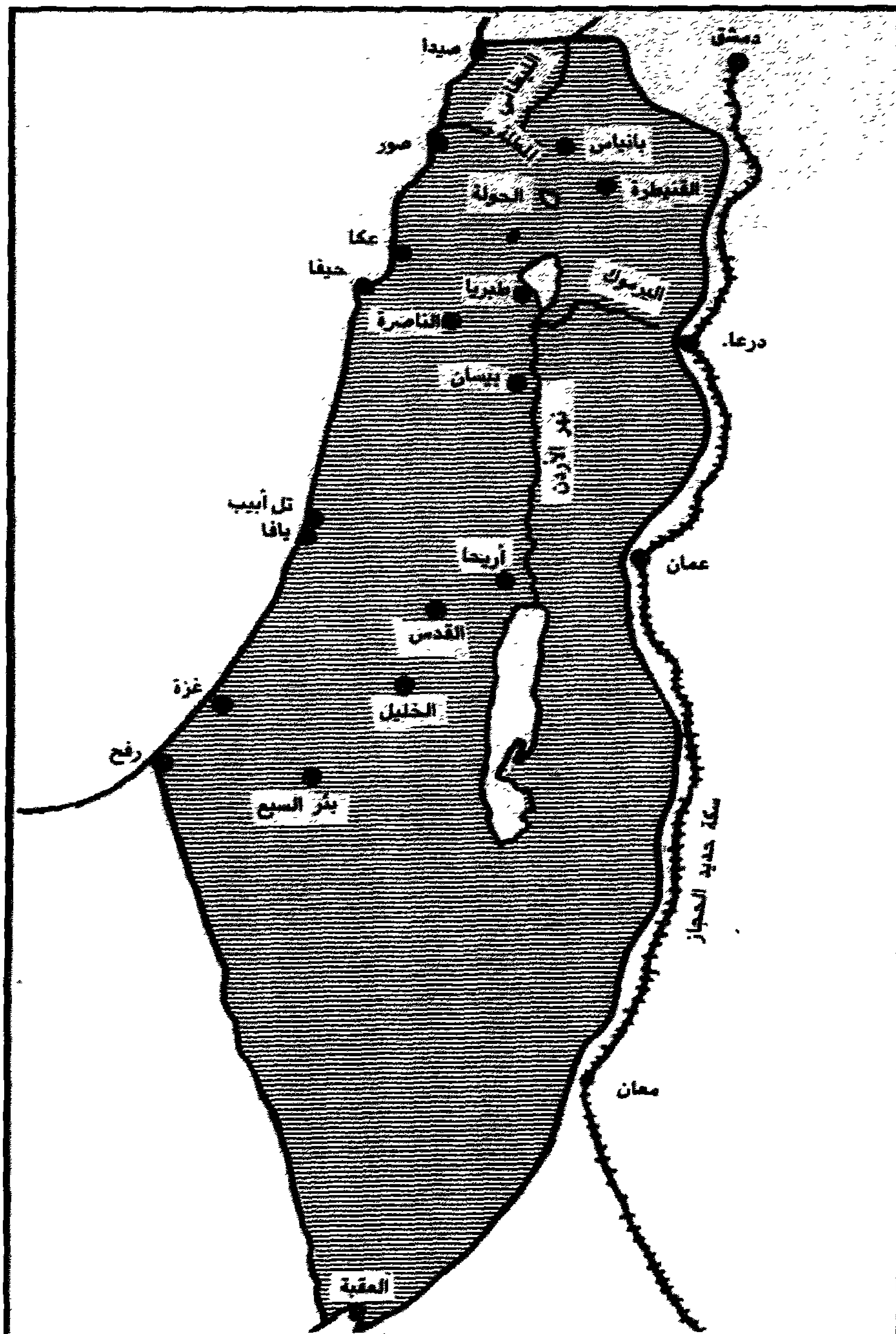
يتبـــع

تابـــع

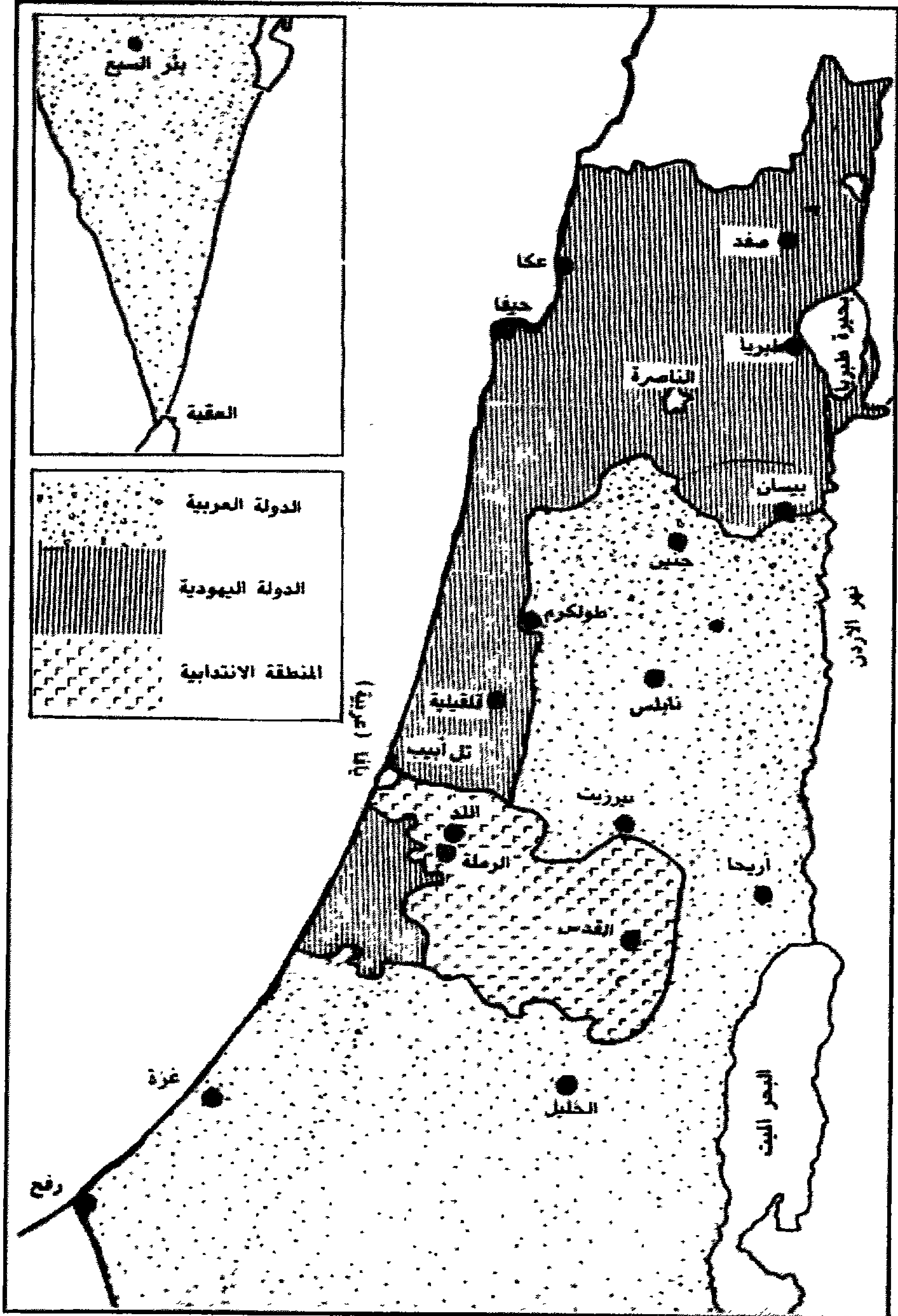
صفصاف	صفد	١٩٤٨/١٠/٢٩
الدوايمة	الخليل	١٩٤٨/١٠/٢٩
عيلبون	طبرية	١٩٤٨/١٠/٢٩
الجش	صفد	١٩٤٨/١٠/٢٩
مجد الكروم	عكا	١٩٤٨/١٠/٢٩
خربة عرب السمنية	عكا	١٩٤٨/١٠/٣٠
الصالحة	صفد	١٩٤٨/١٠/٣٠
سعسع	صفد	١٩٤٨/١٠/٣٠
البعنة ودير الأسد	صفد	١٩٤٨/١٠/٣١
العباسية	يافا	١٩٤٨/١٢/١٣
الخصاص	صفد	١٩٤٨/١٢/١٨
قزازة	الرملة	١٩٤٨/١٢/١٩

ملحق الخرائط

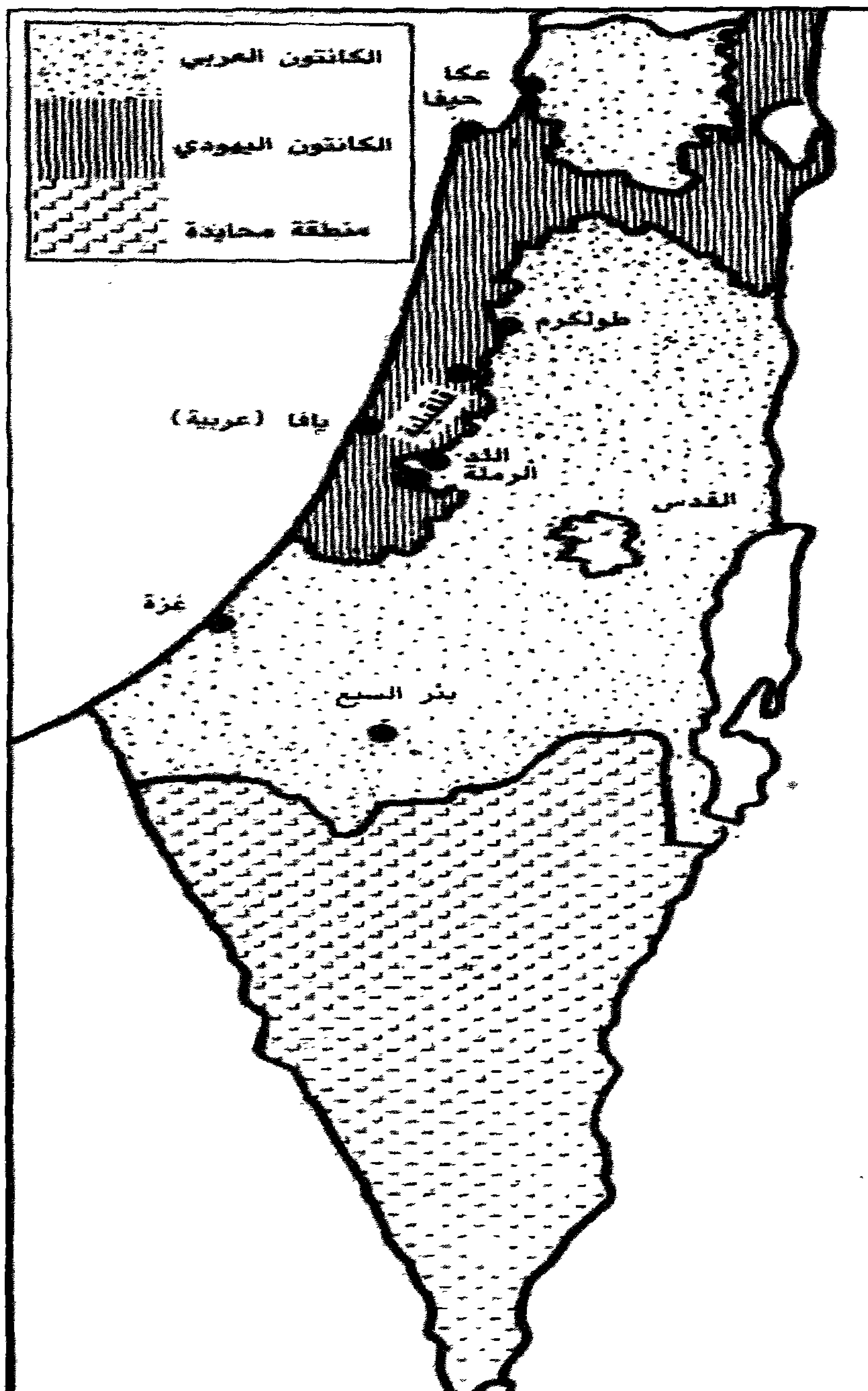
الخريطة الرقم (١)
مشروع المنظمة الصهيونية إلى مؤتمر السلم في العام ١٩١٩م



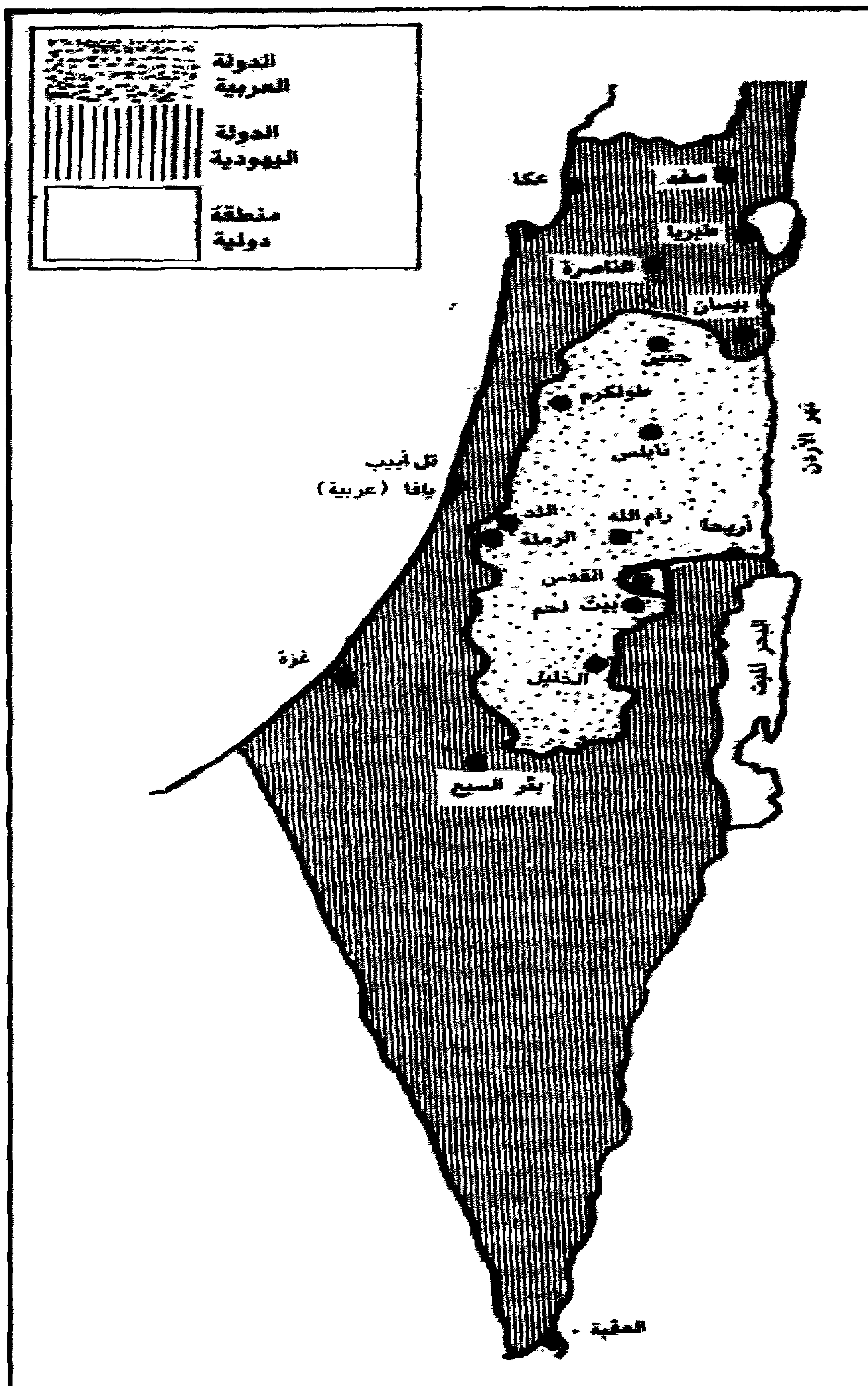
الخريطة الرقم (٢)
مشروع لجنة بيل للعام ١٩٣٧م



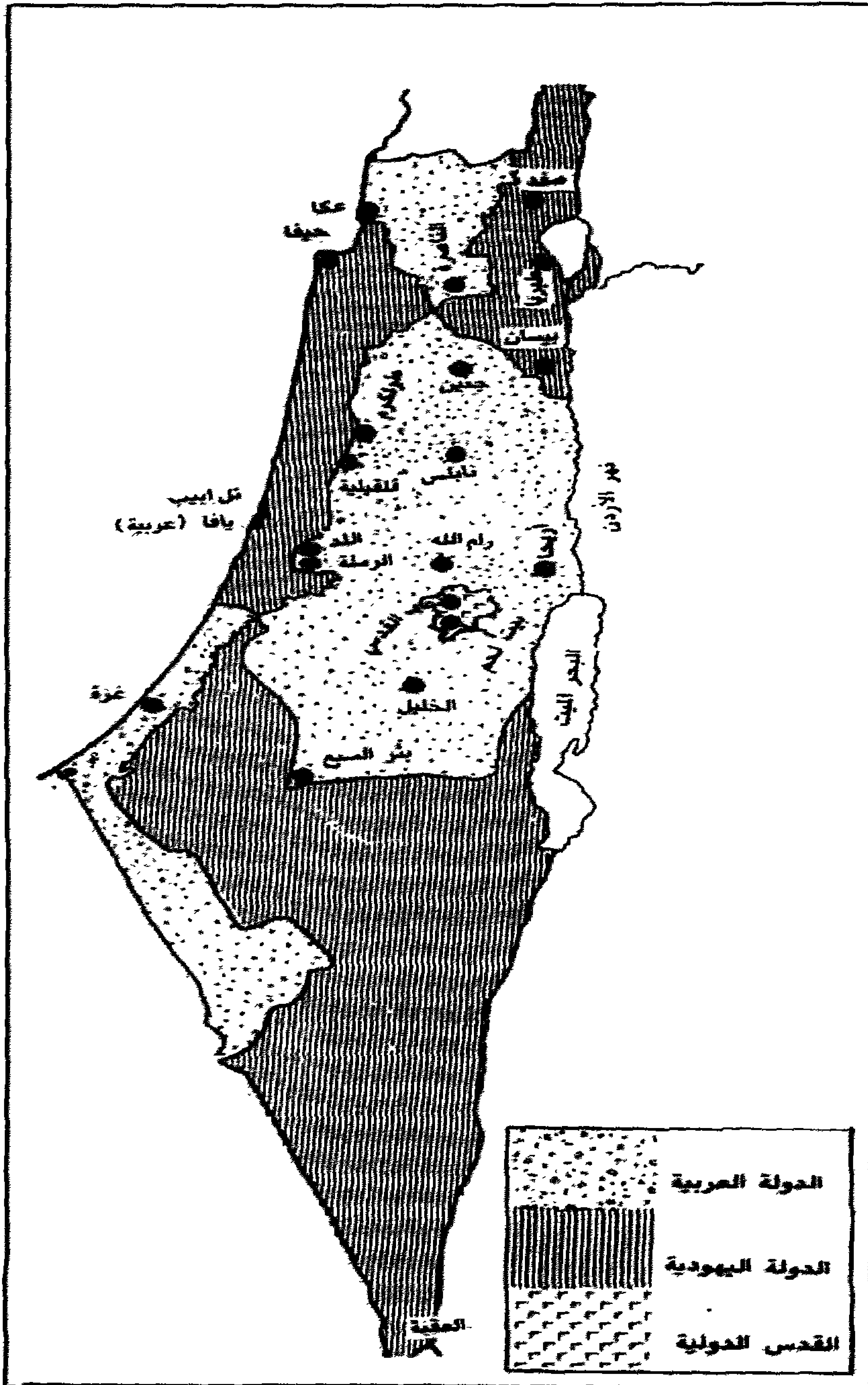
الخريطة الرقم (٣)
مشروع نظام المقاطعات للعام ١٩٤٦م



الخريطة الرقم (٤)
رد الوكالة اليهودية على نظام المقاطعات للعام ١٩٤٦م



الخريطة الرقم (٥)
قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين ١٩٤٧م



المراجـــع

١ ـ العربيـة

كتـب

أبراش، إبراهيم. **البعد القومي للقضية الفلسطينية: فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٠)

أبو ستة، سلمان. **حق العودة مقدس وقانوني وممكن**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠١.

أبو غربية، بهجت. **في خضم النضال العربي الفلسطيني: مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٩**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣.

ألون، يغال. **إنشاء وتكوين الجيش الإسرائيلي**. ترجمة عثمان سعيد؛ مراجعة وتقديم ناجي علوش. بيروت: دار العودة، ١٩٧١.

الأمم المتحدة، شعبة حقوق الفلسطينيين. **منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، ١٩١٧ ـ ١٩٨٨**. ط ٢. نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٩٠.

أنطونيوس، جورج. **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**. قدم له نبيه فارس؛ ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦١.

أنيس، محمد. **الدولة العثمانية والشرق العربي، ١٥١٤ ـ ١٩١٤**. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٠.

أهرون، بريغمان وجيهان الطهري. **إسرائيل والعرب: حرب الخمسين عاماً**. مراجعة وتدقيق إسماعيل الكردي؛ ترجمة سالم سليمان العيسى. دمشق: دار الأوائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.

بارون، كزافييه. **الفلسطينيون... شعباً**. ترجمة عبد الله إسكندر. بيروت: دار الكاتب العربي، ١٩٧٨.

بركات، نظام محمود. **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (سلسلة الثقافة القومية؛ ١٥)

برو، توفيق. **العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨ ـ ١٩١٤**. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٠. (رسائل وبحوث)

البشري، طارق. **الحركة السياسية في مصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢.

بطاطو، حنا. **العراق**. ترجمة عفيف الرزاز. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٢. ٣ ج.

ج ١: **الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية**.

ج ٢: **الحزب الشيوعي**.

ج ٣: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**.

بولياك، أبراهام ن. **الإقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان**. نقله عن الإنكليزية عاطف كرم. بيروت: دار المكشوف، ١٩٤٨. (مباحث أجنبية في تاريخ لبنان)

تقرير اللجنة التي عينت لدرس حالة المزارعين الإقتصادية في فلسطين والتدابير التي تتخذها الحكومة بشأن الضرائب بالنسبة لتلك الحالة. القدس: ناظر المطبوعات والقرطاسية، ١٩٣٠.

توما، إميل. **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**. ط ٢. بيروت: دار ابن رشد، ١٩٧٨.

تيبيت، شبتاي. **بن غوريون والعرب**. ترجمة غازي السعدي. عمّان: دار الجليل، ١٩٨٧.

الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية. ترجمه عن العبرية أحمد خليفة؛ راجع الترجمة سمير جبور. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٩.

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة فلسطين، الشعبة السياسية. **الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين**. القاهرة: الجامعة، [١٩٥٧]. ٢ ج.

ج ١: **المجموعة الأولى ١٩١٥ ـ ١٩٤٦**.

ج ٢: **المجموعة الثانية ١٩٤٧ ـ ١٩٥٠**.

جفريز، ج. م. ن. **فلسطين: إليكم الحقيقة**. ترجمة أحمد خليل الحاج؛ مراجعة محمد أحمد أنيس. الشارقة: دائرة الثقافة والإعلان، ٢٠٠٠. ٤ ج.

حتي، فيليب. **تاريخ سورية ولبنان وفلسطين**. أشرف على مراجعته وتحريره جبرائيل جبور. بيروت: دار الثقافة، ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩. ٢ ج.

ــــ. **لمحة تاريخية: فلسطين وتجديد حياتها**. نيويورك: المطبعة التجارية السورية الأمريكية، ١٩١٩.

حجار، جوزف. **أوروبا ومصير الشرق العربي: حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية**. ترجمة بطرس الحلاق وماجد نعمة؛ مراجعة حسن فخر. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦.

حداد، عثمان. **حركة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١**. صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٩٧.

حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الإسرائيلية الرسمية. ترجمه عن العبرية أحمد خليفة؛ قدّم له وليد الخالدي؛ راجع الترجمة سمير جبور. نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤. (سلسلة الدراسات؛ ٦٥)

حسك، عامر. **من مأساة فلسطين: دونت حوادث هذه المأساة من ٢٩ نيسان إلى ٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٨**. بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٦٠.

حسين، عبد الرحيم أحمد. **النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية، ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥: الهجرة، التسليح، النشاط الدبلوماسي**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٤.

الحسيني، أمين. **مذكرات الحاج محمد أمين الحسيني**. إعداد وتصنيف عبد الكريم العمر. دمشق: الأهالي، ١٩٩٩.

حقائق عن قضية فلسطين. صرح بها محمد أمين الحسيني وكشف الستار عن بعض المؤامرات الدولية واليهودية التي كانت من أهم الأسباب في كارثة فلسطين. القاهرة: الهيئة العربية العليا لفلسطين، ١٩٥٤.

الحق العربي في حائط المبكى في القدس: تقرير اللجنة الدولية المقدم إلى عصبة الأمم عام ١٩٣٠. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨. (سلسلة الوثائق الأساسية؛ ٤)

حكيم، سامي. **طريق النكبة**. القاهرة: المطبعة الفنية الحديثة، ١٩٦٩.

حلاق، حسان علي. دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش، ١٩٠٨ ـ ١٩٠٩. بيروت: الدار الجامعية، [١٩٨٢].

الحوت، بيان نويهض. **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٣. (سلسلة الدراسات؛ ٥٧)

الخالدي، مصطفى وعمر فروخ. **التبشير والاستعمار في البلاد العربية: عرض لجهود المبشرين التي ترمي إلى إخضاع الشرق للاستعمار الغربي**. بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٧٠.

خضر، بشارة. **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**. ترجمة منصور القاضي؛ مراجعة جورج أبي صالح. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.

الخطيب، محمد نمر. **من أثر النكبة**. دمشق: المطبعة العمومية، ١٩٥١.

الخفش، حسني صالح. **مذكرات حسني صالح الخفش حول تاريخ الحركة العمالية العربية الفلسطينية**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٣. (سلسلة كتب فلسطينية؛ ٤٢)

داغر، أسعد. **ثورة العرب: مقدماتها وأسبابها**. القاهرة: مطبعة المقطم، ١٩١٦.

دايان، موشيه. **موشه دايان: الفاشية**. ترجمة جوزيف صفير. بيروت: دار المسيرة، ١٩٨٠. (يوميات قادة العدو؛ ٣)

درايتون، روبرت هاري. **مجموعة المناشير والأوامر والقوانين الفلسطينية**. القدس: مطبعة دير الروم، ١٩٣٦. ٤ مج.

دروزة، محمد عزة. **تاريخ الجنس العربي**. بيروت: المكتبة العصرية، [د. ت.]. ٨ ج.

ـــــ. **حول الحركة العربية الحديثة: تاريخ ومذكرات وتعليقات**. صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٥٠ ـ ١٩٥١. ٣ ج.

ج ١: **الفكرة العربية وأدوار الحركة العربية في عهد الدولة العثمانية والثورة العربية وأدوار العهد الفيصلي في الشام.**

ج ٢: **فرنسا والحركة العربية في سوريا ولبنان والمغرب العربي.**

ج ٣: **أدوار القضية الفلسطينية ومواقف الإنكليز منها إلى بدء الحرب العالمية الثانية.**

ـــــ. **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها: تاريخ ومذكرات وتعليقات**. ط ٣. دمشق: منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الإعلام والثقافة، ١٩٨٤. ٢ ج.

ج ١: **الكلام عن أدوار القضية الفلسطينية ومواقف الإنكليز منها إلى بدء الحرب العالمية الثانية.**

ج ٢: **القضية الفلسطينية أثناء الحرب العالمية الثانية إلى ما بعد قرار تقسيم فلسطين الصادر عن هيئة الأمم المتحدة.**

دوتيشر، إسحق. **اليهودي اللايهودي**. ترجمة ماهر كيالي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر؛ دار الطليعة، ١٩٧١.

الدوري، عبد العزيز. **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**. ط ٢. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨.

رابكن، ياكوف م. **المناهضة اليهودية للصهيونية**. ترجمة دعد قناب عائدة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦.

راتييه، إيمانويل. **إرهابيو إسرائيل**. ترجمة حياة الحويك عطية. عمّان: منشورات هيئة الموسوعة الفلسطينية، ٢٠٠١.

رزوق، أسعد. **إسرائيل الكبرى: دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨. (سلسلة كتب فلسطينية؛ ١٣)

ـــــ. **التلمود والصهيونية**. بيروت: دار الناشر للطباعة والنشر، ١٩٩١.

الرشيدات، شفيق. **فلسطين: تاريخاً.. وعبرة.. ومصيراً**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١. (سلسلة التراث القومي)

زريق، قسطنطين. **معنى النكبة**. ط ٢. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٤٨.

زعيتر، أكرم. **القضية الفلسطينية**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٥.

ـــــ. **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩**. أعدتها للنشر بيان نويهض الحوت. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩. (سلسلة الوثائق الأساسية؛ ١٢)

ـــــ. **يوميات أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩**. بيروت: مؤسسة الداراسات الفلسطينية، ١٩٨٠. (سلسلة الدراسات؛ ٥٦)

السباعي، بدر الدين. **رأس المال الأجنبي في سورية، ١٨٥٠ ـ ١٩٥٨**. دمشق: دار الجماهير، ١٩٦٧.

ستيورت، دزموند. **تاريخ الشرق الأوسط الحديث: معبد جانوس**. نقله إلى العربية زهدي جار الله. ط ٢. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨١.

سخنيني، عصام. **فلسطين الدولة: جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٨٥.

سعادة، أنطون. **مراحل المسألة الفلسطينية، ١٩٢١ ـ ١٩٤٩**. بيروت: عمدة الثقافة في الحزب السوري القومي الاجتماعي، ١٩٧٧. (سلسلة النظام الجديد؛ ٤)

سعيد، إدوارد [وآخرون]. **اللاجئون الفلسطينيون حق العودة**. تحرير نصير عاروري. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.

سعيد، أمين. **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن**. القاهرة: مكتبة مدبولي، [د. ت.]. ٣ ج.

ج ١: **النضال بين العرب والترك**.

ج ٢: **النضال بين العرب والفرنسيين والانكليز**.

ج ٣: **إمارة شرق الأردن وقضية فلسطين وسقوط الدولة الهاشمية وثورة الشام**.

السفري، عيسى. **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية: سجل عام لقضية فلسطين في عشرين سنة**. يافا: مطبعة مكتبة فلسطين الجديدة، ١٩٣٧. ٢ ج.

سليم، محمد عبد الرؤوف. **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢.

سليمان، ميخائيل (محرر). **فلسطين والسياسة الأمريكية: من ويلسون إلى كلينتون**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦.

سمارة، سميح. **العمل الشيوعي في فلسطين: الطبقة والشعب في مواجهة الكولونيالية**. تقديم إميل حبيبي. بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٩.

السويدي، توفيق. **مذكراتي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية**. بيروت: دار الكاتب العربي، ١٩٦٩.

السيد سليم، محمد. **التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣)

سيغف، توم. **الإسرائيليون الأوائل ـ ١٩٤٩**. ترجمه عن العبرية خالد عايد [وآخرون]؛ راجع الترجمة سمير جبور؛ قدم له محمد المجذوب. نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦. (سلسلة الدراسات؛ ٧٣)

شاحاك، إسرائيل. **الديانة اليهودية وموقفها من غير اليهود**. ترجمة حسن خضر. القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٤.

الشاعر، محمد. **الحرب الفدائية في فلسطين على ضوء تجارب الشعوب في قتال العصابات**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٩. (سلسلة كتب فلسطينية؛ ٧)

شامير، اسحق. **مذكرات إسحق شامير**. ترجمة دار الجليل. عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٩٤.

الشقيري، أحمد. **أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية**. بيروت: دار العودة، ٢٠٠٢.

ــــــ. **حوار وأسرار مع الملوك والرؤساء**. بيروت: دار العودة، [١٩٧٠].

شوفاني، الياس. **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)**. ط ٣. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٣.

صايغ، أنيس. **الهاشميون وقضية فلسطين**. بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٦٦.

صايغ، يزيد. **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٤٩ ـ ١٩٩٣**. ترجمة باسم سرحان؛ مراجعة يزيد صايغ. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٢.

الصباغ، صلاح الدين. **فرسان العروبة في العراق: مذكرات صلاح الدين الصباغ**. بغداد: الشباب العربي، ١٩٦٩.

ضاهر، مسعود. **الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، ١٦٩٧ ـ ١٨٦١**. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨١. (التاريخ الاجتماعي للوطن العربي)

طايع، أحمد فراج. **صفحات مطوية عن فلسطين**. القاهرة: دار مطابع الشعب، [١٩٧٢].

طربين، أحمد. **فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار**. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات التاريخ، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣. ٣ ج.

ج ١: **١٨٩٧ ـ ١٩٢٢**.

ج ٢: **الانتداب البريطاني في خلفية الدولة اليهودية، ١٩٢٢ ـ ١٩٣٩**.

ج ٣: **أمريكة في خدمة الدولة اليهودية، ١٩٣٩ ـ ١٩٤٧**.

طيبة، مصطفى. **الحركة الشيوعية المصرية ١٩٤٥ ـ ١٩٦٥: رؤية داخلية**. القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٠.

العابد، إبراهيم. **دليل القضية الفلسطينية: أسئلة وأجوبة**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٩. (سلسلة كتب فلسطينية؛ ١٧)

عارف، جميل. **الوثائق السرية لدور مصر وسوريا والسعودية**. القاهرة: الدولية للإعلام والنشر، ١٩٩٥.

العارف، عارف. **النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود**. صيدا: المكتبة العصرية، [١٩٥٦ ـ ١٩٦١]. ٦ مج.

مج ١: **١٩٤٧ ـ ١٩٥٢**.

عازوري، نجيب. **يقظة الأمة العربية**. تعريب وتقديم أحمد بو ملحم. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨.

عبد الغني، عبد الرحمن. **ألمانيا النازية وفلسطين، ١٩٣٣ ـ ١٩٤٥**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٥.

عبد الهادي، عوني. **مذكرات عوني عبد الهادي**. تقديم وتحقيق خيرية قاسمية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢.

عزمي، محمود. **دراسات في الاستراتيجية الإسرائيلية**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩.

علوش، ناجي. **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**. ط ٢. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠.

العظم، صادق جلال. **دراسات يسارية حول القضية الفلسطينية**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠.

ـــــ. **الصهيونية والصراع الطبقي**. بيروت: دار العودة، ١٩٧٥.

عودة، عودة بطرس. **القضية الفلسطينية في الواقع العربي**. طرابلس، ليبيا: دار الفكر العربي، ١٩٧٥.

عيساوي، شارل. **تأملات في التاريخ العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.

غارودي، روجيه. **الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية**. ترجمة عن الفرنسية قسم الترجمة بدار الغد العربي. القاهرة: دار الغد العربي، ١٩٩٦.

غراهام ـ براون، سارة. **الفلسطينيون: التعليم والقمع والتحرير**. ترجمه إلى العربية كفاية للو وعلي للو. الشارقة: [د. ن.، د. ت.].

غرين، ستيفن. **الإنحياز: علاقات أميركا السرية بإسرائيل**. ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥. (سلسلة الدراسات؛ ٧٠)

الغزالي، محمد. **تراثنا الفكري في ميزان الشرع والعقل**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩١.

غلوب، جون باجوت. **جندي مع العرب**. عمّان: دار النشر للجامعيين، ١٩٦٣.

الغوري، إميل. **فلسطين عبر ستين عاماً**. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣. ٢ ج.

غولدمان، ناحوم. **مذكرات ناحوم غولدمان**. ترجمة دار الجليل. عمّان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ١٩٩٤. (شخصيات صهيونية؛ ١٣)

فرسخ، عوني. **الأقليات في التاريخ العربي (منذ الجاهلية وإلى اليوم)**. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٤.

ـــــ. **عنيس (وجوه وبيارق): رواية**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٨.

ـــــ. **مخطط التفتيت: التحدي الإمبريالي ـ الصهيوني المعاصر**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥.

فرسون، سميح. **فلسطين والفلسطينيون**. ترجمة عطا عبد الوهاب. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.

فلسطين: تاريخها وقضيتها ـ المرحلة الثانوية. نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٣. (سلسلة كتب مدرسية؛ ٤)

فلسطينيات. إشراف أنيس صايغ. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩. (سلسلة كتب فلسطينية؛ ١٢، ١٨)

فيدال، دومينيك. **خطيئة إسرائيل الأصلية: المؤرخون الجدد الإسرائيليون يعيدون النظر في طرد الفلسطينيين**. ترجمة جبور الدويهي. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٢.

قازان، فؤاد. **الثورة العربية وإسرائيل: دراسة تاريخية وسياسية عن تطور القضية الفلسطينية وحركة التحرر الوطني وتأثير الثورة العربية على غرب آسيا وإفريقيا**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨.

القدس: أورشليم العصور القديمة بين التوراة والتاريخ. تحرير توماس ل. تومبسون بالتعاون مع سلمى الخضراء الجيوسي؛ ترجمة فراس السواح. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.

القشطيني، خالد. **تكوين الصهيونية**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٦.

القصري، محمد فائز. **حرب فلسطين عام ١٩٤٨**. دمشق: المطبعة العمومية، ١٩٦٢. ٢ ج.

ج ١: **الصراع السياسي بين الصهيونية والعرب**.

ج ٢: **مرحلة النضال والجهاد**.

قورة، نزيه. **المشروع الصهيوني في مواجهة أزمته الداخلية**. دمشق: مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، ١٩٧٧.

كوثراني، وجيه. **الإتجاهات الإجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي،**

١٨٦٠ ـ ١٩٢٠: **مساهمة في دراسة أصول تكوينها التاريخي**. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٦. (التاريخ الإجتماعي للوطن العربي؛ ١)

كوستلر، آرثر. **إمبراطورية الخزر وميراثها: القبيلة الثالثة عشر**. ترجمة حمدي متولي مصطفى صالح. دمشق: دار الجليل للطباعة والنشر، ١٩٨٥.

كوستون، هنري. **إمبراطورية المال**. ترجمه لجنة من الأساتذة الجامعيين. بيروت: المكتب التجاري، ١٩٥٩.

الكيالي، عبد الوهاب. **تاريخ فلسطين الحديث**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥.

الكيلاني، هيثم. **الإرهاب يؤسس دولة: نموذج إسرائيل**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٧.

ـــــ. **الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية ـ الإسرائيلية، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٨**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.

لهيطة، محمد فهمي. **تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة**. القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٤٤.

لوبون، غوستاف. **اليهود في تاريخ الحضارات الأولى**. نقله إلى العربية عادل زعيتر. القاهرة: مكتبة عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٠.

لوتسكي، فلاديمير. **تاريخ الأقطار العربية الحديث**. بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٥.

ليلينتال، ألفريد. **ثمن إسرائيل**. ترجمة حبيب نحولي وياسر هواري. ط ٤. بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨١.

محافظة، علي. **الحركات الفكرية في عصر النهضة في فلسطين والأردن**. بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٧. (تاريخ الحركات الفكرية في عصر النهضة)

ـــــ. **العلاقات الألمانية ـ الفلسطينية: من إنشاء مطرانية القدس البروتستانتية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ١٨٤١ ـ ١٩٤٥**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١.

ـــــ. **الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني، ١٩١٨ ـ ١٩٤٨**. عمّان: مركز الكتب الأردني، ١٩٨٩.

المسيري، عبد الوهاب. **الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ: رؤية حضارية جديدة**. تقديم محمد حسنين هيكل. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٧.

ـــــ. **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩. ٨ ج.

مصطفى، أحمد عبد الرحيم. **في أصول التاريخ العثماني**. بيروت: دار الشروق، ١٩٨٦.

المنظمة البريطانية المناهضة للصهيونية (معد). **التعاون النازي الصهيوني: أخطر وثائق القرن العشرين**. بيروت: دار الكتاب الحديث، ١٩٨١.

الموسوعة الفلسطينية. رئيس التحرير عبد الهاشم هادي [و] أنيس صايغ. بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤ ـ ١٩٩٠. ٢ قسم في ١٠ مج.

نظمي، وميض جمال عمر. **الجذور السياسية والفكرية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥)

نوفل، سيد. **العمل العربي المشترك**. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٨ ـ ١٩٧١. ٢ ج.

ج ١: **العمل العربي المشترك: ماضيه ومستقبله**.

ج ٢: **العمل العربي المشترك في المجال الدولي**.

الهاشمي، طه. **مذكرات طه الهاشمي**. مع تحقيق ومقدمة من تاريخ العراق الحديث بقلم خلدون ساطع الحصري. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٨. ٢ ج.

هرتزل، ثيودور. **دولة اليهود: محاولة لإيجاد حل حديث للمسألة اليهودية**. بيروت: مركز الأبحاث العربية، ١٩٩٧.

ــــ. **يوميات هرتزل**. إعداد أنيس صايغ؛ ترجمة هلدا شعبان صايغ. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٣. (سلسلة كتب فلسطينية؛ ١٠)

هرتزوج، حاييم. **الحروب العربية ـ الإسرائيلية، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٢**. ترجمة بدر الرفاعي. القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٣. (عرب وإسرائيليون)

الهندي، هاني. **جيش الإنقاذ**. بيروت: دار القدس ١٩٧٤.

ــــ. **حول الصهيونية وإسرائيل**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧١. (المفكر العربي)

الهنيدي، سحر. **التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي: فترة هربرت صامويل، ١٩٢٠ ـ ١٩٢٥**. ترجمة عبد الفتاح الصبحي. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٣.

هيرست، دايفيد. **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط**. ترجمة عبد الرحمن أياس. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٣.

هيكل، محمد حسنين. **حديث المبادرة**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٧٩. (السلسلة السياسية)

ـــــ . **سقوط نظام: لماذا كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ لازمة؟**. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٢.

ـــــ . **العروش والجيوش، كذلك انفجر الصراع في فلسطين: قراءة في يوميات الحرب**. بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٨.

ـــــ . **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٦.

وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الإحتلال البريطاني والصهيونية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩. جمع وتصنيف عبد الوهاب الكيالي. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨. (سلسلة الوثائق العامة؛ ١)

الوكالة اليهودية في فلسطين، وضع دائرة المباحث الإقتصادية. **إقتصاديات فلسطين ما بين اليهود والعرب**. القدس: نشرات الوكالة اليهودية، ١٩٣٥. (الوكالة اليهودية في فلسطين؛ نشرة ٣)

ياسين، صبحي. **الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩**. ط ٢. القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٧. (مكتبة فلسطين)

يحيى، جلال. **المجمل في تاريخ مصر الحديثة**. القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، [د. ت.].

دوريـــات

الاتحاد: ١٣/ ١٢/ ١٩٤٦، و٢٠/ ١٢/ ١٩٤٦.

الاتحاد العربي (طولكرم): ٩/ ٥/ ١٩٢٥.

الأردن: ٢٢/ ٨/ ٢٠٠٠.

بيروت: ١/ ٩/ ١٩١٣.

الثورة الفلسطينية: العدد ١٩، أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩.

جريدة الجامعة العربية (القدس): ١٠/ ٥/ ١٩٣٣؛ ٢٤/ ٨/ ١٩٣٣؛ ٧/ ٥/ [١٩٣٤]؛ ٢٠/ ١/ ١٩٣٥؛ ٢٤/ ١/ ١٩٣٥؛ ٧/ ١/ ١٩٣٦، و٢٧/ ٨/ ١٩٤٠.

الحرية (بيروت): ٤ آب/ أغسطس ١٩٦٩.

الحوراني، أكرم. «مذكرات أكرم الحوراني.» **الخليج** (الشارقة): ١٢/ ٧/ ١٩٦٧.

الحوراني، هاني. «ملاحظات حول أوضاع الطبقة العربية العاملة في فلسطين في عهد الانتداب.» **شؤون فلسطينية**: العدد ٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١.

دافار: ٢٩/ ٩/ ١٩٦٧.

الدفاع: ٣٠/ ٧/ ١٩٣٦؛ أعداد أيار/ مايو ١٩٤١، و٢٧/ ٦/ ١٩٤١.

سليمان، محمد. «قانون التنظيمات العثماني وتملك اليهود من أرض فلسطين.» **صامد الاقتصادي**، السنة ٥، العدد ٣٣، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١.

العرب: ٢٤/ ٦/ ١٩٣٣.

العمد، سلوى. «ملامح الوضع الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.» **شؤون فلسطينية**: العدد ١١٦، تموز/ يوليو ١٩٨١.

فلسطين (يافا): ٤ ـ ١٤/ ٣/ ١٩٢٤؛ ١٣/ ٨/ ١٩٣٥؛ ١٤/ ٨/ ١٩٣٥؛ ١٠/ ١٢/ ١٩٣٥، و٩/ ٥/ ١٩٣٩.

الكرمل: ٢٩/ ١/ ١٩٢٨؛ ٣/ ٨/ ١٩٢٩؛ ٢٦/ ١١/ ١٩٢٩؛ ٣٠/ ٤/ ١٩٣٠؛ ٢٩/ ٥/ ١٩٣٣؛ ٢٥/ ١٠/ ١٩٣٩، و٢/ ٧/ ١٩٤٠

لامانس، هنري. «اليهود في فلسطين ومستعمراتهم.» **المشرق** (بيروت): السنة ٢، ١٨٩٩.

محارب، عبد الحفيظ. «سياسة العمل العبري بين الأمس واليوم.» **شؤون فلسطينية**: العدد ٢٤، آب/ أغسطس ١٩٧٣.

معاريف: ٢/ ١١/ ١٩٧٣.

المنار: مج ٢٧، ١٩١٤.

هامسكيت (صحيفة الأرغون): ١١/ ٤/ ١٩٤٨.

الوقائع الفلسطينية: العدد ١٧٠٠، ١٩٤٥.

يديعوت أحرونوت: ١٤/ ٤/ ١٩٧٢.

ندوات، مؤتمرات

الأبعاد التربوية للصراع العربي الإسرائيلي: وقائع المؤتمر العلمي الذي نظمته كلية التربية بجامعة الكويت. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.

العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ٢٠٠٠. ٢ ج.

ج ١: **الدراسات الأساسية**.

ج ٢: **نحو استراتيجية وخطة عمل**.

القضية الفلسطينية في أربعين عاماً بين ضراوة الواقع... وطموحات المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها جمعية الخريجين في الكويت. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.

المؤتمر العربي القومي في بلودان، ١٩٣٧. عني بجمعه وتدقيقه فؤاد خليل مفرج. دمشق: المكتب العربي القومي للدعاية والنشر، ١٩٣٧.

ندوة «الاتحاد: قيادة وبناء وطن»، نادي التراث، العين، ١٥ ـ ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢.

٢ ـ الإنكليزية

Books

Adams, Michael and Christopher Mayhew. *Publish It Not: The Middle East Cover-up*. London: Longman, 1975.

Alon, Yigal. *The Making of Israel's Army*. Foreword by Michael Howard. London: Vallentine, Mitchell, 1970.

_____. *Sefer Ha-Palmah* (The Book of the Palmach). Edited by Zerubavel Gil'ad. Tel Aviv: Hakibbutz Hameuhad, 1957.

Azoury, Negib. *Le Réveil de la nation arabe dans l'Asie turque en présence des intérêts et des rivalités des puissances étrangères, de la curie romaine et du patriarcat oecuménique, partie asiatique de la question d'Orient et programme de la Ligue de la patrie arabe*. Paris: Plon-Nourrit et cie, [1905].

Babinger, Franz. *Mehmed the Conqueror and his Time*. Translated from the German by Ralph Manheim; edited, with a pref., by William C. Hickman. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978. (Bollingen Series; 96)

Barbour, Nevill. *Nisi dominus; a Survey of the Palestine Controversy*. London; Toronto: G. G. Harrap and Company Ltd., [1948].

Barnavi, Elie. *Une Histoire moderne d'Israël*. Paris: Flammarion, 1988.

Begin, Menachem. *The Revolt: Story of the Irgun*. London: W. H. Allen; New York: H. Schuman, 1951.

Ben-Elissar, Eliahu. *La Diplomatie du III^{ème} Reich et les Juifs (1933-1939)*. Paris: Julliard, [1969].

Ben-Gurion, David. *Ben Gurion Looks Back in Talks with Moshe Pearlman*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1965.

_____. *Israel: Years of Challenge*. London: Blond, [1963].

_____. *Rebirth and Destiny of Israel*. Edited and translated from the Hebrew under the supervision of Mordekhai Nurock. New York: Philosophical Library, [1954].

Bentwich, Norman de Mattos. *Ahad Ha'am and his Philosophy*. Jerusalem: Keren Hayesod (Palestine Foundation Fund), 1927.

Berger, Elmer. *Judaism or Jewish Nationalism, the Alternative to Zionism*. New York: Bookman Associates, [1957].

Bergman, Ingmar. *The Serpent's Egg: A Film.* Translated from the Swedish by Alan Blair. New York: Pantheon Books, 1977.

Bethell, Nicholas. *The Palestine Triangle: The Struggle between the British, the Jews and the Arabs, 1935-48.* London: Deutsch, 1979.

Black, Edwin. *The Transfer Agreement: The Untold Story of the Secret Agreement between the Third Reich and Jewish Palestine.* New York: Macmillan; London: Collier Macmillan, 1984.

Borochov, Ber. *Oeuvres completes.* Tel- Aviv:[s. n.], 1955.

Brenner, Lenni. *Zionism in the Age of the Dictators.* London: Croom Helm; Westport, Conn.: L. Hill, 1983.

Carpi, Daniel and Gedalia Yogev. *Zionism: Studies in the History of the Zionist Movement and the Jewish Community in Palestine.* Tel Aviv: University of Tel Aviv 1974.

Cohen, Michael J. *Palestine, Retreat from the Mandate: The Making of British Policy, 1936-45.* London: Paul Elck, 1978.

Collins, Larry and Dominique Lapierre. *O Jerusalem!.* London: Weidenfeld and Nicolson, 1972.

Dawidowicz, Lucy S. *The War against the Jews, 1933-1945.* New York: Holt, Rinehart and Winston, [1975].

Derogy, Jacques et Hesi Carmel. *Le Siècle d'Israël. Les Secrets d'une époée, 1895-1995.* [Paris]: Fayard, 1994.

Divine, Robert A. *American Immigration Policy, 1924-1952.* New Haven, CT: Yale University Press, 1957. (Yale Historical Publications, Miscellany; 66)

Documents on British Foreign Policy, 1919-1939. Edited by E. L. Woodward [et al.]. London: H.M. Stationery Office, 1946-1985. 26 vols.

Eban, Abba. *Abba Eban: An Autobiography.* New York: Random House, 1977.

Esco Foundation for Palestine. *Palestine, a Study of Jewish, Arab, and British Policies.* New Haven, CT: Yale University Press; London: G. Cumberlege; Oxford University Press, 1947. 2 vols.

Finkelstein, Louis. *The Jews· Their History, Culture, and Religion.* 3rd ed. New York: Harper, [1960]. 2 vols.

Finkelstein, Norman G. *Image and Reality of the Israel-Palestine Conflict.* London; New York: Verso, 1995.

Flapan, Simha. *The Birth of Israel: Myths and Realities.* London: Croom Helm; New York: Pantheon Books, 1987.

From Haven to Conquest: Readings in Zionism and the Palestine Problem until 1948. Edited with an introd. by Walid Khalidi. Beirut: Institute for Palestine Studies, 1971. (Anthology Series; 2)

Furlonge, Geoffrey. *Palestine is My Country: The Story of Musa Alami.* London: Murray, 1969.

Gavish, Dov. *A Survey of Palestine under the British Mandate, 1920-1948*. [Translation by Joseph Shadur]. London: Routledge Curzon, 2005. (Routledge Curzon Studies in Middle Eastern History; 3)

Gerson, Menachem. *Family, Women, and Socialization in the Kibbutz*. Lexington, Mass.: Lexington Books, 1978.

Glubb, John Bagot. *Britain and the Arabs; a Study of Fifty Years, 1908 to 1958*. London: Hodder and Stoughton, [1959].

_____. *The Changing Scenes of Life: An Autobiography*. London; New York: Quartet Books, 1983.

Granott, A. *The Land System in Palestine: History and Structure*. [Translated from the Hebrew by M. Simon]. London: Eyre and Spottiswoode, 1952.

Grose, Peter. *Israel in the Mind of America*. New York: Alfred A. Knopf, 1983.

Hart, B. H. Liddell. *Strategy: The Indirect Approach*. 4th ed. revised and further enlarged. London: Faber, 1967.

Harwood, Richard. *Did Six Million Really Die?: The Truth at Last*. Richmond, Surrey: Historical Review Press, [1974]. (Historical Fact; no. 1)

Henke, Josef. *England in Hitlers Politischem Kalkül, 1935-1939*. Boppard am Rhein: H. Boldt, [1973]. (Schriften des Bundesarchivs; 20)

Hertzberg, Arthur (ed.). *The Zionist Idea*. New York: Harper Torchbooks, 1966.

Herzl, Theodor. *Complete Diaries of Theodor Herzl*. Edited by Raphael Patai; translated by Harry Zohn. New York: Herzl Press, [1960]. 5 vols.

Hess, Moses. *Rome and Jerusalem*. Traduit de l'original allemand par Anne-Marie Boyer-Mathia; présenté et annoté par Alain Boyer; préface de Simon Schwarzfuchs. Paris: A. Michel, 1981. (Présences du judaïsme; 38)

Hirszowicz, Lukasz. *The Third Reich and the Arab East*. Translated from the Polish. London: Routledge and K. Paul; Toronto: Toronto University Press, 1966. (Studies in Political History)

Hitler, Adolf. *Hitler's Table Talk, 1941-44; His Private Conversations*. Translated [from the German] by Norman Cameron and R. H. Stevens; with Introduction by H. R. Tevor-Roper. Oxford: Oxford University Press, 1988.

Howard, Harry N. *The King-Crane Commission; an American Inquiry in the Middle East*. Beirut: [Khayats], 1963.

_____. *The Partition of Turkey; a Diplomatic History, 1913-1923* Norman: University of Oklahoma Press, 1931.

Jewish Agency for Palestine, Department of Statistics. *Statistical Handbook of Jewish Palestine*. Jerusalem: Department of Statistics of the Jewish Agency, 1947.

The Jewish Yearbook of International Law. Editors N. Feinberg and J. Stoyanovsky. Jerusalem: R. Mass, 1949.

John, Robert. *Ben-Gurion: The Biography of an Extraordinary Man*. Garden City, NY: Doubleday, 1959.

_____. [and] Sami Hadawi. *The Palestine Diary*. With a foreword by Arnold J. Toynbee. Beirut: Palestine Research Center, 1970. 2 vols.

Vol. 1: *1914-1945.*

Vol. 2: *1945-1948.*

Katz, Samuel. *Days of Fire*. Garden City, NY: Doubleday, 1968.

Kenneth, Young. *Arthur James Balfour, the Happy Life of the Politician*. London: G. Bell, 1968.

Khadduri, Majid. *Independent Iraq, 1932-1958; a Study in Iraqi Politics*. London; New York: Oxford University Press, 1960

Kimche, Jon and David Kimche. *Both Sides of the Hill, Britain and the Palestine War* London. Secker and Warburg, 1960.

_____ and _____. *The Secret Roads The «Illegal» Migration of a People, 1938-1948*. London: Secker and Warburg, 1955

Kobler, Franz. *The Vision was There: A History of the British Movement for the Restoration of the Jews to Palestine*. London: Lincolns-Prager, 1956 (Popular Jewish Library)

Koestler, Arthur. *Analyse d'un miracle* Traduction de Dominique Aury. Paris: Calmann-Leivy, 1949.

_____. *Promise and Fulfilment. Palestine, 1917-1949*. London: Macmillan, 1949

Krausz, Ernest and David Glanz (eds.). *The Sociology of the Kibbutz*. New Brunswick, NJ: Transaction Books, 1983. (Studies of Israeli Society; v. 2)

Laqueur, Walter. *A History of Zionism*. London: Weidenfeld and Nicolson, [1972].

Leon, Abram. *The Jewish Question; a Marxist Interpretation* Mexico City. Ediciones Pioneras, 1950.

Levin, Harry. *Jerusalem Embattled: A Diary of the City under Siege, March 25th, 1948 to July 18th, 1948*. London; Herndon, VA. Cassell, 1997.

Manuel, Frank E. *The Realities of American-Palestine Relations*. Washington, DC: Public Affairs Press, 1949.

Marlowe, John. *Rebellion in Palestine*. London: Cresset Press, 1946

_____. *The Seat of Pilate, an Account of the Palestine Mandate*. London: Cresset Press, 1959

Mattar, Philip. *The Mufti of Jerusalem: Al-Hajj Amin al-Husayni and the Palestinian National Movement*. New York: Columbia University Press, 1988.

McTague, John J. *British Policy in Palestine, 1917-1922*. Lanham, MD: University Press of America, 1983.

Meinertzhagen, Richard. *Middle East Diary, 1917-1956*. London: Cresset Press, 1959.

Montgomery, Bernard. *The Memoirs of Field-Marshal the Viscount Montgomery of Alamein*. Cleveland: World Pub Co., [1958].

Morris, Benny. *1948 and After: Israel and the Palestinians*. Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1990.

_____. *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949*. Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1987. (Cambridge Middle East Library)

_____. *Righteous Victims: A History of the Zionist-Arab Conflict, 1881-2001*. New York: Vintage Books, 2001.

Nicosia, Francis R. *The Third Reich and the Palestine Question*. London: I. B. Tauris, 1985.

Palestine Papers, 1917-1922: Seeds of Conflict. Compiled and annotated by Doreen Ingrams. London: J. Murray, 1972.

Pappé, Ilan. *The Making of the Arab-Israeli Conflict, 1947-1951*. London; New York I. B. Tauris, 1992.

Pinsker, Leo. *Auto-Emancipation*. Washington, DC: [n. pb.], 1944.

Porath, Y. *The Emergence of the Palestinian-Arab National Movement, 1918-1929*. London: Frank Cass, [1974].

Samuel, Herbert. *Memoirs by the Rt. Hon. Viscount Samuel*. London: Cresset Press, 1945.

Rabinowicz, Oskar K. *Winston Churchill on Jewish Problems*. New York: T. Yoseloff, 1960.

Rodinson, Maxime. *Peuple juif ou problème juif?*. Paris: F. Maspero, 1981. (Petite collection maspero; 249)

Schechtman, Joseph B. *The Vladimir Jabotinsky Story*. New York: T. Yoseloff, 1956-1961. 2 vols.

Vol 1: *Rebel and Statesman· The Early Years.*

Vol. 2: *Fighter and Prophet· The Last Years.*

Schiff, Zeev and Raphael Rothstein. *Fedayeen: The Story of the Palestinian Guerillas*. London: Vallentine, Mitchell, 1972.

Sheean, Vincent. *Personal History*. Garden City, NY: Doubleday, Doran and Company, Inc., 1935.

Shlaim, Avi. *Collusion across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine*. New York: Columbia University Press, 1988.

Smith, Pamela Ann. *Palestine and the Palestinians, 1876-1983*. London: Croom Helm, 1984.

Sokolow, Nahum. *History of Zionism, 1600-1918*. With an introduction by the Rt. Hon. A. J. Balfour. London; New York: Longmans, Green and Co., 1919. 2 vols.

Spiro, Melford E. *Children of the Kibbutz*. New York: Schocken Books, 1958.

Stein, Leonard. *The Balfour Declaration*. New York: Simon and Schuster, 1961.

_____. *Zionism*. London: E. Benn Ltd., 1925.

Storrs, Ronald. *Orientations.* London: Nicholson and Watson, 1943.

Survey of Palestine. Prepared in December 1945 and January 1946 for the information of the Anglo-American Committee of Inquiry. Jerusalem: Government Printer, [1946-1947]. 3 vols.

Swedenburg, Ted. *Memories of Revolt: The 1936-1939 Rebellion and the Palestinian National Past.* Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1995.

Sykes, Christopher. *Cross Roads to Israel.* London: Collins, 1965.

Thomas, Hugh. *John Strachey.* London: Eyre Methuen, 1973.

Tubb, Jonathan N. and Rupert L. Chapman. *Archaeology and the Bible.* London: British Museum, 1990.

Tuchman, Barbara Wertheim. *Bible and Sword; England and Palestine from the Bronze Age to Balfour.* London: Alvin Redman Ltd., 1957.

Vital, David. *Zionism: The Crucial Phase.* Oxford [Oxfordshire]: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1987.

Warriner, Doreen. *Land and Poverty in the Middle East.* London; New York: Royal Institute of International Affairs, [1948]. (Middle East Economic and Social Studies)

Weinstock, Nathan. *Le Sionisme contre Israël.* Paris: F. Maspero, 1969. (Cahiers libres, 146-148)

Weizmann, Chaim. *Chaim Weizmann: Excerpts from his Historic Statements, Writings, and Addresses; a Biography.* With introductions by Nahum Goldmann, Moshe Sharett [and] Rose L Halprin. New York: Jewish Agency for Palestine, 1972

_____. *Trial and Error, the Autobiography of Chaim Weizmann.* New York: Harper, [1949]

Weizmann, Vera. *The Impossible Takes Longer: The Memoirs of Vera Weizmann, Wife of Israel's First President, as told to David Tutaev.* London: H. Hamilton, 1967.

Williams, Francis. *A Prime Minister Remembers.* London: Windmill Press, 1961.

Young, Hubert. *The Independent Arab.* London: J. Murray, [1933].

Zaar, Isaac. *Rescue and Liberation America's Part in the Birth of Israel.* New York: Bloch Pub. Co., 1954.

The Zionist Idea. A Historical Analysis and Reader. Edited and with an introduction, an afterword and biographical notes by Arthur Hertzberg. New York: Herzi Press, 1966.

Periodicals

Bauer, Yehuda. «The Arab Revolt of 1936, Part 2.» *New Outlook*: vol. 9, no. 6, September 1966.

Boas, Jacob. «A Nazi Travels to Palestine.» *History Today* (London): January 1980.

Childers, Erskine. «The Other Exodus.» *Spectator*: 12 May 1961.

Commenatry (New York): July 1946.

Current History (New York): vol. 20, October 1921.

Jewish Chronicle: 20/5/1921; 9/7/1926, and 25/7/1930.

Levine, Herbert S. «A Jewish Collaborator in Nazi Germany: The Strange Career of Georg Kareski, 1933-1937.» *Central European History:* September 1975.

New York Herald Tribune: 15/5/1947, and 12/4/1948.

New York Times: 12/4/1948.

Palestine: vol. 2, nos. 9-10, November-December 1945.

Palestine Economic Review: 1946.

Palestine Post: 15/5/1935, and 17/8/1936.

Thesis

Melka, Robert. «The Axis and the Arab Middle East, 1930-1945.» (Dissertation, University of Minnesota, 1966).

فهـــــرس

- ب -

ـ ث ـ

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- ر -

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

- غ -

ـ ف ـ

- ق -

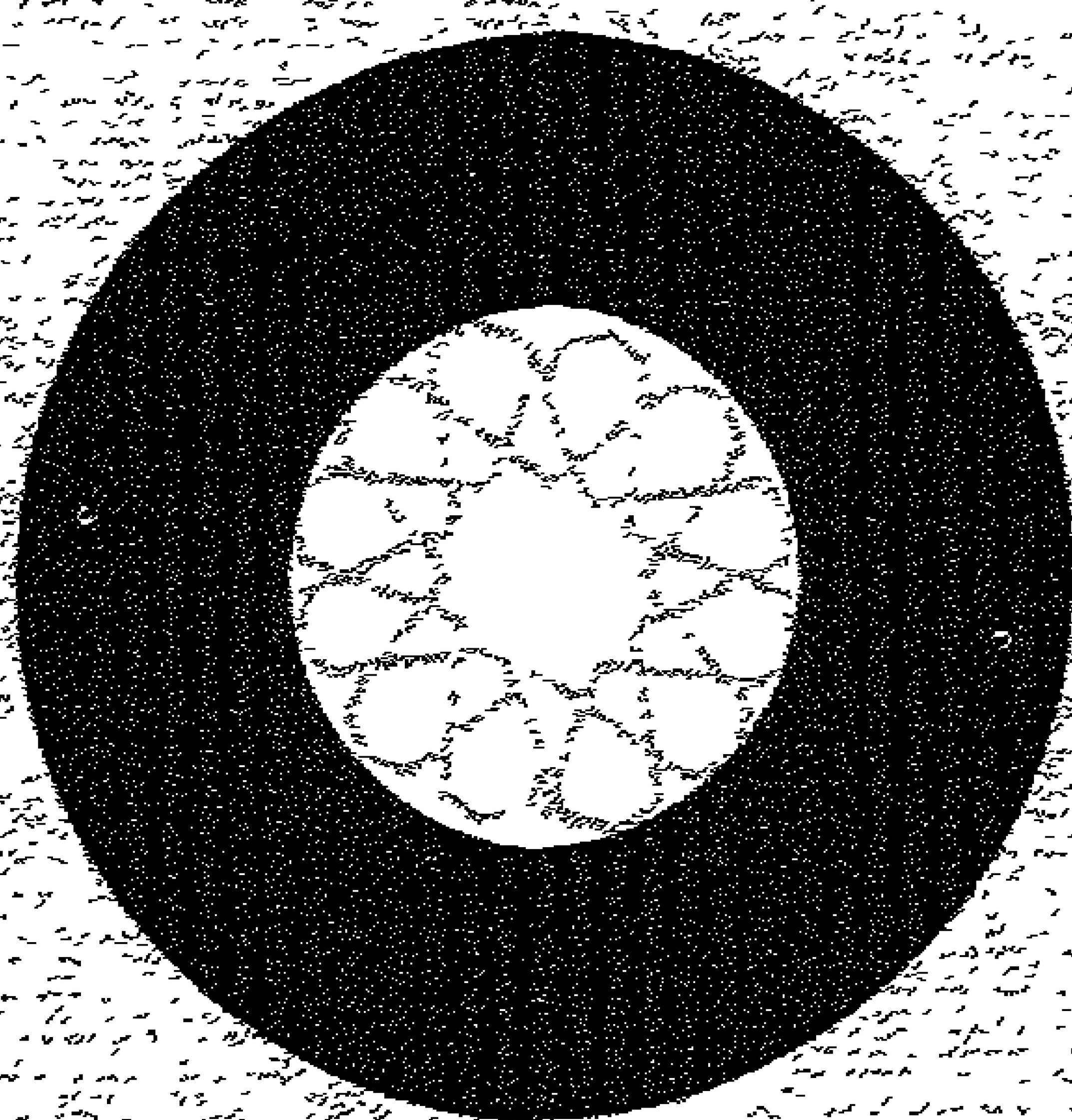
ـ ك ـ

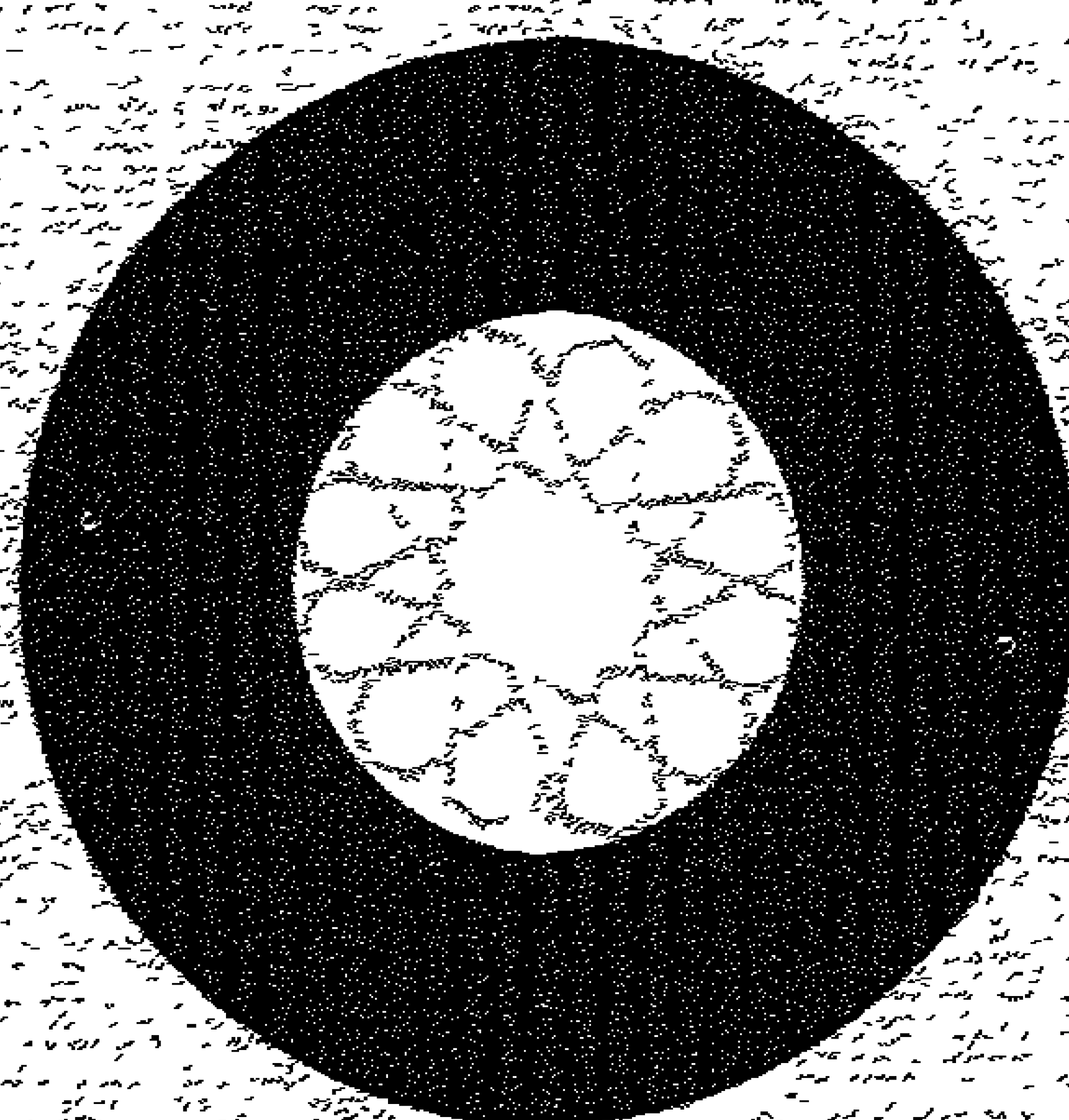
- ن -

ـ هـ ـ

- و -

- ي -





هذا الكتاب

يتعقّب الباحث عوني فرسخ، جذور الصراع العربي - الصهيوني، على مدى ١٥٠ سنة (١٧٩٩-١٩٤٩) عبر مئات الوثائق والمصادر والمراجع، العربية والأجنبية، ليقيم مرجعاً وركناً أصيلاً لكلّ باحث في القضية الفلسطينية، في أبعادها القطرية والقومية والدولية، فيكشف عن صلب استراتيجية المشروع الاستعماري الاستيطاني، العنصري الصهيوني، الرامي إلى إهدار الانتماء القومي للشعب العربي في فلسطين، وتجاهل كينونته الوطنية، والتعامل معه كمجموعة طوائف، وليس كشعب متبلور الهوية والكيان، ورفض حقه في تقرير المصير والتمتع بكامل حقوقه السياسية.

ويرى الباحث، بحق، أن شعب فلسطين يواجه الهجمة الاستعمارية ـ الصهيونية، التي تستهدف الأمة العربية من خلال بوابتها الفلسطينية. وقد فرض على هذا الشعب الأبيّ، بحكم موقعه على الخارطة العربية، أن يشكّل طليعة أمته في التصدي والمواجهة.

ففي هذا الكتاب، إضافة إلى أنه يستصفي، بموضوعية وتمحيص، ما كتبه المؤرخون والباحثون في تاريخ الصراع العربي - الصهيوني، سعي حثيث إلى الاجتهاد في عرض وتحليل الأحداث والمواقف، وإلقاء الضوء حول أبرز الأحداث، بهدف تحديد قوانين الصراع الضابطة له، والاجتهاد في استشراف احتمالاته المستقبلية، وبالتالي تقديم رؤية من وجهة نظر كاتب ملتزم بالفكر القومي العربي، إسهاماً منه في تعزيز الوعي العلمي بالصراع الذي فجّره الاستعمار الاستيطاني العنصري الصهيوني للتراب العربي في فلسطين ومحيطها القومي، وذلك من منطلق الإيمان بأن صراع الوجود واللاوجود الذي تخوضه الأمة العربية إنما هو صراع قومي في المنشأ والمسار، كما أنه محكوم بالظرف الدولي والقومي، بدايةً ونهاية.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb

Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ٢٨ دولاراً
أو ما يعادلها


ISBN 978-9953-82-207-5